









٥٣٩

خاتون الملك

و حاكمت القديسي







مباح

۱۰۰۰

کتاب محمد زلفا عباس افندیش در مهوره

بر بعد کوشش قائم دهلوی



رافع الحسنة اولان كندره

له من طين و ن









بسم الله الرحمن الرحيم وما الاعتصام الا به  
 قال الشيخ القاضي الامام الاجل عين الفضاة صفى المايمة ابو القاسم  
 محمود بن ابراهيم بن ادريس الحصري البخاري تخرجه الله برحمته وبعد  
 الحمد والشكر لله تعالى والثناء عليه والصلوة على رسوله محمد والسلام  
 عليه ولاشئ اجل من الخوض في علم الفقه لما فيه من مصالح الدارين  
 لان بقاء الدارين في الدنيا والغدا والملاوس والكدر والممكن وبقاء  
 جنه بالاستيلاء وذلك لا يحصل الا بالاقوال والافعال وهي المشاة  
 بالمعاملات والبقا في دار الآخرة على ما يراى لا يحصل ايضا وعدا الا  
 بالاقوال والافعال بالعبادات ولكن لا يكاد يتيسر لواحده من بني آدم  
 تفهيم جميع اسباب الامرين والقيام به بل يكون كل الخلق يتحصل كل  
 الاسباب في يتشبه الخواص ويكثر للاخذ والاعطاء والتجارب والارباب  
 مستغف عنها التقاتل والتصادق وهو الفساد في الدين لما فيه من  
 الاضرار الى قطع اسباب البقاء الذي هو الحكمة البالغة من الله عز وجل  
 فلا يلزم من مانع ينعم عن الفساد وحاصل يحلهم على الصلاح فترك  
 العلم الجليل القدير جعلت قدرته العقل فيهم فو المانع الجامع الحاصل  
 لان الخلق عيان والعقل عصاهم لكن من اعلم ارسل العصا بجنه واية  
 ونجاة والمطلوب وتخطا الموهوب لما من جهة العصا لكن لقله المبالاة  
 بقوة الهوا فسلح بالعقل لاقلة ونجاة والاكثرة فبعث اللطيف جل  
 وعز الرسل والانبياء الذين هم كاخذ اليبس للعيان وانما بالدين القيم  
 والمذاهب المستقيمة مع الوعد والوعيد وهو السياسة العظمى الدينية  
 فانقاذهم الخواص لرويتهم الموعود حقا اتيا وتفا قد العلوم لرويتهم  
 العاجل فزيا والاجل بعيد واخرج القهار الملوك بالسيف والسياسة  
 والمجاسين وهو السياسة العظمى الحسية ففرع القوام وتخرجوا وتدلوا  
 وطلبوا ما هو اخف سياسة رغبة منهم فيما اتى به صاحب الشرع وذهب

موسى

وهي المماة

عما الى

عما اتى به الملوك والسلاطين فوضع الرحيم الفضاة لينظروا باحدى عينيهم  
 الى السياسة الدنية واظهروها وبأبصاره الحسية وينوها فاستقام الامر  
 وبالمصالح واصحح الفساد فصار لاصل الاعظم في تنوية هذه الامور  
 صاحب الدين فاناب لنفسه نوأبا وهم المفتون الذين هبوا انفسهم لمعرفة  
 ما رطق وعلم به صاحب الدين امرهم باتباع الملوك سياسة وامر الملوك باتباع  
 فتوهم ديانة لا اشتغال الملوك بشئون الدنيا واتباعهم امر الهوى  
 وامر القاضي حتى لا يغض غيظه عن الفتيا لمصلحة الحق الذي هو المبتغى  
 في حصل المفتي في درجة العلياسة متمسكا بالعروة الوثقى غير ان له احوال  
 ثلثة الاول حال تعلم الفروع واشكالها ومعرفة كيفياتها وركائزها وله كتب  
 مثل المبوط والشروح ومخوضها والوسطى وهي حال معرفة الجمل من اركانها  
 والمركبات من بسطها وله كتب مثل الجوامع والمختصرات ومخوضها و  
 القصوى وهي حال معرفة الروايات من هذا الفن واصول الفقه وكيفيته  
 اشعار الفروع من الاصول وله كتب مثل النوادر والزيادات  
 واصول الفقه ومخوضها والى الان لم تعلم الفقه وانتهى نهايتها فان اراد  
 العقيدة ان يخرج من العلم الى العمل هو الافتاء وفيلك مسالكه ويشترع  
 مشارعه فلا بد له من تعلم الملهية اذ العمل في كل صنف متعارف عن العلم ليس  
 ان الطبيب وان يتبحر في علوم الطبيعة وغوامضها فان اراد ان يداوى  
 مريضيا لا بد ان يتأمل ان الاستاد المبرز كيف يكتب وما ابداه وكيف  
 اعتبر الهوى عادة بلده كذا وكذا الذي يكتر تعادله فكذا الذي يطلب هذا  
 الفن لا بد له من الجيوب بين يدي الاستاد الحاذق الذي وينظر في فتاواه  
 اذ كيف اجاب وكيف كان السؤال وكيف اعتبر عادات بلده وفي اي شيء  
 سلك التخييف وفي اي شيء طلب الحسياسة ومن اي شيء يشكو امين  
 كتب الفتيا باني شيء محمد الكتاب حتى حكي ان محمد بن مسلم البجلي رحمه الله قال  
 سكنت عند ابي عبد الله محمد بن شعاع البجلي ببغداد سبع سنين لطلب  
 العلم فلما ان اذوت الرجوع استأذنته فقال لي لو دخلت غراسا في  
 سلبك عن مسيلة كذا فيما جوارك عنها ارايت ان سالك عاصي فكيف  
 تجيب وان سالك غير عاصي فكيف تجيب قال فخرت في ذلك فمكنت

ووقعوا ابا الحسن  
 فيها امر وانه  
 عنه من هب  
 الدين





عليه فصار كجانب اغتسل بخلاف الكافر حتى قال في كتاب الصلوة  
المحسن في كافر وقع في البئر وهو حي نزع الماء وإن وقع السقوط في  
الماء يفسد الماء وإن غسل عشر مرات لأنه لا يبطئ عليه فصار كالكافر وذكر  
ابن رستم في السقوط كذلك وفيما استهل قبل الغسل كذلك أيضا وبعد الغسل  
لا يفسد وفي الفتاوى لأبي الليث عن أبي القاسم الصفار في الإنسان الميت  
لو وقع في الماء لا يفسد الماء غسل أو لا وقال أبو بكر الأعمش فسد الماء في  
الفصلين جميعا إذا بدان يخرج من الميت شيء وفي الفتاوى عن محمد بن أبي  
ومعه شعر الإنسان أكثر من قدر الدرهم جازت طوئته ولو وقع في الماء لا يفسد  
وقال أبو القاسم وعندى كذلك وقال الكرخي يحطأ به لا يجوز بيعه ولا الانتفاع  
ذكره في الشرح وفي جامع الأصغر عن ابن رستم عن محمد بن شعير الأدي لم يخرط  
معان كان أكثر من قدر الدرهم أن لو يبطأ به قال أبو منصور الماتريدي  
وفي الفتاوى قال أبو جعفر المندواني جاز قال به ناخذ وفيه أيضا  
عن أبي بكر أن جلد الإنسان أو قرنه لو وقع في الماء قال إن كان قليلا  
مثل ما يتناثر تشقوق الرجل واشباهه لم يفسد وقيل له إن كان مقدار  
الظفر قال ذاك كثير ويفسد في الجامع الأصغر من الإنسان وعظمه  
إن كان أكثر من قدر الدرهم لم يخرط واعتبر بالوزن وفي الشعر اعتبر بالبط  
وفي واقعات الناطفة قال كذلك لا يقع عليه الذكوة ولو وقع في  
الماء أو طحن مع الخنط لا يוכל الخنط كذلك ذكره في طوة الأثر عن محمد بن  
الناطف عن محمد بن خالد قال في جلد الخنزير أنه لا يطهر بالدباغ ولا يلحقه الذكوة ولو  
وقع لحمه في الماء بعد الذبح نجس الماء على ما روى علي عن النبي عليه السلام  
قال لا يشفع من الخنزير شيء ذكره في طوة الأثر وعن أبي يوسف أنه لو صلى  
ومعه جلد خنزير مذبوح أو عظمه أو عصبه إن صلوته جائزة وفي شعرة لو وقع  
في الماء قال أبو يوسف نجس وقال محمد لا نجس لأن الشعر ليس عليه الذكوة  
وفي الجامع الأصغر لا بأس بالانتفاع بشعر الخنزير للخرابن وقال أبو يوسف  
في الأثرية أملا يكره لهم أيضا كما يكره لغيرهم وفي الجامع الأصغر عن أبي  
يوسف أن عظم الفيل طاهر وعند محمد نجس وفيه أيضا أن من أخذ من أسنانه  
الكلب فلداه وطهره روى رستم عن محمد بن يحيى وفي الواقعات للناطف

لم يترك الصغار <sup>والصغار</sup> من الميتة <sup>الميتة</sup> في الإسلام  
 فزعم الصغار ان الابن الميت ينفك الماء  
 غسل اوله يغسل ويزعم الاغتسل انه يغسل  
 غسل اوله يغسل ودفن في القبر <sup>الميتة</sup> غسل عن  
 الى يوسف بن اسمعيل الكاظم <sup>عليه السلام</sup> فذكر ان  
 وكما من الغسل وعمران <sup>عليه السلام</sup> فذكر ان  
 المسلم اذا غسل الميت <sup>الميت</sup> طهر الماء <sup>طاهر</sup> يغسل  
 يغسل الكاظم <sup>عليه السلام</sup> يغسل مطلقا غسل  
 اوله يغسل كقول الاغتسل في مطلق  
 الابن الميت فاحط <sup>فاحط</sup> فندنا  
 حط الاخرة على <sup>حط</sup> ذكر في  
 من الكاظم <sup>عليه السلام</sup> في الله  
 علم الصغار <sup>عليه السلام</sup> ما  
 ذلك ما

[illegible]

مجلس آخر در جواب امتحان

نحو آری

في عظم الغسل

فإن سنان الكلد

عنده سبع سنين اخرى تام اربعة عشر سنة ثم رجعت وكنت اتعلم في  
هذه الاخرى الدخول في الكلام والخروج منه من رام ذلك اليوم فعليه  
مطالعة للوقائع والنوالم والفتوى السلف والخلف وطرق علم  
في ذلك بعد تحصيل ما سبق منا القول بتجمله وانا الان جامع صدرا جليلا  
في فتاوى السلف والخلف وما اوردته الفقيه او احمد محمد بن الوليد  
الزاهد السمرقندي في كتابه الملقب بالجامع الا صغير مما اوردته ابو القاسم  
الناطفي في واقعة واجناسه وما اوردته الفقيه الجليل ابو بكر محمد  
ابن الفضل البخاري وما اوردته ابو الليث السمرقندي في فتاواه وما اورد  
مشايخ بخارا في فتاواه ومشايخ سمرقند ايضا وما اوردته الامام نجم الدين  
عمر النسفي رحمه الله مجردا عن النكت فان الفقيه متى بلغ هذا المبلغ ولم يخضع  
ذهنه ولم ينفذ قريحته ولم يجد خاطره ان يخرج ان هذا المعنى لم اجاب بهذا  
المعنى واي شئ حمل على هذا الجواب فعليه ان يعرض عن هذا النمط ويستغل  
بتحصيل ما سبق ذكره ليصل الى هذا الدرجة وان لم ينج بذكر ذلك فعليه  
بالميل الى الزهد والتقيد فان ذلك ايضا طريق صالح لسبل الرضى ووسيلة  
الى الرغى اذ صرام عليه الخوض في هذا النمط لانها افسد يكون اكثر  
ما اصلح وما هدم يكون اولى بالترك مما بناه وربما اذكر في بعض المسائل  
طريق التخرج لتسبيل الوجوه طلبه واجعله مقاما مبوبا مفضلا لتسهيل  
وتحقيقا وتجويدا وتكثينا من سماياها بالحواوي في الفتاوى ولا حول  
ولا قوة الا بالله العلي العظيم **القسم الاول** في المسائل المتعلقة بالعبادات  
والقربات وهو هذا ايضا **م** الله الرحمن الرحيم **كتاب الصلوة**  
**الباب الاول** منها معرفة الاعيان الخمسة وعكسها وبيان احكامها  
فالها على نوعين محمّد وما يبع وكل نوع من ذلك على نوعين نجس باعتبار  
نفسه ونجس باعتبار مجاورة النجاسة **اما الاول** من النوع الاول هو  
النجس باعتبار نفسه منها ما ذكره الناطفي في كتاب الاجناس قال وفي  
نوادير المعلى عن ابي يوسف ان المسلم بعد الموت قبل الفصل بنجس حتى  
لو وقع في الماء القليل افسده وفي الكثير لم يفسده وبعد الفصل لم يفسد  
والكافر يفسد في الحالين لانه نعلق بالاول حكم شرعي وهو جواز الصلوة

مجمع الاغزلامى  
طوبى السمرقندى

وہ نظر نہا

مستحق

عليه



مطلوب  
عن عبد الله بن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن بالله واليوم الآخر من لم يأكل من ثمر الجنة

مطلوب  
كل من أكل من ثمر الجنة لم يؤمن بالله واليوم الآخر

مطلوب  
أكل الثمر من الجنة

مطلوب  
كل من أكل من ثمر الجنة لم يؤمن بالله واليوم الآخر

مطلوب  
أكل الثمر من الجنة

مطلوب  
أكل الثمر من الجنة

عن محمد بن جلد الكلب والذئب الذئب قال لا بأس بان يطلع فيه وكذا جلد  
القرود وقال أبو يوسف لا خير في ذلك وأن دبح أو لا يلحقها الذكوة قال ولا بأس  
عن أبي حنيفة قوله وفي الجامع الأصغر إذا وقع الكلب البيه خرج حيًا قال  
أبو نصر الدوسي أن لم يصل الماء ولم يكن على بوقلم نجس الماء وقال غيره من أصحابنا  
ينجس وفي الفتاوى أنه سيل نصير عن ذلك قال يفسده قال وبه نأخذ في الجامع  
الأصغر عن بشر الوليد في الجوز وإذا انقض فاصاب انسان قال أبو يوسف نجس  
وقال محمد لا نجس وفي الفتاوى إذا أخذ الكلب ثوب انسان قال أبو نصر الدوسي  
أن أخذ في الغضب لا يجب غسله لأنه يأخذ بأسنانه في هذا الجاه وفي حاله المزاج  
يفسد لأنه يأخذ بالشفين ولسانه كلب شئ على ثوب فوضع انسان رجله على ذلك  
الموضع لا ينجس والثلج طاهر وإن كان مكان الثلج طين وردغة قال إن  
غسل عليه حبال وفي الفتاوى أيضا إذا خرج شئ من السباع مثل الثعلب  
فجلده طاهر وحمه نجس حتى لو صلى معه من لحمه أكثر من قدر الدرهم قال نصير  
فسدت صلوة وأن كان هذا اللحم البارز المذبح جازت قال وكذلك كل  
شئ لم آمر بأعادة الصلوة في سورة مثل الحية والفارة وجميع الطيور  
الصلوة مع لحمها متى كانت مذبوحة قال الفقيه وقد ذكر عن الكرخي أنه  
لو صلى معه لحم سباع الوحش قد ذبح جاز صلوة ولو وقع في الماء لم ينجس  
وكان أبو جعفر يقول هو نجس وهذا موافق لقول نصير وبه نأخذ وفي  
الاجاس عن محمد إذا أصح مزارين شاة ميتة وصلى بها جازت الأثر  
أنه يتخذ منه الأوتار وكذا العصب والعقب ولوديع المئانة وأصلها وجعل  
منها لبنًا جاز وكذا الكرش وقال أبو يوسف في الأما إلى أن الكرش  
لا يقبل الإصلاح فهو كاللحم في هذا وعن محمد بن جلد الميت إذا يبس  
وقع في الماء لا يفسد وعن أبي يوسف في نادره أن سئل الميت لو غلق  
في الشمس حتى يبس ويمنع ذلك عن الفساد فهو دباغ وقال أبو حنيفة  
لا بأس من الميتة بالماء والظلف والعظم إذا يبس وذهب عنه  
اللحم وكذا لعصب وكل ما في السباع والطيور من الرئيس والوبر  
الشعور وفي الجامع الأصغر والبيضة المذرة لا يجوز الصلوة معها  
عند أبي يوسف ومحمد وعلى قياس قول أبي حنيفة والحسن بن زياد يجوز

مطلوب  
بعض

مطلوب  
أكل الثمر من الجنة

مطلوب  
أكل الثمر من الجنة

يجوز وكذا البيضة التي فيها فروخ ميتة علم بموتها قبل الصلوة وفي الفتاوى  
وعن عبد الله بن أبي نعيم أن الصلوة مع البيضة المذرة جائزة لأنه في معدنه ولا يجوز  
مع القارورة الممتلئة قال وبه يقول وفي الفتاوى عن نصير في بيضة سقطت  
من حاجة أو سحابة وهي رطبة فأنها نجسة قال الفقيه وهذا على قياس قولها  
أما عند أبي حنيفة طاهرة رطبا كان أو يابس الكود في معدنه لا ترى أن لا نجسة  
متى خرجت بعد موتها فهي طاهرة عنده وفي شرح الأسيحا أن جميع الانسان  
وجوز الكلب وخرق الدجاج والبط نجس مقدار درهم وكذا الاروات كلها  
كلها ما كوال اللحم عند أبي حنيفة وقال أبي يوسف ومحمد المعتبر في الاروات كلها  
الكثير الناحش للضرورة وقال زفر بن روث ما ياكل لحمه كالأوفياء لا ياكل  
لحمه كما قال أبو حنيفة كرو الحام والعصفور ليس نجس وماله راحة حديث  
كرو الطيور الكبار من البط والاوز والدجاج وخوه نجس مقدار درهم  
وأما وسماء الطير كالجدأة والباري وخوه عند أبي حنيفة نجس و  
لكن مقدار الكبر الناحش وقيل أيضا عند أبي حنيفة أنه كرو الطيور الصفا  
أنه لا يمنع وأن كان كثيرًا فاحشًا وقال محمد بن نجس مقدار درهم وقال أبو جعفر  
الهندواني قول أبو يوسف مع محمد وقال الكرخي مع أبي حنيفة وخرق الفارة نجس  
الا إذا كان قليلا فهو معفو وقال به الحسن بن زياد وقال بعضهم لا ينجس وإن  
كثر للضرورة وبه قال محمد بن مقاتل قال أبو الليث وبه نأخذ وفي الجامع الأصغر سيل  
أبي نصر ابن سلام عن دخل مرطبا فاصاب رجل من الاروات والازبال شئ  
كثير فطلى معه فقال أرجو ذلك أن يبيع للبلوى قال قد بلغني عن محمد بن الحسن  
أنه رخص في الاروات حين قدم الذي في عسكره أروين لما رأى بلوى الناس  
بها عن أبي حنيفة الكبر أن الطين إذا جوف في السرقين وطين به شئ وبس  
لا بأس بان يوضع عليه سد يل بملول وفيه سيل أبو نصر عن سرقين الجاف والثر  
النجس إذا هب به الريح فادخلته في الثوب قال لا ينجس ما لم يثره ويل  
عن رماد السرقين والعذرة فقال هو طاهر وقال بكر بن محمد سمرقندي قال أبو  
أنه نجس وقال محمد هو طاهر التره أو وسيل أبو يوسف عن علي بن  
قارة سئل قال لا بأس به قيل لم يزعون أن المسكدم قال قد تغر فصار كنفير  
الأنف من اللحم وكجعل المسك في الطعام لا بأس به فصل فاما ما هو مستجد هو

مطلوب  
أكل الثمر من الجنة

مطلوب  
عن عبد الله بن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن بالله واليوم الآخر من لم يأكل من ثمر الجنة

مطلوب  
كل من أكل من ثمر الجنة لم يؤمن بالله واليوم الآخر

مطلوب  
أكل الثمر من الجنة

مطلوب  
كل من أكل من ثمر الجنة لم يؤمن بالله واليوم الآخر

مطلوب  
أكل الثمر من الجنة

مطلوب  
أكل الثمر من الجنة

مطلوب  
أكل الثمر من الجنة



قال في رد المحتار جازم ان السور  
احاديثي ما هو عليه القائلان  
فانه يحدركم حاج اليه او حجة

نجس باعتبار غيره وفي الجامع الاصغر وقال ابو بكر الاسكاف فيمن طلع مع درهم  
نجس من الجانبين لم تجز صلوة لان ما بين الجانبين طاهر فكانها شيان والنجاسة  
الكثر من قدر الدرهم قال ابو الليث الحافظ في ثوب مثل الثياب والنجاسة ونحو ذلك اذا  
اصاب الدرهم فان تعدا الى السطاة حتى صار كل واحد منها اكثر من نصف قدر الدرهم  
فقط فيه يلزمه الاعادة وان كان قبيحا ونحوه فنقد لا اعادة عليه حتى يكون اكثر من  
قدر الدرهم وانما صلى الرجل في ثوب ثم رآه فيه نجاسة اكثر من قدر الدرهم قال محمد بن  
شجاع عن ابي عبد شيا من الطلوات لان الحال الحال العذر وعن ابي حنيفة ان قال ان  
كانت النجاسة يابسة اعاد صلوة ثلث ايام وليا اليها وان كانت رطبا اعاد  
صلوة يوم وليلة وذكر في مختصر الكافي ان عند ابي حنيفة والي يوسف ومحمد لا  
يعيد شيئا من الطلوات وقال ابو بكر الجرجاني ان كانت النجاسة قدام الثوب  
اعاد صلوة يوم وليلة واذا كانت ودار الثوب اعاد صلوة ثلثة ايام وليا اليها  
وقال خلف سمعت محمد بن الحسن يقول فيمن لم يوثق اصاب احدهما ما لا يجوز الصلوة  
فيه ولا يعلم ايها نجس قال بطي في هذه امرة وفي هذه امرة وان كان ثلثا تجزى فيه  
وبه قال الفقيه ابو الليث وفي شرح الاسيحي اني ان الخلف اذا اصابه نجاسة رطبة  
لا يطهر الا بالفضل وان كان يابسا غير متحدة قال ابو حنيفة وابو يوسف اذا مسى  
بالتراب طهر وقال محمد لا يطهر الا بالفضل قال وروى الحسن ابن زياد في المبرور  
ابي حنيفة رحمه الله ان غير المتحدة اذا انصق به التراب في كالمستجدة  
ابي يوسف ان النجاسة المتحدة الرطبة متى اصاب الجلد فانه يطهر اذا مسه بالتراب  
وفي الفتاوى سئل ابو جعفر عن الخلف اذا كانت بطانة ساق من الكرياس  
فدخل في خروقة ما نجس فغسل الخلف وذلك باليد وملاؤه ثلث مرات واهراقه  
ولم ينهه العرق بالظهر الخلف اذا هجر انما يحتاج اليه اذا كان مجموعا غير متوط  
فلا يخرج من خلالة الا باليقر وهذا خلافا وسئل ابو القاسم عن الذي يستنجي  
فيجزي ما استنجاه تحت رجله قال ان لم يكن الخلف متحرقا رجوت ان  
يتبع الامر لذلك ويظهر خفه حين يطهر موضع استنجائه وان كان متحرقا  
ينجس خفه ولقائه ورجله قال وكذا عروقة القمعة متى اخذ بيد النجس طهارة  
العروقة بطهارة يده وفي فتاوى ماورد النهر وسئل ابو ابراهيم عن القبل  
متى اصابه بول يغسل فيطهر والبول يغسل بالماء ثم يوضع عليه الرجل

مطلوب  
ثوب كونه نجاسة كونه نجس اليه

مطلوب  
صلى في ثوب ثم رآه فيه نجاسة

مطلوب  
لو ثوبان احدهما نجس ولا يعلم ايها  
ذلك كونه نجس

مطلوب  
الخلف واصابه نجاسة  
ما حكمه

مطلوب  
استنجى في ثوب استنجاه على الخلف  
ان لم يكن متحرقا رجوت ان يطهر  
وكان متحرقا نجس

مطلوب  
عنه النجاسة احدهما نجس  
يطهر بها ما لم يمس

وقام

وتقام حتى يخرج الماء من اثقابه والذي من القصب ونحوه فانه يطهر من غير وضع  
الرجل عليه وسئل ابو ابراهيم عن الاجرة التي اصابه نجاسة وهو جديد قال يطهر بالفضل  
ظاهرا دون باطن حتى يجوز الصلوة على ظاهره واذا طرح قطعة منه في ماء  
افنده وفي الفتاوى عن ابي نصر بن ابي سلام قال يغسل ذلك ثلثا وثلاثين كل  
مرة وان لم يكن جديدا يغسل ثلاثين ثم يمسح ويغتسل وفي فتاوى ماورد النهر  
سئل ابو نصر احمد بن سهل عن الحب الجديد اذا اصابه نجس قال قيل كما قال  
وقال وانا اقول يطهر بالفضل ثلث مرات من تسعين وسبع مائة يغسل  
عن لبد اصابته نجاسة فطلى في الجانب الطاهر فقال يجوز قيل رايت  
اصاب الارض نجاسة رطبة فطرح عليه ثوبا وصل عليه قال اذا كان الثوب  
مما لا يتهيأ ان يجعل من عروضة يوثق لم يجز الصلوة عليه وان كان مما يتهيأ  
لذلك نحو الثياب فانه يجوز عند محمد وعند ابي يوسف لا يجوز وسئل ابو ابراهيم  
عن ثوب اصابه بول فغمسه في الماء عسمة ثم رفعه ثم غصه قال يجزى اذا ظهر فضل  
بغسل مرة وان لم يطهر بغسل مرة مرة حتى ينقيه وفي الفتاوى قال واجوز  
البساط النجس او الثوب الكبير في تهر كبر ترك فيه ليلة حتى جرى عليه الماء  
قال صار طاهرا وسئل عن ثوب غسل ثلث فتقاطر منه شيء بعد ذلك ما حكم القطر  
قال ان عصره المرة الثالثة وبالبح فيه حتى صار حاله لو عصره لا يسيل منه  
الماء فالثوب واليد طاهر ولو كان كمالا لو عصره لسال لم يحكم بطهارة الثوب  
واليد وسئل عن غسل ثوبا نجسا ثلث مرات وعصره مرة واحدة قال صار  
طاهرا وفي الفتاوى وسئل ابو القاسم عن فح الشاة بالسكين ثم مسح السكين  
بصوفها او بما يدهب اثر الدم عند قال طهر وسئل ابو القاسم عن اصاب بعض  
اعضائه نجاسة فلم يحسها بلسانه حتى ذهب اثرها قال يجوز وكذا لو لمس اليد  
او فم بعد شرب الحما والهرق بعد اكلها الفارة وعن ابي بكر عن ابي يوسف  
ان السيف متى اصاب الدم او عذرة فمسح عنه بخروقة او تراب فانه يطهر وفي  
الجامع الاصغر سئل محمد الماء الطاهر اذا خلط بالتراب النجس قال الطهر  
طاهرا لانه ان تغمس عن حاله وطبعه فصار كورث او خطبة نجس احترق  
فصار رمادا او فحما قيل فان كان الماء نجسا قال اذا جف صار طاهرا وعن  
نصير عن شاذان قال في البول اذا خلط مع الطين فطينا به سجدا اذا اقيم

مطلوب  
اخر اصابته نجاسة كونه نجس

مطلوب  
لبدا احدهما نجس في العرق  
او وجهه الا

مطلوب  
ارض نجس من غير ان عليها ثوبا كال  
ثوب ما كان النجس من عرقه شمال  
عز الصلوة وعز وجهه او عرق  
واليد على الارض اصاب

مطلوب  
في ان فضل الماء من النجاسة  
او بالارض التي في النجاسة

ابو القاسم

مطلوب  
مسح السكين بوجهه  
او اثر الدم الطهر

مطلوب  
ما طهر طهارة الارض النجس الطاهر

مطلوب  
روى ان خطبة نجس احترق  
رماده طاهر



عن حاله الاولى لا بأس بالصلوة عليه قال قلت فلوان تراه او عددا اصاب  
بول وذهب اثره ومشوا عليه قال طهر فان عاد وطبعا عاد نجاسته عند  
ابي يوسف قال وعندى لا يعود وروى قال اصحابنا وعن نصير عن ابي سليمان  
في الارض اصابها بول ثم ذهب اثرها قال طهرت فان رثا الماء عليها  
عادت نجاسته عند ابي حنيفة وعن ابي بصير بن سلام في الثوب اذا اصابه المني  
يسير فرك ثم ندى الثوب قال لا يعود نجسا وقال الكرخي يعود نجسا والارض  
اذا اصابته النجاسة نجست ثم ندى فيه اختلاف المشايخ وفي الفتاوى عن ابي حنيفة  
في الارض اصابها بول فذهب اثره قال لا بأس بالصلوة عليها فان رثا عليها الماء  
ثم جلس لا بأس ايضا وعن نصير عن ابي سليمان انه نقس عند ابي حنيفة فكان عن ابي حنيفة  
فيه روايتان وقال زفر لا يطهر الارض بالجفوف اذا اخلط التراب الطاهر  
بالماء النجس وعكسه قال ابو بكر الميموني لما وقال ابو بصير بن ابي سلام انهما كان  
طاهرا فالطين طاهر وقال ابو القاسم ايها كان نجسا فالطين نجس قال به ناخذ ذكره في  
الفتاوى عن ابي بكر محمد بن الفضل في الطين النجس اذا جعله قدرا فهو طاهر لان  
غيره وصار شيئا اخر فيه ايضا غلب عليه من الشمس النجس من غير خض تلك مرات  
وبقي اثر الشمس عليه قال ابو جعفر ما بقي من الشمس على اليد طاهرا لا روى عن ابي  
يوسف في الدهن النجس الذي جعل في الاناء وصب عليه تلك مرات فيعول الدهن  
على الماء فيطهر الدهن في المرة الثالثة كذا هذا **فصل** فاما ما هو ما يح وان  
نجس باعتبار نفسه وفي الجامع الاصغر وسئل عن بول الفارة قال نجس يقدر فيه  
بقدر الدرهم وعن محمد بن عيسى قال ولا يرى بول الفارة باسا ذهبان البلوى في بولها  
ظاهر ولو وجد راحة في الثوب ولا يتيقن فالشرع اولى وان صلى فيه لم اقل بآب  
لا يجزيه وسئل ابو بصير بن ابي سلام عن بول السور فقال من يقدر ان يتبع  
وقال غيره من مشايخ بلخ لو ابتليت به لغسلت فقل من لا يغسل صلى هو فقال  
لا امره بالاعادة وسئل ابو بكر الاسكافي عن الدهن فقال انه نجس مسفوحا كان او  
غير مسفوح ودم قلب الشاة نجس وليس مسفوح وكان ابو عبد الله القلاسي  
يقول الدم الذي ليس مسفوح طاهر قال صاحب الجامع الاصغر قال محمد بن مسلم  
كان قال ابو عبد الله وبعض اشياخنا قالوا كان قال ابو بكر ودم الكبد ان لم يكن ذلك  
الدم متكتفا فيه من غيره فهو طاهر لان الكبد نفسه دم جامد وكذا لحم المجرور

مطهر  
تراها اصابه بول هياثرة  
ومشوا عليه طاهر يسيل  
عند الكرخي اذا اصابه  
الارض

الابن  
ارض نجس ثم غسل بركه  
نجس حوله ودم الكبد  
روايتان

مطهر  
تراها نجس فابكره بالبحر  
ايها النجس فالطين نجس

مطهر  
سئل عن النجس من غير خض  
دبره عليه فهو طاهر

ابو القاسم الصغار  
مطهر  
بول الفارة نجس عن الكرخي  
لا بأس به لكونه مسفوحا

مطهر  
بول السور مسفوح عند

مطهر  
قال الدم مسفوحا غير مسفوح

الدم الذي لم يسيل من راس اللحم طاهر عند الكرخي  
عن غيره كراهي المسفوح كراهي  
الاصغر

اذا قطع حتى سال من الدم فهو ليس نجس ذكر ذلك في الفتاوى وفيه ايضا  
وسئل ابو بكر عن امخيط في ثوبه فوجد فيه اثر الدهن قال نجس الثوب قيل ان ابا  
عبد الله القلاسي يقول ان الدهن الذي لم يسيل من راس اللحم طاهر قال ابو بكر  
ايك ونلة العالم قال الفقيه ابو جعفر كان يقول كما قال ابو بكر وقال  
جماعة من اصحابنا ان كل دم لا يكون حذرا لا يكون نجسا وكذا القوي اذا كان  
اقل من ملى فيه وبه قال ابو بصير بن ابي سلام وابو القاسم وفي الجامع الاصغر  
ولا عجرة لاثرا الدم في الثوب والحنا ونحوه متى بالغ في الغسل وكذا الرخمران النجس  
اذا اصاب الثوب فاما الدهن النجس لم يطهر بالغسل بالماء يذهب اثره كذا اجاب  
بعض فقهاءنا ببلخ وفي فتاوى ماوراء النهر وسئل الفقيه ابو ابراهيم عن الدم اذا  
خرج من بين الاسنان فقال اذا كان موضعه معلوما ان سال من مكانه  
نقض الوضوء وهو نجس وان لم يعلم وان خرج مع البزاق فانه ينظر الى الغالب  
وسئل عن قلس اقل من فم قال لا وقيل نجس فم ولكنه يطهر بالبزاق وان اقا  
من ثوبه اكثر من قدر الدرهم لم يجز معه الصلوة وسئل عن قار ملى الفم ثم شرب  
من بعد ان تأر ساعه وكذا في اللبن لا نجس الا ان لا يذوق طهره بالبزاق وقيل ان كان الا  
مملوا نجس الماء بلاقته وان لم يكن مملوا لا نجس وسئل عن السعوط  
يخرج من الفم قال ينقض الوضوء قال وكذا الماء الذي دخل الاذن وبلغ الى  
ثم خرج نقض صومه وعليه القضاء بالدخول وقال ابو ابراهيم لا ينقض الوضوء ان  
بلغ الراس الا اذا خرج وقد صار في نجس ينقض وضوءه والنجس الثوب اذا اصاب  
من ذلك وهو ماء الا اذا تغير وسئل ينقض ونجس قبل التغيير ايضا والماء الذي  
يسيل من فم النائم فالحالب انه متولد من البلغم ويكون طاهرا عند ابي حنيفة  
ومحمد وقال صاحب الفتاوى وبه ناخذ وفي فتاوى ماوراء النهر وسئل محمد بن الفضل  
عن اخذ بخر ما فعل به نجاسة فقال يجوز ولو توضا به لم يجز وفي الجامع الاصغر  
عن الكرخي في بعض كتبه ان المصنف او نقيع الزبيب او نبيد التمر اذا اغلاى  
اشد فانه نجس عند ابي حنيفة رحمه الله وفي فتاوى ماوراء النهر عن محمد قال  
اذا اصاب الثوب لبن الانسان لم نجس وان اصابه كله ولو اصاب يذن الحاد ما  
لم ركه انسان فاصاب منه ثوبه قال ثوبه قال حكمة حكم سؤر الحمار **فصل** واما ما هو  
ما يع فان نجس باعتبار عدده وفي الجامع الاصغر وسئل خلف عن القوي جرا

مطهر  
اصغر وهو ان يورث الدم

مطهر  
كل دم لا يكون حذرا لا يكون نجسا

مطهر  
لا عجرة لاثرا الدم في الثوب  
ونحوه متى بالغ في الغسل  
يذهب اثره كذا اجاب  
مطهر

انقض الوضوء  
مطهر  
قال طاهر ما شرب حرام ثم شرب  
من كراهي لا نجس الا ان لا يذوق  
ببزاقه

مطهر

حاشه  
لبن الانسان لا نجس الا ان لا يذوق  
مطهر

الاصغر

اذا



مطابق

لما بالعدوة في هجرى فارتفعت قطرات من الماء فاصابت ثوبه قال ان كان  
من الماء المتصل بالبحر قد وان كان من غير ذلك لا بأس به وان لم يعلم احب الي ان  
يفسد ويعد ان يعل في من غير ان يفسد وفي الفتاوى وسئل بن شجاع عن هذه  
المسئلة قال عليه ان يفسد وفي الفتاوى وسئل وبه قال نصير وقال ابراهيم  
ابن يوسف لا يضر ذلك وبه قال ابو بكر الا ان ظهر فيه لون الخبث قال الفقير  
وبه ماخذ ونحن ابراهيم ايضا عاينوا في الماء فيصيب من ذلك الرشح ثوب انسان  
قال لا يضر وهو ما روي حتى يستيقن انه بول قال الفقير وبه ماخذ وفي الفتاوى  
عن محمد بن سلمه عن يوسف بن عاصم السهمي في هجرى على جيفة ان كان ما  
يجري عليها اقل فالما طاهر وعلى عكس نجس وكذا الوجى بعض الماء في الجيفة  
قال ابو نصر هذا القول اشد بقول اصحابنا لان المطر اعمى في ميزاب عن  
عن سطح عليه عذرات قال اذا كانت في قم الميزاب حتى يجرى المطر  
او اكثر عليه فالمطر نجس وان لم يكن وكان في وسط السطح والماء الذي  
يجري في غير موضع العذرة اكثر المطر الذي يجري من الميزاب طاهر وكذا في ماء  
يجري في خوف جيفة قال ابو نصر ان ابي سلامان كانت ملاحظة ومخارجة  
منه لم يكن اكثر جري الماء مما في الجيفة كان الماء طاهرا وان كان بخلافه  
فلا خير فيه والماء المستعمل من نجس جعله كبول ما وكل الجمل وبعضهم كالم  
والبول قال والاول عندنا اقيس لان النجاسة ثبت بالاجتهاد وفي الفتاوى  
قال ابو غسان الميت حكمه حكم غساله المحي وسئل ابو جعفر الهندواني عن ادخل  
مراة في اصبع للتداوى قال وعن ابي حنيفة انه يكره عن ابي يوسف انه لا يكره  
وهذا الاختلاف في شرب بول ما وكل الجمل للتداوى وابي يوسف لا يرى بأسا  
ناخذ وفي الجامع الاصغر وتكلموا في الشك الواقع في سور الحمار في كونه مطهرا  
حق قالوا اهل بي عجل مواضع الذي اصابه السور بالماء المطلق عند وجود  
قال ابو بكر الاسكاف ان طاهر والشك في كونه مطهرا وقال ابو نصر بن ابي سلام  
الشك في كونه طاهرا وابي القاسم الصغار ذكر في موضع كما قال ابو نصر وفي الفتاوى  
وسئل بن مقاتل عن حمار شرب من العصير قال محمد بن شجاع قال لا بأس بشربه  
قال الفقير هذا خلاف قول اصحابنا ولو اخذ انسان بهذا القول ارجوا ان  
لا بأس والاحوط قول الاول والضعف لومات في العصير فالحمد بن شجاع

مطابق  
حمار قال في الماء فاصابت ثوبه  
شبه ثوب انسان  
لا يضر حتى يستيقن  
انه بول  
مطابق  
هجرى على جيفة  
سطح عليه عذرات والمطر  
منع عليه وسال من الميزاب

مطابق  
غسل الميت  
كسائر الحي  
مطابق  
ادخل مراة  
صوف

ابو نصر  
ابو بكر  
ابو جعفر

مطابق  
الضعف موت في القصص

ومحمد بن مقاتل لا يصيب وبه قال نصير قال الفقير وهذا على قياس قول  
ابي يوسف انه اعتبر الدم السائل حقا حية الماء لو ماتت في الماء عنده  
لو كان مجال المخرج لسال منها الدم فسد الماء والضعف ليس له دم سائل  
فلا يصيب قال ابو طيع وابو معاذ يصيب وبه قال محمد وهذا على قول  
حنيفة انه يعتبر المكان حتى قال في سبيله الحية لا يفسد الماء لو ماتت في مكانه  
وفي مسيلتنا ليس العصير بخيط للضعف فقد وقال ابو القاسم الصغار  
الذي لو وقع في الماء والعصير ومات قال هو طاهر لا يفسد الماء به ناخذ  
وعن نصير قال سالت الحسن بن زياد عن الضعف لومات في الثلثي قال  
قال ابو حنيفة لا يفسده وقال ابو يوسف لو تقطع فيه ليفه والافلا  
وعن بشر بن الوليد وخلف بن ايوب عن ابي يوسف ان الضعف لومات  
في الماء افسد الماء لان لها نفس سائلة وقال ابو حنيفة لا يفسد وقال  
ابن عبد الله لومات خارجا ثم وقع في الماء افسد الماء في فتاوى ماوراء  
النهر قال في كوز فيه فارة ميتة غمس في جيت رت قال ان اغترف به ولم  
يخرج منه شيء لم يفسده وان صب ما فيه غمس الثانية فسد ما رطب  
المطبخ فم الكوز وفي الفتاوى في ما وقع في خرقة صار خلا قال ابو بكر هو نجس  
وهو قال ابو نصر لا نجس وبه ناخذ ولو وقعت فارة في خرقة صار نجس  
خلا قيل الخ طاهر وقيل نجس وقيل طاهر لم ينفخ فيه قال الفقير  
وهذا حسن **الباب الثاني** في معرفة المياه التي يجوز بها الوضوء  
ولا يجوز وبيان احكامها وحمل ذلك لا يخلو من خمسة اوجه الاول في معرفة  
الماء المطلق والثاني في معرفة احكام الواقعة في الماء القليل والثالث  
في احكام الاباء والرابع في احكام الغدران والحياظ والخامس في المياه  
الجارية والسادس في نجوها **فصل** اما الاول في معرفة الماء المطلق وعكس  
وفي كتاب الاجناس قال ذكر في صلوة المائر لا بأس بالوضوء بما السيل  
بشرط ان يكون رقة الماء عليه غالبية وان كان الطين غالبا لم  
يجز وفي تواتر الصلوة املاهما اعلم باثنان او باس او بشي مما  
يعالج به قال يجوز ما لم يغلبه فيكون نجسا ولو تضافا رزرج او  
هو رقيق جاز وكذا ما الرغفران وفي تواتر بن رشيد عن محمد لو طنج

المجان

ابن سلمه

العصير



في ما الرمان او الاشنان اذا لم ييود الماء ولا احمره الغالب عليه  
اسم الماء فللاباس بالوضوء به وكان محمد بن يحيى عن ابي يوسف  
غلب الماء على غيره بالاجزاء دون لون الماء قال وهو الصحيح لان  
المغلوب صار كما تستهلك بالغالب كما في المائع الطين قال فان  
انقع الخبز والماء قليلا في الما حاز الوضوء به وان تغير طعمه وريحه  
وان طبع ان كان بحال لو برد لم يتغير ورقه المائع حاز الوضوء  
والا فلا وما المستعمل ليس بطهورا ما طاهر عند محمد وعنده ابي يوسف  
نجس وتعتبر فيه الكبر الفاحش وعنده ابي حنيفة نجس مودر يقدر  
الدرهم قال في الفتاوى ياخذ في الماء المستعمل بقول محمد وفي الفتاوى  
ابن سليل ابو القاسم عمن توضحا بالثلج قال في القياس بعض الروايات  
عن ابي يوسف انه يجوز ان استعمال الماء في الوضوء مثل الدهن عنده  
يجوز وفي رواية محمد لا يجوز لان استعمال الماء في الوضوء مثل الدهن  
عنده ما لم يكن الماء سببا لا فكذا في الثلج لا يجوز ما لم يكن ذائبا يسيل على  
الاعضاء وسئل ابو جعفر عن اصابته نجاسة فمخ يده فبلوا عليه  
ثلاث مرات قال ان كان الماء متقاطرا عليه جاز وطهر الموضع والا فلا  
**فصل الثاني** في معرفة احكام الواقعة في الماء القليل وفي الجامع  
الاصغر قال ابو يوسف في سنن وقع في جب ما فاخرج من ساعته  
حياتوضا به اجزاء فان اهما قوة اجبالي توبه قال ابو حنيفة قال  
بشر وعندي الماء نجس لان ياكل الميتة والدم وفيه عن محمد بن سله  
عن ابي يوسف في ما والحمام اذا كان ينصب من ابويه في الارض ويغير  
الابدى منه اعترافا متداركا فهو بمنزلة الماء الجاري وذكره كذا في  
الفتاوى عن بشر ابن الوليد عن ابي يوسف وفي الفتاوى وسئل  
ابو القاسم عن حية تموت في انا وما قال ان كانت برية تفند الماء ان  
كانت مايت لا تفند قال الفقيه وهذا على قياس قول ابي حنيفة خاصة  
واعتراف يوسف سيلان الدم برية كانت او بحرية وكذا الضفدع قال  
وبه ناخذ وفيه عن شاذان ان الهرة لو شربت الماء من انا وقد اكلت  
الفارة قال ان شربك بعد ساعة لا ينجس لانها اذا لحست فمها صار

مطلوع  
كان من راعي لونه الكاوي يوسف  
خلع الماء على غيره بالاجزاء  
والصحيح

مطلوع  
الا المستعمل ليس بطهورا  
عنده محمد وعنده ابي يوسف

مطلوع  
من يوضا بالثلج  
عنه ابن سليل ابو القاسم

مطلوع  
من ساعته  
من رايته

مطلوع  
عن

منه

بمنزله الفصل كذا اجاب ابو القاسم ايضا وكذا من شرب من انا وقد شرب  
لحم على هذا وسئل ابو نصر عن ما الثلج اذا جرى على الطريق وفي الطريق مرقين  
ونجاسة ولم يبين فيه ابتوضا قال متى ذهبت لون النجاسة وانزها جاز  
**الفصل الثالث** في بيان احكام الابار وفي الجامع الاصغر  
قال نصيحت شداد يقول في يروفت فيها فارة فانت وتنفست ثم غار  
ما البيركه وذهب ثم عاد قال هو طاهر قال نصير وكذلك لو غار من الماء  
قل وعشرين دلو او ثلثين والواجب فيه نزع هذا القدر طهر الباقي من الماء  
وفي الفتاوى هذا قول نصير وقال محمد بن سله هو نجس كما كان في الفصلين  
جميعا قال الفقيه قول نصير اوسع للناس وقول محمد اوثق واحوط  
ايضا سئل نصير عن خشية نجسة وقعت في بئر قال نزع ما فيها من الماء  
ذلك نزع مائة دلو عند محمد بن سله وفي تقدير الدلو قال ابو حنيفة كل دلو  
يسع فيها ثمانية ارطال ما وقال ابو نصر كل دلو كبير وعن ابي حنيفة ايضا  
عمق البئر بالاشبار وعوضه ثم يضرب الطول في العرض ثم ينزع لكل شبر  
دلوين واما الرشا والدلو قال محمد بن سله يطهر ذلك بطهارة البئر وكذا ارد  
نصير عن ابي سليمان قال وما اصاب خارج البئر غسلوه قال ابو القاسم  
الصفار قال نصير وعن الحسن ابن زياد انه يجب غسل الدلو والبر  
وفي الجامع الاصغر في يبرنجس نزع ماها قال ينزع طينها وحماها  
لان الماء انجس ذلك وقال ابو بكر الاسكاف وغيره لا يجب لانك  
اذا انزحت اعلاها تبع من اسفلها فلا يظفر الطين الا ان يكون  
البير ضعيف الماخذخ يظفر طينها ففيل وان ذهب الماء ويبس  
ثم عاد ونزع قال يعود طاهرا ولا يجب نزع شيء من الماء وقيد فارة  
مايت فيجب فوقع قطرة منها في بئر ينزع من البير عشرين دلو او ثلثون  
ولو تفتحت في الجب ثم وقعت قطرة في بئر ينزع ما البيركه وفيه ايضا  
عن ابي يوسف في البير وقع فيه حمارا وكلب ينزع ما البيركه اخرج منه  
حيا او ميتا وفي الشاة ان اخرج حيا لا ينزع شيء وفي السور ان  
اخرج حيا ينزع دلو او نحو من عشرة او اكثر والماء الذي اخرج من  
هذا البير كره ان يسل به طين ويطين به سجدا او ارضه وقال ابو يوسف

مطلوع  
من يوضا على الطريق

مطلوع  
بئر نجس غار ثم عاد طهر في ذلك

الاسكاف

الحاجة البير الاسود

منه  
ضعف



بيران وقع في كل سنور فمات فاخرج ونزع من احديهما ولو صب في  
 الاخرى فانه ينجح به كله وان وقع فيها سنور وفارة ينزع منها اربعون حتى  
 تكون سنورا وخمس فارات في نزع ما البير كله وفيه قال نصير سالت الحسن بن  
 زياد عن البير يقع فيها بول سنور او بغير قال قال ابو حنيفة ينجح ما البير كله  
 وقال ابو يوسف وزفر في بول الشاة ينزع منها اربعون وفي بول ما لا يؤكل لحمه  
 ينزع ما البير كله وعن ابي يوسف قال ولو نزعوا من البير كل يوم عشرة دلاء  
 حتى نزعوا مقدار ما تحب فيها نزع اجزاهم وقال الحسن لما يجزئهم قال الفقيه  
 ويقول ابي يوسف فاخذ في الجامع الاصغر عن ابي نصر ابي سلمة سئل  
 هذه المسئلة قال لا يجزئ عند محمد بن سلمه لانه كان يجعل الاخر في المتدا  
 كالماء الجاري ثم قال وان سمعته انهم في كتاب الطوة انه يجزئهم لانه  
 قال فان جاءوا بدلو عظيم فنزعوا به قال يجزئهم ولم يوجد ههنا تدارك  
 الدلاء وفي الفتاوى قال ابو القاسم سمعت محمد بن سلمه قال قال ابو يوسف  
 اذا وجدت الدجاجة ميتة في البير تعاد طوة ثلثة ايام اذا كانت منتفخة مثل  
 ما قال ابو حنيفة حتى مر يومين فرأى جولة في متقارها جيفة فالقته في  
 في البير فرجع ابو يوسف عن قوله قال لا يعيد شيئا ما لم يؤم بوقوعه وفي  
 الفتاوى سئل ابو نصر عن البقرة تقع في البير قال لا يفسد الماحتى  
 فيحش وذلك ان اخذ وجه الماء شربا في شرب كذا روى ابو بكر عن ابي يوسف  
 وقال محمد بن الدبع وقال محمد بن سلمه اذا كان بحال لا يسلم ولو منها الا  
 ان يخرج منها بكرة وقال الفقيه سمعت محمد بن فضل بن انيف عن محمد بن  
 جعفر عن ابراهيم بن ابي يوسف عن ابي يوسف ان حكم الزنعة التي لها  
 دمر سائل حكم الفارة في حكم وقوع البير وما التي منها لادم له لا يجزئ البير  
 وسئل ابو بكر عن مير على قارعة الطريق يضع الصبيان والقرويون وغيرهم  
 على الدلو والرسن ايديهم قال هل ياكل معهم الطعام في قصور الشريد  
 قال نعم قال فما الفرق بينهما فاما يظهر الخجاسة على يده فهو مباح وسئل  
 ابو القاسم عن مير ما لو حفروها وجعلوها بئر الماء قال ينبغي ان يحفرها  
 من السفلى مقدار ما وصلت اليه الخجاسة ومن جوانبها كذلك حتى يظهر  
 الفصل الرابع في بيان احكام القودان والحياض ونحوها

مخطوط  
 زحواكم يوم سنور ولا يصح منع الزوا  
 باسم الى الاصغر

مخطوط  
 اجرت جاجة منتفخة في البئر

مخطوط  
 نزع على قارعة يضع الصبيان والقرويون  
 ادمهم عليها حفر ما لم يطمئنت  
 وقع الخجاسة

مخطوط  
 بئر ماء حفرها بئر ماء  
 سئل

وفي الجامع الاصغر سئل ابو نصر الدوسي عن غدير كبير يتبين في الصيف  
 ويروث فيه الدواب من كل نوع ثم يملأ الماء في الشتاء ما حال الماء والجمل المتخذ  
 منه قال ان كان الماء الذي يدخل الغدير يستقر في مكان طاهر قدر عشرة اذ  
 في عشرة اذرع ثم انتهى الماء الى الخجاسة فالماذ والجمل طاهرات فيه وان استقر  
 الماء قليلا في مواضع الخجاسة لا يطهر الماء وان كثر وفي الفتاوى في ما يجمع  
 اقل من عشر في عشر تجب ثم انبسط حتى صار عشر في عشر قال ابو بكر هو نجس  
 وان وقعت الخجاسة فيه وهو عشر في عشر في اجمع في موضع حتى صار اقل من  
 عشر في عشر كان طاهرا وسئل عن غدير عشرين في عشرين قل ما هو حتى صار  
 اربعة في اربعة مثلا وقعت فيه الخجاسة ثم دخل الماحتى ملا الغدير قال  
 ابو القاسم الكل نجس لان كل ما دخل صار نجسا وفي الجامع الاصغر ان ابا بكر القيا  
 سئل عن هذه المسئلة قال هو طاهر لان الماء الكثير في حكم الماء الجاري عندنا  
 وفي الفتاوى عن نصير عن ابي سليمان ان الماء الذي في موضع كان طوله مائة  
 ذراع وعرضه ذراعين قال يتوضأ فيه فان قوضا فيه انسان او بال فيه نجس  
 من كل جانب عشرة اذرع وقال ابو بكر لا بأس بالوضوء فيه الا ترى لو غل  
 شيء في البحر فان ما حوله يخلط بعضه ببعض لا يفسد وكذا روى عن ابي نصر  
 ابن ابي سلام قال الفقيه وبه ناخذ وفي الجامع الاصغر قال ابو القاسم كان محمد  
 ابن ابي سلمه يرى الوضوء في الماء المراكذ اذا كان طويلا ليس له عصب وفي  
 الفتاوى سئل ابو القاسم عن حوض كان عشرين في عشر فوغل منه الكلب الجوز  
 منه التوضي قال نعم قال الفقيه سمعت ابا جعفر عن علي بن احمد عن نصير  
 عن ابي سليمان الجوز جاني عن محمد بن الله بن المبارك قال لا بأس بان يتوضأ  
 في حوض كان عشرين في عشر وهو كبير قال سليمان فابيت العراق وسئلت  
 محمدا عنه قال هو كبير لا بأس بالوضوء واكثر الا قويل على هذا قال الفقيه  
 وبه ناخذ وعن محمد بن سلمه انه اخذ بماروى عن محمد انه سئل عن ذلك  
 فقال مقدار مسجدى هذا وان كان مسجدا ثمان في ثمان وقال محمد بن سلمه  
 ارجوا ان الاغتسال فيه جائز من الجنابة والوضوء فيه واما الحق  
 قال الفقيه ابو جعفر ان كان بحال لورفع الانسان الماء المحضر  
 ما تحته ثم سئل فلا يتوضأ فيه وان كان لا يجزئ ما تحته فلا بأس بالوضوء فيه

مخطوط  
 غدير كبير يتبين في الصيف  
 وهو الدواب من كل نوع  
 كنف حلاله

مخطوط  
 ذراع  
 مائة رطل مائة ذراع عصب

مخطوط  
 قال ابو بكر ان حوضا يكون  
 عشرين في عشر في ثمان في ثمان

وفي الجامع



في موضع من جانيه

وسيل ابو جعفر عن حوض صغير نجس ماؤه فدخل الماء من جانب  
اخر قال قال ابو بكر ابن ابي سعيد لا يطهر حتى يخرج منه مثل ما في الحوض  
ثلاث مرات بماء غليظ ثلاث مرات قال وانا اقول يطهر لان الماء الجارى  
قد اتصل به فصار في الحكم غالبا على الماء النجس فيطهر كله ان لا يتبين  
النجاسة فيه وسيل عن ثقب ثقب على الجرد في الحوض قال ان كان الماء  
ملتزقا بالجرد لا يضر الوضوء في الثقب وان كان متبعا فلا بأس وعن ابن  
المبارك وابي حفص الجارى انهما قال لا بأس فيهما قال الفقيه و  
الاحتياط فيما قاله ابو نصر وفي الجامع الاصغر سيل ابو نصر الدبوي عن  
عن الائمة هل يجوز الوضوء فيها فقال ان كان الماء لا يخلص بعضه الى  
بعض جاز وفي فتاوى ما وردا النهر سيل ابو ابراهيم عن تطهر في جانب من  
الحوض ثم ابدان يتوضأ في تلك الناحية قال ليس له ذلك ولكن يتوضأ في موضع  
آخر **الفصل الخامس** في احكام الماء الجارى ونحوها وفي الجامع  
الاصغر سيل محمد بن سلمه عن الماء اذا كان ضعيفا لم ينبغي مقدار جريه  
قال اذا كانت تحرى فيه تنبت وفي الفتاوى في الماء الضعيف قال نصير  
ان كان وجهه الى مورد الماء جاز وضوءه بخلافه لم يجز الا ان يكت بين كل  
عنفتين مقدار ما يذهب الماء بغسله وفيه عن نصير عن مشرعه يدخل فيها الماء  
ويخرج فلا يبين فيها الحركة قال اذا لم يذهب بما يقع من المتوضي ويدو  
فيها فلا خيرة وفي الجامع الاصغر عن ابي نصر الدبوي عن ابي القاسم قال  
بلغني عن نصير مقدار جريان الماء في جواز الوضوء وقال اذا كان الماء حال  
مق رفع الماء قبل ان يقطع جريه ثم يتصل قبل ان يعود غسله اليه  
فانه يجوز والا فلا قال به اقول فاقى غسل الجنابة فان كان لا تقبل  
النجاسة ولو فيها الماء فانه يجوز وان غلب لم يجز وفي الفتاوى عن نصير قال  
سالت الحسن بن زياد عن حفرة في الارض يدخل فيها الماء ويخرج منها  
ولا يدخل هل يتوضأ فيه قال لا يتوضأ قال وسالت عن حفرة بين الحجج الماء  
من احد ماؤه خل في الاخرى فتوضأ فيما بينهما قال جاز والحفيرة التي  
يدخل فيها الماء يند قليل لا يند وهو الصحيح والبول في الماء الجارى  
كرهه بعض اصحابنا وبعضهم لم يره بأسا وسيل عن الحسن بن ابي مطيع

ابو نصر

مطلوب  
في موضع من جانيه

العلم في الكلام

عن

والمطر حتى صار غاليا  
والسكك حتى صار غاليا  
والسكك حتى صار غاليا

عن يوم المطر اذا جرى النهر ما المطر ما جرى اليها من السطوح  
والسكك حتى صار غاليا ما النهر منه فتوضوء منه انسان قال لا بأس  
قيل بان كان في السكك قذرة وليس في اصل النهر ما يخرج هذا لما قال لا  
باس بذلك وسيل جريان الماء على الحيفة قد تقدم ذكره في باب الاول  
في الفصل الرابع من **الباب الثالث** في بيان  
**احكام ما يجب به الفل والوضوء وما يتصل بها** الاول في بيان  
ما يجب به الفل والثاني في بيان ما يجب به الوضوء والثالث في  
بيان ما لا يتم الفل والوضوء والرابع في بيان ما يقع من الاعذار  
في الفل والوضوء **الفصل الاول** في بيان ما يجب به الفل  
في الفتاوى روى خلف ابن ابيوب عن الحسن عن ابي حنيفة انه قال ان  
اغسل ثم خرج من ذكره منى من بقية ما كان او احتلم فاخذ ذكره  
حتى سكن ثم خرج النى بعده قال اذا سكن على الفور ثم خرج عليه الفل  
ثم انا وقال ابو يوسف لا يجب وهو قول خلف قال به ناخذ ولو خرج بعد  
ما اغسل ببقية النى الزوج لا يغسل عليها اجماعا ومتى دخل منى  
الزوج في فرج المرأة متى جامعها فيما دون الفرج قال نصير لا يغسل  
عليها ومن احلم في المجد يخرج من ساعته وان كان في جوف الليل  
ولم يكن الخروج فانه يستحب له ان يتيم قال نصير لا بد للجنب ان يغسل  
اصبعه في ستره حين ما اغسل قال الفقيه ان علم ان الماء دخل من  
ادخال الاصبع اجزاء والا فلا ومن سقط من سطح فخرج منه النى فعليه  
الفل عند عيسى ابن ابيان قال نصير لا يجب قال به ناخذ والمراهق  
من جامع امراته على المرأة الفل لا شك ولا يغسل على النى لكن يوم غسل  
كما يومه بالصلاة تخلقا ومن اسباب الفل الحيض وفي الفتاوى وسيل ابن  
المبارك عن مافرة طهرت من حيضها فتمت ثم وجد الماء قال لا يغسلها  
زوجها ولا يفرأ حتى تغسل قال الفقيه جاز للزوج قراها غير انها لا  
تقرأ القرآن لانها لما تمت فقد خرجت من الحيض ثم لما وجدت الماء  
عليها الفل وصارت بمنزلة جنب امرأة رأت الدم عشرة ايام والظاهر  
لكن يوما ثم عشرة ما ونكثين طهر افرات هكذا اسنين ثم استقرها الدم

مطلوب  
في موضع من جانيه

مطلوب  
في موضع من جانيه



قال تدع الصلوة عشرة ايام وتصل سبعة وعشرين يوما كذا اجاب  
الحسن بن زياد وكذا قال ابو نصر بن ابي ساه قال وعرضت ذلك  
على محمد بن سلمة فاستحسنه حكى هذا ابو بكر عن ابي نصر وابو سهل  
في هذه المسئلة روايتان احدهما هذه والثانية انها على عشرة خمس  
وثلاثين طهر قال الفقيه وبالثانية ناخذ وعن ابي نصر واحمد بن محمد  
وابي جعفر السندوني انهم كانوا يفتون في الانتقال تقول ابي يوسف  
انه ينقل عتقة واحدة واوجع في غلبه الدم بقول محمد يفتي قال  
الفقيه وبه ناخذ وسيل ابو بكر الولد اذا خرج بعضه قال لا يصير المرأة  
نفاسا يخرج اكثر الولد وقال ابو القاسم ان خرج الرأس وصاح ثم مات  
وخرج قال لا يصل عليه ما لم يخرج اكثر البدن وهو حي ولا يجوز الحايض  
والجنب ان يجس المصحف الا في خلافه ولا يجوز المستحب ان يجس  
ثيابه لكونه تابعا له ويكره له قراءة التلهم انا استعيتك ولا تكتب  
القرآن والمعلقة في حال الحيض لا تلقن الصبي الا ما وون الآية بركة  
واحدة وعن ابي يوسف ان الجذبة الحايض لو وضعت اللوح على الارض  
ويكتب القرآن من غير ان يضع يده عليه اجراه وقال الفقيه وال  
حنطا ان لا تكتب وعن بعض السلف ان المستحب للحايض اذا د  
وقت الصلوة ان يتوضا ويجلس عند مسجد ها وتنجي فقلل ليل  
يزول عنها عادة العبادة وفي الاجناس عن محمد في املايه ان  
المرأة لو ولدت ولم تر الدقة لا غسل عليها وقال ابو علي الدقاق  
عليها الغسل اذ نفس خرج الولد نفاس **الفصل الثاني**  
فيما يجب به الوضوء وذلك انواع منها ما يخرج من البدن ومنها ما  
يدخل ثم يخرج ومنها النور ومنها الفحل في الصلوة اما ما يخرج  
من البدن فهو نوعان ايضا ما يخرج من السبيلين وما يخرج  
من غير السبيلين اما الاول وفي كتاب الاجناس ان ما يخرج  
من السبيلين او يظهر من دوقه او حية او جف قذع ونحو ذلك  
نقض وضوءه لكان له معها وكذا المرأة لو ظهر منها من داخل  
فوجها ولم يخرج وفي اما الحسن بن زياد لو خرج من قبل المرأة

لا يجوز للحايض ان تجس المصحف  
ولا تكتب على ثيابه  
مطلوب  
كل نجس وراه العورة

رجح لا ينقض وضوءها منقصة او غير منقصة الا ان تكون المرأة منقصة  
من الحجج المنقصة ناقض للوضوء وقال محمد ان كان يوجد ذلك لنقض  
وضوءها فيها جميعا وبه قال ابو القاسم ذكره في الفتاوى وفي الاجناس  
ايضا المجرب اذ اظهر البول منه من الموضع الذي يخرج البول ان كان  
يفتد على مسكه ينقض وضوءه وان كان لا يقدر على مسكه لا وضوء  
عليه حقيليل والخنثى مني حكم بكونه رجلا فالفرج الاخرى بمنزلة الفرع  
وكذا على عكسه لا ينقض وضوءه بخروج البول في الاخر واما ما يخرج  
من غير السبيلين وفي الفتاوى سئل ابو جعفر عن رجلا وسال من جرحه  
دم ولا ينقطع الى اخر الوقت فان لم ينقطع تواتر واصل قبل خروج الدم  
وان كان الدم سائلا فان دخل وقت صلوة اخرى فانقطع الدم تواتر واما  
تلك الصلوة وان لم ينقطع جازت صلوة مع السيلان لانه متى كمل الوقت مع  
السيلان كان له حكم المستحاضة وان كان اقل لما يكون وقال ابو القاسم  
فيمن به جروح تسيل منه ماء او قيح فان سال في وقت كل طلوة مرة او مرتين  
او ثلثا فانه يجزئ ان يتوضا لكل وقت طلوة مرة وان كان يسيل في وقت  
طلوة مرة او في وقتين مرة فانه يتوضا لكل مرة ذكره في الجامع الا الصغير فيه  
ايضا وسئل عن دم سائل وان لم ينصف ومنعه الحقة عن الخروج اجزاء الوضوء  
من الحدث الى الحدث وكذا في المستحاضة واما من عضوا لادما  
من الدم ان كان القرا صغيرا فلا جرح به كالذباب والبعوض ونحوه  
وان كان كثيرا ينقض وضوءه لان الدم السائل ومن به جرح سائل  
وقد ضعفه ولا يقدر ان يتوضا بنفسه قال نعيم وجد من يوضيه او لا  
ولا يجب عليه غسل الثوب ايسر من امر البدن كذا ذكر في الفتاوى عن ابن  
مقاتل واما يدخل في البدن ثم يخرج وانه نوعان احدهما في السبيلين والا  
وفي غير السبيلين اما الاول ذكر في الاجناس وان احتقن بدهن ثم  
سال بعيد الوضوء واقطر في احليله دهنا فالوضوء لا بعيد الوضوء في قول ابي  
حنيفة رضي الله عنه لانه عنده المنة تمنع الوصول الى الجوف وعند هارون  
لا يحرف وفي نوادر ابن رستم عن محمد لو ادخل قطنه في احليله ثم غسبه  
ثم خرج منه واخرجه نقض وضوءه وصار بمنزلة ما لو اكل شيئا ثم خرج وان

سنة الرباط من السيلان  
قال ان كان ينصف في  
الفرقة فهو سائل  
عند اعادة الدم لوقت كل وقت  
كان امره التبرج  
في جرح سائل وضوءه  
البنم الى اخره في جرحه



كان احد طرفيه بيده ثم اخبر لا وضوء عليه لكن بشرط ان لا يكون عليه بلة وعنه قال ابو علي الذقاق فيمن حمل شيئا فقام خرج قبل الوصول الى الجوف ان كان نديا ينقض وضوءه وان لم يكن لا ينقض وفي نوادر ابن رستم فيمن حشا احليله بقطنة لولا القطنة خرج من احليله شيء لا بأس ولا ينقض وضوءه بان يبذل جانب الداخل من الحشو وانما العبرة لجانب الخارج ان كان بعضه خارجا وامامه يدخل ويخرج من غير السبيلين في كتاب الاجناس حب دهن في اذنه فكذلك في دماغه يوما ثم سال الخرج من انفه واذنه لا وضوء عليه وان خرج من الفم ينقض وضوءه اذ لا يخرج من الفم الا بعد وصوله الى المعدة وانها موضع الغياصات ولا كذلك الدماغ وفي نوادر هشام لو دخل الماء اذن دخل في الغتسال فكذلك ثم خرج من انفه لا وضوء عليه وما يلحق من هذا القليل وقد تقدم ذكره مع جنس هذه المسائل في الفصل الثالث من الباب الاول من الكتاب ومنها الغم وفي الجامع الاصفهاني بنصر الدوسي عن نام قاعدا ثقيل قال لا وضوء عليه قال صاحب الكتاب وهو الصحيح بشرط ان الصق معتدلة على الارض خلافا لما يقول بعض اصحابنا قال خلف وسالت ابا يوسف عن يام وقع على الارض قال لا ينقض وضوءه حتى يستقر على الارض وهو نائم وان انتبه بعد ما استقر على الارض انتقض وان استيقظ مع اصابته الارض لا ينقض لانه نائم مضطجعا قال خلف وسالت ابا يوسف عن استند الى سارية فنام او مرض اخذه انسان بصدرة فنام ولولا السارية او الانسان لم يستمكن قال اذا كانت اليثاء مستوثقتين فلا وضوء عليه قال ابو الليث الحافظ وبه يؤخذ وبه قال عبد الله بن المبارك وهو الصحيح خلافا لما يقوله الطحاوي ان لو كان بحال لو ان ذلك الشيء سقط انتقض وضوءه والا فلا وفي الفتاوى في مريض لا يستطيع اداء الطلوة الا مضطجعا فنام في الصلوة ينقض وضوءه قال الفقيه وقد قيل بان لا ينقض والاول اصح ولغلام الرجل حثيا او وضع رأسه على كتفه قال ابن الميادك لا وضوء عليه ومنها الضحك في الجامع الاصفهاني بنصر الدوسي عن الضحك جال في الطلوة قال ينقض وضوءه وقال محمد بن سلم لا ينقض وضوءه وفي الفتاوى

المعتمد على حواشي كتاب الشفاء سوسن  
لا وضوء عليه وهو لما خروجه خلافا لما يقوله  
الطحاوي في لو كان بحال لو انزل السقط  
ينقض

كذا

كذا روى عن نصير عن شداد قال وبه نقول وفي الاجناس كل عبادة لها ركن كطولة الجنابة وسجدة التلاوة والضحك فيما غيرنا قص للطنانة وما كان ذات اركان نقض الوضوء عما اذا كان او ناسيا بعد ان حصل منه صوت بدت اسناده ولم تبد وانما ينقض الوضوء دون الغسل وينقض التيمم ايضا ولو ضحك في الطلوة على الدابة ان كان خارج المصنوع وضوءه وان كان في المصرا والقرية فكذلك عند ابي يوسف وعند ما لا ينقض الوضوء لانه ليس في الطلوة عند ما وكله لواقع التطوع راكب خارج المصنوع دخل واقتنع في المصنوع خرج يريد المصنوع فحك على هذا الاختلاف ولو كان منهما من العدو ويصلي راكبا جاز في الكل ولو ضحك تنقض وضوءه اجابا ومن اراد ان يبالي في معرفة ما يلحق الضحك في الطلوة فعليه بالظن في الاجناس **الفصل الثالث** في بيان ما لا يقيم الوضوء والغسل معا وفي الفتاوى سيل نصير عن اغتسل من الجنابة وبين اسناده طعام فلم يقبل تحتة قال ارجوا ان لا بأس به قال الا ترى ان المحرم لو توضع راسه واغتسل وبه قال ابو بكر الاسكاف ولو توضع العجين في ظرف طهارة قال ابو بكر الاسكاف لا يجزئها وفي الدرر يجوز لان الدرر متولد من هنالك قال الفقيه وقد قيل ان قرويا يجوز لانه يكون في اظفاره الطين وذلك يبع وصول المكجلاف المدق لانه يكون في اظفاره دسوة فانه مانع وصول الماء وفي الجامع الاصفهاني بنصر الدوسي عن وا فرافط الذي يبقى في اظفاره الدرر او الذي يعمل على الطين والاذ يجذ العجين او الذي صبغ اصبغه بالحناء او الهرام او الصبغ قال كل ذلك سواء ويجزئهم وضوءهم اذ لا يستطيع الامتناع منه الا يخرج كذا روى عن محمد بن سلمة قال ابو نصر الدوسي هذا عندي صحيح وفي الفتاوى عن محمد بن مقاتل في الجنابة الذي يتضمن وشربه ولم يجبه وقد وصل ذلك جميع فقه قال اجزاء عند وقال بعضهم لا يجزئ حتى يجبه ولا يؤخذ به وسيل بعضهم عن المتقضي لو وضع رجله على الارض النجاسة ثم ذهب وصلى قال ان كانت الارض طيبة يابسة ولم يقف عليها جازت صلوة وان كان الموضع رطبا وقدمه يابسة وضع رجله عليه وظهري رطوبة الارض على قدميه وصلى لم يجز صلوة وسيل ابو بكر عن اغتسل او وضوء ثم خلق او سقط قشر جلده فرتحه بعد ما برأ قال لا يجب عليه غسل الدق وما تحت الجلد بخلاف الجبين قرصة برأت وارتفعت قشرها

ظاهر الظفر الذي يبقى في اظفار الدرر  
الذي يسمي الظفر العجين اذ الصاب  
الضرم  
الغرام الذي يخالط اللحم  
ابو بكر الدوسي  
محسب في بعضه شره لم يجز  
جميعه اياه غسلا  
وضع رجله على الارض النجاسة  
غسل



هذا هو الوجه الثاني في الاستحباب

واطرافها مرسولة بالجملد الاطراف كان يخرج منه الماء تحت وحكمه  
حكم اللحية ومن هذا القبيل مسائل الاستحباب بالماء انه من تمام الوضوء  
امر لا وسيل ابو بكر عن موضع الاستحباب اذا اصابه نجاسة اكبر  
من قدر الدرهم فاستحسب بثلثة اجزاء ولم يغسله قالا يحجزه ما يفسد  
وعن بن سريج والطحاوي انها قالا يجوز اذا مسح بثلثة اجزاء وانقاه  
وبه ياخذ ذكره في الفتاوى وان كانت النجاسة في سائر المواضع لا يجوز  
الا الغسل اذا كان اكثر من قدر الدرهم قال الفقيه سمعت ابا نصر منصور  
بن ابي جعفر الدوسي قال سمعت ابا القسم الصغار قال سمعت محمد بن ه  
سلة قال الغسل عندنا في الاستحباب اقله ثلاث مرات واكثره سبع مر  
على نحو ملجاء من النبي صلى الله عليه وسلم في غسل الانا من ولوغ  
الحمرة ثلثا ومن ولوغ الكلب سبعا **الفصل الرابع** في بيان  
ما يقع من الاعذار في الغسل والوضوء وانه يقع انواع منها من جهة المرض  
ومنها من جهة فقد الماء حتى يبدل بالتيتم ومنها من جهة لبس الخف  
حتى يورى بالمسح ومنها من جهة شدة الجوع اما الاول وهو ما يقع من  
جهة المرض وفي الجامع الاصغر قال لغير سالت ابا سليمان عن من به مرض  
ان يسجد خرج منه شيء وان اوى لا يخرج قال يوي قلت فلو صلى قايما  
سلس منه البول وان جلس لا قال يصلي جالسا وفي الفتاوى وسيل  
ابو نصر عن مريض لا يمكنه الوضوء وتيمم وله امرأة وجارية يحب  
عليهما ان يوصياه قال اما مملوك فقلها طاعته في خدمته من  
الوضوء وغيره وليس على امرائه ان يوصيه وسيل ابو القسم عن من  
اقعد المريض لا يستطيع الحركة وله خادم او غلام ما يستاجر به اجبر  
او لو استعان بالمسلمين اعانوه قال لا يعذر كسافز مع رفاقه ما ولو  
سألهم لا عطوه لا يجوز له التيمم كذا ههنا بخلاف الاستعانة بمن يقيم  
لان في قيامه يخاف عليه ذبالة وجع ولا كذلك في اجراء الماء عليه  
وفي فتاوى ما وراء النهر رجل شلت يده اليسرى ولم يجد من يصب عليه  
الماء عند الاستحباب لا يستحي وان قدر على الماء البارد الجاري استحبابه  
ولو شلت يده قال يمسح يديه على الارض ووجهه على الحائط ويجزئه ولا

يدع

يدع الطلوة وقال ابو بكر عن قال له آخر ان توفات قنلتك او حشيتك جازله  
ان تيمم ويصلي قال الفقيه ولكن ينبغي له يعيد الطلوة بعد ذلك لمن حشيت في  
السجدة فتيتم وطحاوان كنه يعيد كذا ههنا وكذا في كل منع وجد من جهة العباد  
قال في الفتاوى سير منعه الكفار عن الوضوء والصلوة يتيمم ويوي فاذا خرج قال  
الفقيه عند علمائنا الثلثة ينبغي ان يعيد واما ما كان من جهة فقد الماء  
فتيمم وفي الجامع الاصغر وسيل ابو القسم عن التيمم بالرماد قال يجوز وقال ابو نصر  
ابي سلام لا يجوز قال صاحب الكتاب ويقول اني نصر اخذ لان الرماد ليس يصح  
وسيل ابو نصر الدوسي ان المسافر لم يجد الماء ضرب يده على حجر لا غبار عليه وتم  
قال لا يجوز حتى يكون عليه غبار كذا حكى عن بعض اصحابنا واذا احترقت  
الارض بالنار فرفع انسان منها التراب وتيمم به قيل بانه لا يجوز وقيل بانه  
يجوز وكذا لو تيمم بدقاق الحجر فعلى هذا الخلاف ايضا وكذا في الحصى المطبوخ  
وفي الفتاوى قال ابو حنيفة اذا تيمم والماء منه على قدر ميل اجزاه تيمم الجنب  
ليدخل المسجد اطلب الماء فلم يقدر فطوى بذلك التيمم اجزاه قال ابو جعفر لو تيمم  
لدخول المسجد ولقراءة القرآن لا يجوز ان يصلي بذلك التيمم وان تيمم لصلوة  
الحضارة وسجدة التلاوة اجزاه قال وبه نأخذ سقط واصاب رطل وجع لا  
يقدر على القيام قال الفقيه يتوضا ويمسح على العضو الذي عجز عن غسله حتى  
يكون العذر في اكثر اعضاءه الموضوعة تيمم ومن وجد الماء في الغلاة في  
الحب جازله التيمم لان ذلك الماء انما يبيع للشرب لا للاستعمال الوضوء  
الا اذا كان كثيرا يعلم انه للاستعمال ايضا وكذا اجاب ابو القسم فيه ايضا  
وسيل نصير عن تيمم ولم يصب جميع وجهه قال سمعت الحسن بن زياد يذكر عن ابي  
حنيفة وابي يوسف وزفرانهم قالوا اذا تيمم فمسح الاكثر من وجهه والاكثر  
من ذراعيه وكفيه اجزاه وكذا ذكر في فتاوى ما وراء النهر عن الفقيه ابي ابراهيم  
قال وكذلك في كل ما يرجع الى باب المسح فاصاب الاكثر من ذلك جازله  
عن عدم الماء انهم قال يطلب من جميع رفاقه الماء فان لم يجد الا ان تيمم وفيه  
ايضا وسيل ابو جعفر عن بينه وبين الماء اقل من ميل ويطلع الشمس فيلج  
الى الماء قال لا تيمم بل يتوضا بعد طلوع الشمس وبه قال محمد بن الفضل البخاري  
فتاويه وقال الحكم بن تيمم ويصلي ولا يعيد وعن ابي نصر ابن سلام يعيد وسيل ابو ابراهيم

قال لا يجوز ان يوضأ في ذلك

مسح النجاسة من الوضوء والصلوة  
يتيمم ويوي فاذا خرج مسح

والوجه الثاني في الاستحباب  
لو لم يجد ماء في مكانه  
الوجه الثاني في الاستحباب  
لو لم يجد ماء في مكانه

اجد في الصحراء ما لا تحت ستم  
ولا توضأ منه لانه لا يشرب  
منه الا اذا كان  
كثيرا جعل له الوضوء

منه في الصحراء ما لا تحت ستم  
الوجه الثاني في الاستحباب  
لو لم يجد ماء في مكانه  
الوجه الثاني في الاستحباب  
لو لم يجد ماء في مكانه



عن تميم جميع الكف والاصابع من غير ان يراعى الاصابع والكف فقال  
يجوز وانما كان من جهة ليس الخف وفي الجامع الاصغر قال محمد الخرق  
المتفرق في خف واحد يجمع واذا كان الخرق بحيث يخرج اطراف ثلثة اصابع  
اليدين والرجلين يجمع وقال ايضا قال بشر بن الوليد قال ابو يوسف اذا كان الخرق في خف واحد  
في مواضع ما يجمع كان ثلث اصابع لا يجمع ويصح ما لم يكن في موضع واحد وقال  
ابو يوسف لو نظرت في هذا ونظرت في خرق يدخل فيه السبلة فاجمع ذلك فهذا  
لا بأس بان يجمع عليه وقال محمد الخرق المتفرق في خف واحد نزع المصاحف عنه  
احدى حليته انتقض صحته ولو نزع حتى يبلغ اصبعه الى موضع الكعب انتقض منه ايضا عند  
اصحابنا الثلث وقال قراذيل اصبع موضع صدر القدم من الخف انتقض صحته وقال  
ابن المبارك ما لم يظهر قدمه من الساق لم ينتقض قال كذا راي في كتاب المرسلا  
لا في حاشية احمد بن حمدان الهروي وفي الفتاوى عن ابى بكر الخرق المانع ان يبدو  
من الرجل مقدار ثلث اصابع اما لو كان منضما دخل في ذلك الفتق ثلثة اصابع او  
اكثر فليس يمانع وقال ابو بكر لو كان ساق الخف ليتاجد يجوز المصاحف قال ولو ليس  
المكعب لا يرى من تحت المصاحف او اصبعين جاز المصاحف قال الفقيه قال في الزيادة  
لو ليس خفا لا ساق له ثم ذكر الجواب نحو هذا والخفا الذي لا ساق له هو المكعب فيما بلغنا ثم  
وسئل بعضهم عن المسافر اذا لم يمكنه خلع خفيه قد ذهب وقت المصاحف قال يجمع على الخف  
كما يجمع على الجباير قال وهذا في حاله السير يخاف على رجله البرد فخلع الخف واما اذا  
لم يخف ذهاب عضوه ونحوه لا بد من الفصل وعن حسن بن زياد عن ابي حنيفة ان  
المصاحف على ظهر قدميه من اطراف الاصابع الى الساق وتخرج بين اصبعه قليلا ويجوز  
المصاحف على الجوزين عند ما وازا او خفيها ايضا قبل موته ثلثة ايام قال وبن  
ناخذ اذا كان الخفيف قال الفقيه ابو جعفر الجوزي المتخذ من الجلد يجوز المصاحف  
عليه اجماعا وكذا لو لبس مع هذا الجوز المنقل يجوز المصاحف اجماعا واما الذي يكون  
من الصوف والشعر فلا استعمال استعمال اللغاف فيقع فيه اختلاف اما من  
الجلد فلا اختلاف فيه اذا لا يستعمل استعمال اللغاف وفي فتاوى ما ورد ان النهي  
وعن محمد اذا صح خفيه باطراف الاصابع ثم مدها لم يخرج اذا لم يكن متقاطرا وكذا  
في مخرج الراس وكذا الوجه كخفيه بلوله ثم مدها وفي فتاوى ابو بكر الفضل سيل عن خف  
واسع الساق قال ان بقي من قدمه داخل الساق قدر ثلث اصابع لا يمانع المصاحف اذا

المسند  
جوابه

المسند  
في علمه خلق خفيه وقد اتممت  
منه المصاحف جاز المصاحف على الجوز  
سأله خاف من رماه  
عضوه

مسند  
نعم من منعه المصاحف ان يكون المصاحف على  
لبس من جوارحه المصاحف على المصاحف  
رأى المصاحف على المصاحف على المصاحف  
في المصاحف

سوال اصحاب الرجل جاز

م

مسي والافلا ولو دخل الماخفة فابتدل من رجل قدر ثلث اصابع لا يمانع المصاحف اذا  
هذه القدر لا يجري عن غسل الرجل وان ابتل جميع القدم بطل حكم المصاحف ولو اصاب احد  
الحسين نزع الآخر وغسله وفي الجامع الاصغر قال محمد في مائه انقضت مدة مسحه في  
الصلوة استقبل الصلوة ولو احدث في الصلوة وقضا ومضى مدة مسحه نزع خفيه وقضا  
وغسل حليه وبني لا ترى انه لو لم يمض مدة المصاحف وشان يخلع خفيه وغسله في الوضوء  
جاز فهذا الاولى واما ما كان من جهة الجبهة وفي الجامع الاصغر عن ابى الليث الحافظ  
فبين يخرج مخاف عليه ان يغسله فانه يجمع على العصابة فان سقط عنه العصابة واعاد عليه  
العصابة او ابدله بعصابة اخرى يجزئه ان لا يجمع وقال ابن المبارك يعيد عليه  
وان لم يفعل اخره وان لم يبدله فخره اخرى وصلى والجرح مطلقه جازت صلواته  
وان بر الجرح وقد مسح على العصابة قبل ذلك غسل موضع الجرح لا يجزئه الا ذلك  
وان مسح على خفيه وعلى العصابة ثم بر الجرح غسل قدميه وموضع الجرح وقال  
ابو الليث الحافظ فبين بر الجرح او قرحة فان استطاع ان يمسح عليها فانه يجمع  
خفه ويغسل رجله وان لم يستطع ان يمسح على رجله المقله فانه يمسح على خفه الذي على  
الرجل الصحيحه تمام يومه وليله وجعل المجرى كان لم تكن فان استطاع المصاحف  
طاهرها وباطنها فان بقي من موضع الفصل شيء صحيح وذلك علم عامة رجله  
غسلها وان كان ماصح منها شيء قليل مسح على الجرح وعلى ذلك الموضع وما  
يضره الفصل من الموضع الصحيح فهو من رجليه الجرح يمسح عليه فاذا مسح على الرجل  
المريض غسل الرجل الصحيحه فان كان يستطيع لبس الخف في الرجل المريضة  
غسل الرجل لبس خفيه ومسح عليها تمام مده وان لم يستطع لم يستطع لم يجزئه  
المصاحف على الرجل الصحيحه **الباب الرابع في بيان احكام ما يتعلق**  
**بشرائط الصلوة** وذلك يقع انواع منها طهارة البدن والشباب ومنها  
صلاحية المكان لا اداء الصلوة فيه ومنها القبلة ومنها النية اما **الاول فصل**  
وفي الفتاوى سئل ابو بكر عن راي الخجاسة على ثوبه وهي اقل من قدر الدرهم  
وهو في الصلوة قال ان كان في الوقت سعة فالأفضل ان يغسل ثوبه ويستقبل  
وان كان يفتوته الصلوة قال ان كان في الوقت سعة بالجامة ويحرق في موضع  
اخر فذلك وان خاف ان لا يجد الجماعة او يفتوته الوقت يمضي على طوته  
وعن محمد بن سلمه عن بشر بن الوليد عن ابى يوسف فبين لبس ثوبا وطرف من ثوبه

مسند  
عن ابى الليث الحافظ  
ابو الليث الحافظ

م



على الارض وبه نجاسة قال ان تحرك هذا الطرف تحرك المصل لا يجوز صلواته  
وان لم يتحرك يجوز قال بن سله وكذا في اليمن لو حلف لا يلبس من غزل  
فلانه وما كان من غزلها على الارض فعلى هذا التفصيل وقال نصيرات  
شداد عن المقدسي يروي البول على ثوب امامه اقل من الدرهم ومن رايه انه  
لا يجوز الصلوة معه او كان المقدسي على عكسه قال العبد الذي للمقدسي  
لا راي امامه قال نصير وبه نأخذ وسيل محمد بن سله عن مثنى في الطين  
او اصاب رجلاه من صلى قبل ان يغتسل قال يجوز ما لم يرفيه اثر النجاسة  
ولو ان المصل فرج شيئا نجاسه ثم رماه لم يفسد صلواته لما روى ان المشركين  
طرحوا جيفة على ظهر النبي صلى الله عليه وسلم حتى جارت فاطمة ورفعت  
ومضى على صلواته وسيل ابو بكر عن علي مع مرارة الشاة وان كان كبيرا  
فاحتا قال يجوز صلواته فان حكمها حكم لغائها قال الفقيه وقال محمد بن خزيمة  
لا بل حكمها حكم بولها قال وبه نأخذ قال ابو بكر ولو صلى مع جلد الحية  
اكثر من قدر الدرهم قال لا يجوز وعن نصير انها لو كانت مدبوحة جاز  
وعلى هذا يجوز الصلوة مع جلدها **الفصل الثاني** في صلاحية مكان  
الصلوة وطهارته وقال ابو بكر ومن صلى على الدابة على السج وعلى سرجه  
نجاسة قال بخزيمة يعني اذا كانت النجاسة بعرق الدابة فانه قال والدابة اذا  
من هذه ومضى قوله في كتاب الصلوة والدابة اشد من هذا يعني ترك  
الركوع والسجود على الدابة اشد من الصلوة على النجاسة فاما لو كانت النجاسة  
الدم او العذرة اكثر من قدر الدرهم لم يحز قال الفقيه وبه نأخذ قال  
محمد بن مقاتل عن ابي ابيطى والارض نذية مبتلة ولا يلطخ وجهه يطلو ولو  
كان بحال يلطخ ولا يجد موضعاً فيه يطلو قائماً متوجهاً الى القبلة يؤمها ايما  
وان كان راكباً لم يترك بل يتوجه الى القبلة كذا روى عن نبينا عليه السلام  
وسيل ابو القاسم عن علي بن ابي طالب في جانب النجاسة قال ان كان يتحرك طرف  
النجاسة يتحرك المصل لم يحز قال ابو جعفر صلواته جازية وكذا اوصى علي بن  
له نطانة وطهارة احداً ما حبس وصلى على الطاهر منها اذا لا عبرة لا استعمال  
النجاسة وسيل ابو نصر عن بسطه وسجد عليه قال لا بأس به وقال ابو القاسم  
لو بسط لبقى التراب عن وجهه اكره له ذلك وان بسط ليل اصاب ثيابه

مخطوط  
قال لا بأس بشيئ من الصلوات رايه  
العبد الذي للمقدسي

مخطوط  
رفع المصل حتى شرب ماءه

مخطوط  
دار الشاة لا حكم بولها  
قال محمد بن خزيمة  
العبد الذي للمقدسي

مخطوط  
في قوله لا بأس به  
في قوله لا بأس به

تراب لا بأس به بعد ان يسجد على الارض قال الفقيه وهذا احب الى  
وسيل محمد بن مقاتل عن سجدة التلح قال ان ليد ثم صلى عليه جاز وان لم  
يكبر وسجد تلح كثير لا يجزئ ويغيب وجهه في لم يز وسيل ابو بكر عن  
صلى على التبن او القطن المخلو وسجد عليه قال بخزيمة اذا استقر جبهته  
وافقه على ذلك وان لم يستقر لم يحز وفي الجامع الاصغر عن علي بن ابي طالب  
كثير ان كان موضع سجوده يستقر جاز وان انخفض مرة وارتفع اخرى  
لم يحز وفي مسند ابي حفص على صفة الخط جاز وعلى صفة الدخن لا  
يجوز لما بينا **الفصل الثالث** في المسائل المتعلقة بامر  
القبلة وفي الفتاوى عن ابي نصر عن الحسن عن ابي مالك عن ابي يوسف  
انه قال فبين صلى الى غير الكعبة متعباً فوافقه ذلك الكعبة قال ابو حنيفة  
كافرو قال ابو يوسف جازت صلواته قال الفقيه القول ما قاله ابو حنيفة  
ان كان ذلك على وجه الاعتقاد وسيل نصير عن هذه المسئلة قال بكير  
الان قوله تعالى فايها تكونوا فانه وجه الله صلى لا يكفر وعن ابراهيم بن  
يوسف عن ابي يوسف قال لو ان اعرج على ركة لغير الكعبة في ارجل ضوا  
واقامه الى القبلة واقتدى به جاز صلوة الامام دون المقدسي قال  
قال العقبه هذا اذا لم يجد الا مع وقت الشروع من ليال فاما لو وجد  
واقف الصلوة ولم يبال لم تجز صلواته وسيل ابو بكر عن كان في المغارة فاما  
شبهت عليه القبلة فاجزئ رجلان الى جانب ووقع تحريمه الى جانب اخر  
قال ان كان في دابة انها يعلمان بذلك لا يجوز له الا ان ياخذ بقولها  
وان وقع عنده انها لا يعلمان ذلك لا يلتفت الى قولها قال الفقيه هكذا  
ان لم يكونا من اهل ذلك الموضع فان كانا مسافرين قال لا بأس بالركن  
وان كانا من اهل ذلك الموضع لا يجوز له الا ان ياخذ بقولها واما الاجناس  
وفي الصلوة الاصل ينبغي ان يكون بين يدي المصل شيئا منصوباً قد رذاع  
والخط ليس بشيء وفي صلوة الاثر قال ابو حنيفة ليست السبحة الا  
ما نصبه ولا يرى الخط شيئا وقال ابو يوسف اذ لم يكن له ما ينصبه  
لم يحز شيئا وفي كتاب الصلوة الحسن قال لا يحز ان خط قد ادم  
خطاً فلا بأس به وهو قول زفر وابو يوسف وسيل محمد بن سله عن الخط الذي

صلى على التلح

مخطوط  
صلى على صخرة  
صلى على صخرة

تأويل

الستر







قال ابن ابي عمير

قلت في المتن قوله الفصل

مثل قول ابن القيس وسيل بن ابي نصر الدوسي في جامع الاصغر عن قول من يريد الطلوع  
وجهت وجهي فقال بوبكر بن محمد لا بقوله المفترض لا قبل الصلوة ولا بعد الشروع  
في قول ابن حنيفة رحمه الله ومحمد قال صاحب الكتاب والصحيح عندي ان هذا  
ليس للصلوة خاصة بل يقول ذلك عند كل عمل يريد تحصيله وفي المكتبة  
يقول قبل الشروع وفي النافذة متاخر في الفتاوى يقول قبل الافتتاح ثم  
يكسر قال وبه نأخذ **الباب الخامس فيما يتعلق بالاقوال**  
**الصلوة** وانما تقع على نوعين قراءة وذكر ما ليس بقرآن **الفصل**  
**الاول** في بيان المسائل المتعلقة بالقرآن وذلك على وجوه منها ما يجري  
على لسانه خطأ في القراءة من غير قصد ومنها ما يتحرك لسانه الاخطاء ومنها  
ما لم يرد به قراءة القرآن لعينه بل يقرأ الغيرة ومنها في ذكر ما يتعلق بقراءة  
القرآن وهو يريد عينه اما الاول ما تجرى على لسانه ويسمى هذا الوجه  
زلة القاري وفي الفتاوى وسيل بن محمد بن معاذ عن قراءة اية الرحمن مكان  
اية العذاب وعنه قال لا يفيد صلوة لان هذا من القرآن وسيل بن  
المبارك عن قرآن الذين امنوا وعملوا الصالحات اولئك اصحاب النار  
قال لا يقطع صلوة وكذا قال ابو حفص الا ان يتعمد مح قطع وكذا عنه لو  
قرأ واذا سجد الخ من مواعيد لانه انما سقط حرفا وانكر ذلك ابو حفص وقال  
تغير المعنى وسيل بن ابي بكر عن قراره بطلان الجرمين كالمسلمين قال لا يقطع  
وسيل بن ابي بكر عن قرأ الكافرين في جنات النعيم فقال لا يقطع وسيل  
ابن ابي بكر عن قرأ يوم تبنى السراويل بل لا يقطع قال الفقيه قرأت مع الحج  
ان اكون مثل هذا الغراب بلغظ الغبار فسال ابو جعفر فقال ليس هذا في  
القرآن وقد قطع الصلوة قال الفقيه صليت خلفا لفقه ابو جعفر فقرأ في  
صلوته فان حارب الله هم الكافرون فاحبته بذلك وكان لا يشعره واجاز  
صلوته والاصل ان كل ما يكون في القرآن مثله لا يفيد صلوة وصار كانه قدم  
واخرجني ابو جعفر عن ابي بكر صلي خلفا امام قرأنا خشوهم ولا تخشوني فلم  
يعدا الصلوة وسيل بن ابي بكر عن قرأ المؤمنون او المصور مكان النصب  
كرا او عك قال هذا الحن واجوا ان لا تفيد صلوة وعن محمد بن سلمة  
انه قال في مثل هذا اذا لو تعد به كفر وان لم يتعمد فسد صلوته ولم يكفر وسيل

حاشية  
قال جلال الدين السيوطي  
ثم انما قوله او تبنى السراويل  
لا يفيد الا الف

قلت في المتن قوله لا يفيد

ابن المبارك

وسيل بن المبارك رجل قال صليت خلف رجل وزر ابيب مبثوثة قال فاعتد  
الصلوة قال اصبحت واخذت بالحجر وفي الجامع الاقرا مكان اية الرحمن  
اية العذاب او عك قال ابو حنيفة نفسه وهو تفسير المعنى وكذا حكى عن  
محمد وعن ابن ابي يوسف نفسه ويحتمل كانه انتقل من اية الى اية وقال الثوري و  
بن المبارك لو ختم اية الرحمن باية العذاب او عك لم يقطع وقال ابو عبد الله الحنفي  
معنى ما قرأ ومعنى ما ترك متقاربا جازت والافلا وقال ابو بكر الموصلي سلح  
ابن الحسن الكسائي مكان قوله قوا يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
مكان الواو يقول مكان حيث جوت ومكان كيف كوف وقال ابو يوسف  
لا يجوز لانه لم يوجد مثله في القرآن وقال سعد بن معاذ لو قرأ افلا يجزئك  
قولهم انما نعلم بنصب انا ان كان عالما كفر وان جرى فسد صلوته  
وفي قوله اولم ير الانسان انا خلقناه بكرالالت جازت صلوته لان  
المعنى ههنا لا يتغير كذا قال القتيبي في كتاب المشكل وحكي عن احمد بن حنبل  
انه قال لا يكفر قاريه ولا تفيد صلوة وخطا في ذلك القتيبي وقال سعد  
ابن معاذ لو قرأ من يوصل الله ورسوله فان له ما رزقهم نصب ان فسد  
صلوته وعن محمد في قوله انا جعلنا ما على الارض رزقنا نصب انما كفر المتعمد  
وفسد الخطا وكذا قال ابن مقاتل وعن سعد ايضا في قوله انا نجيتني الله  
بضم الها كذلك وقال سفيان وابن سيرين وقيل باء لا يفيد ههنا  
عن سعد لو قرأ حصوما بالصاد فسد صلوته وفسد صلوة من خلفه  
وقال ابو ثور اذا ترك الاربعة في صلاة القرآن قطع صلوته لانه  
خلاف ما انزل وقال احمد بن حنبل ان قرأ بالس في القرآن ساهيا  
لم يقطع صلوته قال صاحب الكتاب ولقد ذكرنا الاقوال كما ترى والصحيح  
منها عندنا ما ذكرنا من قول ابن حنيفة وفي فتاوى محمد بن الفضل البخاري  
عن قرأ من ليفعل مثقال ذرة قال لا تفيد صلوة احما عا في اوقات  
للناطع سيل بن اوسليمان الجرجاني عن قرأ في صلوة والناطع ان ترعا  
قال لا تفيد صلوة واما الثاني ما لا يتحرك لسانه الاخطاء وفي الفتاوى  
وسيل بن ابي جعفر عن الشيخ يقرأ في صلوة بسم الله بالثين ولا يقطع  
لسانه بالسين او كما اللهم بار وحوذ لك قال رضي عن الى القاسم انه قال للفقهاء

لو كان

محمد

صلوته

السنن في



الذي لا يصح بالقراءة سكوتها الى من قرأته في الصلوة وقد امكنه ان  
يقرا من القرآن ما لا يكون فيه ذلك الحرف الذي لتفتد قرأ الا الفاتحة فانه  
يقرا وان كان يقرأ فستعين بالسن ولا يوم غيره وسيل محمد بن الازهر وابراهيم  
بن يوسف والحسن بن مطيع عن قرأ الحمد والرهمن والرهيم او قل اعود  
بالدال او في ركوعه سبحان ربك العظيم بالضاد او بالذال او سمح الله الحمد  
قالوا جميعا ان كان يجهد كل الجهد في انار ليله ونهاره في تصحيح ذلك فلو  
جائزة وان ترك جملة فسدت صلوة وفي واقعات الناطقي عن بن شجاع قال  
في النسخ قرأ مكان رب لب او شبه ذلك يجوز صلوة وفي الجامع الاصح  
سئل ابو حفص عن يقرأ بعض السور صحيحا وبعض غير صحيح قال يقرأ في القرء  
ما يعرف صحيحا وما قرأ غير صحيح فان قرأ في النطوعات جاز ولكن يقرأ الحمد  
فان قرأ الحمد بالحاء او سبحان الله بالحاء او كان الدال ذال قال يتعلم فان  
لم يتدبر فالسكوت افضل من ان يقول شيئا لا يكون شيبا وفي فتاوى محمد بن  
الفضل عن النسخ الذي لا يقدر على غيره قال جاز وصارت تلك لفظة  
وحكى عن ابن الهيثم الصغار انه كان يقول الخطا اذا دخل في الحرف  
لا يفسد لان في هذا بلوى عامة الناس لا يقيمون الحرف لا يمكنهم اقامتهم  
الا بالمشقة وفي الفتاوى وسيل ابو نصر عن قرأ في صلوة ولا الظالمين بالظا  
قال ابو مطيع وقال محمد بن سلمة لا يقطع وكان يقول من يفهم هذا لا يخطا  
من الناس بالعربية وسيل ابو القم عن قرأ مكان الضاد ظا او عكه  
تقال سمعت محمد بن سلمة يحكي عن النبي انه يقطع قال الشيخ وعندي لا يقطع  
لان هذا قتل ما يضبط فيؤخذ فيه بالسعة واما الثالث في بيان ما لم يرد به  
قراءة القرآن لعينه بل لغيره وفي الفتاوى وسيل ابو يوسف عن استاذن على  
رجل وهو في الصلوة فقال المصلي ادخلوها بسلام امنين قال لا يقطع  
صلوة وكذا في قوله اقبل ولا تخف فوي جوابه او لا واما على قول اني خله  
لما اذ جاءه قطعت صلوة وفي فتاوى النسخ وسيل الامام ابو الحسين  
عن قرأ باب رجل يقرأ بالقراءة ليعلم القارئ انه في الصلوة قال لا يفسد  
صلوة لاروى عن علقه انه كان يقرأ باب ابن مسعود وهو يصلي فيرفع  
صوته بقوله ادخلوا مصر ان شاء الله امنين فيعلم بذلك علقه ويدخل ثم

من ذكر مكان الحرف ما علم

على النسخة  
من لا تدر على النسخ

قال الشيخ ليس ان المكبرين يرفعون اصواتهم بالتكبير ونحوها في  
صلوة الجرح ويقصدون بذلك اعلام القوم ويجعل ذلك خطا بالهم كذا  
هذا بخلاف ما قال الحمد لله حين اخبر بالبشره او يقول ان الله وانا اليه راجعون  
اذا اخبر باليسورة لان تقديره الحمد لله على كذا وانا لله على كذا ففسدت اما  
هنا بخلافه وسيل ابو بكر عن قرأ في صلوة ما هو المكتوب على الايط قال صلوة  
جائزة اجماعا كذا روى عن الكرخي وعن ابى سعيد البرقي انه قال فسدت صلوة  
في قول ابي حنيفة بمنزلة القراءة في المصنف وسيل عن تطول القراءة في الركعة  
الاولى لكي يدرك الناس الركعة قال لا يفعل ذلك على وجه يثوق على الناس ولو  
فعل المودن ذلك في الاقامة ينبغي ان يجوز ذلك اجماعا واما الرابع في ذكر  
مسائل تتعلق بقراءة القرآن وهو قرائته يريد لعينه وفي الفتاوى وقال ابو  
لاجب على المتقدم قراءة التسمية بعد الفاتحة لان امامه قد قرأ كذا روى الحسن  
عن ابي حنيفة قال لعنه به لنقول والمسبوق اذا قام الى قضا ما فاته روى  
الحسن عن ابي حنيفة انه ليس ياتي بالتسمية ايضا وعن محمد انه يتعدو  
قال وبه ناخذ وحكي ان ابن الرماح امر محمد بن الازهر ان يبالي بالاسلمان  
عن صل قام في صلوة لا يقرأ القرآن متعديا او ساها حتى طال ذلك هل يفسد  
صلوة قال فضالته قال لا وان طال ذلك وسيل ابو نصر عن قراءة القرآن في  
الحمام قال كره ان يرفع صوته ثم قال وكثيرا ما كنت اقرأ في الحمام خفيا و  
قال ابو بكر الامام بالخيار ان شاء قرأ اخر السورة وان شاء قرأ اسورة تمامها  
والا فقل قراءة السورة لان المروى وسورة معها ولكن ينظر ان كان قرأته من  
اخر السورة اكثر من السورة فهذا افضل وان كانت السورة اكثر فقرأها  
افضل وعن اسفيان الثوري انه قال التسبيح في الشفع الثاني من المكتوبة  
اجب الى من القراءة وقال اصحابنا لا بل ان يكون قرأ وان شاء سبح وان شاء  
سكت قال الفقيه وقراءة الفاتحة اجب الى من التسبيح والسكوت وسيل  
ابو القم عن افتتح سورة في الصلوة وقراءتها اية او اثنين ثم بداه ان يقرأ  
سورة اخرى قال يكره ترك ما افتتح به والنقل الى قراءة سورة اخرى والقراءة  
في الخطبة لمن لا يصح الخطبة قال نصير لغزا وهو كان حريصا على القراءة حتى  
كان غم في كل ثلث ايام وكان يقرأ في الخطبة وهو ناي عن الخطيب ومحمد

من صورته ما هو المكتوب على الخط

من صورته ما هو المكتوب على الخط  
من صورته ما هو المكتوب على الخط  
من صورته ما هو المكتوب على الخط

من صورته ما هو المكتوب على الخط  
من صورته ما هو المكتوب على الخط  
من صورته ما هو المكتوب على الخط



ابن سلمه كان لا يقرأ باليسكت قال الفقيه ابو جعفر وهذا احب الى وعن محمد بن سلمه ان لا يقرأ القرآن في الصلوة على التاليف وكذا فعل ليث ابن مساور وابو عبد الله البخاري يروي عن اسنان الصلابة كانوا يقرءون القرآن على التاليف في الصلوة وسيل ابو بكر عن يقرأ على التاليف في الصلوة ويجزئ للفريضة قراءة على حدة في رمضان او تحتلط بقراءة التزويج قال عيل الى ما هو اخف على القوم وسيل محمد عن القراءة في الاسباع قال هذا محدثه والقراءة في المصحف الى وسيل ابو القاسم ان تعلم كل القراءة افضل ام صلوة الموطر بعد ما تعلم بعضه قال تعلم القرآن وسيل عن امرأة بتعليم القرآن من الاعشى قال تعلم من المرأة احب الى لان نغتمها حورة وسيل ابو بكر عن المصلي لو قرأ في حال نوبة فالجزيئة من القراءة ولو طلق النائم لا يقع قال لا ترى ان الصبي والمجنون لو صليا جازت صلواتهما ولو طلقا لا يقع وعن ابراهيم التيمي ان كان لا يرى بعدد الآي في الصلوة باسا وكان بن سيرين يعد الآي في الصلوة بيساره وروى ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه كان يكره ذلك وبه قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد لا يريان به ما سأل عن قراءة في الركعة الاولى من الفريضة سورة وقراءة في الثانية سورة قبلها ما سأل عن سجدة السهو فقال لا لان مراعاة ترتيب سورة القرآن من واجبات نظم القرآن لان من واجبات الصلوة ذكر هذه المسئلة في فتاوى النسفي عن السيد الامام ابي شجاع وفيه ايضا سيل ابو الحسن عن قراءة الفرض فاتحة الكتاب وآية قصيرة وركع ساهيا قبل ان يقرأ تلك المرات قصار وآية طويلة مع الفاتحة واجبة اجماعا وفي الفتاوى وسيل ابو القاسم عن سبق الحدث في الصلوة فذهب ليرضا فسبغ في ذلك الوقت قبل ان يتوضا قال لا باس ولو قرأ القرآن فسدت صلوة قال الفقيه يعني لو سبق الحدث في حال القيام والقراءة **الفصل الثاني** في ذكر المسائل المتعلقة بالاذكار وانها نوعان منها ما لم يرد به عين الذكر ومنها ما اراد به عين الذكر اما الاول ذكر في الجامع الاصفهاني عن خلف بن ابي عن اسد بن عمر فيمن استأذن على المصلي فقال المصلي الله اكبر وقال الحمد لله يريد اعلانه انه في الصلوة كما يريد التسبيح قال بقطع صلوة متى اراد جوابه وقال الحسن لا يفسد صلوة سماع اسم النبي صلى الله عليه وسلم قطع صلوة ولو صلى عليه من غير ان يسمع لا يقطع صلوة شئت

لا يفسد الصلوة اذا ذكر الله اكبر في الركعة الاولى

قال بن مازن ان اذكارا اعلانه

العاطس

العاطس قطع صلوة ومتى عطس في صلوة حمد الله في نفسه قال صاحب الكتاب الجواب المعروف فيه ان يسكت عن ذلك كذا ذكر في المحرر وعن ابن حنيفة ان من عطس في صلوة وحمد الله فسدت صلوة وحمد الله فسدت صلوة وان دعاه انما فاجابه بسبحان الله فسدت صلوة وان قرع انسان بما به ولم يدعه فصح وان اراد اعلانه انه في الصلوة لم يفسد صلوة وفي الفتاوى وسيل الحسن البصري ان من عطس في الصلوة المكتوبة قال الحمد لله ويحضره وهكذا عن بن سيرين وروى منصور عن ابراهيم قال الحمد لله في نفسه قال الفقيه وبه نأخذ ولا يثبت العا فانه يقطع صلوة وفي الجامع الاصفهاني عاه انسان وهو في الصلوة فاجابه بسبحان الله فسدت صلوة وان قرع الباب ولم يدعه فصح وان اراد اعلانه انه في الصلوة لم يفسد صلوة وفي فتاوى محمد بن الفضل وكان الفقيه يقول للختلاف بين ابي حنيفة ومحمد وبين ابي يوسف في التكبير والتسليم والتسبيح والتحميد اذا خرج جوابا اما ما سأل عن ذلك مثل قوله انه لله وانا اليه راجعون ونحوه اجمعوا انه لو اراد به الجواب فسدت صلوة وفي فتاوى النسفي انه لو تنحى ليعلم القارع انه في الصلوة قال وان تعدد وسع حروفه فسدت صلوة وكذا الوصل للتحسين حوته لذلك عند ابن حنيفة ومحمد وفي الجامع الاصفهاني انما تنحى المصلي من حيث لم يظهر له من حيث لم يظهر له لم يفسد صلوة وان ظهرت ولكن لم يلك دفع ذلك عن نفسه لم يفسد الصلوة وان ملك فسدت صلوة كذا اتفق بعض مشايخنا وفي الفتاوى قال ابو نصر روى محمد بن الازهر عن سداد قال اذا قال الرجل في الصلوة اف او تف او اخ افسد صلوة قال الفقيه هذا على قياس ابي حنيفة ومحمد واما على قياس قول ابي يوسف لا يفسد في جميع ذلك واما المسائل التي تتعلق بالذكر اذا اراد به عينه قال في الجامع الاصفهاني اجل افتتح صلوة بقوله الله اكبر قوله الله لم يصير سارعا في صلوة وفي الفتاوى في الامام اذا رفع راسه من الركوع فسد ان يفزع الموت من التسبيح ثلاث مرات قال ابو نصر تم المقدى ثلاثا ولا يكون التسبيح في الركوع اقل من ثلاث وسيل ابو بكر عن ادرك الامام في الركوع قال ياتي بالشارة وهو دكع ولا يسبح وقاسه على تكبيرات الاعياد فانها واجبة بخلاف الشارة والتسبيح في الركوع فرض حتى ان تركه يفسد صلوة عند ابي مطيع واما قال احد ان الشارة واجب بل قال مالك لا ياتي بالشارة اصلا قال اشتغال بها هو اول

طس

طلب الصلوة  
قال مولانا ما هو ان التسبيح في الصلوة  
فصل في الصلوة

طلب

طلب



اولى وفي الحاشية الاكرام الموت اذا ادرك الامام وهو يقرأ قال ابو حنيفة  
يقرا الشاء وقال محمد بن ابراهيم لا يقرأ ولكن يسمع وفي فتاوى محمد بن الفضل  
ان جهرا الامام بالقرآن يترك الموت الشاء والافلا وفي الفتاوى ان ابن المبار  
كان يكره الشروع في الصلوة بالفارسية قيل له ابعيد قال اظن ان لا ابا حنيفة  
لا يرى عليه ان بعد قال الفقيه وعن ابي حنيفة ايضا انه لو تشدد او  
خطب بالفارسية جازد عن محمد انه قال لا تستطروا الدعاء ودعوا بحكمكم  
فان خطب الله دعا شغلكم عن الرقة وكان ابو جعفر يقول هذا في غير الصلوة فاما في  
الصلوة يدعو ابدا بحفظ حتى لا يجري على لسانه ما يشبه حديث الناس  
ادرك الموت الامام في ركوعه كبر للافتتاح وهو كاع قال ان كان الى القيام  
اقرب جازوا لا فلا عن محمد بن مقاتل فيمن يدعو وهو ساهى القلب قال لا يدع  
الدعاء قال الفقيه الدعاء عن رقة القلب افضل وان لم يكن فالدعاء افضل من تركه وكذا  
لو خاف الريا في الصلوة وفزاة القرآن لا يترك قال ابو بكر الاسكاف وكان عمر  
يدخل مؤلف المدينة في ايام العشر ويكره ان يكره الناس حتى يكره من غير ان كان له  
عمل في السوق قال الفقيه وهذا قول ابراهيم بن يوسف وبه جرت العادة في  
اسواق بلخ وعن ابراهيم النخعي في التسليم في الحمام قال من كان فيه متزرا  
سلم عليه وعن ابي نصران لا بأس بالتسبيح والتهليل رافعا صوته في الحمام  
وكره الصلوة في بيت المسح قال الفقيه لان فيه صور تماثيل فاما اذا لم يكن  
وكان الموضع طاهرا فلا بأس سئل خلف عن السائل اذا سلم وهو على التبا  
هل يجب رد السلام قال انما جعلوا هذا اشعارا لسلامهم يعني لا يجب  
رد السلام قال ابو القاسم اذا كان السلام تحية فذلك الذي يجب رده  
في فتاوى النسخي عن افتتاح الصلوة باعوذ بالله باسم الله على قول ابي حنيفة  
فقال لا لانه لا يخلص الشاء بل فيه معنى الدعاء فان قوله اعوذ كانه قال اللهم اعد  
والسمية للمبتدئين وكانه قال اللهم بارك لي في هذا اقبل لو قال سبحانك اللهم  
بمحمد بن ومضى على هذا او اراد به الافتتاح هل يجب عند ابي حنيفة قال نعم وهذا  
وقوله سبحان الله سواء وفي فتاوى ما وراء النهر عن محمد بن الفضل فيمن افتتح الصلوة  
بقوله بسم الله فانه يجوز في قول ابي حنيفة **السادس**  
في ذكر المسائل التي تتعلق بالافعال فيها وانها تقع على انواع منها ما يتعلق بال

اول الامام وسبقه الف على ما  
كان لا الامام اول محمد بن الفضل

خط الامام العباس بن محمد  
الملك قال الفقيه سأل عن

منه في شهر ان كان مستعظما  
ولا بأس بكونه مستعظما

ومنها ما يتعلق بالاطراف ومنها ما يتعلق بجميع البدن ومنها ما يستحب اثنائه او  
يكبره **الحق الاول** ما يتعلق بالوجه وتقع ذلك للمصلي على وجه منها الجبهة  
ومنها العين ومنها بالانف ومنها بالعم اما الاول ذكره الجامع الاصغر عن بن حجاج  
البلخي ان الساجد متى راى وجهه على الارض ثم اعاد جاز ذلك عن السجدين وقا  
محمد بن سلم لا يكون عنهما ما لم يرفع جبهة مقدار ما يقع عند الناظر انه رفع ليجد  
اخرى فان فعل ذلك جاز ولا يكون من ماسجه وسئل عبد الكريم عن وضع جبهة  
على الكف المحدة قال لا يجوز وقال غيره من اصحابنا يجوز وسئل ابو نصران عن ابي سلام  
عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة في السجدة قال اذا وقع اكثر الجبهة على الارض يجوز والافلا  
ان وقع مقدار الانف على الارض لم لا يجوز عند ابي حنيفة قال لان الانف عضو  
كامل وهذا القدر من الجبهة ليس بجزء كامل ولا باكثر فلا يجوز وفي الفتاوى  
وسئل ابو نصران عن بيط حرقه ليجد عليه لينغ به الحرق لا بأس به وذكر ان ابا حنيفة  
كان يطي بنا وقد بيط حرقه ليجد بين يديه ليجد عليها ثم رجلا فقال له يا شيخ  
لا تقبل مثل هذا فاذا هذا مكره قال له ابو حنيفة من اين انت قال من اهل خوارزم  
فقال ابو حنيفة الله اكبر حال التكبر من وراثة قال له الى محمد بن حنبل قال نعم قال فيكون  
السجدة على الخيش ولا يجوز على الحرق وانما العين وفي الجامع الاصغر وسئل  
ابو القاسم عن طرفة كتاب الصلوة ففهم ما فيه قال ابو يوسف لا يفد صلوة فان عنده  
من خلف لا يقرأ كتاب فلان فطرفة وفهم لا يجزئ وعند محمد بن حنبل ففهمنا  
نفس صلوة ايضا وفي الفتاوى ذكر قول ابي يوسف ان لا يفد صلوة وذكر فيه  
ايضا ان تجزئ ان نظر مسقطها وعلم ما فيه فسدت صلوة وان نظر الى وفهم لا يفد  
وعند ابي يوسف في الفضلين لا يفد قال الفقيه ويقول محمد بن احمد وفيه عن  
شداد انه رأى بعض اخوانه في المنام فقال له اى عمل وجدته انفع فقال النظر  
في المصحف وكان شداد تفرغ نفسه يوم الاثنين والخميس ويكثر النظر في المصحف  
وقال يصير من نظر الفرج امراته قد طلقها وهوى الصلوة عن شهوة يصير مراجعا  
ولا يفد صلوة وعن ابي القاسم ان في النظر الفرج امراته على ما قلنا فسدت صلوة  
وهو القياس وعن الحسن بن ابي مطيع ان من نظر الفرج ام امراته في الصلوة حرمت  
عليه وفسدت صلوة قال وهو عمل فيه فراق اهله ومعصيته يعني كان ذلك عن  
شهوة وعن ابي بكران تمضي العين في الصلوة مكره وفي الاعتقال عن الجنب

منه في شهر ان كان مستعظما  
ولا بأس بكونه مستعظما

منه في شهر ان كان مستعظما  
ولا بأس بكونه مستعظما



لا يكره وأما بالنقص في الفتاوى عن المبارك فيما شاول شيئا وشبهه قال كرهه ولا ينف  
 صلواته وقال في الجامع الأصغر لو نظر في مكتوب في الحايطة ونحوه ان أكثر ذلك قد  
 طلق وان قل لا ينفد وأما بالنقص وسئل أبو يوسف عن موضع العلك في الصلوة قال صلوة فاسدة  
 وكذا اذا كان في قيد هليلج فلا ذكره في الفتاوى وفيه قال أبو القم لو انبلس عليه  
 كانت بين اسنانه لا تقطع صلوة وان اخذ من خارج فانتبهها فسدت صلوة قال أبو يوسف  
 عن أبي يوسف انه قال البراق في المسجد تحت البواري قال أبو يوسف كوت ذلك  
 لمحمد بن سلمه فانكره قال الفقيه انما قال ذلك أبو يوسف لان البواري ليس من المسجد  
 وما ختد من المسجد والسنة ان ياخذ بكه او شئ من ثيابه **الفصل الثالث**  
 ما يقع بالاطراف ويضع ذلك ايضا اما باليد او بالرجل فاما ما يكون باليد  
 او بالرجل وفي الجامع الصغير وسئل أبو يوسف عن السلام عن الإشارة في  
 التشهد قال روى أبو يوسف في الامال الإشارة عن النبي وفسرها قال قال  
 الشيخ وفي الاخبار ان يكتب بكل إشارة عشر حسنات قال صاحب الكتاب  
 وكثير من اصحابنا لا يرون الإشارة وفي الفتاوى ان ابا بكر قال لا إشارة  
 الصلوة الا عند الشهادة في التشهد وانه حسن وعن النبي عليه السلام انه رأى  
 رجلا يشرب باصبعين فقال اجدا احد وفيه ايضا وسئل أبو القم عن عمر  
 للصلوة فرفع يديه ابرزهما ثم تضع احدهما على الاخرى قال نعم برسلها ثم  
 يقبض اليسرى باليمنى وفي الجامع الأصغر عن بعض اصحابنا هكذا وبعض  
 اصحابنا يضع يمينه على ظهر كف يراه وادعى كل فريق انه مفعول محمد في كتاب  
 الصلوة ويعتمد بيده اليمنى على اليسرى وهو قائم في الصلوة وفيه قال بعض اصحابنا  
 متى رفع يده عن افتتاح الصلوة يجعل باطن كفيه الى القبلة وقال بعضهم يجعل  
 بطن كل كف الى كف الاخرى وفي الفتاوى وسئل أبو يوسف عن متف شعرة في الصلوة  
 قال اذا نشف ثلاث مرات متواليات فسدت صلوة وان كان اقل لا ينفد  
 وقد ساء قال كذا قال أبو يوسف قال شداد في الحل ونزع الخف اذا كان وساء  
 لا ينفد وفي الشد وليس الخف ينفد قيل لا يضر ان كان مونة شدة مثل مونة  
 حله قال ان كان هكذا لا ينفد صلوة وسئل أبو بكر عن شداد به يده قال لا  
 يضر ما يستعمل اليدين ولكن العبرة لعلة العمل وكثرة الاتري ان الرجل يخطو  
 خطوة رجلين ولا ينفد صلوة وسئل أبو يوسف عن قتل القمل ما في الصلوة ما

وفي البواري خير من تركه

ويعلم أبو سليمان ان عن علي بن الحسن  
 قال اذا رعد وحل المظلة وندم

القول

قال كذا قال أبو يوسف قال شداد في الحل ونزع الخف اذا كان وساء  
 لا ينفد صلوة وسئل أبو بكر عن شداد به يده قال لا يضر ما يستعمل اليدين  
 ولكن العبرة لعلة العمل وكثرة الاتري ان الرجل يخطو خطوة رجلين ولا ينفد صلوة  
 وسئل أبو يوسف عن قتل القمل ما في الصلوة قال ان قتل مذارا كاحت كرت قد  
 صلوة ومثلهما في غير الصلوة في المسجد لا بأس به وعن ابن مسعود انه اخذ  
 قملة فدفنها تحت الحصاة ثم قال الم يجعل الارض كفانا احياء وامواتا وعن  
 ابي امامه كذلك وعن ابي يوسف في المصلى اذا صلب لدهن على راسه يكف  
 واحد لا يقطع صلوة وان اخذ الوعا وادهن به راسه فسدت صلوة  
 وعن ابي بكر ان المقرح في المصلي في الصلوة وغيرهما مكروه وعن نصير  
 فيمن يرمى بحجر في الصلوة قال ان يرمى واحدا او اثنين لا ينفد وان  
 رمى ثلثا ينفد وأما ما يكون بالرجل وفي الفتاوى وسئل أبو يوسف عن  
 مشي في صلوة قال ان جاوز موضع سجود فسدت وقيل لا يفسد  
 حتى يري على ما بين الصفيين قيل لو مشى خطوة او خطوتين ووقف ثم لم يركع  
 قال ان تدرك خطاه واتصل مشيه حتى جاوز بعض ما ذكرنا من التشهد  
 فسدت صلوة وان استقر حتى لا يفهم ايصال الثاني بالاول لا ينفد  
 نصير عن مشي في صلوة الى فرجة من الصف فاجاب بما ذكرنا من مجاوزة  
 موضع سجوده قال الفقيه وعن محمد بن سلمه انه لو مشى من صف الى صف  
 جازت والى صفين فسدت وان مشى الى صف ووقف ثم الى الصف الاخر  
 جازت وعن ابن عمر انه رأى فرجة في الصف الذي امامه فتقدم حتى سدها  
 وفي الحديث ان من سد فرجة الى الصف ان له كذا وكذا من الثواب وعن  
 ابي القاسم فيمن صلى وأدته الشمس فحولها الى الظل ومشي خطوة او  
 خطوتين او ثلثا قال لا يضر ولو تحول من الظل الى الشمس قال كره له  
 ذلك لان الظل لا يؤذيه لكن اراد به الحاجة **الفصل الثالث**  
 ما يتعلق بجميع البدن ويقع ذلك اما ما يتعلق بالاعضاء الظاهرة او بالباطنة  
 فاما ما يتعلق بالاعضاء الظاهرة وفي الأصغر قال أبو سلمه في باب هيمه بسم قد  
 ان المصل اذا رفع راسه من الركوع لطمان فلم يرفع راسه من الركوع  
 فلم يرفع راسه من الركوع حتى خسر ما جدد وهو ساهى فيه جازت صلوة عند

فاما ما يتعلق بالاعضاء الباطنة  
 لا يجوز ان يقول قال اذا رعد



الى حنيفة وحكي لنا عن عدة من اصحابنا انهم قالوا عليه السهو وفي الفتاوى  
 ان من لم يضع ركبته على الارض عند سجود لا يجزيه قاله ابو بكر قال الفقيه  
 وبه ما خذ وقد روى عن ابى يوسف انه يجوز تلك رواية شاذة وقال  
 العلوي عن محمد بن زياد في صلوة سجود افترت صلوة لانها يتقرب الى الله و  
 حدها عنده بخلاف ما يوجبها فلا يفيد بالزيادة وسئل ابو نصر الدبوسي عن  
 العمل الكثير الذي يقطع الصلوة ما مقدارها قال حفظت عن ابى عبد الله النخعي  
 في كتابه عن الحسن بن زياد قال ان كان المصلح يحال لو نظر اليه الناظر حجب  
 انه ليس في كتابه عن الحسن بن زياد قال ان كان المصلح يحال لو نظر اليه  
 الناظر حجب الله ليس في الصلوة قطعها ولا فلا وقال غيره ما يقع اكثر  
 رايه انه عمل كثير ازحم الناس رجلا حتى تقدم قدام الامام فلم يستطع  
 ان يرجع مقام مقامه حتى فرغ الامام من صلوة ثم رجع وانتم صلوت  
 جاز اذا لم يات بشئ من اعمال الصلوة في تلك الحالة وكذا الوقوف في صف  
 النساء فلم يستطع الرجوع فقام حتى فرغوا وكذا الوقوف بين امرأتين  
 في صف الرجال وهما يطيآن مع الامام وهما قائمان لا يرجع ولا يسجد حتى تقدر  
 ثم على لا يفد وان قدر على التأخر ولم يتأخر ثم قام هكذا لا يفد صلوت  
 ولو قتل عقربا قدام الامام او في صف النساء ثم عاد الى مكانه وجازت  
 صلوت ان ذلك قليلا وسئل ابو بكر عن المصلي لو رفع رجل عن مقامه ثم  
 وضع من غير ان يحول من القبلة قال لا يفد صلوت وفي فتاوى ما وادار  
 النهر عن ابى حفص فيمن طلب من المصلح شيئا فامى المصلي براسه اي نعم او اراه  
 ذرها اجيد هو فامى براسه اي نعم او رد بابا المسجد او وضع الفتيحة في المنبر  
 قال لا يقطع صلوت في ذلك كله وما ما يتعلق بالباطنة منها وفي فتاوى  
 النسفي وسئل الامام ابو الحسن عن تفكير في صلوة فتذكر حديثا او سبقا  
 او سمر اقد نسيه او تكلم فانتا كلاما مرتيا من خطبة او رسالة او آياتا  
 من شعر فعلة لك في قلبه فقال لا تفد صلوت لانه عمل القلب وهو ليس  
 بمنافى للصلوة **الفصل الرابع** ما يتجرب ويكره اتيانه وفي الفتاوى  
 قال نصر وكان ابو العالى الراعي اذا اراد ان يقرأ القرآن كان يلبس من  
 صالح ثياب ويسعم وليتقبل القبلة ثم ياخذ في القراءة وفي فتاوى النسفي

الركوع فانه

لا يتقرب

مطل العمل الكثير

الصلوة

كان

تكره

ان الامام

ان الامام ابو الحسين سئل عن مكيكوف الراس وهو يحرك الرأس  
 فقال ان كان ذلك تهاونا بحال الصلوة يكره وان كان تذلا ونسرا  
 الى الله يستحب ذلك وما قال في كتاب الصلوة لا بأس بان يطلع الرجل  
 في ثوب واحد متوشح به ويوم كذلك قال ذلك اذا لم يجد ثوبا اخر وفي الجاه  
 الاصغر ويكره ان يطلع في سراويل وحده وعنده تقيص رافعا كماله الى  
 المرفقين لقوله عليه السلام وان لا كف شعرا ولا ثوبا وفي الفتاوى  
 عن خلفائه قال من صلى بغير رداء لا قبل شهادته لانه لما عرف ان الصلوة  
 مع الرد افضل وتركه كان ذلك استخفافا بامر الدين قال الفقيه خلاف  
 قول اصحابنا وروى اسما بنت ابى بكر قالت رايت ابى يعلى في ثوب واحد  
 فقلت له يا ابا عبد الله صلى في ثوب واحد وثيابك موضوعة قال يا ابتاه ان اخذ  
 صلوة صلاها رسول الله صلى في ثوب واحد **الباب الرابع**  
**منه في ذكر الاحكام المتعلقة بالصلوة** والها تتغير باوصاف منها  
 ما هو فرض ومنها ما هو واجب كالوتر ومنها ما هو سنة كسنن الوقت ومنها  
 ما هو سنة الصلابة كالتر وابع ومنها ما هو مطلق الصلوة كالنظومات  
 ومنها سجدة التلاوة التي بعض الصلوة **الفصل الخامس** في الفرائض وفي الفتاوى  
 سئل ابو القاسم عن من يعرف سئل ابو القاسم عن من لم يعرف ان الصلوة الحسن  
 فريضة على العباد ان يصليها في مواقيتها ما لا يجزيه وعليه القضاء وكذا الوعلم  
 ان منها فريضة ومنها سنة غير ان لا يعرف احدهما عن الاخرى لم يجزه ايضا  
 وعن ابى بكر انه لو ظن ان جميع الصلوة مكتوبة جاز وان لم يعرف التيمم  
 بعد ما عرف ان بعضها فريضة وبعضها نافله فكل صلاة صلاها خلف الامام  
 جازت وما اتى بها وحده لم يجز قال الفقيه يعني صلوة جازت وان لم  
 يعرف الفريضة من النافله وان علم الفرائض من النوافل ولكن لا يعلم ما في  
 الصلوة من الفريضة والسنة جازت صلوتة وسئل ابو القاسم عن ترك فريضة من  
 فرائض الله عما هل يكفر قال النعمان على وجهه الحجة بكفر  
 وان لم يكن على وجه الحجة فهو ذنب ولا يكفر وان تركها استخفافا تخاف عليه  
 وعن نصر عن ابى سليمان عن ابى يوسف قال رجل قضا وصلى الظهر فان قال  
 افترت عني قلت نعم فان قال تقبلت عني قلت لا ادري وقال نوح بن ابى مريم الفرائض



عندى مقبوله الا ترى ان الحنفى اعترف قبل منه الفصل وصار طاهرا  
قال شاذل وهكذا عندى قال الفقيه الامر على ما قال ابو يوسف لان القول امر  
فيما بينه وبين ربه فانه تعالى يقول انما يتقبل الله من المتقين قيل الخلف انك تعلم  
بالحسن بن زياد وانه يخفف الطلوة قال لا خذوها قال الفقيه في دليل  
في دليل على انه اذا تم ركوعها وسجودها فلا بأس بالتحفيف فانه روى ان  
الشيخ عليه السلام كان اخفا الناس صلوة في تمام رجل انتخ المكنونة ثم لم  
وظن انها تطوع فاتها على نية القطوع والصلوة المكتوبة واذا كان على عكس  
والصلوة تطوع وان كبر للركعة ثم كبر وروى المطوع فالطلوة هي التطوع وفي  
فتاوى ما ودا النهر وسيل الشيخ ابو حفص عن امرأة لا تقلى الركعتين  
قال يطأها وان لقي الله ومهرها عليه احب الى من ان يطأ امرأة لا تقلى  
**الفصل الثاني** في بيان الواجب كالوتر وفي الجامع الاصفهاني والامام  
في ركعة الثالث وهذا خلف ما ذكر في كتاب الصلوة وفي فتاوى ابى بكر بن  
الفضل اذا شئ منها ثانية او ثالث قال يتم ركعة وتنت ثم نصف اليها ركعة  
اخرى ولا يقى فيها كما في مسئلة المسبوق قيل له هذا رواية قال لا ولكن  
باجتهادى لان الفتوت من تحول في موضعه كان فلك الموضع الذي قمت  
فيه هو المعبر قال القاضي الفقيه ابو حفص والقاضي على ان في مسلتنا  
يقت ثانيا لان المسبوق ما مورثنا بقاء امامه في الفتوت فلا يقى ثانيا  
وفي مسلتنا احدها وقع في غير موضع فلا يعتد به وفي الفتاوى سئل  
محمد بن خزيمة عن قمت مع الامام في الوتر اقر الله عاحلعة قال قال ابو  
يوسف قال محمد لا يقرأ بل يوتر وقال ابن سنان ان شاذل من وان شاذل  
قرا كلاهما سوار وسيل الفقيه ابو جعفر عن الذي يقى ابيض بيضاء  
على الشمال او يرسلهما قال كان ابو بكر الاسكاف يضع اليمنى وكان  
الشيخ ابو بكر بن سعيد يرسلي يديه وكذا في صلوة الخزانة وبين الروى  
والجود وعن محمد بن مقاتل انه كان يرسل قال وهو قول اصحابنا وهكذا  
روى عن الحسن البصري قال الفقيه ابو جعفر ولما اخذ يقول الشيخ ابى  
بكر وفي الجامع الاصفهاني وسئل عن رفع اليد في الدعاء في الوتر قال قال ابو  
حنيفة لا يرفع بل يرسل قال صاحب الكتاب لم يرفع بعض اصحابنا الثاني

ولا الارسل بل يرون وضع اليمنى على الشمال قال وهو الصحيح عندنا  
وابو الليث الكبير كان يرى المعتدى عند الفتوت ان يقرأ دعا الفتوت  
ولا يوتر ويرفع يديه وقال غيره يضع يمينه على الشمال ولا يرسل  
ومن الحسن الفتوت فانه يقول اللهم اغفر لي ذنوبك مرات او يقول  
يا رب بلثا بعد ان لا يوتر في تعلم الفتوت وقال بعض اهل العلم يحرم  
الامام اللهم اننا نستعينك وقيل نجاة وقيل يتوسط بين الحسن  
والخفاف وفي الفتاوى وقيل قال محمد بن اذ قال ابو يوسف بالاول  
يعنى بجهرية وقيل على عكس هذا وفي الواقعات للناظر عن ابن رستم  
عن محمد بن اذ قال يحرم الامام بالفتوت في الوتر يدعوا الامام ويوتر  
القوم وفي صلوة الاثر هشام عن محمد بن الامام والمأموم يجهران  
المصوت في الوتر وكان يقول ورفع المأمومين اصواتهم بالدعاء اجبا على  
من الاخفا وسئل ابو القاسم عن الصلوة على النبي في الفتوت قال لا يفعل الا  
هذا ليس موضعها قال الفقيه الفتوت عندى مع الصلوات لانه  
دعاء الخيب في الدعوات الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وسئل عن  
عن يذكرك في الركوع انه لم يقى قال يعود الى القيام ويقى ثم يركع  
ويجده للسودان قرا الفاتحة دون السورة وقنت ثم تذكر وتقرأ السورة  
ويعيد الفتوت ثم يركع والركوع وسئل ابو بكر عن لم يقرأ في المأله  
من وبرة قال ينبغي ان لا يجوز اجاعا وان جله ابو حنيفة كالركعة  
لا يجوز في كل اللطام الا ترى انه سئل عن عدد صلوة المفروض  
فقال حسن وفي الجامع الاصفهاني عن محمد بن يونس الى الكرسوع او  
او تر بركة وهو مفرى ذلك ثم ماى ان التيمم الى المرفقين وان  
الوتر تلك العيد ما صلى قال لا ان فعل ذلك من غير ان يسئل احد  
ثم سأل داهر تلك فانه يعيد الصلوة قال ابو الليث الكبير فيه بوجه  
وفي فتاوى النفس سئل شقهور عن صار حنيفة ثم اراد ان  
تقل الى مذهب البايس المريد اسد التعزير حتى يترك ويرجع الى  
المذهب قال الثبات على مذهب الحنفية او لا واهق وقال الامام  
الحسن المازندراني بعد هذا الباب المريد اسد التعزير حتى يترك



ويرجع الى الذهب المستقيم غير ان جواب الدول اوفى **الفصل الثالث**  
 في السنن التي فيها وفي الفتاوى وسيل ابو نصر عن علي بن ركن بن  
 الليل وهو لا يعلم وقد طلع الفجر قال يجوز ذلك من ركني الفجر وعن  
 ابن الماركة مثل ذلك فيه ما خذ وعنه بنصر ان اهل قرية لو اجمعوا على  
 ترك التواضع اذ بهم السلطان وجبهم وان كانوا ممتنعين ما لهم  
 وان ذلك في ركني الفجر والمضغ والاشكال ونحو فانه باهم  
 ولا يودهم وفي الجامع الاصح وسئل عن فائتة صلاة سنة فاراد  
 ان يقضيها هل يقضى السنن قال قال ابو بكر بن محمد اما سنة الفجر  
 فلا بد من قضاؤها في سائر السنن لا في النحر وسئل ابو بصير الدوسي عن يعل  
 الرابع قبل الظهر فلما قام الى الثالثة اقام المؤذن قال يقطع يقضي  
 ركنين قال وكذلك الرابع قبل العصر وفي الواقعات الناطقة  
 قال ذكر في صامح **الاصغر** لا في الحسن من افتتح سنة الظهر اربعا  
 ثم اتممت الفريضة وهو قام الى الثالثة قال بعض ويجعلها اربعا ولو  
 كان في الظهر والمسيح بحالهم يرجع الى القعدة ويبلغ ويدخل  
 مع الامام وعن ابي سهل موسى بن نصر الرازي من اصحاب ابي بصير  
 انه قال من اصاب في صلاة الظهر لا يقبل شهادة وفي الفتاوى 2  
 رجل ترك السنن هل يسل عن تركها فانهم ولا يقض لو فاتت قال  
 الفقيه ان تركها بالعدو فهو معذور وان تركها استحقاقا بها فهو  
 غير معذور وفي واقعات الناطقة وذكر في الصلاة ابي القاسم المحمدي  
 المرادي قال هشام كثر اما رايته محمد في الفريضة يتطوع قبل الظهر  
 وبعدها وربما كان يتطوع قبلها وبعدها وكان لا بدع ركني الفجر  
 ولا الركعتين بعد المغرب ولم اراه تطوع قبل العصر ولا قبل العشاء  
 في النحر ويصل العشاء ويوتر وفي فتاوى النضر عن الشيخ ابي  
 الحسن قال الامام علي بن الحسين في قول المستحب في ركني الفجر  
 ان يود يا اول الوقت كما طلع الفجر لان السبب قد وجد وكان الامام  
 عبد الجبار الزاهد يقول المستحب ان يود يا بقرب الفريضة وفي فتاوى  
 ماوراء النهر روى عن النبي عليه السلام انه قال لا يصل الامام التطوع

ترك ركني

كان

في الصلاة

المكان الذي صلى فيه الفريضة قال وبلغنا عن عبد الله بن عمر بن سعد  
 وابي الدرداء انهم كانا يطون ركني الفجر والامام يصل قال وكان ابو القاسم الصغار  
 ويقول اذا خاف ان يفوته التكبير الاول لم يشغل بركني الفجر وقال غيره  
 اذا علم انه يدرك ركنين من الفجر يشغل بالركعتين **فصل الرابع**  
 في التراويح وفي الفتاوى هشام اذا قال ان من يعتد به فطوى في المسجد احيى الى  
 وقال ابو سليمان كان محمد بن الحسن يصل مع الناس التراويح ويوتر ثم يرجع  
 هكذا كان يفعل ابو مطيع وخلف وشداد وابراهيم بن يوسف وسئل عن  
 ذلك قال بقرا عشرين ركعة فقلت كذا قال من يكن عارفا باهل زمانه  
 وهو جاهل وصل ابو القاسم عن التراويح قبل الفريضة قال ابو بكر لما يجوز ويأخذ  
 وسئل ان الامام هل يريد على قراءة الشهادتين في صلاة التراويح قال ان علم ان ذلك لا  
 على القوم ففعل وان ثقل عليهم لا يزيد ومضى كبريائه بالشهادة في كل تكبير منها وسئل  
 ابو القاسم عن علي بن التراويح في مسجد بن قال لا بأس به ولكن ينبغي ان يوتر في المسجد  
 الثاني وسئل ابو بكر عن قيام في التراويح في الثالثة ولم يقعد قال يرجع ويقعد وليعلم  
 ان تذكر قبل ان يجده وان تذكر بعد ما يجده يصيف اليها ركعة رابعة ويكون عن  
 نروج واحدة قال الفقيه كان ابو جعفر يقول يجوز عن تسليم واحدة قال الفقيه  
 وعندي يجوز عن اربع ركعات وقيل قال ابو عبد الله الحسن اخرجي يجوز عن شفعتين  
 وهو القياس كما يجوزنا الرابع قبل الظهر بقعدة واحدة استحسانا وقال ابو بكر  
 محمد بن الفضل لا يجوز الا عن شفع واحد احتياطا وهو الاستحسان لان القعدة  
 على راس الركعتين فرض في تركها وجبان في تركها لكن جوزنا نظرا له لبقا التحريم  
 فيبند الشفع الاول وجاز الشفع الثاني لبقا التحريم فبان عن شفع واحد  
 وقولنا ان بكر اولي بالاختار وهو الاستحسان وفيل عند ابي حنيفة يكون من تسليمين  
 وعند ابي يوسف عن تسليم واحدة وعند محمد ينفذ اصلا وان قعد على راس  
 الركعتين قبل يجوز تسليم واحدة لكن الصحيح انه يجوز عن تسليمين وهو قول  
 الاكثريين كذا قال القاضي ابو علي النخعي فان ملك ركعات بتسليم واحدة فان لم  
 لم يقعد في ثابته القياس ان تفقد صلوة وبه قال محمد بن زكريا في الرابع وكذا في رواية  
 عن ابي حنيفة وعليه قضا ركني فحسب في الاستحسان اختلف فيمنا على  
 قول ابي حنيفة وابي يوسف فقال بعضهم يحزى عن تسليمه وقال بعضهم لا يحزى عن شيء

بكتفي

ابو مطيع عن محمد  
 القراء في التراويح  
 قال عمرو بن آية او  
 ثلثون اية في كل ليلة  
 ثم سئل

يركع



وكذا الاختلاف وغير التراويح اذا انفعل وان قعد في ثابته فعليه  
 قضاء ركعتين لانه شرع في الشفع الثاني وافد حتى انه لو صلى التراويح  
 عشر تسليمات كل تسعة ثلاث ركعات ولم يقعد الا في اخرها قال عليه  
 قضاء التراويح كلها ولا شيء عليه وان كان قام عامدا فعليه قضا  
 عشرين ركعة غير التراويح في قول ابي حنيفة وابي يوسف وفي قول بعضهم عليه  
 قضاء التراويح كلها وفي قول ابي يوسف ان كان ساهيا فذلك وان عامدا فعليه  
 مع التراويح عشرين ركعة اخرى وتذكر العلق الفصل الذي يليه قال وقت التراويح  
 عند مشايخ بخارا بعد العشاء الى اخر الليل قبل الوتر وبعده وقال مشايخ بلخ قبل  
 العشاء ايضا لانه صلاة الليل وحسب هذه المسائل بتمامها في كتاب التراويح وفي  
 القادر بحمد بن محمد بن سلمة انه وهو اختار علما خراسان ولم يجوزها علما العراق  
 وماوراء النهر في فتاوى النسخ وسيل عن المقتدى في التراويح سلم امامه وهو  
 مايم قاعدة افاستيقظ ايلم او يقرأ ما بين من الشهادة يقال يقرأ ما بين ثم يسلم  
 فان لم تذكر انه الى موضع انتهى قال يسلم وتتابع الامام في التروية الاخرى  
 وسيل عن المقتدى لوطن ان اماما افتتح الوتر وقدم التراويح فتوسى الوتر فبين  
 انه في التراويح فتابعه في ذلك قال يجوز له عن شفع لان نيته الوتر لم يصح لمخالفة  
 الامام فوقع عن الفل والتراويح بتأدي نيته المقتضى وسيل عن ابي عبد الله  
 الزعفراني عن علي بن الامام بعض التراويح وقد فاته البعض صلى الامام  
 الوتر قال يوترع الامام ثم يقضي ما فاته من التراويح كذا ذكر في واقعات الناطل  
 وفي الواقعات امام صلى العشاء غير وهو لا يعلمون ثم صلى بهم غير التراويح  
 ثم علموا قال عليهم ان بعيد والعشاء والتراويح في قول اصحابنا صم الله تعالى  
**الفصل الخامس** في صلاة التطوع وفي الفتاوى سيل ابو بكر عن تصلي  
 تطوعا قاعدا في اراد ان يركع قام وركع قال لا فضل ان يقوم ويقرأ شيئا  
 ثم يركع حتى يكون ساقفا للسنة ولو انه قام واستوا قايما ثم ركع اجزاء ولا ينبغي  
 ان يركع قبل ان يستتم قايما لانه لا يكون ذلك ركوع قايما ولا ركوع قاعدا وعن  
 مقاتل فين اران يطع تطوعا او يتر القرآن او يدعوا وخاف ان يدخل عليه الربا  
 او يكون ساهيا القلب قال اداه افضل من تركه ولا ينبغي ان يترك ذلك وقال  
 نصير اكره التطوع قبل العشاء مخافة ان يفوته العشاء جماعة فان لم يفوته فلا اكره

والجواز انما هو في  
 حاله في غير ذلك  
 من التراويح  
 فان كان

في

وسيل محمد بن سلمة عن الطلوة نصف النهار يوم الجمعة قال كان خلف يقعد  
 ولا يصلي وكنت انا لا اصلي ثم اخبرت ان ابا ماجاه من الاحاديث في يوم  
 الصلوة نصف النهار يوم الجمعة وفي الواقعات قال وفي الريادات عن محمد  
 لو دخل في الخامسة من الظهر مع الامام ونوى التطوع فافدا الدخول  
 لا قضا وعليه كما لو افدا امامه وفي نوادر معلية ان سجدا الامام للخطبة  
 ثم قطع فعلى الدخول بكفنان وان عاد الامام الى الرابع فعلى الدخول اربع  
 ركعات وفي رواية هشام عن ابي يوسف ان افدا الامام فعلى الدخول  
 ركعتان وفي فتاوى ماوراء النهر وسيل المقتضى عن علي بن النضر ست ركعات  
 فاقضى به في اول الركعة فعليه قضا ركعتين والذي اقتدى به في اخر الركعة  
 يجب قضا ست ركعات فاقضى به في اول الركعة وعن ابراهيم النخعي قال  
 لان في الركعتين رضا ربي والجنة لان في الركعتين رضا ربي والجنة رضا  
 ورضا الله احيال من رضا وسيل عن دخوله في صلاة التطوع مقتديا بمقتضى  
 الظاهر فسلم الامام على سائر الركعتين قال يجب على المأموم قضا اربع ركعات  
 فان سلام الامام كلامه وقد وجب عليه الاربع كالناذر على نفسه حين شرع  
 في صلاة الامام وفي الجامع الاصغر الفتح التطوع قايما ثم قعد اجزائه عند  
 ابي حنيفة فان افلدها ان افلدها بعد قعد قضاها قاعدا اجاز ولو افدا  
 قبل ذلك لا يجوز القضا الا قايما وفي كتاب التراويح اذا انتقل الرجل ثلاث  
 ركعات ولم يجلس الا في اخرها اجاز عند المتقدمين لان المغرب يجوز مثل  
 هذه الصفة فكذا النافذ كما لا ريب سواء وقال المتأخرون لا يجوز لان القعد  
 المشروع قد تركها فالذي فعلها في غير موضعها لان القعود في الثالثة مشروع  
 في النوافل فصار كانه لم يقعد اصلا بخلاف الاربع فان القعود في اخرها  
 قعود في موضعها فيجوز فاذا لم يجزه الثلث عن شيء على هذا القول ولزمه  
 قضا ركعتين قبل يلزمه الثالث شيء قال ان كان ساهيا فلا شيء عليه  
 لانه شرع في مظنون وان كان عامدا لزمه ركعتان في قول ابي يوسف  
 لبقاء التروية وعند ابي حنيفة لا يلزمه شيء لان الساهي على الفساد تنزل القعود  
 لا يلزمه شيئا على الصحيح من مذهبه ومضى قلنا انه اجزائه هذه الثلثة  
 عن تسليمه عليها قاله المتقدمون عن اصحابنا فهل يلزمه شيء اخر لما جيل

٢٥



الثالث وقال ان كان ساهيا لا يلزمه وان كان عامدا يجب ان يلزمه  
ركعتان في قولنا الحنفية والى يوسف لانه قد صححت الثالث حيث حكم بصحة  
التخيرية حين فقد في اخر الصلوة ولكن لم يكملها بضم اخرى لها يلزمه القضاء  
وعلى هذا اذا صلى التراويح عز تسليمات كل تسليمة بفعدة واحدة وقيل كذا  
ذلك في فضل التراويح وفي الفتاوى عن ابن المبارك في الذي يتطوع على الدابة  
اذ يكبر لا افتتاح الى القبلة ثم يحول وجهه اذ ابداه واذا امرك رجل او ضرب دابته  
فلا بأس ان لم يصنع شيئا كثيرا قال الفقيه وقد قال ابو جعفر الطحاوي يجوز له  
ان يفتح حيث ما توجه قال وفيه داخل وسيل عن يتطوع في المحراب الجامع  
والساكنين يرون بين يديهم قال صلوة تامة والتم على الذي يقرأ **الفصل السادس**  
في سجدة التلاوة وفي الفتاوى وسئل ابو القاسم عن صلى الله عليه وسلم اية السجدة  
في صلوة فجددها وسجد السامع قال انما السجدة والاراد المصلي اتباع القارئ  
فصدت صلوة وسئل ابو بكر عن تراويحهم ما يومرون قال يسجد بها لانه  
هو المقصود وفيه الامر لا ترى انه لو قرأ اول الآية لا يجب شيء ما لم يقرأ  
اخرها وقال ابو بكر واذا قرأ الرجل اية السجدة بالهجا لا يجب عليه سجدة السهو لانه  
لا يقال في القرآن ولو فعل صلوة لا يقطع صلوة لانه من القرآن لان الهجا هو  
في القرآن قال الفقيه معناه اذا قرأ الحروف التي في القرآن وسئل ابو بكر عن قرأ  
القرآن كله سجدة الكل سجدة لم يقرأ انيا وهو في محله وقيل لا يجب عليها سجدة  
نما يوسل عما يقرأ في سجدة التلاوة قيل يقرأ فيها رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي  
وعن ابى بكر يقول سبحان ربنا ان كان وعدنا لمفعول احسن لا يكون مرادنا  
للاية وقال ابو بكر لا سكا في سجدة المكثرة افضل من سجدة التلاوة وانما  
الكد واجب فنقول فيما ما نقول في المكثرة وبناخذ وسئل ابو القاسم  
عن التكبير عن سجدة التلاوة عند الابتداء وعند الانتهاء قال يكس كما  
يكسر في سجدة الصلوة وفي الجامع الاصح وقال المعلى عن محمد في المصلي اذا  
زاد سجودا في صلوة افدت صلواته بخلاف الركوع لان السجدة المنفردة  
يتقرب به الى الله وعنده ما كره المنفرد لا وتقرأ النفس عن قرا  
اية السجدة بين قوم سجدة القارئ السامعون معه من غير ان يصطف  
وسجدت موحيا كانوا وكيف كانوا وسئل عن قراءة اية السجدة في صلوة

المعمل

التفعل وبرها ثم صدقت صلوة هل عليه ان يسجد لتلك التلاوة خارج  
الصلوة قال لا قيل ليس في الصلوة فصدت بجميع افعالها فبقت التلاوة  
بها سجدة قال ان كان الامر كما قلت فلم ينو التلاوة ايضا ولا فرق بينهما وفي  
فتاوى ما وراء النهر وسئل عن سجدة في صلوة الفجر فكيف كانها سجدة التلاوة او من صلوت  
الصلوة قال يسجد بسجدة اخرى ثم يتعد قدر التسليم ثم يقوم فيبطل ركوعه ويتعد  
وسئل الامام الفقيه عن امام على داخل المسجد وموقوف بعضهم معه وبعضهم  
في الرحبة يسجد امام التلاوة فحسب الذين في الرحبة ان الامام كبر للركوع  
فكبروا ثم ان الامام رفع رايته وقام فحسبوا انه رفع رايته من الركوع فقال  
قال ان لم يزل واعلى الركوع جازت صلواتهم وان زادوا اكثر منه فسدت  
صلواتهم قال ولا يركع بالسجدة في سورة الى اخر الله وابع وجا شبهه ما هو  
ما هو وسط السورة فانه يكره فانما غرضه ان يركع بالسجدة اذا كانت في  
آخر السورة فانه يكره فانما يجوز له ان يركع بالسجدة اذا كانت في آخر السورة  
نحو الاعراف وبني اسرائيل والنجم واذا السمار انشقت واقرأ اياهم وسئل  
الفقيه ابو ابراهيم عن قراءة السجدة في صلوة فاداد ان يجزى ساجدة فجزى ركعا  
ثم ذكر في ركوعه اني كنت نويت سجدة التلاوة وخر من الركوع الى السجود ثم  
يرفع راسه واتم الصلوة فقال يجزى **الفصل السابع من**  
**في ذكر الاحكام المتعلقة بالجماعات** وانها يتعلق باشيائها بالاداء  
ومنها بالاداء فيها ومنها بالمسبوتين فيها **الفصل الاول**  
في الاذان وفي الفتاوى وسئل ابو نصر عن الموزن اذا قام متى يخرج عن  
موضعه قال كان محمد بن سلمه اماما وموزنا فرايته يترك مكانه اذا انتهى الى  
قوله قد له قد قامت الصلوة قال الفقيه هو بالخيار ان شاء ركعت حتى يفرغ  
من الاقامة وان شاء مشى بعد ما انتهى الى قوله قد قامت الصلوة وفي  
الواقعات عن ابى حنيفة قال اكبر للموزن ان يمضي في اقامته حتى يفرغ وفي  
الفتاوى وسئل ابو بكر عن شئ الموزن في الاقامة قال ان اقام الام فالمسجدة  
له ان يمضي وان كان الموزن غير الامام يتم ثم يمضي قال الفقيه وكان ابو جعفر  
يقول اذا بلغ قوله قد قامت الصلوة له الخيار ان شاء مشى وان شاء اتم اماما  
كالوزن او غير قال ابو القاسم الاذان هو قوله في الصلوة على الغلام نقضا

في ركوعه



وسايره توحيد وثناء الله تعالى وقال ابو بكر من اوله الى آخره كذا اذا أت  
قال قال الفقيه وقول ابى بكر احب الى وقال خلف الموزن اذا لم يكن بصيرا  
بالمواقيت ليس له اجر الموزنين وسيل ابو القاسم عن الاذان يوم الجمعة على المناء  
اذا اذن واحد بعد واحد يكون الماني في المنة سا للاول قال لما والاذان هو  
الاول وسيل ابن المبارك عن رجل يكون في المسجد يخرج بعد ما اذن الموزن قال اكوه  
فيل لغان كان اما اذ موزنا قال اجوا ان لا باس به وفي الواقعات ان اياضه  
سيل عن الطرير في الاذان قال ان التطريب هو تحسين الصوت والاذان  
لم يعبر عما يستحب ان يكون يتكلم به فذلك حسن وان كان يمد ويطول  
بلجنة فذلك مكروه قال سمعت الحسن بن زياد يحكي عن ابى حنيفة مثله وقال  
مسجد لا باس ان يوزن ما شيا لغير القيله حال السفر فاما حال الحضرة قال مسجد  
اكوه للموزن ان يوزن لغير القيله قال ابو يوسف اذا سلم على الموزن وهو  
في اذانه واقامته لم يرد حتى يفرج وفي فتاوى النسخ وسيل عن منفرم صلى  
باذان واقامته رجاء ما وعد له في قوله عليه السلام من طلى ارض فلا باذان  
واقامة صلى خلف صف من الملائكة لا يلتقي نظاره يستغفرون له هل يكفى بالبيع  
عند ربح الراس من الركوع كما يفعل الامام ام باقى بالصعيد كما لمنفرم فقال  
هو في الحقيقة والظاهر منفرم فحكم المنفرم بن وكذا في المظهر والمخافة  
وسيل عن مسجد دخل بعض اهله فاذنوا واقاموا في المسجد على المخافة بحيث  
لم يسمع احد خارج المسجد وصلوا فيه جماعة ثم حضرا الباقون واذنوا على الوجه  
وهم غير عالمين بحال الاولين ثم علموا به هل هما ان يصلوا فيه جماعة فقال  
نعم ولا يعبر الجماعة الاولى لانها ما اقيمت على وجه السنة باظهار الاذان فلم  
يصل حق الباقي وفي الفتاوى وسيل ابو بكر عن دخل المسجد والموزن تقيم  
قال ينبغي ان يقع ولا يكث فاما **الفصل الثاني** في الاحكام المتعلقة  
بالمسجد وفي الفتاوى وسيل ابو بكر عن كان له مسجد في محلة فحضر المسجد الجامع  
لكثرة جماعته قال الصلوة في مسجد افضل من حضوره هناك قل اهل المسجد او  
الكثير فقال ابو القاسم سل محمد عن مسجد لا يكون الموزن حاضرا اذهب الى مسجد اخر  
قال ولكن اذن انت واقم وصل وان كنت سمع الاقامة في مسجد اخر فم صلوة  
وكذا اذا افتتح في منزله ثم سمع الاقامة في مسجده او مسجد غيره ولو افتتح في

في مسجد غيره  
او في مسجد  
او في مسجد  
او في مسجد

في مسجده وافيم في مسجده فانه يقطع ما لم يصل اكثر صلوة وفي فتاوى ماوراء  
النهر قال ابو برهيم اذا دخل مسجده او مسجد غيره فافتتح بفتح يمينه ان يصلي  
فيه وحده ولا يخرج وان سمع الاقامة في مسجد اخر قال ومعنى ما ذكر  
في الكتاب ان صلى في مسجد حيه محسن وان ذهب الى مسجد اخر فحسن هذا  
ان يكون خارج المحل لم يدخل بوجه يكون له الخيار وما اذا دخل فلا ينبغي  
ان يخرج منه حتى يصلي وفي بعض الاخبار اذا فات لاحدكم صلوة في  
مسجد فليصل في مسجده ولا تتبع المساجد وكل ما هذا معناه وفي فتاوى  
ماوراء النهر لو كان امام مسجد هو اكل الربوا او المسكر او زليفا الى  
خلفه او تحول الى مسجد غيره قال ابو برهيم بل تحول الى مسجد غيره وفي الواقعا  
وفي رواية الصلوة املار رواه بشر بن غياث موزن مسجد ليس بخير مسجد  
احد قال يوزن ويقيم وحده احب من ان يصلي في مسجد غيره وفي الفتاوى  
وسيل محمد بن مقاتل عن الرجل يبر في المسجد يتجمل طريقا يصلي في كل مرة قال  
روى عن عطائه قال يصلي في اليوم مرة واحدة قال الفقيه معناه انه اتخذ  
طريقا للعدو وان لم يكن له عذر لا يجوز ان يتجده طريقا وقال اذا تعلق  
ثياب الرجل بعض ما يلقى في المسجد من البر والخوة واخرجه من المسجد فليس عليه  
ان يرده الى المسجد اذا لم يتعمد وسيل ابو بكر عن قوم ضاق مسجدهم وبنوا  
مسجدا آخر قال يتبعون الاول وليستعينون بقيته على الذي يدينونه  
قال الفقيه هذا الجواب يخرج على قول محمد فان عنده اذا استغنى اهل مسجد عند  
مسجدهم صار ملكا للذي اتخذ المسجد ولا على قول ابى يوسف لا يجوز بيع المسجد  
بمال وروى عن محمد انه سيل عن غرس الاشجار في المسجد قال لولا انه يشبه  
بالجمع لرأيت ذلك حسنا وروى بشر بن غياث عن ابى يوسف قال لا  
يتخذ في المسجد سرا ولا وهو ضامن لما حضر قال وكذلك قول ابى حنيفة  
وقال ابو القاسم اذا جمع تراب المسجد في موضع من المسجد يكون له حرمة المسجد  
واذا انبسط فلا حرمة المسجد قال لان المنبسط صار بمنزلة الارض والبناء  
واذا كان موضعا فهو بمنزلة اللبن الموضع قال ابو نصر سمعت محمد بن سلمة  
يقول لا باس بان يتخذ في المسجد بيتا يحصن فيه البوارى وقال لا باس  
بان تفرس فيه شجرة للظل وسيل عن رجل جمع بالامن الناس على ان ينفعه



في بناء مسجد فربما يقع في يده دراهم من ذلك فتفتتها في حوائج  
ثم يرد بدلها في نفقته المجد من ماله اليسع له ذلك قال ليسع له ان يستعمل  
شيئا من ذلك في حاجة نفسه وان استعمل شيئا منها ان عرفه صاحبه  
ذلك المال رده عليه او ساله المحدي بالاذن فيه وان لم يعرفه استأجر  
الحاكم فيما استعمل وضمن فان تعذر عليه ذلك رجوت في الاستئجار لن  
يجوز له ان ينفق مثل ذلك من ماله في المسجد **الفصل الثالث**  
فيما يتعلق بالمكان فيها وفي الفتاوى وسيل ابو نصر عن المقدس  
اذا كان بينه وبين الامام طريق كم مقدار الطريق الذي يجوز الاقدا  
به او لا يجوز قال اضيق ما يكون من الطريق ان يرويه العجل او يرمسه  
الاوقار يعني اذا كان اقل ذلك لا يجوز وفي الجامع الاصفهري قال ابو القاسم  
المانع بين الامام والمقدي ان يكون نهر يجري فيه الفراق وقال ابو بكر الاسكاف  
هو كاضيق ما يكون من الطريق وفي الفتاوى وسيل ابو القاسم عن علي بن يقطين في صلاة  
كم مقدار ما ينبغي ان يكون بينه وبين القوم حتى يجوز صلاتهم قال مقدار ما  
لا يمكن ان يصطف القوم فيه جاز صلوته قيل له وان صلى القوم في المصلي على  
العبد قال هذا بمنزلة المسجد لان الموضع جعل للصلاة به قال ابو جعفر وسيل  
ابو القاسم عن امام صلى بقوم على الطريق واصطف الناس في الطريق على طول  
الطريق قال ان لم يكن بينه وبين القوم مقدار ما يعرفه لجعل صلوته مائة  
وكذلك ما بين صف الاول والثاني وسيل ابو القاسم عن رجلين ام احدهما  
صاحبه في صلاة من الارض فجاء ثالث فدخل في صلوتهما فيقدم الامام حتى جاوز  
موضع سجوده قال فسدت صلوتهما جميعا قال الفقيه وعندى انه لو تقدم مقدار  
ما يكون بين الصلوات والامام لا تسفد صلوته وان جاوز موضع سجوده  
فتاوى ابى بكر ابن الفضل وسيل عن صلى في الصحراء فاجاز في موضع قيامه فقال  
فسدت صلوته فقل له ارايت رجلين يصلان في الصحراء او احدهما ياتي بجاه  
وقد قام عن يمينه فجاء ثالث وحذبا المومئ الى نفسه قبل ان يركع قال بعض  
المتأخرين ان صلاة المومئ فاسدة وقال ابو بكر طرخان لا يفد سوا حذبه قبل  
التكبير او بعده قال لان توجهه الصلوة وقيامه ومقامه صبر ذلك الموضع سجدا  
لهم لانه اذا دخل في الصلوة هم حكا وان لم يركع بعد كما قالوا في الامام بركع للجمعة

فيما يتعلق بالمكان فيها وفي الفتاوى وسيل ابو نصر عن المقدس اذا كان بينه وبين الامام طريق كم مقدار الطريق الذي يجوز الاقدا به او لا يجوز قال اضيق ما يكون من الطريق ان يرويه العجل او يرمسه

فيما يتعلق بالمكان فيها وفي الفتاوى وسيل ابو نصر عن المقدس اذا كان بينه وبين الامام طريق كم مقدار الطريق الذي يجوز الاقدا به او لا يجوز قال اضيق ما يكون من الطريق ان يرويه العجل او يرمسه

قبل الجمعة فانه يصح شروعه وان عقد الجمعة وان كانت الجماعة في الشركة شرط الصحة  
للجمعة والبقول الاول كان يقول الفقيه ابو ابراهيم الا اذا حذبه بعد ما اكبر يجوز والبقول  
الثاني كان يقول ابو جعفر وابو المرازى كذا ذكر في فتاوى ماوراء النهر وفي الفتاوى  
وسيل ابو نصر عن ابواب المسجد ان علفت وانطت الصفوف حيطان المسجد من ورايه  
قال ان كان المسجد اذا علفت مفتوحا من اى جانب كان فلو تم نامة قيل لو كان  
هذا الباب الذي يدخل الامير قال في الاستحسان يجوز قال الفقيه روى عن  
ابى يوسف ان صلوته جائزة وان كانت الابواب كلها معلقة اذا لم يخف عليهم  
احوال الامام وفي فتاوى ماوراء النهر وسيل ابو نصر الدبوسي عن جابر المسجد بعدد  
بالامام وهو في منزله ليس بين المسجد وبين منزله الا الحائط وانه يسمع قراءة  
الامام هل يجوز صلوته قال نعم وسيل الفقيه ابو ابراهيم عن يعلى بن عمار عن سطح المسجد  
والامام على الارض واقف يدى به فقال ان كان للمسجد رعية فانه يجوز وان  
لم يكن ولم يكن باب نحو باب في داخل المسجد الى السطح لم يجوز عن ابى القاسم  
الصفهري انه قال اذا كان الرجل واقفا في اخر المسجد للجامع يبلغ والامام في مقدم  
المسجد جاز اتباعه واذا مشى الى الاول الصف ليقف فيه وهو في الصلوة  
لم يفد صلوته لتاويل قوله عليه السلام ليس بى منكم اولوا الاحلام والمنا  
وعن عمارة قال سجدوا صفوكم سوا ما كتبكم لا تخلكم الشيطان وسيل  
ابو ابراهيم عن علي بن الرغيف الذي في المسجد للجامع ايكراه فقال ان كان يجرد  
مكانا في ضمن المسجد كره ذلك وان طاق المكان لا يكره وفي الفتاوى وسيل  
محمد بن مقاتل اذا طاق المسجد من يطع خلف الامام قال لا بأس بان يقوم  
الامام في المحراب ويصلي فيه يعني في الطاق اذا لم يكن جهة فلا ينبغي  
ان يقوم فيه اراد الامام ان يصلي في بيت الغيب ومناجر هذا البيت وما له  
حاضرا من بيتا ذن للامامه قال ابو القاسم الصفهري عن المستاجر  
دون المالك **الفصل الرابع** فيما يرجع الى نفس الامام واعماله  
وفي الفتاوى وسيل ابو القاسم عن الصلوة خلف المنيعة يجوز ارايت  
من صلى خلفه جابه لوضعه وماله ثم يعيد فهل ياتم في اعادة صلوة الفجر والعصر  
بعد ما صلاها قال ان صح توحيد جازت الصلوة خلفه وان كان صاحب  
تشبيه لم يجز والصلاة هي التي صلاها في بيته وفي الواقعات وفي كتاب



البرامكة قال ابي حنيفة اكره ان يكون الامام صاحب هوا وبغية او فاسق  
 واكره للرجل ان يصلي خلفه وان صلى اجراه وقال ابو يوسف عن ابي حنيفة  
 يكره الصلوة خلف الجاهل والرافضة والمتدعة قال هشام سالت محمد بن  
 الصلوة خلف هؤلاء فقال جاز ما خلا الرافضة والذرية اذ لم يؤمنوا  
 بالعلم وفي الفتاوى وسيل ابو بكر عن ابي حنيفة فاسق او متدع اكره ان يكون له فضل  
 الجماعة قال نعم لا يكون في الفضل كما يصلي خلفه في او ورجع وقال محمد بن مقاتل  
 فيمن ام قوما شرا ثم قال كنت نحو سيا قال صلواتهم جازية ويضرب هذا ضربا شديدا  
 ويحير على الاسلام وكذا لو قال صلواتكم هذه المدة على غير وضوء وهو ما جاز  
 لا يسمع منه فاما لو قال ذلك على وجه فاما يترجم انه صحيح اعادوا وسيل  
 ابو بكر عن ابي حنيفة فضل المسلمين جازت صلواتهم خلفه ولو استقصى بقصا  
 لا يجوز كما في الشهادة هذا كالحجود في القذف جاز امامته دون قضايه  
 وشهادته وفي فتاوى ابي بكر بن الفضل امام كان علمه يدعه تقاوير قال لا يكره  
 لاننا مستوره بالثياب فمضى كما كان على الفضل غير مستبين صلى بن هو احوال  
 منه ووقع راسه في السجود خلف راس المقتدى وقال بعضهم لا يجوز واعتبر  
 الراس وبعضهم اعتبر القدم لا الراس قال ابو الليث وهو الاصح لابن من  
 مسعود كان يخط بقلبه والاسود واخذها عن يمينه والافرن يياه  
 وكان بن مسعود رجلا صغيرا فعلم ان راسه عند السجود كان قبله وفي  
 الفتاوى وسيل ابو نصر عن الامام اذا كان في الركوع فسمع شخصا جازيا  
 فطول الركوع ليدرك الخاتمة هل يكره ذلك قال لا يكره عن الشعبي قال لا  
 به مقدار تسبيحة او تسبيحتين قال ابو نصر وهذا احسن قدر ما لا ينقل على  
 من خلفه قال ابو بكر بطول التسبيحات ولا يريد في العود وقال الليث بن سوار  
 فسدت صلواته وقال ابو القاسم لا بأس به وهو ما جرد ذكره ابو حنيفة وقال  
 اخاف عليه امر اعظم لا اي الشك وابن ليلى كرهه ايضا وعن ابي القاسم  
 انه قال يكره وان كان الحاشي غيبا وان كان فقرا جاز قال الفقيه ان عرف  
 الحاشي لا يفعل ذلك لانه يشبه الميل اليه وان لم يعرفه فلا بأس به لان فيه  
 اعانة على الطاعة **الفصل الخامس** فيما يرجع الى فعل الموم وفي الفتاوى  
 قال محمد بن مقاتل فيمن ادرك الامام في الاول فانه يقوم متى قام الامام و

شاهد

لا يتم

يتم التشهد الا اذا بيع منه حرف ونحوه وكذا الوصل الامام فسلم معه ولا يتم  
 التشهد قال الفقيه عند ابي حنيفة وان لم يفعل اجزاء وسيل ابو بكر عن فرج  
 عن قول الفقيه في آخر الصلوة قبل امامه وتكلم وذهب قال جازت صلواته  
 الا ترى ان الامام لو كرر التحيات حتى لو كان يحال لو قرأ التشهد امك ذلك  
 جازت صلواته كذا هذا وفي فتاوى ما ورد النهر وسيل ابو بكر عن ابي حنيفة  
 متعديا قبل الفراغ من التشهد قال ان تعد مقداره جاز ولا فسد وان كان  
 في قراءة التشهد بعد سيل ابو بكر عن ابي حنيفة بالامام وكبر بعد ما قال الامام  
 السلام قبل ان يقول عليكم قال لا يصير اخلا في صلواته ادرك الامام في ركوعه  
 فبكر وهو راجع لم يحزن وان كان الى القيام اقرب جاز وعن الحسن عن ابي حنيفة  
 في الذي يحرك الامام اذا سلم تراه فيمن ينوي عن يمينه وهكذا قال ابو يوسف في  
 الامام وسيل محمد بن شجاع عن امام قام الى الخامسة في ظهره بعد ما فعلنا سبعا  
 هل يتابعه القوم قال لا ولكن يمكن ان يكون جلوبا فان رجع قبل ان يجدها سلموا  
 معه وان قيد بالجمعة سلم القوم ولا يتابعونه قيل له فان تكلم بعد سجد قال  
 عليه قمار كعتن عند زفر في قول ابي يوسف لا شيء عليه وسيل ابو بكر  
 وسيل ابو جعفر عن امام زاد في صلواته يجده هل يتابعونه قال لا لان تلك السجدة  
 خطأ اجتماعا ولا يتابعه في الخطا بخلاف التكبيرات في صلوة العيد وتزل  
 القعدة الاولى في الظهر ونحوه انهم يتابعونه وسيل ابو القاسم عن ابي حنيفة  
 اذ خرج من الجماعة ليتوضا فاذا توضا لمكانا مرة سابعه فلا يزيد على ذلك  
 فان زاد فسد طوة لان الزيادة فضل والفضل اولى باتمامه من الفضل ولو جدد  
 مكانا وقد فرغ الامام من صلواته لا يرجع الموم قال الفقيه هذا قول ابي يوسف  
 عندنا لما نرجع الى مكانه ولما نبتضائنا لكنا وبه يقول **الفصل السادس**  
 في مسائل الاستحلاف في كتاب الاجناس سبق الامام الحديث فقدم رجل احبنا  
 او محبنا او امرأة فسدت صلواته والقوم وفي نوادر ابن سماعة قدم القوم رجلا  
 والامام رجلا ونوى كل واحد منهما ان يكون اماما فالامام هو الذي قدمه الامام  
 لانه هو المأمور بتصح صلواته تقدم رجل من غير تقدم احد ونوى للمعلمة قبل فرج  
 الاول جاز ولو خرج الامام من المسجد قبل حصول الموم عند المحراب فسدت صلواته  
 والقوم الصلوة الاول على رجل فاحذوا وخربا ما جازت صلوات الامام فسدت

س



صلوة المقتدى قدم خليفة من خارج المجد والصفوف متعلية الى المحراب  
جاز في قول محمد ولم يحز في قول الخليفة والي يوسف احدث الطل في المجد ليس معه  
فقبل خروجه دخل اخر وكبر ويؤي الدخول في صلوة ثم خرج الاول بعين خليفة  
عند اصحابنا وقال بغير غياث لا يجوز سبى الامام الثاني لادب ثم دخل الاول  
متوجا قبل ان يقوم الثاني مقام الاول تقدمه لا يجوز تعديه فلو قام الثاني مقام  
الاول ثم دخل الاول جاز له ان تقدمه ولم تعد صلوة القوم وفي الجامع الصغير  
ان طن الامام انه احدث مخرج من المسجد علم انه لم يحدث استئناف الصلوة وان  
علم به قبل خروجه من المسجد وعن محمد بن عيسى قال محمد وهو قول اليوسف ولو ان في  
عن القبلة وطن انه على غير طهارة ثم علم انه على الوضوء قبل خروجه استقبال الطوة ورؤ  
ابن سماعه عن اليوسف يبنى وقال ابو خليفة يستقبل بغير فرق ابن سماعه يبنها فان  
الامام انه احدث او هو على غير وضوء فانصرف وقدم الرجل رجلا يصلي بهم ثم استيقنا  
بالطهارة فطلوة الكفاية خرج الاول من المجد اوله وقال ابو يوسف استحسن  
ان يبنوا صلواتهم قبل خروج الامام من المجد وفي رواية بن رستم عن محمد بن الامام اذا ظن  
اذا احدث فقدم رجلا مخرج فسد صلواتهم الا ان يرجع الى مكانه قبل خروجه من المجد في  
جاز صلوة الكل في فتاوى ماوراء النهر في هذه المسئلة قال ابراهيم اختلف المتأخر  
وقال ابو نصر ابن ابي سلام لا يفسد صلوة ويحكي امام الاول فيبدي بالخليفة فقال تقدم  
فسدت صلواتهم وقال قوم ان ادى الخليفة ركنا من اركان الصلوة فسد صلواتهم  
وان لم يرد تقدم الامام فخط بالناس حتى خرج ثم تبين لم تعد صلواتهم عند ابي الهيثم وفسدت  
صلوة القوم والامام عند الجميع وان احدث الامام مستعدا قبل ان يخرج بعد ما ظنوا بخلاف  
فسدت صلوة الكل وعند ابي نصر لا يفسد لانه جاز له الاستخلاف وان احدث غير مستعد ولم  
يود الخليفة ركنا فانه يجبان بعيدا استخلافه حتى يجوز وان ادى ركنا ثم سبقه الحدث فطلوة  
القوم فائدة دون صلوة الامام الاول فانها تامة وفي فتاوى محمد بن الفضل وسبيل  
عن استخلاف رجلا فاستخلف الخليفة غيره قبل ان يخرج الاول من المجد ولم يأخذ الخليفة  
مكانه جاز كل رجل تقدم بنفسه من غير استخلاف وان كان غير ذلك لم يحز ائمة المقيم بالمسألة  
في قضاء الظهر خارج الوقت فحدث الامام وخرج لا يصير للمقيم اماما كالوكان مكان  
المقيم امرأة لانه لا يصلح اماما للمسافر قال الفقهاء وفسدت صلوة المقيم لانه خلا  
محراب عن الامام وكذا لو تقدمي متغلب بغير من فحدث الامام رجلا من آخره وهذا

الواحد قال وفسدت صلوة الامام وفي الجامع الاضطر استخلف الامام رجلا من آخر  
الصفوف فاراد الخليفة ان ينوي اللامعة حين وصل الى مقام الامام مخرج الامام  
الاول قبل وصول خليفة الى مقامه فسد صلوة الكل وان نوى الامام كما استخلفه  
مقام ثم خرج الاول جاز صلواتهم فلو شرع في اداء الصلوة قبل ان جاز المقام الاول جاز  
صلوة من خلفه وفسدت صلوة من تقدم عليه ثم قال لا ترى ان في الفصل الاول لو تذكر  
الخليفة انه على وضوء فاستخلف اخر جاز او كان استخلف امرأة فقدمت رجلا و  
الفصل الثاني لا يجوز في كلا الفضلين احدث الامام فاستخلف مسافرا لا يعلم ان اماما  
مسافرا ومقيم قال بطي بالقوم ركعة ويقعد ثم ركعة ويقعد تمام ركعتين ثم يسجد المقيمين  
حتى يمكثوا قاعدين ويصلي بالمسافرين ركعتين ويتم الصلوة ثم يصلي المقيمين ركعتين  
وحدا تمام صلواتهم **الفصل السابع** في سبيل المسبوقين وفي جامع الاخر  
اذا بد المسبوق بقضا ما فاتة فسد صلوة وقيل لا تفسد غيراته خالف السند وهو  
الصحيح وسبيل والقائم عن المسبوق اذا قعد مع الامام ليتم الامام صلوة نفسه  
هل يزيد على قراءة التشهد قال بلغني عن محمد بن سلم انه تكرر قراءة التشهد وعن ابي  
انه سكت فلما يكرروا افضل ان يتركوا القراءة حتى يفرغ هو قراءة التشهد عند فراغ  
الامام فاما المنفرد الذي عليه سجدة السهو ثم الدعاء بخلاف المسبوق وبه قال  
ابو بكر الاسكافي وحكي لك عن ابي نصر ابن ابي سلام قال صاحب الكتاب ولقد حكى  
عن ابي القاسم انه لا يزيد على قراءة التشهد ايضا وهو الصحيح لان المشروع في الدعاء  
اخر الصلوة وفي فتاوى محمد بن الفضل في مسبوق تابع امامة في الركعة الخامسة قال ان  
قعد الامام في دابته فسد صلوة المسبوق لا فدايه بالمتغلب قبل فراغ صلواتهم بقوله  
جاز الا فايد معه بالسجدة فسد صلوة الكل وفي الوقفات ان المسبوق اذا لم  
ياق بالشاء ولم يتعوز فاذا قام الى قضا ما سبق به يتعوز لان التعوز للقراءة و  
نادر بن رشيد بعيد الشا ايضا لانه يقضي اول صلوة وقال ابو يوسف يتعوز في  
الحالين وعند محمد لا يتعوز عند الدخول وفتاوى ماوراء النهر وسبيل عن المسبوقين  
نسخا احدهما في كم سبق فطر الى صاحبه وقضى مقدار ما قضى هو من غير ان يقديه قال  
حفص وعبد الله يجوز المسبوقين يركعتين اذا ترك القراءة في احدهما قالوا تفسد  
صلواته مسافر على خلف مقيم وقد سبق ثلث ركعات ثم سجد الامام للسهو وسجد معه  
ثم قام الى قضا ما سبق به قال بخزيه وفي فتاوى ظن الامام ان عليه سجدة السهو



فبعد وقايته المبرور فيها ثم تبين ان لم يكن عليه قيل لا تقصد صلوة المبرور وقيل  
تفقد والاحوط ان يعيد صلوة قال الفقيه الصحيح ان يعيد الصلوة مبرور  
ادرك الامام بعد ما ركع وسجد فدخل في صلوة ويكسر سجدة صلوة ولو لم يكن  
رفع الامام راسه عن الركوع وسجد الامام ثم ركع وسجد جازت صلوة لانه لم يزد في  
هذا الفصل الاركوع ولا يفسد بخلاف الفصل الاول فان فيه زاد ركوعا وسجدة  
ففسدت **الباب التاسع منه في الاحكام المتعلقة بالجمعة واليدين** والهايتون  
ياشاهد منها انها على من يجب ومنها بالبقعة ومنها بالامام ومنها بالخطبة ويوم العيد والجمعة  
**الفصل الاول** ان الجمعة على من يجب وفي فتاوى ما وراء النهر قال الفقيه ابو ابراهيم  
عند الفتيا في وجوب الجمعة على من كان في موضع اذا خرج اليه المسافر اتم الصلوة واذا  
وراء محله الجمعة والعاقبات قال ابو حنيفة لا تجب الجمعة الا على اهل الامصار  
وقال ابو يوسف على من قدر ان يعود الى منزله فيقول ان ياتيه الليل وقال محمد اذا كان  
بينه وبين المصر فرسخ يجب اذا كان اكثر من ذلك لا ياتيه وقال محمد يجب في كتاب  
الاجناس وفي نوادر ابن رستم قال ابو حنيفة ليس على الاعشى بها شرة الحج بهن ولا حضور  
الجمعة ولا جماعة وان كان له الف قايده وفي نوادر ابن سماعه عن محمد الاعشى عليه  
حضور الجمعة والجماعة والحج اذا قدر على التايد وعن الحسن لاجتماع على البيع الكثير  
الذي ضعف كالمريض وفي صلوة الاصل ولو منع المؤدع من حضور صلوة الجمعة  
والجماعة وطلو الصلوة الاضرة وفي صلوة الحسن وبيع للبعد والمريض والمسافر  
والمحجوس ترك الجمعة والمسافرون اذا حضروا في مصر يوم الجمعة ليس عليهم الجمعة يطول  
الظهر فوادي وكذا اهل مصر اذا فاتتهم الجمعة وفي ما روي محمد بن الفضل قال الربا  
عن اصحابنا في المقعد انه لاجتماع عليه وان قدر على من يحمله لا المسجد وهذا بلا خلاف  
وكذا الحج وحضور الجماعات واما الاعشى فقد اختلف فيه على ما بيننا **الفصل الثالث**  
فيما يرجع الى البقعة وفي كتاب الاجناس وفي نوادر محمد بن شعاع عن ابى يوسف  
ان القدر الذي يحتاج فيها الى الجمعة ان كان في القرية عشرة الف عليهم صلوة الجمعة  
وقال ابو يوسف كل موضع منبر قاضي يفيد الاحكام ويقوم الحدود فهو مصر وقال محمد اذا  
كان فيه قاضي يقيم الحدود يسبغ ان يجعل فيه جمعة ولم يقدّر عدد المقيمين فيه وفي  
نوادر الصلوة لمحمد اذا خرج الامام للاستيقا على قدر غلوة من المصر خلق كثير  
جمع بهم في الجنازة اجزاء وفي كتاب الخراج لابن شعاع الغلوة قدر ثلثماية ذراع الى الجنازة

محمد

ذراع

ذراع والميل قدر ثلث الاف ذراع الى اربعة الاف ذراع وفي فتاوى  
ما وراء النهر وروى عن طحاوي قال لا بأس بحج الامام بالناس في مصر في مسجدين  
ولا يحج في اكثر منه وهكذا روى عن محمد وبه نأخذ وعن اصحابنا لا سلا عن  
ابى يوسف لا يجوز ان يحج في مسجدين في مصر واحدا الا ان يكون بينهما حضر  
وان لم يكن فالجمعة للاولين وعلى الاخرين ان يعيدوا الظهر وان على اهل المسجد  
معا فصولهم فامة وسيل حفص عن محمد بن عمر قال بدعة لا اري وكذلك  
صلوة العيد مبرور وفي الفتاوى وسيل ابو القاسم عن قتيبة بن سعيد انها مسجد الجامع  
او لم يكن والالم يحج وقيل ان كانت قرية يتعبد فيها كل صانع بضاعة  
فهو مصر وطلو فيها قال ان كانت القرية كبيرة لها قري وفيها والى وحاكم  
جازت الجمعة ثبت فيها مسجد للجامع وعن ابى عبد الله البلخي قال قد قيل فيها  
اقاويل مختلفة واحسن ما قيل فيه ان اهل تلك القرية لو اجتمعوا في اكثر  
مسجد من مساجدها لا يتبع لهم ذلك جازت الجمعة وسيل ابو بصير بن ابي سكا  
عن الصفا لاول يوم الجمعة قال الذي هو خارج المقصورة لانهم منعوا الناس  
من المقصورة وعن اصحاب عبد الله بن مسعود انهم كانوا يرون الصفا لاول  
ما يلي المقصورة خارجها وبه نأخذ وقيل اذا لم يمنع من الدخول في المقصورة  
فالصفا لاول هو الذي خلف الامام وان منعوا فيها بينا وفي الجامع الاصغر  
وسيل عن الناس يطول للجمعة وبين الصنفين طريق العامة وقد قامت  
فيها جماعة يصلون حتى انصل الصفوف غير ان قام في الطريق قام في موضع  
الجماعات قال ليس هو بصل وانقطع الصفوف فلا يجوز صلوة من قام  
من ورايم **الفصل الثالث** فيما يرجع الى الامام وفي فتاوى ما وراء النهر  
وعن ابى احمد العياشي انه قال اذا قلب امر على اهل البلد واستولى عليها فان  
الجمعة يجوز لاهل البلد ولكن الا انهم يروجه لا يجوز كما ان الجمعة خلف العيد  
محذور ويروى في الفتاوى وسيل ابو نصر عن صلوة الجمعة خلف المنفلت الذي  
لا عمدة له قال ان سار فيما غلب سيرة الامر والحكم فيما بين الرعية يحكم بالولاية  
ان يجوز وفي كتاب الاجناس وروى ابن مالك عن ابى يوسف عن ابى حنيفة ليس  
للقاضي ان يصل الجمعة بالناس اذ لم يورثه ويجوز لصاحب الشرطة وان لم يورثه  
وفي صلوة الاصل يجوز للقاضي ولوعات والى مصر فاقع العامة على يوم رحل

وعلى انما قال ان كانت الجمعة  
سيرة لها قري وفيها والى وحاكم  
الجمعة ثبت فيها مسجد الجامع  
وعن ابى عبد الله البلخي قال قد قيل فيها  
اقاويل مختلفة واحسن ما قيل فيه ان اهل تلك  
القرية لو اجتمعوا في اكثر مسجد من مساجدها  
لا يتبع لهم ذلك جازت الجمعة وسيل ابو بصير  
بن ابي سكا عن الصفا لاول يوم الجمعة قال الذي  
هو خارج المقصورة لانهم منعوا الناس من  
المقصورة وعن اصحاب عبد الله بن مسعود انهم  
كانوا يرون الصفا لاول ما يلي المقصورة خارجها  
وبه نأخذ وقيل اذا لم يمنع من الدخول في  
المقصورة فالصفا لاول هو الذي خلف الامام  
وان منعوا فيها بينا وفي الجامع الاصغر  
وسيل عن الناس يطول للجمعة وبين الصنفين  
طريق العامة وقد قامت فيها جماعة يصلون  
حتى انصل الصفوف غير ان قام في الطريق  
قام في موضع الجماعات قال ليس هو بصل  
وانقطع الصفوف فلا يجوز صلوة من قام من  
ورايم **الفصل الثالث** فيما يرجع الى الامام  
وفي فتاوى ما وراء النهر وعن ابى احمد  
العياشي انه قال اذا قلب امر على اهل البلد  
واستولى عليها فان الجمعة يجوز لاهل  
البلد ولكن الا انهم يروجه لا يجوز كما ان  
الجمعة خلف العيد محذور ويروى في  
الفتاوى وسيل ابو نصر عن صلوة الجمعة  
خلف المنفلت الذي لا عمدة له قال ان سار  
فيما غلب سيرة الامر والحكم فيما بين  
الرعية يحكم بالولاية ان يجوز وفي كتاب  
الاجناس وروى ابن مالك عن ابى يوسف  
عن ابى حنيفة ليس للقاضي ان يصل  
الجمعة بالناس اذ لم يورثه ويجوز  
لصاحب الشرطة وان لم يورثه وفي  
صلوة الاصل يجوز للقاضي ولوعات والى  
مصر فاقع العامة على يوم رحل



يجمع بهم بغير امر القاصي او صاحب الشرط او خليفة المسلمين لم يخرج للجمعة  
وبما هو الاول لا يجوز وفي نوادر ابن سماعه عن محمد اذا جمع الناس على رجل يجمع بهم  
جاء قسطه والناس سعيدين العاصم من الكوفة عامل عثمان في الناس امرهم عمر  
ابن حريش فطلى بهم الجمعة حتى قدم عامل عثمان وفي الفتاوى قال ابو بكر لو ان  
اماماً افتتح صلاة الجمعة ثم قدم والى اخره يضي على صلواته اجماعاً ولو غزاه لا يغزل  
في هذه الصلوة وقبل الافتتاح لو غزاه لا يغزل وليس كالمذي في غير الناس  
عند ما افتتح الصلوة في قول الى خليفه وفي كتاب الاجناس وفي الصلوة  
لابن متائل لو اذن الامير رجلاً ان يحيط للجمعة فهو اذن آفاته الجمعة وان  
اذن له باقامته للجمعة كاذناً الخطبة ولو قال اخطب ولما اتصل بهم اجزاه ان  
يصلى بهم قدم والى بعد ما خطب الاول يتقدم ويطلى بهم الموعظ لم يخرج ولو غزاه  
الثاني الاول ويطلى خلفاً لهم وفي المجدد ان الاول على علمه لم يحل على الثاني  
الجلوس في الحكم او ما يستدل به على غزل الاول وفي نوادر الصلوة لمجدد خطبة  
رجل خطبة الجمعة بغير امر الامام وهو حاضر لم يخرج وفي الجامع الاصغر ولو قدم  
والى بعد ما خطب الاول فقدم رجل شهد الخطبة لصلى بالناس لم يخرج لم يعد  
الخطبة او صلى الظهر فان شهد الثاني الخطبة ثم امر من يطلو بهم جاز جمعهم  
**الفصل الرابع** فيما يرجح الى الخطبة وبين الجمعة والعيد وفي كتاب  
الاجناس وفي نوادر ابن سماعه عن محمد ان خطبة يوم الجمعة وحده لم يخرج الا بالخبر  
الرجال فقال ابو حنيفة يجوز ذكره في تفسير المجدد وفي نوادر ابو يوسف لو كان  
هناك رجال يخطب لم يسمعهم جازوا ايضاً باعدهم عن الامام ويخطب قايماً  
ولو خطب مضطجها او قاعاً يحزنه كذا روى عن ابي يوسف ذكره في الفتاوى  
قال ابو بكر لو ان اماماً خطب يوم الجمعة اجزاهم لانه خطب والقوم حضور  
وصلى والقوم حضور وفي كتاب الاجناس ويكره الكلام وطلوة التطوع  
حالة الخطبة في قولهم وفي البراءة كان ابو حنيفة يكره تسعيت العاطس ورد  
السلام اذا خرج الامام يوم الجمعة وفي صلاة الاثر ان الامام اذا ذكر الله او صلى  
على النبي قال محمد اجاب الى يسمع الناس وينصتوا ولا ياكل ولا يشرب الامام  
يخطب ذكر في الصلوة املاً وفي الصلوة للمعلم قال ابو حنيفة من حضر الجمعة ينبغي ان  
ينصت عندها سمع الخطبة او لا ولا يشتغل بذكر الله وغيره وفي الفتاوى عن

ابن متائل في الذي جلس على الغدا يوم الجمعة فسمع النداء قال ان خاف  
ان يفوته الجمعة فليحضرها وليست الجمعة كساير الصلوات ووزان طلوة الجمعة  
من تلك لانه خاف فوت الوقت ترك الغدا واشتغل بالصلوة لا يبعد  
ما لا ذلك كذا هنا ويصل ابو نصر عن مات يوم الجمعة هل يرجح فصل او مات  
بكره قال ان الذي فضل بعض الايام والبقاع على البعض فيجب مستنكر  
من فضل وسعة رحمة ان يمين على من مات في هذا الوقت وفي هذه البقعة  
ان يحول له الفضل على من مات في عهد امام ظهر له ان صلى صلاة العيد على غير وجه  
اعادها ولو علم بعد الزوال في عيد الفطر يخرج من الغدا لا غير وفي عيد  
الاضحى يخرج من الغدا وان علم بعد الزوال من الغدا يخرج في اليوم الثالث  
وجاز فيهم وقال ابو بكر الاسكاف وكان ابن عمر يدخل سوق المدينة  
ايام العشر غير حاجة في السوق ويكره ويدكر الناس حتى يكبروا قال الفقيه  
وهذا قول ابراهيم ابن يوسف وبه حجت العادة في اسواق بلخ وفي فتاوى  
النسفي وسيل عن اهل مصر تركوا يوم الجمعة صلاة الجمعة بعد ما منع هل  
يكبر لهم اذ الظهر جماعة في يوم الجمعة قال نعم لعمري قول محمد في كتاب الصلوة  
ويكره لاهل اليمن وغيرهم ان يطلوا الظهر جماعة في يوم الجمعة وروى عنه  
فقال في يوم الجمعة وطلوة الجمعة خارج مصر بقرب باب الصين وقيل انها  
وقعت قبل الزوال فطلو بعض الامة الظهر جماعة كثير عند مشهد قسم  
عباس فاجاب الشيخ بذلك فكرهه وانكره وقال الكرماني الباب ان هذه  
الجمعة لم يخرج فلا يكون اعلى حالاً من ترك الجمعة اصلاً ومع ذلك يكره الظهر بالجماعة  
وعن متائل لما باس فطلوة الفجر قبل الخروج والماكره ذلك في الجبانية وسئل  
ابو جعفر عن رفع الصوت ما لتكبير في طريق المصل قال عن ابي يوسف انه  
كان يكره في العيدين وعن علي ابن ابي طالب انه كان يخرج الى العيد في  
حسينتين شجاً وكان تكبر ويكبرون وسئل الحسن عن ذلك قال ذلك  
تكبير الحركة قال ابو جعفر والذي عندنا انه لا ينبغي ان يمنع العامة من ذلك  
لقد رغبهم في الجبارة قال به ناخذ **الباب العاشر في**  
**الاحكام المتعلقة بالمؤذنين** والكلام في هذا الباب يقع في فصول  
مثنان السهو والسك ومنها ما يكون بعد الزمان وهو القضا ومنها المنز



ومنها ما يقع للنساء ومنها ما يعود الى المرض ومنها ما يتعلق بالموت  
**الفصل الاول** وفي الفتاوى وسيل علي بن احمد عن قراييم الحق  
في صلاة الفجر لم تنزل الجدة فلما سجد قام وقرأ الفاتحة ثم قرأ تجافي جنوبهم  
عن المضاجع قال لا سهو عليه وانما يجب السهو تكرار الفاتحة اذا قرأها مرتين  
متواليين وفي الواقعات عن الكرخي عن محمد اذا قرأ الفاتحة مرتين قال ان كان  
في الاولين فعلية السهو وان كان في الاخيرتين فلا وان قرأ الفاتحة السهو  
ثم الفاتحة لا سهو عليه واذا تشدد مرتين لا سهو عليه وفي الفتوى سيل ابو بكر  
عن علي بن محمد بن السهري اي تشدد يدعوا قال قبل السلام الاول والمسيب وفي  
قعدة المناقب لابن زيد على التشهد وقال محمد بن الازهر يدعوا بعد سجدة في السهو  
قال الفقيه وقد قيل ان علي بن ابي حنيفة والي يوسف بن يحيى ان يدعوا قبل سلام  
الاول لان سلامه يخرج من حرمة الصلوة وفي قياس قول محمد بن ابي حنيفة يخرج من حرمة  
الي ما بعد سجدة في السهو وفي الواقعات ان الكرخي كره في مختصه مثل ما قال  
محمد بن الازهر وفي الفتاوى وسيل ابو جعفر عن ظن انه ترك مع الراس  
ثم تذكر انه مع قال استقبل الصلوة لان انصرافه كان لرفض الصلوة بخلاف  
ما لو طرأ احدث فان هناك ينبغي تذكر قبل الخروج من المسجد شك  
صلوته فلا يدري اصلها ام لا قال فان كان في الوقت فعلية ان يشهد  
خروج الوقت لا شيء عليه وكذا لو شك انه هلا في هذه الركعة اخذ  
بالاحتياط ما دام في الصلوة واداءها وبعد الصلوة لا شيء عليه كذا قال  
الحسن البصري وبه نقول وفي الواقعات سال اهل البصرة محمد بن الحسن  
عن امام شريك في صلوة فاخلف الامام والقوم يقولون ناخذ قال  
بقول الامام ومن معه وان كانوا اقل وفي الصلوة الاشرطه شام عن  
محمد بن قوم وامام اخلفوا قال القوم صليت ثلثا وقال الامام لا بيل  
اربعا فان اجتمع القوم على ذلك اعاد الصلوة الا ان يكون الامام على  
يقين وعن الحسن قال ابو حنيفة لو نادى في التشهد الاول حرفا وجب عليه  
سجدة السهو في فتاوى النسخي قال الامام ابو حنيفة سالت السيد الامام  
ابا نجاش والفاضل الحسن المازني عن المصلي اذا شرع في الصلوة على  
البنى بعد الفراغ من التشهد الاول ناسيا ثم تذكر فقام الى الثالث فلا

كب

و

عليه سجدة السهو غير ان السيد الامام قال اذا قال اللهم صلى على  
محمد فهو كلام فهو كلام تام يحصل به التأخير للقيام في سجدة السهو  
ما دونه لا يوجب الفاضل المازني قال ما لم يقل اللهم صلى على محمد  
قال محمد لا يجب لانه يحصل التكثير بتحقيق التأخير والجامع الاصغر  
واذا بركع المصلي فلم يرفع راسه من الركوع حتى يسجد فهو ساهي قال  
عدة من اصحابنا عليه سجدة السهو وفي الواقعات عن ابي يوسف عن ابي  
حنيفة الذي يضل وعده ان جهر فيها يخاف يجب عليه السهو ولو خاف فيما  
فيما يجهر لا سهو عليه وفي الاصل لا سهو عليه فيها وفي كتاب الاجناس  
ان قام ولم يقعد للفقعة الاولى ساهيا او قام في الثانية والثالثة  
ساهيا عليه السهو قام على ركبتيه لينفض ناسيا ثم قعد في الفقعة الاولى  
او الثانية قال عليه السهو ذكر في صلوة ابن عبدك فان رفع اليدين من الارض  
لا غير لا سهو عليه ولان رفع ركبتيه من الارض ساهيا عليه السهو ذكر  
في صلوة الاثر وفي فتاوى محمد بن الفضل قال ومعنى قول محمد في كتاب الصلوة  
اذا كان ذلك اول ما سها وان كان يلقى كثيرا انما هو في صلوة واحدة  
ولا يعتبر سهوه فيما مضى من الصلوات **الفصل الثاني** في احكام  
النسيان وهو القضا وفي الفتاوى قال الفقيه سمعت ابي يحيى عن اصحابنا  
في رجل فاتته خمس صلوات بالامس فقضاهن اليوم مع كل صلوة قال ان  
بدأ في كل صلوة بصلوة اليوم ثم بصلوة الامس فصلاة الامس جائزة  
وصلوة اليوم كلها فاسدة وان بدأ بصلوة الامس ثم بصلوة اليوم فصلاة  
الامس جائزة وصلوة اليوم فاسدة الا العشا فانها جائزة لانه قد صلى  
العشا بعدما قضا جميع ما كان عليه من الصلوات غلام احلم في بعض الليل  
يستيقظ حتى طلع الفجر قال بعضهم ليس عليه قضاء العشا وقال بعضهم عليه  
القضا وبه نقول وان استيقظ قبل طلوع الفجر فعليه القضا اجماعا وعن محمد  
انه اول ما سال ابا حنيفة ساله عنها فقال ما تقول في غلام احلم ليل لا بعد  
ما صلى العشا ايعيدها قال عليه ان يعيدها فقام محمد واخذ ثوبه وصار الى  
ناحية المسجد واعاد الصلوة وسئل او القسم عن مات وعليه صلوات لم يعط  
لصلوة كل يوم قال عصام لكل يوم نصف صاع من بر كافي الصوم قال ابو القاسم

بح

صلوة



سمعت محمد بن له يقول لما رجعت من العراق لقيت محمد بن معاذ بن جهم  
سأله كتب اليه اهل بلخ وفيها هذه المسئلة فقد اجاب ان لكل يوم وليه  
نصف طلع فاطمة فقلت هذا اختلاف الصوم لان الصوم بخلق اوله باق  
ولما كانت الصلوة محجوبة وكتب على الخاشية لكل صلوة نصف طلع فلما قد  
بلغ فقلت عليكم منه ردود ابن معاذ الى قولي معلومة ذلك انه محي الخوا  
الاول وكتب على ابو القاسم ويقول محمد بن سلمه اقول باحقاقه وسئل ابو  
عن فاته الصلوة العصر اقام اياما ثم فلقه ايضا صلوة العصر فضا الثاني  
قال لما يجوز حتى يقضى الاول فالاول قال الفقيه ان كان السوا هكذا لا  
يستقيم هذا الجواب على قول اصحابنا لان ما مضى على فائتة امام سقط عنه  
الترتيب كذا ذكر ابو يوسف في المال قال لو نذر صلوة فائتة قبل شهر  
فقط بعده خمس صلوات اجزا ولم يشبه هذا الذي كان في الوقت وكذا قال الطحاوي  
اصحابنا ان من نفي صلوة فذكرها بعد ايام فلي صلوة وهوذا اكرها اجزاء وبها خلد  
وفي قاضي ماورد النهر وسئل الفقيه عمر بن علي سنة كل يوم خمس صلوات في وقت الفجر  
عليه قال صلوة الفجر كل جائزة وما سواها من صلوة ذلك اليوم لا يجوز وما صلوة الفجر  
اليوم الثاني فان كان عالما انه اذا كان عليه صلوة لم يجوز صلوة اخرى فلا يجزئه وان كان لا يعلم  
اجزاء واما سائر الصلوة التي تلاها بعد اليوم الثاني فان صلوة الفجر من كل يوم جائزة  
لان صلواتها في الوقت وسائر الصلوات لا يجوز لان صلواتها قبل وقتها وعليه ان يقضيها  
كلها وسئل عن فاته صلوة ايام فاراد ان يقضي كيف يقضي ارايت ان ابتدا فلي  
اولا جميع صلوات الفجر ثم صلوات الظهر كذلك حتى اتي على الصلوات كلها ويجوز ان يجزئ وفي  
قاضي محمد بن الفضل يلى عن نذر صلوة فذكرها قبل هذا بنه ناسيا وهو في الصلوة قال  
فدت صلوة قيل له اليس انه لو كان بينه وبين المترك اكثر من خمس صلوات  
فقد سقط اعتبار الترتيب فقال انما يسقط اذا كان المترك اكثر من الخمس قال  
الا ترى ان محمد اذكر في كتاب الصلوة فيمن ترك صلوتين من يومين مختلفين الظهر  
والعصر ان يطل الظهر ثم العصر ثم الظهر فامره باعادة الظهر مرتين فان كان ما بينهما من  
الصلوات مع المترك اكثر من خمس ان المترك الاول وهو الظهر ان كانت فقد ادى  
بعدها العصر والمغرب والعشاء والفجر الظهر فيكون مع المترك ست صلوات ثم  
المترك الثانية انما هي السابعة ومع هذا اعتبر الترتيب فقل لانه يمكن ان يكون الا

المالية قال

المترك

المترك من العصر فلا يكون ما بينهما وبين الصلوة مع المترك ست صلوات وانما خمس  
صلوات تعال ان محمد بن الحسن لم يفضل بين الحوائين وعلى انه وضع المسئلة انه  
ترك صلوتين من يومين مختلفين ولم يقل من يومين متجاورين واليومين  
المختلفان قد يكون من جمعة وقد يكون من حجتين واكثر وقال فيمن ترك  
الصلوة شهر فليصل صلاة الفجر كلها في دفعة وكذا الظهر وسائر الصلوات  
حتى اتي على الجميع قال ان طلة الفجر من اليوم الاول جائزة لانه لا مترك قبلها و  
صلوة الفجر الثانية فاسدة لان قبلها اربع صلوات وكذا الفجر الثالث لان قبلها ثمان  
صلوات ثم ما بعدها من صلوات الفجر الى اخر الشهر جائزة وكذا في سائر الصلوات  
وفي الواقيات عن ابي الدقاق قال اذا كان على رجل فائتة كثيرة تقضى كيف شاء  
ما لم يبق عليه من صلوة يوم وليلة فان بقي عليه صلوة يوم وليلة لا يجوز ان تقدر بها  
ولو ترك خمس صلوات ثم صلى بعدها السادسة وهوذا اكر للخمسة فاذ يطل الخمس وبعبارة  
السادسة اجزاء فان لم يطل الخمس لم يعد السادسة حتى يطل السابعة وهوذا اكر للخمسة  
فالسابعة جائزة اجزاء ويقضى الخمس المترك والسابعة ايضا عندها وقال ابو حنيفة  
لا يبعد وانما يجب عليه اعادة السادسة قبل ان يطل السابعة لان قبلها خمس مترك والترك  
في الخمس واجب فقد شرع في السادسة والترتيب اجب عليه بخلاف السابعة وفي الجاه الاخر  
اقبح الصلوة في آخر وقتها فليصل ركعتي غرت الشمس فلما قامت الشمس لا تتركه انه ماضى الظه  
قال ابو نصر الدبوسي يمضي على عجزه ثم يقضى الظهر ارايت لو اقتصرت وهوذا اكر للظهر في آخر  
وقت الصلوة والمسئلة بجاهلها قال لا يفيد ايضا ارايت لو اقتصرت في اول الوقت وهو ناسي  
الظهر اطالها حتى صلى ركعتين ثم غرت الشمس يكره الظه قال فذلك ايضا وان كان  
ذاكر للظهر في هذه المسئلة فان عمره فاسده وسئل يقضى صلوات عمره من غير ان يفوته  
شيء منها لكن يريد الاحتياط قال لا يفعل ذلك وقال بكر بن محمد قد فعل ذلك انا من  
السلف قال صاحب الكتاب عجبا هذا القول اذا حكى في صدره شيء من الشبهة اخذ بالالا  
قيل ارايت لو قضاها الله يكره ان يقضيها بعد صلوة الفجر والعصر قال بكرة ذلك قيل  
ارابت ان فاته صلوة لا يدري لها او اخرها كيف يضع قال ابو نصر الدبوسي يعلى  
فيه اكثر رايه وان لم تكن له تجرى قضا حتى يستيقن انه قضا ما عليه قال ومن فاته  
صلوات كثيرة ولا يعرف الاولى ولا الوسطى ولا الاخرة فان اصحابنا من قال يدا  
في قضاها بصلوة الفجر وقيل بصلوة الظهر قال خلف سالت ابو يوسف عن عليه صلوة

واحدة

العصر



الظفر فطن الهاظير اسمه خلافتها بتين له الهاظير اول اسمه قال لا يجزى  
قال ابو الليث الكبير يوجب شرع في صلوة او صوم على حساب ان عليه ثم تبين انه  
ليس عليه ومضى على ذلك ثم اورد عليه القضاء لانه اختار المضي وجب عليه كذا  
حكى لنا بعض اصحابنا وفي فتاوى النسخ قال وقال السيد الامام ابو نجاش كذا  
كسالا العوام بنجار ايدخلون المصعد طلوع الشمس ويصلون الفجر وكنت ان امنعهم  
عن ذلك فقلت اول اعز ذلك الشيخ الامام الحلبي في فتاوى عن الرضا قال لان  
الغالب من حالهم انهم اذا منعوا عن ذلك وامروا بالملك الى ارتفاع الشرح المجد  
لم يفعلوا وخرجوا وبنوا كوها اصلا لم يقضوها ولو صلوا في هذه الحالة فقد اجاب  
الحديث فلا شك ان الاداء في وقت يجزى بعض الايام اول من التمس اصلا  
**الفصل الثالث** في الاحكام المتعلقة بالسفر وفي فتاوى نصير قال  
سالت الحسن عن خرج من مصر مسافرا وبقيها قربة يقصر الصلوة قال ان كان  
بينها مقدار طول مسكة لا يقصر بالمحاور القريه وان كان اكثر منه صار مسافرا  
حين خرج من عمران المصر حتى قال ابو بكر جباخان او الساجي لا يقصر الا في مسقط  
بالعمران وقال ابراهيم بن يوسف سمعت ابو يوسف عن مسافر من مسافر في فاصلة  
مقدم واحد منهم منى الثاني الإقامة قال لا يحج على القوم ارموا قال الفقيه لانه  
صار كان هذا الامام قدم مقبلا وكان كذلك اليس ان الخليفة يتم صلوة امامه  
ثم يتأخر ويقدم مسافرا حتى يعلم بهم كذا اختلفا يفعل هذا الخليفة هكذا او كذا قال  
ابو يوسف المسافر موقوف الإقامة ولما علم لعبد هذه الاصل على صلوة او صلواتين  
ثم علم باقامة سيده قال بعبد تلك الصلوة قال وكذا الزوج مع امراته والاب  
مع حناجره وكذا اتباع السلطان معه هذا اذا اخبر اصحابه بذلك واطمأن  
ان عبده لم يبيع واما لو نوى في نفسه ولم يتكلم بذلك قال ينبغي ان لا يلزمه  
ما لم يعلم بذلك وكذا مقيم اشترى عبدا مسافرا ولم يعلم العبد بذلك فهو  
كالاول ان يلزمه اربع صلوات او لم يعلم بذلك وفي سائل الى حفص لما بعبد  
العبد شيئا حتى يعلم وفي فتاوى ماوراء النهر قال حفص من نجا الى اسلم يكون  
سفر او قال الفقيه او ابراهيم ما اراه يكون لان من فر الى اسلم ليس بمنزل  
ما في الفتاوى اذا اخرج مع صاحب الجيش فان كان مريضا من جهة فان نيت  
نيتهم والا فالتية بينهم خرجوا مع صاحب الجيش لطلب العدو ولم يعلموا اين يدركون

فانهم

فانهم  
يصلون اربعاً في الذهاب وان طالت المدة في المكث كذا واذا رجعوا  
وكان مدة السفر قصرا في الكافر اذا اسلم في سفره وبينه وبين المقصد  
اقل من ثلث ايام وكذا الصليوا درك فقد حكى عن ابي سهل يصلي الذي اسلم  
ركعتين والذي يبلغ اربعاً وقال الفقيه ابو ابراهيم لا بل يصلان ركعتين  
قال لانه ذكر في المناسك انها لو جاوزا الميقات ثم اسلم هذا ويبلغ الاخر  
ليس عليهما دم الوقت وسوايهم وسيل عن صي خرج من نور يريد بخارا  
فلما بلغ كرمين قال يصل ركعتين الى بخارا وكذا الكافر اذا اسلم  
فاما الخايض اذا طهرت من حيضها يصل اربعاً الى بخارا وسيل ابو ابراهيم  
ام مسافر للمقيمين فلما وصل ركعتين نوى الإقامة من غير تحقيق بل لئيم  
صلوة المقيمين مع الامام قال لا يصير مقبلا وسيل عن الرضا في اذا اخرج  
الى السفر متى يقصر قال ان جاوره من باب القرية وحيطانها وصل عن  
سليم اسر الكفار ان كان يعلم الى اين يحلونه فذلك ولم يعلم فالظاهر انهم  
يريدون دار الحرب فيعتبر ذلك وفي الواضحات ان الخليفة اذا اخرج مسافرا  
يصل صلوة السفر في الجامع الاصغر وسئل عبد الله العباس عن مسافر اقتدى  
بعبد ثم نوى السيد الإقامة ولم يشعر العبد بذلك قال فسدت صلواتها والله اعلم  
**الفصل الرابع** في الاحكام المتعلقة بالنساء وفي الفتاوى وسيل  
ابو بكر عن امرأة طقت ولم تستر رجلها قال يحرمها اذا يجوز للابن ان ينظر الى  
ذلك الموضع وقال محمد بن مقاتل احش ان لا يجوز صلواتها قال الفقيه ويقول ان  
تأخذ وسيل نصير عن دفن المرأة التي ليس لها ولي قال يبلغ ذلك اهل الصلاح  
من جيرانها ولا يدخل احد من النساء القبر وعن محمد بن مقاتل عن القايله اذا  
اذا استقلت بالصلوة تخاف ان يموت الولد قال لا بأس بان تترك الصلوة  
ويؤخرها وتقبل على الولادة اليس ان النبي عليه السلام افر الصلوة  
عن وقتها يوم الاحزاب وسيل ابو بكر عن الامي هل يكون محرما للمرأة في السفر  
قال ارجو ان يكون محرما فليل يجوز ان تسافر مع ابن زوجها قال لا بأس  
غير انه لا يرفعها ولا يضعها لما يخاف عليهما تقع في قلبه شي وسيل ابو القم  
عن خروج العجايز الى الصلوة في هذا الزمان قال لا يجوز لانه لم يكن بذلك  
عمد والناس لم يعاينوا بذلك وربما يقع الناس في الفتنة فيخرجون وفي فتاوى

ان يدخلوا



محمد بن الفضل وسيل عن امرأة تغلى فظنت انها احدثت فاستدبرت القبله  
 قال ان نزلت عن مصلاة فسدت صلواتها كالسجود وكيس البيت لها كالمسجد لانه  
 لم يبين الصلوة وفي الجامع الاصغر قال نصير سمعت ابا سليمان في امرأة او امرأتين  
 صلتا في صف الرجال معهن قال يفسدان صلوة من على يديهما وصلوة من على ايديهما وانما  
 خلفهما اجاعا وفي الثلاث صلوة خمسة فكذا اعتداني يوسف وقال محمد مع ذلك صلوة  
 ثلثة ثلثة الى اخر الصفوف **الفصل الخامس** في الاحكام المتعلقة بالمرض وفي  
 الفتاوى قال محمد بن مقاتل مريض على حاله لما رفع راسه من السجدة الاخرة ظن انها  
 بالث فقرأ اوركع وسجد بالايما فسدت صلوة ورفع راسه من السجدة في الركعة الثانية  
 وطمع انها ثابته واخذ في القراءة ثم ظهر له مضى عليه ويسجد وهذه بعينه ما روى عن  
 ابي يوسف سل عن محمد بن سلمة عن مريض ان في صلوة قال لا تقصد صلوة لان المريض ميت  
 لا يهذه اذا اشتد المرض عليه فلا يمنع عن ذلك قال الفقيد وهذا قول ابي يوسف  
 خاصة به يقول وسيل ابو القاسم عن مريض يخرج تحت ثيابه نجسة ان كان بحال  
 لو بسط الثياب نجس بطل على حاله وكذا اذا لحقه شدة ويتردد مرضه بذلك فليس عليه  
 التكلف وسيل عن جدي لم يكن ان يختن لا يتشد يد عليه قال يظن اليه الرفاق واهل البه  
 من الحجاب فان قالوا ان على خلاف ما يمكن الاختتان فانه لا يسدد عليه ويترك وقال  
 شدا دكتبت الى محمد بن الحسن في عبد مريض لا يستطيع الوضوء قال يجب على سيده ان  
 يوضيه قال الفقيد لانه اذا لم يعتقه وجب عليه تعاهده وسيل ابو بكر عن مرض الموت الذي  
 قال قال بعضهم الذي لا يتقدرون يقوم الا ان يمتد انسان وقيل اذا كان صاحب فراش وان كان  
 يقوم بنفسه وقيل اذا كان لا يتقدر على المشي الا انها ادى بين اثنين وقيل اذا لم يتقدر  
 ان يبطل قايما وحكي عن شدا انه صب ما في الكوز في كوز آخر وكان مريضا وقال  
 لو ارته احفظ اراد ان يبين له ان فيه قوت ويجوز تصرفه قال الفقيد الذي قال يندر  
 ان يبطل قايما احوال وبراقول وفي فتاوى ما وراة النهر وسيل ابو نصر الدبوسي عن به  
 حمة وهو معلول غير انه يذهب ويحيى ويجلس ويقوم قال الحال المرض الذي لم يصح اقراره لو ار  
 اذا لم يكن ان يتصرف في ماله لنفسه وفي فتاوى النسيب سيل عن هذه المسئلة فقال كثر فيه  
 اقاويل المشايخ واعتمادنا على ما قال محمد بن الفضل وهو ان لا يتقدرون ان يذهب في حوائج  
 نفسه خارج الدار وقال ابو بكر اذا صار المريض بحال لا يستطيع ان يبطل على حاله من  
 الاحوال معنى لا بالايما ولا بغيره فانه لا يجب عليه شيء من كفارة الصلوة فلا يكون ما خوذ

طلب  
 ان يختن مرض الموت الذي  
 لا يعتقه بغيره ولا يعتقه  
 وصاياه الى الله

الحمد لله

وان

وان براوحه فانه ما موربان يقضى تلك الصلوة قال الفقيد يعني ان كان ذلك  
 اقل من يومه وليلة فاما ان كان اكثر منه فلا قضاء عليه وان راكا قالوا في الغنى عليه  
 وفي فتاوى ما وراة النهر وسيل ابو ابراهيم عن به ادنى علة وهو في طريق الحج فخاف  
 فحان ان نزل عن الحمل للصلوة بقي في الطريق قال يجوز ان يبطل الوضوء على محمد وقال  
 ابو ابراهيم اذا كان بالرجل جراحة فاحتمل شيئا وشده عليها حتى لا يخرج الدم قال حكم حكم  
 الصحيح ولا يتقوا الطلوة كما قالوا في صد العرق انه اذا شد حتى لا يسيل لا يكون  
 له حكم السيلان وسيل عن مريض وجه في مرضه كما يوجه في حله فقال يجوز صلوة لقطعه  
 القبله ولك بكرة وسيل عن به دسل خرج منه مدة فاصاب بدنه فمحه بخرقه مبلولة  
 هل يطهر فقال لا الا ان يجري عليه الماء وقال في البشرة اذا كانت على الوجه فغفر  
 فخرج ما فيه من القيح فاخذه باصبعه من غير ان يسيل لم ينقض وضوءه وفي فتاوى  
 محمد بن الفضل قال لا يمار بالعينين والحاجبين والقلب جائز عند زفر ابي  
 يوسف وعن محمد بن اليمام بالقلب لا يجوز وغدا ان اليمام بالراس جائز وليست  
 احفظ قوله بالعينين والحاجبين ثم اختلف المتأخرون فمن يحجز عن الالام  
 بالراس ان مرض الصلوة هل يسقط عنه وحتى قد رهل يدره القضاة امن قال يقضى  
 ذهب الى انه قادر على اتيانه فاشبه حال المحبوس في مكان غير طاهر او من لا يتدر على  
 الوضوء ولا على التيمم وليس عنده من يوضيه ولا يمسح وكان الفقيد يختار هه  
 من يقول ان القرض سقط عنه قال لا ترى ان فرض القيام متى سقط لا يترك  
 بالقضاء وكذا في سقط عنه الركوع والسجود امر اليمام ولم يصر بالقضاء يقول اذا لم  
 يتدر المريض على الوضوء ولا على التيمم وليس عنده من يوضيه او يمسح فانه لا يصلي  
 على يده في حيف ومحمد وعند ابي يوسف يبطل ثم يعيد كما يجوز في الخسج  
**الفصل السادس** في الاحكام المتعلقة بالموت وفي الفتاوى وسيل ابو نصر  
 عن عريان وميت ومع ثوب واحد فحضرت الصلوة قال قال ابو عبد الله  
 البخاري الحياتي به عورتا ويوارى الميت بالثياب وكذا الجنب مع الميت ومع  
 من الماء قد رصاع يقتل الجنب ويوم الميت قال الفقيد هذا الجواب يعبر اذا كان  
 ملك الثوب الحياتي ان يلبسه ولكنه يكفن للميت لان الكفن اولى من الميراث وكذا  
 اذا كان الماء ملكا للميت لا يجوز للميت ان يقتل به بل يقتل الميت فاما اذا كان  
 الحياتي او كان جباها فالحياتي اولى به وقال ابو نصر وسيل محمد بن سلمة عن رجل كفن ميتا

لا



ثم وجد الكفن مع رجل قال له ان ياخذوه هو احق به والبه الميت ليس  
 بتملك منه فاقب لوارثه وهم كفنوه فالورثة احق به وفي فتاوى ماوراء  
 النهر قال الطحاوي ويكفن الجنين الميت ويغسل ويدفن ولا يبلى عليه  
 قال يعاد صلو الجنازة الا ان تكون على غيرها غير لما فيعيد وليها ان كان لم يدفن  
 وان دفن اعاد على القبر وفي الفتاوى سئل ابو القاسم عن رجل صلى على جنازة والورثة خلفه  
 ولم يرض قال ان تابعه صلى معه فلا يعيد وان لم يتابعه فلا يعاد وسئل ابو بكر عن  
 مات في غير بلده نطلى عليه ثم جاء اهله فخلوه الى اهله هل يبلى عليه ثانيا قال ان  
 كان الاول صلى عليه باذن السلطان والقاضي لا يعاد وسئل ابو القاسم عن رفع  
 اليدين في الصلوة على الجنازة قال لا تفعل ذلك واقبس ثابته ما بوله لانه ذكر كرو عن  
 ابي نصر بن ابي سلام انه كان لا يرفع وكان محمد بن سلمه ومحمد بن الارزهر وعبد الله  
 ابن المبارك وعصام بن يوسف يرفعون ونصر بن يحيى ومحمد بن مقاتل وربيان يرفعان  
 ونصر قال سالت الحسن عن فاته بعض التكبير على الجنازة فكل قال يقضى متتابعين لا  
 دعاء دامت الجنازة على الارض فاذا رفعت من الارض قطعها وهذا قول اصحابنا  
 وسئل ابو نصر عن امام يكبر على الجنازة فمساها هل يتابعه المعتدي في الخامس قال عن  
 ان خفيه فيه روايتان في احدهما ان يكبر اذ كبر الخامسة فاذا سلم سلم معه وفي اخرى  
 انه يسلم ولا ينتظره قال الفقيه برواية الكف ناخذ وفي الواقيات وفي متحضر الصلوة  
 للزعفراني اذا صلى على جنازة عند غروب الشمس او الطلوع او نصف النهار  
 يعاد الصلوة عليها في وقت ذكره في الاسلام وفي الاصل لا يعيد وفي فتاوى الفقيه  
 سئل عن صلو الجنازة وهي من خارج المسجد والناس فلما قدم السيد الامام ابو ثمان  
 وراى ذلك منهم فاهلهم عن ذلك فقالوا ان مشايخنا استجازوا ذلك فقال لهم  
 وقد تقدم مشايخنا لم يجوزوا ذلك قالوا ومن هم فقال امام الائمة ابو جعفر  
 عليه ورضوا على كراه ذلك في كتبهم فاتفقوا على ان يواخلف القصوره سقيفه  
 توضع الجنازة فيها ويقوم الامام وصفوف من الناس في هذه السقيفه ثم يتصل  
 بهم الصفوف التي في الجامع قال فالحاصل ان ادخل في المسجد والصلوة عليها ومع  
 في المسجد مكروه عندنا وفي وضع الجنازة على باب المسجد والامام والقوم في المسجد  
 اختلاف الشايخ ووضع الجنازة خارج المسجد وقيام الامام وصفوف من الناس  
 مع خارج المسجد ايصال صفوف في المسجد غير مكروه وسئل عن ثوب الجنازة

يرفعان برهما

يجرق بحيث لا يستعمل فيما كان يستعمل فيه لرقه هل المتولى ان يتصدق به قال لا  
 ولكن يبيعه بثمن ويشترى به وبزيادة ماله ثوبا اخر وفي الفتاوى وقال محمد بن مقاتل  
 لا ينبغي ان يدفن الميت ليس تملك منه فان وهب لوارثه وهم كفنوه فالورثة احق به  
 وفي فتاوى ماوراء النهر في الدار وان كان صيا صغيرا وسئل ابو نصر عن امرأة ماتت  
 ولدها وهو غائب عنها دفن هناك والام لا تصبر عنه هل يجوز ان ينش ويحمل الى  
 الموضع يكون على اقرب منه قال لا ينبغي الميت بوجده وينبغي لها تصبر على مصيبتها  
 ويدعو او نقره حيث دفن وروى عن ابي ثمان ما وروى قال لا ارى الصلوة على ميت  
 يعني اذا فاته الصلوة وقال عصام وابراهيم يبلى عند وبه قال الشافعي كافي الحج  
 وعن محمد قال يتصدق بكل صلوة مؤمن من الخط وبه قال اسد بن عمرو وشداد بن  
 محمد بن سلمه ومحمد بن الارزهر في الجامع الا صغيرا خلف سالت ابا يوسف عن  
 امرأة فاته ولم تدع شيئا قال كفنها على زوجها وقال محمد لا يكون كفنها على زوجها  
 قال خلف وسالت محمد عن ميت نبش وهو طريح قال يكفن مثلا الاول وان تقبل  
 يكفهم ثوب واحد وكان ذلك في حاله وان لم تترك مالا فعلى ولده وان لم يكن  
 ففني بيت المال وان كان على الميت ديون وله مال يجعل ذلك من ماله اذا لم يصر  
 ذلك الى يوتيه وان ربح اليهم لا يسترد منهم على ولده او بيت المال على ما بينا وان تقف  
 الورثة مال الميت فماله ذلك يكون عليهم وسئل عبد الكريم ابن محمد عن الاستجار على الجنازة  
 وعلى حفرة القبر يجوز وعلى غسل الميت لا يجوز قال صاحب الكتاب وقد ائني غير انه يجوز وقال  
 انما يجوز الاستجار على الحمل اذ لم يكن متعينا للحمل ما اذا كان متعينا للحمل لا يجوز  
 وكذا الغسل وسئل ابو بكر الاسكاف عن مات على فارغة الطريق وجع له ثمن الكفن  
 ففعلت منه فضلة فقال لا يرد الى اربابها فان لم ينهيا له ذلك يمسك حتى يعرف الى  
 مثل ذلك وجه رجل كفنا الى ميت فاد الميت قد كفن ودفن رد الكفن الى مالكه ليضع  
 به ما احب وفي فتاوى ماوراء النهر وسئل عن امرأة تقبر على قبر الرجل قال ان كان يملك  
 ولم يبق من حرم ولا عظم جاز وكذا الرجل على قبر المرأة او الرجل على قبر الرجل الا ان لا  
 يجدوا ابدا فليجمعوا عظام الميت الاخر في موضع وليجعلوا بينهما حاجزا بالصعيد  
**كتاب الصور** وهو مشتمل على سبع فصول **الفصل الاول**  
**في كراهات الاحكام المتعلقة بالافطار** وفي الفتاوى وسئل ابو القاسم عن امه انظر  
 في غار رمضان لانها صنعت في الطبخ والحبر وغسل الثياب ونحوها قال ان حارت

قال في غار رمضان مع غسل الثياب  
 في الكفن على الزوج ان تركت مالا  
 وحده المتوفى انتهى



إذا قيل

بحاله خافت على نفسها فعلها القضاء دون الكفارة وسئل عن لدغة العقرب  
 أو الحية فافطر لشرب الدواء قال ذلك لا ينفعه فلا بأس وسئل أبو بصير  
 مريض لم يطلق الصوم فافطر قال ان كان صاحب فراش كان له رخصة وقيل ان  
 لم يتدر ان يطعم قليله ان يفطر وعن أبي حنيفة انه قال هكذا قال وفي الجامع الصغير  
 خاف ان يريدها او عينه وجعا جاز له ان يفطر كان الرجل بازاء العدو وهن  
 يخاف الضعف على نفسه فله ان يفطر مقيما كان او مسافرا وسئل ابو القاسم عن  
 خرج الى السفر ما يأتى تدرك شيئا قد نسيه في منزله فدخل منزله فافطر ثم خرج قال  
 يجب عليه الكفارة قياسا لانه مقيم عند الكفاة قال الفقيه وبه ما خذ لانه رفض سفر  
 وسئل عن افطر في نهار رمضان ثم اكره على السفر وقال عليه الكفارة وبه  
 قال ابو يوسف وبه ما خذ وقال زفر الكفارة عليه وسئل ابو نصر عن مسافر قدم  
 قبل الزوال وكان نوى الصوم فافطر عالما كان او جاهلا عليه الكفارة  
 الا اذا استغنى وهو جاهل فافطر بالافطار قال ابو الليث وعن محمد لا كفارة  
 عليه متى كان مسافرا في اول النهار وبه ما خذ وفي ما وادار النهر وسئل  
 ابو ابراهيم عن امرأة حبست ان هذا اليوم يوم حيضها فافطرتا وكان لمحي  
 غب فافطر في يوم الحي فاذى لم تحض وما حصى في هذا اليوم قال عليه الكفارة  
 في الوجهين وقال ابو الاسد في المريض كذلك وعندي ان لا كفارة على الحائض  
 قال ابو لانا المختار عندي ان لا كفارة على الحائض وفي الجامع الا صغر فطر رجل  
 في نهار رمضان ثم اخرج السلطان مكرها قال ابو حفص لا كفارة عليه كان في الحيض  
 وقد ذكرنا الاختلاف فيه وقال صاحب الكتاب يجبنا قول ابو حفص كما قال زفر  
 افطر ناسيا ثم عابدا قال ان كان جاهلا عليه القضاء دون الكفارة لظاهر  
 الاكل وان كان عالما عليه الكفارة احتجتم ثم افطر ان كان جاهلا بالحجر فعليه  
 الكفارة والقضاء وان عالما بالحجر عليه القضاء لا غيره وفي الفتاوى وسئل ابو بكر  
 نظرا الى من افطر ناسيا قال ان راي فيه قوة يمكنه ان يتم الصوم فانه يكروه  
 ان لا يجبر وان كان ضعيفا وسعه ان لا يجبر وسئل الحسن عن اصبغ في  
 شهر رمضان لا ينوي الصوم ثم نوى الصوم فافطر قال في قول أبي حنيفة لا كفارة  
 عليه نوى الصوم قبل الافطار او بعده قبل الزوال ثم افطر فعليه القضاء والكفارة  
 وان افطر قبل ان ينوي الصوم عليه القضاء دون الكفارة وقال زفر ان افطر قبل ان

فان افطر قبل ان ينوي الصوم عليه القضاء والكفارة

ينزل

في قوله

ينوي الصوم او فعليه ينوي قبل الزوال ولم ينوي فعليه القضاء والكفارة  
 وقال الفقيه ان اكل قبل الزوال فعليه الكفارة وبود الزوال لا كفارة عليه  
 سوانى ولم ينو وهو احدى الروايتين عن ابي يوسف وسئل عن رجل بن احمد عن  
 اصبح صائما تطوعا فساله ان يفطر ثم بداه فافطر قال روى عن محمد عن رجل على  
 اخ من اخوانه وهو صائم تطوعا فساله ان يفطر قال لا بأس ان يفطر وان  
 نوى القضاء قال ابو حنيفة اكرهه ان يفطر قال محمد وكان في هذا القول لا يرى بأسا  
 في التطوع حلف رجل على اخيه في كلا الامرين بطلاق امرأته لكن يفطر قال نصير  
 عن خلف لا يفطر ويدعه حتى يحيث قال الفقيه ويقول الاول ناخذ قال ابو لانا  
 المختار عندي ان يفطر في الحلف على التطوع ولا يفطر في القضاء وسئل عن اصح  
 مفطر في نهار رمضان نوى الصوم فافطر قال لا قضاء عليه قال الفقيه في قول  
 قول علمنا عليه القضاء وبه ما خذ وعن هشام قال سالت محمد عن ابي حنيفة قال ان  
 رجل قبل ان تعيب الشمس ان يكون صائما غدا لم يجز اذا اغنى عليه او نام حتى نالت  
 الشمس من الغد وان نوى بعد غروب الشمس جاز وكذا ان يجنونا امدك في بعض  
 النهار من رمضان ثم افاق لا يجوز صوم يومه فذلك لا يلزمه القضاء وان ادرى وهو  
 صحيح ثم جن ثم افاق قبل الزوال فصوم جاز ان نوى الصوم وان افطر فلا  
 قضاء عليه **الفصل الثاني** في المسائل المتعلقة بوصول الشيء الى  
 الباطن من جهة الغم وقضاء في الفتاوى وسئل ابو القاسم عن الصائم اذا اكل  
 الميتة ان كانت ميتة وقد تدوت فلا كفارة عليه والافعية القضاء والكفارة  
 وسئل عن اكل اللحم ان كان غير مطبوخ لا كفارة عليه قال الفقيه عندي يلزمه الكفارة  
 ايضا وسئل ابو عبد الله القلانسي اذا ابتلع جوزة رطبة قال عليه الكفارة قال  
 الفقيه قال ابو يوسف في الامالي فبينما ابتلع جوزة رطبة فعليه الكفارة وفي الجوزة  
 لا كفارة لانه لا يؤكل واللوز يؤكل وسئل ابو القاسم عن ابتلاع براق غير قال فيه  
 صومه قال الفقيه ولا كفارة عليه لان الناس يعاؤون البراق بعد ما يخرج  
 الغم فصار كمن اكل مدر او نحو وسئل ابو القاسم عن ابتلاع سمعة واحدة قال عليه  
 القضاء وكذلك ان مضغها ذكرا نص قال عليه الكفارة ايضا وعن ابن سماعه عن  
 محمد قال لا ابتلاع السمعة من بين اسنانه لم يفطره وان تناولها من خارج فطره وسئل  
 عن اكل حبات سمسم قال ان اكل اكل متداركا فعليه القضاء والكفارة وفي



الجامع الاصغر عن ابي نصر الدبوسي وابو بكر العياشي في صيام ابتلع سمسة  
 عليه القضا لا غير عن ابي يوسف انه لا قضاء عليه واقى بعض اصحابها بالقضا  
 والكفارة وذكر محمد بن نوادر الصوم ان عليه القضا وسكت عن ذكر الكفارة  
 وسبل عن ابتلع حبة فول او حنطة في رمضان قال عليه الكفارة وان مضى الى  
 كفارة لانها تتكاثف في فيه صائم عليل لم يدخل في حوطة لم يفطر كالملك  
 ولو فعل هذا بالفايد فطره صائم اكل عجيناً قال محمد لا كفارة عليه وفي الدين عليه  
 الكفارة وقال ابو يوسف الكفارة ايضاً في الحنطة عليه القضا والكفارة قال وبه  
 ماخذ وقال محمد ان اكل سكا او غالية او زعفراناً فعليه الكفارة ايضاً في ورق النخ  
 ان كان مما يوكل فعليه الكفارة وسئل ابو بكر اذا امتلأ المخاط من الدم استلمه وادخل  
 على نحره قال لم يفطره حتى يجف في كف ثم ابتلعه عليه القضا وفي كتاب الاجناس فني  
 اخرج البراق من فيه الى دقته ولم ينقطع عما كان داخله ثم رده الى فيه وابتلعه لم  
 يفطره لانه لم ينقطع عن تفرقه بخلاف ما لو جع في يده ثم ابتلعه ابتلع الصائم ما بين  
 اسنانه لا يفطره لانه ليس بطعام ومعناه لا يقصده الطعم وانما يجذب الانسان  
 بغير حزن الريق وما كان من تعابا الطعام فصار كافر المضمضة وقال وفي شرح  
 زفر ويقتوب عن ابي حنيفة ما كان بين اسنانه في قدر المضمضة فطره وفي الجامع  
 ان ابا نصر الدبوسي قدر الكبر ان ابتلعه من غير ريق والليل بان لا يقدرا ابتلا  
 اللامع الريق قال مولانا الصحيح ان يكون مقدار المضمضة قال بشر في صائم يلحس  
 الصخيفة فيزدر ريقه قال لا كره له ذلك لكن لم يفطره وفي فوائد ما رواه الله  
 سئل ابو ابراهيم عن ابتلع بلفظه وهو صائم قال ان كان ملا فيه ويقدر ان يبتلع من  
 دخول الجوف ينقص صومه فاما لو غلب عليه ودخل من غير ارادة فكذلك عند ابي  
 يوسف وعند ابي حنيفة لا ينقص ان كان اقل من ملا فيه لا ينقص **الفصل**  
**الثالث** فيما يطل الى المياطين من جهة من غير فضل وفي الفتاوى وسئل  
 ابو نصر عن طيم خرج الدم من اسنانه ودخل الخلق قال اذا كان الغلب للدم  
 عليه القضا فان كان الغلب للنبه ان لم يفطره طيم تخلص فدخل الماحلة قال  
 ابن ابي ليلى ان قضا للصلاة المكتوبة لم ينقص فان كان للتطوع نقص وعن  
 عامر الشعبي وعطاء انه لم يفطره فيها وعن قيس بن ابي عاصم ان كان في ثلث مرات  
 لم يفطره وان كان في الزيادة فطره وعن الحسن وهو قول اصحابنا وابراهيم

على

ولم

وسفيان وابن المبارك ان كان ذكراً الصوم لم يفطره وان كان ناسياً فلا شيء  
 عليه قال مولانا الصحيح هو القول الاخير وفي الجامع الاصغر قال نصير سالت ابا سليمان عن  
 ربي جعنت في حلقه طيم قال عليه القضا كافي الوجوب وليس هذا كالناسي قال محمد  
 قول اصحابنا في الاجناس دخل الذباب حلق الصائم قال محمد في القياس فطره وفي الاحكام  
 لم يفطره وبه ناخذ ولو دخل ووصل الى جوفه ثم خرج حياً قال ما لم يفطره ذكره في  
 الى يوسف لو دخل معة من عينه او عرقه عن جهته او دم رعا في فم دخل حلقه  
 فطره وفي الجامع الاصغر لو فطره ففطره ففطره ففطره ففطره ففطره ففطره  
 قال عليه القضا **الفصل الرابع** فيما يصل الى المياطين الطاهر الى المياطين الطاهر لا من جهة  
 الفم وفي الفتاوى وسئل ابو نصر عن صائم اغتسل فدخل الماء اذ نزل قال لا قضا  
 عليه الا ان يصيب فيه شعرة فطره وقال ابو بكر صائم اصاب السهم حوطة وخرج من **المجا**  
 لم يفطره ولو القى حجر في الحايقة ودخل حوطة لم يفطره وقال مولانا هذا اذا خرج  
 من الباب الاخر اما اذا لم يخرج فطره وسئل ابو بكر عن صائم ادخل اصبعه  
 دبره قال فطره وعليه الفصل قال الفقيه لا غسل عليه لان الاصبع ليس بالية  
 الجماع ولم يفطره بمنزلة الحنبة وعن بن رستم عن محمد بن ابي خنيفة في  
 قال فان كان احد طرفيه خارجاً لم يفطره قال فذلك في الاصبع وكذا لو ابلغ  
 خيطه واحد طرفيه في يده ثم اخرجها لم يفطره وان ابتلع كلها فطره وسئل  
 ابو القاسم عن صائم استقصى في استنجائه حتى بلغ الماء مبلغ الحية قال هذا لا يكو  
 فان تعلق حتى يبلغ الموضع فطره وذكر في المحاراة الزيد ونسيه لا يفطره  
 لان ما يصل اليه بل في كتاب الاجناس طيم احتقن ببلين فطره ولما يقع به  
 الرضاع صب الدهن في احليله لم يفطره عنه الى حنكته ومحمد وقال ابو يوسف  
 فطره وقال محمد انا وافق في هذه المسئلة وان وصل الدهن الى المثانة فيها  
 روايتان ذكر في المجرى عن ابي حنيفة فطره وفي تفسير المجرى عن ابي يوسف  
 عن ابي حنيفة ان وصل الى المثانة عنده لم يفطره وفي السعوط والرحور والافطار  
 في الاذن فطره من غير كفارة وفي نوادر هشام عن ابي يوسف عليه الكفارة  
 في السعوط وفي الحامصة والامة اذا دارها به وار رطب فطره وقال ابو  
 لم يفطره وفي الياس ان وصل الى جوفه فطره والافطار طعن برمج وفي الزنج  
 في جوفه فطره وان جليده مع الرشح واخرجه لم يفطره **الفصل الخامس**

فطار



في المسائل المتعلقة بقضاء الشهوة في حق الصائم وفي فتاوى ماوراء النهر  
 سئل الفقيه ابو ابراهيم عن طلع له الفجر في شهر رمضان وهو محال طه اهل  
 فقال يجب ان لا يخرج حتى يسكن الشهوة ويخرج بنفسه فان كان هكذا لم  
 يجب عليه شيء وان اخرج ساعته او حره ثم وجب عليه القضاء والكفارة  
 وعن الحسن انه قال يجب عليه القضاء اذا اخرج فقط وسئل عن جامع امراته  
 في شهر رمضان ناسيا ثم تذكر فدام على ذلك عليه القضاء لان الدوام على الفعل  
 كابتدائه ولا كفارة عليه لان ادخاله لم يكن على التعدي وفي الفتاوى عن ابن  
 رستم عن محمد بن حاتم اوج قبل طلوع الفجر فها حشر الصبح اخرج فامني بعد الصبح  
 لا قضاء عليه كما في الاحتلام وعن الحسن عن ابي خنيفة فيمن جامع ناسيا فذكر  
 فدام على ذلك قال عليه القضاء ولو اخرج واعاد فعله الكفارة ايضا وكذلك  
 لو كان نكاحا فطلعت الفجر فدام عليه الكفارة عليه ولو اخرج ثم اعاد فعله  
 الكفارة ايضا وسئل ابو بكر عن رجل عمل قوم لوط في شهر رمضان قال لا كفارة  
 عليه في قياس قول ابي خنيفة على قياس قوله عليه الكفارة ايضا وقال يوبى ماخذ  
 وعن الحسن البصري انه لا يرى باسا بان يضاحج الرجل امراته في رمضان وليس  
 بينهما ثوب سالم يحاوز ذلك وعن ابي خنيفة انه كره المباشرة الفاحشة ان  
 ليس فرجه فرجا وليس بينهما ثوب وسئل عن جامع ذكره بيده فامني قال  
 ابو القاسم وابو بكر لا قضاء عليه وعن محمد بن سلمه انه عليه القضاء ماخذ قال مولانا  
 ويقول محمد بن سلمه ماخذ وسئل ابو بكر عن ابي يهيم فامني وهو صائم قال لا قضا  
 عليه قال الفقيه هذا زلة منه وفي قياس قول اصحابنا عليه القضاء من غير كفارة  
 وعند اهل المدينة عليه الكفارة وفي فتاوى ماوراء النهر وسئل ابو ابراهيم عن رجل  
 اوج رجلا قال عليها الفسل والقضا انزل او لم ينزل ولا كفارة لانه لم ينزل للحاجة  
 فيما دون الفرج وسئل عن امرأتين التفتا وعملتا على الرجل من الجماع في  
 رمضان قال ان انزل احدهما فعليه القضاء ولم ينزل لا غسل عليها ولا القضا  
 جامع امراته في دبرها قال عليه الكفارة ايضا في قولها وقال اشك على من ذهب  
 ابي خنيفة في وجوب الكفارة قال مولانا الاحتمال ان يؤخذ بقولها قال سلمه  
 صحا حاتم ولم ينزل لا غسل عليه وكذا الجارية ان لم ينزل وعن ابي نصر بن ابي سبيل  
 قال على الجارية الفسل وان لم تنزل فلان ماها يقع في دبرها فلا ينزل وصارت هي

الروايات على الفضل  
 كاسته

كالصبي

كالصبي الذي انزل **الفصل السادس** في المسائل المتعلقة بروية الهلال في شهر  
 رمضان وفي الفتاوى فيمن راي هلال شوال فشهد ولم يقبل قال فويلان يصوم وان  
 راي هلال رمضان ولم يصم الا امام فويله ان يصوم وقال نصر بن راي هلال شوال ولم يقبل  
 شهادة قال لا ياكل ولا ينوي الصوم قال محمد بن سلمه ان استيقن انه راي ذللا باس لا يفطر  
 قال مولانا ينبغي ان يصوم وان استيقن هو بروية الهلال وعن نصر بن امام راي هلال  
 وحده قال لا ينبغي وهو من قبل شهادة او لا يقبل قال لا يجب ان يفطر في السفر بل  
 ينوي الصوم وقال نصر بن راي هلال رمضان في الرستاق وليس هناك والى قال اذا  
 كان الرجل ثقة يصوم الناس بقوله وفي الفطر لما اخبر عدلان بروية بان يفطروا وفي  
 فتاوى ماوراء النهر وسئل الفقيه ابو ابراهيم بلده راي هلال يوم الاربعاء  
 وفي بلده يوم الثلاثاء فحكم كل اهل بلده ما رواه ولا ينظر الى ما رواه اهل بلده اخرى  
 وعن ابن عباس انه سئل عن هذا فقال لهم ما لهم ولنا ما لنا وعن عايضة قالت فطر  
 كل بلدة يوم يفطر جامعهم واحكي كل بلدة يوم يفطر جامعهم قال عليه قضاء يوم آخر وسئل  
 اهل بلدة راي هلال في بلدتهم هل يحكم بروية في بلد آخر قال بل يحكم لانه روي  
 في المشتقا وفي فتاوى محمد بن الفضل فيمن شهد في هلال رمضان وقبلت شهادته  
 واثم الناس ثلثون يوما من يوم شهد هذا الواحد ولم يروا هلال شوال لم يفطر الناس في  
 قول ابي حنيفة والى يوسف لان شهادة الواحد لا يقبل في الفطر وعند محمد لهم ان يفطروا  
 قال ويقولهما ناخذ **الفصل السابع** في المسائل المتعلقة بالنذر والكفارات ويومر  
 وفي الفتاوى وسئل ابو جعفر عن قال لله على صوم شهر مثل صوم شهر رمضان قال ان اراد  
 في الوجوب فله ان يفرق وان اراد مثله في التتابع فعليه ان يتتابع وان لم يكن رغبة ان  
 يصوم متفرقا وبه ماخذ وسئل ابو بكر عن نذر ان يصوم ابد اضعف عن الصوم لا شغاله  
 بالمعيشة قال ان يفطر ان يعلم لكل يوم نصف صاع من خنطه لانه استيقن انه لا يقدر  
 قضا بيدا قيل لو اوجب على نفسه حجاج علم انه لا يمكنه ان يحج فامر غيره ان يحج عنه  
 هل يجوز قال لا لان الذي يفوته من ذلك لا يعوق ما الذي يفوت منه وفي باب الصوم  
 فقد ظهر مقدار ما فاته وعن هشام عن محمد بن ابراهيم ان يقول لله على صوم يوم فحري  
 لسانه صوم شهر قال عليه صوم شهر وان اراد شيئا فحري على لسانه الطلاق او العتاق او الله  
 لزمه ذلك وهو قوله ابي يوسف قال مولانا الغلط والخطا في الطلاق والعتاق يصح اما في  
 النذر لا يصح وسئل عن افطر يوما من شهر رمضان متعمدا فقام احدا وستين يوما

ان يخرج واما الناس  
 بالخروج لانه غسل  
 عليه وعرضه فممن  
 راي هلال شوال وحده

الهلال لا يكره



ولم يمين يوم القضا قال ابو بكر لا يجزيه قال الفقيه وعندي هذا اجاز لان الغالبان  
 الذي يصوم عن القضا والكفارة يبدأ اوله بالقضا فان كانه نوى اليوم الاول القضا وستين  
 يوما عن الكفارة وسئل ابو المبار عن افطر يوم من شهر رمضان ولم يكن حتى ادرك رمضان  
 اخر فافطر قال عليه رقبه واحدة قال الفقيه في قول علي بن ابي طالب ان كان نوى نية باخذ في ما  
 ماورد النهار اذا اعطا الشيخ صاع المسكين واحد من فدية واعطا نصف صاع لمسكين  
 جاز وفي الفتاوى وسئل ابو جعفر عن الصوم في يوم الشك قال ان نوى عن رمضان فانه  
 يجوز صومه وان نوى تطوعا جاز ايضا ولا بكراهة وان نوى ان كان من رمضان فعن  
 رمضان وان كان شعبان فهو منطوق ان نوى ان كان من رمضان فعن رمضان وان  
 من شعبان فهو غير حرام لا يجوز وصار كانه قال لا يصام او غير صام ومحمد بن سلمة بخار  
 الاضارة في يوم الشك وبصير الصوم عن الطلوع قال مولانا المختار عندي ان ينبغي  
 ان يصوم بنفسه واهله ونفقه للناس باليوم والالتزام الى وقت الزوال وينوي  
 الصوم لا غير قال الفقيه وينبغي ان لا يجعل اللبس في يوم الشك ويتنطق فيقول  
 حتى يتبين ماذا الى قبل الزوال فان لم يظهر شيء افطر وحكاية الى يوسف معروف في هذا  
**كتاب الزكاة وهو مشتمل على اربع فصول الفصل الاول**  
 في المسائل المتعلقة باموال الزكاة وغيرها وفي الفتاوى وسئل ابو بكر عن شتر  
 جوالق بضعة الف يواجرها من الناس في اهلها الحول قال لا زكاة فيها قيل له  
 فان كان من رايه ان يبيع قال اعتبر هذه الالة اشترها للاجارة وسئل ابو بكر  
 عن اشترى ساية فلم يقبضها حتى حال الحول قال في قياس قول ابي حنيفة لا زكاة  
 فيها كما في باب النكاح قال الفقيه هذا بالاتفاق لان ابا يوسف ومحمد قالوا في  
 النكاح عليها الزكاة لان المرأة ملك ملكا جازها النصف فيها لا بها لوباعت او  
 وهبت قبل القبض جاز ذلك واما في الشرا لا يجوز تصرف المشتري قبل القبض فلا  
 يجب الزكاة فيه ما لم يقبض ثم يحول عليه الحول وعن ابي يوسف في رجل تزوج امه وهى  
 لا يعلم انها امه فدفعت اليها المهر وبقي في يدها حولا ثم علم بكونها امه فزوال  
 مع النكاح ح الالف قال لا زكاة على كل واحد منهما اما على الالة فلا فها  
 لم يملك الصديق واما على الزوج فلا لا يملكه مال الضمان ولو حلق رأس رجل ففقد  
 عليه بالدية فدفعتها فكذلك حولا ثم ثبت شعره فرد اليه الدية قال لا زكاة على كل واحد  
 منها وهو نظير ما لو وجد خالته بعد الحول قال لان هذا بمنزلة من اقر لاحد

بدين ثم تصادقا بعد الحول انه لم يكن عليه دين فليس على كل واحد منهما زكاة  
 كذا هذا قال قال ايضا يمين ارتد وله الصامت والكروم والضياع ولحق بالدار ثم  
 رجع لم يحول لان الحول سلم وماله قائم اما النقد فلا زكاة فيه على احد اما الكروم ونحوها  
 اذا خرجها ريعا ففيها العشر لان الاصل لا تخلو عن عشر اخراج هشام عن ابي يوسف  
 قال في رجل له على اخر دين فوهبه لرجل وكله يقبض فلم يقبض حتى حال عليه الحول ثم قبضه  
 الموهوب له فزكوة على الواهب لان قبض الوكيل كقبض صاحب المال وسئل ابو بكر  
 عن رجل له الخيل كلها اثاث قال لا زكاة في قول ابي حنيفة حتى يكون ذكورا وانما قال  
 قال الفقيه ذكر الطحاوي كذلك ابو جعفر بن كره عن الكرخي حتى انه يجب فيها كالوكا  
 الكل كذا قال قال الفقيه علي قول ابي يوسف ومحمد ان لا زكاة فيها كيف ما كان  
 حتى يكون للتجارة فيها وفي فتاوى ماورد الرهن وسئل الفقيه عن رجل دخل  
 له من ارضه حنطة ريودي ان يبيعه ويسكه للتجارة في الحول قال لا زكاة  
 فيه سئل محمد بن الفضل عن له مائة درهم مكسرة زيوف فقال يجب فيها الزكاة وكذلك  
 العطار فان وجد الفقير منها واحدا ريفاً قال قول ابي حنيفة لا شيء عليه وقال محمد بن  
 الفضل الى تمام درهم وان وجدها ستوقا لا شيء عليه وان وجد خمسة من مائة عشر فيه  
 ريفاً والفقير يستبدل ان كان للزينة فيه يساوي شيئا فانه ريودي الفضل الى  
 تمام ما وجد ريفاً ان شاء اليه وان شاء الى غيره وان لم يساوي شيئا فلا شيء عليه  
 وسئل عن رجل غنم للتجارة فمات قبل حول الحول سلخها وبيع جلداتها نصابا وقيمة الغنم  
 كان نصابا بيمين في الحول قال عليه الزكاة ومثله كان له عصير للتجارة فمات نصابا  
 ثم صار عصيرا في الحول ثم غلظ ثم الحول وقيمة الحول يبلغ نصابا قال لا زكاة عليه فيه والفرق  
 ان ثم بقي على ظهر الميت صوف يساوي شيئا فلم ينقطع النصاب في وسط الحول  
 ولا كذلك العصير وفي الجامع الاصفه قال ابو يوسف فيمن تزوج امرأة على ما يشاء  
 وقبضها في الحول ثم انها قبلت ابن زوجها قبل الدخول حتى الشاة عليها فلا زكاة  
 عليها ولو كان مكان الشاة مائة درهم فعليها الزكاة لان الشاة تعينت دون  
 الدرهم فهذه امرأة لغيرها دين بعد وجوب الزكاة فلا يسقط عنها وفي فتاوى ابي  
 بكر الفضل الصحيح من المذهب عندنا ان الزكاة يجب العطارف اذا كانت مائة  
 درهم لانها اليوم من النفس واهم الناس وان لم يكن في الزمن الاول من دراهم  
 الناس الا ترى ان مقدار المائتين لوجوب الزكاة انما يقصر اليوم بوزن سبعة وان كان

نوع يجب الزكاة للتجارة

حتى يباع جلداته



المقدار في الزكاة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ورثه ابى بكر وعمر كان بين  
 خمسة الا ترى ان وزن اهل خوارزم لما كان غير هذا اعتبر في وجوب الزكاة وزنه  
 كذا هذا قال القاضي الامام على السعدى في ما يثني عليه لا يجب الزكاة الا ان يكون  
 نصفها فضة وذكر الفقيه ابو الليث في الفتاوى في افراب الصلح في تغيير وزن  
 سبعة قال كان على عهد عمر كل درهم على اثني عشر قيراطا وبعضها عشرون قيراطا وبعضها  
 عشر قيراطا وكان الدينار على نزع وهي عشرون قيراطا وكان يقع بين الناس  
 الخصومة في ما يقيم فشا ورع رضي الله اصحابه فقال بعضهم خذ من كل نوع فاخذ  
 عشر ثلث العشرة وثلث اثنا عشر وثلث عشرين وربع اربع وعشر قيراطا مجمل وزن  
 الدرهم وزن اربع عشر قيراطا ووزن الدينار على حاله عشرون قيراطا فصار وزن  
 وهو مائة واربعون قيراطا مثل وزن سبعة دنانير عشرون قيراطا الا انهم اخذوا  
 الدرهم اثنا عشر قيراطا لانه اقل كسر **الفصل الثالث** في ذكر المسائل المتعلقة  
 بعطى الزكاة وفي الفتاوى عن الحسن في رجل اعطى رجلا دراهم يتصدق بها  
 على الفقراء فلم يتصدق حتى نوى الامر من زكاة من غير ان قال شيئا لم يتصدق المأمور  
 جاز زكوة وكذا الواسعة ان يتصدق بها عن كفارة اياها ثم نوى زكوة ماله ثم تصدق  
 قال ان دخلت الدار هذه فله على ان تصدق بهذه المائة درهم فدخل الدار وهو نوى  
 بدخوله ان يتصدق بها عن زكوة ثم تصدق بها لم يجز به عن زكوة ماله وهذا قول  
 يوسف وبه نأخذ لان دفع وكيله كدفعيه اما دخول الدار هو عين وصار واجبا  
 عليه بقول المتقدم على التوبة فلا يجوز وسيل عن بصير عن رفع اليه رجلان كل  
 واحد منهما درهم ليتصدق بها عن زكوة ماله فخلطها ثم تصدق قال لو كيل فبان  
 والصدق عن نفسه وكذا لو كان في يده لو كيل او قاف مختلفه فخلطها انزل الاقا  
 وغلاظها فهو طاهر وعن شاذان بن ابراهيم انه قال اذا اخذ الرجل زكوة ماله حتى  
 مرض فانه يتصدق ستم ودينه وان لم يكن عنده مال قال يستقرض ويؤدى  
 لانه لو لقي الله تعالى بدين الناس احب اليه ان يلقي الزكاة وكذا عن نصير قال  
 للفقيه ان استقرض ونيت ان يقضى واجتهد لقضائها وما قدر عليه  
 حتى مات فهو مغفور ويحى ان يقضى الله دينه من خزانة يوم القيامة وان كان  
 اكثر رايه عند الاستقراض ان لا يقدر على قضائها فتركه افضل لان خصوصية الصلوات  
 اشد وسئل ابن الميار عن شئ في اداية الزكاة ام لا قال يؤدى بها وليس كالمسألة

دما نيز كل

اذا ذهب

اذا ذهب وقتها قال الفقيه لان المعركة وقت اداء الزكاة فصار بمنزلة  
 الشئ في اداء الصلوة والوقت باقى فانه يجيد كذا هذا وسئل ابو جعفر عن  
 له مال فمال عليه الحول هل يصح ان يؤخر اداء الزكاة من غير عذر قال ابن  
 شجاع في كتاب المناسك عن ابى خليفه رحمه الله انه يكره ان يؤخر اداء الزكاة  
 وعن ابى يوسف في المال انه يكره وعن خلف بن ابى يوسف ان رجلا كان عليه  
 صلوة شهر فهو في سعة من تأخيرها قال الفقيه اذا كان تأخيرها لا شغاله  
 من جهة المعيشة ولا يمكن ان يقضى فاما لو قدر ان يقضى متفرقا او مجتمعا  
 ينبغي ان يقضى ولو يؤخر كذا الحج والزكاة لا يسعة تأخير وسئل عن عني  
 عليا الزكاة ولا يؤدى هل للفقيه ان يأخذ منه او يأخذ من ماله بغير علم  
 ان قدر عليه قال لا يجوز وان اخذها فهو طاهر لان الحق ليس لهذا الفقير  
 خاصة فله ان يؤدى الى غيره قيل رايه ان لم يكن في قبيلته او في قرابته احد  
 اخرج من هذا الرجل هل يجوز له ان يأخذ وهو احد من ساير الفقراء في الدفع  
 اليه قال اما في الحكم فلا يجوز اخذه وهو طاهر ان اخذه اما بينه وبين الله تعالى  
 ارجوا ان يحل له ذلك وفي الجامع الاصفه وسئل ابو حفص عن دفع زكاة  
 ماله الى رجل وامرأة ان تصدق بها فاعطى ولد لنفسه الكبير والصغير  
 امراته وهو مخارج يجوز ولا تملك لنفسه منها شئ **الفصل الثالث**  
 في المسائل المتعلقة بمن يوضع فيه الزكاة وسئل ابو القاسم احمد بن محمد عن كذب  
 العلم وهو يباوى ما يتى درهم هل يحل له اخذ الزكاة قال روى عن محمد بن  
 عن اصحابنا انه يجوز الدفع له وان كان عنده مصاحف لا يعطى ثم رجح  
 وقال يعطى وقال ابو القاسم من كان له كتب وهو محتاج الى حفظها ودراستها  
 اديا كان او فقها او حديثا جاز ان يعطى له الزكاة وقال ابو بكر في الكتب  
 وفي المصاحف والاسابيع ونحوها لا يحل لانه يحد مصحفا اخر مثله وما في الكتب  
 فانه لا يجزئ كتب مثله كاد ربما قابله واحكم قيل له وان كان له كتب قيل لا يجوز له اخذ  
 الصدقة لانه لا يزد فيه ولا ينقص وقيل يحل له لانه ليس كل ما انسان يحسن هذا الكتاب  
 ويحفظها حتى يعرف الزيادة والنقصان ونصير ياخذ بهذا انه لا فرق بين الكتب  
 المصاحف جاز ان يعطى له الزكاة قال الفقيه وبه نأخذ قال مولانا وكا له  
 نختار من تصنيف رجل واحد كيث لا يكون بينهما تفاوت وقبلة كل واحد



منها يبلغ نصابا ينبغي ان لا يحل له الزكوة وسئل نصير عن دار فيها بستان  
 وقيمة البستان مائتا درهم فصاعدا قال ان كان البستان ليس فيها مائة الدراهم  
 المصلحة والمتوا ونحوه مما يحتاجون اليه لم يعط له الزكوة قال نصير كتبت الى  
 ابي عبد الله البلخي ما قولك فمن له حصة قيمتها ثلث الف وله عيال ولا يخرج منها  
 ما يكفيه هل يعطى من الزكوة فكتب انه لا يعطى له وهو بمنزلة من له متاع وجوا  
 قال نصير فكتب الى محمد بن سنان بن بكير فقال لا بأس به ومحمد بن سنان بن بكير  
 او دار للغلة ولا يكفي غلتها لقوته وقهه عياله وقيمتها ثلث الف واكثر قال يجوز  
 ان يعطى له الزكوة وعن ابي يوسف انه لا يجوز ومحمد بن سنان كان ياخذ بقول  
 محمد قال مولانا وانا ياخذ بقول محمد اعطى زكوة ماله عند رجل ومولاه ميسر وهو  
 لا يعلم اجزاه في قول ابي حنيفة ولا يجوز في قول ابي يوسف ولو اعطى مكانا لرجل  
 غني جاز في قولهم علم او لم يعلم وسئل ادا عن اشترى طعاما للقوت مقدار  
 ما يكفيه سنة وهو يباوى مائتا درهم قال لا يعطى من الزكوة وان كان عنده  
 طعام شهر يباوى مائة درهم فلا بل ان يعطى من الزكوة وان كان اكثر الزكوة  
 لا يعطى وبه قال نصير وقال بعضهم لا بأس به وان كان قوة سنة لان النبي عليه السلام  
 ادخلنا به قوة سنة وقال نصير فمن له كسوة الشتاء وهو لا يحتاج اليه في الصيف  
 فانه يعطى الزكوة وان بلغ قيمتها مائتي درهم وزيادة وقال ابو القاسم فمن له عا  
 اخرون موجلا فاحتاج جاز ان ياخذ الصدقة مقدار ما يكون له بدلا الى وطنه  
 ابو بكر عا ياخذ السلطان من القسم والصدقات قال ينبغي ثانيا لانهم لا يصنعون  
 ولو نوى لصدقة عليهم جاز عن ابي بكر بن سعيد انه قال اذا اخذ الحراج صح  
 لانه المقاتلة ويضعون موضعه فاما الصدقات لا يجوز لانهم لا يضعون موضعها  
 وكان ابو جعفر يقول اخذهم جائز وسئل عن صاحب المال فاذا لم يضعوها  
 موضعهم فلا يبطل اخذهم وسئل ابو القاسم عن ارض جبل ياخذونها هاهنا  
 قال اذا اخذها الدهقان ذلك باذن من له اخذها جاز اخذها وسقط عنهم العشر  
 وفي قناري ما ورا النهر وسئل ابو جعفر الكبري عن يعطى الزكوة الى الفقير  
 اجبا اليك او الى من عليه دين ليقضى دينه قال لا عليه دين يسئل الفقير ابو عمر  
 حفص الكرمي انه قال اذا دفع الزكوة الى امرأة رجل غني والمرأة فقيرة انه يجوز  
 سئل الفقيه عن دفع الزكوة الى ابن رجل غني والابن فقير صغير يجوز فقال لا وان

ظ  
رجب

ان يعطى لهم

دفع الى ابنته الكبيرة ولها زوج اوليس لها زوج قال يوم انهم يجوز وقال  
 بعضهم لا يجوز وعن ابي يوسف انه قال اذا كان الاب من شريف الاغنياء  
 لم يجوز يعني من المكثرين على هذا القياس قال الفقيه وكذلك هذا الاختلاف في المرأة  
 لرجل غني والمرأة فقيرة قبل للفقيه ابو ابراهيم عن دفع زكوة ماله الى صبي صغير غني  
 عاقل ثم دفع الصبي الى ابي ابيه قال لا يجوز لان الوصي والاب يتفقان عليه  
 وسئل ابو نصر الدوبوسي عن يعطى زكوة ماله فقرا او احدا قال هذا افضل من ان يقر  
 وسئل الفقيه عن جمع دراهم لفقير واعطى الناس من زكوتهم فاجتمع اكثر من مائة  
 درهم هل يجوز لهم من الزكوة قال كل من اعطى قبل ان يبلغ مائتي درهم فانه يجوز  
 ان كان الاخذ جمع بامر الفقير وكان الفقير فقرا ولا يجوز لمن اعطى بعد ما  
 بلغ مائتي درهم اذا كان لم يكن الفقير امر ذلك الرجل يخرج فانه يجوز في  
 كلا الحالتين ولكن يكره لمن اعطى بعد المائتين لان الذي يجمع يصير وكيل للفقير  
 دفع ذلك الى الفقير وسئل عن له من العلة وسئل مقدار ما يقوته وله جارية  
 وثياب مرتفعة الجبل له قبول المذكورة اذا لم يكن عنده صامت فقال نعم وفي الجامع  
 الاصغر وسئل عبد الكريم عن دفع زكوة ماله الى صبي فقال ان كان مراهاقا فيقول  
 الاخذ يجوز والا فلا يجوز لانه كان بمنزلة البهيمه قال مولانا اذا كان الصبي من اهل  
 الحنفية يجوز الدفع اليه وكذا لو دفع الزكوة الى المعتوه يجوز الى المجنون لا يجوز  
 وسئل ابو نصر الدوبوسي عن دفع الزكوة الى امرأة لها عا زوجها من قدر النصاب  
 غير انه فقير قال يجوز وصارت هي كالمقطوع عن ماله وعن محمد بن سلمه عن ليث بن  
 مساور انه قال المرأة نصير غنيته بفنا زوجها فقال محمد بن سلمه ان لم يوسع عليها حلت  
 لها الصدقة قال مولانا يجوز دفع الزكوة اليها كينسا كان وسع عليها الفقه اوم  
 يوسع قال ابو بكر الاسكافي ولو دفع الى اخيه التي هي في عياله جاز قال وكذا لو دفع  
 عليه الحاكم نفقة ما جاز من الزكوة والنفقة جميعا قال مولانا يكون مصرفا كيف ما  
 وقيل لم يجد بعد الفرض ذلك في الفاوي عن ابي القاسم في دفع الزكوة الى اخيه قال ان  
 كان لها مهر قدر النصاب على زوجها فلم تمتنع عن الاداء اذا طلبت فانه لا يجوز  
 وان لم يعطها وكان الزوج مصرا جاز ان يعطى الزوج **المفصل الرابع**  
 في ذكر ما يبطل صدقة الفطر وفي الفاوي عن ابي يوسف انه قال ان اعطى هو في  
 موضعه اجراهم والمسافر والمريض وان لم يصوما ما لم يبطل عنها ذلك قال ايضا

دفع النبي الفقير من ماله  
 قال لا افنى باحد ما كان اكره  
 الاختلاف وسئل الفقيه  
 الى الصبي اوم

الهي

رجل غني وله الكبري وعن امرائه  
 قال لا يجوز ان يعطى من ماله  
 فقرا او غنيا من ماله  
 فقرا او غنيا من ماله  
 فقرا او غنيا من ماله



لرجل على نفسه ان يهدي مملوكا له وكان مولاه في ايام الفطر قبل  
 يهدي كان عليه صدقة فطره وان للفقارة فعليه الزكوة قال كعبه اذا جاء يوم الفطر  
 فانت خرجت بصدقة الفطر وان كان للفقارة فعليه الزكوة ثم علق العبد  
 وقال ايضا الا تيق في صدقة الفطر احب الي من الخطة والقيمة احب الي من كل ما كان  
 اكمل منفعة كان اوله قيل ذلك في ارض الحجاز لانهم يثرون بالخطة الاسما مكان  
 الدراهم اما في بلادنا يتبدد ذلك ولا ينتفع به وعن محمد بن سلمة ان كان يقول  
 في ايام السعة القيمة احب الي وفي ايام الشدة الخطة احب الي وكان ابو جعفر يقول  
 دفع الخطة افضل في الأحوال كلها لان فيه موافقة السنة واطهار الشريعة قال ابو انا  
 الصبح عندي ان القيمة من الكل وعن ابو يوسف ايضا في امه بين رجلين ليس علي واحد  
 منها صدقة فطرهما ولو ولدت وادعيا كان علي كل واحد منهما تمام صدقة الفطر  
 وقال محمد في زيادات الزيادات ان عليها صدقة واحدة وبه نقول قال مولانا  
 والمختار ان يجب علي كل واحد منهما صدقة فطر تمام وسئل محمد بن مقاتل عن صدقة  
 الفطر في اي وقت افضل قال الوقت الذي لا احتلاف فيه وهو وقت طلوع الفجر  
 الى ان يطلى الامام طوة العيد قال الفقيه فيه ثلاثة وعين ابن سنان عن محمد بن ابي عيسى  
 صدقة الفطر قبل الوقت بسنتين اجزاء كذا عن ابي خليفه وعن نصير عن الحسن  
 انه قال لو عمل صدقة الفطر او اخر لم يحرم كالاخية قال وقال ابو خليفه وابو يوسف  
 وزفر اجزاء وقال خلفان ادعى في شهر رمضان ارجوا ان يجوز وبه قال ابو الفرج  
 وسعد بن خلف وقال يوح ان اعطيت النصف الكعبر من شهر رمضان جاز وقال سفيان  
 ان اعطيت ليلة الفطر بعد ما غربت الشمس اجزاء وقال مولانا ان عملها سلكه ايام قبل  
 الفطر جاز والافلا **كتاب الاوقاف** الباب الاول فيما يتعلق

من الارض

يكن القليل صاحب خطه اما اذا كان القليل صاحب خط فم اول بالتصرف  
 وفي الجامع الاصغر قوم بنوا مسجدا واحدا جوا في توسعة الى مكان فاخذوا  
 من الطريق قال ان لم يضر بالعمامة رجوت ان لا يكون به باس والافلا وفي فتا  
 النسخي وسئل عن متولى مسجد جعل منزلا موقفا على مصالح المسجد او جعل  
 له محرابا وصلى الناس فيه سنين ثم ترك الناس الصلوة فيه فاعيد من قبله لا يستغل  
 وينفق عليه على ذلك المسجد كما كان قال يجوز قيل فهل يصح جعل المتولى اياه مجدا  
 قال لا وفي الكتاب الاجناس وفي نوادر هشام عن محمد بن محمد بن قزوين كبير لاهل  
 لا يحصى عددهم وهو طهارة او له واد لهم خاصة اراد قوم ان يعمر بعض  
 هذا النهى وبنو عليه مسجدا ولا يضر ذلك بالنهر ولا يتعرض لهم احد من ابناء  
 النهر قال محمد بن يعقوب ذلك للعمامة ولو كان مجدا في محله طاق اهله لا يقدرون  
 ان يريدوا فيه فسالهم بعض الجيران ان يجعلوا ذلك المسجد له فيدخله داره يعطيه  
 مكانه عوضا من داره ما هو خيرا فيسرع فيه اهل المحلة قال محمد لا يسعهم ذلك  
 وفي صلوة الاثر عن محمد بن دكان اخذ للجد بين المسجد وبينه طريق وهو يادى  
 من المسجد ليصل عليه في الحدا تضاعف الصلوة فيه في الاخرة كالتضعيف في المسجد  
 قال نعم وفي الوقف للحسن في رجل هدم داره وجعلها مسجدا وصلى فيه جماعة  
 ثم اراد ان يهدم ويجعله دارا قال لم يكن له ذلك ولو فعل ذلك قبل ان يصل  
 فيه احد بالجماعة له ذلك وكذا الوصلى للناس فيه ولكن بلا جماعة له ان يرجع  
 وفي وقف هلال والحضاف قال ابو خليفه لا يكون مجدا حتى يصل في جماعة باذ  
 وفي الصلوة املأه قال ابو خليفه لا يصير مسجد حتى يقول صلوا فيه جماعة ابد اول  
 فيه جماعة يوما او شهرا باصر لا يكون مسجد حتى يقول بلسانه ما بيناه وقال ابو  
 بصير مسجد بمجرد قوله جعلته مسجدا جعل مسجد تحت سر داب او فوقه بيت و  
 الى الطريق لا يصير مسجدا اراد ان يتخذ تحت المسجد حوانيت علة لمزومة المسجد  
 او فوق المسجد ليس له ذلك وفي الفتاوى وسئل ابو بكر عن سلطان اذن لا قوام  
 ان يجعلوا ارضا من ارض الكوفة في مسجدهم ويريدوا فيه يتخذوا حوانيتا مرقبة  
 على مسجدهم قال ان كانت الكوفة فتحت عنوة ولا يضر ذلك بالمارة فانه يجوز ذلك  
 امره وان فتحت صلا لم يصلح امره لان الارض الكوفة بقيت على ملكهم فلا  
 تدبير له فيه بخلاف الاول وسئل ابو القاسم عن تراب سورة مدنيته بلخ قال

او للمحلة وكذلك في الطريق  
 الواجب للعمامة



لا يجوز ان يحمل منه قيل فان الهدم شي من السور ولا يحتاج اليه قال لا بأس  
 قيل ايصل في مسجد اتخذ من تراب السور قال لا وسيل او القاسم عن اراد ان يقض  
 مسجد او يبنه احكم من بناءه قال لا سبيل عليه وليس له ذلك الا ان يخاف هدمه  
 وفي الجامع الاصغر عن خلفان هذا الذي تنقض المجلدين فاني ان يبينه بعد  
 النقص او مات قال لا يجوز على بناءه ولكن يقض فيه البناء للقلع وسئل محمد بن  
 عن مجده له ساحة هل اهل المسجد ان يتخذوا بيوتاً من تحت المسجد للفقراء المجده  
 فقال لا وفي الواقعات قال ابو حنيفة لاهل المحلة ان يهدوا المسجد ويجددوا بناه  
 ويضعوا الحجاب ويعلقوا القناديل ولو اصاب من قنديلهم واسر رجل لا يضمنون  
 ولو علق اهل المحلة اخرى ضحوا ذكره في كتاب الاجناس وفي الفتاوى عن محمد بن الحسن  
 في مسجد عتيق لا يعرف بانيه فخرى واتخذ مجداً اخر قال لاهل المسجد ان يبيعوا  
 ولينبعثوا بانيه في مسجدهم قال مولانا ليس لهم ان يبيعوا الا باذن السلطان او  
 من يقوم مقامه قال الليثي وعند ابي يوسف لا يجوز بيعه اليه وقال في موضع آخر  
 قال الذي بناه احقره فان لم يعرف الباني وهو عتيق وبنوا اهل المسجد مجداً اخر  
 فاجعوا على بيعه ليستعينوا به على المسجد الآخر قال لا بأس به قيل فان لم يجر  
 هذا ولكن اعطاهم رجل موضع مجده قال ليس لهم ان يبيعوا هذا المسجد حتى يصير  
 مجال لا يطي فيه وفي الجامع الاصغر كذلك وقال محمد بن سلمة عن السهمي  
 قال قال محمد بن الحبحا الذي يستغني عنه اهله يعود ميراثاً لورثته من بناها و  
 قال محمد هذا مسجد قد اتخذ محرقه فبني الى سفيان كان يفتي انه يترك كذلك  
 قدر ذبانه قيل لمحمد فان لم يدر من بناءه قال حكمه كارض عامرة لا يعرف لها رب فيكون  
 امرها الى الامام وكذا ذكر في الواقعات وفي كتاب الاجناس وسئل ابو القاسم  
 اتخذ مسجد الصلوة الجنازة او لصلوة العيد هل يجب كالحجب المسجد قال يجب  
 كالحجب المسجد قال مولانا يجب كما في حال الصلوة اما في حاله غير الصلوة فلا  
 يجب **الفصل الثاني** في ذكر المسائل التي يعود الى بناء المسجد وبانيه  
 وفي كتاب الاجناس قال وفي وقف الحطاف اذا جعل ارضه مسجد او بناء واشهد  
 على ان لا يبطله وبيعه فهو شرط باطل ويكون مسجد او لا يشبه الوقف قال مولانا  
 الاصح ان لا يصح مسجد الا بالاذن بالصلوة فيه على سبيل التأييد شرط عند ابي  
 الى حنيفة اشترى ارضاً ثم بنى مسجداً ثم وجد به عيباً قال لا يرجع بنقصان

الحق ان تجدوها  
 عن محمد بن الحسن

او اخر السجدة في الخبر  
 ان لا يبيعه

او اخر السجدة في الخبر  
 من سأل عن كذا

البر

في جامع بن جابر  
 في جامع بن جابر  
 في جامع بن جابر

العييب وولاية المسجد اذا لم يعرف بانيه قال مولانا والاصح انه يرجع  
 بنقصان العيب في المسجد وفي الجامع الاصغر وسئل ابو بكر الاسكاف عن اتخذ  
 مسجد او شرط لنفسه خياريه ايام قال الشرط باطل لان الشرط في المساجد  
 غير معتبر الا ترى انه لو شرط ان يطلى فيه اهل محله كذا دون فلان بطل هذا الشرط  
 بخلاف الوقف انه لو شرط لنفسه الخيارات جاز لان الشرط في الوقف معتبر الا  
 ترى انه لو وقف على غني ثم بعده على فقير اجاز كذا هذا او سئل عن بني لفر  
 مسجد اعلى باب دارة ووقف ارضاً على محاربه فمات هو وخير المسجد فاستغفروا  
 الورثة على بيعها فافترقا بالبيع ثم ان اتوا ما بنوا ذلك المسجد فطالبوا تلك الارض  
 قال ليس لهم حق المطالبة وفي الفتاوى وسئل ابو نصر عن بني مسجد في زقاق  
 فازعه بعض اهل المحلة في نصب الموزن والامام او في عمارته قال اما العماره  
 فالباني اولى واما الموزن والامام فللقوم ان يصبوا وقال ابو بكر لابن  
 الباني اولى من كل كل قال مولانا وبه ماخذ قال الفقيه وبه ماخذ الا ان يريدوا  
 ان يتخذوا اما ارموداً اصلح لذلك الامر فلم ان يفعلوا وفي كتاب  
 الاجناس وفي وقف الانصاري الرجل يجعل المسجد لله تعالى فهو اخص بالصلوة  
 فيه والامامه والاذان وولده من بعده وعشيرته اولى من غيرهم وفي الجنازة  
 املا عن غيرهم قال ابو حنيفة لاهل المحلة ان يهدوا المسجد ويجددوا بناه  
 ويضعوا الحجاب للهار وتعلقوا القناديل فافهم اذا لم يعرف بانيه اما اذا  
 عرف فهو اولى بذلك وبعد موته ورثته وفي الكراهة املا في رجل بنا مسجداً  
 وجعل له موزناً فكرهه اهل المسجد قال ذاك الامر الى الذي بنى المسجد قلت  
 وان كان فاسقاً قال ان كان فاسقاً وفي الامام ان كان فاسقاً فالامر الى القوم  
 قال ولا يشبه هذا الموزن مسجد له طابط عايلاً شهيداً على الذنباة فوقع على رجل  
 وقتله يكون على الذي بنى المسجد وكذا في دار وقفها على المساكين وقد اخرجها  
 من يده وكان الاشهاد على المتولى والدية على العاقل الذي وقف **الفصل**  
**الثالث** في ذكر المسائل التي يعود الى ما يكون في المسجد وفي الفتاوى وسئل  
 ابو بكر عن سراج المسجد يجوز ان يترك في المسجد من وقت المغرب الى وقت  
 الفشا قال لا بأس به لان المصلحة ينشط للصلوة اذا كان في المسجد ضوؤه  
 قيل لو ترك كل المليل قال لا يجوز الا في موضع جرت العادة في مسجدهم كذلك

الشرطي  
 عن محمد بن الحسن

الساني  
 في الخبر

الساني  
 في الخبر



٤١  
قبل فيجوز ان يدرس الكتاب بوضو قال ارجوا لالباس به وان اراد ان يدرس  
بعد ما فرغوا من الصلوة وذهبوا قال الفقيه من قال لالباس بان يترك  
السراج في المسجد الى ثلث الليل او نحوه لالباس بهم لانهم لو احزوا الصلوة  
الى هذا الوقت والسراج فيه لالباس به فكذا درس العلم اذا كان في الدهن  
متبع وسئل ابو القاسم عن شرا الدهن للمجد افضل ام شرا الخصر قال هما سواء قال  
ان في المجد احدهما حاصل ماله في يحتاج الى شرايه افضل وان كانا سواء في لثا  
فيها في ثواب الاخرة سوار ايضا وسئل ابو بكر عن خيش المجد ايام الربيع يجي  
منه قال ان لم يكن له قيمة فلا بأس بطرحه خارجا ولا بأس لمن رفعه وانتفع به  
وكذا الورى انسان تشر اليمان لان طرحة وليل الى انه اباح لمن اخذه قال ابو القاسم  
لا يجوز الانتفاع بخيش المجد مادام منتفعا فاذا رمى خارجا للاستغناء  
لالباس به بالانتفاع وسئل نصير عن دياج الكعبة اذا خلق قال للسلطان ان يبيعه  
ويكتفون به على امر الكعبة فقبل له فتوارى المجد قال هولاء كان طرحة فيه متخلق  
قيل فان لم يعرفوا ومات مشتمة قال ارجوا بان لالباس بان يدفعه اهل المجد الى  
فقير او يبيعوا وينفقوا منه في بوارى اخرى للمجد وفي الوصايا من الفتاوى وال  
ابو القاسم عن مسجد بني بال اجتماع من اناس شتى ففضل منها من الخشب وغيره هل  
يبيع القيم ذلك ويصرفه الى الدهن والخصر ونحوه الذي يحتاج اليه ان سلم اربابا  
الى القيم فلا يصرفه الا في البناء ولا يبيع لما قلنا فان تولى اربابها القطع فالباء  
لهم فان صرفوا ما شاء واجاز وسئل بن مقاتل عن قال اوصيت المسجد كذا او لقطرة  
كذا بما به درهم فمن محمد هو لم يمتها واصلاحها قال وبه نقول ونأخذ والحسن بن  
زياد كانه يقول اذا لم يقبل مرمتها ولا اصلاحها كانت الوصية باطلة روى عنه  
غير واحد من اصحابه وفي كتاب الاجناس واذا القى رجل بوارى في المسجد فصار  
خلقا فبسط مكانه له ان تصدق بالخلفان وان كان هو غايبا ليس لغيره ان يمتد  
به الا ان يصير بحيث لا قيمة له قال في الوقف للحسن قال ابو خنيد لو اشترى مصاحف  
فخلعها في المسجد الحرام او في غيره من المساجد وقفا ابدا لاهل ذلك المسجد ولجيرانه  
ولامة الطريق ولابن السبيل يقرون كان ذلك حسنا لكن ان بدل له ان يرجع فيه  
فله ذلك ويكون لورثته بعد موته وبه قال الحسن لكن وقال ابو يوسف جاز ذلك ليس  
ل ان يرجع فيها ولو اراد بيعه كان لاهل ذلك المسجد وغيرهم من المسلمين خاصة

٤٢  
وردد ذلك المسجد ولو قال الواقف انما جعلها في مسجد آخر مثل كان له ذلك وفي  
الحاج الاصغر قال ابو القاسم عن ثجرة عرسها رجل للمجد بيعت هل لاهل المسجد  
ان ينفقوا من ثمن ذلك الشجرة على المسجد والفارس قد توفي قال ان كانت الشجرة خارجة  
من المسجد فليس لهم ذلك الا برضا ورثة الفارس وابوا قلم ذلك وصار ثمنها ميراثا  
لهم وان كانت الشجرة داخل المسجد فلا لاهل المسجد ان ينفقوا ذلك على المسجد وفي الفتاوى  
عن ابي القاسم هكذا وفي الفتاوى في الوصايا وسئل ابو القاسم عن اوصى بباية لمرة بمجد  
كذا وعمارته وفي ثمن الآجر والخشب وغيره وما اخرج اليه وما كان فيه مصلحة  
له من صر ما به هذا المسجد قال اذا كان النهر يتعدى الى المسجد فمصلحة له ولم  
يصلح اهل المحلة جاز ان ينفقوا منها عند الضرورة وتبني وفي فتاوى  
النسفي في مسجد فيه شجرة تقاح هل يباح للقيم ان ينفقوا من صومهم على هذا  
التقاح فقال نعم لان من غرسه جعله للامة قيل ان كان الاشجار كثيرة ولثامها  
قيمة غرست لبياع الثمار ويصرف ثمنها الى مصاحف المسجد قال لو كان على هذا الوجه  
فلا يجوز كلها مراعات لشرط الواقف **المصل الرابع** في ذكر المسائل  
التي تعود الى كيفية الوقف على مصاحف المسجد والى ما يصرف اليه وفي الفتاوى  
وسئل ابو القاسم عن اراد ان يقف ارضه على المسجد في عمارته وما يحتاج اليه  
من الدهن والخصر وغيره كيف يقف قال يقول وقفت ارضي التي حقني في وضع  
كذا وبين الحدود والمرافق ونحوها وقفا موقفا على ان يستغل بوجوه غلاتها  
ويبد من غلاتها بما فيه من عمارتها ومصلحتها واجور القوام عليها فافضل من ذلك  
صرف ذلك الى عماره المسجد كذا ودهن وحصره وما فيه مصلحة على ان للقيم  
ان يصرف في ذلك على ما يرى فيه فله فاذا استغنى هذا المسجد صرف الغلة  
الى فقير المسلمين وسئل الفقيه ابو جعفر عن قال جعلت محرقا لدهن سراج المسجد  
ولم يزد على هذا اقال صارت للثجرة وفقا على المسجد با قال وليس له الرجوع ولا له ان  
يجعل لغيره وسئل ابو القاسم عن قال هذه الشجرة للمجد قال لا يصير للمجد حتى يعلم  
الى قيم المسجد وسئل عن اوصى بشي عماره المسجد في اي شيء يستعمل قال في عمارته  
في بناء دون ترتيبه فليكن له المارة قال ذلك من بناء المسجد يجوز ان يني بذلك  
المارة وسئل ابو بكر عن وقف على عماره المجد يتجدد القيم من ذلك شرا او تنقش المجد  
من ذلك قال لا يجوز وهو ضامن وسئل عن وقف ارضا على عماره المسجد على ان ما فضل

مطلوب  
كنه هو المار والاراد ان  
ارضا على عماره المسجد

ارضى لشي الى عماره المسجد  
الى اي وجه قال  
بصرف في بناءه دون  
ترتيبه



من عمارته فهو الفقراء واجتعت الغلة والمسجد غير محتاج الى العارة قال  
يحيى الفقه لانه ربما يحدث بالمسجد حدث والارض يصير مجال لا تقبل قال  
الفقيه وقال ابو جعفر هكذا لكن الاختيار عندي انه لو علم انه اجتمع  
من الغلة مقدار ما يحتاج اليه المسجد والارض الى العارة يمكن العارضا  
صدقت الزيادة الى الفقراء على ما شرط الوقف وفي وصايا القنطرة  
ابو نصران كان الوقف على مرتبة المسجد هل للقيم شرار السلم ليرتقى على السطح  
وتطبيبه والقائه الثلج وهل يقطي من غلة الذي يخرج الثلج ويكنه  
ويخرج التراب المجتمع فيه قال للقيم ان يفعل ما في تركه خراب المسجد وسيل  
او كره عن اوصي ثلث ماله لاعمال البر هل يجوز ان يشرح المسجد قال يجوز  
لا يجوز نعم ان يراد على سراج المسجد لان فيها اسراف سوا كان في شهر رمضان  
او في غيره ولا يزن هذه الوصية المسجد وسيل ابو بكر عن وقف على مسجد الجوز لم  
ان يبنوا من غلة المسجد قال ان كان ذلك من مصلحة المسجد بان يكون  
اسمح لهم فلا بأس به وان كان مجال بيع الجيران الا اذا كان بغير ضرورة فلا ار  
لهم ان يفعلوا ذلك وسيل الامام ابو جعفر عن حاريط المسجد لو انكسر من مائه  
شارع تلك المسجد وهو ما الشفعة انصرف من غلة المسجد الى عارة النهر هذا قال  
ان كانت المرتبة على عمارته لا يذيل على قبة العارة القايمة فيه جارية ولهم ان ينفقوا  
اهل المجري من الانتفاع بالنهر حتى يعطوهم قبة العارة فنصرف ذلك الى  
عمارة المسجد وان شاراهل المسجد تقدموا الى اهل النهر باصلاحه وان لم يصلحوا حتى  
انهدم حاريط المسجد او انكسر ضروا قيمه الهدم وسيل ايضا عن مسجد بابه على مذهب  
الريح فيصيب المطر باب المسجد فيفسده ويتبل داخل المسجد وخارجه فيفسد  
على الناس الدخول فيه ان يجوز ان لاخذ غلة من غلة المسجد قال ان لم يضرب اهل  
الطريق جارية وسيل الفقيه ابو جعفر عن وقف ارضا على مسجد ولم يحصل  
اخره على الساكنين قال ذكر عن محمد انه كان يقول في قياس قول ابي يوسف  
انه يرى المسجد موبدا اجاز في قياس قول محمد الا يرى المسجد موبدا لا يجوز لانه صار  
الوقف غير موبد وفي كتابنا لاجناس ولم وقف ماله لاصلاح المساجد  
جائزا لبناء القناطر او لاصلاح الطريق ولحفر القبور واتخاذ السقليات  
والخانات للمسلمين او لنرا الاكفاف للمسلمين لا يجوز ولو صدق بدهان

شرط ان لا يعمد ما جمع حله  
قال ابو بكر كخط عن كذا  
وقال ابو جعفر المذنب والى  
الارض الى النهر

على

على المسجد لم يحز وهو ميراث لان المسجد لا يتصدق عليه وعن محمد بن كز  
عن ابي خنيفة رضي الله عنه لو جعل ارضا للوقف على المسجد جاز ولم يكن له ان يرجع  
قال مولانا المختار انه يجوز وهو قول ابو جعفر وفي وقف الحطاف ولو جعل  
ارضا له وقف على المسجد صدقة معروفة على مرتبة مسجد كذا او عن بواريه وزيت  
قناديله وما يحتاج اليه فهو باطل لانه قد تحزب الحلة فيدخل المسجد ولا  
يحتاج الى مرتبة بان زاد فان استغنى عنه المسجد كانت الغلة للمساكين جاز  
وان خافوا قتل الغلة وحاجة المسجد الى المرتبة فلا بأس ان يجلسوا ذلك على  
ما يحتاج اليه المسجد فان فضل يفرق ذلك على الساكنين انهدم المسجد واخاخوا  
الى ان يبنوه من غلة ما يحصل البنا فانه لا سقف على البناء من غلة لان الوقف  
جعلها على مرتبة كنظير سبطه ولم يصر بان يبنى مسجد من هذه الغلة وفي  
نوادره شام قال اوصيت ثلث مالى للمسجد قال ابو يوسف باطل حتى يقول ينفق  
على المسجد وقال محمد يجوز ذلك قال مولانا والمختار عندي قول محمد وفي قنطرة  
السني في رضى قال وقفته ارى هذه على مسجد كذا ولم يسلم قال يصح ذلك ويكون  
وصية والوصية بعد القبض يكون تملكيا فالجواب ان التملك في مرض  
الموت قال مولانا لا يصير وقفا مالم يقف الى ما بعد الموت كالهبة من المرض  
لا يصح بدون القبض وان كانت وصية لان تبرعات المريض يعتبر شرطا  
في الحال **الفصل الخامس** في ذكر المسائل التي دعوا الى قسم المسجد وما  
يتصل به وسيل ابو القاسم عن قيم المسجد او المسجد الجامع وهو قيم على ثلاثة وجوه  
الحاكم له شيئا معلوما لياخذ كل سنة هل يحل للقيم ذلك قال لو كان مقدارا جاز  
مثله جاز والى الخادم فان كان شرط الواقف في وقفه ذلك فهو جائز ايضا والا فلا  
يجوز للقاضي ان يجعل ذلك له ولا للخادم ان يقبض ذلك وسيل عن قيم مستقلات  
المسجد هل له ان يشتري من غلته الا اجره للحصن بغيرش المسجد او يلقى فيه الحصى  
او يبنى منارة قال الحصن والحصى فليس من البنا فان بين الواقف ذلك فله  
ذلك والا فلا قال مولانا كل ما كان من احكام البناء عليك ذلك وكل ما  
كان من التزيين لا عليك قال الفقيه ان كان الوقف متنع على القيم ان  
يفعل ما يرى من احكام مصالح المسجد فله ذلك والا ليس له ذلك فان لم  
يعرف شرط الواقف لقومه فانه ينظر الى من قبله ان كانوا يشترطون بذلك

مطل

م



هذا النوع تشتري ذلك ايضا وان لم يشتروا ذلك فلا ينبغي  
 له ان يشتري ذلك قيم مسجد اراد ان يني حوائطه في حرم المسجد  
 او فناءه قال لا يجوز له ان يجعل شيئا من المسجد سكنا فيسقط  
 حرمة المسجد عنه ولا يجوز ان يضيق فناءه على المصلين والمارة قيم مسجد  
 يحتاج غلة المسجد من المستغلات المختلفات فخر حائوت منها ولا  
 بأس بعمارة من غلة حائوت اخرى وان كان واقفها مختلفا وهذا استسما  
 لان ذلك كله للمسلمين قيم الوقف طلب منه الخراج والحجانية وليس في يده من المزل  
 شيء قال ان كان امر الوقف بالاستدانة فانه يستدين وان لم يامر بها فان  
 استد ان فلا يرجع ويكون في ماله قال الفقيه اذا استقبله امر لا بد له  
 من الاستدانة ينبغي ان يستدين بامر الحاكم ثم يرجع في اعله وسيله او يصير  
 قيم المسجد يشتري للمدخل المسجد غلة هل يجوز قال ائتمروا محمد بن سلمه في  
 خان الصقارين فاشترى من غلة المسجد الجامع واتخذ غلة له قال الفقيه  
 هذا استحسان والقياس لا يجوز وينبغي ان يشتري بامر القاضي قال مولانا  
 يجوز للمولى ان يشتري بغلة المسجد غلارا وله ان يبيعه عند الحاجة ولو اشترى غلة  
 لا يجوز لانه احتكار ولو اشترى في حائوته او دارا يستغل ويباع عند الحاجة  
 فهذا اقرب الى الجواز وفي فتاوى النسفي وسئل عن متولى اشترى بماله المسجد  
 دار للمجد ثم باعها بثمن مثله هل يجوز بيعه فقال اختلف المشايخ فيه ان هذه  
 الدار هل تلحق بالمتارل الموقوف على المسجد حق لا يجوز بيعها قيل وما المختار  
 من القولين عند الشيخ قال ان لا يصير وقفا ويجوز بيعها لان صحة الوقف  
 والشرايط التي يصير الوقف لازما لا يجوز نكحه ولا يجوز ابطاله فيه كلام كثير  
 ولم يوجد ذلك المعنى هذا قال مولانا يجوز بيعه ولا يلحق بالوقف وسئل  
 عن قال وقفت دارى هذه على مسجد كذا ولم يزود على هذا وسلم صل شري  
 هذه الدار الى المتولى ثم استاجر هذه الدار الى المتولى ثم استاجر هذه الدار  
 من المتولى مدة معلومة باجرة معلومة هل يصح هذا الوقف وهذه الاجارة  
 فقال ان سلم الصل بدون الدار والوقف باطل لعدم شرطه وان سلم الدار  
 الى المتولى صح فان لم يشترط التأييد ولم يجعل اجرة للمفقر على ما هو المشرط  
 في شرط صحة الوقف قال وهذا يكون تملكيا للمجد هبة فيتم بالقبض والاثبات

هذا النوع تشتري ذلك ايضا وان لم يشتروا ذلك فلا ينبغي له ان يشتري ذلك قيم مسجد اراد ان يني حوائطه في حرم المسجد او فناءه قال لا يجوز له ان يجعل شيئا من المسجد سكنا فيسقط حرمة المسجد عنه ولا يجوز ان يضيق فناءه على المصلين والمارة قيم مسجد يحتاج غلة المسجد من المستغلات المختلفات فخر حائوت منها ولا بأس بعمارة من غلة حائوت اخرى وان كان واقفها مختلفا وهذا استسما لان ذلك كله للمسلمين قيم الوقف طلب منه الخراج والحجانية وليس في يده من المزل شيء قال ان كان امر الوقف بالاستدانة فانه يستدين وان لم يامر بها فان استد ان فلا يرجع ويكون في ماله قال الفقيه اذا استقبله امر لا بد له من الاستدانة ينبغي ان يستدين بامر الحاكم ثم يرجع في اعله وسيله او يصير قيم المسجد يشتري للمدخل المسجد غلة هل يجوز قال ائتمروا محمد بن سلمه في خان الصقارين فاشترى من غلة المسجد الجامع واتخذ غلة له قال الفقيه هذا استحسان والقياس لا يجوز وينبغي ان يشتري بامر القاضي قال مولانا يجوز للمولى ان يشتري بغلة المسجد غلارا وله ان يبيعه عند الحاجة ولو اشترى غلة لا يجوز لانه احتكار ولو اشترى في حائوته او دارا يستغل ويباع عند الحاجة فهذا اقرب الى الجواز وفي فتاوى النسفي وسئل عن متولى اشترى بماله المسجد دار للمجد ثم باعها بثمن مثله هل يجوز بيعه فقال اختلف المشايخ فيه ان هذه الدار هل تلحق بالمتارل الموقوف على المسجد حق لا يجوز بيعها قيل وما المختار من القولين عند الشيخ قال ان لا يصير وقفا ويجوز بيعها لان صحة الوقف والشرايط التي يصير الوقف لازما لا يجوز نكحه ولا يجوز ابطاله فيه كلام كثير ولم يوجد ذلك المعنى هذا قال مولانا يجوز بيعه ولا يلحق بالوقف وسئل عن قال وقفت دارى هذه على مسجد كذا ولم يزود على هذا وسلم صل شري هذه الدار الى المتولى ثم استاجر هذه الدار الى المتولى ثم استاجر هذه الدار من المتولى مدة معلومة باجرة معلومة هل يصح هذا الوقف وهذه الاجارة فقال ان سلم الصل بدون الدار والوقف باطل لعدم شرطه وان سلم الدار الى المتولى صح فان لم يشترط التأييد ولم يجعل اجرة للمفقر على ما هو المشرط في شرط صحة الوقف قال وهذا يكون تملكيا للمجد هبة فيتم بالقبض والاثبات

كون المسجد الكالادار  
 وهو غريب

الملك

الملك للمجد على هذا الوجه يصح فان المتولى اذا اشترى من غلة المسجد دارا  
 يصح وكذا من اعطى دراهم في عمارة المسجد ونفقة المسجد او مصالح المسجد يصح  
 كل ذلك فيصح هذا ايضا بطريق التملك بالهبة ان كان لا يصح بطريق الوقف بل  
 عن متولى باع منزلا موقوفا على المسجد وتقايا ثم عزل القاضي هذا المتولى ووطئ غلة فاد  
 هذا الثاني على شري المنزل ان البيع باطل وابطل القاضي البيع وسلم المنزل الى المتولى  
 الثاني وقد سكنه المشتري زمانا هل يجب عليه اجر مثل هذا المنزل قال نعم لانه معد للاجارة  
 فيثبت الاجارة تقديره فاجب الاجرة قال مولانا المختار ان لا يلزمه الاجرة واصله ان من غصب  
 وسكنه مدة لا يلزمه الاجرة في رواية وفي رواية يلزمه والصحيح ان لا يلزمه وان كان معد للاجارة  
 استاجر ارضا موقوفا على مصالح مسجد من توليه سنة مكرما ثم دفعها الى آخر فزارعة بالصف ففعل  
 ان اهل الحلة زعموا ان الاجر لم يكن موليا قال ثبت المشايخ بالدين كون الاجر موليا فان  
 يجد فالغلة يكون للمشارع وعليه اجر المثل للمجد قال مولانا وعليه القول لانه سكنه مدة  
 الاجرة بخلاف ملة البيع لانه ما سكنه بجهة الاجرة متولى المسجد استضع محراب المسجد الى  
 الغيار بالخشب معلوم وعمل وضاع معلوم قال لا تصح لانه لا تعارف في هذا الاستضع ولذا  
 الابواب والسلايم والسرور والوجه فيدان بوصفه فيعمل فاذا التمهيش فيه بما اتفقوا  
 فيصح وسئل عن اهل حلة باعوا وقف المسجد لاجل عمارة المسجد قال لا يجوز بامر  
 وغيره قيل ان كان اهل المسجد اشترى واعمارا بغلات المسجد للمجد هل لهم بيعه  
 لعمارة المسجد قال فيه اختلاف المشايخ قال مولانا يجوز بيعهم لانه لو كان بمنزلة المتولى  
 جاز بيعهم وان لم يكونوا وقع الشراهم فيجوز على كل حال وفي الفتاوى اهل حلة باعوا  
 غلة المسجد وتولوا امره ارجلا باعوا ذلك قال ابو بكر ارجوا ان يكون جائزا ولو باعوا  
 بامر الحاكم اعجب الي وكذا نقص المسجد اذا استغنى المسجد باع مشايخ المسجد  
 يتولى امره جاز والجامع الاصغر وقف المسجد لا متولى له فاقام اهل الحلة من غير رأى القاضي  
 متوليا قال يصح ولكن لا يجب عليه الضمان لانه اتفق بين مال نفسه لانه لما اجر دار الوقف  
 صار غاصبا فيكون الاجرة والغلة فلا يضمن قال ابو القاسم ان اهل الحلة لما فعلوا ذلك  
 جاز لان فيه ضرورة لانهم لو دفعوا الى الحاكم غرمون ذلك مالا ولا هم اهل المسجد كما  
 اوليا لا ترى ان كل واحد منهم ان يفرش حصيرا فيه وقد بل اخى او احاب منه شيئا لافا  
 عليهم ففى كانوا اوليا جاز تصرفهم وفي فتاوى محمد بن الفضل متولى بجدا شري من لا من غلة  
 غلة المسجد قال يجوز فان سكن مؤذن المسجد فيه قال ان لم يصف الشئ الى الدراهم على ملكه

مراخنة فتوى الى من  
 على ادم او النسل الى الدفن  
 فكلها ربه

السوى استضع المحراب الى  
 لا يجوز

هل يجوز باعوا وقف المسجد لاجل عمارة المسجد قال لا يجوز بامر

من عزم على  
 من عزم على

ينبغي



قيل ان امر الموزن ان يخدم في المسجد بعشرة دراهم وغيره يؤخذ بنبه قال الاجارة  
صحيحة وبلزمة الزيادة على اجر المثل في مال المستاجر ان كان مما لا تنفع من الناس فيه  
فان اعطى المستاجر من مال نفسه حل ان يأخذ وان علم ان يعطى من مال الوقف لم  
يسع لهذا المستاجر ان يأخذ **الباب الثاني** فيما يتعلق بجواز الوقف و**محنة الفصل**  
**الاول** فيما يتعلق بالشروط من الاوقاف وفي الفتاوى وسيل ابو القاسم عن ذهبه  
فقال ان وجدة فلان ان اوقف ارضي على ابن السبيل فوجده هل يجوز ان يقفه على وارثه  
في حيوة ومحنة وعلى اقرباء الدين لا يرون منه قال هذا نذر واذا الزمة جاز له ان  
يقفه على اراد ولا يجوز على من لا يجوز له ان يوطئه ذكوه ماله فان وقف على ولده جاز في  
الحكم ونذره باقى وسيل ابو بكر عن قال ان مت مرضى هذا فقد رقت ارضي ثم انه يرا من  
مرضه فاراد ان يرجع عن ذلك ويبيعها قال له ذلك ولو مات من مرضه لا يصير وقفا  
لان عاقبة الجحر والوقف لا يعلو بالاطار قال الفقيه واوقاف اذ امت فاجعلوا  
ارضى وقفا يجوز الا ترى فمن قال ان دخلت الدار فقد جعلت ارضى وقفا لم يجوز ولو قال  
ان دخلت الدار فاجعل ارضى وقفا جاز قال وفي وقف هلال اذا وقف على ابنه بالخيار  
بين الخيار وقفا ولم يبين لا يجوز وعن ابو يوسف انه لو بين للخيار وقفا جاز الوقف  
والشرط وان لم يوقت فالوقف والشرط باطلان كافي البيع وقد ذكر محمد في السير  
الكبير ان الوقف باطل قال مولانا وعندى اذا شرط الخيار في الوقف بطل الشرط صح  
الوقف وسيل ابو نصر عن وقف وقفا على الصرا فاشترط فيه ان يأكل ويوكل وينفق  
من ذلك مادام حيا فاذا مات كان لولده ان يأكل ويوكل وينفق من ذلك وكذا المولود  
لولده ابداماتنا سلوا قال اوقف جاز على ما اشترط قيل له لولده لا يكون وصية منه  
له قال لا لان لولده ان يأكل منه في حيوة وليس ماله وانما هو من مال الله تعالى  
وكذلك لا ان يشترط بعد موته قال مولانا اوقف على نفسه واولاده على قولها لا يجوز  
وقال على قول ابو يوسف يجوز هذا اذا كان في حالة المرض اما في حالة الصحة يجوز اجماعا  
قال الفقيه قد ذكر هلال في كتاب الوقف ان اوقف اذا شرط لنفسه لا يجوز الوقف  
وعن ابو يوسف ان يجوز وشايج الخ اذ يقول ابو يوسف وبه نأخذ وقف حقيقة  
له على ايديها ونصرف ثمنها الى حاجته قال ابو نصر الوقف جاز والشرط باطل وعن  
ابي القاسم نحوه وقال ابو بكر الاسكاف الوقف باطل ولو شرط على ان يبيعها ويشترى  
بثمنها ارضا اخرى وحملها موقوفة قال ابو نصر هذا مثل الاول وقال ابو بكر الوقف والشرط

جائز ان ولو ان رجلا حبس فرسا او سلاحا او ارضا وجعلها وقفا عشرين سنة  
ثم هي مردودة على صاحبها كان باطلا وعن يوسف بن خالد المسمتي استاد هلال  
وقد اخذ العلم من ابي خليفه قال اوقف جاز والشرط باطل وكذا في الوقف  
على شرط ان يبيعه كما قال ابو نصر وابو القاسم والتفقوا انه لو اتخذ سجدا على انه الخيار  
جاز والشرط باطل وفي كتاب الاحناس وان في وقفه انه بالخيار في بيع ذلك  
وان يجعل ثمنها في وقف افضل منه جاز وله بيعها ولم يذكر من يبيعه وذكر الانصار  
له الشرط لكن لا يبيعها الا باذن الحاكم وينبغي للمحكم ان اذ رفع اليه وراى ان لا منفعة  
في الوقف ان ياذن له في بيعها وان مات الواقف ولم يبيعها لا يجوز لمن وليها  
بعده بيعها ولو اشترط ان يبيعها ويجعل ثمنها للمساكين لم يحجز هذا الشرط وان  
وقف هلال لوباع واشترى ثمنها ارضا اخرى كان وقفا وليس له بيع ارض الثاني  
الا ان يشترط ذلك في اصل الوقف وفي البراءة ان شرط الواقف مع نفقته ان  
يقضى منه جاز هذا الشرط وان جعل لنفسه الخيار في ابطال اصل الوقف  
قال ابو يوسف في نوادره الوقف جاز والشرط باطل وفي الوصايا اطلاقا  
ابو يوسف بعد ذلك لا يجوز الاستثناء في ابطال الوقف والوقف جاز  
فاما اذا جعل له الخيار في ابطاله فله ذلك كمن جعلها وقفا على انه بالخيار  
**الفصل الثاني** في سائل التي يتعلق بالصك وما فيه وفي الفتاوى وسيل  
ابو بكر عن وقف ضبعة واشهد على ذلك جماعة وكتب صكا واخطا في كتب الجود  
فكتب حين كان وحيد بن جلفان ما كان قال ان الحدين الذي غلط في ذكره ذلك  
الحباب ولكن بين ذلك الحد وبين تلك الضبعة ارض غير اوكرها ودار الغير  
الواقف فالوقف جاز ولا يدخل ملك غيره في الوقف وان كان الحد الذي سمى  
ليس يوجد في ذلك الموضع ولا بالبعد منه فالوقف باطل الا ان يكون ضبعة  
مشهورة مستغنية عن الحد يد فيجوز الوقف وسيل ابو بكر عن وقف ضبعة  
له وكتب صكا واشهد الشهود على ما في الصك فقال الواقف على وقفته على ان ينبغي  
فيه جاز والى لم اعلم ان الكاتب لم يكتب ذلك ولم اعلم بالذي كتب في الصك قال  
ان كان الواقف رجلا نصحا يحسن العربية فقرا عليه الصك فاقر جميع ما فيه  
فالوقف صحيح ولا يقبل قوله وان كان الواقف اعجميا لا يفهم العربية ولا يشهد  
الشهود على تفسيره بالفارسية فالقول قول الواقف الى لم اعلم ما في الصك وان

اشترط



قالت الشهود قري عليه بالفارسية واقرب لا يقبل قوله وسئل ابو نصر عن  
 اراد ان يقف جميع نصيبه من قرية من القرى على قوم وامر بكتابه من في مرضه  
 فكتب الكاتب ان يكتب بعض اقربه من الارضين والكرمه ثم قري الصل على  
 الواقف وكان المكتوب ان فلانا بن فلان وقف نصيبه في هذه القرية وهو  
 كذا اقرارا على فلان وفلان وبين حدودها ولم يقرأ عليه القراح الذي في الكتاب  
 وقرأ الواقف جميع ذلك ارايت ان كان في هذه الصيغة برج الحمام مع الحمام  
 هل يدخل غير المكتوب من الصيغة في الوقف وهل يجوز وقف الحمامات قال  
 ان كان الوقف وصحة وقد اخبر عن مراده انه اراد بجميع من المذكور وغير  
 المذكور فذلك على الجميع الذي اراده وكذا الوصية وقد كان يجز عن نفسه قبل  
 الموت فالامر على ما تكلم واما برج الحمام فارجوا ان يجوز ويكون الحمام تابع لبرجها  
 وسئل ابو جعفر عن في يده ضيقة جارجل وادعى انها وقف وجاب بكل في خطوط  
 عدولو وحكام قد انقضوا وطلب من الحاكم القضاة قال لا تعد على الخطوط و  
 لا ينبغي للحاكم ان يحكم بذلك وكذا لو كان لوح مصر وب على باب دار ينطق  
 بالوقف لا يقضي به ما لم يشهد الشهود على الوقف وسئل ابو جعفر عن امرأة  
قال لها الخيران ان اجعل هذه الدار وقفاً على المسجد على انك متى احدثت اليها  
تتبعها فكتبوا الصل بغير هذا الشرط قالوا قد فعلنا واشهدت عليها قال ان  
 قرا عليها الصل بالفارسية وهي تسمع جازا الوقف وان لم يقرأ عليها لا يجوز  
 الوقف وفي فتاوى النسفي وسئل االم يذكر في صل الوصي والمتولى انه من اي  
 جهة قال اوجب الفساد لانه يختلف احكامه باختلاف جهة نصيبه وتقليده  
 فان وصى لابي او لجد او لام او القاضى يختلف احكامهم وكذا المتولى قيل  
 فان كتب ان وصى من جهة الحكم او المتولى من جهة الحكم ولم يسم القاضى الذي لا  
 قال يجوز لانه صارت جهة فليست معلومة ويمكن معرفة في الجملة اذا عرف تاريخ نصيبه  
 وصيا ومتوليا فاذا لم يكتب لم يعرف طريقه فلم يصح قيل وكذا اذا احتجج الى الخ  
 القضاء بجهته فيه كالوقف واجارة المبتاع ونحوه ولو كتب وقضى بجهة وجواز  
 قاضى من قضاء المسلمين ولم يسم عليه القياس يجوز قيل فان لم يقض بذلك فاق  
 والكاتب يكتب ذلك كذا بآهليها ثم قال قد ذكر في آخر الكتاب الوقف ما يدل  
 على انه لا بأس بذلك فانه قال اذا خاف الواقف ان مطلقه القاضى فانه يكتب في صل

لم يصح ذلك وقف الا اذا كان حراً  
 انه اراد جميع ماله المذكور وغير المذكور  
 وذكر معلوم في نسخة اخرى

الوقف ان قضى قاضى كذا وكذا قال في الحقيقة الوقف وقع صحيحا الفصل الثالث  
 في كيفية الايقاف والالفاظ التي يصير الملك لها وقفا وفي الفتاوى وسئل  
 الفقيه ابو جعفر عن اراد ان يجعل داره وارضة وقفا كيف يقول وكيف ينطق  
 الوقف قال هذا على وجوه ولعل وجهها حكم لو قال ارضي هذه صدقة فان هذا  
 نذر وعليه ان يتصدق بريقها على الساكنين او ببيتها ويسكن ولو قال ارضي هذه  
 موقوفة او ارضي هذه وقف او جعلت ارضي وقفا او جعلتها موقوفة صارت  
 وقفا وعند ابو يوسف على الفقهاء في قول غير لا تصير وقفا وشايخ بلخ يقولون  
 يقول ابو يوسف وبه نأخذ قال مولانا اذا اسلمها الى المتولى يصير وقفا وال  
 فلان في جميع هذه المسائل ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة او قال ارضي هذه  
 وقف صدقة او جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة صارت وقفا على الفقهاء ولو  
 قال ابو يوسف وهلال وقال يوسف بن خالد السبي لا يصير وقفا ما لم يقل  
 اخره للفقهاء او قال ارضي موقوفة موقوفة او موقوفة على الساكنين فهو جائز في  
 مجرى الوقف كالم لا في قول بعضهم يحتاج الى القبض وفي قول ابو خنيفة هي على ملكه  
 والختار عند مولانا ما ذكرناه ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة موقوفة في حياتي  
 وبعد وفاتي فانه يجوز في قولهم جميعا لان ما اخذ به جعلها بمنزلة النذر في حياته  
 ويصير وصية بعد وفاته ولو قال ارضي هذه موقوفة على فلان وعلى ولدي او على قرابتي  
 وهم يحصون فالوقف باطل اجماعا اذا لم يذكر الصدقة وانما جاز ابو يوسف في الموضع  
 الذي قال موقوفة ولم يسم انسانا بعينه صار الوقف على الفقهاء فاذا ذكر انسانا  
 معلوما لم يجوز اذا لم يذكر الصدقة قال مولانا لا يكون وقفا من فلان صحيحا بل  
 يكون تملكاً من فلان صحيحا ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ولدي جاز والغلة لولده  
 مادام وله حياة فاذا مات انصرفت الغلة الى الفقراء او قال موقوفة على الفقراء  
 او موقوفة على اعمال البر ذكر الصدقة او لم يذكر فهو جائز واذا وقف ارضا او دارا  
 على الفقراء ولم يذكر عمارتها فانه يبدا او لا بالعارة وان لم يشترط الوقف وهذا  
 استحسنه وسئل ابو بكر عن قال ارضي هذه للسبيل ولم يزد على هذا قال ان كان في يده  
 تعارض هذا الكلام فيما بينهم للوقف صارت الارض للوقف وان لم يتعارفوا  
 ذلك فانه يسأل ان اراد به الوقف كان وقفا وان اراد به الصدقة يتصدق بها او ببيتها  
 وان لم يبين حتى صارت ميراثا وقال ابو بكر في مريض قاسم وامن غلة دارى

ار جعلت ارضي صدقة

قر



هذه كل شهر بعشرة دراهم جزا و فوقوا على المساكين فان هذه الدار نصير  
 وقفها ويجعل كانه قال وقف دار هذه بعد موتي وسيل ابوالقاسم عن قال في  
 جعلت نزل كرمي وقفها وكان فيه تمرا او لم يكن قال يصير الكرم وقفا لان  
 النزل انما يصير وقفا بوقف الكرم فصار كقول وقف كرمي وكذا قال جعلت  
 غلة كرمي وقفها وسيل ابوالقاسم عن اخواته ورثوا ضياعا فافتحموا وجعلوا للدار  
 ناحية معلومة ويبيعونها غير انهم لم يعزلوها من تلك القطعة ثم ان هذا الصغر  
 طلب قاضي الاخر ان يسلم اليه فقال الاصغر اشهدوا لي جوبتها للفقراء ثم سلموا  
 اليه قال ان كان هذا الموضع معروفا من غير ان يختلف لاختلاف العارفين  
 بالذرع لاستوياها فانه يسأل عن ما اراد بقوله جعلتها للفقراء فان اراد  
 بذلك وقفها وان اراد به الصدقة او لم يكن له نية لا يكون وقفا عليه ان  
 يتصدق لها او يقيمها وفي فتاوى محمد بن الفضل وسيل عن قال تصدقت بانه  
 هنا على فلان وعلى اولاده صدقة موقوفة قال يجوز فان لم يبق منهم احد انصرف  
 الى الفقراء لاطلاقه لفظ الصدقة وقال ههنا تلك مسايل قوله جعلت  
 ارضي هذه لفلان ولم يقل آخره للفقراء اول وجه من وجوه البر فهو باطل  
 اجماعا والثاني هذه المسئلة فيجوز الا عندنا جميعه والثالث ان يقول هذه  
 ارضي موقوفة على فلان واولاده ما تاسلوا ولم يجعل آخره للفقراء فهو باطل  
 عند اكثر العلماء الا ان اصحاب الاملاز وواعن ابى يوسف انه يجوز لان لفظه  
 الوقف كلفظ الصدقة ثم لا يجوز اما ان كان الوقف في حال الصحة او في حال المرض  
 او مضافا الى ما بعد الموت فان كان في حال الصحة فالقبض والاقرار شرط كالموت  
 وبعد الموت فهو وصية فلا يشترط القبض والاقرار وما كان في حال المرض وسواء كان  
 لهبة في حال المرض حتى يشترط القبض والاقرار وما كان في حال المرض ويكون  
 وصية حتى يعتبر من ذلك قال من لانا اذا كان الوقف في حال الصحة لا يعتبر  
 خروج من ذلك واذا كان في حاله يعتبر من ذلك لانه في حاله المرض وصية وسيل  
 عن اوقف ضيعة لا على مجرد ولم يذكر حكمها اذا خلا عن اهلها فقال ان كان الوقف  
 جعله وقفا في الحياة ولم يذكر على ما قال ولم يجعل الوقف بلفظ الصدقة صح وصرف  
 غلته الى الفقراء ولم يكن لورثته حق وان جعله وقفا في الحياة وبعد الموت او  
 بلفظ الصدقة صرفا ايضا الى الفقراء وان لم يذكر لفظ الصدقة كان الوقف صحيحا

بأنه من الترمذ

كان وقفا

فهو حال المرض

وبعد الموت

**الفصل الرابع في صحة الوقف من غير لفظ وفساده ومراعاة**  
 شروط الوقف وفي الفتاوى اشترى دارا فلم يقبضها حتى وقفها قال  
 لا يجوز لان الوقف قد ينقص بغير صحة الا ترى ان الشافعي ينقص  
 بخلاف الفقيه لانه لا ينقص قال الفقيه وفي وقف هلال فبين اشترى  
 ارضا يبيعها جزا فوقها قبل القبض وفقد الثمن فان الامر موقوف فان  
 ادى الثمن وقبضها جاز الوقف وان مات ولم يترك مالا فانه يباع الارض  
 ويبطل الوقف وبه نأخذ وسيل ابوبكر عن امرأة وقفت دارا لها في  
 مرضها على ثلث بنات لها وليس لها ملك غيرها ولا وارث لها غيرهن قال  
 الثلث من الدار وقف والثلثان مطلق يصنعن لهما ما شين قال مولانا  
 ان لم يجوز لا يصير شيئا من ذلك وقفا قال الفقيه هذا اذا لم يجوز الوقف  
 فاما اذا احرز الوقف كله جاز وسيل ابوالقاسم عن له شركة في وقف فوق  
 نصيبه مشاعا يجوز ذلك واذا تسمت وقعة نصيبه في موضع هل يجب  
 ان يوقفه ثانيا قال الوقف جاز ولا يحتاج الى عاقبة والاولى له ان  
 يشهد ثانيا على مقسوم قيل فان كانت الارض كلها له فوقف نصفها  
 مشاعا ثم اراد القسمة قال ان بقي ثم قاسم المشري فهو جاز وان رفع الى  
 الحاكم لياخذ احدا بقسمته فهو جاز قال مولانا المختار عندي ان وقف  
 المشاع لا يصح وسيل ابوبكر عن كان عليه ديون فوقف ضيعة له  
 بياوي عشرين الفا تصد منها للمهاطلة وشرط صرف غلاتها الى  
 منافعهم وشهدت اليهود على اقلاسه قال جاز الوقف وهو بازان  
 خلف ان لا مال له وان فضل من ثوبه شيئا فهو للمفقر وسيل ابوبكر  
 عن اراد يتخذ داره وقفا على الفقراء المصدق بثمنها افضل ام الوقف  
 قال المصدق بثمنها حتى لا يعطل ويصير فريضة وان كانت ضيقة  
 فالوقف افضل لا نعلم هذه المعنى قال مولانا المصدق بثمنها افضل في  
 الدار والضيعة جميعا وسيل ابوبكر عن اوصى بان يوقف ماله كذا كذا  
 بدين يظهر على ووفت وقفا او لم يوقف قال الوصية باطلة الا ان يقول  
 ان راي الوصي ذلك فيوقف ذلك من ثلك ماله فكانه قال يعطى الوصي  
 من ثا وسيل ابوبكر عن وقف وقفا صحيا على ساكني الدار المحلقة

اشترى دارا فلم يقبضها حتى وقفها

ان المحي عندي

في وصية

القول



بان يعطى كل يوم كذا الكل واحد منهم كذا ثم ان بعضهم يشتغل بالبحر  
 ليلا او نهارا ولا يثبت فيها وله هناك شئ قال له من في الوظيفة ما  
 لغرض من السكان فكلنا لخرج ما ينهار لطلب المعاش واشتغل بحرفة  
 من الحرف قبل ان اشتغل بالحراسة ليلا وهو النهار مقصر في القلم ايضا  
 قال ان كان بعد من المختلف واهل العلم ارجوان يكون هو في الوظيفة كغيره  
 والا فلا قبل ان شرط الواقف على ساكني دار المختلف ولم يقل طلبه العلم و  
 انما يحرم اذا لم يكن من اهل العلم ولا من المختلف قال ولو انما تعلم غاي  
 عن المدايا ما ثم رجع قال فان خرج الى مسيرة ثلثة ايام ليس ان يطلب  
 الوظيفة لما مضى وان خرج الى بعض الرستاق واقام خمسة عشر يوما وكذلك  
 وان اقام من اهل ذلك باصل ما بدله منه ينبغي ان يستحق الوظيفة على حاله  
 ولا يؤخذ ببلده بان كانت غيبته مقدار شهرين او ثلثة فاذا اراد جاز  
 لغيره ان ياخذ ببلده فان كان في المصر مشغولا بكتابة شئ من الفقه بما يحتاج  
 اليه ولا يختلف الى الفقه فلا يخرج وظيفته وان اشتغل بعمل اخر يحرم  
 قال الفقيه ومن ياخذ الاجرة في يوم لا درس فيه قال ارجوا ان يكون جائزا  
 اذا كان مشغولا بالكتاب والتدريس وسئل ابو بكر عن الوقف العلوي  
 الساكنين ببلد قال من غاب منهم ولم يبيع مسكنه ولم يتجز مسكنه اخر فهو  
 من سكان بلده ولم يبطل فطيفه ولا وقفه وسئل عن محجور عليه  
 وقف ضيقه له قال وقفه باطلا لا ان ياذن له القاضي وقال ابو القاسم  
 لا يجوز وان اذن له القاضي لانه لا يرى المحجور سئل ابو بكر عن قيم وقف جعل  
 الوقف في ايدي المكاره وكان في الضيقة قطن فسرق فوجد في يد رجل  
 فغن السارق ان يقر على القيمة كذا الدامن القطب قال ان علم ان السارق  
 سرق ذلك المقدار او اكثر ما قراره او باقراره جاز وان علم انه  
 يعطيه هذا المقدار مخافة هزل السر او محو ذلك لا يجوز ان ياخذ  
 الزيادة ان سرقه او لا ياخذ شيئا ان لم يسرقه لا اجل الرشوة  
 وسئل ابو بكر عن وقف ارض له على مصحف موقوفه بان يصلح مدارس  
 فيه قال الوقف باطل لا يجوز لان هذا ليس من اوقاف الناس و  
 الاجناس والوقف في مرض موته الدين محبط برقبته لم يجوز ان لم

راجع من طالع العلم بعينه  
 شهر او شهرين او اكثر  
 راجع

لكن

لم يجوز وان لم يكن عليه دين جاز من ثلث ماله **الفصل الخامس**  
 في المسائل التي تتعلق بالاجارة وفيه الفئوي وسئل عن حائز ارضه  
 وقف وعمارته فاني صاحب العماره ان يتاجر به باجر مثله قال ان كانت  
 العماره لورفعت فانه يتاجر بها كغيرها استاجر كلف برفع ويواجر من  
 وان كان لا يتاجر به بذلك يترك في يد الاول بذلك الاجر وسئل ابو القاسم  
 عن له دار فيها موضع مقدار بيت وقف وليس يصل الى الموقوف عليه  
 عليه شئ من غلته فيريد صاحب الدار ان يتاجر به مدة طويلة ما لقول  
 فيه قال ان كان لهذا الموضع ملك الى طريق الا فظم لم يجوز ان يواجر به  
 مدة طويلة كيلا يندرس امر الواقف وسئل عن قيم وقف اجرة دار الكو  
 هل يجوز ان يحال بالغلة على مديون المستاجر قال احب ان يحول كغيره  
 وسئل عن باع الاشجار من ارض الوقف ثم آجر من الارض حتى يصح الاجارة  
 قال ابو بكر ان باع الاشجار بغير وقفها دون الارض وآجر مدة غير محف طول  
 المدة جاز وان باع الاشجار من وجه الارض لم يجوز الاجارة وسئل ابو نصر  
 عن استاجر ارض وقف وبني فيها حائوتا وسكنها افراد اجرة الارض هذه  
 قال ان كان اجرة كل شهر فلما انقضى شهر فللمقيم فيج اجارة ورفع  
 النبا ان لم يضربا وقف رفعة المستاجر بعد دفع الاجارة وان اخر ضارا  
 ببلد فللمقيم ان يغرم من غلته قيمة النبا فيصير البناء وقفا مع الارض متولى  
 اجرة دار الوقف مدة ثم مات كان القياس ان يبطل الاجارة لان المتولى  
 كالمالك وفي الاستحسان لا يبطل لان الاجارة للفقراء صادرة من  
 كوت الوكيل سئل ابو القاسم سئل ابو القاسم عن آجر دار موقوفه عليه  
 خمس قال لا يجوز اجارة الوقف اكثر من سنة المعلقة عارضة يحتاج  
 فيها الى تعجيل الاجرة بحال من الاحوال وقال ابو بكر وانا لا اقول بقساد  
 الاجارة ولكن الحاكم ينظر فيه فان كان ضررا بالوقف ابطله والا فلا ويل  
 ابو جعفر عن اجارة الوقف مدة طويلة قال قال بعض مشايخنا لا يجوز اكثر  
 من سنة حتى لا يودي الى الفساد قال وانا اخبرك سنين في الضياع لانه  
 ربما لا يرغب في اقل منه قال مولانا المتحار قول ابو بكر وقال الفقيه ان شرط الواقف  
 ان لا يواجر اكثر من سنة لا يجوز اكثر منه وان لم يشترط جاز ثلث سنين

اجاز وقف اكثر من سنين  
 سنين

ظ  
 استشار



مطلوب  
المتولي نفس ارض الوقف  
ما لا يجوز ان يحوزها  
بموازاة غيره

٥٢

كما يجري بين الناس وان كان مدة طويلة ينبغي للحاكم ان يبطلها و  
سئل ابو القاسم عن اخذ دارا موقوفة عليه فجعل المتاجر رواقها مربطاً  
لداوا به وخربها قال ليس له ان يتخذ مربطاً في موضع لا يهبطه الناس  
لربط الدواب وما حدث من ذلك نقضان ضمن وفي فتاوى النسخ  
سئل عن سائر ارض الوقف ثلث سنين وتلك الاجرة للسنة الاولى  
كان اجر المثل ثم كثرت رغبات الناس فزاد اجر مثله هل المتولى ان ينقص فقال  
لا لان العقد قد صح وزيادة الرغبة في الاجرة بمنزلة زيادة السعر في  
القيمة ثم ذلك غير منفسد للعقد فكذا هذا قال مولانا ان ازداد زيادة فاحته  
كان للمتولى ان يبيع للاجارة والزيادة الفاحشة مقدرة بنصف الذي  
آجره اولاً لان الاجارة ينعقد ساعة فساعة حسب حدوث المنفعة  
وكانه آجره منه هذه الساعة بنقصان فاحش ولا كذلك البيع اذا تغير  
سعر المبيع وسئل عن ارض وقف في قرية يزرعونها اهل تلك القرية  
بالتك أو بالنصف وفيها حاكم من جهة قاضي المدة فاستاجرها رجل  
من الحاكم سنة بدراهم معلومة ثم لما ادرك الزرع جاز متولياها وطلب  
الحصن من الخارج قال له ان ياخذ لان المتولى ان قلده قاضي البلدة قبل  
ولاية الحاكم فلا يدخل ذلك في تقليده وان كانت بعد تقليده هذا خرج  
الحاكم عن الولاية عن تلك الارض فلم يبيع اجارته فتي زرعها فصار كان  
المتولى وقع اليه منارعة على ذلك كما هو المتعارف عليهم فيجب ذلك وسئل  
عن اجارة الوقف ثلثين سنة او نحوه فقال لم يجوز به بعض مشايخنا  
لما فيه من خوف بطلان الوقف لان المدة متى طالت بنسب اليه وربما  
ادعى ملكيته او ورثته بعد موته قال ولو احتج اليه فوجه صحته ان يعقد  
عقوداً متتادفة كل عقد على ثلث سنين وبكسب آجره فلان من قلان  
كذلك يفسر العقود كل عقد على الثلث سنين من غير ان يكون بعضها شرطاً  
في بعض قال العقد الاول لازم والثاني غير لازم لانه مضاف الى زمان  
لم يحج بعد فعمل في الحال كالمعدوم وسئل عن وقف على ارباب واجم  
متولى لذلك فاجره من رجل ثم مات هذا المتولى قال لا يبطل هذه الاجارة  
لان الارباب وهم باقون وهذا استحسان والقياس ان يبطل

مطلوب  
اسم ج الوقف مستثنى من  
اجالته في اثناء الملك

مطلوب



الزناينة تابعة لبيت الصل وفي فتاوى محمد بن الفضل قيل  
عن اشجار موقوفه مع الارض يجوز بيعها قال لا يجوز قبل القلع كبيع  
الارض وبعد القلع يجوز وقال ايضا الاشجار الموقوفة اذا كان غير  
مثمرة يجوز بيعها قبل القلع لانها في حكم الغلة بعينها والمثمرة لم يجوز  
بيعها الا بعد القلع كبناء الوقف والباب لا يجوز بيعه قبل الرفع وفي  
الواقعات وذكره هلال في وقفه ولو صدق ايضا صدقة موقوفة بثمنها  
لا يدخل الثمن في الوقف قياسا ودخل استخانا يوما بالصدق بها كمن  
قال تصدقت ارض محلها وثمرها على المساكين فان لم يسم ثمرها فالارض  
موقوفة والثمر للواقف في قول ابي يوسف ولم يحكم من غيره خلافه والشرب  
والطريق ومسايل الماء يدخل في الصدقة الموقوفة وان لم يسم والله اعلم  
**الفصل الثاني** فيما يعود الى الوقف المنقولات وحدها  
وفي الفتاوى وسيل ابو نصر عن وقف كتبه وكان الفقيه ابو جعفر  
يجوز ذلك ويأخذ وفي الجامع الاصغر وسيل عبد الكريم عن حائوت  
وقف احترق لتخرج العروة من الوقفية قال ان استخرجت وان  
قل فانه لا يخرج قال ولو كان رباطا يبطل الوقفية ويصير ميراثا وكذا  
المحمد فان قام اقوام احاب فعمى الرباط يعود الوقف قال لا لالات  
قد كان كتبها ومحاها وسيل عن وقف بقعة على رباط على ان ما يخرج من  
لبنها وسمنها يعطى لابن السيل قال ان كان في موضع يغلب ذلك في اوقافهم  
رجوت ان يكون جازا وفي الوقعات ذكره هلال البصري في وقفه وقف  
البناء من غير اصلاح لم يجوز عن الانصاري وكان من اصحاب زفر بنين وقف  
الدراهم او الطعام او ما يكال ويوزن يجوز ذلك قال نعم قلت وكيف  
قال يدفع الدراهم مضاربة ثم يتصدق بفضلها في الوجه الذي وقف عليه وما  
يكال ويوزن ببيع فيدفع ثمنه مضاربة او بضاعة كالدراهم فعلى هذا النية  
هذا الكرم من الخط وقف على شرط ان يقرض للفقراء الذين لا يدركهم  
ان يدعوا لها لانفسهم ثم يؤخذ منه بعد الادراك قدر الفضل ثم يقرض  
لفقرهم من الفقراء ابداء على هذا السيل يجب ان يكون جازا قال ومثل  
هذا كثير في الجبال من السمان والذي في ناحية الدما وبدن الاكسية

موقف ابو اسلم  
والزناينة

واستره

واستره الموقى اذا وقف صدقة لله تعالى جاز في دفع الاكسية الى  
الفقراء فيقفوا بها في اوقات لبسها وهذا يدل على جواز ما بينا من الخط  
واما استره الموقى يكون موقفا في ذلك السيل ووقف المصاحف جاز  
ذكر عن محمد في جامع الكساي وقد ذكرناه في الفصل الثالث من باب  
الاول من هذا الكتاب وفي كتاب الاجناس وفي نوادر ابي يوسف لا يجوز  
الوقف في الحيوان والمتاع والثياب ما خلا الكراع والسلاح فانه  
يجوز الوقف في الحيوان والمتاع فيه الا على وجه البيع كالرقيق وقرا  
واللات العمة اذا جعل البستان وقف بما فيه من البقر والغنم  
والرقيق فانه يجوز وفي احكام الوصايا الاصل مريض او صبي ان يدفع  
الى فلان الف درهم ثم يملكها سنة ويحرقها ثم يرد على الورثة جاز  
من الثلث وفي المجرد عن الخليفة لا يجوز قال ابو حنيفة اذا وقف بال  
القنطرة او لاصلاح الطريق او كنف القبر واتحاد السعيات او لش  
الكفاف لفقراء المسلمين لا يجوز ولا جعل المساجد جاز وفي الفتاوى  
وسيل ابو بكر عن جعل جنازة ومقتل المجمل فتعانا اهل قال لا يرد الى  
الورثة بل يوجه الى مكان بل يوجه الى مكان اخر قال الفقيه وليس هذا  
كالمسجد اذا خرب ما حوله لان المسجد لا ينفك وسيل ابو جعفر عن يربنيث  
بالاجر في قرية خربت وتناثرت اهلها وبجانبها قرية اخرى فيها حوض يحثا  
الى الاجر اسفل من ذلك الاجر الى هذا الحوض قال عمار الاجر الى ملك  
الثاني او ورثته وان لم يعرف ورثته فهو كاللقط يتصدق على انسان  
ثم ينفقها في الحوض وسيل عن قوم جمعوا الدراهم لعارة القنطرة  
فأخذوا طعاما للعمال واجتمع هناك من يعمل من لا يعمل والعمال  
ستكفون ان لا يدعون الحضور من الناس للطعام قال ان  
حضور وانظروا ان كانوا قليلا وارشاق في الحث على العمل فهم غير  
العمال وان حضروا نظروا ان كانوا قليلا يجوز استحسانا وان كانوا  
كثرا يدخل النقصان فيما جعل للعمال تقصا ما بنيا فلا يجوز للعمال ان يزد  
عوهم واما ما زاد من الخشب وغيره من الاجار والاجر والدراهم  
ان ارادوا ان يعرفوا ذلك الى قنطرة اخرى للناس من هذه القنطرة



فانه ينبغي ان يفعلوا ذلك لمشاورة اربابها ان كان تقدمهم والا كما بينا انفا  
**الباب الرابع** منه في ذكر المسائل التي تتعلق بالمتوفى ونحوه فصلان  
**الفصل الاول** فيما يعود الى ولاية الوقف واولاده وفي الفتاوى  
ولان رجلا وقف وقف ولم يذكر الولاية لاحد فان الولاية للوقف وهو  
اولا بالقيام لانه اقرب الناس اليه وفي الوقفات وفي وقف الانصارى  
فمن ولم يذكر الولاية لاحد قال الولاية للوقف ولو شرط الواقف على ان  
يليهما فلان جاز للوقف ان يخرج من ولايته وان يوليها غيره او يليها  
هو بنفسه في السير الكبير عن محمد بن ابي بكر لم يشرط ان لا عزله  
ذكره في الاجناس قال مولانا المختار هو الاول دون ما ذكر في سير الكبير  
قال هلال في وقفه اذا شرط الواقف الولاية لنفسه فانه ليس للسلطان  
ولا للقاضي ان يدخل عليه في ذلك الا ان لا يخلع لذلك وكان الشرط باطل  
ويوليها غيره وينزع القاضي من يده قال هلال في وقفه ان جعل ارضا له  
وقف في صحته ثم قال عنه وفاته لرجل انت وصي ولم يزد على ذلك يكون  
ولاية الوقف مادام اليه مادام الواقف حيا ويكون وكيله في الوقف  
فادامات الواقف لا يكون ولاية الوقف اليه الا ان يقول ولاية الوقف  
اليه بعد وفاتي فيكون كالوصي في سائر امواله ولهذا المتن ان يوصي  
لا غيره كما للوصي ان يوصي لغيره وفي الفتاوى وسئل ابو بكر عن  
وقف وقف وقفا في حياته ولم يجعل له قايما فلما حضر الموت الى رجل  
قال يكون وصيا وقايما على اوقافه ومتى جعله قايما اوصى الى رجلين  
وصيا لا غير والا اول قيم فان قال على ان ولاية هذه الصدقة بعد وفاته  
الى عبد الله حتى تقدم زبده فاذا قدم زيد فهو وصي على ما شرط فان اوصى في  
ذلك الى رجلين ليس لاحدهما ان ينصرف فيه في قول ابي حنيفة ومحمد  
وقال ابو يوسف يجوز ان ينصرف في سائر الاموال على اصله فان اوصى  
احدهما الى الآخر بما جعل اليه من هذه الولاية جاز على قياس رواية محمد  
عن ابي حنيفة وعن السمتي عن ابي حنيفة ليس ذلك في الوصية فعمل هذه  
الرواية في الوقف لا يجوز ايضا قال مولانا والصحيح رواية السمتي عنه  
ولو قال الواقف فاداما يعيثن ليس لاحدهما ان ينصرف بعد موته

وقف

الوقف

الوقف ولومات احدهما للآخر الولاية كولد ادعاه من كل الام حتى يكون  
ولاهما لا يتصرف احد الابوين في مال الابن هذا الا ما يفعل احد الوصين  
فان مات احدهما كان للمثاني مضمنا ان يتصرف في كل شيء كالأب وحده في قول  
ابي حنيفة ومحمد وذكر الانصاري في وقفه ان اخرج الوصي الوقف من ولاية  
الصدقة لفساد فطرح بعد ذلك ان يرى ان يرد الولاية اليه قال نعم فان لم يكن  
من يتولاه من حيران الواقف وقربته المبرزق ويفعل واحد غيرهم بغير  
رئق قال ذلك الى القاضي نظرا في ذلك ما هو الا فضل لاهل الوقف والحق  
للصدقة وذكر هلال في وقفه ان كان الواقف غير مأمون على الموقف فانه  
ينبغي للقاضي ان ينزعها من يده ويوليها غيره وفي الاجناس قال في الوقف  
للحطاف وقف وقفا صحيحا واخرجها من يده ثم ارجعها الى يده ودرعها لنفسه  
بنفسه فالزئج له ولا يقبل قول اهل الوقف ان زعموا لاهل الوقف لكن لو سألوا  
القاضي ان يخرج الوقف من يده ان راعيتها لنفسه فانه لا يخرجها ولكن  
يقول له ازرعها للوقف ولو فعل هذا متولى الوقف اخرجها القاضي من يده  
بما فعل وان قال الواقف زعيت لنفسه لانه لم يكن للوقف من يزرعه  
بيده يقول له استدن على الوقف واجعله في عن البذر والنفقة على  
الزئج فان قال لا يمكن ذلك قال لاهل الوقف استمدنوا انتم حتى  
تؤدوا ذلك مما يحى من الغلة فان قال اهل الوقف اننا نزرع لا يطلعتهم  
القاضي بذلك الا ان يكون الوقف حارطا فيخرج من يده ويجعله في يد  
من يثق به وفي نوادر على اذا وقف ارضا له ودفعها الى رجل فله ان  
يخبره من الوكاله بمنزله من رهن وكل رجل عند حل المال لا يكون  
للمراهن ان يخرج من الوكاله وفي نوادر ابن سماعه محمد اذا اوصى الى  
ابنه الصغير جعل القاضي وصيا فاذا بلغ لم يكن له ان يخرج الوصي  
الا بما للقاضي وفي فتاوى محمد بن الفضل وسئل عن شرط في اصل الوقف  
الولاية لنفسه ولا ولاده قال يجوز بالاجماع ان يمتنع الاختلاف فيها  
اذا وقف واخرج من يده ولم يشرط الولاية لنفسه قال ابو يوسف الوكالا  
لوقف وله ان يعزل القيم وادامات الواقف ينزع القيم لانه كوكيل  
لان المذهب عنده انه يصح الوقف بدون التسليم وكانت الولاية له دون

مطل



القيم الا ان يجعله فيما في حياته وبعد وفاته فيصير وصيا وعند  
محمد لا ولاية له انما الولاية للقيم حتى اذا مات الواقف وله وصي فلا ولاية  
للموصي لان عنده لا يصح الا بالتليم واختلاف ارضيهما فحين وقعوا و  
شرط في اصل الوقف ان يتبدل المقيم بهذا الموضع موضعاً غيره ان احب  
ويوقف عنده وان راي العواقب في ذلك جاز في قول ابي يوسف وقال  
محمد لا يجوز قال سئل انما الصحيح قول ابي يوسف وسئل عن الوقف بعد  
الوفاة بل للواقف الرجوع قال نعم لازمة **الفصل الثالث**  
فيما يعود في اطلاق التولية ومنعه والما يقضن فيرد ما لا يقضن وفي  
الفتاوى وسئل ابو جعفر عن قيم وقف جميع القلة فقسمها على اهل الوقف  
ولحرم واحد منهم فلم يعطه مصرف نصيبه الى حاجة نفسه فلما خرج القلة  
الثانية طلب المحرم نصيبه الاول هل ذلك قال ان شاركه في القيمة  
وان شاركه في شكاها شاركهم فيما اخذوا فان اختار نصيب القيم سلم  
لهم ما اخذوا وليس له ان ياخذ من غل هذا العام اكثر من نصيبه وقال ابو بكر  
سأل رجل الحاكم الماض عن قيم وقف في بده ارض ما للفقراء ففضل الما  
عن الارض اعطى ذلك الما غنيا لينفق به فامر الحاكم بان يرسل  
فضله الما في الشهر ولا يعطى احدا بل يرسل ليصل الى الفقراء والى كل واحد  
وسئل ابو بكر عن قيم وقف اراد الواقف ان يخرج الوقف من بده بعد  
ما اخرجها الى يده قال لا يمكن الا بشرط في الوقف بان يكون له القل  
والاخراج واللاستبداد ان ظهر له الحق فالتقاضى حرمه لا للواقف  
وقد تقدم هذا المسألة في الفصل الى الاول على الاحتمال في قول  
وقف مرض فقال كخض استهلك من غلة الوقف فاذا اكثا من  
تركه قال ابو بكر صدقة الوارث يعطى من جميع المال وفي الزكوة  
من الثلث وان نكته كرسه فكل من الثلث ومختلف الوصا الورثة على العلماء  
بما اقرب المورث انه لم يفعل ذلك فان حلف اخذ من الثلث وان  
نكته فكل من جميع المال قال الفقيه لما لم يقر لقيم معلومين يعبر من  
الثلث كما في زكوة السائبة وان كان له طالب فكذا هذا خصوصا على قول  
ابي يوسف على ما قال في كتاب الاقرار قال رجل هذا المال عندى لفظ فاد

لنت  
بذلك

نقصره

نصدق بثلثه وسئل ابو بكر عن قيم وقف ادخل جدها في دار الوقف ليرجع  
في غلبتها قال يجوز ليرزله الوصي على اليتيم وجهه ان يبيع الجدة من آخر  
ثم يشتره للوقف فاما بعد ادخل لا يجوز بيعه وشراء وذكر الانصاري  
في وقف فحين اوصى بولاية الصدقة الى رجل وانفق الوصي من ماله على عم  
الارض فان شهد انه يتفق ليرجع له الرجوع والا فلا ذكره في الواقف والفتا  
وسئل ابو القاسم عن حوائث مال بعضه على بعض والاول من ذلك الوقف القيم  
بابا العامة قال ان كانت الحوائث الوقف غلة فاصحاب الحوائث ياخذون القيم  
ليؤي ذلك وان لم يكن رفع الى الحاكم ليامر بالاستدانة على الوقف اصلاحه  
ضربه وسئل عن حايط بين دارين احدهما وقف انهدم الحايط وبناء صاحب الدار  
في حد دار الوقف هل للقيم ان ياخذ من بقية بنيانه حيث ما كان في القديم ارايت  
قال القيم اعطيك قيمه بنائك واقر الحايط حيث بنيت وابن لنفسك حايطا  
حدك الى ذلك قال يجبر على بقية بنيانه ذلك وليس للقيم ان يجبر على اخذ القيمة  
فاذا اصطلح على اخذ القيمة لم يحز الانصيب الوقف فما كان متقدما الى هذا الموضع  
فيما سمع حتى لا يضع ما وارهذ الحيط والاحوط ان يقض فيرد الى موضعه وسئل  
ابو نصر عن قيم وقف اشترى بقلعة الوقف ثوبا ودرع الى المساكين قال لا  
يجوز بل يعطى الدراهم وفي فتاوى محمد بن الفضل وسئل عن متولى وقف انفق  
درهم الوقف في حاجة ثم انفق مثله في مرة الوقف قال سراسن القان قيل له  
ولو جاز بمثلها انفق لكل في عمارة الوقف او يرفع الامر الى القاضي فيامر رجلا  
يقبض ثم يدفعه اليه وسئل عن ارض وقف على قوم معين فاراد ان ياخذ كل واحد  
منهم بعضها ليرزرها لنفسه قال ان كانت التولية لغيرهم ودفع المتولى  
اليهم من اربعة جاز وان كانت التولية اليهم فاخذ كل واحد منهم بعضها ليرزرها  
لم يحز لان حق الوقف مقدم على حقهم والارض محتاج الى المرمية والخراج فلا يجوز  
ذلك وفي فتاوى النسفي وسئل عن متولى وقف رهن الوقف بدين هل يصح  
قال لان فيه تعطيل منافع من واحد من اهل الجماعة رهن دار الوقف على  
مجد بغير رضا الباقيين او برضي الكل قال لا يجوز قيل فان سكنها المرمية  
سنة قال يحل عليه اجر مثل هذا الدار لالهامعدة للاستغلال وبعض هذه المشا  
قد ذكرنا في اخر فصل من باب المجد وهو فصل في قيم المسجد والله تعالى اعلم







فاحاج ولده بان يعطى من الغلة شئ الا اذا قال ذلك في صحته غير مضاف  
 الى بعد الموت وفي ولد الواقف فقرا فقللوا ان يدفع الى كل واحد  
 سهم اقل من ما يتي درهم وهو حق من سائر الفقرا وان لم يعظم المولى  
 لا يضمن شئ لانه ليس بحق واجبه وفي الفتاوى وسيل ابو القاسم عن وقف ضيق  
 على الفقرا فاوله ابنة ضعيفة قال ان الوقف في حجة البدن فالفضل  
 للمقيم والمحاكم ان يصرف اليها مقدار حاجتها وسيل ابو بكر عن وقف على فقرا  
 اولاده ادعى واحد منهم الفقرا قال لا يعطى ما لم ثبت فقره عند الحاكم وسيل  
 ابو القاسم عن وقف ضيقه على الفقرا في صحته واخرجها من يده ثم قال لو صير  
 عند الموت اعطى من غلة تلك الضيقة خمسين فقرا الغلان ومائة لغدان  
 فمات وله ابن محتاج وقد قال الوصيه افعل ما رايت قال ان لم يكن في  
 الشرط ما يوظف لمن شار فاجعله لا وكيل باطل وهو الفقرا وان دفع الى  
 ولد المحتاج وكان الوقف في حاله الصحة حاز وهو افضل وسيل عن وقف  
 على ابنه وبنته فاراد احدها قسمته لدفع نصيبه مزارعة قال قسمته الى  
 لا يجوز ويدفع الظل مزارعة واحدة ولما يدفع واحد من الارباب شيئا  
 مزارعة وذلك الى القيم وسيل عن وقف على حفدة وماله وحفدة فدرس  
 قال ان ربطه لمجاهدة اعد الله ونحوه فهو فقير وان كانت به زمانة يركبها فلذا  
 وان اسكن سرفا والقرى بياوى ما يتي درهم وليس عليه دين ولا امر فهو ليس  
 بفقير وسيل عن وقف على ابنه واولاده واولاد اولاده ابدان ما تسلموا كيف  
 تقسم بينهم قال ما كان من ولد لابنه ابدان ما تسلموا فمشاركهم بينهم على عود  
 المذكور والاناك سوا فقير له اولاد ابنة هل يدخلون فيه قال يدخلون  
 فيه لانهم اولاد اولاده وسيل ابو بكر عن قال ووقف ارض هذه على ولدي وقفا  
 واخره للمساكين فمات ولده قال لا يصرف الى ولد ولده ويصرف الى الفقرا  
 قيل فان قال على ولدي وولد ولدي واخره للفقرا قال يصرف الولد وولد  
 ولده فاذا اساقا لا يصرف الى ولد ولده بل للفقرا فان قال تلك بطون  
 فانه يصرف الى اولاده ابدان ما تسلموا ولا يصرف الى الفقرا مادام احد  
 من اولاده باقى وان سفل قال الفقير وكذا ذكره في وقفه اذا ذكر تلك  
 بطون يكون الوقف عليهم وعلى من اسفل منهم والاقرب والابعد فيه سوا

صحة

لا اذ

الا ان يبدى بالاقرب فالاقرب او قال ولدي ثم بعدهم على ولد ولدي يبدأ بالذي  
 يبدأ به الواقف وفي فتاوى محمد بن الفضل وسيل عن وقف ضيقه على ولديه ملفط الصدقة  
 قال اذا انقضت اولادها ابدان ما تسلموا واذا انقضت احد الولدين وخلف ولد  
 قال يصرف نصف الغلة الى الباقي ونصفه الى الفقرا فاذا مات الثاني يصرف جميع الغلة  
 الى اولاد اولاده لان شرط الواقف براعى وانما جعل هؤلاء اولاد الاولاد متى انقضت  
 البطن الاول فاذا مات احد ما صرف نصيبه الى الفقرا لاطلاق لفظ الصدقة وسيل  
 عن وقف على المحتاجين من ولده النصف وقال صدقة موقوفة وليس في ولده الا  
 محتاج واحد قاله النصف من ولده الفقرا لان الوقف على قوله صدقة لكان ذلك  
 كله للفقرا فاذا قال موقوفة على المحتاجين من ولده وليس منهم الا واحد استحق ذلك  
 الولد النصف وبقي النصف للفقرا لعموم اللفظ **الفصل الثالث** في الوقف على  
 وفي الفتاوى وسيل ابو بكر عن قال ووقف على فقرا قرابتي وعلى فقرا رثتي قرنتي واخره  
 للمساكين وهم ليحسون وللقيم من شار منهم ويفضل بعضهم على بعض ان شاء وان كان  
 فقرا القرابة والورثة يحسون والغلة بينهم على عود وروسم ولا يفضل البعض على  
 البعض وان كان احد الغريقتين يحسون دون الاخر تقسم سهم الذين يحسون على  
 عدد رؤوسهم من غير تفصيل والسهم الاخر على الذين لا يحسون على من شار منهم  
 قال الفقير كذلك الجواب عند اصحابنا الا في الذين لا يحسون يضرهم سهمين  
 عند محمد لان الفقرا اسم جماعة واقل الجمع اثنان والاختلاف بينهم في الوصايا و  
 سيل عن وقف على قاربة المقربين في بلدة كذا وجعل احده للفقرا او ادراسه  
 الانتقال من تلك البلدة قال ان القوم مما يحاط بهم فاحلهم وروسم ابن ما دار  
 وان كانوا من المحاط بهم وكل من استقل حرم ويعطى رجلا مقيما هناك وان لم يبق  
 احد مقصود الى الفقرا فان رجعوا الى القرية واقاموا بها رجعت الغلة في  
 المستقبل وقد ذكره هلال في وقفه بخوز هذا وسيل ابو القاسم عن وقف صبيعه له  
 على فقرا اقربا به وخفي بيا بعض القرابت قال ان ادعوا الفقرا عليهم مالا  
 يصير واياه اغنيا فاليمين واجب على المدعى عليهم ولا يقبل قول القيم ولا يمين عليه  
 وكذا اذا جاب ابو بكره ايضا وسيل عن قال على اهل الحاجة من قرابة ومات  
 ولد ابن الابن فقير قال على بن احمد يوصي لان ابن الابن من القرابة قال الفقير  
 هذا قول محمد ذكر في الزيادات وعن الحسن عن ابي حنيفة وذكره هلال عن ابي

والزوجة

طرمه



قال مولانا والصحيح انه لا يعطى ولو قال فقراء القرابة فانفق بعضهم واستغنى  
 الآخرون فانه ينظر الى من كان فقيرا يوم حدثت العلة اعطى الفقير يومئذ  
 دون الغني فانه اوجع فقره وقفا رضى على الفقير واحتياجه بعض ورثته قاله  
 بانه يعطى وهم اولى لما فيه من صدقة وصله وصرفها الى الاقرب فالاقرب اولى وقال  
 ابو القاسم كذلك فانما رعوه وخاصوه فانه لا يعطى قال ابو جعفر ان نازعوا لا يعطى  
 وان لم ينازعوا فانه يعطى لم البعض ويصرف البعض الى تقرر الاجاب حتى  
 لا يقع عند الناس من طال الامر ان الوقف عليهم فيجوز له ملكا لانفسهم قال على  
 اقرب قماي ولد اخ لا تمام وبنت بنت البنت قال ابو بكر بنت بنت الابنة اولى  
 لم بقدر الميراث وانما اعتبر القرب الا ترى ان الميراث يعطى للمولى دون ابنة الابنت  
 والوقف يصرف الى ابنة الابنة دون المولى وكذلك هنا التي من صلبه اقرب اليه من  
 الذي من طبع ابنة قال مولانا لا تحت او لا يعطى لابنت ابنت الابنة **شئ الفصل الرابع**  
 في الوقف على ولد الغير وعلى ماله وكذا ذلك في الفتاوى وسئل ابو جعفر عن وقف  
 على ولد فلان وليس لفلان وله جازو الفل للفقير حتى قلة لفلان مما يجد  
 من الفل تصرف الى ولده والغير لكون الولد قائما وقت حدوث الفل **سئل**  
 كما في الوصية بعينه وجود الولد وقت موت الموصي لان الوصية يجب لان فكله العلة يجب  
 وقت حدوثها وسئل القم عن وقف على ماله واولاده واخراها للمساكين وفيهم  
 امرأة وابنها ماتت المرأة ان لم يتركها والوقفان من مات منهم رد الولد فان  
 نصيب المرأة يرد الى الجميع وفي فتاوى محمد بن الفضل عن غلة الوقف على الموال و  
 اولادهم اكون لمن ولد من الفل الحادثه نصيب قال غلة الدور يشتركون فيها  
 الاولاد ما مضى قبل الولادة لا قل من سنة اشهر ولا حق لهم فيما مضى من ذلك  
 الوقف وما غلة الضيق فمن ولد لا قل من سنة اشهر وبعد طلوع الفل كان له  
 نصيب منها والافلا قال على تاي بنى فلان فكل من ادرك فلا حقه اذلا ييم بعد  
 الحلم فان اختلفوا في بلوغه فالقول قوله مع يمينه انه لم يدرك ولم يحتمل  
**الباب السادس منه** في المسائل التي تتعلق بالدعوى والخصومة  
**الفصل الاول** في المسائل التي تعود الى الاستيلاء على الوقف  
 وفي الفتاوى وقف ضيقة وغصبها انسان فخاصم المصوب منه واقام اليه  
 بقبول ويرد عليه اجماعا اما على قول ابى يوسف فلاها صارت وقفا وان

بها

يخرجها من يده وهو اولى باصلاحها والتولية فيها وعند ابى حنيفة لم يبع الوقف  
 وهو ملكه فيه عليه وعند محمد كذلك ما لم يخرج من يده فكان اولى بملكه وسئل ابو جعفر  
 عن وقف على غلر استولى عليه ظالم لا يمكن انتراعه من يده فادعى الموقوف عليهم على  
 منهم انه باع عن في يده وسلمه اليه وهو منكر فادعى الموقوف عليهم على واحد منهم انه باع  
 ممن في يده وسلمه اليه وهو منكر فادعى التحليف قال لهم ذلك فان نكل وقامت عليه  
 البيت قضى عليها بقيمتها فيشترى بها ضيعة اخرى فيكون على سبيل الوقف الاول  
 سئل ابو بكر عن وقف استولى عليه ظالم وانكر الوقف هل يجب على اهل القرية ان يشهدوا  
 والا فلا قال الفقيه وقال غير ان الشهادة على الوقف اذا كان للوقف مشهورا  
 يجوز وسئل ابو بكر عن وقف مشهور مثل وقف على بن يوسف هل يجوز الشهادة عليه  
 بالشهرة قال لا وان كان شل وقف عمر بن العاص قال الفقيه وكان ابو جعفر  
 نقول وكذا قال ابو بكر الاسكاف قال مولانا الصحيح ان الشهادة على الوقف  
 بالشهرة عند وجود الدعوى يقبل وسئل ابو جعفر عن وقف بخاف غلة الفل  
 من دارت او سلطان ابيعها ويتصدق بثمنها قال روى عن ابى يوسف بجواز  
 ذلك لكن لا يعجز هذا القول لان هذا خرج من ملك الامنيين فكيف يباع  
**الفصل الثالث** في المسائل التي تعود الى الدعوى في الوقف وفي  
 الفتاوى وسئل ابو جعفر عن مات وترك ابنتين في يد احداهما ضيقة برغم انها  
 وقف عليه من ابيه والابن الآخر يقول هي وقف علينا قال القول قول الذي  
 يدعى الوقف عليها لانها تصادقا لها كانت في يد ابها وقيل القول لذي اليد قال  
 يقبل وينقض البيع بمنزلة شهود شهدوا على عتق الجارية يقبل من غير الدعوى  
 قال الفقيه وبها خذ وقد قيل لان السابح متناقض لكن الاول اصح قال مولانا  
 الاصح قول الثاني وسئل ابو القاسم عن ادعى كرمي يده رجل فزعم المدعى عليه انه وقف  
 الكرم ولا يمينه للمدعى قال ان اراد ان يحلف لياخذ القيمة او نكل عن اليمين فلا ان  
 يحلف وان اراد تحليفه لياخذ الكرم ان نكل عن اليمين ليس له ذلك وسئل ابو القم  
 عن على باب دابة التجار وبيادها قاراد قطعها فقال الجيران هذه الاشجار هذه  
 المسجد قال ان كانت الاشجار خارجة من حدود مالك الدار فان غرس غاربه وقدر  
 كان ذلك بمرانا لورثته عنه ولا يكون للمدعى من ساكن دار الوقف ثابها وعمرها  
 بغير ان القيم يوم يرفع ذلك اذ لم يصير بينا القديم وما لم يكن رفعه الا بضره فقول الذي

او ان يتركها  
من الموقوف عليه  
على انه باع الوقف

في الشهادة  
بالشهادة

في البنية الى وجه

طريق



ضيق ما حيث جعله في موضع لا يمكن رفعه فليترتب حتى يتخلص ماله من  
 تحت البناء ثم يأخذه فان اصطحا على ان جعل ذلك للوقف بيد لا يجاوز فيه  
 ذلك الشيء قال يجوز الصلح وسيل ابو بكر عن وقف ضيقة لم ولم يترتب لنفسه  
 التمتع بغيرها فزاع الاض وخرج الزرع ثم مات الواقف قال هو غاصب للزراعتها  
 ويعبر النقصان والخارج له وسيل ابو جعفر عن ضيقة في يد رجل حاضر وضيقه في  
 يد آخر وهو غائب فادعى الحاضر ان هاتين الضيقتين وقف عليه وقفها جده على  
 قال ان كان الشهود شهدوا على ملك الواقف وقفها جميعا وقفها واحدا وقف  
 الضيقتين جميعا وان شهدوا على وقفين متفرقين لا يحكم الا بوقفية الضيقة  
 التي في يد الحاضر قال مولانا هذا احتياط اختيار والى باب الوقف ما بالقباس  
 على المسائل ينبغي ان لا يكون قضا بالوقفية للضيقة التي في يد الغائب وسيل عن  
 وقف على الفقراء في صحته ثم مات فجاء رجل وادعى ان هذه الضيقة فاقية بعض  
 الورثة ونزل عن اليمن قال لا يصق الورثة على ابطال الوقف ويضمن قيمة حصته  
 من الضيقة قول من يرى الضيقة مضمونة بالغصب يعني يعين من تركه الواقف لهذا  
 المدعى وسيل ابو بكر عن دار موقوفه على اخوين غاب احدهما وقبض الحاضر عليها تسع سنين  
 ومات الاخوان هل للاخوان يطالب الهى بنصيبه من العلة قال ان كان الحاضر قضا لهذا  
 الوقف رجح في تركه وان لم يكن لكنها لهما جميعا فكذلك وان اجره الحاضر ذلك  
 كله للمقايض قال الفقيه في الحكم هو الحاضر ولكن لا يطالبه وعليه ان يتصدق به  
 وفي فتاوى النسفي وسيل عن غفار موقوفه على ولاده ابدا ما تناسلوا ادعى رجل ان  
 من اربابه وانكر قضا لبيد ان من اربابه وان له حق في هذه العلة واقام عليه البينة  
 قال لا يصح من هذا الدعوى لان عند اصحابنا الموقوف عليه لا يملك الموقوف وانما هو  
 مصف للعلة والدعوى يصح بالتولى لان التصرف له فيه فيدعي ان من اربابه على  
 وجهه ثم يعطى ما نصيبه على الشرط بحصة وفي فتاوى محمد بن الفضل وسيل عن  
 بوقف صحيح وفي كتاب الاجناس قال هلال في وقفه اقر رجل غاب في يده انها صدقة  
 موقوفه ولم يرد على ذلك ويكون وقفا قال ولما اجعل هذا المقر وقفا ولا غيره الا  
 بشهادة الشهود ان هذا الارض كانت ملكا لحيين ما اقر كين اقر بحيزه بعد في يد غيره  
 الشهود ان العبد كان في ملكه وقت الاقرار ثبت للعلاية وان لم يشهد لا يكون  
 للولاية كذا ههنا وفي وقف الانصاري يجعل كذا وقفها لكونها في يده ويثبت

صوت مدخل ضروري  
 وادعى لغيره وعلمه

في الامتداد  
 في الوقف

الولاية

الولاية في العبد ايضا وفي فتاوى النسفي ادعى شري الارض على بايعه على ان هذا  
 الارض وقف وقد بعتهما مني فخرج قال ليس له هذه الخاصة انما ذلك الى المتو  
 او ينصب القاضي متوليا فيخامم ويثبت الوقفية فاذا ثبت ظهر بطلان البيع فليس  
 المشتري بمن وسيل عن ادعى على اخيه ابا اسرها في يده فقال المدعى عليه لا بل هي وقف  
 عليهما محذرا كذا فان ثبت المدعى دعواه بالبينة وحكم به القاضي وكتب له الجمل اقر  
 ان اصل الدار كان وقفا ولكن البناء له قال بطل دعواه ولحكم والمجمل والله اعلم  
**باب السابع منه في المسائل المتعلقة بالرباط والمقابر النفل الا**  
 في المسائل المتعلقة بالرباط وما ينصل بها وفي الفتاوى وسيل عن احمد بن محمد  
 ان يجعل ماله لوجه من القرية فمقتى العبد افضل ان اخذ الرباط للمسلمين قال  
 يجعل رباطا قال الفقيه ان جعل للرباط مستدلا لعمارتها فهو افضل  
 لم يجعل للرباطا قال لا اعتاق افضل ولو تصدق بهذا المال على المحتاجين كان  
 افضل من مقتى العبد قال مولانا عندى الاعتاق افضل على كل حال والرباط  
 افضل من التصديق ايضا وسيل ابو القم عن ربا ذلك قال لا يقر في يده مالم  
 يكن متولين لتسوية الاخراج من يده ومتى جاسه اذ فيه من شرب او فسق ما  
 ليس فيه رضا الله تعالى لا يترك في يده وسيل عن رباط المختلف كان فيها سكا  
 فهدم الرباط فلما بنى ارا د الساكنون الذين كانوا فيها ان يسكنوا فيها قال  
 هدم كله ولم يبق هناك بيت فلا يكونوا هم اولى به من غيره ولو لم يغير يده  
 بل هو على حاله الا انه زيد او نقص فانهم اولى بالسكون فيها من غيرهم وسيل  
 ابو جعفر عن قوم عمرها ارض الاموات على شطحيون وكان السلطان  
 ياخذ العشر من غلاتها تقام متولى الرباط فاطلق له السلطان هل يجوز  
 ان يصرف الى مؤذن يؤذن في الرباط وتسعين بها في طعامه وكسوته وهل  
 يحل له ان ياخذ من هذا العشر الذي يباح السلطان للرباط قال لو كان  
 المؤذن محتاجا بطيب له ان ياخذ من هذا العشر ولا ينبغي ان يصرف ذلك  
 العشر الا الى الفقراء لا يعرف الى عمارة الرباط ولو صرف الى المحتاجين  
 ثم انهم انفقوا في الرباط جاز ذلك كذا الغلان وكذا الاقرباء وكذا الفقراء  
 ثم قال ان تركوا حط الرباطيين قال ينظر الى القرية ان كانوا يحضرون يجعل عدد  
 كل واحد منهم خيرا للمساكين حررا وللرباطين جزوا وان كانوا لا يحضرون

في المصلحة

في المصلحة  
 القرب

ممن عارضه  
 على سبيل



يقسم بين كل فريق لثلاثا مثالا لو قال اعطوا ربع الملك لفران  
وثلاثة ارباع الملك لا قرباية وهم عشرة يجعل ثلثه ارباعه على  
اثنا عشرة العشرة لا قرباية والسهم للفقر والسهم للرباطيين وان  
كانوا لا يحسون يجعل ثلثه ارباع الثلث من كل لثلاثا ثلثا لثلاثا  
ونلت للفقر ونلت للرباطيين وسيل ابو جعفر عرس رباطي انجارا  
في ارض موقوفة على الرباط وتعاهدا حتى كثر ولم يقل لها للرباط قال  
ان كان الرباطي وليا يعاهد هذه الارض فالا شجارا للوقوف وان لم يكن الميه  
ولاية فالانجارا للغارس وله رفعها وسيل ابو القاسم عن نزال الرباط هل لهم  
ان يتناولوا الرباط قال ارجوا ان لا باس الا اذا علم ان غارسها جعلها  
للفقر قال الفقهاء والاحوط ان لا يتناول منها من لم يكن من اهل الرباط الاثر  
لاقيه لها كالتوت ونحوه وسيل ابو بكر عن رباط كثر دوابه وعطت مونتها على  
عله الرباط هل يباع بعض الدواب قال لم يطلع لما ربطت له يجوز بيعه وصرف  
الى مصالح الرباط وما كان صالحا لما ربطت له لم يجز بيعه لكنه لو لم يجز اهل  
ناحية ذلك الرباط يربط ما ادا على صاحبهم الى قرب رباط الى ذلك الرباط  
وسيل ابو جعفر عن قنطرة خرب على باب رباط لا يمكن الانتفاع بالرباط الا  
بجوارها لكبر النهر هل يعمد في الرباط ان كان من شرط الواقف على مصالح  
الرباط لا باس بذلك والا فلا لان الرباط للعامة والقنطرة لهم ايضا لظ  
مجاور للمجد ومواق على اهل محدهم الحق يجوز لهم كذا هنا وسيل ابو نصر  
عن مطوعة قاصدا بعبارة الرباط في بعض المغر الا انه لا يكون من اموالهم  
وان لم يقرموها في ذلك الا باطعامهم وسع للمترى ان يطعمهم من غلاته اذا  
لربط خبره لوصف المتوفى فضل غلته الرباط في حاجته نفسه فضا قال لا يفعل  
ذلك ولو فعل ثم انفق بالرباط وحرب ان يزار وان ارض لمكون اضره  
من امساك عنده قال رجوت ان يكون ذلك واسقاه وسيل عن رباط استغنى  
عنه المانه وبقره رباط انصرف غلته الى هذا الرباط قال نعم وان لم يكن بقره  
رباط والوقف راجعة الى ورثه الذي بنا الرباط وسيل ابو جعفر عن اوصى  
ثلث ماله للرباط قال من يعرف قال ان كان هناك ولا له اياه المقتين  
يعرف اليهم والارض الى العمارة وفي قاصد النسفي وسيل السيد الامام ابو نجاة

عن رباط

عن رباط استغنى عنه المانه في طريقي سعد وتحت رباط اهل يبر وغل  
الاول الى هذه الثاني قال نعم لان العرض يحصل كذلك بالرباط الاول على  
ما عرف في الجامع الاصح وكذلك المجازا خرب واستغنى اهل القريه  
عنها فرفع واخذ من اهل القريه الى القاضي فباع الخشب بامر القاضي وصار  
البن الى مجازا خرب وسيل عبد الكريم عن رباط خرب او مجازا خرب قال لا يصح  
عند الاستغناء عنها وحانوت الوقف اذا اضرقت ويستاجر عرسه لشي لا يخرج  
من الوقف وسيل عن جوص خربا استغنى عنه اهل المحلة يعود الى واقفه  
ان علم اولى ورثته ان مات ولم يعلم فهو كاللقطه يتصدقون به على فقير ثم  
يستر وزن من ذلك الفقير ان شاء **الفصل الثاني** في السائل  
المتعلق بالمقابر وفي الفتاوى وسيل ابو جعفر عن رجل ارض مقبرة وفيها انجارا قال  
الانجارا منقول لا يطلع للوقف خصوصا في هذا اذ ان الواقف اولورثته ان  
مات وكذا البناء في الدار الذي جعلها مقبرة انجارا عظيم في المقبرة قال كما  
كان فيها قبل جعلها مقبرة فمولا وما اندها رجل بعد كونه مقبرة في البيت  
وان ثبت بنفسه اذ ان القاضي ان راي بغيرها وان ينفق منها على المقبرة  
فول وسيل عن رجل ارض مقبرة او خانة للغله او مسكنا هل يسقط الخراج قال  
ابو نصر يسقط الخراج وسيل عن وطوع ارض رجل صاحبها مقبرة واقربوا  
فيها ثم ان واحدا من تلك القبر بنافيا بنينا الموضع المبن وادلة القبر و  
يجلس فيها من يحفظ النعاج بغير رضا اهل القبر او رضى بعضهم دون البعض  
قال ان كان في المقبرة سعة حتى لا يتجمع الى ذلك الموضع فلا باس به  
وان بناء احصاها اليه دفعوا البناصتي يقر فيه وسيل عن رجل قبر لنفسه  
في مقبرة هل للاخر ان يقبر فيه ميته قال ان كان في المكان سعة  
فلا بأس ان لا يضر الذي حفر القبر الذي حفر القبر قيل فان دقت  
انك له ذلك قال لا قال الفقهاء لانه هذا الذي هو لنفسه لا يدي راي  
ارض يموت وفي اي يكون قبره وسيل ابو القاسم عن مقبرة كانت للمركن  
ارادوا ان يجعلوها مقبرة للملكين الجوز ذلك قال ان اثارهم  
قد اندرست فلا باس بذلك وان كانت عن عظامهم باق فلا باس  
بان يمش ويقره وفيها المسلمون قال وكان موضع مسجد رسول الله صلى

السطح  
من الرباط



الله عليه وسلم مقبرة للمشركين فثبت واتخذت مجدا وسل برجع  
عن امرأة جعلت قطعة أرض لها مقبرة وأخرجتها من يدها ودفن فيها ابنا  
المتوفى وهذه الأرض غير صالحه للمقبرة لقلبة الماعلها قال ان كانت الأرض  
مجال يرغب عن دفن الموتى فيها لفسادها لم تصح مقبرة ولها بيعها فاذا ما بعها فليتم  
ان يرفع او يامر برفع الميت عنها وسيل عن اخراج الميت وسيل عن اخراج الميت  
عن القبر ودفنه في مكان آخر بعد مدة طويلة او قليلة قال للبيع اخراجه  
بعد دفن بغير عذر والعذر ان يدفن في أرض مقصود به نحو كارض حرب  
وفي الجامع الاصفى وكل ابو نصران ابي سله عن مقبرة فليعلم لم يبين فيها  
اما المقبرة ائتمنت بها اهل الحلة قال لا قيل فان كان فيها حشيشا قال  
يجس منها ويخرج الى الدواب فذلك من ارسال الدواب فيها والله اعلم  
**كتاب العتاق** وهو اربع فصول في العتاق  
يعتق لها العبد او لافي التعلقات والتعلقات بالموت او الوقت في مال  
متفرقة في العتاق وفي العتاق وسيل برجع عن عبد رجل وضع سنديل  
مولاه تحته فقال مولاه براي خذ ما مراد ستار من مي بايد بازير لهد قال  
لا يعتق وعن ابي نصر قال لعبد ياسيدى او لامته يا كد ثوب من لا يعتق  
كذا قال ابن سله لان هذه كلمة لطف وقال الحسن بن مطيع في قوله ياسيد  
يعتق وقوله ياسيدى لا يعتق وكذا في قوله يا كد ثوب من يا كد بانو وقال نصير  
لا يعتق بالكل الا بالنية قال مولانا الصريح قول نصير وسيل برجع عن  
لامته حر في جزيره روزميكس بايد تا حورها تو بيا فذ قال لا يعتق كاذك  
حر لا يعتق به قال لعبد يا انا آدم كذا ودى قيل يعتق وقيل لا يعتق قال  
الفقه لا يعتق به ما خذ لاد اذا قال انا اذ به العتق واذا قال انا اذ  
يراد به الانسان لا يعتق قال مولانا الصريح اذ يعتق وكذا في المسئلة  
الثانية وسيل ابو القاسم عن قال لعبد انت ولدى الكفو قال لا يعتق قال  
الفقيه لا يصدق في القضا ويعتق وسيل ابو بكر عن قال لعبد يا انا اذ  
واراد عتقه يعتق وان لم يرد لا يعتق ولو قال يا انا اذ اذ مره لا يعتق سوى او  
لم يوسيل ابو القاسم عن قال لملوكه يا من انا عبدك قال هذا لطف ولم يعتق وسيل  
ابو بكر عن قال لعبد يا نعيم اذ يعتق كقوله بصفك حر في قول ابي خليفه يعتق

وعندهما

22  
وعندهما يعتق كله قال اشهدوا ان اسم عبدى حر ثم دعاه يا حر لا يعتق  
ولو قال بالفارسية يا انا اذ عتق وعلى عكسه ايضا على هذا وسيل ابو القاسم عن قال  
لعبد ما توفيه بوى بعد اب توفيه بمانده بوى الكون كنيستى بعد اب تو  
بدرمانده ام قال انا اذ ارضه بالعتق في الحكم وعن الحسن بن قال لعبد حين  
دخل عليه اي حردم عليكم قال هذا تشبيه ولا يعتق وكل ابو بكر عن قال  
حر او قال طالق قيل له من عتيت فقال عبدى او قال امرأتى عتق وطلعت  
وسيل ابو بكر عن عبد قال لملواه انا اذى من يهد اكن فقال انا اذى توفيه الكو  
قال لا يعتق لانه يحمل على التعلقات والتدبير وغير ذلك وسيل ابو القاسم عن  
غلامه الى بلد وقال له فقال له اذا استقبلك احد فقل له انا حر ففعل كماله  
عتق الا اذا قال سميتك حر لا يعتق قال الفقيه هذا في القضا فلما فيما بينه وبين  
الله تعالى لا يعتق لاد اذ كذب في الوحيين جميعا نصير عن الحسن بن ابي  
حنيفة فحين قال لعبد انت حر او لامته انت حر عتق فيها جميعا كذا  
قال ابراهيم بن يوسف عن ابي يوسف وسيل ابو بكر الاسكاف عن صير  
في يد رجل قبل له هذا ابنك فاوى براسه قال يعنى نعم قال بصير ابنه قيل له عتقت  
هذا العبد فامى براسه اي نعم لا يعتق وليس النسب كالعتق وسيل ابو بكر  
الاسكاف عن قال لعبد توافد برائى قال لا يعتق لانه اراد به التشبيه قال  
الفقيه ان اراد به العتق عتق كما قال ابو يوسف فمن قال لامرأته انت طالق  
فلانه اراد به الطلاق طلوت والافلا **الفصل الثاني** في التعلقات  
سئل عن تشاجر مع امه فقال بنده من انا اذ اكر من ارشهر برور تا تو از غم  
من يبرى فخرج من البلد ثم رجع قبل موت امه قال فذ برى يمينه ولا يعتق  
عبد وسيل ابو بكر عن قال لعبد ان يعتق في هذا البلد ابدافانت حر فباع في  
هذه البلدة ان كان البيع صحيحا لا يعتق وان كان فاسدا اعتق قال  
ويجب ان سله الى المسترى ثم يبعه فلا يعتق في الفضلين وعن ابي  
فبين قال ان اشترى عبد افلح حر فاشترى عبد اشرا فاسدا ثم اشترى عبد اشرا  
صحيحا واشترى ذلك العبد اشرا صحيحا بعد ما شامه كالباع الاول قال لا  
يعتق لانه حصر في شراء الفاسد وفي النكاح بطلن قال ان اشترى عبد من محما



حران فاشترى عبدا ثم اشترى عبدين قال يعقوب اي الاشين شاء وان اعتق  
 الاول لم اشترى الاشين عتق الاخوان قال مولا تاوسيل ابو نصر عن قال لعبد  
 ان شئت فانت حر ثم قال لا بارك الله فيك وكذا قال الله عند لا يعقوب  
 لان هذا دعا وليس بشتم وسيل ابو بكر عن قال لمكاتبه ان انت عبدى فانت حر  
 قال لا يعقوب لان حر من وجه قال الفقه وبه ناخذ **الفصل الثالث**  
 فيما يتعلق بالموت او بالوقت قال لعبد انت حر ان مات الى ما بقى سنة قال  
 ابو يوسف هذا مدبر مقيد وقال الحسن لا بل مطلق قال الفقيه هذا كاختلافهم  
 فيمن تزوج امرأة الى ما بقى سنة جاز النكاح في قول الحسن وفي قول علمنا النكاح  
 لا يجوز النكاح قال مولا نا الصحيح قول ابو يوسف انه مدبر مقيد وسيل ابو بكر  
 الاسكاف عن قال لعبد انت حر قبل موتى بشهر وهو صحيح فمضى شهر ثم مات قال  
 يعقوب اجماع من الثلث قال لعق اجماعا فصار كانه قال وقت الموت انت حر  
 قبل ذلك بشهر قال ابو القاسم عتق من جميع المال وانت حر قبل الفطر والا فمضى  
 بشهر قال يعقوب في اول رمضان وسيل ابو بكر محمد بن قيس قال لعبد كتب في  
 في كتاب الوصية ان عبده فلان حر بعد موته ولم يسمح منه احد ثم  
 مات الرجل قال ان محدث الورثة ما وجد في كتاب وصيته فهو  
 مملوك وان ادعى العبد على ورثة الميت ذلك فالقول قول الورثة مع يمنهم  
 على علمهم وسيل عن المدبر اذا وجب عليه السعاية كيف يقوم قال ابو القاسم  
 يقوم مدبرا يعني نصف قيمته فالعق الانتفاع بعينه دون قيمته  
 وعن محمد بن قيس قال في مرضه اعتقوا فلانا عتق بعد موته ان شاء الله او قال هو  
 حر بعد موته ان شاء الله بطل الكلام فيما قياسي ولكن في الاستحسان  
 في قوله اعتقوه بعد موته لا يعمل الاستثناء وفي قوله هو حر بعد موته عمل  
 فان الاستثناء فيما امر به باطل وعن محمد قال لعبدية احدكم حر بعد موته وله  
 وصية ما يدر ثم مات قال يعقوبان والمائة بينهما نصفان قلت فان كان  
 لكل واحد منهما مائة درهم قال بطل ما به واحدة وسيل ابو بكر عن قال  
 لقوم معلومين في مرضه ابن بندي كان بنده مهلت فينبغي لهؤلاء ان يعتقوا  
 وهذا وصية يعتقوهم وسيل ابو القاسم قال لعبد لا سبيل لاحد عليك  
 بعد موته قال نصير مدبر وسيل الحسن ابن ابي مطيع عن قال للمملوك اخذ

ورثي بعد موته سنة ثم انت حر فمات بعض الورثة قال يعقوب العبد للوقت الذي  
 قال الميت لان خدمة الورثة ليس بوصية وانا هذا بشي استشاء في العتق قال ابو شيما  
 لا نطالوارث الحامية اذا كان الدين محظا قيل له وان كان الدين قليلا قال وان كان  
 قليلا ولو كانت التركة عقارا وجارية فقال الوارث اجعل الدين في العقا وامسك  
 الجارية قال عيسى بن ايان له ذلك يروى عن محمد قيل ان كان على الميت دين بقدر قيمته  
 الجارية وليس مال سواها فاعتقها الوارث ثم هلك سائر الاموال فاعتق جازرو  
 هو ضامن لقيمتها قال الفقيه القياس ما قاله عيسى بن ايان **الفصل الرابع**  
 في مسائل متفرقة في العتاق وسيل ابو القاسم عن له جارية فموتت منه يوما ثم وجدها  
 وهو يطارها ويجزل عنها فظهر بها جمل فولدت بعد تسعة اشهر مندهرت ومات  
 الولد قال ان كان يدها اليهم بها وكان الكثر يابدها فخرجت فموتت في سعة من بيعة  
 وان غلبت رايها اعتقها لا ينبغي ان يبيعها وشهد على كونها ام ولد والعزل  
 ليس يعتق عليه جرح هذنا واخرجه الى دار الاسلام وهو يقول له انا عبدك  
 واسلم قال ان خرج بغير اكرام فهو حر وقوله انا عبدك باطل وسيل ابو القاسم عن  
 اذن عبده في التجارة وفي يده مال فقال المولى بعد ما قال العبد ان اشتريت جارية  
 هي لك اضع بها ما شئت فاعتقها العبد وقال اذ لم يامر بعتقها لا تعتق اخذ  
 المشركون عبدا مسلما وحرروه بدلا للحرب ثم هرب العبد منهم اليها عتق العبد ابق العبد  
 اليهم فاحرروه ثم ابق الى دار الاسلام لم يعتق عتق في حيفه وعندها يعقوب  
 وسيل ابو بكر عن انه قالت لولها بالفا رسية ايدون كبري ان اذكرهم قال لا يعقوب قال  
 وكذا الوبايع من امراته تطليقة فقال خريه كبري لا يكون منها اجابة وكذا الوبايع عبدا  
 وسيل ابو القاسم عن قال لله على ان اعق عبد فاعتق عبدا ابقا قال لا يجوز كالا يجوز  
 الا عتق قال الفقيه في قياس قول علمنا يجوز لانهم ذكروا في كتاب جمل الا بق اذ عتق  
 عبدا ابقا في كفارته جاز ان كان حيا وقت العتق وعن ابو يوسف انه يروى عن  
 الحسن البصري في عبد اعطى رجلا مالا فقال اشترى من مولاي واعتقني ففعل فقال  
 الحسن البيع باطل والعتق ايضا ولا يفعل هذا الا فاسق وقال ابن سيرين كذلك  
 عن ابراهيم النخعي العتق جازرو على المشتري ثم مرة اخرى قال ابو يوسف وبه اقول  
 وبه قال ابو حنيفة وهب نفس عبده من عبده قال ابو بكر عتق وان لم يقبل كما لو قال  
 اصبت بنفسك بعد موته صح من غير قوله وسيل ابراهيم بن يوسف عن عبد



اخذ مولاه في موضع خالي وقال ان انت اعتقتي والافاقتك فاعتقه مخاضه القل  
 قال يعقوب ويسمى في قيمته وفي الواقعات اعتق عن ابنه الميت فقال بطل اليد الا  
 ان شاء الله والولد للمعتق **كتاب الوصايا** وهي سبعة  
 ابواب الاول منه في ذكر المسائل المتعلقة بالوصية وكيفياتها فيما يفعل المراء في صحة  
 او مرضه واحواله في كيفيات الوصية فيما نص المريض على شيء فلم يظهر لك ذلك في الوصية  
 بمنافع الاعيان في الوصية لمعينين في وصية شين لرجل فيما يتعلق بالكل  
 والكتب **الفصل الاول** فيما يفعل المراء في حال صحته او مرضه وحكم  
 ما تغير في حال مرضه قال في الفتاوى **سئل** ابو بكر عن يعطى لاحد اولاده شيئا في حال  
 صحته دون الباقي قال ان فعل ذلك لزيادة صلاحه وبنه لا باس بذلك وان استؤا  
 في البلاء ينبغي ان يعطيه اكثر من قوته في كتاب الصلح من الفتاوى **سئل** ابو بكر عن الخليفة  
 اذ جعل رجلا ولي عهده ثم مات لا يحب على الناس العمل بما امر به ذلك ولا  
 يصير الخليفة لانه لو اراد ان يقيم غيره في حياته مقام نفسه ويعمل هو لم يكن  
 له ذلك فكذا بعد موته قال الفقيه وقال غيره يجوز ان يولي غيره وبه تاخذ الان ترى ان  
 الصديق قد فوض الامر الى غيره حتى عاتبه بعض الناس فقال ابو بكر عينا فطاعا غلطا فاش  
 عند ربك فقال الصديق اتوجهتني بربي اقول ولست عليهم افضل خلقك الا ترى ان الوصي  
 ان يوصي الى غيره بعد موته ولو اقام غيره مقام نفسه واعتزل في حال حياته لا يصح  
 كذا هنا **سئل** ابو القاسم عن خلفان لا يوصي توصية فوجب في مرضه او اشترايا له في هذه  
 الحالة حتى عتق عليه قال لم يجز لان هذا ليس بوصية انما له حكم الوصية ذكره في جامع  
 الاصغر وفي فتاوى محمد بن الفضل **سئل** عن رجل ورثه اوصيه بشي قال كلامها باطلان  
 ولو اجاز ما يرثه ما يرثه موثرهم انصرف الى الاجازة الى الوصية لانها ما مودة لا الى الهبة لانها  
 فعل حتى وفات الورثة اخرها ما فعله الميت حتى الهبة والوصية جميعا قال لانه مادام اوصيه  
 حيا حكم الهبات وبعد الموت صار له حكم الوصية قال في الفتاوى **سئل** ابو بكر عن ابي بصير  
 ثم برى من مرضه وعاش سنين ثم مرض قال في الفتاوى **سئل** فقبله اوصى وكان يقول نعم و  
 ليوفى الى ان مات قال اياديه ووصية جارية الا ان قال ان مات من مرضه وقال ان لم  
 له امر مرضي وزاد في فتاوى ابن الفضل وقال الفارسيه اكره ان يبرى من مرضه ايدا وبرا  
 يا ازين يبرى من مرضه **سئل** ابو بكر عن ابي بصير ثم جن قال محمد بن ابي القاسم  
 حتى بلغ سنة اشهر بطلت وصيته وان افاق قبل ذلك في حكم ابياد ووصيته باقية وعنده

الخوف في  
 يقول

ايضا انه وقت المطبق حسنه وعن ابي يوسف انه وقت لشهر وفي الجامع  
 الاصغر ان ابا نصر الدوسي **سئل** فقال كل وصية صح الرجوع عنها فان جنونهم  
 بطلها وما لا يصح الرجوع فيها فان جنونه لا يبطلها قال الشيخ كذلك فيها لا يجوز  
 فيه فاما الذي يجوز فيه الرجوع يبطل اذا كان الجنون مطبقا وفيما لا يرجع  
 فيه لا يبطل وفي الفتاوى **سئل** محمد بن ابي بصير عن وصية ودين ثم اخذه الوساوس فصار  
 معنوها فمك ذلك زمانا ثم افاق ثم مات قال الوصية باطلة **سئل** محمد بن مقاتل  
 عن لا يقدر على الكلام لضعفه فاشا براسه ويعرف انه به عقلا  
 قال لا يجوز وصيته عندي ولم تجوزه اصحابنا وفي الواقعات وذكر في الكيا  
 فيمن اصابه الفالج وذهب لسانه او مرض ولم يقدر على الكلام فاشا او كتب وقد  
 تقادم ذلك وطالت فحكه حكم الاخرس واراد بقوله طالت اي مضى عليه  
 مدة سنة وهو كالصحيح قال الشافعي قال والمريض الذي به السيل فبنته  
 وتصرفاته تصرفات المريض ما لم يطاول وفسر اصحابنا نظا ولا السيل سنة فحق  
 تصرف بعد سنة صح كالصحيح كذا كان يقول شيخنا ابو عبد الله الجرجاني وفي  
 الفتاوى عن محمد بن سلم **سئل** عن اوصي بوصايا ثم جمع عن بعضها او مات بعض  
 الوصية لهم قال بطل فيما جرح وصح فيما لا يرجح وفي الفتاوى عن الحسن بن زياد  
 انه **سئل** عن دفع الى اخيه درهم فقال هذا مال الف فلان فاذا مات انا فاد  
 اليه فمات قال يدفعها اليه كما اقبله ارايت ان لم يقبل هو فمات الامر قال  
 لا يدفع اليه وفي الجامع الاصغر **سئل** ابو نصر الدوسي عن مريض دفع الدراهم  
 الى رجل فقال ادفعها الى اخي او الى ابني ثم مات ولم يت عزمها قال ان اطلق في ذلك  
 قال يدفع الى العهد دون المأمور وان لم يعلم الوكيل ذلك فلا يلزم ذلك الا  
 بوجه لان الظاهر انه وكلت باليقرف في ملك نفسه وبالموت انقطعت الوكالة  
**سئل** عن رجل قال ادفعوا هذه الدراهم او هذه الثياب الى فلان ولم يقبل  
 هي له ولا قال هي وصية له قال هذا باطل لان هذا ليس بوصية ولا اقرار  
 وفي فتاوى ابن الفضل عن مريض قال بالفارسية بصددهم من نجشش كن  
 لا يجب شيء ولو قال كتب رواه يصح الوصية لان في هذه اللفظة معنى القرب  
 ولفظه نجشش يقع على ما يعطى الفقراء والاعيا **سئل** عن مريض باع من عاقبه  
 واقرا ستيقار الثمن قال ان كان الاغلب من حاله الضنا ولو قد الفرائس كان

نيات

فما



وكان قيامه على تكلف وشقة في حكم الرضي فلا يجوز بيعه في قول الحنفية  
 وقد كثرنا هذه الرضي في باب الموقوفين في فصل الرضي في كتاب الصلوة  
 اوصى بوصايا وقد انعقد ذلك بكراههم ردية قال ابو نصر كان نصير ومحمد بن سلمة  
 وشادان ابن ابراهيم وفضل الواسطي في مائة فيسيل نصير عن هذه المسئلة فقال  
 يجوز وقال شادان لا يجوز ولم يلتفت نصير الى كلامه شادان قلت لشادان  
 لم لا يجوز قال لان وصاياه على الحماة قلت ارايت لو كانت عبدة على الف درهم  
 فادى ريوفا اليس يعيق وكذا المسلم يعي على الجيا فادى ريوفا اليس يجوز  
 فكذا الصرف فسكت قال النفية ان كانت الوصية لقوم باعياهم فرضوا  
 بذلك مع علمهم بالوصية جاز وان كانت الوصية للفقراء غير اعيانهم جاز في  
 قياس قول الحنفية والى يوسف في قياس لا يجوز ويعطى الفضل الى الفقراء  
 كن له ما في درهم جيا فادى خمسة ردية اوصى بوصايا والنقود مختلفة قال  
 الفقهاء ينفذ وصاياه باهو غلب في استعمال الناس في مباحاتهم وعقودهم  
 وان لم يكن بعض النقود اقل نقدا اقل النقود النافقة وفي الجامع الاخير  
 عن ابي القسم ان الوصية ينفذ من احسن النقود وكذا احكى ابو نصر المذكور  
 عنه فمن اقر لاخر بدراهم فانه يحمل اقراره على احسن النقود واذا بيع شيء  
 من تركه الميت بدراهم صح راجح وكان المسئلة وصى بالمكسرة لا توام  
 قال ابو نصر يصار فصرفا يصح ما يشاء شيئا ما لم يصح لم يبيع بالمكسرة فيله  
 يجوز ذلك قال نعم اذا كان لا وجه له لهذا وفي دعوى الفتاوى صاحب  
 فرائض اصبحت هذه قرابة ما يكون من ماله قال ابو القسم ان اكلوا بامر الرضي  
 فمن كاسهم وارثا فمن ومن ذلك غير هارث حسب ذلك من تلك قال النفية  
 ان اصاح المريض الى ثلثهم في مرضه فاكلوا معه ومع عياله بغير اسراف  
 يتحسن ذلك ان لا ضمان عليهم واذا او غير هارث **الفصل الثاني**  
 في الفاظ الوصية ما يجوز فيها وما لا يجوز وسيل اوصى فقال  
 ثلث ماله وقف ولم يرد عليه هذا قال ان كان ثلث ماله هذا القول باطل  
 فصار لقوله هذه الدراهم نفقة وان كان ماله ضارعا صار وقفا على الفقراء  
 وسيل عن مريض قال اخبرني القاسم مالى او قال الف درهم ولم يرد عليه  
 حتى مات قال ان كان ذلك في ذكر الوصية جاز ويصرف الى الفقراء وسيل

وقف

اولم

ابو نصر عن مريض قيل له اوصى بشي ثلث مالى ولم يرد على شيء غير هذا  
 قال هذا ان كان من اثر السؤال يخرج ثلث ماله ويصرف على الفقراء واطلق  
 محمد بن سلمة الجواب وقال يصرف الى الفقراء بلا فضل قال مولانا اوجده منه  
 سابقه نعلم انه وصيه يكون بوصية لا فلا وسيل محمد بن مقاتل عن اوصى  
 بان يعطى الناس الف درهم قال الوصية باطلة قال ولوقا تصدقوا بالف درهم  
 فهو جائز ويعطى الفقراء وعن هشام عن محمد بن اوصى وقال ثلث مالى لله  
 قال ابو حنيفة باطلة كما لو قال لعبدك انت لله لا يعق عبده وقال محمد الوصية  
 جائزة ويصرف الى وجوه البر في العتق ان اراد به العتق فان اراد به الصدقة  
 تصدق به وان اراد به ان كلنا لله لا يلزمه شيء وسيل ابو جعفر عن مريض قال  
 كنت جامعنا مرأتى في شهر رمضان فاعدا فاسا والفقهاء ما يجب على قال  
 كان قيمه الوقف يخرج من ثلث ماله مع ساير وصاياه اعتق عنه رقبة واطعم  
 نصف طاع من حنطة وان لم يخرج ولا اجازة الورثة الوصية اطعم ستين  
 مسكينا آخر على ما خرج من ثلثه وسيل ابو القاسم عن اوصى بشي من الحنطة يعم  
 بها على الفقراء عن كفارة ايمانه يتصدق بها وفوايت طوته وصاياه ونذره  
 وواجب لله عليه قال القسم تلك الحنطة على خمسة اقسام اثنان من ذلك يعطى  
 كيف ما شاء وكم شارب الفقير واحد او لاكثر وذلك حصته النذر والاقاب  
 وخمس الكفارة يعطى لكل مسكين منوان وخمس للصوم والطوة يعطى ما طاه  
 ان شاء وان شارب كثيرا بعد ان يشفع الامنا وسيل ابو بكر عن اوصى ثلث ماله  
 لا اعمل البر قال لا يصرف في بناء الحج لان اصلاحه على السلطان ولا عنهم  
 يحبون فيه يخرجون فلا يعينهم على الباطل الا اذا كان مثل ما بناه على بن  
 جازان يصرف الى مرقته **الفصل الثالث** فيما يذكر المريض ويظهر  
 الامر بخلاف ذلك وفي الفتاوى وسيل ابو القسم عن مريض قيل له لم لا توفى قال  
 قد اوصيت بان يخرج من ثلث مالى فيصدق به بالف على المساكين ولم  
 يرد حتى مات فاذا ثلث ماله الفان قال لا يتصدق الا بالف ولو قال يخرج  
 يخرج ثلث مالى ولم يرد عليه قال لا يتصدق بجميع الثلث على الفقراء وعن  
 الحسن بن زياد اوصى لفلان ثلث مالى وهو الف فاذا الثلث اكثر قال له  
 الثلث بالغاما بلخ وكذا في قوله ينصبى من هذه الدار وهو الثلث فاذا

ج



نصيبه النصف قال هوله ان خرج من الثلث ولو قال بالف درهم وهو  
عشر مالى لم يكن له الا الالف كان العشر اقل واكثر ولو قال بجميع مالى هذا  
الكيس وهو الف درهم فاذا فيه الف درهم كان له جميع مالى الكيس ان خرج  
من الثلث وكذا لو وجد فيه خناير او غيره من الجواهر وغير ذلك ولو قال  
اوصيت لفلان بالف درهم وهو جميع مالى هذا الكيس وفي الكيس الف وغير  
ذلك لم يكن له الا الف وان قال مالى هذا الكيس بالف درهم وهو نصف  
ما هذا الكيس فاذا فى الكيس ثلثه الالف كان له الالف وان كان فى الكيس  
الف كانت له وان لم يكن فيه الا خمسمائة كان ذلك له لا غير وان كان فى  
الكيس ذبا نيرا وجواهر لا شئ له قال الفقيه على قياس قول ابى حنيفة والى يوسف  
ينبغي ان يعطى مقدار الف من ذلك لان الاستسنان يخرج حبه جاز قال  
لفلان جميع مالى هذا البيت وهو كطعام فوجدوا فيه اكثر من كرا ووجدوا  
فيه كرحنطه وكرشعر كان ذلك للموصى بعد ان يخرج من الثلث وهب اجل  
كيا فيه دراهم فقال جميع مالى هذا الكيس لك وهو الف درهم ودفعه اليه  
فاذا فى الكيس اكثر من ذلك او ذبا نيرا كان الكيس وما فيه للموصى وسئل  
ابو بكر عن قال اخرجوا من مالى عشرون الفا فاعطوا فلانا وكذا فلانا وكذا  
فلانا كذا حتى بلغ احد عشر لنا ثم قال والباقي للف فقرا ثم مات فاذا اثلث  
ماله تسعة الاف قال ينبغي وصية كل واحد منهم على تسعة اجزاء من عشرين  
جزوا ويصل وصية كل واحد منهم احد عشر جزوا وقوله وما بقى للف فقرا  
كانه سمي لهم تسعة آلاف كما سمي له اولئك لانه ذكر فى الابتداء جمله المال فيصير  
الباقي ما بينا بخلاف ما لو قال اعطوا من ثلث مالى كذا الى ان قال والباقي  
للفقرا او المسيلة بما لها فلا شئ للفقرا او يعطى اصحاب الوصايا كل واحد  
نهم تسعة اجزاء من احد عشر جزوا من وصية وبطل السهمان **وقل ابو القاسم**  
عن اوصى بان يباع داره ويشترى بثمنها عشرة او ثمان حنطه والف من جبر  
فتصدق بها على المساكين يبيع الدار فلم يبلغ ثمنها ما يشترى بها هذا المقدار  
من الحنطه والخز قال وله قال سوى هذا قال ان انسع الثلث لذلك وغيره  
من الوصايا اكثر من ثلثه وما ركبناه اوصى بعشرة او ثمان حنطه والف من خبز  
وقال اجعلوا فى ذلك من مال كذا فاجعلوهم من غيرهم لانهم الا ان يكون ذلك

المال دليل وهو ان يكون ساير امواله خبيثه ويعرف طائفتين ماله با  
الطيب فيخص لك بوصاياه **الفصل الرابع** فى الوصية بمنافع  
الاعيان وفي الذواوى اوصى بثلث كرمه بثلث سنين فمات ولم  
يجل كرمه بثلث سنين شيا قال نصير بطلت وصيته وقال محمد بن سلمة توقف  
ذلك الكرم ان خرج من الثلث مالم يتصدق بثلث سنين قال  
الفقيه قول محمد بن سلمة توقف ذلك الكرم لقول اصحابنا لانهم قالوا  
فمن اوصى بخدمة عبده سنة لفلان وفلان غائب متى رجع فان العبد يخدم  
سنة ولو قال بخدمة هذه السنة فقدم فلان بعد مضي سنة بطلت وصيته  
وكذلك الغلة **وسئل ابو بكر** عن اوصى بغلة كرمه لانسان يدخل فيه القوايم  
والاوراق والخطب والثمر الا ترى انه لو دفع الكرم معاملة ان كل هذه  
الاشياء يكون بينهما كالثمر فذلك هنا **وسئل ابو القاسم** عن اوصى بغلة داره  
لانسان فان الدار تواجز ويدفع اليه غلتها وان اراد الموصى له ان يسكن  
بنفسه قال ابو بكر الاسكاف جاز وقال ابو بكر ابن ابي سعيد ليس له ذلك  
وبه قال ابو القاسم **وسئل ابو القاسم** عن هذه المسئلة في مات قال ليس له ان يسكن قال  
ابو بكر الاسكاف قلت له لم يجرى الكلام بيني وبينه ولم يكن ياتى بشئ حتى  
جار ابو بكر ابن ابي سعيد فسأله فقال ليس له ان يسكن فقلت لم قال لانا  
لو اطلقنا له السكنى ربما يظهر على الميت دين فلا يكتنا ان تصرفنا  
من ذلك الى دينه وفي الغلة صرفت الغلة الى دينه فقال فتعلق ابو القاسم  
بهذا فقيل لا بكر ايش الجواب عن هذا فقال الدين غير موجود فلا اعتبار  
للتوهم الا ترى انه ينبغي وصاياه وان كان بنوهم ظهورا الذين قال مولانا  
المختار قول ابو بكر الاسكاف **الفصل الخامس** فى ذكر الوصية  
لانسان معين او لانا من معينة وفي القواوى اوصى لرجل بمال واوصى  
للفقرا بمال والموصى له محتاج هل يعطى له من نصيب الفقرا قال محمد  
ابن مقاتل وحلف وشداد يعطى وقال ابراهيم الفخج والحسن ابن ابي  
مطيع لا يعطى قال مولانا يعطى له وهو الصحيح وقال نصيران اوصى  
بدفعة واحدة لا يعطى ولو اوصى لفلان بكذا ثم اوصى بوصاياه ثم قال يعطى  
للفقرا كذا وكذا فانه يعطى وقال محمد بن مقاتل لو اوصى رجل بمائة درهم

عن ذلك



رجل فباع الوصي شيئا من مال الميت من الوصية بالباية فهو جائز قال الحسن ابن ابي مطيع  
 كذلك الا ان يرضى الوصي لنفسه بالقصاص ولو صالحه على ثوب قلت قيمته او كثرت يجوز  
 ولو حط بعضه واخذ البعض يجوز وان كانت الوصية بباية للمساكين فصالحهم على عشرة  
 فعلى الوصيان يعطى ثوبان درهما للمساكين ولا يجوز الصلح ولو صالح على ثوب قلت  
 قيمته لا يجوز ويستر الثوب سيل نصير عن اوصي ثلث ماله لبنى فلان وهم ثلث فوات  
 احدهم قبل موت الوصي فان كان ابوهم حي فالثالث بينهما نصفان وان مات ابوهم  
 بطل ثلث الوصية والثلاثان بينهما نصفان قال الفقيه وبه ماخذ لان اباهم لما مات  
 لا يتوقع له ولد سواهم فانصرفت الوصية الى عددهم فصار كانه قال ثلث مالى لفلان  
 وفلان فلما مات احدهم بطلت وصيته وسيل ابو القسم عن قال اعطوا ابن فلان خمسة  
 دراهم فالى اكلت من ماله شي وان لم تجدوه فاعطوا ورثته وان لم تجدوه فتصدقوا  
 عنه فوجدوا امرأة هذا الابن لا غير قال ان ادعت المرأة هذه قبل التوفى المهر ولم  
 يعرف وارث غيرها دفع اليها بمهرها فان لم يدعى المهر وقالت لزوجها ولد دفع لها الثمن  
 وان كانت ما كان له ولد دفعها اليها الربيع وسيل ابو القاسم عن امرأة قالت لزوجها في وصي  
 اجعل ادى هذه الاولاد زوجي حتى يجعلوني في حل قال ان اجازت الورثة ثم للمهر فان  
 ابوا يقال للورثة اقرار الاولاد الزوج بنى فحقوا ويدفع ذلك المقدار من قيمة الدار  
 ثم ينظر الى الباقي فان خرج الى ثلث بيع منهم او صلحوا به من الحقوق الواجبة  
 قبلها وان ابوا الصلح والشرا اعطوا ما اقرت به الورثة وان ادعى اولاد الزوج  
 اكثر من ذلك حلفهم ورثة المرأة على العلم وسيل بن مقاتل عن اوصي رجل بعبد  
 على ان يكون بعد موت الموصي لفلان قال الوصية الاولى جارية دون الثانية  
 وسيل عن اوصي بان يعطى من كفارة ملوته لولده وهو ليس بوارث قال يعطى  
 ولا يجوز من الكفارة كمن قال في حياته لاخر عتق عنى مديرى عن كفارة يعنى فانه  
 يعتق ولا يجوز عن كفارة عينه اوصي ثلث ماله للشيعة ومجى آل محمد المقيمين  
 ببلد كذا هذه الوصية باطلة قياسا اذا كانوا لا يحصون ويكون للفقراء منهم  
 استحقاقا قياسا على السائى والشيعة هم الذين يعرف بالميل اليهم وجعلوا آمنين  
 بذلك دون غيرهم وهذا الذي يقع في وهم الموصي قال الفقيه ان كانوا لا يحصون  
 فالوصية باطلة بخلاف السائى لان اليتيم لفظ يدل على الحاجة وهذا اللفظ لا يدل  
 على الجماعة وفي الجامع الاصغر فيمن اوصى لاهل العلم ببلد يدخل فيه اهل الفقه واهل

الحديث ولا يدخل فيه من تعلم الحكمة مثل كلام سفيان وغيره لان هؤلاء ليسوا  
 المقشققة لاطلبة العلم وسيل بعض اشياخنا عن اوصي ثلث ماله لجيرانه قالوا  
 ان كانوا يحصون قسم على غنيائهم وفقرائهم وكذا الوصية لاهل مسجد كذا اوقال  
 لاهل بجن كذا وفي الفتاوى سيل ابو نصر عن اوصي بان يخرج من ثلث ماله  
 لجوارى مكة قال الوصية جائزة فان كانوا لا يحصون صرف الى اهل الحاجة  
 منهم وان كانوا يحصون قسمت على رؤسهم وسيل الحسن ابن مطيع عن قوم  
 لا يحصون وقال بشر لا يوقت في الاخصاء والاجاهل قيل اذا كان لا يحصون المحي  
 حتى تلد فيهم مولود او يموت فيهم ميت فاهم لا يحصون وقال محمد اذا كان اكثر من  
 مائة فاهم لا يحصون وقال مولانا قال بعضهم ان كانوا اربعماية فاهم يحصون  
 وان زادوا فلا وقال بعضهم ان لم يحض عليهم يوم الاوان يولد فيهم او يموت فيهم  
 احد فاهم لا يحصون وقال بعضهم الامر موقوف الى راي القاضي وبه ماخذ  
 وعن محمد بن ابي اوصي ثلث ماله لفلان ولبنى يمين قال كل الثلث لفلان ولا شيء  
 لبنى يمين لانه صار كانه قال لفلان وللبنى اذا كانوا لا يحصون والوصية  
 لهم باطلة قال ثلث مالى لفلان ورجل من المسلمين فقصفت الثلث لفلان لا  
 غير وكذا الثلث مالى لفلان ولعشرة من المسلمين فجز من احد عشر  
 يكون لفلان ولا شيء للمسلمين وفي الجامع الاصغر اوصي لفلان بشي اسمه  
 فقال الوارث هذا الشئ قال ابو القاسم القول للوارث فيما يده اذا لم يكن ذلك  
 معروفا الى الميت وعلى الموصي له البيت وعن ابن يوسف فيمن قال بزدوني  
 الاشقر وصية لفلان يقع على ما يملك دون ما يستفاد وكذا في قوله عبدي  
 الاعني او السندي والحشي لفلان ولو قال عبدي لفلان او برادني ولم يصف  
 الى شيء ولم ينسبهم الى شيء دخل ما كان له وما يستفاد قبل الموت وسيل ابو نصر عن  
 اوصي وقال هذه البقرة لفلان لم يكن للورثة ان يعطوه قيمتها ولو قال هي  
 للمساكين جاز لهم ان يتصدقوا بقيمتها قال الفقيه وبه ماخذ لان الموصي له لو كان  
 معلوما يحتاج الى قبوله فاذا قيل الوصية فقل ملكها فليس لهم تغيير ملكه  
 الصدقة المراد هو القرية وفي دفع الفقة كما في دفع العين **الفصل**  
 في وصية شيئين لرجلين وفي الفتاوى وسيل ابو بكر عن اوصي ارض كره واغرامه  
 او اشجاره لا تخم فوطعت الاشجار وطلب منه صاحب الارض ثمنه الارض قال



يسويه كما كان لانه هو الذي خرجها وكذا من استاجر ارضا وغرس فيها فلما  
مضت المدة وقلع الاشجار فعليه تسوية الارض او يصي لرجلين من هذا الخط  
والخط للآخر فان بقي من ذلك شيء والمفقه في تخلصها الى الميت وان لم  
يبق فالتخلص عليها على قدر قيمتها اياه كذا قال الحسن بن زياد اوصى بدين  
هذا السهم لاحدهما وبكسبه لآخر فالتخلص على صاحب الدين اوصى بالزبد لاحدهما  
والحيضة لآخر فالخراج على صاحب الزبد قال محمد اوصى بشاة مذبوحة لاحدهما  
وبجلده لآخر فالمفقه عليها وان كانت الشاة حية فاجزا الزرع على صاحب  
العلم واجزا المسح عليها لان التذكية لصاحب اللحم خاصة اذ الموت لا يضر صاحب  
الجلد **وسئل ابو نصر عن اوصى بخاتم لرجل وبفضة لآخر جارت الوصية قيل له فان**  
**كان في قلبه ضرر قال ينظر ان كانت الحلقة كثر قيمة الفضة يقال لصاحب الخاتم**  
**افضل لصاحب الفضة فان كان الفضة كثر قيمة يقال له افضل قيمة فضة ومثله وجا**  
**ان قلت لولو انسان الى اخره قال ابو بكر الخفاف لو اوصى رجل بالعبد لرجل**  
**وبخرمة لآخر ومفقه على صاحب الخدمه فاما مرض العبد مرضا لا يمكن الخوة**  
**من رضائه او غلة المفقه على صاحب الرقبة وان مرض مرضا يرجى برؤه فالمفقه**  
**على صاحب الخدمه** **الفصل السابع في المسائل المتعلقة بالصلوك**  
**والكتب في الوصايا وفي الفتاوى وسئل ابو بكر عن اوصى بوصايا وكتب كتابا**  
**صحة ثم مرض واوصى بوصايا وكتب صحا اخر بايهما العمل قال ان لم يذكر في**  
**الصلح الثاني انه رجع عن الوصية الاولى عمل بها وسئل نصير عن كتب وصية**  
**وقال انفردوا في هذا الكتاب قال ينفذ الوصية وقال للشهود اشهدوا**  
**بما فيه ولم يقرأ عليهم قال في قول علمائنا المتقدمين فانه لا يجوز لهم ان يشهدوا**  
**الا بعلم الشهود بما فيه وفي قول نصير يجوز وبه كان يأخذ علي بن احمد قال وقد**  
**كتب علي بن احمد وصية وكنا عنده وحضر هناك عدول فقرأ عليهم وكتبوا اشها**  
**ثم دخل بعض المشايخ فامرهم بان يكتبوا اشهادهم ولم يقرأ عليهم وفي الجامع**  
**الا صغير وسئل ابو نصر الدوسي عن مريض اشهد على كتاب الوصية من غير ان**  
**يقرأ على الشهود لم يسمع السهو ان يشهدوا حتى يقرأوا او يقرأ عليهم وكذا**  
**كتاب المقاتل وقال ابو حنيفة اذا كتب رجل صحا بخط يده اقرارا بما له**  
**او وصية ثم قال اشهد عليها من غير ان يقرأها او يقرأ عليه قال وسئل ان**

شهد

صك

تشهد ويجب على كل من يشهد ان يحتاط حتى لا يشهد على كتاب لم يقرأ ولم يقرأ  
عليه وان فعل ذلك كان له جرمه او لقله غايته ومثل هذا غير جائز في  
باب الديارات رجل اوصى بان ما وجد مكتوبا من وصيته والذي قبل ان  
اكن نقد لها نقدوها واقرب ذلك على نفسه اقرارا في مرضه قال هذه وصية  
فان صدقة الورثة فهو معتبر وان كذبوه كان ذلك من الثلث فليل ما يكون  
من جميع المال كالدين فقال لانه لا طالب له الا الله فحكم حكم الزكاة وكفارات  
الايمان ونحوها للكتب وفي الفتاوى **وسئل ابن مقاتل عن اوصى بان تدفن كنية**  
**قال لا يجوز ان يدفن الا ان يكون شيئا لا يفهم احد منها وفيها فساد فيسعى ان**  
**ان يدفن وسئل عن الكتب التي فيه الوسائل وفيه اسم الله تعالى واستغنى عنها**  
**صاحبها وجبان لا تقرب قال احب اليك ان تحو ما كان فيه من اسم الله تعالى ثم**  
**تحررها او يلقيها في الماء الجاري الكثير وان دفنها في ارض طاهرة لا ياله**  
**قدركان ذلك حسنا ولما احب ان يحرقها بالنار فاما لم تحو ما كان فيها من**  
**اسم الله والانبيا والملائكة وعن طاووس انه قال كان ابي اذا جمعت عنده**  
**الرسائل احرقها قال الفقيه يعني بعد ان يحرقها قال مولانا غسله بالماء والقاذ**  
**فيه اولى من الاعراق والدفن وذكر ان الامجد الهروي اوصى بان يباع كتبه ما كان**  
**خارجا من العلم فيوقف كتب العلم فيزكته وكان فيها كتب الكلام فكتبها**  
**الى ابي القاسم الصفار ان كتب الكلام هل هو من العلم حتى يوقف مع كتب العلم**  
**فاحاب بانه يباع كتب الكلام فانه خارج من العلم** **الباب الثاني**  
**في ذكر المسائل في الوصايا بالصدقات وفضاء الديون اما في الصدقات في**  
**الصدق بشي غير ما اوصى في الصدق بكان غيرها اوصى في المصدق بما اوصى**  
**في المصدق على اقربائه واما الديون في قضاء الدين في دين المهر في دين الوصي على**  
**الميت او للميت عليه في الامور المتعلقة بالوصايا في باب الدين** **الفصل**  
**الاول في الوصية يتصدق بشي ويفقد وصيته بشي اخر وفي الفتاوى وسئل**  
**محمد بن مقاتل عن اوصى بان يصدق عنه بالف درهم فتصدق عنه بالخط او على**  
**العكس قال يجوز قال الفقيه فغناه انه اوصى بان يصدق عنه بالف درهم**  
**حنطه ولكن سقط ذلك عن السؤال فقيل له ان كانت الحنطة موجودة**  
**فاعطى قيمته وراهم قال رجا ان يجوز وان اوصى بالديارهم فاعطى حنطه**

او يقرأ عليه



لم يجوز قال الفقيه وقد قيل انه يجوز به ناخذ وسيل خلف عن اوصى بالتصدق  
 بهذا الثوب قال ان شاء تصدقوا بعينه وان شاء تصدقوا بغيره الثوب و  
 اسكه وان شاء باعوه واعطوا عنه وقال محمد بن سبل بل يتصدق به وكذا  
 اللقطة واذا روي قال الله على ان تصدق بهذا الثوب جاز ان يتصدق بغيره  
 قال الفقيه ويقول خلف ناخذ فانه ذكر في الزيادات فمن اوصى ان يباع هذا  
 العبد ويتصدق بثمنه على المساكين جاز ان تصدق بنفس العبد فثبت ان  
 التصديق بنفس العبد او بثمنه سواء قيل ابو القاسم عن اوصى ان يباع العبد  
 بالفارسية بدينار او بدينارين واعطاه ثمن الكرابس قال هذه الكلمة تقع على  
 المحيط وفي كتاب الاجناس قال في اورد بن سماعه عن محمد انا اوصى ان يتصدق  
 عند بالف درهم فتصدق بغيرها ذباير لم يجوز ولو قال تصدق بهذا الثوب ان  
 يبيعه ويتصدق بثمنه وليس له ان يبيعه للورثة ويتصدق بغيره ولو قال  
 اشتر عشر اواب وتصدق بها فاشترها للوصي فانه يبيعها ويتصدق بثمنها وعن محمد  
 ايضا لو اوصى بصدقة الف درهم بغيرها فتصدق الوصي كطاه من مال الميت جاز  
 وان هلك الاول قبل ان يتصدق الوصي من الورثة مثلها وعنه ايضا لو اوصى  
 درهم بغيرها يتصدق عنه ثم هلك الاول بطلت الوصية **الفصل الاول** في الوصية كان  
 مخصوص تنفذ في مكان آخر وفي الفتاوى وسيل ابو نصر عن اوصى بان تصدق بشئ  
 من ماله على فقراء الحاج يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء قال يجوز على  
 ما قال ابو يوسف في رجل اوصى بان يتصدق على فقراء مكة يجوز ان يتصدق على  
 غيرهم من الفقراء وقيل زفر يجوز في كتاب الاجناس وفي فتاوى ابي يوسف  
 اذا اوصى ان تصدق على مساكين مكة او على مساكين الذي فتصدق على غير هذا الصنف  
 ممن ان كان الامر جازا ولو قال الله تعالى على ان تصدق على جسد فلان يتصدق  
 على غيرهم ففرق بينه وبين ما مره وفي مال الحسن قال او خذ منه اذا اوصى  
 لمسكين الكوفة فقس الوصية على غير مساكين الكوفة من لم يفرق بين حياة الامر  
 وبين وفاته وفي نوادر بن سماعه عن محمد لو قال الله على ان تصدق بهذا المال  
 على فلان الفقير او على اهل بلدة كذا له ان يعطى غيرهم قال مولانا اذا اوصى  
 لغيره ان يعطى غيرهم ولو اوصى لاهل بلدة اخرى ولو اوصى لاهل بلدة غير بلدة  
 جاز ان يعطى الى اهل بلدة غير تلك البلدة ولو قال تصدق على من اتفق ليس

لا يعطى اهل بلدة

ان

ان يوصى الى الفقراء لان حاجته اشد وفي نوادر ابي يوسف لو قال تصدق  
 على المصروف من الفقراء فتصدق على الاغنياء او قال على النساء فتصدق على الايتام  
 او قال على الشيوع فتصدق على الشبان ممن في ذلك كله ولو قال تصدق بهذه الدراهم  
 الدراهم على عشرة مساكين فتصدق على مسكين واحد دفعة واحدة جاز وانما هذا  
 على الاجرة في الصدقة ليس على عدد المساكين ولو قال تصدق بها على مسكين واحد  
 فاعطى عشرة مساكين جاز وفي الفتاوى وسيل ابراهيم ابن ابي يوسف عن اوصى  
 لفقرا بلخ ولو اعطى فقرا كونه اخرى جاز فلما لو قال في عشر ايام فتصدق  
 في يوم واحد جاز **الفصل الثالث** في الوصية بالتصدق على الفقراء وما يتصل بها  
 وفي الفتاوى وسيل ابو نصر عن اوصى بان يفرق ثلثا به فقير حنطة بعد وفاته على  
 الفقراء ففرق الوصي ما بقي فقير في حياة الوصي قال يعقوب الوصي ما فرق في حياة  
 الوصي ويفرقها بعد وفاته بما لم يحكم حتى يخرج عن الضمان وان فرق بغير امر  
 الحاكم لا يخرج قال فان للورثة ففرق بامرهم قال ان كان فيهم صغير لا يجوز  
 امرهم فان لم يكن جاز امرهم ويخرج عن الضمان اذا فرق وسيل ابو القاسم  
 عن امر اخذ بان يتصدق بشئ من ماله ورفع اليد فتصدق الوكيل على ابنة  
 او ابنة الكبر جاز اجماعا بخلاف البيع لان في البيع مبادلة فيرى فيه الله  
 اما لا الهمة في الصدقة وسيل ابو نصر عن اوصى بان يشتري هذه الف ضيعة  
 فتوقف على المساكين فلم يوجد هناك ضيعة تشتري هل يجوز صرف الالف  
 الى مرة مجد او يشتري في موضع اخر قال ليس للوصي ان يصرف ذلك الى مرة  
 مجد فان لم يجد الضيعة في ذلك الموضع يشتري في اقرب الموضع الذي  
 متوقف على ما يبي واذنا الف الوصية هذا الالف غرم مثله ويشتر به الضيعة  
 وسيل عن اوصى بان يشتري اخيرا او حنطة يتصدق بها على الفقراء فاجز  
 الحاملين للخبز او الحنطة على من قال ان لم يبين لذلك شيا يستعين الوصي  
 بمن يحمل ذلك بغير اجر ثم يدفع اليه من فلك على وجه الصدقة فان امر الميت بان  
 يحمل الى المساجد فالاجرة في مال الميت قال مولانا يتصدق في اخر مكان يريد  
 في الصلوات الا اذا قيد لمكان يكون فيه زيارة قريبه بان امره بان يتصدق  
 على جيرانه واهل بلدة وسيل ابو بكر عن اوصى بان يشتري اربعين قنطار حنطة  
 ببايه درهم فتصدق على المساكين فوجفت الحنطة حتى يوجد ببايه ستين قنطارا

امره

قول



قال يجوز ان يشتري بالفاضل حنطة ايضا فرخصت الحنطة حتى يوجد ان يرد  
 وتصدق بها ويجوز ان يرد الفاضل على الورثة قال كذا رايته عن ابي يوسف سئل هنام  
 عن ابي بن يعطى ثلث ماله للمساكين وهو يملكه ووطنه في بلد اخر قال يعطى ثلث ماله  
 لمساكين اهل بلاده ووطنه فان اعطى مساكين بلدة التي هو فيها جاز وعن محمد بن قيس  
 امر واما ان يكتسبوا مساكين مجدهم فكتبوا ورفقوا الاسامي الميم فوات بعضهم وقد اصر  
 المرواهم على عدوهم قال ارى ان يعطى ثلث ورثته اذا كان اسمه قد وقع ذلك  
 قبل ان يموت وسئل عن ابي بن يعطى كفاية يمينه عشرة ساكنين ففداهم الوصي  
 فماتوا قال محمد بن يعقوب او يعشاهم ولا ضمان على الوصي وسئل عن ابي بن يعطى بان يتصدق  
 بثلث ماله فغصب رجل المالا من الوصي واستهلكه فاراد ان يجعل الوصي ذلك عليه  
 صدقة والغاب معتبر بالخزيرة وفي الوقفات وذكره الهال في رفقته فبين ابي  
 اوصى بثلث ماله اوصى بثلث ماله او بالف درهم للفقراء وكان في جنبه رجل غني  
 ثم افتقر بعد موته جاز ان يعطى منه ولو قال الفقراء هذه المكة والسكة بحالها  
 لا يجوز ان يعطى وفي الجامع وسئل ابو القاسم عن اوصى فقال اعطوا من مالي  
 الف درهم بعد موتى ساكنين سكة كذا فلما مات اتى الوصي بالمال فقال لا يريد  
 وليس له حاجة قال يرد الى الورثة فلو لم يدفع الى الورثة حتى اتى على ذلك سنة  
 مثلا ثم طلبوا المساكين الى من يدفع مال الى الورثة لان المساكين لما ردا وصا  
 ميراثا اوصى الى رجل وامرأة ان يتصدق بثلث ماله فلو وضع في نفسه لم يحز  
 ولو دفع الى ابنا كبير او صغير الذي يعقل القبض جاز ولم يعقل لم يحز  
 لانه لم يوجد التصديق وفي الفتاوى عامل السلطان اوصى بان يعطى  
 للفقراء كذا كذا من ماله قال ابو القاسم اذا علم انه قال غيره لا يحل اخذه  
 ان علم انه مختلط بما له جاز اخذه وان لم يعلم جاز ايضا حتى تبين قال  
 الفقيه ان كان مختلطاً ففي قول ابي يوسف ومحمد هو على ملكه جاز لا يجوز  
 اخذه وفي قول ابي حنيفة ملكه بالخلط يجوز اخذه اذا كان في يمينه مال  
 الميت وما بعد اماره وخصاوه وفي الوقفات وفي نوادر بن رشيد وسئل  
 محمد بن احاب شاعرا ما فاقا وصي ان يتصدق به عن اصحاب المتاع قال ان  
 عرف صاحبه رد اليهم وان لم يعلم يتصدق به فان كذب الورثة موثرهم في هذا  
 الاقرار مال يتصدق من ذلك مقدار الثلث وفي اقرار الاصل اذا قال في

والاوصى الراد على صاحبه

هذا المال صدقة وكذبه الوارثه قال محمد لا يتصدق وقال ابو يوسف هو من الثلث و  
 نوادر محمد بن رستم عن محمد في اجرة الناحية والمغنية اذا اخذت على شرط يرد على اربابه ولا  
 يتصدق **الفصل الرابع** في الوصية بالتصدق على اقربائه وفي الفتاوى  
 سئل نصي عن اوصى بثلث ماله للفقراء او لقرابته قال الوصية بين الفقراء او القرابة  
 نصان وقال محمد سلمه ان كانت القرابات يحصون بالثلث بين القرابات والفقراء  
 لكل واحد من القرابة سهم وان كانوا لا يحصون فالثلث بينهم نصان وبه نأخذ  
 وقال محمد بن مقاتل اذا اوصى لدوي قرابته من الكفارة فلا باس وقد ذكر عن صفية  
 زوجة النبي صلى الله عليه وسلم وصية بها انها اوصت بثلثها لالاخ لها يهودى وسئل  
 ابو القاسم عن وقف وقفه وشرطان يقسم بين فقراء اقربائه وقال في اخره بعمل القيم  
 في ذلك بغية حل الوصي ان ينصل بعضهم على البعض قال ان قال ذلك عتبت في القسم  
 مناصلا فهذا دليل على التفصيل وينبغي ان ينظر في الصك وسئل عن اوصى لفقراء  
 قرابته ثلث ماله ورجل اخر كذا لك ورجل فقير قرابته منها جميعا فانه يدفع اليه  
 وصية كل واحد منها اذا كان ما بين درهم او اكثر اذا كان موهبا معا وفي فتاوى  
 محمد بن الفضل بن ابي وقال ثلثي للفقراء يدفع الوصي الى ورثته وهم فقراء قال  
 لا يجوز ان يدفع اليهم على وجه الميراث وان وضع فيهم على وجه الوصية يجوز اذا كانا  
 بالقيين واجازوا وسئل عن اوصى بان يعطى مائة درهم للفقراء او مائة للقرابة  
 وان يطعم الفقراء لما ترك من الصلوات فوات وعليه صلوات شهر ثلث ماله  
 لا يبلغ هذا قال يقسم الثلث على مائة الفقراء او مائة الاقرباء وعلى قيمة ما يبلغ من  
 قيمة الطعام لطلعة مؤين من حنطه فما اصاب الاقرباء اعطوا من ذلك وما  
 اصاب الفقراء والطعام ادى الطعام وجعل النصفان في حصة الفقراء وسئل  
 عن اوصى بثلث ماله لابنه فان لم يحزها فلا امراته واوصى بثلث ماله لاجنبي  
 ثم مات ذكر في كتاب العين والدين فيمن اوصى لوارثه بثلث ماله ثم اوصى  
 لاجنبي واجازت الورثة الوصية للوارث قال الثلث للاجنبي واجازت الورثة  
 اولاً منها ان اجازوا فالثلث للاجنبي لانه لا يعمل اجازتهم وان ردوا فالمرأة  
 هل تشاركهم فعلى قياس هذا لا يشارك لان الاجنبي استحق الثلث فلا يعمل ردهم  
 في حق الشركة لانها لو استحققت استحققت بردهم وفي فتاوى النسفي وسئل  
 عن امرأة قالت في وصيتها وخويشاً مراً بادكارها دعت ازال من هل

لقطه



يصح هذه الوصية وما دى يعطى لمن يعطى فقال انصرفت الوصية الى قريب لها  
 لا يورث منها اذن ورث لا وصية له والتقدير في ذلك لمن خاطبته ذلك فيعطى  
 من مالها قدر ما شاء مما يطلق عليه اسم التذكرة لانها لم يبين مقدار جعلت التقدير  
 الى الخاطبة اما المسائل في باب الديون وذلك اربع فصول **الفصل الاول**  
 في المسائل المتعلقة بالمال كله يدفع الى الورثة ولا يوقف شيئا وان سمي  
 فقال الحمد على الف درهم ولا يعرف محمد قال يوقف مقدار الدين قال مولانا لا يوقف  
 في الوجهين **وسئل** عن مات وعليه دين محيط بجميع ماله او اكثر فادعى مدعى على الميت  
 ويناو عن امة البيت هل له ان يستخلصا حجاب الدين او الورثة من الخصم في  
 امانة البيت قال بوضع على الغرما ولا على الورثة فان كان له بيتة فالوصي فان  
 لم يكن له وصي جعل القاضي وصيا وان كان في المال فضل على الديون تخلف الوارث  
**وسئل** بوضع عن مات وترك ضياءا وعليه دين فارادت الورث وسئل ابوان  
 يقضوا ديون لثبتي الضياع لهم قال ان انفقوا على ذلك فعلموا ايضا الدين وتنفيذ الوصايا  
 من اموالهم فذلك وان اختلفوا فالوصي ان ينفذ الوصايا ويقضى من مال الميت ولا ينفذ  
 الى قومهم ويبيع ما احتاج اليه من مال الميت **وسئل** بوضع عن مريض اقر لغلان على  
 كذا ثم قال وان جار احد فبدي على ما يتي درهم الى خمسمائة فاعطوه ما ادعى  
 ثم قال قال لم تقبل فاعطوه ما يدعى برأى فلان رجل معلوم كانت وصيته باعطائه  
 هذا فاسدة ولا يعطى الابنية وفيه في كتاب الدعوى **وسئل** ابو القاسم عن صحيح  
 قال ما ادعى فلان بن فلان في المال الذي في يدي فهو صادق او قال فصدقه ومات  
 قال ان لم يكن سبق من فلان الدعوى في شيء معلوم لا يلزمه هذا القول شي وان سبق  
 منه دعوى في شيء معلوم فالذي ادعى ثابت له قال الفقيه وقد قال اصحابنا فيمن قال  
 في مرضه لفلان على حق فصدقه فانه يصدق الى ثلث ماله وبه ما خذ ولو قال فمؤ  
 صادق فليس عن اصحابنا في هذا رواية ولكن ينبغي ان يكون الجواب كما قال ابو  
 القاسم وقال نصير سالت بشير بن الوليد عن مات وترك ورثة كبارا وضعوا ابيع  
 للكبار ان ياكلوا قالوا نعم ملت فان كان على الميت دين الف درهم وترك مالا ابيع  
 ان ياكل وبطال الحجابة اذا كان في غيره وقابا للدين قال نعم قلت عن هذا قال ما اذا  
 احدا يمنع عن ذلك قال مولانا قليل الدين تمنع ثبوت الملك للورثة على قول بشر ولو لم  
 ياكل ولا يطالون حسنا وعلى قول اصحابنا الذين المستغنى يمنع **وسئل** عن مات

ان لا يجل على الف درهم فقال  
 بخلافه في حق الورثة  
 الدين ودية الفتوى روى بعض

وعليه

دين واوصى بوصايا وغاب الوصي فقصده بعض الورثة ويبيع بعض تركته وقضى  
 دينه وانفذ وصاياه قال ابو نصر البيع فاسدان لا يبيع بامر القاضي وسئل ابو القاسم  
 عن قال ابراهيم جميع غرماي ولم يسهم بلسانه ولم يبق واحدا منهم بقلبه قال روى بن  
 مقاتل عن اصحابنا انهم لا يبرون قال الفقيه لان المبرحق واجب لغرمايه ولا  
 يجوز ايجاب الحقوق الا للقوم باعيانهم **وسئل** عن له على اخيه دين فقال الطالب اذنت  
 لا يبر لان هذه مخاطرة كما اذا قال دخلت لدار فانت بري ما عليك وفي الفتاوى **وسئل**  
 ابو بكر عن مات وترك وارثا وعليه دين محيط بتركته قال الوارث لا يكون خصما  
 للغرما لانه لا يورث قال مولانا وعليه الفتوى وقال علي بن احمد لو ارث يكون خصما  
 ويقوم مقام الميت وبه ما خذ وفي فتاوى السفر **وسئل** عن مات وعليه دين مستغرق  
 جميع التركة والميت على حمله فطلبت الورثة ذلك منه وهو يعلم بالديون فصالح  
 الورثة عما عليه او في يده قال ما قال يفرم لغرماه الميت لان الدين يبيع بثبوت  
 الملك لهم فلا يصح صلحه قيل فعلى من يدعى صاحب الدين وعلى من يقيم الميتة قال على ذي  
 اليد بخضرة الورثة اذا كان في يده قال قال مولانا يصح دعوى صاحب الدين على  
 الميت **الفصل الثاني** في مسائل دين المهر وفي الفتاوى **وسئل** ابو القاسم  
 عن مات ولم يوص ولم يترك مالا او اولاد اصغارا فادعى على الميت رجل دينا وقد  
 وادعت المرأة مهرها هل هو القاضي ان يورث من غير حجة قال اما المدعيون واؤ  
 لا يورثي الما بائنا لها عند الحاكم واما المهران دعت مقدار مهر مثلها فذلك قاس  
 وكفى بالنكاح شاهد اقال الفقيه ان كان الزوج قد بنى بها بمنع منها مقدار  
 ما جرت العادة في التعجيل والقول في ذلك قول الورثة وما زاد عليه والقول  
 قول المرأة **وسئل** بوضع عن اوصى الى امراته وترك ضياءا والمرأة عليه مهر  
 كيف ياخذ مهرها من هذه الضياع قال ان كان لزوجها من الصامت مثل مهرها  
 فلها ان ياخذ من الصامت وان لم يكن له صامت فلها ان تبني ما كان يصلح للبيع  
 ويبني في صداقتها من ثمنه وفتاوى النسفي **وسئل** عن مات الف درهم نقد  
 ما خذته لمهرها بغير رضا ساير الورثة قال يجوز ان استخلصت بالله ما في يدها  
 من تركته شيء من الدراهم تجب عليها اخراجها لتقيم بين الورثة فخلقت قال الامام  
 فان لم ياخذ هذه الدراهم وطلبت من هذا الوصي ايقام مهرها من هذه التركة  
 وانكر الوصي ذلك فاقامت البينة على دعواها من المهر على هذا الوصي هل يقبل قال نعم

ب

وبعد امارة



**الفصل الثالث** في المسائل التي يدعي الوصي الدين على الميت والميت عليه  
وفي فتاوى نصير قال سالت شدا عن الهى اذا قال الى الميت على الميت دين  
ليخرج القاضى التركة منه قال لا وان ادعى شيئا بعينه اخرج من يده قال الفقيه  
وقد قيل ان الوصى متى ادعى على الميت دين ولا يثبت له فان القاضى يخرج من  
من الوصايا لانه يستحل الاخذ من مال الميت والاختيار عندى ان القاضى اما ان  
اما ان شره عن الدين الذى تدعى واما ان يقيم عليه البيت حتى تستوفى واما  
ان اخرجك من الوصاية فان ابراه واما اخرجيه وجعل مكانه آخر وسيل الواسم  
عن ذلك حتى عن ابراهيم بن صالح انه قال ان الحاكم يعزله عن الوصية وصوبه  
محمد بن سلمه وسئل ابو نصر عن وصى باع دارا ثم ادعى ان الدار كانت بينه وبين الميت  
قال ان كانت الدار في حياة الميت في يده ومحت تصرفه لم تصدق الوصى على ما ادعى  
الا يثبت عادة فيجعل الحاكم وصيا للميت حتى يقيم الوصى البيت وكذلك اذا ادعى  
الوصى ديناً على الميت جعل القاضى للميت وصيا حتى يقيم البيت على الوصى لان البيت  
لا تقبل الا بخمسة ثم الحاكم بالخيار ان شاء تركه خارجا من الوصية وان شاء اعادها  
بعد ما قضى دينه لان القاضى لما اخرج كان ذلك قضاء منه عليه فله ان يدم على قضايه  
ان شاء قال الفقيه وقد ذكر الخلاف في كتاب ادب القاضى في جعل الميت وصيا في متوفا  
فلكل الدين خاصة ولا يخرج هذا الوصى من الوصاية وذلك القول صحيح وبه ناخذ وفي المواثيق  
من الفتاوى وسئل ابو الفتح عن له على اخيه دين ومات والطالب وارثه ووصيه قال  
له ان ياخذ مقدار حقه من غير علم الورثة وسئل ابو بكر عن وصى عليه دين لميت كيف  
يصنع حتى يبرأ والميت قد اوصى بوصايا قال ينبغي الوصى من مال الميت ان يقضى دينه  
من مال نفسه فيصير قضاها قبل يحتاج الى النيابة حتى يقضى قال نعم يعني ان يتوفى  
فيقول اقضى من مالى ولا ارجع في مال الميت حتى يصير قضاها قال مولانا بكيف  
فيه قضاء الدين وسئل ابو نصر عن الوصى ينقد الوصية وقضى الدين من مال نفسه  
قال كان خلف يقول يرجع في مال الميت ان كان وارثا وان لم يكن لا يرجع ومحمد  
بن الانهر يقول يرجع ان كانت الوصية للعباد لانه له طالب وان كانت الوصية  
لله تعالى لا يرجع الا طالب له ومحمد بن سلمه ونصير يقولان له ان يرجع في احوال  
اجمع وبه ناخذ **الفصل الرابع** في مسائل الوصية بالدين المتعلقة بالوصايا  
وفي الفتاوى وسئل ابو القاسم عن وصى وقال في وصيته من ادعى على شيئا وراى الوصى ان

يفعل

يفعل ذلك فعل يصح هذا القول لا قال كان شايخنا يقولون هذا الكلام باطل وكان  
نصير يقول هو جائز وصار كانه قال ما راى الوصى شيئا ان يفعل فعل قال مولانا يصح  
قول نصير قال نصير سالت شدا عن وارث كبير باع شيئا من تركه الميت  
او من العقار وقد بقي عليه دين ووصيها وارثا الوصى ان يرد بيعه قال ان كان  
في يد الوصى شيء غير ان يستطبع ان يبيعه وينفذ وصاياه ويقضى دينه فالوصى لا يرد  
البيع وكل نصير عن وصى الوصى الميت بان يبيع هذه الدابة ويتصدق  
تصدق بثمنها على المساكين وعلى الميت دين متاع الدابة ووقع ثمنها الى الفقراء  
قال لا ضمان عليه والواجب ان يبيد بالدين وان كان مقدرا من الدابة يخرج من  
لثما له بوقضاء دينه التي عليه وحلف اذ اوله وثقة ولا يقدر الوصى على انفاذ  
وقضايه ونه التي عليه بالسرعة لما من ثمن هذه الدار فيريد الوصى بيع الدار وراى  
الوارث بيع جميع الدار قال ان كان الدين ياتى على جميع الدار او على عايتها حتى  
لا يبقى الا شئ يسير فله ان يبيعهما ولا يبععه المذلل او يعلم انه سقى الدين على  
الميت طويلا ان لم يبيع واصحاب الوصايا هم شركا الوارث وسئل نصير عن قال لاخر  
وهو يرضى ان يرضى صار وصيا في قول ابو حنيفة وقال محمد لا نصير وصيا ما لم يقل  
اقض ديونى وانقد وصاياه وسئل نصير عن قوم ادعوا على الميت ديناً ولا يثبت  
لهم والوصى يعلم ذلك قال يبيع بعض التركة من الغريم ثم يحج الغريم الثمن فتصير  
قضاها وان كانت التركة صامتا ودفعهم ثم يحج ديونهم في الجامع الا صغيره وفي الدعوى  
من الفتاوى قال نصير سالت خلفا وشدا عن وصى اقر الميت عبداً بدين  
قال لا ينبغي ان يورثه قال وسالت ان الميت لم يقر ولكن شهد شاهدان عندا  
قال شدا يورث ويحج اذا قدر على الاداء كيلا يفضوه قال خلف لا يورث  
غير حكم بشهادة شاهدين قال عيسى لا يورث الا بالشهادة ولا بالاذن اذ اذ  
ادى بخن قال مولانا الصحيح قول خلف قال نصير سالت ابا سليمان ان  
الوصى اذا علم مال يورثه قال لم يخف الضمان ولو قدم الطالب الوصى الى القاضى  
لا يحل له ان اقراره لم يحل الا اذا كان وارثا فانه يحلف لانه لو اقر ببيع ليجب  
قال الفقيه وقال نصير عن ابي سليمان في وصى عبده عدا ان لهذا على الميت الف  
درهم قال نصير ان يعطيه بقوله وان خاف الضمان ومنعه ان لا يعطى فلت  
فان كان هذا شئ بعينه جارية ونحوها فعلم انها لهذا او كان الميت عبداً قال هذا



يدفعه الى المصوب منه لادب بالعلم يصير غاميا وسيل ابوكرا الاسكاف عن امرأة  
اوصت الى رجل ان يبيع خياصها ويفرقت ثلث ثمنها على الفقراء ثم اقامت خلف  
ورثة كبارا فادار الوصي بيع جميع الضيعه وابي الورثه لا المقدار الوصيه قال ان  
كان الثلث يشتري بالوكس ويدخل على الورثه الضرر وعلى اهل الوصيه ان يبيع  
الكل ولا خلا يبيع المقدار الوصيه وكان ابو نصر لدبوسى يفتى هذا ويحبنى  
قوله فكانه يفتى عند دخول الضرر يقول الى خليفه وعند عدم الضرر يوطها  
وقال محمد بن مقاتل لو كان لليت على الناس فليس للورثه ان ياخذوا وصيه  
ما استخراج ذلك وانتضايه وفي فتاوى النسخي عن عليه لرجل خمس مائة لآخر  
ثلثمائة ولاخر مائتان وماله خمس مائة فوفى فيهم كيف يقسم ماله بينهم قال هو يقضى  
دين كل واحد منهم كما لو اراد تقدم من اراد لانه محي فلو غاب بحيث لا يدري او مات  
فالان يقضى القاضى ديونهم من هذا المال بالخص لا صار للقاضى ولايه مراعاة الحق  
كلها عليه واجبه فيقسم بينهم بقدر حصصهم والله اعلم **الباب الثاني**  
منه في ذكر المسائل في مال الايتام ويصرف بالوصايا في مواهبهم وهذا الباب اربع  
فصول فيما هو راجع الى اليتيم او امر القاضى فيه في الاوصيا في مال اليتيم في  
الوصى الذي انتفع بمال اليتيم في المصانعة مع السلطان في مال اليتيم **الفصل**  
فيما يرجع الى الصبي وما تاسر القاضى فيه وفي الفتاوى وسيل محمد مقاتل عن  
اوصى لصبي قال عطاؤه بآه بعد الموت اياه او قال بعد ما ادرك قال هذه  
وصيه وجبت بعد موت الموصى ولا يدفع الوصى اليه الا بعد الموت فان  
رفع الامر الى القاضى فان راي با الصبي موصيا في مال الصبي يدفعه اليه  
ولو قال الوصى متى فانت اب هذا الصبي فقد اوصيت له بكذا مال فوقف الموصى  
به فان مات الصبي فقبل موت ابنه بطلت الوصيه قال نصير سالت عيسى  
ابن ايان عن مات وترك ابنا صغيرا وابنا كبيرا ابيع لكبير ان ياكل من  
التركة بقدر نصيبه قال نعم من المكمل والموزون وليكن الدار قبل ايد  
بح الشاة من التركة فياكل قال لا وكذا اجاب ابا سليمان وسيل ابو جعفر  
عن صبي تعدي مع رجل يعمل معه فاحذر هذا الرجل له كسوة ثم بد هذا الصبي ان لا يمل  
معه هل يستره ما اعطى من الثوب قال ان كان اعطاه كرايا والصبي هو  
الذي يكلف خياطه لم يكن للرجل على الكسوة سيل في كتاب الخياص وفي نوادر

ابى يوسف قال ابو يوسف الفلام من له خمس عشر سنة الا ان يكون احتم  
وعن محمد الفلام من له اقل من خمسة عشر سنة والفتيان والشبان كل من احتم  
او بلغ خمس عشر سنة الى ثلثين سنة وقيل الى اربعين سنة والكهله من له  
ثلثين سنة وقيل من له اربعين سنة الى خمسين وعن ابى يوسف من له ثلث  
وبلثون سنة وفي قول محمد بن له اربعون سنة وقال ابن شجاع ان حاله الشيب  
وهو ابن ثلث وبلثين سنة فهو كهل وان لم يجالط لم يكن كهل حتى يبلغ  
اربعين سنة فاذا بلغ كان كهلا وان لم يجالطه الشيب والشيخ من  
له اربعون سنة وعند محمد بن له خمسون سنة قال مولانا الفلام ما دون  
اثني عشر سنة والمراهق ما يتوق منه البلوغ في كل ساعة والشباب دون  
ثلثين سنة والكهله ما زاد على الثلثين الى الاربعين والشيخ ما زاد على  
الاربعين جعل القاضى رجلا وكيلنا فيما تركه لو ارثه كان له ان يحفظه و  
ليس البيع والشرا في التركة وموت القاضى وعزله يبطل وكالته قال  
جعلته وكيلنا في تركه فلان يبيع ويشترى وينفق على الايتام فهو بمنزلة الوصي  
لا يعزل بموت القاضى ولا يعزله قال جعلته فلانا وكيلنا في تركه فلان الميت  
كان وصيا لا يعزل الا بموت الايتام قال جعلته فلانا وكيلنا في تركه فلان يبيع  
ويشتري ما را سفل بموت القاضى لو يعزله فقد فرقه بين قوله وكيلنا ليل  
وبين قوله وكيلنا للورثه فلا يبيع ويشترى **الفصل الثاني** في المسائل  
المتعلقة بالوصيا في مال المقيم وما يتصل به وفي الفتاوى وسيل ابو القاسم  
عن امرأة ماتت واوصت الى ابنها وزوجها بوصايا وتركت خياصا وغير ذلك  
وتركت ابنا وابنتين كلهم صغار فقال الزوج انا انفذ الوصيا من خالص مالي ولا  
ابيع شيئا من مالها فنقد بآون ابنها فالكات من حلوه ووصايا يحتاج فيه الى شري  
شي نفعل ذلك ليرجع في التركة كان له دنيا في التركة وان فعل ذلك لكي لا يرجع  
لم يجوز عن الوصيه وما احتيج الصدقة من غير شراشي فلا يجوز عن الوصيه  
بوجه من الوجوه ان احب الاب ان يبقي الضيعه لولده وينفذ الوصيه فانه يجب  
مالا للصغار ثم يبيع الوصيان مقدارا الضيعه من رجل ويشترى الاب بعد التيم  
ذلك للصغار ثم ينفذ فيه ذلك المال للبايع الثاني ويقض الوصيان من ثمن  
الضيعة فينفذ ان الوصيه وسيل محمد بن الازهر عن وصي باع شيئا من مال



فابرا المشرى عن الغن وهو مطع وقال انت كبرى ما اذ انك من وصي من مالى  
جاز وقد برى وان قال انت برى من مالى عليك لم يبرأ وكذا لو قيل اذ لا شئ  
لليتم ولا للامر عليه لان حق الاستيفاء لها والدين للموكل قال الفقهاء بل سرا  
فيها لان الدين له ولو قيل حق المطالبة وقد ذكر في كتاب الماذون ان الوكيل  
لواع شيا والمشرى على الموكل دين مثل ذلك الغن نصه ذلك مقاصا ومستل  
ابو القاسم عن وصي باع صفة لليتم من مفسس يعلم انه يحجز عن استيفاء منه  
قال يجعل القاضي المشرى ثلثة ايام فان بقى الغن ولا يقض البيع وسيل ابو بكر  
عن امرأة ماتت وخلفت ابنا صغيرا وابنه كبيرة فادعت الى الكيرة تفرق بعض المتاع  
على السكين وجعل بعض المتاع للصغير وهي ترى امها في المنام وتجتاد وتقول كم نزلت  
هكذا قال فما تصدقت من المتاع ضمت حصه الصغير ولعل رويتا امها كان لها هذا  
وسيل ابو بكر عن عم لايتام باع اشجارا له من غير وصي ثم ان الحاكم جعله لالايتام فجعل  
بيع العم قال ان كان المبيع قايما يحجز البيع استحسانا قال الفقيه سمعت ابا جعفر  
يروى عن علي بن خنيسه انه قال احببت ابا يوسف في صفري وذلك انه لما مات الى  
كان الوصي بقطيبي كل يوم يذبح ذنبا فانيث ابا يوسف وقلت له انه لا يكتفي فدعا  
ابو يوسف الوصي وامره حتى اكل كل يوم ذنبا وروى باسناده عن شرح قال  
اسبغوا على اليتامى اموالهم فان ما توافقد اكلوا ما لهم وان عاشوا فسيرهم  
الله من فضل وسيل ابو جعفر عن وصي انفق مالى لليتم في تعليم القرآن والمواظ  
قال يجوز ان كان الصبي يصلح لذلك والوصي ما جاوره وان لم يصلح لذلك فلا بد من  
ان يعلم قدر ما يقرأ في صلوات سيل نصير عن الوصي متى يدفع المالى الى اليتيم قال  
اذا بلغ وطهر منه رشده في المالى قال نصير جارا رجل الى شدا مع وصي وقال انا وصيه  
وقد بلغ بطلاني ماله قال لانسم اليه حتى يستأنس منه الرشده فقال الرجل ان  
اردت ان احدث له قريبا للعيد فقال الصبي الى لاخذ لي في ايام العيد فان الحيا ط  
بطلب الاجر زيادة فقال شدا ادفع اليه ماله فانه يصلح وفي الجامع الاصغر فزع  
الوصي مالى لليتم اليه بعد البلوغ قبل ان يونس من رشدا ثم صلح اليتيم قال ابو بكر  
ومحمد بن الوصي المالى لانه صار كانه القى في البحر وفي الفتاوى المنفق عن اخي لبيت  
جبله القاضي وصيا في تركه نبت اخيه الصغيره فوثر بها امرا الصغيره هل يصح  
قال نعم قال المريض لا خير تيار داراين فزلهما يس حرك من والعر بيه تعده

ما خازم

ادع

او اقم باسرا وما يجري كان ايضا اليد وسيل عن امرأة قال لزوجها في مرض موت  
الى من تسلم اولادى قال اليد اسلك الى الله عن اقال نصرا المرأة وصية **الفصل**  
**الثالث** في الوصي الذي انتفع باليتيم او استهلكها وما يتعلق به وفي الفتاوى قال  
نصير الموصي ان ياكل من مالى اليتيم ويترك دابة اذا ذهب في حاجته قال الفقيه هذا  
اذا كان محتاجا لقوله تعالى ومن كان غنيا فليستعفف الاية وهذا استحسان بقدر  
ما يبيع في ماله والقياس ان لا يجوز لقوله تعالى ان الدين ياكلون اموال اليتامى  
الاية من غير تفصيل ولعل الاية الاولى صارت منسوخة لهذه الاية وسيل ابن مقار  
عن وصي انفق مالى لليتم في حاجة نفسه لا يبرأ برده على اليتيم ولا يقبضه  
من نفسه الا ان يشترى لليتم ما يجوز شراؤه ثم يقول للشهود كان لليتم على  
كذا كذا انا اشتري هذا اليه فيصير قاصدا ويبرأ عن الدين استهلك الوصي  
مال اليتيم قال ان قيل مثل ما بينا في المسئلة الاولى يبرأ ان شاء الله تعالى  
وفي الجامع الاصغر سيل ابو القاسم عن رهن متاع ولده الصغير بدين نفسه  
وهلك في يد المهرقن يقض لولده مقدار الدين ولا يقض الزيادة والوصي لو  
افعل ذلك يقض قيمه الدهن بالغاما بلغ وسيل عن وصي استهلك مالى لليتم  
فقال يخرج من الوصاية ويحجز خيرة وصيا ويدفع ذلك القدر اليه ثم يقبضه  
منه وسيل ابو نصير الدبوس عن وصي لقاضى لصغيره باع ميراثا بستان وروها  
وصفي الدراهم الى حاجته نفسه ثم انه نفق عليها ويطعمه مع ساير عياله على  
نية ان يكون ذلك من الدين التي لها عليه فقال هذه كبيرة ولم يحل له ذلك  
ولا يسقط عنه الدين بهذا الاطعام قيل فان حبل الامر به اجرا مسي كل  
شهر ليقوم بخدمة قال يجوز في قدر اجرة مثلها وقال محمد بن سلمة في هذه المسئلة  
ان ارجوا ان يجوز ويبرأ منه غير انه اثم في استعماله اثم اكبرا قال وصي اليتيم  
اشترى لليتم دار ونقدت منها من مالى يقضى او ادبت خراج ارضه من مالى  
نفسه ويحوز ذلك قال لا يصدق الا ببيعة لانه يدعى لنفسه حق الرجوع  
وفي الواضعات وقال محمد ولو اخذ الوصي مالى لليتم وانفقها في حاجته  
نفسه ثم وضع مثل ما انفق له لا يبرأ المالى ان يكبر اليتيم فيدفع اليه ولو  
ان ياخذ مالى المدم من ماله وليس له ان يبرأ منه من يقيم وفي فتاوى  
محمد بن الفضل سيل رضى اجرا رضى اليتيم من ارضه قال لا يجوز ان شرط السيد

تل



على التيم لأنه ما روجا منه وان كان البذر منه يجوز على قياس قول أبي حنيفة إذا  
 كان خيرا للتيم غير أنه لا يجوز المزارعة عنده قال ولولا أن ينظر إلى قدر ما انتقض لأرض  
 بالمزارعة والحق منه من الربح فأما كان أكثر فللمصغر **الفصل الرابع**  
 فيما يصانع الوصي في مال التيم مع السلطان الجائر وفي الفتاوى وسيل أبو القاسم عن أبي  
 إلى امراته وترك ورثة صفار فجاء السلطان الجائر وتولى داره فقبل هذه المرأة  
 أن لم يعطه شيئا استولى على الصفار فاعطت شيئا من المال قال مصانفتها جازنة والله  
 يعلم المنفعة من المصلح وسيل الفقيه أبو جعفر عن مات وخلف ابنتين وعصبة  
 فطلب السلطان التركة فصرم الوصي للسلطان ودارهم حتى ترك السلطان التعرض  
 كان ما أعطى من نصيب العصبة أم من جميع الميراث قال أن لم يقدر على تحسين التركة  
 إلا ما عذر فذلك محسوب من جميع المال فليس لها أن يجبا ذلك من نصيب العصبة  
 خاصة وسيل نصير عن وصي أخذه السلطان أو تغلب فماله بعض مال التيم وهذا  
 فدفع إليه بعض مال التيم قال لا ينبغي له أن يعطى مال التيم فإذا أعطاه فهو ماض  
 قال الفقيه إذا خاف الوصي على نفسه القتل أو انقراض عضو من أعضائه فدفع لا  
 لأصان عليه وإن خاف على نفسه الجبس أو الفقدان أعطاه فهو ماض وإن خاف  
 أن يأخذ ماله فإن علم أنه يأخذ بعض ماله وينفق ما فيه كفاية له فلا يسعه أن يدفع  
 مال التيم ويضمن أن أعطاه وإن خشي أن يأخذ جميع ماله فهو معذور ولا ضمان عليه  
 هذا فيما لو دفع الوصي بيده أما لو بيط السلطان يده واحدة فلا ضمان عليه وسيل  
 أبو بكر عن وصي ماله التيم على جازن وخاف أن لم يره بركة من يده فبره من مال التيم  
 قال لا ضمان عليه وكذا المخاض قال أبو بكر وليس هذا قول علمائنا ولكنه قول محمد بن سلمة  
 وهو لا سخان قال الفقيه وعن أبي يوسف أنه كان يجبر للأوصياء المصانعة  
 في مال التيم وهو موافق قول محمد بن سلمة وبه نأخذ فدليل قوله تعالى ما السفينة فكانت  
 لمساكين يعملون في البحر أجاز أحد الشايع مال المساكين فخافه أحد للقلب  
**الباب الرابع** منه في ذكر السائل العائدة إلى الأوصياء وفي  
 الباب خمس فصول في الأحوال التي تقع للأوصياء في استيجار الأوصياء فيما تغلق  
 بالشر والبيع في حق الوصاية إلى حلين فيما يفعل من غير الوصي **الفصل الأول**  
 في الأحوال التي تقع للأوصياء وفي الفتاوى وعن أبي يوسف أنه قال الدخول في  
 الوصية أول مرة غلط والثاني خائنه وكثيره والثالث سرقة وقال محمد بن شجاع

العقار

الأوصياء في

لو كان

لو كان الوصي أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه ما ينحى من الضمان وعن الحسن بن  
 زياد هكذا أو قال نصير قال بشر بن الوليد ما جازني وصي فيه طير من خمس سنة أو أكثر  
 وعن أبي مطيع أنه قال أفق منديف وعشرين ما رأت عماد في مال ابن أخيه وعن  
 الحسن بن أبي مطيع قال سألت بشر بن غياث عن الوصي إذا ألقته القاضى قال في قول أبي حنيفة  
 يجعل القاضى موعظه وقال أبو يوسف بشر بن غياث عن الوصي إذا ألقته القاضى يخرج وهو  
 القياس لأن أباه لو كان حيا وخيف عليه مال لصبي يخرج من يده فالوصي أولى قال  
 أبو بكر عن الوصي إلى رجل فقال الوصي أني أقبل وصيتك في انفاد ذلك مالك ولا  
 أقبل في قضاء ديونك فأجاب الوصي إلى ذلك قال أن لم يسند الميت قضاء ديونه إلى غيره  
 فالوصي مكلف جميع أمور الميت **سئل الحسن بن أبي مطيع** عن الوصي إلى رجل وجعل  
 وصياني ما سألت أن يخرج منها خروج قال هو جازن وله أن يخرج منها متى شاء وفي أي وقت  
 شاء **وسئل أبو القاسم** عن الوصي أن يدفع إلى فلان دراهم ليشترى بها الأسارى فمات  
 الوصي قبل موت الوصي قال يدفع إلى الخادم ليؤتمر الأمر إلى أحد من الناس حتى يعول ذلك قال  
 أبو بكر عن وصي نسى مقدار وصية كل واحد من الوصيين قال يسند الوصي فيقول  
 أني نسيت وصاياكم فاذنوا لي حتى كيف شئت فاذنوا له جازان يعطى كيف شاء  
 وسيل عن وصي نسى بعض وصية الميت وبقي في يده الورثة شيء قال أن علم الوصي من  
 من ديانه الورثة أنهم يخرجون الثلث جازن أن يترك في أيديهم وأن علم خلاف ذلك  
 لا يسعه أن يترك في أيديهم أن يقدر على استخراج **الفصل الخامس** في استيجار الوصياء  
 وسيل الفقيه أبو جعفر عن الوصي إلى رجل فاستأجره بياض درهم لينفذ الوصية قال  
 لا يجوز هذه الإجارة ويكون ما أوصى له صلة من الثلث **وسئل أبو بكر** عن استأجر الوصي  
 قال كان أبو نصر يقول إذا قال استأجرتك بياض درهم لتنفيذ الوصية فالما به صلة  
 تكون له لأنه لا يكون إجارة بعد الموت **سئل أبو القاسم** عن قال لأخيه استأجر فلانا  
 حتى ينفذ وصيتي أبيع هذا وصيا قال نعم وسيل نصير عن قال لأخيه استأجر فلانا  
 درهم على أن يكون الوصية قال الإجارة باطلة ولا شيء له وقال محمد بن سلمة الشروط باطل  
 والماله وصية له جائزة وهو وصي به وبه نأخذ قال ولولا أن الصحيح قول محمد بن سلمة قيا على  
 سلمة أنجار الخيل **الفصل الثالث** فيما يتعلق بالشر والبيع في حق الأوصياء  
 وفي الفتاوى وسيل أبو نصر عن امرأة ماتت وترك زوجها وابنته وأخا فادعت إلى  
 إلى أخيه أن هذا الوصي اشترى نصيب زوجها من المنة والعقار ولم يعلم البائع

صيا



مقدار نصيبه وعرف المشتري ذلك وذلك قبل انفاذ وصيتها وقضائه فيها  
 قال ان اشدت الوصايا قبل ان يختصوا بماذا البيع وان لم ينفذ الوصايا حتى احتصوا  
 الى القاضى ابطال بيعه وبداء مديون الميت وقصاياه ثم يجعل الميراث وكل  
 ابو نصر عن وصي باع ثيابا من تركه الميت ثم طلب بالكثير ما باع قال ينظر في ذلك اثنان  
 من اهل البصر والمائة فالاذ لك قيمته لم يلفت الى زيادة من يريد فيل فان كان  
 بالزيادة يشتري بالكثير ما يشتري وفي السوق يشتري باقل مال لا يبيع على  
 دفع ما يبيع على المودة ولكن لما قال اهل البصر والمائة وهما على ان شاء الله تعالى  
 على قولها وسيل ابو بكر عن وصي باع جبلين من الزكوة فجاء حال وقال للمشتري ابن يارضا  
 الجبلين عيب فاراد المشتري رده على الوصي فقال له الحال مع حقونة الوصي حتى اعوشك  
 بجبل من جمالي ايجاشت ففعل ثم ظهر ان الصحيح هو الجبل الاول والعيب من  
 جبل الحال وليس له على الوصي شيء قبل له لم حاز البيع مع الحال ولم يكن للجبل  
 بعينه قال لان هذا عين له الهبة بالعرض والهبة بالقبض انما تصح بالقبض قال  
 ابو نصر سالت محمد بن سله عن وصي باع تركه الميت الانفاذ الوصيته فجد المشتري ورفع  
 الى الحاكم فخلعه فخلع الوصي يعلم بكذبه كيف يصنع قال يقول له الماتر ان كنت  
 صادقا فقد فسخت البيع بفسخك ففسخ الوصي بالفسخ بالحق اطره قال هذا يجوز قال الفقيه  
 انما يحتاج الى فسخ الحاكم لان الوصي لو علم بفسخ الوصي وحده البيع صار وجوده بمنزلة  
 لما قال بينهما وبكسر البيع الوصي فاذا فسخ الحاكم لا يلزم الوصي ولكن يرجع الى ملك الميت  
 وسيل ابو بكر عن امرأة اوصت بثيابا الى ان تقوم بها على نفسه وينفذ وصاياها قال ينبغي  
 له ان يقوم بها وليستقصى في ثوبها حتى يقال له ليس له فيه شيء من الثياب ثم يبيع انسانا  
 اليه ثم يشتري منه وتنفذ وصاياه من مال نفسه **الفصل الرابع** في الوصاية  
 في رجلين وبيان احكامها وفي الفتاوى وسيل محمد بن مقاتل عن اوصي الى رجلين  
 وقال ما فعل كل واحد منهما يجوز قال كل واحد منهما وصي تام يعرف كل واحد منهما وحده  
 ان شاء الله تعالى الفقيه وهذا مثل ما قال ابو القاسم فبين اوصي الى رجلين الى كل واحد منهما  
 علة واحدة كان لكل واحد منهما التصرف وحده اجماعا وانما الخلاف في الوصية اليهما  
 جميعا وسال عن اوصي الى رجلين فقبل احدهما وسكت الآخر فقال الذي قبل للسكوت  
 بعد موت الوصي شتر للميت كفا فاشترى قال هو قبول للوصية وسيل عن اوصي الى  
 رجلين وقال لهما ضعوا ثلث مالي حيث شئتما او لمن شئتما ثم مات احد الوصيتين

امر ان يبيعها لانها وصاياه ولا يجوز ان يبيعها  
 وصاياه وامر ان يبيعها لانها وصاياه ولا يجوز ان يبيعها

قال بطلت الوصية ورجع الثلث الى ورثة الميت ولو قال جعل ثلث مالي للمساكين  
 والمساكين مجالها قال يجعل القاضى اخرها لشار الباقي منها يقول انتم انت وحدك  
 وفي قول ابو يوسف الاخر ان يتصدق وحده وسيل ابو بكر عن حدارين  
 الدارين لصغيرين لهما عليه حمله وقدها الجدار وخفاف السقوط و  
 واحد منهما وصي يطلب احدهما مرتدة والآخر قال يعلم القاضى الامر  
 حتى يبعث رسالة واميد لينظر فيه فان تركه ضده اعطىها اجره الا في حق  
 يدين مع صاحبه وليس هذا كاحد المالكين لانه قد رضى باذخال الضر  
 عليه فلا يحجز اماهنا اذ الوصي اذخال الضر على الميم فيجب وسيل  
 ابو القاسم عن اوصي الى رجلين بان يشتري من ثلث ماله عبدا بكذا درهم ولا  
 الوصيتين عبيد فتمت له اكثر مما سمي الموصى هل للموصي الاخر ان يشتري هذا  
 العبد بما نص الوصي قال ان فوض الى كل واحد منهما الامر ان يتصرف في ذلك  
 فشرأفة من صاحبه جائز وان لم يفعل ذلك باع صاحب العبد من الاجنبي  
 وسيل محمد بن بشران جميعا للميت وسيل محمد بن ابي بكر عن وصيتين استاجر  
 احدهما الخمار لخل الخمار الى المقبرة والاخرها لساكن او استاجر  
 ذلك بعض الورثة وما ساكنان قال جاز وهو من جميع المال وهو كمثل الكفن  
 ولو اوصى بالتصدق بالخط على الفقراء فيل رفع الخيانة ففعل احدا الوصيم  
 قال لو كانت الخط في الزكوة حاز دفعة وليس للاخر الا امتناع منه وان  
 لم يكن فالصدق عن المعطى قال اخذ في هذا بقول ابي حنيفة ومحمد وسيل ابو بكر  
 عن اوصي لرجل وامرأة ان يعمل برأى فلان قال نفذ وصيتاهم وله ان يعمل  
 بغير رأى فلان ولو قال لا يعمل الا برأى فلان قال الثاني هو الوصي والاول  
 وصي ناقص قال الفقيه وبعضهم قالوا كلاما وصيان في الوصيتين جميعا  
 وقال بعضهم الاول هو الوصي وبه قال نصير وقال ابو نصر ان قال لا يعمل  
 بامر فلان فهو الوصي خاصة ولو قال لا يعمل الا برأى فلان فهو وصيان  
 وقال ابو نصر يشبه يقول اصحابنا فانهم قالوا فيمن وكل اخذ وقال له ابو  
 بالشهود فباعه بغير شهود جاز ولو قال لا تتبعه بل بالشهود او لا تتبع  
 الا بحضور فلان لا يجوز له ان يخالف وكذا قال الموصى اعلم بعلم فلان  
 فله ان يعمل بغير علمه ان يعمل بغير علمه ولو قال لا يعمل الا بعلم فلان لم يجوز



له العمل بغير علم وسيل الحسن بن ابي مطيع عن اوصى بوصية ثلث ماله  
ثم قال عرضوا وصية هذه على فلان فما يرد منها فهو مرد وما اجاز فهو جازين  
فلم يعرض على ذلك الرجل وعرض ولم يثنى حتى مات قال الوصية جائزة حتى يرد  
منها الذي فرض اليه فلما قدرت المشقة مضت الوصية على ما امر به الا ترى  
الخيار في البيع اذا مات صاحب الخيار مضى البيع على وجهه كذا هذا ولو قال  
اخبروا هذه الوصية ان شاء فلان او قال انفقوا ان انفق فلان فمات  
فلان قبل ان يقول شيئا فالوصية باطلة وفي كتاب الاجناس ان تصرف احد  
الوصيين يجوز في اربعة عشر شيئا في شراء طعام والكسوة للايتام عند عيبه احد  
الوصيين ولو كان في التركة كسوة وطعام لاحدهما ان يسلم الى القيم وفي الشراء  
والاخر حاضر لا يشتري احدهما الامر لآخر ويقضى احدهما الدين الذي على الميت  
ويشترى الكفن للميت ويرد الوديعة ويدفع الموصى به الى الموصى له ويواجر  
اليقيم ولا يواجر عبده ومتى رد القاضى العبد المشتري من الموصى على الوصيين لاحد  
حدهما والثمن وليس لاحدهما شراء العبد الموصى به للعقب ويعتق احدهما بعد  
الشراء ويقض احدهما الهبة لليقيم ويودع احدهما ما صار في يده من تركه الميت  
وليس لاحدهما شراء الفرس للفقير الموصى به واذا اشتراها لاحدهما ان يعطيه من  
التفقة ما يكفيه اذا كانت التفقة مائة ولا حدها في الوصية بائع بال معلوم دفع  
المال وان لم يسم ليس لاحدهما دفع فضل اربعة عشر **الفصل الخامس**  
فيما يفعل من غير وصى وفي الفتاوى وسئل ابو القاسم عن نزل في بيت رجل فمات  
وترك دنانيرهم ولم يوص الى احد قال يرفع الامراء القاضى حتى يامرهم فان لم يرد  
القاضى كفته كفنا وسطا وروى نصير عن ابي سليمان قال مات رجل يقال له  
ليث المرزى هاهنا ولم يوص الى احد قال باع محمد بن الحسن متاعه وكتبه  
في بيع من يريد قال يصير قلت وهو يومئذ قاضى قال لم يكن يومئذ قاضى قال ابو  
سليمان هذا الجواب عندنا قلت فان كان عليه دين قال لا يبيع قلت فان كانت عبده  
جائز قال لا يبيعه لان المشتري لا يبيعه ان يطاها وفي الجامع الا الصغير  
عن محمد بن رجاء في موضع لا قاضى فيه فباع رثاقه متاعه جاز البيع ويتفصح  
به المشتري فان جازا لوارث واحدا البيع اخذ منه وان شهد متاعه بعينه ان شاء  
اجده وان كانوا باعوه لو كس كان له ان يجزئه قيمته وفي الفتاوى مات رجل من

يبع

القي

غير

غير ان يوصى فقال القاضى لرجل جعلتك وكيلا في تركه فلان فهو وكيله في حفظ  
المال خاصة حتى يقول لا يبيع ويشترى ولو قال جعلتك وصيا فهو وصى تامر  
قال الفقهاء وبه يأخذ لان من قال لا خرائت وكيله في ماله فهو وكيله في الحفظ خاصا  
دون غيره قال انت وصى في مالى فمذه وصية بعد الموت فكذا امر القاضى  
واذا انصرف واحد من السكة في اليتيم من البيع والشراء لا وصى للميت  
لكن يعلم ان لو رفع الى القاضى حتى ينصب وصيا قاذ يأخذ المال ويفسده فان  
ابا نصا لا يوصى كان يفيق بان تصرفه جائز للضرورة وفي الفتاوى وسئل ابو  
عن عمرها ورثته رعو ان فلان مات ولم يوص الى احد والمالك لا يعلم شيئا  
من ذلك اتفقوا لهم ان كنتم ما دفين فقد جعلت هذا وصيا قال ان فعل  
ذلك رجوت ان يبعده ويصير وصيا ان صدقوا قال نصير بحاك بشير بن  
الوليد عن مات في بعض الاطراف فجاء ربه فقال مات ابن وعلمه دين و  
ترك صنوف مال ولم يوص الى احد ولم يستطع ان يثبت لان الشهود  
من اهل القرية لا يعرفهم القاضى هل يرى القاضى ان يقول ان كنت صادقا فبيع  
حتى يردى الدين قال ان فعل هذا الحسن **الباب الثاني**  
في المسائل المتعلقة بالوصية في الاعيان وما يتعلق به في الوصية للمالك  
لمعتقده في الوصية يعقوب مملوك بعد خدمته بعد موته كذا في الوصية باعقاق  
عبيده او بعد مشراة ونحو ذلك **المسألة الاولى** في الوصية  
بالصل للمالك او لمعتقده وفي الفتاوى وسئل محمد بن سلمة عن له امه فماتت  
فاراد ان يتصدق عنها قال لا يجوز لانها لما ماتت قال عنها الرقي وصارت  
بمنزلة الحرة وسئل ابو القاسم عن اوصى الى رجل فقال اذا ادرك ولدى فاعط  
عبدى هذا واعطه ما بقي درهم والعبد مفسد وهو في يدي منه فرض العبد  
ان يعقوب في المال ولا يطلب طلته قال لا يجوز عن الوصى قبل الموت الذي اقر  
به الوصى وسئل ابو بكر عن اوصى لعقب عبيده واوصى لهم بصله وللعبد متاع  
وكسوه كساهم صاحبهم ومتاع رهبة لهم غير المولى فلا يكون للعبد من ذلك  
المتاع شي الا ما يورثه يورثهم وفي الجامع الا الصغير وسئل عن اوصى لجائزته  
يعني بعد ما اعتقها ويجزى ذلك من الثلث قال الحائرية يصح ان لم يزوجها و  
توفي عنها وسئل عن اوصى لعبد معين من اعيان ماله لا يصح له ملكه والعبد

اعتقه



لا يملك شيئا وان ملك وان اوصى ثلث ماله مطلقا يصح ويكون صحيح وصية  
 بالعتق ان خرجت قيمته من الثلث عتق كله بغير سعاية وان اخرج بعضه  
 عتق وسعي في حقيقة اوصى له بالف او لغيره من درهم او الدينار المرسل  
 فلا رواية فيه انما الرواية في العتق وفي الثلث على ما بينا فلما قيل ان يجعلها  
 كالوصية يعين من ماله وان لا يملك ولما قيل ان يجعلها كالوصية يجوز شرايع  
 فيصرف في العتق بقدره وفي فتاوى ابن الفضل وسبل عن اوصى ان يعتق  
 عنه امه كذا ويعطى لها من ثلث ماله كذا قال ان كانت الامة معينة جازها  
 الوصية بالعتق وبالمال وان كانت بغير عينها جازت الوصية بالعتق ولا يجوز  
 بالمال الا ان يقول جعلت ذلك مقوضا الى الوصى ان احب اعطاها فيجوز  
 لقوله ضع مال حيث احببت الا ترى ان محمد اقال نعم اوصى من يباح  
 امت من احب حوز وجبر الورثة على البيع فان ابي المشرى ان ياخذها  
 بالقيمة يحط عنه مقدار ثلث مال الميت يكون كالوصية له **الفصل**  
**الثاني** في الوصية يعنى المملوك بعد خدمته وفي الفتاوى يسئل اوصى عن  
 بان يعنى عبده بعد خدمته لو اذنيه سنة قال ان كان احدا ولديه ذكر وطلاخ  
 انقى بطلت وصيته لانه لو جاز ذلك لاشتهر كافي الخدمة وصارت الوصية للوارث  
 واذا كانا ذكرا وانثى جاز ذلك اذ صار سبيلا بسبيل الميراث دون الوصية  
 للوارث قال الفقهاء قيل ويجوز في الاول ايضا ويخيرها على قدر ميراثها الا  
 ان تقول في وصية بخدمها على السواء فيطلب الوصية لانه بحسب الامن ومتى  
 لم يسن صار كانه اوصى بان يعنى العبد بعد سنة وبه تاخذ وسيل بوالقاسم اذ  
 فممن اوصى الى رجل بان يعنى امته بعد ما خدمت ابنته سنتين فاراد الوصى  
 ان يترجع لها هل يجوز قال لا يجوز له ولغيره ايضا وهي باقية على ملك الميت  
 مملوكة الى عتقها **الفصل الثالث** في الوصية باعتاق عبدا وما يترتب  
 منه وعن ابي يوسف من قال اعنى الكل قديم الهبة قال يعنى كل من صحبه ثلث سنين  
 فصاعدا وقال محمد كذلك ثم قال لا بد من صحبه سنة او شهر وقيل سنة قال  
 مولانا المختار عندنا ان يكون مقدرا بالسنة ولو قال كقول غلما في فقد ذكرنا  
 الاختلاف في باب الميراث وسئل ابو القاسم عن له عبدا ووصى بعتقه وسماه ثم  
 ادعى انه ابن الميت ثم اقر بكونه عبدا له لم اقام السنة على اقرار الميت بانه

بقية

ابنه

ابنه واقام الورثة البيعة على اقراره با اقراره كان عبدا قال اذا اعتقه  
 الورثة كما امر الميت ثم ثبت اقراره انه لم يكن ابنا للميت لا قبل منه اليد بعد ذلك  
 اعتق عبده انما اوصى بالابن عبد النفقة وسئل ابو بكر عن رجل اوصى بان يترى  
 بكذا درهم ويعتق وعنده عبيد له ايجوز ان يعنى من العبد الذي عنده قال لا يجوز  
 وان اوصى بان يشترى كذا كذا خيط ويفرق على الساكن وعنده خيط الجوز  
 ان يفرق بثلث الخيط التي عنده على الساكن قال يجوز ولو قال اعتقوا عني  
 عبدا قال ابو عبد الله القلان في الوصى ان يعنى العبد الذي كان للميت وفي لفظ  
 الشرا ما بينا ولو باع هذا العبد ثم اشتراه واعتقه جاز وكان اوصى بعتق لافرق  
 بين بوله اعتقوا عني عبدا وبين قوله اشتروا لي عبدا فاعتقه فانه لا يجوز ان  
 يعتقوا عبدا كان في ملكه وقت الموت قال ابو بكر وكنت اميل الى قول ابن عبد الله  
 ثم رجعت الى قولنا في نص لا كان في يد من فامرني عند الموت ان اكتب له وصية وكان  
 في وصاياه بان يعتق عنه عبيدين وكان له عبد حجام وكان راضيا عنه فامرني عبده  
 ان اذكر له فذكرت امرت بين يديه راي ان يجعله مكانه كد العبدين فقال لا  
 فمن رجعت الى قول ابن نص **الباب السادس**  
 منه بالوصية بالاجحاج منه فصل واحد وفي الفتاوى فممن مات ووصى بان يحج  
 عنه ابنه في الطريق قال ان لم يكن وارث غيره فانه يحج عن الميت من حين مات وان  
 كان له وارث اخر وخرج بغير اذنه فانه يحج عن الميت من وطئه وعزم الوارث ما  
 انفق في الطريق وقال محمد بن سلمة الذي يحج عن الميت لا يتد اوصى من مال الميت فلا  
 يحكم ولا يشترى منه ما لم يتوضا او يغتسل به من الجنابة ولا باس بان يشترى  
 ما يعسل به ثيابه ويبدله ويأمنه من الوسخ كافي حق الزوج مع امراته قال مولانا  
 في بعض الروايات ان لها مارا الوضوء على الزوج وسئل ابو نصر عن اوصى اليه باح اذا  
 دفع المال لعبد باذن مولاه قال يجوز ولا يتحب ذلك وسئل عن اوصى بان يعطى لولده  
 الف درهم ليحج عني فابى فلان قال يعطى غيره وكذا روى محمد بن في الجامع الاخر  
 روى نصير عن بشير عن ابي يوسف انه قال فممن اوصى بان يحج عنه بالف درهم وقال  
 ما فضل فهو الذي يحج قال لا يحل له الفضل ويرد على الورثة لانه وصية بحجول كما قال  
 اعتقوا عني نسمة وله وصية كذا قال وسمت شدا يقول لوقال والباقي يحج كمن  
 الباقي له وان قال يعطى الباقي للحاج كان له الفضل وقال محمد بن له لافرق بين قوله

من حيث شا

ابن الوليد

من؟



للحاج والحاج ويملك الفضل اذا فرغ من الناسك بكه وقال نصير سالت بملكنا  
 عن هذه المسئلة قال بيع والفضل للحاج قال انتم يا اهل بلخ كل من قدم منكم بيال  
 عن هذه المسئلة قلت لان اصحابنا يفتون ان لا يجوز قال اعطوه من شئتم جاز قال نصير  
 سالت عيسى بن ابيان عن هذه المسئلة فقال الوصية جازية كالوفا قال اشترى اعبدا واعتق  
 وله وصية مائة فهو جاز كذا هنا وقال ابو نصر الدبوسي فيمن اوصى بان يحج عنه بالف درهم  
 في امر الوصي انما بذلك فان دفع الدراهم الى الحاج ليس بشرط فتجوز النفق من مال  
 نفسه هذا القول يرجح في مال التيمم بالنفق لان الحاج كالوكيل للميت بشرط  
 النفقة والكسوة بالانفاق على نفسه فاذا اشترى ذلك صح ويصير الثمن  
 في ذمته ثم يرجع بما ضمن لها في مال الميت كذا هذا قال حلف سالت محمد بن ابيان  
 بعق عنه نسمة وان يحج عنه ولم يوص الى احد فاجتمع الورثة فاجعوا عنه رجلا  
 واشتروا نسمة واعتقوها عنه قال يجوز الحج دون عتق النسمة قال ابو الليث الكيري  
 وبه يؤخذ ولو اشترى الوارث اداة الحج واعطاه رجلا وتكاريه دابة قال لا يجوز ما لم  
 يدفع الى انسان ليحج عنه وسيل ابو بكر لا سكاف عن اوصى بان يحج عنه ان احسن الطريق  
 والاصرف الى حيث يراه الفقهاء من وجوه البر قال اذا اختلف القوافل منع على الوصي  
 ان يحج به عنه ولا يضره الحزب واحد وعشرون فان لم يكن الطريق حسنا اسلم المال  
 عشرين ثم يتصدق على الفقراء فانه اعظم وجوه الباجرا وفي فتاوى ابن الفضل  
 سئل عن اوصى بحجة الاسلام ووجوه القرب ولا تقام باعيانهم وفاق التركة يعني  
 الثلث عن ذلك قال يقسم الثلث على الوصايا كلها فما اصاب الوعايا ان اخذ كل واحد منهم  
 ما حصه وما اصاب القرب وليس فيها واجب غير الحج فان استغرق الباقي الحج بطل ما سواه  
 ان بقي من الحج شئ بدا بالذي بدا به الميت وان لم يبد منها شئ وزع عليها بالحصص ولو حلت  
 الدراهم هذا الحاج وانفق من مال نفسه لا يكون مخالفا استحسانا كالوكيل بالانفاق فيقبل  
 اليه ان الحاج عندها اذا انفق عليه النفقة من ماله كان مخالفا قال ليس ذلك في هذا  
 انما ذلك فيما يدفع خمسين ليج عن الميت من تجارا ويعلم ان ذلك لا يكفي من هالك بلح وانما يكفي  
 الف وما به ونحوها فانفق خمسين من مال نفسه مع الخمسة وان انفق من مال نفسه مائة  
 او مائتان لا يصير مخالفا ولا عن اوصى الى ابنه او الى ابنته او وصى بان يحج عنه فامر رجلا بالحج  
 ورفع المالم رجع عن بعض الطريق حتى غزم ثم امره ان يصالح ببعض هذا المال فاصطفى  
 الابن والابن من يروى من المال وهو يروى عن الباقي قال لا يجوز الصلح عند محمد وعليه

ادام الله

ادام الله عنه في قياس قول ابي حنيفة فان كان الابن هو الوارث لا وارث معه غيره  
 جاز الصلح بعد ان يكون ما بقي من المال ما يحج عن الميت فان كان معه غيره جاز في  
 حصته ولم يحج في حصته سائر الورثة ولا عن اوصى بالف وبلغاه وخمسين وصرح ان يحج  
 عنه وعين الدراهم فلما مات امر الوصي رجلا ان يحج عنه ودفع اليه تلك الدراهم والباقي  
 اخرج من التركة تمام ما اوصى به الميت مع العين ثم ذهب بعض الطريقي فبدل الرجوع  
 فرد المال الى الوصي فاجاب ان يحج عن الميت من الموضع الذي رجع عنه الاول ان كان يبيع  
 ذلك ارايت ان قال انما رجع عن حصص ما اوصى الوصي قال يحج رجلا من الموضع الذي  
 انصرف عنه الاول وان لم يرد الاول الباقي من المال ويرى ما عليه الحج من حيث يبلغ  
 وليس له ان ياخذ من مال الميت دراهم غيرها فيرضى الوارث وفي كتاب الحاج  
 ولو فاتته الحج من مرض او من قبل الذي يكره او سقط من بيعه او هرب جماله  
 او حبس في امر حتى فاته الحج كان له ان ينفق ما اعطى عنه اليه حتى يرجع الى اهله في  
 كرايه ونفقته وعن محمد بن واو بن سماعة ان نفقة زوجها من مال الميت ونفقة  
 رجوعه ماله خاصة من مال الميت وان كان ناشئا على الحج بنفسه حتى فاته الحج فانه  
 خاضع للنفقة ولو حج بعد ذلك من قابل من ماله عن الميت يجوز عن الميت ما لم يقل  
 له حج للعام في لا يجوز في قول زفر وقال ابو يوسف جاز **باب المسالمة**  
 منه في المسائل المتعلقة بالوصية بامور كفن الميت ودفنه وما يتصل به في المسالمة  
 العائدة الى الكفن وما يليق به في المال العائدة الدفن وما يتصل به في المسائل  
 في اتخاذ الطغام في الماتم **الفصل الاول** فما يبعد من الوصايا في الكفن  
 وفي الفتاوى سئل ابو نصر عن اوصى بان يكفنه في مع كان اشتراه ويغلبه ويقيد  
 رجليه قال يكفن كفن مثله ويدفن كما يدفن سائر الناس وسئل ابو القاسم عن مريضة  
 اوصت الامهات بان كفن لها مقدار ستين درهما وكفنت كفنا سادى فلما مات فان  
 لم يعمل ذلك باذن الورثة وهم كبار فان كان الكل ثياب رفيعة فماتت للكل وان كان  
 البعض رقيقة دون البعض فان كان منه كفن مثالي لم يضمن وما زاد ذلك ضمن  
 وسئل عن اوصى بان يكفن له من ثمن كذا وكان وجد له المشري او لم يجدوا ما كفته  
 من اجر قال لا يضمن وما يضمن الوصي من ثمن كذا يكون للورثة وسئل ابو بكر عن امرأة  
 اوصت امرؤها وامراته ان يكفنهما من مهرها الذي لها عليه قال امرها وبهيهما  
 في باب الكفن باطل فليل اذ لم يكن لها قال علي بن كنفنا ما رويت المال قال الفقهاء







نقعت ولم يعرفها الشهود قال يجوز وعن الحسن بن زياد هكذا قال  
 الا ترى انه لو خاصها الى القاضي جاز شهادتهم عليها وقيل لا يجوز  
 ما لم تكشفوا عن وجهها فترها الشهود او تسميها باسم سند كبر ذلك قال  
 الفقيه اذا لم يكن حاضرة لا يجوز على قياس قول الجعفي حتى يكررها  
 واسم ايها وجدها وفي قياس قولها اسمها واسم امها وان عرف الشهود لا  
 جاز النكاح وان لم يكررها اسمها ولو كانت حاضرة ووجد الاشارة اذا  
 كان الشهود يرون شخصها كمن غير اسمها وسيل عن جارية سميت في صغرها  
 فلما كبرت سميت باسم آخر قال تزوج باسم الاخير اذا صارت معروفة بهذا الاسم  
 وسيل عن امرأة وكلت رجلا بان يزوجهما وتسمي باسمها وغلط في اسم  
 ايها وليست هي بحاضرة قال لا ينعقد النكاح الا ان تكون حاضرة وفي  
 فتاوى ابن الفضل اذا ذكر في النكاح اسمها وكنية ايها لا اسمها قال ان  
 كان الزوج حاضرا واشير كفي وان كان غائبا لا ينعقد ما لم يسم اياه وحده  
 قال فالاحتياط ايضا في محله ايضا قيل فان كان الرجل الغائب معروفا  
 عندهم قال وان كان معروفا لانه يحتاج لاضافة العقد اليه وقايم قال  
 لآخر وهو وكيل وهبت ابنه قال وهبت قال الوكيل محييا  
 له قبلت ثم ادعى الوكيل انه اضر قول الهبة لموكله ولم يقع به قال ان كان هذا  
 القول من الخاطب على وجه الخطبة ومن الاب على وجه الايجاب له لا على وجه  
 العقد لم نكحها وان كان على وجه العقد لزم النكاح للوكيل وفي فتاوى ابى  
 حفص رجل سال رجلا ان تزوج ابنته الصغيرة من ابنه فقال اب ابنته  
 لاب الغلام وهبتها منك فقال اب الغلام قبلت يكون نكاحا للغلام لان في  
 قول اب البنت وهبتها لك لاجلك كما ذكر في الجامع اذا قال الشفيح للماجنبي  
 سلمت الشفعة لك يكون تسليم للمشتري ويكون قوله سلمت لاجلك وفي الجامع  
 الا صغر بعثت اقواما الى الدار امرأة بخطبتها فقال الاب قد تزوجت قال  
 لا يكون نكاحا لانهم مخاطبون بالخطبة من تكلم منهم ومن لم يتكلم فسق  
 النكاح بغير شهود الا ان يكون الزوج حاضرا في عادوا وشهودا وقال ابو سعيد  
 جاز النكاح في الوجهين وفي فتاوى النسخ في قوله خوشتن بن دادي ولم يقل  
 بنى او قاله ادا ولم يقل ادم ويقول الرجل بغيرت ولم يقل بل برفتم جاز وكفى

وكفى لتعارف الناس في مخاطبتهم فقال لامرأة مراياش او مراياشيدى فهاك  
 باشيدم قال لا ينعقد النكاح بهذه اللفظة لانه ليس فيها ما يبنى عن الغليك  
 الا اذا خرج جوابا عن سوال الزوج بان قال مراياش باشيدى فقالت باشيدم  
 ان ينعقد النكاح امرأة ورجل قال الرجل اين زن مننت وقالت المرأة اين منى  
 مننت وكان كذلك بحضرة جماعة لم يكن بينهما نكاح اختلف الشايخ قيل بانه  
 ينعقد وقيل بانه لا ينعقد ولو قضى اللطفي بالنكاح بينهما جاز ينعقد اعليه  
 وفي نوازل التجارين وسئل ابو الاسود عن قال لآخر تزوجت ابنتك فلانا على  
 كذا من المهر فقال تزوجت فقيل المزوج قبلت هذا النكاح بهذا المهر فقال  
 قبلت قال يصح هذا النكاح وكذا قال ابو براهيم الفقيه وفي كتاب الاجناس قال لآخر  
 حيثك خاطبا اليك فقال الاب مللتك او قال روحتك كان نكاحا قالت لرجل  
 جعلت نفسي لك بالفر درهم كان نكاحا قال لاختلعة راجعتك على كذا جاز  
 النكاح وان لم يذكر ما الا فلا نكاح الا اذا اجتمعا انه اراد به النكاح كان نكاحا  
 وكذا قالت الجبالة لا زوجها ردت نفسي عليك فقال الزوج قبلت ولفظ  
 الوصية بان قال وصيت بابنتي لك الان ان ينعقد وان قال بعد موتي لا ينعقد  
 ولو قال ان تزوجك متعة لا ينعقد قال ابو بكر الرازي قال المكشي ينعقد ولو قال  
 اعزتك او اودعتك او اوتيتك او اخلت او وهبت لا ينعقد في ذلك كله قال ابو انا  
 ينعقد الاباحة **الفصل الثاني** في المسائل المتعلقة بشهادة الشهود  
 في باب النكاح وفي الفتاوى عن تزوج امرأة بشهادة الله ورسوله لا ينعقد  
 ان يطاها ويجود النكاح بشهود قال ابو بكر الرازي لان شارة الرسول  
 مع الله في علم الغيب وهو اختيار محمد بن الفضل تزوج بشهادة شاهدين  
 فانكرت المرأة النكاح وقد مات الشهود وتزوجت اخر ليس للاول ان  
 يخاصمها ولا ان يحلفها ما لم يحلف الزوج الثاني على انه فان حلف برى  
 وان نكل في خياصم المرأة ويحلفها وهذا عندنا عند ابى خيفة لا يمين  
 في باب النكاح قال والفتوى على قولها والمسئلة التي فيها اشهدوا اني تزوجت  
 فلانة وقد تقدم في الفصل الاول وسئل عن النكاح بشاهدين هندية لم  
 يفهما ما قالوا روى عن محمد بن الحسن انه قال ان امكننا ان يعبر ما قالوا اجاز  
 النكاح قال مولانا ينعقد النكاح بخبر الثايمين ولا ينعقد بخبر الايمين

ولم ينعقد الا جارة  
 لا ينعقد



والهديين بمنزلة النائيين سئل ابو القاسم عن تزويج امرأة بغير شهود ثم قال  
للرجلين قد فعلنا كذا وكذا وصدقته المرأة بذلك قال لا لها على وجه الخبر  
فهذا انكاح بغير شهود وان قال على وجه العقد فيصح النكاح بشهادة رجلين  
وسئل عن قال الرجلين اشهدوا الى تزويج هذه المرأة التي في هذا البيت وقالت  
المرأة قبلت فسمع الشهود مقالتهما ولم يروا شخصها قال ان لم يكن في البيت امرأة توا  
فا النكاح جائز وان معها اخرى لا يجوز وسئل عن امرأة وكلت رجلا بان يزوجهها  
من رجل فزوجهما حفصة سوا الوكيل والمرأة حاضرة قال ان لم يكن الوكيل وليها  
جاز النكاح ويكون نكاحا بشهود قال مولانا يجوز سواء كان الوكيل وليها او لم يكن  
**الفصل الثالث** في ان النكاح غير محتاج الى اللقطين بصورة الخبر  
بخلاف البيع وفي كتاب الاجناس قال رجل اتزوج بكذا فقالت قد فعلت  
قال زوجني ابتك ادحيك خاطبا اوجيت لتزوجني ابتك فقال الاب  
زوجتك صح وفي البيع لو قال بعني فبك هذا اقل هو لك لم يصح البيع  
حتى يقول المشتري قبلت بخلاف النكاح قال لامرأة اخطبك على الف فقالت  
اني قد فعلت لم يصح حتى يقول الزوج قد فعلت ولو قال اخطبك على الف فقالت  
قد قبلت لم يصح حتى يقول الزوج قد فعلت ولو قال طلقك على الف فقالت قد  
قبلت صح قال مولانا في الخلع ان يكون الجواب فيه كما في الطلاق على الف فقال  
اقل لفلان بنفس هذا او قال بما عليه فقال قد فعلت صح قال هب هذا العبد  
فقال وهبت صح ولو ابتدأ فقال وهبت منك لا يصح الا ان يقبل الاخير  
قال قلت في قال قد اخلصك لم يتم حتى يقول الآخر قد قبلت في قولها وقال ابو  
يجوز قال صدقت لهذه السبعة عليك جاز من غير قوله قبلت في قولها في  
قال ابراه فقال ابراه جاز قال مبتدئا ابراهك من الدين الذي في عليك صح من غير  
قبوله لكن لو قال لا اريد فالدين بحاله وكذا الاقرار لا يحتاج الى القبول  
ويرتد بالرد وكذا الوكالة لا يحتاج الى القبول ويرتد بالرد قال جعلت قطعة ارض كذا  
وقفا على رجل وسيله فقال الرجل لا قبل بطل الوقف كذا قال هلا وقال لا انصا ولا  
**المصنف الرابع** في تعلق النكاح بالشرط وما يشبه الشرط وفي  
الفتاوى قال الحسن قال لامرأة اتزوجك على ان امرك بيدك بعد ما اتزوجك  
بعشرة ايام او على ان طالق على عشرة ايام صح النكاح ولا يملك الطلاق ولا يقع

ولو قال على ان امرك بيدك بعد ما اتزوجك اياما وانت طالق بعد ما اتزوجك  
بعشرة ايام ملكك قال للفقهاء لا يملك ذلك في الفصل الثاني دون الاول  
قال مولانا المختار قوله وان بدأت فتالت زوجت نفسي منك على اني طالق بعد  
عشرة ايام او على ان امرى بيدي بعد عشرة ايام صح في العصلين جميعا لان  
قول الزوج بعد قولها فكان بعد النكاح سئل ابو القاسم عن تزويج امرأة على ان  
اباه بالخيار وقال صح النكاح ولا خيار ولو قال تزوجتك على ان رضائي  
لم يصح النكاح قال مولانا يصح هذا النكاح قال للفقهاء لانه علق النكاح با  
ولا يعلق كذلك وفي الاول وقع النكاح في الحال قال ابو نصر قال الباني رجل  
زوج امته من عبده على ان امرها بيده تكون كذلك وقال ابن سلقه صح النكاح  
ولا يكون الامر بيده قال للفقهاء لو يد العبد بقوله زوجني على ان امرها بيدك  
فزوجها لا يكون الامر بيده لوجوب التفويض قبل النكاح ولو يد المولى لهذا الكلام  
صح لان العبد قال قبلت على ما قلت كان للتفويض بعد النكاح كما لو تزوج امرأة  
على انها طالق لا يقع الطلاق ولو بدأت فتالت زوجت نفسي منك على اني طالق  
فقبل الزوج وقع الطلاق كذا هذا وقال ابو القاسم فبين تزويج امه انسان  
فقال اذا تزوجتها تكون كذلك ولم يكن انما جاز وسئل ابو القاسم قال الرجل للامراة  
لا اتزوجك حتى تهبيني مائة من المهر فوهبت على ان تزوجها ثم ابى ان تزوجها  
قال لا يجب للزوج ما اشترط لزوجها او لا قال للفقهاء لا لها جعلت المال عوضا  
للزوج بنكاحه فلا يصح هذا وسئل ابو القاسم عن تزويج امرأة على ان ياتي بعدها  
الابن هل يكون هذا امرا قال لها مهر مثلها لانه لو استلزم اجيرا على ان ياتي بعده  
ابق فله اجر مثل وسئل عن تزويج امرأة على انها بكر ودخلها فاذا هي غير بكر  
قال المهر واجب بكمالها وليحسن الظن بها اذ يحتمل ان العذرة تذهب بالوثبة و  
افراط الحشو وخوفه وقال الله تعالى اجتنبوا كثيرا من الظن وسئل عن امرأة  
زوجت نفسها رجلا على ان يمد في فاذا هو قروي قال لا خيار لها وجبت زوجها بذهب  
في عمل القبح قال ليس لها ان يمنعها عن طلب المعاش ويقال للزوج كن  
معها اياما واطلب معاشك اياما وفي فتاوى النفي سئل عن خطباء امرأه بين  
يدي الشهود فقالت ان لي زوجا غيرك فقال ليس لك زوجا غيري فقالت ان  
لم يكن للزوج فقد زوجت نفسي منك وقيل الزوج ولا زوج لها قال صح النكاح

الخط

فامر ابياك ابدانهم تزوجها

ذهب



وليس هذا تعليق بل هو تحقيق فصح وفي الجامع الاصفه قال ابو الليث الكبير  
في رجل تزوج امه رجل على ان كل ولد يولد لها فهو حر فان شرطه جازا ذلولا هذا  
الشرط لكان اولاده رقيقا **الباب الثاني**  
في المسائل المتعلقة بالرضا وما يكون فيه دليل الرضا في لفظ الرضا وغيره  
وفي الفتاوى في مسائل السكوت **الفصل الاول**  
في الفاظ الرضا وغيره وفي الفتاوى في مسائل عن تزوج رجلا امرأة بغير اذنه  
فقال الزوج نعم ما صنعت او بارك الله عليك قال لا يكون هذا اجازة منه  
وبه نأخذ وكذا لو هناء القوم قبل التهنيد سيل ابو نصر عن قوله في الاجازة  
باك نبيست قال كان محمد بن سلم يقول لا يكون اجازة وعندي هذا اجازة وبه  
نأخذ قال ابو جعفر هذا كلام يراد به الاذن وليس فيه معنى الاذن وقال ابو بكر  
الاسكاف هذا اذن في التوكيد وعن ابي يوسف في عبد استاذن من مولاه  
في التزوج قال انت اعلم ليس هذا اذن ولو قال ذلك لكان اذن قال النضر  
وبه نقول سيل نصير عن بكر زوجها وليها فبلغها فضحكت قال يكون اجازة  
وان بكيت قيل كذلك وقيل ان كان معها باردة يكون اجازة فانه يقال اقرا  
الله عينك ويراد به السرور وان كان حارا لا يكون اجازة لانه من الغم يقال  
محن الله عينك وعندي ان كان البكاح الصباح والضرب فورد وان كان مع  
السكون فهو اجازة وسيل بن المبارك عن بكر بلغها النكاح فاخذها السعال  
او العطاس فلما فرغ قال لا ارضى جاز ردها وكذلك لو اخذ منها ثم حلى فغالت  
وسيل ابو القاسم عن غلام وهو ابن ستة عشر سنة تزوجه امه امرأة بغير اذن المرأة  
فبلغ المرأة فقالت هو لا يقدر على ان يكون معي ثم رجعت باخر قال النكاح باطل  
والثاني جاز وسيل عن امرأة زوجها وليها فلما بلغت قالت اني لا اريد الزوج  
قال لا يكون رد اكن باع وثبا على ان المشتري بالخيار ثم قال وجهه البايع لا اثر في  
الثياب لا يكون رد البايع وفي قولها لا اريد هذا الزوج وجهه كان نقضا  
للبيع وفي فتاوى ابن الفضل في عم قال لبنت اخيه الميثابي اريد ان  
اروجل من فلان فقالت يصلح ثم لما فارقتها العم قالت لا ارضى قال صح البكاح  
لاذ كان لو كبد عندا به حنيفه والوكيل لا ينقض الا بالعلم قبل ان يعلم وعند  
محمد ليس هو كالوكيل فيشكل هذا الجواب على مذهبه وفي الاجناس عن امرأة

ابو جعفر

فلان يكون رد الحار قال النضر  
لا اريد

فزوجها العم  
بعدم قولها لا اريد

استاذنا

استاذنا الوالي في نكاح فلان فقالت غيره احب الى منه هذا ليس اذن بالتر  
ولو قال الوالي روجتكم من فلان فقالت ذلك جاز النكاح وليس هذا مرد للنكاح  
**الفصل الثاني** في المسائل المتعلقة بالرضا في باب النكاح وفي  
الفتاوى في مسائل ابو القاسم عن بالغه زوجها ابوها فلما بلغها الخبر لم يتكلم ثم سئلت  
في اليوم الثاني فقالت لا ارضى بما فعل ابى ولا اريد هذا الزوج وتزوجت باخر  
قال ان لم تعلم الزوج الاول او بكر زوجت وهي بكر فلما علمت ذلك ردت منه  
بطل النكاح الاول وسيل ابو جعفر عن بالغه وكلت رجلا حتى يزوجهما من  
فلان بالغ درهم فزوجها بمائة درهم فلما اخبرت بذلك فقالت لم يعين  
هذا لاجل الناس لنفقات المهر قيل لها لا يكون لك منه الا ما تريد فقالت  
رضيت جاز النكاح لان ما قولها لا يعينني ليس برد والرضا وردت  
على النكاح الموقوف فصح سيل ابو نصر عن بكر زوجها وليها فلما بلغها قال  
هو ذميم لا ارضى او هو ذباغ لا ارضى به قال هذا كلام واحد ولا يضرها ما قد  
وبطل النكاح نصير عن ثناء قال في امرأة زوجها وليها ولم يعلم رضاها حتى  
مات الزوج قال ان قالت بعد ما مات زوجها اني باصري فالقول قولها و  
لو قالت زوجها غير امرى فبلغني فرضيت فلا مهر لها ولا ميراث وسيل  
ابو القاسم عن تزوج بابتة عمه فبلغها فكتبت ثم قال بعد شهر لا ارضى قال  
ان كانت بكرا وابن عمها وليها جاز النكاح قال الفقيه هذا الجواب  
عن ابي يوسف خاصة وفي قول ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف الاول لم يحجز  
ولو استأمرها ابتداء فكتبت فزوجها من نفسه جازا حارعا سيلة وردت  
من الاميرابي يعقوب الى ابي نصر في امرأة زوجها وليها فبلغها فردت  
النكاح ثم عاد وليها اليها في مجلس فقال لها ان اقواما يخطبونك قالت  
هنا ناراضية بما تفعل انت فزوجها الولي من الذي ردته وابت ايضا ان  
يحجز هذا النكاح قال لها ان ترد لان قولها لان قولها ناراضية بما تفعله  
ليس بتفويض عام وانما انصرف ذلك الى غير الاول من الرجال فصار كما لو  
قالت له لو تزوجتني من فلان فلم ارضه فزوجني فحين ترضى انصرف التفويض  
الى غير الاول وبمنزلة كالمو قال لا ارضى اني قد كرهت صحة فلانة وهي امرأة  
فطلقها وزوجني امرأة يرضاها الى قال لا امر يرجع الى غير المطلقة كذا هذا

وج



وفي الجامع الأصغر سئل أبو نصر الدوسي عن زوج لابنه البالغ امرأة  
فبلغه فأجاز بقلبه لكونه من أيت لو هناه الناس وقبل التهنئة أبيع  
ذلك قال لا يجوز النكاح بواحد من هذين الوجهين وكذا الزوج الوكيل  
امرأة فبلغها فرضيت بقلبه ثم ردت بلسانها قال إن لم يوجد منها فقل يدل  
على رضاها فلها أن ترد لأن الرضا بقلب غير معتبر وفي نوازل البخاريين وسئل  
أبو إبراهيم عن الشهود الذين يسألون الجارية عن رضاها إن لم يظروا لها  
وجها قال إن لم تذكر الجارية النكاح جاز فيما بينهم وبين ربهم وإن أكره  
الرضا في نفسها فلا يجوز في القضاء أن يشهدوا حتى ينظروا إلى وجهها ويسألوها  
فكنت إن كانت بكرًا ونكحت إن كان ثيبًا وسئل أبو نصر الدوسي عن زوج  
ابنه بغير إذنه فلما بلغه سكت ولم يتكلم بشيء فغله إذ أعياه الصهر إلى  
بنته ضيفا أجابه ثم أجاز النكاح قال ليس لك بإجارة إلا  
إذا ابتاعها ودخل بها الرضا النكاح وفي الأصحاب إذا زوجت البنت فقلت  
لأرضيكم رضيت بوزن ذلك وأجازت لم ينع ولو طلبت زوجها وفي الفتاوى  
بعضها بعد ما زوجت أو المتفقة يكون منها إجارة وكذلك جامعها  
زوجها وفي الفتاوى وسئل أبو القاسم عن زوج ابنته وأتى على ذلك شهود  
فقال الأب إن ابنتي صغيرة وانت غير كفوء لم يجز النكاح فزوجت الابنة  
وقالت أنا بالغة ورضيت لهذا النكاح قال إن أقرت أن الأب زوجها وهي مدركة  
فالقول قولها وسقط كلام الأب **الفصل الثالث** في المسائل المتعلقة  
بالسكوت وفي الفتاوى وسئل محمد بن سلمة عن زوج ابنته من غير كفوء فبلغها وهي  
بالغة فسكتت قال سكونها ليس برضا لم تقل رضيت قال لفتية هذا الجواب  
موافق قولها لأن من أصلها أن لا ولاية للأب في وضعها في غير كفوء الأثرى  
الها وكانت صغيرة لم يجز نكاحها عندها وطاركا لأجنبي كذلك ههنا وفي حق  
الأجنبي لا بد من النطق أما عند أبي خنيفة له ولاية في حق الصغيره بل ذلك ههنا  
أولاً وكان سكوتها رضا فاما في غير الأب والجدة في هذا المكيه لا يكون السكوت  
رضا على هذا القياس إجماعا وسئل أبو نصر عن زوج أمته وهي بكر من رجل ولم يسم  
لها اسم وقال زوجتك من رجل فسكتت لأخبارها وإن قال أزوجك اليوم  
من رجل ولم يسم لها كان الخيار أن سكتت قال النقيبه وقد فرق أبو نصر

من

من

بين الماضي والمستقبل وعن أبي القسم في الفصلين لها الخيار به أخذ قال  
مولانا الرضا بالجمهور لا يبيع قال الشيخ الإمام عن الآية الرضا المرأة مالم  
تعلم خاطبها ولا مهرها لا يكون سكوتها رضا في الماضي والمستقبل جميعا وفي  
فتاوى النسفي ادعى الزوج على امرأته وهي بكر أن أبك زوجها فقلت وسكنت  
وقالت هي لا يرد ذلك فالقول قولها استحسانا وبه قال أصحابنا والقول له قيا  
وبه قال زفر قال لأن السكوت أصل والرد عارض والقول لمن يدعي الأصل  
ونحن نقول الزوج يدعي ملك بضعها معنى وهي منكرو القول للمكره ليس  
في المستعبر إذا ادعى الرد والمعبر منكرا قال القول للمستعبر لأن المصير  
يدعي عليه الضمان معنى وهو منكرو كان القول قوله كذا هذا قيل فإنها وأخلفتها  
على السكوت قال لا يحلف عند أبي خنيفة ويحلف عند ما وهي من المسائل الستة  
المعروفة وفي كتاب الأصحاب أن السكوت دليل الرضا في عشر مسائل في بكر زوجها  
الزوج فسكتت بعد ما علمت لزومها نكاح الأب أو الجدة عند علم الأب وإذا  
قبض مهرها فسكتت برى الزوج إلا إذا منعتها عن القبض وفي بيع الثلج  
قال في السرار يظهر المبيع علانية وهو بيع تلجئة ثم قال لأحد ما لصاحبه  
وهو حاضرنا وعذا في السر كذا وكذا وقد بدا إلى أن أجعله فسكت الآخر ثم  
تباعا كان البيع صحيحا سر المشركون عبد رجل فوقع في الغفلة فتم بيع  
ومولاه الأول حاضر فسكت ولم يطلب العبد لاسيما له على العبد قبض  
المشترى المبيع قل نقل العن والبائع يراه ولا يمنع من قبضه فذلك  
أذن منه رأى عبده يبيع ويشتري فسكت يصير ما ذرنا اشترا عبدا  
على أنه بالخيار فمضى العبد المشتري يبيع ويشتري وسكت لزوم البيع وإن  
كان الخيار للبائع لا يبطل خياره سكوت الشفيع إبطال كشفه كصح  
الاستقاط عبد يبيع له وهو يظن وسكت ثم قال أنا حر لا يقبل منه وقد  
نادى الطحاوي في مختصره قال له فم مع مولك نقام لزوم البيع قال والله  
لا أسكن فلانا داري أو قال لا أتركه في داري وفلان تارل فيها فسكت  
حنت ولو قال أخرج فإني أن يخرج فسكتت لا بحث ولدت امرأة ولدا  
فهذا الناس زوجها بالولد فسكتت لزوم وليس له نفيه وزاد في بعض المواضع  
قبض المهر به له الهبة في المجلس وسكت الواهب تمت الهبة استحسانا



وكذا في البيع الفاسد مع القبض ويقتل الملك ام ولد جارت بولد  
فكحت حتى متى يوم او يومين لزوم الولد ولا يصح نفيه بعد ذلك مجهول  
النسب اذا بيع وهو ساكت ينطرح وكأنه اقربا لرق **باب الثالث**  
في المسائل المتعلقة بلزوم النكاح واستقراره ولما يحد في من العوار  
وذلك تقع باسباب فمنها نكاح مع الولي ومنها النكاح مع الكفو ومنها  
الخلوة الصحيحة ومنها اتفاق المزوجين على صحة النكاح ولزوم ومنها النسب  
**الفصل الاول** في المسائل التي تتعلق بالاولياء وفي الفتاوى عن  
ابي سليمان عن اسمعيل بن حماد امرأة جارت الى القاضي وقالت الى اريد ان  
ان تزوج وليس لي ولي ولا يعرفني احدا ما لي يقول لها ان لم تكن قرينة ولا  
عريية ولا مملوكة ولا ذات زوج ولا في عدة احد فقد ادنت لك ويسل ابو بكر عن  
امارة تزوجت بغير إذن وليها بغير كفوف ان تعقد العقد ولا يحل للمرأة ان  
تتبع نفسها منه ولو ليها ان يخاصها وبه نأخذ وقيل لها ان يمنع نفسها ويسل  
محمد بن سلم عن امرأة تزوجت بغير كفوف قال لها ان يمنع نفسها ولا يمكن زوجها  
من عشاها حتى يرضى بهذا النكاح الولي قال الفقيه ثم رأت هذا القول اصن  
واوئع لان من جهتها ان يقول الى انما زوجتك نفسي كله برضى الولد فانه لم يحز  
الولي على ان لا ارضيه لان الولد لو خاصم بعد ذلك فيفرق القاضي بينهما فيصير  
الولي شبهة وهكذا ذكره الامام شمس الامم السرخسي وفي الجاسع الاصح وقال  
ابو نصر الدوسي عن الولي الذي الى ان يزوج الحولية قال باذن القاضي للمرأة  
لتزوج نفسها قال مولانا الاول ان يزوجهما بنفسه وفي فتاوى ما رواه لهن  
يسل عن امرأة طالبت اباهما بالتزوج وزعم ابوها انه كان زوجها وهي  
صغيرة من رجل والرجل غايب واقام على ذلك بينة قال لا يلفت الى بينة  
الا على زوج او وكيله وليس الاب يحضم وللاب ان يزوجهما وان اذ ذلك فزوجها  
فلما اترفعت الى الحاكم حتى تزوجهما في فتاوى ابن الفضل قال والمحض من قول  
ابي يوسف في نكاح المرأة بغير ولي قاله اصحابنا ان قوله الاخرها اذا  
زوجت نفسها من غير كفوف كان موقوفا الى اجارة الولد ان اجاز جاز وان الى  
ان يجيز مجيزه القاضي وعند محمد ان اجاز جاز وان ابد لا يجوز **باب الاجارة**  
القاضي الا ان يجد القاضي النكاح قال مولانا وهو المختار عندى وان وصفت

من غير ان اجاز الولد جاز اجاعا وان ابد لا يجوز **باب الاجارة** زوجها  
امها ولها ولها نصف وهذا السؤال كان يجاز قال لا يجوز قال القاضي الامام  
على السعدى بنجارا اذا كان ميرة سفر فهو عينة منقطعة وهو احسن الاقوال  
ثم قال زوج الولد الا بعد ولا يعرف ان الولي الاقرب ابن هو يجوز وان ظهر انه  
كان في ذلك المصرا قال مولانا المتقطعة عنه لا يتظر الكفو مجية وفي فتاوى ما رواه  
النهدي عن المارني عن امرأة لها اب وابن قال ابو يوسف يزوجهما ابوها ويدعي  
ان قوله قول اب حنيفة وعن محمد يزوجهما ابوها ويدعي ان قوله قول اب حنيفة قال مولانا  
الصحيح ان الولد هو الابن لكن الاول ان تودع الاب قال الفقيه ابو ابراهيم في  
النكاح تزوجت الى انه يرفع الى الحاكم فان راي اجازته **الفصل الثاني** في  
مسائل الكفالة قال ابو نصر يعتبر في الكفالة قوة سنه لان النبي عليه السلام كان  
يدخره لسنائه وقت سنه وكان نصير يقول وقت سنه لانه اقل ما يقضى القاضي  
من النفقة قال مولانا القعدة على المهر المعجل والقعدة على الكسب يكفي للكفالة  
واما في المفلس يعتبر وقت سنه لانه يتقلب في مال غيره ويسل ابو بكر عن له عشرة  
الآف درهم يريد ان يزوج امرأة لها مائة الف فاحوها لا يرضى قال لا خيرها  
ان ينعما عن ذلك ولا يكون كفوا وعن ابي القاسم عن نصير عن ابي يوسف ان  
المال لا يعتبر في الكفالة قال ابو القاسم وانا افتي به وقال بعضهم ينبغي ان يملك  
مقدار مهر مثلها او نصف مهرها وفي قول ابي القاسم احب الى وبه نأخذ ويسل ابو القاسم  
عن تزوج امرأة وهو كفوها في النسب غير انه لا يقدر على مهرها ونفقة قال  
الرواية المشهورة عن اصحابنا ان من لم يملك المهر والنفقة لا يكون كفوا  
نصير عن ابي يوسف انه لا يعتبر في الكفالة ملك المهر ويعتبر بالنفقة قال  
هذا القول احب وبه نأخذ قال عبد الله بن المبارك نصير قول ابي حنيفة في الكفو هو  
الذي لم يكن حجاجا ولا حاكما وهو من المولى وليس المدبر الفقه وان كانت  
المرأة فليقه في اليار والرجل قدر ما يستطيع ان يقوها ويسل ابو بكر عن  
تزوج امرأة وهو لا يملك مقدار نفقتها قال لا يكون كفوا لها مودة كانت المرأة  
او معة لان الزوج هو الذي يحتاج الى ان ينفق عليها ولا عير الى المرأة  
وفي فتاوى ابن الفضل قال الكفالة معتبرة في المال والدين حتى لا يكون الفقير  
كفوا ولا الفاسق فقيل اذا قدر على مهرها ولم يقدر على نفقتها قال ليس بكفو



الا ان يقدر على مهرها ونفقة شهر قال لمولانا الكفاة عندي في المال ليس  
 بشرط قال والكفاة في الصاعه غير معتبره عند ابى حنيفة لانه لا يمكنه ترك  
 الصاعه قال والروايه المشهوره ان الكفاة في الصاعه معتبره **الفصل الثالث**  
 في ما يل الخلو وسيل نصير عن خلا بامرته وليس بينهما ثالث الا اخت المرأة و  
 امها بما يدخل عليها احدهما ويخرج قال لا يكون هذه خلوة وسيل عن نترات  
 ثلثه او اربعة واحد بعد واحد يخلى بها في البيت القصوى الا ان الابواب كلها  
 مفتوحة قال اذا كان من اراد ان يدخل عليها وسيل نصير عن خلا بامرته  
 في المسجد قال لا يكون خلوة وكذا الحمام وعن شداد انه قال اذا كان في ظله يكون  
 خلوة لان الظله كالستر وقال ابو بكر هذا لا يكون عندي خلوة لانه يقلها في  
 السان وسيل ابو القاسم عن عرض في بامرته فادخلت البيت الذي هو فيه  
 بالليل ولا يشعر بها فلما اصحت خرجت واخبر الزوج فقال لم اشعر بها  
 ثم طلقها وادعت انه القول للزوج انه لم يعلم وبه ناخذ وان علم الزوج وهو  
 يعدر على الوطى صحته الخلوة ويجب كمال السر وفي الفتاوى سيل عن خلا بامرته  
 في بيت الخان وهذا البيت طريق مفتوحة والناس في ساحة الخان ففقد نيظرة  
 عن بعيد قال او كان الناس يترصدون اليهما وينظرون وهما يعلمان ذلك  
 لا يصح الخلوة واما المظر نجا البعيد والفقود في ساحة الخان غير مانع من  
 صحة الخلوة لانها يقدر ان ينبتفلا الى زاوية لا يقع ايصارهم عليها في  
 انهما اذا اجتمعا في بيت باب مفتوح بابه والبيت في الدار ان كان حال  
 لا يدخل عليها احد الا باذنها والخلوة صحيحة والافلا **الفصل الرابع** في  
 الحضمة بين الزوجين في النكاح وفي الفتاوى سيل محمد بن له عن امر النكاح  
 والمرأة تدعيه قال قال ابو يوسف يحلف الرجل بالله ما هي امراته ولا وان كانت امراته  
 في طائفتين لا يرى تفريق القاضي فرقه وفي الجامع الاصغر قال حلف في  
 حلف ولا يثبت لها القول القاضي فرقت بينهما وعن بشر بن يوسف هكذا في المتنا  
 يقول قد نفقت البيع بينهما واما المتلاعنين بعد المعان يقول قد فرقت بينكما  
 وما لم يقل ذلك لا يقع الفرق ولا في قول زفر بن دعوى الفتاوى وعن محمد  
 فمن تزوج امرأة وابنتها في عقدتين ثم قال لا شيء ما السابق منها اذا ادعيا  
 السابق يحلف لكل واحد منهما انه ما تزوجها قبل صاحبها بيد ابائهما ما وان

يدخل قلب غلبه م

علم قال صح  
يكون خلوة وكذا إذا دخل الزرع عليه أو لم ير فيها الزرع فكذلك راعته  
وإذا لم يكن عن المرأة إذا دخلت على الزرع ولم يكن معها أحد ولم ير فيها الزرع فكذلك راعته  
ثم حدثت قال

شهاد

ان شاء اقرع فان حلف لاحد بهما استنكاح الاخرى فان نكل الاولى لزمه  
ويطل النكاح الاخر قال ولانا يستخلف للمثانية فان حلف للمثانية ثبت  
نكاح الاولى والا فلا ثبت نكاح الاولى وقل نصير عن رجلين ادعى نكاح  
امراة فاقرت هي لاحدهما قال ليس ان يحلفها ما لم يحلف التي اقرت هي  
له بد فان حلف برئ ونكل عن اليمين يفرق بينهما ثم تحلف المرأة فان حلفت  
برئت وان نكل عن اليمين حاربت ووجهه قال الفقه التحليف على قولها  
وبه نقول وقل ابو القم عن امراة عادت الى الزوج الاول بنكاح حديد بعد  
ما طلقها الثاني ثم ان الزوج امكن دخولها قال ان كانت المرأة عالمة بشرايط  
ما يحل الاول فعالت احملت لك فتزوجها لا تصدق وان كانت جاهلة لا  
تعلق شرط صدق الا اذا كانت اقرت ان الثاني قد دخل بها قال حوا  
القول قول المرأة وفي الاجناس اخبرت المرأة ان الزوج الثاني قد جامعها وان  
الزوج الثاني قال قول لها وجاز للاول نكاحها وان اقر الزوج الثاني وقالت  
وطئني فرق بينهما وعليه نصف المهر قال الزوج الثاني تزوجتك قبل انقضائك  
وقالت كنت اسقطت بعد الطلاق سقوطا مستبين للخلق يفرق بينهما ولا مهر  
وان قالت اسقطت كذا ثم قال الزوج كنت في العدة فالقول قولها ويفرق بينهما  
ولها المهر واذا قال لامرأته كان لك زوج قبلي وقد طلقنا وانقضت  
عدتك فتزوجتك فعالت ما طلقني الاول لم يفرق بينهما ولو حض الزوج الثاني  
وانكر الطلاق فرق بينهما وهي للاول وان اقر الاول بالنكاح والطلاق وكذا  
المرأة الا ان النكاح فالطلاق واقع عليهما وتعد منه من هذا الوقت ويفرق  
بينهما وبين الاخر وان صدقها جميعا على ما قال الا كانت امراة الاخر وان  
انكرت ما اقربه الاول من النكاح والطلاق هي امراة الاخر قال الاخر قد  
طلقك الاخر وانقضت عدتك فالقول قوله اقرت المرأة انها تزوجت بغيب  
او في العدة او في حال رقها او في حال مجوسيتها وانكر الزوج ذلك فالقول للزوج  
اجماعا ولو ادعى الزوج اسباب فساد النكاح والمرأة شكر فرق بينهما وعليه  
نصف المهر قبل الدخول والكل بعد الدخول وفي ما وصي محمد بن الفضل عن امراة قالت  
لزوجها تزوجتني وانا معتدة ولو كان بين الطلاق وتزوجها شهرين لا يصدق  
عند الحليف لان ادعاهما على النكاح بمنزلة اقرارها بخلاف المطلقه وتزوجها الا

۱۰۰

بجها صا وا برت حتى لم نخل  
لما و قال الاول بعد  
ما تزوجها ما وطأ الارب  
الثاني ح



بعد سنين وقلات لم تزوج غيرك كان القول لها ولم يجعل اقل لها على النكاح  
 اقرار منها بالتزوج وكذلك الزوج لو قال تزوجت وكنت في العدة و  
 قاضى النكاح امرأه عاب عنها زوجها ففعل ما يفعل اهل  
 المصيبة واعتدت وتزوجت ثم اخبرها رجل اني رايت زوجك في بلد كذا حيا  
 قال ان صدقت الاول فليس لها الا الفراق مع الزوج الثاني لان قول عدول  
 معتول في باب الموت ويجوز له الشهادة على الموت بالتسامع بساعة من واحد  
 وفي الاشياء التي ثبت بالتسامع لابد من ان يسمع من اثنين حتى يجوز له الشهادة  
 لان الموت لا يحضر جماعة من الناس غالبا قد يقع بغتة فلا يحضر الا واحد  
 ثم هذا الواحد يعلم الناس فيكتفي به فاما النكاح والوقف فحواه انما يقع بمشهد  
 من جماعة غالبا فلا بد من خبر الاثنين ليعلم الناس بذلك فيطلق له الشهادة عليه  
**الفصل الخامس** في المسائل التي يتعلق بالنسب وفي الفتاوى  
 سيل ابو نصر عن تزوج امرأة كذا فاسد انما رت بولد من اي وقت يعتبر حال  
 في قول ابي حنيفة وابو يوسف من وقت الثرى ورجع الى سنة لغيره وفي قول  
 محمد من وقت الدخول الى سنة اشهر وبه نقول قال مولانا والفتوى  
 على قول مولانا ولو كان النكاح صحيحا متى حات لولد الى سنة اشهر من وقت  
 التزوج اصحما وخلى لها اهل لم يجعل في قول اصحابنا وقال بعضهم لا يثبت  
 ما لم يجعل لها ذلك القول اعجب الى لان الزوج لو كان صغيرا لا يثبت وانما كان  
 بينهما فواش وسيل عن ذما بامرأة فثبت منه فلما استبان حملها تزوجها هذا  
 الزمان ولم يطأها حتى ولدت فالقول فيه انها لو لم تكن في عدة الفرج حاز  
 النكاح وعليها العتبه قال الفقيه فان حازت بالولد بعد ما تزوجها ثبتت امره  
 فصعد اثبت النكاح وترث منه وان كان لا قبل لا يثبت شي الا ان يقول  
 الرجل هذا الولد مني ولم يقل من رنا فثبت والافلا في الواقعات سيل  
 الرعفر الى في الرجل غاف عن امرأته وهي بكر عشرين سنين وكانت المرأة  
 تملك كل شئ وهي تحت زوج اخر لم يكن يكون الولد قال ذكر في دعوى  
 الاصل انه من الاول في قول ابي حنيفة ويجوز دفع الزكوة الى هولا  
 الاول ويجوز شهادتهم له وعندنا لولده من علم وجه الزنا لا يجوز  
 وفي دعوى الاصل عن ابي حنيفة ان هولا الاول لا يكون ابنت

النسب

الاول

الاول وانما هم للثاني رجح الى هذا القول وفي ولد الملاءعة لا يجوز دفع الزكوة  
 اليه ولا شهادة له وفي نوادر هشام يجوز شهادته له قال مولانا شهادة له ولد الزنا  
 يقبل لابييه ويجوز اداء الزكوة اليه وفي الامالي في كتاب الطلاق في امرأة  
 ولدت ولدا بحضرة اشهر من وقت النكاح فقال الزوج الولد ولدي بسبب  
 اوجب ان يكون نسبه مني وقالت هي لا بل هو من الزنا قال القول قوله وفي كتاب  
 الاملا القول لها ولو جازت المرأة من سنين من وقت التزوج والمسيء  
 بما لها يكون القول له وفي رواية الحسن عن اصحابنا ان القول لها قال مولانا  
 والحنابلة ان القول له **الباب الرابع** في المسائل المتعلقة  
 بالمهود في حق المراكات في ذكر المهر عقد النكاح في المأنة في امر المهر  
 في طلب المرأة مهرها والحضرة **الفصل الاول** في عقد النكاح و  
 في الفتاوى سيل ابو جعفر عن امرأة وكلت رجلا بان يزوجه من رجل  
 على مهر اربع مائة فزوجها الوكيل فقامت معه السنة ثم زعم الزوج ان الوكيل  
 زوجها منه بدينار فالمرأة بالجنا وان شاءت اجازت النكاح بدينار وليس  
 لها غيره وان شارت ردت ولها عليه مهر مثلها ما بلغ ولا نفقة لها في  
 العدة وان اختلفنا في الامر فقال الزوج امرت به بدينار فالقول قول  
 المرأة مع يمينها وفي شهادات فتاوى ابن الفضل في وكيل من امرأة زوجها  
 من رجل او اب زوج ابنته البكر الكبيرة من رجل او الصغيرة لمهر  
 يسير ثم ابر الوكيل او الاب الزوج عن كل المسمى او عن البعض عن مهرها  
 على شرط الضمان قال اذا لم تجز المنكوح الهبة او المرأة لم يبرمها ضمان  
 لان الضمان للزوج انما يكون فيما له على غيره وانما يضمن له ان يدفع المهر  
 مثل ما ذهب له من ماله وهذا لا يجوز لمن قال لا فخرضت لك ان ادفع اليك  
 مال لم يلزم بهذا الضمان في وسيل نصير في امرأة قالت لزوجها زوجتك  
 نفق على الف درهم قال الرجل قبلت النكاح على الفين قال في قول محمد جاز النكاح  
 فان قالت المرأة قبل ان يتفرقا قبلت الا لغيره قال في قول محمد جاز النكاح  
 من غير قول جاز على الف ولا يلزم الزيادة قال شاذ لا يثبت النكاح  
 فيه قال رفر ولو قال لامرأة تزوجتك على الف درهم فقالت المرأة قبلت على  
 خمسمائة قال محمد جاز النكاح ولها خمسمائة لانها حطت الفضل عن الزوج وقال

ذكر في الجامع

لا تزوج

في سائل ذكر المهر

ع



شدا دلائل وبه قال زفر قال الفقيه هذا مثل ما قالوا في رجل وكل رجلا بان  
يبيع عبده بالف درهم فباعه بالفين جاز البيع في قولنا علمنا الثالث وفي  
قول زفر لا يجوز وكذا في الشرا وكيل يصير عن قال لاخر زوجتك ابنتي على مهر الف  
درهم فقال الزوج قبلت النكاح ولما قبل المهر فالنكاح باطل وان قبل النكاح  
وسكت عن المهر فالنكاح جائز على ما سمي من المهر وسئل عن قال لامرأة ابراتي من  
مهرت حتى اهب لك كذا وكذا فقالت ابراتي ثم اى الزوج ان يعطيها شيئا  
فالمهر جباله لان لم نف لها شرطها وسئل ابو بكر عن وكل اخر فان تزوج اخته بمهر  
الف درهم فترجها الوكيل بحمايه وهي راضية وابد الاخ ان يحين قال ان  
كان الزوج كفوا لها جاز قال الفقيه وان يكون ذلك مهر مثلها فاما لو كان  
مهر مثلها فاما لو كان مهر مثلها اكثر جاز ايضا في قول ابو يوسف وفي قول ابو حنيفة  
الاخر ان يبلغ تمام مهرها وسئل ابو حنيفة عن تزوج امرأة على الف درهم فزواني  
وهو بعد البلد ثم كدت وصار النكاح سواها قال ان كانت القرواني  
تزوج ليس لها الادك والا كان لا يزوج ففعل الزوج قيمة تلك القرواني  
فبطل الكساد من الذهب وفي البيع ضد البيع وفي النكاح وان صدت  
التسمية لكن لم ينف العقد فوجب القيمة ولعن خطبة امرأة وبذل لها اربعمائة  
درهم صداق ثم تزوجها بمهر عشرين دينارا ثم اقرها بهذا الدينار في وصية ومات  
فالمهر الدنانير الغالبة في الصيارفة وفي النجارة التي يتبع بها يوم تزوجها  
وان لم يكن شيء من ذلك غالبا كان حب الوسط من ذلك دون الجيد فوق الرد  
وفي الخاسر الا صغر سلعة من سلمه عن تزوج امرأة على الف درهم وفي البلد  
نقود مختلفة يضاف الى الغالب وان لم يكن ينظر الى مهرها ولا تلك النقود  
فايها وانفق مهر المثل حكم لها به وسئل ابو العباس عن امرأة زوجت نفسها بغير  
مهر مسمى وليس لها مهر مثل في قبيلة في المال قال ينظر الى قبيلة اخرى مثلية  
ايها فيقبض مهر مثلها من نساء تلك القبيلة وسئل عن اختلاف وقع بعد ما تمت  
المرأة بين ورثتها وبين الزوج في المهر وكان النكاح بدون التسمية بينهما  
قال يعتبر حالهما عند التزوج في سنهما وجمالهما ولا يعتبر ما كان قبل ذلك من  
سنهما وجمالهما فاشهد الشهود على اقرارها يقض بعض مهرها وبما البعض قال  
يقض يقض جميع المهر وقولها بن لها من المهر شيء كلام مبتدأ فان شهدوا بانها قالت

الدنانير

لها

بقي لها من مهرها على الزوج فان هذا اقرار يقض شيء من المهر والقول قول  
ورثتها فلا بد من اقرار يقض شيء من المهر ويخلفون على الباقي على علمهم وفي نوادر  
ما در المهر وسئل ابو ابراهيم عن موت الزوجين واختلاف ورثتهما في المهر  
قال لا يقض المهر عند ابي حنيفة وفيه اختلاف وكذا لك اذا مات احد الزوجين  
ففيه اختلاف ايضا وفي فتاوى الفقيه قال في تفسير العترة الواجب بالوطى في بعض  
المواضع وتقدر به وسئل القاضي الاسدي عن ذلك بالفتوى فكتبت هو قد راسينا  
هذه المرأة ان لو كان حالها كذلك من شأننا وفي نوادر ما در المهر وسئل  
ابو ابراهيم عن تزوج امرأة على الف على ان كل الف موجد فقال ان كالا بل  
معلوم ما في الناجل واللام يصح فمتى لم يصح يوم الزوج بتحويل البعض على تقدير  
كل ليلة والباقي لما يؤخذ منه بعد الطلاق او بعد الموت او في حال تمام النكاح  
بما امر القاضي بتسليم ذلك اما لا يجزئه ولا يجتبه به **الفصل الثالث**  
في المنازعة في امر المهر وسئل عن ابى بكر وعن اخى واخت وزناد ار اس امرها  
فتزوج الاخ امرأة واعطاها بيتا من تلك الدار بمهرها ومات الاخ  
ولم يرخصي الاخت بذلك قال يقيم الدار فان وقع الميت في نصيب الاخ  
فالميت للمراة بمهرها وان وقع في نصيب الاخت فللمراة ثمة البيت في  
تركته واما لو تزوجها على مال ثم اعطاها البيت بذلك المال فالبيع باطل ولها  
مهرها الذي كان عليه قال الفقيه لان بعض البيت ملك الاخت في  
يجوز البيع الا برضاها فاما النكاح على مال الغير يجوز ثم يسمى ويسلم  
اليها وان لم يقدر على التسليم فعليه القيمة وسئل ابو القاسم عن اشترى  
لامرأة اختا بمهرها ودفع اليها دارا ثم اشترى ايضا ثم اختلفا في  
الزوج هو المهر فقالت بل هدية قال كل متاع لم يكن واجبا على الزوج شراؤها  
لها فالقول له انه من المهر وما كان واجبا من المهر عليه مثل الحار والدرع  
ومتاع الليل ليس له ان يجنب من المهر قيل الحنف والملاة قال ليس عليه  
ان يتبها لها امر الخرج قال الفقيه وقد قال اصحابنا ان في ذلك كله فالقول  
للزوج الا ان يكون ما كولا ونحوه وتقول ابو القاسم عن وبه يقول وسئل عن اخذ  
بمهر ابنته الكبيرة ضيقة قال ان كانت الابنة بكر اجاز وان كانت ثانيا  
لم يجز الا بمهرها وسئل عن بيع جهازا لميت زوج ابنته ولم يعمل حين



وجهها اليد انه هدية قال يحمل على الهدية لمن دفع الى تصاريها ليفعل  
ولم يذكر الاخر فاذ يحمل على الجارة على ما جرى التعارف قال مولانا الشيخ  
ان الاب اذا لم يتل ملكته لم يصير ملكا للابنة وفي فتاوى النسخ وسيل  
عن خطيب بنت رجل فقال الاب على انك ان كنت تنفذ المهر الى بيت هذا  
الاب فلم تفلح منته اشهر زوجها منك فذهب الرجل وكان يبعث الهدايا  
الى بيت هذا الاب فلم يقد على نقد المهر فلم يزوجه منه هل ان يسترد من  
الاب ما بعث اليه قال كل ما بعث اليه على وجه المهر قائما او هالكا ان  
يسترد وكل ما بعث هدية وهبة وهو قائم فاما المستهلك والهالك  
فلا مطالبة له بماله ولا بقية وفي الجامع الاصح وسيل ابو بكر الاسكاف عن  
رجل الى امرأة طيبا وقال اردت ان احبب ذلك من مهرها قال القول له لان  
رفع المال استغنى عنه فالسان اليه وان وجهت على المهر فذلك الطيب  
وحببت ان زوجها وجه الطيب اليها هدية فلما ظهر لها خلاف ذلك ارادت الرجوع  
في الهبة قال ليس لها ذلك لان نية القرض فاسد فكانت هبة جديدة وبنيته  
الزوج صحيحة لانه نوى قضا الدين بعد ثبوتها لم ينظر ان كان الطيب قائما يسترده  
الزوج اذا لم يكن يرضى بذلك منها وان كان هالكا فله مثل يسترد وان لم يكن  
له مثل فحقيقه قضا ما بمهرها ان كان مثل المهر حيا وصفه وكذا من المأكول  
ونحوه كان الجواب هكذا وفي الفتاوى وسيل ابو القاسم عن امرأة لها مالين قالت  
لزوجها اتفق بالمعروف فهو محسوب عليها **الفصل الثالث** في طلب  
مهرها وللخصومة فيه وفي الفتاوى وسيل ابو القاسم عن ارادة اخرج امراته  
من بلده قبل ان يزوجها تمام مهرها قال ليس له ذلك قضاء الرمان قالها لانها  
على نفسها في منزلها فكيف اخرجت الى السفر قال وبه ماخذ قال وكيف لو  
ادرك ابو القاسم زمانها هذا وقيل لاني القسم ليس ان يكون له ان يخرجها من  
المدنية الى القرية وعكسه قال ذلك بثبوت وليس بسفرها اخرجها من بلد  
الى بلد سفر وليس بثبوت اليها قال مولانا اذا اوتى لها المهر المجهول ان يخرجها  
الى موضع شاء امرأة منعت زوجها عن المصير اليها حتى يرضى لها مهرها بعد  
ما دخلها زوجها برضاها قال او حلف لها ذلك وفي قولها ليس لها ان تنفقه  
عن الوطى وفي النقلة اشبهت الروايات عنها قال ابو القاسم لها ان يبيع وقال

كان

عليهم من مهرى ففعلت فقات  
هو لا احب من مهرى لانك  
استخدمتهم قال ما انت علم

الحاق

الحاق ليس لها ذلك وكان ابو جعفر يفتي بذلك وبه ماخذ فأت  
طلب الاب مهرها وقال هي بكر وقال الزوج دخلت لها والقول للاب وله  
ان يمنعها منه ما لم يقبض صداقها ولا يمين على الاب بما يدعي الزوج لانه  
اقربه لا يجوز اقراره عليها ولكن لم يكن له ان يطلب المهر وصارت المطالبة  
اليها ولو كانت صغيرة محققة للوطى فدفعها ابوها الى زوجها ووطيها  
قبل توفية صداقها اليه فللاب ان يطلب بمهرها ويأخذ منه وليت  
كالكبيرة لانها ابطلت حق نفسها وليس للاب ابطال حق الصغيرة قال  
الفقيه اتفق اصحابنا ان للمرأة ان يبيع نفسها قبل الدخول حتى يقبض جميع  
الصداق وما هو المتعارف لانه صار بمنزلة الشرط دلالة الا ان يشترط  
في العقد تحيل الكل وان دخل برضاها قبل ان يقبض شيئا فليس لها ان  
يبيع بعد ذلك ولها ان يطلب مهرها وفي فتاوى النسخ وسيل عن امرأة منعت  
نفسها عن الزوج لاجل مطالبة المهر هل لها حق مطالبة النفقة قال نعم وسيل عن  
امرأة ماتت واختلف الزوج وورثتها في مهرها عليه فقال الزوج قد كانت  
وهبت مهرها لي في حال صحتها وقالت الورثة لا بل كانت في حال مرضها قالوا  
قول الزوج لانه منكر فقبل ليس انهم اتفقوا على وجوب المهر واختلفوا في  
في سقوطه قال استحقاق ورثتها هذا قيل الزوج لم يكن ثانيا فالورثة تدعي  
ذلك والزوج ينكر وكان القول له قال مولانا القول قول الورثة لانهم يضيفون  
الهبة الى اقرب الاوقات طالت المرأة الزوج بايضا المهر يقال مرة الى ابيت  
الى والدك قال مرة الى ابيتها قال لا يكون متناقضا لان قبض المهر للوالد لا لغيره  
اذا اضافة الايضا اليه بحق المطالبة واليهما بحق الملك لكنه ثبت ذلك بالنية  
في الجامع الاصح وسيل ابو بكر الاسكاف عن امرأة وهبت مهر الزوج واقرت  
انها مدركة فقال ان يشهد قدها يوم اقوت قد المدركات لم يصدق اليوم  
انها ما كانت مدركة وان لم يكن ذلك ولم يكن لها علامة ادراك صدق  
لان الظاهر انها كذبت وهذا المسئلة ايضا في اخر كتاب الاقرار من هذا  
**الباب الخامس** في المسائل المتعلقة بنكاح الصغار  
ومهورهن في نكاح الصغار وما يتصل به في اعتبار الكفاة في نكاح  
والمهور في حقهن وما يتصل بذلك من الاجازة والخيار **الفصل الاول**  
في نكاح الصغار وما يتصل به وفي الفتاوى وسيل ابو نصر عن رجل ابن

الكتاب



صغير فقال لرجل له بنت صغيرة اني زوجت ابنتك فلانة من ابني  
فلان بهم كذا ثم قال اليس هكذا قال ابو الجارية هكذا ولم يزد عليه  
قال هذا امر ضعيف لو حددا كان اعجب الى وان لم يتفقوا على ذلك بؤلا  
القليل ذلك الموافقة على ما عود عليه والتسليم ابو القاسم عن له بنت  
صغيرة قال لمن له ابن صغير زوجت ابنتي من ابنتك بلذا من المهر فقال  
ابو الصبي قليت ولم يقل لا ابني قال يجوز ويكون بمنزلة قوله قليت لابني  
وسئل علي بن احمد عن خطيب لانه الصغيرة امرأة فلما اجتمعوا قال ابو المرأة  
لاب الزوج بالفارسية دادم دخترم رابتو بنزى لهما ردم كاس فقال  
ابو الابن بذي رقم فقال النكاح جائز لان الملام ولا يجوز للابن وفي كتاب  
المواثيق في الفأوى سئل ابو بكر عن زوج ابنته وهي صغيرة وهي خنتي من  
ابن رجل هو صغير وهو خنتي ثم بلغا صارت البنت ابنا والابن بنتا عليهما  
يعرف ان حال الخنتي يتغير بعد البلوغ قال النكاح عندي جائز لان المرأة  
لو قالت رجل تزوجت جاز قال الفقيه وعندي انه لا يجوز لانها اخراجا  
الكل امر يخرج الفاء بخلاف ما لو ظهر على ما كان في حاله الصبي جاز  
قال مولانا الصحيح انه يجوز هذا النكاح وفي قاضي النقي سئل عن والد  
صغيرة قال لو ولد صغير بين يدي الشهود زوجت ابنتي الصغيرة فلانة من  
ابنتك على كذا بولايه الابوة بنكاح صحيح وقال والد الصغيرة قليت هذا  
النكاح لا ابني على هذا المهر ولم يسم المهر الابن فقال لا يصح ما لم يسم الابن  
او لم يعينه بالاشارة لان من الجائز ان يكون له ابنا فلا بد من التميز  
وكذا لو قال زوجت ابنتي فلانة من ابنتك فلان بكدا وقال الآخر قبلتها لابني ولم يقل  
ابني فلان وله ابنا قال لا يصح لانه لم يبين الذي قبل لاجله ولم يقصر على قوله  
قليت حتى يكون جوابا لما قاله المزوج وقاسه على ما قال محمد رحمه الله في الجامع  
قال لا خزانك تغتسل من خبابة من فلانة قال ان اغتسلت فاصرتي كذا فاعثل  
اغتسل لا عن خبابة لم يحدث ولو قال ان اغتسلت الليلة فاصرتي كذا فاعثل  
عن خبابة حدث لانه زاد عليها يكفيه من الجواب فكان ابدا عين فكذا هذا  
وفي القاضى ان الفصل سئل عن قال آخر زوج ابنتك مني على كذا فقال للاب  
ارفعها وادهب بها حيث شئت قال لا يسفد النكاح وسئل عن قال

وسئل

قليت

عند

او عن غير خبابة

الى زوجت ابنتي منك وليس له الابنة واحدة صح بخلاف ما لو قال ابنتي فاطمة  
واسمها عايشة وليس له الابنة واحدة لم يجوز لها لما كانت غائبة لاعتبر لقوله ابنتي  
الاعتبر للتسمية كما لو قال في عمره وزينب حتى لو كانت ابنتان عايشة وهي الكبرى  
وفاطمة وهي الصغيرة فزوج الكبرى وعقد النكاح باسم فاطمة ولم يكن النكاح بالاشارة  
قال سعيد النكاح على الصغير وسئل عن بنت زوجها وليها فودت ثم زوجها القاضى من  
الاخر فرضيت ثم ادعى الزوج الاول انها كانت صغيرة والثاني ادعى انها كانت كبيرة  
قال ان كانت مراة فالحق لها ولابنته عليها وسئل عن صغيرة زوجها امها او لها  
ولها ولي نسف قال لا يجوز والام اذا زوجها ولها ولي لها غيرهما قال يجوز عند ابي حنيفة  
والاحوط عندى ان لا يدخلها الزوج حتى يبلغ تغيير فلوزوجها امها ولها ولي  
من الصغيرة قليت بعد ما دخلها الزوج فاختارت نفسها قال اذا اردت النكاح  
حين بلغت طار مردودا وان لم يفرق القاضى بينهما وان لم يجوز لم يطاع الزوج بعد  
بعد البلوغ فان كان الولي جاز النكاح لم يقع الفرقة بينهما باختيارها ما لم يفرق  
القاضى بينهما فقلت ليت الام وليه الصغيرة عند ابي حنيفة قال بلى عنه عدم الولى  
لما كان لها ولي فهو موقوف على الاجارة الى زوج الصغيرة عما لا يبيها ثم عما لا يبيها  
واما فادركت فاختارت نكاح العم لاب قال نكاح العم باطل دون نكاح العم لاب  
وام لان ردها هذا الثاني لا يبطل حتى يفرق القاضى بينهما في باب التفقات وفي  
قاضي النقي سئل عن غاب غيبة منقطعة وله ابنة صغيرة فتزوجها اصحابا والام  
حيه حاضر هل يجوز فقال ان لم يكن لها عصبة او ولي الاصل جاز قيل لا يكون الام  
اول منها قال لا لان الاخت لا يرث من الام والنساء اللواتي من قبل الاب لهن فلا  
التزوج عند عدم العصاب باجماع من اصحابنا وهي الاخت والعمة وبنت الاخ وبنت  
العم ونحو ذلك فاما الام فلها الولاية عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد لا ولاية  
للمم بحال وكذا الخالة ونحوها والاخت لام واللواتي من قبل الام مثل هذا قال مولانا  
الام اولى بالتزوج من الاخت وذوى الارحام قال في الغيبة المنقطعة عندنا  
ما نقل عن الامام محمد انه قال ان كان في موضع لو انظر جوابه بعد استطلاع رايه  
لذات الكفو فهو غيبه منقطعة وسئل عن صغيرة زوجها القاضى ولها ابن عم  
قال لا يصح لقوله عليه السلام السلطان والى من طاول له وفي الجامع الاصر قال  
نصف قال شدد ولا ينبغي للقاضى ان يزوج صغيرة الا ان يكون مراة فحقه نكاحها

لا



ونطلب وقال نصير جاز ذلك ولها الخيار وفي الفتاوى قال ابو نصر كان نصير يامر بان تزوج  
 مرتين مرة بالمهر ومرة بغير مهر حتى لو كان في التسمية نقصان ففي المرة الثانية يجب مهر المثل  
 وكان ذلك يحكى عن شداد وفي الجامع الاصغر قال الاختلاف بين العلماء ان الاب متى  
 على نصير في مهر مثل صغيرة قيل يجوز النكاح فان جاز نكاح الاول لم ينضم النكاح الثاني وان  
 لم يجوز الاول فالثاني جائز اجماعا وسئل ابو نصر عن صغيرة زوجت من صغير بينهما شبهة الرضا  
 من غير ان يكون له يحقق لا باس بينا كتمان زوجها من صغير بينهما وسئل ابو القاسم عن  
 صبية صغيرة ارضعها قوم كثر من اهل قريه اكثرهم او اقلهم ولا يدري من ارضعها فاراد  
 واحد من تلك القرية ان تزوجها قال اذا لم يظهر له علامة ولا شهيد له بذلك فهو سعة والله  
**الفصل الثاني** في سائل الكفاة والمشورة حتى الصغار وما يتصل به من  
 الاجازة والخيار وفي الفتاوى وسئل ابو جعفر عن زوج صغيرة من رجل ذكر انه لا يشرب  
 سكر فوجده شربا وكبرت الصغيرة ولم يرض به قال ان كان عليه اهل بيت الصغيرة  
 الطالح فالنكاح باطل وان ادركت فاجازت لم يجوز وكذا من كان جده كافرا ثم اسلم لا  
 يكون كفوا لكن كان له ابوان وتلكه مسلمون احرار ولها زمتا غير عاملة لان النكاح كان  
 باطلا لاختلاف الصبية اذا زوجت نفسها بغير اذن الولى يتوقف النكاح على اجازة الولى  
 متى بلغت واجازت جاز وسئل ابو القاسم عن جارية لها ام حرة والام معق زوجها  
 ولها قال لغيره نظر قال الفقيه لا يجوز لان من جرى عليه الرق وبقي عليه اثره فهو  
 المولا كيف يكون لمن كانت له حرة الاصل وان امها حرة الاصل وفي جامع الاصغر قال  
 ابو حفص من كان قادرا امراته الصغيرة على امر مثلها جاز النكاح بينهما لا ينظر  
 الى المفقده وسئل ابو نصر الدوسي عن غير الاب والجدة زوج الصغيرة من لا تقدر على مهرها  
 ونفقها لم يصح النكاح وبه كان يفتي ابو بكر العياض وابو بكر الوستيني وقال بعضنا  
 صح النكاح والا فلا صح وفي فتاوى ابن الفضل سئل عن زوج الصغيرة ولها مال كثير  
 من الصغيرة ولها مال كثير من صغير لا ماله قال اختلف المتأخرون فيه فمنهم من  
 يجعله كفوا ومنهم من لا يجعله والكفاة معتبرة في المال والدين حتى لا يكون الفقير  
 والفاقر كفوا ومنهم من لا يجعله للفقير والمصلح فقيل اذا قدر على مهرها ولم تقدر  
 على نفقها قال ليس بكفوا الا ان يقدر على مهرها ونفقها منه والكفاة في الصناعة  
 غير معتبرة عندنا خليفه لانه يكتفى ترك الصناعة والرواية المشهورة انها معتبرة  
 وسئل عن زوج الصغير من لا يقدر على مهرها ونفقها قال لا يجوز اجماعا على ما قال

وقيل لا يجوز النكاح

اطل وسئل ابو بكر عن زوج صغيرة لها ابوان  
 احدهما كان جده معق  
 قوم مال النكاح

عن دما

اصحابنا



اباح خذ جوز لانه رجاى للاب منفعة اخرى لولده والسكران ليس  
 من اهل الراى قيل انه اشد شفقة على اولاده من الصامى قيل بلى ولكن  
 لا يقف على المنافع والصالح فلا ينفد ويترك ابوك عن زوج ابنته بلهزمى  
 ثم احدث مكان المهر ارضا لا يباوى ذلك قال ان كان في بلد جرت العادة انهم  
 ياخذون الارضين بالمهر باضعاف قيمته جازاخذة اذا كانت الابنة صغيرة وان  
 كانت كبيرة لا يجوز الا بامرها وسئل عن صغيرة زوجها ابوها هل للاب ان يطالب  
 الزوج بمهرها وهي صغيرة قال لا ذلك وليس كالنفقة وفي الجامع الاصغر زفت  
 الصغيرة الى بيت زوجها قبل اخذ مهرها قال ابو نصر بن ابي سلام من كان احمى  
 بامسائها قبل التزوج فهو يبعها من الزفاف حتى يؤخذ مهر مثلها والوجه هو انه  
 ياخذ **الباب السادس منه في المسائل المتعلقة**  
 بالنفقات في مسائل نفقة الزوجة وما يتصل بها في ارضاع الصغير ونفقاته  
 في مسائل نفقات الاب في مسائل نفقات الام **الفصل الاول في نفقة**  
 الزوجة وما يتصل بها والفتاوى وقال الخفاف يقضى على الرجل نفقة زوجته  
 على قدر رطاقته قال النفقة وذكر عن ابي بكر انه يقول يقضى على الرجل بنفقة  
 مثل المرأة ولا ينظر الى حال الرجل يعطى ما يقدر عليه والباقي دين عليه وقال  
 غيره يعتبر حال الزوج كما قال الخفاف وقيل في شرح ادب القاضي الخفاف ان  
 الزوج لو كان موسرا او المرأة معسرة يفرض لها زيادة على نفقة المعسرة  
 ولو كان على عكس هذا لاذ لك قال والصحيح انه يصير حالها في ذلك وفي الفتاوى  
 ويفرض لحامها ايضا وعن علي رضي الله عنه انه فرض لامرأة في كل شهر ثمانية  
 دراهم ولحامها اربعة دراهم وابن ابي ليلى فرض على امير المؤمنين ابي سليم لامرأة  
 ستة دراهم ولحامها ثلث دراهم ويفرض لخادم واحد في قول ابي حنيفة  
 ومحمد وعن ابي يوسف لخادمين وان كانا كثيرا وسلا بوالقمة عن امرأة قالت  
 لزوجها اتفق على ما ليكي من مهرى فانفق عليهم ثم قالت لا احسن من مهرى قال  
 ما اتفق عليهم بالمعروف فهو محبوب عليهما من المهر قال في شرح ادب القاضي  
 للخفاف امرأة للغائب طلبت النفقة عند القاضي وللغائب مال حاضرا ولا  
 لا يفرض القاضي عليه ذكر في المختصر مطلقا قال وقال الشيخ الامام عمر الامة  
 السرخسي ما ذكر في المختصر قول علمائنا الله وقال في فرضه في الوجهين جميعا

وكان فصلا مجتهدا وكان للفقهاء مجال وان علم القطعي بالنكاح بينها  
 وبين الغائب نفرض وناخذ منها كفلا بعد ما خلقها بالله ما استوفيت  
 النفقة ولا يبينكم معنى مانع من ايجاب النفقة من الثور وغيره وكذا  
 لو كان للغائب وديعة عند رجل وهو مقر بالوديعة والنكاح فان كان  
 مال الغائب او الوديعة دراهم او دنانير او اى اليها القاضي من ذلك نفقها وكذا  
 للطعام وما هو من جنس ما احتاج اليه من المأكول والملبوس وان كان له  
 عروضا او عقارا لم ينع القاضي عليه في النفقة ولا في الدين في قول ابي حنيفة  
 وقال لا يبيع واما اذا لم يعلم القاضي النكاح بينهما وارا دة اقامة البيت  
 على نكاحها مع فلان لا يفرض عند ابي حنيفة الاخر وعند ابي يوسف يفرض ولا  
 يقضى بالنكاح عليه وعن ابي يوسف ان القاضي لو يعلم بالنكاح وليس للزوج  
 مال حاضرا واقامت البيعة على النكاح فالقاضي يقبل ويقول لها ان كنت حاوثة  
 فقد فرضت لك النفقة وان كنت كاذبة لا افرض فان ظهر صدقها فلها النفقة  
 وان ظهر كذبها كان الفرض باطلا قال والنفقة اليوم يقبلون البيعة على النكاح  
 على الغائب للفرض لانه مجتهد فيه لحاجة الناس قال مولانا الحال لا يتفاوت من  
 اقامة البيعة ومن عدم اقامة البيعة والقاضي امرها بالاستدانة ولا يفرض  
 قال واذا استدانت امرأة على زوجها يعني اشترت بالنسيئة لم يقضى عليه ثمته  
 من مال الزوج فاذا حضر الغائب لا يقضى عليه بشئ الا ان يقضى القاضي فرض  
 لها نفقة الاستدانة عليه بامر القاضي او لا يامر الا ان فائدة الاستدانة  
 بامر القاضي ما ذكره الحاكم في مختصره ان الزوج ان مات بعدما استدانت  
 بامر القاضي لم يبطل الرجوع بذلك بالدين في ماله فاما فيما سوى ذلك فيما فرض  
 عليها القاضي لو طاحما الزوج من النفقة على شئ معلوم ثم استدانت او لم تستد  
 فانها ترجع عليه بنفقة ما مضى مادام حيا فاذا مات لم يسرها حتى الرجوع في  
 ما لميت في ذلك كطلبت الكفيل بالنفقة حين ما يريد الزوج السهر او  
 الغيبوبة لا يجبر عليه وقال ابو يوسف يجبر على اعطاء الكفيل بنفقة شهرا  
 واحدا وعن ابي يوسف ايضا ان القاضي ليمال الزوج كم يغيب فكم من مدة  
 ذكر فان كانت سنة او اكثر لم يملك باخذ الكفيل قال مولانا الصحيح عند  
 قول ابي حنيفة انه لا يجبر الزوج على اعطاء الكفيل ولو كفله رجل لامرأة بنفقة

نه







عندها وعند أبي خزيمة يجوز وسيعه المنقول حال خضر ابن الجوزي مع الام وغيرها  
من المحارم المنقول والقارحاجة النفقة لا يجوز عند حضرته او غيبته اجماعا والسيلة  
في كتاب العقود وفي القناوي وسيل ابو نصر عن جماعة وقت بين الزوجين في المهر  
فوسط ابوا الزوج واعطاها مائة درهم ثم طلقها الزوج هل للاب استرد او ما دفع  
لما ليس له استرد او ما تطوع به وسيل في سلمة عن امرأة على زوجها مهر وقد اخذته  
بالنفقة وقد تواضعا على ان يعطيا كل شهر خمسة عشر درهما والزوج يدفع ذلك  
وينوي ايفاء مهرها ومضي على ذلك مدة قال القول في ذلك قول الزوج قال  
الفقهاء ولها ان تأخذ من الزوج قدر ما اضطلح من ذلك اليوم الى هذا الوقت  
لان اضطلحا معا بمهر فضا القاضي وعز لست ابن الوليد انه قال اقتصمت  
أمرأة مع زوجها في نفقتها فقال الزوج ليس عندي نفقته فقال لها ابو يوسف  
خذي عمامته وانفقها على نفسك قال ابو يوسف الفقيه احتمل ان ابان يوسف  
عرف ان له عمامة اخرى فاما لو لم يكن له عمامة اخرى فلا يجب ان تبلغ عمامته  
في النفقة ولان سائر الديون وسيل ابو بكر عن طلق امرأة ثلاثا وكنتم عن  
الناس فلما حاضت حصتين وطبها فحلت ثم اقر بطلاقها قال الفقيه عليه الفقه  
ما لم تضع لان انقضاء عدتها بوضع الحمل وسيل ابو بكر عن المختلعة بالمهر  
ونفقة العدة هل لها ان يخرج بالنهار في حوائجها كالنحو عنها زوجها قال  
لا لانها هي التي بطلت حق نفسها ورضيت به قال الفقيه وقد قيل ان لها ان يخرج  
لان نفقتها على نفسها فصار كالمتوفى عنها زوجها قال وبه ناخذ قال هو لما بالصحيح  
عندي قول الفقيه وعن نصير عن الحسن في امرأة قالت لزوجها اشترى من نفقتي  
ابدا ما كنت امرأتك قال لا تصح هذه البراءة وبعد ما قضى القاضي لها بالنفقة  
لو قالت لك برئ من نفقة شهر الاول لا غير عن نصير عن الحسن ولو برأه بعد  
ما مضى اشهر صح البراءة لما مضى دون ما بقى كما في الابرار من اجرة الفلاح الذي  
اجره منه سنة ويضرب على ذلك بعض السنة صح الابرار لما مضى من الاجرة دون  
ما بقى وكذا الواجرة كل شهر كذا او كل سنة كذا ثم ابراه من الاجرة ابرا صح  
الابرار عن الشهر الاول وعن السنة الاولى كذا هذا قال الفقيه هذا كما ذكرنا  
في كتاب الصلح بين طلق امرأته ثم صالحته من نفقة عدتها ان كانت العدة بالنهر  
جاز الصلح وان كانت بالحيض لم يحل كذا في هذه المسائل وسيل محمد بن محمد عن امرأة

الى

الى بيتد وهو يمكن بيتا مغصوبا فانتهت هي منه هل لها نفقة قال نعم  
لانها تحقق وليت بناترة وسيل ابو بكر عن امرأة اختلفت من زوجها على مهر  
ونفقة عدتها وعلى ان يمسك ولدها من سبع سنين بنفقتها فلما مضى عليه  
الولد قال خبير المرأة على ان يحيطه على ما شرطت ما تترك على زوجها وتوارت  
وذهبت فللزوج ان ياخذ منها نفقة النفقة وفي قناوي الفضل وسيل عن  
مطلقة معتدة اعطاها النفقة رجل لم يزوجها ثم اها انت قال ان كانت  
اعطاها دينا هم كان له ان يرجع بما عليها الا ان يكون اعطاها على وجه الصلة  
وسيل عن اثم بامرأة فطهرها جليل زوجها منه ابوها وابي الزوج ان تنفق عليها  
قال ان لم يقرأ بالجل منه فان النكاح فاسد عند ابو يوسف ولان نفقة عليه وغدا  
جاز النكاح وعليه الفتوى وان اقربان الجليل من جاز النكاح اجماعا وعليه النفقة  
**الفصل الثاني** في ارضاع الصغيرة ونفقاتها وسيل ابو بكر عن جى  
من ابن فرض القاضي على الاب النفقة فاحتمت عليه النفقة وكانت الام  
تنفق عليها من مالها قال لها ان تطالب منه مقدار ما نفقت عليه النفقة بعد ما نزل  
القاضي ونفى نفقة المحام لا يطلب نفقة ما مضى قال لا يشهد هذا ذلكا فاما هذا بمنزله  
ما لرضع الرجل نفقته وانفق فعليه ان يرجع عليه بنفقة ما مضى فكذا الام اذا  
انفقت ونفى شرح ادب القاضي المضاف لمرجه حاتم الدين بخار احلى ان يحل الاب  
الحول في شرح هذا الكتاب ان في ظاهر الرواية لا يجبر الوالد على ارضاع  
ولدها وان لم يوجدا الولد من لبن غيرها قال وتاويله ان نفدى بالدهن وخبر  
من المايعات فلا يودي الى تلف الولد وذكر الامام السرخسي انها يجبر وروى  
ذلك عن ابى يوسف وتاويله انه متى لم ياخذ الولد من لبن غيرها تودي ذلك  
الى التلاخا الولد وهي ممنوعة عن ذلك وذكر عن الضحاك انه قال اذا لم يكن  
للصبي او للاب مال اجبرت الام على الارضاع وهو الصحيح لانها ذات  
يسار في اللبن كما في حال غيبته الاب ولم يخلف مالا وللام مال فانها  
تجبر على الاتفاق على الصغير ثم يرجع على الاب حين حضر حتى كان لها ان يطلب  
من القاضي ان يفرض لها النفقة الرضاع حتى اذا ايسر رجعت عليه فقل  
ذلك لانها انضمت كما في النفقة وانما ابنت الام ارضاع الولد فعلى  
الاب ان يكسب امرأته ترضع الولد عند الام ولا تنزع الولد من الام



من الام لان حق الحضانة والتمريض لها اجماعا وان قالت انا ارضع الولد  
بجدة الباجرة التي ترضع الظير وادام النكاح قايما ليس لها ذلك الا ترضع بغير  
اجرة وكذا في الطلاق الرجعي وفي الطلاق البائن والثلاث هل يجب لها الاجر اذا  
استاجرها قال فيه روايتان ذكر محمد في كتاب الحادة وذكر صاحب الكتاب ههنا  
انه لا يصح لان نفقة العدة لها واجبة والنفقة ان لا يجتمعان وفي الاصل  
وهو رواية الحسن انها تستحق نفقة الرضاع ونفقة العدة وبعده انقضاء  
العدة ان ارضعت لا ترضع الظير فها واما والا فالظير ومقتضى خروج الولد من  
الرضاع يفرض له النفقة من ماله ان كان له ماله وان لم يكن فعلى الاب بقدر حاجته  
الولاد وطاقتة الاب ثم الاب ان كان مصرا لكت قدر على الكسب فان القاضي يرض  
عليه النفقة فيكتب وينفق على ولاده وان لم يتدر بغير القاضي وامر  
المرأة حتى يستدين على الزوج مقدار نصف النفقة سقطت نصف استدرانت  
بعد ذلك في النصف واذا اكلوا عن المسألة عن الناس فلا رجوع على الاب ولذا  
في نفقة المحامد ونفقة اولاد الصغار المذكور والاثبات على الاب فانما بلغوا  
حد الكسب فله ان يسلم في عمل ليكتسبوا او ينفق عليهم وما فضل عن كسبهم  
عن نفقتهم يحفظ الاب ذلك لهم كباير اموالهم الا اذا كان الاب مبدرا  
فيخرج القاضي من يده ويضعه عند امين ليسلم لهم بولدوهم والام اذا اخطا  
او الاب جازان يصف اليهما من هدم الكسب مقدار حاجتهما والولد الاثبات  
بالمالقات والدكور الباقين الزمى نفقتهم على الابوين على الام الثلث على  
الاب الثلثان كذا روى الحسن عن ابي يوسف عن ابي حنيفة وفي ظاهر الرواية  
ان نفقتهم على الاب كالصغير وفي الفتاوى عن الحنفية ان الام او الاب بالولد  
ما لم يتزوج عم الاب انها تزوجت وانكرت هي فالقول لها وان قالت تزوجت  
ثم طلقني فالقول لها ايضا في زوج بغير عينة وان عينت رجلا لا يقتل قولها في  
الطلاق ما لم يقر الزوج بالطلاق وعن الحنفية ان البنت اذا بلغت مبلغا تشق  
سلبها قال ابو يوسف الاب او ولي تحصيلها فالولد متى كان احدا لا يوين لا يمنع  
الاخر عن النظر اليه وتعاونه قال ابو يوسف قال ابو حنيفة الام احق بالعلام  
ما لم ياكل وحده ويشرب وحده ويستغني وحده ان يبلغ سبع سنين ونحوه  
اختلفوا الى ان في سنة قال محمد بن الفضل في فتاويه ينظر الحاكم في حاله

ان كان

٩٥  
ان كان يستغني عن الولادة بما بيناه فهو للوالد والا فلا وفي الفتاوى وسيل  
ابو بكر عن خاله الصغيرين لا ادفع لها فيا في ان يسكنها قال ينظر فان قال لاحدهما  
ولا امنعهما عن الكون في منزلي معي فلها ذلك وان قالت لا ادعها حتى يكونا في منزلي  
فانها تجبر على ان يكونا في منزلي معها حتى يستغنيا قال الفقهاء فعليه ان يتعاهد  
كما لو كانت قادرة على نفقتها وهما يحتاجان الى النفقة اجرت على النفقة عليهما كذا  
في باب التعاهد قال الفقهاء وكان ابو جعفر يقول اذا احتضنت المرأة ولدا وادفع  
لها عن امساك الصغير فلها تجبر على الامساك والابقاء عليه في حال الصغير  
وبه نأخذ وفي فتاوى بن الفضل عمة لصغيرة رادت ان تربيه بما لها وبمسكنه بغير  
اجر من غير ان يمنع الوالدة عمة فابي الوالدة ذلك ويطالب القاضي فان يقضى على  
الاب بالنفقة لفقته قال الام احتيد لك قلت لم والعمة تربيه بغير اجر قال  
اريت لو كان الاب هو الذي اراد ذلك ان يفعل هل يسلم اليه قلت لا قال فالقوة  
اولى فلت فاما مع قوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له اخرى قال ذلك اذا اخلت  
الام في اجر الرضاع باكثر **الفصل الثالث** في نفقة الاب وفي الفتوى عن ابي يوسف  
في ضمير يكتسب كل يوم درهمين وله عيال وله اب قال ان قدر الاب على العمل فليأخذ  
له على الابن وان لم يقدر او به زمانه وجب على الابن ان يضم الاب الى عياله وينفق عليهم  
نفقة الاب وزوجه اذا كان لا يستغني عن خدمة انسان يكون الاب على الابن الموسر  
له بنت بنت مؤسر واه مؤسر فنقته على بنت البنت دون الاخ وان كان رثته  
لان الولد اولى بالنفقة من غيرها له ابنة وابنة ابن يكون نفقته على ابنته  
وسيل بن القاسم عن اب مغسلة اولاد مؤسرون وهم ذكور واثبات فنقته  
عليهم على قدر مؤسرتهم قال الفقهاء وذكر الحنفية في كتاب النفقة فيمن له ابن وابنة  
فنقته عليهما نصفان وبه يأخذ لان له تاويل فيما لها قال الفقهاء وروى هشام  
عن محمد بن الابن حبيب بن نفقة ابنته وزوجه ابنته والابن لا يجبر على نفقة امراة الابن  
ويجبر على نفقته وبه نأخذ وسيل بن محمد من مقاتل عن امرأة لها اب من وليس له  
ان يقوم عليه وكيفيه ومنتعها الزوج عن تعاونه قال يجوز له ان يقصر زوجها  
وتطبع اباهما وهو فرض عليهما **الفصل الرابع** في نفقات الام وفي الفتاوى عن ام  
لها ابنان فقضى على سحما وابي احدهما ان ينفق فانه يقتضى على الآخر جميع النفقة  
ويخرج على اخيه بنصف ذلك امرأة لها ثلث بنات اخرج متفرقين وثلث بنات اخرى



متفرقات ففي قول ابي يوسف النفقة كلها على التي من قبل الاب والام  
كما قال في الميراث وقال محمد النفقة على بنات الاخوات اغناسا واما في بنات  
الاخوة بسدس النفقة على ابنة الاخ لام والباقي على التي من قبل الاب  
والام على قدر ميراث ابائهم وعن ابي حنيفة في معسرة لها ابوان موسرا  
منفقتهما على الاب الثلثان وعلى الام الثلث وكذا العلامة الدمشقي قال  
الفقيه وقد قال محمد بن محمد رحمه الله في كتابه النكاح ان النفقة على الاب دون  
الام قال مولانا وهو الصحيح معسرة لها مسكن تسكن ولها اخ موسر لا يجبر  
الاخ على نفقتها اب معسرة مسكن يجبر الابن على نفقته ابنة معسرة  
لها مسكن يجبر الاب على نفقتها الا ان يكون في المنزل فضل وفي فتاوى محمد  
بن الفضل وسئل عن امرأة معسرة لها ابنة وابن موسران فنفقتهما عليهما  
نصفان لان نفقة الولد والوالدة غير معتبرة بالورثة الا ترى ان الاب  
المسلم يجبر على نفقة المصراينة وامه النصراينة وان كان لا يرث والله اعلم  
**الباب السابع** من في المسائل المتعلقة بنكاح المحلل في  
نكاح الفضول في الطلاق المضاف في المحلل في نكاح العيين في الطلاق  
المضاف ونحوه **الفصل الاول** في حكم المحلل وفي فتاوى النسفي وسئل عن الزوج  
المحلل اذا كان عبدا صغيرا لانيان قد دخل بها ثم وهب مولاه حتى سعتد  
النكاح واعندت هل يحل للزوج الاول بالنكاح قال لا لا اولى ان يكون حرا  
بالغا اما الخوازمي ومروى عن اصحابنا وهو غيبي المسائل واما الاول  
فلان ما لكا شرط الاندال ولا مكنت في نواطي المراهق واما الحرية فلانه روى  
عن ابي يوسف ان الحرية اذا زوجت نفسها من عبدا لا يجوز النكاح لعدم  
الكفارة فيجنز عن خلافهما وفي المعاصي لمناج ما واما المنه سئل الفقيه  
ابو ابراهيم عن تزوج امرأة على شرط التحليل فقال على قول ابي يوسف لا  
يصح ولا تحل للاول وعلى قول محمد بن ولا يصح للاول وعلى قول ابي حنيفة  
رحمه الله عليه يصح النكاح ويحل للاول قال مولانا الصحيح قول ابي حنيفة  
وانه يكره وفي الحاشي الاصح وقال بعض مشايخنا اذا تزوجها لتحليلها للاول  
فهذا الماني ما جوز في ذلك لانه نوى ان يصل الاول الى الحلل واما هو مبني  
وليس فيه ابطال احق ولا اضرار باحد قال فان قيل قال عليه السلام لعن الله

المحلل

المحلل والمحلل له قلنا هذا المعنى عما قلنا لانه لم يحل هذه المرأة بل احلها الزوج  
قبل ما ناوله قال ان يقول احلت لك ابنتي هذه وما اشبهه لان الاحلال  
مضاف اليه خاصة قال بعض مشايخنا في غير هذا الكتاب ان ناوله ان من تزوج بغير  
الاحلال فهذا من الغش ان يعمل للغير بطل هذا العمل والمحلل له ان يامر هو بنفسه  
غيره باقامة هذا الفعل هذا ايضا من الدنائة وقد سبق بعض هذه المسائل  
في الباب الثالث من كتاب النكاح في الفصل الرابع منه وفي فتاوى النسفي  
في مسائل الخطر والاباحة سئل عن رجل من في مسيلة حلف بتطليقات الثلث حيث  
فانفقت المرأة فانفقت ان الطلاق المثلث قد وضعت وعلمت انها لو اخرجت  
زوجها بذلك انكر اليمين وغيره هل لها ان تحلل بعد ما فارقتها زوجها بالسر  
وغير بعد ما انفقت عنها وتقعد من الثاني بامر الزوج بعد ما به بتحديد النكاح  
بشي دخل في قلبها من شبهة قال اما في القضاء فلا لانكار الزوج وقوع المثلث  
ولا يبيده لها فاما فيما يليه ومن الله تعالى في حرسه من ذلك قال وقد  
سئل هذه الحادثة في زمن السيد الامام ابي ابي نجاش فسالته عن ذلك القدر  
فكتبانه يجوز ثم سالت بعد ذلك بمدة فقال لا يجوز ولا يطلق لها ذلك  
فلعله اما احاز ذلك في حق التي يوتى بولها فلا يؤمن من ان تكذب في ذلك  
تظرفاني مخالفة من يزيد سناها فصور ذلك زكاحا وفي الجامع الاضمر  
في باب مناقب ابي حنيفة رحمه الله عن المبارك عن ابي حنيفة فبين انكر  
تطليق المثلث واراد وطبها قال تزده عن نفسها ولها ان تقايله وفي الغادر  
في المدايات عن شداد اراد رجل ان يستكره امرأة قال لها ان تقايله وكذا  
الغلام قال الفقيه وبه نأخذ ان لم تستطع منعه بالقتل وعن  
اذا اراد رجل ان يستكره امرأة او صبيا فقتلاه فدمه يدر وفي فتاوى  
النسفي وسئل عن انكر التطليقات المثلث وحلف ولا يبيده لها  
وهو يطاها وعجنرت عن نفسها قال لها ان تقتله لم تقدر على دفعه  
بطريق اخر كذا تلغفنا من السيد الامام ابي نجاش وكان القاضي  
الاسبيجاني لا يقول بالقتل سيد لا لابل المكره على الزنا اذا مكنت لانا ثم  
مخلاف الرجل فاذا لم ياتم فلا يكون مضطرا الى قتله قال حكيت له جواب  
السيد الامام فقال انه رجل كبير وله مشايخ كثيرة لا يقول الا عن صحة



فكانه رجح القول **الفصل الثاني** في نكاح الفضولي في الطلاق  
 المضاف وفي النكاح النكاحي وسيل عن الخالف اذا زوج الفضولي  
 واجاز الخالف بالفعل قال لا يثبت وبالقول يثبت قال وانا على هذا  
 وعليه ادركت مشايخي واستادي وحكي ان ائمة استرو شيئا كتبوا الى  
 ائمة سمرقند وكانه يومئذ فيهم ابو احمد العياض وائمة بخارا فيهم يومئذ محمد  
 بن ابراهيم الميمني والحضرة كانت بخارا وقد كتبوا ان علماء سمرقند يختلفون  
 فيه فمنهم من سوى بين الاجازة بالفعل والقول انه لا يثبت فيها ومنهم  
 من قال انه يثبت فيها ومنهم من قال انه يثبت في القول دون الفعل قالوا  
 على شيء يجري عليه ولا يختلف فذكر الامام ابو احمد لائمة بخارا فاجتوا  
 وتكلموا في هذه المسئلة وجرى الكلام بالاتفاق بين هذين الامامين من اول  
 النهار الى اخر النهار الى ما بعد العصر لم يتفقوا على شيء ولا يترجح قول  
 احدهما فانصرفوا غير متفقين على شيء ثم عادوا الى ذلك في غد وتكلموا الى  
 اخر النهار حتى اتفقوا على انهم لا يثبتون بالفعل ولا بالقول وكتبوا  
 على ذلك فتوى وكان كل واحد منها يقول لصاحبه احترامه ان ابدى بكتبه  
 الجواب لا كتب بعد ذلك ولم يكتب احدهما فافترقا على ذلك مع اتفاقهما  
 على هذا الجواب واشتهر هذا القول بينهم الى يومنا هذا ونحن على ذلك قال  
 وكذا الحيلة في حق من قال كل امرأة يدخل في نكاحي فهي طالق ثلثا لان دخوله  
 في نكاحه لا يكون الا بالتزويج فيكون ذكر الحكم ذكر السبب المحتص به  
 ولا يدخل بدونه فيصير في التقدير وكأنه قال ان تزوجتها وبزواج الفضولي  
 لا يصير متزوجا فلا يثبت كمن قال لا اعرأعتك عبدك عنى على الف درهم  
 لان العتق عنه لا يكون الا بعد ملكه فذكر العتق ما ذكر التملك ضرورة  
 فكذا هذا بخلاف ما قاله كل عبد دخل في ملكي فهو حر فانه يثبت بغير  
 الفضولي لان الملك المكين لا يثبت بالشرا بل له اسباب فلا يكون ذكر الملك  
 ذكر الشرا لا محالة اما ذكر ملك النكاح يكون ذلك التزويج لا محالة لما  
 ذكره وانا يثبت بالفعل لانه حيث يثبت بالعقد وهو غير عاقل وان  
 كان عقد الفضولي له وحقوق العقد فرجع اليه لان في باب المين في باب  
 المين يعتبر الا لظاهر ولم يوجد العقد منه ولو اجاز بالقول يثبت لان

العقل

القول له شبه بالعقد وقد وقع له العقد فصار عاقدا فثبت قال  
 مولانا يثبت بالقول والفعل جميعا وهو اختيار الشيخ الامام محمد  
 الائمة الحلواني قال وفي الاجازة بالفعل في نكاح الفضولي لو بيعت  
 الزوج اليها هدية او عطية لا يكون دليل الاجازة حتى لو اجاز بعد  
 ذلك بالقول وقع تلك التطليقات عليها وانا يصير بخيرا يثبت شيء من  
 المهر وان قال لا لا محض بالنكاح فيكون اجازة اما هداية والعطية غير  
 محض بالنكاح بل قد يكون بطريق اخر فلا يكون اجازة وسيل عن قال  
 لبيان ان تزوجت فانت طالق ثلثا واكرتر التي تكرر كنه وبمن يحد  
 تراسه طلاق واكرتر بفضولي تكرر تراسه طلاق هل يمكنه ان يكررها  
 في نكاحه ولا تطلق قال سوى من عالم متدين ما ورع ربه حادثة حويل  
 كما او يكرره كزجه وجه يوروى لنكاح بنده وقد تقدم مسيلة عقد الفضولي  
 قال والما قلت متدين لان الناس اعتادوا الرجوع في مثل هذه الحادثة  
 الى حال المسالين ولا يدرون وجه الصحة في الاثمة قال وقد بلغني ان  
 واحدا منهم عقد النكاح ثم وهب الخالف واشترطت ديانته قال ولو قال  
 هذا الخالف لهذا العالم مرا سو كذا است برين وجهه ويعقد فضولي خات  
 ولم يامر به بالعقد فعقد واجاز الخالف بالفعل لم يثبت ولو قال له  
 از بهر من عقد فضولي كن فهذا تو كيد يثبت الخالف وسيل عن قال  
 اكر فلا لا راجحواهم از من سه طلاق فتزوجها هل تطلق ثلثا لا بهذا قال  
 نعم قيل ان خطبها او لا ثم زوجها قال يطلق ايضا قيل اليس قوله ان خطبت  
 فلا لا او تزوجتها في طالق ثلثا فخطبها او لا ثم تزوجها المثلث المين  
 الخطية ولم يثبت بالتزويج بعد الخطبة قال لا بل قولكم نكحت او  
 تزوجت في عرف اهل زماننا وبلدتنا قبل وان كان عارفا باللسان  
 حافظا لهذا المسئلة وهو يقول عنث لهذا كله الخطبة دون العقد  
 قال لا يصدق في القضا لا خلاف الظاهر والمكان المتعارف بل يصدق  
 بالحقيقة ومن ادعى خلاف الحق واللفظ كجمله ما يورى لم يصدق  
 في القضا فاما فيما بين وبين الله تعالى فقد صح ما في اداه قوله اللفظ  
 فان قال اكر فلا فمر اخا هدية كمن هل يثبت بالتزويج قال لا

العالم لان غير المتدين  
 لا يملك طلاقا بغيره  
 في ذلك لا يبيع فلا يثبت  
 العلم والبرائة

مجاوب



لأنهم لم يتعارفوا تسمية العقد هذه اللفظة وإنما يتعارفوا تسمية الخط  
وفي الجاسع الأصغر في الحارة قال أبو نصر الدوسي لا يحنث وكان محمد بن سله  
يفتي بهذا ثم رجح وقال يحنث قال أبو سهل السرخسي والصحيح هذا لأن النكاح  
والطلاق مضافا إلى الزوج فيقال تزوج فلان وطلاق فلان فيصح حلف لا  
يرطلق امرأته فيحنث حلف لا قيل لو طلق فضولي وأجاز الزوج ما يدخل دون  
القول لا يحنث كما في النكاح قال سولانا يحنث ما لطلاق بالفعل والقول  
كما في النكاح وسئل أبو بكر الأسكاف فيمن حلف لا يزوج ابنته الصغيرة زوجها  
فضولي وأجاز الأب بالفعل دون القول فقال لا يحنث كما لو حلف ابن  
للزوجة في البيع فباعه أجنبي فقبض الخالف الثمن ولم يقل رضيت أو أخرت  
لم يحنث قال سولانا إذا زوجها فضولي فأجاز الأب يحنث وكذلك الوكيل قال  
وأما النكاح لو حلف أن لا تزوج يحنث في الأجارة بالفعل والقول جميعا  
لأن الناس يقولون تزوج فلان قال أبو الحسن علي بن أحمد يعني فإنه لا يحنث  
ويروى عن أبي نصر الدوسي كذلك **الفصل الثالث** في الجبل في رفع  
اليمين في الطلاق المضاف وما هي من جنسها وقاوى النسق عن جنس المرح  
ما أن تزوجت امرأة فهي طالق ثلثا فتزوج امرأة ثم يراجعها إلى القاضي الحنفى  
بذلك فيبعضها إلى عالم ثم يفتوى المذهب ليصح خصومتها ويقضى بينهما وأما  
بذلك فتفتى بطلان اليمين وصحة النكاح هل يجوز فقال أهل الحنابلة  
القاضي الأول على هذه الحادثة شيئا قال نعم فقال قضا الثاني ما طل لأن القاض  
حتى أخذ على القضاء لا فقد عمل لنفسه فلم يكن تضا فلم ينفذ قيل إن أخذ القاضي  
من صاحب الحادثة أجر مثل الكتاب هل يصح الحكم من المكتوب إليه قال نعم وإن لم  
أخذ القاضي هذا القدر من الأجر كان أفضل قيل وهو محتاج لصحة ذلك المأجور  
القاضي لا ولا فقال أما عرض فعلا هذا أنه يرفع إليه صحيفة وأما في الحكم  
حاشية المأخوذ ما قال فلولست القاضي إلى شفيعي لم يذهبها إلى المكتوب إليه حتى  
حق في طلب تزوج المرأة غير علم الزوج ثم ذهبوا وتراجعوا إلى المكتوب إليه حتى  
قيام النكاح وأبطال الطلاق لا ينفذ هذا الحكم لغوام نكاح الزوج الثاني  
وإن طلقها الثاني كانت أجنبية له فكيف تصح الحكم ولو استفتى صاحب  
الحادثة وهو من المذهب أخذ من يتحلل مذهب القاضي فافتاه بعدم وقوع الطلاق

98  
وقال لا يحنث له والعبرة في هذا ما يعتقده وإذا فعل خلافا ما يعتقده لم يحنث  
له بيانة وفي الجاسع الأصغر قال أبو نصر الدوسي في الحالم المحكم إذا حكم بحسب  
أن النكاح بعد الطلاق المضاف وهو يرى ذلك جاز النكاح ولا يقع الطلاق  
وقال غيره لا يجوز وقوع الطلاق لأن حكم المحكم إنما يجوز فيما لو أصر طلع الحفان  
عليه جاز لأنه يحكم بترأسيهما وأصلهما على حكمه ولو أصر طلع الحفان في  
هذا على أن لا يقع الطلاق لم يحرر فكذا هذا قال سولانا الصحيح أنه يجوز حكم المحكم  
في حقهما لأن حكم المحكم في المجتهدات نافع ولو حكم قاضي من القضاة ومن دأبه  
أن هذا الطلاق غير واقع جاز ووسع للمراجع أن يعيد به وذكرتمس الائمة الحنابلة  
ببخاري في تزوج ابنته القاضى للمضاف في باب الخصم يحكم بينهما كما قال  
ولأن رجلين حكما رجلا في حداثه وقصاص محكم بينهما لم يحرر ثم قال تخصيص  
صاحب الكتاب الحدود والقصاص دليل على فيما سوى ذلك يفد حكم الحالم المحكم  
في المجتهدات نحو الكتابات والطلاق المضاف وهو الظاهر عند أصحابنا وأبيه  
استار بعد هذا وهو الصحيح ولكن متاخيما امتنعوا عن هذه الفتوى وقالوا يحتاج  
إلى حكم الحالم كما في الحدود والقصاص كيلا يتجاسر العلماء فيه وفي فتاوي  
النسب وسئل عن تزوج امرأة غير ولي وطلقها ثلثا بعد ما كان وطئها فارتقا  
إلى القاضي بعد ما تزوجها ثانيا فقضى القاضي أن النكاح الأول لم يكن صحيحا  
لعلم الولي وإن الطلاق الثلاث لم يقع وصح النكاح الثاني بتزوج الولي أو  
القاضي هل يصح ذلك فقال لا إذا ذلك لأن المحكم أهو الذي يشترط الولي وهو يقول إذا طلقها  
ثلثا ثم أراد أن يزوجها فإلى أكره ذلك له قيل فإن كتب القاضي الحنفى بذلك إلى عالم  
شاعى لا يرى انعقاد النكاح بدون الولي يعني بذلك قال إن أخذ القاضي أو العالم  
المكتوب إليه مالا من المقتضى له لم يصح ذلك لأن القاضي إذا قضى بالرشوة وكان  
القضاة لا يصح قيل فإن لم يأخذ شيئا وقضى الثاني بذلك قال يصح قيل وهل يظهر  
بذلك القضاء الولي في النكاح الأول كان حراما وفيه شبهة وإن كان بينهما ولد  
يكون فيه حرج قال لا لأنها حنفيةان ليعتقدان صحة ذلك العقد وقضا هذا  
الثاني كان في حق إبطال الثلاث فلا يتعدى ذلك إلى حكم آخر وسئل عن غاب  
عن امرأة عينة منقطعة وقد كان التزوج لشيئها الفسقة هل يجوز للقاضي أن  
يبعث إلى شافى المذهب ليطلب هذا النكاح لهذا السبب قال نعم وللقاضي



الحق ان يفعل ذلك بنفسه ايضا اخذ هذا المذهب وان لم يكن مذهبه ان  
قائه ذكر في الكتاب ان القاضي اذا قضى بشي تم لمحمد انه قضى بخلاف مذهبه  
ان قضاه نافذ وعن ابي يوسف صلى بالناس الجمعة ثم اخبر بوجود الغالة في  
بئر الحمام وقد كان اغتسل منه وقد فرق الناس فقال ناخذ بقول اخر اننا من  
اهل المدينة ان المار اذا بلغ قلنين لم يحل حبسا ولم يكن ذلك مذهبه وسئل عن غايته  
منقطعة عن امرأة ولم يخلفها نفقة ورفعت الى القاضي فكتب القاضي الى عماله ان يري القدر  
بالعجز عن النفقة ففرق بينهما هل يصح قال نعم اذا تحقق العجز عن النفقة قيل فان كان  
للزوج هنا عتار ومتاع واملاك هل يتحقق العجز عن النفقة لانه لا يجوز بيع هذه الا  
شياء بالنفقة لانه بمنزلة النكاح على الغائب وذلك عن غيب عن امراته وثبت عجزه عن  
نفقتها عند القاضي فكتب الى شافعي المذهب ففرق بينهما لهذا السبب وقضى بذلك  
ولقد القاني ذلك هل يصح قال لا قيل لم قال لا نعم ليعلمون ذلك من غير تحقيق  
العجز وربما يشك ولو تحقق ذلك وكان بغير شقة جاز **كتاب السير**  
**الباب الاول منه** في المسائل التي تتعلق باسلام الكافر وكفر المسلم وحكم  
المرتد في المسائل المتعلقة باسلام وما فيه دليل على اسلام الكافر فيما يصير المسلم به  
كافر واحكام المتعلقة به **الفصل الاول** في المسائل التي تتعلق باسلام  
وما يكون دليلا على اسلام الكافر وفي الاوقات روي بن سماعة عن ابي يوسف  
في قوله عن ابي حنيفة قال لا عذر لاحد في جهل معرفة خالقه لما يري من اثار الضع  
في نفسه ودلائل التوحيد في خلق السماء والارض حتى ان الحربي في دار الحرب لو اسلم  
ولم يعلم شيئا من الشرائع لانه لم يصل اليه بعد فلم يعاقب ولو انه لم يسمع بان الله واحد  
وانه لا اله الا هو ومات على ذلك لم يجهل بمعرفة الله لقائي بخلد في النار وعن  
الحسن بن نباد ان العتدية قوم سوء ليس لاحد ان يتابعهم في ذلك غير انهم  
لا يكفرون بذلك لانهم متاولون محظيرون في تاليفهم وسئل ابي عبد  
الله الزعفراني عن ما روي عن ابراهيم بن الادهم انهم لواء بالبصرة  
يوم التروية وفي ذلك اليوم بمكة فاجاب ان محمد بن مقاتل  
انه كان يقول بكفر من يعتقد جواز ذلك وفي ذلك اليوم بمكة فاجاب  
ان محمد بن مقاتل كان يقول انه يكفر من يعتقد جواز ذلك ويقول ليس ذلك من  
الكلمات المأهولة من المعجزات واما انا استعمله ولا اكفر قال مولانا لا لغيره

99  
وفي الجامع الاصفه قال ابو بكر الاسكاف اذا قدى الذي بالسلم وعلى خلفه حكم باسلامه  
وكرام المسلمين لم يصرفا وفي الواقعات شهد جماعة على كافر انه صلى مفاصلة واحدة  
في جماعة يحكم باسلامه قالوا صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا جعلته مسلما قالوا كان اماما او  
غير ذلك فان شهد واعليه انه كان يؤذن ويقيم قال جعلته مسلما سواء كان الاذان منه  
وفي الحضرة في السفر فان قالوا سمعنا يؤذن في المسجد فانه لا شيء حتى يقولوا يؤذن للمجد  
قال مولانا الصحيح انه يصير مسلما على كل حال فان قالوا راياء يصلي سنة ولم يقولوا في الجماعة  
فقال صليت طوي قال لا يقبل شهادتهم حتى يقولوا صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وعن  
محمد بن الحري لوقال انا سلم صار مسلما وفي الجامع الاصفه وسئل ابا القاسم عن يهودي  
اتي بشهادتين وقال انا سلم قال لا يكفي ما لم يبرأ من اليهودية وذلك ان نصرا اخبرنا  
عن ابي سليمان عن محمد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل من اهل الاوثان  
بأشهاد ان لا اله الا الله ومن اليهود بشهادتين فاسأني في زماننا اليهود في بلاد العراق  
ما يتون باليهودية وهم ليسوا مسلمين عندنا حتى يبرأوا عن دينهم وفي الفتاوى وقال  
محمد بن متاعل سمعت الحسن بن زياد قال اذا قال الرجل للذي اسلم فقال سلمت فقال هو  
اسلم لانه خاطبه فيما كلفه فليقره قوله وسئل بعضهم عن الكافر اذا اذن قال ان اذن في وقت  
صار مسلما وكذا اذا في وقت الصلوة في جماعة فان اذن في غير وقت لا يحكم باسلامه  
لانه احتمل انه اراد به السحر **الفصل الثاني** فيما يصير المسلم بكافرا وفي الجامع  
الاصغر وقال ابو بكر العياشي فبين قال لا خريبا نابعلم يوم فقال الاخر من علم  
جهه وان قال يكفر المحجب لانه استخف بالعلم وعند عبد الكريم كان اجتمع جمع وكان  
شيخنا ابو نصر الدبوسي متصرفا في مسجد الجامع وانا كنت خلفه اذا اتاهم انا قال  
فجفناهم عند ابي جمعا فلما سمع الشيخ هذه المقالة فقال كفر لاستخفا فهم بكلام  
الله تعالى ولو قال لعبد الله بلفظ التصغير في الله ان كان يعلم ما يقول كفر وان  
كان جاهلا فعلم ولا يكفر وسئل ابو نصر بن ابي سلام عن امرأة قالت لزوجها طلق  
والا لكفر فتال اراها بتجدد النكاح قال عبد الكريم وسمعت الشيخ ابا منصور الما  
ثريدي يقول من قال سلطان هذا الزمان انه عادل كفر لانه لا شك في جوره  
ومن جعل الجور عدلا وسماء بذلك فقد جعل ما هو ذميا حلالا فانه كفر قال مولانا  
الله كان مراده انه عدل عن دين الحق لا يكفر وان اعتقد ان افعاله حقا كفر وعن  
حماد بن ابي حنيفة من مات ولم يعلم ان الحق خالقا وان الله لقائي غير هل الدار



وان الظلم حرام لم يؤمن وسئل عن يزعم ان الحيوانات سوي بني ادم لاحلها  
لا يكفر لمكان الاختلاف وان رعم ذلك في بني ادم فهو كفر وقال ابو حفص  
من عند الله تعالى في خمسين سنة فاهدي يوم النور والي بعض المسلمين يرضة يريد  
تغليظا لذلك اليوم فقد كفر وحبط عمله وفي فتاوي محمد بن الفضل سئل عن السلام  
علي الذي قال تو قير لكا فزحرام اما لو سلم حاجته اليه فهذا سلام حابة لا ه  
سلام تو قير وفي فتاوي النسفي وحكي ان مجوسا سربل كان حسن العهد بفقره  
المسلمين ويكثر فيها منفعة المسلمين فدعا الناس الى دعوه اتخذها الحلق شعر  
ولد وحر ناصية فشهدوا كثير من اهل الاسلام واهدي اليهم بعضهم هدايا فاستد  
ذلك علي منيتهم فكتب الي استاده ان ادركت بذلك فقد ارتدوا باسرهم وحكي ذلك  
منهم واستفتاه في ذلك فاجابه ان دعوه اهل الذمة مطلق في الشريعة ومجازاة  
الحسن فاحسنه من باب الكرم والمروءة وحكي ان الراس ليس بتجار الضلالة والحكم  
ببره اهل الاسلام لهذا القدر من الدلالة غير محكم والادوي لاهل الاسلام ان لا  
يرافقوهم على مثل هذه الاحوال الذي يختصون بها لانها رالفرج والمرة وسئل  
عن سكران ضرب امرأة فقالت تو سلمان يسمى مراحيثي في ذلك فقال لانهم ظنوا  
تلا تا قيل له مني قال لا اليس انه يكفر وتبين امراته فكيف يقع التلايات التلا  
قال لان رنة السكران لا يصح لعدم الاعتقاد منه قيل ان ابا حنيفة شرط في حد السكر  
ما عرف مال وقع السؤال عن السكران والمفتي بنى الجواب على ظاهر اللفظ وسئل  
عن امرأة قالت لزوجها ان لم يظلمني تجت فقال هذه رنة لان العزم على الكفر  
بعد الف سنة كفر في الحال قيل فان قالت ان لم يظلمني واقت معه فانا مجوسي  
فهو يدين عند اصحابنا وسئل عن قال لآخر الا تخاف الله فقال لا كفر قال والميلة  
سطوة وسئل عن امرأة قالت من ياري بداي لي مراحيثي مراحيثي افريله  
است جمل ارجيزها دنيا مراحيثي نيت هل هذا كفر قال لا وهو خطأ عجلها على  
الضجر وضيق اليد على هذا وسئل عن امرأة قالت بعد ما قيل لها صلي ولا تهواوني  
بالصلاة فان الله يواخذك بركها قالت ان عاصيتي الله تعالى على ترك الصلاة  
مع سالي من المرض ومثقة الولد فقد ظلمني قال هذه رنة منها وفي الجامع الا صغر  
فيمن قال في استداده مرضه ان شئت تو فني سلما وان شئت تو فني كافرا او قال  
اخذت مالي وولدي وكذا وكذا فاني او لفضل ماذا وحكي ذلك قال عبد الكريم

في ذلك واشياهما يكفر فقيل له جري على لسانه من غير قصد قال ذلك يكون  
كلمة او كلمتين اما مثل هذه المقالة قل ما يحرك من غير قصد وفي فتاوي النسفي  
عن امرأة قيل لها تو حدي داني فقالت لا فقال ان ارادت انها لا تحوط التو  
حيد الذي يقوله الصبيان في الملك لا يضرها وان ارادت انها لا تعرف وحدانية  
الله تعالى فليست بمومنة ولا يصح الكناح وفي الفتاوي سئل عن من قال اكبر او  
خدائي جهانت اروا بستانم او قال من حكم خدائي چه دائم او قال خدائي  
نشايد قال يكفر قيل فان قال الكريغنا مبراست قال هذا ليس من ذلك لانه  
عليه الصلاة والسلام لعن ولصحيته وسئل عن من تمني ان الله تعالى  
لم يحرم الخمر او لما فرض الصوم والصلاة وسائر العبادات لا يكفر ولو تمني ان لا  
يحرم الربا والظلم او قتل النفس لغير حق كفر لان اطلاق هذه الاشيا خروج من  
الحكمة وجعل منه وان تمني ان فلان النبي لم يبعث الى الخلق لا يكفر وان اراد استخفاف  
او عداوته يكفر وسئل نصير عن دعاه السلطان فانه عن اشيا فتكلم بما يوافقه  
بما لا يوافق الحق خوفا منه قال ان خاف على نفسه القتل او لخدما له كعه  
او اتلاف لبعض جده لا بأس به والا فلا وسئل ابو بكر عن قال اسفلي امرا  
اربت ان الكفر قال لا يكفر وسئل عن قال ان كان الله تعالى يعلم اني علمت كذا  
فاسه غير عالم وقد كان عمل مال ابو بكر كفر وقال الفقيه هذا اخبار اما لو كانت  
مخافة لا يكفر وسئل عن قال اكر فلان يغيثني يودي من بدونكرو ويدي ان  
اراد انه لو كان رسولا دعاني لم يؤمن به كفر قال لو امرني الله تعالى بعشر صلوات  
غايي لا افضل وان كان القبلة من هذه الناحية لم اصل كفر وان كان هذا محالا  
فكذا هذا وسئل عن قال كبري بدارين كافر قال وان اداد لفتيح ذلك الفعل لا يكفر  
وسئل عن قال لمودن حين ادن كذبت بكفر وسئل عن يقول احتاج الي كسر  
المال فالحلال والحرام سوا قال يخاف على من يخاف لمحابم الله تعالى ولكن لا يحكم  
بكفر وسئل ابو القاسم عن علم امرأة الارتداد قال يكفر قال الفقيه وامرها بذلك  
لان رحي لها ما لكفر نظرا في طلب من رجل ان يعرض عليه الاسلام ليسلم فبعثه  
الي غيره قال يكفر لرضاء بكفر في هذه الحالة قال ابو جعفر لا يكفر وسئل عن  
سنيان بن سحبان ان من رعم ان المعوذتين ليسا من القرآن لا يكفر لانه متاوق  
محدث بن مسعود وروى بن كعب اولسا اخذ من به في كتاب الاجناس عن محمد



ع  
نحوه

اذا ادعى على رجل الكفر قال ما تفتك بالكفر قال انكاره الكفر بوبه منه وفي السير الكبير  
 اذا شهد الشهود عليه بالردة وانكر ذلك فهذا اسلام مستقبل منه حتى ان المرأة تبين منه وفي نوادر  
 ابي يوسف لو توهم او نسي فحكم بكفر وهو لا يريد به الا شئ عليه فيما بينه وبين ربه وفي القضا  
 لا يصدق وعن اصحابنا جميعا كل من كفر بلسانه طائعا وقلبه على الايمان انه كافر بالله لا  
 ينفعه ما في قلبه ولا يكون عند الله مؤمنا شهد على مسلم ميتانه ارتد ومات يقبل  
 اذا كان عدلا وقيل لا يقبل شهد مسلم على نصراني انه اسلم قبل موته ومات  
 يقبل اجماعا اذا كان عدلا وفي الصحاح قول واحد عدل فقبل في رد ويجوز لامرانه  
 ان تزوج لامراته ان يتزوج بزوجه آخر قال مولانا وهو المختار عندى والله اعلم  
**الفصل الاول** في تصرفات الكافر وفي الاجناس لا  
 يفتى حتى يخرج العبد الى دار الاسلام او يظهر المسلمون على الدار اسم عبد الحربي  
 في دارهم ويجوز مولاه كان اسما منه لمولاه خدمته بعد الاسلام في قول ابي حنيفة  
 وخرج مع المال الى دار الاسلام حله ذلك وما دخل من الشرايينها لا يكون اما  
 منه وفي الجامع الاصغر وسيل ابو نصر الدتوسي عن حربي باع ولده من مسلم فقال لا يجوز  
 باعه في دار الاسلام وفي دار الحرب ما يبيع الحربي من الحربي ولده وسلم اليه ملكه  
 المشتري وقال ابو بكر بن محمد لا يباح للمسلم شراؤه لكن اذا اشترى كان دقيقاله وقال  
 محمد بن احمد لا يملكه ان اشتراه في دار الحرب واخرجه الى دار الاسلام ملكه قال مولانا  
 انما يملكه اذا اخرجه الى دار الاسلام بطريق القهر وفي قوافل الفضل عن نصير  
 عن الحسن بن ابي حنيفة ان الحربي متى باع ابنه من مسلم قال لا يجوز وروى ابن  
 سماعه عن ابي يوسف فحين دخل دار الحرب بامان فاشترى ابنا لبعضهم قال عند  
 ابي حنيفة يجوز ولا نفر بحير على رده وعند ابي يوسف يحبر على رده اذا ختم وسيل  
 عن مسلم تزوج في دار الحرب امرأة واعطا اباه امرها واضم في قلبه انه يبيعها  
 فخرج الى دار الاسلام ما اراد يبيعها قال ان كانت كتابية فهي امراته والافلانكاح  
 بينهما ما يبيع باطل في الوجهين لا فاحرة فلا تصير ملكة اذا خرج لها كالحجج والانا  
 زوجته لانها انما يملك بالقهر في دار الحرب وفي الفتاوى وسيل شداد عن قوم  
 جمعوا المال ودفعوا رجلا ليدخل دار الحرب ويشترى اسارى المسلمين منهم قال  
 يال التجار وغيرهم في بلادهم فكل من اخبره حره يشتره ولا يحجزه فبقيته ان

لو كان عبدا في مثل ذلك الموضع او قدر ما يتغابن فيه فاذا استأمره اسير فقال  
 اشترني فاشتره لهذا المال ضمن اذا امره فصار هو مفرضا له ولم يجر به الا ان  
 يقول بعد طلبه الشراء اني اشتريتك حرة لا اصحاب المال ثم يشتره وستاره  
 العبد والامان يكون لنفسه لا لهم ملكهم فينضم هو ايضا لانه صار كانه اشترى  
 عبداهل الحرب ولو دفع الزبوف والسوق والعروض المضمومة في من الاسارى  
 جاز ولهم لان هذا ليس شرا حقيقته فانه تحتطعهم باعطى يكتف بحلاف شر العبد اذا  
 بامان فان امره ليس بشرايه فاشتره بالثمنها ما امر به فبقدر ما امره يرجع عليه لا غير ليس  
 كالموكل بالشراء اذا اشترى باكثر لان هذا تخلص الشراء كن تقص دين رجل يرجع  
 عليه العبد وقمة الحزان لكان عبدا فاما اصاب قمة العبد فاعده بذلك وما اصاب  
 الحر منه فهو دين عليه وسيل ابو القاسم عن بلدة يدعون الى الاسلام ويصلون ويصومون  
 ويعتقون القرآن ومع ذلك يعبدون الاوثان ويدعي ملكهم وارث تلك الملك واقار  
 عليهم المسلمون وسباهم اشترى من ذلك السبايا وهو يستحلون ببيع اهل الاسلام  
 ويعتقون بالعبودية للمسلم قال في اقربا الاسلام ثم عبدوا فم مزلدون لا باس بشري  
 الصغار والنساء منهم ولا يجوز شرا الكبار والا ان يكون مقرن بالعبودية والله اعلم  
**الفصل الثاني** في السبله المتعلق بالخراج وما يتعلق به وفي كتاب  
 الاجناس وفي الزيادة قال ابو يوسف لا يريد الا على وظيفه عمر رضاه عنه اذا كان  
 اراضهم بطريق ذلك قال محمد لا باس به وعن ابي الحسن عن ابي حنيفة لا يزداد ويتقص  
 العجز واعن ذلك وعن ابي يوسف مثل قول محمد ايضا فكان عنه روايتان في  
 الزيادة وفي النقض اجماعا انه ينقص من العجز وفي خراج ابي يوسف قال في اخ  
 الخراج اذا مات اهلها وباروا ياخذوا الارض فزارعها ويوزعها ويظهر ذلك في  
 بيت المال فان لم تتوا واللمهم هربوا اجرها الامام واخذ من الاجر بقدر الخراج  
 والبقية يحفظ عليهم فاذا رجعوا رد عليهم ولا يواجرها بلضى السنة التي هو  
 يوافيها وقال ابو حنيفة في الخراج الحسن ان هرب اهل الخراج ان سا الامام عمرها  
 من بيت مال والعلم للمسلمين وان شاردفع الى قوم فاطعمهم على شئ وكان ما كان  
 للمسلمين وقال محمد في الزيادات في قوم من اهل الخراج عجزوا عن عانة الارض لم يكن  
 للامام ان ياخذها ويدفعها ويدفعها الى غيرهم لكن يواجرها وياخذ الخراج من  
 الغلة وان لم يجد من يواجرها باعها الامام عليه من يعزى على حراجها وفي نوادر

في دار الاسلام ح

لو كان



ابى يوسف ان ترك السلطان لرجل خراج ارضه لم يبعه ان يقبل  
الا ان يكون والى الخراج متقبلا فيكون الهبة وليعه ان يقبل  
فان باع ارضا واحتمل الخراج عنها فالبيع باطل وكذلك لو نقص  
من خراجها المذنب بعض الخراج او زاد فالبيع باطل اشترى ارض الخراج  
ان بقي من السنة ما يقدر على زراعتها ويدرك فالخراج على المشتري  
والا فعلى البايع اغتصب ارض خراج فزرعها فالخراج على رب الارض  
وقد عرفت ان ابي يوسف قد روي اخذ من الغاصب والفضل على الغاصب وفي  
الكبير الكبير ان نقص الارض بفعل الغاصب من غير المذنب ضمن ذلك كز  
الارض ولا خراج على رب الارض وان لم ينقصها الزداعة فالخراج على  
رب الارض قال مولانا ان لم ينقصها فالخراج على الغاصب وان نقص  
فالخراج على رب الارض وان مضت السنة ولم يود خراج الارض حتى  
فتح الخراج للسنة الثانية لوى ما بقي عليه من الخراج للسنة الماضية  
ذكره في توارى ابي يوسف مات صاحب الارض ثم مضت السنة ولم يده  
خراج ارضه لم يؤخذ خراج ارضه من تركته في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
**كتاب الاضحية** وهي تلك البواب  
**الباب الاول** منه في المسائل المتعلقة بالزجاج وما يتعلق  
به في الاهلية والواجب فيها في الضحية عن الميت في الشركة فيها فيما  
تعلق بالتمتع فيها **الفصل الاول** في المسائل الاهلية وما  
هو الموجب لها وفي الاحاس قال في الاصل من الصيد والذبايح  
الاضحية على المياسير وقال ابو حنيفة المياسير منهم ما يتادروهم  
اوله عرض يباوى ما تقي درهم سواء المسكن والحادم واليتاب  
الذي يلبس وقناع البيت التي تحتاج اليها ولو هلك ما له قبيل  
يوم النحر او نقص من المائتين لاضحية عليه ولو استعاد المال في  
ايام النحر وجبت عليه وفي العقار والمستغلات اعتبر الزعفران  
فيما لعقار ونحوه واولى الذفاف رحمة الله تعالى اعتبر الدخول  
في هذه المسيلة حتى لو دخل له منه قوت منه عليه  
الاضحية وكذا صدقة الفطر يجب عليه وعن

مقدار

غير فوت شهر فبقي فضل من ذلك قدر ما بقي درهم لزمه الاضحية وصدقة  
النظر قال مولانا والمختار ما قاله الذعفراني خبا زعده حنطة وماع وقصار  
عنده اشان وصاؤون وبلغ قيمته ما بقي درهم لزمه الاضحية قال ولو كان  
في دار بكر واشترى قطعة ارض مما بقي درهم لاضحية عليه وفي المطامع  
الا صغر عن بعض ما يحن اذا لم يشترى الاضحية حتى مضت الايام  
سقطت الاضحية عنه وفي الاجناس وفي الهادوي اشراشاة ولم يرد ان  
يغنيها بل اشترائها للتجارة ونم نوي ان يغنيها ومعنى ايام النحر لا يجب عليه  
ان يصدق لها ويضع لها ما شاء اشترائها للتجارة ثم يبيها او يبيعها على  
نفسه ان يبيها بما شاء عليه ان يفعل ذلك ولو لم يفعل حتى مضت  
الايام يصدق لها وفي توارى هشام عن محمد اذا نذر ببيع شاة لا  
ياكل منها النادر ولو اكل عليه قيمة ما اكل وفي الفتاوى عن نصير  
فيمن اشرا اضحية ونوى ان يضحى بها وانما اوجب على نفسه الضحية  
لا يجب عليه حتى يقبل اشترى هذه الاضحية سبل او القسم عن  
شرا اضحية بثلاثين افضل ام اشترى بثلاثين قال الاضحية  
حتى يكون مصيبا للعدد والتمس جميعا وانما اشترى بعشرين قالوا  
افضل حتى لا يحصل كمال الاضحية في السمن والكبر قيل لا اوجب على نفسه  
عشر اضحية قال لا يلزمه الا اثنتان على ما جاز ان النبي عليه السلام  
ضحى بشاتين قال لا يكون الاضحية الواحدة وعن الحسن عن ابي  
خليفة روى انه روى عنه انه قال لا بأس في الاضحية بالشاة والمثابتين  
قال الفقهاء وبه نأخذ قال مولانا نصير رحمه الله ان الاضحية لا يكون الا  
واحدة وهو الصحيح **الفصل الثاني** في الضحية عن الميت  
او عن غيره وفي الفتاوى سبل نصير عن يضحى عن الميت قال يصنع  
به كما يصنع باضحية فقبل له ايضاً عن الميت قال لا بأس به والمالك  
لهذا وبه قال محمد بن له ومحمد بن قائل وابو مطيع وقال عطاء بن يثرب  
بالحل قال مولانا الصحيح انه يصدق الكل اذا ذبح باسم الميت وفي  
ما روي ان الفضل انه سئل عن الاضحية عن الميت بغير امره قال لا  
من علمنا انه لا يتناول قال القاضي على السعدى عن مشايخ بلخ انه



يتناول ولو ذبح بامر الميت ولو ذبح بامر الميت لا يتناول وعند مشايخ  
 بلخ يتناول حتى لو كان على الدراع الاضحية فذبح عن الميت بغير امره  
 بحريه عن اضحيه لا عن الميت وفي الفتاوى وكل ابو نصر عن يحيى تصدق  
 لجمعه ونوى الصدقة عن ابويه قال يجوز لما ترى انهما لو كانا احبيين  
 فاهذا اليهما من لحم او اضافهما او اطعمهما من لحمه اما بحريه قال  
 خلف سالت محمدا الاضحية الميت احب ام الصدقة قال ان يصدق  
 بجميعها فالاضحية والا فالصدقة افضل وفي الاجناس وفي الاملاء  
 لمحمد لو خروا ناقة عن سبعة احدهم عن ميت ذبح ورثته قال  
 نصيب الستة ياكلون ونصيب الميت يتصدق به ولا ياكل ورثته وكل  
 ابو القاسم عن يحيى شاة نفسه عن غيره بغير امره قال لا يجوز عند  
 في الوجهين وفي الفتاوى ولو اعتق عبده عن كفارة اقر قال ابو يوسف  
 يجوز لان العبد عارفا ايضا بنفسه بالعتق ولا كذلك الاضحية وعن  
 نصيب فيمن دعا قضا باليضي عنه فبعض القضاة عن نفسه قال هي  
 الامر وفي الاجناس عن محمد بن ذريح اضحية غيره عن نفسه لم يحز  
 قال ولا يشبه هذا القلط والوضن الذابح قيمتها لصاحبها جاز  
 عن اضحية الذابح ولو اضجع صاحبها اضحيته فذبح هو عن نفسه  
 غلط او كلا جاز عندنا ان يذبحه واني يوسف ويحليل كل من صاحبه  
 وان شاء رضى كل واحد منهما شاة وفي الاجناس سبعة اشتركو في  
 اضحية بقرة ومعه صبي صبي عنه او اه او ام ولد مسلمة صبي عنها مولاها  
 جاز عن الجميع ولو مات واحد منهم قبل ان يخرج فقال ورثته اخذوها  
 عن الميت قال ابو يوسف لا يجوز ان يضي عن الميت ابتداء الا ان  
 يكون الميت اوجه لل حال حياته فذبح الورثة شاة او ابوا وفي الاضحية  
 ان يغفر ان امره ان يضي عن الميت نفع عن الورثة نفلا والميت نفع  
 اجر الذبح لان الميت لا يملك سببا فصار كان السابع من الشركاء ينوي  
 نصيبه التطوع فجاز عن الجميع وهذا قول ابو يوسف ومحمد والله اعلم  
**المصنف الثالث** فيما يتعلق بالشركة في الضحايا وفي الفتاوى  
 وسئل احمد بن محمد القاضي عن اثنين ضحيا جزوا بينهما نصفان

لا يجوز لانه يقع لكل واحد منهما نصف السبع وذلك في الاضحية  
 لا يجوز فبطل في الكل قال الفقهاء يجوز كيف ما كان لانه ان ارد بنصف  
 السبع التقرب ايضا بخلاف ما لو اراد كل واحد منهم اللحم لانه لم يفر  
 قال مولانا والمختار قول الفقهاء ذبح اثنين شاتين بينهما عن نسكهما  
 اجراهما بخلاف ما لو اعتقا عبدان بينهما عن كفارة لهما لم يحز كما قال محمد وفي  
 الاجناس وذكر في الاصل اشري بقرة بريدان يضي لهما عن نفسه ثم فيها  
 ستة واحدة بعد واحدة استحسن ان يحزهم ولو فعل ذلك قبل الشراء كان احسن  
 وفي مناسك الاصل لا يبيع ان يشركهم فيها بعد الشراء الا ان يريد حين  
 الشراء ان يشركهم فيها فلما باس بذلك قال مولانا اذا كان موسرا جاز له ان يشرك  
 غيره فيها والحال لا يتفاوت بين بعد الشراء وبين حالة الشراء وعن ابي يوسف  
 لا اري باسا فيها اذا نوي حين اشري ان يشركهم فيها بعد الشراء  
 ولا احفظ رواية عن ابي حنيفة ولو لم يكن ان يشركهم ثم شاركهم فقد  
 كرهه ابو حنيفة وبه قال ابو يوسف فيه دليل على ان محز النية عند  
 الشراء لا يصير اضحية بخلاف ما ذكر في الهاروني انه يصير لمحز الشراء  
 حتى لو لم يضي لهما ومضى الايام يتصدق لهما حية وميت ذبح يتصدق  
 بالكل وان اكل منه تصدق بقيمته ما اكل قال ولقيتم لحم الحمر والمتركة  
 في الاضحية وذنا ولو قسم جزا فاني نصيب كل واحد منهم ما لا يوزن  
 كالرجل والراس ويحوز ذلك لا باس به اذا حلل بعضهم بعضا قال ابو يوسف  
 آثر ذلك بخلاف ما لو باع درهما صحي بدرهم صحيح ورجح احدهما  
 فحمله جازح لان الدرهم الصحيح لا يقسم وقال ابو علي الدقاق اذا  
 اخذ كل واحد منهم كدراعا وقطعة لحم والآخر الراس وقطعة لحم  
 والبعض اخذ اللحم كله ان اصابه سبع اللحم او اقل لم يحز وان اصابه  
 اكثر حتى تكون الزيادة بازاء الرجل والراس جازا اذا كانا سبعة نفر وفي  
 املاء ابي يوسف في رجل يضي عن نفسه واربعة من عياله خمس شاة  
 ولم يدين كل واحد عن صاحبها جاز استحسانا عن الكل **الفصل الرابع**  
 فيما يتعلق بالتسمية وما يتصل به وسئل عن قال عند الذبح لبسم الله وحلي  
 الله علي محمد قال يجوز ولو قال بسم الله واسم محمد كانت مسته وسئل ابو نصر



عن قال بسم الله وباسم فلان قال ابراهيم بن يوسف صارت ميتة وقال محمد بن سلمة لو كان كذلك لصار الرجل كافرا يعني لا يصير ميتة قال مولانا لا يصير كافرا وتصير الذبيحة ميتة وسئل ابو بكر عن هذه المسئلة فقال ارجو ان لا تصير ميتة اذا قال بالفارسية بسم الله بنام فلان وسئل ابو القسم عن قال بسم الله عند الذبح ولم يظهر لها قال لا يجوز وقال الفقيه ان لم يقصد ترك الهاجاء وسئل بن مقاتل عن سمي عند الاضحية ولم يرد به التسمية للذبيحة قال يجوز لمن سمع المؤذن يقول الله اكبر فقال الله اكبر لا فتاح الصلاة لم يحز صلاة ما لم يقصدها قال مولانا الصحيح انه يجوز ولو سمي عند الذبيحة ولم يحضر الميتة حاز قال يصير فيمن اقرانه ترك التسمية عامدا عند الذبح لغيره لصدق ولعزم ولا يؤكل ذلك اللحم وسئل ابو القاسم عن قال عند الذبح بسم الله ومحمد رسول الله بالخض لم يجز لا يجوز ولا يؤكل وبالضم لم يجز لكن يكن لانه لم يكلم بقله بسم الله ثم ابتداء بقوله ومحمد لكن يكن الزيادة في مثل هذا الموضع بخلاف الخنزير لانه عطف فصار كقوله بسم الله واسم فلان فلم يحز وفي الجامع الاصغر اضبط شاة للذبح وسمى وتركها ومال الى اخري فذبحها واكتفى بتلك التسمية لا يؤكل الثاني قاله ابو يعقوب السمرقندي وفي الاجناس جمع عصافير في يده وذبح واحدة وسمى وذبح اخري على انزله بتلك التسمية لا يؤكل وكوامر السكين عليهما معا بتسمية واحدة اجزاء سمع من النصراي قال عند الذبح بسم الله بسم المسيح لا يؤكل ولو لم يسمع من اكل **الباب الثاني** في المسائل المتعلقة بالذبح وما يتعلق بها حواله في انسان الاضحية وفي احوالها فيما يجوز في الاضحية وفيما لا يجوز منها في الانتفاع بالاضحية **الفصل الاول** من الانسان وحالة الاضحية وفي الاجناس عن ابي علي الدقاق الخدع من الضان وهو ما تمت لها ثمانية اشهر وطعن في التاسعة وعن الزعفراني ما تمت لها سبعة اشهر وطعن في الثامنة اذا كانت عظيمة الجسم وان كانت صغيرة لم يحز ما لم يتم لها ستة وطعن في الثمانية قال مولانا رضي الله تعالى عنه المختار ان الخدع اسم لما مضى عليه اكثر السنة عند الفقهاء رضي الله تعالى عنهم وفي اللغة لما مضى عليه السنة واصل انما يجوز اذا كانت عظيمة والمعز ما لم يطعن في الثانية لم يحز عظيمة الجسم او صغيره ومن البقر ما طعن في السنة الثالثة ومن الابل من طعن في السنة السادسة وعن

ابي القسم انه لا يجوز في الاضحية الجاموس وان وجب فيها الزكوة فان السخا لم تعد مع الامهات في الزكوة ولا يجوز في الاضحية وعن ابي مطيع انه يجوز في الاضحية ايضا قال الفقيه وبه لاخذ لانه نوع بقرو في الجامع الاصغر قطع الاكبر من الخلقوم والمروى والادراج في احصائيه كان يؤكل عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف لذلك قطع الخلقوم والمروى واحد الوحجين كفي قال صاحب الكتاب المروى عن ابي حنيفة وغيره لا يؤكل المذبح حتى تقطع اكثر من النصف من هذه الاشياء الثلاثة ثم اختلف المتأخرون فيه قال بعضهم ان تقطع الثلث منها اي ثلث كانت بعد ان يكون الخلقوم في هذه الثلث قال والمروى من هذه الثلث الاقويل القول الاول وفي الفتاوى عن ابي يوسف ان الخبز ان فصل حوامات من ساعته بحيث لا يقدر على ذبحه يؤكل وبه قال الحسن قال الفقيه قول ابي حنيفة انه لا يحل الا بالذبح احصالي وسئل ابو القسم عن ذبح شاة مشرقة على الولادة يكن وعن ابي مطيع في شاة او بقرة ذبح فلم يتحرك بعد الذبح قال ياكله قال علي بن احمد ذكرت هذا القول لمحمد بن سلمة فقال صدق ابو مطيع قال الفقيه هذا اذا علم انها كانت حية وقت الذبح وخرج منها الدم ولو تحركت بعد الذبح غير انه لم يخرج منها دم مسفوح جاز ايضا كتب نصيا الى البخاري في بقرة مريضة فتحركت يدها او دينها عند الذبح قال هو ذكية وقد يكون من ضعفها لا يتحرك وسئل ابو بكر عن ضان مريضة ذبحت سالت منها قليل دم ولم يتحرك الا قليلا من عروق وجهه قال يؤكل وقد فعلت مثل هذا مرة فاكلت فاعتبر اصحابنا بحركة الشاة بعد الذبح لا سيلان الدم من الشاة التي مائل العباب وورقها كثيرا لو ذبح لا سيل من الدم قال مولانا المعتبر عند الحركة لا سيلان الدم وعن ابي القسم انه اذا لم يسيل من الدم لا يؤكل قال ابو يعقوب الفقيه بقول ابي بكر ياخذ واذا اضربت الذبيحة فانكرت رجلها او انقلاب السكين وفقا وعينها فذبحها جاز قال ابو يوسف ولو لم يدبجها من ذلك وذبحها غدا جاز ايضا وان اصاب ذلك من غير معالحة لم يجز وما كان من المعالجة جاز والله اعلم **الفصل الثاني** في مسائل لا يجوز في الاضحية وفي الاجناس ذبح شاة من الاضحية ليس لها اذان خلقة قال ابو حنيفة يحزبه قال وفي الصيد والذبايح لا يحزبه عن الاضحية وفي الصيد الاصل انه يجوز واذا لم يخلق له عيذان لا يحزبه كان لها اذان

من هذه المسائل التي تعلق بالوقت وبما من الاك وقال بعضهم



خلقه قال ابو حنيفة يحزبه كان له اليه الصغير مثل الذئب خلقه يكون فاذا لم يكن لها ذئب ولا اليه اصلا خلقه قال محمد لا يحزبه والتي لا تزن لها خلقه جاز والمجرب اذا كانت سمينة تحزبه وكذا المجنون والمهزول لو كان لها بعض الشئ جاز ولا فلا والتي على اذنها كي او سمه يحزبه ومشقوقة الاذان من قبل وجهها ولم يجلط لي خلقها وهو المقابل والمداينة على عكس والشرقا وهي التي تطع من وسط اذنها فتفقد الحرق الجانب الاخر كذا ذلك يجوز وسيل محمد بالرقعة عن الاضحية بل ذهب من ضرعها او عينها او اذنها او ذنبها قال في قول اذا ذهب من هذه الاشياء قدر النصف لم يحز وان ذهب الاقل جاز وفي الجامع الاضحية في الملك وفيما فوقه لا يجوز وفيما دونه يحرز في قولنا الى حنيفة وعندها اذا بقي الاكثر جاز ولا فلا قال ابو يوسف فذكرت قولنا الى حنيفة قال فقولك والتي لا تزن لها اعتلف ولا يحز لان الانسان كالاثنين في اعتبار الاكثر والاقل وعن ابي يوسف ان بقي لها من الانسان قدر ما يعتلف جاز ولا فلا قال مولانا الصميم قولنا الى يوسف **الفصل الاول**  
**الثاني** في الانتفاع بالاضحية وفي الفتاوى قال ابراهيم الحنفي لا بأس بان ينتفع بها بالاضحية او يشتري بها الغرالب والمخلدان بعندهم اذ هم اوفوس وتصدق لها فهذا قولنا الى حنيفة واصحابه وقال الحسن البصري يكره ان يشتريه غريبا لو كان لا يرى الا الانتفاع به او التصديق وفي الاجناس انه لا بأس بالانتفاع بكلاهما ان يتخذها فورا او يباطا او تنكحها او يمس عليه او يشتريه شيئا من متاع البيت كالغريال او المخل او الثوب لللبس او الكساء او الخف ونحوه ولا بأس ببيعها للفقير وليس له ان يبيعه لينفق على نفسه ولا يبيع لحم الاضحية للتصدق ايضا بل يأكل ويطعم ولو ولدت الاضحية بالام والولد حبيبا غير انه لا يأكل من الولد بل يتصدق به وان اكل منه تصدق منه بصدق بقرته ما اكل وان تصدق بولدها حيا حب الى ولو حلبا للبس من الاضحية قبل الذبح او جزر فوها يصدق بها ولا ينتفع وفي الواقعات وعن ابي علي الدقاق ان من اشترى لحم الاضحية شيئا من المأكول او ما ينتفع به نحو المخل وغيره فهو فاسد وان اشترى به الحلة غير المأكول لا يضر ما ينتفع به وقد رايت في نوادر ابن سماعه قال مجر ولو اشترى بالحم ثوبا فلا بأس بلبس **الباب**  
**الثالث** منه في السائل المتعلقة بالزمان والمكان في الاضحية

الفصل الاول

**الفصل الاول** في الوقت من الفتاوى وسيل ابو القاسم عن يوم الاضحية اذا وقع السبت فيه فلم يدراعاشه هوام تاسع وعيد الامام قال الاخطا في باب الاضحية يعني من الغد بعد النعال وفي الاجناس اول وقت الاضحية اهل السواد طلوع الفجر من يوم النحر لاهل مصر بعد فراغ الامام من الصلاة واخر الوقت في حقها قبيل غروب الشمس من اليوم الثاني عشر ووقت المسحبه لذلك اهل السواد بعد طلوع الشمس ولا اهل مصر بعد خطبة الامام وبعده بعد صلاة الامام قبل الخطبة جاز وبعده ان شهد الامام قبل ان يسلم يجوز وهو الاصح وقد اساق قبل ان يشهد لم يحز صلى عليهم الامام على غير وضوء ولم يعلم به حتى ذبح الناس ثم علم يجوز سواد علم بعد تغريق الناس او قبله ومي علمه الامام نأدي الصلاة ليعيدها من ذبح قبل ان يعلم ذلك اجزاء وبعد العلم لم يحز اذا ذبحه قبل الزوال بعد زوال الشمس جان لانه معنى وقت الاعانة ترك اهل مصر صلاة العيد لفتنة او لعدم الامين من قبل السلطان لا يجوز الاضحية الا بعد الزوال في اليوم الثاني والثالث يحز قبل الزوال وبعد وقيل لا يجوز بعد الزوال قال القاضي الامام علي السعدي والاول اشبه لانه لما حاز في اليوم الاول بعد النعال في اليوم الثاني والثالث اولى كذا ذكرني فتاوى بن الفضل وفيه اضاحي الزعفراني ذبح اضحيته بعد الزوال من يوم عرفه او قبل الصلاة من يوم النحر ثم تبين انه كان يوم النحر او يوم الثاني قال يحز به ومن ذبح في ليلة الاولى لم يحز وفي ليلة الثانية والثالثة اجزاء **الفصل الثاني** فيما يتعلق بالمكان وفي الفتاوى وسيل ابو بكر عن الاضحية اذا كان بالرساق والرجل بالمصر قال ينظر الى موضع الشاة وعن الحسن بن زياد بخلاف هذا والقول الاول الاصح فيه ناخذ وفي الاجناس وفي اضاحي الحسن قال ابو يوسف ولو كان الرجل بالسواد واهله بالمصر لم يحز اضحيته بالمصر الا بعد الصلاة ولو كان علي عكسه وقدم بجوز ان يعني بعد طلوع الفجر ولو كان كل واحد منهما في مصر على حدة فالعبرة للفراغ عن الصلاة في مصر التي فيها الاضحية والاهل قال محمد اعبر في ذلك مكان الاضحية لا مكان المالك والله اعلم **كتاب**  
**الوديعة** وهو خمس فضول **الفصل الاول** فيما يرجع الى جهل المستوع وفي الفتاوى قال في مودع قال وضعت الوديعة في مكان حصين ونسيت

ع



قيل لا يضمن لقوله ذهب ولا ادري كيف ذهبت وقيل يضمن لانه مجهول الامانة  
 كن مات مجهولا لامانة ضمن الاتري انه لو كان عنده غنم فاختلط ولا يعرفها  
 ضمن كذا هنا قال الفقيه ان قال وضعت في داري فليسيت المكان فلا ضمان  
 ولو قال لا ادري وضعت في داري او في موضع اخر ضمن وسئل ابو بكر عن هـ  
 المودع لو قال وضعت الوديعة من يدي في مكان ثم قت ونيتمها او قال سقط  
 مني قال الفقيه لو قال سقط عني لا يضمن ولو قال بالسفينة تفكدهم ضمن وان  
 قال سيفتاد اذن لا يضمن قال مولانا في قوله يبينكم ايضا لا يضمن لان العوالم  
 لا يميزون بينهما وسئل عن قوم دفعوا الي رجل دراهم ليدفع الخراج من قتلهم  
 فاخذ دراهمهم وبتدها على منديل ووضع في مكة ودخل مسجد فذهب الدراهم  
 منه ولا يدري كيف ذهبت منه وهم لا يصدقونه قال لا يقتل قوله ما لم يبين  
 الذهاب قال الفقيه وقد قال اصحابنا اذا قال ذهبت الوديعة ولا ادري كيف  
 ذهبت فالتقول قوله مع يمينه ولا ضمان عليه وبه نأخذ وسئل عن مودع  
 مات فقالت الورثة قد رد عليك الوديعة في حيوته قال ان سمع من المودع في  
 حيوته انه رد اليه فالقول للورثة مع اليمين على علمهم وان لم يسمع منه افتقر بر  
 الوديعة لا يصدق الورثة والضمان واجب في ماله قال مولانا القول قول  
 الورثة على كل حال وسئل عن مجاهد عن رجل زني قال الله ثم ادعي كان فيه ثقل  
 وقد ذهب منه وقال المودع لا ادري ما كان فيه قال الفقيه ارجع للضمان  
 ولا يمين عليه حتى يدعي عليه انه دفعه او ضيعه فان حلف برى وان كفل  
 حتى يدعي عليه التضييع والحيانة كتب لضي الى بن شجاع في مودع قال دفنت  
 الوديعة وليسيت موضعها فاجاب وقال ان دفنت في داه لا يضمن وفي غيرها  
 يضمن قلت فان دفنت في كرمه فسرقت قال ان كان له باب فليس يتضييع  
 والا فقد ضيع وكذا الدار اذا لم يكن لها باب قال مولانا لا فرق بين الباب  
 وغيره اذا دفنت في التراب لا يضمن وفي الجامع الا صخر سئل احمد بن العباس  
 عن كانت عنده وديعة لآخر فقال لا ادري اضيعت ام لم اضيع قال ضمن هـ  
 ولو قال لا ادري اضاعت ام لم تضع لا يضمن وفي فتاوي النبي استرد المودع  
 او ابي الوديعة وزعم انها كانت سبعة اعداد وقد استرد ستة منها قال المودع  
 لا ادري كم كانت ولا ادري اضاعت اولم يكن وثارة يقول جاني منك رسول

لا تفتقر الى جوابه لان كلامه  
 راجع الى واحد وهو انه

فاسترد هاهنا فقال لا يضمن لانه تناقض في جواباته لان كلامه راجعة الى واحد  
 وهو انه يقول لا ادري اين ذهب فقد انكر الضمان ولم يصف الى انه فلا يضمن  
 بخلاف ما اذا قال هلك عني ثم يقول ردوت عليك لانه تناقض لان الجمع  
 بين الرد والهلاك غير ممكن وفي فتاوي بن الفضل عن دفع جوهر الى رجل ليعه  
 فقال القابض انا ادها تا جرا لا عرف يمتدح فضاع الجوهر قبل ان يدها قال ان  
 ضاعت لانه لم يستوفى او سقط بحركة ضمن وان سرق منه بمزاحمة اصابه  
 من غير لم يضمن وفي الواقعات ادعي رجلان علي واحد وكل واحد يقول  
 انا اوردت عنده كذا فقال المودع ما ادري ايكما استودعني فعليه ان يحلف  
 لكل واحد منهما انه ما اودعه عنده فان ابي اعطى الوديعة اليهما ويضمن لهما  
 مثلها لانه انك الوديعة لمجهله بخلاف ما لو قال ذهبت الوديعة ولا ادري  
 كيف ذهبت فانه لا يضمن لان دها به لا يعود الى فعله ومجهله عابدا الى تقريظه  
 وعن بن شجاع اذا اختلف الطالب وورثته المودع في الوديعة بعد ما مات و  
 لم يبين ولا يعرف بعينها فصار ديني في ماله وقالت الورثة كانت قائمة بعد  
 ما مات ثم هلك قال علي قياس ما قال اصحابنا يجب ان يكون القول للطالب  
 وفي مال الميت الضمان وقال علي قياس ما قال ابو يوسف يجب ان يكون القول  
 للورثة مع ايمانهم والله اعلم **الفصل الثاني** ما يكون نصيبا للورثة  
 وفي الفتاوي وعن محمد بن سلمه في سوقي قام من حاقته الى الصلاة او الحاجة  
 له وفي حاقته ورايع فضاع بتي منها فلا ضمان عليه كما لو ان احدهم قام من  
 هنا فوضع وجب على صاحبه حفظه ولو قام الثاني حتى قاموا كلهم واحد  
 بعد واحد حتى بقي الواحد قال هذا الواحد صار حافضا فان قام هذا الآخر  
 فقد ضيع ذلك كله فقد ضمن فان قام هذا الواحد وقال لا خزل من اهل  
 المجلس احفظ هذا صار مضيعا فكذا السوقي وسئل ابو بكر عن غاب  
 عن منزله وخلف امراته وكانت فيها وديعة فلما رجع لم يجد الوديعة قال ان  
 علم ان امراته غيبت عنه ضمن وان كانت امينة على امانات الناس لم يضمن  
 غاب عن حاقته واجلس عبده فيه وكانت فيه دراهم وديعة فسرقت العبد  
 الوديعة فاسترد منه بعض الدراهم وقد كان العبد آتلف البعض وقد باعه  
 قال ان كان المودع يئنه عادلة علي دعواه فالمودع بالخيار ان يشار اجاز البيع



واخذته وان شاء نقض البيع وباعه في بيته وان لم يكن له بيعة يحلف  
مولاه على علمه فان كفل او اقراخذ من ماله ولا ينقض البيع الا ان يقر المشتري  
بذلك وعن بن سلمة في سارق سرق ودبعة من دار المودع والباب مفتوح وهو  
غائب عن الدار قال يعين قيل لو ان صاحب الدار دخل كرمه او بيتا نه وهو  
مستأنق بالدار قال ان لم يكن في الدار احد ولا في موضع يسمع الحس اخاف ان  
يعين لان هذا التعيين وقال ابو نصر اذا لم يعين الباب فترك منها الدبعة لا  
يعين يعني اذا كان في الدار حاقظ وسيل ابو بكر عن قال صاع من داري الودعة  
ولم يذهب من ماله شي لا يعين عنده ما قال مالك يعين حتى ساع من ماله  
شي من الودعة وسيل ابو جعفر عن سلطاني رفع الودعة من حانوت الفاي  
لماله ورهنه عند رجل وهلك عنده قال ان اخذ الموهن طالبا فلصاحب  
الودعة ان يعين وان شاء ضمن السلطاني ولا شيء على الفاي ان كان لا يقدر  
على منع السلطاني من دفعه وفي الجامع الا صغير وسيل ابو القاسم عن عنده ودبعة  
فرفعها رجل فلم ينفعه المودع قال ان امكن دفعه فلم يدفعه ضمن وان لم يقد  
لما يخاف من دعاوته وضربه لا يعين وفي فتاوي النسفي سيل عن مودع ربط  
سلسلة باب خزانته في الخان بحبل ولم يفتله وخرج فزقت الودعة  
قال ان عدها اغتالا واهما لا ضمن والا فلا وفي فتاوي بن الفضل عن خرج  
الي الجسعة وترك باب حانوته مفتوحا واجلس صبيا صغيرا فيها ودبعة  
فزقت الودعة قال ان كان الصبي ممن يحفظ الاشياء لم يعين والا ضمن وسيل  
عن مودع غاب عن بيته فقال له اجنبي لي في بيتك شي فاخذ منه المفتاح  
فلما رجع الي بيته لم يجد الودعة قال لا يعين قيل لا يدفع المفتاح الي الاجنبي  
لا يصير جاعلا البيت بما فيه في يده قال لا **الفصل الثالث**  
في دفع الودعة الي غيره وفي الفتاوي اعطى المستودع الودعة الي غلامه  
او الي اجير الذي استأجر متاهرة او الي ابنه الكبير عن انه في عياله لا يعين  
والذي يجري عليه نفقته دراهم في كل شهر فليس هو من عياله الذي هو في عياله  
وقال هلال كان لرجل امرأتان وكل واحد منهما ابن من غيره وهو ينفق عليه  
ممن من عياله وسيل ابو بكر عن المستودعة دفع الودعة الي زوجها لا يعين  
وهو ليس في عياله قال العبد للمالكه ليس انه لو دفع الي ابنه الكبير الذي ليس

100  
معه وسرك المنزل بيده وليس في عياله لا يعين فلوان رجلا اجريتا في  
دار من رجل فدفع الودعة الي من هو في داره قال ان كان كل واحد منهما مغلقا  
ومفتوحا على حدة فانه يعين وان لم يكن ويدخل كل واحد منهما على صاحبه من غير  
خسمة فهو بمنزلة من في عياله وسيل عن مستودعة حضرها الوفاة ودفعت  
الودعة الي جار لها لم تهلك عند الجار قال ان لم يكن محضرها الوفاة احد من  
عياله لا يعين بمنزلة حر في دارها فلها ان تدفع الي غيرها فهذا اسوار  
من ذلك فلما خان عليها وسيل عن بيعت الودعة الي صاحبها على يد ابنه الكبير  
الذي ليس في عياله ضمن فان لم يكن هذا الابن كبير لا يعين لانه ان لم يكن في  
عياله لكن سدا لابن الذي ليس بمدرك يكون الي ابيه الذي انه لو بيعت على  
يد عبده الذي اجر من غيره لا يعين فكذا الابن وعن محمد في المودع التي بالودعة  
ووضعها في منزل المودع فصاعته ضمن المستودع لان المودع ائتمنه ولم يرص  
يعينه ولذا لو دفع الي بن المودع او امرأته او غلامه وفي العارية لا يعين في هذا  
قال مولانا الشيخ انه لا يعين بالدفع الي هو كره لانه وقع الشك في الخان ذكره  
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وفي فتاوي النسفي جارية او عبد او دعة عند  
رجل عينا من كسبه فهلكت عنده ضمن لمولاه لانها ملك المولي ووقع الايداع  
بغير اذن مالكها وكان عاصيا قال مولانا تاديل للسيلة اذا لم يكن العبد مازونا كما  
اذا كان مازونا لا يعين وفي الجامع الا صغير قال صاحب الكتاب ولا يزال طائفة  
من اصحابنا يقولون الودعة لا تدفع ولا تقار ولا تاجر والاحاجاة تاجر وتجار  
وتدفع والعارية تقار وتؤدع ولا تاجر لان في العارية الايداع وزيادة والمستاجر  
ممي اجر كان فيها ايداعا وزيادة فلما ملك الاعلى الذي ضرورة وقالت طائفة بل لا تدفع  
لان ذلك امانة في يده وليس للامين ان يسلم الامانة الي من لا يدخل في حوزة والايداع التي  
في العارية والاحاجاة ثبت دلالة وضمانا وتبعالا فذلك مما يختلف ليس انه لو باع تجار  
حامل دخل لكل تبعه ولا يجوز بيع الكل قصدا واصلا ونظايرها كثيرة قال مولانا الشيخ  
ان في الاحاجاة ملك الاحاجاة والاعانة والايداع وفي العارية ان كان شيئا تفانوا  
بالانفاق فيه لا يملك الاعانة والايداع وان كان شيئا لا ينفق فيه يملك الاعانة  
بالانفاق وهل يملك الايداع فيه اختلاف المتأخر والصحيح انه لا يملك في الودعة لا يملك  
شي من ذلك بالاتفاق وفي الدهن لا يملك الايداع ولا العارية ولا الاحاجاة ولا الرهن والله اعلم



وبه قال ابو حنيفة ولم يضمن استحقاقا وبه قال ابو يوسف وسئل ابو بكر عن اكار  
لامرأة قالت لا تطرح ابرأى في منزلك وهو يطرح في منزله فنجانبانية  
فهرب من منزله فزفع السلطان ما كان في منزله قال منزله ان كان قريبا من  
موضع البيدر فلا ضمان عليه لان حجرها ليس بجنب لان حفظ الكدس وتخصيتها  
كان على الاكار فاذا طرحتها في موضع احصى من البيدر واخف موته فلا يكون  
رضا وسئل ابو بكر عن خاتم اقر بالف درهم وانكر الآخر ثم اخرج الداعي  
عليه الف درهم ووضع في يده انسان حتى باقى المدعى بالبينة فلم يأت  
بالبينة فاسترد المدعى عليه الدراهم فأتى ان يرد عليه ثم اغاروا على الناجية و  
ذهبوا بالالف هل يضمن قال ان وضع المدعى والمدعى عليه عنده فلا يضمن اذ  
ليس له ان يدفع الى احدهما وان كان صاحب المال وضعه ضمن بالمنع عنه  
لانه ما غاصبا بمنعه عنه ذكره في كتاب الدعوى منه وفي فتاوى النسفي  
ان عبد رجل يورث من الحنطة الى بيت رجل وهو غائب فسلمها الى امرأته قال  
هذا وديعة مولاي بعثت الى زوجك وغاب فلما اخبرت الزوج بذلك لهما  
على القبول وارسل الى مولاي بعد ان ابعث من يحمل هذا الوقف فاني لا اقبله فاجاب  
انه يكون عندك اياما ثم امله فلا يدفع ذلك الى عبدى ثم طلب المولى فقال لا ادفع  
الى ابي الا الى العبد الذي حمل الى بيتي ثم سرق الوقف فقال ان صدق صاحب البيت العبد  
بما قاله العبد ضمن بالمنع وان لم يصدق او قال لا ادري اهو لمولاه او هو غصبني يد العبد  
او وديعة من غيره ويوقف في الرد ليعلم ذلك لم يضمن ذلك بالمنع وسئل عن بلدى ترك  
عامته عند قري وتوقف في الرد ليعلم ذلك لم يضمن ذلك لحرف الطريق وقال له  
اذا بعثت اليك من يقبض عاقي فادفعوا اليه فلم يدفع بعد ايام الى من حارب طلبها  
واى القري بالعمامة بنفسه بعد ايام ووضعها في بيت صديق له فزقت العمامة هل  
يضمن قال نعم قال بولانا لا يضمن بالامتناع ثم الدفع لانه يضمن الايداع من غير لانه  
بالمنع صار غاصبا الا اذا كذب الرسول انه رسول له او قال لا اعلم انك رسول له  
لا يكون مانعا بعد الطلب قال لو طلب صاحب الوديعة وديعته فقال المستودع  
لا يمكن ان احضر هذه الساعة فترك ورجع ثم هلك لا يضمن لانه لما طلب منه  
فقد عذله عن الحفظ لما تركه ورجع كان ذلك ابتداء الايداع ولو قال اعمل الى اليوم  
وديعة فقال اعمل ولم اعمل اليه حتى مضى اليوم هلك عنده ولا يضمن لانه لا يجب

**الفصل التاسع** فيما يتعلق بالامر من جهة المودع والطلب منه وسئل ابو بكر  
عن مودع طلب وديعته من المستودع وقد هاجت الغنم فقال المستودع لا  
اصل اليها الساعة فاعترض على تلك الناحية وقال المستودع اعترض على الوديعة  
ايضا قال ان لم يقدّر المستودع على بدنها في تلك الساعة بعدها اوصى الوقت  
فلا ضمان فالقول له فيه والا ضمن وسئل ابو القاسم عن له على اخر دين فارسل  
رسولا ليقبضه فقبض منه ورفع الى المرسل فانكر المرسل ان يدفعه اليه قال  
القول للرسول مع يمينه انه قد سلم ما قبض الى مرسله وسئل عن اودع  
عند رجل شيئا وقال له في السر من اخبرك لعلامة كذا وكذا فادفع اليه فجا  
ولحد وبين له تلك العلامة فلم يعده حتى هلك الوديعة قال لا يضمن لان من  
اسم يمكن اظهاره وسئل عن قال للمستودع لا تضع وديعتي في حانوتك فانه  
مخوف فوضع في سوق ليلا قال ان لم يكن منزله اخر من الحانوت ولا مكان  
اخر اخر له منه فلا ضمان عليه وان كان غير ذلك ضمن قال ابو جعفر  
رحمى الله تعالى عنه وسئل ابو بكر قال المضع للتاجر ضعها في هذا القدر او  
سار اليها فضعها في الحقيقة قال ضمن وان وضعها في الجوالق من غير استانة  
فوضعها في الحنية قال لا يضمن قال بولانا لو وضعها في عدل الحر هو مثل ذلك  
العدل لا يضمن كما اذا قال ضع في هذا البيت فوضعها في بيت اخر هو في الحرز  
منه وسئل عن امرأة اودعت كتاب وصيتها عند رجل بحضرة زوجها وامرأته  
بان يسلمه الي زوجها بعد وفاتها فزات وارادت استرداد كتاب الوصية قال  
ان كان في الكتاب اقرار الزوج بمال او قبض مهرها فلمستودع ان يمنع من الرد  
لما فيه من نهاب حتى الرجوع وان استردت ملك نفسها لما فيه من الاعانة على  
ظلمها الا ترى ان الوديعة لو كانت سيفا فطلب المودع ان يأخذ من المستودع  
ليضرب به رجلا فانه لا يدفع اليه لما قلنا كذا هذا وصح الكتاب في يد متوسط  
واسم بان يسلم الصل الى عزمه ان دفع اليه دراهمه قبل مضى ثلثه اشهر  
فلم يدفع الا بعد مضى سنة فجاء الطالب يريد ان يسرد الصل منه قال ان علم ايضا  
حقه قبل المدة او بعدها يدفع المتوسط الصل الى المطلب دون الطالب  
وقال محمد رضي الله تعالى عنه في ثلاثة نفر اودعوا رجلا مالا وقالوا لا  
يدفع الى احدهم حتى يجمع فادفع لضيب واحد منهم اليه قال ضمن قساما



على المودع نقل الوديعة الى صاحبها موونه الودع على ربا الوديعة اذا جاء اخي فرد الوديعة  
عليه فلما طلبوا اخوه منه فقال عد الى بعد ساعة لادفعها اليك فلما عاد اليه قال  
كان هلك قال يضمن للتناقض قال مولانا لا يصدق حتى لو كان الامر كما قال  
لا يضمن فيما بينه وبين الله وفي فتاوى بن الفضل وسيل عن مستوع طالب برد  
الوديعة فقال اطلبها عند افعيد الطلب في الغد فقال قد ضاعت قال الرواية  
عند اصحابنا ان سال المودع متى ضاعت فان قال ضاعت ابدأ اقراري لم يضمن  
وان قال كانت ضائعة وقت اقراري ضمن للتناقض لان قوله اطلبها عدا  
انما يقال للنبي القايم وسيل عن دفع اليه مائة وقال استق به ارضا ولا استق  
به ارض غيري فنفى ارض الامر ثم سقى ارض غيره فضاقت قال لا يضمن لانه  
معين او اجير فكيف ما كان لضمان عليه لانه ترك الاستعمال عاد الى  
الامانة لان من حرم الوديعة والرهن يخرج من ضمان اذا عاد الى  
الرفاق بخلاف الاجارة والعارية قال مولانا ان ضاعت في الاستعمال  
ليضمن وان ضاع بعد الفراغ لا يضمن والله اعلم **الفصل الخامس**  
فيما يتعلق بالتضييع من المودع وصده وفي الفتاوى وسيل ابو القاسم عن الوديعة  
اذا كان شيئا من الصوف المودع غايب يخاف عليها القناد قال يرضعها الى القاني  
حتى يسبحها قبل فان لم يرفع ولم يحتمل في رفع ذلك عن التوب قال لا يضمن قال  
الفقه كذا قال اصحابنا في كتاب الاجارات اذا اصابه لحس او قوس فاراد  
او حرق نار فلا ضمان عليه وسيل عن الخط لو كانت وديعة عند انسان فاكلتها  
الفارة قال اذا اطلع على ثقب معروف فلم يبهده فما كان من نقصان بعد ذلك فهو  
ضامن ولا فلا قال الفقيه اذا اخبر بذلك صاحب الخط لا يضمن وسيل  
ابو بكر عن حمل الوديعة مع نفسه في السفر فلما رجع اخذ منه في الطريق قال ان كان  
له حمل وموونه ضمن والا فلا يضمن خلف قال سالت محمد بن ابي جعفر عن رجل اخذ من يده فالتق  
منها للثمانية ورد عليه ما بين ثم حلف انه لم يجس من الوديعة شيئا قال لا يثبت  
لانه حلفت ونبأ عليه فلا يكون حابا للوديعة سل ابو بكر عن رهن عند اخر خاتما  
قال للمرئى القتم به ففعل ذلك فملك الخاتم لم قال الدين على حاله لانها كانت مأكلة  
ولو هلك بعد ما اخرجها من الاصح هلك الدين لانها رهن امره ان تختم في اصبع  
غير الختم يكون رهنه لا عارية لانه امره بالخط دون الانتفاع وسيل

الحظ

الاستعارة

ابو

ابو بكر عن صبيته بنت سنة ونصف او دعت عند امرأة فاستغلت بشي فزوت  
العينة في الماء ونحو ذلك فهلك لا تضمن المرأة لانها امانة في يدها عص  
صينة هكنا ضمن بعضها وفي فتاوى النبي في مودعين غابا فاحذر السلطان  
المستودع واخذ المال منه كرها فحضر احد المودعين وادعى على المودع ان بعض  
الوديعة قايمة وازاد تخليفه بذلك قال ذلك لان ابا حنيفة ان كان لا يركب  
حقا استداد الوديعة لاحدها اما يري حق الاستحلاف وسيل عن مودع جعل  
دراهم الوديعة في جيبه وحضر مجلس ففق ضاعت الدراهم بعد ما سكر بالسرقة  
او بالسقوط وغيره قال لا يضمن لانه حفظ الوديعة في موضع يحفظ مال نفسه  
وانما يحفظ مال نفسه في جيبه في يكت نفسه وفي بيت غيره في سكره  
لومه ولقطة فلم يصير مضيعا قال مولانا اذا صار زال العقل بحيث لا يمكنه  
حفظ مال نفسه يكون ضامنا لانه يكون تضييعا منه وفي الجامع الاصغر عن و  
ديعة الف درهم عند انسان فاقترض المودع المودع هذه الالف قال  
ابو حنيفة لا يخرج الالف من الوديعة حتى يصير في يد المودع حتى لو هلك  
فمثل ان اصل يده الهيا لا يضمن وكذا في كل مكان اصل امانة وكذا لو قال انذر  
لي ان استري منه وبيع لانه موثمن وسيل ابو القاسم عن رجل ثياب الوديعة  
عليه دابة فترل عن دابته في بعض الطريق ووضع الثياب تحت جنبه ونام عليه  
فشق الثياب قال ان اراد به الرفق ضمن وان اراد به الحفظ لا يضمن وان كان  
مكان الثياب كيا فيه دراهم لم يضمن لا يكون الا الحفظ والله اعلم **كتاب**  
**العارية** وهو اربع فصول **الفصل الاول** فيما فيه تضييع العارية  
اولا يكون وفي الفتاوى وسيل علي بن احمد عن ابي محمد المستعار الى  
البلد فلم ينفق له الرجوع فوضع الحمار في يد انسان ليس له الى يد صاحبه وذهب  
به الى الرستاق فضاقت العارية في الطريق قال يضمن قال الفقيه هذا اذا  
شرط ان يحمل هو بنفسه ويركب هو خاصة اما لو استعار مطلقا لا ضمان  
عليه لان العارية تقار ولو قال له لا تدفع الي غيرك ودفع ضمن قاله ابو  
جعفر رضي الله تعالى عنه استعار دابة لتضييع جنازة الى موضع كذا فلما انتهى  
الى المقبر فضعها الى انسان ودخل ليصلي فزوت الدابة قال محمد بن ابي عبد الله  
لا يضمن سيل ابو القاسم عن استعار ستر الازرق فضاقت السر من الازرق

١٠٩



فرق لا يضمن لانه ما خالف دخل البيت ولم يصب حافظا ضمن سبل ابو بكر عن  
جمع ثوب العارية وهو يباوى حين مع ثوبه وهو يباوى مائة وقرها لاجل كرها  
فقط التور قال ان فعل ما يفعل الناس مثله ذلك لم يضمن والاضمن سبل ابو جعفر  
عن ثوب المستعار متى فرغ عن عمله لم يرد على البقار ولا الى صاحبه بل تركه في  
الغاية فذهب البقر قال ضمن قيل فان كانت الجناية مرسحة هذا البقر والمغير يرضي  
برعي ثوبه فيها وحده قال لا يضمن سبل ابو القاسم عن الساكنين في بيت  
في بيت واحد كل واحد منهما يكتفي في رواية منه استعار احدهما من صاحبه شيئا  
فاسترده المعبر فقال قد كنت وضيعته في الطاق الذي في روائيك هل صدق  
قال ان كان البيت في ايديهما فلا يكون المستعير داه ولا مضيعا وسبل ابو بكر  
عن سقطه فضعه الحام من يده في الحام فانكسرت او كوز الفخاخ من يده عند  
الشرى فانكسر قال لا يضمن لانه لم يجر في العارية وعن محمد بن نام في الغارة  
ومفود دابة المستعار فمدا يده فجاء انسان وقطع المفود وذهب بها لا يضمن  
ولما خرج المفود من يده وذهب به ضمن قال مولانا ان نام مضطجعا يضمن على  
كل حال سبل نفيه عن استعار الدابة الى الطلاحونه وادخلها في المربط الذي  
هناك ووضع على الباب خشبا كي لا يخرج الحمار فشق قال ان استرثق وثيقه  
لا يقدور على الذهاب لم يضمن وسبل ابو القاسم عن استعار من آخر دابة على يد  
مستطقت الغاية عن ظهر الدابة في الطريق قال ان سقطت تعف لا يضمن قالوا  
عليه وان لم يعنفها لا ضمان وفي فتاوى من الفضل عن محمد بن استعار دابة  
فحضرت الصلوة فوضعها الى غيره لم يكسرها فصاحت قال ان كان شرط في  
العارية ركوب نفسه ضمن والا يضمن لان في الاول لا يملك الاعادة  
وفي الثاني يملك ومن ملك الاعادة يملك الايداع وفي الجامع الاصف  
استعارت امرأة ملاء فوضعتها داخل باب الدار والباب مفتوح  
فصعدت السطح فلما نزلت فلم تجد الملاء قتل لا يضمن وقيل  
هي ضامنة قال مولانا اذا غاب عن عينها يضمن والا فلا والله اعلم  
**الفصل الثاني** في التصرف في المستعار للمرافعة بعد  
الطلب وفي الفتاوى سبل ابو جعفر عن بني في دارا عارية  
حايطا وله قيمة ما دام قائما وان هذا لم يكن للتراب

للتراب قيمة فلما استرد المعبر الدار قال المستعير رد علي نفقي في هذا الحايط  
وهديه قال ليس له هديه ولا يرجع بالنفقة واذا كان ذلك لغير امر صاحب  
الدار ونظايرها في كتاب الفصب من هذا الكتاب وفي الجامع الاصف  
ارض بين جماعة اباد واحد منهم للباقي ان يبنوا فيه قصورا فبنوا ثم ارادوا  
بناء قصر فيها كان لهم منعه ولا احدهم رفع قصورهم اذ العارية لا تكون  
لازمة اعارتها لآخر سنة فبني المستعير فيها فاراد المستعير استردادها  
على راس حمة اشهد قال يضمن للمستعير قيمة البناء مبنيا لا مهدوما ولودعها  
ونقارب الحصاد بتركها في يد المستعير فاحر المثل لا يحا نا طلب معير التوب  
الرد من المستعير وقال هوذا اذ دفعه اليك ففرط في رده حتى مضى مدة  
ففرق التوب قال لو كان قادرا على رده عليه عند الطلب وسكت المعير من غير  
رضي ولا كراهة ضمن وان قال المعير لا باس ولم يستعمله المستعير حتى هلك لم  
يضمن طلب معير الكتاب الرد عليه قال له نعم حتى يرجع ثم احسن بالصباغ قال  
ان كان المستعير رجلا جوده ولم يبايئ عنه لم يضمن وان كان آيسا عن جوده  
ووعده في رده سم اخبر انه كان ضائعا قبل ان وعد اخاف ان يضمن قاله  
ابو بكر **الفصل الثالث** في الاستعانة وفي الفتاوى عن شداد  
قال فبين استعار من اخر دابة عند الي الدليل فاجاب به بنعم ثم استعار  
اخر عندا فاجاب به بنعم فالحق للسابق منهما وان اسعارا هي لهما جميعا قال  
مولانا الحق للثاني ويكون رجوعا عن الاول سبل ابراهيم بن يوسف عن استعار  
تورا عندا فاجاب به بنعم ثم لم يجد عندا فاخذ التور من بيته واستعمله فهلك  
التور قال لم يضمن وفي فتاوى النسخي فبين استعار من اخر تورا يوما على  
ان يعير تورا منه يوما ثم جاء ولم يجد المعير فاخذ من امراته واستعمله  
فهلك قال يضمن اذ ليس للثاني اعارة ما ليس من متاع البيت او جود ذلك  
لوجود الاذن من الزوج دلالة فاما فيما وراة فلا استقرض تورا بنور يعني  
استعار تورا ليعمله يوما ليعير تورا ايضا قال لو هلك التور في حالة  
الاستعمال لا يضمن وما ذكر في الجامع ان استقرض الحيوان مضمون ليس  
هذا المازات ان يردوه حيوانه كمنه كذا فليست به ثم يرد عليه لم يملكه  
**الفصل الرابع** في استعانة فيما لم يكن الاستعانة به الا بعد



استهلك عليه وهو الاستقراض وفي الفتاوي وعن أبي يوسف فمن  
استقرض من آخر كحنطة عفتة واستهلكها المستقرض ثم قضاه جيدا  
قال ان قال المقرض كانت حنطتي جيدة فصدقه المستقرض ورد عليه جيدا  
ثم تصادقا انه كان عفتا فله ان يرجع بما قضاه وان لم يقل شيئا لكن قضاه  
جيدا حاز وسيل ابو بصير عن ارض لاح كحنطة ثم طلب منه  
الرد قال ليس لي حنطة فيها مني فقال المقرض بعث منك الحنطة التي  
عليك بكذا واستري منه المستقرض واتي على ذلك مدة قال البيهقي فاسد  
وكان ينبغي للمقرض ان يشري منه ثوبا بتلك الحنطة وليقبض منه ثم يبيع منه  
ذلك الثوب بدراهم وسيل ابو القاسم عن رفع الي طالب دين له عليه  
حنطة وكالها عليه ولم يحز بينهما بيع قال ان لم يكن جري بينهما مقابلة متقد  
تواضعا فيه علي فمن مقدد لكل فقير فلا يبيع بينهما وفي الجامع الا صغر  
كان لرجل علي آخر فقير حنطة دين واستري منه ايضا فقير حنطة معينة  
ثم رفع اليه غرابته وامر ان يجعل فيها كفا الفقيرين فهلك الغرابان بما  
فيها قال ان صب فيها المستقرض حنطة المبيعة او لا ثم القرصية فاهلكا  
علي الامر لانه صادقا ايضا الحنطة المسترأة بطرحه في غرابته بامر لان  
يد الامور كيد ثم لما طرح الحنطة القرصية فيها بامر صار الامر ايضا  
لها باحتلالها ولو بداء لص حنطة القرصية فيها بامر صار الامر او لا  
في الغراب في علي ملك الامور بعد ثم لما صب فيها حنطة المبيعة صار  
سحقا حنطة الامر بخبطها بحنطة نفسه وانقبض البيع بينهما فبقي  
الكل علي ملك الامور بخلاف ما لو امر بطرح فقير حنطة السلية في الغراب  
لان توكيد بالنقل الي غرابته ملك نفسه فاسد لانه وكله بطرح  
طعام لا يملكه فيها لانها بخلاف حنطة الشراية لانه امر بطرح حنطة  
مملوكة له فيها لانها معينة فافترقا وفي الفتاوي عن أبي يوسف فمن  
استقرض من آخر معطوفة بخاري معجلا فالتقي في بلدة لا يقدر عليها  
فيها قال لو حده قدر المسافة ذاهبا وجائيا حتى يعطيه مثلها ويستوف  
منه قال ابو بكر فمن قال لا اخر اعتركت هذه القصة من الترييد فاخذها  
واكلها قال عليه مثلها او فتميتها لان اعانة ما لا ينفع به الا بعد استهلاكها

ع

يكون فرضا قال الفقيه يلى ولكن بشرط ان لا يكون بينهما مباسطة او دلالة للاباحة  
وكونها وسيل عن اسفار من اخر رقعة يرفع لها قيمته او خشيته بدخلها في باب  
او اخر منها في حايطة وبذلك ان قال لا ارد لها عليك يكون عارته وان لم  
يقبل ذلك كان فرضا كذا روي خلف عن محمد بن عمار انه ذكر في الجامع الا صغر  
وسيل عن استدعجيرة رجل بغير اذنه قال جددان راي بن المبارك ان يستمد من  
جبر عزم ولا يتاذنه قال ما هذا الورع البارود وسيل سفيان عن هذا فقال هو  
مال الغير فليسا ذنه قال الفقيه ان استاذن منه فحب لا يستدمنه وان لم ياذن  
له ولم يهقه فلا بأس ان يستدمنه اما لو استمد من غير الاذن ولا اشار اليه بشي فلا  
احب ذلك الا ان يكون بينهما انباط فلا بأس به والله اعلم **كتاب الهبة**  
في ما يل الهبة والرجوع فيها في تحلك ماله على الناس في الهبة لولد او لولد  
غير في هبة المرأة مهرها الزوجان في الصدقة **الفصل الاول** في ما يل  
لهبة وفي الفتاوي سيل بضر عن ذهب لآخر لولد قد ضلها وسلطه على طلبها  
وقبضها مني وجدها قال هذه الهبة باطلة عند أبي يوسف جائزة عند غيره وسيل  
ابو القاسم عن سيب رايته لعله فاخذها انسان وقبضها قال له ان يستردها  
الا اذا قال حين ما سيدها من ثاء فليأخذها كانت هي لمقبضها قال الفقيه  
كذلك ان كان لغيره معلومين وكانت هبة استحقاقا لانه وان كان الموهوب  
له مجهولا لكن صار معلوما بالقبض كمن ذهب دينه على رجل وفي البيوع من  
الفتاوي سيل ابو بكر عن ربي نوبه لا يجوز ان يأخذ احد حتى يقول حين ما  
رماه من ابدان يأخذ فليأخذ قال وكذا في طري مكة فري رجل ببعته  
فقال له رجل ارفعها فقال لا وفي الاوقات عن رفع عين وزعم الرافع ان  
الملقي قال من اخذ فني له قام البيعة عليه او حلف الكدعي فاني فانه يكون  
وان كان الملقي غير حاضر لكن احب ما قال الملقي وسعه ان يأخذها بالجبر وفي  
الفتاوي وسيل ابو بزر عن له علي اخرجها فأبره عنه علي انه بالخيار قال  
البراء جازة والخيار باطل الا ترى ان من ذهب لآخر عين علي انه بالخيار  
جازت الهبة والخيار باطل ففي البراء اولى اذ هي غير محتاجة الي القول بخلاف الهبة  
وسيل عن له عند اخر دراهم فقال له اصرها في حوايك فمن قرض وان  
كانت حنطة فقال له كلها كانت منه هبة وسيل عن قال لا اصره بي هذا الذي



مراحا فقال وهبت وسلم اليه جاز وسيل ابو القاسم قال تحتته بالفارسية اين  
نمين تافانهب فارزعهما وقالت الحسن قبلت وزرع كانت الارض له وان لم تقل  
قبلت لم يجب له وسيل عن قال لشريكه وهبت منك حصتي من البرج فرد على  
راس مالي فرد عليه قال ان كان المال قايما غني ستهلك ولم يقسمها حتى وهب  
البرج منه فاهبة باطلة وسيل ابو القاسم عن وهب لآخر ارضا علي ان ما خرج  
مها من زرع فهو ينفق من ذلك عليه قال ان كانت فيها كروما واشجار فاهبة  
جارية والشرط باطل وان كان فراج فاهبة فاسدة قال القتيبي لان في التمرة هـ  
شرط رد بعض الموهوب وفي مثل هذا كانت الهبة جارية دون الشرط لان ليس  
هذا شرط العوض وفي ارض القراح فقد شرط عوضا مجهولا لان الخارج ملك الموهوب  
له لانه من بذره وذلك سبيل للهبة وسيل محمد بن الحسن عن وهب من اخر ثوبا  
فقال الموهوب له قبضته وهو حاصرهم الهبة وقال ابو يوسف لا يتم ما لم يقبض  
وسيل ابو بكر عن قال لآخر وهبت عدي هذا منك والعبد حاضر فقال قبضته  
جازت الهبة من غير قوله قبلت ولو كان العبد غائبا فقال له وهبت منك عدي  
فلان فاذهب واقبضه جاز وان لم يقل قبلت قال وبه ناخذ وسيل عن له علي  
اخر الف درهم وضع نقد بيت المال والتم درهم غلة قال ذهبت لك احد  
المالين قال محمد بن جاز والبيان اليه اولى وورثته بعد موته لان هذا تحليل  
وابراء والقبول ليس بشرط بينهما وسيل ابو بكر عن مرض مرض الموت وهب من اخر  
جارية فوطيها الموهوب له ومات هذا المريض الواهب وللناس عليه ديون قال  
كان ابو بزرغ ابي سلام يقول لا عقر عليه لانه وطى ملك نفسه كما لو باع من اخر  
جارية وهي في يد البايع فالمستري لو وطى هذه الجارية قبل القبض فنعها البايع هـ  
فهلكت عنده لا عقر عليه كذا هنا قال القتيبي كان ابو جعفر لو وجب العقر عليه  
وبه ناخذ لان الجارية مضمونة عنده بالقيمة فاتها لو هلكت عنده غرم قيمتها فيجب  
عليه العقر قال مولانا انما يجب العقر في هذه الصورة اذا كان الفيص لغير اذنه  
وسيل ابو بكر عن هبة العبد المذون من مال دفعه مولاه او من كسبه قال ان  
كان يعلم انه لو بلغ مولاه كره ذلك فلا يحل له ذلك والا فلا بأس به واذا كان دار  
بين رجلين او شيئا من المكمل والموزون فوهب احدهما لثمة مستحقة فاهبة  
فاستغنى عنه قال سفيان الثوري رجوعها بن ابي ليلى وفي غير الترتيب للرجوع

اجام قال القتيبي ويجزي قوله وفي الجامع الاصغر خلف عن محمد انه قال  
فمن وهب لآخر تحلة قايمة قال لا يكون قابضها حتى يقبضها وسلمها اليه  
وفي الشرا اذا خلا بينه وبينها صار قايما وفي فتاوي بن الفضل سئل عن رجل  
وهب رجلا ارضا كان في يد ابيه مدة وبعد ابيه كانت في يده فجاء مدعي بخصاصم  
قال ابو حنيفة وابو يوسف خصمته مع الموهوب له دون الواهب وقال محمد ان  
اراد اخذ الارض فكذلك وان اراد القيمة حيث استهلكها لهبة كان له ان يخاصم  
الواهب قال ولو وهب درهما وصرح لرجلين لا يصح لانه مما يمكن تنصيفه ولا يتقص  
بالقطع وقال القاضي الامام علي السعدي الاظهر انه يجوز ووافقه في ذلك  
شمس الامية الحلواني قال مولانا وهو الصحيح لان ما لا ضرر في تنقيصه فهو في  
مثلة المضرد وفي الواقعات قال وهبت منك ولم يقل قبلت حتى قبض  
بخضة الواهب جاز وعن ابي يوسف انه لا يجوز ما لم يقل قبلت وهب لآخر  
نصف دار متاعا وسلم اليه متاعا فباعها الموهوب له لم يجب لانه لم يملك  
افاد الهبة **الفصل الثاني** في الرجوع في الهبة وفي الفتاوي  
وسيل ابو بكر عن قصر الكرياس الموهوب له قال سقط حق الرجوع للواهب  
وكذا اذا سلم العبد الكافر بطل حق الرجوع وسيل عن حمل التمر الموهوب له  
بيفداد الي بلخ بطل حق الرجوع كما في السير حمل الجارية الموهوبة الي دار الاسلا  
بطل حق الرجوع وسيل سفيان الثوري عن وهب لآخر ثوبا ثم اختلعه منه  
فاستملكه قال علي الواهب قيمة الثوب ليس له الادخار الا عند الفتاوى  
قال القتيبي وبه قال اصحابنا وبه ناخذ وهب من اخر دراهم ثم استقرضها  
منه فاقترضها جاز وليس للواهب ان يرجع ابدان الهبة صارت مستحقة  
وصارت دينا علي الواهب وفي الجامع الاصغر علم عبد الموهوب القرات  
وتخذ تلك او عملا من الاعمال لا يبطل حق الرجوع اذ الزيادة ليست في العين  
حتى لو طال الغلام منع الزيادة عند تقاضا لم يمنع ولدت الموهوب ولدا  
في يد الموهوب له قال ابو حنيفة رحمه الله ان يرجع في الام دون الولد وقال  
ابو يوسف ليس له الرجوع فيها حتى يدرت الولد ثم يرجع في الام دون الولد  
قال بشر بن خالد وان اختصما في الرجوع والولد صغير ثم ادرك الصغير وقد كان  
ابطل القاضي الرجوع له في الام قال الرجوع الان فيها لان ذلك بمنزلة الزيادة كانت

ينظرها



فذهبت فله الرجوع ولو قطع يد الموهوب رجع في الهبة دون ارض اليد عند  
 ابي حنيفة وابي يوسف وهب المولى عبده ممن له على هذا العبد دين وسلم اليه ثم  
 رجع في هبته قال بطل الدين عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وكان يقول به ابي  
 يوسف ثم رجع وقال يعود الدين عليه وقال الحسن للمولى حتى الرجوع في هبته لان  
 الزيادة مانعة وسقوط الدين عن العبد اذا زاد العبد فجع الرجوع يقال له ان ذلك هـ  
 لست بزيادة في نفس العبد **الفصل الثالث** فيما يتعلق بالتحويل وما ينصل  
 به وفي الفتاوي قال نصير مالك الحسن بن زياد عن قال لآخرات في حل مما  
 اكلت من مالي قال فله ان ياكل ولو قال من اكل من مالي فهو في حل قال لا يحل  
 لاحد ان ياكل قال نصير مالك بن مقاتل عن هذا فقال كل من اكل منه فهو مباح قال  
 نصير مالك بن مقاتل عن له شجرة فقال كل من اكل منها فهو في حل قال يجوز لكل  
 ان ياكل منها والغني والفقير فيه سواه ولو قال لآخر حلدني في كل حق لك على ففعل  
 وابراه من غير ان يعلم ماله عليه قال ابي يوسف برئ مما عليه وقال محمد في الحكم  
 كذلك وفي الديانة لا يطيب له ماله يعين ما عليه قال مولانا الصحيح قول ابي يوسف  
 لان الابرار عن الحقوق المجهولة يصح نصير قال مالك الحسن عن قال لآخرات في  
 حل ما اكلت من مالي او اخذت او اعطيت قال لا يحل له ان ياخذ وان يعطي الا هـ  
 الاكل خاصة قال نصير سمعت ابا مطيع يقول فممن قال لآخر ادخل كرمي وخذ من  
 العنب كم ياخذ قال عنقود واحد ولو قال خذ من البر قال ياخذ ممنون لانه يتعلق  
 به احكام على ما عرف قال الفقيه بل ياخذ من العنب قدر ما يشبع انسان واحد  
 لانه اذن له ان ياخذ مقدار حاجته قال مولانا يرضى الى حاله ان كان معروفا بالحق  
 ياخذ مقدار حاجته وان كان مخيلا ياخذ عنقودا واحدا وممنون من البر وسئل  
 ابي بكر عن قال لآخر جعلت في حل الساعة او قال في الدنيا قال نصير في حل في  
 الدارين ولو قال لا اخاضك ولا اطلبك في مالي قبلك قال هذا ليس لي  
 وحقه عليه على حاله وسئل بن مقاتل عما هدي ابو العبيد للمعلم او الى المورث  
 في النيز او في المهر جان او في العبد قال اذا لم يسئل ولم يلج في ذلك فلا باس  
 به وسئل ابو جعفر عن جاره اهدى اليه شيئا من المأكول في اناء قال ان كان  
 يزيد او نحو لا باس بان ياكل منه لانه لو جعله في اناءه لنهب لدق في جدار الاذن  
 بالاكل منه دلالة وان كان شيئا لا يتغير بالنقل لا يصح الا النقل في اناءه الا اذا

كان بينهما انبساط سبيل من مقاتل عن قوم جالسين على خوان هل اهل  
 الخوان ان يلبسوا ولو اشيا من على خوان اخر ومن هو ليس بجالس معهم محرم  
 ما ليس لهم ذلك ولو تناول معه على خوانه فانه لا باس قال الفقيه هذا قياس  
 وهي الاستحسان كل من كان في تلك الضيافة اذا اعطاه جاز به تاخذ وفي الوقت  
 قال في نوادر ابن سماعة قال ابو يوسف فممن قال لآخرات في حل مما لي بك  
 ولا يعلم ماله عليه قال هو حل وقال ابو يوسف لو اشترى ثوبا بعشرة فادرج له  
 دانت لا يقبل حتى يقول انت في حل او هو لك فقلت لابي يوسف ان كان كيرا وهو  
 لا يعلم قال هو في حل وعن محمد اذا كان لرجل اذا كان لرجل على آخر ما للفقير لاطلته  
 لك قال فوهبة وان قال قد حلت لك منه فهو راة قال وفي السير الكبير  
 قال محمد فممن قال لقوم ابي قد وهبت جاريتي هن لاحدكم فليأخذها من شاء فاحد  
 واحد كانت له قال اذنت للناس في ثم غلبت من اخذ شيئا فهو له فبلغ الناس  
 فاحد وامنه كان لهم **الفصل الرابع** فمن يرجع الى ولد في باب الهبة وفي الفتاوي  
 عن عرس كرمها وقال اغرس هذا الكرم باسم ابني الصغير قال هذا لا يكون هبة  
 ولو قال جعلته باسم ابني قال هذا اقرب الى الهبة ولو قال جعلته لابني قال  
 هذه هبة لاشك فيه وسئل ابو نصر عن وهب لابنه الصغير دارا وهي مشغولة  
 بتاعه قال يجوز ولا يحتاج الى تفريغها وقال ابو بكر فممن قال وهبت هذا  
 الشيء لابني الصغير او قال اشتريت عبدي هذا لابني كان جارا من غير قول  
 فهذا اولى سبيل ابو القاسم عن وهب دار لابنيه احدها صغير في عياله  
 والاخر كبير قال قال ابن سلة الهبة باطلة فان هبة البالغ موقوف على  
 قبوله دون الصغير وكانت هبة الصغير سابقة على هبة الكبير ففسدت كل  
 قال الفقيه اما على قول ابي حنيفة لا يشك ان الهبة لا يجوز لانه لو وهب  
 من كبيرين وسلم اليهما جاز فممن كان احدهما صغيرا في عياله لم يجز كما قال ابو  
 حنيفة رحمه الله وسئل ابو نصر عن اخذ لولد الصغير شيئا باصا رملطاهم  
 ام لا يايعم قال الامر اذا توجه وجوز يوجب الى العادات الغالبة والناس  
 لا يريدون العواري في كسوة اولادهم الصغار والكبار بل يريدون  
 الصلة والرفق يكون على ذلك ما لم يكن انه عارية وسئل ابو بكر عن وجه  
 ائتمه الى الهبة النزع وجهها فانت فزعم ابو بها انه ما وهب ذلك ائتمه



والها كانت غارية في يدها قال الزوج وعلى ايها البينة وكذا ذكر في فتاوي  
 قل الفضل قال القاضي على السعدي القول قول الاب لانه هو الملك قال مولانا  
 الشيخ قول القاضي وكتب اليه كتابا بذلك فامتنع الشريك عن الاداهل الابن خطوته  
 معه قال هذا شي لم يجب له بعد ولا يجب له الا بعد القبض طيس للابن خطوته منه ذلك  
 قال الفقيه ولم يكن له وجه الهبة فلذلك ان كان مرقا بالمال وبالماله  
 لانه يقبض لانه قال محمد بن سلمة اختلفت انا وكثير من الحسن ابن شهر في سماع كتاب  
 الاكره فسأله عما نوهب للقبلي من الماكول اياكل منه ابوه قال سالت محمد بن سلمة  
 رحمه الله فقال يا اكل الا ترى ان العبد المادون يبيعوا طعامه قال ولو ان رجلا اتخذ  
 وليمة للناس فاهدى الناس هديا وضعوا بين يدي الابن او دفعوا الى الاب  
 ويقولوا هذا الولد قيل كيف ما كان فالهدايا للوالد لان الخراج بالضان وسيل  
 هي للولد لانه اتخذ الوليدة للولد وقيل يكون على ما قال المهدى لان المتملك  
 من جهته بالبيان اليهم قال الفقيه ما يصلح للمصطفى مثل باب الصبيان او ما يصلح  
 الصبيان يكون للولد فاما لدراهم وما هو من متاع البنت وكحه من الحيوان  
 وغيره فان كان المهدى من اقربا لاب او من معارفه في الاب وان كان من  
 اقربا لأم او معارفها في لأم وعن ابي القاسم كذلك وبه نأخذ وسيل او نضع عن الهدايا  
 وقت زفاف البنت الى بيت زوجها قال المهدى ايا وجوه واسباب فيما يتصلها النكاح  
 يجوز ان يتبدل به على موضع الملك فم بدلها واعمد عليه وقيل يكون المجلد ا  
 خطري عظيم فيضاف الهدية الى خدمه وولده الصغير استحقاقا لها وقد يكون المرأة  
 بشرت نفسها دون الاب تحالها ولها فيها فاذا فقدت الدلائل فالذي  
 اضيف اليه او الى وسيل ابوك ما يصلح للصبي من الكسرات في صباه قال  
 ثوابها له دون الابوين قال الله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى الا ان يكون  
 لوالده فيد تعليمه وارشاده فله ثواب ذلك قال مولانا هذا هو الصحيح عندي  
 فان الصبي اهل الاستحقاق الدرجات وقال لهد بن علي حنا له لا يوهب  
 لانه ليس من اهل الفرائض فان من تصدق على الميت او دعماله فافقه ذلك  
 ان الحي اذا تصدق عن الميت بحث الله تعالى الى الميت على طبق من نور **الفصل**  
**الخامس** فيما يرجع الى هبة النساء وهو هبة من ارضاءهن وما يتصل به وفي  
 الفتاوى وسيل ابوك عن قال لامرأته فولي وهبت ميري منك وقالت ج

ذلك

آخر

ذلك غير انها لا تحسن العربية قال لا يكون هبة وكذا الوكيل له قل عبيد حر قال يعق  
 عبيد قال الفقيه وعندني ان لا يعق عبيد ايضا اذا كان معروفا بما يجمل عن لغة العربية  
 ولو قال عبيد حر انت ولم يعلم ان هذا القول عتق حتى يقع في الفقه اما بينه وبين الله  
 تعالى وكذا في الطلاق قال مولانا يعق فيما بينه وبين الله تعالى وكذا في الطلاق لان ما يكتو  
 فيه الهزل والجد لا يشترط العام فيه مضمون التفريق وسيل ابو جعفر عن مريضة تقوم في  
 حواشيها وهبت مهرها من زوجها ثم ماتت قال ان كانت تقوم بحاجتها ورجع من غير معتق لها  
 على القيام والقود ففصل حكم الاصح وسيل ابو بكر عن وهب لاخذ ان فيها متاع له قال  
 لا يجوز مثل امرأة وهبت من زوجها دارها وفيها متاعا لها وهما ساكنان فيها قال يجوز  
 وما في يديها وفي يد الزوج فالدار مشغولة ببيعها له فجازت الهبة منه وسيل ابو بكر  
 عن امرأة قالت وهبت ميري منك على ان كل امرأة يتزوجها بيدها تحمل امرها بيدي  
 فان قبل الزوج من ساعته جازت الهبة وللزوج ان لا يجعل امرها بيدها لمن اوصى متق  
 امته على ان لا يتزوج فاذا قبلت عتقت وان تزوجت بعد ذلك نضاع عن مهرها مع رجل  
 على يولي او على شيء آخر سوا من زوجها ولا ينظر الى ذلك الشيء فان فعلت برب الزوج ثم  
 يهب مهرها ثم ينظر الى المولود فيرد لها جارية الزوجة فيعود جهازها وما انفقرت فانقص  
 من مهرها قال يكون كما قالت له وسيل عن امرأة وهبت مهرها الذي لها على زوجها  
 لان لها صغيرا وقبل الاب قال انا في هذه المسئلة واقف اذ يجمل الجواز لمن كان  
 عند رجل ودعية فابق فان من ان المودع جاز وسيل هو من اخري قال لا يجوز  
 لها هبة غير مقبوضة لها بمنزلة المستهلكة قال الفقيه وبه نأخذ قال مولانا وهو  
 الصحيح وسيل ابو جعفر عن منع امرأته عن المضرب الى ابوها وفي مريضة فقال لها  
 ان وهبت لي ميريك بشئك الى ابويك فقالت المرأة اضل ثم قدمها الى الشهود فوهبت  
 بعض مهرها واوصت بالبعض على الفقراء او غير ذلك وبعد ذلك لم يبقها الى ابوها ومنعها  
 قال الهبة باطلة قال الفقيه لاها بمنزلة المكرهة في الهبة وسيل عن امرأة قالت  
 لزوجها وهبت ميري منك ان لم تظلمني ففرضها بعد ذلك قال الهبة فاسد ولو قال  
 على ان لا تظلمني جازت الهبة وان ظلمت بعد ذلك لان الفصل الاول نلت هبتها  
 بالشرط كما لو قال لامرأته انت طالق ان دخلت الدار لا تطلق ما لم تدخل الدار  
 وفي الثانية علمتها بالقبول كما لو قال لامرأته انت طالق على دخولك الدار يقع  
 الطلاق اذ اصبحت الهبة قبلت فكذا هنا قال الفقيه في الفصل الاول لم يصح للمهر

لا يقع ع

لا شيء عليها قال ابو بكر  
 اذا ارادت ان تهب  
 من مهرها ولا يبرأ  
 زوجها من ذلك ما تملكه



ضربها اولاً وفي الفصل الثاني تحت الهبة ضربها اولاً اذا قبلت وفي الجامع الاصح  
وهبت مهرها على ان لا يطلقها وقيل الزوج فالخلف صحي الهبة وبطلت الشرط  
لان الهبة لا يطلقها الشرط الخامس وفي فتاوى محمد بن الفضل سئل عن امرأة وهبت  
مهرها لزوجها ان قطع ثوباً في كل حول مرتين فمضى حولان ولم يقطع ان كان شرطاً في  
الهبة لم يصح ومهرها عليه قائم لانه كالهبة على شرط العوض اذا لم يقض لم يصح  
الهبة قال وعن اصحابنا ان المرأة اذا وهبت مهرها لزوجها على ان يحسن اليها فلم  
يحسن قال الهبة باطله وسئل عن امرأة وهبت مهرها من زوجها على ان يسكنها  
ولا يطلقها وطالها قال ان تكن وقت الامساك وقتاً لا يرجع وان وقت  
وقتا يرجع فقبل اذا لم يوقت فقصدتها ان يسكنها ما عاش لكن العمل في لفظ  
لفظ الامساك فاد ذكر في كتاب الوصايا كثيراً من المسائل ولم يعتبر قصد الموصي كما  
للوصي لانه ولده بالثلث ان لم يتزوج وثبت على ترك التزوج يوم بعد موت الموصي  
استحققت الثلث **الفصل السادس** فيما يرجع الى الصدقة وفي الفتاوى  
وسئل ابن سنان عن تصدق على امرأة وهي موهبة بغير نية الزوج غداً ان لها زوجاً  
موسراً قال ان كان الزوج يوسع عليها في النفقة فهي موسرة بغير الزوج  
وسئل نصير عن قال مالي صدقة في المساكين ان فعلت كذا وله على الناس ديون  
قال لو خلفه رحمه الله لا يدخل في يمينه الا الصامت واموال التجارة قال مولانا  
الا الصامت واموال الركوة وقال نصير فمين في يمينه دراهم فقال الله على ان  
انصدق بهذه الدراهم فتصدق بغيرها جاز وان لم يتصدق حتى هلك في يمينه  
لا يجب عليه شيء وسئل الحسن البصري رحمه الله عن يخرج الكسرة الى المساكين  
فلم يجده قال ضعها حتى نحو الاخر فان اكلها اطعم منها وقال ابراهيم النخعي  
مثله وقال عامر الشعبي هو الخيار ان شاء قضاها وان شاء لم يرضى وعن عطاء  
مثله قال الفقيه وهو الماخوذ وسئل بعضهم عن الصدق على المكدين الذين  
يأولون الناس الحافا ويأكلون اسرافاً قال ما لم يظهر لك ما يتصدق عليه  
ينفق في المعصية ان هو على لا باس بالتصدق عليه وهو ما جور مما نوى من  
سد خلفه روى انه عليه السلام سئل فقيل قد كثر السؤال لمن يعطى قال  
من رقب قلبك عليه وسئل ابو بكر عن محتاج في يده دراهم فانفاقه على نفسه  
افضل ام المتصدق بها قال انفاقه على نفسه افضل لما روى رجلاً سال النبي

عليه السلام

عليه السلام قال عندي دينار فقال انفق على نفسك قال عندي اخري فقال انفق عليها  
قال عندي اخري قال تصدق به قال الفقيه اذا كان يعلم من نفسه انه اذا انفق على من اوج  
منه او مثله يصير على الشدة فلا شاق على غيره افضل لقوله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو  
كان بهم خصاصة وقال محمد بن مقاتل فبين قال لآخر كل منفعة تحصل الي من مالك فهي ان تصدق  
بها فان وهب له شيء وجب عليه ان يتصدق به وان اذن له ان يأكل من طعامه فانه لا يحل له  
ان يتصدق به وانما يحل له ان يأكل من طعامه والله اعلم ثم كتاب الهبة **كتاب اللقطة**  
فضل واحد وفي الفتاوى قال ابو نصر بن اللقطة افضل من زعمها عند اصحابنا ورفع الله  
افضل من شركة قال مولانا انما يكون تركها افضل اذا كان موضع لا يخاف عليها الهلاك ما  
اذا كان في موضع يخاف عليها الهلاك فان رفع افضل سئل ابو جعفر عن اللقطة لقط لم يعرفها  
قال سمعت علي بن احمد قال سمعت نصيراً قال سمعت الحسن بن زياد قال ابو حنيفة اذا كان  
مباينة درهم او نحوها يعرفها حولا وان كانت عشرة دراهم يعرفها شهراً وان كانت ثلثة دراهم  
يعرفها شهراً وان كانت درهم او نحوها يعرفها ثوباً ما وان كانت ثمرة او نحو تصدق في مكانها  
وان كان محتاجاً اكله مكانه وسئل بعضهم عن امساك الحماصات في برجها قال ان كان فيها  
بالناس يكره ذلك وقال ابن مقاتل يجب على من اخذ برج حمام ان يحفظها ويحلقها ولا يتركها  
بغير علف لتضر الى بئاد الناس وان اخذت لها طعام اهل غيرها لا ينبغي له ان يأخذ  
وهي كالصالة والولد الحاصل يعتبر في ذلك الام وان لم يعرف ان فيها حمام غريب فلا شيء  
عليه ان شاء الله تعالى اخذ ثوب المسكين الواقع السليم على الطريق ليحفظه فهناك في بين الاما  
عليه لانه مستباح صنائع كاللقطة فاذا كان الثوب تحت راسه فاحذر لحوق الضياع قال بعض  
لان المسكين خلط كذا اذا كانت الدراهم في كفه فاحذرها ليحفظها فهو صانع وسئل  
ابو القاسم عن غاب وجعل دار له في يدي رجل ليعمرها ودفع اليه مالا ليحفظه ثم فقد الدار  
فهل له ان يعمر الدار ويصلها قال عليه ان يحفظ وليس له ان يعمر الا باذن الحاكم ولا يكون الرجل  
وصياً قال مولانا له ان يعمرها مالم يعرف موت الغائب وسئل ابو القاسم عن مدقة المنقود  
قال اذا كانت عليه مائة سنة من يوم مولده وعن نصير عن الحسن انه قال يستطرم مائة  
وعشر من سنة وقال نصير انا اقول مائة وبهاخذ وسئل الحسن عن مات بالسادية هل لصا  
ان يبيع مساعة وحملاً ويحمل الدرهم الى اهله قال نعم قال نصير وبهاخذ وقال ابو بكر  
الاسكاف كسب لكان اذا اخذ عند انفاة مولاه من مائة سنة ثلثة ايام فلا يحل له لان  
الولي عليه ان يتولاه وهو بمنزلة الوصي اخذ عند اليتيم قال الفقيه وبهاخذ وسئل ابو بكر





عما يجمع الدهانين مما يقطر من الأوقية ان زاد المشتري شي من الدهن في ذلك الحاله ارثوا البصر  
 له ذلك والا فلا قال القتيبي ما سأل من خارج الأوقية فذلك طيبه وما سأل من داخل الأوقية  
 فيحتاج بمقابلته زيادة وهو حتى يليب وان لم يرد شي يستمدق به بما في اللقطة وينتفع به  
 اذا كان محتاجا وان لم يعلم انه سأل من داخله او من خارجه او منهما فالجواب ما بينا انه يرد للمشتري  
 شيئا منه وسئل ابو نصر عن الغنم يجمع في مكان فيجمع من بعضها جازا اخر فالتقطها وكذا الخنا البقر  
 قال ان كان اربابها يتحون على ذلك ويخونونه او هو امران يصحون بغيرها واخشاها فذلك لهم  
 ولا يجوز الاخذ بغيره اذ فهم وان كان غير ذلك فلا بأس وفي الجامع الصغير ان اللقطة اذا كانت أقل من  
 عشرة عرفها على ما يري وان كانت عشرة عرفها حولا ثم تصدق بها فان كان محتاجا اكلها ومن اشتراها  
 منه فهو في حل وسبعة ومن اتى شيئا لا قيمة له لا بأس لاخر ان يأخذ وعنه بضاعة لبوس ان المحتاج  
 متى انقضى اللقطة على نفسه ثم اشترى قال يجب عليه ان يشتدق بعد ما انفق وقال ابن النضر لا يجب عليه  
 ذلك قال مولانا دالصح قول عيسى بن النخعي رفع لقطة ثم وضع مكانها قال يضمن وفي شرح الاستبصار  
 في ابتداء كتاب اللقطة قال لا يضمن في ظاهر الرواية وقال بعض مشايخنا هذا اذا اخذ ولم يبيع  
 من مكانه اما اذا ذهب به ثم اعادها فانه يضمن وقيل يضمن في الحالين ثم قال وهذا خلاف  
 ظاهر الرواية قال مولانا يضمن في الحالين الا اذا اخذها ليردها الى مكانها فليدفعه لا يضمن  
 ديانة ويضمن قضا وفي الواقيات ضمن باكل الثمر وبطرح النوى فالتقطه رجل وترك الشاة  
 الميتة صاحبها ضل جلد هاود بغيره لا بأس بذلك قال مولانا العتيبي ان يكون لصاحب الذبابة  
 وفي نوادر هشام في سرقين الذبابة في الختان اذا ذهب صاحبها فهي لمن ارادها لا لصاحب الختان  
 قال مولانا هذا اذا القاه على قوارع الطريق اما اذا القاه في مرسطة ومتره ليس لغير المالك  
 ان يأخذ والله تعالى اعلم **القسم الثاني** من هذا الكتاب في ذكر المعاملات والمباحات **كتاب**  
**البيع** وهي سبعة ابواب الباب الاول من القسم الثاني في الاحوال الواقعة فيه المسائل  
 المتعلقة بنفس البيع وما يتصل به في ذات عقد البيع فيما يقع في عقد البيع في الاحوال الواقعة  
 فيما يدخل في البيع من غير ذكر **الفصل الاول** فيما يرجع الى ذات العقد وفي الفتاوي قال بغير  
 ضمن قال لا يثبت منك هذا الثوب وفي بيع المشتري قرح ما ضرب ثم قال اجزت جاز ذلك وكذلك  
 لو قال في الركعة الاولي من التطوع ولو كانا ما شيان قال خذ عيدي هذا يبيعا بشئة في خطا خط  
 ثم قال اخرت جاز وقال فيمن قال لاخر بعت منك ثم قام البائع من مجلسه ثم قال المشتري  
 اشتريت ولقاه المشتري ثم قال اشتريت قال يبطل لانه لا يجوز القبول بعد القيام وسئل ابو  
 عن قال لا يربح مني عندك فقال بعت فقال المشتري اشتريت ولم يسمع البائع قوله المشتري  
 قال

قال للبائع ان يقبض ما لم يكن جوازا يبيع وفي فتاوي النسفي كذلك و زاد قيل فان بيع ذلك اهل  
 المجلس والبائع يقول لم اسمع وليس فيهم ولا فرق يعرف به قال لا يثبت في القضاء انه لم يبيع  
 لان الظاهر كيد به وفي الفتاوي وسئل ابو بكر عن قال بعت عيدي هذا منك بكذا فقال نعم او قال  
 قد فعلت قال ثم البيع قال القتيبي كذلك الا في قوله نعم لا يتم في قياس قول علمنا الا ترى ان  
 قال لامرأته اختاري نفسك ففعلت نعم لا يكون اختيارا ولو قالت فعلت كان اختيارا وحكي  
 في الجامع الصغير هذه المسئلة مثل ما قال ابو بكر و زاد فيه لو قال لاخر اعطيت عيديك  
 فقال المولى نعم او قال قد فعلت لا يثبت قال ابو الليث الكبير فيمن قال لاخر خذ هذا الثوب  
 بغيره فقال اخذت ثم قال البائع لا اعطيتك قال ليس له ذلك وكذا المشتري ليس له ان يمتنع  
 بغيره قوله قد اخذته وسئل عن قال لغيري بكم هذا الورق من الخطب فقال بذرهم فقال من  
 الحار قال لا يكون بيعا ما لم سلم الخطب ويتقدم منه الثمن قال صاحب الكتاب ولو قيل  
 بان هذا بيع لم يبعد لان قوله سئ الحار رضا بالبيع فاذا ساقه البائع فقد ساعد على ذلك  
 الرضا فظهر بتراضيها بالبيع قال مولانا ان سلكه يكون بيعا هو الصحيح قال خلع وسالت  
 اسد عن يقول في السوق من عذر ثوب هرووي بغيره فقال رجلنا فاعطاه قال هذا ليس ببيع  
 الا ان يقول جردا خذ فداخته بغيره فاذهب فانظر اليه قال وسالت الحسن عن هروان  
 فقال المبيع جائز وكل واحد منهما حق نقض هذا المبيع قال محمد بن قيس قال للعصاب زن  
 لي من هذا اللحم ثلثة ارطال فوزن له فاذا قطع له كان للمشتري الخيار لانه ليس بمعلوم  
 ورضي به جاز ولو قال زن لي ما عندك من اللحم او قال من هذا الجنب او من هذا الرجل  
 على حساب ثلثة ارطال بذرهم فوزن لاهيا رله كذا ذكر في نوادر ابن سماعة عن محمد  
 ووجد في كتاب الاجناس وقال في الجرد عن يني خيفة رحمة الله قال اللحم كيف تبين اللحم  
 قال ثلثة ارطال بذرهم فقال قد اخذت منك وزن فبذل اللحم ان لا وزن له ذلك  
 فان وزن قبل قبض المشتري كان لكل واحد منهما الرجوع فان قبضه او جعله في  
 وعاء المشتري بائنه ثم المبيع وعليه وزنه وان وزنه ثم اعطاه الدرهم فقد ر  
 وفي نوادر رستم عن محمد قطع العصاب اللحم ووزن المشتري ينظف ثم اني ان يقبض  
 له ذلك حتى يقول رصيت او يقبض وفي الفتاوي وسئل ابو القاسم عن ابتاع من  
 آخر ثوبا بشئة فامتنع فقال رب الثوب بالقارسيه بدن وزنه كم ندرهم  
 لسندي بدن فقال المشتري رصيت فامتنع البائع عن البيع قال لا يجب به  
 المبيع اذ ليس في هذا اللفظ دلالة على احباب البيع ولو قال لاخر بعت منك هذا الثوب



بعشرة ووهبت منك العشرة ثم قال المشتري استريت صح البيع ولا يجوز البقرة لا  
 الثمن لم يجب بعد وسئل ابو بكر عن قال لا خربت منك عدي بالف درهم قال  
 المشتري استريت ما لي درهم حاز البيع فصار كانه قال قلت بالف ذكرك الف  
 درهم فان قبل البائع الزيادة كان البيع بالفين وان لم قبل كان البيع بالف وقال  
 يعز من قال لا خربت منك هذا الثوب بعشرين فقال المشتري اخذه بعشرة  
 فذهب بالثوب وهلك في يده قال عليه قيمة الثوب وعزاني بكر قال احدها بعشرة  
 فعليه ان يرد الثوب او يرد عليه قيمة الثوب وعزاني بكر قال احدها بعشرة  
 وقال الاخر استريت بتسعة قال ينظر الي اخرها كلاما فيحكم بقوله وقال الجامع  
 الاصغر قيل لمن اشترى ثوبا بعشرة بكم اشترى قال بتسعة يكون صادقا وكذلك  
 في ما يباعه لان التسعة في العشرة وفي الفتاوي سئل ابو القاسم عن باع دارا  
 ولم يبين الحدود قال اذا لم يقع بينه ما يتجحد وقد عرف جميعا المبيع حاز ومعرفة  
 جيران الدار ليس بشرط لصحة البيع وفي الوقفات عن ابي حنيفة فيمن قال  
 لا خربكم هذا الثوب فقال بعشرة فذهب به وسكت لزمه عشرة ولا يذرع علي به  
 قال ابو يوسف فيمن اخذ ثوبا فقال رب الثوب هو بعشرين وقال الاخر لا اريدك  
 علي عشرة فاحذره وذهب مضاع الثوب قال هو بعشرين قال لا خربك هذا  
 العبد بالف درهم فقال قد بعته لا يتم البيع ما لم يقل المشتري استريت ولو قال  
 المشتري اولا استريت منك هذا العبد بكذا ثم قال البائع بعته ثم البيع وعن  
 الحسن قال لو قال اقبلني فقال الاخر قد اقبلتك لا يكون اقله حتى يقول الاخر  
 قبلت وبه قال ابو حنيفة ومحمد وعنه ابي يوسف انه قال حاز وان لم يقل الاخر  
 قبلت قالت المرأة لزوجها اخلعني بمائة فقال الزوج قد فعلت ثم اخلع وعنه  
 محمد قال لا خرا اكل فلان بنفس هذا وباع عليه فقال هلكت ثمت العكس فانه  
 وفي نادره نام قال المولى لعبد اشترى منك مني بالف درهم فقال العبد  
 قد فعلت عتق العبد بالف درهم قال في كساح الاصل زوجي نفسك مني فقال  
 قد فعلت بحضرة الشهود ثم النكاح وعنه ابي يوسف قال هب في هذا العبد فقال  
 وهبتك ثم لو قال الموهوب له لا اقبل لا ينفذ الي ذلك ولو قال ابرأك  
 لعبد قوله ابرأني بما علي ثم **العقود** في البياعات وما يقع  
 فيها وفي الفتاوي قال يعزى قال سداد فيمن قال لا خربك

جميع ما في هذه الدار لا يجوز ولو جوزت هذه الجوزت قوله بعته منك  
 جميع ما في هذه المدينة ولو جوزت تجوزت قوله جميع ما في في الدنيا  
 وقال بعته مالا جميع ما في في هذا البيت حاز والبيت كالصندوق والضد  
 كالجواز قال الفقيه ما في الدار ينبغي ان يجوز في قياس قول ابي يوسف  
 ولا يجوز في قياس قول ابي حنيفة ومحمد صلي الله عليه وسلم رجل باع نصيبه من  
 الدار ولا يعلم المشتري نوعه على هذا الخلاف فكذا في قوله ما في الدار وما في  
 هذه القرية من الرقيق او البه او الثياب حاز قال بعته جميع ما في هذا  
 البيت والمشتري يعلم ما في حاز وان لم يعلم المشتري لا يجوز عند ابي حنيفة  
 ومحمد رحمهما الله ويجوز عند ابي يوسف وفي القرية لا يجوز اجماعا وانما جوفها في  
 البيت والصندوق وفي الفتاوي محمد بن الفضل وسئل عن باع حنطة ولم يصفه  
 البيع اليه ولا وصفه ولا اجله كما يجعل في السلم قال حاز البيع لانه باع ما يملك  
 الاثري انه لو باع عبدا ولم يصف اليه حاز وعنه محمد ايضا فيمن باع طعاما والطعام  
 في السواد قال ان كان يعلم المشتري مكان الطعام فلا خيار له فلم يحز البيع الا  
 بالاجابة لم يكن لا شرط الخيار وعنه لان بالاثان يعلم مكان الطعام فلم يكن  
 له خيار قيل له لو لم يكن في ملكه جميع ما باع قال البيع كله باطل لانه باع ما  
 عليك وما لم يملك وفي الفتاوي سئل عن كانت له سلعة طناها اربعة الاون  
 فباعها من اربعة نفر كل واحد منهم الف من ثمن معلوم ثم وجدوا ناقصا  
 عما قال بكثر قال لهم الخيار ان شاءوا الخلفا ما وجدوا بحصة من الثمن وان  
 شاءوا تركوا قال الفقيه اذا باع منهم حبة كذلك ولو باع متفرقا فالنقصان علي  
 الاخير خاصة والخيار له عن الاولين وسئل عن باع ثوبا من ثياب حنطة  
 بمجموعة في بيت اوتي بغير مخفون في ارض ولا يحيط بها علما عني انه لا يعرف عدد  
 القطن حاز البيع ولا خيار له الا اذا خرج تحته دكانا او ماء بغير ذلك فله  
 الخيار علي ما بينا وقال محمد فيمن اشترى امة لبيد ولقاصيا فماتت احدهما  
 عند صاحبه ثم ان احدهما زاد في البيع شيئا مسمى قال الزيادة جارية لان  
 الاقالة في هذا الوجه جارية فكذا الزيادة ولو اشترى عبدان وزاده المشتري  
 في احدهما ولم يسمه حاز ويصح المشتري الزيادة في ايهما شاء وان كانت الزيادة  
 في البايع ثوبا ايضا يصح مع ايهما شاء وسئل ابو القاسم عن باع ثوبا الي خسان

لو قال بعته  
 في من الدار

لو قال بعته  
 في من الدار

اذا باع طعاما  
 في السواد



في البيع والشراء  
عن سريته

وقال اعطني بديهم خبز او لي قضاب فقال اعطني بديهم لحما وسعر  
اللحم والخبز في هذا المص معلوم مشهور متفق عليه فاعطاء الاكل المعتاد قال  
الاصطلاح في المعاني البايع وفيه تفاوت اما في الخبر عام عليه معنى من سبق  
من العامة وهو من الذي يتبع السلطان في تعيينه وذلك في المعام  
ففي اللحم لو كان من اهل البلد فيقع على ما قالوا اذا صاروا فيهم كالمشروط وان  
كان غريبا ولا يعرف فالبيع وقع على ما سلم اليه وفي كتاب الصلح باع صوفيا في  
فراش فابي ان يفتقه فان كان في قفقه ضرا اجب على ذلك وان لم يكن في القفقه  
فعلى البايع ان يفتق منه شيئا حتى ينظر اليه المشتري فاذا راضيه اجرت البايع  
على قفقه كله وكذا الدس من الخطة والحرز والبصل فعلى المشتري قلعه لان لا يبيع  
للبايع فيه وفي فتاوى النسفي عن ياتي القضاب ايا ما كل يوم بديهم فيقطع  
القضاب اللحم فيزنه بعجوة ينظر هو اليه وهو ينظر اذ من لان عن البلد كذلك  
فوزنه لو ما فانه هو تلافون اسارا فقلت اما بيع القاطي حجازي عندنا والمناخي على  
قد من اخذ باعته العرف فاذا انقض عن قدر ما رضى به ولا لكان له ان يرجع  
على القضاب بما يحض قدر النقض من الدراهم لان اللحم لان البيع لا يقع  
على اللحم الا بعد التقاض ولم يوجد فذكرت ذلك لاستاذي فاستصوبه واخا  
بثله وفي التجار الاصفهاني قال لا خرافة هذا الثوب فاخذ نظريه  
وقال من هذا الطرف الى هذا الطرف وهو ثلثة عشر ذراعا فاذا هوجمة  
عشر ذراعا فقال البايع غلطت قال البايع جاني وليس للبايع في ذلك امر  
وقال الحسن في القضاء واما في الديانة في ذلك قاله ابو حنيفة قال ولو قال الباع  
منك من هذه الخطة مثل ما ملأها البيت لم يحز البيع ومن ملأ هذا القعر وهذا  
قد استخدد باع حفظها من رجل حاز لان الخطة موجودة ولو باع بينهما لم يحز  
لان لا يصح موجد الا بعد الدباسة ولو باع من الخطة دون الخطة حاز  
لان موجود ولو اشترى خطة في سبيلها على ان يكدره البايع وبقية ويوقع  
الي المشتري حاز روي هنام عن محمد بن اسحق خطة في سبيلها كان  
الدباسة على البايع فعلى هذا كانت التذرية للبايع ايضا لان بعض ه  
الدباسة كانت الخطة التي احتلها بالثنين منه قبل الدباسة فلما  
كانت الدباسة على البايع بالتذرية اولى واذا كان عليه فقد

شرط

شرط ما تقتضيه في الحكم جاز سري الحمد في المجتعة قال احمد بن محمد بن القاضي  
لا يجوز وقال ابو نصير يجوز وقال ابو بكر يبيعها بعد ما سلم الى المشتري  
وقال ابو جعفر الوبايع وسلم اليه في يومه او جاز ولو مضى عليه ايام فقد  
البيع لانه كسر النقض وسئل عن البايع اذا امتنع من الاشهاد على ما باع  
قال كان محمد بن سلم يقول له ذلك وقال محمد بن الازهر يشهد اثنين ثم يشهد على  
شهادتهما شاهدين آخرين ثم يشهد على شهادة شاهدين آخرين وقيل عليه  
ان يشهد ثمانية لغيره قال ابو نصر قول ابن الازهر اخبط وقول ابن سلم ايسر  
للناس للناس وسئل ابو بكر عن البايع امتنع عن كتابة الصلح على ما باع و  
يشهد عليه قال لا يجبر عليه ولو ان المشتري كتب صكا وجار بالعدول  
اليه وكلف الاقرار بالبيع ليس له الامتناع عن ذلك وان ابى ايقرا حقه  
محلس القاضي قال اقر بين يدي القاضي كتب سجلا واشهد على ذلك وان ابى  
وفي الفتاوى النسفي وسئل عن تباعا في النطن وطلب المشتري للزيادة  
في المبيع من جهة الودام المتعارف فيما بين الناس وبعضهم وفيما بين التجار  
في مثل هذا السلعة وقال المعروف عرفا كالمشروطا فاشترطه صحيح و  
الوفاء واجب وقالة القضاوي ابن الفضل في هذا يجري في ذلك على ما  
كان رسم البلد في مثل فان الودام من رسمهم حط من الثمن في البيع وقد  
**الفصل الثالث** في الاحوال الواقعة في البيع وسئل ابو بكر عن امرأة لها  
حجرتان ومستراح احدى الحجرتين في الحجرة الاخرى وبقيت راسه من الحجرة  
الثانية فباعته الحجرة التي ليس بفتح المستراح فيها ثم باعت بعد ذلك الحجرة  
الاخرى وقد كتب لكل واحد منهما صك فدل ان كانت كتبت في الصك الاول انه  
اشترها بفلانها وعلوها ولم يذكر المستراح الذي للحجرة الاخرى فالحجرتان  
فللمشتري الحجرة الاولى وان يرفع المستراح عن حجرتي وان لم يرفع فله ان يسد  
بفتحه والمشتري الثاني بالخيار ان شاء اسد حجرتي بحجتها من الثمن وان شاء  
ترك ان اشترط له البايع المستراح في البيع وسئل ابو بكر عن باع ثلثي  
كرمه على ان لا يكون له الطريق في الثلث الباقي وكتب في الصك وطرقه التي  
هي له ان اتفق المتبايعان على ان المشروط ان لا يكون طريقا في هذا الثلث  
فالبيع وقع عليه وان انكرا البايع ذلك فالقول للمشتري وله ان يرفع

البايع او المشتري  
من الاشهاد

البايع او المشتري  
عن كسبه

في طلب المشتري  
الصلح او الرسم

في ارض عرف  
البلد



وسئل عن اشترى ارضا بجارها ثم اشترى ما فيها ان يجري في ذلك المجري  
الى ارضه المشتراة قال علماؤنا ليس له ذلك وقال محمد بن له ذلك ان اشترى من غيره هذه  
القرية للتعاقل ومن ههنا لا يجوز اجماعا وفي كتاب الصلح من الفتاوى وسئل  
شداد عن درج بين خمسة نفر باع واحد منهم نصيبه من الطريق قال جاز ليس  
للمشترى ان يجري في هذا الطريق الا ان يشتري دارا كان للبايع فيما طريق  
وفي كتاب الصلح من الواقعات قال ابو حنيفة في سكة غير نافذة ليس لصاحبها  
ان يبيعوها وان اجتمعوا على بيع هذه السكة ويقسموها منوعا عن ذلك  
لان الطريق الا اعظم اذ اكثر فيه اهل السكن ان يدخلوا هذه السكة التي  
هي غير نافذة حتى يحرق الزخام ذكره نوادر بن رستم وسئل عن باع دارا في سكة  
نافذة باب هذا الدار في سكة غير نافذة وقد سدوه فيريد المشتري ان يفتح بابا  
القديم ومنع جيران تلك السكة قال ان اقر اهل تلك السكة فدان يفتح بابا واكثر  
من ذلك وان محدودا ولا يفتنه للمشي والقول لهم مع ايمانهم وان تكلوا فله الطريق  
وان حلف واحد من اهل السكة فليس له الطريق ويسقط البين عن البايعين  
وان تكلوا فله ان يحلف الثالث هكته اقل تكلوا كلفوا او اقروا غير واحد منهم  
فليس له ان يبرأ ايضا قال وان كانت السكة واسعة واقرب بعضهم جميع اصحابهم يحل  
لهذا الدعي طريقا من ذلك الجانب وكل من لم يفتح من اشترى دارا في الشارع وظهر  
الدار الى سكة غير نافذة وللمشترى في هذه السكة دار قال ليس له ان يجعل لها  
الدار المشتراة فيها وان رضي كل اهل السكة غير واحد منهم فله حق المنع وان رضي  
الكل بهذا الغارة منهم كان لمنعهم ان يمنعه حتى ادا ويصل ابو القاسم عن رفاق  
لابني فيه ادا ان لكل واحد منها دارا فادوا واحدا ان يعلق بابا على راس هذه  
السكة كان للآخر منعه ولو رفع الباب القديم لم يضعه فليس له منعه استدلال  
القديم بالجاذب ليس له منع ايضا وسئل نصير عن باع شقعا مغرزا من ارضه وتقا بضا  
م بعد مدة باع الارض كلها من هذا المشتري ولم يمس الشقص فاراد المشتري ان  
يمنع من الثمن فقط ما كان اشتراة قال ان كان ما سمي في العقد الثاني لجميع  
الارض حصة الشقص اقل من الاول او اكثر فعليه جميع نعم الثاني ان البيع الاول  
قد استنض بالثاني من دارها عام كمنعها محدود هذا السهم لم يجد اذ لا يكون  
لهم غير من رعا الصريح انه قال الطحاوي كثيرا ما يذكره في شروطه

لو كان له من الارض ما كان له من الثمن  
لو كان له من الثمن ما كان له من الارض  
لو كان له من الثمن ما كان له من الارض  
لو كان له من الثمن ما كان له من الارض

اشترى منه الثمن من كذا الحدود هذا الصنف قال وبه نأخذ اذ ليس فيه ما يوجب  
الاقرار اشترى حاقو تاني خان مشترك وبني فوق هذا الحاقوت عرفة واراده  
ان يبي مثل في الحاق خان من حاقوته الي هذه العرفة في موضع لا صر ولا هبل  
الحاق قال ليس له ان يبي الدبج ولا ان يركب فيه سلما للمقصود بعد ان يرفعه  
في الوقت الذي يحتاج اليه ولا يبيع وضعه وسئل ابو القاسم عن اشترى دارا  
فيها بيت مشروب فيه ثلاث طاقات من اللبن وراس كل طاق على حائط بيته  
وبين جاره فرفع المشتري الطاقات ووضع مكانها سطحا من الخشب قال ان كان  
نقل الثاني مثل الاول او اقل وصره لذلك فلا يمنع وان كان اكثر فله منعه الا  
ان يضع الجار مثل ما وضع هو فيستويان في العمل يوي ابو نصر عن محمد بن الازهر  
قال كتبت الي يزين محبي المروزي فيمن وضع راس خشبة على حائط جاره او حفر  
سوراها تحت داره بادن الجار ثم اشترى منه هذه الدار وجعل يظلمها برفع الخشب  
والسراب هذا المشتري قال المشتري ان يفعل ما كان لبايعه الا ان يشترط وقت  
البيع تركه فليس له ان يغير شيئا من ذلك وفي الجامع الاصغر باع رجل دارا فيها اربعة  
مسبل ماء وقد ربي به الاخر قال ان كان له ربه المسبل فله حصة من الثمن وان كان  
له حق جري الماء فقط لا شيء له من الثمن بطل حقه لانه ابطال حقه متى ربي كمن لو ربي  
له بكين دار يبيع الدار وربي الموي له بطلت وصيته كذا هذا ولولم يبيع الدار لكن  
قال صاحب المسبل ابطال حقه في المسبل بطل حقه ان كان له حق جري الماء وان  
كان له الرقبة لم يطل لان قوله لا يبريل ملكه عنه كقوله ابطال حقه متى ولا اخاصم  
قال لا يبري ان المفصوب منه قال للغاصب ابطالت عنه ضمانه انه لا يبطل ملكه  
وفي فتاوي من الفضل وسئل عن دار فيها ابليات فباع بعض الابليات بمرافقتها  
فادله البايع ان يمنع المشتري من الدخول من باب الدار قال ليس ذلك لانه قال لانه  
قال بمرافقتها وباب الدار الدار من مرافقتها وكذا لو قال بمرافقتها من حوائطها لان  
الطريق دخل بقوله من حوائطها فاذا دخل الطريق دخل الباب لان الباب منصوب  
على الطريق وسئل عن اشترى بيتا من منزل مجلد وحقوقه وصاحب  
المنزل لمنعه من الدخول وباع البيت الى السكة قال ان بين له صاحب  
المنزل طريقا معلوما لم يكن منعه وان لم يكن كان له منعه للمشتري ان يفتح بابا  
الى السكة ولا يمنع البيع وقوله محققة ينصرف الى حقوق هذا البيت في السكة قال القاضي



اذا قال بحقوقه يدخل الطريق **الفصل الرابع** فيما يدخل في البيع من غير  
 ذكر وفي الفتاوى سيل ابو نصر عن اشترى حائونا لا يدخل فيه الا لواح قياسا  
 سيدخل فيه استخانا وكذا الحبل والدلو يدخل في شرا البير استخانا وسيل عن اشترى  
 حائونا وعليه ظلة السوق كما يكون في الاسواق لا يدخل قال الفقيه ان اشترى  
 الدار بغير ارضها او الخافض بموافقة والبيع يدخل الدلو والحبل والظلة وان لم يفتل  
 بموافقة لا يدخل شيء من ذلك وسيل ابو سليمان عن اشترى دارا فيها بستان هـ  
 قال ان كان البستان في الدار سيدخل فيه وان كان حائرا لا يدخل وان كان له باب  
 في الدار صغيرا والبستان كبيرا قال وكان ابو جعفر يقول ان كان البستان اصغر  
 من الدار ومنفتحها اليها يدخل في البيع وبه نأخذ قال مولانا اذا باع الدار مطلقا  
 يدخل فيها البستان وان كان البستان يتبع الدار وان باعه وبين الحدود فان كان  
 البستان في الحدود يدخل والا فلا وسيل ابو بكر عن فضاء الحمام هل يدخل في بيع  
 الحمام قال لا ليس هذا كفتح الخافض لان ذلك بمنزلة الباب والمفتاح فيدخل  
 اما هذا لا يدخل وسيل ابو القاسم عن بيع الخافض هل يدخل الفحل في البيع قال لا  
 مفلا كان الخافض اولاً لان الخافض دفعه فيما بينهم باع حمارا موثقا دخل الكاف  
 والبرصة في البيع ولو كان غير موثف لا يدخل قال الفقيه وسالت ابا جعفر عن هذا  
 فقال يدخل الكاف والبرصة وفي بيع الفرس يدخل العذار وفي بيع الغلام  
 يدخل ثياب مثل في البيع وبه نأخذ ليعامل الناس وقال ليس سالت ابا سليمان عن  
 باع ارضا بكل حق هو لها قال لا يدخل فيه الذرع والعرى عن ابي يوسف انه قال يدخل  
 فيه قال انما قال هذا غصبا ليس بغيره عن محمد وكان وهما وفي الجامع الاصفري في بيع  
 الرقيق يدخل كسوة مثلها ان شاء البائع اعطاه ما عليه وان شاغره ذلك وفي فتاوى  
 بن الفضل ودوي الحضانة في كتابه ان المفتاح يدخل في بيع الدار لان المفتاح من  
 المرافق قال وكان شايخنا يقولون ان الحجر الاعلى لا يدخل في البيع والاسفل  
 يدخل وفي الحضانة في كتابه انها يدخلان لانه لا يتنفع بالاسفل الا  
 بالاعلى وسيل عن باع نخلة فقال ذكر عن ابي يوسف وقال لا يدخل  
 اصلها وفي الاقرار بالنخلة لانها يدخل وقال محمد رحمه الله يدخل فيها  
 جميعا وسيل عن بيع ارض من بركة وكرم اشجارها مضمرة عنى انه لم يكن لها قيمة  
 لو ميد قال سيدخلان لغير شرط كما ورد في النخل في بيع النخل يدخل لغير ذكر الاوراق

وسيل عن باع امانا قال لا يدخل الحش والعوار الا بالذكر قال وكان اول  
 يقول ان النحول يدخل والحش لا يدخل وتعين العرف وسيل عن البلاء  
 قال لا يدخل ما لم يكن ملصقا بالبناء وسيل عن ثياب الجارية والعبد قال لا يدخل  
 وعلى البائع ستر عورتها ان ثيابها ميراث وليس لها الا ما يستر عورتها  
**الباب الثاني من** من القسم الثاني في صفات العقد من الفناء  
 وانواعه وما يتصل به في بيع الفاسد وقده في الشروط المنسدة في البيع  
 وضده في بيع الموهوم من الثمرات والسياع في البيع الذي فيه شرط الرجوع  
**الفصل الاول** في البياعات الفاسدة وضده وفي القباوى وعن محمد بن  
 باع عبدا بيعا فاسدا وقبضا المشتري ثم قال هو حر لا يعتق وفي الفتاوى  
 وعن محمد بن قيس قال بعد ذلك هو صريع قال لان العتق الاول يقض  
 البيع والثاني اعتاق قال الفقيه ينبغي ان يكون الكلام الاول محض  
 من الشرى حتى يكون فسخا وسيل ابو بكر عن اشترى جارية شرا فاسدا وقبضا  
 فولدت عنده ولدا فمات قال يضمن فيه الجارية ويرد ولدها كما في الغصب غيرها  
 يفتقران فيما اذا استملك المشتري الجارية ولدها ليس عليه الا قيمة الام  
 وفي الغصب يغرم قيمته جميعا وعن محمد بن باع بيعا فاسدا ثم تقاضا ثم ابراه  
 عن القيمة ثم مات المبيع فهو ضامن للقيمة والبراءة باطله وان قال ابرأتك  
 من الغلام فهو بري وصار كالوديعة وعن محمد بن قيس قال بعت منك على ان اذهب  
 لك منه كذا فاسد البيع وان قال على ان احضار منه كذا او على ان حططت عندك  
 او على ان وهبت لك كان البيع جائزا وهذا حط قال نصير فمن قال لا ابرأ بكون  
 الدار الحائرة على ان يجعل طريقا الى دار الداخله قال البيع فاسد ولو قال بعتك  
 الا طريقا الى جاز وطريقه غرض باب الحارثة وسيل ابو بكر عن باع بناء بغير ارض  
 على ان تترك الشرى البناء قال البيع فاسد ولو باع علوه هذا السفل ثم معلوم  
 جاز البيع وطلح الاسفل لصاحب الاسفل وللشركى حتى القرار مشترك بناوه  
 على حاله قال لا اضرار لك في يدى ارض في موضع كذا لا ساوى بشي فبعها منى  
 بئنه وراهم والبايع لا يعلم ذلك وهو يباوى اكثر فباعها منه ومنه مشاعة  
 قال جاز البيع قيل ليس البيع وقع في شيء مجهول قال انما جاز به بقوله لك  
 في يدى وسيل الحسن بن ابي مطيع عن بيع المتواة في القمار وجب هذا



القطن قال هذا فاسد لانه لا شرع الا بضر قال الفقهاء كذلك الا في حب  
القطن لانه لا ضرر في تربيته يجوز وفي كتاب الصلح عن ابي يوسف عن اشترى  
ترايا الصواعين بعرض فلم فيه ذهب ولا فضة كان البيع فاسدا وان وجد  
مع البيع لكن لا ياكل المبيع لما فيه من متاع الناس الا اذا زاد في متاعهم  
مقدار ما سقط في التراب وسيل ابو بكر عن بيع الحنطة بالجوز قال لا يجوز كونه  
ما كان كالحنطة بالدينق قال الفقهاء وهذا يوافق قول ابي حنيفة رحمه الله  
عن ابي يوسف ومحمد ان يبيع الحنطة بالجوز جائز لان الجوز يخرج عن حد الكيل  
وصار وزنا وبه ما خذ قال ابو لانا اذا كان نقد من جاز فان كان الحنطة نسبة  
لا يجوز لانه يكون سلم في الجوز واما اذا كان الحنطة نسبة جاز لان السلم فيه  
جائز وعن الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله قال فيمن باع عبدا وله مال باعه مع  
ماله ولم يسمى المال عند البيع وان سمي جاز لا اذا كان ماله دينارا وان سمي  
فد البيع قال الفقهاء وكذا لو كان بعضه دينارا وبعضه عينا فسد ايضا وان  
كان كله عينا ولم كانت كلها دينارا واشترها مع ماله ما كثر من ماله جاز  
بشرط ان يتقابض قدر المال وان كان المال دراهم ان اشتراه بتقيل الثمن  
من الدينار جاز بشرط التقابض حصه الدراهم من الدينار حتى لو تفرقا  
قبل القبض بحصة الصرف دون حصه العبد وكذا في كتاب الصلح عن ابي حنيفة  
وفي مسيل يبيع الحنطة بالجزيل لاي يكلم لا يجوز ان كان الحنطة يكون  
الزيادة بالخالة كما في بيع السم بدهنه قال بالفارسية باريد او ردي  
ثم قال الخالة لا اعتبار لها الا ترى ان الدينق المخول سوار في الاثم والحكم  
حق لو باع احدهما الاخر يجوز اذا كانا في الكيل سوار وفي فتاوى النسفي  
ان الصبح من الجوز ان يبيع عطل بعطرتين لا يجوز خلافا لما قاله ابو  
القاسم الصناراه يجوز ويصرف الفضة الى غير الفضة من الاخر كما حصلنا  
في بيع الدرهم بالدينار بدرهمين ودينارين خلافا لفرق لان هناك انكر افراز  
الفضة من غير اما هنا غير ممكن وتصل انها كبيع الفليس بالفلين لانها  
صارت ثمنا باصطلاح الناس فيخرج باصطلاحهم وفي الفليس يجوز عند  
ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف خلافا لمحمد كذا هنا مال هذا كله غير صحيح  
لان الشرع الحقة بالدرهم البيض في حق الزكوة حتى ان محمدا اوجب

الجزء الثامن

في مائة

121

في مائتي درهم منها خمسة منها غير اعتبار القيمة فكذا في حق اعتبار الدين اوجب  
ان يلحق بالبيض ايضا وكذا الاسماعيلية بالمحمدية خلافا لما يقوله الكرخي انه يجوز  
قال لان الفضة في المحدثية مستهلكة فلنا لا يل انها قامة يظهر عند الاجابة قال صاحب  
الجامع الاصغر وهذا هو الصحيح عندنا وفي الجامع الاصغر وسيل ابو القاسم عن بيع  
الحنطة بالحنطة وزنا مماثلة قيل يجوز وقيل لا يجوز الا ان يعلم انها بنما تان كبلها  
وباع لبن العز بلبن الصان متافا لا يجوز لانها في الحكم جنس واحد بدليل مسئلة هـ  
الزكوة ونحوها وقيل يجوز وجعلها كنوعين مختلفين وكذا لحم الشاة لحم البقر متافا  
على هذا الخلاف وبيع لحم الشاة لحم البقر يجوز متافا على هذا الخلاف لانها حلتان  
وسيل ابو نصر الدين عن بيع الخيل العصى متافا قال يجوز وكذا قال ابو بكر العياضي  
وسيل ابو القاسم عن اشترى الايدي والاجل من الشاة وهي مملوكة قال لا يجوز كماله  
موضع النقع وقال ابو نصر بن ابي سلام يجوز وفي فتاوى بن الفضل وسيل عن بيع  
بيعا حايضا ثم اخبر الثمن الى وقت الحصاد والدياس قال ابو حنيفة رحمه الله قد  
البيع وعن بن سماعه انه لا يبطل والتاخير صحيح لان البيع مع من غير اجل وجعل  
الاجل المحمول في الثمن كالكفالة غير انه يبطل بالعرض انه لا يجوز تاجيله سواء اجله  
بعد القرض ومقتاناه وفي اواقعات في كتاب شفعة الاصل لو اشترى نصيب  
البائع من البنا وهو النصف من غير ارض فالبيع فاسد وكذا في دار بين رجلين باع  
احدهما قطعة بعين متافا قبل القسمة لم يحزن في واحد منهما من هذه النقطه **الفصل**  
**الثاني** في ذكر الشروط في البيع منها ما هو المفسد ومنها لا وفي الفتاوى اشترى  
بقرة على انها حلي فولدت عند فرب من لبنها وافق عليها فانزير البقرة والولد  
مثل ما شرب من اللبن ولا ينسب ما افق لان البيع كان فاسدا وسيل ابو جعفر عن  
اشترى جارية على انها ام لبن جاز كن اشترى عبدا على انه كات حان او اشترى  
شاة او بقرة على انها حلوب جاز ولو قال على انها غلب كذا لم يحزن ولو اشترى  
قلنسوة على ان حشوها قطن ففتتها فوجدها صوفيا لم يحزن البيع ويدها ويرد الفضا  
كذا قال اسد بن عمرو وقال الحسن يجوز يرجع بالنقصان قال وبه ما خذ لان الخس  
تابع وتغير التابع لا يفد وعن محمد بن اشترى جرابا على ان فيه عشرة اواقب  
فوجد فيه احد عشر وغاب البائع قال اسحق ان يعزل من ذلك ثوبا ويستعمل  
البقية قال مولانا البيع فاسد في هذه العروة سيل ابو جعفر عن اشترى جوازا

ع



علي انه فاسد لا يجوز الا ان يكون في الكثرة مجال سري للخطب اشترى سنيا علي ان  
ابنه بالخيار جاز علي ان ورثته بالخيار لم يحزن لان خيار الورثة بعد الموت يتبين فصار  
كانه قال علي ان رجلا من الناس بالخيار وسيل ابو الحسن بن ابي مطيع عن اشترى  
بطية علي ان يرسل فيها دابة اقال لا يجوز له لجهالة قال القتيبي وهذا قياس وعن  
نفي عن باع ندعا وهو يقول علي ان يشترى فيها دوابه جاز وهذا استحسان فكذا هنا  
وبه نأخذ وسيل ابو بكر عن اشترى سويقا علي انه ملقوت بمن من سمن ثم ظهر انه  
ملقوت بنصف من جاز البيع ولا خيار له لانه كان ينظر اليه وقت البيع فصار كانه اشترى  
صاوي ناعلي انه متخذ من يهن فلم يكن كذلك فلا خيار له كذا هنا قال مولانا هذا اذا  
كان الدهن من جنس واحد اما اذا اختلف الدهن كان البيع باطلا وسيل عن اشترى  
حانوا ناعلي ان غلته كذا فلم يكن كذلك قال ان اراد فيها معنى كان كذا جاز البيع ولا غيره  
لهذا الشرط ولو اراد فيها بقبول او لا يعرف ما اراد فالبيع فاسد كمن اشترى بقبول  
تخلب كذا قال لغير جاز رجل الي محمد رحمه الله وهو يوسيد قاضي فارعي علي اخر انه  
اشترى منه جارية علي انها تنقي بكذا كذا صوت وليس كذلك قال قم فان هذا براءة  
من العيب وسيل ابو القاسم عن اشترى دارا علي انه ان رضى جيرانه اخذها فابى  
فاسد قال القتيبي ان سمي الجيران ان رضى به فلان وفلان الي ثلاثة ايام اخذها فجاز  
والا فلا وسيل عن اشترى عبد علي ان يكون سرقته علي البائع ابد او شكوسه الي  
ثلاث ليل وجنونه عليه الي مسهل للهدال نحن قبل المسهل فسد العبد على البائع فلم  
يقض قال فانه العبد قال ان هذا البيع فاسد فان رده عليه بحيث تاله به فقد  
بري منه وسيل عن اشترى عبد علي ان يطعمه خبيصا قال البيع فاسد علي ان  
يطعمه طعاما جاز اذا ليس عليه ان يطعمه خبيصا وسيل ابو بكر عن اشترى ثوبا  
علي انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم فوجده تسعة اذرع ونصف كان عبد الله العلاء  
يروى عن علي بن ابي طالب انه ثلث اقاويل ياخذ بتسعة ان شاء لان فيما زاد لم يوجد كمال  
الشرط فلا يجب الرضاة وقبل ياخذ بتسعة ونصف لا يشك وقبل ياخذ بعشرة لان  
كل ذراع كقوت مضار كانه اشترى خرقة بدرهم علي انها ذراع فوجده نصف ذراع  
ملئمة بدرهم كذا هذا قال مولانا الصحيح انه ياخذ بعشرة وسيل ابو بكر عن  
اشترى ثوبا علي انها ثمانية فاذا هي عن جاز وله الخيار اذا حكمها واحد في  
الصدقات وفي بيع اللحم بمثل وفي بيع اللبن بمثل وكذا الواسطي بقرعة فوجدها

حلوسا

جاموسا وسيل عن اشترى عبد علي ان يبيع من فلان فسد البيع ولو قال علي انه يبيع  
جاز اذا لا خضم له في والعبد ليس بخضم فيه اتماله حق المطالبة بالبيع حين الظلم من  
غير شرط فالشرط كالمكوث عنه وسيل عن اشترى كتابا علي انه كتاب الفلاح من تصنيف  
محمد فلم يجد كذلك جاز البيع وله الخيار بخلاف ما لو اشترى ثوبا علي انه هروي فاذا  
هو حلي لان الكتاب متى ذكر لعلم انه مكتوب بن سواد زاد ذكر الثوب فانه لا يعرف  
قال مولانا اذا وجد غير ذلك الكتاب يكون البيع فاسدا اذا كان ذلك الكتاب لكن  
من تصنيف غيره جاز وله الخيار وسيل ابو جعفر عن اشترى من آخر ارضا علي انها  
جربان وامتنع المشتري عن نقد الثمن لعله انها الفقص والبائع يقول لعقها كما هي  
قال القول للبائع مع يمينه بالصدق فيما انكر من شرط الجربان فان خلف فله  
ردها وليس للمشتري ان يتردد حتى يبيع بل يقدر تمام الثمن وقال محمد فحين باع ذراعا  
من طين هذه الارض لغيره قال لا بأس به وفي فتاوي النبي سئل عن باع حمارا وقا  
مدان في فروشم كي عاريت يعني لا يرجع علي بالثمن عند الاستحقاق فاستحق  
له ان يرجع لان هذا حق ثابت في البيع الفاسد والخيار جميعا قيل فان قال علي ان  
لا يرجع علي بيمينه عند الاستحقاق قال كذا الجواب قيل فهل فسد هذا العقد قال  
نعم لما فيه من شرط المنفعة لاحد العاقدين وليس هذا كما لو اشترى بشرط البراءة من  
العيب لان ذلك حسم لقره حكم البيع وهذا بخلاف حكم البيع لان الثمن  
انما يسلم للبائع اذا سلم الثمن للمشتري قال مولانا اذا قال علي انه عارتي يكون البيع  
موقوف لانه قضوي وكذا قال علي ان لا يرجع علي يكون البيع فاسد وفي كتاب الصلح  
من الفتاوي اشترى ثوبا ولم يره فاذا هو صغير فقال له البائع انه الخياط فان  
قطعت والا فرده فاري الخياط هو صغير قال له ان يره وليس هذا كما لو عرض عليه  
البيع وكذا الخف والعلسة وفي كتاب الصلح من الفتاوي قال محمد بن سلمة في الاشياء  
التي تباع علي ظهور الدواب فاشترى سنيا منها فامتنع البائع من الحمل الي منزله  
اجبرته علي ذلك وكذا الخضم والخطبة علي ظهر الدابة فان كانت صبية فاشترى علي  
ان يحمل الي منزله فالبيع فاسد وفي الجامع الاصغر وسيل ابو بكر عن اشترى  
حطبا في القرية ثم قال موصولا بالبيع ولكن احمله الي منزلي قال لا يفسد البيع اذا  
الشرط ليس في صلح العقد بل هو كلام مبتدأ فان شاء ففعله وان شاء لا وان لم  
يشرط الحمل وقد اشترى في مصر قال لو فيه في منزله الا ان يكون منزله بعيدا



فقال بحال مثل هذا على تعامل الناس وفي فتاوي بن الفضل وبين امتري حاربة  
على الهاتين ابن قال ان البيع فاسد وان اشتراها على الها حامل فسد البيع اذا اشترى  
للطير وقيل ان كان التارط هو البايح يجوز لانه باعها بشرط البراء وان كان هو المشتري  
لا يجوز لانه اشترط نيابة مجعولة قال مولانا ان كان ذلك في بلاد بعيدة ذلك زيادة  
ويحبون في سرائرها لاجل الولد كان فاسدا وان لم يكن في مثل هذا البلاد فاجواب  
على التفصيل الذي ذكر في الكتاب وفي فتاوي ماورد از النهر وسيل عن قال  
قال الاخر بمثل هذه الجارية على انك ان بعته فالزوج بينهما ضمان قال البيع فاسد  
فان وطبعا على هذا فلا عقر عليه اشترى كبرياء على سدا في جدها حامية قال  
ان سدا اخذ نكاح العين وان سدا ترك اشترى على ان يوفيه عنه متى باع قال البيع  
فاسد ولو اشترى عند القاضي بالسرايع هذا الشرط صدق على الشرايين هذا الشرط  
المفيد اشترى كبرياء على الها وادوية فوجدتها سبها قال يجب ان يكون البيع فاسدا  
اشترى ديك على ان يصح فوجد يصح في غير وقت قال هذا عيب وله ان اشترى  
بعيرا على ان لا يصح فاذا هو يصح فله ان **الفصل الثالث** في بيع  
السباع والبهائم والكلاب وفي الفتاوي وسيل ابو بكر عن اشترى دودا القز قال  
المبيع فاسد وان تعاقد للمشتري حتى صار قبلها فذلك له محابا ولا شيء عليه  
كمن اشترى حمارا ميتا وبيع جلد له قال الفقيه يجوز ان يقال السلوق لصاحب  
الدود ان لا يبيع بينهما يبقى على ملكه وكذا الجلد وبه نقول وقال بعض المتأخرين ان يبيع  
دودا القز جاز لان الناس يقولون وسيل عن امراء اعطت بذا العنق بالنصف  
فقات عليه حتى ادرك العنق قال العنق لصاحب البذر ولها عليه قيمة الاوراق  
واجبر مثلها وفي كتاب الاجناس ولو باع بذا القز الذي يكون منه الدود جاز بوجه  
بايع فز ابن القز ولا فزع كان باطلا وفي نوادر هشام عن ابي حنيفة لا يجوز  
بيع دودا القز ولا بيضه وقال محمد بن حمر بنهما جميعا وبيع النخل لا يجوز الا ان  
يكون في الكوايت في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد بن حمر بن  
على كل حال قال وفي الصيد يجوز بيع الكلب والحيوان الذي يكون في  
الما وقال محمد بن نوادر بن هشام يجوز بيع كلب العور ومن تملكه لغيره وفي  
البيع الحسن ان ابا حنيفة رحمه الله كان لا يجوز بيع الكيات والعقارب والعذرة  
والثعالب والضب وهوام الارض وحين يبيع السرطان والسحاليات والصقار

١٢٢  
حال حيوته واذا كان ميتا لا يجوز بيعها ولا يحسن بيع السمك الطافي ويجوز  
للجوارح واليهادون ان يبيع حمارا لحمه كلبه والباع اذا باعوا يطعم الكلب  
وجله وعظم الكلب ولا بأس بجمعه ان يذبحوا به ويتفعلوا به سوى الاكل  
واذا مات فلا بأس بوطئه اذا كشت عنها اللحم وكذا البغل ولا بأس بجمعه الكلب  
اذا ذكي وشحم الباع اذا ذكيت ان تذاب وتنفعوا به ولا بأس ببيعه اذا البنيوا وكذا  
القرود والفيل والاسد وكذا لو ذبح كلبا ثم باعه مذبحا جاز لانهم يتفعلوا  
بجلده ولحمه ويطعم منه سورا وكلها ولو ذبح جلد الكلب الميت يجوز بيعه  
والانتفاع به وكذا عظامه اذا كشت عنه اللحم فاما لحمه وعصيده وشحمه ودمها  
لا ينتفع به بعد حامات وكذا السمور والديب والشعل والقهد والذئب  
وجميع السباع فهو بمنزلة الكلب فيما ذكرنا ولو جعل عصبه او ثارا جاز بوجه  
والانتفاع به كما يكون ذلك من الميتة وفي البيوع للحسن لا ينتفع بعض  
الميتة وعقبها ولا يباع وفي الجامع الصغير قال ابو حنيفة رحمه الله في  
جلد الميتة اذا ذبح وعظامها وعصيدها وشعرها وصوفها وبرها وقرونها  
يجوز بيعه والانتفاع وفيه ايضا لا يجوز بيع شعر الخنزير ولا الشعر المذخور  
والانتفاع بشعر المذخور ويجوز للجزارين الانتفاع بشعر الخنزير وفي  
الحسن يجوز بيع شعور الناس وفي نوادر ابن رستم يجوز الانتفاع بشعر  
الناس قال مولانا يجوز بيع شعر الادمي في ظاهرها الرواية وفي جامع الصغير  
لا بأس ببيع الرقين وكره بيع رجميع الادمي وفي نوادر ابن هشام  
ولا بأس ان يحل رجميع اللعس الى الارض والكره فينتفع بها واذا وقع  
الخنزير في حب ما جاز ببيعه مادام الما غاليا اذا بين وفي الهارونى لا بأس  
ببقي الماء النجس للدواب والسمن الدائب متى وقع فيه فارة لا بأس  
ببيعه والانتفاع متى بين لغير الاكل كان ابو حنيفة رحمه الله لا يرى بأسا  
ببيع المور جلود السباع كلها اذا ديفت بعد موتها وان ذكاهات  
او تم تدبج وفي المناسل املاء الفيل بمنزلة الحولة وقول ابو يوسف كره  
بيع القرود وفي البيوع للحسن لا بأس ببيعه وعن ابي حنيفة رحمه الله يجوز  
بيع الاسد جيا ويجوز مذبحا وبيع القهد جاز وسيل ابو يوسف عن اهل  
الكفر كانت ذبيحتها ان يذبحوا الشاة او يذبحوها على الراس يجوز بيع







هذا الخطبنة الهبة والسلم كالباع قال ابو نصر فبين اسلم دراهم في يمين ثم ان ربا السلم  
وهب ذلك السلم اليه ان قبل السلم اليه فغلبه ان يرد راس المال وقال ابو بكر ليس  
عليه الرد وهبته بيمينه من ذلك قال ابو لانا الصحيح انه يكون فسخا وسيل ابو  
القيم فبين قال في السلم كندم يكون قال السلم فاسد لان الجيد لا يوصف بهذا  
ولا الوسيط والواجب ان يقول كندم نيك حتى يجوز السلم قال القتيبي في السلم لا  
يؤخذ بخيار الرداء وفي الاستصناع يرد لان فيه لوده لا يملك المستصنع غير وفي  
السلم لو رده لا يبطل السلم فيجب عليه اخذ مثله فلا يجب عليه رده وعن ابراهيم بن يوسف  
فبين اسلم فلوسا في صفر او يفيها في حديد وقصا و بودي او بوديا في قصب قال السلم  
في ذلك كله باطل واذا اسلم قطن هروي في ثوب هروي او السعدي في مسح من شعر  
قال ان كان من شعر المسح فيعود شعره باطلا وان كان لا يعود فهو جائز قال الصيرفي  
كان شدا يقول السلم اليه اذا وجد في الدارهم زبونا بعد ما تفرقوا سمن ان ياخذ  
البديل او لا ثم يرد الزبوف قال القتيبي هذا الحياط ولود الزبوف واخذ البديل قبل  
ان ينادى يجوز ايضا في قول عليا اذا كان اقل من النصف وفي الجاهع الاصغر قال  
وسالت فتبينهما عن اسلم في المكمل وزنا او عكس فقال لا وراة فيه لساكن لخلت  
فيه المتأخر من احاد بعضهم وافد بعضهم كاختلافهم في بيع النقد وفي فتاوي بن  
الفضل فبين باع عبد بن برب صوف موجد يحوز على وجه السلم قبل فان لم يسلم العبد  
في المجلس يبطل قال لا انما تغير حكم السلم في الثوب حتى لا يجوز بيعه قبل القبض  
ولا يستكر ان غير في عقد واحد حكم عقدين كالهبة على شرط العوض كقوله ان ايت  
الي الفانك حر لعبي في حكم القن وحكم الكتابة وفي الفتاوي عن بن مقاتل في  
رجل اسلم عشرة الدراهم في عشرة افر حنطة ولم يكن عنده دراهم فدخل بيته  
لم يخرج قال فان دخل حنط ياء السلم اليه جاز وان توارى فافها بمجدد اعقد  
السلم وفي القاتعات ولا يجوز السلم في طعام ردي **المسألة الثانية** في  
سائل الداعات المكروهة والمرخنة ايضا قال في الفتاوي وسيل ابو بكر عمن له  
عشرة دراهم على اخوي يدان ياخذ ثلاثة عشر الي اجل قال  
استري منه تلك العشرة متاعا ولعوض المتاع وقيمت عشرة  
ثم سبعة منه بتلاثة عشرة الي سنة وهذا كما روي عن النبي ه  
عليه الصلاة والسلام انه قال هل لا يبت ترك ببلعة ثم التفت

اس يقول نيك او نيكو  
فان هذه الالفاظ خريفة  
بعضها من بعض وقال  
ابو بكر في السلم لا حرج  
بها

ببلعت

ببلعتك ثم افيحوز ان يتحال بشي يخرج من الحرام وسيل ابو القسم  
عن طلب دراهم يده ووارده فوضع المستقرض ببلعة فقال للمقرض  
بعت منك هذه السلعة بهذا الدرهم وقال الاجر اشتريت وسلم  
اليه ثم قال المستقرض يعني بزيادة فباع منه بزيادة بعد ما تقدم  
الشرط بينهما ولم يكن الشرط في البيع قال جازا البيعان جميعا والاول  
اذا ارد التبايع ان يقول الذي يريد معاملته كل مقاوله وشرط كان  
بليثا فقد تركه ثم يبايعه فهذا حسن وفي فتاوي النسفي سيل عن  
هذه المسألة وقاله لرجري بينهما عقود هل يصح قال لا لا يبيع المبيع  
قبل القبض وهذا فاسد ولو قبضه على هذا وذهب به وانلفه لم يكن  
ذلك فسخا للمبيع الاول ولا قاله له قال واذا اذهب المشتري المشتري  
من المبيع قبل القبض فقبله هو اقاله ولو باعه من المبيع لم يكن اقاله  
لكن يكون بيعا فاسدا لانه يبيع قبل القبض وبالقبض ملكه وعليه  
دون الثمن والبيع الاول صحيح وعلى المشتري الاول من ذلك  
ويجعل قابضا حكما يبعه من المبيع وتلبيطه على قبضه واستهلاكه  
خرج المسألة على هذا لكن لما قبضه المقرض السلعة من المستقرض  
في البيع الاول ثم باعها المقرض من المستقرض صح الامر كما حكينا عن  
ابي بكر وابي القاسم بعد ان يكون السلعة ملك المستقرض يبعها المستقرض  
من المقرض بعشرة ويجوز لوجود المقايض في العقد الاول وياخذ  
المستقرض العشرة من المقرض ورجع السلعة الى المقرض وكانت  
للمقرض ثلثة عشر الى مدة يريداه وذكر صورة العسة في شرح المجا  
الصفير للشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله في باب الكفالة  
وهو ان يشوي شيئا بنسيه ويقبض المبيع ثم يبيع من غير ثمن  
اقل مما اشترأ ثم ذلك الغير يبيع من المبيع الاول بما اشترأ البصل  
الثوب بقيمته ويحصل الربح هذا هو العسة والجبر الذي جاء  
في العينه قوله عليه السلام اذا تبايعتم بالعين فاتبعتكم ابواب  
السعد للتم وطهر عليكم عدوكم وان لم يكن للمستقرض دراهم يشري  
المستقرض السلعة من المقرض ثلثة عشر مثلاً ثم يبيعها الى مدة

ح  
اذناب



يريداه من المجنى مثلاً ثم تناخا العقد وتفايلاه قبل القبض عليه ثم يبيعها المشتري  
من المقرض بعشرة ويقتض عشرة حتى لا يكون شري ما باع باقل ما باع قبل نقد الثمن  
وفي الجامع الاصفهاني قال محمد بن سله العبيد الصحيحة احب الى من هذه التجارات  
التي يعمل بها اليوم قال اخبرنا احمد بن يوسف عن عمرو بن يونس العابد اخو علي بن  
يونس قال سالت ابا يوسف عن العبد قال جاز ما جوزه ثم قال اجره انما كان  
لفزاره من الحرام الى الحلال قال محمد بن سله يبيع العبد خيراً من البيع الذي اراد  
في السوق وعن ابي بكر الاسكاف فيمن استقرض من اجرة عشرة دراهم  
فاوفاه وذا قال ان كانت الزيادة مما يجرى بين الزين فلا عبرة به كذا بقى  
في ما به ونحوه وقد راى درهم والدرهمين مما يجرى فلا يجوز وقد نصف درهم  
وقال نصير عن شد ادانه يجوز ايضا وقال ابو نصير نصف درهم في مائة عندي كثير  
يرد على صاحبه ولو وهب المستقرض الزيادة من المقرض لا يصح لها هبة غير  
مقسومة وما روى عن النبي عليه السلام انه استقرض ثماناً او في داخ  
وقال انما كذلك ترن فذلك محمول على زيادة يحرى بين الوريين وفي فتاوى الشيخ  
قال ان البيع الذي تعارف احل زماناً احتيالا للربا وسواء بيع الوفا  
لحقيقته وعن هذا البيع في يد المشتري كالرهن عند المقرض لا يملكه ولا  
يطلق له الانتفاع به الا باذن مالكه وهو ضامن لما اكل من ثمره واستهلكه  
من عينه والدين ساقط بهلاكه في يده اذا كان به وفا بالدين فلا ضمان عليه  
في الزيادة اذا هلك من غير صنعه وللبيع استرداده اذا قضى دينه اذا لا  
فرق عندنا بينه وبين الرهن في حكم من الاحكام وعليه فتوى السيد الامام  
ابي شجاع وفتوى القاضي الامام علي السعدي بخاراً وكثير من الائمة على هذا  
واذا خلف البايع والمشتري فادعى المشتري ببيعاً ما او البايع يدعي  
بيع الوفا فالقول للبايع لان المشتري يدعي ربا الملك عنه والبايع  
ينكر قال مولانا القول قول المشتري لانها توافقا على البيع الا ان البايع  
يدعي شرطاً زائداً والمشتري منكر فيكون القول قوله وفي فتاوى بن الفضل  
وسيل عن كرم بين رجل وامراة باعت المرأة نصيبها من الرجل واشترطت  
مضى حادث بالثمن ردها عليها نصيبها ثم باع الرجل نصيبه للامراة فيه  
شفعة قال ان كان البيع بيع معاملة لها الشفعة سواء كان نصيبها من

الكرم

الكرم في يدها او في يد الرجل فقيل لم قال لان بيع المعاملة والتولية حكمها حكم  
الرهن وللرهن الشفعة وان كان الرهن يد الرهن هكذا ذكر في كلا الموضعين  
على ما بينا لكن سمعت من بعض مشايخ زماننا ان الشرط اذا لم يكن في العقد جعلناه  
بيعاً صحيحاً في حق المشتري حتى يمتنع بالمشتري كما تمتنع ببايرام ملك وجعلناه رهناً  
في حق البايع حتى لو اراد المشتري البيع لم يقض القاضي بذلك ومضى جاز بالثمن بحسب  
المشتري على قوله وردد البيع الي بايعه قال لان هذا البيع مركب عنهما كالهبة بشرط  
العرض والهبة في حالة المرض وكثير من الاحكام يكون لها حكمان ولما جعلنا ذلك لحاجة  
الناس اليه وقدرهم من البر خصوصاً في الكرم فان يبلغ اعطاء في هذا الباب الدين  
والاحاق والكرم الا يصح لما عرف به بخاراً اعطاء والاحاق الطريلة ولا يملكهم ذلك  
في الكرم الا بعد شري الاشارة وهذا الشري عقد وفا فاططروا الي ما بينا وما خاف  
على الناس امتح حاكم وفي الفتاوى وسيل ابو بكر عن كتب ما لامن الحرام فاستثني  
نيا ولم يصف البيع الي تلك الدراهم قال كان ابو نصير يقول ما لم يسلم الدراهم الي البايع  
ثم يشتري لها يطيب وليس عليه ان يتصدق برحمة قال ابو بكر وسيل ابو بكر  
ولا يطيب له وكذا لو لم يصف عند الشراء هذه الدراهم لكن من يبيعه ان يعطى تلك  
الدراهم قال الفقيه وقول ابي نصر هو القياس لان البيع لم يقع على هذه الدراهم  
التي عنده وانما وجب في ذمته وفي الجامع الاصفهاني من اشترى طعاماً وفي يده دراهم  
غضب قال ان لم يشتر الي هذه الدراهم طاب له اكله وان اشار اليها لم يغير اكلها  
وكذا السلطان لو اشترى بالدراهم المرسلة او المطلقة ثم ادعى الثمن من مال ما خوذ  
من الناس غني انه يكره لغيرهم تناول اطعمتهم ربحاً لهم بما يكون من الظلم وعن  
اكثر الاسكاف انه قال فيمن غضب ما كولا فأكمله عن ابي حنيفة رحمه الله انه اكل حلالاً  
لانه استهلكه بالمضغ فلذلك قبل الابتلاع قيل فانما ويل قوله تعالى الدين يا كونه قيل  
الوعيد للخذ والنناول وذلك قايماً فكان الوعيد قائماً قال في الجامع الصغير  
ان من اشترى بدراهم مفضولة تصدق بالبيع جري بعض الصحابة على ظاهر هذا  
الرواية وقال ابو الحسن الكرخي هذا الشري بدراهم مفضولة منقولة فاما اذا لم تكن  
منقولة لا تصدق بالبيع قال الاخير وسالت شدا عن قول ابي حنيفة ان من اشترى  
بدراهم الغضب ورفض غني او اشترى بدراهم غني ورفض دراهم الغضب قال  
لا تصدق الا ان يشتري بالغضب ويدفعه اليه جعل اشترى الطعام بالدراهم



المطلقة وقضى الثمن من الدراهم المحلوف عليها بان لا يشتري منها قال ابو جعفر الطحاوي في مختصره بان لا يثبت الا ان يتقدم من الدراهم ثم يشتري بها الطعام فيثبت ثمنه قال لان الدراهم لا تثبت في عقود المبادلات بالتقنين مالم يتبين او لا قال ابو القاسم قال ليس كان سفين بن عيينه على كاترين الصرافين وبما كل عندهم قيل له في ذلك قال ليس اذا زمان المشبهات اتى الحرام الصراح اي المحض وفي الفتاوي وسيل ابو القاسم بمن دفع الى خباز وبأخذ كل يوم نيسا قال يقول كما اخذت فهو على ما فاطمت عليه وسيل بن مقاتل عن ذلك فقال لا بأس ان يأخذ منه القيل والحبن وقتا بعد وقت مالم يشترط عليه انه انما يدفعها على ان يأخذها منه نوعا ولكن ان افوضها اليه ولشري منه تلك الدراهم التي لا بأس به وبه قال ابو حنيفة رحمه الله عليه واصحابه وعن بن سيرين انه قال لا يعمل البقال الدرهم ويأخذ منه السلع ولكن خذ من السلع ثم اعطه الدرهم وعن الشعبي كذلك قال خذ واعطه قال وقال بن مقاتل اذا قبض الانسان شيئا من ثياب على غير من ميسر على ان يسقطه على غنمه بعد ذلك فهذا بيع فاسد وجب عليه رد ما اكل ان كان كيليا مثله وكذا الوزني وكذا في العددي كالبيض والجزء وقال دفع لي غنم بعيمته وسيل ابو بكر عن دفع دراهم الى خباز وقال اشتريت منك مائة من الخبز وجعل بأخذ كل يوم حصة منها قال البيع فاسد وما اكل فهو مكروه ولو دفع الدرهم ولم يشتر منه بل اخذ كل يوم ما يريد فهو حلال وان كانت وقت الدفع نية الشري فلا عبرة بتلك النية مالم يلفظ به الا ترى انه لو اشترى عبدا ومن ينبت ان يوفقه ولم يلفظ به حاز ولم يجعل النية من شرطه في البيع كذا هذا قال وبه فآخذ وسيل ابو القاسم عن تاجر لا بد له من سرة الاستعانة ولا يجهل قلبه ان يشتري من كل احد شيئا حتى يبال عنه ويتفحص مخافة الشبهة قال الاشيا عا ظاهرها التي جرت العادة عليه حتى يحس العراض فان كان البلد الغالب فيه الحلال في الاسواق فلا يجب فيه السؤال وان كان وقتا قد غلب الحرام على اهلها او كان الرجل ممن يأخذ المال من حيث قال السؤال عنه حسن وسيل عن يبيع ويشترى على الطريق قال ان كان الطريق واسعا ولا يكون في تقوون ضرر بالناس فلا بأس وعن ابي عبد القاسم انه كان لا يباي بالتراب باسا وان كان بالناس ضرر منه لما فيه من افراغ الطريق وقال ابو القاسم لا يشتري لانه لما لم

يجد مثني بالاجلس هناك فقال تعالى ولا تقا ولا على الاثم والعدوان وسيل عن بيع الطين الذي يوكل قال لا يحبني ببيعة اذا لم يتبع به الا الاكل فاذ يضرب ويقتل وعن محمد بن مقاتل الاحتكاك في طعام الناس وعلق الدعاب وكل ما كان لعامة الناس اليه الحاجة فهو حلال وشرح سبلة الاحتكاك في شرح الجامع الصغير للزوري في باب الكراهة على الوجه وعن ابي يوسف لو ان عريانا قد مر الكوفة وارادوا ان يبايعوا منها ولعن ذلك باهل الكوفة قال منعهم ذلك الا ترى انه يمنع اهل البلدة عن الشراء الحكم فهذا اولى وعن الحسن بن زياد في رجل اشترى كحا او سمكا ونحو فذهب ليحيى بالثمن فاطار فحسب البائع ان ليعده قال ببيعة من غير قلت فاذ علم المشتري بالقصه قال اذا حل للبائع البيع حل للمدخر المشتري قلت وان باع بزيادة او نقصان قال الزيادة يصدق لها والنقصان موقوف عن المشتري وسيل ابو بكر عن شري دار فوجد في جرح من حفرها دراهم قال سبلة سبيل اللقطة قال القبة عندي يرد لها على البائع لانه اخذ الدار من يده بما كان فيها فبقي اقربا لاخذ منه فبقي اي البائع ان ليعمل فحكم اللقطة وسيل ابو القاسم عن اشترى دارا او بيتا في سكة وكان ذلك للمدبرة اراد المشتري ان يبيع فيها قال ان كان عملا يعل فيه اوى جيرانه على الدوام فانه يبيع من ذلك فانه لا ضرر ولا ضرر في الاسلام الا ان يكون ذلك في بعض الاوقات في المدن فيجوز عنه وسيل ابو بكر عن اشترى من الكاعنة قال حاز لانه عددي كالحجون والبيض وسيل ابو عبد الله القلاس عن من مض الحبن قال يجوز الى الثلث وما زاد عليه لا يجوز الا بالوزن وهكذا قال ابو بكر وسيل بن مقاتل عن بيع الزنار لاهل الزينة قال لا بأس به لانه ذلك ادلال لهم وسيل عن من كان كسبه من الدار ومات الرجل ورثته انما يبايعون من ان قال سمعي ان يردوها فاذ عرفت اربابها وروا عليهم وان لم يعرفوا الصديق به وسيل ابو بكر عن محال الاستقاط الاستبراء اهل يانم قال لا يجهل كماله يبيع في الحرام قال القبة ان كان البائع باعها في طهر لم يجزها فيه حاز الاحتمال بان يبيع وجهها المشتري اذا لم يكن في كاحه حرم ثم يشتريها اوى وجهها البائع عن لاحق في كاحه ثم اشترى بها وبيعها ثم يبيعها الفرج او يشتريها بوجهها من انسان ثم يبيعها ثم يبيعها الفرج قبل الدخول قال القبة وان خاف المشتري ان الزوج لا يطلعها ينبغي ان



يقول لمن يزوجها منه قبل التزوج اذا تزوجها فامرها يدي بعد ما تزوجها  
 فاطلقتها متى شئت ثم تزوجها ثم فطنتها ثم يطلقها ولا يجب عليه الاستبراء وسئل  
 ابو بكر عن يري بيع عبد من فاسق قال ان كان يبيعه من يعلم انه يعصى الله تعالى  
 به وفي فتاوي بن الفضل يمين اشترى جارية ثم اعطىها ثم تزوجها عند محمد  
 يجب الاستبراء وعند ابى حنيفة رحمه الله لا يجب واصل الاختلاف فيمن تزوج  
 امته موطوءة وسئل عن ستر الكعبة من بعض السدنة فقال لا يجوز وان قتل  
 الى بلده قال تصدق به على الفقراء وفي فتاوي الشافعي وسئل عن باع نصف دان  
 شاعا ثم وهب منه من المشتري قال يصح وهذا هو المصلحة لمن اود ان يهب لان  
 نصف دان شاعا وفي الفتاوي سئل ابو القاسم عن اشترى حجرة سطحها ورجحة  
 سطح جاره استأجره وان دفع عينا على عوارك الجار قال لا بد من سنة مائة للفرج  
 من النظر قال الغني ان كان في صعوره على السطح يقع بصره في دار جاره يمنع  
 الجار من الصعود مالم يتخذ ستر وان لم يقع الا ان يكون على السطح لها في اخذ  
 الستة على السوافين ان يتأصلا ويتخذ سنة بينهما وحكي ان سعيان التزوي  
 جاء الي صاحب الرمان فوضع عند فلهما وحمل مائة ولم يتكلم ومضى قال وبه  
 ناخذ يجوز البيع بالغافل وان لم يبق هذا الا في قول الخوارج **الفصل**  
 في الخصومات الجارية بين البائع والمشتري في باب البيع والفتاوي روي ابو يوسف  
 عن ابى حنيفة رحمه الله يعني باع امته له فخذ المشتري سراق ولا يجوز للبائع وطئ هذه  
 الجارية ما دام مرتدا ان يكون على الخصومة فان اجتمعا على ترك الخصومة كانتا  
 منقصة للبيع وجاز له وطئها وعن محمد بن يدي عني اخرا باع منه ومن فلان  
 عبدا ابى درهم وفلان غائب واقام البينة على الحاض بنصف الثمن فمضى حضر  
 الغائب ليعيد عليه البينة ولو قال لا وقد ضمن كل واحد منهما ما على صاحب جاز وتوفي  
 عليهما ولا يحتاج الى اقامة البينة وسئل ابو القاسم عن باع من اخر عبدا استراه من  
 رجل ثابت عنده ولم يوقف عليه فحماه المشتري لطلب من البائع التفتة معه قال  
 لا يلزم البائع الطلب معه وسئل عن اشترى غلاما من اخر فادعى رجل ان الغلام  
 كان له والله اعلم منه سنة قال على المدعي بينة الملك لا بينة العتق لانه لما ثبت  
 له الملك ثبت العتق باقراره وان لم يكن له البينة يحلف المشتري على ملكه  
 وسئل عن البائع والمشتري اذا اختلفا في ثمن عبد فقال البائع ان لعتة الا

بالف

بالف هو حر وقال المشتري ان استتريه الا تخسمة هو حر قال لزم البيع لان عند  
 البائع ان العبد قد عتق يمين للمشتري فكيف يقض البيع ولزم المشتري ما اقرب به  
 من الثمن ولا يفتن العبد وسئل عن اشترى دارا فذكر في المبيع ثلاث حدود على  
 الصحة وفي الحد الرابع سود المدونة القديمة الجاهلية التي لا يعرف اصلها اكانت  
 مملوكة او لا غير انه يعرف لسور المدونة ووراء هذا السور دود فذكر في الحد الرابع  
 لغيره بعد فلان هذه الدور التي وراء السور وادخل السور في البيع ومات البائع  
 فادعى على الورثة ان هذا البيع وقع فاسدا كذلك قال ان كان البيع متهما على اشياء  
 الى الدار بالمنا هذه او قد عرفها جميعا فالبائع حاز فيها بينهما وبين الله تعالى  
 واما في الحكم ان البيع لم يحزن اذا كان مثل هذا الحائط لم يكن من حيطان الدار  
 فاما لو كان مثل هذا الحائط قد يكون من حوايط القصور كان هذا حائطا من حيطان  
 الدار وقد دخل في البيع ولا يجب ان يعتبر في ذلك شحنة الاسم واما يعتبر الكون  
 في اليد وسئل عن باع صنعة في حدود اربعة احدى حدودها حريم النهر هكذا  
 بين حريم النهر والصنعة طريق العامة وعند الشرا كان المشتري والبائع يعلمان  
 ذلك فاداد البائع ابطال البيع قال في هذه المسئلة فتوي وحكم بالفتوي اذ اعلمنا  
 ما وقع عليه الشرا جازا البيع ليس لاحدهما يقض البيع بينهما الحكم فيها فان ذكر في  
 البيع بطريقها التي هي لها من حقوقها وكان ذلك طريق منفرد عن الصنعة فان  
 المشتري يرجع على البائع بحصة ذلك الطريق من الثمن ولا خيار له في بعض  
 البيع وفي اخر فتاوي الشافعي وسئل عن كسب في صلت احد حدودها التي ارض  
 فلان والفاسل بينهما رقيقة قال هذا فاسد لما فصل فلما يكون ارض فلان حد  
 هذه الدار بل حد الرقيقة ويجب ان يعرف الرقيقة بشئ ينسب اليه والافلا  
 اقل من ان يقول رقيقة لها الى بالمحلة او بالقرية او بالناحية ليقع لها نوع توين  
 او في الزقاق كثر وسئل ابو بكر عن باع عبدا من اخر وسلمه ثم انه ابى الى  
 بلده وادعى هناك انه حر الاصل لا حصرة له على بائعه مالم يثبت حرية لغيره  
 القاضي وسئل نصير عن جارية ادعت حرية لنفسها قال ليس للمشتري ان يردّها  
 على بائعها عني انه يردّها احتياطا وكان شرا مني اشترى امته يزوجها ويقول  
 ويقول لا ادري لعلها حرة او جري كلام الحرية على لسان اربابها وسئل ابو بكر  
 عن مديون ليس له دار يكتفها قال يبيعها الناجي فتعني دينه فترسل ابنه ليسكن

ن



قال يذهب الى رباط حومار الماعلى قديم مكان بوه بين يديه وسيل بن لمطيع عن له  
 وقت ولا خروقة فاختلطوا ونقص من ثمن كل واحد منهما قال فضرب كل واحد منهما  
 بقيمة ماله مختلط لان هذا نقصان دخل لا بفعله وسيل انصرف عن اشترى ارضا فيها  
 وفيها راب مفتح اليد واسفله الى داره او كنيته مثلك قال السرداب الذي  
 مفتح اليد فان اقام الذي اسفله اليه البيته انه له قضى به له فان كان المشتري  
 اشتراه بحقوقه رجع الى بايعه بحصة من الثمن ولو كان كلا الدارين لواحد فباع او لا  
 الدار المسد مفتح السرداب اليها ثم باع الدار الثانية قال السرداب الذي مفتح اليها  
 ولو كان على عكسه لم يكن للذي مفتح اليها شيء وفي فتاوى النفي عن باع عقارا او  
 ابنة وامرأة حاضرة يعلم به ووقع التقابض بينهما وتصرف المشتري ومضى على  
 ذلك مدة ثم ان الابن الحاضر عند البيع او المرأة ادعت على هذا المشتري ان الذي  
 اشتراه ملكي ولم يكن ملكا للبايع وقت البيع قال اتفق مشايخنا واستأدونا  
 ان هذه الدعوى مثلها لا تنجح وهو ليس محض وخوض عند البيع وتركه مائة  
 فيها يصنع اقرار منه انه ملك للبايع وان لاحق له في البايع وجعل سكوته  
 في هذه الحالة كالاقرار بالاقرار رد لاله خطعا لاطباع الفساد لاهل العصر  
 في الاصرار بالناس قال بولا فاهذا استقصان المشايخ والاولى ان لا تنفى  
 به ويكون الدعوى منها مسموعا وفي الحجاج الاضطر واذ بيع شاة انسان بين  
 يده وهو بيطر وهو ما كنت قال لا تخلفه واولي سف لا يجوز عليه وبه ناخذ  
 وكان بن ليلى يقول سكوته اجازة منه للبيع وفي فتاوى محمد بن الفضل وسيل  
 عن من اشترى خادما فسرق ثياب المشتري وابق قال ان فعل هذا عند المبيع  
 قبل البيع وظفر المشتري بالعبد رده على البايع وان لم يظهر فلا خصومة للمشتري  
 على البايع حتى يظهر موت العبد فيرجع عليه بنقصان العيب وسيل عن ثوب  
 اغناما الى سمار فباعه في الخيرة ثم مات السمار وترك وارثا فطالب صاحب  
 الاغنام المشتري بالثمن فزعم انه وفر الثمن الى السمار قال لا يطلب رده  
 السمار حتى ثبت قبض السمار ولا يصدق ويوت الوكيل لا ينتقل المطالبة  
 الى الموكل بل ينتقل الى وصى الوكيل ان كان والا يرفع الامر الى القاضي كذا  
 ذكره رحمه الله في كتاب التركة الى احد المتقاولين اذا باع شيئا من المتقاولين وسيل عن  
 اشترى جارية وتدا ثلثها الايدي ثم ادعت الجارية انها حرة وردها على بايعها

نحوه في الجارية

١٢٩  
 ما عدا بقولها وقيلها الثالث من الثاني واي البايع ان يتبها من الثالث قوله  
 الجارية قال له ان لا يتبها الا ان الجارية تدعى الهاجرة الاصل ولم يكن اوث بالرق  
 فكان يقول لها وسيل عن باع جارية فوجها عند متوسط فنقد المشتري بعض  
 الثمن وسلم المتوسط الجارية الى المشتري فغير امر البايع قال البايع ان ياخذ  
 المشتري ببد الجارية للمشتري الثمن لان المتوسط استرد الجارية لمشتري الثمن  
 فان تعذر رد الجارية ضمن العدل فبقيها للبايع والا يطالب العدل ببيع الثمن  
 وسيل عن بعت بضاعة الى سمار ليبيعه ويدفع ثمنها الى فلان وطلب صاحب  
 البضاعة فلان ما قبض من ثمن البضاعة فانكر ان السمار دفع اليه ثمنها فقال  
 السمار دفعت اليه قال القول للسمار في بركة نفسه ان باع البضاعة لغير  
 احب وان باع باجر فكذلك عند باي حنيقة رحمة الله لا احب المشتري عنده  
 امين ولا يصدق السمار في قولها لان الثمن مضمون عنده كما كانت السلعة  
 مضمونة عنده وسيل عن باع من امرأة شيئا ثم اختلفا فقالت كنت انت رسول  
 زوجي وكان البيع على وجه الرسالة ولا ثمن لك علي وقال البايع لابل بعها  
 منك وعليت الثمن قال القول لها وعلي البايع البيته قال القاضي هذا  
 اذا لم يظهر عندها لا يتبها فاما اذا ظهر فلا تصدق هي وسيل عن اشترى  
 جارية فادعى المشتري انها لا تحيض واسترد بعض الثمن ثم حاضت قال  
 ان كان البايع انما اعطى على وجه الصلح عن العيب كان له الاسترداد وسيل  
 عن اشترى جارية وادعى المشتري فيها عيبا وانكر البايع ذلك والجارية  
 في يده ثالث يريد ان يتوسط بينهما يدفع المشتري ثمنها الى البايع ويردها  
 ولنفسها ويحيط عنه من الثمن قال ان كان البايع هو الذي يدفع المال جاز  
 الصلح ويكون خطا وان دفع المشتري لم يرد له الا اذا باع منه ما قبل مما  
 اشترى وقد نفذ كل الثمن على ما عرف وليس لاحد ان لم يلمها شيئا الا ان  
 يراضا على ذلك وفي كتاب الصلح من الفتاوى وسيل ابو بكر عن باع من اخر  
 ابراهيم ووزنه عليه ونقصه المشتري ثم جاء المشتري يزعم انه وجد ناقضا  
 قال ان علم ان النقصان من اجل الهما وما يجري بين الوكيلين لا شيء عليه  
 له على البايع وان علم ان النقصان لا بما ذكرنا ولم يبين من المشتري اقرارا  
 بالنقص يكون وزنه كذا فله من الثمن قدر النقصان وان اقر بالنقص فلا شيء له



**الباب الرابع** في المسائل المتعلقة بالامان وما يتصل بها قبل القبض في البياعات فيما يرجع الى الامان فيما يتعلق بالقبض وسحق فيما يتعلق بسوم الشرا وما يتصل به **الفصل الاول** فيما يرجع الى الامان وفي الفتاوي وسيل ابو جعفر عن اشري شيا بدرهم القروانية قبل كادها وتطالب اليوم بدرهم دارية قال ان كانت القروانية تزوج في السوق ايضا فله ذلك وان لم يزوج عليها فعلى المشتري قيمتها يوم مجتمعا وان كانت القروانية من الدرية التي لا تزوج في السوق فالبيع فاسد وعلى المشتري رد المبيع او قيمته قال الفقيه هنا قال اشري شيا بالفلوس ثم رخصت حازا الشرا وان كدت ه الفلوس فسد الشرا كذلك ههنا وسيل ابو نصر عن مشر دفع الدرهم الصحاح فكرها فوجدها بنهرجة قال يدها ولا يري عليه وعن محمد بن سلمة انه قال في هذا نعم ما صنع حيث بين عيبه وخيانته وعن ابي يوسف فمن اقتضى من اخر دراهم فافتقها ثم ردها عليه قال ان افقه وهو يعلم بكونه يوفى اه ليس له ان يرده وان كان لا يعلم له ان يرده بغيره او بعينه رضا كان رد الثاني عليه وكذا الودع اليه لينظر فكسر وعن الحسن فمن اخذ من الحاربية في كيس بنعم ان يفهمها درهم فوجد فيها دينارين فباعها ليردها فضاخ في الطريق قال ابو حنيفة ودفرا لافان عليه وقال ابو يوسف ههنا من لانه اخذ على ان له قال قال الحسن ويقول ابي حنيفة اخذ فان من المشتري الف درهم فبين ان كان الف ومائتين ثم ضاعت فهو مستوف في الف وفي المائتين مومن فان عمل المائتين وبعث اليه ثم ضاعت الالف من يده فله ان يرجع على الدافع بحجة اسداس المائتين حبل الالف في كره ودفرا المائتين الى غلام ليردها فسرق المائتين وسرق الالف من يده لم يرجع واحدهما على صاحب وهذا كله قياس قول ابي حنيفة ودفرا درهمهما الله والحسن وقال ابو يوسف من المائتين التي ضاعت من يده او لا وسيل ابو بكر عن له على اخر عشرة دراهم صحاح فاراد ان ياخذ اثنا عشر مائة قال يستقرض منه اثنا عشر مائة ثم يقضيه العشرة الصحاح ثم يريه من درهمين وعن ابي يوسف فمن باع بعشرة ولم يرد على هذا فهي عشرة دنائير وان قال اشريت هذا الثوب بعشرة فهي عشرة دراهم وفي البيضة عشرة افلس قال الفقيه كذلك اذا كان الناس في البلدة يتبايعونها

وعن

**قال** وعن نصير عن الحسن انه كان التقابن في العروض ده نيم والحوان ده يارده وفي العقارات دوازده وسيل ابو بكر عن اشري جارية بصره من دراهم وهي بحضرها وقال اشريتها بهذه الصرة قال ان كان فيها نقد البلد جاز له ذلك وان لم يكن نقد البلدة فانه يرد ويأخذ منه نقد البلدة ولو قال اشريتها منك بهذه الدراهم التي في هذه الخانية جاز والبائع بالخيار اذا راي شي هذا خيار المكية وليس الخانية كالصرة لان ما في الصرة يري وما في الخانية لا يري شيانها ولا توقف على مقدار بوجه وسيل ابو بكر عن قاله لفت بعشرة دراهم صحاح ومكره قال يجوز ولزم من كل واحد منها نصفه وان قال بعضه من ذا يعطيه من ذا فالبيع فاسد وسيل ابو بكر عن اشري الى بالدرهم فقال كلها جيدة واجرة الناقد على البائع وان قال درهمي غير متقدمة فالاجرة عليه وسيل ابو نصر عن نعيم الزبوف فقال دراهم مغلوشة والنهرجة الذي يضرب في عني دار السلطان والسوقه صفرموهة بالفضة وقال ابو جعفر الزبوف ما يدفع بيت المال والنهرجة ما يهرجه التجار والسوقه فارسية معربة وهي سوز سيل ابو نصر عن اشري متاعا بالف درهم او الي عشرة اشترى على ان يعطيه الثمن اي نقد كان يومئذ قال البيع فاسد ويكره المبيع ان كان قايما وقيمه يوم القبض ان كان هاهنا وعن الحسن فمن اشري شيا الى الموسم قال جاز البيع وهو عندنا اذا نالت الشمس من يوم عرفه والي النفر لا يجوز الا اذا قال لي النفر الاول جاز اذا نالت الشمس في النفر الاول لزمه وفي كتاب الصلح من الفتاوي وسيل ابو بكر الاسكاف عن اشري طائرا بمن معلوم على ان ينفذه منه كذا ولعني الباقي الى النمرور فوجدها من ليضة فاذا ادان يدها علي بالبيع فلم يقبلها منه فاعادها الي بيته فمات قال ليس عليه شي من الثمن لمن حمل المصوب الى الغاصب فلم يقبله المصوب منه فاعاد الى من له فضاخ لم يقبل كذا هذا واعادة لا يكون عسبا جديدا الا ان لو وضع عنده ثم حمل فاما لما كان في يده ولم يقبل منه يكون امانة ثم قال ابو بكر كان ابو نصر يقول اذا كان البيع فاسدا لاختلاف انه يبرأ عن الضمان سواء قبل من البائع او لم يقبل وان لم يكن فاسدا لم يبرأ الا بقول البائع او بعضه القاضي وانا اقول ببراءتها جميعا قال الفقيه والمالك يكون البيع فاسدا



الى النعم اذا كان المتعاقدان لا يعرفان وقتا فاما اذا عرفا فالبيع حايث  
وفي فتاوى بن الفضل وسيل عن باع شيئا بتمن على التعاريف قال لكان  
نطالب المشتري بالتمن جملة الا ان يكون ذلك شرط في البيع فينفذ البيع  
وفي كتاب الصلح من الواقعات قال وذكر في كتاب الاصل لو قال المطلوب  
قد مررت من الاجل او قال لاحاجتي في الاجل الذي في هذا الدين فان  
هذا ليس بشي والاجل على حاله ولو قال قد ابطلت الاجل او قال تركت الاجل  
فهو حايث والدين صار حالا وكذا لو قال جئت مالك من الدين على موجب  
حاز وصار حالا ولو قضى الدين الموجل قبل انقضاء الاجل وجده القايض  
ريوفا واستحق عليه اوردته عليه فاما مال عليه الى اجله ذكر في كتاب الصلح  
من كتاب الاجناس وسيل عن باع سبعة الى اجل ولم تسليمها حتى مضى الاجل  
قال ليس له ان يجبرها اجماعا لانه ليس بخوف هذا العقد ولم يكن الحق ثابتا  
حالة العقد فقتل له ليس عقدا لو قيل لم يوجب له حق جنس البيع ثم كان  
البائع حبه بعد العقد فقال لان الوكيل لم يرض بان يقع القبض للموكل  
وكن الحكم اوجب ذلك فكان كالمكره على ذلك فكان له ان يجبر لعدم رضاه  
واما هنا رضي بابطال الحبس قال واما المطالبة بتسليم الثمن قال ابو حنيفة للبائع  
ان يطالب المشتري بتسليم الثمن وقال محمد ليس له لان الاجل عنداي حنيفة  
رحمه الله يعتبر من وقت العقد وعند محمد يعتبر من وقت التسليم واجمعوا فيمن  
باع شيئا الى سنة على انه بالخيار ثلاثة ايام او شهر عندهما ان السنة تعتبر بعد  
ايام الخيار لان الاجل يعتبر بعد وجوب الثمن قال ودابت هذه المسئلة على  
قول هذا ان عنداي حنيفة لا يطالب له ما لم تمض سنة في المستقبل وعندهما يطالب  
في الحال وسيل عن باع بيعا مبيحا ثم اخبر الثمن الى وقت الحصاد والرباس  
فقال على مذهب ابي حنيفة رحمه الله لنفذ البيع وعن محمد انه لا يبطل والتاخير  
صحيح لان البيع مع بعير اجل وحبل الاجل للمجهول في الثمن فصار كالكفالة  
غير ان هذا يبطل بالقرض فانه لا يجوز التأجيل اجل بعد القرض او مقارنا  
له وفي فتاوى النسق وسيل عن باع عبدا بالف على ان ينقله كل اسبوع حتى  
ينقله خمسمائة عند معنى الشهر فقال البائع انا اطلب منك جميع الثمن قال  
البيع فاسد لجهالة الاجل لانه لا يدري متى يمكن تسليمه عند كل اسبوع والجهالة

١٢٩

تفد البيع وسيل عن اشترى من اخر ثيابا ببغداد بحسين دينار  
اركنه على ان يوفي الثمن بسرقته اجاز البيع قال البيع فاسد لوجهين  
احدهما ان ظاهره يوهم شرط الثمن لغير البائع كما اذا باع على ان الثمن على  
غير المشتري ويوهم انه يقر بصح على ان الثمن للبائع وان يוכל اخاه به  
وهذا مفند والاخر منه اجلا مجهولا فانه يبيعه بتمن فيه قطع المسافة  
من بغداد الى سمرقند قال وكذا لو قال البائع على ان توفيني هذا  
الثمن بسرقته قد لما ذكرنا من جهالة المدة وفي الواقعات اشترى عبدا  
بالف ينشأ بوري ثم باع ببلخ بريح مائة فراس ماله نقد بنشأ بوري والريح  
نقد ببلخ وان قال ده يارده فمأ على نقد البلد الذي اشترى وكذا الثقل  
الذي هو نوع الدراهم والفقير والامان في بلد **الفصل الثاني**  
في المسائل المتعلقة بما قبل القبض في البيع قال في الفتاوى وسيل  
ابو سليمان عن بايع سلم الدار الى المشتري ولم فيها متاع قليل  
او كثير لا يكون تسليمها حتى يسلمها فارغوا ولو ادعى ما في الدار الى  
المشتري ثم سلم الدار اليه قال يصح تسليمه ولو باع ارضا وفيها زرع  
فسلم الارض اليه لا يكون تسليمها ايضا وسيل ابو بكر عن باع خلا في دون  
وخلى بنيه وبين المشتري على المدن وتركه هناك فملك الخلق قال يملك  
من قال المشتري وصار البائع معبراً منه المدن كمشترى على الخطه  
قال كلما في غرار تلك وهو حاضرها رقايا وعن الحسن فيمن اشترى  
جارية ولم يقبضها حتى مات وعليه دين فجا ابنه وادى الثمن  
وقبض الجارية قال يباع الجارية في الدين والا ابن اسوة للصبر ما  
وسيل ابو بكر عن اشترى عبدا ولم يقبضه حتى مات وعليه  
ابن البائع بان ياجر من انسان معين او غير معين قال جاز ذلك  
وصار المشتري قابضا وما اخذها البائع من الاجرة بحسب من الثمن  
وهذا ممن غصب شيئا قال صاحبه للغاصب ابعت الى علي يد انسان  
ففعل فانه يملك كذاها وسيل عن اشترى بقرقة من اخر قال المشتري  
للبائع ستقها الى منزلك واسوقها الى منزلي فماتت البقرة في منزل  
البائع قال هلك من ماله البائع فان ادعى البائع التسليم كان القول



المشتري انه لم يقبض مع يمينه باع رجل فص خاتة او باب بيته  
قال ابو القاسم ان نزعها وسلم الى المشتري صح وان لم يسلم فلم يشر  
خيار ان شاء تزبص الى وقت ينزع وان شاقص البيع وفيما تكن  
النزع بغير ضرر جازا البيع بلا خيار وسيل عن اشترى دجاجة مخمضات  
بغير عينه فباضت الدجاجة قبل القبض خمس بيضات فقد استكمل البايع  
البيضات قال ينظر الى فقد البيضات والدجاجة فان كانت الدجاجة  
سواءى عشر بيضات لزم الدجاجة المشتري بثلاث بيضات وثلاث في قياس  
الى حليفه وقال للمشتري الخيار كما لو ولدت الثاة الشراة عند  
البايع فخرج البايع ولدها ولو ان البايع لم يستكمل البيضات  
اخذ المشتري الدجاجة والبيضات ويدفع الثمن الى البايع ولا يجب  
ان يتصدق بشئ قال الفقيه كذلك الجواب ان كان الثمن بعينها وان  
كان بغير عينها يتصدق المشتري بالفضل كذا روى محمد لان البعوض  
لا يجري فيها الربوا فيجوز بيع خمس بيضات بعينها بخمس بيضات ودجاجة  
ولو كانت بغير عينها لا يجوز كذا ههنا اذا كان الثمن بغير عينها وجب  
ان يتصدق بالفضل وفي كتاب الطح منه وعن ابى يوسف اشترى  
حظا رطبة محارة وقد راها ولم يقبضها حتى جفت وتفت فلا  
خيار له فيها ولو اشترى رطبا محارفة فصار غرا قبل ان يقبضه فله  
الخيار وعن ابى يوسف فيمن اعتق عبدا اشتراه قبل القبض جاز وليس  
للبايع ان يستعيه وان يجبه بالثمن وان وبره جاز وجبه  
حتى يردى الثمن وطى الجارية المشتراة قبل القبض وعلفت ليس  
للبايع حبسها وان لم يعلق الجارية حبسها البايع بالثمن ماتت الجارية  
بعدا لوطى قبل المنع هلك من مال المشتري ومال البايع ان كان منهما  
كاتبها المشتري قبل القبض للبايع منعها لينقد الثمن فاذا انقضى ذلك  
الكتابة جازية وطىها البايع قبل ان يقبضها المشتري فولدت منه لم  
يثبت نسيه من البايع فالولد مملوك للمشتري وعلى البايع غفرها للمشتري  
ويتصدق بهذا العقر قال الفقيه كذا الجواب عن ابى حنيفة الا ان العقر  
فان محذور عن ابى حنيفة ان العقر لا يجب على البايع وما روى ابن المبارك

عنه بايجاب العقر يجوز ان يكون قوله للماول ثم رجع وقال لا عقر  
عليه وطى الجارية المشتراة قبل القبض ثم منعها البايع فمات عنده  
لا عقر على المشتري اجماعا قال ابو نصر قال ابو بكر كذلك عند ابى حنيفة  
رحم الله وعند ما يجب قال الفقيه قول ابى نصر صحيح انما الاختلاف  
وطى البايع وانما بين ذلك في كتاب الزنايات وعن محمد فيمن اشترى  
دابة من آخر والبايع راكبا فقال المشتري احملنى معك فحمل فوطى  
الدابة قال هو مضر حال المشتري وكان ركوبه قبضا قال مولانا ان اردى  
المشتري ولا يصير المشتري قابضا وان كان على العكس فالجواب  
ما ذكر في المتن وعن محمد فيما اذا اشترى ايضا بشرها فاستحق الشرب قبل  
القبض قال ان شاء اخذ الارض بجميع الثمن وان شاء ترك وكذا  
وان كان بعد قبض الارض رجع بنقصان العيب واذا اشترى جراب هرة  
على ان فيه اربعون ثوبا فنقصته بغير عدد قال ابو حنيفة رحم الله ليس  
له ان يبيعه ولا ينتفع به حتى يعده وكذا لو اشترى جوزا او بيضا لا يبيعه  
مالم يعده في قول ابى حنيفة رحم الله كالكيل والوزن وقال ابو يوسف  
يجوز بيعه والود في هذا مثل الدرع وفي الجامع الا الصغير دفع المشتري  
الى البايع لبيز الجيد من الردى فلو هلك هلك على المشتري لان البايع  
وكيل المشتري يتبرعه عنه وان نزع فملك في يده فهو ضامن للقيمة  
او جبه وان قبضه المشتري ثم قال للبايع امك معك حتى احيى الثمن  
فمروهن قيل لابي الكبير عن قبض اللحم من القصاب باذنه ثم اتى به  
القصاب فصد عدة قال عليه مثله وعن محمد فيمن اشترى مملوكا  
فصل احدما حاجبه قبل القبض قال يجيب المشتري بين ان ياخذ  
الباقي بجميع الثمن وبين ان يترك وان مات احدما قال ياخذ  
الباقي حصته من الثمن فان طم احد الساعن الاخر قيل القبض  
قال هذا بمنزلة الموت لان هذا احبابة العجا في هدر فصار كأنها  
ماتت بنفسها اشترى بولاً وتغير شعير بعينه فاكله البطل  
قال اسفوا لمبيع في الثمن وبأخذ حصته من الثمن لان الخيانة  
في هذا هو ردق قنارى او را التهرسل الراوى عن المشتري



عن اشترى جارية برغيفين باعيا منها فاكلت الجارية الرغيفين قيل قبض الجارية  
قال فسد البيع وللبيع ان يضمن المشتري الرغيفين او يبيعها فيما وجب عليها  
فان اطلق البيع والمشتري على ان ياخذ المشتري الجارية بشئ الرغيفين طار  
اشترى حمارا بشعره بعينه فاكلت الحمار قبل القبض فسد البيع ولا شيء على البائع  
وسيل نصير عن باع الحمار وهي في بيت ولا يستطيع اخراجها الا بفتح الباب  
قال اخذ البائع بتسليمه خارج الباب وفي فتاوى محمد بن الفضل وسيل عن باع عبدا  
ثم اودعه البائع من رجل قبل التسليم او اجره منه وسلم اليه فملك عند الورع او عند  
المستاجر قال هلك من مال البائع ولا شيء على المشتري ولو باعه البائع من آخر او اعم  
او رهنه وسلم اليه فملك عنده كان لمشتري الاول ان يحجز الرهن والهبة والعارية  
وفي البيع لا يجوز لان الاصل ان ما كان مضمنا بالقبض فاجاز يجوز ولا فلا قال القاضي وما  
في الكتاب من اجارة البيع ونحوه لا يصح على ما قال في فتاوى ماوراء النهر وسيل عن اشترى لحما في  
جواته وهي في بيت البائع فوضع يده عليها فقال قبضت يجوز له بيعها قبل ان يخرجها من  
ذلك البيت فقال بلى وسيل عن اشترى دابة مرضية وهي في اصطبل البائع فقال للمشتري  
دعها يكون هذه الليلة فان ماتت ماتت لي قال لا يموت له ولكن يموت من مال البائع  
وسيل عن اشترى دار او قبض متاعها ولم يذهب الى الدار او يكون قابضا بقبض المتاع  
فقال ان كان المتاع بحال فله ان يفقه به من غير كونه قابضا وان لم يمتها  
لا يفقه به لم يضر قابضا وفي فتاوى محمد بن الفضل فمن اشترى عبدا من اخر  
ثم باعه من البائع قبل القبض قال ان بيع الثاني لا يجوز ولا يتضمن نسخ الاول  
لان الفسخ بلفظ البيع لا يجوز وقال محمد لو قال المشتري بعه من شئت فباع  
كان فسخا اذا لا يمكن حمله على الوكالة ويجوز حمله على الفسخ فيكون فسخا قال  
القاضي وهناك مسائل اما ان يقول بعه لي يكون وكيل او قال بعه لنفسك  
فباع يكون فسخا او يقول مطلقا بعه فباعه عند ابى حنيفة يكون للامر وعند  
محمد للامور وفي فتاوى النخعي وسيل عن اشترى من اخر وقبضه وقبضا وسلم  
بعض الثمن فجاء البائع ليطالب بقيه الثمن فقال للمشتري انها تقوم على ثمن غالي  
فرد البائع عليه ما قبض من الثمن فاخذ المشتري هل ينتقض البيع  
لهذا فقال لا لان الاقاله بمنزلة البيع ولا بد للبيع من الايجاب والقبول  
او بطريق التعايط من القبض والتسليم ولم يوجد احدهما قيل

فان

فان رجع البائع الى بيته وبعث الى المشتري رجلا ليرد الخطة منه ويجعلها الي  
البائع فقال للمشتري خذ الثمن واحمله اليه فاخذ الرجل الداهم وجعلها الي البائع  
فقال البائع انا لا اباع هذه الخطة واستهلك المشتري الخطة المقبوضة قال عليه الثمن  
الاول لان الاقالة لم تنبت فسخ الاول وان كانت الاقالة صحيحة ولكن لما استهلك  
المشتري السلعة بعد الاقالة قبل الدخول على البائع بطلت الاقالة ايضا فتم البيع الاول  
وسيل مردي ازهر بن حريش خاله خريد وبيع براداد فوشند وراقت بيع  
من باره كفت دارم خاله زن وابوه فقال في قيل ليس هذا بولي والها بيع والافا  
بعد ما باعه غيره لا يصح قال الفرج وكيل بالسر لامرأة فانه قال ان زهر بن حريش ه  
وقوله بيع بولي داد هذا العوفان اشترى واقع للمرأة يقول ذلك والوكيل اذا قال  
بيعه عند ابى حنيفة ومحمد قيل قوله ان زهر بن حريش خريد قد يكون فضليا والقبض  
ملك المتقدم الفسخ قال بلى وحبس الاجارة صارت كانه وكله لان قوله بيع من  
داد دليل الاجارة منها الا ترى ان الفضولي اذا باع عبدا انسان وقبض على  
فاجاز المالك مملك في يده الفضولي بعد الاجارة لا يضمن كالموكل وفي فتاوى ماوراء  
النهر وعن محمد بن اشترى عشرة ارطال زيت بدينهم وامره ان يكيل في قارورة  
فلما صب فيها وهي صحيحة رطلا انكسرت القارورة وهالا يعلمان ثم قال البائع  
جميع ذلك قبيحا قال لا يلزم الا الرطل الاول لانه صار قابضا لذلك فلما  
انكسرت خرجت من ان تكون وعاء فصبه فيما ليس بوعاء اطلاق منه ويخلطه  
الرطل الثاني بالاول طار البائع فامنا للرطل الاول وان كانت القارورة منكسرة  
وامر المشتري بالصب فيها فامسا ل سال من مال المشتري لان البائع لم يخالف بخلاف  
الاول **الفصل الثالث** في مسائل السوم للشراء وفي الجامع الصغير قال ابى  
نصر كان محمد بن سلمه يقول اذا ساءم الرجل شيئا من اخر وانفق على ثمن ثم قال له  
البائع هو لك او خذه او اذهب به وجب البيع وكذا في بيع المزاولة اذا صق به  
المنادي وجب البيع وعن الحسن في البائع اذا قال لاخر انظر في هذه السلعة فاخذها  
ليظفرها فملك في يده قال لا يضمن لا يضمن لانه ما نظره للمساومة ولو قال الناظر بوبها  
نظركم بيع ثم هلك من قيمته لان الاخذ كان على وجه المساومة قال بولانا هذا  
اذا قدر الثمن اما اذا لم يقدر الثمن لا يضمن لان في المقبوض على سوم الشراء اذا لم  
يقدر الثمن روايتان في رواية يضمن وفي رواية لا يضمن والصحيح انه لا يضمن



قال ابو الليث الكبير فحين اخذ متاعا ليذهب به الى منزله فان رضى اشتراه وان لم يرض رده عليه فملك في يده قال لا يضمن لانه لم ياخذه على وجه المساومة وانما اخذه على وجه الامانة وان اشترى متاعا على انه بالخيار الى ان يذهب به الى منزله فملك قال عليه القيمة لانه لم يوقت للخيار وقتا ففسد البيع في قول ابو حنيفة رحمه الله غير انه يضمن الثمن ان هلك في ثلثة ايام وبعدها القيمة اذا لم يوقت للخيار وقتا وفي ما دى السفي وسيل عن اغيرة على وابه فوقع بعضها في يد انسان وكان يباع في سوق النحاسين لرجل ليشتري ثوبا فاختر من جماعة البقر نفرا فاستامه ثم انعم النظر فاذا هو ثور الذي اغيرة عليه فاذا ان يدعيها قال ليس له ذلك لان استيائه اقرار منه انه ليس بملكه وان لم يعلم ملكه والاحكام تجري على الظواهر وفي فتاوى بن الفضل وسيل عن الوكيل بالثرا اذا اخذ السلعة على وجه سوم الشراء وراه الموكل فام يرض به فملك عند الوكيل قال ايضا الوكيل فتمتها ولا يرجع على الموكل الا اذا امره بالاختذ على وجه سوم الشراء ففيل له الامر بالشرا لا يفتق الاخذ على وجه الشرا قال لا وفي فتاوى ماوراء النهر سيل عن دفع السلعة الى مناد لينادي عليها فيبيعها فطرب منه بدراهم معلومة وضعه عند الذي يطلبه فقال الذي وضعت عنده ضاعت مني او وقعت من يدي لزمه قيمته لانه ولا يلزم المنادي شيء **الفصل الخامس** من القسم الثاني في التصرفات المتعلقة بغير العاقد في تصرفات الاب والوصي في مال الصغير في التصرفات في مال الغير بحكم الوكالة والفضولي في العهد المأذون **الفصل الاول** في البيئات من الاب والوصي والام الصغير في الفتاوى وسيل ابو نصر عن امرأة اشترت ضيعة لولدها الصغير من مالها قال يستحسن ان يجوز على الصبي فقال الشرا يكون للام ام للولد قال يكون ثم من مالها من ماله وليس لها ان يبيع من دفع الضيعة اليه وسيل ابو بكر عن باع ضيعة لابن الصغير قال الوا كان الرجل مستورا محورا عند الناس فيبيعه جازين وليس للاب ان ادرك ان يبطل بيعه ولكن بطلب الثمن عن ابيه فان قال ضاع او انفق عليك فالقول للاب وان كان الاب فاستقلا لا يجوز بيعه وسيل ابو القاسم عن امرأة اشترت شيئا لولدها الصغير على ان لا يرجع عليه بالثمن جازا استحقا ويكون كالمهبة منها اياه وسيل ابو نصر عن صبي يقول انا مدرك فباع واشترى ثم قال انا غير مدرك قال ان يبلع وقتا يدرك

للام  
الاب

وقتا يدرك مثله في مثل ذلك الوقت بعد عليه قوله في الادراك ثم لا يقبل من حرم بعد ذلك وفي فتاوى محمد بن الفضل اذا باع الوصي شيئا من عقار الصغير فباعه نقض البيع اصح للصغير كان له نقضه فذكر في كتاب المأذون في اوله ما يدل عليه قال ابو الليث الكبير في الصبي لو باع او اشترى فادرك ما حاز حازه ولو طلق او عتق في حال صباه ثم احاز لا يجوز لما عرفت ان البيع والشرا محرم في الجمل وهو الاب والوصي يوقف ولا كذلك الباقي وفي فتاوى السفي وسيل عن امرأة باعت دارا لولدها الصغير بن وليت هي بوصية وذلك بغير امر القاضي هل للولدين البطلان ذلك وقد احاب بعض الابد بنعم فقال لهما ذلك اذا كبر والا فلا وسيل عن وصي باع عقار الصغير وفي بيعه مصلحة غير انه يبيع على قصد ان يبيع منه عليه فقال البيع جائز وهو ضامن وسيل عن ضياع اليتيم استولى عليه من قبل واعاده الوصي الى يده غير انه لا حجة في يده انه ملك هذا اليتيم ويخاف الاحتجاج المنقلب بظاهر يده لانه كان في يده غصبا هل له ان يبيع هذا العقار وبأخذ منه لاجل الصغير يمين مثله لليتيم حجة اليه يبيع او لا قال نعم اذا كان وصي الاب او بدرجته لعموم ولاية وفي فتاوى ماوراء النهر وسيل محمد بن الفضل عن امرأة باعت متاعا بوجهها بعد موته وزعمت انها وصية ولو جهات ياتي ثم اقرت بعد مدة انها لم تكن وصية قال يبيعها موقوف الى ادراك الصغار ان صدق فيها حان وان كذبوها بطل البيع وان سرق المشتري الارض المشتراة له ان يرجع على هذه المرأة قال لا **الفصل الثاني** في تعرفات الوكيل والفضولي وفي الفتاوى وسيل علي بن احمد عن دفع بضاعة الى اخر لبيعها في بلد اخر بغير اجر فحمل وباع وجعل الدراهم في بردة حمال لحوق الطريق فنزل لها طامع القافلة فسرق الدابة مع الدراهم قال لا ضمان عليه وسيل خلف او شداد عن في يده ثوب فقال وكلني صاحب الثوب ببيعه بعشرة وان لا انقص منه ثم باعه بتسعة قال ان وقع في قلب المشتري انه انما قال ذلك لزوجه بعشرة يبيع ان يشتريه بتسعة منه وسيل ابو جعفر عن دفع الى اخر بغير امره بان يكره ويثريبه بالكراسيا فباع البعير في يده فباعه واخذ الثمن فملك الثمن في الطريق قال ان باعه في موضع لا قاضي فيه لا ضمان عليه في شيء وان اعكذ مراعاة الاموال القاضي ولم يفعل وكان يستطيع اسكافه ودره على صاحبه



بعض قيمته وسبل ان القسم عن باع ثوب غير امره فصبغه المشتري فاحاز  
 صاحب البيع قال حاز ولو قطعه ثم خاطه ثم احاز البيع لم يحز وسبل ان يرضع عن باع  
 متاع غير يغير امره ثم مات العاقبة ثم احاز صاحب المتاع البيع قال لا يجوز بخلاف الكساح  
 زوج الاب ابنته بغير رضاها ثم مات الاب ثم احازت وزوج ابنته واحاز حاز قال  
 الفقيه هذا موافق لما قال الطحاوي لا يجوز الاحاز في البيع الا بتمام اربعة اشيا  
 المالك والبائع والمشتري والبيع ان فات من الاربعة واحد لم يحز الاحاز وسبل  
 ابو بكر عن غاصب باع عبد الفقيه بغيره فبعض العرض فملك عند ثم احاز  
 المالك البيع لا يجوز ولو كان الثمن بداهم فملك عند ثم احاز المولى حاز وسبل  
 ابو نصر عن دفع الى اخر عشرة يشترى له ثوبا سماه فاشق الكيل عشرة ثم اشترى ثوبا  
 له من مثله قال ابو يوسف يكون للامرو قال محمد لا يجوز الا ان يكون عشرة فانه قال  
 الفقيه ذكر هذه المسئلة في كتاب البيوع ان الوكالة قد بطلت من غير ذكر اختلاف وما روي  
 عن ابي يوسف يجوز ان قال لان المثل يقوم مقامه واستعملت البداهم غير فلم يبطل  
 وكالته وفي فتاوي بن الفضل عن غاب وامر تليد ان يبيع الامتعة وسلم منها  
 الي فلان فباع وامسك الثمن عند حتى هلك قال لا يضمن بتاخير الاداء وسبل  
 عن امر عن ابن يبيع ارض بغير الاستحجار التي فيها فباع الكيل ارض بائجارها قال  
 القول للكيل ان لم يامس بيع الاستحجار والمشتري ياخذ ارض بحصتها من الثمن وكذا  
 البناء في هذا الحكم وفي فتاوي النسي عن ظالم اخذ الثوب من دار رجل وذهب  
 به وعجز عن استرداده فقال له اخر بغيره حتى استرد منه فباعه بثمن معلوم هـ  
 فطلب هذا الرجل من الظالم ان يبي فكله فطلب بطلاق امراته فلما ناله ثوبه  
 هل يحنث هذا الخائف قال لما استراه صحها لا يحنث لان سري المصوب صحيح  
 كذا ذكر الكرخي عمن ان البائع متى عجز عن التسليم ملكت سري عن الفسخ لكن هذا  
 لما علم المشتري بان المبيع معصوب وجب ان لا يكون له حق الفسخ كمن اشترى  
 الموهون او المتاجر كان له الخيار فان ساء تبص الي وقت الفكاك والفساد مدة  
 الاحاز وان شافخ البيع واذا علم عند الشراء انه موهون او متاجر فليس له ان يفسخ  
 سبق قضاء كذا روي عن ابي يوسف قال كذا يملكه في كسح الاصل وفي الفتاوي  
 وسبل ان القسم عن دفع الى اخر عشرة ليس بها في بداهم فالحال وباعها وتده بعض  
 منها وعاد قال لا يحز على ان يبيع كل رب المال اما ليشهود

العود لكن يحز على

او كتاب القاضى حتى يقض الباقي وسبل ان القسم امره فباعها بان يبيع حاز يتنا  
 ويشترى لها اخرى ففعل ثم نعم انه اشترى النفس وجعلت من جارتك ديناً على نفسي  
 قال الجارية لها ولا يصدق الزوج انه اشترى نفسه وكذا القول لها هذه الجارية  
 التي امرتني بشراها والجارية لها في الحكم ولا يبيع كلامه **الفصل الثالث** فيما يتعلق  
 بالعبد الماذون وفي الفتاوي سبل ابو نصر عن باع عبد اماراً فكتب صكاً انه  
 ليس له على عبده شي متبين جد ذلك انه كان باع من مال المولى قوله ليس على عبده  
 شيء فهو كذلك اذ لا يكون لاحد على عبده شيء ولكن اذا مده الى مال مولاه  
 فله على احمى ماله حيث ما وجده وسبل ابو بكر عن عبد ماذون اشترى ابنه ثم اذن  
 له في التجارة قال حاز لا يجوز له ان يبيعه ولو دلله ولد من جارية له لا يجوز بيعه  
 ولا اجرة لانه لم يكن ممن يحز عليه اجمعت ولابسه الولد المشتري خلف قال  
 سلت اسد بن عمر عن قال لعبد لا املكك عن التجارة هل يكون لها اذا قال رجل  
 لا املكك عن طلاق امراتي وطلق ثم قال لا ارضى قال لا يجوز وقال الحسن مثل ذلك  
 قال الفقيه وعلى قياس قول علمائنا ينبغي ان يصير العبد ماذوناً ولا يصير الرجل  
 وكيل به وناخذ **الباب السادس** من القسم الثاني في السرايل  
 المتعلقة بالخيارات في خيار الشرط في خيار الوعدة في خيار العيب **الفصل**  
**الاول** في خيار الشرط وفي الفتاوي وسبل ابو بكر عن باع عبد علي انه بالخيار  
 على ان له ان يخلو ويستجده قال لا يجوز وهو على خيار قيل له ولو باع كراماً على ان  
 يكمل من ثمره لا يجوز لان الثمر ليس له حصته من الثمن لغيره عن الحسن فبمع باع  
 ثوباً على انه بالخيار ثلثه ايام قال لما اشترى المشتري بالثمن او اخذ له العبد الاخرى  
 فهذا رضا بالبائع وان كان اخذ الثمن حين باع ثم اكل الثمن فهو على خيار وان  
 ابراه من الثمن فالبائع تام وسقط خيار وفي كتاب الصلح من الفتاوي روي  
 ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله فبمع اشترى بقره او ثاة على انه بالخيار  
 فطلب لبنها قال قد انقطع خياره قال ابو يوسف هو على خيار حتى يشرب  
 اللبن او يسهكه وعمن ان يكر انه قال فبمع اشترى جارية على انه بالخيار ثلثه  
 ايام ثم انه دعاها الى فراشه لا يبطل خياره وكذا لو كان الخيار للبائع الا ترى ان  
 الزوج المشتري للجارية المشتراة من غيره لا يكون قبضاً لانه البائع بالبائع اسباح  
 المشتري وطها ثم لم يغير المشتري فباعتك الاباحة كذا المشتري اذا ابلح لغير



قوله لا يبيح له ان يشتري  
بما لا يملكه من امواله

وسيل عن اشترى عبد علي ان المشتري بالخيار ثلاثة ايام فليس للبائع مطالبة  
التمن ما لم يضمن مدة الخيار وسيل عن اشترى كتابا على انه بالخيار ثلاثة ايام  
ثم انه انتسخ منه لنفسه لا يبطل خياره كالساج اذا نظرت في نفوس الديباج لا يبطل  
خياره ولا ترى ان من انتسخ من كتاب مبسوط ولم يرفعه لا يصير عاصيا وان  
قلب اوراقه قيل له لو درس منه ولم يكتب قال يبطل خياره لان شراء الكتاب للدراسة  
يكون لا لانتسخ وكذا لو انتسخ لغرض لا يبطل ايضا قال مولانا لا يبطل الخيار فيها  
لان الانتسخ والدراسة تعرف لا يختص بالملك قال الفقيه ولو قيل يبطل الخيار  
بالانتسخ دون الدراسة كان محتملا لان في الدراسة امتحان انظر الى محنة فصار  
كاستخدام العبد وفي الكتاب استعمال وبه نأخذ وعن نص من الحسن انه قال  
لو قال البائع للمشتري بعد ايام انت بالخيار في هذا البيع قال له الخيار ما دام  
في المجلس لان قولك الخيار بمنزلة قوله لك الاقاله وكذا لو قال البائع  
للمشتري بعد ايام انت بالخيار ثلاثة ايام فله الخيار الى المجلس وقال محمد له  
الخيار ثلاثة ايام على ما سئل وبه نأخذ قال مولانا اذا قال بعد العقد بايام لك  
الخيار لا يبيح لانه لو قال في نفس العقد على ان لك الخيار لا يجوز لانه اثبت له  
الخيار ولم يوقت فيكون باطلا فها هنا وفي وفي الجامع الاصغر سيل نص من  
بائع عينا على ان المشتري بالخيار ثلاثة ايام وقال البائع للمعجز المشتري عن الرد  
قال ينصب القاضي خصا عن البائع لمرد المشتري عليه ردعا لا خيارا وقال محمد  
بن سلمة لا يفعل القاضي ذلك ولزم للمشتري البيع لان اقدمه على هذا العقد  
مع احتمال ان البائع قد يفعل ذلك كان رحي من بالضرر على نفسه فلا ينظر له  
وفي كتاب الاحتباس لو قال ابطلت خيارا بشرط يبطل ولو قال ابطلت خيارا  
الروية لا يبطل قال ابو يوسف لان خيارا الشرط ثبت بكلامه فيبطل بكلامه ولا  
كذلك خيار الروية فسخ البائع العقد في مدة الخيار عند غيبة المشتري قال ابو  
حنيفة ومحمد رحمهما الله ان علم المشتري في مدة الخيار صح وان لم يعلم حتى مضى  
مدة الخيار جاز العقد وكذا لو جاز بعد فسخه قبل ان يعلم المشتري حتى مضى  
المدن بعد البيع ليند البيع وبطل فسخه وقال ابو يوسف صح فسخه على المشتري  
او لا لا يجوز اجارته بعد ذلك ولو اجاز لعجز حصة جاز اجماعا واحدا الشرايين  
مضى فسخ لعجز محض من صاحبه لا يبيح اجماعا فمن رب المال المضارب عن التصرف

يعني

١٣٥

يعني محض من البائع صح عند ابي يوسف ولا يبيح عندها **الفصل الثاني**  
في خيار الروية وما يتصل به في الفتاوى عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه قال  
فمن اشترى بقرة او شاة فاختل لبها قد انقطع خياره وقال ابو يوسف لا يقطع  
ما لم يمتلك اللبن او يشربه وعن نص من الحسن فمن باع عبدا او جارية فراه  
خلفه لا يبطل خياره ما لم ينظر الى الوجه وعن نص من المشتري في  
سوا الليل وهو اعنى لم يبطل خياره ويؤيد وسيل ابو بكر عن اشترى ارضا  
وله الكافر ورعا ثم رآها المشتري قال ليس له ردها بخيار الروية لان فعله  
الاطار برضاها بمنزلة فعله وفي الاصل ان روية الوكيل بالشرا او الروية كروية  
الموكل اجماعا وروية الوكيل بالقبض لذلك عند ابي حنيفة وعندها لا يكون  
روية الرسول بالشرا او القبض لا يكون كروية المرسل الموكل اجماعا والرد  
قبل القبض وبعده الروية فسخ لا حاجة فيه الى القضاء والرضا ويشترط  
حضرت البائع عند الرد عند ابي حنيفة ومحمد وقال لا يشترط في الفتاوى  
وسيل ابو بكر عن اشترى لبنا على ان يحمله البائع الى منزل المشتري فحمله  
ولم يكن راء فلما رآه لم يرض به قال ان الشرا بالفارسية فلا فرق بين  
لفظ الحمل والابقاء فيجوز البيع وله ان يرده اذ ارآه على البائع قال الفقيه  
ليس له ان يرده بعد ما حمله اليه عندي وروية الاعشى ان يجيبه عند  
ابي حنيفة رحمه الله وقال الحسن عندي ان يוכל وكلا لا ينظر اليه وقال محمد  
في الثياب اللبس والصفه وفي الادهان الشم وفي الثمر الصفه والذوق  
فاذا وجد هذه الاشياء يبطل خيار رويته وفي فتاوى محمد بن الفضل عن  
بائع دار من آخر ببلدة اخرى ولم يسلم اليه عندي الا باللفظ ثم امتنع  
المشتري عن اداء الثمن لعدم التسليم وعدم رويته قال له رد الدار بخيار الروية  
وان لم يرد يوم البائع ان يخرج مع المشتري هذا او بيعت معه وكلا  
الى ذلك البلد فيقضى الثمن ويسلم اليه الدار قال وروى اصحاب الاسئلة  
عن ابي يوسف ان من اشترى ارضا ستاجرا وعلم به لا خيار له في نقص البيع  
لكن اشترى امة ذات زوج وهو يعلم به قال وطاهر الرواية بخالف هذا الا  
تسليم الامة التي ذات زوج غير متعذر بخلاف هذه الارض وسيل عن اشترى  
دارا قد رآها قبل الشرا بئنه ثم رآها بعد الشرا قال اذا طالت رويته فله

ابو يوسف



خيار الروية وقيل لا خيار له وان طالت المدة وفي ماوى السعي عن  
اشترى مكعب وقد ربط وجهه المكعب وقد نظر المشتري الى ظهورها  
بغض الى الصم قال له الرد بخيار الروية ولو نظر قبل الشراء الى ظهورها  
ثم بعد الشراء الى وجهها ويريد الرد ذلك **الفصل الثالث** في خيار العيب  
وما يتصل به وفي الفتاوى وسيل عن اشترى ثوبا فوجده نجسا قال ان كان  
محتوا او جلد اقله الرد والا فلا قال الفقهاء فيما يكون في غلظ نقصان الثوب  
له الرد وان لم يكن محتوا اشترى جارية لها لبن فارصفت صبيلا ثم وجد  
بها عيبا له ان يرد لها لان ارضاعها نوع استخدام ولبنها ليس بالمال بخلاف  
الثاة والبقرة لان لبنها مال وسيل ابو القاسم عن اشترى بكرة نحاس فنظر  
اليها وكسرا طراضا فخرج منها حجر قال ان خرج منها مل ما لا يخرج من الفضة  
نقص عنه من الثمن بحسب ذلك الا ان لثاء البايح ان يستردها ويرد  
كل الثمن ابو حنيفة عن اشترى خنكيا به فخر حنظله فخرج منها مائة تقيين كغيره  
وتراب قال له ردّها ان كان يتدر ان يرد بذلك الكيل وان انتقصت  
بالنتية حتى لا يتدر على ردّها بذلك الكيل فالمشتري ان يمنح من الثمن حصة  
النتقان بالعيب الان يرضى البايح ان ياخذها كذلك وعن الحسن فممن  
اشترى جارية فولدت في يده البايح ثم قبضها فوجدها عيبا قال ابو حنيفة يردّها  
بحسبها من الثمن وقال ابو يوسف لا يرد ويرجع بنتان العيب وفيه قال الحسن  
قال الفقهاء وفي جامع الكبرية ان يردّها بحسبها من الثمن ولم يذكرونها خلا  
ولوانها ولدت في يده البايح ثم وجد عيبا قبل ان يقبض ان شاء اخذها وان شاء  
تركها في قولنا الى خليفه والى يوسف ولفظ ليس عند زفر عن اشترى جارتين ثم  
علم قبل القبض ان ياخذ بهما عيب له ان يرد المبيع خاصة وفي كتاب الطه مناشرة  
جارية ولها قرص فنظر اليها ولم يعلم ان ذلك عيب وقبضها على ذلك ثم علم ان بها  
عيب قال محمد بن سلم له ان يردّها كذلك وعن الحسن فممن اشترى دارا ثم باع بعضها  
ثم وجد بها عيبا قال ابو حنيفة وابو يوسف رهما الله لا يرجع بشئ ولا يرد وقال  
زفر يرجع بحصة ما بقي عنده من العيب وجد بالمشتري عيبا قبل القبض  
قال ابو بكر ان قال للبايح قد ردت عليك انتقص المبيع قبل البايح او لا وقال  
بغير محض البايح ذلك ينبغي ان لا يجوز في قولنا الى خليفه ومحمد يجوز في قياس قول

الى

ابو يوسف وهذا كما خلا فتم في خيار الشرط وخيار الروية وسيل عن اشترى  
خشب ليتخذها مدقة فقطعهما ليلدا واقربا لها غير معينه ثم عقد المبيع عليها  
بغير شرط فلما نظر اليها نكها واحداهامعيبه قال البيه الثاني ستقص الاول وله  
ان يرد به بالعيب الثاني ولا عبرة بقوله لا عيب بها اذا ظهر بها عيب علم انه قيم  
وسيل ابو بكر عن اشترى برودنا وكان في احد يديها جرحا قد برئ وبنت الشعر ولم  
يورد ذلك المشتري ثم بعد ايام يسيل منه القبح قال ان كان مثل هذا العيب لا يجد  
في مثل ذلك المدة له حق الرد وان يحدث فالقول للبايح وسيل ابو القاسم عن اشترى  
بطيخة فقطعهما فوجدها فاسدة قال ان كان مع فسادها لها قيمة فان قطعها  
ولم يهلكها حتى خاصه يرد البايح حصة المنتقان من الثمن او يقبل ويرد جميع الثمن  
وان استهلكها او نقصها بعد ما علم لاشئ له على البايح وان لم يكن لقيمة مع فسادها  
رجع على البايح بجميع الثمن وسيل ابو بكر عن اشترى خلا فلما صب في خابية المشتري  
ظفر لها منقش لا ينتفع به قال هو ما منه في يدها المشتري قال هو لم يهلك او فسد لا  
ضمان عليه وان اهاقه المشتري لفساده ان كان بحال لاقمه له واشد عليه  
شاهدين فلا شئ عليه وسيل ابو القاسم عن اشترى مخرة فوجد بعض اشجارها مريجا  
وان كانت متباينة واما ان يرد الكل او ياخذ الكل ليس له رد المبيع خاصة  
وسيل عن اشترى بغير على انه ان وجد به عيبا رده ثم وجد به عيبا فغضب في الطر  
عند رده هلك من مال المشتري فان اثبت العيب له ان يرجع بنقصان العيب وسيل  
عن وجد جملا اشتراه لا يعترف بظهوره رج فوقع فانكسر فخذه قال لما ذبحه بعد  
علم بالعيب لاشئ له على البايح وسيل عن اشترى بصل الزعفران في الارض فاخذ  
المشتري في القلع فوجد في ناحية منها شيئا كثيرا وفي ناحية وسطا وفي ناحية لاشئ  
وشل هذا بعد فوجده عيبا قال ابو القاسم ان باع البصل في الارض كل جريب بكذا بدين  
الباع لان الماسة يقع على ما يقع عليه الباع ومتى ثبت شئ ثم باع قال ان كان  
ما ثبت به يعلم به وجوده في الارض وجودا يمكن قلعه ويكون له قيمة فالبيع في الجميع  
جائز واذا قلح منه شيئا لا خيار له فيما بقي لانه لو ترك فسد ولا يرجع بشئ من  
الثمن لما وجد بعض الارض خاليا واما اذا كان شيئا منه ثابها ولا يعلم بنباتته  
وجوده في الارض فالبيع فاسد لانه غدر وكذا اذا لم يظهر منه شئ وانما يبيع  
ما غيبه الارض فيل له ان ياتي ان كان القلع في غدر لا يفسد قال لا خيار له

البيع

جاء

وسيل



ايضا لان في الاعادة الى الارض موده ولو اشترى هذا البطل او غيره في الارض  
 فقلع شي من موضع وقال ببيعك على ان في كل مكان هكذا في الكثرة فالبيع فاسد لانه  
 يتفاوت وفي كتاب الصلح منه في رجلين اشترى عبدا فاستحق نصف العبد لهما  
 الخيار في النصف الاخر فان رضيا احدهما سلم له الربع برع الثمن ويرد الاخر الربع برع  
 الثمن في قياس قولها وفي قياس قول من حقيقه ليس للاخر ان يرد وجده المشتري  
 عبد المشتري امره اذ لم يجته قد حلق ثم ثبت في يد المشتري بعد ايام قال ابو القم  
 ان علم ان كان مخلوق الحية ولم يات على البيع وقت يتوهم خروج الحية في مثل  
 ذلك كان له رده وان اتى عليه وقت يتوهم خروج الحية في تلك المدة والعبء  
 مخلوق فللمشتري ان ثبت كونه مخلوقا في يد البائع بالبيعه والا استحل وعنه عيسى  
 ابن ابيان فيمن اراد ان يرد الجارية العيسة حتى يبقى القاضى عليه بردها ادلوقها  
 بغير رضا لارده على بايعها الاول وكذا الوصي اذا علم بالدين وسيل ابو جعفر عن  
 اشترى ديقا كان مرا قال له ان يرد ما بقي بحصته من الثمن ويرجع عليه بنقصان  
 العيب بحصة ما استهلك قال الفقيه هذا قول محمد خاصة وقد ذكرنا الاختلاف في  
 كتاب العيون وسيل ابو بكر عن اشترى بقره فاذا البقرة تاخذ بضرها وتعص  
 جميع لبنها قال هذا عيب يرتد به لانه منفت تلك المنفعة عن المشتري وسيل عن  
 باع خلا اولينا في خابية ناتي به المشتري في جرة له فوجد فيها قارة فاختلفا  
 فقال القول للبائع لان المشتري يدعي عليه العيب فالبايع منكر القول قول المنكر  
 مع يمينه وسيل بضم عن اشترى جارية وهي من تحيض فارتفع حوضها قال في قول ابي ح  
 يدعيها حتى تبين انها ليست بجاملة وقال ابو بطيع يدعيها تسعة اشهر وقال سفيان يدعيها  
 سنتين وقال رفر قال محمد يدعيها اربعة اشهر وعشرا وفي كتاب الحدود منه وسيل ابو القم  
 عن اشترى عبدا فوجده سارقا قد سرق اقل من عشرة او ثبت ادق البيت واختل  
 اوله يختلس كان له حق الرد بالعيب وفي فتاوى محمد بن الفضل وسيل عن اشترى جارية  
 ثم جاء بها بعد مدة فزعم انها لا تحيض قال ارتفاع الحيض انما يكون من قبل او دار فان  
 ادعى الجلب يرى النسا واذا ثبت حملها للبائع ان ذلك لم يكن عنده واذا لم يثبت لم يكن  
 على البائع يمين واذا ادعى ان ذلك من قبل او دار لم يسمع دعواه في الجامع الصغير اشترى  
 جارية كان لها حمل ولم يدر حتى وضعت الحمل في يد المشتري وماتت هل على البائع  
 شيء قال لا لانها لما وضعت الحمل فرغت من العيب وسيل ابو القم عن اشترى حنطة

البائع

على البائع وهو يعلم  
 ببيع العيب  
 انه ان لا يبيع  
 فغير بعضه ثم تبين  
 ان له قس م

في الجامع الصغير  
 ان اشترى جارية  
 ثم جاء بها بعد مدة  
 فزعم انها لا تحيض  
 قال ارتفاع الحيض  
 انما يكون من قبل  
 او دار فان ادعى  
 الجلب يرى النسا

فيها

فيها عيار فذهب العيار عنها وانتقص عن الكيل له حق الرد بالعيب وكذا  
 لو كان فيها رطوبة فبست عند او خشية رطوبة فبست عند وسيل المحر  
 الداري عن محمد بن الجارية المشترا عيبا فاما ومدا البائع فقال هل يبيعها قال نعم  
 بطل حقه في الرد لانه عرضها على البيع وعن ابي يوسف في مشتري ثوب وجد  
 به عيبا فقال له البائع انذهب به وبيع فان لم يستر وامك فز علي فتعطل لم يكن  
 له حق الرد ومثل هذا لو وقع في الثمن في الدراهم والدنانير كان له حق الرد  
 اسما ان اشترى جونا فوجد فاسدا لم ينقصه الكسر قال رده عليه وان نقص  
 ربع عليه بنقصان العيب بخلاف البيضة لان لا قيمة لها بعد الكسر بخلاف الجوز  
 وفي فتاوى محمد بن الفضل سيل عن اشترى عبدا فحجم عند المشتري في الوقت  
 الذي كان يحجم عند البائع قال له الرد وان كانت بعير وقت لا يرد لان الحجم مختلف  
 الاسباب اشترى ايضا فتمت عند المشتري وكانت تنز في يد البائع قال  
 له الرد لان سبب التركة الما وتغل الاذن وذلك مما يختلف بخلاف  
 الحجم اشترى عبدا فحجم مع البائع في عيب حدث به ثم ترك الخصومة  
 اياما ثم عاد فقبيل لم اسكت الايام فقال لا يظن هل يرد هذا العيب  
 قال لا يكون هذا رضى بالعيب وسيل عن اشترى عبدا وبركبه وروم  
 فقال البائع انه ورم حديث لضرب اصابه وليس تقليم ثم طهرانه قد تم كان  
 في اوله حديثا ثم يصير قديما وما زاد البائع علي ان عنى بكون اشترى علي انه  
 عيب حديث ثم طهرانه قد تم هل يعيد البيع قال لا وجد العبد عن محنون  
 قال ان كان صغيرا فليس بعيب ان كان مولدا او جليبا وان كان كبيرا فهو عيب  
 وسيل عن اشترى حنطة فوجد فيها ترابا ان عدوا بذلك عيبا ردها والافلا  
 وان كان التراب مثل ما يكون في الحنطة ياخذ الحنطة بقططها من الثمن ان شا  
 ويخرج قدر التراب من الثمن وان شاء رده الحنطة كلها كمن اشترى حنطة علي  
 انها تقطع فوجد بها سقوص فقضى اشترى خنيز فوجد احدها اصغر من الآخر  
 وما راي هو ذلك قال ان كان خارجا من العانة لدار والافلا لان الحنف  
 اشترى للبيس واشترى للبيس كمن اشترى جارية فوجد بها ثوبا فان اشترىها  
 لكويل له حق الرد والافلا قال القاضي الامام له ان يرد الحنف على كل حال  
 ان لم يبعه الاخر والرق عيب له ان يرد على كل حال وسيل عن اشترى

فقال لا يرد لانه رضى بالعيب  
 ورضى به وكل عيب قد تم

ولا



عبدًا جارية وتعاوضا فوطي الجارية ثم وجد متري العبد عيبا بالعبد فزده  
قال بايع الجارية بالخيار ان شاءت فبقيت الجارية يوم وقعها اليه وان شاء اخذها  
من غير نقصان تكبرا كانت او نهيا وسيل عن مطلق المستتر استراء يوجد  
فيه ترابا ان كان ترابا مثله يكون في مثله فلا يبي له وان كان خافيا من العانة  
ان شاء اخذ كلا بكل الثمن وان شاء رده وليس له ان يمن الزاب ويؤده علي  
البائع بحصة من الثمن وجد في الملك رصاصا قال لمن الرصاص ويؤده  
بحصة من الثمن والمخطة مثل المطلق في هذا قال والاصل فيه ان كل ما يباح  
في قليله فان كثره يكتسب ويؤده عن اثنين تباعا بعين ثم ظهر لحدتها  
لعيب في بعير ثم مات والبعير الاخر مرض في يد الآخر قال ان كان العيب  
عند الباعه رجع بحصة العيب من البعير للاخر فظهر الجارية المشتراة الهاهنا  
مختومة الناس قال ان ظهر لها شئ يرد بها ان شاء وان ظهر لها شئ  
لا يرد بها الا اذا كان سواد الشعر مشروطا في البيع وسيل عن متري هذا  
في زوق فوجد به عيبا قال له ان يرد به بالعيب في البلد الذي اشتري فيه  
ان لم يذهب من الزوق شي وفي فتاوي النسبي فمن اشتري سكا حانوت  
لاخر من كتابه وقد اخبر البائع ان اجرة الحانوت كانت وتظهر بعد ذلك  
بيان علي ما قال ليس الحق الله لان العيب ظهر في عين المتري قال فان  
كان صاحب الحانوت المتري يرفع سكه وله فيه ضرر قال له ذلك لان  
في المنع ضرا لصاحب الحانوت وانه لا يجوز اشتري بقرة علي الهارجم  
دار فقتلها وكسرهما فلم يكن ربحهم دار فقال نعم ولورد للفقرة عليه ولم  
يردها الثمن وهو رابح حتى يعرف فيه ويرج هذا لطيف له الرج قال نعم  
لاستعين في العقود ولا في الفسخ وسيل عن متري كرها وظهر ان شرب  
من قنينة بعين من تاوي يوضع علي ظهره له قال له حتى الله لان هذا  
عيب فاحش لان القديم ليس كالحديث المنقول استري هندا لا يعرف  
لان الهند قال له عله اهل القرع عيبا فهو عيب كان للمتري حق الرد  
وجع الضرس اذا كان ياتي مرة بعد اخرى لتكرره وجوز في يد المتري والبا  
يع علي ما عرف وفي فتاوي ما وراو الهند سيل القيد او ابراهيم عمن  
اشري بطيخا في السرجة ثم وجد بعضه اصغر مما روي علي رأس السرجة

لاخر وان شاء  
وبحصة البعير الاخر  
ان يرد سكا حانوت  
من يرضى والماضي  
لمرض البعير

قال ان كان مجال لوعلم المتري ذلك لا يشترط فان هذا عيب رده فان لم يكن  
كذلك فليس لعيب وجد في البطيخ عيبا لوعدهما وضع في حانوته قال يد العيب  
خاصه وان لم يمتنع بعد ذلك او يخذله وسيل عن متري عبد انظمت  
له حبة وعلم الها كانت تنفت قبل الشراء قال هذا عيب وسيل عن متري  
كردحين من جزر فتلع بعض الجزر فوجد جديا في احدي الكردحين ثم قلع  
من الآخر فوجد به عيبا قال لا يرد ولكن يرجع بنقصان العيب وسيل عن متري  
جزرا وهو في داخل الارض فقال ان اشتري ما ظهر منها حاز وان اشتري ما  
رطن منها لم يكن وسيل عن متري جزرا في جوالق فوجدني اعلاه جزرا طويلا  
وفي اسفله صغيرا قويا قال ان كان لمتري الطويل باكثر مما لمتري القصير  
كان هذا عيبا ويرده به وسيل عن متري كرباسة فقطعها وخاطها ثم تبين  
انها محترقة تتناثر فقال يجب ان يري اهل العلم بالكراميس فان قالوا بان  
هذا محترق كله فالبيع فاسد ويرد علي البائع وان كان بعضه محترقا رجع  
بنقصان العيب وسيل عن متري ارضا ووهب البائع الثمن للمتري  
قبل ان يتيقنه ثم وجد المتري فيها عيبا فقال ليس له ان يرد وقال احمد  
بن سهل ومحمد بن ابراهيم له ان يرد قال وان وجد في الارض المشتراة طريقا  
يمن فيه الناس فهو عيب وان ظهر ان البعض وقف لا ينفذ البيع في الباقي  
ذكر في كتاب الكوكبة من هذا الكتاب ولو اشتري كريا فوجد فيه بورت  
غل كثيرة فهو عيب ايضا يرد به وعن محمد بن احمد قال للمتري ابراء  
الملك من كل عيب في عينها فاذا هي عيبا فمديري وان قال من عيب  
في كنهها فاذا الكلف لها وهي مقطوعة انه لا يبرأ لان عين الاعي استر عينا  
والكلف المقطوعة لا تسمى كفا قال الحنيد سمعت اللؤلؤي عن استري بطيخة  
فاطرها ابنة الصغير والكبير وامرانه او مكابنه او وضيفته وعندها مدونة لها  
قيمة لا يرجع علي بايعه لبي لان عند العامة هولاء قد اخرجها عن ملكه  
لانه لا يملك ملك هولاء وان اكلها او اطعم عبدا او مدي او امر ولد  
يرجع لان ملكه باقي وان لم يكن للبطيخة قيمة يرجع علي البائع بالقيمة في  
السيلين وسيل عن متري شاة فوجد بها مقطوعة الاذن قال ان اشتريها  
للاضحية فله ان يرد بها بالعيب والا فلا وفي الفتاوي وسيل ابو القاسم



عن استري يقطعها فحدها فاسدة ان كان لها قيمة وبعد ما بين  
الفساد لم يحدث فيه عمدا فان البائع يجبر على رد حصة النقصان من الثمن  
او ليقبل ويرد جميع الثمن وان استهلكها او نقصها بعد ما علم لا يثب له على البائع  
وان لم يكن له قيمة رجع على البائع بجميع الثمن على كل حال **الباب السابع من**  
**في المسائل المتعلقة بالاستجار والتمر والذروع ونحوها في الاستجار والاعمار وما**  
**يكون مرجعه من الاموال فيما يتعلق بالذروع ونحو الفصل الاول** فيما  
يتعلق بالاستجار وفي القتاوي وسيل على بن احمد في القتاوي عن استري  
استجارا ليقطعها من وجه الارض المستري فيريد ان يقطعها في الصيف وذلك  
ضد البائع قال يقطعها في اي وقت شاكن باع بيتا في الصيف وهو يريد  
احراج البائع منه في الشتاء ذلك قال الفقيه ان كان في هذا القطع ضررا  
بيتا فان شا المستري احرا في وقتها وان شاء اخذ من البائع قيمتها وهي  
قيمة وسيل ابو جعفر عن باع شجرة الاما عليها علامة وقطع المستري ذلك  
ثم رعم البائع انه قطع بعض ما لم يدخل في البيع فاصد بعض اعضاء استجار  
والمستري يقول لم اتعد ذلك قال القول للمستري فيما يدعي عليه من قطع الامتار  
وينظر الى نقصان الاستجار فان كان مما لا يمكن الاحتراز عنه فلا ضمان عليه  
ويجوز للمدعون به دالة وسيل ابو نصر عن باع شجرة ولم يبين موضع قطعها  
قال ان يتبين في البيع موضع الارض فذاك وان لم يبين له ان يقطع من  
اصلها الا ان يكون دالة واضحة انه اراد ما ظهر منها وسيل ابو جعفر عن  
بايع لصبيه من الشجرة لغير اذن شريكه وبغير ارض ان يبلغ الاستجار  
او ان يقطع حازه وان لم يبلغ ضد قال الفقيه هذا كما ذكر في كتاب الصلح  
بين بايع لصبيه من الذرع من رجل قبل ان يدرك فالباع فاسد كذا ههنا  
وسيل عن استجار حاد في النهر في الشارع ان كان حاد في النهر السارية فالاستجار  
شجار لهم ولو لم يكن ولكن كان للعامة فالاستجار لصاحب الدار التي هو مقابل  
هذا الاستجار الا اذا علم شراوان بعد الغرس وسيل ابو بكر عن بايع كرم  
ومجري مائة في سكة بينه وبين رجلين من بايع الكرم مجاورة وكل حرة وعلى  
صفة هذه النهر استجار قال ان لم يكن المجري ملكا للبائع وله حق سيل الماء  
فالاستجار للبائع ان لم يكن ذكر ذلك وان كان المجري ملكا للبائع فالاستجار

المستري وسيل ابو القاسم عن دفع الى اخر ارضا معاينة بالنصف على ان يعزس فيها  
فوقس ثم باع صاحب الارض الارض ونسبه في الغراس بعد مضي المدة ثم باع ٥  
المستري من اخر قال البيع للاول حازم والثاني فاسد لانه باع قبل القبض لانها  
مقبول بنصيب العامل ولا حيلة في قبضها الا ان ياذن العامل المستري في قبض  
الغراس ليصير ذلك كله في يده وكذا لو باع بيتا وللآخر في متاع لم يصح قبض  
البيت الا ان ياذن صاحب المتاع ان يقبض بتماعه وسيل عن استري ببيعة فساد  
قال ابو جعفر ان استراها حتى قرأها من الارض صح وان استراها بغير ارض على  
ان لا يقطعها ويتركها فالباع فاسد وسيل ابو القاسم عن بايع ضيعة وللبائع استجار  
اغصانها متدلية في الارض التي باعها المستري قال للمستري ان ياخذ البائع  
بقرع ما كان في حد المستري من الاعضان وكذا لو قطعها وبها اعضان لآخر  
او لوارث اخر وفي كتاب الصلح من القتاوي باع من اخر ارضا لاهل  
الشجرة المعينة بقرائها حازم البيع والمستري ان يبيع البائع من تدلي اعضان هذه  
الشجرة في ملكه لان ما عدا هذا غلط هذه الشجرة من الارض ليس بملكه اكار باع  
عمارة له في ضيعة قال ابو جعفر ان كانت العمارة بناء او استجارا كما هو عار اهل  
بلد ولم يشرط ان يكون في الارض حازه وان كان كرم او كرمي اثمارا ونحو لم  
يكن مال قائم لا يجوز بيعه وفي كتاب الصلح من الواقفات قال وفي كتاب  
الدعوى امدار كان لرجل نخلة في ملكه فخرج سحفتها الى ملك غيره فاراد  
الاخر ان يقطع سحفتها فله ذلك ظاهر فعند انه يقطع لغير اذن القاضي  
وفي الجامع الاصفرو سيل ابو نصر عن استري شجرة باصلها على ان يقطعها  
فند البيع لان له ان لا يقطعها فهو بايع ضرر وان استراها على ان  
يقطعها ضد على وجه الارض حازم لانه لا ضرر وان اختلفنا في ذلك  
فالقول للمستري غير انه ان كان في قلع ضرر للبائع فصح البيع بينهما الا  
ان يرضى البائع احتمال الضرر وسيل ابو نصر الدبوسي عن بايع شجرة قال  
يجوز ويدخل في البيع مقدار غلط اصل الشجرة وبه قال ابو القاسم قال  
الشجرة وفي كتاب القسمة ان الحاريط في القسمة انما يكون بمقدار اصل الحاريط  
من الارض لمن وقع له الحاريط في القسمة فكذا في البيع لان تسمية الشجرة  
تسمية لها باصلها قال ابو القاسم بين استري استجارا ملتفة فالقياس عندي



ان يدخل في البيع من الارض قدر دابة الاعضان لا قدر قرار الشجرة لانه  
لو جف حول ذلك حفرة يكون فيه فساد الشجر لانه ربما يقطع عروقها وميت  
انما انت الاعضان بعد ذلك فانه لو لم يقطع مقدار الرزاة قال ابو نصر  
الدبوسي اذا اشترى رجل اشجار الفرساد لم يدخل اوراقها في البيع الا بشرط  
لان في زماننا صارت الاوراق بمنزلة الثمن وكذا في اشجار الخلاف لا يدخل  
الغزاة في البيع الا بشرط والله اعلم **الفصل الثاني** في بيع الاثمار  
وما يكون من جنس من الازال وفي الفناوي وسيل ابو بكر عن باع نصيب  
عن كرمه من اخو قال لبت منك عنب هذا الكرم كل وفركذا قال ان كان  
الوفر معلوما عندهم والعنب ذو اجنس واحد جائز وان كان اجناسا مختلف  
لم يحز قال الفقيه هذا يوافق قول ابي حنيفة كمن قال فيمن له صبرة حنطة  
وصبرة شعير فقال لبت منك هذه الحنطة وهذه الشعير كل فقبر بدرهم  
او باع دارا كل دراع منها بكذا فابيع فاسد وعلى قياس قولهما ينبغي ان  
يحوز وان كان العنب اجناسا مختلفا وبه ناخذ وسيل ابو جعفر عن باع  
اوراق فرساد له قد ظهرت على الشجرة فلم يقطع المشتري الورق حتى ذهب  
وفيه قال ان اشترى الاوراق باعضائها وموضع قطعها معلوم فليس للمشتري  
ان يرد المبيع وله قطعها الا ان يكون في قطعها فساد الشجرة ان شاء البائع  
ورالمبيع وان شاء رعي يقطعها وان اشترى لغير اعضان بقي اياها ولم  
ياخذ فسد البيع لانه كان يخرج الاوراق فيختلط المشتري بالذي لم يشرفه  
البيع وفي كتاب الصلح من وسيل ابو جعفر عن باع الثمار قبل ان يدرك  
قال ان كان الثمار حمرها او ثمارا او نحو جاز لانه ينتفع به وان كان حوفا  
او كثر في لا يحوز لانه لا ينتفع به الا اذا ادرك بعضها فكل لم يدرك على تلك  
الشجرة وكان تابعا للمدرك اذا لم يشترط الزل كما قال ابو يوسف فيمن باع  
العنبون وبعضها دود وبعضها فلق حاز البيع واما الثمن فان باع الموجود  
خاصة جاز وان لم يثبت المشتري حتى خرج من اخر فسد البيع وفي فناوي  
السنن عن باع كرم له وفي اعناب وزروع ولم يذكر في البيع هل يملكها قال  
ان ذلك الكرم بقليل وكثير او لكل قليل وكثير يدخل البيع ولو زادوا كثيرا فيه  
من حقوقه لم يدخل لان قوله من حقوقه صادره لك تقبلا له وصار كانه قال لكل حتى

قليل او كثير فيه من حقوقه لم يدخل ان قوله واسم الحق لا ينادى العلة  
والسيلة في كتاب الشفعة على القصاص في شرح الطحاوي وفي الجامع  
الا صغراع ورق الفرساد قبل ان يخرج لم يحز لانه بيع غرور وان باع الاعضا  
ليقطعها ثم اذن له في ترها حتى خرج الورق فهو للمشتري لان موضع قطع  
معلوم عرفا فالغزاة جاز وسيل ابو محمد عبد الكريم عن اشترى انزال الكرم  
بعضها مدرك وبعضها غير مدرك قال ان كان الاكثر مدركا دخل الاقل  
في الاكثر تبعا فيحوز وفي فناوي محمد بن الفضل وسيل عن بيع كرم اشجارها كرم  
او بيع ارض مزروعة ولم يدكر الثمن ولا الزرع وهما بوميذ لا قيمة لهما قال يدر  
بغير شرط كاوراق الشجر في بيع الشجر من غير ذلك الاوراق وسيل عن باع نصيب  
من المبطحة فقال ان كان القلع يضره لم يحز ونصيب البائع للمشتري يحكم عقد  
فاسدا قال القاضي ولا يعمل في هذا العقد اجارة الشريك لان البيع فاسد وفي  
فناوي ما وراء النهر وسيل عن اشترى مبطحة بعد ثباتها على ارضه لوجه كرمه  
قال ان اشتراه على ان يقلعه فابيع جائز وان اشتراه ليمتلكه حتى يخرج  
على ان يقلعه فابيع جائز وان اشتراه كيمتلكه حتى يخرج المبطحة فابيع  
فاسد وفي فناوي ما وراء النهر وسيل ابو بكر عن اشترى المبطحة او الباقي  
المزروعة وغيره ما يخرج ثم هامة بعد مرة في عام واحد قال البيع فاسد  
ينبغي ان يشترى حشيشا او اشجار المبطحة ببعض الثمن ثم يتاجر الارض  
بشرها اياها معلوما بياقي الثمن قال واذا باع شجرا وفيها ثمار الا انها حال  
لا قيمة لها فان ذلك الثمن للمشتري لان بايعه لو قد بيعه على الافراد  
لم يحز وسيل عن باع ارضا وفيها قصب قال القصب للبائع الا ان يشترط  
المشتري بتمت له الثمن وسيل ابو القاسم عن كرم بين رجلين باع احدهما نصيب  
من تره وهو حصص قال انما يقضى للقاضي بفتح هذا البيع اذا طلب المشتري القطع  
فاذا لم يطلب حتى ادرك لم يبطل البيع **الفصل الثالث** فيما يتعلق  
بالزروع ونحوها وفي الفناوي وسيل ابو القاسم عن اشترى ارضا وفيها  
زرع قد دفع المشتري الى البائع مزارعة على النصف قال هذا كالاجارة قبل  
التبضع يعني لا يحوز وسيل عن اشترى ارضا قد بدر صاحبها ولم يثبت او  
ثبت ولم يضره قيمة قال لا يدخل في البيع قال الفقيه وقد قال ابو بكر اللان



ان الذرع او التمر اذا لم يكن له قيمة دخل في بيع الارض ويقول الى القاسم باخذ  
وسيل بعضهم عن قطن في ارض لرجل والقطن يبيد وبين الكاهن رب الارض جاز ولو  
كان الارض بينهما فباع احدهما نصيبه من شريكه او من اخيه لا يجوز قال واذا باع  
القطن على المنفراد وعن ابى يوسف فيمن باع حياض من ارضه واحبب المشتري قال  
للمشتري ان يبتع من البايع الثمن ولا يبتع البايع من المشتري الخشب قال لفيقه  
هذا اذا ثبت الخشب بفسد فاما لو اثار صاحب الخشب الارض وسقاها لاهل  
الخشب ونبت نباته جاز بيبعه فيكون ملكه واما اذا ثبت من غير انبا لم يملكه  
غير ان له منع الدخول في ملكه حتى لو عجز الطالب عن الوجود في غير ملكه يقول له اما  
ان ياذن لي بالدخول واما ان يحبس فيدفعه الى ولا يجوز بيبعه قال عليه السلام  
الناس شركاء في الثلث النار والماء والكلأ وثمرها حرام وفي الجامع الاصغر قال  
نصير سالت ابا سليمان عن ارض فيها زرع قال هو للبائع قلت فيقطع قال لا ولكن  
يجعل في يد البايع باجر مثله بعد ما سلم الى المشتري حتى لا يكون اجارة قبل القبض قلت  
وان كان كرها او بخلا او ما لا يجوز فيه للاجارة قال يقال للبائع ان ثبت فابطل  
البيع وان ثبت فاقطع السرو سيل عبد الكريم عن زرع بين شريكين وهو غير  
مدرك باع احدهما نصيبه لا يجوز قال هو موقوف فان لم يفسح حتى ادرك الزرع  
جاز البيع باع المزارع نصيبه من الزرع قبل النبات لم يحد اطلاقا وبعد النبات  
من ماله يجوز دون غيره وسيل ابو نصر الدبوسي عن باع ارضا من زوعة ولم  
نبت بعد او نبت ولا قيمة لها قال لا يدخل في البيع لان البذر المذور له قيمة  
كيف ما كان وقال نصير سالت ابا سليمان عن بذر ارضي ثم باعها قبل ان ينبت  
ثم نبت في يد المشتري لمن الزرع قال ان كان البايع كرها وزرعها وسقاها  
ونبت من سقيه فانه للبائع يترك في يده باجر مثله وان نبت لبقى للمشتري  
فعلية قيمة البذر مبدور اعقبها في الارض ان كانت له قيمة والزرع للمشتري  
وفي فتاوى ماوراء النهر وسيل عن اشترى ارضا بعضها مرزوعة ثم جاء انسان  
وادعى ان نصف هذا الزرع ملكه واثبت ذلك ايتقن البايع فيما بقي قال لا  
ولكن للمشتري خيار ان شاء اخذها بحصتها من الثمن وان شاء ترك وفي  
كتاب الاحناس قال في الاصل ارض لرجل فيها زرع فادعاه رجل فحجده  
ثم صاح احدهما على ان اعطاه مائة درهم على ان يسلم نصف الزرع للمدعي

وهو غير مدرك فباع  
نصيبه من الكاهن  
قال البيهقي فاسد  
ولو اشترى نصيب  
الكاهن

باع

العيب

قال لا يجوز من قبل ان يصف الارض والزرع الذي هو في يده ونصف الزرع  
للمصالح يحبر على ثلثه وكذلك هذا في البيع وكذلك في الخلل والشجر وان كان  
زرع بين رجلين باع احدهما نصيبه من رجل اخر لم يحز البيع وكذا الخلل و  
الشجر ولو باعه من شريكه جاز وفي نوادر هشام لا يجوز من شريكه ايضا ولو  
كان الزرع بين ثلثه نفر فباع احدهم نصيبه من واحد منهم لم يحز وان باعه  
منها جاز وهذا الملقط الصالح **كتاب الشفعة**  
**فيه ثلث فصول** فيما يرجع الى الطلب فيما يرجع الى المصلحة فيما يرجع الى  
المصلحة في باب الشفعة والحصة فيما غيرها فيما يرجع الى الاب والابن  
والوكيل فيما **الفصل الاول فيما يرجع الى الطلب** وفي  
الفتاوى وسئل ابو القم عن طلب الشفعة فاذا يقول قال يقول عند السماع  
طلبها واخذها وعند القاضي يقول اطلب الشفعة في الدار التي اشتريتها من  
فلان التي احدث حدودها كذا والثاني كذا الى اخره فسلمها لي بشفعتي و  
عند القاضي يقول اشترى هذه الدار التي احدث حدودها كذا ثم كذا الى اخره وانا  
شفيعها بالجوار يد اري التي كذا اضر حدودها كذا الى اخره فمره ان يسلمها لي بشفعتي  
هذه وقيل لو قال عند اللقا طلبت الشفعة تبطل طلبه لانه خبر عما طلب عند  
السماع وعندنا لا يبطل وفي الواقعات عن محمد في الشفعين اذا سمع بالشرافك  
بطلت شفعته فهذا يدل على انه محتاج ان يطلب مع نفسه قبل خروجه  
الى البايع او المشتري وطلب الوثبة هذا ولا يحتاج الى الاشهاد لصحة  
الطلب لكن يشهد لاجل التجاحد وفي الاجناس لو طلب الشفعة من المشتري  
والمبيع في يده او في يد البايع جاز وان طلب من البايع والدار في يده جاز  
ايضا وان كان في يد المشتري لا يجوز وفيه ايضا ان البايع لو كان بحضرة  
الشفيع والدار في يده فخرج الشفعين الى المشتري في اقصى هذا المصد  
وطلب جاز وكذا على عكسه وكذا لو كان عند الدار فترك الاشهاد وعند  
وخرج الى البايع او الى المشتري الى محله اخرى جاز ولو كان هو بحضرة واحد  
من هذه الثلثة والافران في مصاخر فترك الطلب ههنا وخرج الى واحد  
منها بطلت شفعته ولو لم يكن عند حصة احد هؤلاء الثلثة حتى كانت الدار  
والبايع والمشتري في مصاخر فله ان يخرج الى انهم شيئا ولا ينظر الى الاقرب



والا بعد حتى لو كانت الدار بالري والبائع بنيسابور والمشتري لهما  
والشفيع ببغداد فجاء الشفيع بنيسابور والدار في يد البائع فطلب صح  
اختلفوا في لفظ الطلب قال الفقيه ابو جعفر اذا تكلم بكلام يفهم منه طلب الشفعة  
جاء ولو قال طلبت الشفعة او قال اطلب الشفعة او قال مثل ما يقول بن  
مقاتل طلبت الشفعة واطلبها وانا طالها جاز وبه نأخذ ذكر ذلك في  
الفتاوى وفيه ايضا عن ابن مقاتل ان الشفيع اذا اطلب الشفعة فهو  
فوق على شفيعه ابدا ما لم يسلم بلسانه في قول اني خليفه رعد الله وقال محمد  
رعد الله يطلب في كل شهر وعن ابي يوسف رعد الله ان قال لو ترك سجدا محلا  
من محالس ولم يطلب بطلت شفيعته الا ان يكون عنده وفي فتاوى ابن  
الفضل وسيل عن الشفيع يقول بالفارسية شفيعه مراست خواستم  
يا نعم قال الطلب صحيح فيما يروى عن محمد في نوادر ابن رستم ان الشفيع  
اذا مسكت هيئه لا يتطل شفيعته قال ولا فرق بين السكوت وبين هذا  
القدر من الكلام الذي لا يحتاج اليه وفي كتاب الاجناس ان ابا عبد الله  
الرجالي يحكي عن الكرخي انه على المجلس ولا يبطل ما لم يشاغل عن طلبه واو  
عبد الله يذهب الى ان طلبها على الفور حين علم بالبيع ولو سكت يبطل درو  
فيها روايات عن اصحابنا وفي الفتاوى قال ابو نصر فمن سمع انه بيعت دار  
بجبت بالف وسلم ثم سمع ان البائع حط من خمسين ثم طلب صح رواه عن بعض  
والى سلم وحكي الفقيه ذلك عن ابي يوسف قال وكذا اذا زاد البائع  
معدا او امدة فللشفيع ان ياخذها بحصتها من الثمن وسيل على بن احمد نازع  
الشفيع والمشتري في الثمن ما سلم المشتري الشفعة الشفيع واني على  
ذلك مدة ثم اراد ان ياخذ قال ان اراد ان ياخذ بما قال المشتري ليس  
له ذلك الا برضا المشتري وان ثبت ما قاله الشفيع لم ياخذ بعد ذلك صح  
قال الشفيع حتى سمع من المشتري وبكم اشترى ثم طلب صح ما قاله ابن سلم  
وكذا ما قال ابن مقاتل لو قال للمشتري بكم اشتريت ثم طلب وعين ابي بكر  
عن الشفيع لو توهم ان المشتري فلان فمكت ثم علم ان المشتري غيره  
فطلب قال لا يصح قال الفقيه وعلى قياس ما قاله ابو القاسم ما لم يعلم بالمشتري  
وبالتمن لا يبطل شفيعته بالسكوت كمن استأجر ما بنته البكر في امارة ترجع

وسكت ثم علمت ان الاب زوجها من فلان فودت فصع الرد وسيل ابو بكر  
عن سلم عن المشتري ثم طلب الشفعة قال يتطل شفيعته كذا قال ليث بن  
سافر وقال ابراهيم بن يوسف لا سطل كذا روى عن محمد قال وبه نأخذ  
وفي فتاوى بن الفضل لقي الشفيع المشتري واقفا مع ابنه فلم ثم  
طلب الشفعة فادعى المشتري انك سلت على وبطلت حقت وقال الشفيع  
سلت على انك قال فتسليمه على المشتري لا يبطل وتسليمه على غيره يبطل  
والشفيع يدعي بطلان حقه فبطل وفي الوقعات وفي الهاروني قال اشترى  
لنفسه ثوبا ثمنه الشفعة ثم ظهر انه اشتراها لغيره قال محمد بطلت شفيعته  
وقال ابو حنيفة رعد الله لا يبطل وعن الحسن اذا سمع الشفيع ليل قال هذا  
عذر شهدي حتى يصبح وقال ابن الفضل اذا كان وقت خروج الناس  
الى حوائجهم يخرج ويطلب وفي الفتاوى قال الفقيه ومن سمع في طريق مكة  
ومحدر رسولاً من ساعته ليكتب ويكلم فليعلم يفعل بطلت والا فلا يبطل  
وكذا لو لم يجد محاضره بعد قال ان محقق **الفصل الثاني**  
فيما يرجع الى الحيلة فيها والخصومة وغيرها وفي الفتاوى وسيل ابو بكر عن  
البائع والمشتري او احدهما قال الشفيع وهو يعلم انه وحيته قبلهما  
الشفعة ابرائنا عن كل خصوصه لك قلنا فابراهما لا شفعة له فيها لانه ابطا  
حقة قال او احدهما اجعلني في حل قال بطلت ايضا قال الفقيه هذا في الفضاء  
ما لم يعلم بالحق لم يبدأ في حكم الاخر وسيل ابو القاسم عن المشتري قال  
الشفيع بعد طلبه هات الدراهم وخذ شفيعتك فلم ياب قال اذا امكنه  
من اخذها وطلب منه ايفار الدراهم فان لم يحضر الى ثلثة ايام فهو مغرط  
وبطلت شفيعته قال الفقيه وعن محمد نحو هذا وبه نأخذ وسيل ابو بكر لا  
سكاف عن اشترى سهما من عشرة اسهم من دار شاعا ولم يقبض  
هذا السهم حتى اشترى ما بقي من الدار فجاء الجار لطلب الشفعة في الشفعة  
الاسهم قال ليس له ذلك قيل فلم كان للمشتري حق الشفعة فسيل  
القبض فهو ممنوع من الانتفاع به قال ارايت لو اشترى دارا ولم  
يقبضها حتى بيعت بغيرها دار كان للمشتري الشفعة فان منع مانع فقال  
له هل للبائع فيها شفيعه فلما لم يجب للبائع ثبت للمشتري ولانه لو باع

يتها

بوكل



القبض جازع عند الحنفية و ان يوسف كذا هنا كان هو اولي بشفعة اسهم لما  
اشترى اسهما وكذا قال ابن الفضل في تناويه ان الجار حق الشفعة في السهم دون  
الشفعة قبله لو اراد الجار يحلف المشتري انه ما اراد به حق ابطال حق  
الشفعة قال لا يحلفه على ذلك كذا اذا ادعى ان الاول كان يبيع تلجئة كاله  
على ويتحلفه فان نكل كان له الشفعة في البيع الثاني ولم يكن في البيع الاول  
وما قال في كتاب الشفعة يجب الاستحلاف على انه لم يرد به ابطال الشفعة  
تاويله ما ذكرنا ان يدعى التلجئة وسيل ابو نصر عن متاجر دار الامة معلومة  
باع الاخر هذه الدار والمستاجر شفعها فان شاء المستاجر يطلب الشفعة فيكون  
منه اجابة للبيع وابطال الاجابة وان شاء مضى على اجارته وبطلت شفعة  
وسيل عن مزارع ارض اشتراها هذه الارض مع نصيب رب الارض من الزرع  
والزرع نقل وجاء الشفع يطلب الشفعة فيما اشترى قال الشرا جازع  
وللشفيع الشفعة ولكن لا يأخذ حتى يدرك الزرع كان للدار المشفوعة  
شفيعان وطلب احدهما نصفه على حساب انه لا يستحق الا النصف او لم يجب  
ذاك قال ابو نصر بطلت شفعة لانه يجب ان يطلب كلها فلا يطلب النصف  
كان منه تسليم النصف و اذا بطل في النصف بطل في الكل لان التليم  
الشفعة لا يتجزى بيعت دار مجبج داره التي غصبها غاصب منه  
بطلت شفعة ثم يخاصم الغاصب والشفيع عند القاضي هذا رجل اشترى  
هذه الدار وقد طلبت منه شفعتها بجوارى من هذه الدار التي غصبها  
من هذا الغاصب وانكر واقام البين من ذلك اخذ الدارين  
وان لم يكن له بينة حلفهما ان حلف الغاصب ونكل المشتري  
قضى له بالشفعة دون الدار الغصب وان كان على عكس والحجاب  
على عكس ايضا قال ابن مقاتل وسيل ابو بكر عن له ضيعة عليها فراج  
كثيرة ومونه لا يشترى بشئ فباعها مع دار فقيمتها الف درهم بالف درهم  
فباع الشفع للدار بكم ياخذ الدار قال سيل ابو نصر عن هذه فلم يجب  
قال وانا الان لا احسن قال الفقيه عندي ان الضيعة لو مال  
اشترى بشئ نسم للمالك على بقية الدار المذكور المذكور  
بالب المذكور وما يشترى الضيعة به وان لم يشترى هذا

بشيء اخذوا للشفعة قيمتها في اجرد ما ذهبت رغبة الناس عنها فقسم  
الثمن عليها وفي قنوى بن الفضل ان البايع والمشتري يدعيان بيع المعاملة  
والشفيع يدعي بيعا بان قال سيل الى الثمن ان كان مثله يباع مثله فالقول للشفيع  
على عكس فالقول لها ولا شفعة فيه وفي الواقعات حايط بين دار بصدق  
احد والدار بالحايط على رجل وقبضه ثم اشترى منه ما بقي من الدار فليس  
للجار شفعة فان طلب الجار عينه ويمن البايع انها ما فعلت ذلك فرأى من  
الشفعة على وجه تلجئة او ابطال شفعة يحلف فان حلف فلا شفعة وان  
نكل كانت الشفعة على الحجاب الملاصق وعن ابن يوسف انه قال لا باس بالاجبا  
في انتقاض حق طلب الشفعة وقال محمد اكثر له ذلك وفي قنوى بن  
الفضل سيل ابو بكر بن ابي سعيد عن ذلك فقال بعد البيع مكره  
في الاحوال كلها مثل ان يقول للشفيع اشتره مني ونحوه وفيك البيع  
ان كان الجار فاسقا يتأدى منه فلا باس به وقيل يكره في جميع الاحوال  
لانه مع حق وجوب الشفعة وسيل ابو القاسم عن له دعوى في دار فبيعت  
كيف بطلت شفعتها حتى لا يبطل دعواه فيها قال يقول طلبت الشفعة  
واطلبها ان لم يثبت حق الذي ادعى فيها وسيل ابو نصر عن قضى له القاسم  
شفعة دار باسرها فجاء شفع غايب فطلب قال يطلب من الشفع القس  
له لانه من المشتري بمنزلة المشتري من البايع اذا تحولت المطالبة  
اليه بالقبض كالمشتري وسيل ابو بكر عن دارها باب الى ذنابتين لا شفع  
لها قال لهم الشفعة جميعا فيها قال الفقيه ان كان في الاصل دارين  
بان كل واحد منهما في الزقاق الذي يليها وكلهما هذا البايع فلا هل كل  
رفعه ان ياخذ الدار التي في جانبهم وان كانت في الاصل واحدة ولها  
بابان فالشفعة لاهل الزقاق ان جميعا في كل الزقاق اذا كان الزقاق  
في اسفله فرفع الحايط حتى صارت زقاقا واحدا او رفع الحايط من  
اسفل الزقاق حتى صارت سكة نافذة قال انما ينظر في جميع الاحكام  
الاول الامر ولا ينظر الى ما صار في الانتهاء وفي قنوى محمد بن الفضل وسيل  
عن باع خمس منازل في زقاق غير نافذ فطلب الشفع الشفعة في منزل  
واحد منها ان طلب بحق الحوار والحوار في الكل وبحق الشركة في الطريق



لم يكن له ان يأخذ بعضا دون بعض وان كان جواره في احد المنازل لم ان  
 ماخذ الذي له الجوار بحصة من الثمن وفي كتاب الاجناس اشترى  
 رجل خسر دوة صفقة واحدة من واحد او خمس في درب واحد في سكة غير نافذة  
 فجاء صاحب الدار والسارس ويريد ان يأخذ بعضها بالشفعة دون بعض  
 له ان يأخذ الكل او يترك في قول ابو حنيفة وابي يوسف قال محمد في عشرة اقربة  
 مثلا زقة بيعت فطلب من له الارض بحسب قراح منها القراح الذي يليه دون  
 الباقي له ذلك وان لم يكن بينهما الا المسناة وكذا في الدور عده اشترى  
 دارا وهو شفيعها طلب جوارها اخر الشفعة فلم الكل اليه كان للاخر الصف  
 بحكم الشفعة والصف بحكم الشرا من الاول كما لو قضى القاضي دارا لشفيعين فلم  
 احدها الشفعة لم يصير كل الدار للاخر لانه سلم بعد ملكه كذهنا سلم الصف  
 بعد ما ملكته بالشرا فلا يكون اعراضا عن الشفعة وفي الفتاوى تزوج امرأة  
 ولم يسم لها مهر ثم دفع اليها دارا قال بنظر ان قال الزوج جعلتها بمهر فك  
 فيها شفعة وان قال جعلتها مهر فيها فلا شفعة فيها وسيل بالقسم عن  
 الشري لو انكر طلبا للشفيع يحلف المشتري في طلبها لو شبه على العلم وفي طلب  
 اللقاة على الثبات وفي الدعوى من الفتاوى جاء الشفع بخاصه المشتري  
 فانكر المدعي عليه الشرا وقران الدار لابنه الصغير ولا بينه للشفيع  
 على شرا به قال لا يمين على المشتري لانه لو قدمه الاقرار لابنه ولا يجوز الاقرار  
 لغيره وفي الاجناس انكر المشتري جوارا للشفيع قال ابو حنيفة ومحمد ما لم يتم البينة  
 ان هذه الدار بجوار تلك الدار المبيعة ملكه قبل ان يشترها بعد المشتري  
 هذه الدار وحده هذه الساعة لا يعلها خرجت عن ملكه لا يكون له الشفعة  
 ولو قال ان الدار لهذا الجار لا يكتفي وقال ابو يوسف الشفعة بمجرد اليد من غير يمينه  
 وقال ابو حنيفة لو اقر الجار بثلاثة اده لانسان ثم بيعت دار بحسب هذا الدار فلا  
 شفعة له لان الاقرار ليس بمكسب يحق الشفعة ولا شفعة الذي في يده باقى الدار  
 وقال ابو يوسف يأخذ المقر له بالشفعة وقال محمد نعيم البينة ان الدار داره يعني  
 المقر له قال الشفع للقاضي حلف المشتري انه لا يعلم ان هذه الدار التي في يدي  
 ما هي لحقة وان اقام المشتري البينة ان هذه الدار اشتراها من فلان كان  
 في يده او وهبها منه وقبضها كفى اداء المشتري هذه الدار قيل الحكم لا يمنع وفي

الكليات انه ينبغي الشفع عن الهدم وحفر البين ونحوه ولو اخرها المشتري  
 بطلت له الاحرا كل ثمرة استجارها قال ابن الفضل في فتاويه ان كانت مورقة عند الشراء  
 ولم يبدوا الطلع ولما يسقط ثمن الثمن وان كان الطلع بدا من الورود سقط  
 عنه بقدر ذلك يوم قبض المشتري الكرم وان كان المبيع ايضا فيها زرع لاقبمه لها فاد  
 واكمل المشتري لاشي عليه للشفيع وان جاز الشفع وقدر زرع المشتري يترك الزرع  
 في الارض حتى يستحصل باجر المثل من وقت الحكم عند ابو حنيفة ومحمد وفي المجرود  
 عن ابو حنيفة لو اجر لارض من المشتري بشئ معلوم وقال ابو يوسف يأخذ  
 الارض بالثمن والزرع بقيمته ولو غرس بطلع وكذا البساتين وقال ابو يوسف  
 يأخذ الشفع الاغراس والبناء بقيمتها قال الشفع لا اعلم البيع لا الساعة  
 كان القول قوله مع يمينه وكذا لو قال طلبت الشفعة حين علمت ما بشر اوم  
 يرد على ذلك الا ان يقول البيع كان وقع امس وطلبتها في ذلك الوقت لا يصدق  
 الا بالبينة حتى الشفع انه لو قال طلبت في الوقت المتقدم محتاج الى  
 البينة فقال الساعة علمت وانا اطلب الشفعة ليعده ان يقول ذلك ويحلف  
 عليه ويثبتني يعني يقول ان شاء الله في اخره ذكره في زاد محمد بن قاسم  
**الفصل الثالث** فيما يرجع الى الاب والوصي والوكيل وفي الفتاوى  
 فاما الاب يأخذ لان للاب لو اشترى مال ابنه لنفسه يصح كذا هذا يأخذ  
 من غير رضا وقال ابو القاسم يقول الاب اشترى واخذت بالشفعة والوصي  
 يقول اشترى وقال طلبت الشفعة ثم محتاصم الى القاضي حتى يصب  
 للصبي خصما وعن شداد ان الوصي يشهد على طلب الشفعة ويترك  
 حتى يبلغ الصبي ولو كان الصبي شفع دارا اشتراها الوصي لا  
 يشهد ولا يطلب الشفعة له حتى يدرك التقسيم وفي كتاب الاجناس  
 قال المشتري اشترى لابن الصغير فلان والمشتري ينكر  
 شفعة الشفع لا يمين على المشتري ان اقر الشفع ان له  
 ابن صغير وفي الواقعات قال الشفع انما قال  
 المشتري ذلك ليدفع اليه من نفسه فحلفه ايها القاضي  
 انه ما اشتراها لنفسه فلا يمين عليه وان انكر  
 الشفع ان له ابنا يحلف الشفع بالله ما يبيع له

هذا الجواب في الوصي  
 الشفع يبيع دارا لابن الصغير  
 قال ابو حنيفة لا يبيع له  
 قال ابو يوسف لا يبيع له  
 قال محمد بن قاسم لا يبيع له



بالله ما يعلم ان له انما صغيرا وان كان الابن كبيرا وقد سلم الدار اليه دفع عن نفسه  
 الخصومة وقبل تسليم الدار هو خصم للشفيع ذكرها في كتاب الاخماس قال الاب  
 او الوصي اشترى هذه الدار بالف درهم للصغير فقال له الشفيع ان الله فأنك  
 اشتريتها بحسبة فصدقة لا يصدق ويأخذ الدار بالف حتى تقيم البيت على الشراء  
 بحسبة وفي الواقعات الوكيل يطلب الشفعة اذا سلم الشفعة وقبل الشفيع باز  
 عند القاضي في قول ابى حنيفة وابى يوسف ولا يجوز في قول محمد وهذا الاختلاف  
 غير مبني على ان اراد الوكيل على موكله بتسليم الشفعة بل هذا الاختلاف في تسليم  
 الوكيل خاصة وهو كالا ب والحداث للاب اذا سلم الشفعة الصغير في قولها يجوز  
 وعند محمد لا يجوز ولو سكك الاب والوصي عن طلب الشفعة للصغير فهو تسليمها  
 الشفعة بعد الطلب على الاختلاف وفي فتاوي محمد بن الفضل ان الفقيه ابى  
 ابراهيم يقول الوكيل بالشراء سلم الدار الي الموكل لا يصح منه الطلب والفقيه  
 يقول له الطلب سلم او لا قال القاضي الامام علي السعدي الصحيح انه يصح الطلب  
 منه على كل حال لانه هو العاقد وفي كتاب الاخماس عن محمد ان الوكيل بالشراء سلم  
 الدار الي الموكل لا يمتنع خصما في طلب الشفعة ذكر في نوار هسام وفي الفتاوى  
 عن ابى نصر في وكيل اشترى دار الرجل وهو شفيعها قال يطلب الشفعة من  
 الموكل وليس من اشترى لانه ان الوكيل اشترى لغيره قال ولو اقام احد الوكيلين  
 مقام الموكل في هذا الشراء لا بعد لكن الطرفين **الاول** **كتاب الاجارة**  
 في ثمانية اواب **الباب الاول** في ذكر مسائل انواع الاجارات المجانية  
 والفاصلة ونفاصلها في الاجارة والاراء والفسخ ونحوها في الاجارة الطويلة  
 وانواع المعاملات فيما يقع فيها فيما لا يجب الاجرة فيها في الفاسدة منها في  
 الاب منها ونحوها فيما يتعلق لمضي المدة **الفصل الاول** في هـ  
 الاجارة والاراء والفسخ فيها المتخلف بالانعام وفي الفتاوى قال لا حرج  
 اذا جاز غدا فقد اجرتك هذا الدار او قال اجرتك هذه الدار غدا قال ابو بكر  
 الاسكاف فحاز فيها وكذا ابا القسم كذا الا في قوله اذا جاز غدا فانه لا يجوز  
 قال الفقيه ويقول ابى بكر ناخذ وسيل نصير عن قال اجرتك دابتي هذه غدا  
 بينهم ثم اجرها اليوم من اخر الي ثلثة ايام ثم جاء الغد للاول ان يقضى هـ  
 الاجارة الثانية قال الفقيه وقد روي عن عيسى بن امان انه ليس للاول ان يأخذ

وبه قال ابو جعفر وبه ناخذ وقال ابو بكر قال الاخر اذا جاز راس الشهر فقد اجرتك  
 هذه الدار كل شهر بكذا فان ذلك جائز ولو قال اذا جاز راس الشهر فقد فاشرك  
 هذه الاجارة لا يجوز استاجر دارا من اخر سنة بالف درهم ثم قال الاجر للمتاجر  
 وهبت منك جميع الاجر وقال ابراهيم في الاجرة مع في قول ابى يوسف الاول  
 وبه قال محمد وفي قول ابى يوسف الاخر لا يصح ولو قال ابراهيم عن خمسائة من هذا  
 الاجر او عن تسماية او عن الف حاز اجماعا بمنزلة الخط قال ذلك بعد اعني ابراهيم  
 من الاجرة بعد مضي سنة اشترى مع لما مضى اجماعا واما في المستقبل على هذا  
 الخلاف ولو قال ذلك بعد ما شرط فغسل الاجرة في اول الاجارة مع اجماعا  
 اجر لعبد لعبد او بوب بعينه ثم قال في الابتداء وهبت منك هذا العبد وهذا  
 النوب يجوز بشرط قول المتاجر ليس اقاله للعقد اجماعا كما في البيع وعن  
 نصي فبين قال اجرتك داري هذه غدا بكذا ثم قال ابراهيم قال الفقيه هذا  
 الجواب يوافق قول محمد وسيل ابو القاسم عن اجردانه من رجل ثم وهب له اخر  
 رمضان قال ان استاجرها منه يجوز وان استاجرها شاهة لا يجوز الا اذا  
 دخل شهر رمضان ولا يجوز قبله قال الفقيه وهذا قول محمد رحمه الله وبه نقول وسيل  
 ابو نصر عن قال اجرتك هذه الدار كل شهر بكذا اعني ان اهب لك شهر رمضان  
 قال فدت هذه الاجارة استاجر دارا بعدي سنة ثم اعني العبد لم يصح الا ان  
 يشترط فغسل الاجرة او عجل وقال الشافعي عني في الاحوال كلها اشترى بالاجرة  
 عينا صح الشراء وان فسخ الاجارة لا يفسخ الشراعيان الاجر لو لم يادوا الثمن عند  
 مضي المدة وقيل عند استقراض الاجارة واليه اننا نرجح الله كان الاجرة  
 ثوبا او عبدا فقلت في يد المتاجر وجب اجر المثل لفساد العقد والمسلم في  
 باب الضمن من الاجارات في الاصل وسيل ابو بكر عن قال لا حرج اجرت منك  
 هذه الدار سنة بالف درهم كل شهر بمائة درهم قال الاجارة تقع على الالف  
 وما ياتي درهم والقول الثاني في فسخ الكلام الاول قال الفقيه هذا اذا قصد الثاني  
 اما اذا غلط في التفسير لا يلزم الا الالف وسيل ابو بكر الاسكاف عن اجر حماما  
 سنة بثمانية درهم على ان يحط عنه اجر شهرين البعطل لا يجوز قال الفقيه  
 لو قال على ان لا اجرك مدة البعطل يجوز كما لو قال لعت منك كذا زيتا على ان  
 يحط عنه كذا الاجل الزق لا يجوز كما لو قال على ان يحط عنه خمسة وزن الزق

للمتاجر ابراهيم  
 من الاجرة يبر او اذا  
 في قوله اجرتك منك  
 اليوم وغدا بكذا ثم  
 قال



جان وفي الرابع الاصحاحات اجر دار كل شهر بكذا فان الاجارة تقع على شهر واحد  
غير انه لما دخل الشهر الثاني صح فيه الاجارة وكل واحد منهما ان يفسخ الاجارة في  
الشهر الثاني ولم يذكر وجه الفسخ قيل يقول المواجه في الشهر الاول فسخت  
الاجارة التي كانت بيننا في دارك اذا جاء راس الشهر وفي هذا القولين النسخ  
وانه لا يجوز وقيل يقول المواجه في اخر الشهر الاول فسخت الاجارة هذه مرة  
بعد اخري حتى يمل الهلال في هذا خرج ايضا وقيل يفسخ في الايام الثلث  
من الشهر الثاني اعتبارا بايام الخمار غير ان ذلك سرح في البيع ولا يفسخ عليه غيره  
وقيل يفسخ في اول ليلة ويوم من الشهر الثاني لان الخمار ثابت في اول الشهر  
وهذا اول الشهر وعن عبد الكريم انه قال فيمن استاجر دارا من اخرا من سنة  
قيل يجوز وقال ابو نصر الدبوسي لا يجوز لو وقع بعض الاجارة بعد الموت عالميا  
ومثل هذه الاجارة فاسدة **الفصل الثاني** في المسائل المتعلقة  
التي استخرجها ابو بكر محمد بن الفضل وهي في فتاويه وما يتصل لها مما يجري بين الناس  
من المعاملة وسيل عن اجر حافرة مشاهير ثم اجر عيني اجارة طويلة وامر  
المستاجر الثاني ان يمتنع الاجرة من المستاجر الاول ثم مات المواجه قال ما  
يقبض المستاجر من الاجرة فهو له الاجرة الشهر الذي عند اوفده عنده هذه الاجارة  
الثانية لانها انما تقع في راس الشهر الثاني لان الاجارة الاولى انما انتهت الي  
هذه المدة وسيل عن استاجر منازل اجارة طويلة على الرسم ثم ان المواجه بعض  
هذه المنازل برضا المستاجر او لا وحدونها قال لا تنقض الاجارة لان الاصل  
باني قيل ليس المذكور في الاخبار انه اذا هضمت المنازل وصارت بحيث  
لا تسكنها استنقض الاجارة قال فيها لان الاجرة لا تجب ولم يذكر الانتقاص  
وسيل عن استاجر من اخر منازل اجارة طويلة وجعل الخمار اليهما في اخر كل  
شهر لانه ايام وكتب الصك على ذلك تسهيلا ليقض الاجارة كيف الاسر  
قال ان سوط الخمار ثلاثة ايام في اخر كل شهر لم يصح الاجارة عندنا وان استثنى  
بان يقول غير ثلاثة ايام في اخر كل شهر يجوز قيل لم لا ينفذ العقد باستراط  
الخمار في كل شهر لان مدة الخمار تزيد على الثلاث وانه مفاد عندنا في  
حقيقة رحمه الله قال هذه الايام الثلاثة غير مشروطة فيها الخمار ولو كان كذلك  
لعد لكتنها مستثناة من العقد الذي اتمها ولم يثبت على انها بالخيار في

هذه الثلاثة كان لهما ان ينفذا الاجارة في هذه الايام فكيف يكون هذا  
باستراط الخمار في هذه الثلاثة اكثر من الثلث فصارت في كل سنة في سبيلنا  
عقودا كثيرة لان هذه الايام للاجارات لم يبق عند الاجارة فيها فاذا جاء راس الشهر  
الذي يليه محمدا عقد الاجارة وصار عقدا غير العقد الاول وهو خارج كمن قال  
في شعبان اجرت منك داري في رمضان قيل استراط الخمار وان لم يصح عند  
ابي حنيفة لما عرف فلم تصح عندهما قال لانه روي عن محمد بن احمد انه قال فيمن  
قال لا اجرت منك هذا التي على المت بالخيار في غير شوال والعقد في  
رمضان قال له الخيار من وقت العقد الي غير شوال فيكون له الخيار في جميع  
المدة ومثل هذا لا يجوز في الاجارة وسيل عن اجرة من لا لرجل وهذا المنزل  
وقف على الاجرة او فقه والده عليه وعلى اولاده فلما احرقت المتاجر في  
عمارة هذا المنزل با من المواجه قال ان كان للمواجه ولاية في الوقف كان على  
المستاجر اجر المنزل في المدة التي كانت في يده ويرجع بما اتفق في الوقف وان  
لم يكن كان المستاجر متطوعا ولا يرجع على المواجه وسيل عن استاجر  
من اخر من الاجارة طويلة ثم اجرها من عند المواجه قال ان كان العبد استاجر  
بغير اذن المولي وادى المولي الاجرة عنه الي اخي لم يجز على المستاجر  
الاول من راس مال وتوقف فيما لو كان باذن المولي وعلى الفضل الاول قال  
لانه ليس للعبد ان يفسخ الاجارة الاولى على المولي بغير اذن المولي لان  
محمد اذكر في النوادر ان من اجر موضعا ثم ان المستاجر اجر من غيره ثم اجر  
الثاني من مالك قال لا ينقض الاجارة الاولى والاخبارات كلها صحيحة وسيل  
عن استراط في صك الاجارة التي جعل فيها الخيار فقال سقض كل واحد منهما  
الاجارة في الايام الثلاثة لمحض من صاحب ولغير محض من صاحب فقال هذه  
اجارة فاسدة في قول ابي حنيفة ومحمد وكان اصحابنا يقولون لهذا عن ابي وجدة  
منصوصا عن محمد يعني انه لا ينفذ وسيل عن استاجر دارا اجارة طويلة ثم اجرها  
من المواجه مشاهير قال لا يصح وما اخذ من الاجرة فهو محسوب من راس  
المال فقل الاجارة الاولى لا تنقض فقال مستقضى في الشهر الاول من  
الاجارة الثانية ولما فيها بعد الشهر الاول سكت في استقاضها لان الاجارة  
الثانية وقعت على شهر واحد قبل كمال دخل شهر بعد شهر مستقضى الاول قال



يجب ان يتقضى لانه كلما دخل سقما انفتحت الابانة فيه قال القاضي الامام  
 الابانة الثانية سقضى الاول وان كانت الثانية فاسدة لانه روي خالد بن الصبح  
 عن ابي يوسف في مستري باع المبيع من البائع قبل القبض قال لا يجوز لكن  
 سقضى البيع الاول وفي ظاهر الرواية لا سقضى فمهما يجوز ان سقضى وفي  
 القتاوي سئل ابو بكر عن اجراء ابانة فاسدة فقبضها واجرها من عن ابانة  
 جانية قال لساب العاد ان يقضى الابانة قبل لو باع هذا المستري من  
 اخر بيعا جازيا لم يكن له عليه سبيل قيل لا لان الابانة سقضى بالعد  
 والبيع لا يقضى بالعد وسئل ابو نصر عن من مضى للدار بحكم الابانة الفاسدة  
 هل له ان يلجها قال لا ولكن لو اجرها استحق الاجر على المتاجر الثاني  
 والمالكون غصبا اذ لو كان غصبا لا يجب عليه اجر المثل وسئل ابو بكر عن  
 متاجر حاقوت احب من اجره قال بطلت الابانة الاولى قال الحق هذا  
 اذ انبغى الاول لانه لو قبض من غير استخار سيقطع عن المتاجر المجر فكذا  
 هنا عن ان استخار الاول لا يبطل وللمتاجر ان يتركه منه وانه ذكر في كتاب  
 المزارعة ان رب الارض اذا اخذت مزارعة الارض مزارعة قال المزارعة  
 بالثانية باطله والاوي قايمة فذلك ههنا فان سكتها الاجرا الاول بحكم هذه  
 الابانة الاجر عليه لان هذا منع المتاجر الاول عن الانتفاع بها لا غير قيل  
 فلوان المتاجر بعد ما قبضها اعادها منه قال لا يسطر الاجر عنه لانه لا يثبت بحكم  
 القارية سنا والحق في الدار وسئل ابو بكر عن مستقر من اسكن مقرضه في حاقوته  
 وقال فيما لم ارد عليك مرضك فلا اطالبك باجره الحاقوت قال ذكر ترك الاجرة  
 عليه مع استقراضه منه فالاجر واجب على المقرض وان ذكر ترك الاجر قبل  
 الاستقرض او بعده فلا اجرة عليه والحاقوت في يده عارية وفي الجامع الاصغر  
 وسئل ابو بكر الاسكاف عن يريه ان يقرض لرجل دراهم ويكون ماله بغير  
 اجر قال يقرضه وليا جدها باجره معلومة لسنة مثلا ويبيع منه فايندا  
 عقدار تلك الاجر ثم يمكن الدار مقدار ما يجب عليه اجر المثل وتجب من  
 راس ماله لانه اسكنه فيها بمنفعة الدراهم لا بما ناوله ذلك لا يصح اجرة فيجب  
 اجر المثل وفي القتاوي سئل ابو بكر عن استخار حمارا يستعمله الى ان يريد  
 دراهمه عليه فنبه المقرض حماره الى تبار فقصر الذئب قال المقرض صان من

والاجر من غير غلب ان يتقضى بالاجارة  
 الثاني ان يكون المستري غائبا

من الازمة عارية فاشتمل على  
 قال من اقرض انسان دراهم او  
 وانه اياه يبيع بطل

لغته

ان من سقضى

لغته الحمار فان الحمار عند المقرض بحكم اجارة فاسدة وليس للمتاجر ان يبيع  
 المتاجر الى السرح ليعتلف فاذا فعل يكون مخالفا كما لو دفع مكان الحمار وادرا  
 ليكنها كان هذا اجارة فاسدة ولا يكون رهنا وسئل ابو القاسم عن مقرض  
 لرجل خمسة اجرة حجد الميزان كل شهر درهمين قال ان كان حجرا كما قلت  
 ولا قيمة له لا يجوز هذه الابانة وسئل ابو بكر عن يتاجر قدر الفاس وسيريد  
 المتاجر ان يكون مضموها على المتاجر قال يبيع منه النصف بكمال تنبئتها  
 وفي اجرة من النصف بمائة ويجوز هذا في قول اصحابنا انما الاختلاف فيما اذا  
 اجر من غير تركه **الفصل الثالث** في الاجارات وما يقع  
 فيها وفي القتاوي وسئل عن استاجر فلما ملكه قال يجوز اذا بين الوقت  
 او الكتابة وحكي ان عصام بن يوسف اشترى فلما في مجلس الحديث بعد ما اكثرت  
 فله بدنيا خرفاته انه لو ذهب منه ما كان يدبها بدنيا ولا باكثر وسئل ابا  
 هيم بن يوسف عن اجر لفة من الضاري ليغرب بينهم الثاني في كل يوم  
 بجنة ويعطى في عمل الحق كل يوم بددهم قال لا سمن ان يواجر لفة من ويطلب  
 الرزق من طرفي اخر ويكن لفة يواجر لفة منهم لعصر العتب ليتخذوا  
 منه خمر لان النبي علي الصلاة والسلام قال لعن الله عاصرها وحاملها  
 وسئل ابو بكر عن حقة اشترى لنفسها الخدمة من ذي علي قال لا بأس به انما يكون  
 اذا خلا لها وسئل عن اجر لفة من الجوس ليوقده لهم نارا قال لا بأس به بجللا  
 ما لو اجر لفة من الضاري كحل الخمر عند ابي يوسف ولعمد حيث لم يجوزوا  
 قال لان النار محجوزة المقرض فيها والجر ليس كذلك وسئل هبة بن الفضل في  
 فتاويه عن اجر لفة من نصراني وفي القتاوي سئل ابو القاسم عن سكر رضع  
 ولم كافه باجره قال لا بأس به بوليل مادي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
 اجر لفة من يهودية قبل الحج ليعقها وسئل عن يفر رجل امراته باجر  
 قال لا يجوز لان هذا ليس من اجارات الناس سئل ابو القاسم عن بعض اهل  
 قرية استاجر من يتطبخ الخبز ويكسح العين لئلا يد الماء في حرملها قال الاجر  
 على اهل القرية لان ريادة الماء جمعهم ولو حفر عين اخرى ماله والاجر  
 عليه وليس له ان يسري تلك الريان في هذه القرية الارضاهم الا ان يحفر  
 لها اخرى مرات او في ملكه اهل بلدة مثقل عليهم المرات من حجة العمال

قال باضره لاجل الجور وما في الخمر  
 من سقضى من ذلك اذا لم يكن له



فاستأجروا بجلا ليزهوب ويرفع امرهم الي السلطان ليخفف عنهم بعض  
 المنة قال ان كان لقياء له الذهاب الي حضرة السلطان بان يصلح امرهم في يوم  
 او يومين جائت الاحابة وان كان لا ينهاي الاملة فان كان وقتها الاحابة وقتا  
 فالاحابة حابة وان لم يوقت ففاسدة وله عليهم على قدر موقوفهم وشاغلهم  
 اجر المثل وسيل ابو بكر عن اعطي رجلا درهمين ليعمل له يومين ليعمل يوما  
 وامتنع عن العمل في اليوم الثاني قال ان سمي له علاحار ويحجر على العمل  
 وان مضى اليوم لا يطلب منه العمل ولوقال مع تسمية العمل لومين من الامايم  
 مدت الاحابة ولا اجبر منه ان عمل وقال محمد بن عيسى عن اخيه ارضا  
 واجرها من اخيه سنة فلم يعلم المالك حتى مضى بعض السنة ثم علم واجازها  
 باجر ما مضى الي وقت الاحابة وللغاصب وما بقي لرب الارض من وقت الا  
 حابة ولو لم يكن حتى مضت السنة فالاجر كله للغاصب قال الفقيه هذا كما  
 قال في كتاب المحرري انا اجر المولي عبده سنة ثم اعفاه في بعض السنة على  
 ما عرف استاجر ارا سنة على ان يوما واحدا منها بدرهم والباقي محبا بالاجر  
 سمي قال سمي سكن يجب لليوم الاول درهم ولما في السنة لاني اذ اسكن وسيل  
 محمد بن مقاتل عن يبيع بالمرابحة فاستاجرهما مناديا ياربي بذلك قال ان وقت  
 له وقتا معلوما او كذا صرنا يحوز والافلا وعن ابني يوسف عن استاجر عينا  
 فقال للآخر كل اجر يتجر بدرهمين وقال المستاجر بدرهم ونصف ان سلم الاجر  
 الي المشاجر والاجر كما قال قال المشاجر وان قبض المستاجر فكما قال للآخر  
 ولذلك البيع وسيل ابو جعفر عن اجر ساحة بين يدي حانة من الشارع من  
 اخر مبيع الفاكهة قال يتصدق ما اخذ منه من الاجر كالغاصب قال الفقيه انما  
 يجب الاجر اذا كان بناهنا لك فكانا ونحن وفي فتاوي محمد بن الفضل وسيل  
 عن امر الدان ان يندف عليه القطن من عند نفسه ولم يبن الاجر ومن الغنم  
 قال يجوز لتعامل وعن استاجر صياغا بعضها مزروعة وبعضها فارغة قال  
 قال يجوز في الغارعة دون المتغلة واذا اختلفا فالقول للموآجر بخلاف البيع  
 فان هنالك القول لمن يدعي الحق اما ههنا الموآجر يكرى العقد اصلا قال  
 القاضي الامام محمد بن الحسن ان كان كانت فارغة فالقول للاجر وان لم يكن  
 فلهما استاجر ثيابا ومدة قال انه اذا الفخذ الصبح لزمه الاحابة في عمل يوم

بعد مضي اليوم

وفي فتاوي النعماني في حين في ذهب ليعدر من ذهب الي رعا لهضعة في البوت  
 ويطن باجر معلوم فوضعه الرجاعي فانصب القدر ان كان ما فعل الرجاعي عد  
 استخلا كما لذهب من مندا والا فلا حان ثم ان كان لعمل الرجاعي لها يظن  
 الصبي في ذلك وان لم يكن يظن اني ضررها فاما ما كان اكن ضررا عن الاخر  
 وعمل ما يريد هذا اذا عمل لغير احد ولم يمل الرجاعي الوضع بنفسه سواء كان  
 باجر ولغير احد فالجواب ما بينا فان ولي الوضع وكان باجر فحينئذ يحسب  
 اخلاف اجر المترك في الوضع الذي لا يبيع مستحكما ثم ان كان قيمة الذهب  
 اقل من الضر الذي يدخل على الرجاعي من ايراد الاذن لقال للرجاعي ان  
 سبت فاعط قيمة ذهبه والا فابره الاذن فليس يخرج ذهبه كما لو امتلكت حجلة  
 لولاه لاسان ليضرب صاحب الاذن صاحب الاقل ماله وليعمل ما يشاء وان سار  
 فربيع الي وقت يظن به وفي الجامع الاصغر وقال ابن سماعة عن محمد بن استاجر  
 ارضا من ارض الجبل بدرهم زرعه فلم يظفر عامه ولم ينبت حتى مضت السنة  
 ثم مطرت ونبتت قال الدرر كله للمستاجر وليس عليه كرا الارض ولا نقضا لها  
 وفي فتاوي بن الفضل عن استاجر ارضا وانقطع الماء قال لا اجر عليه وكذا ان  
 كانت تسقي بماء السماء ولم يقطر السماء في الواقات قال محمد بن احمد استاجر  
 ارضا ليزرعها فزرعها وقيل ما و انقطع فله ان يفيض الاحابة ولان نحا صم  
 حتى ينبت الحاكم في يده باجر منها الي ان يدرك الدرر فان سقي زرعه كان ذلك  
 ايضا وليس له ان يفيض الاحابة وكذا في الرحاة ان انقطع ما و حتى مضت  
 السنة سقط عنه جميع الاجرة وان قل الماء ويور الرخا ويطن على اذف  
 ما كان فلهما جدر ان يريها وان لم يريها حتى طحن كان هذا رضاه وليس  
 له ان يرد الرخا وعن محمد بن احمد عن استاجر ارضا فزرعها فاصابت الدرر  
 آفة فهلك او غرق ولم ينبت فعليه الاجر لانه قد زرع ولو غرق الارض قبل  
 ان يزرعها فلا اجر عليه فكذا لو غصها رجل فزرعها فغاصب لا اجر عليه  
 المستاجر لانه قد حبل يده وبهنا ولو كانت في يد المستاجر ولم يزرعها حتى  
 مضت السنة كان عليه الاجر وكذا لو زرع البعض ولم يزرع البعض لان  
 التقصير حاد ومن قبله وفي الجامع الاصغر استاجر حانقا واخذ المفتاح  
 ومضت على ذلك مدة ولم يفتح قال ان كان بحال يمكن فتحه فلهما المفتاح فعليه



تتميز في هذه الكتب  
بما فيها من اجزاء  
منها ما لا يوجد في  
الكتب الاخرى

اجرم يعني وان لم يذرع على فتحه به لم يجب لان التحلية في الابتدائ لم تضح غصب  
للتاجر المتاجر لا اجدر عليه بعد الغصب وعن ابي سليمان فبين استاجر  
اجيرا يحطب له الى الدليل حازر والحطب والصيد للمتاجر وعليه اجر مثله  
وان استعان بالانسان يحطب له او بصطاد له قال الصيد والحطب للعامل  
وسئل عبد الكريم عن قال لاخذكم تواجر فوج غرامة قال بربع درهم  
فقال الطالب ليس درهم ومضى كم يجب قال يجب اجر المثل لا يزداد على ربع  
درهم ولا ينقص عن سدس وسئل عن استاجر اخر الى مكان معروف  
ليدخر او لا فاجب من سبب فذهب الرجل الى ذات المكان ليدعي لم يجد مال  
جب الاجر عليه وفي التجريد ليدفع الى موضع كذا ويحكي ليعاله فوجد بعضهم  
مناجاة من يفي فله الاجر بحسابه ليدفع كذا الى فلان ويحكي بحسابه فوجد  
المكتوب اليه ميتا فله الكتاب فلا اجر له في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال محمد  
له الاجر في الذهاب ولو كان مكانه طعاما فعاد به سقط الاجر اجماعا وسئل  
محمد بن سلمة عن استاجر رجلا ليوجه كتابه الى فلان فيتي وصل ولم يجد المرجو  
اليه قال ان مرق الكتاب ورثه لئلا كان له اجر الذهاب اجماعا  
لانه اقام عمل الذهاب فادامه لم يقطع الاجر الذي وجبه وصار كالغائب  
بالدواب لغصب لا يبطل اجره واذا رد الكتاب نقص عمل ونحوه فلا اجر له  
وفي الفتاوى سئل ابو القاسم عن استكري دوابا الى موضع ليحمل عليها الحمول  
فذهب فلم يجد شيئا فرجع قال ان صدقه المستكري فعليه اجر الذهاب خاليا  
في غير حمل واجب وسئل عن اجرة ابنة الى مكان معلوم بالربعة دراهم علي  
ان يرجع في يومه فرجع بعد خمسة ايام قال عليه درهقان لانه خالف في الرجوع  
فله اجر الذهاب خاصة استاجر لولا ليلته كل يوم بدائق فوضع في بيته ونحو  
علي ذلك سنة ثم رده قال عليه كحل يوم داني الى مدة يعلم انه لو لم يترك  
وعن محمد بن يحيى وسئل ابو بكر عن استاجد ارا واني على ذلك مدة ثم ادعي ان  
صاحبها باعها منه من مدة كذا فعليه لجر جميع المدة ما لم يثبت البيع في وقت  
وسئل ابو جعفر عن استاجر طاحرين بالماء فاحتاج النهر الى الكرا ولا يعمل  
الا حدها قال ان صرف الماء اليهما عملا ناقصين فعليه اجرهما وله الحيا ولو لم  
يؤتمرا ان صرف الماء اليهما لزمه اجرا حدها ايها الكثر لجر هذا في موضع يكون

الحرف على الواحد ما لو كان على المتاجر فعليه الاجر كاملا كما في استجار الخيمة  
انه لو انكرت الاوتاد فالاجر واجب وان انقطع الاوتاد فلا اجر عليه وفي هـ  
الجامع الاضطرار من يكت له القنا بالفارسي او بالعربي قال الاجر بطيبه  
ولبناء الكنيسة وبيعة اليهود وفي كتاب الكتاب لاسراة بامراها الى حبيها  
وفي تحت طينود بطيب له الاجر غير انه ان في اللعانة على المعصية فاسد اعلم  
**الفصل الرابع** فيما لا يجب فيه الاجر وفي الفتاوى وسئل ابو  
نضر عن اجرة حافوتا من اخرتم استركا في عمل يعلمان فيه قال محمد بن سلمة  
التركة فيهن الاجارة وسئل علي بن احمد عن امرأة اجرت دارها من زوجها  
ثم سكن فيها قال لا اجر عليه كاستئجارها بالاطعة وخبر وسئل ابو  
جعفر عن سكن حافوت بن اخيه مع سرك له بخزانة وابن اخيه صغير  
لا وحي له قال ان سكناه بغير عقد قضا وللدلالة فلا اجر عليها وسئل  
ابو بكر عن اجرة آلات العمل من اخرتم استركا في ذلك العمل قال ان كانت الاجارة  
شاهرا يجب الاجرة للسهر الاول وان كانت الي عشرين سنة فالاجر واجب  
عليه في ذلك كله لان الاجارة مذكورة فلا يبطل باشتراكها وسئل عن رباها  
من اقل مائة تلاثة ايام لا يجب الاجر لكن يجب ان يرضخ له شيئا قال الفقيه لابل  
يجب قدر ما بقي في بخلاف الضالة لا اجر في غسل الميت ويجب في حفر البئر  
وفي حمل الجناة ان وجد غيرهم لم تضح الاجارة وان لم يجد ليصح ويجب الاجر  
وسئل نضر عن تعليم القرآن والفرائض وحساب الرصايا بالجر قال وانما كان  
يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لان حملة القرآن كانوا اقليل فكان  
التعليم واجبا عليهم قال الفقيه وبه نأخذ وهو قول عصام وابي نضر وغيرهم  
من المشايخ وفي فتاوى بن الفضل انه سئل عن اجرة المعلمين قال كان  
المفتد من من اصحابنا لا يجزون الاجارة على التعليم واصحابنا المتأخرون  
يجزون ذلك وليتروا بجر دفع الحرف الاجر اليهم ويجبر لها لانقطاع عطائهم  
من بيت المال فينقلهم عن امر المعاش قال القاضي انا افق بانه لا يجوز لانه  
طاعة وفي الاذان لا يجب الاجر لانه لا يتخذ عن امر معاشه قال بزل المال لدفع  
الظلم عن نفسه واهله وماله ليس بربو ولا استخراج حق له وفي الفتاوى  
استاجر مودبا متاهن كل شهر مائة دراهم لتعليم الصبيان احدها الدرب والآخر

له



القرآن فقال تعليم القرآن ليس من حزننى فاستاجر معلما يعلمون  
الناس واعطى من أجرى ففعل ذلك فارادوا الصبي ان يجعل الاجر  
مناصفه فقال الاديبي اجر المعلم عادة كل شهر نصف درهم او درهم  
فلما ارضى ما يفعل قال هذا اقرب من توكله اياه بذلك محظ من أجره قدر  
ما يستحق لعلم الذى اليه الصبي وعن بن قنابل في حصه مفرقة من دار  
المفقود لا يمكن ولا ياجر الا اذا خيف عليها الخراب فيجرها التنا  
ويحبس الاجر للمفقود وان لم يكن منتقها فليس يك ان يكس جميع الذكر  
كيلا يجرب وسيل ابو القاسم عن اخذ مسحة وقال كم اجرها قال اريد  
لاجر فلعل في خبها ليقض المحام ثم يريد الاجر قال ان كان للخب الذى  
سأله منه قيمة فله اجر المثل والا فلا وسيل ابو بكر عن قال بخياط خط  
ثوبى لا عطيك اجر ك فقال الخياط لا اريد منك الا اجر ثم خاطه قال لا  
اجر له وسيل عن حمل رجل اكرها الى مكان بعيد قال عليه الكرا ليرده الى  
مكانه الذى حمل منه وكذا في كل شئ له حمل وموته استاجر اجيرا لرحله الى  
قرية بعيدة ليقطع له الاشجار قال عليه الكرا الذهاب دون الرجوع  
لان في الرجوع لان في الرجوع لا يعمل له شيا وسيل الحسن بن المطيع عن  
ادعى على اخراثة حمل من ترمذ الى امل في سفينة خمسة دراهم وقال  
لابل استاجرني لاسكن مكانه في سفينة من ترمذ الى امل بعشرة او قال  
لجدها انه اجر منك بغلا لتحملة من من ترمذ الى امل بعشرة وقال للآخر  
بل استاجرني لا بلغك بغله من ترمذ الى امل بخمسة قال القول لكل واحد  
منهما مع يئنه ولما اجر لواحد منهما فان اقاما البيئتين فبيئ الملاح ولا اجر  
لصاحب السفينة والملاح على صاحب السفينة عشرة دراهم لان الامر بين  
لو كان فاجارة صاحب السفينة انتقضت لانه لا بد للملاح من عونه في البيئتين  
وفي البغل البيئتين بينه صاحب البغل لان حفظ البغل عليه واجب  
فلا يجوز الاجارة على ذلك وسيل ابو بكر عن كثرى حارا بعشرة دراهم  
بعضها جبار وبعضها حاراسه فقال المكارى انا اطلب نفسيها جبارا  
وقال المستكرى بالفارسية حين كنتم كه توخواهي قال هذه عدة منه فكذا  
لو استراده في الاجر فاجابه بذلك اجرا لقيم حمام الوقف بكذا فنادا اخر

مقوما

في بعض الطرق

قال

قال ابو بكر ان كان مقدرا اجرا لثل او كان تقصانا قدر ما يتغابن التنا  
فيه ما اجره القيم فليس له ان يخرج الاول وان اخطا في الاول فالاجارة  
فاسدة وسيل ابو نصر قال الراعى لصاحب الاغنام بعد ما كان يدينها  
اجارة كل شهر لا ارعى عنك بولده هذا الا ان تعطيني كل يوم درهما ولم  
يقبل صاحب الفهم شيا وترك غنمه مع الراعى قال يجب لك يوم درهم  
ثم قال سمعت نصيرا يحكى عن ابى يوسف في صاحب الخانوت قال للمساجر  
هكذا ان رضى كل شهر خمسة والافرغ حانوتى فكن فيه قال سكتاه  
رضا منه وعليه اجر خمسة دراهم لصاحب الخانوت ترك خانانا وسكن  
فيه قال محمد بن سلمه وانه يكون باجر قال نص لا يجب الا اجر حتى تقاضاه  
صاحب الخان الا امر فسكتاه بعد ذلك دليل النضا بالاجر فيجب من روت  
التزول استقانا قال النفقة بقول محمد ناخذ وقال ابو بكر قال اوسله  
في حانوت الفل سكن فيها رجل لزمه اجر المثل قال وبه اقول ودعى  
الساكن الى سكت غضبا لا يسمع كن دخل الحمام ثم خرج وسيل ابو القاسم  
عن مقصرة يعمل فيها القصارون ولرجل فيها اعمار بولجرها من الفضل  
فعل في ذلك قصارا قال اذا كان معروفا ان من عمل عليه يعطى الاجر  
لصاحبه تجب ذلك القدر او لا فلا يجب غير اذنه وفي القناوى ابن الفضل  
سيل عن اكثرى حمرا من كثر الى بخارا فبقى الحمار في الطريق فاص  
المستكرى رجلا لينفق على هذا الحمار من عنده فقاطعه امرته الى ان يقض  
صاحب الحمار حانه قال ان علم الرجل ان الحمار لغيره لا امره ان يتطوعا  
في النفقة ولم يرجع الى احد الى ان يكون الامر ضمن له النفقة وان  
لم يعلم المامور بذلك يرجع على الامر بالنفقة ضمن له او لا وان ستا  
من يحفظه فالاجر عليه وان هلك الحمار في يد الاجير ان استاجر ليركب  
هو بنفسه ضمن وان سكت ولم يسم الراكب لاضان عليه لان  
من له ان يعير ويواجه كان له ان يودع **الفصل الخامس**  
في الاجارة القارة وما يتصل بها وفي القناوى وسيل ابو القاسم عن استاجر  
حبايا او كينانا وقال الاجرها ثم يردوها صحيحة فليخليك كذا من الاجر  
قال الحباب شرط الدرع على المساجر وفيها له حمل وموته حتى شرط ذلك فمدوا

عشر  
السائل



اجرا مثل وفي الكيزان ما سمي الى وقت الكسور ويل عن استاجر  
 حاما على انه ان نابت نابت فلا اجرة لا يصح لان النابت مرض او  
 يعرض له شغل وهذا شرط فاسد وفي فتاوى النسخ عن استاجر حارة  
 على ان ما سمي من الاجر ايام يحرق وانقطاعه ايضا فقال هذا الشرط خلاف  
 مقتضى الشرع اذا لاجر لا يجب حال انقطاع الماء ففسد العقد وفي  
 الفتاوى خان فيه حوائث بعضها خربة وبعضها عامرة فاستاجر العامة  
 كل شهر حجة عشرة الحرة حجة وخمسين على ان يعمرها ويحتب نفقته  
 من حبل الاجرة قال مثل هذه الاجارة فاسدة في اخذ المواجه الحوائث من  
 المتاجر ويعطيه اجر مثل ما عمل فيه وسيل ابو جعفر عن حائث احترق  
 فاستاجر كل شهر حجة دواهم على ان يعمر ويحتب نفقته من اجرة  
 فعمرة فوات المواجه بؤدمته قال الاجارة فاسدة وعلى المتاجر  
 اجر مثل الحائث بالغاما مبلغ والمتاجر النفقة واجر مثل عمله في هذه  
 العمارة وسيل ابو بكر الاسكاف عن بقرة بين البنين تواصعا على ان يكون  
 عند كل واحد منها حنة عشر يوما يجب لبنها قال هذه مهله باطلة ولا يحل  
 فضل اللبن لاحدها الا اذا هلك ثم جعل صاحبه في حل لان هبة المشاع  
 باطلة وهبة الدين وان كان مملوكا يحوز وسيل ابو بكر عن قال لا خير  
 ارفع من مملوكي مائة وقر على ارفع انا من مملوكي بعد هذا كذلك محل  
 احدهما وبيع ثم تغير سوق الشئ فقال المقرض لا ارفع العام قال لا اعلم  
 هذا حيلة سوى ان يرفع المقرض مائة وقر من ثمنه فيطرح في مملوكه  
 المقرض حتى يبرأ من قرضه او يحرقه انه فاعل ذلك حتى يرفع المقرض  
 وسيل عن استاجر ضيقة على ان يلبس فيها قال الاجارة فاسدة واللبن  
 للبان وعليه فيه التراب ان كانت له قيمة واجر مثل الارض فلا شيء  
 عليه سيل شدا عن مواضع النيران على الكداس قال خبرني ولكن اذا  
 اعطى البقرة لياخذ الحمار جاز وفي فتاوى النسخ عن دفع بقرته الى رجل  
 على ان ما يحصل من لبنها من من الحديد والرايب والمصل والسمن في  
 بعضها فنقل الاجرة ذلك قال كل اللبن القاييم يكون لصاحب البقرة وغيره  
 الا الحد المتاجر من ذلك للمتاجر لانه انقطع حق المالك ويدفع مثل

ما اخذ من اللبن الى مالك البقرة لانه مثلي وعلى المالك قيمة علمنا و  
 اجرة المثل لانه غير متبرع في ذلك لانه قد ان يسلم له شيء ولا يحل فيه  
 ان يبيع نصف البقرة من الاجرة من المعلوم ثم يامر بذلك فيكون المتجر  
 بينهما دفع الات سراج ليخذله سراجها ولا يحتاج اليها من عنده  
 على ان يدفع اليه اجر مثل عمله ومن المالك وبيننا وتراصيا به فلما اتخذ  
 استولى عليه بفصل الظلم وذهب به وغيبه قال يسترد من السراج ما دفع  
 اليه من الدراهم وقيمة الالة لان عمله غير مسلم اليه ولا الالة اليه ولم يصح  
 قابضا الات السراج بالات نفسه لانه يمكن بيعها من غير ضرر بغير  
 الصانع لما عرف وهذه الاجارة كانت فاسدة لما فيه من شرط البيع في  
 الاجارة وهذا الخلاف والقلنسوة فان مثل ذلك جائز فيها للتعارف وهذا  
 لا تغاير لكن مع هذا لو فرغ السراج وسلم اليه جاز وصار كابتداء العقد  
 بينهما وفي الفتاوى وسيل ابو القاسم عن دفع الى اخر ثلاثة اوقار دهن يحل  
 منه ما بونا ويحل القلي وغيره من عند نفسه على ان يعطيه مائة درهم  
 قال الصابون لصاحب الدهن وعليه اجر مثل عمله وغرامة ما جعل فيه  
 وفي الخامس الاصح اجارة المملوك لا يجوز الا ان يتاجر موضع بعينه  
 يحفظ الماشية فيه ثم ياذن له في رعيها سواء وفي الفتاوى عن استاجر  
 رجلا شهرا يطبخ العصير واشترط رده على المتاجر ففسد العقد  
 وان لم يشترط فعليه اجر شهرا فرغ في نصف الشهر وفي اخره وان استاجر  
 كل يوم بكذا فاذا فرغ فلا اجر عليه بعد ذلك وان مضت مدة لان حملها على  
 متى فرغ **الفصل السادس** في اجرة واعمال والآت يجب على المالك  
 وعلى المتاجر وفي الفتاوى وعن الحسن فمن استكرى مكاريا على ان  
 يحمل له حنطة على ماله والحنطة قال ان كان يحمل على دواب نفسه فهو  
 عليه وان كان يحمل على عاقبة او حمار المستكرى فهو على رب الحنطة  
 قال العقد العادة في زماننا المواتي يكون على رب الحنطة في جميع الاحوال  
 والحنطة على المالك كيلا يقطع عن ظهره او عن ظهر الدابة وسيل ابو بكر  
 عن اجرة الكيال على من يحب قال على البائع ووزن الثمن على المشتري  
 وسيل ابو بكر الاسكاف عن خيط الخياط والاسكاف على من قال ينظر



في معاملات الناس في تلك المدة وسئل ابو بكر عن باع العنب والكم  
فعلني من قطعه ووزنه قال على المشتري ان باع بمجازفة وان باع مواربه  
فعلى البايح الا ان يحتمل البايح فيقول لها بالوزن كذا فاما ان تصدق  
المشتري او تكذب فثمة وسئل ان الدهن والرايحين على الطيرام على من  
قال على المتعارف وسئل عن استاجر ورافا فاحجب على من مال على الوراق  
واشترط عليه حايرو والياض على المتاجر واشترطه على الوراق  
باطل وعن ابي حنيفة في الحال التي اتى بالديق والسمن وغيره من الاحمال  
الى منزل المتاجر وادخله في منزله على من قال هذا ما يفعله وقال ابو يوسف  
هذا احسن فان اراد ان يبعديه على السطح او على ظهر الغرقة فذا ليس  
على المكاري الا ان يشترط له وبني وسئل يمين الوليد عن استاجر  
دار وفيها يمين ما وقعت فيه غارة او نزلت في اليلقة من بطنها قال  
ليس على واحد منهما عن محمد في قصار دفع اليه رجل الف ثوب احارة  
للقصر تحمل الثياب على من قال استحسن ان يكون حمل الثياب على القصار  
الا ان يشترط القصار على رب الثوب وسئل او القسم عن حال حمل الاحمال  
يكرا وتزل في دابة ووضع الاحمال فيها في موضع منها ثم نزلها على صاحبها  
وسمها اليه فلم ير معها اياها على من يجب كذا ذلك الموضع على من  
استاجر بالبقعة فان كان الموضع للاجر فبعد الوزن والتسليم يجب  
على المسلم اليه فيل ذلك على الحال وسئل او العاسم عن استغرض  
من امر مختوم حنطة واستاجر المقص من يحملها اليه على من يجب  
الكرا قال على المقرض الا اذا قال له المستغرض استر صا لي من  
صعلة قال لا اجبه للمقص وله الرجوع على المستغرض بذلك وفي الحاج  
الاصغر وسئل او نصر الدينوسي في حال الوقف في الطريق اياها  
حتى لم صاحب الاجمال اجرا لاوعية اجرا كسيرا على من يكون اجرا لاوعية  
قال صار الحال يوقف في الطريق مخالفا وغاصيا وعليه رد ما قبض  
من الاجرة من هنا الى ما كل الاجمال والاجر لاوعية على صاحب الاجمال  
**الفصل السابع** فيما يتعلق بمضي مدة الاحارة وفي القادح  
مات الاب الذي استاجر الظير لارضاع ولده فقالت عمه وله

للظير

الظير ارضعه حتى يعطيك الاجرة فامت المدة قال ان لم يكن للمولود مال  
حين استاجرها الاب استغضت الاجارة من يوم مات الاب ومن بعد الموت صار  
الاجرة على العمه فان كانت العمه وصيه رفعت باوت في مال المولود وان لم يكن فهي  
سريعة لا يرجع على احد ولو كان للمولود مال حين استاجرها الاب فالاجر في مال  
المولود لا الاجارة لا الاجارة قائمة الى تمام ما ارضعه حلال انت احارته  
تينا وله حجاب خل قال ان كان الحبل بلغ مبلغا لا يفد بجوبله اخذت بغيره  
وان افسده التحويل قبله ان شئت فارفعه وان شئت البت الى وقت  
ادراكه وسئل ابو القاسم عن استاجر اجيرا لحفظ نهر كل شهر بكذا فامت  
المتاجر فقال وصيه للاجير اعمل عملك على ما كنت تعمل فانما لا تحبس عليك  
الاجرة فامت على ذلك مدة ثم باع الوصي الضبعة قال له المشتري اعمل عملك وانا  
اعطيك الاجرة قال ما عمل في حيوته الاول فله المستع في مال الميت وعلى الوصي  
والمشتري اجر المثل بقدر ما عمل باجرها على من امره وسئل عن امره على اخر  
مال فاستاجر المقرض دارا المستغرض مدة معلومة باجر معلوم وجعل الاجرة  
ببعض الدين قصاصا ومضى مدة الاجارة هل للمقرض ان يجلس الدار  
بالدين ومضى سكن في هذه الدار هل يجب عليه اجرها قال ليس له المنع و  
الاجرة عليه بعد انقضاء مدة الاجارة وسئل عن غصب دارا واجرها  
ثم اشتراها او اجراها ثانيا قال الاجارة ماضية وان استقبلها فهو افضل  
واطيب وفي الجامع الاصغر وسئل محمد بن سلمة عن الاجرمات وسكن  
المتاجر الدار المتاجر قال عليه الاجر لانه لم يكن على وجه الغصب  
بل هذا مضي على اجارته قال نصير هو غاصب في شهر الاول بعد الموت لانه  
لم يخذ عقد الاجارة بعد الموت ايضا ولما دلالة في طلب الاجرة في  
الشهر الثاني وحدت الدلالة قال وكذا في موت المتاجر وفي فتاوى ابن  
الفضل في ظهرا ستوجرت على ان ترضع ولده سنة على ان ارضعها في كل يوم  
وليلة خمسين درهما وباقي السنة مجانا فارضعت شهرين ونصف مات  
الولد قال يحسب لها من ذلك اجر مثلها على ما ارضعت ويرد الباقي  
**الباب الثاني** في ذكر ما يبل اجيرا المشترك وما ينصل لها  
في الحمام والبقار والقنار والساج والحياط والدلال والسمار ونحو



في العذر فيها **الفصل الاول** في ما يل العايدة الى الحمام  
وفي الفتاوى وسئل ابو القاسم عن دخل الحمام وقال لعاصب الحمام لخط  
التياب فلما خرج لم يجد ثيابه قال اذا اقر صاحب الحمام ان اخرج ثيابه  
فطنت ان ثيابه ذلك ضمن وان سرق ولم يذهب عن ذلك الموضع ولم  
يضعه لم يضمن وسئل ابو جعفر عن امرأة دخلت الحمام ووضعت ثيابها في  
بيت المسك فدخلت بيت الحمامية ودخلت الحمامية لخرج الما فلم يجد المرأة  
بعد ذلك ثيابها قال ان غابت الثياب عن عينيها وعن عيني ابنتها وضاعت  
التياب ضمن الحمامية وسئل ابو بكر عن دخل الحمام وودع ثيابه الى صاحب  
الحمام واستأجره لحفظه الثياب اشترط عليه الضمان اذا اختلف فلم يجد الثياب  
قال ضمن الحمامي اجماعا لان اجير المشتري لم يضمن عندنا بخله ان لم يشترط  
عليه الضمان فاما عند الشرط يضمن قال الفقيه وكان ابو جعفر يسوي  
بين الشرط وغيره ان لا يضمن لان شرط الضمان في الامانة باطل قال وبه  
ناخذ في الجامع الا صرح خرج رجل من الحمام وليس ثياب اخر والحمام  
ينظر خرج صاحب الثوب لم يجد ثيابه فاحضر ذلك الحمامي قال ما عرفت  
ذلك قال محمد بن سلمه عن الحمامي وقال ابو القاسم لا يضمن قال ابو نصر الدبر  
الصحيح ما قال ان سلمه عندي قال ابو نصر وكذلك لو جازل ووضع ثيابه  
عند جالس ولم يقبل الجالس ولم يرد عليه بان قال لانضم عندي ضمن  
عند الهلاك للتعريف وفي فتاوى ابن الفضل وسئل عن امرأة دخلت  
الحمام وودعت ثيابها الى المرأة التي غسكت الثياب فلما خرجت لم تجد  
عندها ثيابها قال ان كانت الدافعة يدخل قبل هذه المرأة ويدفع ثيابها  
الى هذه المسكة واعطاها اجرا على حفظ ثيابها فلا ضمان عليها عندنا  
خليفة وعليها الضمان عندها وان كانت هذه المرأة اول ما دفعت الثياب  
اليها ولم يدخل لها اجرا ولم يشترط الاجر لها فيكون مودعة الاجير مشتركة  
فلا ضمان لها اجماعا **الفصل الثاني** في المسائل العائدة الى القمار  
وفي الفتاوى وسئل ابو بكر عن سلم بقرعة الى بشار ليرعاها فجاء ليلة  
ازد بقرعة وادخلها في القربة فقال لها صاحبها في القربة ولم يجدها  
ثم وجدها بعد ايام في لحيته قد نفقت قال ان رضا من القمار ان

بدخل

ان يدخل البقرة في القربة ولم تكلفه ان يدخل كل بقرة في منزل صاحبها فالقول  
للقمار الى حيث بها الى القربة مع عبثه وسئل ابو بكر الاسكافي عن بشار  
ترك البقرة في حماره ومحاب عنها فوقع البقرة في زرع رجل واضدها  
قال لا ضمان عليه الا ان يكون القمار رسما في الزرع وسئل ابوهم بن يونس  
عن اهل قرية يرون دوابهم بالثوب فذهب منها بقرعة هل على هذا الذي في  
نوبته الرعي عنهم قال هذا ضمن عندها قال الفقيه لا يضمن اجماعا لان كل  
واحد منهم معين في رعيته لانه لا يجوز ان يحمل على المبادلة لانه لا يجوز مبادلة منفعة  
بمنفعة وفي الجامع الا صرح وسئل ابو نصر الدوسي عن القمار الذي يدخل  
المسرح في السكك وارسل كل بقرة في سكة طائفا ولا يملكها الى صاحبها  
وكذا يفعل الراعي فان ضاعت بقرعة او شاة قبل ان تصل الى منزل صاحبها  
ايضمن ما ضاع قال لا ضمان عليه فقال بكر بن محمد اذا لم يوجد ذلك خلافا منه  
لم يضمن وفي فتاوى النعماني سئل عن قرية اتفقوا على ان كل واحد منهم يحفظ  
بقرة بالثوب فلما كانت نوبة احدهم استأجر ليعضها فخرجها الاصر الى  
المنارة ورجع الى بيته للاكل فضاع بعضها فقل من ضاها فقال ان ضاع  
عند غيبته الاجير فالاجير ضمان يترك الحطة وان ضاع بعدما اعاد  
اليها فلا ضمان عليه بترك الخلاف بالعودة ولا ضمان على صاحب الثوب  
بحال انه لم يصح والتسلم الى الاجير ليس بخلاف لان ان حفظها باجرها  
وسئل عن بشار يحفظ بقرته اهل القرية باجر فترك البقرة عند انسان يحفظها  
ورجع الى القرية ليجري ما يحلف فضاع بعض ما كان في الخارج قال ان لم يكن  
الحافظ من في عياله ضمن لانه قد اخاها بتركها عند الامين والله اعلم  
**الفصل الثالث** في المسائل العائدة الى القمار وفي الفتاوى  
سئل ابو جعفر عن قمار سلم الثياب الى الاجير ليعفظها في المعصرة ليتمها  
فام الاجير فضاع من الثياب خمسا لا يدري كيف ضاع ومتى ضاع قال اذا لم  
يعلم انه ضاع في حال نوم الاجير فلا ضمان عليه والضمان على القمار وان  
ضاع حال نومه ان شأضن الاجير وان شأضن القمار قال الفقيه انما  
اوجب الضمان على القمار اذا لم يكن الهلاك بعلمه وبه ناخذ فصار امر  
صاحب الثوب ان يسكن الثوب حتى ينقذ له الاجير ممتلك لم يضمن عندنا

لانه يسئل القمار  
في الاجير  
لانه عندنا  
لا ضمان على القمار



وعندها يضمن والسرار متى باع ما امر ببيعه واسك الثمن عنده بما مر حيا  
 الخوله سرق منه لا يضمن اجماعا وكذا قال ربا الخوله للمال اسك عندك  
 فاسكه لا ضمان عليه ايضا اجماعا لانه ليس له اسك له لان ليس له عمل اثر في الخير  
 فبقي امره بالامساك صار امانه في يده وفي الدعوى من الفتاوى ارسل صاحب  
 الكرامين الى قنار رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرابع فاذا هو تله قال القنار  
 دفعت اليه اربعة فقال الرسول دفع الى ولم يعده قال يسأل صاحب الثياب  
 ايها صدق منها يرى من الخصومة و ايها كذبه يحلف فان حلف برى وان ان  
 لم يما اعاده فان صدق القنار وجب عليه اجر الرابع وان كذبه وحلف القنار  
 فلقنار على صاحب الثوب البمين على الاجر فان حلف برى فعمل الاجر بحصة  
 الثوب الرابع قال ابو بكر وسيل ابو بكر عن قنار قنر ثوبا ورهنه ثم افترقه  
 واصاب الثوب بمتظيفه فامتنع القنار وتشاجر فترك الثوب عنده فملك  
 قال لو لم يقتص بذلك الجاحته من فمة الثوب شيئا لا شيء على القنار وان  
 نقص فليس على القنار الا انتان الثوب والثوب هلك عنده امانه هلك  
 حرق ثوبه عنده ثوب انسان حرقا ينفرا فاني ان يطلع فترك عنده فملك  
 عنده لا ضمان عليه الا انتان الحرق وعن الحسن بن سلم ثوبا الى قنار ثم  
 امر رجلا بقبض ثوبه فدفع اليه غير ذلك الثوب لم يلزم رب الثوب  
 ولا ضمان على الوكيل وان هلك في يده لم يضمن وارب الثوب ان يبيع  
 القنار ثوبه في كتاب الشرب منها قنار ضمن فمة الثوب بسبب ثم ظف  
 الثوب قال ابو نصر لا يملك القنار كما في الرهن يعود رهنه حتى هلك في يد  
 المرهقن قال الفقيه ليس للقنار كالمرهقن لان المرهقن لا يعزم  
 شيئا والقنار عزم عندهما فبقي عندهما الثوب له قال وانا اخذ بقول ابو حنيفة  
 ان لا ضمان على القنار الا فيما جنت يده وسيل ابو القاسم عن قنار وضع  
 ثوبا على الح في الحانوت واقتدا بن اخته حافظا وغاب القنار و  
 جمل ابن اخته الحانوت الا سفل فطر الطرار الثوب قال ان كانت  
 البيت الا سفل يغيب الداخل موضع الثياب عن عينه فان كان  
 ان لا اخته ضم اليه امه او ابواه او ضمه الخال عند بعد ابيه فالضمان  
 على الصبي وان كان غير ضم فله من جهة ما دلنا ولكن اخذ ببيده فافقه

فلا الختم

نخاسة عند المرتهن كلفه  
 صاحب الثوب

حافظا

حافظا الحانوت فالضمان على القنار وان كانت بحيث يراه بعد دخوله  
 في ذلك الموضع فان كان منضا اليه فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن منضا  
 فالضمان من وفي الختام الا صغر انكر القنار ان يكون عنده ثوب فلا ت  
 ثم اقر وقد قصره قبل الخو فله الاجر وبعد الخو ومار غاصبا وبطلان الاجارة  
 بعد بغير عقد فلا اجرة له **الفصل الرابع** فيما يعود الى النسيج و  
 الخياط ونحوه وفي الفتاوى وسيل ابو بكر عن رب الثوب قال للنسيج اذهب  
 بالثوب الى من يرك حتى اذا رجعتا من الخبيرة سرت الى منزلي ووفرت عليك  
 الثمن فاحلست الثوب من يد الحايك في الرصة فان دفع الحايك الثوب الى  
 صاحبه او ملكه من الاخذ فدفع اليه ليرافله الاجر كان رهنه فملك بالاجرة  
 ولو دفع اليه على وجه الوديعة كان امانه في يده فلا ضمان والاجر بحاله ولو دفع  
 الحايك بالاجر ابتداء فقد احتلفا العلافية فاصطلى كان حننا وسيل  
 نصير عن حايك دفع اليه كرايا بها بعضه منسوج وبعضه غير منسوج ففرق  
 من عنده مال نصير للحايك كله يعني في قولها وان سيدنا او سيدنا في خلاف  
 سرق لا تضمن الحايك وعن محمد بن الحسن الغلاف ايضا سل الوض عن نسيج  
 كان يمكن في دار صهره فاكترى دارا ونقل متاعه اليها وترك الغزل  
 هنالك فطاع قال متى لم ينقل من مكانه ولا ادورح صهره لم يضمن عند  
 الى خليفه لان يقال الغزل فيها هو ساكن فيها وعندها يضمن  
 جميع الاحوال وفي فتاوى ابن الفضل وسيل عن دفع غزلا الى النسيج  
 فيسج له كرايا سا تدفع النسيج الى اخره لينسج ففرق قال ان كان النسيج  
 اجيرا للاول لم يضمن واحد منهما في قول الى خليفه وان كان احببها ضمن  
 الاول اجماعا والثاني يضمن في قولها وسيل عن دفع ذهب الى صانع ليجعله  
 سوارا منسوجا والفضة ليس من عمله فاعطى الذهب وطوله ودفع الى من  
 يسج ففرق من الثاني هل يضمن ان لم يكن الثاني ثا جيرا لا يضمن وان  
 كان له اجيرا لم يضمن عند الى يوسف نصير في خياطه خاط قبيها فقبقت  
 وقطعه منه ففرق فهو طامن وكذا قطع حرم وصلت عنده ففرقت ضمن  
 وسيل ابو بكر عن حارس الحانوت ثوب حانوت ففرق منها قال  
 كان احمد بن محمد جمل اجيرا المشترك وقال يضمن وقال ابو بكر

١٥٥



عندي هو اجير خاص المتري انه لو شغل نفسه في صف آخر  
منع قال لو استاجر واحد من اهل السوق هل يجوز وياخذ للآخر  
المسي منهم قال يجوز ويجوز له اخذ الاجرة منهم جرت به العادة ان المتاجر  
يكون واحد وسيل فان كره بعضهم ذلك قال لما بليتق اليد لان في  
ذلك مصلحة لهم وفعل ربيهم وكبيرهم كفعل الكل وسيل ابو جعفر  
عن من استوجر لحفظ الخان فسرق منه لادنان عليه وانه حافظ  
للاموال والاموال في يد اربابها فلا يضمن الا بتضييع والله اعلم  
**الفصل الخامس** في احكام الدلال والسمسار وفي القناوي  
سئل ابو القاسم عن قال للدلال اعرض ضعيتي وبعها ذلك اجر كذا فعرض  
ولم يتم الامر عليه ثم ارد لالا اخر باعها قال الاول اجر بقدر عنايه  
قال الفقهاء هذا هو القياس وفي الاستحسان اذا ترك الامر فلا  
اجر له لاجرا مثل بعث في عمل التجار وهم لا يعرفون لهذا العمل اجرا  
والاجر لمن وقع البيع بيده وهو المعتاد به فانه لا يخلو عن دلال  
واما اختلاف في الاجرة قال ابو نصر ان كان المأمور معروفا بالدلالة لا  
يصدق الامر وله الاجر عليه استاجر من بيع له كذا او يشترى له كذا  
كذا لو باع على كذا لم يجز عندنا وقال مالك وابن ابي ليلى يجوزون عمل المحق  
الاجر بثلث عمله ويطلب له كذا اكن اشترى شرا فاسد افضل للمبيع في يده ضمن  
للمبيع قيمة المبيع طالب للمبيع ذلك كذا هذا كذا ذكر في شرح الاجارات  
للامام خواهر زاده وايضا استاجر يوما او شهر لمبيع او شري جازا  
عليه تسليم النفس لا العمل ولو لم يشترط غير انه انما امره بالمبيع او بالثا  
جاز ويكون استعانة منه ابتداء اذا كان العامل ممن لا يعمل لاسما جازا  
وهو معروف استحق اجرا مثل فصار اجارة انتها كاهبة بشرط الو  
ض  
هبة ابتداء وسع انتهاء وفي الجامع الا صغر سال رجلا ان يشترى  
له كذا او يبيع ان كان الرجل معروفا بالدلالة فله اجر مثله والقول  
له وكذا الخياط والصباغ والصايغ وكذا ذلك وسيل عن خلط  
اغنامه في فطيم رجل وانت على ذلك مدة وزعم صاحب الاغنام  
انه يحفظ بغير اجر قال ان كان الحافظ معروفا بان يحفظ باجر فالقول له

١٥٢  
وعلى صاحب الاغنام اجر حفظه ولهذا يظهر ان سكن دار الغله  
ونحوه ومقتاوى ابن الفضل سيل عن امرأة دلاله في المناكحة  
هل لها اجر المثل قال لا لانها لم تفعل شيئا والزواج انما يتفصح بالبعد  
وانما عقد غيرها وقال غيره لها اجر مثلها وفي الجامع الا صغر وسيل  
محمد بن سلمه عن اجرة السمسار وما يعطى المنداد في بيع المزايده وما قال  
اصحابنا في ذلك انه فاسد فقال ارجو لا بأس به وان كان في الاصل فاسدا  
لكثرة تقاض الناس وما يجري من ذلك بينهم وكثير من هذا غير جازي في الال  
وجوزوه لحاجة الناس اليه مثل دخول الحمام وهذا اجارة ليس بيان  
مدة الملك ومقدار ما يستعمل من المأوى وغير ذلك وعندنا انها قال رأت  
محمد بن شجاع يقاطع نساها يقيم له نياها في كل سنة ويقاطعه عنه السنة  
الملك وعن ابي مطيع قال لبعض اهلها ايتني بخياط فاتي بهم فدمع  
اليه دو حاولم يقطعه ثم اعطاه اجرة ففي هذا يعتبر غالب  
امور التجار فيما يرغبون فيه وسيل ابو نصر الدوسي عن اجرة المناكحة  
قال قال بكرا بن محمد ذلك مكرره غير طيب الا ان يكون على وجه الهدية  
من غير شرط ولا تهاه فيكون له **الفصل السادس**  
في العذر في باب الاجارة وفي القناوي عن ابي بكر بن معاذ بن  
له دار في اجارة اراد ان ينقض الاجارة ويبيع داره ان كان مفعرا  
لما نفقه له ولما لعياله فله ان ينقضا في قياس قول علماءنا رحمه الله  
لاهم قالوا اذا كان له دين مارج له ان ينقض الاجارة وسيل  
ابو القاسم عن استاجر ارضا في قرية وهو في قرية فبدا له ان  
يبتاع في قرية اخرى قال ان كان بينهما مسيرة ثلاث ايام له ذلك  
وان كان اقل ليس له ذلك وسيل الحسن بن نكار من اخبر بغير  
من الكوفة الى بغداد ثم بدا له ان يتكاري ابلا او عكسه قال لا يكون  
هذا عذرا الا ان يشترى دابة فهو عذر وسيل ابو بكر عن استاجر دارا مشا  
وخرج منها وخذلها امرأة ومتاعه فيها فاد الموجه اخر اجها وفتح الباب  
قال ليس له ذلك بغير محض من الخصم والوجه فيه ان يواجر من اخر في بعض  
الشهر في مضي هذا الشهر فندفعت اجارة الاولى ودخل الشهر الثاني



في الطريق

في اجارة الثاني ثم يخرجها ويأمر بتخليه الدار وتسليم الدار الى الثاني  
**قال** الفقيه كمن اذا كان يبيع في البيع بالخيار بغير محض من  
 المشتري عند ابي حنيفة ومحمد يبيعه من غيره جازا البيع وانتقض  
 البيع الاول وفي الجامع الصغير اذا استأجر ان يتحول الى حرفة اخرى  
 فان خياره ذلك الحرفة في هذا الحانوت ليس له ذلك عذر وان لم يتبها  
 فهو عذر وينقض العقد ويرد الحانوت والله اعلم بالصواب  
**الباب الثالث** في ذكر مسایل حالات تقع في باب  
 الاجارة في التصحيح ونحوها في مسایل الحال في الخلاف فيها والتضييع في  
 احداث البناء والفرس في المتاجر **النص** **الاول**  
 في ما يعود الى التصحيح والضمان فيه وفي القادى سئل ابو القاسم عن  
 استأجر حمارا فظل في الطريق فلم يطلبه قال اذا ذهب من حيث لا يشعر  
 وهو حافظ له من وجوه وطلب بالعرف منه فلا ضمان بترك الطلب وسئل  
 عن متاجر حمار كان ينقل التراب من الحربة والهدم الحربة ضرب المتاجر  
 الحمار قال ان انهدم من ساحة المتاجر ضمن قيمته والا فلا ضمان عليه وسئل  
 ابو جعفر عن متاجر حمار يعلى الفجر والحمار واقف ففعل فذهب الحمار او نهبت  
 وهو يراه ولم يقطع صلوة فوضا من وسئل عن جماعة اجرو كل واحد حماره  
 رجلا وسلموا اليه وامروا واحدا يذهب معه ليستأجره الحمار قالوا ان لا  
 تفرق المتاجر فلم الحمار الى هذا المتجر وذهب بجارعهما ليأتي بالجوارق فلم  
 يقدر عليه قال لا ضمان على المتجر لانه ما ورد بتعبد مال في بل غيره فلا يلزمه  
 بذلك شيء وسئل عن متاجر حمار ارسل الحمار في كرمه فتركت فسرقت برودة  
 وان لم يكن كل لل ضمن لها واصار الحمار المدعى فمضى فزده على صاحبه  
 فمات قال ان كان اكثر حصينا ولا يضر البرد هذا الحمار لو كان عليه  
 برودته لا يضمن وان لم يكن كذلك فضمن لها وان وجد احدها دون  
 الاخر يكون لكل واحد منها حكمة وسئل ابو القاسم عن متاجر حمار كل رجل  
 عليه الثوب فدخل ثوبه فيها فضررت الحمار والموضع ضيق فوقع الحمار في النار  
 وكذا لو عتف لضرب حتى وب من ضربه فوقع ضمن وان كان الطريق او سعا  
 الا فلا وسئل ابو بكر عن امراة اخوان يستكرى له حمارا ويذهب الى موضع  
 كذا

ما شغل قطع الجبل  
 فملك الحمار قال ان  
 كان الطريق حيث  
 لا يشتر فيها مثل ذلك  
 الحمار مع هذا الجبل ضمن

كذا



ناذة وهناك قوم ليسوا في عياله فرق الحمار قال ان لم يستخفهم ضمن وان  
 استخفهم وقبلوا حفظه ولم يكن في الاجابة شرط ركوب نفسه ولا بعد قومه  
 الحافظ للمدواب فيها تضييعا لم يضمن وان شرط ان يركبها بنفسه ضمن على  
 كل حال والله تعالى اعلم **الفصل الثاني** فيما يعود الى الحمل  
 في ما يل للحال وفي الفتاوي سيل ابو القسم عن استرجع ليعمل عصيا على  
 دابة الى موضع معلوم فمعه ثخين اداء ان يضعه اخذ احد العدلين ورمى العدل  
 الاخر فاشق الرق من رمية قال ضمن نقصان الرق والعصير والى الحمار وسط  
 العذر المتأجر وانكسر قال ان كان الحمار بطيئ حل ذلك لا يضمن والا ضمن  
 قيل كان استداره على الواحد فلما دنا المتأجر لم يضمن قال لان العارية  
 جارية بين الناس بذلك وسيل ابو بكر عن جمال استاجر الجواليق فاخذ السلطان  
 ليعمل قماشه فاشتغل بذلك فرق الجواليق قال ان اشتغل شغلا لم يجز  
 به من ذلك فانه لو ترك يخاف العقوبة من السلطان لا يضمن والا ضمن وسيل  
 نصير عن طاحونة تطحن والبرسفل في حلق الطاحونة في الماء قال لا ضمان  
 على صاحب الطاحونة لان الحطة في يد صاحبهما فكان عليه ان يتعهد له جمال  
 يحمل فقام من فاحذ صاحب والجمال جميعا ليضعاه على راس الجمال  
 فالتحق قال لا ضمان على الجمال لانه لم يدفع اليه بعد قيل لو كان هذا وقت  
 انزاله قال الجمال ضامن لانه لم يسلم اليه صاحبه بعد قال الفقهاء القياس ان  
 يضمن النصف لان الفرق وان كان في يد الجمال فقد سقط من فعلها وسراويل  
 وسيل ابو بكر عن استاجر اجير ليعمل حقيبة الى مكان فالتفت  
 الحقيبة بنفسها وخرج ما فيها قال يضمن عملة الجمال اذا انقطع حبله قال  
 الفقهاء لا يضمن عند ابي حنيفة لان في انقطاع الحبل كان التقريط من قبل  
 الجمال حيث سله بحبل واهي اما ههنا التقريط جاء من قبل المالك وبه تأخذ  
 مكاري حمل الكرابيس فاستقبله النصوص فطرح الكرابيس وهرب قال  
 ان كان لا يمكن التخلص منهم بالحمار والكرابيس وان لم يؤخذ لا ضمان عليه  
 وزن ثوبان استاجر وكان في عمود الثوبان عيب لم يعلم فانكسر قال ان  
 كان مثل ذلك الحمل يوزن في مثل ذلك الثوبان مع ذلك العيب لا ضمان عليه  
**الفصل الثالث** في الخلاف في باب الاجارة والتضييع ايضا

وفي الفتاوي استكري دابة ليس لها فرسخا فناد عليها تسع فاسخ عليه  
 الكرا بقدر ما شرط ولا احد فيها وداه لانه غاصب ولو ارضى صاحبه كان خيرا  
 له سيل ابو بكر عن استاجر قيسا ليلب في مكان كذا فلم يذهب ولبه في  
 متى قال هو مخالف ولا اجر عليه قال الفقهاء عذري هو ليس بمخالف لانه  
 خالف الى خير وعليه الاجر وسيل ابو القسم عن استرجع ليعمل طعاما الى موضع  
 كذا في اثني عشر يوما فلم يحمل في ذلك القدر بل حمل في اكثر من ذلك قال لا  
 يلزمه الا اجر الميسر كمن استاجر اخر لم يحيط ثوبه في يوم بينهم فحاط في  
 اليوم الثاني لا يلزمه الا اجر الميسر ويجب احر المثل قال الفقهاء هذا على قول  
 الى حنيفة اما على قولها فالاجارة تقع على العمل دون الوقت كمن استاجر  
 اجيرا ليعمل هذا العمل اليوم حاز على ثوبها وبيع على العمل دون الوقت وه  
 سيل ابو بكر عن استاجر دابة ليعمل عليها عشرة اقدنة شعير فحمل عليها  
 عشرة اقدنة حطه قال يضمن قيل لا اليس روي عن ابي يوسف انه قال انما  
 يضمن اذا كان وزن الحطة اكثر من وزن الشعير قال اذا في المسئلة روايتان  
 استاجر دابة ليعمل عليها الشعير فحمل عليها في احد الجواليق شعيرا وفي  
 الاخر حطة فوطبت الدابة عليه نصف الضمان ونصف الاجر ابو بكر عن استاجر  
 دابة الى مكان هل له ان يركبها في حال رجوعه قال لا وفي العارية له ذلك قال  
 لان الرد في العارية عليه دون الاجارة ابو جعفر عن رفع الى اخر ليعمل  
 وامر بان يكره ويشترى بدنيا فعلى العود فباعه واخذ الثمن فقلت الثمن  
 في يده قال ان باع في موضع لا يورد على الحاكم لا يضمن وفي موضع يدر على  
 الحاكم ولم يرفع اليه ضمن وان كان يمكن ان يملك ويده مع العي ضمن ايضا  
 عن استاجر ورقا لكي يله مصفيا وينقطة ويعجمه ولعشرة بكر فاخطاه في  
 بعض النقط والعواقر قال ابو جعفر لو فعل ذلك في كل ورقة فالرفع  
 بالخير ان شاء اخذ واعطاه اجر مثله ولا يجا وزبه الميسر وان شاء رده عليه  
 ولخذ ما اعطاه وان وافق في البعض دون البعض اعطاه حذ ما وافق  
 من الميسر وما خالف اجر المثل وفي فتاوي بن الفضل وسيل عن رفع الى  
 اخر ورما ليذهب به الى قرية ويوصله الى والد وذهب برونيه في دباط  
 في طريقة ومضى لوجهه ثم مر رجل من اهل قرية فرفقه واستاجر من يذهب



به إلى منزله فتفتق الغرس في الطريق قال الأول ضامن وهذا المستاجر لو لم  
 ياخذ الغرس لم يضمن وإن أخذ ثم دفعه إلى الآخر فإن استجد أنه إنما أخذ ليدور  
 وكان الآخر في عياله لم يضمن وإن كان اجنبيا ضمن وإن ترك الاستجد ضمن على  
 كل حال قيل إذا ضمن الآخر هل يرجع قال لا قيل له الميراث عندنا إن المستاجر  
 والمورع يرجعان معا ضمنا قال لا فهم لي كأن الشيء لصاحب فاما الآخر فليس له الشيء  
 لنفسه لأنه بالامساك يستحق الآخر على غيره فهو كالمستعير خلف مستاجر الحمار  
 لحاجة لول وأخوها قال إن لم يجد ولم يتوار عن لص لم يضمن والاضمن زاد  
 في الحبل فلما وضع الحمل جاز له وضعه فقل له إلى مالكه قال ضمن ما زاد  
 على الحموله بغير إذن صاحبه لأنه بقدر ذلك صار غاصبا فلا يبرأ إلا بالرد على  
 مالكه وهذا عند أبي يوسف لأن من أصله أن من استاجر الحمار إلى القادسية  
 ذاهبا وحاييا في أور القادسية ثم عاد بالحمار سليما قال عليه نصف ماسمي من  
 الآخر عند أبي حنيفة وإبي يوسف رحمهما الله لأنه صار غاصبا فلا يبرأ عن الظاهر  
 إلا بالرد عليه وقال زفر بن يحيى المستاجر لما عاد إلى موضع الرفاق يروي  
 عن السمان أنفق الوصي على باب القاضي ما كان منه رشف ظن وما أعطى  
 على وجه الاعانة لا يضمن استاجر على ما استأجره وأمر أن يركب الحمار فاوكن  
 وتركه على باب الدار ودخل المنزل ليضع الحبل للمحار فخرج ولم يجد الحمار  
 قال إذا غاب الحمار عن بعض ضمن المالك إن كان في موضع لا يبعد هذا القدر من  
 الذهاب نصيبا مثل أن تكون السكة غير نافذة أو يكون في بعض القرى  
 التي الحمال بالحمولة إلى البلد وسلمها إلى السمار فقال السمار كتب إلى صاحب  
 الحمولة أن وزنها كذا وقد نقص من ذلك فانقص من الآخر كذا قال القول  
 للحمال وللخصومة بينه وبين صاحب الحمولة لا السمار نافذ بعد باجد ثم  
 ظهر أنها كانت بخرجة قال ليس بخرجة من الآخر كلها أن ظهر أن الكل ذوق  
 وإن كان البعض بخرجة وصح أو سوي أحدهم مثل السهم أو الوقت بدون  
 لحد المثل بعضهم يحمله كالحمار فاسد فيجوز المثل قبل الحصاص  
 انتهى لهذا قال أغم بعضهم جعل المستاجر بالكون فيها عاصيا فلا أجر  
 عليه وكذا الأب قال القاضي وأنا أفق بإيجاب أجر المثل في هذه الصورة  
 انتهى كما قال الحصاص لم يضمن أجره لأنه بائنه المثل قال لا يعتبر

من

من التلوات لأنه لو عارفاً لم يحوز فهذا أولى والله أعلم **الفصل**  
**الدرايع** في أحداث البناء والغرس في المتاجر وفي التناوي **سبل** أبو  
 القسم عن أبي في دار استأجرها من التراب الذي كان فيها غير أمر رب الدار  
 فعند الخروج منها قال ما كان من لبن فانه يرفع وعليه قيمة التراب وإن كان  
 من طين لا يضمن لأنه إن نقص يصير ترابا وسيل عن بيتي غرفة في حائز  
 وقف ويتبفع بها من غير أن يزيد في الأجر قال لا يطلق لذلك إلا إذا زاد  
 في الأجر وسني مقدار ما يجاز على البناء وإن كان يصير هذا الحائز لها  
 مخرجاً يطلق له ذلك بغير زيادة أجر سبل عن طحان ركب فيها حجر من ماله  
 وحديداً ومخ ذلك قال إن فعل ذلك بامر رب الطاحون يرجع عليه بذلك  
 وإن فعل غير أس وأنه ليس بركب فيه يرفع وإن ركب فيه يدفع البهيمه إن  
 شأ قيمة أو الترت وفي فتاوي السفي عن متاجر أحدث بناء أو عرسا  
 ثم انقضت هذه الأجران يوم يرفع قلت قيمة أو كثر إن لم يأخذ المالك  
 بالقيمة قيل إن فعل ذلك بأذن المالك قال وإن كان لأن أعان الأرض منه  
 للبناء والغرس ليس بلأزم وفي الشرب قال إن من رحن بأجر الماء لعينه في  
 أرضه أو يروى في أرضه وأطلق له ذلك ثم بداله فله منع ذلك ولو باع الأرض  
 قبل المنع فله شري ما كان للبايع لما قلنا أن الاعانة ليست بلازمة وفي  
 الجابح الأصغر خلف عن محمد أنه قال لا بأس للمتاجر أن يبن بيتا وأربا  
 في دار متاجر إن كان لا يضرب الدار قال أبو الليث الكبير وبه يؤخذ أبو نصر  
 في متاجر عن سفيها الشجار ثم أدا الخروج له قيمة الاستجار مقطوعة  
 لأن حق المتاجر استجار مقطوعة لأن له أن يقطع إلا أنه يمنع عن ذلك القطع  
 للصرف والله تعالى أعلم **كتاب الشراك** في فصل  
 واحد وفي الفتاوي بغير سقط عن حسن في يد أحد الشريكين فتدبجه رجل  
 وجاء الشريك الآخر وباع اللحم قال أبو القسم لأصان على الشريك الأول  
 لأنه لم يخالف ولا على الدراج إذا علم أن لا يعين إلى حضور المالك وهذا  
 اللحم بين الشريكين قال القتيه هذا جواب الاستحسان والقباس إن يضمن  
 الدراج لأنه ربح بغير أن المالك قيمة قبل الرجح واللحم للدراج وإن شار  
 المالك أخذ اللحم ولا يضمنه والبايع يضمن لصيب شريكه بالبيع بغير إذنه

وهذا اعارة



لكن الاستحسان ما قاله وكذا الراعي يذبح شاة يخاف هلاكها ويحذرك  
 لرجلين على واحد الف درهم اراد احدها ان ياخذ خمسمية ولا يشركه  
 الاخر قال نصيب الغريم اياه خمسمية درهم ويتنص ثم يري الغريم  
 من حصه وقال ابو بصير من المطلوب الفاضل الذي يبطل ما  
 عليه وسلم اليه الرقيب ثم يري ما كان له عليه ثم يطالبه بيمين الرقيب لا بالدين  
 سيل ابو القسم عن ثلاثة اشركوا في مال بينهم شركه صحبه فخرج واحد منهم  
 الي ناحية بشركتهم بامهم ثم اتوا اودخلوا احدا الشركه على ان تلت البيع له  
 والثلاثين بينهما وبين الغائب اثلاثا فجاء الغائب بعد مدة وسكت وكلوا  
 ليعاون حتى حضر الدخول قال ان البيع على ما استرطوا ولا ضمان عليهما وعمل  
 الداخل بعد ذلك رضي بالشركه ابو بكر الاسكاف في رجلين اشركا  
 فاشترى اسعه ثم قال احدها لا اعمل معك بالشركه ولم يقسم نيا وعاب وعمل  
 الحاضر ففصح قال ما ربح فهو له ضمن لصاحبه قيمة نصيب صاحبه لان ما قال  
 لا اعمل معك بالشركه لم يرد له فاشترى الشركه شركي عنان على ان يسعها  
 بالنقد والنسيئة في احدها صاحبه عن بيع النسيئة قال نصيب لا يعمل له فيه  
 كما في العبد المأذون وقال محمد بن سنان لا يعمل لانها لو شرطت ذلك في الاصل  
 صح وفي الاصل كلف العبد المأذون عن ذلك لم يحجز قال الفقيه وبه ناخذ  
 شركتين عمل احدها والاخر غائب حتى حضر الغائب اعطاه الحاضر نصيب  
 وغاب الحاضر وهذا الا في عمل ورجح قال ابو القسم ان كانت الشركه بينهما  
 على الهبة والشرط ان يعمل احدهما او متفرقا فالنسخ الحاصل بينهما عن شركتين  
 قال احدهما صاحبه تقاسم المال ولقطع الشركه ان لا منفعة فيه فقامت  
 المتاع ثم باع احدهما نصيب كذا للاخر وقبض بعض الدراهم وعمل  
 ورجح ولم يقل فارقنا قال الكلمة المتقدمة انما تقطع الشركه مع البيع المتأخر  
 قاطع للشركه وفي كتاب الصلح من الواقعات عن ابي يوسف عن لينة  
 حنيفة راجعها الله في ارض بين رجلين قال ليس لاحدهما ان يزرع وقد  
 حنيفة وفي الدار لاحدهما ان ليسكن وفي نوادره تمام لذلك بينهما جميعا  
 قال ابو بكر احدا الشركتين قال لصاحب اخرج الي يساور ولا تحما وزخا وز  
 فقلت المال ليمن جمعة شركي استركا في بزر الدود قال ينبغي ان يقرضه

نصف البذر ويبيعه منه ويشتركان في الورق كذلك والخارج بينهما قال  
 الفقيه هنا كما لمرارعين استركا في المزارعة فان خلط البذر صحت الشركه والا فلا  
 قال ابو القسم في اراضي ساعه بين قوم فزرع بعضهم هذه الاراضي ببذر وسق  
 اليه من الماء المتروك بينهم واسترل الارض منهم ستين هكذا بغير اذن  
 شركايه قال ان حصل له بعد المهاد من نصيب هذا القدر وكما فوايتها و  
 قبل ذلك ليعان عليه ولا شركة لشركايه في المسترل وفي الجامع الا صغر  
 سيل ابو نصر الدوسي عن ربيع الى احدهم وقال له اعمل بشركتي فخذ الاخر  
 وعمل ورجح فقال هذه مضاربة والرجح بينهما طعام او دراهم بين اثنين  
 وغاب احدهما فاحتاج الحاضر الى حصه لنفسه فاخذ منه نصف قال محمد  
 ارجح ان لا يسهل قال ابو الليث وبه ناخذ وذكر في كتاب البيوع من الفتاوى  
 سئلة غزل المرأة عن ابي القسم في زوج كان يدفع الى امراته احيانا  
 دراهم ويقول استري لهذا قطنا واعزني وكانت تغزل به وتبيع وتشتري  
 ثمنها اسعه للبيت قال ما استرات المرأة من غير فكيل الزوج اياها بشرايه  
 فذلك لها وذكر في الجامع الا صغر في كتاب الشركه ان المرأة متى غزلت  
 من قطن للزوج بغير اذنه وقد استري للبيع في عاصيه وكان العنل لها  
 وعليها مثل قطن الزوج وان استراه لبيت فالغزل للزوج لانها متطوعة  
 كما لو طبخت اللحم والمرق يكون للزوج ولو قال لها اعزني هذا القطن ليكون  
 لي ولت منه الثوب والمتاع فالغزل للزوج ولها اجد المثل لانه صار كانه  
 استاجر ما يبيع من الخارج ففدت الاجارة فيكون ما قلنا اهتت انك  
 استريت القطن لا غزله لنفسه وقال لا بل لي وقالت لا غزل بالاجرة وقال  
 لما اجر فالتول للزوج لانه الاذن استفاد من جهة استركت اثنين في الغزل  
 علي ان سدي الكلباس من احدها واللمة من الاخر فليجأوا قال الثوب  
 بينهما على قدر قيمة السدي واللمة **كتاب المزارعة**  
 وهي اربع فصول في الشرايط الحارفة والفاسدة فيها فيما يمنع في المزارعة  
 في معاملته الكسوف في احارة الارض للمزارعة **الفصل الاول** في  
 الشرايط الحارفة والفاسدة وعمود المزارعة وفي الفتاوى من دفع ارضه  
 لمزارعة ولم يبين لها وقتا قال علماء الكوفة لا يجوز لان وقتها مجهول في



عاد اثمهم وقال محمد بن سلمة بجوز وهو على اول السنة قال الفقيه وبه نأخذ  
في بلادنا وقت المزارعة معلوم وسيل ابو بكر عن سريح الحصار والجمع على  
المزارع قال ابو يوسف ان هذه المزارعة جائزة وبه قال محمد بن سلمة والناس  
قال الفقيه وبه نأخذ ابو نصر عن زرعة ارضه ثم قال الاخر اقلع ما في الارض  
فازرع بالنصف لا يجوز لما فيه من سوط القلع وسيل ابو القاسم عن زرعة الي  
اخر منها لزريخ بالنصف قال لا يجوز وينبغي ان يبيع نصف البذر منه ورس  
من الثمن ثم يقول ازرعها لهذا البذر كله على ان الخارج بينا لصنان جاز  
وهذا من تمام عملهم كالسريح على الابان كذا ذكر في الجامع الاصغر وفي  
الجامع الاصغر عن محمد بن سماعة وبنو بن الوليد عن ابي يوسف انه رفع البذر  
مزارعة من غير ارض جازت المزارعة وكان البذر بمنزلة راس السارية وقال  
محمد لا يجوز قال بن سلمة قول ابي يوسف يعجبني وهو حسن وعن ابي اهلهم  
بن يوسف عن زرعة ارضا حرا ليعبرها ويزرعها مع رب الارض تلك  
سنة قال هذه مزارعة فاسدة والزرع بينهما على قدر البذر وللعامل  
اجر مثل عمله فيما عمل ولرب الارض اجر مثل نصف الارض الذي اشتغل  
ببذر صاحب العمل دفع الى اخصارها ليرعى جميعا والبقر من عند الكار  
بالنصف ثم ان الكار تترك رجلا في نصبه فعمل هو قال المزارعة والتمرك  
فاسدان والزرع بين الاولين لصنان على قدر بذرها واصحاب الارض  
على الاول نصف اجر مثل ارضه وللتاني على الاول اجر مثل عمله وينصف  
المزارع ما فضل من المزرع على بذره ونعته وما عزم سيل ابو نصر عن زرعة  
الرجي ارضا اليتيم على ما يأخذ الناس قال ارجح ان يكون ذلك جائزا قال  
الفقيه لا ريب في هذا عن الشيخ الامام قاسم هذا على المضاربة عسر قال  
المروي عن ابي الحسن ان للمروي ان يعمل مال اليتيم وعن شداد ان البذر اذا  
كان من قبل الرعي جاز ومن قبل اليتيم لا يجوز وبه نأخذ في الجامع الاخر  
ان المزارعة متى نقصت بسبب ما وعد مخرها المزارع قال ان كان البذر من جهة  
فلا يثنى لانه يحسن جهته وان كان من جهة رب الارض فله لجر مثله الا  
اخر عمل لرب الارض باجاة فاسدة اذا لاحق له في الخارج في هذه الحالة  
وفي فتاوي الشيخ فحين شرط على المزارع حقل البذر واصلاح الساه ونحو ذلك

قال الفقيه العقد ويحتاج رب الارض الى ذلك كيف يفعل قال ليتاجر  
الزارع بعد اعلانه بجميع الاعمال باجدة يسيمة غير مشروط في عقد الاجارة قبل  
واذا احتاج الى القاد السرقين وذلك ليس بعمل قال لا بد المعقود عليه العمل وهو  
المقصود فكانت اجارة صحيحة كما استيجار السقا يعمل له كذا اجارة قريبة من الماء  
اولي طلبا وليعش والتفاوت الجارية في ذلك لا يودي الى التنازع وتوخذا من  
الرهن مزارعة من الراهن باذن المهرن **الفصل الثاني** في اعمالهم  
عن ذلك من المزارعة وفي الفتاوى نصير عن زرعة ارض نفسه برأها اخر  
وزرع فيها شعيرا قال على الاخر قيمة بر الاول مبد وراواه عن محمد قال الفقيه  
يعني ان ارضي الاول وان لم يبرض بذلك ان شاء ترك حتى يثبت  
ثم يأخذ بالقلع وان شاء ابراه عن الصنان فان ادرك فهو بينهما على  
مقدار نصيبها وعن محمد فيمن زرعه ارضه برأه لم يثبت حتى جاز اخر زرعه  
فيها شعيرا فحقه رب الارض فثبت الزرع قال على صاحب الشعير  
قيمة البرمذ ورأى الارض ثم على رب الارض قيمة البرمذ والشعير مخلوطا  
مبذورا قال الفقيه لان رب الارض ظا استعملها بالسقي فظا  
والخارج يكون له سيل ابو القاسم عن زرعة في ارضه شعيرا فزرعه عليه  
اخر حظه فثبت جميعا قال الحظ لصاحب الشعير والخارج للزارع الثاني  
ويغيره كصاحب الشعير في الارض يقوم الارض مزروعة وغير مزروعة  
سيل ابو بكر كيف يعرف النقصان في الارض قال ينظر بكم يتاجر  
قبل الزرع ثم بعده وقال ابو القاسم بكم تشتري قبل الزرع ثم بعده فيقوم  
ما بينهما وقال نصير بكم يتاجر وقال ابن سلمة بكم تشتري قال ابو نصر حكيت  
لابي سلمة عن قول نصير فخرج الى قولم وسيل ابو القاسم عن زرعه ارضا فلي شرط  
جميعون وبلغ الزرع فما رقوم ورعوا ان الارض لهم قال اما الزرع لصاحب  
البذر واما رتبة الارض المزروعة فان ادرك القوم كانت لهم والا فلهن  
احيائها باذن الامام وسيل ابو جعفر عن الكار ترك السقي عن الارض  
متعمدا حتى يلبس قال يفيض وقت ترك السقي تباقي للارض فان لم يكن له قيمة  
ومت الارض مزروعة وغير مزروعة فيفيض ففعل ما بينهما لم يحول الكار  
حتى يدرك الزرع والمحصاة عليه قال الفقيه اذا اخرج الكار فاحياها



يفعل الناس مثله لا يضمن وان لم يفعل الناس حتى هلك من قبل  
 ابو بكر عن له ارض ودار اشغل منها ان زرع في ارضه تخرب الدار قال  
 ان علم انه ليس في ارضه مستقرا لما فليس له ان يزرع وان كان قد  
 تحمل لكن في ارضه يخرج منه الما الى الدار ويتعدى مدونة وليس له  
 ان ينفه **الفصل الثالث** فيما يزرع بغير اذن صاحبه وما يتصل به  
 وفي القتاوي قال ابو نصر فيمن زرع ارض اخر بغير اذن صاحبه فزرع له وعليه  
 نقصان الارض ثم زال النقصان قال ان زال قبل الرد لم يبر او بعد بيرا  
 قال الفقيه وقد قيل بانه يبر في الوجين جميعا كالعبد وجلا المشتري به عيبا  
 ثم زال العيب قبل القبض او بعده انقطع المشتري اي خصوصته اليين  
 اليس ان المشتري لو صالح عن بياض احدي العيين ثم زال البياض  
 استرد البايح ما دفع الى المشتري زرع في الارض المزرع في السنة  
 الثانية بغير امر صاحبه فثبت او لم يثبت فلما سمع رب الارض لم يجر  
 قال محمد بن سلمه ان كانت العادة بين اهل هذه القرية انهم يزرعون  
 مرة بعد اخرى من غير تجديد عقد جاز زرع ارض رجل بغير امره فلم يعلم  
 صاحبها حتى استقصى الزرع فعلم ورضي قال ابو القاسم بطيب لقليل فان قال  
 مرة لا ارضي ثم قال رضيت قال بطيب قال الفقيه وهذا استحقاق  
 وبه نأخذ وعن محمد بن احمد شريك ارض يزرع بطيب نفسه والآخر غنما  
 قال يجوز وفي السنة الثانية ان يزرع ما زرعهما في العام الماضي شاق ما الف  
 الى زرعه او كرمه بغير اذن صاحبه قال بطيب له ما خرج وهو بمنزله رجل غلب  
 شعير او تبنا ومن به دابته فعليه قنعة العلف وما زاد بالداية بطيب  
 له كذا هذا قال محمد بن متايل قال الفقيه وذكر عن بعض الربا ان الماء  
 وقع كرمه فامر بقلع كرمه ونحن نقول لا يجب قلع كرمه لانيه من افساد المال  
 لكن نصدق ببره كاحنا ولا يجب عليه في الحكم وفي القتاوي النسفي سهل  
 عن زرع ارض بغير اذن صاحبه يبذر نفسه هل يطالبه بحصة الارض قال  
 نعم ان كان العربي جرى في تلك القرية انهم يزرعون ارض الغير بثلث الحارج  
 او ربعه او نصفه وكونه يجب ذلك القدر المتعارف قيل لهذا رواية  
 قال نعم اشادات في كتاب المزارعة بذر المراعان الارض يبذرهما فلم

يحصل شي من الزرع لانه فقال رب الارض لا يعمل فيها الخرجي فعمل احد ما بغير  
 اعلام حاجته قال لا شيء لصاحبه يحكم عليه في هذه الارض فيما مضى لكن لو طلب رفاه  
 بشئ كان افضل لان العمل لا قيمة له كذا ذكر في كتاب المزارعة فصل فيما يثبت من غير  
 اثبات وفي القتاوي قال ابو جعفر عن مزارع زرع ثوما فآخذ بعضها من الارض  
 وبقي الارض فثبت بعد ذلك قال ابو القاسم ان بقي في الارض على حاله لم يطلع  
 فمابين المزارع وبين رب الارض على شرطها وان كان قلع فهو للذي ثبت بسبقه  
 وعليه ضمان ما استهلك تقاير حجات الحنطة ثم ثبت زرع اخر وادرك قال ابو جعفر  
 الزرع بينهما على ما كان الشرط ويجب الا كان ان يتصدق بالفعل من نصيبه  
 ولو سقاه رب الارض وقام عليه حتى ثبت قوله لانه استهلكه فان كان للحيث  
 قنعة فعليه ضمان حصته المزارع والا فلا شيء عليه فاستأجر اجنبي كان متطوعا  
 والزرع بين المزارع وبين رب الارض على ما شرط وسئل عن شجرة بقتت من  
 من عروقها في ارض رجل قال ان كان صاحب الارض سقاه حتى تثبت بانياته  
 فهو له وان كان يثبت بنفسها ففي لصاحب الشجرة ان صدقه رب الارض اذ من عروق  
 شجرة وان كذب فقال له **الفصل الرابع** فيما يرجع الى مقابلة الكروم وما يتصل  
 به وفي القتاوي وسئل ابو جعفر عن اشجار استغنت عن عمل سوى الحنطة قال  
 ان كان بجال لا تحل نموها الا بالحفظ فانه يجوز المعاملة والا فلا يجوز اشجار  
 اشجار الكروم غير ان اصحاب الكرم يدخلونه فيه ويأكلون قال ابو جعفر ان اكلوا  
 وتحملوا بغير اذن الدافع للاضمان عليه والضمان على ما قبض وان اخذ بارادته  
 فمن كان منهم ممن يحجب عليه نفقته فهو ضامن نصيب العامل كانه هو الذي  
 قبض ومن لا يجب نفقته عليه لكن اخذوا باذنه فلا ضمان عليه ايضا  
 وصار كانه دل على استهلاك مال الغير ولا ضمان عليه وسئل ايضا عن  
 غرس على حافة هذا اهل القرية فغلطت قال ان كانت له للغارس فاشجرة  
 لصاحب البالة وان لم يعمل له مثل ذلك ولم يغرسها باذنه فالشجرة للغارس عليه  
 قنعة البالة قال الفقيه وان كان الغارس قلع البالة من ارض رجل وغرس له  
 فمما يغرسها من صاحب الارض البالة يوم قلعها دفع الى ابن له ارضا ليغرس  
 فيها غراسا على ان الخارج بينهما نصفان ولم يوقت له وقتا له وقتا فغرس  
 فيها ثم مات الوالد وترك ابنين وكلفوا هذا الابن قلع الاشجار ليعتسوا





الارض قال ان كانت الارض تحتل القسمة قسمت الارض بينهم فما اصاب حصة  
 الفارس فبوله مع غرسه وما وقع في نصيب غيره كلف قلعه وتنويه ارضه  
 الا ان يجري بينهما صلح وفي فتاوى النسفي ان العاسل لو ترك العمل بعد  
 ما قام عليه اياما ثم يطلب الترك بعد الادراك قال ان كان تركه بعدما اخرجت  
 الثمر والعنب وما رتقوا فتركه لا يبطل تركه وان لم يكن له قيمة فتركه قطعت  
 الشجرة وسئل ابو القاسم عن دفع الى اخرا ارضا البغرس فيها كروما والاشجار يقضان  
 من قبله ولم يضرب له مدة معلومة فغرس وكبور استاجر منه الارض كل سنة باجر مسمى  
 فاخذ به برفعة في وقت الربيع قبل اليزور قال له ان ياخذ بتفريع الارض غرس  
 الاشجار وقال رب الارض انا دفعته اليك المباله والشجر لا وقال الفارس قد  
 سرق مني المباله التي دفعتها اليه وانا غرستها من عندك قال لا يصدق المدفوع  
 اليد على الغرس الذي في الارض والقول قوله فيها قال انها سرفت مني هبت  
 الريح بغواة فوقفت في كرم ونبت منها الشجر قال ابو بكر لها صاحب الكرم  
 لان النواة لاقية لها قيل له وقعت نخوة في كرم ونبت منها شجرة قال هو كذا  
 الكرم لان الشجرة من نواة الخوخة وقد مدلمه وبقى النواة **الفصل الخامس**  
 في اجارة الارض زرع المستاجر الارض وليس للزرع لفقدان الماء قال ابو بكر  
 ان استاجرها بغير ثرب ولم ينقطع الماء الذي يري منه السقي فعليه الاجر  
 وان انقطع كان الخيار وان سح الثرب فانقطع عنها فمن يوم ضد الزرع  
 من انقطاع الثرب فانقطع عنها فلا اجر عنه ساقط قال الفقيه هذا  
 كان استيجار الطاحونة مع الماء احدث الطاحونة كان على هذا سئل ايضا  
 عن استاجر ارضا وما ليزرع فيها تجرى النهر الا عظم فلم يستطع سقيها  
 قال هو الخيار ان شاء رد وان شاء امسك فان لم يرد حتى مضت المدة فعليه  
 الاجر قال الفقيه اما وجب الاجر لو كان بحال يمكنه ان يجتال بحيلة يزرع  
 فيها شيئا فان لم يمكنه بوجه ما فلا اجر عليه كانقطاع الماء في رحاما وان لم  
 ينقطع عنها الماء لكن ساقط فيها الماحق لا يتبها له الزراعة فلا اجر عليه  
 استاجر ارضا فزرعها ورفع الزرع وبقى هناك شيئا بل تركها فسقى الارض حتى  
 نبت ففي له اكل الجواد القطن المزروعة وبقى منها قليل فقال الكار  
 انا اتخذ فيها شيئا من الخلف الى وقت خروج الارض من القطن قال رب

الارض

الارض قال محمد بن سلمه اذا ذهب القطن ليس له ان يتخذ فيها شيئا سوى القطن  
 فان الزراعة متى وقعت على نوع ليس له ان يحدث من نوع اخر وان كان اخذ  
 اجارة كان له ان يحدث فيها ما شاء **كتاب** **المضاربة**  
 فصل واحد وفي الفتاوى وسيل ابو نصر عن مضارب اشترى دقيقا فاعطاه  
 رب المال دقيقا اخر فقال له اخلطه بهذا الدقيق على سبيل ما توضعنا فخلط فربيع  
 الكل قال فقدر عن الدقيق الذي كان المضاربة هو على ما اشترط في عقد المضاربة  
 واما من الدقيق الكل فكله لرب المال رجحه وعليه وضعية والمضارب  
 اجر مثل عمله فيما تصرف في بيعه قال الفقيه وهذا باخذ الا ان المضارب  
 لا اجر له لانه على شيء عوفيه شريك ولو كان دقيقه لم يخلط بالم المضاربة  
 فله اجر مثله في ذلك وسئل ابو القاسم عن يريد ان يصير مال المضاربة مضمونا قال  
 يقرض المال من المضارب ويسلم اليه ثم ياخذ منه المضاربة ثم ينصع المضارب  
 وسئل ابو جعفر عن مضارب نزل خانا ومعه ثلثة نفر من رفقا به فخرج المضارب  
 مع اثنين وبقى الرابع للحجرة ثم خرج الرابع وترك بابها مفتوحا فطاع منها  
 بعض المضاربة قال ان كان الرابع موثقا ضمن هو او لا ضمن المضارب وان  
 لم يكن موثقا ضمن المضارب كما روى عن ابن سلمه ان اهل السوق اذا قام واحد  
 واحد فترك السوق فسرق منها فالضامن على الاخير لانهم قد اتفقوا مضارب  
 بالف درهم شارك غيره بدرهم لامن المضارب فاشترى المضارب وشريكه  
 عصرا من شركتهما واتخذ الاخير من غير ان الدقيق قبل الاتخاذ والى قيمة  
 العصير فما اصاب حصة الدقيق فهو على المضاربة وما اصاب رجوعه العصير  
 فهو على الشريك فاما اذا لم يقلل المضارب اعمل فيه برأيك ولم يرض الشريك به  
 فالفلان كل المضارب ويضمن لرب المال مثل دقيقه وللمشريك مثل حصة  
 عصيره وان اذن رب المال دون الشريك فلذلك للمضارب فضمن هو الشريك  
 حصة العصير وان كان على عكس هذا فالفلان بينه وبين شريكه وهو فاضل  
 بشل الدقيق معاملات التجار في بعض البلاد ان يخلطوا اموال المضاربات  
 من غير ان يقال لهم اعمل فيه برأيك قال ابو نصر رجوت ان لا يضمن ويكون  
 الامر فيه على ما تعارفوا اذا كان التعارف في ذلك المتعارفا وفي فتاوى النسفي  
 دفع الى اخر ثمان مائة درهم وقال اذا تم في الف درهم شارككم ثم قال بعد ايام



تصرف باعندك ليحصل لنا شيء قال هذه مضاربة فاشدة بمثلها الرجح بينهما  
فيكون اصلا للمال وربح للماء والماء راجح للمثل قليل فان دفع المأمور  
هذا المال بفاعلة الى رجل فضاع قال لا يضمن لان المضاربة الناسدة تطلق  
ما اطلقت المضاربة الصحيحة من الالبضاع ونحوه **كتاب الشرب**  
فيه خمس فصول **الفصل الاول** في التقدي وغير التقدي وفي الفتاوى  
وسيل ابو القاسم يجري رجل الماء في فوره ما لا يتحمل فيتعدى الماء الى حجرة جار  
له وخربها قال ان لم يقعد الماء الا من نقب فلا ضمان عليه وان حمل عليه من  
الماء يتعدى بغيره فثبت ضمن صاحب كرم اشترى حايطا وليتبه من ما الكرم وعلا  
النهر لركب الماء على الحايط وذلك بغير ابدان اللتين اصتا الكرم قال  
يسيل في فوره ما لا يفيض على حافته فيتعدى الى جاره وان لم يكن له الا اجر  
الماء لا رتبة النهر لا يفعل ذلك الا باذن مالك الارض المجري وسيل ابو جعفر  
رفع شريك الحايط حولهما برضا كل واحد منهما ثم بنا احدهما به على ان يعين صاحبه  
يجري ما في داره ليجري ما في داره ليجري ما به منها الى داره ويبقى بستانه ثم بدله  
ان يبيع قال له منع المجري ويغير نصف النفقة التي انفق صاحبته في بناء الحايط  
وسيل ابو بكر عن له اشجارا الفضا على ضفة له في دار رجل قد دخل الماء من  
عروق هذه الشجرة من هذه النهر الى دار جاره وقد تداعت الى الخراب قال ان  
اقترصا جارا البستان بقدر هذه الحوض والمجري اليد هو لا فلصاحب البستان  
منعهم عن اجر الماء حتى يصلح العيب الذي في الحواض وفي المجري آفة سيل  
ابو بكر عن يريده ان يبقى بستانه با دخال الماء في داره من فوره في سكة غير نافذة  
وينفعه الجيران قال ان كان حديثا فلم يمنعوه وان كان قديما فله ذلك  
سئل الظلة فوق السكة وسيل ابو بكر عن له يجري ما في دار رجل فخرّب المجري  
قال على صاحب المجري اصلاحه كن له مجرى الماء سطح على سطح جاره فخرّب السطح  
ليس لصاحب السطح ان يامر صاحب المجري باصلاح سطحه الا اذا كان النهر  
ملكه فيومر باصلاحه قال الفقهاء وقد قال غيرهم اصلاحه على صاحب المجري اذا  
المتنفع به هو بخلاف السطح لان التنفع به غيره وبه ناخذ وسيل ابو بكر عن  
في داره مجرى الماء فخرّبه الى ناحية من داره فانهدم حايط جاره من ذلك قال  
هو ضمان قبل له لو ترك حجرة بين النهر والحائط فنز من ذلك قال ضمن لانه جنى

النهر

قال ان لم يضر بها في حصى النهر فلا يؤمر بتبليها  
اما دخل من حصى النهر في دار جاره فلا يملكها  
سئل ابو القاسم عن حوض في بستان واحد سوس  
الماء اخله في بستان جاره قال لا

جنى في تحويله فما تولد منه فهو في جنابة ولو ترك الاول على حاله وقع  
لهذا اخر قال ان ترك بينه وبين حايط الجار حجرة مقد لا ذراعين لا يضمن  
لان هذا شيء حدث في ملكه قال الفقهاء هذا اذا خرج الما من فوره في موضع  
لم يكن له حق اخر فلا ضمان فيه بقيت بينهما حجرة اول سبق لان كسر النهر  
جنابة واسأله الما الى موضع اخر من داره ليست بجنابة فلا يضمن ما لم  
يصل الما الى حايط الجار **الفصل الثاني** في اصلاح ما يجب اصلاحا  
على من يجب وكيف يجب وسيل عن فخر جدي في ارض قوم فانتفق  
النهر وخرب بعض ارض قوم قال علي بن احمد ليس لهم على اصحاب النهر  
شيء قال الفقهاء لا اصحاب الارضين ان ياخذوا ارباب النهر بعارة  
النهر وليس لهم ان ياخذهم بعارة الارضين فخر جدي عن فخر جدي عن فخر جدي  
كبير فخرّب فورة النهر الصغير قال ابو جعفر اصلاح الدرق على اصحاب النهر  
الصغير لا فخرهم الذين يفتنون الما وسيل عن فخر جدي عن فخر جدي عن فخر جدي  
في مجريين وبينهما حايل من حيث يفسد احيا نايقال لهم اجعلوا مجراكم  
من الفورة والاجر ليمسك الما قال يجب تحصين الموضع الفاسد بما يكون  
مانعا من تحول حق غيرهم اليهم وسيل ابو جعفر عن بل فخر ليس له حفرة  
وقام على الطريق وقدر ارس الما وليلا وهو اجير فلما انبت وجد الماء  
قد خرج من موضع قلع رجل شجرة على ضفة هذا النهر وقد اتسعت النهر  
فأفد ريع انسان قال اما الاخير فلا ضمان عليه ولما قالع الشجرة فان  
كانت شجرة بلغت جانب النهر ضمن هو لما افد الما وسيل ابو بكر عن فخر  
صغير اصدع فسيل في فوره ثم يجمع بعد ذلك في فوره واحد على كل طرف  
فخرّب طوحونه احدها فاراد ان يرسل الما كله في النهر الاخر الذي عليه  
طوحونه اخرى ليصلح هذه الطاحوتة قال ليس له ذلك احتيج الى  
اصلاح مناه يعني فخر صغير وفخر كبير قال ابو نصر اصلاح عليها و  
النفقة عليها نصفان لغاره جلا ريين دارين احدها اكثر حوله  
من الاخر بالنفقة عليها نصفان بخلاف النهر رقة فان اصلاحها بقدر  
الماء لا فخر يستعملون النهر رقة لمياهم واصلاحها على مقدارهم وسيل  
عن بل فخر عن له سيل ما ر سطح جاره فخرّب سطح الجار على من

اخراج الما من اما اذا  
الشيء حافة النهر في موضع  
ارفق

جدار



اصلاحه قال اصلاح المجري على صاحب السطح الذي يجري الماعل  
سطحه وسيل ابو بكر عن باع دارا خرابا له وسيل ما سطح اخرى عامرة  
ويبقى للمجرب الى هذه الدار قال ان استثنى لتفقه سيل الما جارا لاد  
المعاملة خرجت بهذا ولو استثنى ثلوج السطح لا يجوز لانه لا معامله فيه  
قال الفقيه ان كان سيل ما سطح الى هذا الجانب وعرف ذلك قديما فسيله  
على حاله وان لم يشترط وهذا استسكان وبجرت العادة واصحابنا  
بلا خلاف اخذوا بالقياس اذ ليس له ذلك الا ان يقيم اليه ان له  
حق المسيل جد اربعين اثنين وبيت احدهما اسفل بذر راع او ذراعين  
فانهم فقال صاحب الا على صاحب الاسفل ابن انت الى جد اربعين ثم  
نبتي جميعا قال نبتيه من الاسفل الى الاعلى قال الفقيه ان كان  
السفل باربعة ذراع مقدار ما يمكن ان يتخذ بيتا فاصلا الى صاحب  
الاسفل حتى ينتهي الى بيت صاحب الاظهر لانه صار بمنزلة الحايطين  
علو وسفل **الفصل الثالث** في الاحداث التي منها ما يمنع  
وما يضمن وسيل عن نهر في سكة لما المطر يحجز اباب دار في سكة غير نافذة  
لصاحب الدار منها ضرر فامتلأت وادركتها قال ان كانت محدثة او في  
سكة نافذة له كبها والافلا يريد رجل حفره ونهر في الصراق وكبس  
راسها للمجري الما فيها ويجعل طلة على بابها قال برفع الى الحاكم لم يقعه فان  
منع العامة بعضهم لبعض سبب الفساد احد طرفي جدوع ساباط  
قديم لرجل على حائط المسجد يريد ان يتصعد من احدات على جدار  
المجد قال ابو القاسم ان كان الجد اربعين المحذور السكة تراهم فيهم  
شركا في ذلك الحد ارفعهم المنع وان لم يكن كذلك فليس لاهل الزوا  
في ذلك كلام التي شاة ميتة في نهر طاحونة قال الما بها الى الطاحونة  
فجزبتها قال ابو جعفر ان كان النهر غير محتاج الى الكدنى فلا ضمان  
عليه والا فليضمن الضمان ان علم انها خربت منه عطا مجري ما قال  
ابو القاسم اذا لم يكن قديما فلا ربا بالمجري ان باخزوه بكشف ذلك  
ورفع ذلك الغطاء بالوعة قايمة على هذا الشفة لرجل في سكة غير نافذة  
قال ابو بكر لا عبرة للقديم والحديث في ذلك ويوم يرفع خطر صاحبها

دار له

على

والقوا

والقوا التراب في ارض رجل فيها هذا النهر قال ابو القاسم اخذوا برفع ما  
جاوز القديم من الحرم وكذا سيل ابو جعفر عن نهر في سكة حفرها  
والقوا فيها التراب فاجاب كذلك وفي كتاب الصلح من الفتاوى وعن محمد  
فمن له مجري ما في دار اخر ولا يمكنه ان يرفى بطن النهر وفي مسناه فاداد  
حفره او اصلاحه قال يقال لصاحب الدار اما ان تدعه حتى يصلح واما  
ان يصلحه من ماله قال الفقيه وبه نأخذ وكذا الجواب في الحايطة وسيل  
نصير عن مقدار الجري قال نصف عرض النهر من كل جانب وقال محمد قد وكل  
عرض النهر من كل جانب اراد الرجل ان يسقي حماره او ثوره او غنم  
ذلك من نهر رجل ليس له شرب من ذلك النهر قال ابو بكر ليس له منه  
وقال ابو القاسم ان ادى الى فساد السقاء فله منع من ذلك وبه نأخذ  
سقى بستانه من الشفة قال كنت اسد في ذلك حق رايته حجرة كانت في  
بستان عطشاته فكان يسرى ان يسقيها احد بغير اذنه م روى خلف عن  
بعض الكوفيين فروضه وقال ابن سله رايته خلفا يقول لاصحابه حين  
يدخل ماوا الشفة في داره الا ترى حبس هذا الما فقيل له ذلك قال فان  
اخرجها انسان لا امنع من ذلك **الفصل الرابع** في اجرا الما  
وما يتصل به من كيفيات اشترى شرا بغير ارض فقبضه وباعه مع  
ارض اخرى له هل يجوز قال ابو حفص البيه في الشرب لا يجوز لان مجز  
يحمز البايع للاول لانه لم يملك بالشرا والقبض لانه لم يضمن بقبضه  
لان البيع لم يقع على شيء موجود وسيل على بن احمد عن ما مجاربه  
بغير ارض وسئل تلك القريه يباع كذلك قال البيه جازي ولا خراج  
على المشتري اذ لا خراج على الما قال الفقيه البيه على المجري والماء  
يقع له وشرط الخراج على المشتري عند العقد وسيل ابو القاسم عن  
رجل له قطعتي كرم ولها مجري الواحد للآخر باع احدها ثم للاخر لم يفتق  
احدهما على الآخر مجري بغير شرط اما بغيره او دلاله وان كان كل قطعة  
لاخرى واشترى بكل حق هو لها ففصل فيه دخل فيه المجري قال الفقيه  
اذا باع الاعلى والاثم السفلى فاما لو باع السفلى ولا بكل حق هو لها فقد  
دخل الشرب والسيل فيه وسيل ابو نصر عن نهر مشرك بين اثنين

شاد



باع احدها ارضه الذي يجت هذا النهر وراى النهر طرقت وذكر في العكس  
 قطعة الارض الطرقت اي دخل النهر في البيع قال لم يدخل النهر في البيع قال  
 الفقيه وعندى انه يدخل ان كان النهر بين القطعة والطريق وسيل ابو القم  
 عن اشترى نصف الحايطة ويريد ان يتخذ لنفسه مفتحا جديلا من نهر  
 ماديان قال ان لم يتخذ في نصف النهر الممكوك له ذلك والا فلا استاجرت امرأة  
 اقواما فعمروا ويجري ما لها الى سبعة اجرة من الارضين لها على ان تعطيهم  
 له اجرة من هذه الارضين فعمروا قال علي بن احمد رجوت ان تكون الاجارة  
 جائزة وليس لها الامتناع قال هذا يوافق قولها اما على قياس قول ابى حنيفة  
 لا يجوز كن باع كذا كذا ذراعا من هذه الارضين لم يجوز هذا عنده وسيل ابو القم  
 عن اشترى حصه الماد الذي كان بسوقه ماله الى اسفل القرية لمن الارض  
 في اعلى هذه القرية وفي ذلك ضرر لانه لما فرغ صاحب الاعلى احتاج صاحب  
 الاسفل ان يجري الماد في النهر الى ارضه وكان ياخذ حقه الى الان عند ارضه  
 قال ان باع بجاريه جازا لبيع وللمشترى ان يبقى ارضه التي شرها من  
 هذا النهر غير انه يخلى عن الماد في نوبته ليكون النهر ممثليا عند حاجة الاخرين  
 الى اجرا الماد وسيل ابو بكر عن من يريد ماء وهو يوم واحد مع شريكه وهو يوم  
 واحد ايضا في يوم جملة وينعها عن بعض الشركاء عن ذلك قال لها ان ليوقاماها  
 جميعا معاني يوم واحد وليس لاحد منعها وسيل ابو القم عن اخ واحد اشترى  
 حايطة يحب الحايطة كرم مشترك بينه وبين ملثه اخوة فاراد ان لسوق مائه  
 في مجرى هذا الكرم المشترك الى حايطة المشتراة قال لم ان يمنعوه فان ساقه  
 في مجرى له خاص وشرب الحايطة من هذا النهر له ذلك وسيل ابو نصر عن رجل  
 له مياه متفرقة في قرية فاراد ان يحج ذلك كله ويجعله في شيا نوز واحد  
 قال له ذلك **الفصل الخامس** في الحكم في اشجار على صفة الانهار ونحوها  
 وسيل ابو القم عن رجلين لها نهر على صفة اشجار وكل واحد منهما يدعيها  
 قال ان عرف غارسها فهي له وان لم يعرف فما كان في موضع مملوكه له خاصة  
 فوله وما كان في موضع مشترك فوينها في الحكم وسيل ابو القم عن رجلين  
 لها نهر له اشجار على صفة نهر ماديان ونبت من عروقها اشجار في الجانب الاخر  
 من النهر ولجل من هذا الجانب كرم بينه وبين هذا الجانب طرقت او على كل واحد

الفقيه

مع شركائهم

ان يوق؟

منها

منها هذه الاشجار قال ان عرف انها نبتت من عروق تلك الاشجار فهي له وان  
 لم يعرف ذلك ولا عرف غارسها فتلك الاشجار غير ملك لاحد ولا يستحق صاحب  
 الكرم ولا صاحب الاشجار وسيل ابو بكر عن له ضيعة يحب لهر ماديان وعلى صفة  
 النهر اشجار يريد صاحب الضيعة ان يبيعها صاحب الضيعة قيل ان يتطعها وان  
 كان لها مستتب لكن لا يعرف فهي كاللقطة وسيل عن اشجار على صفة لهر لاقوام  
 يجري ذلك النهر في سكة غير افنة وبعض الاشجار في ساحة هذه السكة فادعى  
 واحد ان غارسها فلان وانا وارث فلان قال عليه البيه فان لم يكن فسا  
 كان على حديم النهر فهي لارباب النهر وما كان في ساحة السكة لابي لجميع  
 اهل السكة **كتاب الرهن** في فصل واحد وفي الفتاوي وسيل  
 ابو بكر الاسكاف عن رهن نخلة فزاد موقفة تساو عشرين ررها  
 فذهب او ان الديق وانقض قال يذهب من الدين حصه الفقان وليس  
 هذا كغير السفر قال الفقيه هذا عندي بمنزلة تغير السفر اذا لا تغير في عين  
 النخلة انما انتقص من النخلة ثبات الاوراق ونحوها وعن عصام بن  
 يوسف عن يريد ان ينزل خانا فلم يدع حتى وضع الى صاحب الخان ثيابا فهلك  
 عنده قال ان رهنه باجرة البيت فالرهن بما فيه وان اخذ منه لحرف السرة  
 منه ونحو فانه يضمن قال الفقيه وعندى لا يضمن اذا لم يكن هو مكلها  
 ليرفع اليه المرهق انا اعاد الداهن الرهن او ادعه او اجرمه بطلت الاجارة  
 وهو بمنزلة الاعارة وللرهن ان يسترد اعارة من غير بادن الداهن  
 فقد خرج من ضمان الرهن وله ان يسترد او دعه انسانا باذنه لو هلك في  
 يد المودع وبطل الدين ولو اجرا باذنه صحيح والاجرة للرهن ولا يعيدها الا  
 برهن جديد هلك الرهن بعد قضا الكفيل بادن المطلوب به الدين قال  
 الكفيل يرجع ما ادى على المطلوب الذي هو المرهق ثم يرجع هو على الطالب  
 الذي هو المرهق ولا يرجع للكفيل على الطالب البايع متى اخذ الكفيل  
 بالدين فادى الكفيل الثمن ثم هلك المبيع قبل القبض لا يرجع الكفيل على البايع  
 وانما يرجع على المشتري والمشتري يرجع على البايع وفي كتاب الاجارة  
 هلك الرهن بعد قضا الدين في يد المرهق ولم يمنع منه عليه ان يرد فاقبضه  
 ان كانت فتمت مثل الدين ولو تبرع رجل بقضا الدين ثم هلك الرهن بترد

قال ان نبتت الاشجار من غير  
 مستتب وارباب النهر قد  
 لا يضمن فمن اخذها  
 وتطعها فلا احب ان  
 يبيعها

س  
١



الشرع ما اذبحى دفع الراهن رهنا آخر لستره الاول فالاول رهن  
والثاني امانه حتى يبره الرهن الاول على الراهن ليصير الثاني رهنا وعن  
محمد بن اشترى ثوبا بعشرة فلم يقبض الثوب حتى اعطاه المشتري ثوبا اخر  
ليكون رهنا باليمن لا يكون رهنا فاليمن لا يكون رهنا حتى ان اشترى ان  
ستره فان هلك الثوب وقيمة الثوب على الشراكل محبة لانه وان لم يكن رهنا  
لكن اخذه على جهة شرم الرهن فكان مضونا بقدر ما يريد ان يجعل رهنا  
عند اخذ ثوب فضة ثمة عشرة على ان يقرضه درهما فملك الرهن عند الرهن  
قبل ان يقرضه عليا ان يعطيه درهما فان لم يتم ما يقرضه قيل للرهن اعطه  
ما شئت فكان صور الرهن مضونا نصفه ان يكونا ستيما الدين منه والى  
يكون الرهن باطلا دون المرهون وعن محمد بن رهن عبدك كرجل وقبض  
العبد فمات في يد المرقن ثم تبين انه ليس للمرقن على الراهن من الخط  
شي رجع الراهن على المرقن بقيمة كرجل ولا يرجع عليه بقيمة العبد على  
المطلوب ثوبا لطالب الدين وقال اسك هذا حتى اعطيتك ماله يكون رهنا  
عند ابي خليفه ووديقه عند ابي يوسف قال اسك هذا الثوب حتى اعطيتك  
مالك يكون رهنا عندها قال اسكها بحقك فهو رهن قال المشتري البايح  
اسك هذا الثوب حتى اعطيتك الثمن والثوب رهن استقرض من اخي  
خمين درهما فقال القرض للمستقرض لا يكتفيك ابعد الى الرهن قال ابعد  
اليك ما يكتفيك فبعث اليه برهن فاخذ فضاع في يده عليها الاقل من قيمة  
الرهن ومن خمين درهما الرهن باجرة الناجية والمغنيبه لا يجوز ولا يكون  
مضونا عليه لهلاكه وفي قاضي النقي في كتاب العصب من رب الدين كما  
دينه للمديون فلم يقبضه فدفع العامه من راسه رهنا بدنيه واعطاه مندبا  
صغير يلفه على راسه وذهب الرجل وهلك العامه في يده قال هلك هلك  
المرهون لان الغريم يتركها عنده وذهابه رضى بكونها رهنا فصار درهما  
وفي الواقعات ركب المرقن الدابة المرهونه باذن الراهن فملك كالدين  
بحاله ولا ضمان عليه وان ركبها بغير اذنه فملك ضمن قيمتها فان نزل عنها  
في المسلمين فانه نعوذ وهذا في السبيلين وملك بالدين ان رهن على  
انه ان ضاع صاع بغير شيء واجاب الراهن جاز الرهن وبطل الشرط

انني

ارهن عبد اقيمة النان بالف على انه ضامن للفضل او على انه ان هلك العبد  
لا يبطل الدين فانه رهن فاسد وفي قاضي محمد بن الفضل اعطى المطلوب  
الطالب رهنا ثم قضى دينه وقال ان راحت عليك شيء من الدرهم فخذ هذا  
رهنا تايريف عليك على ان اعطيتك بدله قال روى عن محمد انه ان قال ان  
وجدتها او بعضها ذوقا لم يضرني مضونا على القابض وان وجدها شقوة  
او رصاصا رصصها عليه لان الاستيفاء يقع بالزبوف فلم يبق عليه  
دين فلا يضر الشيء مضونا بخلاف السترة **كتاب الاشربة**  
وفي فضل واحد وفي القناوي وسيل ابو بكر عن العيص اذا وضع في النخس  
حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه قال لا باس به وهو بمنزلة طيحه بالنا قال  
النقيض وعن ابي خليفه انه سئل عن هذا قال لا باس به وسفين الثوري  
كان يكرهه وكذا اذا طلى الخايب بالجزول وجعل فيه العيص ومض على  
مدة ولم يستدل وهو محال لا يمكن كمال ويقول اصحابنا اخذ وفي كتاب  
الاخماس جرة عصب فيه جرتان من الماء ثم طبخ حتى ذهب اللسان قال  
لا يكتفي حتى يذهب من الباقي الثلثان قال محمد لانه بلغني ان الماء اسرع ذهابا  
منه وان ذهب العيص والماء جميعا اذا ذهب من الجرتان وبقي الحجر يحوز  
انقع الزبيب في الماء فتركه حتى اشتد ثم بعد ذلك الما قال لا يثرب الماء  
حتى يذهب ثلثاه ويبقى الثلث لان ذلك الماء الذي انقع فيه ينزل له العيص ويتبع  
الزبيب ينزل له الزبيب لا يحتاج الى طيحه حتى يذهب ثلثاه وليس هذا مثل  
العنب وعن ابي يوسف اذا طبخ الزبيب قبل ان يغلي حتى ينفع فلا باس به  
الثلث اطبخ وانضجه النار اذنى طخه فلا باس به وان اشتد وقبل الطبخ حمام  
ذكره نافع عن ابي خليفه وتبيد التوت والتين وقصبا السكر والفانيد والناطف  
والارز والذرة والاحاص فلا باس به طبخ اوله وفي الجامع الاصفه قال ابو الحسن  
الكرخي حاكيا عن اصحابنا انه لا يحل للامان ان ينظر الى الخمر على وجه التلويح ولا  
ان يبل به الطين ولا يبقى به الحيوان وكل الميتة لا يطعمها كلابه لان في ذلك  
ضرب انتفاع وقد حرّم الله تعالى ذلك مطلقا وفي نوار وحام لا باس بنقيع التين  
والاحاص في قلى ابي خليفه وابي يوسف فقال محمد كره ذلك اذا غلى وفي القناوي  
قال النقيض شربا لا شره على حسنة او جرة وجه هو حلال اجماعا وهو كل شرب لم يضر عليه



ايام وهو حلال لا يكره وحرام اجماعا وهو الخمر والكحول شراب وحلال عند  
اصحابنا وحرام عند بعض الناس وهو العبير المستحق ذهب ثلثا ودينار  
او الحردى وحرام عندنا وحلال عند بعض الناس اذا طبخ العبير على الصف  
وقد شتد اجازة بشر الريس وشراب فيه اختلاف اصحابنا وهيندا التمر والريز  
اذا طبخ ادى طبخه واشتد حلال عند ابي حنيفة والى يوسف لا ستموا الطعام قال  
محمد وهذا ما يكره كثيره فقليله حرام قال العقدة وبه نأخذ والله اعلم بالصواب  
**كتاب الطلاق على سنة ابياب الباب الاول في ذكر المسائل المتعلقة ببيع**  
**الطلاق** وما يتصل بها وفي الفتاوى وسيل اوبكر عن قال لامرته خدي طلاقك فقال  
قد اخذت وقع وسيل عن قال لها قبل الدخول ان طالق واحدة او اثنين بابت  
ولو قال انت طالق ثم بعد ما سكك قال ثلثا قال ان كان سكونه للتفكير لا يكون  
فيقع ثلثا والايقح واحدة قال انت طالق آخر النهار واوله والكلام في اول النهار  
يقع تطليقتان ولو قال في ذلك في آخر النهار يقع واحدة قال العقدة هذا كما قال  
في كتاب الزيارات اذا قال انت طالق في كليلك ونهارك يقع تطليقتان  
وان قال في نهارك وليلتك يقع واحدة متى كان القول في النهار احب ان يظن  
طالق امراتك واعتق عيلا فقال نعم ما صنع قال لا يقع وفي قوله ليس ما صنع  
يقع قال ابو عبد الله العباس وعندي يقع في الاول وفي الاخر لا يقع وبه تأخذ  
وهو الظاهر وفي فتاوى محمد بن الفضل لا يقع فيها لان تطليق امرأه الغيب  
معصية فكانه قال بيب ما صنعت حيث ان يكتب المعصية وفي الجامع الا  
قال الزوج حين بلغه احسنت او قال اسارت قال لا يكون اجازة قال صاحب الكفا  
وقد قال بعض اصحابنا في قوله احسنت كذلك وفي قوله اسارت يقع لا يحقق الا  
ولا يحقق ذلك الا بالواقع فكان ذلك دليل للاجازه ولو قال احسنت يريد الله  
حسنت خصلتين منها او قال احسنت قبل الله منك في الاعتاق او هي قبل التهنيه  
يكون دليل الاجازة اجماعا وفي فتاوى طلق رجلا امرأته اثنين فقبل له اطلعت  
امرأتك ثلثا قال نعم ان سمعت المراه قوله نعم لا يعمل لها ان ترجع اليه فان علم  
الرجل انه كاذب بقوله نعم لبعه ان يكرها دياه طلق امرأته بعد كل شعيرة على  
جبد وليس يقع واحدة او لا نعم ذلك ولو قال بعدد الشعر الذي على فرجك  
وكانت قد طلقت قال محمد لا يقع كالوقال بعدد الشعر الذي على الظهر كفى وقد

ن  
هـ

اطلا

اطلا وان قال بعدد الشعر الذي في بطن كفى انه يقع قال الفقهاء لان ظهر الكف  
موضع فصح الشرط فاذا لم يكن فلا يقع ولا كذلك الكف فصار ذكر الكف في الشرط  
لغوا قال انت طالق على دخولك الدار قال ان قلت هي يقع من ساعته وان لم يقبل لا يقع  
كقولك انت طالق على ان تعطيني الف درهم فان قلت يقع وان لم يود قال ثلث  
تطليقات عليك طلقت ثلثا كما قال هذا العبد عليك بالف فان قلت يكون بيعا  
قال انت طالق واحدة ثم قالت هي خواهي هنار ولايت له قال هذا الى الوقوع  
اقرب قال هنار طلاق توكي كدم يقال يقع كالوقال اني طلقتك الغايد فعند  
قيل ولو قال هنار توكي كدم واراد به طلاقها قال طلقت ثلثا لان  
هذا الكلام يراد به الايجاب فاما ما سئل به ابو القاسم من تراها طلاق او استدلالا  
يكون طلاقا لانه ذكر الايقاع دون الوقوع تراها طلاق كان قوله لك هذا الثوب  
يقع ثلثا قال الطلاق عليك لا يقع الا بالنية لانه اني بلفظ لم يستعمله الناس  
قال الطلاق على حرام قال هذا اليسبي قال بنسب طلاق دأره قال لا يقع الا اذا كان  
الزوج من موضع هذه لغتهم في ايقاع الطلاق هذا حتى في الجاح الا صغر عن ايقاعه  
العقوى وقاوى بن الفضل قالت له مرارة طلاق فقال دأره با وقال لا يقع من  
غير نية وفي قوله دأره كبر لا يقع وان نوى وفي فتاوى النسفي لا يقع فيها الا  
بالنية قالت ما توغى باسم فتاها باشييد كبر قالت سكو اطلاق بداه تاروم فقال  
كبر وبرو قال يقع واحدة ان نوى وقوله برو مع ما قبله كلام واحد ولا يقع ثانيا  
بقوله برو الا بالنية وفي الفتاوى قال لها انت طالق فقالت لما اكتفى بواحدة  
فقال وكبر فقال ان نوى اثبات الطلاق طلقت ثلثا طلق امرأته وهو صاحب  
برسام فلما صرح كان يقول قد طلقت امرأتي ثم قال اني كنت اظن ان الطلاق في ملك الخلاء  
واقع بالحن ما اقراوه رده الى حاله الرسام فليس مما يجوز وان لم يرد فهو ماخوذ  
قال الفقهاء كذلك اذا لم يكن اقراوه في حال مذاكره الطلاق الذي طلق في حال برسام  
ومن له ثلث نساء فقال لاحد من انت طالق واحدة وقال للاخرى انت طالق ثلث  
وللثانية قال انت شركك معها ونوى واحدة قال على الثالثه ثلث تطليقات قيل وقال  
للاولى واحدة وللثانيتين اثنتين وللثالثة ثلاث ثم قال للواحدة انت شركك في الطلاق احدها  
ولم ينوى قال له ان يشركها مع واحدة منهن وعليها ما على تلك الى واحدة قال ان تكون امرأتي  
فانت طالق ثلثا قال ان يطلقها تطليقة ثابته عن فراغه من البين طلقت ثلثا

فقال الزوج هنار



مجد الزوج التولية وطالبته بالمهر حتى ترجع اليه قال ان خرجت مرة الى بيت الزوج  
 لها ان تطالبه بالمهر ولكن ليس لها الانتاع قالت لزوجها ارق في اشتكى من الصداع  
 وقل لها سارها اعدى انت طالق ثلث مرة فقال الزوج ذلك قال طلقت ثلثا علما  
 اول قال الفقيه هذا في القضا اما فيما بينه وبين الله اذ لم يعلم ولم ينوي لا يكون طلاقا  
 وفي الفتاوى المتفق قال في امرأة الثانية دست بازداشته ام هذا انما ظاهره ايقع  
 اخرى الا اذا قال اردت الاخبار فيصدق في الحكم فان اللفظ تخملا قال لطلقة قد  
 طلقك قال يقع ثالثة ولو قال كنت طلقت لا يقع اخرى وان قال يا مطلقة لا يقع  
 شيء غير الاول وللمحدثين معانيل قال لامرأتك طالق الى سنة قال نفرت طلقت  
 من ساعته وبه قال الحسن البصري وسعيد بن المسيب وقال ابو حنيفة ومحمد بن  
 بعد السنة وبه قال ابراهيم الضبي قال قد طلقك الله او قال لاسنة قد اعتقتك  
 الله قال طلقت واعتقت نفى اول وسيل ابو نصر عن قال لامرأة انت طالق  
 من دلالة قال وقع هذا في ما تم لمحمد بن سلم وكان نصير حاضرا فقال نصير يقع وقال  
 محمد هذا كقول الرجل ان اكبر من فلانة فتكلم في ذلك فقال نصير يقع في اليوم  
 الثاني اني وجدت عن ابي يوسف رواية انه لا يقع قال الفقيه معناه انه لم  
 ينو واذا نفى وقع كذا ذكر ابو يوسف في الامالي قال الطلاق على فرض قال  
 لا يقع لعدم التعارف بخلاف قوله الطلاق على واجب حيث يقع لتعارف  
 الناس قصد الزوج وطى مطلقه الثلث وقد سمعت تطليقه ثلثا وهو جاز  
 قال ان لم يقدر على منعه وسعها ان تقبل اياه اذا لم تعد المنع الا بالقل  
 ثلثا ففقات ضع ثلثا طلقا في هنا وهناك ثلث ثبات صفاء مطرحة  
 بلا عزل فان الزوج ما يصح رجلا واحدة قال هذا اطلاق ثم ثم حتى نجها  
 عن اماكنها ثم قال ادفعته الى الخايل لينسج في موتك قال ارجوا ان لا تطلق  
 الا اذا ظهر الزوج عن صهره بما يوجب وقوع الطلاق وسيل ابو جعفر قال في  
 طلاق بدانت وكرهه قال في هذا كره الطلاق يقع ثلثا وان لم يرد به  
 الطلاق قال قول له في ذلك مع يمينه وقال ابو جعفر عن محمد بن احمد بن عبد  
 الرحمن عن الطحاوي عن احمد بن ابي عمر ان قال بالنسبة اعرابي بالرق ان امراتي  
 سالتني الطلاق فقلت انت طالق حسين تطليقه فقالت الثلث تكفيني  
 فقلت لها ملك لك والباقي لصاحبك ولي سواها ثلث سنة فقلت نفسي بـ

لا يوجد

طحاوي

لها الجواز في كتاب الله تعالى ولا في السنة ولا في الاجماع كيف احرم ثلاث  
 سنة لم تجعلت ادفعه عن الجواب ليتصرف عني فلم يرجع فقد ردت المسئلة ثم قلت  
 لما طلقت الاولى خمسين لم يعمل منهن الا الثلاث وبقى الثاني عني عامل فلما  
 لم يعمل في حتى منى وقو عليها كيف يعمل في حتى منى لم يوقع عليها فاستحرت الله  
 تعالى ثم قلت اما الاول فقد حرمت عليك والبواقي نساوت فجزاني خيرا ونهب  
 فقلت في نفسي احلت له فرج ثلاث سنة بكتاب ولا سنة ولا اجماع فكتبت اليك  
 بجماع بغداد والى علي الركني بالعكر ووصفت لكل واحد منهما ما كان مني فلما كان  
 بعد ايام وددتها ان تصير في مكان مني قال ابو جعفر الطحاوي وانا قول به  
 قالت لزوجها ان يدان اطلق نفسي فقال نعم قالت هي طلقت نفسي قال يحتمل  
 معنيين احدهما التقويض والاخر طلق نفسي ان استطعت فاليها نفى الزوج  
 فالقول له سالت امرأة طلاقها فقال الزوج بطلان دانت ورودا ردت  
 قال يقع ثلثا كونه طلقك ولحدن ومن قال لامرأة انت طالق نصف تطليقة  
 وثلثها مدعيها قال ابو بكر الاسكاف يقول يقع ثلثين لانه لو جمعت الاخر يكون  
 نياده على تطليقة وقال ابو بكر يقع واحدة الا انه لخطا في النصيب وعن محمد بن  
 الله فبين قال نسا رعد طالق وله فيها امرأ طلقت وعن ابي يوسف رحمه  
 الله انها لا تطلق وعنه قالت انت طالق مع كل سرية قال لا تطلق حتى تسرت  
 قال انت طالق مع كل تطليقة طلقت ثلثا امرأة المريض قالت طلقني فقال لها  
 انت طالق ثلثا قال الامير ان لها قيا سا وروت استقانا وعن ابي يوسف  
 فيمن قال لامرأة هذه طالق لامرأة اخرى قال طلقت الاولى دون الثانية  
 ولو قال هذه وهذه طالق لاخرى طلعت الثانية دون الاولى ولو قال لامرأة  
 واحدة لا يقع الا واحدة في الوجهين جميعا وعنه قال لامرأة انت طالق في  
 قول الفقهاء وفي قول المسلمين ثم قال لم ارد به الطلاق وانما اردت به الخبر بما  
 لا يقع طقت نصا وان عني فبينها خاصا او خاصا من المسلمين فانه يقع  
 ديانته لا قضاء وعن محمد بن احمد الله في امرأة شهد عندها عدلان بالطلاق قال  
 ان كان زوجها غائبا فلها ان تزوج وان كان حاضرا لا تزوج ولا تنكح  
 من نفسها وعن محمد بن احمد الله في امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلثا ومحمد  
 قال يحل للزوج بالله ما طلقها ثلثا في اخر تزوج زوجها اباه قال لامرأة



احد كما طلق ثم وطئ احدها قال ابو بكر انصرف الطلاق الى الثانية وذلك في  
 احدي الجانبين لا يكون اختيارا عند ابي حنيفة رحمه الله لم لا يكون في مسئلتنا كذلك  
 قال هذه رواية عن عبيدة اغرب من الغراب فلا يؤخذ بها وسئل عن ابي حنيفة عن قال  
 لامرأة طلاق ترا طلقت ثلثا وفي الجماع الاصغر عن ابي سلمة قال لها طلاق  
 ترا دام طلقت الا ان يكون ان يقول عينت التفويض صدق في الحكم به طلاق  
 يزعم ان طلقت ثلثا كقوله انت بربيه بتطبيقه نصرت قلت لزوجه طلقتي ثلثا  
 فقالت انت طالق ثلثا وقال وسالت ابن شجاع عنها قال لا يكون جوابا وطلقت و  
 وكنت الى سادس ابراهيم فقال سوي الزوج ولو قال لها قد فلت طلقت ثلثا اجابا  
 وعن ابي يوسف ومحمد فبين جرى لسانه طلاق امرأة من غير قصد طلقت امرأة  
 قضا وديانة وعن الليث عن الحسن عن اصحابنا اراد ان يتكلم بشئ فخرج من فيه  
 انت طالق قال يترك ما بدا من غير اعادة يترك وعن ابي حنيفة انه كان يفرق  
 بين الطلاق والعتاق وفي الغلط قال وسالت الحسن قال لا فرق قال ابو الليث  
 الكبير ما قال الحسن احب الى وبه قال ابن المبارك وعن محمد رحمه الله فبين قال  
 لامرأة انت طالق او هذا الحايطة او هذا السنون طلقت امرأة وبطل قوله او هو  
 قول ابي حنيفة رحمه الله وقال محمد لا يقع قال لامرأة قال لامرأة وديانة احدا  
 طالق طلقت امرأة ولو قال لامرأة وامته ذلك لا يطلق امرأة وبه  
 قال الحسن وهو قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف وزفر رحمه الله لا يطلق  
 في الوجهين وبه قال محمد رحمه الله ذكر هذه المسئلة في الفتاوى وفي الجماع الاصغر  
 انت طالق او ما انا برجل او قال لست برجل او ما هذه الاسطوانة من ذهب لثا  
 او ما هذه بقره لرجل قال طلقت كقوله ان لم تكن هذه بقره قال عندى ان هذا  
 قول محمد رحمه الله سئل ابو نصر الدبوسي عن قال لامرأة في امر ليله من ثجا  
 انت طالق ثلثا في ليلة القدر لا تطلق حتى يمضي امر ليله من رمضان غير انه لا  
 يطأها بعد العشر الاول ولا يبيع قبل ذلك لان الاخبار قد اختلفت في ليلة  
 القدر انها في العشر الاول والاوسط والاخير ولا يحكم بالطلاق بالشك  
 لكن يبيع بعد العشر الاول عن الوطئ احتياطا لان الرواية في العشر الاول سادة  
 وبعدها معروفة وفي الوقعات عن بشر ابن غياث قال لامرأة بعد ما بيعة  
 من رمضان الاليله انت طالق ليلة القدر قال لا يقع حتى يمضي من رمضان

المستقبل

المستقبل الى مثل ما بقي من هذا رمضان الاليله انت طالق ليلة القدر  
 قال لا يقع حتى يمضي من رمضان المستقبل الى مثل بقي من هذا رمضان الذي حلف  
 فيه قيل وان كان رمضان المستقبل ثلاثون يوما فذلك قال وفي الفتاوى  
 في اخر كتاب الاميان قال لا كملك في ليلة النصف من رمضان الى ليلة القدر  
 قال ابو جعفر لا يملك الى ليلة الاخير من رمضان القابل لان ليلة القدر بياتنقد  
 او تاخر عنه وعندنا هي ليلة معينة قال وكذا في الطلاق والحالف لو كان  
 من العوام بحيث في الليلة السابع والعشرين من رمضان الذي حلف  
 لكثرة عرفهم قال نصير عن الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله فيمن كتب الى امرأة اما بعد  
 فانت طالق ما عندى طلقت من وقت الكتابة وصل اليها اولها وان كتب ما بعد  
 فاذا حاركت كتابي هذا فانت طالق لا تطلق حتى يصل اليها الكتاب قرات  
 او لا كتب حواججه في صدر الكتاب ثم كتب اذا حاركت كتابي هذا فانت كذا انشر  
 بداله فحج اذا حاركت الى آخره وبعث الكتاب فمضى وصل طلقت فمضى ولا ولو بدا  
 بقوله اذا حاركت الى آخره ثم كتب حواججه ثم بداله فمضى الماور وبعث اليها انت  
 طالق ايضا كان الذي قبله اكثر او بعده في قول الحسن فقال ابو يوسف كذلك  
 اذا كان ما قبل الطلاق اكثر وان كان الاكثر بعده لا تطلق وان كان فصل  
 الطلاق في اخر الكتاب فحج ما قبله من الكلمات المفصل الطلاق طلقت متى  
 وصل وان حج بعض الكلمات وترك بعضها وترك فصل الطلاق ايضا وهو  
 في اخره فان كان الحواكش والمثرون اقل الها لا تطلق وان كان على العكس  
 طلقت في القليلين وبه اخذ الحسن وكذا لو كتب في صحيفة او قرطاس  
 او في ورقة كان ذلك سدا وسئل الدبوسي عن امرأة حلفت والحسن  
 على ان يكتب على كل كاغدة فلانة را طلاق بس ما هي وكتب ولم يعبر  
 بلسانه قال لا تطلق وعن محمد بن سلمة في منكر الطلاق يحلف على قول من بدا  
 التحليف فيه بالله ما هي بزوجتي وان هي زوجتي في طالق باين لجواز ان  
 كاذب ولا يتهيا لها التزوج وفي ماوى السفي سئل عن قال لها ترايك  
 طلاق بك طلاق يل طلاق بغير حرف العطف وهو مدخوله بها طلقت  
 ثلثا كقوله طالق طالق طالق سئل كم طلقتها فقال ثلثا ثم رجم انه  
 كاذبا لا يصدق في ذلك قضا قال حارمت بك طلاق وسكت ثم قال ودو

كان



وسه يك طلاق واقع يقع ثلثا لانه بنا على الاول بدليل ادخال الواو  
وفي الكلام للعطف ان قال دو بغير واو بعد ما سكت ان نوى لا يقع  
ثلثا لان حرف العطف لم يوجد ولكن يحتمل الحاقه بالاول واذا نوى  
صح **سئل** عن طلاق امراته واحدة واشبين ولا يدري الحال ان  
الواقع كن هو سئل فقال وي مرناشيد راوي ديكرى بيئد ثم رعم  
الهاحلا عليه ان يتزوجها قال لا يصدق قضا قيل له اس فلانه  
رد تو هست فقال هست ثم قيل له اس رد تو سه طلاق هست فقال هست  
وهم يزعم انه بنيه طلقة لم يسمع وانما سمع ان رد تو هست على ظن انه  
اعاد الكلام قال لا يصدق قضا اذا يسمع لما قاله هست وفي فتاوى محمد بن  
الفضل وعن ابي بكر بن سعيد انه قال يقع واحدة ايضا ان الطلاق لا يوصف  
بالقلة والكثرة قد كره حو عن ابي جعفر الهندواني ان يقع ثنتين لان  
القليل واحدة والكثير ثلث فاشنا بينهما وقال ابو نصر ابن ابي سلمة يقع ثلثا  
لان بقوله لا قليل صدق انتفاع الكثير والكثير ثلث ثم قوله ولا كبير رجوع وانه  
لا يدل فعلى هذا القياس لو قدم لا كثير يقع واحدة قاله لامرته قولي انا  
طالق فان قالت يقع وان لم يقل لا يقع قال لا امر قل لامراني الها طالق طلقت  
قال ذلك او لا قال امراني طالق فلانة بنت فلانة وسماها بغير اسمها لا تطلق لما  
النية كذا اشار في كتاب الطلاق قال لامرته انت منى ثلثا قال ابوي  
الطلاق يقع قيل ان قال لم انو قال احسب ان لا يصدق قالت له امراته طلقت  
فاشار اليها بثلاث اصابع واراد به ثلث تطليقات لا يقع لانه لم يتلفظ  
بلسانه الا يرى ان محمدا رحمه الله قال فيمن قال لامرته انت طالق وشار اليها  
بثلث اصابع واراد به ثلث تطليقات لا يقع ثلثا ما لم يقل بلسانه  
هكذا افلام يعمل الاشارة في دفع العدة فهذا أولى وفي فتاوى ماوراء النهر  
**سئل** الحاكم عن قال لامرته سه طلاق كرهه حبه بي قال تطلق وبه قال  
محمد بن ابراهيم **سئل** اطلقت امراتك فقال عدوها مطلقة او احسبها  
مطلقة قال لا تطلق قال طلاقك في متاعك لم يقع قالت لزوجها طلقة  
فقال لت لي بامرأة فقال هذا جواب يقع الطلاق ولو ينو قالت  
لزوجها طلقتي فقال لها انت واحدة طلقت **وسئل** ابو بكر بكي طلاق ترا

ولا يكره ان يقع واحد على واحد

المعتمد

مجل كرم قال يقع طلقة واحدة وقوله الحبر هل كقوله قد طلقتك قالت له  
لم يقع هذا شي قال قد طلعتك قال ان علم ان الاول واقع ونوى بالثاني فغير  
للول لم يقع ما يبا وان حسب ان الاول غير واقع حين تكلم بالثاني وقع تطليقة ثانية  
وفي الواقعات قال طلاقك على لازم قال يقع تطليقة رجعية والفتاوى وسئل  
ابو نصر الدبوي عن قال طلاقك على واجب قال يقع تطليقة رجعية وعن يوسف  
ابن عمام صاحب خليف في قوله طلاقك على لازم وعلى طلاقك واجب لا يقع شي نوى  
اولا وبه قال محمد بن حمزة العباس كالم قال طلاقك على يقع شي كذا هذا وعن ابراهيم  
ابن يوسف رحمه الله ان نوى يقع وان لم ينو لا وعن محمد بن سلمة يكون طلاقا  
نوى او لم ينو وبه قال نصير عيرانه قال لو كان القول بالعربية يكون ثلاثا ان  
نوى لانه يقول الطلاق على واجب مع طلاقك واللام وعن مقاتل في قوله الطلاق  
على واجب وقع الالف واللام وعن ابن مقاتل في قوله الطلاق على واجب  
اولا لم يقع في قول ابي حنيفة وزفر رحمه الله وقال محمد كذا في قوله لازم ولا يقع في  
قوله واجب يقع لتعارف الناس وقوله لازم ثابت لا يقع لعدم الاستعمال  
وفي الواقعات قال طلاقك على واجب او لازم يقع تطليقة رجعية وعن  
ابن سماعه عن طلق امراته واحدة او ثنتين قد خلت عليه ام امراته فقلت  
طلعتها ولم يحفظ حق ايها وعانت به في ذلك فقالت هذه ثانية او قال هذه  
ثالثة يقع ولو عانت من غير ان ذكرت الطلاق فقال الزوج ذلك لا يقع  
الزيادة الا بالنيء وعن ابن شجاع عن قال لامرته انت طال ونوى الطلاق  
ويقع وان قال انت طالق لا يقع وان نوى لان العرب يستعمل الاول دون  
الثاني وفي مصنف ابن مسعود رضي الله عنه وادوا مال ليقتض علينا ربك  
**الباب الثاني** في ما يمل الكتاب وما يتصل بها في قوله  
انت على حرام ونحو في قول هشتم ونحو قوله حبك بازداشتم ونحو بالكنابات  
ونحوها في الامر تأكيد في الاستثناء **الفصل الاول** في قوله انت على حرام وما  
هو من جنسه وفي الفتاوى عن ابن سلمة عن قال لامرته انت على حرام قال  
القول له مع يمينه قيل له ان حلفت امراته هل يكفي قال نعم قال الفقهاء ان  
حلف يتحملها فهي امراته وان ابي يحلف الحاكم ان نكل فرق بينهما قال كل حلال  
على حرام او قال حلال الله على حرام او قال حلال المسلمين على حرام قال ابو نصر ان



له امرأة لا يقع الطلاق وله نأخذ ثم اذا لم يكن له امرأة وحلف  
قال ابو جعفر متى تزوجت يقع الطلاق عليها بمنزله قوله كل امرأة اتزو  
فهي طالق وقال ابو بكر لزمه كفارة بين ولا تطلق امرأة التي يتزوجها وبه  
نأخذ وان حلف له اربع نسوة تطلق كل امرأة بتطليق قاله ابو  
بكر وسئل ابو القاسم عن قال زن وي بر من حرامت ورنه حرامت  
وي كافراست قال اذا نوى به الطلاق فهو طالق وان لم ينو فهو  
ايلا وفي فتاوى النسخي عن يقول حلال الله حرام على او حلال للمسلمين  
او هرجه بدست راست كيم بر من حرام وله امرأة يقع عليها تطليقة  
ولا يصدق في قوله اني لم ارد الطلاق ولم يكن له امرأة وحلف به  
لماضي قال لا شيء عليه وكذا في المستقبل لان ما ركعتي الطلاق  
بالفعل وفعل ولا امرأة له لا يجب شيء كذا هذا وكذا في قوله لا امرأة انت  
على حرام لا يكون طلاقا الا بالنية لان العرف هنا فبقى هذا كناية  
فلا يكون طلاقا الا بالنية قال حلال الله على حرام واما اخذت يميني  
فهو على حرام ان كنت فقلت كذا وقد فعل ذلك قال بابت امرأة بواحدة  
لما عرف بخلاف ما لو علقها بفعل في المستقبل ووجد الفعل يقعان  
جميعا لانها تعلقا فمما جدار معان غير مترادف بخلاف الماضي فانه  
علقها والتعليق بالموجود تحتها فصار كانه اطلق وما علق والثاني  
لا يلحق البابين وفي فتاوى ماوراء النهر سئل الكركي وابو بكر عن قال  
لامرأته في حاله الغضب اولى حاله الرضا انت علي حرام فاخلعي معي  
قال يقع تطليقة ثانية نوى الطلاق اولا وله سنة في العدد وسئل  
الدوسي عن قال لامرأته هشتة هشتة حرام حرام قال تصدق في ثمة  
لم يرد به الطلاق فطلق ثلثا **الفصل الثاني في قوله بهشم وما ينزل**  
وفي الواقعات ذكر الكرخي في مختصره من قال بهشم او قال بهشم اي زني  
ترا او مرانه زني بهشم في حاله الرضا او الغضب او في جواب كلام  
لا يقع في قوله اي خليفه رضى الله الله ان ينوي طلاقا وان نوى الطلاق  
يقع بتطليقه رجعية وان نوى ثانياه فثابته وان نوى ثالثا فثابته  
وقال ابو يوسف رضى الله في قوله بهشم اي زني او اي زني بهشم فهو طلاق

نوى ولم ينو وقال بهشم ففي حاله الرضا ينوي وفي حاله الغضب او  
جواب كلامه في واحدة رجعية وان قال غيت بذلك الترتك لها بالزواج  
او التقد بهدين ديانده ولا بد من قضا وقال رضى الله لوقال بهشم جواب  
طلق في او حاله الغضب في طالق وان لم يوجد لك فانه لا يقع الطلاق  
ما لم ينو كقوله خليك فانت بخلاء في الجواب لا تصدق قضا او تصدق  
ديانده كذا هذا وفي قوله اي زني لا تصدق انه لم ينو الطلاق وفي  
الفتاوى عن ابي سليمان قال لامرأته هشتي قال يحتمل طيه ويحتمل طالق  
واي شيء نوى فهو ذاك وعن ابي مطيع انه كقوله انت طالق يقع به تطليقة  
رجعية نوى او لم ينو وبه نأخذ قال ابو بكر في قوله سدها كذا هشتي  
بيك طلاق وقع عليها ثلاث تطليقات وبه قال ابو القاسم ومحمد بن سلم  
وقع عليها ثلاث تطليقات وبه قال ابو القاسم ومحمد بن سلم ثالث له  
كيف لا تطلقني قال لها بوحودا سر تا پاي هشتة قال ابو القاسم هذا  
رجل حبر عن طلاق سئل عما اراد قال ترجم فرغوا عن طعامهم قالوا  
سير خورجيم ومان ما سه ما رازن هشتة است قال ثم قال للآخر منهم  
هشتي قال ابو القاسم ان كان عند الآخر ان اراد ان ذبا جميعا طلت  
امراته وان لم يعلم لا تطلق قال لامرأته طلاق ترا ادم خريدي فقلت  
خريدم وخويش اسمه ما ارادني هشم فقال لها الكرخي رسي قال  
اراد بقوله رسي احصاره وقع ثلثا وان لم يرد اجارة يقع واحدة  
رجعية **الفصل الثالث في الفاظ جنك بازداشتم وما ينزل**  
به قال ابو القاسم في قوله جنك بازداشتم يقع تطليقة قال الفقيه قال  
ابو جعفر يقع ثانياه وبه نأخذ لان عريته خلعت سبيلك وقوله  
هشتي رجعية قال ابو القاسم كان محمد بن سلم يقول في قوله جنك بازداشتم  
او دست بازداشتم كلها انصاح لكن الاعجب عندي ان يجرد اليه  
الكاسم قال الفقيه وقد روينا عن ابي القاسم غير هذا وهذا  
من الاول وثالثا مع اللغز سئل بهشم عن قال لامرأته دست  
بازداشتم ازلت قال هذا كناية لا بد من النية وقوله هذا انصاح  
فيقع رجعية بغير النية وقوله هذا النية في الاصل للسنة لكن



استعملوه في بلادنا في موضع الطلاق الرجعي فاعتبر استعمال العامة وقال نصير  
قالت له دست ارمين بدار فقال من از تو دست بازداشتم هزار باهيم  
قال الزوج ما طلقتمنا قط وانا كاذب فيما قلت وقال ان لم ينو بذلك الطلاق  
ولا يقع قال محمد بن سله اني اخاف في هذا فقول نصير وسع من قولي قال  
صاحب الكتاب لو نوى الزوج طلاقا اجماعا ثم اختلفوا في كونه رجعيا او ثانيا  
وكونه ثانيا اقرب الى الصواب لان هذا اللفظ في معنى تحليلة السبيل وفي  
فتاوى لنسني سيل قال لامرأة ترا به كودم ودها كودم او رها كودم او ديت  
بازداشتم او ترا هشتم لا تغفل هذه الالفاظ الا بالنيك وكذا دست بازدا  
او دها كودم قال وعندى قوله به كودم ودها كودم ما هو تفسير  
قوله خليت سبيلك وقوله دست بازداشتم رجعي وقوله دست بازداشتم نيك  
طلاق وكذا في لفظين اذا قربهما بالطلاق فهو رجعي لانه لما اتى بلفظ صحيح  
الطلاق متصل به صار الحكم له وقتاوى محمد بن الفضل في قوله لامرأة دست باز  
داشتم طلق واحدة مانيت ولا يصدق انه لم ينو الطلاق فصار صدق  
ديانه قال يك طلاق دست بازداشتم كان رجعيا قال القاضي واجبي ان  
قوله دست بازداشتم صار مرجحا للغلبة الاستعمال **الفصل الرابع** وهو  
الكنايات وهو في معناه قال لها يوم اخبرني ساسي وكذا قال لا يكون هذا  
طلاقا لقوله لست لي بامرأة قال لم يبق بيني وبينك شيء وينوي به الطلاق  
لا يكون طلاقا لان هذا كناية لم يستعملها العرب قال ليس بيني وبينك نكاح  
ولا طلاق قال ابو بكر بن حنبل في الله ما اطلقني ولا انا بين منك بوجه من الوجه  
المسونة ان حلفت قامت معه وان ابي فارقت قالت لزوجها لست لي بزوج  
فقال صدقت ونوى الطلاق قال ابو نصر اخاف ان يقع عند ابي حنيفة  
وقالا لا يقع كقوله لست لي بامرأة ونوى احد بقول ابي حنيفة اربع طرق  
عليك مفتوحة قيل لا يقع ما لم يقل جدى اى طريق سبب قال ابو نصر اخاف  
الوقوع لانه سبق الى القلب الطلاق وعن شدا قال كتب الى محمد في هذا  
فكتب ان لا يقع ما لم يقل جدى من انها شيت وعن خلف بن وهب عن ابي بكر  
قال فبين قال هذا طلاق ترا ايدون وايدون قال ان لم يرد بالطلاق  
فالقول قوله مع مبينه تشاجر افتتات له طلقني ثلاثا فقال لا افعل فتتات

دادى دادى خالده

فقال دادم وادم به اتصل بكلامه قال ابو القاسم يحتمل انه اجاب ثم  
ندم واحتمل الانكار وان كان في قوله دادم نوع تنقيل في اللفظ فهو  
قال الفقهاء لانه يصح معنى الاستغناء والرد بكلامها او اقرب به لا قال  
لها نوسه نويك قال ابو القاسم ان للعريضة اضرار والفارسية ليس لها  
اضرار فتقوله نوسه ونويك لا يقع ما لم يكمل الكلام عن سكوان قال  
لها يزر لم يزر لم يزر لم يزر ام اساسي فقالت هي الى متى يقول فانى اخاف  
انه لم يبق بيني وبينك شيء فقال الزوج خود چين خواهم فلما احس قال  
لم اذكر شيئا من ذلك قال ابو بكر ارجا لها امراته وما طلقت قالت له  
طلقتنى فقال لا افعل فتتات ان لم تطلقني فاذهب فانزوج فقال لها  
خواهي شوى كن وخواهي دست بدار قال ابو القاسم لا يقع بذلك الطلاق  
وقال ابو نصر انت السراح من الكنايات بمنزلة الخلية والسابع يقول  
سر ختك او فارقتك وانت السراح يقع فيها الطلاق من غير نية كما  
وفي الجامع الا صغيريل الدبوسى توزن من نيتي ولا بتة له لا يقع  
وسيل عن راجع امراته بعد المطلقه ثم قال لها حالة الغضب توزن من  
نيتي ونوى به الطلاق طلقة واحدة واجبه ها بذلك حتى حافت تلك  
حيضات ثم طلقها ثلاثا قال لا يقع الملك لها صارت اجنبية بانقضاء  
العدة عن الطلاق الثانية بشرط فيها واخبرها بذلك اولم تحبها بذلك  
لا يصدق وهو بعد ايقاع الملك ان اوقعها على الاجنبية قالت لزوجها  
تقال ان سبب الغيرة قال ابو القاسم لا يقع بهذا شيء ومعناه ان ثبت  
الطلمك الف مرة وسيل عن مال يزر كرم از زن وخواسته فقال  
ان نوى طلاقا فهو طلاق قال لها كاد مر او ونوى الطلاق  
قال لا يكون طلاقا وعن عبد الكريم بن محمد هودى في كراهية يا بشد ب  
طلاق هشته است ثم تزوج امرأة هل تطلق قال لا على قياس ابي حنيفة  
رحمه الله لان قوله ماود ما باشد يرجعان الى معنى واحد فصار الثاني حشو  
فصار فاصلا لما بعده من كذا الطلاق كما قال ابو حنيفة رحمه الله فبين قال  
لوعبد انت حره حرا ناسه وقع العتق في الحال وفي قولها لا يقع جوى بين  
رجلين كلام كلمات وذكر احدها كلاما وكذا في الآخر ورد كلامه تخلف وقال

لانفاح

طلق



آن زن که مرادت به طلاق است که تو کم و بیش می گویی بفضل الجواب  
 عن الشرط دون التنفيس قال لا يقع وقال ابو احمد عيسى بن النضر  
 وعبد الكريم وغيرهما ان الطلاق واقع قال لامرأته لعب بازدام ونوى  
 الطلاق طلعت قال بازدام معني غير لا يلا تطلق وفي قاضي النسي قالت  
 له لا احريه لعب بازده فقال بازدام قال لا يقع قال اوها زوجها كوار  
 حديده برابر من بن بازده فقال بتوازداد ووفى الطلاق قال يقع كقوله  
 الحق بك باهلك قالت له ان ارضعت ولدا احبني لكان احب الي اكثر من  
 احسانك فقبل للزوج لا تتركها ترضع ولا غيرك بلينك فقال الزوج چون  
 ورا طلاق دادم سرودي شد وبقول اردت به تعليق الطلاق لا تواعد  
 على معني الى لو طلقها يوما من الدهر ولبها نضرها قال صدق ولا تطلق فان  
 كلمة الشرط اذا دخلت على الماضي جعلت في معني المستقبل وكذا الشرط والجزا  
 كلامها بلغة الماضي لقولهم اذا زرتني اكرمك ظن الرجل ان النكاح الواقع  
 بينه وبين امرأته وقع فاسد فقال تركت هذا النكاح الذي وقع بيني وبين  
 امرأتي ثم ظهرا ان النكاح كان صحيحا هل يطلق بهذا اللفظ فقال لا قال لو تزوج  
 احدهما المرأة ورا مع خواند و ترسا و جهود و سئل سار كنند فترجها قال لا تقع  
 ولا استغفار لانه امر غير ان يقول له ذلك قالت مرايتما نبي داري ونفقة و جا  
 نبي كفي تو ما از بهر سوال كردن نكاه می داری فغضب الزوج قال اكرت اكر  
 تاينك سال محبة سوال زدن می كنم تو اروي كدي قال ان اراد هذا الجماع يكون  
 مواليا لان هذا ليس بصرح ولا بد من النية وفي فتاوى ابن الفضل قال لها لم  
 يبق بيني وبينك عمل قال لا يقع الا بالنية قال انت مني لك قال اروي الطلاق طلعت  
 قال وان قال لم اوفى قال احسب ان لا تصدق وفي فتاوى قال لامرأته انا بريء من  
 النكاح كان طلاقا ثم قال البراءة عن الشيء هو تركه ولما عراض والترك للطلاق  
 لا يكون طلاقا وسئل ابو القاسم عن قال لها برئت منك من طلاقك قال واقع  
 نوى او لم يور وان قال يريت من طلاقك لا يقع بدون النية قال ابو نصر البراءة  
 من الطلاق لا يكون طلاقا و به قال ابو جعفر و به ناخذ سئل ابو بكر عن قال لها  
 انا بريء من ثلث تطليقاتك قال ان اراد به طلاقا يقع وان لم يرد لا يقع  
 وهذا يوافق في قول ابو القاسم وانا اقول بقول ابو نصر انه لا يكون طلاقا فان

**الفصل الخامس** في الامر باليد ونحوه وفي الفتاوى قال ابو نصر في  
 قوله لها امرى بيدك قال كان محمد بن ملازهر يقول لا يجب سبيا محمد بن  
 سلم يقول هذا اكبر من التعويض واخرى بالوقوع من قوله امرك بيدك وعن  
 ابو القاسم قالت له طلقني فقال قلت امر ثلاث تطليقات بيدك قال ان قامت من  
 المجلس خرج الامر من يدها وعن ابو بكر قال لها امرك بيدك الى عشرة ايام قال ان  
 اراد ان يطلق نفسها من الساعة الى عشرة ايام لها ذلك واد بعد العشرة  
 فعليها ان تحفظ الساعات فاذا مضى تمام عشرة ايام وليا لها طلق نفسها  
 في ذلك المجلس هذا ديانة وفي الفتاوى امر يدها من الساعة الى عشرة ايام والرواية  
 في الجاسع الكبير في رجل قال جعلت امر امرأتي بيدك شهر قال الامر يده من هذا  
 الوقت الى مضى الشهر قال ابو بكر فبين قال له طلقني فقال فوضت الامر كل في يدك فكانت  
 يدك بارهشة ودوباهشة قال ان نوى ثلثا قبلت وان لم تنفس بين الكلامين  
 لم تطلق الا واحدة قيل له ان لم تعن نفسها قال ان لم تعن نفسها فمن عنت  
 وعن ابن مقاتل قال لرجل امرأته بيدك الى سنة لا رجوع له وله امر الى  
 سنة فمضى تمت السنة خرج الامر من يده و به قال ابو حنيفة وابو يوسف  
 واحسان محمد داخلها في ذلك وقال ليس له ان يطلقها للمعدة تمام السنة  
 في ذلك المجلس وعن ابو يوسف فبين جعل امرها بيدها وهي لا تعلم ان الامر يدها  
 فطلعت نفسها قال لا يقع شيء قال الفقهاء لان الامر انما يصير بيدها في المجلس  
 التي علمت وعن ابو نصر امرأة قالت له اللهم تحب لي فقال الزوج ان كنت تري  
 النجاة فامر بك بيدك وعن الطلاق فقالت هي طلعت نفسي اذا قال الزوج  
 يحوف قال لم تعن ثلثا وقعت واحدة ثانية قال الفقهاء هذا قياس قول  
 ابو يوسف ومحمد وفتاوى ما رواه عن ابن المبارك عن ابي حنيفة فبين  
 قال لامرأته امرك بيدك يوما من رمضان لم تطلق لانه لم يبين اي يوم  
 نوى من رمضان او ساعة من الجمعة لا تطلق لان الساعة لم تبين قال  
 لاخر رجعي ببتك على ان وامر امرأتي بيدك ان شئت طلقها وان شئت لم  
 تطلقها فوجه الرجل ابته ثم طلق امرأته قال ان طلقها في ذلك المجلس طلقت  
 وان قام لم تطلق وفي فتاوى ابن الفضل جعل امرأته بيدها فقال دست  
 بازداشتمت من ولم يقل خويشتن قال لاسن من زوجها قيل ان قالت

وان كنت بين الكلامين  
 لم تطلق



خوشتروا قال ان كان ذلك في المجلس صدقت وان قامت **الفصل السادس**  
**في الاستئذان** قال لامرأته انت طالق فحزى على لسانه انشاء الله من غير قصد انشاء الله  
وقصد الايقاع قال شداد لا يقع وقال خلف يقع قال شداد رايت ابا يوسف  
في المنام فسالت عنها قال لا يقع قلت لم قال ارايت لكها انت طالق فحزى على لسانه  
من غير قصد او غير طالق الله كان يقع قلت لا كذلك ههنا وعن ابي سليمان  
فمن قال لامرأته انت طالق ثلثا او لا قال لا يقع قال الا او قال ان كان او  
قال لم يكن قال هذا كله استئذان وقال محمد بن الارض لو قال انت طالق ثلثا ان له  
وقال وان لم يقع او الا او لولا وان قال ان قيل يقع لاذ اراد ان يحل  
فلم يحل وقيل لا يقع لاذ اراد ان يستثنى فلم يستثنى قال كرهه الحكماء  
عند محمد بن سلمة قالت له ارايت لو عبدك القولان في الحجاج اليس للحكم  
اذا عرفنا هذه غير مطلقه وسكت كما في طلقها فلا يقع بالشك فاستوصت قوله  
وعن ابن مقاتل عن به واداه او عميد فكان يفتي في الكلام لسانه فلا يتم الا  
بعد طول المدة فحلف بالطلاق **و** اراد ان يستثنى او يقول ان فعل كذا وقد  
طال لي تردده حتى انتم يمينه واستئذناه وقال ان عرف انه هكذا يتكلم فانه يجوز  
استئذناه وبقبل منه تمام يمينه في القضا وفي كذا يمينه لان ذلك كلامه  
الذي يمكنه ان يتكلم به **س** كما يوجب عن طلق امرأته ثلثا وشهد عدلان له  
انك استثنيت موصولا وهو لا يدرك ذلك قال ان كان يصير في حالة الغضب  
يذهب عنه ما يقول ويحزى على لسانه ما لا يحفظ جازله ان يعتمد على قولها ولا فلا  
طلق امرأته واستثنى قيل ان بدا بالطلاق والعقاق استثنى فانه يقع فاذ بدا  
بالاستئذان لا يقع وكذا التعليق وبه قال شرح وقال ابو بكر قال لامرأته انت طالق  
انت طالق انت طالق ان شاربين فقال زيد شئت نطلقك واحدة قال لا  
يقع شيء وان **ق** قال شئت اربعا فذلك عند ابي حنيفة يقع ثلثا وعن محمد بن حماد  
لسان طالق فلا فلا فلا فلا لانه جاز الاستئذان وعن ابي القاسم فبين اثم بشي فقال  
فلا طالق اكثر من **ق** قطع الكلام قال لا يقع الطلاق وقال نضر كسبت الى البيع  
**ل** ابن مقاتل عن طلق امرأته ثلثا وقال انشاء الله وهو لا يدري معنى انشاء الله  
قال لا يترك به الطلاق الا ترى ان البكر متى اجزت وسكت ولم تعلم ان السكوة  
منها رضا وجاز قال لها انت طالق اربعا الواحدة قال ابو حنيفة ومحمد يقع ثلثا

وعن محمد انه يقع اثنين لان الواقع بقوله اربعا ثلثا ثم استثنى واحدا فيكون  
الاستئذان من الثلث قال والاول اصح وعن ابن سماعه فبين قال لها انت طالق  
اربعا الا انك لما اثنين قال يقع ثلثا كانه قال انت طالق اربعا الواحدة  
وعن بشر بن عباد في قوله انت طالق انشاء الله لا يقع لان الاستئذان في  
معنى العدد فلا يدري ابا واحدة ام ثلثا وفي العتاق يقع الاستئذان على الا  
والعتاق في الواقات كلها وقيل فبين قال لعبدك انت حر وهو يريد ان يقول  
ان شاء الله ولم يتكلم قال يفتي ولا عبرة لما في قلبه وعن ابي يوسف رحمه الله  
فبين قال لها انت طالق ثنتين وواحدة الواحدة طلعت ثنتين ورجع  
الاستئذان على الثنتين قال انت طالق ثنتين وثلثان الا انك لا يقع ثلثان  
لان الاستئذان وقع عليها فهو مستثنى لواحدة ونصف من اثنين وكذا من  
الاجزى بقى من كل واحدة ثنتين نصف فيقع ثلثان وعن ابي يوسف  
عن قال لامرأته انت طالق اليوم واحدة انشاء الله وان لم يشأ  
ثنتين قال اذا مضى اليوم ولم يطلقها وقع عليها تطليقتين لان الله تعالى  
لو شاء واحدة لا جرى على لسانه في اليوم وانك يطلقها في اليوم واحدة لم يترك  
بها اكثر وفي الجامع الصغر قال لامرأته انت طالق حتى تطيب نفسك  
ان شاء الله فان هذا الكلام يفصل بين الاستئذان وبين الطلاق وسيل  
ابو نصر ابن سلام عن قال لامرأته انت طالق انشاء الله وانت طالق فبين  
ان لم يشأ الله فالاول لا يقع الاستئذان والثاني كذلك لانا لو وقفنا  
عرفنا انشاء الله وقوعه وهو علق لعدم مشيئة الله تعالى فيبطل الايقاع  
وعن نضر بن محمد بن جعفر عن طلق امرأته واستثنى في نفسه فقال اما الزوج  
فيبعد ان يطلقها ولا يعيها لا يمكن من الوطى وفي فتاوى النسخي سيل  
عن الزوجين يختلفان عند القاضي الزوج يدعي عليها ايقاع الطلاق  
والزوج يقول كان مع الاستئذان قال القول لها ولا يصدق الزوج لما باليد  
خلاف ما لو ادعى الزوج اني قلت انت طالق ان دخلت لدار كان القول له  
لانه لما دعي التعليق فقد اكمل التطليق والقياس في الاستئذان كذلك  
وبه كان يقول شاربنا المتقدمون غير ان شاربنا المتأخرون استعملوا  
في ان الزوج لا يصدق لما باليد لانه بدعي خلاف الظاهر وفي الواقع

فيقع الطلاق



في كتاب الطلاق املا لو قال طلقتا واستثنت كان القول قضاء  
وديانه وفي اقرار المصل لو قال طلقتك امس وقلت انما الله لم يبيع  
الطلاق قال وفي السير الكبير لو قال قلت المسيح ابن الله قول النصارى  
وقالت لم يقل قول النصارى كان القول للرجل مع يمينه فان قال اظهر  
قول المسيح واحفيت قول النصارى مطلقا بالاول فالقول له مع يمينه  
فان حضر الشهود فقالوا سمعناه يقول المسيح ابن الله ولم يقل شيئا اخر  
فقال الزوج قد قلت ذلك فلم يسمع فان العاقبة بخير شهادتهم وتبين  
منه امراته وان قال الشهود لا نذكرى قال ذلك الا انا لا نسمع منه شيئا  
وغير قوله المسيح ابن الله لم يفرق بينه وبين امراته حتى يشهدوا بالبيت  
ان لم يقل معها غيرها فقلت في قياس هذا بحث في قول الزوج اني قلت انما الله  
في حق الشهود كذلك وفي الفتاوى عن محمد بن قيس قال لامرأة انت طالق ان  
شئت وابيت قال لا تطلق هذا ابدا وكذا في قوله ان شئت وابيت  
فانت طالق او شئت ولم تشاء ولو قال لها انت طالق ان شئت فان لم  
تشأ فالحال لا تطلق حتى تشاء في مجلسها ويقعد من مجلسها ولم تشأ  
فطلق فالحال تشاء ولو قال لها ان شئت وان لم تشأ قلت طالق  
هذا مثل الاول لها لا تطلق بالامرين وعن الحسن في قوله لها انت طالق  
ان اكلت وان شربت طلقت عند وجود احدهما وكذا في قوله اذا اكلت  
فاذا شربت في قول ابى يوسف وقال رفر اذا اكلت طلقت ومتى شربت  
طلقت اخرى ولو قال ان اكلت وشربت لا تطلق الا بوجودها وقال  
زفر بوجود كل واحد منهما تطلق على ما تقدم وان وجد اطلقت ثنتين  
وكذا في قوله ان شئت وان ابيت قال الفقيه وضع محمد هذه المسائل  
في الجامع الكبير في دخول الدارين الا انه لم يذكر هناك قول زفر  
وفي فتاوى ما وراء النهر قال انت طالق ان شئت وابيت قال ان شئت  
طلقت وان ابيت طلقت قال ان شئت وابيت لم يبيع لان هذين  
الامرين لم يجتمعا وكذا لو قال ان احببتني وان بغضتني فانت  
طالق لا يبيع لانه لم يجتمع الحب والبغض في موضع واحد انت طالق  
كيف شئت طلقت عند احببته وان لم تشأ لان التكليف منه والكيفية

فانت طالق لا تطلق

انما تكون كشيء كايين والله اعلم **الباب الثالث منه**  
في ذكر المسائل المتعلقة بقوله حلفت بطلاق امراتي وما يتصل به  
وبما يربطها من الالفاظ في قوله حلفت في قوله كل امرأة في قوله بالفارسية  
ارواكروخوها **الفصل الاول** سيل ابو القاسم سكران قال ان  
حلفت بطلاق امراتي ان التقى بامراتي الليلة ولم يدس بها الليلة  
فلما اصبح قال ما حلفت ولكن خفتا قال وقع الطلاق عليها ولم تصدق  
ان ثارت بزوجته وان ثارت لا تحلف لا يخرج من الدار ويجب ارضاها  
خريد سل بابها الى الشارع واخذت خوجه الى داره وخرجت الى الخربة  
قال ابو جعفر ان كانت الخربة اصغر من الدار جواز ان لا يحث حلف  
ان لا يخرج من يلج الا في فرحين فمات المحلوف ثم خرج قال ابو القاسم  
يحث رجل دفع دراهم من بيت صهره فدفعت ليشترى لابنته شيئا فعلم  
بذلك صهره وعابته على ذلك فحلفت انه لم يضره الدراهم ولما دافق بعد  
ما دفع الدراهم اليه قال ابو القاسم اذا حلف بعد الجود فاحلف ان يحث  
حلفه السلطان ان يضع ما يقي درهم على يد خليفه فلان نافي الرجل بالدراهم  
فامر الخليفة ليدفع الى عون له قال ارجوا ان لا يحث حلفان يتصدق  
بالة فلا بأس بان يتصدق على فقير ويملك اليه ثم يردده اليه ثم يردده الفقير عليه  
بعد ما قبض قال محمد بن مقاتل حلفت امراته ان لا ياتي حراما وكانت انتم  
بالفلان لا يحث اذا جامع فيها دون الفرج انزل او لم ينزل قال ابو نصر  
لواني بهيمة لا تطلق ايضا قال الفقيه لان الاول لم لا تذهب الى ذلك الا اذا  
كان الحالف من جهالة الرضايتي عن يميني حلف حلف ان لا يطلق امراته  
فلا منها قال ابو نصر بطل الطلاق قال الفقيه يعني ان لا يحث في  
يمينه لان الطلاق الواقع في الايلاء من طريق الحكم لامن جهة التطليق  
قال الفقيه في كتاب الايمان من الفتاوى واكثر طي ان ابا جعفر يقول  
لا يحث في فصل الايلاء وبدا واحد قيل لولا منها في مرضه يكون الزوج نادا  
لان الفراق قد يكون بغيره من قبل الزوج سوى الطلاق وفي اللغات  
في قول ابى حنيفة ومحمد بن الله وفي قول ابى يوسف لا يحث قال الفقيه ويجوز  
ان يقال لا يحث فيه اجماعا وبه نأخذ كما في الفرقه العينية بتطليقه ولا



بحيث كذا هذا حلف لا يفتق عنه فكاتبه فعتق حنث ولو اشترى  
 اياه حنث ايضا بدليل ان الولا في المسبطين له قال ابو بكر وبه ناخذ  
 وقال ابن مقاتل تزوج امرأة رضية ويا مراختها او وجدتها فترضعها  
 فبانت منه امراته بحنث وقال يجعلها عند غيره فبلغه الخبر فلم يقل شي غير  
 انه اخذ بدل الخلع او شيئا منه صح ولم يحنث وقيل لان الاجارة بالنفل  
 والقول سوا ذلك عرف في باب النكاح فيكون هذا اعلى ذلك للاختلاف  
 ايضا امرأة اهنت بالسرقة فارقت زوجها حتى يحلف بطلاقها انها لم  
 تسرق لكن يامنوا عنها ففعل ثم قالت قد كنت سرت ذلك الشيء فانك خائن  
 في ذلك الحلف فكذبوها الزوج قال ابو القاسم اختلاط يدل على كذبا فهي  
 فهي غير مصدقة على الحنث حلف بالطلاق على ان تزوجت بنتا قط وقد  
 تزوجت بكر افوجدها بنتا قال ابو بكر ان صدقت المرأة فلهما مهر ونصف  
 وليس لها السكني ونفقة العدة وان كذبت فلهما مهر واحد والسكني ونفقة  
 العدة وتعتد حلف به طلاق امراته ان سرت من وراهم الى سنده ثم  
 ان الزوج دفع اليها الدراهم لينظر اليها وردت ودفعت قطعة من غير  
 علم الزوج قال لها هل دفعت منها شيئا قالت نعم لا على وجه السرقة وردت  
 قال ابو بكر اخاف انها قد طلقت قال الفقيه ان لم تغاقره ولم تنكر بيني فان  
 لا تطلق حلفان لم يكن يجامع فلان الف مرة قال ابو القاسم هذا اعلى كرامة  
 الجماع لا على العدد ولا يقدر فيه والسبعون كثير لقوله تعالى ان تستغفر  
 لهم سبعين مرة الا يد حلف وقال طابك الليل كما لدر وقال محمد لا ادري ما  
 هذا ان ذهب السابل الى ابي يوسف رحمه الله قال يقع هذا على المبالغة في الجماع  
 حلف ان لا يعطى من ديقه لاحد ونوى بذلك امها خاصة قال ابو القاسم  
 ان قال اكر كسر رادحي فهي مصدق ديانة وان يسر رادحي لا تصدق حلف  
 ان غلبت ثيابه فغلبت لغافله قال لا يحنث الا اذا نوى ذلك وفي  
 الوصية تدخل اللغاف في ثيابه حلف لا يأكل من مال احد شيئا فحنثا  
 في بيته لم يجعل فيه الخبز قال اضري لا يحنث حلف ان لا يقرأ القرآن  
 فقرأ المسنة لا يحنث قال ابو القاسم ان نوى الذي في سورة التل يحنث والا  
 فلا لان في عرف الناس لا يرون بقرائة القرآن حلف ان لا يكون

الله في منزله وان يفارقه بعد اليوم فلما اصبح تحول بنفسه وثيابه  
 وعياله قال ابو القاسم هل كان له في تلك الدار بيت معلوم قبل ان يحنث قال  
 هل قنع ذلك البيت تمامه قيل نعم قال لا يحنث حلف بالطلاق ان لا  
 يشرب المسكر الى سنده في غير مجلس الشراب ورواه سكرانا وان وجد وشهد  
 عند القاضي فلم يحكم بذلك قال ابو القاسم للحاكم ان يحاط لنفسه حتى  
 لا يقبل شهادة من لا يغبين الشرع وهي يحاط لنفسها في الاحتياط في  
 مفارقتها بالعد حلف ان لا يدخل دار امراته قط قباعت من رجل ثم  
 استأجرها الحالف ودخلها قال ابو القاسم ان كره دخول الدار بملك  
 المرأة لا يحنث وان حلف لاجل الدار طلقت دعوى رجل امراته الى القرا  
 فابت وقالت انك تعدني فحلف ان لا يعدها فدخلت لجامعها قال  
 الفقيه ان جامعها بغير مرادها حنث وان جامعها برضاها لا يحنث  
 وعن الحسن فيمن حلف ان لا يطأ امراته قال لا يكون موليا لانه  
 يطأها شاء من غير حنث ولا كفارة قال الفقيه وبه قال زفر وهو  
 القياس وفي قول علمائنا الثلثة كان موليا عنها استحسانا وبه  
 ناخذ وان قال لا اطأ واحدة منها كان موليا عنها في قول الحسن و  
 عندنا يكون موليا من احداها وبه ناخذ ادعى على اخوان الدابة  
 الذي في يده له وحلف بالطلاق امراته على ذلك ودوا ليد يقول الدابة  
 لي يبين هل يجرى المقام معه قال ابو جعفر نعم والاصطياط لها ان  
 تحلف فان حلف قامت معه وان نكل رفته الى الحاكم وان اى لن  
 تخلف عنده فرق بينها **الفصل الثاني** في لفظة كل امرأة وفي الفتا  
 عن ابي القاسم عن قال كل امرأة يكون لي الى عشرة سنين فهي كذا  
 فتزوج امرأة في هذه المدة طلقت قال الفقيه قول كل امرأة تكون لي  
 فكل امرأة تزوجها سوا كل امرأة تكون لي سميحا فهي كذا قال  
 ان تزوج سحان طلقت وان تزوج غير سحان ثم نقلها الى  
 سحان لم تطلق وعن ابي نصر فحين قال كل امرأة تزوجها فقد بعت  
 طلقها منك بدرهم ثم تزوج امرأة فان قالت التي تزوجتها قلت او  
 قالت طلقها او قالت اسربت طلقها فهو سوا ويقع وان قلت قبل ان







ايد فعليه كذا لو وضع يده على غنلها او خاطبها ثوبا او انكى على رصده  
 من غنلها او نام قال يقع بمينه على اللبس خاصة قال ابو القاسم رانبيد دهذ  
 منى رجلا او اهدى الى رجل منه قال ابو القاسم ان نوى اجد هافى على ما نوى  
 وان لم يكن لاسيد يقع بمينه على السقى خاصة اكر از درم من بردارى فانت  
 كذا ثم وجدت دراهم ووضعها في منديل فاعطت امرأة فعاد لها ادعى منها شيئا  
 فرغت ثم رقت اليها قال ابو القاسم طلعت وكذا افعى محمد بن سليم وسيل  
ابو القاسم عن قال لها اكر من با تو نجسم فانت كذا قال هذا على الخلع اذا  
 لم يكن له نية ويكون ايدا وان نوى بذلك النوى فهو على المضاجعة ولا يكون  
 الا ايدا ولا يقع على المجامع وسيل عن قال لها اكر من نخب طلاق قال ان لم يكن  
 ايقاع الطلاق لم تطلق قيل له ان اراد ايقاع الطلاق قال فيه كلام وانا استوفى  
 لنفسه وسيل عن قال اكر ابن جاسه بر من ايد فكذى وكان ذلك قيصا فحمله  
 على عاتقه قال انما يقع بمينه على ما يلبس للناس وسيل عن قال لها انك بيسر  
 وى هر دراهم كذا از درم من بوى دادى فانت كذا فرغت بالملكست حين  
 تكفى لدار ووضعت في ناحية واخبرت زوجها قال ان رقت لا احببه  
 عنده ارجوا انه غير حارب وسيل عن امرأة خرجت المقريه اخرى في طريقها ثم  
 انصرفت اليها ومكث هناك اياما قال ان انصرفت من تلك القرية على ان لا  
 تنصرف اليها ثم انصرفت لا تحث وسيل عن قال لها اكر اسرار وروى من جنانك  
 تا اكون رقت فانت كذا قال ان كان لهذا الكلام مقدمة تنصرف اليه  
 وان لم يكن له نية ان كان لا يتضمن شيئا ومكر عليها فبما زلت لاحث  
 عليه والانيحث وسيل عن قال لامرأة اكر رشتة تو يا كركرد تو بسود  
 وزيان من آيد فانت كذا انصرفت المرأة فكت نفسها ولباسها قال لا  
 يحث قيل له فان قصت دنيا على زوجها قال لا يحث وانما يقع ذلك على  
 الدخول في الملك فقط قيل له ارايت لو علمت المرأة في الدين من الخبز  
 والطبخ قال لا يحث كدر سود وزيان من در ايد بر كد ثوب تو فعلى  
 كذا فاخذ من ثلك الاوراق فالتقى على ويدا نذ بغيره امره دفع الى رجل  
 مصحفا ليصله فقال كدر سود زيان من در ايد فقرا فيه حث ولو وهب  
 من غير اجر بغير الشرط ثم عوضه لا يحث ولو باعه يحث وسيل عن قال

كذا يعني ان قال اكر ابن جاسه  
 بر من ايد فكذى وكان ذلك  
 قيصا فحمله على عاتقه

كجوزو

كرجز تو نك كنم او كرم اجز تو زن باشد قال ذاك لاجنبه فهمى  
 طالق فتزوج امرأة ثم تزوج اخرى قال ان يقل هر دى واللفظ ما  
 قلت طلقت الاولى دون التى تليها وسيل عن وضع دراهم في يد امرأ  
 ثم قال لها لدار بن درم برداشته فانت كذا ثم تبين لها رقت  
 فقال قلت ذاك بطريق الاستقمام على وجه التحقير لان اليمن  
 كانت بقوله سه طلاق هسته قال ابو حفص ان لم يكن له نية يحث  
 وان نوى الوجه الثاني انه اراد به الا القول لمرح بمينه كرتوا فردا  
 زن ميباسى فانت كذا فلما جارا الغد قالت من زن تو نباشم فخلعها  
 في صبيحة الغد قال ان لم يكن له نية فقد بوى منه ان خلعا قبل غروب  
 الشمس في الغد وان تزوجها بعد الغد كانت امرأة بتطليقتين  
 ولو نوى بقوله ان كنت امرأتى غدا مع كونا امرأتى في بعض الغد فان  
 اضرا الخلع بعد ما طلع الفجر فقد طلقت ثانيا وسيل ابو القاسم عن قال لامرأة  
 وهى تخامم جتها كرتو نيز باوى داوى كه نيك باشد فانت كذا ثم قلت  
 لحرما اولا ان تطلقها واما ان تستكها وتنفق عليها قال وان لم يستشر  
 هاجرها في ذلك الامر بل ابتدأت لهذا الكلام حث ان حيب زوجها  
 وسيل ابو بكر عن قال كرامش درين سرا باشم وامرأه كذا فتوجد  
 من ساعة للخروج فحم وطار حال لا يمكن الخروج حتى اصبح ظاهرا حث  
 لا يندب قيل له ان يجلس على كره فلم يمكن الخروج حتى اصبح قال فتفكر  
 ساعة ثم قال يحث ان لا يحث في قول ابو حنيفة ومحمد بن محمد الله وحث في  
 قول ابو يوسف بخلاف ما لو حى لان هناك يمكن ان استاجر من يجلب ومهنا  
 لا وسيل ابو بكر عن كانت له زوجة ثم قال لها كرتو زن من بوى يا باشى  
 فانت طالق فلما نام زوجها قال لا تطلق لان اليمن اخلت بوجود احد الشر  
 كن قال ان خطبتك او تزوجت فانت كذا ثم خطبها ثم تزوجها لا يحث  
 لا رحت حين خطبها وفي فتاوى النسخي وسيل عن رأى امرأة  
 عانت اخيها وهى يغيبها فقال لها انك تحبينها اكثر ما تحبينى فقلت نعم  
 قال اكر حنين است فانت كذا قال يحث قال هرگاه كه وى برى كنم  
 وى طلاق قال يقع على اول امرأة يتزوجها ثم يخل اليمن وانا قال هر چه

الاستقمام كان  
 وسيل عن قال

طير



زن كم طلاق يقع على كل امرأة تزوجها وفي الجامع الا الصغير سيل ابو بكر الانكح  
 عن قال لها كرتي شوي بيرون شوي يا بفرهايم فانت كذا قال ان زوى الاده  
 في كل مرة فذلك وان قال اردت مرة فذلك وان ينوي يقع على مرة واحدة  
 ثم قال الى اخاف ان يكون مراد الناس بخلافه وسيل ابو القاسم عن قال  
 لها شو تو وكيل خي هرجه ميخواهي يكن فقالت اكر وكيل تو خود رادت  
 باز داشتيم بيه طلاق والزواج ينكر ارادة الطلاق قال ان سبق بينهما  
 كلام الطلاق حتى يعلم ان هذا جوابا له فالقول لها ويقع واحدة جمة  
 والا فالقول له وفي فتاوى ابي الفضل سيل عن قال زن زوى از وى كبرى  
 كه اين كار بكنند واهل هذه الناحية يقيمون من التعليق فالنعتي بالشرط  
 وان زوى الوقوع يقع في الحال ولو قال لها هكدام زن كه كم هذا يقع على  
 مرة كقوله ان تزوجه وفي كتاب الواقعة قال ذكر في كتاب الترحمة  
 لمحمد بن مقاتل لفظه هكاه او هبار او هر زمان نسبت به كل مرة وبكلام  
 حيث في كل مرة ولفظه ار واكر نسبت بقوله ان فعلت وان فعلت لا يقع  
 فيه الحث الامر ولفظه ار واكر هي مثل هي ولا يثبت الامر ولفظه هبشه  
 مثل منى او منى ما واحدة وفي الفتاوى هر نه كمره باشد تاسى سال  
 همه از زن من هشتمه است قال ابو بكر كل امرأة تزوجها الى تلك المدة  
 طلقت وما كان عنده من النساء طلقن قال الفقير وعدي لا يقع على التي  
 عنده لانه اضاف الى التي تكون في المسانف فصار كقوله كل امرأة انز  
 وعن محمد بن قال اذا طلقن فانت طالق فلم يطلقها حتى مات طلقت  
 واحدة في اخر جز من اجزاء حياته ثم طلقت ثانيا لوجود الشرط وعن  
 الحسن بن قال وهو يبعد اد امراته كذا ما لم اخرج الى الكوفة فكث  
 ساعة لكن هو بأكث مع الكارى حتى اكثرى قال لم يحش لا اذا لم يشغل  
 بالخرج وانه يحش به ناخذ ولو اشتغل بالوضوء لصلوة المكتوبة  
 ونحوها فهو عذر والتطوع والملل والشرب ليس بعذر فحش  
 قال لها ان مرضت فانت كذا قال ابو القاسم لا يكون نار لان المرض الذي  
 هو الشرط ليس من مرض الموت فلا يصير فاما وقال الفقير يصير  
 فاما لان الطلاق انما يقع لوجود مرض مطلق والمرض المطلق ان

الا؟

لصير

لصير صاحب فراش والطلاق في تلك الحال فزارته وبي  
 فتاوى ما وراء النهر سيل محمد بن الفضل عن قال ان تزوجت  
 النساء في طوائف متى تزوج واحدة قالت طلقت هذا ثم اعادها  
 ونزوها او تزوج احدي لا يقع قال احمد بن سهل يقع على  
 كل امرأة مرة وفي قوله اي دايما كدام زر كي بول كم يقع على  
 امرأة واحدة يعني طلقت فبعد ذلك لا يقع عليها ولا على  
 غيرها طلاق كذا قال ابراهيم وابن الاسود في قوله اذا تزوجت امرأة  
 سواك قال ابو جعفر يقع على امرأة واحدة ايضا لكن القياس ان  
 يقع على كل امرأة مرة لان مراد الناس ينصرف اليه وقال ابو القاسم  
 حكم كل امرأة وكلما امرأة سوا لان العم لا يفتلون بينهما والله  
**الباب الرابع منه في ذكر مسایل الشرط بكلمة ان فيما يقع**  
 منه للجمان قال لها ان كنت **الفصل الاول** وفي الفتاوى  
 سيل به ابو القاسم قالت لزوجها لا طاعة لي بالكون معك جابعا  
 قال لها ان كنت جابعة في بيتي فانت كذا قال ان لم تكن كذلك في غير البيت  
 لا يحش خرجت المضيافة فقال لها ان مكثت هناك اكثر من ثلثه  
 ايام فانت كذا فخرجت في اليوم الثالث الى قرية زوجها ثم رجعت مكثت  
 هناك اياما لا اعنى بالطلاق غير ان الاحتياط فيه ادلى قال الفقير  
 ان دخلت عمران قرية الزوج ثم رجعت وان تدخل ينبغي ان يحش قال  
 لها ان يكون امراتي غير غدا فانت كذا فطلقها قبل غدا واحدة ثانيا  
 ثم مضى لغدا قال سقط الغد وله ان يتزوجها في العدة وبعد العدة  
 ان فعلت كذا وطلاقك على واجب ففعلت قال طلقت رجعية ان  
 خرجت من هذه الدار فانت كذا فدخلت كرها باب لا باب له غير قال  
 يحش قال ابو بصير كما يقول ان كان الكرم اصغر من الدار لم يحش  
 وان كان اكبر حش فكان ابن سلم يقول ان كان الكرم بحال من الدار اذا  
 ذكرت الا كرم يقيم به كرم الكرم لا يحش والاحش قال ان دخلت دار  
 اخي فامرته كذا فمكن اخوه في دار اخرى في غير تلك البلدة فدخل تلك  
 الدار قال ان عني الخالف الدار التي كان يسكنها وقت العين لا يحش وان

لا يحش؟

اليمين؟

الدار؟



نوى ما حدث فحيث قال الفقيه وان لم يكن له نية لا يحنث في قول  
ابي يوسف ويحنث في قول محمد وهي مسئلة كتاب الايمان قال لها ان ذهبت  
الى قرية كذا فكذا فذهبت الى اخرى غير انها سرت في صياح تلك القرية  
قال ان لم يدخل في عمرها لم يحنث وان لم اشبعك من الجماع فانت كذا  
قال لا يعرف ذلك الا بقولها قال الفقيه وعن ابي حفص البخاري  
ان جامعها ودام على ذلك حتى نزلت فقد اشبعها وبه ناخذ قال  
ان حلت اليك بالحرام منذ ان امرت فانت كذا فقال اخذني رجل غير  
هواي ووطئني قال ان كان بحال لا يقدر على الامتناع وان قدرت  
يحنث قال لم اقل مع احثك فيج في الدنيا فانت كذا قال ان قال عنها بشي  
من اخلاق اللبام واللصوص والحال غير والباسر والعايلين فمهما لم يبر في  
يمينه ويقع اليمن على قول كثير اقله ثلثة انواع من الفبيح لان الجميع لا  
يحصي قال الفقيه والافضل ان يقول عند الامام لما قال ذلك انما قلت  
ذلك لاجل اليمين وهي بريء منه فيكون هذا توبه منه وقد برئ يمينه  
قال ان اغتسل من الحرام فكذا فعاني امرأه فاني فاغتسل قال  
ارجو ان لا يحنث قال ان دخلت فلانا ثانيا فامراته كذا فهو على ان  
يدخل بامرأته وان قال بان دخل بيدي فو على ان يدخل باذنه او لا  
علم او لا وان قال ان تركته فهو على ان يدخل بعله ولا ينعى قال ان  
كلمت فلانة فامرأته كذا فدعيت امرأة الحال لا عمره فخارت التي  
حلفت عليها الزو منعبة فقال لها ابن الشاه فاجابها شاه ولم يرد ثم  
تبين ذلك قال ان قلت على وجه الاستفهام انك تريد من الاسارة فانه  
كلمتها حنث في يمينه قال ان كلمت من لبن بقرتك او من مطها فانت  
كذا قال ان ما عت البقر منه ثم حلب اللبن فاكل لم يحنث قيل لسكران  
هذا من السكر قال امرأته ان قلت هذا الكلام من السكر لبيت سكران  
قال يقع يمينه على ما سمعت الناس سكرانا يعني اذا تعين كلامه ومعالته  
فانه يسمونه سكرانا فطلقت امرأته يجتمعن النساء يغزلن لانيغهن  
ولغيرهن على وجه الغرض فعضب زوج المرأة فقال ان غزلت لاحد  
او غزل لك احدا فانت كذا فوجهت الى بيت هذه المرأة فطلعت لتغزله فغزله

فوتة

تقول



الدار بغير اذن فالكذا فانه الخروج الى منزل بعض اهله فقال لها اذ  
 هي فلم تخرج وهي تكس حتى خرجت في ذلك ثم ذكرت فدخلت قال ان خرجت  
 الى الموضع الذي اذن لها بعد ما تركت الخروج الى وقت اخر اخاف انه حاث  
 والخروج الى غيرها اطلق لها حث انهم رجل صديقه بامرأة وهي على سطح و  
 اخرى على سطح اخر متصل بالسطح الاول فقال له في ذلك قال ان فعلت بذلك  
 المرأة ولم يسهل اشار بيده الى الاخرى فليد نظلة والصدق انه اشار  
 الى تلك المرأة وهما اشار الى الاخرى قال في الحكم اذا سمع منه هذه المقالة عقيب  
 ذكر الصديق اسم تلك المرأة اخذ بذلك في الحكم واما فيما بينه وبين الله تعالى  
 فله بينه قال لا خيه وهو شر يكره ان شاذ كنت بعد هذا فامارة كذا قال يدفع  
 مال ابنه الكبير مضاربة بصب قليل ويقول له اعمل فيه برايك ثم يشارك الابن  
 عمه فاذا اعلن كان الرجح للابن على ما شرطوا ولا يثبت من مالى شيئا فانت كذا اذا  
 شئت من الفاي شيئا من الحوايج او اخرت رغيفا او نحو ذلك مما لا يكره مما  
 لا يكره الزوج ذلك قال اذا لم تكره تنول شرا حوايج المتردد بمال الزوج واذا  
 فقد حثت في يمينه بما اعطت امراته قال ان خرجت من هذه اليوم فان رجوت  
 الى سنة فانت كذا قال ان كان سبب اليمين خروج الانتقال او الى سفر ولا يقع  
 ولا يقع ذلك على الخروج الى الصلوة او الى الحاجة ونحوه فصدت امرأة  
 الخروج بحاقه ضربه واخرجت احدى رجلها من الدار فقال لها حلل الله  
 حرام ان خرجت فحجبت وقامت خارج الدار ولم يعلم الزوج انها خرجت فقال  
 ان خرجت فقد انققت عليك فلما لا الله على حرام فاعلم انها كانت خرجت قال  
 له نية الطلاق من غير نية العدد فقد طلقت واحدة وله ان يترجها  
 واما ما سئل ابو بكر من هذا الباب قال لامراته ان تزوجك او اكلت  
 خبزي فانت كذا فاكلت من خبزه ثم تزوجها قال لا يقع الطلاق عليها كما  
 لو قال لامراته ان خطبتك او تزوجك فانت كذا فخطبها ثم تزوجها لا  
 تطلق لان حجبها قبل ان يزوجها قال لها ان ات  
 من السلم او وضعت رجلك عليه فانت كذا فادت ان برهي ووضعت  
 احدى رجلها على السلم ثم ذكرت فرفعت قال اخاف انها طلقت قبل  
 قبل وضع الرجل لانه يصير كناية عن الصعود كما جعل في الدخول قال هنا

استقص

استقص في الحث فصا ركا لو قال ان خرجت من هذه الدار ووضعت  
 رجلك في هذه السكة فانت كذا فاذا خرجت القدر حث ههنا قال لصري  
 ان لم تخرج ابتك من هذا البيت وتبكي هناك ففى كذا فخرجت ثم دخلت  
 وبكت قال تطلق قال الفقيه ان في موضع يسمح بكها اخرى فانه تطلق  
 لانه عار عليها وان لم يكن ذلك المعنى فاذا خرجت قبل ان تبكي فقد خرجت  
 عن يمينه فبكا روها بعد ذلك لا عبرة لها قالت لزوجها ان خبزت حتى  
 تاكل فعلى صوم سنة ثم انها خرجت لجا رها فاكل منه الزوج لم يثبت قال  
 الفقيه لان المعنى ان خبزت لاجلك كما قال في كتاب الايمان لا ابيع لك  
 ثوبا فامر غيره فباعه لم يثبت كذا هنا قال لها ان دخلت دار فلان بغير  
 وهوى فانت كذا فارادت ان تذهب بعد اليمين الى دار فلان فقال  
 لها توهمى شو بر مرجع ايد قال هذا وعيد وليس اذن قال لاحدى امراته حين  
 سالت منه طلاق صرعا الى لوط لفته فانك تطليقتين فقالت رضيت قطلق  
 تلك ثم قال لهنه استري ثم انكر قال لا يبيع لهنه ان تقيم معه فان ارادت الرجوع  
 اليه يحلف ان لم يصدما تطليقتان بالله ما اردت بكل امك الذى تكلمت اكثر  
 من واحدة فان ابى ان يحلف ان يرجع اليه وان حلف رجعت اليه بنكاح جديد  
 قال تشاجر رجل مع امراته في زمن ابن ابيهم ابن يوسف فجرى على لسانه شئ فقال  
 حتى اسال الفقيه عما قلت قالت من هو قالت ابراهيم بن يوسف فقال ان  
 كان هو ففقه فانت كذا فلما اصحت ذهبت الى ابراهيم واخبرته بالقصة فقص  
 الصعد او دمعت عيناه ثم قال ان اراد في الحقيقة في امر اخر فهو بار في يمينه  
 وان اراد به فيما يسمونه الناس فانه يثبت قال الفقيه ان رجلا سما الحزن  
 البصرى فقيها فقال رجل ان كان هو ففقه فامارة كذا قيل فقال فهل  
 رايت فقيها في الدنيا انما الفقيه الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة  
 والبصر يعيوب نفسه ولكن المرأة طالق في القضا لان طهر عند القاضى  
 وجميع الناس انه فقيه قال لطلقت ان راجعتها ففى كذا فراجعتها  
 في العدة طلقت وان تزوجها بعد العدة لا تطلق قال اجتمع رجل  
 مع امراته في بيت فريد امها ليلا ثم قالها حلل الله على حرام ان  
 ت اللبله في هذا البيت فخرجت من ساعتها مع زوجها وباتت في موضع



انما زوجها قال ان اراد الزوج تحويلها بنفسها لا يحث والقول في ذلك  
وفي الجامع الاصح قال عليه كذا اكرتوا مش بدین خانه در باشی خرجت  
مع زوجها من ساعته وباتت معه قال ان اراد بذلك ان تنتقل بتابعها وقا  
فانه يحث وان اراد النقل بنفسها لا غير فالكناح باقى وان اشكل على المرأة تحلف  
ففى حلف فحسابه على الله تعالى ولا ما ثم لها وان لم يكن له نية يحتمل على  
الاقتال بنفسها لا غير خصوصا اذا قال اين دور وزو ان لم يوقت فانما  
سنة يستدل به انه اراد الانتقال مع متاعها قال صاحب الكتاب ولذا في  
في هذا الجواب حال عدم النية نظر اعطى سكران دراهم لامراته  
فقال انك اذا صحت اخذت منى فقال ان استردت فانت كد واستردتها  
في ساعة وهو سكران لا يحث وكان يمينه جوابا لكلامها قال لها ان تهيى  
صد اقل بعد ما طلقك منها الهبة فقد ايت ومنى على ذلك ايام ثم ان  
المرأة تزعم انها كانت وهبت الا ان لم يسمع قال لا تصدق المرأة وحث  
من اراد جماع امراته فلم يطاوعه فقال لها ان لم تدخلى معي البيت فانت  
كذا فانت كذا ولم تدخل معي البيت في ذلك الوقت ودخلت في وقت اخر قال  
ان دخلت بعد ما سكنت شهوته لم تنفعه ذلك وان حث قال لو اريد  
ان تزوجت ما دتما حين فنى كذا فزوج امرأة فطلعت ثم تزوج اخرى في حياتها  
لا تطلق الثانية ولو قال كل امرأة او بالنار سته هرزى فانه يقع على الطلاق  
على امرأة تزوجها لا تطلق الثانية مادام احبين وكذا اذا مات احدهما ما لم  
يموت قال الفقيه وعن محمد انه لو مات احدهما يحث بالخروج وقال لا اخر  
سقط يمينه وهو القياس وبه ماخذ قال ان عظمى سعدن هذا السطح فانت  
كذا وارقت مرقايتين او ثلاثه قال اخلف نصير ومحمد بن سلمه فبين قال لها  
اذهبت الى بلدة كذا فانت فخرج اليها فقال احدهما يحث وقال الاخر لا  
يحث ما لم يلبس فكذا في سبيلنا قال الفقيه وعنه لا يحث في سبيلنا اجماعا  
لا يقال سعدا السطح ما لم يرتفع ويقال ذهب الى بلدة كذا وان لم يعمل اليها  
امرأة كانت تخرج من دارها الى سطح جارها فقال ان خرجت من هذه الدار  
الى سطح الجار والى الباب فانت كذا فخرجت الى سطح جار آخر فقال ان علم ان  
مراده سطح جار يمينه لم يحث وان لم يعلم ولم يكن هيجان الكلام من جانه

بوز

بعينه فقد حث قال ان خرجت من كورى ولما رجع تام سنين من يوم خروجه  
فضلا بن فلانة وكبلى في تطليقها الثلاث ثم خرج ولم يرجع الى ثلث سنين قال  
لمضى سنين ما راى الرجل وكبلى لا جع هو بعد ذلك او لا فهو وكيل قال ان اطلقك اليوم  
لثا قال يقول لها انت طالق لثا على الف فقد خرج عن يمينه قال الفقيه وكذا روى  
عن ابى حنيفة وقيل لا يخرج عن يمينه ما لم يقع الطلاق عليها وهو قياس روى  
الظاهر وقال المختلقة ارايت امرأتى فانت كذا لا تطلق الا بالنية هنا لا نهائيت  
وقيل لا يخرج بامرأة على الاطلاق فانه لو قال كل امرأة الى فنى كذا لا تطلق الا بالنية  
كذا ههنا وبه قال ابو القاسم وبه ماخذ قال ان لم يدخل الليلة المدينة ولم ين  
فلانا فامرته كذا لم يدخل ولم يصادف ولم يلقه الى ان اصب قال ان علم وقت يمينه  
عينه عن منزله حث وان لم يعلم لا يحث قال ان غت الليلة في هذا الدار فعلى كذا  
وقد انجز الصبح وهو يعلم لا يحث وكذا لو قال ان لم ايت الليلة في هذا الدار  
فامرته كذا واذ لك انجز الصبح وهو يعلم لا يحث عند ابى حنيفة ومحمد  
رحمهما الله كما لو قال لا شرين المكار الذى في هذا الكور وليس في الكور ما  
وعن سكران دعى امراته الى الفراش فابنت عليه قال ان ايترت بامرته  
وتسكنى ساعة معي والا فانت كذا قال ان وجد منها ما طلع هو منها  
فلا يحث والا فاحاف انها طلقت اخبر الزوج ان امرتك تفعل كذا فقال  
طالق لثا ان كان تفعل ذلك وهو بكذا اى الخبر قال القول للزوج الا اذا  
اى فعلت وهو يعلم ذلك يحلف الزوج على علمه قال ان كان في بيتى نار فامرته  
كذا فاذا في بيتى سراج قال يحث قال الفقيه ان كان يمينه لاجل استنقاذ النار  
وحنث وان كان لا مطلقا وخو لا يحث وان لم يكن له نية يمينه ان لا يحث  
اذ لا يسعى ارا على الاطلاق قال ان اكلت والذئب من مالى فانت كذا فطخت  
قدرا فجعلت فيها شيئا من الاصف من مال الزوج فاكلت والذئب منها قال ان  
فعلت برصاحب القدر وكان زوجها راضيا به ارجوا ان لا يحث قال الفقيه  
لان الملك ما لصاحب القدر قال لاخر طلق امرأتى على شرط ان لا يخرج من  
المنزل بشئ ثم اختلفا قال القول للزوج كذا ههنا فاما ما سئل ابو نصر من هذا الباب  
قال لامرته ان شتمتني فانت كذا وان لغتني فانت كذا ففعلت قال ابن  
سلمه طلقت شتين لما ان في اللعنة ثم وقال بصر اللعنة غير الشتم فلا يقع الا



واحدة قال وبهاخذ لان الزوج مبرين الشتم واللعن فان شتم ميتا بحيث  
وان قال ان قد فتني فقال له يا ابن الرانية لا بحيث لانه لم يقذفه قال الفقيه  
هذا هو القياس لانه قد فتنه لانه لم يقذفه لانه لم يقذفه قال الفقيه  
فلان قد فتنه فلانا اذا كان الفارسية ذكر عن ابي سداد في الايمان قال ان لم  
يصل الساعة فانت كذا افقامت وكبرت وحاضت وكذا ان لم يصرمى غدا فانت  
ماية فحاضت قال لما مضى الوقت فيها حنث قال لها ان تركت فلانة تدخل دارى  
فانت كذا امرت على السطح من غير علم هذه المرأة التي حلفت عليها قال لم بحيث  
قال لها ان دخلت دار فلان فانت صاحب الدار دخلتها قال قال ابن سلم ان  
كان على البيت دين تسعفرك تركته فبقي الدار على ملك الميت فحيث قال الفقيه  
وعندى انه لا بحيث لان ملك الميت زال بدليل انه لو كان عبدا فاعتقها او ار  
ثم اتر الغريم ان قد ذلك العتق ولو لم له لاحتاج الى اعتاق جديد بعد الا  
بدا وانما قيل ذلك مجازا لا يباح المسائل لا للتحقيق قال لها ان دخلت دار  
فلان ويدخل فلان دارك فانت طالق قد دخلت هي دار فلان ولم يدخل فلان  
دارها قال حنث لانه لا يراه الجمع وانما يراى ان لا يفعل واحد منها قال لها  
ان لم تكن تكون غلبت القصعة فانت كذا وقد عملتها الخادم بامرها قال  
ان كان هذا في بيته وهو يعلم ذلك قالى ارجوا ان لا بحيث وان كانت العادة  
لها تنقل بيدها وذلك عنى الزوج قال اخاف الحنث قال لها ان اثبتت  
انه او تزوجت عليك امرأة فانت طالق واحدة فقالت لا ايضا واحدة فقال  
لها فانت طالق فلانا ان لم ترض بوحدة قال هذه لكلام مراد به الشرط ولا  
يراد به الابتداء يعنى لا يقع في الحال شئ قال لها ان كان الله يعذب الموحدين  
فانت كذا انال لا بحيث ما لم يتبين قال الفقيه ان من الموحدين من يعذب ومنهم  
من لا يعذب فاشتبه الامر فلا يقضى بالشك قال لها ان رفعت من كبرى  
درهم فانت فحلت راس الكيس وامرتا بثلثا فوفت قال اخاف الحنث  
الا ترى ان جماعة دخلوا دار رجل فحملوا احد منهم المشاع صاروا سراقا سرقوا  
من درهمين زوجها من كبر فخلطها بدراهم خيرة فقال الزوج ان لم ترد  
الدراهم بعينها فانت كذا قال ترد عليه واحدا واحدا فقد ردت بعينها  
هذه رجل بسلطان فقال ان كنت اخاف من السلطان فامرته كذا

قال

١٨٢

عامة ما يخاف من  
شبه السلطان وهو

قال وان لم يكن له ساعة حلف خوف من السلطان ولا كان يستند خوف  
ان لا يطلق امراته قال ان تزوجت الى خمس سنين في طالق قال تدخل  
السنة الخامسة في اليقين كالمواشاجر ما خمس سنين تدخل السنة الخامسة  
في الاجابة كذا هذا قال لها ان وجهت من هذه الدار شيئا الى تلك الدار فانت  
كذا اسم امر جارية انه كلما طلبها من تلك الدار شيئا فاعطيت فقهرت الامم  
مرة فجارى طالبها من تلك الدار فقالت المرأة للجارية اذهبي واحلى من الشئ  
الاخر ففعلت قال ان ظهرا لها حملت طاعة لمولاه لا بحيث وان ظهرا لها  
حملت طاعة لها حنث وان لم يظفر الدلالة على شئ يعتمد على قول المرأة فائى  
عبرت عن نفسها من طاعتها ومعصيتها رجعت ان يسمع الاعتماد على ما عبرت قال  
لها ان دفعت من خطي ارمي شعير وبعثت الى القاضي فانت كذا فانت نجاة  
بين يديها فيها بقيت من الشعير فلما هان شعير غيره وبعث فلما كاله القا  
ذكرت اليقين واستردت قال ان كان في الصحابة من الشعير مقدار الاسالى  
به الزوج ارجوا ان لا يكون حاشا وان كان كذلك عنده قد دفع عليه حنث  
عليه الحنث قال لها ان لم تكون على هون من التراب فانت طالق اذا سبها  
ها ما يفرط فيه ويستكره مثلها لمثل تلك المرأة يخرجها عن الحنث عندي فاما  
ما سئل ابو جعفر قال لها ان شمت ابنى وذكرتها بسوء فانت كذا ثم قال لها كات  
امك سلام عليك منى لا ملاك قال ان لم تعرف بذلك وقع الحنث قال الفقيه  
هذه شتمه على ما عرف اهل بلخ لانهم يشتمون للمسائل بلام عليك فصار كانه  
قال امك بكديه او ساسته واما ما سئل ما ودارا النهر فانت لا يعرفون هذا  
شتمه قال لها ان شتمتني بعد هذا فاكذاتك لولده منها اى بلام محبة قال  
ان كان ذلك الشئ كرهت من البصى لا بحيث وان كان ذلك لشئ كرهت من  
ايه حنث قال لها ان ادبتك فانت كذا فاشترى حادية ونسرها قال ان كان  
عند العمن ما يصرف معنى الادى اليه يكون ذلك والامه وحاشى وروى عن  
ابى حنيفة انه سئل عن قال ان بلع ولدى الحنان فلم اخنثه فامراته  
كذا وبين يديه اسود قايام فقال اما انا اعلم من هذه الاسود قال الفقيه  
ليس الحنان وقت معلوم ولكن اذا بلغ سبع سنين يستحب ان يحنث ما بينه  
وبين عشر سنة فان هذا وقت الامر بالبطوة وهذا الامر ابلغ في التطهير

دارا







قال لها ان لم تردى الدنيا الذي اخذتني من كيسي فانت كذا افاد الدنيا  
في كيسي قال اوحيد ومحمد لا يجيب وقال يوسف مجت كذا مثل الكوز  
وعنه ايضا فقلت له امراته انك كنت مع الجارية فقال ان كنت كنت  
معها فانت كذا او ارا دية العور خاصة فقالت امراته ان كان كل في يمين هذا  
فانا طالق قال نعم وروي معنى سوى ما نطق به قال مجت كذا في العورة انك امي  
فقلت لست بامك فقال ان لم تفخر باموميك فامرته كذا قال لا يجت بام  
يقول ان لا تفخر باموميك وعن ابي يوسف عن قال لها ان شريتك  
فانت كذا فخرها فقال سر لي ذلك قال لا يكون هذا على الضرب ونحوه وهذا  
على ما يرها قال وان اعطاها الف درهم فقال لم يترني قال فالقول لها  
قال الفقيه لانه احتمل انه طلبت الا لغيره فلم يسرها الكلف وعذا ايضا  
فمن قال لها ان دخلت الدار فساى طواقى فدخلت طلقت هي وما يرا  
لنا بها قال لها امر نساى بيدك او طلقتى اى نساى ثبت ليس لها  
ان تطلق نفسها قال لا امرته وفي يدها قدح من ما فقال ان شربت فانت  
كذا قال يرسل فيها نوب حتى يشف ذكره في الفتاوى وميل شئ وفي الجامع  
الا صغر وسيل ابو بصير ابن ابي سلام عن قال لها ان اشترت امره  
او تزوجت عليك فانت كذا انك لا ارضى واحدة فقال لها فانت طالق  
نثنين ولم يقل في هذه المدة ان فعلت شيا فقال هذا يخرج مخرج  
الشرط وقد يخرج مخرج السب والغالب منه على ما ذكر من الكلام  
الداير بينهما قال تدمر تزوج امرأة بياض امرأة بليخة ثم اها ذهبت له  
تدمر حيث لا تعرف زوجها ثم قيل له انك بترد امرأة فقال ان كان على  
بترد امرأة في طالق بك قال لا يصح لا تطلق به قال ابو يوسف قال  
غيره طلعت به قال محمد وهذا يجب الى ثم قال فان اخبر انان بقول  
الى بترد بترد ففعل هذا القاسم تلفقت امرأة فقيل هذه امراتك يقول  
احلف بالطلاق الملك انك ان كانت لك امرأة سواء مخلت فاذا المنف  
اجيبه وقال محمد كرم بنت محمد سيل ابو نصر له روى عن قال لا امرته ان طلق  
فلا امرته فانت طالق تلك اغراب روى فلان امرته فادعت امره الخالف  
تطلق فلا امرته على بترد ما قامت البيت على ذلك لا يتصل بترد

انك

لان طلاقها

لان طلاقها معلق بشرط ان يطلق فلان امرته ولم يثبت هذا الشرط  
لان بئنها على فلان لا يجب لان في ذلك ابتداء لقضاء على الغايب وذلك لا يجوز  
وقيل يسمع هذه البيضة قال صاحب الكتاب والاولا صح قيله اليس ان  
من قال لا امرته ان دخل فلان داره فانت كذا وفلان غايب ما قامت امرأة  
الخالف البيضة على ذلك السمع قال لانه ليس في ذلك ابطال حق من حقوق  
الغايب فلم يكن فيه قضاء على الغايب اما في ميلتنا ابطال حق الغايب  
فلا يسمع وفي الفتاوى النسفي سيل عن قال لها اذهبي واستردى كذا  
من فلان واحلبه الى الساعة فان لم تحلبه فانت طالق فذهبت ولم تقدر  
على الاسترداد ثم استرد به في اليوم الآخر وحلبه اليه قال حنثان اراد  
الفور وقوله احلب الى الساعة دليل الفور فطلعت وسيل عن قال ان  
وطيت امي فامرني طالق فقالت لامة اذ وطيتني وانكر المولى فالقول للمولى  
وان علمت المرأة ذلك لا ينبغي لها المقام معه ولا التعيين له قال قال  
كرويم خوش اورددم قال هذا اقار منه ويجت سكران ضرب امرته  
فخرجت من داره فقال ان لم تعيدي الى متى كذا وذلك عند العرفعات  
اليه عند العشا حث لانه على الفور فان قال لم اراد الفور لا يصدق قضا  
لان الظاهر هو الفور وكذا ذكر في الايمان وفي الجامع الصغير في رجل  
تذهب امرته لتخرج فقال ان خرجت فانت كذا انفق ورجل ثم يخرج بعد  
ذلك لباعة لا يجت وسيل عن قال ان كنت فقلت كذا ابن زن كذا مرا  
بجانه است بيه طلاق وقد فعل غسان ولبت امرته في البيت قال  
مجت وانه يراد بطل هذا الكلام منكوصته وان كان قال ابن زن كذا مراد  
حانه است كذا وليت هي في البيت الذي عنه لا تطلق بخلاف الاول  
حي قال التري فكل امرأة اتزوجها فكذا يعني طالق تلكا فترجي  
صبيات تزوج بالغاي يعني تزوج بعد ما صار بالغاي فظن الظاهر ان الطلاق  
واقع فقال له في ذلك فقال الجي البالغ اري حرامت بر من قال  
هذا اقار بالحرمة منه وتبين منه بواحدة ابتداء لا بملك الجين وفي  
فتاوى ما ونا لهر سيل عن قال لها ان شريت بالخبر ما فانت كذا فامر  
الما من السقا بعد ما حصل حث وان دفع الى السقا خبره وقالت اهل

ع



لنا المآثر بهذا لا يثبت وقيل يثبت لانه في العرف شرا وسيل ابو حنيفة  
عن قال لها ان سالتيني الخلع ولم اخلعك فانت كذا فقالت ان لم اسالك  
ذلك قبل الليل فعلى كذا فقال سلب الخلع فالت فقال الزوج قد  
خلعتك على ألف درهم تعطيني فقالت لها قولي لا اقبل فقالت لا اقبل  
قال ابو حنيفة قومي مع زوجك فقد بركل واحد منك في يمينه قال ان لم  
احاملك اليوم فانت كذا وان اغتسلت اليوم من الجنابة فانت كذا وان  
تركت صلاة عن رقبها فانت كذا قال لها بعد العصر وتغسل بعد الغر  
وتغسل المغرب وسيل الدوسي عن قال ان دخلت هذه السكة مادست  
امراي فانت طالق ثلثا فخلعها ثم دخلت السكة وهي في العدة لا تطلق  
وسيل عن استخلف فقيل له ان لم تفعل هذا الامر فامرك طالق ثلثا  
فقال نعم وقد كان فعل قال لا تطلق امرأته لهذا القول وسيل عن قال لها ان  
عزمت من بيتك فانت طالق كذا فانت كذا ثم كذب حتى حبس السلطان من  
قبل طلاقها ويريد ان يغرمه فان اعطى الزوج من مهرها شيئا حتى تدفع  
المراة الى السلطان من نفسها قال لا يثبت وسيل عن قال ان تزوجت فلانة  
ابدا فهي طالق قال اذا تزوجتها مرة حتى طلقت ثم تزوجها فاني لم تطلق  
وسيل ابو نصر الدوسي عن قال ان تفكرت امر كذا وكذا وقد تفكرت فقال  
لا تطلق حتى يقول في مجلسه ذلك قد تفكرت طلقت امرأته وان لم يقل  
تفكرت فاني لا تطلق ديانته وفي واقعات المناطقي قال لا تطلق الا  
امراي ان خرجت من منزلك وانت طالق فكذب ما قال فخرجت المرأة  
بعد ما قال كتب قبل قرأته عليه ثم قرأ عليه وبعث به الى المرأة لم تطلق  
بمخرج الاول وكذا لما كتب الكتاب على هذا فلما قرأه على الزوج قال  
الكتاب قد شرطت ان اخرجت الى شهر او بعد شهر كان الحاق هذا الشرط  
جائزا ذكره في الجامع الكبير بالله تعالى اعلم **الفصل الثاني**  
فيما يثبت فيه الجحانة وفي الفتاوى سيل علي بن احمد عن امرأة قالت  
لزوجها يا سفله فقال ان كنت سفله فانت طالق بلانا قال عن ابن سلمه هو  
الذي بانى الافعال لانيه وعن ابي حنيفة هو الكفر وعن ابي يوسف  
هو الذي يلعب بالطين ويقاس وقيل هو الذي لا يبالي بما قاله وما قيل له

وعنه

وعن محمد هو الذي لا يعطى الناييه في قومه وعن خلف هو الذي يرفع  
الطعام من المائدة التي اضيف اليه وهي الدله وعن عبد الله بن الحنفية  
هو الذي يشتم ابا وامه وامراته ويقرأ القرآن في الطريق فاما الكوسج على  
هذا نص ابن حنيفة هو الذي اسنانه شعابه وعشرون قال القتيبي  
لان الذي هكذا يكون خذاه متضمنين ولما يكون وجهه واضرا وكان  
كوسجا وما فعلك هو الذي يكون فجور امرأة عالما وبذلك راضيا به  
قال ابو القاسم رحمه الله واما قريبا فهو معروف قال ان هو بلانه كحه  
فانت كذا بعد ما قالت لولده منها اي بلانه كحه قال ان علمت انها  
من الزنا فقد طلقت ولا يسعها المقام قال وكان ابو نصر يقول في  
مثل هذا كله ان الطلاق واقع في الاحوال كلها ويكون على وجه الجحانة  
ان قلت لي هكذا وانا هكذا كما قلت فانت طالق ولا يجعل الكلام على  
وجه الشرط به قال ابو بكر واما ابو القاسم يجعله على وجه الشرط في جميع  
ذلك فان كان الرجل كما قالت وقع والافلا قال القتيبي وهو اوجب الى وفي  
الجامع الاضمر عن ابى القاسم قال لامرأة يا فحبة فقالت اكر من فحبة ام  
توفاني فقال ان كنت فعا كما فانت كذا قال ان قال على طريق الجحانة  
طلقت في الحال وان علق لا يقع ما لم يكن فعا كما وهو الذي يعلم من  
ذات ربه انه امرأة فجور ففكت وكذا في قوله لانه وهو الذي لا قد  
والمرتبته فلا منزله له بين الناس وتفسير السفل ما بينا وعن ابن  
البارك هو الذي بسفل ليخبره وقيل هو الطفيلي وقيل هو الذي يكلف  
باب القضاة وقيل هو الذي يطعم اهله مع الامكان خبير الشجر ولحم  
البقر في موضع لا يبعد ذلك فكذا الكتاب قال ابو عصه هو  
الذي لا يبالي عما اتهمت زوجته باجبنه وكذا في قولها يا كافر قال  
وقال ابو جعفر الهذلي ان اذا سبت المرأة زوجها بقولها قريبا  
ومحذ ذلك فقال لها ان كنت كما قلت فانت طالق طلعت في الحال  
وحذ ذلك المعنى فيه اول لان الزوج في الغالب لا يريد بقرني الصنف  
الذي ذكره واما يريد ما يوردها الطلاق كما افه بالاسماع والله اعلم

**الباب الخامس في ما يبل الخلع وما يتصل**



به وفي الفتاوى سئل أبو بكر عن قال لامرأة ابتعت بثلاث تطليقات بمهر  
ونفقة عدتك فقالت اشتريت قال وقع وقال أبو القاسم وأبو جعفر لا يقع ما لم يبدل  
الزوج بعث قال وبه نأخذ وقال أبو بصير نعم قال لها بعثت منك طلاق بمهر  
الذي لك على فقالت طلفت لنفسى يقع الطلاق بمهرها وتصير بمنزلة قولها اشتر  
قال أيضا نعم قال لها بعثت نفسك منك ولم يذكر مال فقالت اشتريت يقع  
الطلاق ويرد المهر وقال أبو القاسم يقع بغير شيء فيكون ثابتا قال أبو بكر  
إن كان أبو بصير يرضى القول فيه مرة يقول ويرد المهر مرة يقول لا يرد وبه أقول  
قال الفقيه إن أعطاه المهر وقع بغير شيء وإن لم يقض يرى الزوج لاده بالخلع  
قصد براءة نفسه قالت لزوجها كالمين ترأبضيدم مراجعتك بازدار فلان  
إن طلقها استقط المهر وإن لم يطلق لا يسقط سئل أبو بكر ذهبت مهرها  
من زوجها ثم إن الزوج باع منها تطليقة بمهرها واشترت هي قال يقع  
الطلاق مجانا ويكون رجعيا ولا يرد شيئا على الزوج كن خلع امرأته على ما في  
هذا البيت من المتاع والزوج يعلم أن لا متاع فيه سئل عن علي بن أحمد  
قالت له ذهبت منك حتى أذن من ياد دار ولم يجيها الزوج حتى طال بينهما  
الكلام ثم قال الزوج جئت بازداشتم ثلاث مرات قال خفت أنها طلقت  
ثلاثا قال الفقيه لا تطلق إلا واحدة عندك هذه اللفظة بمنزلة قوله  
خلعت سبيلك والباين لا يلحق بالباين وسئل أبو القاسم عن قال لها  
بعت منك تطليقة بثلاثة آلاف فقالت اشتريت قال لها فلاهرات اجابة  
في كل مرة بقولها اشتريت ثم قال اردت أن تكرار الثلاث قال تصدقضا  
ويكون طلقة واحدة بثلاثة آلاف وبه نأخذ وسئل عن قال لها بعثت منك هذا  
الثوب بمهرتك ونفقة عدتك فقالت اشتريت ثم طلقها قال يقع الثوب  
باطل ويبقى عليك الزوج والطلاق واقع لأنه باع الثوب ما لم يجع عليه  
بعد وهي نفقة العدة قال الفقيه وعن الحسن قالت لزوجها تركت مهرى  
عليك على أن جعلت امرئ يبدى ففعل فقال لا يسقط عنه المهر حتى تطلق  
هي نفسها خلع امرأته على ما لم اها لادعت في بدل الخلع قال أبو بكر لا يجوز  
لأن الزانية وفوت السلعة مستهلكة وكذا الزانية بدل الصلح عن دم  
العد سئل أبو جعفر عن قال لها كل شيء ما لنبي الله تعالى من احلك بسبب

المهر

المهر وغيره ترأبضيدم بدل طلاقك ترأبضيدم فقالت اشتريت لا يقع  
الطلاق بهذا وسئل عن قالت له امرأة بعت منك مهرى ونفقة عدتي  
فقال الزوج اشتريت خير رو فقامت وذهبت فقال أرجوا أنها ما  
طلقت لكن لاحظ ان لينا نف النكاح ان لم يكن بينهما طلقان من  
قبل سئل أبو بكر الأسكاف عن جماعة قال رجل إن امرأتك وكلتنا باختلاعا  
عك فباع منهم تطليقة بالثمن درهم وانكرت المرأة التوكيل قال ان ضمنوا  
المال للزوج طلقت هي والمال عليهم وإن لم يضمنوا لم يقع الطلاق إلا أن  
يدعى الزوج أنها وكلتهم فيقع الطلاق ولا يجب المال قبله إلا أن أبو القاسم  
يقول لفظه الشرا لفظه ضمان بها فلا يحتاج إلى ضمانهم قال أبو القاسم بخلاف  
أصا به وسمعه يقول خلا في القوم بلغ في الف سيده وقال أبو بكر لفظه  
الشرا مضمونه إذا كان الغايل لذلك تسلم ما وقع به الشرا مضمونا عليه  
فإذا لم يكن تسليم ذلك الشيء مضمونا عليه فلفظه الشرا لا تكون لفظ ضمان  
وسئل أبو القاسم إن الوكيل بالطلاق إذا خلع لا يقع الطلاق إن لم  
يرض الزوج وكذا قال أبو بكر وفي غير المدخول بها يجوز وقال أبو جعفر  
يجوز في الزوجين لأن الغالب من عادات الناس أنهم يريدون بالتوكيل  
الطلاق بالجعل قال أبو بكر قال رجل لأخيه طلق امرأتى تطليقة فطلقها  
تطليقة ثانية فأدفع رجعية ومستلينا لا يقع لأن هناك لم يأت بالتعليق  
وهنا على كائن بخلاف ما أمر به كن قال لأخيه طلق امرأتى فقال لها  
أنت طالق إن شئت لا يقع كذا هذا قال رجل لامرأة أتريد من اب  
أخلصك من زوجك فقالت نعم فذهب فخلعها من زوجها بمهرها و  
نفقة عدتها لما بلغها لم ترض بذلك قال إن قالت لمراد به هذا النوع  
من الخلعين فالقول لها مع النمين بعثت رسولا إلى زوجها أن  
تسكن كما تسكن الرجال النساء أو طلقني فذكر له الرسول فقا اطلقها  
فأبراه الرسول ما كان لها عليه من حق وطلقها ثم قالت هي ما أمرتك بهذا  
والرسول يقول امرئى قال إن ادعى الزوج وكالهما للرجل وقع الطلاق  
والمرأة على حقها والقول لها وإن لم يقر الزوج بالوكالة فالطلاق غير  
واقع والمهر ثابت عليه إن كان قال الرسول أبرأتك من حقها على أن



ان تطلقها فطلقها وان قال ابرأتك ولم يقل على ان تطلقها فطلقها  
الزوج وقع الطلاق فلا يبرأ الزوج من حقها وفي الجاهل الاصغر  
قال الحنفية يك طلاق وضرر خود فروختي بدل حق كه ورا برست از كابين  
فقال الزوج فروختم ولم يقل الالف قبلت لا يقع لان الخلع بمنزلة  
البيع قال ابو بصير الدوسي قال لها اشترى مني طلاقك بكذا انقالت  
اشتريت لا يقع حتى يقول الزوج بعث ولو قال اشتريت نفسي  
منك فقال الزوج بعث طلقته وفي البيع قال يعني عبدك بكذا انقال  
بعث لم يتم حتى يغزل للآخر قد قبلت وكذا في الاجارة قال زوجي انبتك  
بالبغ ففعلت قد فعلت صح وان لم يغزل الاخر قبلت قالت طلقني باللف او  
اخلعني باللف فقال فعلت لزمها المالا وان لم تغزل قبلت ولا يشبه البيع  
النكاح قال اقلني هذا البيع فقال قد افلتك انتقض البيع وان لم  
يقبل رضيت او قبلت وعن ابي القاسم قال لها بعث منك تطليقة بمهر  
وبعته عندك بمثل ما حار جرحل عليه السلام الى النبي صلى الله عليه وسلم  
قال ان كانت طاهرة ولم يجامعها فذلك الطهر وقع الطلاق عليها  
سئل ابو نصر عن من قال لها اشتريت مني طلاقك بكذا انقال اشتريت  
قال ارجوان لا تطلق لانه استغفام قال فيمن قال لها كابين توهرني  
برعرف بتوفروختم بطلاق لو قالت اشتريت قال ابو بكر لا تطلق لانه  
باع منها ما لها كما قال بعث جاريتك هذه بعدي هذا لا يصح كذا هذا  
وسئل ابو بكر عن سائلة امراته الطلاق فقال لها خويشتن از من بخر  
تقال طريدم قال لا تطلق وكذا خويشتن از من خريدي لان الزوج  
لم يذكر الخلع ولا يقع باجابتها ما لم يجبه الزوج ويرضى به وسئل ابو بكر  
عن من قال لها بعث منك امرك باللف درهم فقالت بجان طريدم قال  
ابو بكر طلقته وصار كما قالت بارزوطريدم وسئل عن من قال لها بعث  
منك ثلاث تطليقات بمهرك وبعته عندك فقالت بحبيبه له بعث  
ولم تغزل اشتريت قال طلقته كما انها قالت بعث مهرى وبعته عند  
معهذه التطليقات قال لا يقع وعندي انه لا يقع حتى يقول اشتريت  
لان كلامها ليس بجواز لكلام الزوج وسئل عن قيل له بعد الخلع بواحدة

بكره

ديكره فقال دادم قال طلقته ثلاثا كما انه قيل له بالباقي قال الفقيه عنه  
لا يقع الا تطليقة اخرى لانه بمنزلة قوله طلقها اخرى وسئل ابو بكر عن  
قال لها بعث منك تطليقة فقالت اشتريت قال يقع الطلاق بمجانا لانه  
لم يسم شيئا ولا قيمة للطلاق وقيل يرد المهر لا يكون مجانا وعن ابي القاسم يقع  
تطليقه رجعيه وان قال بعث نفسك فقالت اشتريت مني من غير  
ذلك المالا قال يقع تطليقه باينه ثلاثا تطليقات باكل على من المهر  
والنفقة للعدله فقالت نعم فنظر ولم يبق لها شيء من المهر  
قال لها اشتريت مني قال اخاف ان يقع عليها تطليقات بمثل مهرها  
قال الفقيه كن قال لها خلعتك على عبدك الذي هو عندى او على تبيع  
لك عندى فاذا ليس في يده شيء والخلع وقع على مهرها فان كانت ثقت  
فعلها ان ترد كذا هذا وقع الخلع على المهر وعليها ان ترضه وسئل  
ابو نصر الدوسي عن من قال لها اشتريت نفسك بطلحق لك على نكاح  
المرأة اشتريت ولم يقل الزوج بعث لم يقع ولو قال اشترى  
نفسك بكل حق هو لك على فقالت اشتريت ولم يغزل هو بعث وقع الطلاق  
لان الاول نكاح بعقد الشراء وقوله نكحت فلا يتم وفي الثانية تركيل  
من الزوج اياها كما قال لها وكلتك بشراء نفسك مني فقالت قد اشترت  
صح الشراء وعن ابي بكر الاسكاف فيمن قال لها بعث منك تطليقاتك  
بمهرك فقالت هي طلقته لفي قال هذا بقول منها كالتوباع الزوج  
منها كما اشترى اذا اخذ بيده المشتري او ذهبه من غيره قبول  
البيع كان بقولا كذا هذا قال رجل بعث ثلاث تطليقات بنت  
الصغيرة لمهرها وقال الزوج بعث قال خلع الان باطل وهي امرأة  
لزوجها والمهر باق عليه ما لم يضمنه الاب المهر قالت المرأة لزوجها  
بعث طلاق او وهبت او ملكتك قال ابو القاسم لا يقع شيء فان قال  
الزوج في جميع ذلك قبلت ونوى الطلاق فكيف ملكه غيرها  
وفي فتاوى النسب خالع امرأة واشهد عدلين ان كل ما قال لي امرأت  
من ان زوجي من خريدم اقول لها فروختم بالعدا ومن الخنا فاجتمعوا  
عند القاضي واخذوا ثم يدعى الزوج بعد ذلك ما شهدا وصدق



الشاهدان قالان سمع القاضي الحافز فحتم بقضى بجهة الخلع  
ولا يلتفت الى الوجه وان قال القاضي لا يتقن وشهد العدلان بذلك  
فانه يسمع شهادتهما ويطل الخلع ولو شهد بعض اهل المجلس انه  
قال بالقاع وبعضهم قالوا انا سمعنا بالحاكم القاضي بشهادة من شهد  
بجهة الخلع وسئل عن قال لها ترا بنو فرستم مي خري فقالت خريدم  
ومراد فان يعلم رغبتهما في الخلع قال لم يصح الخلع قالت لزوجهما خريدم  
آن تو بكايين وهرينه عدت خريدم فقال دست كونه كرم قال هذا لا يصح  
جوابا ان نوى الطلاق يفيح ولا يكون خلعا كما لو نوى قال لها طلقني فشد  
فقلت اخذت نفسي لا يكون جوابا قيل له لو قالت له اخلفني على الف درهم  
او اخلفني منك بالالف فقال الزوج فعلت او اجرت يصح وما استأ  
بلفظ الخلع ولا بما يبي عن معناه قال لا بل اني بما يبي عنه لان قوله  
فعلت بلفظ عبارة عن كل فعل واحرف منفدا ففعلت المرأة فيصح جوابا  
لذلك قيل له فان قالت المرأة اخلفني على الف او طلقني على الف فقال  
الزوج دست كونه كرم هل يكون جوابا لها قال نعم ان نوى ذلك وسئل  
عن امرأة قالت اخلفني نفسي ولم يقل منك وقال الزوج جعلت ولم  
يقبل جعلت قال لا يكون خلعا فانه لا بد من ذكر الاضافه من احداهما  
ووجوب من جهة الزوج يكفي كما في قوله اخذت اخذت اخذت لا يكون  
مالم يقل اخذت نفسي كذا هذا طعن الزوج في خلع ان الطلاق  
واقع فاذا تبين انه لم يقع وقد حلف كذا فلانرا نكاح كتم قال  
قوله ان تكنت في المطلقة المتباعدة ينصرف الى العقد وفي المطلقة طلاقا  
رجعيا ينصرف الى الرجعة وفي المنكحة ينصرف الى الوطى قيل فان قال  
اكر فلا نرا نكاح كتم يا نكاح وي كليل كتم يا فضول ازهد من نكاح  
كند قال لفظه الاولى فيما لو كان النكاح قائما قلنا ينصرف الى الوطى واللفظان  
الاخران يلحقان بالاول لا يحتمل لان فعل الغير لا يحتمل الا العقد  
فيكون لكل واحد حكم نفسه سئل عن قال ان غبت واتي على غيتي  
كذا انا سراقي كذا بيد فلان فيجعلها بكذا يكون هذا في كذا  
حتى لا يتضرر على المجلس او تغريبها قال هو تركيل لانه وان ذكر الام

اليد فقد فرسه بما هو تركيل مطلق وهو الخلع كذا قال ثم كتب هو  
وغيره من مشايخ سمرقند وخجاست انه امر باليد وذلك يقتض  
على المجلس وفي فتاوى ابن الفضل قال لها اخلفني نفسي مني بعض  
شيئا فاختلعت وخلعها قال وقع طلاق باين ولا يجب شيء قال لها اخلفني  
نفسك مي او اخلفني نفسك مي بالفقالت اخلفني بالالف درهم قال  
لا يتم الخلع حتى يقول الزوج قبلت قال لها اشترى طلاقك مني بالنا  
وقال اخلفني نفسي مني بالالف درهم فقالت اخلفني بالالف درهم ثم  
الخلع من قوله قبلت كالت له خريدم من از توهمه حقه خريدم  
فقال دست بازدا شتم قال يصح الخلع لانه يرا هذا وبمثل الختان  
قال خلعت نفسي منك بكذا فقالت خلعت قال ان نوى الزوج التحق  
بقوله خلعت نفسي ثم الخلع وان نوى السوء لم يتم قالت له اشتر  
نفسك منك فاعطاني فقال اعطيت قال ان اراد به الايجاب دون  
العدة طلعت اما في الفارسية الايجاب حرمي والعدة حرم هـ  
امرأة مهرها من زوجها فقالت محض فقال عرضك ثلاث تطليقات  
قال طلقت ثلاثا لان العوض هبة فكانه قال وهبت لك تلك تطليقات  
مدخوله اخلفني من زوجها على الف درهم ولها عليه مهر الف فان  
اضاف الخلع الى المهر لم يكن للزوج عليها شيء وان لم يصف كان  
للزوج عليها الف درهم ولا شيء لها على الزوج عند أي حديق  
رسم الله وعندها الالف بالالف قصاص ولو كان وهبت جميع المهر  
فالقياس ان يرجع اليها بالالف وفي الاستحسان لا يرجع قال  
القاضي يرجع قيا واستحسانا كذا ذكر ابو زيد في شروطه  
عن اصحابنا رحمهم الله وان اخلفني قبل الدخول وقد قبض نصف  
المهر وان اضيف الخلع الى المهر انصرف الخلع الى ما بقي عليه  
ولا شيء عليها لان قصد الناس بهذا البراءة وان لم يصف وجب للزوج  
عليها الف درهم ويبرأ ما عليه عنده وعند ما للزوج عليها  
الف فيصير المصنف بنصف ما عليه تصاعا ويرجع عليها بالنصف  
الثاني وان كانت قبضت الكل رجع عليها بجميع الالف وان قبضت



نصنا وقبضت نصنا وهبت نصنا رجع عليها بجميع الالف ولست اعلم  
الجواب على مذهبهما قال القاضي رحمه قولها مثل قول ابي حنيفة . تزوج  
امراة على الف درهم ثم خالعا قبل الدخول على الف درهم قاله ان يرجع عليها  
بالف في قول محمد وقال ابو زيد في شرطه لا يرجع عليها بشئ استحسانا واجتا  
ابو نصر بن سبلان به عليه الف . وسئل عن امراة لها مهر كثير  
فانفق عليها بعض المهر في شرائها وبقي البعض عليه ثم وقعت الفقة  
بينهما فترجعا بهما ليسير ثم اختلفت من زوجها بالمهر والجهاز قال  
لا يبرأ الزوج عما بقى عليه المهر الاول وانما تصرف هذا الى المهر الآخر  
فيرا من ذلك انما للجهاز ما كان من قايما بعينه كان للزوج وما كان  
متبعا او مسدا لا يغير فلا حق للزوج في بدله وفي ثمن متاع ما يبيع  
قال لها اختلعت مني بالعربيه ثم لقينا بالعربيه حتى قالت اختلعت نفسي  
منك بالمهر ونفقة العدة وبراءتك عن المهر ونفقة العدة  
وهي لا تقام بذلك قال ان لم يقبل الزوج ذلك لم يرجع الخلع والزوج يرى  
عن المهر ونفقة العدة فيما مضى فالت عن وجهه فقال لا وقوله  
اختلعتي تفويض الاما اليها بله لا يتعلمها فبطل ذلك في قولها اختلعت  
نفسه منك فان قبل الزوج مع والافلا قلت كيف يبيع هذا وهي لم تعلم ذلك  
كن قال بعت واشترت وهو لا يعلم معنى ذلك فقال لان هذا ايجاب منها  
على نفسها فيصح كالطلاق والعقاق والتدبير والدخول في الصلوة بلفظة  
التكبير وفي الاحرام بالتلبس وبهذا يختم على الثاني رحمه الله لا  
يقول اذا بر بالعربيه وهو لا يعلم لا يبيع قال القاضي رحمه والصحيح  
ان لا يبيع الخلع كالبيع والشر الا انه عقد معاوضة . سئل عن قال  
لامراة خويشتن خريدي اذن هب اردد ثم قالت خريدم فقال الزوج  
وادم قال احببني ان يبيع فقبل ان هذا الفظة عدة لا لفظة ايجاب  
قال لان الخلع يخالف البيع فالحال لو قالت طلقني بالف درهم فقال فعلت  
ثم وثقها طلقني كما استقبل كذا هذا **السادس**  
في ذكر مسائل العدة والرجعة فاما العدة قال القاضي رحمه عن ابوكرامراة لم  
تولد وهي بنت ثلثين سنة مثلا رات يوما ما لا غيم طلقها الزوج

١٩١

بعد ما مضى سنة قال لست هي يا بسد لانها رات الدم قال الفقيه  
قال ابو جعفر بل تقيد بالشهر لانها من اللاتي لم يحضن وبه نأخذ اقول  
رجل انه طلق امراته من خمس سنين قال ابو بكر عليها العدة من  
وقت الاقرار ثم ان صدقته لها المهر بالدخول ولا يجب لها عليه  
نفقة العدة والسكنى وان كذبت فله المهر الاول لا غير والنفقة  
والسكنى قال ابو القاسم تمتط المعته بالاسنان المفترجة دون  
الطرف الاخر قال الفقيه لان احد طرفيه لازالة الاذى والاخر  
للزينة وسئل ابو نصر عن المعدة عن ثلاث تطلبت حاض حفيف  
ثم وطئها المطلق وانك طلاقتها قال عليها الاستقبال وان لم يكره  
جامعا على وجه الزنا فليها بقية عدتها وفي فتاوى الشيخ سئل عن  
زنا بمخلعة بعد ما مضى حيضة من عدتها وقد فارقتها قال تستقبل  
العدة لان هذا وطئ لا يجب به الحد وان اقرا به يعلم بالحرمه لان هذا  
ليس سمه اساءه بل نشأت ذلك عن اختلاف الصحابة رضوان الله  
عنه لان الخلع من كنايات الطلاق ومن رواجع عند بعضهم وكان  
عنه الوطئ في النكاح من وجه فبطل العدة قال وفي المسائل الثلاث الثلاث  
اذا ادعى التسمية فكل ذلك وان قالت انها على حرام فهو زنا فلا تستقبل  
فلو تزوج بها فولدت وبها يعلمان بفساد النكاح ثبت نسب الولد عند  
ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يثبت كن تزوج بحارمه وان لم يعلم  
بالفساد ثبت النسب اجماعا واما في الناس لو قال علنا لها على حرام فثان  
العدة لانه نص لاحد عليه ولو خالعا على مال ثم وطئها في العدة وقال  
وقال علنت بالحرمه يتناف ايضا لان عمر وغيره من الصحابة رضوان الله  
عليهم اجمعين يقولون لا يثبت بهادون الثلاث فاودن ذلك بشهد  
والطلقة الصغيرة يبغي ان تعدد والمطلقة في بعض الشهر وهي تعدد  
بالاشهر عند ابي حنيفة نعترا بالايام وفي بعض اليوم من اليوم الاول من  
الشهر بالاهلة لان اعتبار بعض اليوم فيخرج سقط اعتباره كما في  
تقديم النية على الشروع في الصوم والصلوة زوجان اقرا بالبحرمة من  
وبانقضاء العدة وهما وما في بيت وفراش واحد لا يصدقان في اسناد الحرمه



وانتصار العدة وعليها استئناف العدة وما ذكر في الباب الاقرار  
بالطلاق من كتاب الاقرار من اقراره طلق امراته منذ ثلث اشهر  
وصدقت المرأة كانا صدقين وما ويله انها كانا متفرقين في ذلك الزمان  
قيل له لو كان مفارقتا امراته منذ زمان ثم اقربا بحرية من مدة هل  
نصدقه في انتصار العدة قال نعم **الفصل الثاني في ما يلزم الرجعة**  
وفي الفتاوى قال وسئل ابو جعفر عن ترويح المبانة بلفظ المراجعة  
قال ابو بكر الاسكافي يجوز وقال ابو بكر لا يجوز ولو راجح المطلق بلفظ  
الترويح فعن اسماعيل بن حماد ابن ابي حنيفة رحمه الله قال لا يجوز عن  
محمد بن عمار انه يجوز وبه نأخذ قال لمعتدته انت عندي كما كنت اوانت  
امراتي واراو به الرجعة قال ابن مقاتل هو رجعة وان لم ينزل يكون  
رجعة قال انت امراتي واراو به الرجعة قال ابو نصر يكون رجعة كقول  
جعلت امراتي ولما ابتداء فقال تروحتك فقالت هي جعلتك روي اوقات  
هي رويك فعلى الزوج مجيبا لها جعلتك امراتي صار بمنزلة قوله  
قلت النكاح ولو خاطبتك في الخلع فقالت اخلعني على الف فقال مجيبا  
لها انت طالق صار كقوله خلعتك قال لمعتد به عن طلاق رجعي راجعتك على  
الف قال ابو بكر لا تجب الالف ولا يكون زيادة في المهر كما في الاقالة صحت  
الاقالة ولما تجب الزيادة كذا هذا والله اعلم **كتاب الايمان على**  
**اربعة ابواب الباب الاول منه في ذكر المسائل**  
**المتعلقة باصل اليمين في اليمين بالله تعالى وما يتصل به في كنفها**  
اليمين فيما يعود منها الى التصديق والصورة في تحليف الظلمة في الاشياء  
فيها في الخليف **الفصل الاول في الخليف بالله تعالى او بما هو في معناه**  
وفي الفتاوى قال ابو نصر ابن ابي سلام رحمه الله بحق الله يكون يمينا  
لان الناس يحلفون به وحقا لا يكون يمينا وبه قال ابن سله وقال محمد  
ابن سله وقال الحسن ابن ابي مطيع يكون يمينا لان الحق هو الله تعالى  
قال الله تعالى ولو اتبع الحق اهلهم وكان الله لا افعل قال  
ابو نصر ان اراد بالحق اسم الله تعالى يكون يمينا والافلا وفي الجامع  
الاصغر قال الطحاوي رحمه الله قوله حقا كقوله واجبا على المؤمنين وبه

قال

قال ابن ابي مطيع وحق الله لا يكون يمينا لان حق الله تعالى هو الصوم  
والطهارة ونحوه قال ابو القاسم والحق لا افضل كذا او بالحق يكون يمينا  
ولو كان حقا لا يكون يمينا قال في الفتاوى عن ابي بكر قال بسم الله لا  
افعل كذا يكون يمينا قال يصفه الله لا يكون يمينا لان الاول من ايمان  
الناس دون الثاني وعن بشر المريسي والرحمن لا افضل كذا قال ان اراد به  
السورة لا يكون يمينا وان اراد الله يكون يمينا وفي الجامع الاصغر  
قال ابو نصر الدوسي فيمين قال والله والرحمن لا افضل كذا هذا يمين  
لان هذا واوال قسم لا واوال عطف فصار كقوله والله ثم سكت ثم ابتداء  
او قال والرحمن لا افضل كذا هذا يمين واحد حتى لو قال والله والرحمن يكون  
يمينا لوجود واوال عطف في كتاب الاجناس قال وفي الجامع الكبير  
والله العزيز الحكيم ان دخلت الدار فدخل الدار قال عليه كفارة يمين  
واحدة ولو قال والله العزيز الحكيم عليه تلك كفارة ان دخلها وفي  
الفتاوى للنسفي سئل عن حلف بالله لا افعل كذا وسكن الها او نصها  
او نفعها يكون يمينا ونحو الخطا في الاعراب بعد ما اتى بحرف القسم ولو  
قال الله بكر الها يكون يمينا من غير اشتراط الكسر على ما بينا قال بالله العظيم  
برزكته ان بالله العلي العظيم سوكتك نيت كحزين تكلم قال هذا يمين  
وهذه الزيادة لم تصبر فاضله لانه وصل سفي الفعل وما ذكر من الاقرار  
على الكلام الاول فذلك خلاف الظاهر فلا يصدق وفي الفتاوى  
وعن ابن مقاتل فيمين قال بحق بيت الله او بحق رسول الله لا يكون يمينا  
وكذا بحق محمد حلف بالقران يكون يمينا وسئل ابو القاسم عن حلف  
بالقران قال ان قال والقران ما فعلت كذا فهو منهي عن هذا وكفارة  
عليه وان قال انا بريء من القران ان فعلت كذا كاذبا يخاف عليه الآر  
رتداد وسئل ابو القاسم عن حلف وقال وللكتب الاربعة  
فليس هو يمين وان قال انا بريء من الكتب الاربعة فعليه  
كفارة يمين واحدة وان قال انا بريء من التوراة وبري من الزبور  
وبري من الانجيل وبري من القران وجبت عليه اربع كفارات  
وفي الجامع الاصغر نا ابري من القران الذي تعلمته يكون يمينا





لأنه رد الكلام إلى المنزل لا إلى فعله قال صحيح خدای بدست  
 او سوخته ان فعلت كذا لا يكون بيننا سبيل ابو نصر الدبوسي عن  
 قال انا بري من الله ورسوله ومن الكتب الاربعة فمذه ايمان ثلاثه  
 وفي الفتاوى عن ابي حفص الجادري رحمه الله عن قال انا بري  
 من الله ورسوله فعليه كفارة واحدة ولو قال انا بري من الله  
 وبري من الرسول فعليه كفارتان وعن ابي يوسف فيمن قال  
 والله لا فعلت كذا مثل قوله والله والله وعن اسد بن عمر قال  
 ان لم يكن هذا افلانا فعليه حجة وان لم يكن فعليه حجة وان كانت  
 لا يشك ان فلان بخلاف قوله والله انه فلان لان التمين اللغو تكون بالله  
 واما الطلاق والعقاق والنذر لا يكون لغوا ويلزمه وبه ناخذ قال ان  
 كنت فلانا فانا بري من هذا الثلاثين يوما ثم كره قال ان اراد البراءة من  
 فرضا فهو بين ومن اخرها فهو هدر وان لم يكن له شبهة فهو على اقل  
 الحالين وهو الآخر والا حوط ان يكفر وفي الجامع الاصح حلف عن  
 محمد فيمن قال انا بري من الصلوات او من الزكاة او من الحج او من القبل  
 او من الكعبة قال ان هذا كله بين وفي الفتاوى عن ابي بكر قال هو  
 كانه قال هو كافران فعلت كذا ومن ابي القاسم ان فعلت كذا فانا بري  
 من القرآن يكون بينا ولو قال ان ابري من حجة او من صلواتي لا يكون بينا  
 لانه فعله في فتاوى النفسى لو قال ان خد ابرام وازلا اله الا الله يبرام  
 وان شهد الله يبرام فهذا ثلاثة ايمان وفي الفتاوى النفسى عن ابي بكر ابري  
 من صوم رمضان او من هذه القبلة او من القرآن او من الصلوة قال هذا كله بين  
 وعن ابي القاسم قال ان ركبنا الزنا او كذبا فاشهدوا عليه بالنظرانية والبغوة  
 وعبد الله الكرمي عندنا انه بين ولا يكفر وعن ابن مقاتل قال اللهم اني اشهدك  
 واشهد ملائكتك اني لا ادخل دار فلان قد دخلها قال لا يجب عليه الا الاستغفار  
 والتوبة وهذا ليس بين وسيل يصير عن قال ان فعلت كذا فاعطى الطواف  
 بالبيت او على السعي بين الصفا والمروة او فعلى ان اوجد الله او على  
 مغفرة الله او على معرفة حقه او معرفة جلالة او على ان اقر لها او بالسورة كذا او  
 بنبه او معرفة دين الله واكتفى ميتا او اعطى مكاتب فلان بانه روم او حتى كذا فهذا كله

ليس بينا

وسيل

هذا الحديث في الصحيحين  
 في صحيح البخاري  
 في صحيح مسلم  
 في صحيح ابن ماجه  
 في صحيح ترمذي  
 في صحيح ابن خزيمة  
 في صحيح ابن حبان  
 في صحيح ابن عساکر  
 في صحيح ابن الاثير  
 في صحيح ابن الجوزي  
 في صحيح ابن القيم  
 في صحيح ابن كثير  
 في صحيح ابن الجوزي  
 في صحيح ابن القيم  
 في صحيح ابن كثير

وسيل لو نضر عن قال ان كملت فلانا اس هو بري من الله او هو كافرا بالله  
 وهو يعلم كذبه قال كفر بالله قال الفقه وهكذا عن بن مقاتل وعن ابي عبد  
 الله البلخي لا يكفر به ناخذ وفي الجامع الاصح قال الله تعالى يعلم اني لم افعل  
 لذا الله يعلم اني لم افعل كذا وهو يعلم بخلافه قبل يكفر لانه وصف الله بالجهل  
 وقيل لا يكفر لان ارادته بقرح كذبه لا الكفر وكذا في قوله وهو مجوسي ان  
 فعل كذا وقد فعل وفي الفتاوى وسيل ابو بكر عن قال سليمان نكره ام  
 خدائي ما اكرهين قال ليس هذا بسى قال الفقه ان اراد به الكذب فهو اثم  
 ولا كفارة عليه وان اراد به ان الذي فعلت لم يكن حفا فهو بين وسيل عن  
 وجب له على اكرهين وعنده ان لو حلف بالطلاق ياتي عنه ويفر قال ليس له  
 ان يحلف الا بالله لقوله عليه الصلاة والسلام من كان منكم حائفا فليحلف بالله  
 اوليد **الفصل الثاني** في كفييات اليمين وما يتصل بها وفي  
 فتاوى النبي سيل عن قال لها سوكنه خورم كه ابن كاريكنم فقال هذا بين  
 وهو تفسير ما قال هذا اختار فان كان صادقا وجب عليه كفارة اليمين  
 والا فلا فقال في قوله سوكنه خورم ام قيل له لو قال سوكنه خورم او سوكنه  
 خورمي قال هذا بين للحال وعندنا اني كذلك في قوله اقسم لانه للحال  
 والاستقبال فلا يتغير احدها الا بالنية وعن قول هذه اللقطة للحال  
 عند الاطلاق اما بالعارسية غير فتوله خورم وعد في ي خورم او خورمي  
 للحال وكذا في قوله سوكنه خورم يكون مينا قال مر اسوكنه است اذ قال  
 بطلاق فذات وان لم يرد على هذا فهو بين بالله تلوته الكفارة بالحنث  
 وان قال لم يكن لي مينا كمن الما قلت ذلك دفعا للتعرض للناس في باب  
 سرب السكر قال لا يصدق قضاء ولا يصدق ديانة قال ان فعلت كذا انحلال  
 واحد من حدال الله على حرام ولو ي به لحم الابل قال لا يصدق قضاء وسيل  
 عن يمين عليه احديا فيقول مر اسوكنه حانه است كه ابن كاريكنم قال  
 هذا اقرا باليمين والطلاق لمعارف الناس ولا حاجة فيه إلى الية اذ لا  
 يهضم الناس به غير قيل لا حرامت تريد ان تروج فلانه فقال ولي مرا  
 كبح زكاري نشايد قال هذا الغرم من الكلام وله ان يزوجها وفي الجامع  
 الاصح وسيل عن قال سوكنه خورم خدائي ان فعلت كذا انفعله بحيث لان



الناس تعارفوا هذا معنا ولو قال سوكنه خوروم به طلاق قال لا يحث  
 اذ هم لا يتعافوا هذا حلفا بالطلاق وفي الجامع الاصغر عن ابي الحسن الكوفي  
 رحمه الله بمنهم انهم اذ لم يصل الغداة فقال عند حراة قد صلاها وقد صلاها  
 وقد تعارفوا ذلك شرط بل انهم قال الحزبي امر على الشرط على تعارفهم كنوة  
 عهدي حذر ان لم اكن صليت الغداة فمضى صلاها لم تعين كذا هذا وفي فتاوي  
 النبي بساوي به طلاق كذا ابن كاد بكنم هل يكون تغليقا قال في عرف ريارنا  
 هذا فليكن لا يتخير وفي فتاوي ماوراء النهر قال لامرأة انت ان فعلت  
 كذا كذا قتلت لم افعل فقال ان كنت فعلت انت فانت طالق ثلاثا فقالت  
 ان كنت ان كنت فعلت فانا طالق قال الفقيه ابو ابراهيم انه اراد بين المرأة  
 لم تقع الطلاق وفي كتاب الواقعات في الايمان املا قال لا خير عليك  
 لتفعلن كذا ولائنه له فهذا استحلاف ولا يبي على واحد منهما الا ان ينوي  
 فيكون يمينا وكذا لو قال بالله فاذا لم يفعل ذلك حنت المبتدي وان قال لا خير  
 نعم ولائنه لو احدهما فالحالف هو المحجب دون المبتدي وان لم يكن المحجب  
 نية اليمين غير انه اراد الجواب على معناد لغير يمين والمبتدي له نية اليمين  
 واراد استحلافه فليس على واحد منهما يمين فان قال قسمت لتفعلن كذا  
 وكذا عدا او قال قسمت بالله واستحلفه او احلف بالله او قال بينهما عليك او  
 لم يفعل عليك فقال نعم ولائنه لو احدهما فالحالف في هذه الثلاثة هو  
 للمبتدي دون المحجب الا ان يريد المبتدي استنهاها احللت هذا لا يكون  
 على المبتدي يمين وان قال والله لا تفعلن كذا ولائنه له فهذا حلف منه الا ان  
 ينوي استحلافه فالا يكون فاذا لم ينو الحلف ولا الاستحلاف هو يمين منه  
 وان قال والله لتفعلن كذا وكذا عدا فقال لا خير لغيرك فهذا على حنة اوجه  
 احدهما ان يريد المبتدي به يمينا فاليمين على المحجب والثالث المبتدي  
 يريد استحلافه والمحجب يريد يمينا بقوله نعم ان يكون على معناد لغير يمين  
 ولا يمين على واحد منهما والرابع لم يكن الواحد منهما نية فاليمين على  
 المبتدي والخامس ان يريد المبتدي او يكون المحجب حالف والمحجب يريد اليمين  
 وهو حالف دون المبتدي وذكر بشر بن بن الوليد في الاملا قال سمعت ابا  
 يوسف رحمه الله كل يمين يحلف بها رجلا والحالف مظلوم فالله نية الحالف

وكذا

وكذا في الجانب الآخر وما كان من طلاق او عتاق او غير ذلك فالنية  
 نية الحالف اذ صرف الى ما يتقيم مثل طلاق من فراق ومثل نعم نعم  
 الابل والشئ الى بيت الله الى بعضا لما جدد فيها احل الله على حرام يعني  
 اذ لم يحل له الحرم فاذا كان نية على هذا لم يلزمه شيء وهكذا حكم في التنازل  
 عن نصير عن بشر عن ابي يوسف ايضا والله اعلم **الفصل الثالث**  
**فيما يعود الى مال والصوف** وخو سئل عن ابوبكر لا سكا فعم قال  
 الف درهم من مالي على صدقة ان فعلت كذا ففعل وليس له الا لايه  
 درهم قال ابو عبد الله قلنا نسي يلزمه الف وبه قال ابو بكر وقال الفقيه  
 وعندى لا يلزمه الا ما يملك وبه قال نصير رواء عن ابن سماعه عن محمد  
 سئل ابو القاسم الف من مالي بدرويشان داه واسك اخرفه وهو  
 يريد ان يقول ان فعلت كذا قيل اخرفه حود وقيل يتعلق قال ان  
 كان اليمين بالطلاق فانه لا يحكم بوجوه وان كان بالصدقة قالوا  
 فانه احسن واحوط قال مالي صدقة على فقرا مكة ان فعلت كذا ففعل  
 فتصدق على فقرا بلخ قال ابو بكر يجوز كن وجب عليه صوم او صلاة بكن  
 فجاء بلخ ونضى سقط عنه قال الفقيه وهذا قول علمنا النكلا  
 وقال نزل لا يجوز الا يجوز الا ان يتصدق بكنه وسئل عبد الرحمن عن  
 قال ان تخون من العم الذي انا فيه فعلى ان اتصدق بعشرة دراهم  
 خيرا قال ان تصدق به او بثلثه او ببذله ما يباوى قيمته يجوز وسئل  
 ابو القاسم عن قال ان زوجت ابنتي بالف درهم من مالي صدقة لكل  
 مسكين درهم ففعل قال فلو تصدق حمدا على المسكين واحد اجوان  
 يجوز وان وهب له المسكين لم يفرضه في جواز الصدقة وفي فتاوى ماوراء  
 النهر وسئل عن نذر ان يتصدق بدراهم على ساكنين فتصدق به على مسكين  
 واحد قال يجوز سئل ابو الفضل الحداوى عن قال ان فعلت كذا  
 ففعل ان يتصدق بمائة درهم قال ان كان له من العروض والخادوم  
 ما يبالغ قيمته فانه ينبغي به ويتصدق به وان لم يملك الا عشرة دراهم  
 يتصدق بذلك وان لم يكن له شيء فلا شيء عليه وبه قال بعضا المتأخرين  
 وابو عمرو الضرير وكان يستدل بمن اوجب على نفسه الف حجة



لا يلزمه منها الا بعد ارمرة في كل سنة حجة قال ان فعلت  
 كذا فله على ان اصنف جماعة فرتي فحنت لا يجب عليه الضيافة ولو قال  
 لله على ان اطعم كذا كذا يلزمه وفيه قال ابو ابراهيم وابو الفضل الحدا  
 قال ان برأت من مرضي هذا اذ بحث شاة فبر الاثنى عليه الا ان يقول  
 لله على كذا ان اذبحها وانصدق بها قال ان تجرت براس مالي وهي الف  
 درهم ورزقي الله فيها الرج اخراج حاحا لله وانجرو لم يفضل له  
 كسر شي قال يجب عليه هذا التدرشي وفي الفتاوى سئل ابو القاسم  
 عن قال ان فعلت كذا فله على صوم سنة وقال بالفارسية طلاق انذر  
 امد قال لا يمين معقودة على غير الطلاق والطلاق لا يدخل الا ان يتك  
 الحلف به واحبال اذا احب ان يرفعها ليسكنها القلب على ذلك قبل  
 ابو القاسم عن قال ان فعلت كذا فله صوم شهر كصوم شهر رمضان ثم فعل به  
 متفرقا ان شاء ومثلا ان شاء وقيل يلزمه متتابعاً كصوم رمضان غير  
 ان ابالقاسم يقول قوله كصوم رمضان في الوجوب لافي المتتابع مالم ينو  
 المتابع لا يلزمه المتتابع وبه ناخذ وفي الجامع الاصفه وسئل عبد الله  
 ابن محمد رحمه الله عن حلف بصوم سنة او بالجامع وكان في بلدته  
 فقيه كان يفتي بخروج عن هذا اليمين الكفارة وقدمات وقوت  
 للاحياء بخلافه قال ان كان عنده ان ذلك البيت انفق من هو لا وجاز  
 الا فلا يجوز وسئل ابو نصر الدبوسي عن قال ان فعلت كذا فله صيام  
 سنة فقال الاحسن والافضل ان يعني بما عهد ان احث ولكنه ان لم  
 يفعل وكفر يجوز لاختلاف اهل العلم لانه قد روي في بعض الروايات  
 عن ابي حنيفة رحمه الله انه اجاز الكفارة فاذا كان يمينه في خير  
 حض بالكفارة وسئل ابو الفضل الحدا عن قال لله على صوم سنة الا لا ايام  
 التي امرض فيها وكان به علم من المرض فقال عنيت به هذه العلة انصدق  
 ويجوز له ان يفطر فعالة بلي فليس له ان ايت لو اضطر ايجي عليه فضاء ايام التي  
 مرض فيها فقال لا لانها مستثناة من الجملة وفي فتاوى عن محمد بن سلمة فيمن نذر  
 بشي يتصدق قال ان كان كذا لا يعطى اياه او ولده وهو بمنزلة الكفارة  
 اليمين سئل ابو القاسم عن الطعام في كفارة اليمين لا يعطى لكل مسكين اقل

من نصف طاع وكذا كفارة الصلوة قال الفقيه وبه ناخذ  
 وقال ابو بكر يجوز سوا فرق او جمع والصحيح هو الاول وعن  
 ابن معاذ ان من له قوت يوم وليلة لا يجزئه الصوم في كفارة  
 اليمين ان كان الطعام الذي عنده مقدار طعام عشرة ساكين  
 وقيل ان كان عنده اقل من قوت شهر جاز له ان يصوم وعن ابو يوسف  
 رحمه الله ان كان عليه ثياب البدن وليس له ثياب ولا يسكن ولا يملك  
 وكان له خادم لا يجوز له الصوم في كفارة اليمين وكذا لم يكن عنده الا  
 يجوز به الكفارة او رباهم او ثمانية مقدار ما يشتري به ذلك به ولو كان  
 عنده عرض او اواني مالي يبلغ قيمة الطعام جاز الصوم مالم يكن فضل  
 على الكفاف ومقدار ما يبلغ قيمة الطعام في الجامع وفي الاصفه حلف بصدق  
 جميع ماله فذهب جميع ما يملك مسكينا او غنيا وتسلم اليه ثم يفعل فحنت ولا  
 مال له او يكفر بالصوم ثم يهب له الوهب له خرج من نذره او كفارات  
 وسئل ابو بكر الاسكافي عن الورثة اذا اعطوا كفارة صلوة واحدة مسكين  
 او ثلاثة جاز وفي الفتاوى سئل ابو بكر عن اعطى في كفارة اليمين لكل مسكين  
 ثلاثة اذرع من الكرا من قال لا يجوز عن الكسوة مالم يكن مقدار سراويل  
 اعطى ثوبا خلتا قال ان كان ثوبا يجوز وكان ابو جعفر يقول ان كان الرق بحال  
 يمكن الانتفاع به اكثر من نصف ملة الحديد اجزاء ولا يقبل لقيمة لان السبي  
 لا يقوم بحسبه اعطى من كفارة يمين امراته وهي انه لو جلد مولاه فقير لا يجزئ  
 لان هذه الصدقة انما يتم بقبول المرأة دون قبول مولاه فحلت هي محل الام فلا  
 ولو اعطاهما وهما عبدان لفقيه لا يجوز كذا وعن ابو يوسف لو اعطى عشرة ساكين  
 في كفارة يمينه كل مسكين مائة ثم استغوا ثم انتفروا ثم عاد عليهم مائة  
 لا يجوز كنى او المكاتب مائة ثم رد له الرق ثم كتب ثم اعطاه مائة لا يجوز  
 ان يكون مولاه غنيا لانه صار بحال لو اعطاه لا يجوز وعن ابو نصر رجل قال اني  
 كنت حلفت بالطلاق ولما ادري اكننت مدركا حاله اليمين ام غيرك قال سالت  
 محمد بن شعاع قال لا يحث حتى يعلم انه حلف وهو مدركا حاله اليمين ام غيرك  
 او قتل لا يسقط عنه واما كفارة الظهار قال ابو بكر كذلك قال الفقيه الكفا  
 انما تجب لدفع حرمة للجامع وقد سقط حكمه بخلاف الاول وسئل ابو نصر الدبوسي

قد رطعام



عن حلف لا يفعل كذا فبني حلف بالله او بالصيام او بالطلاق فقال حلف  
باطلا لا ان يتذكر **الفصل الرابع في حلف الظلم وما ينطلي به** سئل ابو جعفر  
عن سلبه اللعوص وحلفه بالطلاق ان لا يخرج احدا منهم فاستقبله قافله فقال  
لهم على الطريق ذياب ففهم القوم وانصرفوا قال ان اراد نفس اللعوص بالذباب  
حدث وان اراد حقيقة الذباب كذا باليرجوا الرحيث وعن الحسن ان رجلا  
جاء الى ابي حنيفة رضي الله عنه وقال دخل قوم وذهبوا بكل شيء وحلفوني ان لا اخرج  
احدا باسمائهم وهم معي في السكة قال سئل اكتب على الكتابة قال الكتابة خير لكن  
نكتب جميع اسماءهم انك وعرض عليك ويقال لك هل كان قتل فلان ويقول لا  
حتى وصل الى اللص فيسكت او يقول لا اقول ففعلوا فخرج المتاع حلفه السلطان  
ان لا يخاصمه في المال الذي اخذ منه قال ابن مقاتل ان خاصمه عنه غير غير امره بتقديم  
هو مع انسان الى الحاكم ثم يقول انه اخذ قد حلفني وكذا حتى يعلم الحاكم لما اذا اجماع  
غيره ويقص له وسئل محمد بن عيسى عن حلف اعوان السلطان ان لا يعمل عملا ما لم يات  
فلانا وبأخذيده فلما كان الغد ليس خفيه ودخل على ميت فحول راسه عن مكانه  
فبلى ان يذهب قال ارجوا ان لا يثبت ويمينه نفي على غير هذا العمل حلف السلطان  
ان لا يشتري الطعام للبيعة فاشترى طعاما لبيته ثم بدله فباعه قال يجوز  
ولا يثبت في يمينه وسئل سداد عن خرج مع الوالي فحلفه ان لا يرجع الا بأمر  
فقط عنه لؤيه او كبه فرجع لذلك قال لا يثبت في ذلك وفي قاضي السقي  
فبين نصر بالناس بالجنايات والتعايات وغيرها فاحذ حلف فقال اكره  
رايش زيادات ازده درم زمان كنم فامراته كذا ابن زياد زرخودا كرد  
قال لا تطلق امران لان يمينه وقوت شكره وهذه المرأة معرفة الا ترى  
انه لو قال ان دخل ادى هذه احد فامراته طالق فدخل بنفسه او قيل لا  
صح ما لي فيما شئت فصر فيا الى نفس لا يثبت ولا يجوز في الثانية لما ذكرنا  
كذا ههنا حلف اصحاب السلطان رجلا ان مال فلان الامير ليس عندك  
فحلف وقد كان عنده اموال بعثت امرأة هذا الامير اليه وقال اكره بها من  
عندها ان هذا مالي ويجوز ان يكون لها هذا المار ثم رعت هذه المرأة انها كانت  
مال زوجها قال لا تطلق امرأة الخالف حين يفر الخالف بذلك وبقي القاض  
بعد اقامة البيعة وصحت الدعوى بان هذا المال مال زوجها فحلف مادام

على ان هذا مالها للحث عليه قصاب جلب عشرين شاة ميلا من بلدة  
اخرى فاذا دخل الكل البلدة غير انه اظهر عشرة على جأوت فحلف امير الحاضرة  
اما اخطر الا عشرة وما ترك الخارج شيئا فحلف ونوى ما احضرت الا عشرة  
اي في السوق وما حلفت شيئا من خارج اي من خارج السوق قال لا يثبت  
ديانة لكنه لا يصدق في القضا لان خلاف الظاهر انما علم **الفصل الخامس**  
في سائل الاستثنا في اليمين وفي الفتاوى سئل ابو نصر عن حلف واستثنى في  
نفسه ولم يشرع اذناه قال اذا حرك لسانه بحروف الاستثنا كقوله كذا روى  
عن ابي يوسف وابي مطيع وابراهيم الضع رحيم الله قال ابو نصر وكذا القراءة  
في الطلقة قال اذا سمع اذنه فذلك اوثق وبه نأخذ وسئل ابو بكر عن قال  
ان دخلت هذا الدار فقل ان اتصدق بماية درهم مثالا قال هذا قريب من الاستثنا  
لان من الامثال ما هو حقيقة ومنها ما ليس على الحقيقة قال وبه نأخذ لان الشئ  
يشتبه وليس في التشبيه ايجاب بل ان يريد الرجل الاجاب على نفسه فليز  
وسئل ابن مقاتل عن قال ان شاء الله والله لا ادخل هذه الدار ثم دخلها  
قال لا يثبت وسئل ابو القاسم عن حلف بايمان وتنفيس ثم قال ان شاء الله  
قال ان كان تنفيه باختيار ولا يكون استثنا وان كان مجزا واخذ بطل فيه  
ثم استثنى الاستثنا وسئل شاذ عن قال لا حيلتك الى عشرة ايام الا  
ان اموت وعنى بقتله ان مت ابدا قال له كم بينه قال نصير وبه نأخذ وكذا  
لو قال لا أعلن كذا وكذا اليوم او قال الى عشرة ايام الا ان اموت قال الفتية  
هذا اذا كان اليمين بالله اما بالطلاق والعقاق فانه لا يصدق قضا وعرض  
فبين استثنى في نفسه وهو يعلم ما الاستثنا الا انه راي الناس يتكلمون به قال  
هو مستثنى وسئل ابو بكر عن يقول لعبد انت حر ان حلفت ثم قال على الشيء  
الى بيت الله ان شاء الله قال لا يثبت لان الاستثنا بطل بيمينه كن قال ان اقر  
لفلان بعشرة فعليه كذا فاقرب بعشرة الادرهم لا يثبت وفي الفتاوى ايضا عن  
ابي جعفر عن قال الجارية ان امرأتك كانت عندك البارحة فقال الجارية ان كانت  
امرأتك البارحة في بيته فامراته كذا ثم قال بعد ما سكنت ولا غيرهما ثم يبين  
انه كانت امرأة اخرى عنده قال اختلف نصير ومحمد بن سلمة في كل يمين معقوفة  
بالجهر الشرط بعد اليمين والسكوت قال نصير ان كان ذلك الشرط على الخالف



فانه يلحق بها وان كان له لاعليه فانه لا يلحق الشرط باليمين في الحالين  
 جميعا وبه كان ياخذ ابي نصر بن ابي سلام وفي الجراح الاصغر قال لا خير فانه  
 لا ايجي الى اضافتك فقال ثلث الحالف ولا يجي الى اضافتي ايضا قال نعم قال  
 لا يحنث بذهابه الى اضافته الاول دون الثاني لانه فرع عن بين الاول  
 ولا يملك زيادة الشرط فيها سئل ابو بكر عن قال لامرأة ان غلت ثيابي  
 فعلي كذا اوقات امرأتها لامرأة اخرى اعلمت ان قال الرجل وان غلت  
 ثم غلت تلك المرأة قال لا يحنث وهكذا عن محمد بن سلمه اذا عقد الرجل يمينه  
 على شيء وسكت ثم رآه في عقد يمينه شيئا اخر قال الزيادة لا تلحق باليمين واليمين  
 هو الاول لا غير وبعض سائل الاستثنا قد ذكرناه في كتاب الطلاق والله  
 اعلم **الفصل السادس في المسائل التي تعود الى التحليف سئل**  
 ابو القاسم عن مات وخلف اما وبنيت اخا اخر فادعى انه ابن عم الميت و  
 انكرت الام والبنات ذلك قال يحلفان بالله ما هذا في تركته كذا اسم  
 من كذا من الوجه الذي يدعى اربعة اخوة وامهم ادعوا ابا في يدي  
 رجل قال ابو القاسم ان دعوا لميراث عن واحد تحليف واحد منهم كافي  
 وليس بغير التحليف وان ادعوا منها بلا سبب فلكل واحد منهم تحليف  
 على نصيبه ادعى على انه رفع من حاقنة كذا قال ان كان العبد مازونا  
 يحلف هو على الثياب فان حلف المالك على العلم اذا لم يكن له على  
 هذا العبد دين سواء نهر عظيم فيه مار الحور في المد ووقع الماسن قرية  
 فزرعوا اراضيهم ثم جاء صاحب الحور يحلفهم قال ان لم لم يقصد وامساق  
 المآر فهم في سعة من ان يحلفوا على ذلك والا لا يحلفون اذا حذر الزوج  
 النكاح والمرأة تدعيه فيحلفه فيقول له القاضي بعد ما حلفه فرقت  
 بينكما روي بشر بن الوليد عن ابي يوسف رحمه الله عليه مثل ذلك وقيل اذا حلف  
 القاضي له ان كانت امرأتك في طالق فيقول نعم فان قال ذلك  
 قد تخلصت منه وعن الحسن رحمه الله فمين له على والده دين فشهد عنه  
 عدلان ان اباه قضاء هل يبعده ان يحلف عند القاضي ان لا يعلم له على  
 ابنته شيء قال لا احب له ان يحلف بقول الشاهدين وسئل ابو نصر عن من مات  
 ابوه وكان له على رجل دين فطلب الابن الدين والغريم لا يعلم بموت

ارض

ابن

ابيه فحلف ان ليس لك على شيء قال ارجوان لا يحنث وان علم بموته  
 يحنث قال سداد كني الى محمد فمين وكل اخر يبيع عبده لغيره لا امر وقدام  
 المشتري الى القاضي وادعى عليه ثمن العبد قال يبعده ان يحلف ما لهذا على  
 على شيء لان البايع يجي ليأخذ منه المال وعن نصير عن يدعي على صبي ماذون  
 دنيا وقد انكر الصبي هل عليه يمين قال لا لانه يحنث ولا يلزمه الدين الا  
 بالاقرار بينه قال الفقيه وفي كتاب الاقرار انه يحلف به ما خذ لان  
 التقدير به النكول والصبي بكل عما ينكر الكبير **الباب الثاني**  
 في المسائل التي تتعلق بالعم في الكلام في المسائل المتعلقة بالبيع والشرا  
 والاحارة في المسائل العائدة الى الاكل في مسائل الشرب **الفصل الاول**  
 في الكلام وفي الفتاوى قال ابو مطيع فمين قال والله لا اكلهم المساكين او  
 الفقرا او الرجال فكل واحد منهم حنث ولو قال لا اكلهم رجالا او نساء  
 لا يحنث ما لم يتكلم ثلاثا سئل نصير عن الحسن فمين قال والله لا اكلهم  
 فلانا يوما والله لا اكلهم فلانا شهرا والله لا اكلهم فلانا سنة قال ان كلمته  
 بعد ساعة فعليه ثلثة ايمان وان كلمه من العذر فعليه يمين وان كلمه  
 بعد ساعة فعليه ثلاثة ايمان وان كلمه من القدر بعد شهر فعليه يمين واحدة  
 وان كلمه بعد سنة فلا شيء عليه وعن ابن مقاتل عن حلف لا يكلم الله فلانا  
 والحلف بالطلاق قال ينبغي ان يرسل اليها ويطلب منها ان ترضى منه ويجعله  
 في حل وعن نصير حلف ان لا يكلم هذين الرجلين ويؤي ان يكلم واحدا منهما  
 مال الغني باطله وان قال لا اكلهم هذا وهذا ويؤي ان لا يكلم واحدا منهما فله  
 نيته وفي فتاوى ابن الفضل اذا كلمت فلانا وفلانا فانت طالق قال ان نوه  
 ان لا يحنث حتى يكلمها لم يحنث وان يؤي ان يحنث بكلام احدهما حنث  
 وقال لا يعرف عندنا ان يرا به كل واحد منهما لا الجمع وقال ابو القاسم الصفا  
 اذا كلم احدهما يحنث اذا عرف هذا وسئل ابو القاسم عن حلف ان لا يكلم  
 فلانا فادى المحلوف عليه اليهم اسنانا فادى الحالف ان يقول له لا افعل  
 فقد كرمينه بعد ما قال بكما متنع قال هذا القدر من الكلام غير معنوم  
 به اللطاب ارجوان لا يكون متكلا فلا يحنث قال ولو قال ذلك في الطلوة  
 فحدث حلاته وسئل ابو القاسم عن حلف ان لا يكذب قاله انسان عن امر

سنتين

مع







الكل ثم هيب منه النصف الباقي فلا يحث حلف لا يشتري خبزا  
فاشتري الدقاق الذي تجده منه المنبس قال لا يحث لو اشتري  
هذا الزم الوكيل وفي الأكل يحث حلف ان لم اشتري هذه الدراهم  
تقرا او اكله فعليه كذا فاشترى به القوم فاحترت القوم فمقتطعت البهائم  
في قول أبي حنيفة ومحمد بن عبد الله وعن أبي يوسف يحث فان عاد اليه  
الدراهم فاشترى به تقرا لا يعق له واليمين على الشرا لا يحث حلف قال  
ان اشترى بهذا الثوب صدقة للمساكين فاشترى به شيئا قال محمد  
لا يلزمه شيء لانه حث بعد ما خرج الثوب عن ملكه قال ان شترت  
بهذه الدراهم شيئا فاسلم له في ثوب قال يحث لانه قد اشترى حلف  
لا ياكل مما يشترى به فلان فلان فذلك فذلك فذلك فذلك فذلك  
وسئل نصير عن قال اذا جرت دارى هذا فخر صدقة للمساكين قال  
يبيعها من غير ثمن ان لم ان المشتري موكل بالخالف فيها جرها من  
انسان ثم يشترى بها بعد ذلك لنفسه فتخرج عن يمين حلف لا يشترى  
طعاما فاشترى خطه حث في قول علي بن ابي طالب ابو بكر وعبدنا لا  
يحث ما لم يشتري المأكولات لغاوت العرف وفي الجامع الاصغر  
حلف لا يدخل ارا اشتراها زيد فاشترى زيد الدراهم فاشترى  
منه فدخل ثم حث ولو وهبها منه فدخلها حث لانه لا ضمان فيها فلا  
يرفع حكم الشرا لا اول سئل ابو نصر عن حلف لا يبيع دابة فاعطاها  
امراته بمهرها عليه قال يحث وفي فتاوى السفي من اربع ورب الار  
ما جرا فقال كرار من كمت ما بكرايد وروى كذا فمضاه وحاسه  
واقتماه ثم ان الخالف باع نصيبه او اقضاه او وهبه من غير شرط  
عوض ثم المشتري قال يحث لان قوله انك اريد لا يتناول الاكل خاصة  
بل كل انتفاع منه وقد وجد لاننا لبيع استحلنا اليمين وبالقرض المبدأ  
وبالمهر بكاء على الموهوب له وشكرانه فلو زرع عبد انسان ثم ان  
الزورع استملكها باكل او يبيع او غير ذلك بغير ذنه حتى ضمن  
المنل واعطاه من غير تلك الخط فأنفقته في حاجته لا يحث ان  
هو لم ينتفع بذلك لانه اخذ غيرها وفي فتاوى ما ودا النهر سئل

البيع

الرازي عن حلف لبيع جارتي ولم يوقت حتى قلت منه قال  
لا يحث المولى استخفافا والقياس ان يحث وسئل ابو نصر عن  
عن تال جارتي ان لم ابعك الى شهر فانت حرة ثم ظهر بها حبل منه  
قال يحل له وطبها في الشهر ثم على قول أبي حنيفة ومحمد بن عبد الله  
ويحله ان يطبها بعد الشهر اذا جارت بالولد لا قبل من سته اشهر  
وعلى قول أبي يوسف حث ولا يحل له وطبها بعد الشهر واذا جارت  
لاكثر من ستة اشهر لا يحل له ان يطبها بعد الشهر اجماعا وفي كتاب  
الواقعات عن دود بن رشيد عن حلف لا اكل فذلك فذلك فذلك  
كتابا لا يحث فذلك في قوله لا اقول فلانا شيئا ولو قال لا اعله ولا ابشره  
ولا اخبره فكتب اليه يحث لا احده لا يحث حتى يشافه بالمجازفة  
لا يقر الخوان كتابا فافضرتيه وفهمه حث في قول محمد ولو قرأه سطر  
حث وفي نصف سطر لا يحث كذا اراه هشام ولو حلف لا يخرج  
فاوى براسه او اشار بيده لا يحث حلف لا يعلم بكان فلان حث  
بالاشارة قطعا او رسالة وموضع فصل الواقعات قبل هذا الفصل  
**الفصل الثالث** في ما يلزم الاكل وفي الفتاوى وسئل نصير عن حلف  
لا ياكل خبزا فاكل قرصا او مسرا حث وبه نأخذ وقال محمد بن سله  
لا يحث واما الخورس قال يحث وقد قال بعض في كتاب الايمان  
انه لا يحث ولو اكل الدقاق الذي يتخذ منه المسر حث وفي الشرا  
لا يحث وعن سادان انه يحث في الشرا كما في الاكل عن ابي القاسم  
فيمين حلف لا ياكل خبزا فاكل قرصا قال نصير يحث وقال محمد بن سله  
لا يحث قال قال ابو نصر قوله محمد احب الى حلف لا ياكل من مال فلان  
ثم نبأ هذا فاكل الخالف منه لم يحث لانه اكل في عرف الناس مال نفسه  
حلف لا ياكل من هذا الطعام مادام في ملكه فباع بعضه ثم اكل ما بقى  
قال نصير عن ابن زياد لا يحث وقال علي بن احمد من اعلى نصير واناها  
فيمين حلف لا ياكل مال فلان فمات المحلوف عليه فورثه الخالف فاكل  
حث لانه كسب الميت وسئل عصام عن حلف ان لا ياكل من مال ابية  
وبنيها حث من حل قال ان كان الابن كبيره نقياسه الاب ثم ياكل



نصيبه وان كان صغيرا ثامان يبيع نصيبه ثم يقاسمه او يشتري  
هو ثم ياكل سئل ابو بكر عن حلف لا ياكل طعاما فاكله وابها لاطعم له او  
يكون مرا لا يحث وان اكل مثل الخلدتين ونحوه وله غدا كما يكون للطعام  
يحث قيل لو حلف لا ياكل حيا فاكل حيا فاكل حيا فاكل حيا فاكل حيا  
فالوكان العين على شيء من الكبير فانه لا يحث لانه ليس من الكبير  
حلف لا ياكل هذا الشيء فاكل بعضه قال ابو بكر ان كان الشيء يمكن ان ياكل  
كله في جميع عمره لا يحث ما لم ياكل كله قال وقد روي انه اذا كان بحال  
لا يمكن الاكل في مجلس فاكل بعضه حث وبه لاخذ حلف لا ياكل اللبن وطبخ  
ه ارضا فاكل قال ابو بكر لا يحث قال لم يجعل فيه ما وان كان يرى عينه  
كما لو حلف لا ياكل هذا الخل فاتخذ سكره لا يحث لان الخل يمكن ان  
يؤكل بنفسه فكذا هذا حلف لا ياكل ملحا قال ابو بكر ان طيب به الطعام  
لم يحث ولو كان الجز ما كان يحث لان الملح هو المملو حث كن حلف لا ياكل  
سمنا فاكل شيئا فيه سم وهو كد طعمه حث فكذا الفلفل بخلاف الخل  
على ما بينا لان الملح لا يؤكل الا مع شيء اخر الا ان يكون هناك دلالة  
سل او العاسم عن حلف لا ياكل من هذا الدقيق فاكله بعينه كما هو قال  
لا يحث قال الفقيه وقيل بانه يحث كن حلف لا يضع قدمه في دار فلا  
فادخل قدمه ولم يدخل قيل بانه يحث لوجود الحقيقة وقيل لا يحث لانه  
يراد به الدخول حتى انه لو اتخذ من الدقيق خبيثا قال نصير الخاف انه  
يحث ياكله لان الدقيق لا يؤكل بعينه وانما يؤكل بعد ما يتخذ منه شيء  
وعن ابي يوسف فحين حلف لا ياكل هذا البيض لم يحث حتى ياكله كلها  
قال لا يبيع هذه الحائبة التي فيها الزيت فباع نصفها لم يحث ولو قال  
لا اكلها فاكل بعضه حث لان الشيء اذا كان بحال لا يطاق اكله او شربه في  
مجلس واحد فانه يحث في بعضه والبيع قد ياتي في جميعها حلف لا ياكل  
من نزل البقرة فاكل من مخيضها حث ولو اكل مرقه انتحذت من مخيضها  
لم يحث حلفا ان ليس في منزله مرقه قال وقد قيل من حث لا يتكلم به  
او كان فاسدا لا يتهميا ساو لما قال ابو بكر لا يحث وان كان يتهميا  
لبعض الناس حث وسئل اسمعيل بن حماد عن وضع لقمه في فيه فقال له

رجل امراته طالق ان اكلتها وقال آخر كذلك ان اخرجتها من فيك قال  
ياكل بعض اللقمه ويلق بعضها قال ان تعديت فعدى حرقا كل عسرا  
اذا رز لا يحث ولو حلف على فعل ماض والله ما تعديت اليوم  
وقد تعدي بارز وسمي ينبغي ان يحث حلف في شهر رمضان ان لا  
تبعث الليله قال ياكل بعد ما ينصف الليل لان ذلك يجوز كما لو كان  
اليمن على الفدا فاكل بعد انتصاف النهار لا ياكل هذه النمرة فاخطلط  
بتمرات قال ان اكل كله حث وان اكل بعضها لم يحث حلف لا ياكل  
هذه البيضه فابتلعها قال محمد حث في يمينه حلف لا ياكل هذا  
اللبن فخلط به لبن آخر حتى غلب عليه قال ابن قاتل سالت سدادا  
عنه فقال لا يحث ثم تفكر ساعة وقال ان الجنس لا يغلب الجنس قال ابن  
مقاتل فعلت ان الرجل فقيه اذ كان في المسيلة قولان فتدارك كلهما  
قال ابو يوسف لا يحث وقال محمد يحث وحلف لا ياكل لحم بقرة فاكل لحم  
الجاموس او على عكسه قال ابو بكر لا يحث قال وذكرنا لدهبي عن كتاب  
لو كان اليمن على لحم البقرة فاكل لحم الجاموس حث وفي عكسه لا يحث  
لان البقرة اسم جنس والجاموس اسم نوع حلف لا ياكل لحم شاة فاكل لحم  
عنز قال سادان ان كان الخالف بالريستاق يحث وان كان مدنيا لا يحث  
لان اهل الريستاق لا يعرفون واهل المدينة يعرفون قال هذا في رسائيق  
بلخ خاصة فاما في رسائيق سمرقند ونحوها فانهم يعرفون وسئل ابو بكر  
عن حلف لا ياكل هذه اللحم فاكله غير مطبوخ قال لا يحث كما في الدقيق  
قال الفقيه وعندي انه يحث حلف لا ياكل من هذا اللحم شيئا فاكل من  
مرقته قال ان لم يكن له فيه المرقه لم يحث وعنه ابي يوسف رحمه الله  
قال فحين حلف كلما اكلت اللحم فله على ان اتصدق بدرهم فعليه  
في كل لقمه درهم ولو قال كلما شربت الماء فعليه بكل نفس درهم  
ولو قال كلما فعدت موك ففعد ساعة حث لان الدوام على القود  
لمنزله يعود ومستقبل في كل وقت حلف لا ياكل من خبز فلان فتناول من  
ما رجهه او هام الناس لا يحث لان الاوكام لا يذهب الى هذا قال  
الفقيه وقيل ذلك يكون في الشئ اما في الصيف يحث قيل له



لو حلف لا يأكل شيئا مما حمل فلان بغير ادراك او دونه فلان فاكل من حمل حمل فلان قال  
 ينبغي ان يحث سئل سدا عن حلف لا يذوق الخبز فاكل خبزا قد عجن بالخبز  
 لا يحث كن حلف لا يذوق شيئا فاكل خبزا قد عجن بالبريت لم يحث سئل لو حلف  
 حلف لا يأكل من كس فلان فخر بخره بالخمر الذي وضعه على الطريق قال اخاف ان يحث  
 ولو اكل كس خمر في بيته قال ان كان يحل يعطى ثمنها الى الفقير حث  
 والافلا وفي فاري بن الفضل حلفان لا يأكل شيئا من اشياء الذي قتل في  
 بيت والده كس خمر ملقاه قال لا يحث لان الناس لا يمتنعون بالاثمان  
 عن مثل هذه عادة قال القاضي الظاهر ان ههنا الحث وسئل عن قال ان اكلت  
 من خمر الذي نام اتزوج فاطمة فكل امرأة اتزوجها في طالق ثلثا فاكل ثم تخرج فاطمة قال  
 طلقت ثلثا لانها لم تعرفه بالاسم فانه لم يقل فاطمة هذه ولم يجد الاضافه بقوله ما لم  
 اتزوجك وبجود الاسم لا يخرجها من اليمن قيل انه ليس له عرفها حث جعلها عا  
 قال جعلها عا في البرون الحث فلما يكون كقوله كل امرأة اتزوجها سوال او ادمت  
 حية حلف لا يأكل خبزا فاكل ثريدا قال ارجو ان لا يحث لانه قال عن اسم الخبز كن حلف  
 لا يأكل الخبز فاكل سكبجه خلاف حلف لا يأكل التمر فاكل خبيبا حث لان اسم التمر لا يوزن  
 عن بواحدة حلف لا يأكل خبزا فاكل مسرا او لا كسه او القطايف قال ابن الفضل  
 لا يحث الا بالمينه حلف لا يأكل مرة فاكل ثلثينا او سبوسا او لطفه لا يحث حلف  
 لا يأكل من كرم فلان فاكل من عونية اخذت من ذلك الكرم حث حلف لا يأكل من  
 كرم فلا شيئا هذه السند فانه يقع على اثني عشر شهرا الا ان يوزن تلك السنة  
 بعينها لا يأكل من شي فلان جعل من فلفله في قد ربطت امراته قال احمد بن سهل  
 لا يحث وقال محمد بن الفضل حث لان الفلفل هكذا يوكل الا ان يكون 6  
 ينهما بسبب يدل على شي بعينه فيصرف يمينه اليه حلف لا يأكل بطيخا فاكل خدج  
 حث قال الفقيه ابو ابراهيم ومحمد بن الفضل وابو بكر بن محمد بن اسمعيل  
 وابو الفضل الكساب لا يحث وسئل ارايت لو اكلوا زيبيا قال لا يحث  
 لان ههنا ما يتفكه الناس به قال محمد بن الفضل ان كان معتد اليمن  
 في الصبغ في العاكة يقع يمينه على الفواكه الرطبة وفي الشثار  
 يقع على الرطبة واليايسة ايضا حلف لا يأكل مطعانا ربا  
 فاكل عصيده جعل فيها يعني في هذه العصيدة ربا قال

الفقيه

قال الفقيه ابو ابراهيم لا يحث لان مغلوب الا ان يكون الرب قايما بعينه  
 على العصيدة حلف لا يأكل اليوم رغيفا واكل مع الخبز والربا و  
 العلاج الرطب قال لا يحث واذا اكل مع اللحم والخبز فعلى قوله  
 ابى يوسف لا يحث لانه ناسع وعلى قول محمد حث لانه يوكل على الانفراد  
 حلف لا يأكل هذا الجبل فاكل بعد ما هار كبشا لا يحث حلف لا يكلم  
 هذا الشاب فكله بعد ما شاخ حث حلف لا يأكل هذه الحرجة فاكلها  
 بعد ما تنطم حث في قوله اني سهل الشرعي لا يحث وكذا العنب اذا كان  
 زيبيا حلف لا يأكل هذا الخبز فاكل بعد ما تنظفت لا يحث حلف لا يأكل  
 هذا الرطب فاكل بعد ما صار تمرا لا يحث لا يأكل من هذا الكرم فاكل  
 من عصيره لا يحث وكذا من خله اودبه او فلاحه او ناطعه لا يحث ولو  
 اكل من عنبه او زبيب او كثره ناسيا او غيره حث والاصل ان  
 كل شيء خرج من غير الكرم قبل ان يتغير فانه يحث وكل شيء تغير  
 عن حاله فانه لا يحث حلف لا يأكل من هذه المسبحة فاكل منها خدجا  
 او بطيخا حث وفي الجامع الاصفه عن اسدين عمر وحلف لا يأكل  
 حراما فاكل لحم الكلب او الحواة ونحوه ان نوى ذلك حث وان لم  
 ينو فاقول له وان لم يكن له نية يحث وقال الخنزير هذا كله حرام قال  
 نصير ويقول انه نقول قال ابو الليث الكبير كل شيء في حرمة اختلاف  
 لم يحث ومذا حسن لان المختلف فيه ليس محرام مطلق واليمن  
 منصرف الى المحرام المطلق قال وقد كثر في الحر فمين قال هذا الرغيف  
 على حرام ثم اكل منه لقمه قال عليه كفارة اليمين وكذا لو قال كلام فلان على  
 حرام من يمين **الفصل الرابع** في سائل الشرب ابو نصر حلف  
 لا يشرب هذا الماء فاكله قال لا يحث فان ذاب فشرب منه  
 حث كن حلف لا يجلس على هذا البساط فاحذ منه فخرج فجلس عليه لم يحث  
 بعد ما قنع وعاد بساطا حث حلف لا امراته ان لا يشرب من بيت فلان  
 ما فاكل شيئا حث لان قصده المنع عن جميع المأكولات حلف لا  
 يشرب في ضيافته فلان اكثر من مرة فشرب والدار مرة وفي البستان مرة  
 قال ان في هذه الضيافة واحدة حث حلف لا يشرب ما شرابا للوليد لا يحث لان

منه في البيت



سئل ابو بكر عن حلف لا يشرب من قدح فلان فصب من القدح في يده وسق  
 لا يثبت كما اذا حلف ان لا يشرب من قدح اخر ثم سقيه قال ابو بكر فحين حلف لا يشرب من ماء  
 فلان فاستق الحالف اجبر المحلف عليه فله الاخير الكوز الذي في الخافض  
 من ماء يجري على باب خافض المحلف عليه فشرب منه قال ان كان الكوز  
 استرا الحالف ووضع ليحبل فيه الماء فرار من الحلف وقد علم الاجير ذلك حث  
 مداه الكوز رجوت ان يسلم من الحلف وعن ابي يوسف فحين حلف لا يشرب  
 وسط الدجلة فاذا شرب من موضع لا يقع عليه اسم التطهون من الوسط  
 عذر ذلك التمس او دعه حلف لا يشرب الخمر في هذه القرية فشرب في  
 كرومها او في ضياعها قال ان شرب في عمران القرية او في كروم سقل العوان  
 حث وفيما ليس بمصل بال عمران لم يثبت حلف بالطلاق ان لا يشرب السكر  
 فصب في حلقه فدخل جوفه قال ان دخل حلقه لغير فوله لم يثبت وان شرب  
 بعد ذلك حث ولو صب في فيه فامسك في فيه ثم شرب بعد ذلك حث  
 عاقبه امراته في الشرب فحلف ان يترك شربه ابدًا قال ان كان لعزم ان لا  
 يترك شربها ولا يشربها فلا يثبت حلف لا يشرب شرابا يسكر منه فصب شرابا  
 مسكرا في شراب لا يسكر فشرب منه قال بخير ان كان بحال لو شرب من هذا  
 المختلط كثيرا يسكره فقد حث قال الحنفية على حرام ثم شربها قال ابو بكر  
 فيه اختلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله احدثا يقول لا يثبت  
 لانه صارق في مقامه فتوله وسكوته سواء وقال احدثا عليه الكفارة  
 لان قوله على حرام فتوله والله لا اشربها ولو قال كذلك حث وفي  
 فتاوي محمد بن الفضل حلف بالطلاق لا يشرب خمر مادام بخارا فخرج  
 الى قصر الجوس ثم عاد وشرب قال ان لوي بقوله مادام بخارا اقامة السكنى  
 فكان مسكاه بخارا حث وان لوي اقامته في بخارا ابدا سقطت عليه  
 بخروجه وان لم يكن له فيه يمين خروجه بنفسه وسئل عن حلف الكرمين سبيد  
 حذرم قال يقع هذا على الرا لا تري الهن سيعون سبيد حوار كان عرفا قيل  
 له ان قال الكرمين حذرم قال يقع هذا على كل مسكرا كان او غيره قال القاضي  
 اسم السبيد يقع على كل مسكرا واسم على الخمر هكذا المعروف عندنا واسم سكي  
 يقع على كل مسكرا ايضا حلف لا يشرب السبيد مادام بخارا ثم شرب في موضع

اخر ثم عاد وشرب بخارا قال هذا مثل ما روي عن محمد بن حنفية حلف لا  
 يشرب مادام بالكوفة ثم فارق الكوفة ثم عاد اليها متى وج لا يثبت لانه  
 جعل كونه بالكوفة غاية ليمينه متى فارق فاستثنت العامين فلم يثبت فقلت يراى  
 بقوله مادام بالكوفة مقيما بنفسه ام بوطنه قال كلاهما مبنيا على الحلف  
 فاليها اراد وقت لم يثبت عليه كذلك ههنا وفي فتاوي السفي سئل  
 عن حلف لا يشرب خمر ولا مثله ولا كذبي ولا كذبي من الاشربة فشرب  
 ولحدهما قال حث هذا كما قال في الجامع والله لا اكل خبزا ولا لحما فاكل  
 احدهما حث ولو قال والله لا اكل خبزا ولا لحما لا يثبت الا اذا اكلها وفي  
 فتاوي ما رواه النهر سئل ابو بكر بن اسماعيل عن ثاجرت امراته مع  
 من حبه شرب الخمر فحلف لا يشرب حراما من هذا الجنس ثم قال فاكل فيه  
 قال لا يثبت وكذا قال ابو ابيهم فحين حلف وقال والله لا اكل حراما فاكل فيه  
 فقال اذا كان بعلته الفق واستلعه حث وان كان لا يغلب عليه فاستلعه  
 لم يثبت حلف لا ياكل من ميني فلان شرب من ميني قال لا يثبت وان قال لم  
 ابو بكر بن قضا ودين ديانة وفي كتاب الاجناس قال الحنفية على حرام والحشر  
 على حرام ثم شرب منها او اكل لحمه عليه كفارة العامين والله تعالى اعلم  
 بالحق والحق والصواب **الباب الثالث منه في المسائل المتعلقة**  
**بالاحكام في مسائل الدخول في مسائل الخروج والكنى في مسائل البس**  
**في النعم فيما يجري بين العزيم قد في الدين في مسائل الضرب في العقوب**  
**في الاخذ والرق الفصل الاول في مسائل الدخول وفي الفتاوى**  
 ابو بكر فحين حلف لا يدخل دار فلان فادخل في بئيرة اعصافها في تلك الدار  
 قال لو كان بحال لو سقط سيط في الدار حث قال الفقيه من صعد سطحها  
 او حاطبها حث وكيني اقول ان كان الحالف من بلاد العجم فانه لا يثبت  
 في ذلك كله ما لم يدخل الدار لان الناس لا يعرفون ذلك دخلوا في الدار  
 حلف لا يدخل سكة فلان فدخل مسجدا في السكة قال سداد لا يثبت  
 حلف لا يدخل دار فلان فادخل حاطبها سبيد وبين اخذ قال محمد بن سلمة  
 لا يثبت فان تصد نفس الدار لو كان بينه وبين غيره فدخلها لا يثبت  
 ولو كان الحاطب الى السكة حث قال الفقيه وفي قول زفر لا يثبت في الوجهين



وهو يأخذ حلف لا يدخل دار فلان او دار فلانة قال لا فرق بينهما في  
 قول ابي يوسف رحمه الله ولو اشترى دارا بعد اليقين او وجد ان رجلا  
 قد دخل فيها ولو مضى مدة اللجاة وجئت اليه فدخل فيها حنت ولو كان  
 باعها ثم استقالها منه فدخلها يعني ان لا يحث في قياس قول ابي يوسف  
 رحمه الله حلف لا يدخل هذه الدار فالتحذير في موضع واضح بانه آية  
 الدار فدخل ذلك الكفيف قال ان كان أدلت الموضع من الدار حنت في يمينه  
 من اي جانب دخل لا يدخل دار فلان وله دار غلة قال ان لم تقدم كلامه  
 يدل على دار الغلة وغيرها فهو على الدار الذي يسكنها قال لا يدخل دار  
 فلان الاخري استكفت بود قال ان نزل لهم ثلاثة او قتل او هدم او موت  
 لا يحث في دخوله حلف احدها لا يدخل دار فلان والاخر حلف الا يخرج  
 فقاما على حايضهما قال لا يحثان فارا كل واحد منهما لو اخرج او ادخل احدي  
 رجله منها لا يحثان كذا هذا وبه قال ليبر وبه نأخذ لا يدخل دار فلان  
 فجاء الى الباب واستند في المني فغزت رجله او رفعت الريح فوقع في  
 الباب قال سداد في العتور يحث وفي الريح لا يحث قال لا تمنع فلانا  
 من دخول داري فمنعه مرة برقي يمينه فان رآه مرة ثانية فلم يمنع لا يمين عليه  
 وقال ابو نصر فحين حلف لا يدخل فلانا يدخل هذه الدار قال ان كانت لا تملك  
 منعه على الدخول فهو على النهي وان قدر فهو على النهي والمنع ابو بكر  
 لا يدخل المسجد هذا فدخل بعد هدم وبني قال يحث بخلاف البيت اذا هدم  
 وبني بيتا اخر ودخل لا يحث لان اسم البيت زال عنه بالهدم واسم المسجد  
 لم يزل بالهدم لا يدخل الحمام ان مضى برسمين ثم انه دخل لمسلم على الخايمي  
 ويخرج ثم غسل راسه هناك قال لا يحث لا يدخل بلح فهو على المصر  
 دون القرية وكذا الواسطا جارية الى بلح قال الفقه هذا استحسان واذا  
 قال لا ادخل مدينة بلح فالامر الى المدينة ورضها كن الرض بعد من  
 المدينة فان اراد الحالف المدينة خاصة فهو على ما نوي حلف لا يدخل  
 هذه القرية فدخل اراضيها قال لا يحث ويصح ذلك على العمران لا يدخل  
 كونه كذا فدخل اراضيها وكذا لا ادخل دساق كذا وفي الجامع الاصغر لا يدخل  
 دار فلان فركب دابة فجوحا فادخلته في تلك الدار حنت وقيل لا يحث

لانه سكر في الدخول وعن ابي يوسف رحمه الله فيمن قال ان دخلت  
 هاتين الدارين فغلبه حر فان ابا حنيفة رحمه الله قال لا يحث حتى يدخلها  
 وبه قال ابو يوسف رحمه الله وان قال ان وضعت في هاتين الدارين حجرا  
 لم يحث حتى يصح منها ولو قال ان اخذت من هاتين الدارين اجرة فاخذ  
 منهما حنت وفي قوله ان اكلت من هذين الفخلين وطبة فاكل منهما  
 حنت وفي قوله لا مراية ان ولدنا غلامين فانتما طالقان فولدت  
 احدهما طلقان ولو قال ان اكلت من هاتين الفخلتين فحني فهو على ان  
 ياكل منهما سليل ابو بكر الاسكاف عن امرائه خلف لا يدخل فوجها دارها  
 ان ارادت ان لا يدخل دارا هي ملكها سعيها من اخر بيعا جايئا وسلمتها  
 اليه ثم يدخل وان ارادت ان لا يدخل دارا هي يسكنها وهي فيها فلا يمنع  
 بيعها وان لم يكن لها بيت فمغترها هي ان الكلام ممن حاج وقبل ان الرقابة  
 الظاهرة في كتاب الايمان ان من حلف لا يدخل دار فلان ولا يئنه له  
 فدخلها بعد ما باعها لا يحث عند ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف رحمه الله  
 وقال محمد رحمه الله لا يحث وقيل ان كانت اليه انتات لعنيط صاحب الدار  
 فالجواب ما قاله لانه لا يحث متى باع وان كان لعنيط الدار من حوالها وجرحها  
 ومحمد ذلك فالجواب ما قاله محمد رحمه الله انه لا يحث ولو باع نصف الدار وهو  
 فيها فدخل حنت وان تحول صاحب الدار عنها اخاف على انه على الاختلاف  
 اذا لم يكن لديه سليل ابو القاسم الصفار عن حلف ان لا يدخل بيتا فضع  
 على سطحه فان اراد به الدار حنت لان الدار اسم للعروة ولها وان اراد به  
 البيت لم يحث حلف لا يدخل البيت فادخل فيه وهو نايم لم يحث وفي فتاوى  
 الشافعي عن حلف لا يدخل دار فلان فاستعار فلان دارا صاحبة لا تحاذ الولية  
 فحضر الحالف الولية ودخل الدار المستعارة هذه قال ان نقل المعبر متاعه  
 من الدار وسلمها الى المستعير ونقل المستعير متاعه اليها حنت والافلا  
 وفي فتاوى محمد بن الفضل فيمن حلف لا يدخل هذه السكة فدخلها رافيا في هذه  
 السكة من جهة اخرى سوى هذه السكة لا يحث وان اراد ان يسطح دارا وانتقل  
 الى سطح داره في هذه السكة على ظهر السكة حنت لان منازل السكة من  
 السكة وليست سكة فظهر السكة من السكة بان المني على خشب وعرض



ظهر السكة حلف لا يدخل هذا البيت وهو فيه يقع على دخوله في هذا البيت  
 وان كان خارجا وقت العيين يقع على جميع المنازل لان المنزل يسمى بيتا وفي  
 الوقائع لا يدخل دار فلان وليس له دار مملوكة لكن هو ساكن فيها بحيث  
 يدخله فيها لا يضاف عليه ولو دخل دارا مملوكة له بحيث ارضا لداره  
 ملكا دخل دار فلان اسي وغيره لكن ساكن فلان فيها حث لان جميع الدارضا  
 الي بعضها بالسكن وبعضها بالملك وان لم يكن هو ساكن فيها لا يحث لان بعض  
 الدار لا يسمى دارا وفي فتاوي ماوراء النهر حلف لا يدخل دار اخيه فباعته هي  
 تلك الدار من اخيهما فدخلها لا يحث قيل ان حل انسان الحالف فادخله مكرها  
 في الدار المحلوف عليها لم يدخل بعد ذلك طوعا قال حفص لا يحث وقال احمد  
 بن حنبل يحث حلف لا يدخل الحمام فدخل بيت المشرك لا يحث قاله ابو ابراهيم  
 قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فعلي كذا فدخل احداهما حث حلف لا  
 يدخل هذه وهو فيها لم يحث حتى يخرج ثم يدخل حلف لا يركب هذه الدابة  
 وهو راكبا فلم يتزل حث لان الثبوت على الدابة ركوب والثبوت على المكان  
 سكون وليس بدخول حلف لا يدخل دار زيد وحلف لا يدخل دار عمر ثم ان زيدا  
 اعاد داره عمر او اخره فدخل الحالف فيها في قول قال ابو حنيفة وابو يوسف  
 رحمهما لا يحث في مدين نبد ويحث في مدين عمر على قولهم رحمهما يحث  
 فيها جميعا ابو ابراهيم عن حلف لا يدخل بيته هذا مادام حيا وابنه في بيته  
 والبيت الذي هو فيه عنه باجاة قال يجب ان يستاجر بيتا اخر وليكن  
 معها فلا يحث لانه اذا سكن معها في ذلك البيت يحث حلف لا يدخل هذه  
 الدار فاحتمل انسان او كان على دابة فادخلته قال ان كان ههنا له المنع ولم  
 يمنع حث وان كان مكرها ولا يتحمله المنع لم يحث وهي على بيته والله اعلم  
**الفصل الثاني** في سائل الخروج والسكن وفي الفتاوي حلف  
 لا يخرج من هذه الدار فارأيي سجنه فيها اغصانها خارج الدار حتى صار رجال  
 لو سقط سقط في الطريق قال لا يحث كما لو دخل كسفا في تلك الدار لا يحث  
 وعن ابي يوسف رحمه الله فيمن قال والله لا اخرج من بلد كذا قال هذا اعلى ان  
 يخرج يبدنه ولو قال لا اخرج من هذه الدار كان هذا اعلى البقله منها باهله  
 وبدنه حلف وهو في سئله ان لا يخرج الى بغداد اليوم يخرج من منزله وهو يريد

بغداد ثم بداله مخرج له لا يحث الا ان يجاوز ابيات مصر وهو على بيته  
 الخروج حلف لا يخرج من داره فخرج من باب داره ثم رجع حث وان كان  
 في منزله في دار فخرج من منزله ثم رجع قبل ان يخرج من باب داره لم يحث  
 لا يخرج الى مكة ماشيا فخرج من ابيات مصر ماشيا يريد مكة ثم ركب  
 حث خرج راكبا ثم نزل فمشى لم يحث حلف لا يركب سفينة الى بغداد  
 فركبها حتى صار فرسحا ثم خرج لم يحث حلف لا يركب الى مكة فمشى بعض  
 الطريق ثم ركب لا يحث حلف لا ياتي بغداد ماشيا فركب حتى ناسها فدخل  
 خلفها ماشيا حث لانه اناها حلف لا يمشي الى بغداد فمشى بعض الطريق  
 وركب البعض لا يحث حلف لا يخرج من الدري الى الكوفة فخرج الى مكة فخرج  
 بالكوفة قال محمد رحمه الله ان كان خرج من الدري ولوي ان لا يمر بالكوفة ثم بداله  
 بعدا خرج فمر بها لا يحث حلف لا يخرج من باب هذه الدار وهو يضي باب  
 الحطب فخرج الباب ثم خرج قال لا يحث وان لم يبق باب الحطب فخرج من  
 موضع الباب حث قاله سداد وفي فتاوي ماوراء النهر رجل حلف ثلاث  
 رجال ان لا يخرج من تجارا الا باذنهم فخرج احدهم قال لا يخرج ولكن ان مات  
 احد الثلاثة فخرج لم يحث لانه ذهب الاذن الذي وقعت اليه سئل ان حث  
 الي بيت ابيك ان ابيك بيت ابيك ان ذهبت فخرجت ناسيا ثم  
 تذكرت فرجعت قال محمد بن الفضل لا يحث في الايتان وحث في الخروج  
 واما الذهاب قيل هو كالحروج وقيل كالانسان وفي الجامع الاصفر ان  
 الصحيح قول محمد رحمه الله بن سلمة ان الذهاب كالانسان في قول نضر انه كالحروج  
 وفي الفتاوي عن ابي بكر حلف لا يسكن بلخ قال يقع على المدينة وقراها واذا  
 كان مدينة بلخ يقع المدينة ورضها ولا يقع على قراها حث ان لا يفعل كذا  
 ما دمت في هذه الدار فهذا اعلى ما كان ساكنا فيها ولا يسقط بيته الا ان  
 منقل منها على الاختلاف المعروف الذي ذكرناه قال ويقول ابي يوسف  
 رحمه الله نأخذ ولو كان المحلوف عليه في غيا لغير ساكن فيها او كانت امرأة  
 او كان ابنا كبيرا ساكنا مع ابيه فخرج بنفسه وترك قاتله فانه لا يحث  
 لان السكنى لا تنسب اليه بخلاف الزوج اذا كان قواما على وجهه تنسب  
 السكنى اليه فلا يخرج من ان يكون ساكنا لا تنسب اليه بخلاف الزوج فيها الا

بيت



بالنقلة على ما بينا اما في البلدة متى خرج بنفسه وترك متاعه لا يحث  
حلف لا يسكن هذه الدار وكان فيها باحالة او كانت داره فقل متاعه  
عنها والي في السكة قال ابو نصر سمعت محمد بن سلمة ولصرا انه يحث ما لم  
يسكن دارا اخرى قال العقي هذا اذا لم يسلم الدار الي غيره لما لو اجد دار  
الملوكه من غيره او كانت عنده باحالة او عارته فزها على مالكها لا يحث وان  
لم يحث دارا اخرى في موضع اخر وفي الجاه الا صغر حلف لا يسكن هذه  
الدار فاد اخرج متاعه ويوجه فاستغنى عن الخروج وسعت عن اخراج  
المتاع سكن الحالف دارا اخرى قال برقي يمينه وعن ابي يوسف عن ابي  
حنيفة رحمه الله عليه ما قال فمير حلف ان ساكنة فلانا في هذه الدار فامراني  
كذا فغاب الحالف فجاها هذه متاعه وساكنه والحالف غاب لا يعلم به  
حت الحالف وقال ابو يوسف رحمه الله لا يحث فان قدم فعلم به ولم يجوز لهم  
عنها حين علم فهو حث اجماعا حلف ان لا يقيم في هذه البلدة اكثر من  
هذا اليوم وله فيها دار ومتاع واهل فانه ينبغي ان يبيع الدار والمتاع من  
امين ثم يخرج هرج امراته قبل مضي اليوم قال صاحب الكتاب كذا سمعت  
بعض اصحابنا وفي فتاوي السبعين وسئل عن من قال حلف لا يسكن هذه  
الدار فقال لا يبي الا بالنقل ونقل متاعه وفي البلد بابقاله بنفسه دون  
نقل متاعه وفي القرية قبل انها تمزلة الدار وقبل انها تمزلة البلد وقبل  
بالها اخذ فهو حسن قال وفي الدار لو اراد بنفسه ومتاعه ثم عاد بعد ايام  
الي هذه الدار ضيفا او زياره او ينقل اليها بغير متاع ونقل متاع قال لا  
يحث وفي الواقعات حلف لا يسكن هذه الدار يحتاج الى ان ينقل عنها  
بنفسه واهل وولده وحده ومن يقوم بامرهم ولو منعوا من الانتقال  
ومهدوا وان بقوه لم يحث وان اقام على ذلك اياما وخرج من ساعته  
وترك متاعه كل في الدار لطلب دارا اخرى منقل اليها فلم يجد ما يستاجر  
اياما وكان يمكنه ان يضح متاع البيت خارج الدار لا يحث وكذا لو خرج يطلب  
دوا ينقل عليها متاعه فلم يجدها لم يحث وكذلك لو حلف في حوت الدليل  
فلم يمكنه الخروج حتى ليج وان كان له متاع كثير لم يكن ان يسكن في دوا  
كثير فلم يفعل وهو ينقله بنفسه في ايام كثير لا يحث في جميع ذلك ولو نقل

من

من متاعه الا يسكن قال ابو حنيفة رحمه الله يحث وان كان مقيدا او يمكنه  
وقال ابو يوسف رحمه الله لا يحث ولو كان ساكن مع غيره في الدار فحلف  
ان لا يسكنها معه في الدار فهو يذهب المتاع من اخر او باعه او اودعه او اعان  
وليس من يابه العود لا يحث وان كانت معه امراته فابت للخروج واستنوت  
واجتهد فيه ولم يفعل لم يحث ولو خرج بيده وقال هذا اردت لم يحث  
ولو كنت ساعده في الدار ثم قال هذا اردت لم يصدق فقاء لانه امر الحث  
حين مكث ثم انكر لم يصدق بخلاف الاول وفي بغداد لو خرج بنفسه  
لم يحث وكذا في القرية قال هذا كله من محضر الكرجي وفي الفتاوي فمن  
اشترى لامرأة ابنة هدية ثم استردها منها فقال الابن لابي ان لم ترد علي  
ما اخذت منها فان انا ساكنة في دارك هذه فامراني كذا فبعث ابو  
الهدية هذه علي يد رجل اليها قال ان ساكنه قبل ان يعطيه حث الا ان  
ترد المرأة الهدية الي الاب فيدفع الاب الي الابن فقط يمينه ولو كانت  
ساكنة وقت اليمين ولم ياخذ الابن في النقلة حث لعني ان لم يدفع اليه  
الهدية **الفصل الثالث** في اللبس وفي الفتاوي حلف  
لا يلبس غزل فلانة فلبس ثوبا قد خيط بغزل فلانة قال ابو القاسم لا يحث  
وبه ائني ابو جعفر وبه ناخذ لانه بايع التوب ستملت فيه وعن البلخي فمين  
حلف لا يلبس هذا الثوب فلبس عليه وهو نايم ودفع عنه وهو نايم  
قال لا يحث قال العتيق وعن عيسى بن لبيان انه يحث وعن محمد بن كذا والقياس  
ما قاله البلخي وبه ناخذ حلف لا يلبس من غزل فلانة فلبس التكة قال  
ابو يوسف رحمه الله يحث وقال محمد رحمه الله لا يحث لانه لكن اكل التكة من الحرير  
وبه قال ابو يوسف رحمه الله في تكة الحرير وفي الذير والعروة واللبنة لا  
في اليمين يحث ولا في الحرير يكون وفي العكسوة والسبك والرقعة  
التي تكون في الحياح يحث قال رحمه الله وعن ابي نصر فمين حلف لا يلبس  
غزل فلانة فلبس عليه وهو نايم قال لا يحث فان ائنه والقاء عن نفسه  
مع الانباء لا يحث وان تركه فاستقر عليه حث وكذا لو لبس عليه وهو  
ممنه حث علم به او لم يعلم قال لامرأة ان لبست من غزلت فائنه فلبس  
فحب حتى بلغ الدبل الي سته ثم ظهر انه كان لبس امراته قال يحث

س



حلف لا يدخل من غزلها في سوزيانه فباع ثوبها واستري ثمنه فيها  
لابن له قال ابو جعفر ان استري ثوبا له لم عليه بالقضاء حث لاث  
وجب عليه فصار كانه استري لنفسه وان كان الكسوف افضل من كسوف مثله  
واستري باذنها لا يحث وللعز ان اذنها يحث وعن محمد بن جعفر حلف لا  
يكسوا عبده فاعاره ثوبا عشرين سنين اولعته الى سفر فاعاره ثوبه لا يحث  
لانه لو كانت لم يكن الثوب للعبد سئل ابو القاسم عن امرأة حلفت ان  
لا تلبس هذه المقنعة فالتفتها علما للعداء ثم نقصت العلم ورد  
عليها فتقنعت قال كحيت لانها على حالها لصير عن بن زياد حلف ان  
لا تلبس من غزل فلانة ثوبا فلبس من غزلها عمامة قال لا يحث حلف  
لا تلبس صبيانه من غزل فلانة ثم ان الحالف نام في ملأه من غزل فلانة  
فجاء واصبانه ورضوا في هذه المدة وناموا معه تحت الملاء حث بخلاف  
الاول لان هناك قال ثوبا وهو من الم يفل سئل بصير عن حلف لا  
تلبس من غزل فلانة فاحذ على عورت حرقه مدر سبرين ثم علم بالهمين  
فماها مال لا يحث حلف لا تلبس السراويل فادخل احدي رجله لا يحث  
حي سئى اسم اللبس وكذا في الحفان قال بصير عن قال ان اذهب بنوني  
الي جهنم فاحرقه فامراه كذا قال اخاف ان يقع الطلاق وفي ثوب الشقي  
عن حلف الكريهة فلانة من الكاريد فعليه كذا فباعها كذا باسمها واستري  
لها ثوبا اخر فلبس وقال لا يحث على ما هو العرف في اللبس وان اتخذ  
من شبكة فاصطاد بيل لا يحث لما قلنا انه على اللبس ثم استعذر  
حواشي الشيخ ان يحث لكن استعمال كل شئ ما يلبس بحاله والاي محال  
الشبكة هو الاصطياد ذكر ابن رلم رمان بكرا من رابره يحث وفي  
الحاج الاصغر وسئل ابو يعقوب السمرقندي حرم وابي نصر بن ابي سلام  
عن قال لامرأة كذا بوسام ثم ان كان كذا وخوشت فانت كذا ثم انها رقت  
كربا سا الي زوجها لشجرة بالاجرة فتخه واخذ منها اجرة ثم لبس هي  
بقية الكرباس قال لا يحث وانما يقع على ما يملك بالاكتاب وان كان  
القطن من النسيج فاني ارجوا ان لا يحث لانه لم يلبسها ولا امرها ولا يحث  
وفي فتاوي ما وراء النهر وسئل ابو نصر عن حلف لا يكسوا فلانا فكاه

لعلي

لعلي او مكنو او خن قال لا يحث وقال غيره كحيت حلف لا تلبس  
من غزل امرأة فلبس وبطانية وبطانية من غزل غزلها فقال كحيت  
ولو لبس ثوبا فيه قدر زراعتين من غزل فلانة حث لان هذا القدر ليس  
منفردا بغيره ولو كان اقل منه لا يتر به فهو مكوث فيه لانه ليس بها  
كسوا الثياب ولو لبس جودبا من غزلها او تكحيت ولو لبس ثوبا  
سدا من غزلها او كحيت والباقي من غزل غزلها قال لا يحث حي يكون  
سدا وكحيت من غزل فلانة ولو رفع فيه جرقه وكان من غزلها لا  
يحث سواء قال لا تلبس ثوبا لم يقل قاله ابو نصر احمد بن سهل وانه اعلم  
**الفصل الرابع** في المسائل المتعلقة بالنوم وفي الفتاوى  
حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل ذلك الفراش في فراش اخر فنام  
عليه قال لا يحث الا ترى انه لو جعل هذا الفراش في فراش دياج ليس  
فراش دياج فتيل فان اخرج الحشون الفراش ونام عليه قال لرجا  
ان لا يحث لانه لا يطين عليه اسم الفراش ولو رفع الطهارة ونام على  
الصوف لا يحث قال ابو القاسم اراد واحد من الجماعة يذهب فنعوه  
فوقع قدمه على حاجب من السطح وهم على السطح وقال ان تب الديلة  
او اكلهم هنا واراد الموضع الذي وضع قدمه عليه فامرأة كذا فنام على  
غير ذلك الموضع من السطح قال حث قضاء والقول له ديانة ابو نصر قال  
فحين قال لامرأة ان وضعت الديلة جنبك على الارض مالم اصبك فا  
نت كذا وهو لم يقد على ضلها وهي لم تقنع جنبها الا انها فعت قال لا  
يحث سدا قال فحين حلف لا ينام على الفراش ما دام في الخربة فتزوج امرأة  
في بلدة هل ينام على الفراش قال ان تزوجها على بية ان يطهرها او يذهب  
بها فهو بعد غريب وان لم يبق النقلة وانحوها فليس بغريب وفي الجامع  
الاصغر حلف لا ينام في هذا البيت فارخل فيه نايما قال ان اسديقك  
فلت فيه مضطجعا حي غيبه النعم حث وان لم يعينه لم يحث وانه اعلم  
**الفصل الخامس** فيما يجري بين القرين وصاحب الدين وفي  
الفتاوى قال سدا فحين قال لعند محمد وانه لا اوع ما لي عليك اليوم قال



ان قدمه الي الحاكم وحلف بربي عديته وان اقر بحبسه كذلك وان لم  
يجبه بلائنه الي الليل قبل فان لم يحل ماله قال يقول اعطين مالي فاذا  
قال ذلك بربي عديته حلف لا يدع عديته حيي يوطئني حتى تم نام الي  
وذهب العزم لا يحيت وان ذهب الحالف وثقه حنت ولو قال لا ادعه  
مخرج من الكوفة فخرج وهو لا يعلم لا يحيت وان رآه يخرج فتركه  
يحيت وان لارمه فلم لغير عليه حتى ذهب لا يحيت سئل ابو بكر عن له  
علي احمد وراهم من مئة شاة باعه فحلف ان لا ياخذ من ذلك الشاة  
ولاخذ مكان ذلك الثمن حنطة قال يحيت الا ترى انه لو كان له ستريك  
كان للستريك ان ياخذ منه نصف ذلك الشاة وعن ابي يوسف فحين حلف  
وقال ان لم اتقن مالت علي غدا ففلي كذا ثم غاب المحلوف عليه قال  
اذا رفع الي القاضي برء قال له املت طالق ان لم تقضي حتى يقال للمطلق  
نعام ولم يرد جوابه قل نعم فقال نعم واراد به جوابه قال محمد المين له  
لارمه قيل لم وقد قطع بينهما قال لان هذا كلام واحد ما ياخذ في  
كلام اخر او يطول لا ينقطع حلف المصنوب منه ان لا ياخذ من الغائب  
فجاء به الغائب وقال سلمت اليك وقال المصنوب به لا اقبله منك  
قال ابو جعفر لا يحيت ويري الغائب من الضمان كن حلف لا يودي  
ركاة ماله فاخذ العاسر منه حاز عن ركاة وليس يحيت سئل ابو نصر  
عن قال والله لا قضين مالت اليوم فاعطاه ولم يقبل قال ان وضعه  
حيت سال به كان قاضيا وفي الجامع الاصغر فقال ان خليت عزمي  
مالم اقم حتى يغلي كذا وكفل عنه رجل فحلفي عن حنت وان هرب  
العزم لم يحيت لانه ما خلا عنه قال لا انا قلت فوكل علامة عليه بلاءه  
قال يحيت وان قال اردت هذا لادين قضاء ودين ديانة وسئل  
ابي نصر الدبوسي عن حلف اخر ان ياخذ من ماله ويريه وجهه فاستاء  
فلم يحله وقد غاب قال لا يحيت في عيته ذكره في فتاوي ما وراو الخضر  
**الفصل السادس** في المسائل المتعلقة بالضرب والممس  
والاساءة وفي الفتاوي سئل ابو القاسم عن ضرب اخي لمقتض الفاس  
تم حلف انه لم يضرب فلانا بالفاس قال الضرب بالفاس لا ينطبق على الضرب

بالمقتض

بالمقتض عرفا فلا يحيت حلف ليضرب عديته ففرصه قال ابو بكر هذا لا  
سعى صراحة فلا يبر في عديته قال لا ضربك بالسياط حتى تموت قال  
هذا في المبالغة في الضرب ولو قال حتى يتبول او يتكبي او يستغيث  
قال محمد رحمه الله هذا على ما يقع من الامرين جميعا قال لا ضربك بالسيف  
حتى تموت فان هذا على الموت حلف لا يمس شعرة فلق رأسه فنبت  
شعره ثم مسح حنت كما لو قال لا امسكك فقطاسة ثم سبب فمس  
يحيت قال شعرا فمس كما قال محمد رحمه الله يحيت قال لا يمس صوف فمس  
كنا لا يحيت لان المسح يعور شعرا والكتا لا يعور حلف لا يمس فمس  
باريا حنت لانه يعور قال سداو فلق حلف لا يطعن فلانا فنبض هذا  
الكين او نبض هذا السهم او يبرج هذا الرمح فرب الرجل وارضل اخر فضربه  
قال لا يحيت حلف رجل ان لا يمنع ضرب ابيه فمعه بعد ما ضرب حبة او  
حبتين قال ابو بكر يحيت لان مراده ان يضرب حتى يطيب قلبه ولم يوجد  
قال ابو نصر فحين حلف وقال ان وضعت يدي على جاري فموت  
عن ضربها قال لا يحيت اذا كان الممين لاجل امره لا لها لا لاف رص  
من ضربها اذا كانت سب الممين ذكر اتيها وفي فتاوي ما وراو الخضر  
سئل عن حلف ليضرب ابنه عشرين سوطا هل يجوز له ان يكفر ولا  
يضرب فقال لا يجوز له ان يكفر الا ان يعجز بموته او يولها ولكنه يضربها  
عشرين سوطا او يشرخ حلف لا يضربها فموت شعرا قال ابو نصر الدبوسي  
اي استك في وروي عن ابي القاسم الصفار وليس انه لا يحيت وجواب  
ابي حنيفة رحمه الله انه يحيت وسئل ابو نصر عن حلف ليضرب فلانا وفلان  
ميت ان كان يعلم موته لا يحيت وان لم يعلم فذلك فلانا لو قال ذلك  
وهو حي ثم مات قال علي قول ابي حنيفة رحمه الله لا يحيت وقال  
ابو يوسف رحمه الله يحيت وفي فتاوي السلي وسئل عن ضرب اخي  
وجميعا وعجز المطلوب عن مقاومته الحال فقال الكر من راي وي نكتم راي  
فمرضاة وهو لا يجاربه قال هذه اللفظة لا تنع على المجازاة الشرعية  
من القصاص والتعذيب والارش والضمان ونحن وانما يقع على اساءة علي  
اي وجه ليس اساءة في عرف الناس ولو توي به المحذور كما كان توي والافاق

الضرب



مطلق بدلالة الحال لانه انما عجز عن محاراة في الحال فلا يجعل للفقير  
باطلاقه وسيل عن لقول بعد ما اسأله رجل كريس مراوى يزد فامرأة  
كذا قال هذه الذئبة لتبقى المحالطة والمضافات والموافقة فان وجد  
ذلك حث والله اعلم **الفصل السابع** في المسائل  
المعلقة بالعمود وفي الفتاوى حلف ان اجبر لا يعمل بعد ثم بدا له ان  
يعمل قال ليس في ذلك شيء الذي يريد ان يعمل فيه ثم يبيعه منه اذا  
فرغ من العمل لا يكون وري فلان وهو اكله وفلان غايب فيقدر  
النقص من ساعة قال سدا حث في عينه كن حلف لا يكون هذه  
الدار فاراد ان يخرج فوجد الدار معتقلا فلم يقدر الخروج حث وان  
يند واحد لم يحث قال الفتى وعن ابي يوسف رحمه الله فبين قال  
ان سكنت هذه الدار فانت كذا وكان ليل فانه معدود حي صحيح ولو  
ولو كان الدار معتقلا وللدار حافظ فانه معدود حي يخرج باب الدار  
وليس عليه ان يتور الخابط ويبرأ خذ وعي الى القاسم فبين اجبر داره  
سنة ثم قال والله لا اتركك في داري قال اذا قال لي اخرج فقد برقي  
بينه قال لا انا ترك فلانا في هذه البلدة ثم خرجا من حده وشاركا ثم دخلا  
البلدة لا حثان وكذا لو دفع لحدوها الى صاحب مرقا مضاربا قال الفتى  
وفي بلادنا التجار يسمون المضاربة شركة فانما فعلنا ذلك حثا قال  
لا يعمل فلان شيئا من المضاربة فعمل شركته فانه يحث لانه عمل معه واذا  
قال لا انا تركت مع فلان وشركته لا يحث قال لا اعمل مع فلان  
فعمل مع عبده المأزون لا يحث قاله نصير قال لا يكون محاربا فلان في  
امر رضى قال سدا وان ناقصة مكانها برقي عينه وان كان رب الارض  
غايبا عن المصر فخرج اليه وناقضه قال يحث لمن لا ياكل فلانا فلم يجد  
المفتاح الا بعد ساعة حث هكذا قال نصير وعن ابي يوسف لا يحث فيها  
مادام مستقلا بذلك الامر كان في طلب المفتاح او طلب صاحبه واعنا  
حث اذا استغل بل عمل اخ حلف لا يستعير من فلان شيئا فارد فلان خذ  
الي دابته لا يحث لانها ليست لعبارية والعارية ان سلمها اليه قاله  
سدا وسيل نصير عن استعير دابته فحلف وقال كرسى يهر كرسى يادهم

فأعطي

فأعطي بعض الناس ومنع عن البعض قال لا يحث حلفا لغيره من فلان  
فوجه المحلف عليه وكذا فاستقار منه قال اختلف فيه ابو يوسف ودف  
رجهما الله قال احدهما يحث وقال الآخر لا يحث قال لامرأة ان لم تكلمني  
بال فانت كذا فقلت استمعوا الي كذبت بال فلان على ربي قال الصان  
باطل واليمين على حالها في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف الصان  
حايض وسقط اليمين وفي فتاوى النبي قال ان كذبت لاحد عن اخيه ثم  
عدله او بنصف درهم عدله فامرأة كذا تكفل لرجل عن رجل بعينه  
درهم عطينة قال لا يحث لانه ما كفل بما يسمى قبل اليس هذا ما لفته  
في الامتناع عن الكفالة بالكفل والكثير قال لا يبل هذه عين والمعتبر  
بالامان في الالفاظ دون الاعراض حلف لا يعمل لغيره وهو خراز فاستري  
من ذلك الدكان ادوات الحث بيمين معلوم سزا صبي محذره والله نعم  
باعد منات بيمين معلوم قال لا يحث وسيل فمن له مستغلات فحلف  
له لعله ربه ابن علة حاذرا فاحذرت امرأة العذلات والعقبات واعطاها  
نوحها قال لا يحث لان اليمين على العقد وهو لم يعقد وان كانت هذه  
المستغلات معلقة للعقد فترك عليهم لا يحث لعدم العقد منه وسيل  
عن قال بيش كذا خذ اي فلان كنتم ووكيلكم اما انكم كاري كذا بغيرها يد  
بكنتم فبصير الموكل غيره على ما عين الخالف ثم امر ان يعلم به عملا ففعل  
قال يحث لان هذا عي الوكالة لان شرط حثه ان يكون وكيل له **الفصل**  
الاطلاق ومن عمل لغيره باسمه فهو وكيل له والله اعلم **الفصل**  
**الثامن** في مسائل الاخذ والسرقه ونحوه وفي الفتاوى وسيل ابو القاسم  
عن اخذ من مال ولد شيئا فحلف الان ان كنت نزلت من مالي من غير  
ما اخذت قال لا يحث لانه لو حثت حثت بعد الموت ولا حثت بعد  
الموت سيل نصير عن حلف لوالديه ان لا اكل من مالهما بعد موتكما قاله  
هذا يمنع على الميراث تحث امرأة قالت لا يها في صحتها بعت مسكما  
كل شيء لي بدرهم فقبله ثم ماتت المرأة فحلف الاب ان ابنته لم تخلف  
شيئا قال ابو بكر اسبها ومن باطل وان سلمت جميع ما كان لها على ابوها يحث  
لم يبق في يدها شيء لم يحث والا فلا دفن ماله في منزله ثم طلب ولم يجده



ثم حلف انه ذهب ماله ثم وجهه قال محمد بن ابي بكر اخذ انسان ثم اعاده  
فاني اخاف ان يحث الان بنوي انه طلب فلم يجد وسيل ابو القاسم عن  
مصاريف من حايته ثوبا فقال لا يجوز ان يراى كذا في حلفه الا  
كرت من ياد نكروم فعلى كذا ثم سئلت ابو يعقوب قال اخاف ان يحث لان  
هذا يقع على ما في يده دون الملك حلفه لم يبق شيئا وقد كان رأى  
قبل ذلك عنده قال محمد بن سلمة رحمه الله لا يحث وانما يقع على النظر  
اليه حين سرق سئل ابو القاسم عن حلف ان لا يترق منها وهو اكار  
وهو يحل الحب والنواك الى سببه والخاص الكرم فيه نصيب قال لا يحل  
الاكار والوكيل للاكل ثاثة لا بعد سرقه واما ان يترق الجيوب فكما لم يترق  
لا على وجه الحفظ ولكن على طريق ان يترق به وهو سرقه واما سوي الوكيل  
والكار فكل سرقته حصة فقد سرق وحث قال لانه ان سرق ما مالى  
شيئا فامسك كذا مرق من ماله اجرة قال سئل محمد بن احمد وكان يوحى في الجوار  
معه ثم سئل ابو يوسف رحمه الله فقال وان كان الخالف يحل بذلك القدر  
يحث والافلا فاحب الى سائل محمد بن الحارث فقال محمد بن احمد ومن يحث مثل  
هذا الا ابو يوسف رحمه الله في فتاوى السبي سئل عن غاب من  
عن خان حلف كراين اسب من برده باشد من ايتحاشم عادى  
قال يرجع الى بيت الخالف عند العيى انه لا ياد بقله ايتحاشم الحجر والخان  
والبلدة اولم يوتيا الضرف كلامه الى الخان وسئل عن يقول لاسرانه  
ولها بن سكين مع اجبني ان لم تات ابنتك فلان ست اولم سكين معها  
فتي اعطيت سببا فليلا من باي فانت كذا فجاء هذا الابن وسكن معها  
سنة ثم غاب فعالت المرأة اني كنت اعطيت ابني شيئا من ماله وحشت  
في بيتك قال ان اعطيت ذلك قبل ان يحى الهيا وسكين معها وصدهما  
الزوج طلقت والافلا سئل عن سكران قال في مجلس العناد كان في  
حيي حنة واربعين درهما فاحدتها سبي فانكروا حلف بالاطلاق  
الكرام وزججيت من حبل بهج درم نبود ست جهل عدوي مع عدوي  
وقد كان في حبيبه قبل ذلك اربعون عدله وخمسون عطارفه فاصاب  
في الاجمال واخطار في التفصيل قال ان وصل التفيد حث وان فصل

لا يحث وان كانت في حبيبه عطارفه وعدليا سبيل فتمت عطارفه  
فجمع وقال الكرو حث من جهل عدو سبقت ابرو عدوي وايدى عدوي  
صدق في المبلغ ولكن احطاء في التفيد قال ان عيى عيى عطارفه  
فقد حث كما اصاب في التفيد او اخطار وسوار وصل او فصل لانه قال  
ابو يعقوب عطارفه ولم يكن عطارفه حث والله تعالى اعلم **باب**  
**الفصل الاول** في ما يل التزوج وفي الفتاوي حلف  
ان لا يتزوج امرأة محن في وجه ابوه امرأة لا يحث في ماله وعن محمد بن  
سلمة ولو روجه فضولي بعير اذنه فبلغ فاحاز قال لا يحث والقطر  
جابر وعن اسد بن عمر وعين قال والله لا اتزوج من هذه الدار وليس للدار  
اهل ثم سكنها قوم فتزوج منهم او قال والله لا اتزوج بنت فلان وليس  
لفلان ابنة ثم ولدت له ابنة فتزوجها قال لا يحث ولو قال لا اتزوج من  
بيت اهل الكوفة فتزوج امرأه لم تكن ولدت لوميد فانزحيت وعن  
بن مقاتل في عبد حلف ان لا يتزوج امرأة فوجه مولاه وهو كان قال لا يحث  
قال الفقيه لا يحث لان العبد ما تزوج ولا امرأه فصار كمن حلف ان لا يدخل  
هذه الدار فدخل كرها بخلاف المكنى على التزوج لانه وجد منه فعل التزوج  
وفي فتاوى السبي عن قال هريرة في ودا بود وما شد ابوي كذا ان  
مغت كذا ففعل قال طلقت كل امرأة يتزوجها دون التي في كفاحه ولا  
يتعلق لدخول لعوين قوله لا بود وعين قوله ابوي كذا وهو قوله  
باسد لان معني قوله بود وباشد واحد فانه يضر في المستقبل مكانه  
اعاد الكلام الاول من غير حاجة ففتح صحة التعليق كمن قال عبده حروحي  
ان تاسد تعالى بعين عبده للحال ولا يتصل به الا تاسد لما بينا قال وسأج  
بخاري جعلوها مينا صحيجا معتبرا عيى ان ابا بكر محمد بن اسماعيل ومنابعه  
مستأج وارحش يقولون يقع على امرأته في الحال بقوله بود وعلى التي  
بموجبها في المستقبل لاهل الحال وقوله باسد يكون تأكيدا وتقرير القول  
بود فكان سرقا ولحد والسيد الامام ابو سنجاع كان يقضى لهذا بسرقة وتابعه  
عليه اية عصر الامام الخطيب محمد بن حمزة قال كان لا يراه عيى فلما توفي



لم يبق فيه مخالف وسئل عن قال ان فعلت كذا فامرأة كذا فتدخل  
 فيه المعتدة عن طلاق بآية ما لم يقل ابن دريس طلاق لوجود الإثارة  
 وهي محل الطلاق الصريح فيصح وسئل عن قال لا جنبته ان تزوجت فأتت  
 طالق ثلاثا فزوجهما نكاحا فاسد الا ينجل المين حتى لو تزوجهما بعد ذلك  
 طلقت ثلاثا وكذا لو تزوجهما بعد وقوع الثلاث قبل نكاح المحلل لا ينجل  
 المين كما في قوله اول ولد تدينه فهو حر لا ينجل المين بولادة الميت كذا  
 ههنا وفي الجامع الاصح سئل ابو نصر الدبوسي عن قال واسد لا تزوجن امرأة  
 ثم قال لا تزوجن امرأة الا انتم قال لا تزوجن امرأة واسكتها معك قال امرأته  
 قال لا يثبت الا في النبي قال الان ما عاشت معات هي وسئل ابو بصير  
 الاسكاف ان يزوج ابنته الصغيرة فتزوجها فوضعي ولها ان بالفعل  
 قال لا يثبت وفي النكاح لو قال لا تزوجن واحدا بالقول او بالفعل يثبت  
 فيها قال لعن الناس يقولون تزوج فلان قال واو الحسن علي بن احمد  
 لعن بانه لا يثبت ويروي عن ابي نصر الدبوسي فقلت حلف لا يتزوج بنت  
 اخيه او بنت عمه فوكلت المرأة من يتزوجها ثم قبض المولي مهرها لو طالب  
 النزع بذلك صح النكاح ولا يثبت **الفصل الثاني** في ما يرجع  
 الى الوطى وما يتصل به وفي الفتاوي سئل ابو بكر الاسكاف عن حلف لا  
 يقرب امرأة فاستلني على قضاء حوائج المرأة وقضت حاجتها قال لا  
 يثبت سئل كرم من ردت فراودن كتم نايك سال فغلبه كذا فجاء معها فيها  
 دون الفرج قال لا يثبت وكان مولىا حلف لا يتزوج حراما ابدا وعني به  
 الوطى فوطي امرأة في نكاح فاسد لا يثبت لانه ليس بحرام مطلق وعن ابي  
 القاسم عن امرأة حلفت لا تغفل باسها من جنابة زوجها فزوجهما  
 مكرهه قال ارحوا ان لا يثبت قال الفقيه لان قولها ذلك كناية عن الجماع وفي  
 كانت مكرهه في ذلك لا يثبت وعن محمد بن ابي حنيفة ان لا يغفل عنها  
 من جنابة مكرهه ما احت في بيته وان لم يغفل عنها عشرين سنة وعن  
 ابي يوسف قال لامرأة ان اغتسلت منك الى شهر فأتت كذا فجاء معها  
 في المفارقة ونجم قال لا يثبت لان هذا يقع على الوطى حلف لا يثبت في  
 المرأة في غيرها قال ابو القاسم لا يثبت والمادل فقلت على الوطى في الفرج

سئل

سئل ابو القاسم عن حلف احزان يطبعه في كل سني باصر وبغناه ثم كناه  
 عن وطي امرأته قال لا يقع عليه على جماع امرأته اذا لم يكن سب دل عليه  
 وسئل ابو بكر عن حلف على لا يفتح سراويله على امرأته فان اراد جماعها  
 اخاف ان يثبت حلف ان لا يظفر الي وجهها وهي حنفية قال محمد بن ابي حنيفة  
 ما لم يكن الكن وجهها مكشوف وسئل ابو حنيفة عن قال ان رزقني الله ثيابا  
 امرأته موافقة فعلى كذا قال الموافقة ان تكون عفيفة راضية بما رزق  
 زوجها باذلة ما يريد منها من المتع لها وسئل ابو بكر عن امرأة حلفت  
 زوجها تحلف وقالت بالله كرهتم بكم رسم وعنت الهالم بحرم الحلال  
 وان الله عز وجل هو الذي حرم وقد كانت فعلت قال لا يثبت واخبرني  
 لقن ان ابو القاسم هو الذي علم امرأة بعد ما شرط عليها بان لا تأتي حراما بعد  
 هذا قال الفقيه كذلك في المين باسديا في الطلاق والعنف قلا  
 يصدق قضاء حلف رجل ان لا يصح مهر امرأته ولا ينفذ ولا يقدر و  
 الان سأل ان لوحي قال ابو بكر يسمع زوجها سبها باربع مائة فلما يثبت قال الفقيه كذا هذا في  
 من مدها سم يقرها باربع مائة فلما يثبت قال الفقيه كذا هذا في  
 حالة الصحة اما في حالة المرض فلا يصح اقترانه بها من البيع وسئل  
 ابو القاسم عن قال لها والله لا ميس فزجج فزججت قال يكون مولىا وسئل  
 ابراهيم بن يوسف عن الزوجين حلف كل واحد منهما ان فزجج احسن  
 من فزججت قال لا ان كانا قامين فالمرأة هي الباء الصادقة وحسن الرجل  
 وان كانا قاعدين فعلى العكس قال لامرأة ان تب الليلة الا في حجري  
 فأتت كذا فبانت في فراشه ولم ياخذها قال محمد بن سلمة عمت وفي فتا  
 وي النسي سئل عن امرأة قالت لزوجها انت على حرام او قالت  
 حرمتك على نفسي قال هذا يكون مبينا عنها لان تحريم الحال مبين  
 عندنا حتى لو طأ عنه في الوطى حنت وكذا لو وطئها مكرهه حنت  
 لان الاكراه لعدم القصد وعدم القصد لا يمنع تحقق الحث بخلاف ما لو  
 ارحل مكرها لان شرط الحث هو الدخول ثم وهذا **الفصل**  
**الثالث** في مسائل الخروج بالدين ونحوها وفي الفتاوي عن محمد  
 بن احمد فبين قال لامرأة ان حرجت الابداني فعلى كذا ثم قال لها قد اذنت

سئل  
 فهو مولى وان لم يزوج  
 فزجج مولىا لا يثبت  
 او غايط ثم جامعها حنت  
 لا يثبت وان فزجج جامعها



لك ان تذهبى كلما اردت فان هذا اذن وليس عليها شئ حتى ينهها  
 عن الخروج فتيهاها لا يخرج الا باذنه وعن نضر حلفان لا يخرج  
 من هذا الدار بغير علمه فخرجت وهو يراها قال لا يحث سواك ذلك برضاه  
 او بغير رضاه لان هذا لا يقع على الاستئذان وانما يقع على العلم وعن  
 محمد بن ابي ذر بن حلف انه لا يخرج امرأة الا بعلمه فاذلها في الخروج ثم  
 خرجت بغير علمه قال محمد بن ابي ذر لا يحث حلفان لا يخرج امرأة الا باذنه  
 فاذن لها من حيث لا تشع قال لا يكون هذا اذنا في قولنا في حلفه ومحمد  
 بن ابي ذر وقال ابو يوسف وزفر بن ربهما الله هذا اذن قال نضر كتبت  
 الى ابي عبد الله البجلي عما يختار في هذه المسائل فكتب لي ان لا اخلا  
 في هذه المسئلة وهو اذن اجماعا وانما الاختلاف في الذي يقول  
 لا يخرج الا بامري لان الاذن يكون اذنا بدون السماع قال نضر  
 الا ان ابا سليمان ذكر الاختلاف في الاذن والامر سئل ابو نضر عن  
 قال لامرأته ان خرجت من هذا الدار بغير اذني فانت طالق فقالت  
 له امرأته تريد ان اخرج حتى اطلق فقال الزوج نعم فذهبت المرأة  
 حتى قامت على اسكف الباب وبعض قد معها حيث لو اغلق الباب  
 كان ذلك المقدار خارجا وبعض قد معها داخل على ذلك الوجه ايضا  
 قال القول فيه للزوج ان كان على وجه التهديد لا يكون اذنا فينظر  
 الى اعتمادها انه على البعض الخارج فبحث ولو كان على البعض الداخل  
 لا يحث وان كان عليها جميعا رحت ان لا يكون حاشا في فتاوى  
 ابن الفضل وسئل عن امرأة برجل فقال لها ان خرجت من المنزل  
 بغير اذني فانت طالق قال لها اذنت لك بما يريد والى الامر باطل فخرجت  
 ودخلت المنزل الذي كان بينهما بصاحبه بامر باطل قال ان خرجت  
 وهي نارية ودخل ذلك المنزل لا بامر باطل عند الخروج طلقت وان خرجت  
 الى موضع اخر ثم دخلت ذلك المنزل لم يحث وان انت بامر باطل قال  
 لها ان ذهبت الى موضع بغير اذنه فانت طالق ثم قال لها اذنت لك  
 فاذهبي كيف شئت ثم قال ان ذهبت الى منزلك لاختك فانت طالق  
 واحدة ثم ذهبت الى منزل الاخت قال ان ذهبت اليه بغير اذنه طلقت

لانا

ثلاثا وان ذهبت باذنه طلقت واحدة باليمين الثانية وفي كتاب  
 ما رواه النهر سئل ابو نصر الدوسي عن قال لامرأة ان خرجت من  
 البيت الا باذنه فانت كذا ثم طلقتها ما نيا او الثالث خرجت من البيت  
 بغير اذنه لا يحث وكذا فيمن حلف مودن قرية بخير بعد عزله بذلك  
 قال لا يحث حلف ان لا يخرج من الباب بغير اذنه فخرجت من باب  
 السطح فقال ان جاوزت سطح ذاك المنزل وقع الطلاق وان لم  
 تجاوز لم يقع وسئل عن حلف لا يدخل الا باذن فلان فقال له  
 فلان قد اذنت لك ان تدخل كلما شئت اكون هذا اذنا في كل شئ  
 فاما براسه نعم قال حلف قلت فان حجر عليه قال ليس بحجره بشئ  
 قال ابو الليث الكيسري ان حجر عليه فدخل حث قال قوله بغير اذنه  
 ولا باذني **الفصل الرابع في ما يرجع الى الاطفال وفي**  
 الفتاوى رجع رجل في ارض امرأة فظن ان حلف اكر ان غدا ين  
 يجازيه من درايدها امرأة كذا ثم ان امرأته دفعت القطن لتذهب  
 الى الحلاج فدخل البيت والقطن على راسها قال حث في يده قيل  
 ابو بكر عن قال لامرأة انك تقصد من طعمني وحلفان لا يدخل  
 في منزله شيئا الى شرفه فدخل الحاصل الى اجير له كان قال ان ادخل  
 لينقع في المنزل رجوت ان لا يحث وعن نضر عن البجلي عن قال  
 لامرأة ان لم تزد الثوب الذي حملته الساعة فانت فارادت ان  
 تخرجه من الغيبة ليرده فاخذ منها او من الغيبة قال يحث قياسا  
 اذا لم يرده بل احده منها قال الفقيد وعندى لا يحث من فحنت  
 راس العسد ليرده وكانها رديه وعن ابن موال عن قال لامرأة  
 ان لم تحي عد المتاع كذا فانت كذا فبعت هي اليه بيد انسان غدا ولم  
 يجزيه قال ان اراد الوصول اليه لا غير فقد برئ منه وان اراد حملها  
 اليها بنفسها حث وان لم ينوشها فلا جواب له عندى فاما عند علمائنا  
 يحمل قوله على ما لفظ به ادعى رجل على امرأة انها ذهبت مهرها منه  
 وقد كان اكرههما واراد تخليفها عند القاضي قال الفقيد ينبغي لها  
 ان تقول للمحاكم سله انه يدعى على هذه الهبة باكره او بغير اذنه فان ادعى



حلفت انها لم تهب عن طلوع وسيل عن امرأة ذهبت الى منزل والد ها  
في قرية اخرى فتبعها زوجها وسالها ان تعود الى منزله فابيت خلف لها  
بئلا تطلبقاتها ان لم يذهب بها الى منزله الليله تلك فخرجت معه  
وذهب بها الزوج الى منزله قبل الفجر الصبح قال اذا عامه الليل في  
القرية التي لهاها عن المقام فيها اخاف ان يحث والافلا يحث  
حلفت اكر من اشياين كودك وادام فجعلته في المهد امرأة اخرى  
غيرها ارضعته لا غير قال كنه في يمينها لالك الرضيع لا يبيك  
الا بالرضاع قال اكر اريدك كره توخر ما وقال اريدك تحث تو  
فيحث قد راو قد طجها غيرها قال لا يحث وفي الجامع الاصغر  
فمن لا يدرى اسم امرأة بعد ما كان دخل بها خلف انه لا يعرفها  
وكذا في العبد قال لا يحث ولو ولد له مولود فاخرجه الى جاره ولم يكن  
مما بعد خلف جاره انه لا يعرف هذا الصبي قال يحث لان معرفة  
الصبي كذا يكون قال ابو الليث الكبي وبناخذ قال لها ان تودي الديار  
الذي رفعتك من كس فانت كذا انا فالديار في كس قال في قياس قول  
ابي حنيفة حمدا لله لا يحث وفي قياس قول ابي يوسف يحث كما في سيرة الكوز

### كتاب الغصب الفصل الاول

**في نفس الغصب** وفي القتاوي وسيل نصير عن عاصب الى نعمه المقتو  
المستهلك الى المعصوب منه فابى القبول قال يرفع الى القاضي حتى  
يامره بقبوله قال نصير كما في القولون في الغصب والوديعة اذا وضع  
بين يدي يديرا وفي الدين لا يرا حتى يضعه في يده او في حجره فرياه قد  
برى ولو يعلم انه ثوبه وضع في حجره ثم جاره اخر ودفعه قال ابو بكر اخاف ان  
لا يبر الا انه يبيع عند رب الثوب ولم يعلم انه ثوبه غصب مر بطافيا  
ماكله فاخرج دابة الغاصب من المربط فضاغت ضمن لان المربط في  
يد الغاصب شد غاصب العبد يد العبد فحله العبد وقتل نفسه ضمن  
الغاصب قيمة العبد وكذا الوما من غير الضرب عنده غصب من اخر سفينة  
فوجد هائي وسط البحر لا يستردها من الغاصب بل يواجرها منه الى السال  
كن وجد دابة في الغاراه ولا يستردها بل يواجرها منه غريم المصنوع

من غصب مال المعصوب منه من غصبها يرى الغاصب الاول قال له  
ابو نصر وقال محمد بن سله ان ضمن المعصوب منه الغاصب الثاني يرى الاول  
والافلا غصب لما فطخ او حنطه فطخها صار الملك له وعليه الضمان  
ويحل له اكله في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابي يوسف لا يحل اكله ما لم يرض  
صاحبه وعن ابي يوسف رحمه الله في عبد المعصوب ابيض عبده فلما استت  
المالك وضمن الغاصب ارش العتق ثم انجلى البياض في يده كان الغاصب  
ان استرد منه ما ضمن من ارش العتق وسيل ابو بكر عن احل الغاصب  
غصبه منه قال ان كان العتق مستهلكا فقد يرى من الضمان وان كان  
تايما يصير امانة عنده وخرج من ان يكون مضمويا عليه لان هذا من  
حقوق العباد فلما احل له ابراء من الضمان غصب عبد افارما او  
خيارا او نحو ذلك ففسد ذلك العمل في يده قال يقوم العبد مع ذلك العمل  
ولنعم فيضمن قدرا للنقصان لانه انتقص في ضمانه غصب عجولا واستهلكه  
حتى يبيع لبن امبا قال ضمن قيمة العجول وما نقص من البقرة وسيل نصير  
من اخر حنطه ثم لقي المعصوب منه الغاصب في بلدة اخرى قال ان  
شاء اخذته مثل حنطه وان شاء قيمتها يوم خيتمها بقيمة البلدة التي  
غصب فيها وان شاء صبر حتى ياخذ مثله في بلده وسيل ابو القاسم عن  
غصب خمر رجل في حبه وجعل فيها خلا من عنده حتى تحلل قال يكون  
للغاصب قيا سا قال الفقيه قيل ان الحل بينهما على يد رجلها لانه  
صار كما خلط اطعمها وبه ناخذ وسيل ابو بكر عن خمر معصوبه تحلل في  
يد الغاصب قال الحل المعصوب منه بخلاف من القتاواه رجل في ارضه  
حتى نبت بحره لان النواه مما لا تحزن فملكها بالرفع والخمر ما تحزن فلم  
يملكها بالتحلل فكان حكم النواة كمن اراد صب الخمر فاخذها اخذ  
حتى تحلل في يده كان له وسيل ابو القاسم رجل من اهل بقيقه غير بافده  
احد عمره في هذه الرقيقه فاشترى رجل دارا في هذه الرقيقه قال كان  
له ان راخذ باقى الفرقه برضاها اذا لم يكن للذي اخذها حق في اتخاها  
وعن ابي بكر الخفاف فمن غصب من اخر عبدا او دابة او غاب المعصوب منه  
فطلب الغاصب من الحكم ان يقبل منه هذا المعصوب او ياذن له بالاتفاق



ليرج الى مالكه قال لا يجب الى ذلك ويتركه في يده وعليه النفقة  
 ولو قضى له بالاتفاق لا يجب على المقصود من شيء لانه صار كانه امره بالاتفاق  
 على نفسه قالها ابو بكر ولو راي القاضي مصلحة المقصود منه في ان يبيع العبد  
 والدابة لكون الغاصب مخوفا عليه ويملك الفقه لما لك فعل وعن محمد  
 في من خلع صبيد وذهب بها من حيث لا تعرف قال احببه ابد حتى  
 ياتي بها او اعلم الهاقد ماتت عصب من افراد ادا ارضا فبي فيها بنا  
 او رزع فيها رزع فقطع صاحبها البرزوع وهدم البناء لا يتضمن بشرط  
 ان لا يكسر شجر الغاصب ولا اجرة وكذا ذلك وسيل ابو القاسم عن قطع  
 اشجار رجل في ارض غصبا قال نعم الارض وفيها اشجار ثم يفرم قدر النقص  
 وكذا في البرزوع وكذا في قفا العين ونحوه والشجرة للقاطع ان ضمنه فقل  
 ما بينهما وان اسكن الشجرة ويضمن ما انتقص بالقطع كان ذلك وان  
 قيمة الشجرة قبل القطع وبعده سواء فلا شيء عليه وسيل ابو نصر عن رزع في  
 ارض موصوثة سنين قال ينظر بكم كانت ليتهاجر بغير هذا النقصان وكم  
 يتاجر موصوثة فضل ما بينهما قال وذكرت ذلك لمحمد بن مسلم ان نصيرا كذا  
 اعتبر فاستحسنه قال ذلك في الجاهح الاصغر قال وهذا القول اقوى ابو نصر  
 الدوسي وقيل ينظر بكم يشتركه او بكم يشترى كذا فيضمن فضل ما بينهما  
 وفي الفتاوى وسيل ابو بكر عن رزع في ارض موصوثة قال ان شاء المالك  
 امر الغاصب بتفريغها وان شاء فعل ما لورفع الى القاضي كان يامر  
 بذلك وهما القلع وسيل ابو نصر عن قلع ماله من ارض ثم عرسه ان  
 ناحية آخر فذكرت قال الشجرة للغاربت وعليه قيمة الثالثة للمالك يوم  
 قطع وان كان القلع يضر بهذه الارض اعطى لصاحب الارض قيمة  
 الشجرة للغاصب يوم يحتمل ان جرد صوف غنم غصبا قال ان لم ينقص  
 من قيمة الغنم فعليه مثل صوفه وان نقص ان شاء اخذ قيمة نقصان  
 الغنم والصوف للغاصب وان شاء اخذ صوفه وقدر نقصان غنمه  
 لا من جهة الصوف عصب ساحة وادخلها في بنابه قال يضمن قيمة  
 الساحة وقد ملكها لان البناء اكثر قيمة فصارت تابعة للبناء وان  
 كانت قيمة الساحة والبناء سواء قيل يصطليان على شيء فان تنازعا

مطلب

باع

يباع عليها ويقسم الثمن بينهما على قدر ما لهما كما لو خلط حنطة الوديعه بشعير  
 آخر وغاب المودع كان الجواب كذلك وكذلك لو هبت الريح والتي ثوب  
 رجل في صبيغ آخر حتى انصبح وقيمة الصبيغ سواء وكذلك وجبة ابتلعت  
 لؤلؤة مع نظايرها وسيل ابو بكر عن بنا حايطة في ارض غصب من تراب هذا  
 الارض قال لا سبيل للثاني على النقص ويكون لصاحب الارض لانه لو كلف  
 النقص صادرا بالمكان وكذا اقاله ابو القاسم ايضا وفي الجامع الاصغر قال  
 واذا بنى الرجل حايطة في كمر رجل بغير امر صاحبه للكرم فان كان التراب لا قيمة  
 له والحايطة لصاحب الكرم والثاني معين له وان كان للتراب قيمة والحايطة للبناء  
 وقيمة التراب رزع في ارض رجل موصوثة ثم جاء آخر ورزع فوق رزع الاول قال  
 فالخارج للثاني وعليه بدرا الاول وضمان نقص الارض على الاول دون الثاني  
 لان الاول قد انتفع بالارض ياخذ الضمان من الثاني فصار كمن ترك آخر  
 ارضه للخارج كان حواجها على الآخر كذا ههنا غصبا رضا خراجيه وزرعها  
 قال ان لم ينقص شيئا فالخارج على الغاصب اجماعا وان نقصت قليلا او كثيرا فالخارج  
 على ربا الارض عند ابي حنيفة وحماد الله وقال محمد بن حبيب لا كثر من ضمان النقصان والخارج  
 على الغاصب وفي الواقعات عن ابي يوسف رحمه الله رزع الغاصب ارض المغطى  
 فجاء مالكها ولم يثبت الرزع بعد قال له الخيارات ان شئت تركت البذر في ارضه  
 باخر مثله وان شئت ضمن البذر للغاصب وعن محمد بن حبيب رضي الله عنه يضمن ما راد  
 البذر في ارضه بعد ما قومت الارض مبدونة وغير مبدونة وله فضل ما بينهما وعن  
 ابي يوسف رحمه الله في الاملا لا شيء للغاصب على صاحب الارض ما لم يثبت والله اعلم

**الفصل الثاني** فيما له حكم العصب وفي الفتاوى حمل على دابة رجل شيئا  
 بغير اذنه حتى توتم ظهرا لدابة فشقه صاحبها قال سلوم فان اندل فلضمان  
 عليه وان نقص ان كان من الشئ فلكذلك وان نقص من الورم ضمن وكذا ان  
 ماتت وان اختلفا فالقول للذي استعمله مع عينه وسيل ابو بكر عن هشم بن قرق  
 فضة لرجل فقتله آخر قال لا يبرأ الاول لان صاحب الارض لا يمكنه ان يزيد  
 عليه على الحال التي هشم قال الفقيه كذا روى عن محمد بن حماد بن عيسى  
 على حنطة فنقصت ثم صب آخرها يضا حتى نادى بالنقصان فالضمان على الثاني  
 قيمتها يوم صب عليها الثاني ويبرأ الاول او وقف ثوبة فصار في طريقه وعليه

الثوب و  
مطلب



٢١٤

ثياب فرعية راكب ومنق بعض الثياب الذي على الثور قال ابو بكر ان راي  
الراكب الثور ضمن وان لم يره لم يضمن ولو سرق على ثوب موضع على الطريق  
وهو لا يصر فخرق قال لا يضمن جلس رجل على الطريق فوقع عليه انسان ولم  
يره فاصاب الجالس امر قال لا يضمن قال الفقيه وقد روي عن اصحابنا جميعهم  
الله بخلاف ذلك لو افاق مفتي بما قال ابو بكر لا بأس به كفن الميت بثوب الغير  
قال ان شارب الثوب اخذ قيمه الثوب وان شارب النيش واخذ ثوبه قال  
الفقيه ان كان للميت تركه اعطى القيمة منها وان ضمن متبرع ايضا فليس له  
حق النيش وان لم يكن فتركه لاخرته فهو افضل وان بشر فله ذلك وان  
نقص ثوبه ضمن الذي كفن ودفنه جمال اراوان يغير بحاله من غير كبير  
بحري فيد الجمل كما يكون في الشتاء فركب اجمرا وادخله في النهر وسائر الخصال  
عقده فسقط البعير من ذلك الجمل وتلف شيء من الاجال قال ابو القاسم ان  
كان الناس يعصرون النهر في مثل ذلك الوقت فلا ضمان عليه وفي الجامع الاصغر  
وعن حلف عن محمد يقول فيمن ادخل دابة دار رجل فاخرجها صاحب الدار فضا  
قال اضمنان عليه وعن ابي نصيب الدوسي كذلك قيل فان اخرجها وساقها الى  
ضيعه اخرى فعطبت قال يضمن لان له الاخراج لا غير لما نقدي عن ذلك ما  
ضامنا وفي الفتاوى عن ابي نصر انه قال ان ساقها الى موضع ماس فيها فلا  
ضمان عليه وفي الجامع سئل ابو نصر الدوسي دابة رجل ذهبت ليلا ضمن ونهارا  
لا يضمن يعني ارسال صاحبها فافترق رجل قال الا ضمان عليه عندنا وقال  
الشافعي رحمه الله ان ذهبت ليلا ضمن ونهارا لا يضمن وضع ثوبا في دار رجل  
وقلنوة على دابته فري بها والمالك غابب ضمن وفي الدابة لا يضمن قال  
الفقيه ابو الليث رحمه الله لان في ادخال الدابة ضرر بصاحب الدار وليس  
في وضع الثوب ضرر وفي الواقعات عن محمد فيمن اخرج من ارضه او زرعه  
دابة فذهبت لم يضمن وان ساقها بعد اخرجها او لفرها باشارة عليها بيده  
او بحجر فوقع في نهر فعطبت ضمن قيمتها في قولهم ذكره في حيايات الال  
قال الفقيه ابو الليث في فتاويه ان اخبر صاحب الدابة ان دابته في زرعه فانه  
مالكها فافترق شيئا من زرعه حال اخرجها ضمن بما افترق وان قال صاحب الدابة  
اخرجها من ارضي فاخرجها فلا ضمان عليه لما افترق لانه فعل بامر وفي الواقعات

لاخره

ايضا

منها باجم

ن



وان نقص السر من النقصان وذكر ان الحسن اكثر على محمد ربه الله نحو هذه المثل  
 فغير فيها فكان الحسن فاما في السوال فكان اذا اخذ في السوال لا يطار  
 من الوقوات قال وذكر على الرازي في سايه في الجنايات عن الحسن انه سئل  
 اخذ نعل رجل فخل شرا كبا قال يقوم النعل مشرك وغير مشرك فيكون عليه  
 ما بينهما رجل احمر تنوره بقصب والتقوف في رجل وصيب عليه الماء قال ينظر الى  
 قيمة التنور مسحورا او غير مسحور فقلبه فضل قميص مخيط قفقه او باب دار برعه  
 من موضعه فذلك يبر اما يتوضا منها فبال فيه سرح الدابة حل وكذا اكل ما كان  
 مولفا لعصا بالثقة هو كذلك فذلك حل فيه شدة ودة فحمله في يوم ربح حتى  
 عرفت قال اذا كان بليت بعد العمل باعته واقل قليل الاوقات ثم سارت  
 وعرفت لم يضمن فان كان كما اخلت لم تقف وسارت منها وكذا لو حل سلسله  
 ذهب فعليه قيمتها من الفضه وكذا لو شد اسنان عبد قذوب فربى لها  
 فعليه ما نقصه حل قطار ابل قال عليه شيء حل شد الحايك ونشرة قال ينظر الى  
 قيمه شداه والى قيمه غير شداه فعليه فضل ما بينهما وهو مثل البغل على ما بينا قفا  
 ربط ثوبه على جبل فثبت الرج والقتل في صبح رجل قال يباع الثوب فيصرف  
 فيه الصباغ بقيمة ثوبه ودر الثوب بقيمة ثوبه والله اعلم **كتاب الضمان**  
**الفصل الاول** فبين باشر بسبب الضمان او قصده وفي الفتاوى وسئل  
 ابو بكر عن هدم دار الرجل في محله بغير امره حتى انقطع الحريق الواقع فيها قال  
 يضمن الجايح مديده الى طعام اخر واكله مكره منه فيغير قيمته كذا هذا وسئل  
 ابو بكر عن جأب دابة انسان على شط ليغسلها فقال لا خير ادخل هذه الدابة  
 النمر فا دخلها فغرقت الدابة وماتت قال ان كان المأججال يدخل الناس  
 دوابهم في مثل ذلك الموضع للسقي والفل ونحوه لم يضمن الامر والمأمور  
 وان لم يكن فالمالك بالخيار ان شاء ضمن الامر ولا يرجع له على المأمور وان شاء  
 ضمن المأمور ويرجع هو على الامر اخذ غريماله واخذ غريماله وانزع رجل من  
 يده فقال يعذر ولا يضمن حاله في مفاراة وكان يتهاله الانتقال فلم  
 ينتقل حتى فسد المتاع قال يضمن وسئل ابو بكر عن خرقة من رجل قال  
 عليه قيمة الصك مكتوبا وقال غيره يضمن على قدر ما ينتفع به صاحب ذكر  
 هذه الزيادة في الجامع الاصغر وفي الفتاوى عن ابى يوسف رحمه الله

حل سعة مشدودة  
 في يوم ربح كذا

فرو ملك  
 مريم

فمن

صلى الله عليه وسلم

قتل ذيبا لرجل واسد الرجل قال لا يضمن وفي القرد يضمن لانه لا يملك  
 البيت وسئل ابو جعفر عن رجل الماني الطائي فجاء رجله بجاره يقوده  
 بيده وتبعه الاخر فزلق المتابع وانكسر رجله قال ان كان متابعا لهما الاضامن  
 وان لم يكن متابعا للثاني ضمن الراش كسر درهم رجل فوجد داخله  
 فاسد لم يضمن وسئل ابو القاسم عن اطراف جزوع شاخصه على حدار جاره  
 وهو بجال لا يحمل على مثله فقطعها صاحب الدار قال امكنه الاخراج من غير  
 قطع ضمن قال الفقيه اذا قال له اما ان ترفعه واما ان تقطعه فاذا تركه كان  
 رضائه بقطعه ولو قطع باذن القاضي كان احسن وسئل ابن مقاتل عن في  
 يده مال لغيره فهدوه السلطان حبس سهر او يضرب سوط او تدفع الى  
 هذا المال قال لا يجوز له الدفع وتعي دفع ضمن وان قال اقطع يدك او ضربك  
 حين سوطا تدفع قال لا يضمن وسئل ابو القاسم عن استد على رجل بغير  
 ذنب فضمه السلطان كذا ثم تبين انه لا ذنب له قال لا اخذ في ذنب  
 كبير والساعي اثم في فعله غير انه لا يضمن في الدنيا اما في حكم الآخرة والله اعلم  
 وفي فتاوى النسخي سئل عن هذه المسئلة قال روى عن زفر رحمه الله انه يضمن وقد  
 اخذ بيده كبر من مشايخنا لما روي من المصلحة اذ هو الجار السلطان الى ذلك  
 فصار كانه فعل ذلك بنفسه ولهذا اوجبنا القصاص على المكره الحامل دون  
 المكره المحول وفي الجامع الاصغر وعن ابن مقاتل يضمن هدم حائط رجل فقال  
 يقوم الحائط مبنيا بان كان مائة وقيمة التراب عشرة يضمن الهادم تسعين  
 والتراب لصاحب الحائط وان زادت قيمة ارض الحائط لما كان هذا البناء  
 الذي هدمه قال يقوم الحائط مبنيا بارضه وبنايه فان كانت قيمته مثلا الف  
 ينظر الى ارض الحائط اليوم ساقط البناء والحائط فان كان يباوى خمسين وارض  
 الحائط من غير بنا يباوى مائة فانه يرفع عن الهادم مائة وخمسون ويضمن ثمانمائة  
 وخمسون والتراب لصاحب الحائط فان قال صاحب الحائط لا اريد اخذ التراب  
 او دفعه الى الذي هدمه فله ذلك وله في هذه الصورة تسعماية درهم لا يدفع  
 عنه المائة قائم وهي حصه الارض اليوم فليس عليها بنا لانه اذا كانت قيمته مائة البنائين  
 درهم فالنقصان تسعماية وسئل ابو نصر الدبوسي عن من استعمل مارة في حايده له  
 فلهبت النار الى زرع غيره بحكم الحال او بحكم الرج ونحوه فابا القاسم كان يقول

ضمن مريم  
 رجل



في الماء والنار وغيره ان ارسل او اوقد قدر ما يحتمل ملكه لم يضمن وان  
كان الاثم بخلافه ضمن وذكر في فتاوى النسفي الفرق بين ارسال النار في ارض  
نفسه ثم بعدى وبين ايقاد النار لامن طبع النار الخنود والتعدي بفعل  
الريح ونحوه فلم يصف الى فعلها فلم يضمن ومن طبع النار السيلان فاضيف  
السيلان والالاف الى فعله قال ومن شاخنا من فضل الجواب فقال ان اوقد  
النار يوم ريح وهو يعلم ان الريح تهب بها الى مال غيره فيقتله يضمن ولو اسال  
الماني ارضه وهو يعلم ان ارضه تحمله لا يضمن لكن كان اصحابنا اطلق الجواب  
كما ذكرنا وفي الجامع الاصفر استاجر فاسا ووقع الى اجير فيعمل به فذهب الاخر  
قال المستاجر ضمن وقيل ان استاجر للاجير او لالم يضمن معاملة كرواخر  
سد الكروم واشجار الرمان والتين على ما عليه عادة اهل بخارا فاصحاب البرد  
وقد قال ابو نصر الدوسي عليه الضمان وفي فتاوى ابو بكر ابن الفضل  
سئل عن استاذن جاره في هدم جدار مشترك فاذن على شرط ان يبيع الضرر  
عنه ونجب الاخشاب فلم يفعل فانهدم منزل جاره قال ان ضمن له نصب الاخشاب  
فلم يفعل ضمن قال القاضي لا يضمن على كل حال لان الهدم حصل باذن وحفظ دار  
جاره لا يكون عليه قال في كتاب الشهادات منه اراد نقص جدار مشترك واشتري  
شريكة فقال له انا ضامن لك كل ما يهدم من بيتك ثم نقضه فانهدم بيته قال ان كان  
النقص باذن شريكه لم يضمن ما ضمن من الهدم ارايت لو قال ضمت لك ما يهلك من  
مالك ابيع هذا الضمان قلت لا قال كذا هذا وفي الواقعات قال ولو اراد رجل سقي  
ارض وزرع فجار رجل ومنعه الما فقد زرعه لم يكن عليه شيء قلت قول اصحابك قال نعم  
لان غصبا لا ولم يغصب الزرع ذكره في جامع الكسايات **الفصل الثاني فيمن**  
لم يباشر بيب الضمان ولم يقصده وفي الفتاوى وسيل ابو بكر عن رجل حماره على سارية  
فجار رجل وورط حمارا على تلك السارية فعض احدى الحمارين الاخر قال ان  
كان ذلك في طريق المسلمين غير ان في الطريق سعة لا يمر الناس في ذلك الموضع الاضا  
على صاحب الحمار وان كان في موضع يمر فيه السلوك او في موضع لم يكن لهما ان يورط ههنا  
حماره فمن ضمن لما اصاب حماره سيل ابو القاسم عن مرة قوبير مع وقرب من قصب  
وقد اوقد الصبيان نارا في السك فالتوا شيا منها في القصب فاخذته النار فدخل الحمار  
تحت سطح كان فوقه حطب فارفعت النار من القصب الى الحطب فالتقت له الحطب

لرسول النار يوم  
سج

على النار

على الحمار فاخذته النار وقال ان كان هذا الحطب الذي القى عليه يوقد مع  
القصب فلقى النار وعلق الحطب فامنا جميعا فصر قال لو ان رقا انفتح او تفتح  
فدبره رجل فاخذته ثم تركه فانه يضمن فان لم يكن صاحبه حاضرا فليس عليه شيء  
وان لم يباخذ ولم يدن منه فلا شيء عليه سلم الخنطة الى جمال لصاحبها الى الطاحون  
ويضعها في سخن الطاحون وامر صاحب الطاحون ان يدخلها بالليل في بيت الطاحون  
فلم يدخلها فشق الجدار بالليل وسرق قال ابو القاسم ان كان الصحن محظوظا  
عليها مرتفع فلا ضمان على واحد منهما سئل ابو بكر عن جارية جارت الى الخا  
بغير اذن مولاهما ثم ذهبت ولما يدري ابن ذهبت فقال لها سددتها  
عليك فالقول للخاص ولا ضمان عليه الا اذا ذهب بها من المنزل المولى او  
من الطريق فهو ضامن ولا يصدق على مقالة انه ردها وفي الاول كانت امانة  
عنده فكان القول قوله وسئل عن خرج انفتح الى دار الجار قال صاحب الحج  
رفع ما وقع في دار جاره وكذا لو سقط حايط في دار جاره سئل ابو نصر  
عن رجل من اهل مجلس قام وترك كتابه ثم قام وترك كتابه قال هم ضامنون  
وان قام واحد بعد واحد فالضمان على اخرهم سئل ابو جعفر عن هدم  
بيوتة والقى ثرا بها كثيرا في جانب الحايطة حتى مال الحايطة او وضع اللبن بجانب  
الحايطة وقد وصل نخل ذلك الى الحايطة حتى اقرب رهنافيه يضمن وروى عن  
سنيان واصحابنا في مديون دفع الدراهم الى الطالب وامره بان ينتقد  
فهلك في يده هلك من مال المديون والدن على حاله ولو دفع الى الطالب ولم  
ينتقد شيئا ثم دفع الطالب الى المديون لينتقدها فهلك في يده هلك من مال  
الطالب كما لو دفع الى اجنبي لينتقدها رجل انتقد الدراهم ولم يحسن  
للاستعداد قال لا ضمان عليه والبذل على من دفع الما ولا اجر للثاقد سئل ابو  
بكر عن دفع الى اخوة عشرة دراهم قال ثلاثة منها لك والباقي سلمها فلان  
وفلان من ملك العشرة في يده ضمن الثلاثة لانها هبة غير مجوزة وكانت  
هبة فاسدة والباقي امانة في يده ولو كان من صله الميت لم يضمن لانها  
مجوزة غير مقبوضة وعن محمد بن عيسى دفع الى اخوة عشرة دراهم خمسة منها  
هبة له وخمسة منها وديعة عنده فاستهلك القابض منها خمسة و  
هلكت الخمسة الباقية قال يضمن سبعة دراهم ونصف قال القبي



لان الحنة الموهبة مضمونة عنده لفساد الهبة والحنة التي استهلكها  
 كانت نصفها امانة ونصفها مضمونة فعليه ضمان تلك الحنة بالاكتمال  
 والحنة الباقية كذلك فعليه ضمان نصف ذلك لا غير فقيمة نصفه ونصف  
 وفي الجاح الاصغر دفع الى اخرته ليدفعها الى الصغار ليصلها فدفع  
 ونسي الى من دفع قال لا يضمن كن وضع الوديعة في بيته ونسي اين وضع  
 لم يضمن كذا هذا فبين جلس على طرف ثوب رجل بغير اذنه فقام رب  
 الثوب فخره فحرق الثوب قال يضمن الخالس لانه كالحاوي سيل ابو القاسم  
 عن تعلق ثوبه بقفل قفل رجل وتحرق قال ان يده صاحب الثوب حتى  
 تحرق لم يضمن وان حرق من غير المداور فقال المالك في موضع ما دون له  
 لا يضمن والا يضمن جدا بين اثنين لها عليه حوله فزاد في جهول احدهما  
 حتى انضد الحابط قال ان علم الرهن لاجل تلك الزيادة ضمن قدر الوهن  
 وذلك بان ينظر ان قيل بانه لو لم يرفع هذا الحبل سقط فانه يضمن جميع  
 جميع القيمة واقل لا يسقط ضمن النقصان ثم يقول اذا دفع نصف النقصان  
 ولما عثر الجوار ولا اطمح قال ليس له ذلك بل يصلح الجدا بذلك كالوهم  
 جدا بينه وبين آخر ضمن القيمة فانه يبنى بها هذا الجدا وليس لاحد الضمان  
 وان لا يبنى الجدا اجماعا انهم ولا احد الجارين عليه بناء دون الاخر فبنا الجدا  
 على الذي له عليه البناء لا غير ان اجماع جدا بين اثنين ليس عليه بناء فبنا  
 عليه احد دول الجدار والاخر ساكت ثم اخفنا في ذلك قال للذي لم يبن ان  
 ياخذ للآخر بقلع بنائه ولما يدعه حلت حاوت بين اثنين لاحد الما من  
 والآخر البناء سقط بعضها لئلا فلم يدع صاحب اللبس البناء لثريه قال  
 ان كان البناء الساقط له حق القمار قبل سقوطه لم يضمن من العود وال  
 مثله ما كان من البناء قال حلت وسالت ارضا عن له على درهم فدفع المظلم  
 الى الطالب درهمين او درهم ثم درهم وقال خذ درهمك منها فضاغ  
 الدرهمان قبل ان يبين درهمه قال هلك على المطالب والمطالب درهم  
 لانها وديعة في يد الطالب حتى ياخذ حقه عنها قال له حين دفع اليه  
 الدرهم الاول هذا احتك فهو مستوفي فلا ضمان عليه للدرهم الاخير  
 حايل ترك الكرواس في بيت الطمار فحرق ليلا قال ان كان محص

في الجاح الاصغر دفع الى اخرته ليدفعها الى الصغار ليصلها فدفع  
 ونسي الى من دفع قال لا يضمن كن وضع الوديعة في بيته ونسي اين وضع  
 لم يضمن كذا هذا فبين جلس على طرف ثوب رجل بغير اذنه فقام رب  
 الثوب فخره فحرق الثوب قال يضمن الخالس لانه كالحاوي سيل ابو القاسم

بمثل

بثل هذا الموضع مثل هذا الثوب لاضمان والا يضمن استعمار  
 شري العصر من بايعة حاراج على عليه فقال له البايع خذ عذاره  
 ولا تخل عند فانه لا يستملك الا هكذا خلا سارت ساعة حلا  
 عن عذاره فاشرع المشي فسقط وانكسر قال ضمان الحمار على المشتري  
 مات دابة رجل في دار اخر ان كان لجلدها قيمة يخرجها المالك وان  
 لم يكن له قيمة يخرجها صاحب الدار وكيل قبض المال من غير الموكل  
 وجعلها في مخلاة وعقلها على الحمار فملك الدارهم قال لا يضمن  
 لانها ضاع بها كما يصنع ماله وقال ابن عباس قال محمد في رجل ساق  
 قلع زجاج فاعطاه صاحبه لينظر فيه واخذ فسقط من يده وانكسر  
 ما وقع عليها من الاقداح ضمن قيمة الاقداح دون القدر الذي  
 ينظر فيه لانه جاني في الاقداح دون هذا الواحد ولو وقع هو  
 من غير عطاء المالك ضمن لكل لعدم الاذن في الكل دخل بيت رجل  
 فرفع آنية لينظر فيها فسقط من يده وانكسر يضمن قيا ساكا في ميله  
 الرجاعي على ما تقدم ولا يضمن استئجارا لان الاخذ في هذا بالقياس مما  
 يضيق وبخش فان العادة ان يرفعون الاواني في مثل هذا المواضع  
 وينظرون فيها ولا يضمن المالك فصار الماذون بدلالة العرف كذا روي  
 خلف عن ابي يوسف رحمه الله وفي فتاوى النسخ وسيل عن جعفر  
 في صحرا القرية التي هي مبيت رواهم حفيرة بجبايتها الغلة بغير اذن  
 احد فاوقد فيها النار رجل ليس بها فوقع فيها حارا قال هذا على قياس  
 اصحابنا ان من حفر بيرا على قارعة الطريق فالتقى فيها رجل حجر اوقع  
 في البير رجل فاصابه الحجر الذي مات في البير فمات ان الدابة على واضع  
 الحجر ففي سيلتان متى احترق الحمار فالضمان على الحافر وفي الواقعات  
 فبين دخل على صاحب الدكان فیتعلق بشيء ما في دكانه او اخذ شيئا  
 اذنه ليطل اليه فسقط لا يضمن استئجارا لانه دخله ياذنه وان لم يدخل ولكن  
 اخذ شيئا متاعه بغير امره ونظر اليه ليشره فقط وانكسر فهو ضامن في القيل  
 وفي الفتاوى في البيع سيل ابو بكر عن اخذ من الفقاع كوزا ليشر به الفقاع  
 او قدح فسقط من يده فانكسر فلا ضمان عليه لان الكوز والقدر في يده

26



عارية وفي الفتاوى الى بكر ابن الفضل في كتاب البيوع فمن استباع  
 قويا فقال البائع مدها هذا المشتري القوس فانكسر قال يضمن فقلت له  
 اليس قد مدها ما دونه قال فقلت له ان كان صاحبها قد انكسر فلما كان عليه  
 قال يضمن قال القاضي وهذا اذا اتفقا على الكراهة **كتاب المحظور**  
**والاباحه والكراهة والمأجارة** ونحوه على تلك ابواب **الباب الاول منه**  
 في المسائل التي تتعلق بالتناول من الحرام والشبهات ونحوه فيما يجب الاحتراز  
 عنه وما لا يجب فيما يكره التناول منها وما لا يكره في الاحكام التي تجرى  
 على المأجدة **الفصل الاول فيما يجب الاحتراز عنه وما لا يجب** وفي الجامع  
 الاصغر رجل في يده دراهم غصب فاشترى فخطوا من غير اشارة الى ما  
 في يده ثم قضى ثمنه قال حل له ولغيره اكله وان اشار اليها في الشراكية  
 له ولغيره تناوله وكذا في حق السلطان ولكن ههنا يكره لغيرهم تناول اطعمتهم  
 وجزا لهم عما يريد تكون من الظلم وعن ابي بكر الاسكاف فيمن اكل المغصوب  
 قال قال ابو حنيفة رحمه الله يا كل حل لا لانه استملكه بالمضغ فملكه قبل الانبلاع  
 وقيل لما تأكله ويل قوله تعالى الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما قال ان الوعيد  
 الاخذ والتناول وذلك قائم فكان الوعيد قائما وفي الفتاوى في كتاب  
 الغصب وقال نصير المكروه الى الحلال اقرب وبه قال خلف ابن ايوب  
 وسيل ابو يوسف عن هذا قال الشبه او المكروه الى الحرام اقرب وعن  
 الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال المكروه الى الحرام اقرب وقد  
 ذكر في الفتاوى عن ابي بكر ان من غصب لحما فطبخه او حنطه فطبخها صار ملكا  
 له وعليه ضمان واكله له حلال في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف اكله حرام  
 قبل ان يرضى صاحبه قال وفي الجامع الاصغر ان من تصرف بدراهم مقصودة  
 ورجع تصدق بالرجح وقال ابو الحسن الكرخي هذا اذا اشترى بدراهم مقصودة  
 منقودة واما اذا لم تكن منقودة فليس عليه ان يتصدق بالرجح وعن خلف  
 قال سالت اسد اعن هذا فقال الرجح له حلال قال وسالت الحسن فقال مثل  
 ذلك قال ابو حنيفة يتصدق بالرجح قال ابو الليث البكري وهو الاوثق فيما  
 بينه وبين الله تعالى وان لم يتصدق فله رخصه قال نصير وسالت سداد عن رجل  
 اشترى من الله ان من اشترى بالغصب ودفع غيره او اشترى لغيره

ودفع الغصب قال لا يتصدق الا ان يشترى بالغصب ويدفعه اليه  
 وقال يمين اشترى بالغصب ودفعه فان كان البيع مضانا اليه فانه  
 يتصدق بالرجح في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وان لم يصف اليه فدفع  
 من مال الوديعة او كان مضانا اليه فدفع غيره لم يتصدق بالرجح في  
 قولهم وفي الفتاوى في كتاب الزكوة وسئل ابو بكر الرازي عن الذي  
 لا يحل له اخذ الصدقة الا فضل له ان يقبل جائزه السلطان ويقرها  
 على من يحل له او لا يقبل لانه يشبه اخذ الصدقة قيل ليس ان اباهم  
 اخذ جائزه اسحق بن احمد واسماعيل قال كانت اموال ورثوها عن  
 ابايها فقيل له لو ان فقرا ياخذ جائزة السلطان مع علمه ان السلطان  
 ياخذها غصبا يحل له قال ان خلط ذلك بدراهم اخرى فانه لا بأس  
 وان دفع غير المغصوب من غير خلط لم يحرم قال الفقهاء هذا الجواب خرج  
 على قياس قول ابي حنيفة رحمه الله لان من امله ان الدراهم الغصبية  
 من انا من خلط البعض بالبعض فقد ملكها الغاصب وجب  
 عليه مثل ما غصب وقال لم يملك تلك الدراهم وهي على ملك صاحبها  
 فلا يجوز له الاخذ قال كان ابو بكر كان نصير يقول في ايام سركب حيث  
 عاروا ببيعوا منهم ولا تشتروا منهم لانكم تشرون غير المقصوب واذا  
 تغنم منهم فانما ياخذون الدراهم وقد خلطوا تلك الدراهم بعضا  
 ببعض والجامع الاصغر حلف لا يشترى بهذه الدراهم طعاما فاشترى  
 بالدراهم المطلقة وقضى الثمن من هذه الدراهم قال الطحاوي في مختصره  
 فانه لا يثبت الا ان ينقده من هذه الدراهم او لا يشترى بها طعاما لان  
 الدراهم لا يتعين في عقد المبادلة بالتعين ما لم يقبض او لا وسئل الرازي  
 عن بيت المال هل للاغنياء فيه نصيب قال لا الا ان يكون عاملا او  
 قاضيا وكذا ليس للنفقاء فيه نصيب الا فقير فرع نفسه ليعلم الباس  
 الفقه او الفران قال ابو القاسم قال نصير كان سفيان بن عيينة على دكا  
 الصيرفي وياكل عندهم فقيل له في ذلك قال ليس رزق الشبهات  
 اتق الحرام الصراح المحض وفي الفتاوى روى عن الكيع ابن الجراح قال  
 كان سفيان الثوري يدخل على اصحاب الصراف وياكل معهم يعني ارض الخبز



قال الفقيه وبه نأخذ فان نصيب الأكره تطيب لهم اذا اخذوا الارض  
مزارعة واستاجر واما وان كان الجوز كروما واشجارا فان كان يعرف  
اربابها لا تطيب الأكره وان لم يعرف اربابها طاب لهم لان تدبير  
العامل الى السلطان فصار بمنزلة ارض بيت المال وينبغي للسلطان  
ان يتصدق على الساكنين بالنصف فان لم يفعل فالماثم عليه ونصيب  
الأكره تطيب لهم ولئن اكل من ذلك وعن المكي ابن ابراهيم انه  
سيل عن هذه الشبهات قال ليس هذا زمان الشبهات يعني او  
الحرام عيانا وبعض هذه المسائل قد ذكرناها مع ما يتصل بها في كتاب  
البيوع من هذا الكتاب في الفصل الثاني من الباب الثالث من  
في الفتاوى سيل ابو بكر عن امرأة زوجها في ارض الجوز وله مال  
اخذ من قبل السلطان وهي تقول لا اقدم على ارض الجوز  
قال ان اكلت من طعامه وليس غير ذلك الطعام غصبا من اناس  
في سعة من اكله وكذا اذا اشترى لهم طعاما او كسوة من مال اهل ليس  
بطيب ففى في سعة من تناول ذلك الطعام والنياب والائم على الزوج  
**الفصل الثاني** فيما يكره تناول منها وما لا يكره وفي الفتاوى سيل  
ابو بكر عن وجد جوزه ثم اخرى حتى بلغت عشرا اوصارها فتيه قال  
ان وجدها في موضع واحد ففى كاللقطة وان وجدها في مواضع متفرقة  
يجل له ذلك كمن جمع النواه من اماكن متفرقة حتى صار لها فيه فانه  
يطيب له قال الفقيه وعندى انه اذا وجدت الجوزات في موضع  
واحد وفي موضع فو كاللقطة لا يجزى ان كان غنيا بخلاف النواه  
لان الناس يبقون النواه فصارت مباحة بالرضى واما الجوز لا يرمون به  
الا اذا وجد تحت اشجار الجوز يلتقطها كما لسنا بل اذا بقيت في  
الارض وفي كتاب الفتاوى سيل ابو بكر عن رجل ارض اقوام يحج الرقيين  
والشوك قال مناشى قد جرى فيها الاصطلاح والاذن فارجوا ان لا يباس  
به وكذا لو احس او التقطه السبل ان تركها صاحبها تركه باحة له  
فقل ان كانت الارض لليتامى قال ان كان بجبال لو استلج على التقاطها يمتنع  
بعد الموتة شى للصغير شى ظاهرا للجوز تركه وان كان محقرا ولا يكون

شيا لا يباس بتركه وللغير ان يلتقطها ولتحسين له عن شجرة ثمرية في ارض رجل واعفا  
خارجة في الطريق فتنا من ثمرها على الارض قال قد روى ذلك علماء السلف من  
لا يهتم عقلم ولا يغاب المتن في نزهة لانه هو الورع وقال ايضا في الشجرة  
ثبتت في مقبرة ان كانت ما ثبتت في الارض قيل ان جعلها مقبرة قال مال الدار  
احق بها يصنع لها ما يشاء وان كانت الارض مواتا لا مالك لها فاجعلها اهل تلك الحلة  
او القرية مقبرة والشجرة وموضعها من الارض على حكمها القديم وان ثبتت بعدما  
جعلت مقبرة فان كان الفارس رجل معين ففى له يتصدق بثمرها وان ثبتت بنفسها  
فحكم ذلك الى القاضي فان رآى ثمرها وانفاقها على المقبرة فعل وعن ابن مقاتل  
انه قال لا يباس بان ياكل متكيا وراى انه عليه السلام اكل يوم حنين متكيا وكره بعضهم  
ذلك تخافه البطن وقال ابن مقاتل ان تعد البطن ان يعظم بطنه ويسمى فانه  
يكره لان ذلك يكره وينقل عن بعض الطائعات فان لم يتعد ذلك فلا يباس به  
وسيل ابو مطيع عن امرأة تاكل القيتة واشباه ذلك تلتقمس الحن قال لا يباس  
به سالم تاكل فوق الشبع فاذا اكلت فوق الشبع لا يجزى لها واذا كان الرجل مقدار  
حاجته او اكثر مطحونة لا يباس به وعن الحسن البصري انه ذكر له العلاج من  
الدوا قال رايته انسى بن مالك ياكل الوان الطعام او قال يكثر من الطعام  
ثم يتقياه فيجده فافعا قال الفقيه وكذا تاويل قوله عليه السلام ان الله تعالى  
يبغض الجبار السمين معناه انه تعد من نفسه فاما لو كانت خلقته كذلك فانه  
داخل في المحسوس ابو بكر عن رجل كره صدق له وتناول شيا منه بغير امره وهو يعلم  
ان صاحبه لو علم به لا يبالى قال لا يباس به وفي الجامع الا الصغير رجل يمر في مكة  
الكرور وفيها عثر منشورة قال ان علم ان قلب اربها طابت باكل ذلك فلا يباس  
بتناولها والا فلا يجزى له وكذا في ورق الفرواد والتمرو في الاجتناب الا بالاذن  
الصرح سيل ابو القاسم عن رفع الحمل من السعابة وحمله الى منزله قال لا يجزى له ذلك لان  
المقصود من السعابة الشرب لا الحمل فيراعى الشرط ولانه لو اطلق الرفع لم يبق فيه شى  
سئل بعض الفقهاء عن اكل الطين البجارت ونحوه فقال لا يباس بذلك ما لم يفسد كراهه  
اكله لا لكونه بل لتبج الداء وعن ابن المبارك قال ان كان ابى ليلى يرد الجارية عن  
اكل الطين وسئل ابو القاسم عن اكل الطين قال ليس ذلك من عمل العقلاء وفي  
الواقعات عن ابى يوسف قال كان اوحنيه يكره ان يطعم يوما لافى قبل ان يصلى



مع الامام وبه قال ابو يوسف وذكر الطحاوي في مختصره انه لا باس بان ياكل ويشرب  
 نواذر ابن رستم قال اكره شرب الماء المستعمل وعن محمد بن الحسن بن عيينة بن الجهم  
 بالمار المستعمل وقال لا باس بالثوب غير يوجد في بعر الابل والشاة فتصل ويجوز بيعه  
 واكله وان كان في اخطار البقر لم ياكل قال في الزرع الذي يدا من البحر فيقول  
 فيه انه لا باس به ما لم يستنفع حتى ينبت فمذا ما يجد الناس منه بدا وفي الجامع المذكور  
 عن الحسن بن زياد في اهل قرية ابتلوا في دياره بالبحر فيقول وبروث قال ليس بخير  
 عليهم في اهلها وفي الفاتحات عن ابن مقاتل قال في حبة من قدر العارة وقعت في  
 الحنطة طخت لم ياكل ذلك وسيل ابو بكر الخفاف قال لا احفظ قول اصحابنا فيه  
 وعندى انه لا يفسد ان لا يكون كثيرا فاحطابني عن الطبع وعن ابي يوسف سالت  
 ابا حنيفة عن التراب الذي يصنع فيه شيء من الحماة فكرهه وفي الفتاوى دفع الى  
 اخر سكر ليشه في العرس قال ابو بكر ليس له ان يجسر لنفسه من ذلك شيئا ولا  
 ان يدفع الى غيره ليشه وان نزل ليس له ان يلتقط منه كالودع اليه وراهم لينفقها  
 على الفقرا كان الجواب كذلك ههنا قال في القصة القياس هذا لكن هذا النثر  
 للامامة وعينه على السهولة لا على الاستقصاء فمن لم يحاوز العادة فيه لا باس به  
 بخلاف الدراهم لان منتهى ما على الاستقصاء فوجد فيه بالقياس وسئل محمد  
 عن ثوب الدعارة الذي لا بد له من البهيد فيه قال ان كنت صاحب مراه فاشتر  
 ثارا السكرانة النفع من البهيد وان كنت صاحب البهيم فاشترى البهيد فانه النفع من  
 البهيد وسئل ابو بكر الاسكاف عن اشترى خنابا جديا فقال له اصفاوه اشترى لنا  
 لشرابك الخف فاشتراه فانه لا باس باكله ولو ان جماعه اشترى من مولاه من ارض  
 فاكلوا وقالوا من اظهر بطن المقله فعليه كذا فاطروا احدتهم اسفلها فاشترى  
 هو ما اوجبوا عليه لم يجل الاكل لان هذا تعليق الشر بالشرط فهو قار وان كان  
 بطيئة من ثمنه بخلاف الاول **الفصل الثالث في الاحكام التي تجرى على**  
**على المائدة وقال في الجامع الامير** ورايت في بعض الكتب عن ابي حنيفة ان من كان  
 على مائدة انسان وهو يعلم انه لو ناول انسانا شيئا من طعام المائدة لم يرض  
 صاحبها لا يجل له ان يتناول ذلك وان علم انه رضى بذلك فلا باس به وان اشبه  
 عليك الامر لا يتناوله وكذا لا يدفع عند صاحب المائدة وولده وكلبه وسنوره  
 وقيل لا باس بان يتناول اهل المائدة بعضهم بعضا اما لا يتناول اهل مائدة

اهل مائدة اخرى الا اذا علم الرضا من صاحب المائدة وقيل كيف ما كان  
 لا يتناول في جميع ذلك لان الاذن وقع بالاول لا غير فلا يزداد عليه الا باذن اخر  
 وروى ان سلمان الفارسي عن كان له ضيف ياكل فاذا سائل قال فتناول  
 الضيف السائل فنع سلمان وقال اتريد بهذا ان يكون الوز عليك والاهل  
 وفي الفتاوى عن ابي بكر في الاضياف يعطى الفقه بعضهم بعضا او اعطى احدثهم  
 اللقمة لمن هو قائم على الخوان قال لا يجوز قياس ويجوز استئذانا لتعامل الناس  
 ولا يعطى سائلا لانه ليس فيه التعامل وفي الجامع الامير وكره ابو القاسم وضع المحلة  
 على الخبز لما فيه من الاستخفاف بالخبز وكذا مع الاصابع والسكين بالخبز ووضع  
 الخبز تحت القصة ليستوى وقال ابو القاسم لا اجد فيه للذهاب الى الضيافة  
 اعظم من امر برفع المحلة من الخبز وكان ابو جعفر الهندواني يكره مع الاصابع  
 ما لا غد على المائدة لما فيه من الاسراف لان السنة لعق الاصابع ولما فيه من التثنية  
 بالبراعة والفسق والله اعلم **الباب الثاني في ذكر ما سئل النبي صلى الله عليه وسلم**  
 بالنساء وما يتصل فيما يتصل بالنساء من التعاويد وما يتعلق  
 بالعين ويحوي **الفصل الاول** فيما يتصل بالنساء منه وفي الجامع الامير خلطت  
 امرأة لبنها بشرا بها وما سوا ثم ارضعت بها صبيا قال عبد الكريم ابن محمد عيب ان  
 ثبت حرمة الرضاع من امرأة كان لبنها اكثر وقال محمد رحمه الله ثبت منها فان من  
 اصل محمد رحمه الله ان المانع اذا خلط ما يجنبه لا يقبل احدهما صاحبه ويجوز ان  
 الجنس كلين الا دمي بلبن الشاة فح عنده غلب الاكثر الاقل ولا ترضع امرأة صبيا  
 الا باذن زوجها وان فعلت ذلك يكره الا اذا خافت على رضيع هلاكه في لا باس  
 به للضرورة وعن رفر رحمه الله ان مدة الرضاع ما لم يستغن الولد من اللبن وان  
 اكل وشرب وعن ابي حنيفة رحمه الله سنتان ونصف الا ان يظلم قبل ذلك حتى  
 لو ظلم ثم ارضع لا يكون له حكم الرضاع وعن ابي يوسف رحمه الله لا يكون الرضاع  
 اكثر من سنتين رضية ارضعت من ام زوجها وهي نايه حتى حرمت على زوجها  
 لا تحرم الصغيرة عن المهر لان فعلها كما برأها لا يصح ابن كسر قل امراه ابيه  
 وهي بنت خمس اوت سنين عن شهوة قال ابو بكر لا يحرم على ابيه فانها غير مشتهاه  
 وان اشتهاها هذا لا ينظر الى ذلك فقل ان كبرت حتى خرجت عن حد  
 الشهوة والمساله بجهاها قال يحرم لان الكبرية قد دخلت تحت الحرمة فلا تخرج



وان كبرت ولا كذلك الصغيرة فانها ما دخلت بعد الا ترى ان كيف اختلف  
الحكم في كشف العورة بينهما كذا هذا قال ابو القاسم وسيل محمد بن سلم  
عن امرأة ادخلت ذكرى في فرجها والصبي ليس من اهل الجمار فقال هذا  
لا يكون الا من الانتشار يعني انها لا تحرم على ابنته قدم شيخ من السراة اذ  
ان يقتل اخاه وهي محبة قال ان كان يخاف على نفسه لم يحز ولا يجوز وكذا  
روى حلف عن ابي يوسف رحمه الله وعن ابي حنيفة رحمه الله الرجل  
يقدم من السر لا يوافق الرجل حلف عن ابي يوسف رحمه الله فيمن اشتر  
جارتين رعتا انهما اختان قال ان وقع في قلبه انهما صاقدتان فلا يقر بها  
وان وقع غده انهما كاذبتان فليس عليه شيء وعن رقر رحمه الله عن ابي  
حنيفة رحمه الله فيمن وجد في مجلسه او في بيته امرأة فوطئها فقال ظننت  
انها امرأة فقال ان كان بها فاعلم بالحد وان كان ليلا فلا حد  
وعن يعقوب عن ابي حنيفة رحمه الله ان عليه الحد ليل كان او نهارا  
قال ابو الليث ورواية زفرناخذ خلف قال ان سالت اسدا عن غمرة  
امرأة فرق شياها قال ثبت حرمة المصاهرة ما لم يكن ثوبا رقيقا وعن  
الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله عليها اذا وجد من الجسد فوق الثياب  
ثبت الحرمة قال ابو الليث قول اسد احب الى وعن ابي نصر الدبوسي  
ان من شعر المرأة عن شهوة لا يوجب حرمة المصاهرة **الفصل الثاني**  
فيما يصح النكاح من التعاويد قال وارايت امرأة ان تصنع  
تقويدا ليجبها الزوج بعد ما كان ابغضها ذكره الجامع الاصغر  
ان ذلك حرام لا يحل قال صاحب الكتاب روى لنا ابو نصر  
محمد بن ابي عبيد الله باسناد عن خالد بن سعدان ان امرأة اتت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يارسول الله ان لي بعلدا وهو  
يبغضني مما يرى فامرها بتقوى الله عز وجل فقالت يارسول الله  
ان صنعت شيئا اتخيب به اليه قال اف لك اف لك ان لك ثلثا  
لقد نلت قولا عظيما . لقد اذنت اهل السموات والارض ثم امرها  
فاخرجت لها امرها . فنضح المكان الذي كانت فيه فبلغ النبي صلى  
صلى الله عليه وسلم ان تلك المرأة تعبدت وحسنت عبادتها . وعن

ابو داود

٢٢١

**ملكي**  
وعن ابن ابي انه سالت عائشة رضي الله عنها عن المرأة تصنع النبي يعطف  
زوجها فقالت اهي لها من اله خير الله سبحانه او يبغضها الي زوجها وسيل  
عن معني قوله عليه الصلاة والسلام انه لم ينجح الحن وذلك ان من  
استخرج او شترى كان يبيع لها ذبيحة مخافة انه لو لم يفعل ذلك لوقبه الحن  
وذلك من عاداتهم فابطل النبي عليه الصلاة والسلام هذا وكفى عنه قال  
وهذا اصل في هذا وفيما شاكله من احراق الطيب ونحو ذلك داخل في الهني  
وهو امر العوام وفعل الجهال وفي الفتاوي وسيل ابو بكر عن سأل الدم من  
انفه ولا يري حتى يكتب فاتحه الكتاب بالدم على جبهته والله فانه يرقا  
الحود ذلك قال لا بأس به لانه يكتب للعلاج فليل له ولو كتب بالبول قال لو  
قيل ان فيه دقية وشفا فلما بأس به قيل فان كتب على جلد الميت قال ان  
كان فيه شفا يجوز والا فلا قال وسمعت ابا نصر يقول في معني قوله عليه  
الصلاة والسلام ان الله تعالى لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم انما ذلك في الاله  
شيا التي ليس فيها شفا واما اذا كان فيه شفا فلما بأس الا يري ان العطشان  
يحد له لشرب الخمر للضرورة وفي الجامع الاصغر عن علي بن عمر بن علي عن ابيه  
عن جده رضوان الله عليهم اجمعين قال لما قدم رسول الله صلى الله عليه  
الصلاة والسلام المدينة قال يا معشر قريش انكم تحبون الماشية فاقولوا  
منها فانكم اقل الارض احق ثوبا فان الحرك مبارك والكلوا فيه من  
الجامع وعن محمد بن اسحق ان امرأته جاءت الي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فذكرت ان اهل الحرك فانا نحاف عليه من العير فامرها رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ان تجعل فيه الجامع وقال محمد بن سعد بن ميناء رايته سعد بن  
ابراهيم يجعلها في حرته ويأمر به ويقول لنا نزل العير قال صاحب الكتاب  
وتاول هذه الاحاديث عند اهل السنة والجماعة ان العين في الجملة حتى  
اي الاصل لها حتى فتوح وضع الجامع في الحرث حتى اذا نظر الناظر للحرك  
وعينه صارة وفوت عينه في اول النظر على الجامع لا يرفعها قطعه بعد  
ذلك الى الذبح لا يضره لان النبي انما يحب في جاري العرف اول النظر فغير  
بعينه عند ذلك فهذا معني رد الجامع مضرة العين بطريق التنبه فذهب  
الفعل اليها لان العرب تضيف الفعل الى المباشرة تارة والى السبب اخرى



٢٢٢

كما قال يعاقب ذنب الهن اضلن كثير من الناس الاية وليس الى الضم ذلك الاية  
اضيق الفصل اليه مجازا لكونه سب الضلالة ولها نظاير كثيرة والله تعالى  
اعلم بالصواب **الباب الثالث منه** فيما يتعلق بحقوق العباد  
في امور الدين يوم القيمة في التصرفات في الملك العبد والكراهة فيه فيما  
يطلق الاضرار بالاربي والحياوان وما لا يطلق فيما يرجع الى الامور الدينية  
منها فيما يرجع الى الامور الحادية بين الناس **الفصل الاول** في امور  
الدين يوم القيمة وفي الفتاوي وسيل محمد بن مسلمة عن علي بن ابي ابي  
الطالب ولم يورد المديون الي ورسنه قال ارجوا ان يكون الدين للطالب  
يوم القيمة لانه يوتي كسبه وعن ابي يوسف رحمه الله ان يكون للدين يوم القيمة  
ان ساداه حر وجعل وسيل نض عن علي بن رجل دين مبلغه ان الغريم مات  
فقال جعلته في حل او وهبت منه ثم علم انه حي قال صار في حل وليس له ان  
ياخذها منه وسيل تدا عن عبيد بن ميسرة عن ماتي قال ان كان الدين  
مما يلحق او اقرضه فلا ياخذ به يوم القيمة وان كان غصبا فهو مأخوذ وسيل  
ابو القاسم عن اخيه مات ولا وارث له قال يصدق عن خصمه بمقدار ذلك  
فيؤدعه عنه ربه ليؤتيه على خصايه يوم القيمة وسيل عن غضب مال ذي  
اوسق منه قال ظلمهم استد من ظلم المسلم لا ظلم من اهل النار فاقع وقع  
من الضعيف في النار بالظلمات التي ظلم فل الناس فلا يرجي لهم  
ان ياتي كرها لهم والمسلم يرجوا العفوان في ذنوبه فيجوز له ذلك لاحقته  
من المسلمين وسيل سدا عن رجل له على اب رجل دين ولم يعلم به الابن  
فمات الاب فورثه الابن فاكل ميراثه قال لا ياخذ الابن بالدين وان علم  
فعليه ان يودي به فان لم يدين فاكل ميراثه ما علم حتى مات فانه لا يولد له في  
الآخرة وكذا لو كانت ودعة منسية حتى مات لا يولد لها في الآخرة  
وقال محمد بن مسلمة فحين اخذ مال المسلم ولم يكن له الاخذ منه الاولي ان  
يتم له الخصومة في الآخرة ام يحلله قال ارايت انك لو رايت رجلا في  
نار الهيا فاعدته منها الت كنت محسنا مكتبا اجرا عظيما فكيف لمن  
اعدته من عذاب الآخرة ونارها وفي الفتاوي في الصلح وسيل نض  
عن محمد بن رجل استخلفه اولا قال هو بالحيا وفي الاستخلاف فان مات





رأت اهل السكة يخرجون الجناة من طريق آخر وهو المروى في ذلك السوق  
 وقال هو حور لكن الاخذ بقول هؤلاء العلماء اول من قول العولم والاباس  
 بالمرور هناك واخرج الجناة وسيل ابوبكر عن خباب يدخل الخشبة في منزله في  
 سكة غير نافذة هل لاهل السكة منعه قال ان كان وضعها من ظهر الدواب وضعا  
 ليس لهم منعه وان طرحة طرحتها بوهن يبنهاهم فلم ان يمنعوه من ذلك وقال  
 نصير ليس للرجل ان يمشي في ارض رجل اذا كان لطريق آخر فله ان يمر فيها  
 ما لم يمنعها فاذا منع لم يمس له ان يمر فيها وسيل ابوالقاسم عن يتخذ دوما  
 بسوق ورق الناس قال عليه ان يتصدق بالفضل سيل ابوالقاسم عن يري  
 رجلا يرق مال انسان قال ان كان لا يخاف الظلم منه بخبرة وان خاف تركه  
 وفي الجامع الاصغر عن ابى احمد الورسيق قال رايت في بعض الكتب مرويا  
 عن ابى جعفر رحمه الله ان الرجل اذا مر بارض انسان ولها حايطة او حائل لم  
 يحل له ان يمر فيها ولا التزول بها لان الظاهر انه لم يرض بذلك فان لم  
 يجعل لا باس به لان تركه دليل الرضا به وسيل ابوالقاسم عن عرس اشجارا  
 على شط النهر يحل باب داره وبين داره والاشجار طريق جاده اكره  
 ذلك قال ان كانت هذه الاشجار لا تضر بالنهر رجوت ان يكون غارسها  
 في سعة ويطيب له قوايمها وله خلفه من بعده وفي الفتاوى وسيل ابو جعفر  
 عن يخرس شجرة الفرسا في الطريق قال ان كان لا يضر بالطريق فلا باس  
 لغارسه ورقة وفراشه قيل فاذا كان في الجدة شجرة فساد قال لا باس باكل  
 ثوبه ولا يجوز اخذ ورقة وسيل ابوبكر عن يتخذ طينا في رقبته غير نافذة  
 قال ان ترك مقدار المهر للناس ويرفعه سريعا ويكون ذلك في الاجاس لم يمنع  
 منه وكان محدثين سلم يجوز بل الطين فيها واجباد الاذى والادكان وسيل  
 ابوالقاسم عن يتخذ بيتا او يغرس فيه اشجارا بحيث داره داره وذكر  
 ذلك كله في كتاب الصلح من الفتاوى ولو كان ذلك في سكة غير نافذة فاراد  
 واحد من الشركا قطع ذلك ولم يتعوض لغيرها من الاشجار في هذه السكة  
 قال ليس له ذلك لانه منعت وليس بجنب وكذلك في بعض جناح على  
 طريق المجادة وفيه ايضا صلح خط اراه في كتاب الغير وفي صحفه قال  
 ابوبكر ان علم ان صاحبه يرضى بذلك اصلحه والا فلا وان اصلحه هذا جازع

لم يطله لا ياتم وفي الفتاوى عن ابى بكر عن عرس اشجارا على نهر ما ديان  
 نجا ورجل ليس بشريك في النهر واراد اخذه فقلعها قال اذا كان يضر  
 باخذ الناس فله ذلك وينبغي ان يرفع الى الحاكم حتى يامر بالقلاع  
 وسيل ابوالقاسم في الجامع الاصغر عن خن عليا الطريق فاراد ان يمشي  
 في ارض مزروعة قال يحس فيها ولا يطأ الزرع ليفدها والله تعالى اعلم  
**الفصل الثالث** فيما يتعلق باذا الناس والكراهة وفي  
 الفتاوى في كتاب الاجارات منه وسيل ابوالقاسم عن اتخذ حراسا  
 في بيت لم يكن في القديم ويضرب ذلك بدار جارة قال اذا كان ضررا بيا  
 يعلم ان دوانه بوهن الحايطة فانه يمنع من ذلك وفي كتاب المطاية منه  
 وسيل ابو جعفر عن اتخذ داره حضيرة غنم في سكة غير نافذة والحيران يتادون  
 قال ليس لهم في الحكم منعه عن ذلك وعن ابى يوسف رحمه الله فحين اتخذ  
 داره حاما وتادى الحيران من دخلها فارادوا ان يمنعوه قال لهم ذلك  
 الا ان يكون دخان الحمام مثل دخان الحيران وسيل ابوالقاسم عن رجل  
 اتخذ في داره اصطبل وكان في القديم مكنيا وفي ذلك ضرر بجاره اله  
 ان يمنع فاذا كانت وجه الدواب الى الجدار لا يمنع وان كانت حوافها  
 الى الجدار فله ان يمنع وفي شهادات فتاوى ابن الفضل وسيل عن سكة غير  
 نافذة يمك احداهم على باب داره دابة وقد احدث ان بالها قال لكل واحد من  
 اهل السكة ان ياخذوه بنقصه لان هذه السكة كدار بينهم وان كانت السكة  
 نافذة ليس له ان يمسك الدابة على باب داره بشرط السلام وفي صلح القناد  
 سل شداد عن المثنى غيب التي تكون في الطريق قال ليس لاحد ان يجاهم فيها  
 لان هذا شئ فعله الناس ولهم فيها منفعة وسيل ابوالقاسم ان اراد  
 طريقا في ملكه في سكة غير نافذة لحاجة له قال ينظر القاض فيه ان لم يكن فيه ضرر  
 باصحاب السكة واستوثق ذلك الباب حتى يصير كالدار لم يمنع وفي  
 الجامع الاصغر قال ابوالقاسم سمعت نصيرا كان يمنع الجاهل من ان  
 يتخذ حائطا في سوق البرازين وكان يفتي به وكذا في كل ضرر عام فانه  
 يمنع عنه ويفتي به ابوالقاسم ايضا وسيل عن سكة غير نافذة في وسطها مز  
 فاراد واحد منهم ان يرفع كفتها له ويحوله الى تلك المزبلة ويتادى به



الحجيران فقال لهم منع عن ذلك وعن كل شيء يبادون به تادبا سيديا  
هدم رجل داره وامتنع عن العماره وذلك يضربا الحجيران قال ابو نصر  
الدبوسي ان قدر على بناء فلهم اخذ ليرد الضر عنهم وفي كتاب الصلح في  
الواقعات قال وفي الجنائز املا قتل اجمعه رحمه الله لا باس بات  
يفتح الرجل بالجنح بشرع في الطريق وبالدكان ياخذ في الطريق فان خاصه  
انسان هدمه قال وفي نوادر ابن رستم دار مشترك بين قوم قال لبعضهم  
ان يربط الدابة وان يتوضا وان يضح الحشد فيها ومن عطفها هذا  
لا يضمن ولو حفر ارضا بوحدها ان يبتوي فان نقض الحفر يؤخذ ببقطان  
الحفر قال ابو حنيفة رحمه الله الطريق اذا كان غير نافذ بين اصحابه لهم ان  
يضعوا الحشم وان يربطوا الدواب وان يتوضوا فيها فان عطف انسان  
بالوضوء والخشبة والدابة فلا ضمان فان حفر فيها بيرا او بني فوطب به انسان  
ضمن ويؤخذ بان يطمر السر ولا يؤخذ بما تعصت اليه وسيل ابو نصر  
الدبوسي عن لا يبط ويضرب باليد وباللسان فقال لا غيبه في ذكره بما فيه ولا  
انتم في دفعه الى السلطان وقال ابو القاسم فمن اظلم لسوق في داره فانه  
يتقدم اليه وان كف عن ذلك لم يتعرض له وان لم يكن ان شار للامام  
حبه وان شار ادبه سياطا وان شار ازمجه عن دله وفي الفتاوى وسيل  
ابو بكر عن راي منكر وهو من ياتي مثل هذا اهل بيعة ان ينهي عنه ولا  
يبعه غير ذلك سيل نصير عن يختلف الى رجلها اهل الباطل والشر ليدن  
عن نفسه قال ان كان الرجل من لا يعرف فيدار به حتى يدفع الظلم  
عن نفسه من غير ان ياتم ان شار الله وسيل عن يتكلم بين يدي الامير  
بما يوافقه دون ما يوافق الحق يخاف ان يناله مكروه فلا يحل له ان  
يتكلم عنده بخلاف الحق الا ان يخاف على نفسه القتل او الضرب بالخوف على  
نفسه القتل او على بعض جسده او اخذ ما له كله وسيل ابو نصر عن قراءة  
واخذ ضيافة اولية واتخذ محبلا لاهل الفساد ويظهرون فسقهم  
ويدعو اهل البدع والظلال قال ان كان الرجل يحال في امتناع الاجابة  
يكون رجرا لهم فلا يجب وان كان الرجل من لا يبالى به فلا حرج عليه  
ان يلطم منكر الله وغيره تلذ ذلك ولا مظهر له وسيل ادا عن استلب

منه فونا

منه ثوبا فرب السائل تتبعه حتى دخل داره هل له ان يدخل قال باس  
عليه ان ياخذ حقه قيل له فان كان لرجل على امرأة حق هل له ان يلازمها  
قال له ان يجلس معها ويقبص على ماله فان هربت ودخلت خربة  
او موضعا خاليا قال لا باس بان يدخل اذا امن على نفسه ولكن نقدا امها  
يحفظها ولو ان رجلا اطلع على جارية رجل علمه سلاه فخاف صاحب الدار  
لوصاح به ياخذ الملاء ويهرب هل له ان يرميه قال محمد بن الحسن رحمه الله  
له ذلك قال ابو القاسم تاويله عندي ان الملاء تساوى عشرة دراهم فطاعا  
قال الفقيد واصحابنا المتقدمون لم يقدر روافيه تقديرا وعن ابن  
مقاتل فيمن له الف درهم وقوت في دار رجل وخاف ان علم الدار ان يبيع  
منه ولا يباد ان يدخل الدار وياخذ بغير اذن صاحب الدار قال ينبغي  
ان يعلم بذلك اهل الصلاح وان لم يكن فان امكنت ان تدخل فباحذ  
ماله في ستر من غير ان يشعر به احد فقل وان لف يخف التلف من صاحب الدار  
لم يدخل بغير اذنه بل يعلم صاحبه حتى ياذن له او يخرج اليه وفي الجامع  
الاصغر قال حلف لحي كنت قاضيا لا اتبل شهادة من تصدق على هؤلاء الوالا  
في المسجد الجامع قال ابو نصر العياشي انا ارجو هؤلاء الاعوان ان يغفر الله  
باخراجهم هؤلاء السوال من المسجد الجامع وحكي ان ابا الحسن البزازي بعض  
احبته انه يتصدق بئ في المسجد الجامع فقال له حوله من تصدق بغير يوم  
لمجعه في المسجد الجامع ثم تصدق بارتفين ذلك فلما لم يكن كفاة ذلك الفلاس  
الواحدة لانه بصير كانه اعان السائل على ادى الناس في تحطى رقابهم وغير  
ذلك وان اراد المصدق يتصدق قبل دخوله في المسجد الجامع او بعد خروجه  
وفي فتاوى النسي وسيل عن قوم من اهل الذمة اشترى من المسلمين دارا  
في مصر ليخذوها مقبرة قال لما ملكوها يفعلون بها ما شاؤوا قيل ان صار  
بيوت الحجيران عورة لسوط حيطان هذه الدار وفي ذلك ضرر بالحجيران  
قال انهم ما تصرفوا الا في ملكهم والضرر ليس من جنتهم والاشان ولا يجبر  
على البناء وقد صحت الرواية في المبوط ان صاحب الدار لو رفع بناءه فمخ جاره  
الشمس او النسخ فبجداره او فتح ابوابا لم يبيع وان الحق جاره نوع ضربه  
اذا لم يصرف الماني ملكه بخلاف ما لو اتخذوا ببيعة او كيسة او بيت نادر في المصر له

صاحبه



يملكون ذلك لما فيه من اطار باطلهم وتهمير طولهم ولا كذلك اتخاذ المقبرة  
 ليس انما ينفق حوزهم ونكس ديارهم ونشوقهم ان اظهروا خلك فيها بين الميز  
 بطريق الامر المعروف وسئل عن محتب نبي قفانا عن وضع القطن على طريق  
 العامة وبيعه فعادوا وقد النار على قطنه فاعرقه بالغة بالامر المعروف  
 قال بعض مثل قطنه الا اذا علم قاده في ذلك وداى الخطه في اعراقه فلا يضمن  
 كما راق بيت الحمار المعروف وكردناهم والله اعلم **الفصل الرابع**  
 فيما يطلق الاضرار بالادنى والحيوان من جهة الشر وما لا يطلق وفي القاتل  
 وسئل محمد بن سلمة عن قتل النمل قال لا بأس به لانها اهل الاذى واكره ابقاعه في الماء  
 وقال ابو بكر ان ابتداءك فاضلها وان لم يبتديك فلا تغفلها قال الفقيه وب  
 فاخذ وروى ان لمه فميت بنينا فاحرق بيت النمل فاحرق الله اليه فميتا غلة  
 واحدة يعني هلا فلت الذي اذنتك خاضة وقال ابو بكر ان لي عنيات في قطع  
 انان فقال لي الراعي اكرهها لئلا يختلط فاشكت على انه يجوز ان لا يقتل  
 له انس يقول الان قال فيه ضرورة فلا بأس به كما قال في الاختصاص في الزيادة  
 في اللحم والشم لا يحل الا بالاختصاص يعني تغلق في عنقها شئ او يوضع قال هذا  
 ما يروى عنه وفي الواقعات وفي نوادر هشام عن ابي حنيفة رحمه الله لا بأس باض  
 البهايم اذا كان يراد اصلاها وكذا لا بأس بالاكوا للصبيان اذا كان لداراها  
 وكذا اشق الماشاة اذا كانت في حصاه والكي في البهايم للعلاقة لا بأس ذكره في  
 الاصل وعن محمد بن شعاع ونقب الاذن للطفل من النبات يكون مكروها قياس  
 ولا بأس بالاستحسان وفي الاملا محمد رحمه الله فيمن ابتلع درة لسان ومات  
 ولا مال له عليه القيمة ولا يشق بطنه ولو اضطرب الولد ولو اضطرب الولد  
 في بطن امراه حامل وقد مات يشق بطنها بخلاف الدرة ويقطع اليد من  
 الاكله وكذا الاكخان وفي الكيسانيات في الجراحات الخوفه والقروح العظيمة  
 والحصيات الواقعة في الماشاة ونحوها من العلل يخرق قيل قد يجوز وقد يموت  
 او يخو ولا يموت بعلاج وان قيل لا يجوز اصلا يترك ولا يداوى قال ويبنى  
 ان نخنن الصبي اذا اتى عليه سبع سنين وان كان اصغر من ذلك فحسن وان  
 كان فوق ذلك قليلا فلا بأس به وابو حنيفة رحمه الله لم يقطع وقت الحنان وان  
 ابي يوسف رحمه الله قال لا يبدى ان نخنن وله الصغير ويحجم ويدويه ويبط

فرجه وخوجه ويقبض له الهبة ويشترى ويواجر دانه وينزع امتد  
 ولا يزوج عبده وكذا الجدة وصي الاب وصي الجد واما العم والخال لا يجوز  
 شئ من ذلك فان كان في حجره الاقبض الهبة له وان يواجره ودابت وجاريتيه  
 استحسان ان لم يكن قريب اليد منه ولا يعوله غيره وكذا الام والمقتط  
 اذا حجه او ختنه او بطح حجه فهو من لانه ليس بولي استحسان في ابطال الضمان  
 عن الكاكي ذكر ذلك على ابن صالح الجرجاني في مسائله وفي نوادر ابي يوسف رحمه الله  
 ان وطى بهيمة قال ابو حنيفة رحمه الله ان كانت له يقال اذبحها واحرقها وان كانت  
 لغير طلت الى صاحبها ان يدفعها الى الفاعل بالقيمة فتذبح وتحرق ان كان ما  
 لا تؤكل وان كان يؤكل لم تحرق وتذبح وعن ابي يوسف رحمه الله لا بأس بان  
 يمشى الغلام مع مولاه ومولاه ساكب بعد ان يطبق ذلك ولا يحل له ان  
 يكلفه ما لا يطيق الا ترى ان الرجل يا مرخاومه الخنزير والطبخ واستفاد ما  
 في الليلة الثانية المطبخ وكذا يكلف ان يرعى غنما او ابلا ونحوها وفي الجامع  
 الاصغر قال ابو نصر الدوسي سمعت بالقاس بكى عن محمد بن سلمة انه قال اذا كان  
 الهرة الودية فلا بأس بان يذبحها من غير ان يضرها ويؤذيها وقال ابو حنيفة  
 البهايم ان ينفق عليها مقدار ما لا يقوم النفسا الابه وان ابد بحرية وبه  
 قال بعض اصحابنا وعن ابي يوسف رحمه الله ان قال يقال لصاحب ينفق او يبيعها  
 وبه قال اصحابنا وفي الفتاوى وسئل ابو بكر عن العلق يلقي في الثمن  
 ليموت الديدان قال لا يكره لان فيه منفعة الناس الا ترى ان  
 الرجل ياخذ السمك ويلقي في الثمن فلا يكره وكذا هنا **الفصل**  
 الخامس فيما يرجع الى الامور الدينية منها وسئل ابراهيم عن النور  
 كيف هو قال احب ان يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم  
 حتى يكون موافقا للقرآن ولو قال اعوذ بالله العظيم او اعوذ بالله  
 السميع العليم جاز ويبنى ان يكون التقود موصولا بالقرآن وسئل  
 عن سمع رجلا يقرأ القرآن ويلحن في قراءته ويعلم انه لو نفعه عن الحنة  
 ويلقنه الصواب يغضب او يدخل عليه الوحشة قال يلقيه الصواب  
 الان يحاف ان يحيا بينها عداوة في يسه ان لا يحرقه وسئل ابو بكر عن  
 حارس يقول لا الا الله اتقوا الفاعى عند فتحه صلى الله على محمد قال محمد



بن احمد بن ياثم في ذلك ولا يجوز لانه ياخذ لذلك ثنا قال الفقيه وب  
ناخذ وسيل محمد بن سلمه عن رجل اعلى اليه ويقع في قلبه انه ليس بمؤمن  
قال ان وقع ذلك لعاص وجد من جهته فهو مؤمن طالع لان المؤمن لا  
يشغى ان يعص الله وان وقع ذلك لان عنده انه لم يعرف الله تعالى كما  
نفسه فان استقر قلبه على ذلك فهو غير مؤمن وان كان ذلك يخطر بقلبه  
ويدفع عن نفسه لا يضره ذلك وسيل ابو بكر عن تني الموت هل يكره قال  
ان تني الموت لضيق عيشه او لغضب دخله من عدوه او يخاف ذهاب  
ماله ونحو ذلك فانه يكره له ذلك وان تني لتغير اهل زمانه يخاف من نفسه  
الوقوع في المعصية لا باس به وسيل ابو القاسم عن النقط والتعاشير  
في الصحف قال لا باس به عندى لاشتغال الناس وانا كره ابو حنيفة رحمه الله  
في الزمان المتقدم لانه لم يكن اليد حاجة فالان فقيه منفعه عظيمة  
ومسبب الحاجة وسيل عن متعلم معه خرطه فيما كتب من اخبار النبي عليه السلام  
وغیره من كتب الغف فينام ويتوسد الخراطيه هل يكره قال ان عني به التوسد  
يكره وان عني به الحوط لا يكره وسيل ابو بكر عن جبي سمع الاحاديث وهو  
لا يفهم ثم كبر يجوز له ان يروي عن المحدث ككثير سمع من الاحاديث ولم يفهم  
واذا قرى على هذا الصغير كل لا يفهم ولا يقتل ما فيه لا يجوز له ان يشهد  
كالو قري على كبر ولم يفهم لا يجوز له ان يشهد وسيل ابو يوسف رحمه الله عن  
امر قوما وم له كاريون قال روى الحسن البصري عن اصحاب النبي عليه السلام  
وروى عنهم انهم قالوا من امر قوما وهم له كاريون لم يجاوز طوته برفوت  
قال ابو يوسف رحمه الله معناه ان الامام غير مستحق لذلك لفاء فيه  
وان كان املا فلا باس به وان كرهوا وسيل ابو القاسم عن قراءة القرآن  
عند القبر وقال يرجي ان يوشم صوت القرآن فاما على غير ذلك الوجه  
فانه صحيح لكل قراءة حيث كانت وسيل ابو بكر الاسكاف عن جعل ثيابا  
في كاغدة فيها مكتوب بسم الله قال يكره سوار كانت الكتابه في ظاهره  
او باطنها بخلاف الكلبس او كتب عليه اسم الله لان الكلبس يعظم وهذه الكاغدة  
يشبهان لها وفي الوقفات في كتاب الحظر والاباحة عن الحسن قال قال  
ابو حنيفة رحمه الله يكره ان يرضى المصنف وان يكتبوا بقلمه وحق وهو قول

ابو حنيفة

وزفر رحمه الله قال الحسن وبناخذ ولا باس بنقط المصنف وتقبها وفي  
قال لا باس ان يكون مع الرجل درهم في خرقه وهو على غير وضوء وفي الجامع الاصف  
وسيل عن كتابه القرآن على الحايطة قال ارجوا ان يجوز ثم قال كتابه  
القرآن خير من كتابه شيء وسيل عن بيع الوجه في الدعا اذا فرغ قال ليس  
بشيء قال صاحب الكتاب وراى كثير من اصحابنا ذلك وقد ورد الخبر  
عنه عليه السلام بذلك وهو الصحيح عندنا وسيل عن هو جالس مع القوم  
وسلم عليه رجل فقال السلام عليك فرد عليه بعض القوم هل يسقط  
عن سلم عليه قال يسقط وسيل ابو بكر عن رجل سلم على امرئ فرد عليه  
فلم يسمع قال اخاف ان لا يسقط غدا النرض لان الجيب لا يجب عليه  
الجواب الا لسمع قيل له ارايت لو كان المردود عليه اما كيف يصنع قال  
يلتفت ان يريه تحريك شفتيه وفي نوادر ابن رستم سلم محمد لله اذا سلم  
عليه اليهودى والجوى كيف تقول قال اقول وعملت قلت وما يتردى بك  
قال السلام لانه جاء حديث مرفوع اذا سلموا عليكم فردوا عليهم وانما  
يكره ان يبدؤهم بالسلام واما اذا به او افلا باس بان يرد عليهم والله اعلم  
**الفصل السادس** فيما يرجع الى الامور الجارية بين الناس  
وفي الفتاوى وسيل نصير عن يثري فرائد اليهود والنصارى والعبيد  
ولا يرى عليه اثر النجاسة فيجعلها ويسئرها الاساكف من غير غسل قال  
يرجى في سعة ذلك وكرهه ابو نصر النجاد الخليل لولاه الذكر الصغرى  
وفي الفتاوى المبقالى في كتاب الاستحسان ويكره الحرير على الفلانة  
وغیره في الحرب وغيره للرجال وفي شرح الاسبيجاني عند ابو يوسف  
ومحمدهما الله لا يكره لمس الحرير للرجال في الحراب اذا كان ضيقا  
بيق منه العدو وفي غير الحرب يكره صفتيا كان او رقيقا وعنده يكره  
في جميع الاحوال وان كان رداه حريرا ولحمته قطع فلا كراهه فلا ابا  
وان كان سداه قطنيا ولحمته حريرا يكره في غير الجواب وفي الحرة  
لا يكره اجماعا والاعتبار بالحمة في غير الجواب وعن ابى يوسف اكره  
تؤب الثمين المرق والطهارة مجللاف الكسوة وما كان من الثياب

ع



الغالب عليه غير القزح الخبز ونحوه فلا بأس بلبسه للرجال وما كان  
 ظاهره من فكه وكذا ما كان خط منه خروجه فزوهوا لظاهره لا خفيه  
 فيه وذكر القاضى البرودى فى شرح الكافى فى كتاب الايمان هذه المسئلة  
 واعتبر الحجمة وجعلها فى معنى العلة والسدى فى معنى الشرط فى باب  
 اليمين والكرامة جميعا ثم قال وبعضهم قال وهذا اذا كانت الحجمة غالبة  
 على السدى قال وليس كذلك بل كيت ما كان فالعبرة للحجة لما بينا وسئل عن  
 اسكان امره انسان ان يتخذ له حفا مشهورا ويهدى فى اجرة قال ان كانت  
 ذلك وفى الكفار والفساق فالى لا ارى له ان يعمل ذلك وكذلك الخياط  
 امره ان يخط قراطين الفسق فالى لا ارى له ان يعمل ذلك وكذلك لا ينبغي له  
 ان يقوم فى زى الكفار والفساق وكذا صاحب حرفة يعمل بعض العمل فى النقيض  
 فيشترى باكثر هل يبعد ان يعمل قال ان يكن ذلك زى الكفار والفساق  
 ولا فى ذلك العمل اعانة على المعصية فلا بأس به وسئل ابو بكر هل يوحى  
 اهل الذمة بالكلمات قال مرة لا يوحى ومن به مرة انه يوحى ومن به  
 اذا كان كثير التعرف وسئل عن استطلاق بطنه او رمدت عينه فلم  
 يعالج حتى اضعفه ذلك ومات فيه هل ياتى ما يقوته وسئل ابو بكر عن  
 اهدى اليه للمستقرض هدية قال ان لم يكن يهديه قبله ذلك كان الافضل  
 له ان لا يقبل هديته سئل ابو القاسم عن باع اوراق الزهاد فيرتقى على الجحقة  
 القاطع يطلع على عورات الجار قال يعلم جاره بذلك لياخذوا حذرهم  
 ويستتر واذا لا يكون ارتفاؤه فى اليوم الا مرة او مرتين وسئل ابو نصر  
 عن رفع طينا او تدابا من طريق المسلمين قال ان دفع فى ايام الرجل  
 لتفقيه الطريق وجوب ان يكون فى رفعه محتسبا كمانا طاه الاذى على الطريق  
 وان اضره رفعه بالمادة لم يبع له ذلك فان لم يضر فلا بأس وعن نصر  
 سداد اهل يبع للمرأة ان تخلق رأسها او تحبها قال ان فعلت ذلك لم يضر  
 او لو جع فلا بأس به وسئل ابو بكر عن مضطرا لا يجد مسد ونحوه الهلاك  
 فقال له رجل اقطع منى قطعة من لحم فكلها قال لا يبعد ذلك الا ترى  
 انه لا يبعد ان يقطع قطعة من لحم نفسه لياكله وكذا هذا وسئل

روى عن ابي بصير عن ابي بصير  
 عن ابي بصير عن ابي بصير  
 عن ابي بصير عن ابي بصير  
 عن ابي بصير عن ابي بصير

ابو نصر عن كان فى بيته فاخذته الرجفة والزلزلة هل يكره له ان  
 يخرج الى الفضا هو با قال لا يكره له بل احب له ان يخرج وروى  
 وروى ان خلفا خرج من المسجد لزلزلة وعن النبى عليه السلام  
 انه من يجايط مايل فاسرع فى المسئلة وسئل فى الزمن الاول **الوتر**  
 بنى من الانبياء هل يرى اليه ام لا قال بلى النبى عليه السلام ايرى  
 ام لا وسئل مقاتل عنهم بئس قال اذا كان مثل الحطة لا يواخذ به  
 وان عزم واصله فانه يواخذ به وسئل عن السوال الاخبار الواقعة فى  
 المصر وغيره قال كان ربيع ابن خليم وابراهيم الضع وابن سيرين  
 كانوا يستخبرون ولا يخبرون حتى قال ابن عون دخلت على ابن سيرين  
 فقال ما الخبر وكان بكبر بن عبد الله المولى لايصال ولا يخبر وفى الجاه  
 الاصفه قال هشام سالت ابا يوسف رحمه الله عن ضرب الداهم  
 فى غير دار الضرب وهى جياذ فقال لا ينبغي قلت لو ضرب فى الدار ويؤيد  
 نحاسا فكلهه وكان ابو بكر الاصم ضرب حمزة لسمه فند بكبره وشرا لما  
 فى الاسواق وكان يقول لارخصة عن الفقهاء بذلك وان كثر الغبار  
 وابو نصر المدبوسى كان يقول لا بأس بذلك لتكثير الغبار والزيادة  
 على ذلك لاجل قال اوجب على الناس ان يعطوا كفاية الفقهاء والمحدثين  
 وكل من يتفرع لهم للدين لانه انقح عنهم حقوقهم من بيت المال فاشتقوا  
 بالكسب لم يتفرعوا للتعليم فيظهر الجهل بين الناس خلاف امام المسجد  
 والمودن لانه يتها لها الكسب جمع اهل قرية بدور من الناس فزرعوا  
 لاجل يعلم فيها فالترك الحاصل منها يكون لاصحاب البذر لا للمعلم اذا  
 سئلوا البذور الى المعلم وفى الواقعات وفى الماخوذ الحسن بن زيات قال  
 وينبغي ان يعطى الانسان ووب مكتوب وسئل ابو سليمان الجرجاني  
 عن امرأة عطفت قال هو بنو له السلام ان كانت محجزة رد عليها فان  
 كانت شاة رد عليها فى نفسه وفى نوادر ابي يوسف قال قال ابو حنيفة  
 رحمه الله واكره ان يوقت الرجل يوم الجمعة لقص اطفاره واخذ شاربه  
 ولكن ياخذ متى طال وفى الماخوذ الحسن وينبغي للرجل ان يبدخ من  
 شاربه اذا طال ما فضل من الشفة ويترك مثل الحجاب ولا بأس اذا



طالت لحيتته ان ياخذ من اطرافها ولا لباس بان يقتض على حيتته فان  
 زاد على قبضته منها شيء جده وان كان حمارا وطويل تركه وفي الماخوذ لا لباس  
 بان يتخذ الرجل خاتم فضة فضة منه فان جعل فضة من جرج او عقيق او  
 يا قوت او فين ونرج او زمرد فلا لباس وان نفس عليه اسم واسم لبيه او ما بداله  
 من اسم الله تعالى مثل قوله تعالى حسبا الله ونعم الوكيل او ربي الله او نعم القادر  
 الله فلا لباس ولا ينبغي ان يمشي فيه ثمال انسان او طير ونحوه ولا لباس ان  
 ياخذ خاتم حديد قد لوى عليه فضة واللبس بفضة حتى لا يرى ويلبغى ان يلبس خاتم  
 في حفرة اليسرى دون سائر الاصابع ولا في اليمنى ثم الذي اتخذ من الفضة من الاداء  
 كلما ادخل يده فيه واخرج ثم سيقطع لا لباس به وكل ما نصب من الآنية مثل انسان  
 الانسان والذهن الغالية ونحو ذلك كان مكروها والله اعلم **القسم الرابع من**  
**هذا الكتاب في ما يل الجنايات والعقوبات في هذا القسم ارفع**  
**من الكتب كتاب الجنايات فيه ثلاثة**  
 فنصول فيما يرجع الى جنائيات الصبيان منهم وعليهم في النسيب من غير نقد  
 في الجنائيات مع القصد **النص الاول** جنائيات الصبيان  
 عليهم ومنهم وفي الفتاوى وسبل عن جدي وهو ابن تسع سنين سقط  
 او عرق في الماء قال لاشي على الوالد من لانه من يحفظ نفسه وان كان لا  
 يعقل او كان اصغر شيا ومات منه قال ابو نصر عليها او على الذي هو في حجر  
 الكفارة لغزكه التعاهد والحفظ قال ابو القاسم ليس عليها الا لا  
 ستغفار قال الفقيه وبه نأخذ الا ان يقطع من يده في عليه الكفارة  
 وفي كتاب الاجناس عن ابي حنيفة رحمه الله فيمن جذب ولد صغير من يد  
 ابيه والاب يبيكه حتى مات الصغير قال دية الصغير على المجاذب ويرث  
 ابوه وان جذباه حتى مات فالدية عليها ولا يرث ابوه لانه مات من  
 فعل الاب ايضا وفي الفتاوى سئل ابو بكر عن صبيان يلعبون ويبرون  
 فاحاب بهم جدي عين امراة فذهبت عنهما والصبي ابن تسع سنين ونحوه  
 قال الدية في مال الصبي ولا شيء على الاب وان لم يكن للصبي مال فينظر الى  
 ميسره قال الفقيه وانا اوجب الدية في مال الصبي لانه كان لا يرى للعم  
 عاقلة وكان ذلك للعرب لانهم كانوا يتباصرون فيما بينهم واما العم فلا

سأفرون

يتباصرون وانا يجب اذا ثبت ربه بشهادة الشهود لا باقرار الصبي  
 وقال بصيرا اذا وضعت الام الصبي بين يدي الاب والولد يقبل ثدي  
 غيرها فلم يتجد الاب للصبي ظمرا حتى مات من الجوع قال اب اثم وعليه  
 الكفارة والتوبة وان كان لا يقبل الصبي ثدي غيرها وهو يعلم بذلك  
 قال اثم على الام وهو التي ضيقته وعليها الكفارة وبطل محمد بن سلمة عن جماعة  
 كانوا يرون على كل عقور فاختا واحد منهم فاطاب صغيرة فمات وعرف ان  
 هذا اسم فلان لكن لم يسمه احد انه رماه فلان يصلح الاب صاحب السهم على  
 كرم ثم طلب المصالح رد الصلح قال ان كان يعلم ان المصالح هو الذي حرمها  
 فالصلح باطل وان لم يعلم معرفه السهم فالصلح باطل وان علم ان المصالح  
 صاحب السهم لكن لما استقبلت الصغيرة واناها لطلبها ابوها فنقطت  
 وماتت ولا يدرى اتهامات من اللطفا ومن الرمي ما حال الصلح قال ان  
 صلح الاب باذن باذن ساير الورثة فالصلح جائز وهو كسائر الورثة ولا  
 مرات للاب وان كان الصلح بغير اذنهم فالصلح باطل وعن ابن المبارك  
 عن سفيان الثوري في رجل بعث غلاما صغيرا في حاجة بغير اذن اهلهما فمات  
 الغلام غلاما يلعبون فانتهى اليهم فارتقى فوق البيت فوقع فمات قال يضمن  
 الذي ارسله وفي المباح الاصغر قال ابن سماعه سمعت محمد يقول لو ان ختانا  
 صر صبيبا يامر والده فمات الحدي فقطعت الحشفة فمات الصبي قال فعلى عاقلة  
 الختان كمال الدية لانه خالف في قطع الحشفة وهذا كما روى عن عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه قضى على من ضرب به المار الحار على راس رجل حتى ذهب سمعه وبصره  
 وعقله وشعره باربع ديات ولو كان مات من ذلك لايحى لادية واحدة  
 ورسول عن والدين قطعا الاصبع الزايد من ولد ما قال لا يضمنان لانه  
 معالج واذا قطع غيرها يضمن قال ابو بكر الاسكاف ليس له ان يقطع فان  
 قطع واورث دهنه في اليد يضمن قال بشر بن غياث ليس له ان يقطع لان  
 ذلك حلف وروى بصير عن بشر انه سئل عن قطع الاصبع الزايدة  
 قال ان لم يحف الموت في ذلك فلا لباس به وان حيف والمقامع للآفة اجم  
 الى من القطع وفي الفتاوى عن مجاهد ان ابن عمر كوى ابنه وهو محرم  
 فمات قال الفقيه فيه دليل انه لا لباس بالتداوى بل كى لانه يروا عنه

نصف الدية لانه مات بسبب  
 احد ما اذن والآخر غير اذن  
 قال ان عاقلة الصبي على عاقلة  
 الختان



انه جعل ذلك كفارة وقال نصيرها لابي سليمان عن ابي عبد الله لعلم القرآن  
 فأتى قال ابو حنيفة رحمه الله عليه الدية ولا يرث وقال ابو يوسف رحمه الله  
 على عكس هذا قال قلت وان ضرب امرأته في المصح فماتت قال هو ضامن  
 اجماعا لان ضربها لم ينفعه نفسه ولا كذلك الاب وسئل ابو القاسم عن امرأة  
 شربت الدواء اذا التفت جنينا ميتا لاعم عليها لا الوالدة لا تحبس لاجل ولدها  
 بشئ وقال ابو بكر ان سقطت فليس عليها الا التوبة والاستغفار وان كان  
 جنينا فليطهره لو ارث الجنين دونها وقال في امرأة شربت الدواء فالتفت  
 او حلت حملها قبل ان على عاقلتها خمسمائة درهم وصح في سنة واحدة لو ارث  
 الحمل اياها كان او غير وان لم يكن لها عاقله ففي مالها في ستة وذلك ان  
 لزوجها لانه هو الوارث قاله يوسف ابن عبيد وفي فتاوى النقي وسئل عن محله  
 وهي حامل احالت لصبي عذتها باستطاط الولد هل للزوج في ذلك حضومة  
 فقال ان سقطت بفعلها وحبت عليها غره وكل ذلك يكون للزوج وهي لا  
 ترث منها لانها قاتله وفي الفتاوى وسئل ابو بكر عن حامل ارادت ان تلقي الولد  
 لعلبه الدم قال تسال اهل الطب عن ذلك ان قال يضر ذلك بالحمل لا تفعل وان قالوا  
 لا يضر تفعل وكذا المجامعة والفصد قال الفقيه وسمعت من يعرف بذلك الامر قال لا ينبغي  
 لها ان تفعل ذلك مما لا يجرى الولد فاذا تحرك الولد فلا بأس بالعلن والحجامة  
 ما لا تقرب الولادة فاذا قرب فلا تفعل واما الفصد والاحتشاع منه في حال  
 افضل لانه يخاف على الولد الا ان يخاف ان يدخل الام ضررين في تركه وفي الجامع  
 الاصح عن محمد بن محمد رحمه الله انه قال فبين اجتمع عليه الصبيان او المجانين يريدون  
 قتله او اخذ ماله ولا يقدر على دفعهم الا بالقتل قال ليس له قتلهم قال عمر وابو ثعلبة  
 ان قاضيا ابا مطيع يقول ان ياتي على انفسهم في الدفع عن نفسه قال فلو ان في  
 الطواف بعده فقال يا اخرا ساني القول ما قول صاحبكم كذا حكى محمد بن سلمة وعن ابي  
 ابن سلام يقول سأل المعلل بن منصور عن المجنون او البعير اذا قصد قتل رجل  
 فقتله فقال انه ضامن قال قلت ان حاصبا يقول لاصنان عليه وعنا ابا مطيع قال  
 المعلى وكنت في الطواف اذا انا باخص نخشى فالتفت فاذا محمد بن سلمة الحسن رحمه الله  
 فقال في القول ما قول صاحبك قال الشيخ وبه ائني لانه لا حيلة له غيره قال نصير المجنون  
 او الصبي او البهيمة اذا دفعه الرجل عن نفسه فقتله ان عليه الدية وقيمة البهيمة

وفي الفتاوى وحكي عن ابي بكر قال سمعت عن نصير ابن ابي سلام قال سالت المعللا  
 واتم الحكاية ثم قال وقال ابو بكر وبه ائني لان ضامن عليه اذا حيلة له غيره قال الفقيه  
 هذا الخلاف ما قال في الرويات الظاهرة قال وفي الجمع الصغير انه يضمن ولم  
 يذكر الاختلاف وذكر التفسير في موضع آخر انه يضمن وبه نأخذ لانه انك مال انك  
 لمنفعة نفسه فصار كمن اكل مال غيره عند الضرورة يجوز ويضمن قتله وكذا هذا  
 وقال الشافعي لاضمان عليه **الفصل** المالى في الجنائيات بطريق السبب من غير  
 قصد وفي الفتاوى وسئل عن بلة عن بلة ذات ثلج وربما يكثر الطبخ والطير  
 في الطريق والى كل رجل بفساده حبرا فيفعل به انسان قال ابو القاسم احبا الى ان  
 يكون ذلك باذن الامام فان فعل ذلك بغيا ذن الامام والقياس ان يحبس الضامن  
 وسئل النوري عن حايطة ما بل تقدم الى صاحبه فانهم فانفرت منه دابة فقتلت  
 رجلا قال لا ضمان عليه الا ان يسقط الحايطة على انسان او دابة فقتلها قال الفقيه  
 هذا كمن وضع شيئا على الطريق فنفرت منه الدابة فلا ضمان على الواضع وان لم يصبا  
 ذلك الشيء كذا هذا وفي الجامع الاصح قال لعبد الغبار ابن هذه الشجرة وانتم النمس  
 لانه انت ففعل وسقط ومات لم يضمن الامر ولو قال حتى اكل والمسند بحالها  
 لانه استعمل هذه الصورة دون الاولى واذا ارشاه في السوق فاق دابة رجل وهو  
 يرى ذلك فغطيت الدابة لا ضمان على الراش وان لم يراها وكان ليل اضمر الراش  
 كذا ائني بعض اصحابنا مديلا طرفاه في يد رجلين فجازا فافا فافا فافا فافا فافا  
 ما فان سقطا مستلقين لادية لكل واحد منهما على الاخر لانه مات لصنع نفسه  
 وان سقطا متطحين تحت يد كل واحد على صاحبه لانه مات لصنع صاحبه وان سقط  
 احدهما مستلقيا والاخر متطحيا فديدا المستطح على عاقله المستلقى ولا شيء للمستلقى على  
 عاقله المستطح وفي كتاب الاجناس صورة هذه المسئلة في جبل روى هذا الجواب عن ابي  
 يوسف وادافيه قطع الحبل فوقعوا على انفسهم فانها لا يضمنان شيئا  
 وضما القطع دنيهما وقيمة الحبل قال وقيل لمحمد بن محمد رحمه الله وان وقعوا على وجهها قال  
 لا يكون ذلك من قطع الحبل وان وقعوا على اقفنتها ذكر في نوادر من رسم ان لا  
 ضمان على قاطع الحبل غير رجل يابى على الطريق فكسر اصبعه واصبع النائم قال في تفسير  
 البحر وكوضع البحر في الطريق تحب الكفارة على الماشي ولا كفارة على النائم اذا وقع ذلك  
 في النعم لان النائم ليس بجاعل قال ابو العباس وهو روى النائم من الماشي ولا يرث



الماشي من النائم قال بان كانا وارثان فارسا اصطد ما فقتلنا قال كل واحد  
 منها دية على كل واحد منها على صاحبه وكذا لو اصطد ما وهما شيان جارا ركب  
 من خلف سائر فصدمة فغضب الحائي لاضان على السابر عطشا لسمنا فضاء  
 على من خلفه وكذا في سفينتين دابان استلقيا فالتفتا فاصدما فغضب احدهما  
 فالضان على الاخرى بخلاف الذي يحى من خلف فارسا احدهما يسير والآخر واقف  
 او الماشي على الواقف فاصطدما قال على الماشي والسائر الكفاة وكذا فيمن حضر  
 بينا او رمى قسرا بطيخ فزلق بفسر البطيخ فسقط فيها وجل او بالاحول كفاة على الحافر  
 والرامي ويرث من الشجرة موقوف عليهما او بجله فاناف على كل واحد منها نصفه ية  
 الاخر ولو مات احدهما كان على عاقلة الاخر نصف الدية وعن محمد رحمه الله فيمن سبب  
 ثوب مجذب صاحب الثوب فاعرق الثوب قال محمد رحمه الله ضمن الممسك نصف قيمة  
 حذاب الذي ليس له الثوب فهو ما ستر جميع الحق وفي الفتاوى وسيل علون احمد عن  
 ادخل بغير اعتد في دار رجل وفيها بعر لصاحب الدار فوقع البعر المقتلم على بعر  
 صاحب الدار فخرج فقتله قال لاضان عليه قال العقبية هذا ادخل بان صاحب  
 الدار فاما لاخله بغير اذن صاحب الدار يضمن كما لو القى حية على انسان فنهشته  
 فمات ضمن وليس هذا كمن وقع سكينه المصنوع ضرب نفسه او اسلما فخر اذن الدافع  
 لا يضمن دافع السكين قال لان فذل الصبي معتبر وفعل الدابة غير موعبة فنبه الفعل  
 الى الذي ارسلها والله اعلم **الفصل الثالث في الخبايا** مع القصد  
 وفي الجاح الاصغر قال ابو نصر الدبوسي فيمن قطع يد عبده او قتله ان عليه  
 التعزير بخلف عن سداد بن عمر فيمن ضرب اخر بيده او برجله فمات منه قال  
 يكون شبهه العبد قال الحسن كذلك اذا ح في الضرب حتى مات فاما لو صوب به  
 بواحدة لا يجازى عن مثلها الموت وانه مات فهو خطا قال ابو الليث الكبير قول  
 اسد احب الى عض رجل يد آخر فانترج العضوض به فقط بعض انسان العاض  
 قال ابو حنيفة رحمه الله لا ضمان عليه في السن لان له ان يترج يده من فيه قال وهذا  
 ناخذ وقال ابن ابي ليلى يضمن السن قال ويضمن العاض ارش النزاع ذكر  
 في كتاب الاجناس قال هذا كمن قصدان يضرب آخر بالسيف فاخذ المضروب بالسيف  
 بيده فحذب صاحب السيف من يده فقطع اصابع الاخذ قال محمد رحمه الله ان كان من الزنا  
 على الجاني القود وان لم يكن من المناصل فغلب الدية وفي فتاوى النسفي وسيل

سقى آخر سماعات قال ان صب ذلك الشراب المسموم في فيه او الطعام المسموم  
 في حلقه جعل قاتلا اما اذا اخذ بيده وشرب او اكل باختياره فهو الذي قتل  
 نفسه لا غيره نص عليه في كتاب الديات وسئل عن وكزه آخر على عينيه  
 فخرجه فدمع المجروح مد اوى العين فقال المدعون هذا العين لا يصلح بها واتي  
 قال وادها فان يصلح فلا بد ان يكون وجعها فالحكمها بدهن حتى انه مل جرح العين  
 جرح بعد ريان وقد وجعها ولكن نفعها بصرها بقول هو للمداوى انت الذي  
 افدت عيني قال لا يضمن لانه امر بذلك والنهاية فيه ان من امر آخر بالذات  
 الطرف لا يضمن الثلث بخلاف ما لو قتل له اقلعتي وفي الجاح الاصغر وقال فيمن  
 قين قال لا آخر اقل اي فقتله قال على القاتل الدية لايه وان قال لا قطع يده  
 فقطعها فعليه النصاص لان هذا الحق الاب والاول الحق الابن وفي كتاب  
 الاجناس قال ان ديات امرجى صيا يقتل انسان فقتله فالدية على عاقلة القاتل  
 ولا رجوع على عاقلة الامر ولو كان الامر بالغ فالدية على عاقلة الصبي ثم يرجع  
 عاقلة على عاقلة الامر كان الامر بالغ فالدية على عاقلة الصبي ثم يرجع عاقلة  
 على عاقلة الامر وفي كتاب الخبايا للحسن امرجى بحق مال رجل او يقتل  
 د ابته فالضمان في مال الصبي ثم يرجع بذلك على الامر صبي امر بالغ لم يضمن الصبي  
 بالغ امر بالغ كان الضمان على القاتل قال ابو حنيفة رضي الله عنه عبد ماذون  
 امر بخرق ثوب رجل او ارسله في حاجته فغضب من امره يقتل رجل ففعل ثم يضمن  
 بامر وفي الزيادات امر مجبور اوها عبدان بالغان يقتل رجل او الامر كمين  
 والمأمور صغير ففعل لم يرجع على الامر لا بعد عتق الامر كان الامر عبدا  
 مجورا والمأمور حر صغير لم يرجع على العبد وان عتق لانه جنابة والجنابة منه  
 لا يلزمه كان الامر ماذونا في التجارة والمأمور عبدا مجورا صغيرا او كسرا بالقتل  
 ففعل ورجع مولاه في رقبه الامر وفي الفتاوى هشام قال سالت محمد اعم  
 اخذ انسانا فكلبه وحلبه حتى مات جوعا قال ارجعه عقوبة واجعل الدية على عاقلة  
 وسئل ابو بكر عن امرأة قطعت يد رجل قال عليها الدية والنصاص وعند الشافعي اثنان  
 قطع يدها وان شاة اخذ دية يده وان كان القاطع هو الرجل يدها فلا خيار  
 لها ولها دية اليد كما لو كان يد القاطع مثلا كان له الخيار ولو قطع يدا الاشل فلا  
 خيار له كذا هذا صالح على اكثر من الدية فعن ابي حنيفة لانه لا يجوز ولكن في ظاهر الزنا







كله في الراس والجبنة وموضع العظم من الجبين والدقن واما الخاتمة  
فهي ضربة في البطن ولما تنفذ من ورايه ان كان عمدا ففي ماله تلك الدية  
وان كان خطأ فعلى عاقلته ولا قصاص في الخاتمة وان نفذت من  
ورايه فبمائها الدية على التفصيل والخاتمة ما بين اللبة والعانة ولا  
تكون فوق اللبة ولا تحب العانة قال ابو حنيفة رحمه الله الخاتمة ما دون  
الدقن لا تكون ما فوقه من المتن خاتمة ولا تكون الخاتمة في الرقبة ولا في اللقن  
الى ما وصل الى الخوف من الصدر والظهر والبطن والخصين ولا يكون  
في اليد والرجلين والرجلين ويكون بين الذكر والاشفيك اذا  
المخوف وحلومة العدل ان ينظر اليه البصر ان لو كان الخجوج عبد الم  
وليس به ثجة وكم يادى وبه ثجة فينظر الى النقصان بينهما ان كان  
عشر فيضن الساج عشر الدية وكما بين ساعه في نوادره **الفصل**  
**الثاني** في شعر الراس واللحية وغيرها وفي الفتاوى وعن ابو يوسف  
فمن خلق راس انسان او اللحية فهو جل سنة فلو انه مات الرجل قبل الخلق  
ولم ينبت الشعر في قول ابو حنيفة رحمه الله لا شيء عليه وقال ابو يوسف رحمه الله  
فيه حكومة عدل وفي الجامع الاصغر ضرب راس رجل فانتثر شعره ثم نبت  
ايض وهو شاب لا يبيض فيه قال لا شيء عليه لانه لو خلق رجل راسه بعد ذلك  
فلم ينبت فعليه تمام الدية لان الدية في الشعر الابيض والاسود سوا وقال  
الحسن فيه حكومة عدل قال ابو الليث ويقول الحسن ناخذ تنف بعض لحية  
رجل قال اذا ثبت ذلك باقرار من الخاني بغيا كراه اقامت البيت على ذلك فانه  
سأى به حولا فان التامت لم يجب شيء وان لم تلتئم تمت الدية على مذهب  
وما بقي فوجب على الخاني مائة ذلك وفي كتاب الاجناس رحمه الله في  
في لحية الكعج اذا كانت قليلة فيه حكومة عدل وفي خلق الشارب ونبت بعضها  
دون بعض حكومة عدل خلق الراس واللحية والشاربين اجل سنة فان لم ينبت  
في الراس واللحية الدية والشاربين ليس من اللحية خلق لحية رجل وهو سودا ثم  
نبت بيضا او بعضا قال لا شيء عليه عند ابو حنيفة رحمه الله وعندا حكومة عدل  
ولا قصاص في شعر ما كان ذلك شعر الراس واللحية او الحاجب وغيره وفي  
المجد قال ابو حنيفة رحمه الله في شعر الراس العبد ما نقص وفي نوادر هشام قال

لا حظ

لا احفظ في شعر راس العبد ولا في لحيته شيئا قال ابو حنيفة رحمه الله عليه  
القيمة وعن ابو يوسف رحمه الله في لحية العبد ما يقص **الفصل الثالث**  
في العين قال في كتاب الاجناس ضامن العين على ثلث مرات احدها ان يكون  
في احدهما نصف ما يجب في العين قال في كتاب الاجناس ضامن العين على ثلث  
مرات احدها ما يجب في العين كالادمي والثاني ان يكون احدهما بربع  
ما يجب في العين كالنبيم الذي تحمل على ظهرها والثالث ان يكون الواجب  
فيه ما نقص كالنشاء وفي الجنائيات للحسن قال ابو حنيفة رحمه الله لو قاعين  
عين برون او يغزل وحر عليه ربع قيمته وكذا في عين البقرة التي  
يعذر عليه ومما يقول علماء عليه ما يقص وقال ابو حنيفة في بقره الحمران و  
جرور الجراب ربع القيمة ايضا وفي عين الفضيلة والخروش كذلك  
وفي احدي عين النشاء والحمل والطير والحمل والطير والكلب والسنور  
والدجاجة ويجوز ذلك ما نقصه وقال ابو يوسف رحمه الله ما نقصه  
في جميع البهايم وقال محمد رحمه الله كان ابو حنيفة رحمه الله يقول لا قصاص  
في العين في حوض واحد انه اذا ذهب النور وبقيت العين قائمه ولو  
ضرب عين رجل وابيضت من ضربه ثم ذهب البياض ليس على الضارب شيء  
فقا عين العين من رجل وعين البصري من الثاني ذاهبة اقتص من يده  
اليمين وترك اعى ضرب عين رجل باصبعه ضربة خفيفة فذهبت وقد  
تعمل ذلك فيه النقص وان مات من ذلك فدية النفس على الواقعة عمدا  
فيما دون النفس وليثبه العمد في النفس ضرب يحبس على مفضل انسان  
فاباها اقتص منه فليس بسلاح فيما دون النفس عمدا وعن محمد ابن  
شاذل انه يستقبل الشمس مفتوحة العين العين فان دمعت عنه يعلم  
ان الضوباق وان لم تدمع يعلم بذهاب بصره وفي الهارون قعا عين  
ص ساعة ولما وبعد ذلك ما يامه وزعم الثاني لم يبصر لهذا العين  
او قال لا ادري بضربها او لا كان عليه حكومة عدل والقول له الا  
اذا شهد الشهود انها كانت صحيحة لا يرون بها علة وانه كان مطرف  
بها فان عليه نصف الدية والله اعلم **الفصل الرابع**  
في العمى والاذن الشاخص في العبد وقصاص وفي الخطاء الدية ان اشتد



اقتص منه كما صنع به وكذا لو قطع شجرة اذنه وكذا لو قطع عصبه الا اذا  
 قطع استطاع فيه النقص اقتص منه ولو كان اذن القاطع صغيرا للالة  
 وان لم يقطع كبره ان شاء الله نصف الدية وان شاء قطعها على صغيرها وكذا  
 لو كان خرقه او مشقوقه وان كان الناقص هي المقطوعة كان له حكومة عدل  
 ولم يكن فيه نقصان وقال محمد بن الله لا يستطاع فيها بالسمع الا ان يتفاد  
 فيتأدى **الفصل الخامس** في الارش في جنائات الحسن لو قطع الا نف  
 من اصل العظم اقتص ومعناه ما على المادون وهو ارش في النقصان وان قطع  
 من اصل النقصان لانه عظم وليس بفصل ولا نقصان في العظم وفي الهارث  
 ان قطع انف الصبي من اصل العظم عدا عليه النقصان كان يجر الرجز او لا  
 يكون في الخطاء الدية وعن محمد بن الله فمن ضرب انف رجل حتى  
 لا يجدر ربح طبيب فيه حكومة فان وجد ربح طبيب ولا يجدر النش فكل ذلك  
 وفي الجنائات املا في الدية وهو بمنزلة السمع في جنائات الحسن ان كان الناقص  
 اخشم بعني اصغرا واخرق كان المقطوعة انفة بالحيث وان شاء الله قطع  
 انفة وان شاء ارتد فانه كان في انف القاطع نقصان من شيء اصابه  
 ان شاء قطع انف القاطع وهو ناقص على حاله وان شاء ضمه فية الانف  
**الفصل السادس** في اللسان ومنافعه من حيث الكلام او من  
 حيث به ويرى الطعام في الفم فوجب من اعاده قدر المقطوع قال  
 وقد صرح ابو يوسف في جواز فاعاله وان منع بعض الكلام دون بعض  
 ففيه من الدية بقدر ذلك على عدد الحروف وحلته ان تقسم الدية على حروف  
 يقع باللسان كاللاف والبار والثار والحيم والذال والذال والسين  
 والسين والصاد والظا والظا واللكم والنون وفي حديث الاصل  
 واللسان الدية ولو منع اذا منع الكلام الدية وفي جنائات الحسن  
 اذا منع بعض الكلام ففيها حكومة عدل وفي المار وفي لو قطع لسان  
 الصبي وقدر كان يصح فقال القاطع كان اقرس لا يقبل قوله وعليه الدية  
 في الخطا والنقصان في العمد وان لم يسمع له جامع كان على القاطع حكومة  
 عدل **الفصل السابع** في الاسنان نزع رجل من رجل من  
 رجل ينبغي للناس ان ياخذ ضمينا من النافع ويوجبه سنة من يوم نزع

فان

فان لم يثبت بعد سنة اقتصر منه وفي المبادات لو ثبت من الصبي او  
 الرجل مكانه لا شيء على النافع وكذا الظفر وفي الجرد لو ثبت صغرا عليه حكومة  
 عدل ما انقصتها في قول ابو حنيفة وفي دوا درهشام ان ضرب واسودت  
 او احمرت او احضرت فيها ارش كامل نزع رجل هذه التي اسودت على الادل  
 ارشها كاملا وعلى الثاني حكومة عدل كان من الجاني سودا او لونا اخران  
 لنا ونزعها كما هي وارشها اخذ ارشها خمسين كان من المقطوع سودا او  
 ناقصة كان له حكومة عدل لا يقتصر منه بسنة ويقبل السن بالسن يحاديه  
 ضريا كان او بابا اليمنى واليسرى ولا يقبل سنة اليسرى بسنة اليمنى  
 كان من المقطوع اطول من من النافع او اعظم منه لم يكن له الا النقصان  
 وان كان كسرا ان كان مستويا يمكن استيفاء النقصان عنده اقتص بغيره  
 وان لم يكن استويا ولا يستطاع ان يقصص كان عليه ارش ثلث النصف  
 السن كان عليه نصف ارشها قلع من رجل فاخذ الملوغ سنة واشتها  
 مكانها فت وكان القلع خطا على العاقلة ارش السن كاملا وكذا لا  
 قلع من صيد في الحرم فينت مكانه سقط عنه الجزا قطع غصن شجرة فينت  
 غصن اخر لا يضمن وفي حق الدامي يضمن اذا قطع شجرة ملوكة لانسان  
 وفي القتاوي وسيل عن ضرب آخر على وجهه فتأثرت اسنانه كلها قال يجب  
 لكل من حسمية قال القتيبي ان كان حمله اسنانه اثني وثلاثين يجب عليه سنة  
 عشر الفا وان كانت ثلاثين فعليه خمسة عشر الفا وان كانت ثمانية وعشرين  
 فعليه اربعة عشر الفا وعن محمد اذا ضرب رجل من اخر فحمر فانه يتظر به حولا  
 فان ضرب فسقط فانه يتظر حتى يبرأ موضع السن ولا يتظر به حولا وعن  
 ابى يوسف الثاني سن الصبي بالحوال اما في سن الرجل لا يوجبه لانه غير غنيد  
 بل يقضى بالارش والله **كتاب الرقة**  
**باب واحد على ثلاث فصول** فيما يجوز قبل السراق وقبله فيه  
 في كنفيات الرقة التي يجب فيها القطع فيما يجب برقة القاطع وفيما  
 لا يجب **الفصل الاول** فيما يجوز قبل السارق وقبله فيه وفي القتاوي  
 سيلحه من محال عن لحن معرف بالبرقة وجده رجل وهو ذاهب في حاجة  
 ولا يتعرض لبرقة في تلك الحالة قال لا يقتله ولكن ياق به الاسام ليجيبه حتى

ون



يتوب قال واذا دخل اللص منزل رجل فسرقة قدر النصاب وذهب وله ان يطلبه ويضربه حتى يلقى متاعه وان قاتله اللص فله ان يقتله وسيل سداد عن استقبال اللص هل يحل له ان يقتل قال لا يقتل فيما دون العشرة وعن غيره انه يجوز قال وفيه نأخذ قال نصير ما لك سداد عن لصوص وفقوا على قوم واخذوا متاعهم واستغاثوا بقوم فخرجوا فطلبوهم ووجدوهم قال يترددونهم المتاع من غير قتال الا ان يكون ادباب المال معهم فبقاؤهم قال الفقيه وان لم يكن معهم ادباب المال لكن لا يعذبون على رد المتاع عليهم جاز لهم ان يأتوا بملهم ويترددوا والمال ويرد على ادبابها ولو غاب اصحاب المال ولا يعرف مكانهم قال قال لا يجوز لهم ان يقتلواهم على استدرا المال وقال نصير سالت محمد بن مقاتل عن عشرة قطعوا الطريق ولكن تسعة منهم قيام واحد منهم يقتل ويأخذ المال فاخذوا قال يقتلون كلهم فان تابوا قتل الواحد منهم وذكر ابن عمام بن يوسف دخل على ابي رباح فقال له حيان ابن حنبل فاني سارق فقد اكرهت ان نقول لا بأس لعصام ايش نجب فقال لعصام على المدعي البيند وعلى المنكر البين فقال الابن هات بالسوط والعقابين فاضرب عشرة حتى اقدر واحضرا السرقه فقال لعصام سبحان الله ما رايت جورا اشبه بالعدل من هذا قال يصبر اتي ببارق الى امير الكوفة فبعث الامير الى الحسن بن زياد يساله عن ذلك فقال الحسن سمعت ابن شريم يقول لا يتوصل الى العظم الا بتقطع اللحم فرجع الرسول فاحضر الامير فصبب السارق فاعترف واتي بالسرقه فندم الحسن على ما قال فركب الامير فوجد السارق قد اترف وقد اتي بالسرقه وفي كتاب الاجناس ان كان اللص يثق ببيت قال محمد رحمه الله اذا باه صاحب البيت صاح به فان ذهب والاقتله وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا باه ينقب بيته فقتله لا غرم عليه وكذا اذا اراد ان ينقب جداره ان يرميه بشئ حتى يقتله ولو قتله اذا اراد ان يسرق متاعه وكذا لو اخرج متاعه فله ان يقتله مادام المانع معه فاذا طرح ليس له قتله وعن محمد رحمه الله في لص دخل دار رجل وعلم به صاحب الدار وعلم صاحب الدار ان ياخذ بيده السارق سوار دخل عليه مكابرا او غير مكابر

لا يجوز قتال اللصوص الا في السرقة او في السرقة

في قول الحسن بن زياد سئل عن العظم

دخل مكابرا او غير مكابر جاز له قتله وقال ابن شجاع سالت الحسن ابن ابي مالك عن ذلك فقال كان هذا في زمن ابي حنيفة رحمه الله بالكوفة اللص كانوا يدخلون فان اندرهم واستغاث بطيوس المن اندرهم لذلك رخص في قتل اللص الذي يدخل عليه قال ابو حنيفة رحمه الله ان كان بالانذار والاستغاث هرب اللص لا يقتل وفي رواية علي بن يوسف رحمه الله قال اذا عرض الرجل في صحن الاخر يريد اخذ عاله ان كان اقل من عشرة فانه عليه ولا يقتل وان كان ثور عشرة وراهم او اكثر قتله وكذا لو وجد رجلا مع امراته او مع محبة بالقرابة وهي مطاوعة على ذلك لا تقتل الرجل والمرأة جميعا **الفصل الثاني في السرقة** السرقة التي يجب فيها القطع وفي الفناوي وسيل ويكر عن سارق دخل دار رجل وجمع المتاع ثم طرح في منرجاري ثم خرج واخذه قال ان كان للامن القوة ما اخرج به بنفسه فلا قطع عليه وان لم يكن ما اخرج به بجوكره فانه يقطع وعن ثور عشرة فلو احببوا جميعا او خانا فسرقت بعضهم من بعض متاعا وصاحب المتاع يحبس يحفظه او تحت راسه قال لا قطع عليه ولو سرق من تحت راسه في مسجد جماعة او سرق منه صاحبه بحيث يحفظه فانه يقطع والمسيح في الخان والميت فيه القوم بالثوب لا ترمى الذي سرق في مسجدا متاعا وتجا عن صاحبه فاخرجه قبل ان يخرج من المسجد فانه يقطع ولو دخل بيت رجل فسرقت بعض متاعه واخذه صاحب الدار قبل ان يخرج السارق فلا قطع عليه فتح باب حانوته ونشر متاعه فسرقت بعض متاعه ورب المال بحيث يحفظه فلا قطع عليه دخل الحمام فسرقت متاع رجل وهو بحيث يكون حافضا فلا قطع عليه لانه بيت مادون ولا يشبه هذا المسجد حتى ان صاحبه لو كان معه في المسجد فسرقت منه لا يقطع قال وفي اجناس الناطقي لو سرق في المسجد تحت راسه وان كان موقعا بجنبه انه يقطع ومن الحمام او السقيفة او الخان او الحانوت وصاحبه معه في هذه المواضع او معه في الحمام او الخان لا يقطع اخذ السارق في المسجد قبل خروجه من المسجد قطع وفي الخان والحمام لو غلق بابيه قطع وفي المسجد لو غلق بابيه فسرقت منه لا يقطع منه لجمع رجل التمر في بقلعه وهو نائم بجنبه او كان سافرا انزل في الصحراء فسرقت منه قدر نصاب يقطع ولا فرق في الصحراء اذا نام على متاعه او بحيث يراه ويحفظه سرق من نائم عليه مله وهو لا بها يقطع وكذا لو كان موقعا عنده سرق ثوبا

في قول الحسن بن زياد

لو وجد رجلا

في نهار

في السرقة

لو سرق من ثوبه او من ثوبه



عليه وهو رداءه او قلنسوته او سيفه لا يقطع لانها خلصه ابتاع الدنيا ليس  
في بيت دجلة لا يقطع لانه صار دينا في ذمته ولا ينتظر وضعه سرق شاء او بقر  
من مرعاه وان كان معد راعى يا وبالليل الحاريط قد نبى لها عليه باب وهناك  
من يحفظها كسر الباب ليلا وسرق بقره ففقد ها او ساختها او ركبها حتى اضرها  
قطع اتخذ خطرة من حجر او شوك وجمع فيها الاعنان وهما يم عند ما يقطع سارقها  
قال محمد رحمه الله اذا جمع الغنم في حظيرة وكان عليها حافظ او في غير حظيرة وليس  
عليها حافظ بعد ان جمعها في موضع قطع سارقها وباب الدار لو كان مردودا غير مغلق  
منى دخلها خفيا واخذ المتاع قطع كان باب الدار مفتوحا ودخل بها سارق  
لا يقطع دخل ليلا من باب الدار لو كان الباب مفتوحا مردودا بعد ما صلى  
الغتمه وسرق خفيا او كاذبة ومعه سلاح او لا وصاحب الدار يعلم به لانه  
سوا يقطع دخل اللص ما بين العشاء والعمة والناس يذبحون ويحجون فيموتون  
انها وصاحب الدار يدخل اللصوص واللص لا يعلم ان فيها صاحب الدار او يعلم  
به اللص وصاحب الدار لا يعلم يقطع ولو علم لا يقطع ولو لم يعلم قطع سرق  
من جوالق متاعا قطع يفتح حائط بيت وادخل يده فيه وسرق متاعا لا يقطع  
ادخل يده في الكرم سرق قطع طرقة خارجة من الكرم لا يقطع سرق جرابها فيها  
متاع قطع سرق من السارق رجل لم يقطع يد السارق الاول لانه لا يقطع على  
الثاني قطع يد الاول لم يجب القطع على الثاني اخذ القاض من السارق الثاني  
ما سرق فامسكه حتى ياتي صاحب المال لا يقطع على السارق الاول لانه رد مال صاحبه  
قبل المرافعة فان خاع عند القاضي سرق القاض من ضامه خاع من يد القاضي  
وقد اخذ من قاطع الطريق يحفظه قال ضمان المال على من قطع الطريق واخذ القاض  
منه بمنزله مال في يدي رجل مخوفه عليه اخذه منه القاضي يحفظه والله اعلم

**الفصل الثاني** فيما يجب بسرقة القطع ما لا يجب وفي الفتاوى قال ان يسرق  
رجل بريق فضة قيمتها الف درهم وفيما لم يبيد لا يقطع وكذا اكلب لعنقه طوق  
فضة او ثوب قليل القيمة على طرفه دينار وفي كتاب الاجناس لا قطع على سارق  
اللحم والجوز والفاكهة الرطبة والرمان والعنب والبقول والنوز والورنج  
والنبيد واللبن والمخمر والخمر يذمن اهل الذمة والملاح والباري والقصر  
والكلب والغمدة والدياج والتمار ولقاص البوائى والمجدوع غير معلوم والحل

لو سرق ما رآه  
الدار فليس له الخ

السارق

والصم

والنخج والعصير والرب والجلاب والخبز الرطبة واليابسة واللحم القد  
والمالح والمزقة والتمر على الخلة والسمك الطرى والمالح وفي الاساق قال ابو يوسف  
رحم الله اقطع في كل شئ الا المأكلا والزاب والطين والحصى والمعروف  
والنبذ وفي الفتاوى عن الآ في الحبش وفي نوادر هشام عن الآ في التنا  
والسرقين لا في الحنطة اذا حصدت وجعلت في حظيرة قطع وان كان في سبيلها  
لا يقطع اذا لم يجد بعد وكذا في الفوكه اليابسة والسمك والحديد والشنه  
واللائك وفي فتاوى محمد بن الفضل ويثب عن يحيى بن محمد سرق مالا وابعه فاخار  
المسروق منه فيضون المشتري قال لا يرجع المشتري على الصبي الا بالثمن ثم  
ينظر في الثمن ان كان هالكا عند الصبي فلا يرجع له عليه وان كان استهلكه  
فعلى اخلاصهم فمن ادعى شيئا فاستهلكه وفي الفتاوى وسيل ابو القاسم  
عن سارق استهلك المسروق بعد ما قطعت يده قال لا اضمنه استهلكه  
بعد القطع او قبله قال صاحب المال لم يستملكه وهو عبدك فابيه  
وقال ان رقب لا بل استملكه قال القول للسارق ولا يمين عليه شهدا  
بسرقة واخران بسرقة اخرى وقطع ثم رجع احد الفريقين فلا شئ عليها  
وان رجع واحد من هذين كان على الراجمين نصف دية اليد ولو اقر  
بالسرقة ثم رجع ثم اقر بغيره ولا يقطع يده والله تعالى اعلم بالصواب

**كتاب الحدود** وفيه ثلثة فصول فيما يجب الحد  
وفيما يجب فيه التعزير وما لا يجب في كفييات التعزير وما يتصل به  
**الفصل الاول** في ما يل تعلق بما يجب فيه  
الحدود وفي كتاب الاجناس قال ابو يوسف رحمه الله في نوادر على احمد  
على ابي حنيفة رحمه الله على ان يجب شيئا في التقادم فابي وعنه محمد رحمه الله  
قال ابو حنيفة رحمه الله لا يوقت في تطاول الحد وكان يقول هذا على ما يرى  
الامام وفي البحر قال ابي حنيفة رحمه الله لو سال القاضي الشهود متى زناهم  
قالوا منذ اقل من شهر اقيم الحد وان قالوا شهرا او اكثر جبري عنهم الحد  
وهو قول ابي يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله وكذا في السرقة وما احدا اكثر  
فقلت تطاوله في الزيادة على يوم شرب او ليلة شرب سواء كان ذلك  
باقرار الشارب عند القاضي او بشهادة الشهود فيما راد على يوم ولا يسلط

في صبي قد سرق  
مالا وابعه

في سارق  
المسروق

لو اقر بالسرقة ثم  
لم اقر بغيره



ومعناه ان وجود الرأفة شرط اقر عند القاضي انه شرب اسن الحمر فقال  
 محمد بن الله هذا عظيم عندى من القول انه يبطل بالاقرار لا يجدا به او انما اقم  
 الحد عليه وان جاز بعد اربعين عاما انه كان شرب النبيذ وسكر تقاوم  
 او لم يتقاوم وعن محمد بن الله قال ان جازوا به لا قتل من شهر في الزنا  
 والسرقة والشرب حد به وان كان شرا او زيادة لا احده وفي الجامع  
 الصغير ان احدا السوء والسكران ورجعا يوجد منه وذهبوا به من مصر  
 الى مصر فبه الامام وانقطع قبل ان ينهوا به حد اجماعا وفي حدائقنا  
 والسرقة لا غير للتقدم في باب الاقرار وفي القنادي سيل محمد بن مقال  
 عمن وجب عليه الحد وهو ضعيف الخلقه خفيف عليه الهلاك اذا  
 ضرب قال لا يعرف في هذا رواية من اصحابنا ولكن الاربع ان يحل  
 جلد اخفيا بحمله ولا يتخوف عليه كما روى ان رجلا بمحمد حان فامر  
 بان يؤخذ عنك فيه مائة شراخ وضرب ضربة قال الفقيه هذا القول  
 احسن وبه اقول وذكر في قوله تعالى ولبيد عذابها طابعت  
 من المؤمنين عن انس بن مالك رضي الله عنه ان الطائفة اربعة  
 نمر وعن عطاء اثنان وعن بعضهم ثلاثة وعن مجاهد قال واحد فصاعدا  
 قال الفقيه وهو قول اصحابنا وهذا استجاب وليس جوب  
 والقاعدة ان يعين اللامام اذا احتاج اليه والثاني ان الذين  
 يشهدون يعتبرون ويحجزون غيرهم ليعتبروا به والثالث  
 ان في حضورهم زيادة عقوبة ونكال لانه يستحي ويخجل ممن  
 شهد هناك رجل زنا باسراة مينة قال عباد بن كثير سالت اهل  
 المدينة مثل ربيعة عبد الرحمن وغيره قال عليه الحد ما سالت احدا  
 حين دخلت البصرة الا قال لاحد عليه قال الفقيه وبه باخذ ان لاحد  
 عليه وعليه التعزير وروى ان بهلول الساس قد فعل ذلك  
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقم عليه الحد  
 وسيل ابو بكر عن تزويج باسراة ابنه بعد موت ابنه فولدت  
 منه قال ان افر بذلك اربع مرات في اربع مجالس فعليها الحد والاوله  
 غير ثابت النسب ولا يرث منه وعليها الاستغفار والتوبة

قل من اقر على الحد  
 في الزنا والسرقة

او خفف على الحدود  
 كحد السرقة

قال الفقيه وهذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وبه ناخذ وفي الواقع  
 ذكر في الكسبيات اقر عند القاضي بالزنا اربع مرات حتى امر اجم فقال  
 والله ما قدرت بشي ادرا عنه وقال محمد بن الله في توار هتاف والماني  
 اذا حد لا يحبس لان اذاه في نفسه واذا قطع في السرقة يحبس الى ان  
 يتوب لان اذاه في غيره والله اعلم **الفصل الثاني** فيما يجب فيه  
 التعزير او لا يجب وفي الاجناس اذا قال لصاح يا فاسق او يا فاجر او يا  
 خبيث او يا خنزير او يا حمار او يا لص او يا كافرا او يا زنديقا او يا مقبوح او يا  
 ابن الفحبة او يا ابن الفرج او يا من يعمل عمل قوم لوط او يا قال لصاح يا لوطي  
 او انت تلعب بالنبيان او قال يا اكل الربا او يا شارب الخمر وهو منه بري  
 او قال يا دنيث او يا مخنث او يا ثارب او يا خاين او لك تاوي النواقي او تاو  
 اللصوص عليه التعزير ذكر في روايات كثيرة وذلك كله في كتاب الاجناس  
 وفيه لوقال يا كلب يا نيس يا فرزد يا ديب يا قرا حية يا ابن الحمام واليه ليس  
 بحمام او ابن الاسود الحرام باعيا وهو الذي يتردد لغير عمل يا ناكس  
 يا منكوس يا سحره يا ضحكه يا كحان يا ابله يا موسوس لا تعزير في ذلك كله  
 واذا قال لفاسق يا فاسق بالصل لا يجب بشي وفي الاثار عن ابي حنيفة رحمه  
 الله قال لا حد لافعل عليه الحد لانه بلغه عمن ياراني وفي توار بن رستم رحمه  
 الله في رجل يشتم الناس ان كان له مروة وعظ وان كان دون ذلك وان  
 كان شتا ما ضرب وجبس والله اعلم **الفصل الثالث** في كيفيات  
 التعزير وما يتصل به وفي كتاب الاجناس قال ابو حنيفة رحمه الله عليه  
 ان راي القاضي في التعزير ان يجب ولا يعزير فعل هو الي الوالي يعمل فيه  
 بداية على الوالي ان يحقده فيه وعن ابي يوسف رحمه الله التعزير على قدر  
 عظم الجرم وصفه على ما راه الحاصم وعلى قدر احتمال المضروب وفي  
 توار بن رستم في التعزير لا يحبس حتى يباله عدله المستهود وليقتل فيه التها  
 رة على العقارة وسهارة النامع الدجال ويحور فيه العفو ويصح فيه  
 الكفالة وهو حق الادي وعن ابي يوسف رحمه الله في الذي يبيع الخمر ويشرب  
 ويترك الصلاة احبه واودبه ثم احرجه ومن يقيم بالسرقة والقتل وضرب  
 وضرب الناس فاني احبه واجله في السجن الى ان يتوب قال ولا يمد في

وابنه ليس كذلك او قال له  
 يا حمام او انت مقعد او  
 رستاقي يا مواجر يا بغا  
 يا قواد يا ولد الحرام يا عيا



العزير والضرب والمضروب قائم أوله ثلاثة وأكث سعة وتلاتون  
 في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف رحمه الله يبلغ به حصة  
 وسبعين سوطا وضرب العزير استند من ضرب الثاني وضرب الثاني استند  
 من ضرب الثالث وضرب الثالث استند من ضرب القارظ ويعطى لكل  
 عصف حقه من الضرب ما خلا الرأس والفرج في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه  
 الله وقال أبو يوسف رحمه الله استند من ضرب الفرج والوجه والبطن والصدر وضرب  
 الرأس والكعبين والدرعيتين والعصدين والساقين والقدمين وسبعة  
 الفناوي وسيل أبو بكر الأمطاف عمن له عبد فاساء الأب قال لا ينبغي  
 له أن يقرضه ولكن يرجع إلى الحاكم ليكون هو الذي أدبه لأن العزير ليس  
 له مقدار فليس إليه العزير قال الفقيه هذا خلاف قول أصحابنا رحمهم  
 الله أن ليس له أن يعتم الخدم على مملوك وله أن يعزله وبه نأخذ ويبلغ به الحد  
 وكذا امرأته لقوله تعالى فاضربوهن وأباح العزير للنساء عند الحاجة إلى ذلك  
 وسيل أبو القاسم عن الساحر قال الساحر الذي يدعي أني احسن ما أفعله فمني  
 تاب وتقول الله تعالى خائن كل شيء وبما أنه لقب بآية ساحر ليحذر وهو  
 جاحد شديد لا يدري كيف يفعل ولا يعزبه فهذا القيل ولا يستتاب به  
 إذا احدثت منه ذلك وساحر بالامتحان والتجربة غير معقود فقلت  
 ليس بكافرا إذا علم منه الإسلام قال وكان به عدد لضربان من تدين إذا هـ  
 احدا تابا فإذا ارتكبا عادا إلى الارتداد قال أبو عبد الله البخاري يعيدان وسيل  
 عن مسلمين أحدهما فقيه والآخر كاهن جاهل يشبان بالخمر وبين بيان قال الجاهل  
 والعالم في وجوب الأحكام والحدسوا قال الله تعالى الزانية والزانية  
 من غير فضل وليس على الفقيه ريادة حد مما يجب على الجاهل وللغنية منها  
 فضل بجهة لفقهه لأنه قد تعلم الفقه وربما فعل سائر الطاعات بالعلم  
 وهو مع ذلك يتعاطى ما لا يحل والجاهل يتعاطى المحرمات ولا يعلم شيئا من  
 الطاعات وذكر خلف بن أيوب أنه قيل له هو كذا الدين يحتلفون اليك فيعلمون  
 قال خلف أو يفعل هذا غيرهم قال نعم قال فهو خير مني ففقت الدلالة  
 في من خلف فامرأته بالمدعا قال لهم خيركم خير من خير غيركم وشركم خير من  
 من غيركم وسيل أبو بكر عن رجل قال كاتب أن بن فلان يتعاطى الغشاد فأكتب

إلى أبيه كتابا بذلك قال أن وقع في قلبه أن الأب يملكه أن يعبر على ابنه يحل  
 له أن يكت ولوعلم أنه لا يقدر وإنما يبيع العداوة فقط بينهما فلا ينبغي له أن  
 يكت والله تعالى أعلم بالصواب **كتاب الأكره**  
 فيه فصلان **الفصل الأول** في عقود النكاح وفي كتاب الأجناس  
 قال في الأكره الأصل قال رجل لأخراة أريد الجي عليك عدي وأبيع  
 بكحه لها بئر لحافه وليس بشري واجب فقال الآخر نعم واستهدوا على  
 ذلك ثم قال في مجلس آخر لعنك ما لك درهم وقال الآخر قبلت وأصاقتا  
 على ما كان قال البيع باطل وفي الإقرار هذا قول أبي حنيفة رحمه الله وقولها  
 وإنما خالفنا بأحقيقة فيما إذا باع وأظهر الثمن الذي درهم وقد اتفقا في  
 الشرا الثمن الف درهم قال أبو حنيفة رحمه الله الثمن ما لا يفي العداية وقال  
 ببيع بينهما وفي لزوم المعلى عن أبي حنيفة رحمه الله إذا باع واشترط النكاح  
 جاز البيع وبطلان الشرط وكان عن أبي حنيفة فيه روايتان قال ادعي أحدهما  
 أن الأمر على هذا الوجه ومحمد الآخر وأقام للمبينة على ما ادعاه فأنه يقبل  
 وممن كان الشهود ذكروا قبض الثمن رجوع المشتري بالثمن على البائع وأن  
 أقام المشتري البينة أن الشرا النكاحية وذكروا الشهود قبض الثمن لا يرجع على  
 البائع بالثمن ولو تصادقا أن البيع كان نكاحية ثم أجاز البيع بعد ذلك جاز لأن  
 البيع كان بيعا لا فادأ جعله جازا جاز البيع في الطلاق أملا لوجري على  
 لسانه البيع من غير قصد كان بيعا وقال محمد رحمه الله في الأكره أن يبيع المهرل  
 ليس ببيع فلم جاز بأجزائها البيع ثم إجاب فقال لو لم يكن بيعا كان ينبغي أن  
 لا يجعل نكاح المهرل نكاحا ولو قال أن زوجت بروها حر لا فقال نعم وتزوجها  
 كان نكاحا ولو قال في الشرا البيع على مائة دينار لكن يظهر البيع صحى  
 بمئة الآن درهم ثوبا ليعوا بمئة الألف درهم فالبيع جاز بمئة الألف  
 وما قاله في الرباطل وذكر عيسى بن إبان معرضا عليه أنه ينبغي أن يكون البيع  
 باطل لأن الثمن الذي ظهر كان على حقة المهرل فبطل أن يكون ثمننا وما ذكرنا  
 في السر لم يظهره عند العقد فبطل أن يكون ثمننا ولو قال أنا تظهره المهرل في  
 العداية العزير وفي السر لو أقام على أن المهر الف درهم والمهر ما قاله في السر  
 في قوله ولو قال المهر مائة دينار في السر ويظهر في العداية العزير ألف



لا يكون واحدة من التمدنين هذا ولها كهر منكما بالوطى في وطهم ذكر  
في الاكراه **الفصل الثاني** في بيان احكام الاكراه اذا ه  
اكر رجلا بالقتل وبعضه منه او يضرب بخلاف منه التلف على سبب الخضر  
واكل الميتة يجب عليه الاكل والشرب فلا امتنع حتى قتل ياتم الا اذا لم  
يعلم انه اذا امتنع بحيث عذر ولو اكره على الكفر او ستم المسلم او اكل  
ماله حين قتل ياتم الا اذا لم يعلم ان فعل بعد ما امر به بعد ان كان قلبه مطمئن  
بالايمان عذر وان لم يفعل شيئا من ذلك حتى قتل او حر اكره على قتل مسلم  
او قطع منه او اذنا او لا يفعل فان فعل ذلك اتم هذا اذا اكره بما قلنا بعد  
ان يعلم يقينا انه لو لم يفعل ذلك اجري عليه ما هدربه او كان غالب رايه على  
ذلك اما اذا كان غالب رايه ان ذلك تعيد من غير تحقيق لا يجوز له بشئ ذلك  
في الفصول التي بينا وان كان الوعيد بالضرب والحبس وما اتته ذلك من  
غير ان يكون منه خوف القتل ولا يبق ما ذكرنا لا يجوز له ان يفعل ذلك ولو  
اجري كله الكفر في هذين الفصلين في نفس التعديد من غير خوف التحقيق  
وفي الوعيد بالحبس والضرب الذي لا يخاف منه التلف كفر وسين منه امراته  
ولا يصدق على انه بقوله وكان قلبه مطمئن بالايمان ومضى مع الاكراه فيما ذكرنا  
وانتف المال لا ياتم وفي الزنا ياتم على ما قدمنا غير ان في اكلات مال الغير  
وجب عليه الضمان لو في الزنا وجب عليه الحد عند زفه وهو قول ابي حنيفة  
رحم الله اولاهم رجوع وقال لا يجدر بل يعزبه وبه قال ولا يرجع له على احد وفي  
القتل وجب العصاص على الامر خاصة عند ابي حنيفة رحمه الله والمباشر  
يعزبه عند ابي يوسف رحمه الله يجب الدية على الامر وقتل ان قول محمد رحمه الله  
هذا وانكر بعضهم ذلك فقال زفه رحمه الله العصاص على المباش لا غير وعند  
التابعي رحمه الله عليه ولا يفعل الاكراه في الطلاق ومضى طلق صح وقتل  
الرجول يرجع على الامر بنصف المهر او بالملقة في غير الميس فلا يرجع على احد  
بعد الدخول صح العتق ايضا ويرجع لقيمة المملوك على الامر والاولاد اكره  
على التدبير صح ويرجع بالنقصان على الامر في الحال او بعد موت المدبر رجعت  
الدية بتدبير قيمته على الامر ايضا ولا يجب عليه الزيارة على مهر المثل فلا  
يرجع على احد وفي المراه ايضا صح النكاح ولا يرجع لها على احد اكره على الرجعة

النكاح اكره على العتق عن دم العمد صح ولا يرجع اكره على التذر والعين صح  
ولا يرجع منهما وكذا الظهار وكذا الاملا ولو اكره على الاسلام صح اسلامه غير  
انه لو ارتد يحبس ولا يقتل استخانا ولو اكره على الاقرار بالطلاق والعتاق  
او الاسلام وغيرهما يصح لان هذا الكلام وهو محتمل ويرجع جانب الكذب بالاكره  
نلم يصح واما الاكره فبأي وجه كان من الضرب والحبس والعقد وحتى يمنع صح  
البيع والشرا والاحالة غير ان في البيع لو سلم الي المشتري طابعا صح البيع وان  
اكره على البيع والتسليم لا يصح البيع اكره على الهبة والصدقة ثم سلم طابعا لم يصح  
لان الاكره على الهبة والصدقة يكون اكره على التسليم اذا لا تصح الهبة  
والصدقة الا بالتسليم بخلاف البيع واستغناي اعلم بالصواب واليه المآب  
**كتاب النضا**  
فيما يجوز فيه النضا وما لا يجوز في الحبس وما فيه من عقوبة الغريم فيما يجب  
للقاضي ان يفعل وعكس وفي احواله **الفصل الاول** فيما يجوز فيه النضا  
وما لا يجوز وفي النضا وي سبل ابو القاسم عن في يد يد دار وجار رجل اصر  
وارعي انه اشترى هذه الدار من امرأة فذم ما لم يتم ان المدعي ادعى عند القاضي  
في بلد غير البلدة التي فيها الدار من غير خصم احضره واقام البينة على دعواه  
وحكم الحاكم له بذلك قال لا يصح حكمة لان النضا على الغائب الما يجوز على من  
يحين في الموضع الذي يجوز نضا وعليه وههنا قضى في بلد غير البلد الذي  
استقضى عليه بمعنى ان يكتب لبتها التهود الي القاضي الذي هو قاضي  
البلد الذي فيها الدار ولو قل ذلك لم يكن يكتب النضاة الي القاضي معني  
وما به وفي فتاوي المنسفي سئل عن محضر حكم به دعوي فلان النار التي عند  
العسكر لسمرة قد محضه متاركت ولعاب انه غير صحيح لان قاضي العسكر لا حكم  
له الاعلى المتقولات فحسب ما لم يوجد النضا على تقبيله باطلافة الحكم في  
العقارات ولم يرد ذلك ذلك المدعين ليامن ولاية التي ولدا النضا على  
اهلها ولان الحدود المدعي في غير ولاية ههنا في ولاية قاض احد ولان فيه  
انه مقدم من جهة قاضي القضاء فلان وليس فيه ان قاضي القضاء هل هو  
ما دون بالاستخلاف من جهة السلطان فيل له عزاهل العسكر لو اختصم على  
احد عند قاضي العسكر هل يصح نضاه بينهما قال لا الا اذا اضطرر ذلك عند

في ذلك فصل



٢٢٩

التقليد قيل فان اخصم عن بيان من اهل ولاية اخري عند قاضي هذه  
 البلدة قال يصح قضاؤه في الدين والمنقول دون القضا في عقار موصونه في ولاية  
 اخري لمجته من الامم بالتبليغ وقصره عنه بخلاف الدين والعقار المنقول  
 الحاضر والحاجب عن محل انه غير صحيح لانه كان في اوله يقول فلان بن فلان  
 قاضي بلدة كذا من جهة فلان حضر مجلس الحكم فلان ولم يكن ذكره فيه صلى لها  
 ولهم ذلك من حضور الحضرة لم يكن في مصر الذي هو قاض فيه فلا يصح  
 وفي الفتاوي وسيل ابو القاسم عن اوصي الى رجل ثامره ان يتصدق ثامره  
 ان يتصدق على اهل بلدة بمائة دينار وللوصي على رجل دراهم وهو بعد من اهل  
 الذي اوصي لفقراة والعزيم لم يجد سبيلا الى قضاء المال للوصي فدفع ذلك  
 للحاكم ثامره الحاكم بان يتصدق بمثل هذه الدراهم عن وصية الميت وكنت للوصي  
 حتى يدفع من دراهم الميت بقدر ما اخذها من وصية الميت والحاكم حاكم البلدين  
 بلدة الوصي والبلدة الاخري والحاكم عفيف قال هذا قضاء على رجل غائب من  
 غير خصم عنه وانه لا يجوز واذا صدق مع الميت وامر بان يتصدق حكاك  
 الدراهم دنانير ولو جاز الصرف كان ترك القبض بطله ولا عاقبة معه على  
 المصارف وانه مدبره الى مال الوصي فحمله في وصية المتوفي وهذا جواز  
 يلزم الوصي انقاد الوصية من خاص ماله ولو فعل الوصي ذلك بنفسه لم يجز  
 عن الميت وكان متطوعا ولا وجوب عليه اذا لم يقصد القرية وانما قصد قضاء  
 شيء من غيره ولانه لم ينصب للغائب وكذا لا يقض عنه فدين الوصي على غيره  
 على حاله والوصية قائمة بعد ولو كان الوصي هو الذي امر غيره باداء ذلك  
 عن الوصي لم يجز ذلك فكيف يجوز ذلك لغيره ولو كان الحاكم رجلا في الامم  
 على وجهه كان اولى به فكم من بلد تانية تقضي حرج اهلها في البلدة الاخري  
 بالكتب والرسائل على ما يجب وسيل ابو القاسم عن قاض قضى بشي هبل  
 لقاض اخر ان يقض قضاء قال القضاء على رجلين قاضى ثقله لا يقض قضاء  
 وقاض لا يصلح للقضا ولكن طلب ذلك بالشفعا ورفع الرشوة هو بمنزلة  
 المنقلب فانما كان قضاء لا يوافق راي القاضى الذي رفع اليه فله ان يقض  
 وقضاؤه به ايه ثم انه ذكر في الفتاوي بعض المسائل عن ابي يوسف رحمه الله ان القضا  
 اذا قضى بذلك ثم رفع الى قاض ثاني ابطال قضاء الاول ومنها ما لا يبطل في الجملة



واستنها قضى القاضى بحوز النكاح وليس للتالي ابطاله وفي الحل على الا  
 خلاف الذي بينا قال لحرمة انت طالق البتة فقي القاضى سطلبة واحدة  
 رجعية والمطلق يراه ثانيا فله القاضى على فقيه عالم يرى خلافا قضايه  
 من تخيم او تحيل او اعتاق او اخذ مال او غير ترك راي نفسه وسابع راي  
 القاضى فقي بحوز البيع الفاسد جاز للثري امسكه تزوج امرأة بغير  
 تمهيد او شهادة النساء وصحة البيع وقضى بحوز القاضى فالتالي بمضيه  
 وان لم يره قضى بثلاث تطلقات في خيار الزوج لامة لولده ان تكون  
 ثانيا او بيع للامة طلاقا على ما روي عن بن مسعود رضي الله عنه والي بر كعب  
 رضي الله عنه فله التالي فقي لعسل في القسامة وهو ان القليل اذا وجد في  
 الحلة وبينه وبين اهل الحلة عداوة ظاهرة والعهد قريب من حارين  
 الدحل في الحلة الى ان وجد قبلا فيزول القليل رجلا في الحلة الهما  
 قتلا وحلف على ذلك قال مالك وهو قول الثوري في القديم بقضى القاضى  
 له بالقوة وعندنا لا فاذا قضى بذلك قاضين والتالي ابطاله وقضى ببيع ام الولد  
 والتالي ابطاله عند محمد رحمه الله وقال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله لا يابطله  
 لان التابعين اتفقوا على بطلان هذا البيع بعدما اختلفت الصحابة في حوز  
 هذا البيع وعندها لا يبيخ هذا الاجماع بذلك الاختلاف وكان القضا  
 عندهما في محل الاجتهاد فصح وعند محمد يبيخ وكان التالي لقضه قضى  
 بشاهد وميز ابطال التالي لانه ما قضى به احد من الصحابة رضي الله عنهم اجمعين  
 الاسرمان بن الحكم دفعه عما لا يخذ به فقي بمال وقسامة بان تكف مال  
 انسان في محل فقي بوجوب الضمان بالفساد قيا ساعا على النفس كان  
 للتالي ابطاله فقي بالمتعة باروال المتع بك الى اجل بطل التالي ولو فقي  
 بحوز المتعة لقوله تزوجتني الى تنكح عند زفر رحمه الله جاز النكاح والشرط  
 باطل وعندها لا يجوز النكاح والتالي لقضه اعتق نصف مملوك وهو موصى  
 موصى للاخر ببيع نصيبه والتالي ابطاله وبسبب المملوك في نصفه وعند ابن  
 حنيفة رحمه الله وعندها لعين الكل فقي بكلاص في دار ابطاله التالي ويانه  
 انه ضمن ان لو جاز ستمى واستحق الدار فعليه خلاص الدار من يد المستحق  
 لست والهة وغير ذلك فقي على الضامن بتبليغ الدار فالتالي ابطاله

لان

لان ضمان لا يقدر على الوفاء فلا يصح قضى بضمان العمدة وهما من  
 الصلح القديم عند البائع وضمان الدرك هو الرجوع فالتمن على البائع  
 عند الاستحقاق وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله هو قضى بضمان الخلاص  
 والعمدة والدرك واحد وهو الرجوع بالتمن على البائع فقي استحق  
 المبيع كان له ان ياخذ الضامن عندهما فقي قضى القاضى ناسا حق الحفوة  
 للشري على الكفيل بعد هذا القضا فالتالي يجيز قاضى قضى بابطال  
 حق لرجل في دار مضى على ذلك سنون فالتالي ابطاله لان من الفقهاء من  
 قال من له دعوى في دار في يد رجل لم يخاصم تلك سدين وهو في المصطلح  
 حقه لكنه قول مجهور عن روجه المقتول او ابنته عن دم العمدة  
 وارثه فابطل ذلك قاضى قضى بالقود للرجل لان بعض العلماء قال انه  
 لاحق للناس في القصاص فلورفع الى الثاني قبل ان يقاد بطل حكمه وان  
 قتل الرجل قبل ان يرفع الى الثاني قال ان كان عالما بان القود يعمل فله  
 القصاص وان كان جاهلا يجب عليه الدية كما ذكر في كتاب الديات  
 ان احد شري القصاص لو عفى وقتل لاضر كذا اجاب قضى برود مملوك  
 جن في يد الشري له حق الرد لان الجنون انما يكون لنقصان يمكن في  
 اصل الملققة لكن هذا قول مجهور وابطل الثاني قضا الاول وانفد  
 تصرفها امرأة قبضت المهر من زوجها قبل الدخول وتجنرت به شهر  
 طلقها الزوج قبل الدخول قضى القاضي بنصف الجهار للزوج وابطل  
 الثاني ذلك وامرهما برود نصف ما اخذت اليه راي رجل خطا به على  
 ذلك وشهد بذلك قضى القاضي بشهادة فالتالي ابطاله وان قال بجوازه  
 بعضهم لكنه قول مجهور امرأة لم تخاصم زوجها في المفروض حتى مضت مدة  
 طولية ثم خاضت لا يلتفت الى خصوصتها عند بعضهم فلو قضى بابطال هذه  
 الحفوة ابطال الثاني قضا طلق امرأة ثلاثا وهي حلي او حايض او  
 قبل الدخول به لا يقع شيء عند الروافض لعنهم الله وعند الحسن البصري  
 رحمه الله يقع واحدة قضى بذلك لم يصح وابطل الثاني قضاؤه خام  
 رجلا فقال احدهما اما ان انا قلت برأى فغند عمر رضي الله عنه هذا  
 ويكون قد غافى بعرض وعنده على رضي الله عنه وهو قولنا لا يجد ولو قضى



بوجوب الحد ما ضا بطل الثاني قضى بان العتقين لا يوجد كما بقوله بعض  
العلماء ابطاله الثاني قال حل غريم لرب الدين ان لم افضل مالك اليوم فامراته  
 كذا فتقريب عنه الطالب محش المطلوب الخث فاني لما حكم بالمال واخبره  
 بالقصة فامر رجل بتضيده بعد ما جعله وكيله عن الغايب وحكم بذلك لم  
 يحزن هذا اجماعا وعن الحسن انه لا يثبت من قوله القاضي ذلك قال الناطقي  
 وعليه الفتوى وكذا لو قال رجل لا ينبغي الغايب على هذا اذا من المال واخا  
 عليه ان يتوارى هذا ضاى القاضي ان يجعله وكيله وبطل بينه على المال  
 وحكم بذلك المال ثم رفع الى قاضي آخر قال الحسن استحسن ان اخبر هذا في  
 العقود خاصة ان اجعل اياه وكيله في طلب حقوق الله فلورفع الى قاضي آخر  
 فلما لا يجز لان هذا ليس بمقتضا على الغايب في الضلالتين قضى بقرعة في عتق  
احد عبده ينقض قضى بالعامه بالنسب جاز ولا ينقض قضى بجواز شر الما  
بغير ارض اجازة الثاني قال الثالث يضيده ايضا لان عند ابي يوسف صدر الله  
 هذا البيع جائز وفي الشرب انه لا يجوز في قولهم جميعا ان حلف بالطلاق لا ياكل  
 لحا فاكل سمكا فرفع القاضي وفرق بينهما ثم رفع الى قاضي آخر لا يرى السمك  
 لحا اضيق قضا الاول لا يقبل القاضي بشهادة الشهود على وصية محتومة  
 لم يقرأ عليهم وبشهادوا ان المبت كان قراها عليهم وان قاضي بذلك قاض  
 نفسه الثاني وكذا شهدوا انه قراها في الصل من غير ان يقرأ عليهم او قضي  
 بما في ديوات من غير ان يذكره وعلم بذلك الشهود الذين شهدهم على القضية  
 انفسها الثاني قال الناطقي وهذا كله قوله ابي حنيفة وزفر وابي يوسف  
 رحمهم الله شهدوا على كل فقالوا ان عرف ان هذا خطيا وخواتما لكن لم تذكر  
 لم يكن للقاضي ان ينفذ شيئا وان نفذه ثم الثاني امضاه لان في قواديب  
 رستم يسمع للشاهدين ان يشهد على حقه وان لم يذكره وفي بيع المدبر ينفذ  
 الثاني بخلاف ام الولد قرا في صلاة مذهبها او اقر ثم نظر في محض صلاته  
 وعن محمد رحمه الله ولو حكم بحوان حاكم جاز وكذلك كل حرف تام قوله الحمد لله  
 وان قرا حرا ليس بكل الامام لا يجوز فيه الراي ولما حكم من حكم بحوان  
 قضي بتضيده فغلط فقضى بخلاف رايه فاصاب بعض الاختلاف جازقا  
 في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال يرد ولو قضي بخلاف مذهب مع العلم عاله

لا يجوز

لا يجوز فيه الراي ولم يحسن حكم من حكم بحوانه قضي بتضيده فغلط  
 فقضى بخلاف رايه فاصاب بعض الاختلاف جاز قضاؤه وفي قول ابي حنيفة  
 رحمه الله وقال يرد ولو قضي بخلاف مذهب مع العلم بحاله لا يجوز قضاؤه وفي  
 قولهم ذكر في شرح الجامع كذا ذكر الناطقي في كتاب الاجناس وفي باب  
 الرابع من ادب القاضي للمضاف قاضي استفتي في حادثة فافتي ورأيت  
 بخلاف راي المفتي عمل برأي نفسه فلو قضي برأي المفتي وترك راي نفسه  
 قال لا يجوز عند ما حكاه في سبيله اخرى ونحوها وقال ابو حنيفة رحمه الله ينفذ  
 لصا دقته فضلا محمدا فبدا فان لم يكن للقاضي وقت انتقائه رايه كرايه  
 وانما قضي برأي المفتي ثم ظهر له راي فلو ظهر له راي بخلاف راي المفتي  
 الذي قضي به قال محمد رحمه الله لا ينقض لان راي غيره عند عدم رايه كرايه  
 ولو قضي برايه ثم ظهر له راي بخلاف ما قضي لا ينقض لان قضاؤه وكذا  
 هذا الفصل **الادب في الحبس** وما يكون عقوبة الغريم وفي الغاوى عن  
 ابي يوسف رحمه الله نفاذ الخصال عند القاضي فيها ما لم ينتهيا فان  
 حبسها وعزرها بما اخترنا في مجلسه فحسن فاذا فعل احدهما فلم يوافق  
 اذا طلب حاجبه وعند حبس غريمه وغاب فلما مضى الشهر قال القاضي  
 عند فلفقه انه يحتاج ليتوثق نفسه بالكفل ثم يخلى سبيله وسيل ابو القاسم  
 عن الشهادة على الافلاس قال يشهد ان هذا امس لم يقدرا يعلم له ما لا  
 يسقى كسوة التي عليه وثبات ليله وقد اختبر ما جرى في السر والعلاية  
 ومضى مدعى صاحب المال عليه ملك ما لم يحلف المتعسر بعد ما شهد الشهود  
 لانه بدعى شيئا خارجا عن علم الشهود ولو حبس القاضي رجلا بدين رجل  
 وغاب الطالب فقال المحبوس او غيره انا ادفع المال واخرجه وعن هذا  
 ان القضي له لومات وغريمه حبس وورث القاضى فانه تخلى سبيله  
 وقيل ليس هي تهمه فيتركه في الحبس حتى يموت او يقضى ما عليه وفي الجامع  
 الاصغر وسيل عن الملازمة ان لا يجبره في موضع ولكن يرد معه ابن ما  
 دار وفي الواقعات عن ابي يوسف رحمه الله قال المدعى عليه ليس له  
 كليل فامر بالقاضي بملازمة الغريم فلا زنه غلام المدعى فاني ان حبس معه  
 وقال لا اجلس الا مع المدعى فله ذلك اختار الطالب ملازمة الغريم

خلاف راي المفتي الذي قضي به

مطد



والغريم يريد الحبس فانه لا يحبس ليس في السجن من يجده وقد  
اضناه المرض قال الخفاف اخرج من الحبس رجل يشتم الناس  
وعظم مرة وان زاد ولم يتعظ حبس وان كان سياه يضرب  
بحبس وعن محمد رحمه الله عن خديج امرأة رجل او ابنته وهي  
صغيرة وزوجها من رجل قال احبس هذا ابدا حتى يردّها او يموت  
وعن الحسن ابن زياد بحبس القاضي المديون ما بينه وبين اربعة اشهر  
الى ستة اشهر وفي رواية محمد رحمه الله الى شهرين ثم يبال بعد ذلك من  
جبراه واهل الخير ولا يمنع الحبوس في جازيته يطاها في السجن في  
موضع خالي وعن ابي يوسف رحمه الله في نوادره في فقير لا شيء له وعليه  
دين لا يجرد ولا يجرد من يتكلف بنفسه ولا بد منه لا يجب ويحلى بينه  
وبين غيره فان شاء لازمه وان شاء تركه وعن محمد رحمه الله فحين حبس في  
حق وكان محتال في الخروج من الحبس بالهرب او يطلبه الى العمال  
ليخرجوا قال يوديه بالاسواط حتى يذهب عن ذلك وفي شهادات فتا  
ابن الفضل في حبوس في دين رجل وللحبوس على اخر دين لا شيء له سواء  
قال يخرج من الحبس فيدعي ويواد حتى تثبت حقه عليه اما لا يحل سبيله  
بحبوس محض عن الاتفاق على امراته قال امرها بالاستدانة بحض الزوج  
وليس لها ان تطالب بالفرقة وفي الجامع الاصغر وسيل عن دار بالشركة  
بين ورثته والاخر دعوى على احد الشركاء فاستعان الطالب بالسلطان  
حتى سمر الباب هل لساير الشركاء ان يدفعوا الى الحاكم ليرفع المصار قال ابو  
القاسم الصغار يرفع لان السمر على باب دار مشترك لاجل واحد منهم يعزل  
عن العدل وسيل ابو بكر الاسكاف عن وجب له دين على اخ يسي به الى  
السلطان فحتم السلطان على ابوابه من غير ان يجرد من المديون بورا باهل  
له ذلك فقال ابن العلاء من قال له ذلك وان تعطلت مستقلاته وما هيته  
في ضياعه حتى جعل يغفر له قال الفقيه هذا خلاف قول اصحابنا سبل  
اسدين عمر عن قال لاضر لا اهلك عن طلاق امرأتى هذا لا يكون  
توكيد بالطلاق وفي العبد لانها من التجارة لا يكون اذا وية قال  
الحسن بن زياد قال الفقيه في الطلاق كذلك وفي العبد يصير مازوا

مطلوع امره رجل او امته  
صغرة او حارس اصله

بعض الامم  
في الجاهلية

بطبق الامر عليه فيعطى صاحب الحق فقبل ابقي الشيخ بهذا قال نعم لو كانت  
لا يعطل غلاته لا تقسم لقضار الدين وفي شهادات فتاوى ابن الفضل واذا انت  
الحق عند القاضي وتوذر استخراج ذلك منه كان على السلطان معونتهم على ذلك والله اعلم  
**الفصل الثالث** في حال القاضي وما يفعله وما ينبغي ان يفعله في الشهادات  
الفتاوى الفصل وسيل بوصف عن امتنع عن الخروج الى القاضي وهو يمكن  
الدار المتاجر استقر قال لانها بغير من عليه الله قال الفقيه اذا كانت الدار في  
يده يستمر كما قيل وما خذ اذا لا ينقص من اخراجها لدار وفي الكفاية للحاج  
وفي البحر لا ينبغي ان يستفرض فأن لا امرئ ولا اكل يبا ولا يشار بنفسه  
وصاحب مغيثات وفي ادب القاضي للحسن لو ان قاضيا مكف زمانا ثم فسق فارتضى  
فان لا يقبل كل قضاء قضى حال مسقه وحال ما ارتضى ارجاز قضا ذلك وفي  
شهادات الفتاوى سلطان جابر له قاضي عدل قال يجوز قضاؤه قالوا ذلك في  
الخارج اذا استعمل قضا لا لعل اهل العدل يجوز قضى بين الناس زمانا ثم علم انه  
كان فاستقام امره تشي لم يزل منذ ولي على ذلك قال ابو خليفه رحمه الله ينبغي للقاضي الذين  
يختصون اليه ان يظلم كل قضية قضاها ذلك القاضي وفي ادب القاضي  
للخفاف اذا ارتضى القاضي وحكمه لا يجوز حكمه فاذا ارد ما اخذ وقاب فهو على قضائه  
وفي الجامع الاصغر قال اصحابنا الثلاث كل قاض لا يجوز شهادته فقضاياه كلها  
مرده وانه قضا بقضاي الحق وسيل عن قضيه نايي القاضي القضاء في ايام قدر  
خان في ولاية ما وراثة فكان متها برشوة او قيل سيل او غير موافق حكم الشرع  
فهو غير صحيح ذكره في فتاوى النسي وفيه سيل عن قاضي له انسان فاستخلف عليه  
فقضى له على خصمه فقال لا ينبغي لان قضا ناييه بنفسه لنفسه وذلك غير جائز  
واستشهد بما ذكر محمد رحمه الله عليه في كتاب الوكالة ان من وكل بشيء ثم صار هذا  
الوكيل قاضيا يقضى لوكله في تلك الحادثة لم يكن لانه قضى لمن ولاه ذلك وكذا  
نايب القاضي قال وقعت هذه الحادثة لقاضي القضاء المروى لغيره قد قال  
يجب ان يجوز لان نايي يعمل الشرع لا لي فقلت له اعمل كما ينبغي فانما انت نايب  
الشرع فانقطع قال ويجب ان يطلب من السلطان ان يولي آخر حتى يحصا اليه  
او تجام وتراضا بقضائه فيقضى بينهما فينفذ وهذا الفصل مشكل لانه معروف  
وقد اورد الفقيه ابو الليث في فتاويه ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه حاكم الى

قيل

خصوصه على



قاضي شريح وخادم عمر بن زيد بن ثابت وهو خليفة الانا نقول ان  
 حكاها وفي الفتاوى قال نصير سالت ابا سليمان عن قاضي غيري قال قضى  
 بتضاييا بالحق قال في قول علمائنا كل قاضي لا يجوز شهادته لا يجوز قضا ورده وعن محمد بن  
 قال ان القاضي الورع اخرج منه الى العلم لانه اذا كان ورعا فورد عليه شيء لم يفتد  
 عليه حتى يقال فيقضي بما يؤمر به وقال نصير سالت عيسى بن ابان عن اقام شاهدين  
 عند القاضي ان قاضي كذا غير عدل حكم لي بشهادة عدلين بمعنى هذا القضا قال لا وسيل او القضا  
 عن سلطان حكم بين الخصمين يجوز قال ليس مزلة الحرب واخذت من القاضي انما ذلك  
 الى موطن القضا وفي فتاوى النسخي وسيل هل يحل للقاضي اخذ المجرى على كتيبه  
 السجلات والمحاضر والوثائق فقال نعم اذا اخذوا قدر ما يجوز اخذه لغيره  
 لان ذلك ليس بواجب عليه بل الواجب عليه القضا وانصال الحق الى  
 المستحق فحب وكتبه الوثائق عمل بعمله للقضي وليس عليه ذلك والتقدير  
 في ذلك ان كان الوثيقة بمال ففي كل الف درهم خمسة دراهم الى عشرة فان  
 كان اقل من الف ينظر الى حقه من المشقة دون ما يلحقه وسقاه الف درهم ففيه  
 خمسة دراهم وان كان المشقة ضعفه ففيه عشرة دراهم وان كان نصفه قدره  
 ونصف وفي الزيادة والنقصان على اعتبار ذلك قالوا كذا ذكرنا السيد الامام  
 ابو شجاع كانه يروي عن ابي خليفه رحمه الله او عن بعض اصحابنا المتقدمين وسيل  
 عن سلطان مات عن ابن صغير فاتفقا على كون الصغير سلطانا باحال القضا  
 والخطبا ونحوها فقال لابد ان يكون الاتفاق على والى عظيم يكون فيكون الاحكام  
 السلطان ذلك الوالي غير انه يعقد نفسه تبعاً لابن السلطان ويحترمه لشرفه وهذا  
 لا يضر كما ذكرنا في فصل الحكم والى العهد للخليفة والسلطان قد ذكرنا في كتاب السير  
 منه وسيل عن القاضي اذا امر بكتابة سجل محجة للدعي المقضي عليه من المقضي له العمل  
 لتعرض على المفتي هو صحيح ام لا فقال له ذلك وسيل عن القاضي عرض اليمين على  
 المدعى عليه بعد الانكار فنكل مرة فقضى عليه قال يصح والتكرار للاحتياط  
 وفي الجامع الاضمر وعن ابن مقاتل عن ابن شجاع قال قال ابو خليفه رحمه الله  
 فبين قال اقر ولا اذكر قال نأى لا احلفه قال ابو يوسف ومحمد هما الله جليلة  
 فان نكل عن اليمين قضيا عليه ومن سدا يقول اذا سكت ولم يتكلم وكان من  
 يتكلم فاني اقول له اعرض عليك اليمين فلما قال انت لا تكلم جعلنا ذلك

القضيه فطلب

نكلا

٢٤٢

نكولاد قضيا عليك وسيل عن وكيل اراد استخلاف خصم موكله فقال الخصم  
 احضر موكلك لجمع دعاويه حتى احلفه ليس له ذلك فلو خادم رجل فقال  
 المطلوب ان هذا يريد بعسي وتوطيل امري فقل له لجمع دعاويه حتى انظر  
 فيها فما كان منها حقا اقرت وما كان باطلا لا يحدث فاما المدعى ذلك قال ليس للمدعي  
 عليه ان يجبره حتى يفعل ويتنعم عن ابرام القضا فيقول القاضي حتى يجمع  
 الدعاوى وسيل ابو بكر الاسكاف عمن له على اخيه مال وهو نيكرو الحاكم لا يجلس  
 اياها بعد زهله ملازمة الخصم حتى يجلس القاضي قال له ذلك وان طال ذلك لانه  
 لو خلى عنه ربما لم يرد عليه فيضيع حقه وسيل ابو نصر الدبوسي عن جدار بين كبريين  
 انهدم فاستعدي احدهما الى الكرم الى القاضي لما اتي صاحبه ان يبنيه فامر القاضي  
 بانيا ان يبني الجدار يا المستعدي على ان ياخذ الماجر من المالكين فيبنى هله  
 ان ياخذ الاخر منها فقال نعم وسيل عن الخصم اذا امره القاضي ان يصير مع خصمه  
 الى المتوسط لينظر امرها له ان لا يصير اليه وفي الفتاوى عن ابي يوسف رحمه الله  
 وسيل عن القاضي اذا اخرج له ثلثون درهما في اوراق كاتبه وثمان صحفه وقرا طيب  
 فاعطى الكاتب عشرين درهما وجعل عشرة لرجل يقوم معه وكل من الحضور الصحيح  
 ايسره ذلك قال ما احب ان يصرف شيئا من ذلك عن موصعه الذي سمي له وسيل  
 ابو القاسم عن القاضي ياخذ للاخر قال لا يكون عالما باجم وكثره يعمل الله تعالى  
 وليست في حظه من بيت المال وكذلك العلماء والفقهاء يعملون لله وياخذون  
 خلعهم من بيت المال وكذا المعلمون الناس القرآن وسيل عن رجلين  
 تقدمتا الى القاضي فقال احدهما ان لي على هذا الف درهم ولم يرد علي هذا قال  
 يا ابا القاسم المدعى عليه عن ذلك ثم قال ابو نصر تقدم رجلان الى يحيى بن  
 اكرم وادعى بذلك فقال قد اخبرني خبرا فانا يعني تم الدعوى وقل مرة فليعطني  
 صفى ونحو ذلك قال ابو نصر لا حاجة الى ذلك لانها لم يتقدما الا للطبيب وسيل  
 ابو القاسم عن رجل من الاشراف وقعت له خصومة مع من هو دونه فيوكل لا يحضر  
 بنه قال اخلف فيه علما وناقل عليه ان يحضر بنفسه والوضع الشريف  
 فيه سوا وقيل يقبل الوكالة ونحن نرى ان يقبل الوكالة والشريف ومن  
 دونه سوا قال نصير قال ابو معاذ سمعت وكيعا قال اذا خصم رجل السلطان  
 الى القاضي يجلس السلطان مع القاضي في مجلس وجلس الخصم على الارض قال ينبغي



للقاضي ان يقوم من مكانه ويجلس فيه خصه وتعد القاضي على الارض ثم يقضي بينهما  
 لكن يكون تفضيل بين الخصمين في المجلس قال نصير وسيل بن مقاتل عنهما قاضي كرخ  
 وقاضي حمر اذا التقيا فقال للاخر ان فلان بن فلان اقر فلان بكذا ان يقضي  
 له قال لا حتى يبعث اليه الرقعة قلت الرقعة اكبر من القول فقال انما يريد به  
 اتباع السنة **كتاب القاضي**  
**القاضي** وسيل بن نصير عن نصير قول اصحابنا وركوا في السر والعلاينة ما يراه  
 قال سمعت محمد بن سليمان ان يرسل الحاكم الى المعدل يسأله عن شاهد  
 فمضى له احضر المعدل يسأله عن شاهد فمضى عدله احضر المعدل والشهود  
 فيقول للمعدل شاهد الذي عدلت في السر ان قال نعم قضى بينه يعني  
 يحضر المدعى عليه احتراز من ان يسمى الشهود انفسهم باسم غيرهم فاذا فعل  
 ذلك رفع هذه الاشياء ويبدأ بالسرا لان الشهود وربما يكون غير عدل ولا  
 يهتلك سر احد والواقعات وفي نوادر ابن يوسف رحمه الله في قاضي شهد  
 الشهود عنده بحق او يدار لرجل وعدل البيعة فقال القاضي للشهود عليه  
 ما ادري لك في هذه لدار حقا او اري الحق حق هذا يعني المشهود له قال  
 ليس هذا ابتضا حتى يقول قد افدت عليك التضا في كذا وكذا وذكر  
 في الرجوع عن الشهادات الاصل اذا شهد على رجل بمال والزمه القاضي  
 ثم رجعا عن الشهادة ضمن المال للشهود عليه وقد صرح ان التزم القاضي  
 حكم منه وفي نوادر ابن سماعه ثم رجعا عن الشهادة الى يوسف رحمه الله  
 اذا ارسل ان على قاضي انك قضيت لفلان ابن فلان كذا فقال له  
 اقتض لرجل الشهادة وهو بمنزلة الشهادة على الشهادة ويجعل المشهور  
 على شهادتهم ان يكون اشدهم وفي البراءة ادعى على اخ حقا ولم يعلم  
 القاضي انه محق او مبطل فانه يعديه ويبعث اليه من يحضره وان  
 بينه وبين القاضي مسيرة ثلاثة ايام او اكثر لم يحضره وعن محمد في قاضي  
 اخبره رجل انه رجل انه طلق امراته ثلاثا او استرق الحره له ان يطلب  
 الرجل قال ان اخبره عدلان ينبغي ان يطلب اشد الطالب وان اخبره عدل  
 وكان اكبر رايه انه صادق فانه يطلبه اشد الطلب وان لم يكن اكبر رايه  
 انه صادق يطلبه وان لم يطلبه اشد الطلب فهو في سعة لم يكن عدلا لم

شهد

يكن

يكن عليه ذلك وفي الموحود الحسن اذا شك الرجل فيما يدعى عليه  
 فينبغي ان يرضى خصه ولا يجعل باليمين ويصالحه وان كان في شبهة فاب  
 خصمه ان يقبل الا يحلف فان اكثر رايه ان دعواه حق فلا يبعده ان  
 يحلف وان كان بخلافه وسمعه ان يحلف وفي سائل الى السجادة  
 في صبي ما ذون باع سبعة فوجد المشتري به عليا فاداد تخليفه  
 قال لا يمين عليه حتى يدرك لانه لو حلف كان له ان يحلفه وبعده ادرك  
 ولا يمين حتى ادرك وقال عيسى بن ايان عن محمد رحمه الله اذا حلفه في  
 صبي فان ادرك لا يمين عليه بمنزلة النصارى ان حلفه ثم اسلم ولا  
 يمين عليه كذا هذا وقد ذكر ابو الحسن ابن عمار الطبري في كتاب  
 الفصول من مجموع اذ كان صيا ما ذونا ادعى عليه رجل لا يمين عليه  
 ولو اقر به جاز وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله ادعى عليه  
 رجل دينيا فانكر الغلام فان القاضي يحلفه فان نكل عن اليمين لزمه المال  
 وهو في ذلك بمنزلة الكيبر وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله ولو ان  
 القاضي بعث امينا من امنا ربه او امينيين الى امرأة من ربه  
 تخبر عن الامين فقال الامين قد حلفتها لا يقبل قول الامين الا بشاهد  
 وفي الجامع الا مفر عن بعض اشياخنا ان المرأة لو وكلت لخصومة  
 وكيلها وقعدت في بيته فوجب من القاضي استجلا منها فانه ينظر الى حالتها  
 فان كانت ممن تعرف بالخرج ومخالطة الرجال في الجوارح وجه الحاكم  
 ثلاثة من العدل واحد منهم يستخلفها واخران يشهدان على ان بينهما  
 او بكونها **كتاب الوكالة** فيدخس فصول في باب الديون  
 فيما يعود الى النساء فيما يعود الى المماليك الى البيع والشراف فيما يعود  
 الى عزل الوكيل **الفصل الاول** في السائل التي تتعلق بالوكالة  
 في باب الدين وما يتصل بها وفي القاي سئل ابو بكر عن مطلوب بعث  
 الدين على يدى وكيل الى الطالب فرضى به الطالب وقال الذي في يده المال  
 اشترى شيئا فذهب واشترى بفضه شيئا غمك الباقي قيل يهلك من  
 مال المطلوب وقيل يهلك من مال الطالب وهو الصحيح لانه لما امر  
 بشراء شي فكان قبض قال المديون لمن له الذي ابرأني ممالك على هو



لا يعلم مبلغه فقال ابراهيم قال يصير بي من الكل مقدار ما يتوهم  
 ان له عليه وما زاد فجاله وقال محمد بن سبليل يرا له عليه علم مقداره  
 اوله قال الفقيه في الحكم كما قال محمد بن سبليل وفي حق الاجرة كما قال نصير  
 وسيل ابو القاسم عن وكل اخبر باقتضار ديون وجلس القرماد فقاما  
 ومخاضا فحسب عنهما ثم اخرج به بكفاله النفس ومات الوكيل لرب الدين  
 ان يامر وصي الوكيل الميت ان يطالب النفس وسيل عن اراد ان يخل  
 في ذكالة الرجل فقال له انا لو دخلت فيها فلا اسم من ان يتناول ما كولا  
 او غيره فقال الامرات في حل من تناولك من درهم الى مائة قال له ان  
 يتناول من كل شيء من المأكولات والدرهم ما لا بد منه فاما ان يقصد  
 من ماله حصين او مائة او نحو ذلك فلا قال ابو جعفر الوكيل بالخصومة  
 له حق قبض الدين كذا قال في كتاب الوكالة والمشايع المتأخرون  
 يقولون ليس له ذلك بظهور اجابات بين الناس وكذا الوكيل  
 بالتفاضي قال ان عبد فلان ولف في ملكه فقد وكلني بخصوصك في نفسي  
 واما المبيد عليه قال ليس له ان ينفذ على نفسه قال  
 الفقيه لان في الصورة الاولى العبد اقربا به ملك المشتري وفي  
 الصورة الثانية انكر العبد ملكه وقال الحسن بن زياد فممن وكل اخر بان  
 يشتري له جارية لوطيها فاشترى ما اخذ مائة او مائة امرات  
 من رضاع او نسب كان مخالفا وكذا اشترى جارية ذات زوج او في  
 عدة زوج بابتن او رجعي او فاة كان مخالفا ولزم الوكيل وقال  
 ابو يوسف رحمه الله ان كانت العدة بالشهر لزم الوكيل لزم  
 اخذت في عتده واحدة وقد وكله بشر اجارين يطاهها قال ابو يوسف  
 يلزمه المأمور وهو مخالف خالفنا لزم وكذا لو اشترى جارية مع  
 عتيا او خالتهما على هذا الخلاف ولو اشترى في صفتين لم يكن مخالفا  
 في القولين لمن اشترى جارية صغيرة لا توطا او مجوسية كان مخالفا  
 كانت يهودية او نصرانية جاز على الامر وكذا الصابغة عند ان حذبه  
 رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله كانت رتقا ولم يعلم به وقت اشرا  
 لزمه الامر وله من الرقة ولو كان عالما لزم الوكيل لان الرقة على الورق

قال الفقيه رحمه الله  
 ولهم

المرام

اشترها على ان لم يري من كل عجب فاذا الجارية رتقا لزم الوكيل علم به  
 او لم يعلم وسيل ابو القاسم عن وكل رجل يقبض كل حق له على الناس وعندهم  
 ومعهم وفي ايديهم ويقبض ما يحدث له من حق وبالخصومة في ذلك ويجلس من يري  
 حبه ويحلي من يري تخلفه ويقاسم بين شركاياه بخاصم ويخاصمهم ان قوما يدعوا  
 قبل الموكل مالا او الموكل غائب واقوال الوكيل عند القاضي انه وكيله فاقوا بالشهود  
 هل يجلس الوكيل بما ادعى قبل الموكل قال لا اذ لم ينظم هذه الوكالة اما بالاداء  
 ولا بالضمان وسيل ابو بكر امر رجل حاله اكثره ليسم حوله الى وكيله  
 بيلخ فلم واد اليه بعض الكرا واستنع عن ادراك الباقي قال ان كان قضا  
 المحولات عليه دين وهو مقربه ويا مرة يقبض الكرا منه فانه يجبر على الدفع  
 والا فلا يجبر وسيل ابو القاسم عن وكيل سلاطاني يكتب الى نزاريه بالتوجيه  
 قماشات الى السلطان الذي هو موكله والنزار يبعث على ايدي رسول الموكل  
 يكتب الوكيل فعلى من ثمن الاقش للبراز قال ان كتب ان وجهه او لم يسم الى  
 من اوجه الى منزل فلان ولم يقل الى فلان فهو لا زهر على الوكيل وان كتب  
 وجهه الى فلان فهو لا زهر على الذي ارسله اليه قيل لو كتب فاذا جاز رسول  
 من منزل فلان فادفع اليه ما يطلب قال هذا على الوكيل وفي الواقعات  
 وكل رجل يقبض وديعته له وجعل له على ذلك خيرا من على ان ياخذها و  
 ياتي به بها فهو جاز وان كان دينيا يتقاصا لم يحسن الا ان يوقت له وقتا  
 اما بخلاف الوديعه جعل له آخر على ان يكون وكيله في الخصومة كان فاسدا  
 الا ان يوقت له كافي الدين طالب ومطلوب وكل رجل هذا المطلوب  
 لبيع ثوبه فباعه المطلوب من طالبه جاز وصار ثمنه بدينه قصاصا في قبض  
 قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله كالوا بر الوكيل المشتري عن الثمن ويضمن  
 الوكيل للموكل وقال ابو يوسف رحمه الله لا يصير قصاصا وفي زاد رابن  
 سماعه فان كان دين المشتري على الموكل لا يصير قصاصا اذ ليس للموكل مطالبة  
 المشتري بالثمن ولو قال اخذ زكوة مالي على فلان وكان عليه درهم فجار  
 وقبض الدنانير لم يحسن ولو قال ان وهبت منك الدرهم التي لي على  
 فلان قبض مكانه دنانيره جاز ذكره في الوكالة من الاصل وذكر الخطاف في  
 كتاب البجلات من تصنيفه ولو وكله بخصومة كل حق له على اخر واضر



رجلا اقرله بالوكالة فقال الوكيل انا اقيم البينة ليصح على غيره فان  
القاضي يقبل ذلك ويجعله وكيل في حق غيره واذا وكله بقبض دين له على  
رجل فقبضه فهو ودقة عند الوكيل ان سافر به لم يقبض ولو استودعه  
غيره ضمن وان خلفه في اهله او وضع عند امرائه او خادمه او بعض  
عيله لم يقبض. ولو ادعى ان فلانا وكله بقبض دينه ولم يقم الغريم ودفعت  
المال على الانكار ثم اراد ان يسترده منه لم يكن له ذلك لانه دفعه  
على وجه التقضا. وفي الجامع الاصغر قال الوكيل يكون القول  
قوله في ذلك لانه امين والوكيل بالاستقراض عند منازعته  
مع الموكل يكون القول للموكل لانه يريد الزام شيء على موكله  
وهو ينكر **الفصل الثاني**  
**في المسائل التي تتعلق بالنساء في باب الوكالة**  
وفي الفتاوى وكل آخر بان يطلق امراته فطلق الوكيل في حال  
سكره. قال شذاد لا يقع لان نزول طلاق السكران  
جعل عقوبته. قال الفقيه هذا خلاف قول اصحابنا سئل  
اسد بن عمر عن قال لا خير لانها على طلاق امراته هذا لا يكون  
توكيلا بالطلاق وفي العبد لانها عن التجارة لا يكون  
اذنا وبه قال الحسن بن زياد. وقال الفقيه في الطلاق كذلك  
وفي العبد يصح ما ذنوا في التجارة لانه لو رآه يبيع ويشترى بكت  
يكون اذنا فهذا اولى. وسئل ابو بكر عن قال لا خير وكلتكم  
في جميع اموري فقال الوكيل طلقت امراتك فلانا او وقعت جميع  
اراضيك قال ذكر عن عبد الله الغفلاس او عن غير يجوز فعلا وقال ابو نصر  
لا يجوز وبه ناخذ كل ابو بكر الاسكاف عن اكره السلطان ليوكل بطلاق امراته  
فقال الرجل تخافه الضرب والخس انت وكيل ولم يزد على هذا فطلق الوكيل  
امرأتك لا يصح منع لانه اخرج كلامه جوابا لحظاب الامير لكانه اعاد كلامه  
وسئل ابو القاسم عن المبتونة وكلت زوجها ليراجعها بنكاح جديد  
فقال الوكيل فلان راسا فرد بهد سم بين يدي الشهود  
قال صح النكاح وقوله باز او رد وباز او رد سكاوا

امرأة والزوج  
يقول لم ادكله  
بطلاق صح

وفي الجامع

وفي الجامع الاصغر وسئل ابو نصر الدوسي عن وكله رجل بان يزوجه فلان  
بنت فلان ثم تزوجها الوكيل فولدت منه اولاد اسم انه طلقها وانقضت  
عدها ثم تزوجها الموكل قال يصح قالت امراته اذن لي في الخروج الى منزل  
اني فقال ان اذنت لك في ذلك فعلى كذا ثم قال لها اذنت لك بالخروج منها فخرجت  
الى منزل ابوها لا حيث قال لعبد ان اذنت لك في تزويج فلان فعلى كذا اسم  
قال له اذنت لك في تزويج النصارى واذنت لك في التزويج فتزوج فلان  
حيث الموكل **الفصل الثالث** فيما يتعلق من المسائل بالماليك  
في باب الوكالة وفي الفتاوى سئل ابن القائل عن قال لا خير اعتق عبدي  
هذا او دبر هذا او طلق امراتي هذه او كاتب عبدي او ادفع هذا الثوب  
الى فلان فقبل وغاب الامر قال لا خير الوكيل في شيء من ذلك الا في دفع  
الثوب قال الفقيه لانه يجوز ان يكون الثوب وديعه عنده فلان  
فحب عليه رده واما ما سائر الاشياء فهو على ملك المالك وانفاده غير واجب  
عليه وكل رجل يبيع عبده هذا ثم وكل آخر به فباعه احدهما ثم باعه الاخر من المشتري  
باكثر من الثمن الاول جاز يبيع الثاني لان بالبيع الاول لم يخرج من الوكالة  
الاثرى ان الموكله لو باعه ثم رد عليه بقضاء القاضي كان الوكيل على وكالته  
قبل بيع الوكيل الثاني يكون اقالته للبيع الاول وهو لا يملك الاقاله بعد  
تمام البيع قال هو كالاقاله وليست باقاله وكل آخر يبيع عبده فعلى له اعمل  
فيه برأيت فوكلا الوكيل آخر فباع الوكيل الثاني من الوكيل الاول قال لا خير  
لان الثاني سلم الثمن الى الاول وجعل محره عليه وكل آخر بان يكاتب عبده ونقص  
بدل الكتابة فقال الوكيل قد فعلت ذلك وانكر الموكل قال محمد رحمه الله نسمع قول  
الوكيل في الكتابة ولا نسمع في الغنص بدل الكتابة ثم قال بعد اثبات الكتابة  
ودفعت اليك فهو مصدق وعن ابي يوسف رحمه الله في عبد لرجل قال كنت  
عبد فلان وقد باعني منك ولم يقبض الثمن وقد كان وكلني بقبض الثمن منك قال  
فلولاه ان يقول لا تخافني فيمنعه عن الحصة قال لا شر لي جارية اعتقها عن  
ظهارى فاشترى جارية عميا او مقطوعة اليد من ولم يعلم لزوم الامر وله  
حق الرد وان علم فهو مخالف وفي الجامع الاصغر قال محمد بن قيس قال لعبد  
ان اشترى هذا العبد باذن فلان طالق ثم اذن له في التجارة فاشترى جيب



المولى قال له ان اشتريت طعاما باذني ثم اذن له في شرا الدقيق خاصة  
او لم يقل خاصة فاشترى الطعام لم يجب اذ لم يامر به انما لزمه في الحكم قال لحن  
وسالت اسد بن عمر عن قال آخر ما صنعت في عبيدي فهو جابر فاعتقهم كلهم  
قال جابر وبه قال الحسن وعن ابي يوسف رحمه الله لا يجوز قال ابو الليث  
الكوفي اسد فيه احب الى **الفصل الرابع في المسائل التي**  
تتعلق بالشرا والبيع في باب الوكالة وفي الفتاوى سئل ابو القاسم عن  
وكيل اخر بشر اذ ان يبلغ محتاجا قال ان كان الموكل من اهل المدينة لم  
الوكيل وان كان من اهل الرثاق لزم الموكل فهو على ما عرف في ذلك  
وسئل على ابن احمد عن وكيل اخر ببيع ثوب له هذا العشر دلام  
فاسم الوكيل غيره فباع بحضرة الاول يجوز ام لا قال بعض اصحاب  
ابي يوسف عن ابي يوسف رحمه الله لا اذا كان الاول حاضرا في يجوز  
قال زفر رحمه الله لا يجوز في الفعليين وقال ابن ابي ليلى يجوز في الفعليين وفيما  
اذا بين الثمن اولاهي ابي يوسف رحمه الله نعم اعطى اخر دنيا را ببيع  
فباع الوكيل دنيا ر نفسه للآمر واخذ من دنيا ر الامر نفسه قال لا يجوز  
رفع اليه دنيا ر ليشتره دنيا ر ثوبا فاشترى بدنيا ر من عند نفسه  
جاز الشرا للآمر والدنيا ر له وكذا لو دفع اليه دنيا ر ليقتضه غريبا له  
فقتضاه من مال نفسه وجلس الدنيا ر لنفسه جاز وسئل ابو بكر عن له  
عند وكيل حنطه فامر بان يتصدق على فلان بكذا ففعل من تلك الحنطه ثم  
ان المتصدق عليه امر وكيل الآمر بان يبيع تلك الحنطه قبل ان يعلم اليه قال  
لا يجوز البيع لانه ما مور بالتصدق لا بالبيع وهذا البيع يوقف على اجازة  
الموكل فان اجاز جاز ولا فلا وكل اخر بان يشترى اخاه فاشتراه فقال  
الآمر ليس هذا اخي كان القول له مع يمينه فحق حلف لزم الوكيل وعقوله  
نعم انه على امره دفع الى رجل الف درهم ليشترى بها عبدا فلما اشترى  
العبد فاذا الف قد سرق منه ومات هذا العبد في يده فطلب البايع منه  
الثمن وللآمر العبد قال للوكيل تاخذ من الموكل الف اخر وتدفعه الى البايع لانه  
ما وجب على المأمور من الضمان كان على من عمل له والعبد والدرهم هلكا في يده  
الوكيل امانة قال الفقيه هذا اذا عرف انه اشترى هذا العبدى للآمر

في البيع والشرا  
في البيع والشرا  
في البيع والشرا  
في البيع والشرا  
في البيع والشرا  
في البيع والشرا  
في البيع والشرا  
في البيع والشرا  
في البيع والشرا  
في البيع والشرا

بشادة الشهود فاما اذا لم يعرف الا بقوله يكون مصداقا في نفى النفا  
عن نفسه ولا يصدق في ايجاب الضمان على الامر ويكيل بضير عن خسه و  
كلوا رجلا بشر جارا فاشترى لهم وقبض من كل واحد نصيب من الثمن فباع  
من يده نصيب واحد منهم قال بعض الوكيل ولا يرجع على اخذ قال الفقيه  
لان لما قبض لنفسه لانه وجب للبائع على الوكيل وللوكيل على الامر سئل  
ابو بكر عن مال وكل اخر بان يبيع له دنيا ر بدراهم فباع ما لم يتغابن الناس  
في مثله قال لا يجوز اجماعا وسئل عن وكيل اخر ببيع عبده هذا الف درهم  
وقبض الف فيعتبر السعر حتى صارت قيمته الفان قال ليس للوكيل  
ان يبيعه بالف وعن محمد رحمه الله قال نعم وكل اخر بشر اجارية بالبدرهم  
وقال له ما صنعت من امر فهو جابر فوكل الوكيل اخر بهذا الشرا ثم عزل الموكل  
الاول فاشترى الوكيل الثاني الجارية علم بذلك او لم يعلم دفع الى الاول  
الدراهم او لا صح شرا على رب المال وكذا لو مات الوكيل الاول واشترى  
الثاني صح على الامر الاول اخرج رب المال الثاني من الوكالة صح كان الوكيل  
الاول حيا ام ميتا ثم الاول ولو اشترى جارية جاز للموكل فان اشترى  
الثاني بعد ذلك لزمه دون الامر علم بشر الاول ام لا دفع اليه الدراهم  
ام لا قال لا شئني ليشترى احدكم اجارية فاشترى احد ما ثم اشترى  
الثاني لنفسه ولو اشترى كل واحد منهما جارية على حدة لكن وقع في  
وقت واحد فهما جاز جميعا الموكل وكذا في الوكيلين امر اخر ان  
يبيع عبدا له فباعه بالنسيئة جاز ببيعة في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال  
ابو سفيان كان البيع للتجارة فالنسيئة جائزة وان باع الحاجة لم يجوز  
النسيئة فيه قال الفقيه وبه تاخذ وعن الحسن بن زياد فبين امر اخر  
بان يشترى له جارية بالف درهم فاشترها ثم ان البايع وهب كل  
الالف للوكيل كان للوكيل ان يرجع على الامر بكل الف ولو وهب  
البايع من الوكيل خمسين لم يرجع الوكيل على الامر شيئا وهب منه البايع  
خمسين ثم وهب منه الخمسين الثانية لا يرجع الوكيل على الامر بالخمسين  
الاولى لانه حطه ويرجع بالخمسين الثانية لانه هبته وهب منه ستعايه  
ثم وهب منه المائة الثانية فانه لا يرجع على الامر الامانية وهذا كله



قياس قول ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف وبه اخذ الحسن ولو ان الوكيل  
 اشترى الجارية بالثمن ونقدتها وقبض الجارية ونقد الامر من الثمن حسابه  
 وطلب منها الجارية عند الوكيل قال نعم للوكيل حسابه التي قبضها وبطل الحمايه  
 الباقية فلو كان حبسها قبل ان يتخذ حسابه ثم نقد حسابه ثم هلك  
 فغلبه ان يرد عليه الحمايه المعترضة ويطلب للمساواة الباقية امر اخر  
 يبيع جارية فباعها على ان الوكيل بالخيار ثلاثة ايام ومات الامر والوكيل  
 في الثلث انتقض البيع وان مات الباع وبطل الخيار عند ابي يوسف  
 والحسن رحمه الله وقال رفر رحمه الله ان مات الوصي او ادرك الصبي  
 تم البيع وان مات اليتيم في الثلث انتقض البيع قال القتيبي وقد ذكر  
 في الجامع ان الاب اذا باع شيئا للصغير على انه بالخيار ثلثة ايام فادرك  
 الصبي في الثلث لا يجوز البيع بالاجارة من الصبي وتلك الرواية  
 مخالفة لقول ابي يوسف ورفر رحمه الله وعنه محمد رحمه الله ورواه اخرى ان  
 الخيار يحول الى الصبي فان اجاز في الثلث جاز وان نقض انتقض وكل  
 الواليعام عموم فزع الى اخر داهم وامره بان يشترى له حنطة ويوزعها  
 فاشترى في وقت ولم يخرج ربحه شيئا قال ان اشترى في اوان الزرع  
 جاز الشئ على الامر وهو ضامن حنطه وان اشترى لها غير اوان الزرع  
 فالشئ لنفسه وهو ضامن لثمن الحنطه وفي الجامع قال ابو العباس  
 فيمن وكل اخرا بشر العبد من ولان ثم ان الباع قال بعث هذا العبد من  
 فلان ابن فلان وهو لا اكرم فقال للوكيل قبلت قال نعم الوكيل لان  
 الوكيل اذا امر بعقد شيء تكون العمدة عليه ومنه وهو مل على الوكيل  
 مضار مخالفا دفع الى اخر داهم وقال اشترى لها شيئا على ما ترى  
 وتختار لو كاله قال واذا ابر الباع الوكيل بالبشر اعن الثمن فان الثمن على  
 للوكيل ويرجع به على الموكل والبراءة والهبة فيه سوار وان ابرها او هبه  
 بعضه فلذلك حنطه والحاصل ان دفع رجل الى اخر محبته ليشترى له  
 بنصفها خبز ونصفها كفا بالصف واخذ الباقي فلوسا واشترى  
 بها خنيطا او على عكسه قال نعم ما استمر به بالقلوس الوكيل ومن  
 نصف المحمدين لان حالف وينبغي ان يشترى الخبز والحم بدم المحمدين

فلو كان حبسها قبل ان يتخذ حسابه ثم نقد حسابه ثم هلك

الوكيل

ثانيا  
 خانه

اليها

اليها جميعا وعن محمد رحمه الله قال لا اخر عهدي واشهد افهذه مشهور  
 ولو قال علي ان يشهد لا يجوز الا كذلك وفي التقاوي لمحمد بن الفضل  
 عن وكل اخر يبيع ضياعه فباعها وكان فيها قطعة ارض موقوفه فاراد المشتري  
 ان يرجع على الوكيل بحصة ارض الوقف من الثمن قال ان كان الوكيل مترا  
 بالوقف او ثبت ذلك بالبينة رجح عليه ثم يرجع الوكيل على الموكل  
 بما ادى قال القاضي هذا المسئلة تدل على انه لو باع ارضا الوقف مع غيرها  
 لا تبطل العقد في الكل قال وبه افني وسيل عن جاز الى اخر برساله من  
 من آخر يدفع اليها الحمايه فقال لا ادفع حتى اتقي الامر فيا مري بنفسه  
 ثم قال للرسول قد نقيته فامرها بدفعها ثم امتنع عن الاداء ولو قال لها اني  
 قال له ذلك الا ان يكون المال دينا عليه للامر فلا اصدق في النهي وسيل عن  
 قال لاخر ان وكلت حضري وادى رسالتك وقل انه يقول بعد ثوب كذا  
 وبين ثوبه واتقدمه وانكر الوصول اليه ضمن ثوبه الثوب وان انكر قبض الرسول  
 فالقول قوله فلا ضمان عليه قيل لمضمن القيمة ولمضمن الثمن وقبض الرسول  
 كقبضه قال لان المرسل لم يبين الثمن للبائع واذا لم يبين الثمن فالبيع انما  
 يلزمه بدفع الرسول الثوب اليه فاذا انكر وصول الثوب صار كانه انكر وجوب  
 البيع عليه فالقول قوله لا يكره تمام القبض فتلزمه القيمة وفي الواقعات  
 وذكر في كتاب الصرف الاصل فيما حمله ومونه اذا وكله ببيع فاعلى ببلدة التي  
 ها وحقق خرج بالمتاع عن هذه البلدة فملك ضمن الوكيل ومسا لاهل  
 له ولما عونه لم يجب ضمانه باع الوكيل ببيع العبد العبد ثم استقاله المشتري  
 فبعده الصل فاقاله الوكيل لزم العبد الوكيل وذكر في مختصر الحاكم وكذلك  
 اقاله المبيع بعد قبض المشتري العبد فان العبد له ويلزمه المال للموكل وعن ابي  
 سليمان الكورجاني ان الوكيل اذا اختلط عقله بشرب النبيذ ويعرف الشرا  
 والقبض جاز على الموكل شراؤه ولو اختلط ببيع لم يجز لانه يميز المعقود  
**فصل الخامس في الغرر** عن الكاهل ونحوه وفي الجامع الاصح وقال بعض  
 اصحابنا اذا وكل اخر في شيء وقال كلما عذلتك عند فانت وكيلي فانه جاز وكل اخر له  
 كان وكيله فيها وقال بعض اصحابنا اذا وكل اخر في شيء لا يجوز هذا الشرط قال وقيل  
 من بعض اشياخنا يبيع عن وكيل وكيل في شيء من الاشيا وقال كل اخر جاز من الوكالة



فانت وكيلي هل له ان يخرج فقال له ان يخرج من الوكالة بحضرة ما حلا للطلاق  
والعناق او خصا بالان ينصب وكيل لا يخاص عنه فانه لا يمكن اخراجه من الوكالة  
الا بحضور من خصه ويجوز من الوكيل فليل له فكيف يمكن اخراجه قال لان الامر ماله  
ولان يجوز عليه متى شاء قيل قضا الفرق بين هذا وبين الطلاق والعناق قال  
لان الطلاق والعناق يعلقان بالاختار فصار ذلك ينافي حقهما ولا رجوع  
في العين واماني غيرهما فلا يجوز تعليقه بالاحاطة **القاب الدعوى**  
قلت فرايت الاصول في هذا الكتاب ان اورد مسائل كل مجموع على جماله من  
غير ان اضم الجنس الى الجنس فابدا وبالله التوفيق في التناوي وسيل ابوبكر  
عن رقايت لا منفذ وطنة فيدور ومما كلفت هذا السقف القول  
له مع يمينه في الحكم فان لم يختص واحد منهم به شيء فهو له جميعا ولكل واحد  
ان يحلف صاحبه على نصيبه وسيل عن اخراج صكا باقرار رجل فقال ان المقر له  
وداقراره واداد تحليفه قال له ذلك كالمقال لا ضرر بكل متى نقال بعت ولكن  
اوكتفى البيع كان دعواه صحاحا ويحلف عليه كذا هذا لدعوى متفرقات  
في انواع قال ابو نصر لا يحلف القاضي على كل شيء بل يجمع دعاويه كلها ويحلف  
بيها واحد على كلها وسيل ابو نصر ادعت ابنة ان جميع ما كان في بيتها ملكي  
واراد في طشركي كله بمال وكان وكيلي واخ الميت يقول لا بد الكل تركه احي  
وكان ملكه قال القول قول الاصح مع يمينه غير يدي رجل ادعاه رجلان فحلف  
القاضي لاحدهما فكل قضى له ثم اراد الاخر تحليفه ان ادعى ملكا مرسلا او اثر من جهته  
لم يكن له تحليفه وان ادعى عليه بالقبض يحلف له لانه لو نكل ضمن القيمة فيفيد ادعى  
اخر ان لي على ابيه دين ومات ابوه واسم دعواه وانكر الابن موت ابيه والدة  
ووصول التركة اليه فان القاضي يحلف بالله ما تعلم ان اباك مات فان نكل يحلف  
بما ياب الله ما تعلم ان له على ابيك هذا المال الذي يدعيه ولا يصح فيه شيئا منها  
بل يحلف ثالثا بالله ما وصل اليك من ميراث ابيك المال الذي يدعيه ولا شيئا منه  
فلو انكر الابن ووصول التركة اليه فحلف على الوصول فحلف فاراد ان يحلف على الدين  
يقول الابن كيف تحلفني وليس عندي شيء من التركة قال ابو بكر الحنفي يحلف على علمه بالدين  
في مثل هذا ان المدعى لو اراد اقاما البيت يسمع لانه لا يجد بينه في كل  
فاما العين على طرفي لسانه متى ظهر المال انك ان يحلف به ناخذ وفي

لا يحلف القاضي على كل شيء  
بل يجمع دعاويه ويحلف  
عنها واحد

شهادان

وفي شهادان فتاوي بن الفضل مات رجل ترك املا ف وورثة صغار ولم يحلف  
شيئا فادعى رجل بالاعلى الميت كانت هذه المرأة خصما له فثبت المال على الميت  
ولم يكن في يدها شيء من التركة لا يوجد بشي مدعي دار في يد رجل ولا بينة له يري  
ان يحلف على الثبات ودعا اليه يقول اني ورثتها من ابي وانا احلف على العلم  
قال لذي اليد ان يحلف المدعي بالله ما تعلم انها وصلت اليه من قبل ميراث ابيه  
فمن حلف يحلف المدعي ذا اليد على الثبات وان نكل المدعي يحلف على العلم  
قال المدعي لابنة لي وحلف المدعي عليه ثم رجع ان له بينة بوي الحسن عن ابي  
حنيفة رجع الله انه يقول وسيل ابوبكر عن يدعي على اخرا الفاء وهو ينكر كيف  
يحلف قال يحلف بالله ما له ذلك ما يدعيه ولا شيئا منه لانه ربما يكون له عليه اقل  
مما ادعى فلا يكون حائنا لمن حلف ما اكلت اليوم عشرة ارغفة وقد كان اكل ستة  
لا يحث فكذا هذا وذكر ان رجلين اخضا الى سراج في ولدهما قال سراج  
ايوا بولدهما فان هي قوت ودرت واستطرت فهي ولدهما وان هي هرت وقوت  
وان سرت فليس بولدهما واماني فتاوي يجرى فضل من هذه المسائل لا يحلف  
هل هو سراجي حرمها قال ما استغل من الارض بتراب كل هرة في يد صاحب  
ذلك النهر والقول في ذلك قولهم وللآخرين عليهم البينة وما كان فارغا  
بين الهجرين ولا سراج له فهو بين الفريقين نصفان الا ان يقيم لاحد الفريقين  
بينة سواه بين ارضين عليها اشجار وعينها قال ان كان احدا الارضين متغلة  
بحسين فيها الماء من غير حاجة الي هذه المساء فالقول لصاحب الارض  
الاخرى الذي هو يحتاج اليها في المساء وما عليها وان كان ملكها واحد في ذلك  
لا يسمع قولها في الاختصاص الابينة وسيل عن دار ولها رجل عن ابيه وهي  
في يده فادعى احرازه كان استراها من ابيه في حال حياته وتهدده سقود بالبيع  
لا يخرج لم يقول وهو يملكها لا يشترط التسليم كذا ههنا واذا قال روا اليد ههنا  
الدار ملكي وفي يدي ولا يقول من جهة الميراث من ابي حديد ان يقيم  
المدعي البينة على البيع وهو يملكها او باعها او سلمها اليه حتى ان في هذه  
الصورة لو اقام المدعي البينة على اقرار الميت ان هذه الدار دانه لم يلتفت  
اليه ما لم يقولوا وقد سلمها اليه وكذا لو ادعى نواليد يلقى الملك من جهة غير ابيه  
الذي يدعي الشرائع يكون على ما قلنا وعن بن سماعه عن محمد بن جهمان فبين سقط



من يده دراهم على دراهم غير واختلط ضمن الذي سقط من يده الدراهم  
والدراهم الموضوعة ان ضاعت جعل هذه السقوط اخذ منه تلك الدراهم كلها  
الاخذ لا يعرفه ثم قال ان الذي اذا الصانع لو هنا صاعا فسقط ثوب من يده  
رجل ينها وقد يمنع ضمن الصنع ولو هبت الريح بنوب انسان فسقط ينها  
وانصح لايمن صاحب الثوب ادعي لحد الاخير المتزك في دار يد الاخ الاخر  
من جهة انها ورثاه من ابيهما وقال اذا اليد ما كان لابي فيه حق ثم قام البينة  
انه كان استرها من ابيه ليعلم انه لا يقول لما يباعها ما كان له بعد ذلك ينها  
حي وان قال ما كان لابي هذه الدار سقط اوله يكن له فيه حق قط لم يسمع منه  
بينة الشرا الا اذا كان دعواه في هذه الصولة ان اباه او لم يسمع منه لانه يقول  
ما كان له لانها كانت ملكي وانما لغير الانسان لغير اذا لم يكن مملوكا وسيل  
عن انشئ كرمات امرأ فادعي ابها وهو غير الخ ان هذا الكلام له فدية من  
ابيه تضيق الام وزعمت انها ما كانت وصية بجهة صحيحة قال ان كانت اوت  
وقت البيع انها وصية ابيه لا يسمع دعواها الابن الا اذا كان مادفنا من جهة  
من له عليه ولاية ولا يصدق المرأة على المشتري والصدق على نفسها حتى  
ضمنت له قيمة ما باع وسيل عن بني علوا على سفلى هو لامرأة ثم اراد هو  
رفعه قال ان بني كان لها ولغير امرها يرفع ذلك اذا لم يدخل ضرر في سفلىها  
لان من بني في ملك العجز باسم كان البنا صاحب الملك وسيل عن في يده  
نصف الدار فادعي رجل انه دفعها هو وكانت له واقام البينة وتهدد التهم  
لوقف جميعها عجز انه اقام البينة على ما في يده كذا في يده رجلين الهالك واقام  
البينة على احدها لتقبل كذا هذا امر له في عجزها صغرة لها رضى فترى  
اعت على ابيه كان اصغرها نصيب من حقه وقد اخذت اموه اكله وقال  
لها ان تخاصم وما اتفق الاب من ذلك كان ديناً عليه وسيل عن ادعي على  
احد ان يرضى صلياً في بطون امها لها عجز مولود قال لا يسمع البينة الا ان يدعي  
اقرار المدعي عليه بذلك واقام البينة بذلك واقام البينة على اقراره فيسمع  
البينة ان يهدد انها كانت في بطون امها لها يوم اقر باع المتاجر كذا ان  
في جافوت وسلم الثمن الي المشتري من عدم صاحب الجافوت ان لا يرد هذا  
المتاجر فيه وحال بينه وبين ما اشتراه قال لا يرد من البايع الثمن حتى يستحقه

صاحب الجافوت قال ان كان الكردار متصلاً بالجافوت بينا باليس في احوال  
البايع كان القول لصاحب الجافوت يميني حلف صاحب الجافوت ليس المشتري  
من البايع الثمن وان كان الكردار من الاب لم يصدق صاحب الجافوت على  
دعواه الابنة وكان القول قول البايع والمشتري وسيل عن انشئ جوقاً  
لامرأة واهدت اختها له جوقاً فغرت وسخت الكرياس ثم ماتت قال ان  
كانت المرأة هي التي دفعت الغزل كله الي الناج لغير امر الناج كان الكرياس  
كله لورثتها ولديها في مالها غزلاً مثل تلك الغزل الذي غرته من قطنه وان  
كان الناج هو الذي دفع كان الكرياس له وعليه ان يرد على ورثتها غزلاً مثل  
غزلها التي غرته من قطنها وان دفعها ذلك جميعاً او احدها باسم صاحب  
والكرياس بينهما بعد غزل كل واحد منها ولا ضمان لاحدهما على صاحبه وسيل  
هذه المسائل في احكام الكتاب في باب الموارث وسيل عن ساحة وطيرج  
فيها اصحاب السكة الرماز وغير حتى اجتمع ذلك قال ان هيا واحد هذه  
الساحة التي يجمع فيها ذلك فمن له والا فلي لمن سبق اليه بالرفع ولو بنت  
سجراً او زرعاً في ارض بيتان من عيران يرد عماد هذا صاحب الارض  
لانه لو لم يرضه وعن محمد بن اسد ان لهذا الوجاء السيل في بالتراب هو احصا  
النهر كالزراع وكان ابو بكر بن ابراهيم يقول ما اجتمع في الطاحنة من الطحن  
يكون للاخذ كذا ليس من حبس صاحب الملك بخلاف الاول ورثة يسهلون  
بان هذا المنزل الذي باع من امرأة حورهم بمهرها وقد كان باعها قبل ذلك  
من فلان لا يسمع لانهم سرتون انفسهم هذه الشهادة عن عهد ستر المرأة  
لانها لو وجدت عيباً يرد عليهم لم يقر المدعي عليه ولم ينكر عيرانه قال ان  
المدعي ابراني عن دعوي المال قال ان اقام المدعي البينة المدعي البينة على دعواه  
محلف المدعي على البراء وان لم يكن بينه محلف المدعي عليه على دعواه المال  
فيقال للمالك ان من رعت امرؤ ابراك فاحلف على ما ادعي ولا حرج عليك  
ودعواه البراء لا يكون اقرار دعوي المدعي فان حلف بري وان نكل محلف  
المدعي على البراء كذا قال ابو بكر الخطاف ظن القاضي ان قول المدعي عليه ابراء  
في اقراره محلف المدعي على البراء وقال هذا ليس باقرار منه ونسعى  
للقاضي ان يحلف المدعي عليه ثم المدعي على ما بينا طلب المدعي عين المدعي



عليه في مال وهو يقول اخرج كرامة حابك لانظر فيه والمدعي يقول  
لا اخرج واحلفك ان اخرج بطيب القاضى نحن والا لم يجز عليه كما لو طلب  
للمدعي عليه من القاضى ان يسأله باي وجه يدعي على هذا المال سأل به فان  
اذا كان ابي ان بينه لا محذور كذا ههنا يدعي على اخذك ضمت لي عن  
فلان كذا ردها فيقول المدعي عليه ليس لك هذا المال ولا يقول لم اضمن كيف  
يحلفه قال يحلفه بالله ما عدلت من هذا المال من الوجه الذي يدعي وقال  
الولي سفت ردها لله كذا يحلف ان عرض المدعى عليه القاضى والاهل حلف بالله  
ما نحن له ادعي المتزوي على البائع الجبل في الجارية المتزوي فيقول البائع  
اسكنها عندك فان كنت الجبل بمنى فباب البائع واسقطت الجارية سقطا  
سنتين الخلق قال ان سقطت بعد هذا القول لا قبل فليدفع المهر كان للسقط  
من البائع وعليه دونه وكانت الجارية ام ولده ويرد الثمن ورنه افروا جميعا  
ان هذه الموضع ميرك بيننا عن ابينا ثم ادعي ولهم منهم ان تلك هذه الموضع  
وصية من ابي لابني الصغير واقام البينة عليه ليمح فان الكل يكون ميراثا  
وان كان في الوصية والاثاث من بينه فيقبل قال وللاب ان يحاضم في مهر  
ابنته البكر من غير توكيل كما في قبض المهر رسل بن يدعي ان اباه في  
هذه الصيغة عليه وعلى اولاد خاصة وادعي بن اخذ لابل وقف علينا  
وعلى اولادنا ابد اهل يحلف هذا اليد قال لا لانه لو اقر بذلك لم يرجع اقران  
في الوقف بنى فلا فائدة في اليمين اهل الحلفه على ضرب الغلة التي في يده صح  
لا معبدا ما في اصل الوقف لا لانه يدعي ملك ذلك القدر وهو ينكر وسيل  
عن ادعي من لا في يد اخذ انه ملكه عصبه منه هذا فقال المدعي عليه انه وقف  
على سبيل خير معلوم هل يحلف المدعي عليه ان لم يكن له بينة قال ان اقرار  
المدعي عليه بالوقف جائز وعليه اليمين فان تكل من قيمة المنزل على  
قياس قول جمهورهم لان الغضب يضر عند مهر راسه في العقار وان اقرار اخذ  
اليمين لا يستلزم اجماعا لان العبد كالمعتق وقيل لو اقر لولده الصغير قال  
يستلزم فان تكل قضى بالارض للمدعي فان بلغ الصغير مائة يوحى من سبل  
ولم يكن الاب الغنية عند مهر راسه ايضا قيل فان اقام دوا البينة عليه هذا  
الوقف قال اقراره بالوقف صح ولا يدفع اليمين عن نفسه لانه البينة فلا حاجة

الى هذا

الى هذه البينة وسيل عن توجه عليه اليمين في دعوى شيء فاقول لولده  
الصغير قال لا تندفع الخصومة واليمين منه كما لو اقر الغائب بحلف  
ان حلف برئ وان تكل يدفع الى الحاضر وان جازت الغائب وقد  
ذال يد دفع اليه لسبق اقراره له فكذا هنا اذا بلغ الصبي لا يحلف كان  
الصبي ولده او لد غيره لانه لما اقر وقع الملك له ولا يتوقف على تصديقه  
بخلاف الغائب وفي كتاب الشهادات منه اذا اقر لولده الصغير لا يستلزم  
لانه كما لو اقر لاجنبي مائة الاجنبي لان هذا التصديق للاب ولكن  
للمدعي ان يحلف بضمان القيمة لانه يدعي انه استملكه باقراره لابنه وقال ابو  
جعفر الهندواني انه يتخلف اذا اقر لابنه كما لو اقر لغائب قال ومضى حلف  
الحاكم المحكم المدعي عليه لا يحلفه القاضى ناسا وان كان فاستأخذنا  
وسيل عن امرأة صولحت عن ميراث زوجها على مال معلوم ثم ثبت دين على  
الميت قال لا يرجعون عليها بحضرتها ما اخذت من بدل الصلح وسيل  
عن امرأة ادعت على وارث زوجها مهرها فانكر الوارث قال يقول للواء  
اكان مهرها كذا مقدار مهر مثلها فان قال لا يصدق ويقتضى عليه  
بذلك ويحلفه على الزيادة كن اقرارا لمعلوم ان القاضى يقول اهو كذا لانه  
ان يبلغ درهم فان قال لا يصدق ويحلفه على زيادة درهم كذا ههنا وان  
لم يعرف القاضى مهر مثلها يبعث اميناه وان كلفنا اقامت البينة لذلك  
وسيل عن وجه ايضا الرجل من ميراث ابيه وادعت المرأة الميت ان  
الميراث قد تمت ووفت هذه الارض في حصتها مع ما وهب لك  
والموهب له يقول لا بل وفقت في حصته الواهب والقسمة كانت قبل الهبة  
ولا يثبت له قد حفظ المرأة مال اذ حلفت المرأة ظهر بطلان الهبة لاهنا  
وقعت في مشاع ويرد الارض ولا يحلف غيرها طاحونه لها بخروج بعض  
على شرط الوارث الذي مضى الماء وبعضه ابعد منه قال لا يتحقق  
اصحاب الطاحون من المجرى بسبب الطاحون وسيل عن امرة  
جلى وتوقف الميراث على ولادتها قال لها ان تناول من المكبل والو  
ان كان بين اثنين لكل واحد منهما ان يأخذ حصته بغير رضا صاحبه  
وسيل عن امرأة وهي وصية اتفقت على اولادها مالها ان ترجع الى اولادها قال

زود



ان اشهدت رجعت كالاب اذا ادى مهر ابنه بخلاف الوصي الاجنبى  
لان الظاهر في حق الوالدين عدم الدجوع لفرط شفقتهم بخلاف الاجنبى  
وسيل عن غضب من جودها ثم رد عليه قال ان كان الصبي يقبل للاخذ  
والاعطايير عن الضمان والا فلا لكن غضب سرجا عن ظهر دابة ثم اعاد  
على ظهرها لا يبر من الضمان قيل ان يسهل ذلك للورثه ورد عليها قال  
ان كان مادونا يبراء والا فلا وسيل هل يقبل البنت على الاعسار قيل  
الحبس قال نعم قال القاضى نعم ان كان الشهود يحجل ان يكونوا شركين فيل  
من كان عدلا ولا يصلح ان يكون من كيا قال لاحق لا يكون عالما بقبولها  
بالاحكام وسيل عن لجوارى اسكنهن بيتا على حدة سبه للجار  
وجعلهن كل بعد درهم يشترين ما اشترين فاردن ان يتصدقن برزهم  
او دونه قال ليس هن ذلك الا ان يشترين بذلك طاهرا ثم يتصدقن  
به قال القاضى المجهول يتصدق برزهم والبي والجد المحبوب لا يتصدق  
برزهم ويجوز من الطعام لاجل العرف اذا كان يعرف ان مولاه لا ياخذ  
شيئا من الصبي الا ان ياذن ابو وسيل عن امرأة حملت من مال زوجها  
القايي خمسين درهما على الصبي فرق قال لا يضمن الا اذا كانت حملت  
لنفسها وجعلها في موضع لا يفر ولان الطح العليا ليس يجر وسيل عن  
باع موصفا ثم اقام البيت انه كان وقفا عليه وعلى ولاده قال لا يبيع  
لو باع عبدا ثم اقام البيت انه كان اعتقه قال لا يبيع عند ابي حنيفة  
رحمه الله قبل ان كانت جارية قال لا يبيع اذ لا حاجة في الجارية الى الدعي عوى  
وفيها سواه لا بد من الدعوى حتى يبيع بيته وهو متناقض فافترقا في التركة  
في فتاويه اهتم سمار لا يحلفه ما بين نوع نوع المال والقدرة وانكى  
على آخر دار في بده فاجاب المدعى فاجاب المدعى عليه ليس هذه في يد  
وليس بانها عندك لا يتفق بهذا المدعى لكن للمدعى ان يحلف ما هي  
في يدك اشترا من اخراجية ثم ادعى المشتري انه باعها من البايع باقل مما  
قبل نقد الثمن وادعى البايع انها تقابلها القول لمن يكر الا قاله لان دعوى  
المشتري بالببيع القاسد لا يسمع الا ببينة ولو كان دعوى لاقامه المشتري  
بعد هذا الثمن فلكل واحد منها الثمن على صاحبه دفع لا اقر بالان اختلفا

فقال الدافع قبضته لنفسك وقال القاضى قبضته ودعيته لك  
لا يحلف القاضى غير انه يقال له رد عليه ما قبضت فان ادعى الرد  
او اللطال فح يحلف بالله لهذا المدعى عليك هذا المال من الوجد  
الذى تدعى والله اعلم واسا ما ذكر في الواقعات قال ذكر في الشروط  
الطحاوى قال لا يخلعه ومحمد رحمه الله لا يسمع القاضى من دعوى  
رجل على اخر ولا من بينه عليه الا يحضر من يكون خصما من يجب  
سواله عليه في ما لا يورث حكمه الا يحضر من هو وكيل فيه او وصي  
عليه او امين فيه كان المدعى عليه غاييا عن البلد الذي كانت  
فيه هذه الدعوى او حاضرا متمتعا عن الحضور الى القاضى وغيره  
قال المحضاف في ادب القاضى عن ابي يوسف رحمه الله اذا سمع  
البينة على المدعى عليه ثم غاب قضى عليه ومتى قضى عليه ثم غاب  
قال محمد رحمه الله لا يدفع من ماله الذي عند الناس المقضى له حتى  
يحضر الا في لفقة المرأة والصغار من اولاده والوالدين وفي  
نوادير ابن سماعه عن محمد رحمه الله فبين يده الدار على غرة ثم قال  
قد ابرأتك من هذا لدار او من حضومتى في هذا لدار او من دعوى  
في هذا لدار فهو على حضومته في ذلك ولو قال قد برئتك من هذا  
الدار او قد برئت من دعوى في هذا لدار كان جازيا ولم يبق له فيها  
خصومة وفي كتاب الاقرار للاصل ان ابرى من هذا العبد او خرجت  
من هذا العبد ليس له ان يدعى وعن ابي حنيفة رحمه الله ليس له بينة  
على هذا الحق ثم اقام لا يقبل التناقض قال محمد رحمه الله في اكيان  
يقبل هو الصحيح وعليه الفتوى ولو قال ليس له شهادة عند  
فلان ثم جازبه ليشهد ولم يقبل في ادب القاضى الحسن عن ابي  
حنيفة رحمه الله انه يقبل قال احد الحنفين لا اعلم لي حقا  
لا اعلم في حجة ثم اتم على حقا او جاء بحجة قبلت منه وان قال لي  
ليس حجة او ليس في حقي ثم تخاصم فيه لم يقبل واقبل منه ببينة  
كذا ذكر في الكيانيات وفي نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله  
فبين قال لا شهادة لفلان عندى ثم شهد ليقبل وفي نوادر ابن



رستم رحمه الله فيمن قال لا شهادة لعفان عندي يقبل وفي نوادر  
 ابن رستم رجل له على الناس دراهم وهم غيب عنه فقال من كان  
 لي عليه شيء فمضى في حل قال محمد رحمه الله هو علي وعوله وقال ابو  
 يوسف رحمه الله لا يبرأ جازا اذا كان عليه دين فهو في حل واما  
 لو كان غيب قائم او عبد قائم في يده كله ان اخذ منه وفي نوادر  
 ابن سنيتم ارجى رجل رجلا قبل الف درهم من ثمن ثياب اخذه  
 وشهد عليه رجل وشهد له شخصان قد فوضه وقال المدعي قد كان  
 اقر من بركه كله قال يقضي القاضي بالالف وفي امان الى محمد  
 رحمه الله دار في رجل وقال هذا الدار قال ان الرجل قال محمد  
 رحمه الله دار في يد رجل وقال اخر ان هذه الدار لذي اليد فلما بعتهما  
 منه بالف درهم ووصل الكلام وانكره واليد الشريفة فاقام البينة  
 ان الدار اده تقبل بينته وفي الجامع الكبير دار في يدي رجل اقام الخ  
 البينة انها داره ثم اقام المدعي عليه بالبينة ان المدعي اقر انها ليست له  
 بطلت بينته ولم يقر بها لانسان معروف وفي نوادر ابن رستم ادعى  
 عينا في يدي رجل واقام البينة فقال القاضي للشاهدين كيف كانت  
 الامر فقال الشاهد الاخيرك بشي غير ما شهدت قال امصيت الشهادة و  
 قضيت للمدعي وفي نوادر ابن رستم في رجل في يديه سرب آخر ان له في حقا  
 وشهد شهود المدعي انك كنت تجرى المافيد وانت طام وليس لك فيه حرجي  
 بوصول الكلام او لم يصل فان قال المدعي عليه قد اقرت انه كان في يده لكن  
 كان غيبا فعليه البينة انه غيبه وفي نوادر ابو يوسف رحمه الله عن  
 يدعي دارا في يدي رجل وهي له سند سنة وشهد شاهدان انها داره سند عشر  
 سند بطلت شهادتهما ولو قال هي مندي عشرين سنة وشهدا سند سنة  
 لم يبطل شهادتهما لانه صدقها في سنته وادعى الزيادة ادعى عبد في يد آخر  
 انه كان عنده وكان في يده سند حتى اعتصبه من هذا الذي في يده واقام اليه  
 عليه وذو اليد اقام البينة انه عنده سند عشرين سنة فبطل الذي في يديه  
 قال المدعي عليه المدعي ان حلفت ان هذا الف الذي تدعي على هذا لك  
 على ادتيها اليك وان حلف لا يجب على المدعي عليه شيء وله ان يرجع

وفي نوادر هشام فيمن اقام البينة على دار في يد رجل وعدلت الشهود  
 انه ذو اليد باعها فابطلت البيع ان قدت عليه وان لم اقد عليه وان لم اقد  
 عليه فان شار اخذ الدار من المشتري وان شاد ضمن البائع قيمته وكذا  
 في كتاب الشفعة لم يمس من نص عن مدعي عليه الدار اقر بالدار لابنه الصغير  
 فطلب المدعي بين الاب ساطك الدار له على ما ذكرنا انه لا حيلة فان قال  
 المدعي عليه للمغاضي ان هذا قد استهلك واري باقر ان هذا لابنه  
 فاستحلفه حتى ان نكل عن اليمين اخذ به قيمة الدار فانه يحلف على قياس  
 قول محمد رحمه الله بالله ما هذه الدار لهذا المدعي ولا شيء منها وبه ياخذ موسى  
 بن نصر وعندهما اليمين لانها لا يريان غصب الدار فلا يفيد ولو قال  
 هذه الدار لابني الكبير الغائب او لاجني غائب لا يدفع اليمين عن نفسه  
 حتى يقيم البينة فلانا الغائب دفع اليه هذا الدار فيندفع عن الخصوم  
 وفي نوادر ابن سماعه جاز رجل بصديق على رجل مكتوب في كل واحد منهما  
 ان لعفان عليه الف درهم لاشي عليه غيرها والوقت واحد والوقت  
 فيهما والمال له لازم كله وفي نوادر ابن رستم رحمه الله انه لا يحكم بذلك  
 حتى يكونا في وقين فاجب الثاني وابطل الاول لان في الثاني قد ابراه  
 من الاول حال عليه كاره وموثر دار بزاز فادعيا وقتين فاجب الثاني  
 وابطل الاول لانه الثاني قد ابراه من الاول الكاره انها له فان كان  
 الحال من يحمل الكارة ويعرفه فان الكارة ويعرف به فان الكارة له  
 والقول له والافلل ان فاذا ذكرنا الماذون الكبير اجر في دار الحياض ادعيا  
 ثوبا وهو يد الاجير ان كان الاجير والثوب في دار المستقر او حائنه  
 فله وان كان في السكة او في دار الاجير فالقول للاجير وفي نوادر ابن  
 رستم رجل خرج من دار رجل على عنقه متاع وصاحب الدار يدعي قال محمد  
 رحمه الله ان كان الحاصل يعرف ببيع هذا الجبس والقول للحاصل والافلل  
 لصاحب الدار ولم يذكر من غيره خلافا فغيب صحة ما ذكرنا اولاً وذكر  
 في المزارعة الصغير للاصل فان خاط الثوب فقال رب الثوب انا حنطه فقال  
 الحياض لا بل انا ان كان الثوب في يد الحياض كان القول له وعلى صاحبه  
 الاجرة وان كان في يد المالك كان القول له وان كان في ايديهما كان

قوله



القول للخياط مع يمينه وعلى صاحب الثوب الحجر وقلة كثر في نوادر  
هنا بل اختلاف غلام رجل يعرف بالبزاز على عنقه بذره فيها عشرة آلاف  
درهم وهو في دار معدوم لا شيء له يدعيان البذرة قال محمد رحمه الله البذرة لصاحب  
البستان ذكره أبو يوسف في نوادره ان القاضي لو وضع العبد والداية التي  
اقام عليه السيد ويعدل الشهود والمدعي عليه من يخاف عليه في يد رجل  
قال لو اجر العبد والداية وينفق عليه ويمسك الفضل وان لم يكن جعلت الفقه  
على المدعي عليه ذكره في جامع الكرخي واما ما ذكر في الجامع الامغر قال خلف  
سالت سدين عمرو وقال فبين مات وترك ما بقي درهم واقام رجل البينة  
بما به درهم وقضى له ثم جازاه اخر وارعى على الميت ايضا مائة درهم فانكرت الورثة  
صدق المدعي الاول للثاني قال هذا المائة التي في يد الاول تكون بينهما وكذا  
قال الحسن وصي ميت اقيمت عليه البينة ان الميت اقر في حياته بخمسين  
درهما دينارا واقام وصي للميت البينة ان هذا المدعي اقر ان له على الميت  
هذه الخمسين لما انه كان باع منه درهم على ذلك هل يكون هذا دفعا قال  
يكون دفعا للبينة ادعى على رجل عينا في يده فباع المدعي عليه هذا العين  
في الرمن رجل اقامت البينة عليه واشهد عليه ثم ادعى اقام البينة عليه  
وقضى للمدعي ثم ان ذلك المشتري اقام البينة على المقضى له ان هذا العين  
له وفي يده بخير حتى حتى قضى له ايضا ثم ان هذا المقضى له المالى باع من ما به  
او هب له جاز وعاد العباس عليه وهذا ضرب من الاجبال لدفع الظلم عن  
نفسه قال نصيريات عن سعد بن عدي بن مازن وله على اخيه الف درهم وقدم  
ابو الميت الغريم الى القاضي وادعى ذلك قبله ان ثبت موت ابنه لبيد  
يدي القاضي قال يسمع ان يحلف بهذا عليه شيء الاخر فله المدعي ان  
يحلف ما لهذا على شيء لان حق القرض للوكيد ادعى على اخر اربع مائة  
درهم وانكر الاخر واقام البينة ونقضه ثم ان المدعي له اقر ان هذا الرمن  
المشكر عليه مائة درهم قال أبو القاسم سقط عن المنكر بلث مائة المائة  
وبه قال الكرم ابن محمد وطالها احمد بن عيسى النضر انه لا ينفق البينة  
ما حصته قدم رجلا الى الناس ليحمله لموكله فقال المدعي عليه للوكيد امض  
مواكلا حتى يجمع دعاويه كلها حلت ليس له ذلك حاصم رجلا مدعى

قد  
ما

قال المطلوب للقاضي يد يد هذا المدعي كيدته فقل له ليجمع دعاويه كلها  
حتى انظر فيها لا اقر ما يحق اقراره وحلف ما يحبه لك قال يسمع عن ابي  
القضاة فيما بينهما حتى يجمع الدعاوي اختلف الزوجان في الدار التي هما فيها  
فقاتلت المرأة هي داري غصتها مني وقال الزوج لا بل اشترى بها منك فني  
داري مني اقاما البينة قال ابو نصر الدوسي لقضى بها للمرأة لان الدار والمرأة  
في يد الزوج كانت هي خارجة وقال ابو بكر العياشي لقضى لها للزوج اذ  
لا تاتي بين البيتين فيقبلان فنفت الغصب والشرا وسيل بعض اصحابنا  
نفرعة عن ادعى علي امرأة نكاحا ولا بينة له فاراد القاضي ان يحلفها على قول  
ابي يوسف ومحمد رحمهما الله اسر محتمل كيدا يحلف هي قال زوج المرأة رجلا اليه  
اليمين على الزوج دونها قال عبد الكريم الصحيح ما سمعت من ابني  
نصر الدوسي ان حلف هذا الزوج حتى لو حلف وقعت الغيبة عن  
تخليفها وسيل ابو بكر الاسكاف عن سكة غير نافذة فجاء رجل يدعى فيها  
طريقا وقد انكروا ذلك يحلفون ان لكم فيها ايتام صفار واقاف ولا **فاذا**  
حلف واحد منهم سقطت اليمين عن الباقي وان نكل يحلف الباقيون ما رآوا  
يتكلمون فالحكم يحلفون وان كان عليهم صفار واقاف فلا يمين عليهم  
قال بشر قال ابو يوسف رحمه الله لو قال رجل مالي بالكوفة وارا مالي على  
احد مال ثم ادعى دارا وقيل رجل مال قال يسمع لانه لم يرا انسانا بعينه ولا  
نصح المرأة واما ما ذكر في الفتاوي السني ادعى رجل على اخر ملكا في دار في  
يديه بسبب البزاة ثم ادعى هذا العبد في وقت اخر عند ذلك القاضي  
ملكه مطلقا غير بسبب مقام البينة السبب لا يكون قال لا تقبل لان الملك  
بسبب لفتن على ذلك السبب ولا يقدره فكل ما اكل من اصباح المستهوه  
به من اصباح قبل السبب لا يكون ما خور اكله وفي الملك المطلق لما ثبت  
نكل ما اكل يوما من الدهر شيئا من قماره لو خذ به فالسجادة كانت على بيان  
هو يكتنهم فلا يسمع بخلاف ما لو كان الامر على العكس يسمع اذ ليس فيه  
تكذيب والتوفيق يمكن اقرارا لالف من دينار اخر من غير ذكر الجيد صح  
وفي دعاوي الغصب والاستفاد لا يسمع لما فيه من نوع حباله ولا يصح  
والاقرار بالمجهول يصح ويور بالبينات ذكر الالف دينار خالص نيسابوري



في قدر من العنب بين مقداره ونوعه وصفته ولحمين لونه وكان كتب اردكو اده  
انكوبطاني نيكوا هو كواره ابد من فقال بشرط ان تبين انه طاب في اعلى اوسيد وكلا  
انكوبطاني اسدا وكوخ قال هذه ياره جامه داده بودم شوى ترا قبل موشه  
لا يصلح جهاله الدعوى كتب في نامه وحمل الحجلين قال لا يصلح لما فيه من تحمیل الخ  
بخلاف اليمين لان مبنى الايمان على العرف والمقاصد وما واحدا ما ههنا بخلاف  
كانت الدعوى بلفظ سرايجه والشهادة بلفظ خانه قال لا يصلح لانهان عبران  
قال في دعوى القيص والسراويل قال لا يصلح لانه لم يذكر انه من دانه اوزنانه  
خرد وكلان بقي مجحولا ذكر في دعوى الدياج بجميع اوصافه ولم يذكر الوزن  
ولم بين انه جيد او وسط اقزى ولا بد من ذكره لانه مبيع وفي البيع اذا سلم  
في الحرير فقال اذا بين طوله وعرضه وزنه واقتصر في موضع اخر منه على ذكر الطول  
والعرض قال مشايخنا في الموضع الذي لم يذكر ذلك محمول على ان في موضع يعلم بذكر  
الطول والعرض قدر وزنه فاما في موضع لا يعرف ذلك فلا بد من ذكر وزنه واهل  
البصر يقولون في متفقين صورة اذا اتفقتا في الوزن تتفاوت تيمها فتفاوتا  
عظيما فما كان اثقل منه وزنا كان اطب باطنا لاسع بقيه بمرد الرمان  
بالملك الذي فيه بخلاف ما كان اخف وزنا ولا بد من ذكر وزنه ادعى رجل  
على آخر احداث اليد على محدود وانكر ذواليد واقام البينه على احداث يده  
عليها واسترده ثم ان ذاليد الاول ادعى عليه ان هذه المحدود ملكه وحقه  
وفي يده الذي اخذه الآن بغير حق واقام البينه على ذلك هل يقضى له قال نعم  
لان القضا عليه ما جازى قوت اسبرو في ثبوت ولم يرد على هذا فقال ان سكنت  
بعد هذا الجواب ساعة يسمع البينه التي قامت عليه بالملك المطلق لان ما قال  
ليس ما بقرار المدعى ولا انكاره من انكاره صريحا اذ لاله والسكوت  
بعد المقالة كان انكاره دلاله ويده عليه باينه ظاهر اصبحت البينه  
عليه لذلك رد دعوى الشفعة حيث لم يذكر ان الشفع اشهد على الطليع على الفور  
عند دعوى شفعه هذا المحدود وكان المحدود اقرب اليه من مثل البائع او الشتر  
على الفور اي ذلك كان اقرب الى الشفع فما لا شاهد على ذلك فان الحكم في هذا  
يختلف فلما بد من بيانه كان في الدعوى انه تبض منها كذا بغير حق فبما يجب

ركبت لغير ذكر الامر قال ان لم يكن الركبت الامر صار صحيحا والا فلا كان في  
محضر الدعوي الف دينار رهوي رسم ولم يكن فيه جسد وفي ستهانة الشهود  
كان ذكر الجسد وحالوا الي ذكر الاقرار على نحو ما ثبت في فقد كذبوا فلا تنفع  
ولا تفهم سكتوا عن ذكر المعيار ومفاوت ذلك من وقت الاقرار الي يوم  
الدعوي ففأوتنا فاحتمالم يقبل قال ولو اقر عندك القاضي بدينهم او دنا  
ولم يبين صفتها ولا نوعها ولا عيارها اعتبر اقراره وامر بالبيان والقول له  
فلما بلغ الجاهالة صحته الاقرار فاما الستهانة على اقراره فهذا القول اصلا  
لم يقبل ولا يقال لانه ثبت لبتها فتم اقراره عند القاضي لهذا القدر فيقبل  
ثم يومر بالبيان لانه اذا انكر عند القاضي اصلا عارا الامر الي الدعوي والستهانة  
من شرط ان يكون صحة الدعوي ان يكون في معلوم على معلوم وان كان مجهولا  
فلم يوجد شرط الصحة فلم يكن القضاء به وفي الجاسع فيمنع ادعي على امر له كما حا  
فأقامت المرأة البينة عليه انه تزوج باختها فبطلها والاخت غايبة لم تقبل بينتها  
عند ابني حنيفة ره الله وعندها الامر الموقوف الي حضور الغايبة فلما اقر بهذا  
المدعي انه تزوج تلك الاخت الغايبة بطل دعواه وهو كالحاضرة ولو أقامت  
الحاضرة البينة على هذا المدعي انه اقر بتزويج الاخت الغايبة لم يقبل عنها ولم  
يجعل يثبت الاقرار بالبينة كبتونه عند القاضي معانية كذا هذا ولو قال في  
قوله وبرزك من المال مائة وفاء لهذا الدين وريادة وهذا مجهول لا بد من بيان  
ايعان التركة لصاها في المحدودات بخواصها ودرودها لا يحتاج الي بيان  
معرفة قيمتها وكذلك متفاوت متفاوتات صفاتها قال ولا يمكن عند قيمته  
كذا او جارية قيمتها كذا وكذا في ما ير الا ايعان لا بد من بيان الصفات وبيان  
المقايير في القدرات وبيان الجنس والنوع فيها تختلف اجناس وافئاعه  
ليبين علوما قال في دعوي الاعيان المختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر  
قيمتها عملة ولم يفضل فيه كل نوع وجنس فكذا اختلاف الشائع فمنهم من يقي  
بالاجال ومنهم من شرط التفصيل كان ثمن البيع اربعة الاف والمكتوب كان هـ  
جهاز دينار وقد يسمى هذا قال لا يصح قتل ان الكاتب يثني فقال اذا بيني ضد  
المكتوب فلما لم يكن الا فتا بجهة الدعوي كان في دعوي كذا ما من الحناو وليس فيه  
ارجيد او وسطا امري ولا بيان نوع حاركة بالكوفة بأسوه او غير ذلك قال



المذكور فيه منها اقرار احيى وهو طابع غير مكره ولم يكن عند ذكر الا  
 قرار انه قبض ذلك بغير حق ولا انه قبض عليه الرد عليها فقال  
 مدعى الا على هذا الاقرار ويجوز ان كان ذلك بحق ولم ينص على انه  
 بغير حق ولا اضاف اقراره الى ما سبق ذكره بل هو اقرار متأنف طلق  
 فلا يوجب الضمان فلا يصح ادعى امره على ورثة زوجها مكره كان لها  
 عليه الى قوله وخلف من كره في ايديهم ما فيه وقاض هذا الدين وراية قال  
 لا بد من بيان الاعيان على ما تقدم ذكره نهره ذكر في الدعوى السكنى والحدود  
 والحقوق فانه نقلي لا يكون له ذلك فادجب بيانه الفساد ترك ذكر الحد قال  
 ان كان حاضرا لا حاجة اليه فان كان غائبا فلا بد من ذكره عند اي خليف  
 ومحمد رحمه الله ثم افقته لانه قد ثبت الرواية ان محمد احمد الله مع اي خليفه محمد  
 الله في هذه المسئلة قال وكذا يقول في باب الوقف ايضا وكذا يقول في باب  
 الحدود قال مكان القاضي الامام على السعدى لا يشترط ذكر الحد في الحدود  
 ثم افقته في اخره وشرطه قال وكان لا بد في قرينة رجال من الاكراه فيها  
 رجلا ن مميان محمد بن عبد الله فكيف يقع التعريف بدون ذكر الحد  
 قال ويجب على العالم اذا لاح له قول بخلاف ما كان يقول به في الابتداء  
 ان يرجح وفي كيفية دعوى باع محدود واشتركا بعض الورثة ولم يبيع  
 البعض واولاد هؤلاء بدعون او وصيتهم على ذى اليدان الثلثين من  
 هذا المحدود ومثاعا ملك هؤلاء الصغار وميراثا لهم عن ابيهم لكل واحد  
 منهم كذا وفي يد هذا المدعى عليه بغير حق فلو ان الميت قد وقف المحدود  
 على مقدرة بعينها وسلمه الى المتولى وكتب له حكا وضاع الصك ومات  
 المتولى وانكر بعض الورثة الوقفية وباعت فارادهم بعض الورثة دعوى  
 الملك لهذا الاولاد بعد ما كان ادعى وقفية هذا المحدود في مجلس النضا  
 قال يصح لان دعوى الوقفية لم يكن من هذه الاولاد فلم يكن بناقصا  
 انكر انكر المدعى عليه في دعوى وذكر ان ليس عليه تسليم شيء من ذلك  
 اليه ولم يكن الى فلان بن فلان المدعى هذا وترك التسمية والاشارة جميعا  
 واكتفى بقوله اليه وهذا فساد قوى وهو ظاهر وكان فيه شهد فلان  
 ابن فلان المدعى هذا بشهادة نفسه على موافقة الدعوى وشهد فلان

وفلان

وفلان على شهادة فلان ثانيا بشرائط صحة الشهادة على الشهادة ولم  
 يذكر كيفية ذلك والفاظها ولعل ما وقع عنده صحيح فلا بد من التفسير  
 والبيان وكان المدعى احدا الورثة وقد انه كان لمورثه على هذا المدعى عليه  
 كذا ومات قبل استيفائه وتركه كذا امير اثابين ورثته وساهم وادعى من  
 ذلك قدر نصيبه واقام الشهادة على المدعى عليه بعد الانكار وقضى القاضي  
 بذلك ثم سائر الورثة يريدون استيفاءهم من هذا المدعى عليه بعد الانكار  
 السابع وتلك البيعة ما قامت الاعلى اثبات نصيب المدعى الاول  
 فحب وقد افقته غير ان سائر الورثة لا يحتاجون الاعادة البيعة  
 ولهم حق استيفاء نصيبهم بتلك البيعة ثم قال وحاصل الجواب  
 ان اخذ الورثة يكون بصلح خصا عن المورث فيما يباح له عليه  
 ويظهر ذلك في حق جميع الورثة الا انه يكون له الحق بعينه دون  
 قبض سائر الورثة لكن ذلك فيما اذا ادعى كل الحق واقام البيعة  
 على الكل وقضى بالكل فثبت الكل فاما هنا ادعى قدر نصيبه واقام  
 البيعة على ذلك وقضى القاضي به فكيف يثبت حق سائر الورثة  
 قيل له وفي اخر الجمل كتب وقضيت بجميع ما ثبت عندي بشهادتهم  
 ووجب كذا على هذا المدعى عليه لهذا المدعى ولا يكون هذا قضا على  
 الكل على العموم وكفى هذا على الخصم قال لان القضا النابح بناء على  
 الدعوى والدعوى في الحاصل اقتضت على حق نفسه لانه قال نصار  
 الحاصل كذا سهم من كذا سهم ووجب على هذا المدعى عليه تسليم الى  
 هذا المدعى والخروج منه اليه ولو قال ذلك وقال ايضا وعليه ايضا  
 لسائر الورثة كذا ايتهما ووجب عليه تسليم كذا الى سائر الورثة فاكمل المدعى  
 عليه وقامت البيعة بجميع ذلك ثم اذا قضى القاضي بهذه البيعة يكون قضا  
 في حق كل الورثة ولو قال في قوله مقرر فلان بن فلان ما لم يكن فيه  
 تطوع فلا بد من ذكره هذا وكان فيه وشار الى مدعى الدفع من غير ذكر هذا  
 والاشارة وكان في هذا الى موضعها من اهم ما يحتاج اليه في الدعوى  
 وحكي انه وقع لبعض المتصلين بالحقاقان ابراهيم دعوى في مال عظيم وكتب  
 الجمل فافقته القاضي الامام على السعدى فرده بعد ما صهر غيره فسالهم

بتلك البيعة



الخاقان بعد ما جمعهم في دارهم فقالوا للقاضي الامام فلم رددته  
 فبين لنا فقال ادنى اذ في اخره وفضيت لكل باوام من غير تعريف  
 فقال شمر لا يمة قد كتب لكل باوام هذه فقال القاضي ارأيت ان حضر  
 مجلس الحكم امراتان يسمي كل واحدة منهما بكل باوام احدها مدعيه و  
 والاخرى غير مدعيه فيما الذي بدفع الاشتباه اذا لم يقل بكل باوام هذه  
 المدعيه فقال شمس لا يمة نعم ما قلت فالصواب هذا فانفقوا ما جمعهم على  
 هذا قال وبهذا اقول بوجوب مراعاة الاشارة في مواضعها كلها  
 قال في دعوى باربعة اشيا فانكرنا فتخلف خلف ثم عاد المدعي وقال  
 كنت استوفيت الاثنين من الاربعة واقام البينة على الاثنين قال  
 يقبل وقال في كتاب القاضي حين كثر ان الشهود شهدوا على موافقة  
 الدعوى ولم يفسر الشهادة فردده قال لا يمة من تفسيرها وكذا كانت  
 كتب على ظهر سجل ثبت عندي ما ثبتت به الحوادث الحكيمة فردده ما لم  
 بين حتى سطر هو صحيح ام لا حتى تفحص اذ ربما اخطا القاضي فيه وكذا  
 في قوله بعد ذلك الدعوى بان فلانا شهد على موافقة الدعوى لا يفتي  
 بصحة ما لم يكتب لفظة الشهادة وردد دعوى سلم في السوي من العارية  
 بترك قوله حمدا وديا او وسطا او ترك بيان معة ادا الاجل ونسلم راس  
 المال وكان اطلق بسبب سلم صحيح لايمة من البيان وعليه فتوى مشايخنا  
 واستادنا قال ومن كان الشيخ الامام الحلواني في زمان ما كان  
 قاضي بخارا رجل يقال قاضي عسمة يفتي بجميع سبلاته ومحاضره بانها  
 غير صحيحة متى جاء القاضي وماله عز ذلك قال في بيان يعلم قال وللتنظيم  
 حسن قال لتركك في ذلك كله تفسير الشهادة فلا يمة من ذلك لينظر فيها  
 اهي صحيحة ام لا قال القاضي لا نظرت في السجلات والمحاضر في حراطة  
 الحكم عندي من القضاة الماضية وليس فيه تفسير الشهادات وعليها  
 جوابك وجواب اخوانك بالصحة قال شمر لا يمة كان القاضي قبلك القاضي علي  
 بن الحسين السعدي وقبله القاضي الامام ابو علي الفسح استاذنا وما كان  
 يعرف ان الموافقة بين الشهادة والدعوى ولا يحق ذلك فكنا الكتيبة بذلك  
 فاما انت وامثالك لا يبق بالوقوف على حقيقة فلا يمة من التفسير

مطلب

مطلب

عليها

قلا

قال قال السيد الامام كنا ايضا ناهل في عرض على يوما محضرا ليس فيه  
 تفسير الشهادة فطالبتهم بالتفسير ففسروها على غير صحة فطالبتهم ثانيا  
 وثالثا فلم يصحوا فبعد ذلك استقر رأي وفتواي لا يمان يفسروا قبل  
 فان فسر شهادة الاول بتفسير صحيح وذكر بعده ان الثاني والثالث  
 شهد كذلك ولم يفسر هاهل بكتفي بذلك قال نعم بعد ان يقول ان الثاني  
 شهد بجميع ذلك بكل مد على وجهه فانه اذا قال الثاني اشهد بذلك  
 كلما كتفي به بعض مشايخنا استدلالا بمثل كتاب الحدود وان شرف الافر  
 ما راي فقال له اخر صحت هو كما قلتم لصراحتها قال فلما لا اول ونص لنا  
 في كتاب القاضي بانه لا يكتفى به قال آله مشايخنا وكنت يوما عند  
 السيد الامام انا لا اتملك في الرواية فبانا نرجع الى الكتاب فطلبنا  
 في جميع الامور والبيات والايواب التي يقع عندها انها لم يفسرها  
 فلفظ عمالة ومضت على ذلك ايام ثم عبرنا عليها في الباب السادس من منه  
 في كرفيه اذا كان الشهود جماعة شهدوا واحد منهم ووصف الشهادة والباقيون ممن  
 شهد على مثل شهادة هذا لم يقبل القاضي ذلك حتى يتكلم كل شاهد بشهادته  
 وقال القاضي الامام او على التسفي في شرح كتاب ادب القاضي من جهة الحق  
 عند ذكر هذه المسئلة نص على هذا في الجامع وقال في مدعي طلب من القاضي تخطيط  
 في اليمين فقال يفعل لك على وفق الشرع قيل لطلب تحليفه بالطلاق قال لا يعبه  
 الى ذلك لقوله عليه السلام ملعون من حلف بالطلاق او حلف به قال ذكر  
 عند السيد الامام محمد انه روى ان عليا راي ذلك فقال كنت حسبت و  
 ضعت عليا بانه ملعون قال في احد الخصمين اذا طلب من القاضي نسخة اخرى  
 لتقرضا على الائمة فكتب له ولم يكتب فيه اسم القاضي واسم من قلده ونحو ذلك  
 قال لما كان المراد معز فحكم المسئلة لاحاجة الى ذكرها اقر بعد اقامة البينة  
 انه قد استوفى من هذا المال كذا هاهل بطل عواه وبينه قال لا لانه يمكنه  
 ان يقول استوفيت هذا القدر بعد اقامة البينة وهي ما رواه اما كان الا  
 بلفظه بدلا على استيفائه لهذا القدر وقبل هذا الدعوى والبيد وان كان  
 قال بانه يوم ارى ادين ماله بطل اما اذا قال بانهم حقاقتم ما قلنا لا  
 يبطد كلامه ادعي رجل على امرأة نكاحا فقال كنت زوجة له وطلقي وانفقت

ونقص هذه المسئلة كثر لان اباي  
 كان لا يكتفى بذلك وكان يقول  
 نص على الخفاف في كتابه قال  
 السيد الامام

قرار



عدى وتزوجت لهذا الثاني ويدعى الزوج الثاني ان تزوجا ويكر نكاح  
الاول وطلاقة قال عليها اثبات طلاق فان عجزت وحلفت الزوج الاول  
على الطلاق فحلفت قال يفرق بينهما وبين الزوج الثاني قال في ابن ادعي ملكا  
مطلقا في دار انها كانت لابي مات وتركها ميراثا له بعد ما كان يدعى ان اياه  
باعها من ذاليد يبيع الوفا وان حكمه حكم الرهن فقال ان اراد به اثبات  
مطلق الملك مع الادعى ولا يناقض عن الدعويين في حق الملك قيل ولا  
سال القاضي الجواب من المدعى عليه بعد الدعوى الثانية فقال ان هذه الادعى  
مخالفة للاول وهي غير صحيحة فلا جواب على ما عاود القاضي هذا الكلام واعاد  
المدعى عليه هذا الجواب مرارا فسمع القاضي بينة هذا الابن وقضى بذلك قال  
كان الدعوى صحيحة على ما قلنا وكان الجواب واجبا على المدعى عليه وسكوت  
في موضح الجواب انكار منه فسمع البينة والقضاها وقال في دعوى اقرار  
رجل ان هذه الدار التي يدعى ملك ابني الصغير هذا اذ يدعى حكم للابوة و  
كان في لفظ الشهادة اقرارها لابنه الصغير وكان في يده يوم اقرخالص  
ملك الاب وحال صحة قال هذا تناقض انها ملك الاب وانها ملك الابن حال  
ما اقر فيبطل الدعوى قال ومتى ادعى المدعى دارا في يد رجل مرة او مرتين  
وقد اجاب انها حلكة وحق وفي يدي ثم قال ان المدعى قد ذكر بعض الحدود  
خلان حدود ما في يدي قال لا يسمع منه بعد ما قال قبل ذلك انها في يده  
ثم لما قال هذا كان متناقضا وان شهد الشهود بهذا الكلام الاضح بدون  
دعواه لا ينفع لان من شرط صحة الشهادة الدعوى وفيما تناقض وكذا  
في الخطا في اسم المدعى ما بينا وبقول ادعى روي بن عبد الله الهندي لا يقع  
التعريف ما لم ينسبه الى مالك او مولاه فلان وكان فيه اقراره بكذا طاعيا  
ولا بد ان يبين ان روي هذا عبدا مجورا ومادون او حر كانه محلف  
حكم الاقرار به لما بينا فلا بد من ذكره قال والمعتق يعرف بمولاه فان كان  
مولا معتقا ايضا فلا بد ان ينسبه ايضا الى مولاه فلان فان كان مولا  
الثالث معتقا ايضا فلا بد ان لا ينسبه الى مولاه لان المولى الثالث  
يعتق له المولى الثاني لا يعتق له عليه ادعت امرأة على ولد ميت انها  
انها كانت امرأة ابيه مات وهي نكاحه فطلبت الميراث وانكر الابن

فاما ميت

فاما ميت على البينة على نكاحها ثم ان هذا الابن يقيم البينة ان اياه طلقها  
ثلثا وانقضت عدتها قبل موت ابيه قال يصح الا اذا قال الابن في  
الاول انه لم يكن تزوجها او لم يكن تزوجها او لم تكن زوجة له فقط لا يسمع  
دعوى الطلاق للتناقض منه وقال في قوله وان محرودا ملك فلانه يوجد  
وحق وي ودر دست او تا وقت مراك ولم ير ميراث ما ند فرزند  
ما تدخولش را فلان وطلان وكان فيه انها تركت الميراث ولم يكن فيه  
مادى تركت لابل من ان يقول وميراث ما ند اين محرودا او يقول  
ميراث ما ندش حتى يحكم الميراث في الذي وقع فيه الدعوى فلم يصح قال  
وتدكنت كبت وترك ميراثا فقال الحق به لها واجعل تركه حتى اتني  
به بالصحة وقال في قوله وحكم فلان ثابت قاضي بلدة كذا قال يحبان يقول  
وهو مادون بالاختلاف من جهة من مولاه ثم يقول من جهة قاضي القضا  
ثم من جهة الامير فلان ثم من جهة السلطان ان كان الامر هكذا او يقول  
ايضا ملك ويست وحق وي وكذا في لفظ الشهادة كذا ان ملك فلان  
وحق وي وكان الامام على البروري يقول اذا قال المدعى فلان جيت  
ملك سنت وحق من ينبغي ان يقول وحق ميت ويقول في قوله بدت  
بنا حقت ولا يقول بنا حق في نظاير هذا الا يمكن ان يلحق به كذا فيقال  
وحق ويته قال والاحتياط في هذا ينبغي في آخره واحسنت كدشت  
كدست كوتاه كند ووي سبارد قال وعندنا لا بأس بدونه لان هذا بيان  
حكم الحارث والقاضي يعلم به بدون بيانه ولكن الاحود ان يذكره وفي قول  
الثابت في آخر السجل وجعلت حكمه هذا موثقا على امصار القاض فلان وهذا  
يخرجه من ان يكون كمالا ان المعلق بالشئ والموقوف عليه غير ثابت قبل وجود  
ذلك الشئ ادعى على آخر مالا واضرجه بذلك خطا خطيده على اقراره له  
هذا الملال وانكر المدعى عليه انه خط واستكتب فكتب فكان بين الخطين  
مشابهة ظاهرة دالة على انها خط كاذب واحد قال حوارا عمه بخاراته  
حجة يقض عليه بهذا قال قال الشيخ وعندي لا يكون حجة قايمة فانه  
لا يكون على حالهما لو قال هذا خطي وانا كذبت غير انه ليس له على هذا  
الماله فكان القول قوله ولما شئ عليه نصر عليه في كتاب الاقراض الاصل

القول في الميراث فان قيل  
ان ادعى المدعي ان ميراثه  
تركه عند موت ابيه فليس  
بنا الحارث وكنت كبت

ان يدعى الانسان في الشهادة  
في موضح الاشارة ببعض الناس  
فاما ان يدعى ان يقول



فصلها

فهذا اوله فيمن لم يرض على امرأة انها كانت منكوبة وحلاله وهي تقول  
كنت امراته وقد طلقني وانقضت عدتي فتزوجت بهذا الثاني ولم يكن  
لهذا المدعي بينة فخلعها على مال واعتدت هل يحل لهذا الثاني الذي كانت  
معه من غير تجديد النكاح فقال لم يصح هذا الخلع وهذه امراته كانت واقفا  
الى الاختلاع ان جعل بالاقرار بالنكاح دلالة ولو اقرب قتال يصح اقرارها  
في حق هذا الزوج فهذا اوله وقال في قيم في امر الصغير فلان المازون من  
جهة الحكم بالدعوى واقامت البينة على ذلك على فلان ان كذا في يده ملك الصغير  
فلان وحقه وفي هذا بغير حق فواجب عليه تصديقه عنه وتسليمه الى هذا  
القيم قال لا يصح هذا امام يقل ويملك الى هذا القيم ليقضه بامر حينئذ امر  
جهة الحكم ويقول في لفظه ما ذون بالخصومة واقامت البينة وقبض كذا  
وعلى هذا اجاب مشايخنا المتأخرون بناء على سلكه الوكيل بالخصومة انه  
هل حق القبض عند احبابنا الثلاثة نعم وعند زفر لا واختار مشايخنا  
قول زفر رحمه الله لسوء الزمان وسيل عن ادعى على ورثة رجل انه دفع  
بامور ثم فلان الف درهم مضاربة وانه تصرف فيها ورجع ان ما حوينا  
قبل قسمة هذا المال وقبل دفع راس المال الى رب المال وقسمة الربح مجعلا  
لهذا المال وصار دينا في تركته فواجب على هؤلاء الخروج عن هذا الدعوى  
برفع هذا المال الى هذا المدعي هل هذا المدعي صحيحه فقال ان ادعى الرجوع  
ايضا فلا بد من بيان قدره ولحماله يفده فان تصرف على دعوى راس المال  
فلا باس بتره بيان الرجوع وسيل عن ادعى على آخر دارا واثبت ذلك بالبينة  
ثم ادعى المدعي عليه الرفع واستعمل اياها مضط المدة ولم يات بالدفع  
وقد باع الدار من اخر وقد هدمها المشرى قال للمدعي ان يقض المشرى  
قيمة بناء الدار وياخذ الساحة منه لان الغصب ورد على البناء لا على  
الساحة اذ لم يرد عليها الغصب عند ابي حنيفة رحمه الله فلا يقض قيمتها  
وسيل عن ادعى على آخر ائتلاف اغنامه من كرمه واحطابه من اشجاره قال  
لا بد من بيان نوع الغصب والخطا ما في الغصب فلا اشكال لانه سلب واما الخط  
وان كان قسما فتمت بتفاوت وتفاوت النوع انه من الحور او من العوا  
رطب او يابس وبين مقدارها حتى يعرف انه صادق في بيان هذه القيمة

ولا بد

ولا بد من بيان ذلك عن ادعى على آخر محد وما قيل المدعى عليه فانكر  
فاستخلف فقال انه كان في يده هذا المدعى ولكن بغير حق وقد اخذته من  
يد ملكي واعدته الى يدي قال ليس للمدعى ان يسترد منه هذا الاقرار حتى  
يقول كان في يده بحق فحق يقضى له باليد دون الملك لانه كان يقول كان غيبا  
منى وانا استرددت منه وذلك ليس باقرار بيله ولا ملك فان امره القاء  
برده الى المدعي لاقرانه يكون في يده قبل هذا ثم جاز يدعيه بملك مطلق وانه  
في يد هذا المدعي بغير حق واقام البينة وقد قال غيره لما رده القاضي اليه بغير  
قضاء بالملك فلا يسمح منه هذا الدعوى ولا البينة لانه ما مضى عليه  
من حقه هذا المدعى فلا يجوز ان يجعل مدعى يقض له الذي قضى له عليه وسيل عن الطع  
على الانكار بعد دعوى ناسد قال لا يصح لان المدعى ياخذ ما ياخذ في حق نفسه  
بلا عايد مدعى او بعض ما يدعى فلا بد من حقه لياخذ حقه وذكر في صلح صالح عن  
فلان على فلان ما لا معلوما وانه صالحه من ذلك على ثمانية الاف درهم وفي اخر  
وانه ابراه عن جميع دعاويه وخصوماه قال لا بد من بيان المدعى ليعطاه مثل بدل  
الصلح او اكثر او اقل منه وهو من جنسه او من خلاف جنسه وهل هو صرف بشرط  
التفاضل فيه في المجلس فانه ذكر انه ادعى ما لا معلوما وانه قبض في غير مجلس الصلح  
فلا يمكن القول ببعثه مع هذه الاحتمالات قال وابداه عن جميع دعاويه وخصوما  
ه صحيح وسيل عن ادعى ارا في يد آخر واثبت ذلك بالبينة ثم ظهر ان سكنها  
لدى اليد هل يقضى ببينة المدعى فاجاب بعض الائمة لا الا استثنى السكنى في  
الدعوى والشهادة والشئ كان يقول هذا اذا اقر المدعى بالسكنى لدى اليد  
لان لو اقر بذلك فقد كذب السهود في بعض ما شهدوا له فبطل اما اذا كان  
المدعى مدعى للسكنى فهو على دعواه والمدعى عليه لو اقام البينة على ان السكنى  
له لم يقض له فها بد يقضى بها للمدعى لان بينه الخارج اوله بالقبول من بينه ذي  
اليد وسيل عن متبايعين اخذنا احدهما يدعي بيع الوفا والاخر يدعي بيع ثابت  
يقبل ببينة المدعى الوفا لانه خلاف الظاهر في البياعات فكان اكثر اثباتا  
وان جعل هذا في الحكم رهنا في اختلاف الرهن والبيع فالبيع اوله لانه  
بدل الملك فكان اكثر اثباتا ليس هذا رهنا ظاهرا بل حكم الرهن بعد  
ثبوت هذا العقد فلا بد من اعتبار ظاهر الكلام اوله وكلاهما بيع واحد  
ظاهر والاخرى بخلاف الظاهر وكان فيه زيادة فكان اوله يدعى

ها



احدها البيع والصلح عن طوع والآخر عن كره واقاما البينة فيبينه  
مدعى الكره اولى لانه ثبت الامر بخلاف الظاهر فان قيل اقامة البينة  
كان القول لمن يدعى الطوع وكذا القول لمن يدعى الثبات  
والبينة لمن يدعى الموعدة كما في المزارعة القول لمن يدعى شرط نصف  
الخارج والبينة بينه من يدعى النصف وزيادة لاثبات الزيادة  
ظاهرا وان ثبت لفساد العقد فذلك الثبات والبينة لمن يدعى  
المواعدة كما في المزارعة القول لمن يدعى شرط نصف الخارج والبينة  
بينه من يدعى النصف وزيادة لاثبات الزيادة ظاهرا وان لم يثبت  
لفساد العقد فذلك الثبات والمواعدة وكذا اذا أحدهما اقرا  
بدين كذا طابعا والآخر يدين عن كراه كان القول لمن يدعى الطوع مثنا  
للمال وبينة الكره تنفيها لكون الظاهر ما بينا وان كان في المعنى  
خلافا كما ذكرنا في المزارعة اعتبارنا الظاهرا وان كان الامر بخلافه معنى  
وسئل عن ارض في يدي رجلين ادعى على احدهما جميعا انها  
ملكه وانكر المدعى عليه واثبت بالبينة وقضى القاضي له بذلك  
واعطاه السهل فيكون هذا قضا على الحاضرة نصف الارض خاصة  
ام عليهما في كل الارض قال اذا ثبت هذا عند القاضي ظهر ان هذا  
القضا كان باطلا وسئل عن ادعى على آخر عبدا في يد ان المدعى  
عليه احدهما اجارة كل يوم كذا وقد مضى كذا يوما فواجب عليه  
تسليم هذا العبد الى مع كذا او بهما من الاجرة فقال ان في هذا اليوم  
يدعى في اجارته كيف يدعى في تسليمه وتسليم الاجرة مع اجرة هذا  
اليوم ولم يتم عمله ام بغير اجرة هذا اليوم قالوا يجب على العبد اتمام  
عمله اليوم فكان هذا الدعوى فاسدا ثم قال في اخر هذا الدعوى  
وسلمه اليه وليس فيه وسلم العبد اليه ولا فيه اشارة الى العبد  
فلا يصح لانه لا يدري انه سلم باذني فلا يجب الاخر بدون العبد  
فلا يمكن القضا بالاجر ما لم يثبت سبب وجوده وسئل عن  
مضارب في السفر قطع عليه الطريق واخذ مال المضاربة هل يضمن  
لرب المال قال لا فان كبرت مال المضاربة على يده امين الى بيع في

بلية اخرى فلما وصل اليه مات رب المال واخذ بعض الورثة  
بالسلطانية هذا المال من البيع جبرا ولم يدفع الى سائر الورثة  
هل لهم ان يضمنوا المضارب بذلك قال لا فان ادعى هذا المال على  
المضارب فقال من ابوى وبموكلان وي جيزي داد في نيت هل  
هذا جواب كما في قال نعم نساله القاضي بالتماس الخصم ان رب المال  
هل دفع اليك هذا المال مضاربة فلم يجب عن ذلك وعاد الى الانكار  
المطلق هل يجبره القاضي على بيان ذلك قال لا فان اقاموا البينة  
على المضارب ودفع المال اليه فانه قبض ذلك هل يلزمه هذا المال بهذا  
البينة قال لا قال وكذا الجواب في كل امين كالطوع والتعير والتمام  
والستبص والمضارب اذا ادعى عليه شيء من ذلك فاجاب بقوله من اجبر  
بوى اذني نيت فاستخلف فحلف ثم اقام المدعى البينة على ذلك العقد  
لا ينعقد فيما يدعى عليه من المال ما لم يدعى عليه مع ذلك بسبب القضا  
من الائتلاف والتضييع وغيره ثم ثبت ذلك بالبينة حتى ينفذ ذلك  
وسئل عن ادعى بقرة حاضرة على اولة على ان البقرة هذه ملكه فقالت  
المرأة انه ثمنها الى ميراثه وحى والباقي من ولدي احدهما كبر غايبة والثا  
صغير وسماها هل يصح دعوى المدعى في كل البقرة فقال نعم فان اقام  
المدعى البينة ان هذه البقرة له هل ينقض بملكها له قال نعم لان  
اخذ الورثة يصلح خصما في التركة فيما ينفي عن الميت وعلى الميت  
كان الدعوى بملك مطلق وشهدا الشهود على انه ملكه بسبب انه ورثه من  
ابيه كان صحيحا ان يورث الميراث اليه ولم يوجد ادعى ارضا قال وحى  
بقدر خمسة مكائيل بذور واحاب في بيان الحدود واخطار في بيان القدر  
قال ذكر الحدود اغناه عن ذلك قدر الحدود وقد اخطا من من اجاب فيه  
فانه لا يسمع لانه لا يعيد خطاياهم في قدر الحدود ويعيد صحة الحدود في  
دعوى ذكر للاحدود وسئل عن عنوان كتاب القاضي الى القاضي  
من جانب اليمن الى القاضي الامام فلان ومن جانب الايمن من فلان ابن  
فلان هل يجوز قال نعم قيل لو كتب للشيخ الامام باللام قال يجوز ولا يعرف من اللام  
كلمة الى كذا من هذا الجانب عقل معناه انه اريد به الكاتب وهذا متعارف فلا يوجب

خللا في دعوى  
الذبح



يسئل عن مدعي عليه اجاب المدعي اذ اني يده مزرعة فلان في يدي ولصفا  
ملكى قبل اثبات الوديعة اقام المدعي البينة على كل الدار ثم اقام البينة هذا  
المدعي عليه ان نصف هذه الدار ووديعة في يده حتى يبطل دعواه وبينة في  
حق النصف هل تجل في الملك قال نعم لان البعض لما بطل تعدى الى الكل  
اجاب المدعي عليه في الارض انها في يده مزرعة من قبل فلان فهي من المحنة  
ادعي على اخو دارا فقال نعم اليد انها ووديعة من فلان في يدي واقام البينة  
عليه حتى انذفت الخصومة عنه ثم حضر الغائب وسلم نوا اليد الدار اليه  
واعاد المدعي الاول الدعوي في الدار فلجاب انها ووديعة في يدي من فلان  
واقام البينة عليه قال تدفع الخصومة عنه ايضا دعوي اتفقت فتاوي  
الايمه على ما فيها ومع ذلك يريد المدعي عليه اقامة دفعه دفعا صحيحا  
قبل لا يسمع لان الدفع بناء على الدعوي والدعوي غير صحيحة ففسد الدعوي  
فلا حاجة الى الدفع وسئل عن دعوي غير صحيحة على الاطلاق لما فيه من  
النازع هل المدعي عليه الدفع في ذلك وظالب المدعي عليه يتجسس دعواه  
ام المدعي عليه باثبات ما ادعي من الدفع قال فيه اختلاف المشايخ وفي كتاب  
الدعوى عن الشهادات فايدل على ان مدعي الدفع يطالب بذلك ففوت  
الدعوي من المدعي وعليه الاعتداد به ليعتد ادعت امرأة على زوجها انه  
طلقها ثلاثا وابنت بالبينة عند الانكار ثم ان الزوج يدعي عليها انه تزوجها  
بعد ما اعترفت انها تزوجت بالحلل فانه صارت محلة له قال لا يسمع منه  
هذا الدفع لانها متاقضة في دعولها واكثر ما في الباب ان يبطل دعواه  
لكن دعوي البراء ليس يترط لاثبات الحرمة بينهما وقد ثبت كما اذا قام  
الزوج بالبينة لها اقرت انها استاجرت هو لا والتمهود الذين شهدوا  
لها مثلثات تطليقات لا يسمع لما بينا ادعي على اخو ما بين ردهم وانه  
استوفي منه مائة وخمسين وبنى عليه خمسون وابنت دعواه بالبينة ثم  
ان المدعي عليه اقام البينة انما وفي له الخمسين لا يسمع حتى يقول لا هذا  
الخمسين الذي يدعي سال القاضي للمدعي عليه ليعود ما اتى بدفع وعجز عن  
اثباتها بالبينة هل لك دفع اخو بوجه اخر فقال لا ثم ادعي دفعا اخر بعد  
هذا الاقرار فقال فيه روايتان علي قياس ما قدسنا ان القاضي لو قال لك

بينة حاضرة فقال لا واستخلف الخصم ثم قال اثبت فاقامها في قبولها  
روايتان عن اصحابنا كذا هذا اني المدعي عليه في دعوي جارية في يده انها  
كانت امة لفلان انما اعتقها منذ عشرين سنة وقد تزوجها وهي حرة وهي عندي  
بحكم النكاح سنين ولي منها اولاد وابنت ذلك بالبينة قال يكون دفعا لانه اثبت  
العقود في الامة وهي خالص حق ابنه وكل انسان خالص في حق الله تعالى ويدعي  
النكاح لنفسه وذلك خالص حقه وللانسان ولاية اثبات حق نفسه ادعي  
المدعي عليه في دفع عين في يده ليعود ما اثبت المدعي بالبينة انها ملكه وحده  
اشتراها من فلان يوم كذا من شهر كذا ان فلانا الذي ادعيت بلفي الملك  
من جهته اقر قبل شرايك منه طائعا ان هذا العين ملك اخيه فلان وحقه  
بصدقه اخيه بذلك وانا اشتريت هذا العين من اخيك المقل ودعوات علي  
باطل فطلب منه هذا المدعي بيا ن وقت ذلك الاقرار هل له تكليف بذلك  
فقال لا لان قوله اقر بكذا قبل شرايك منه كافي ادعي على اخيه انه اشترى جارية  
وصفها مني بكذا وقبضها واستهلكها فواجب عليه اداء الثمن الي وهو اقر  
بذلك كله فانكر المدعي عليه وابنت ذلك بالبينة فادعي المدعي عليه ان الجارية  
قائمة في بطنه كذا في يد فلان ولم يصح دعواه وتهدوا ان اريهاها كما قال  
هو هل يكون هذا دفعا قال لا لان المدعي اثبت اقرار المدعي عليه والاستهلال  
في الحال وتهدد بنبون بوبتها قبل ذلك بزمان يتصور موتها بعد ذلك  
فلا يصح هذا الدفع الا ان يحضر الخصم الجارية هذه ههنا فحينئذ تبطل تهمة  
شهوه ودعواه بذلك ادعي اخوان انه مات ابوها عندهما واحد ههنا صغيرا  
والاخر كبيرا وكبر الصغير فادعي على اخو محدود في يده واقام البينة ثم ان  
المدعي عليه يقول في دفع دعواه بانه اشترى هذا المحدود عن هذا الكبير وعن  
رضي هذا الاخر حين كان صغيرا وانكر هذا الوصي الوصاية فاقام البينة على  
اقراره انه كان وصيا وانما باع بحكم الوصاية قال لا يقبل حتى يقول حتى شهده انه  
كان وصيا من جهة امه او من جهة ابيه وانما باع ذلك عند الحاجة اليه بئس مثله  
ولا فائدة في اثبات اقراره بذلك ادعي على اخو انما باع منه هذا المحدود بشرط  
الرقاوان باليمن ليقبض منه ويرد عليه المحدود دفعا اليد انكر الوفا وابنت المدعي  
ذلك بالبينة فاي المدعي عليه بالدفع ان هذا البائع اقر طائعا ان هذا المحدود



الوفاء واتي بالثمن لتقبض منه ويرد عليه المحدود واوليد انكر الوفاء واثبت  
 المدعي لثالبينة فابى المدعي عليه بالدفع ان هذا البائع اقرطايما ان هذا  
 المحدود الذي يدعيه ملك المدعي عليه حقة واثبت بالبينة يكون دفعا فلو ان  
 اليهود شهدوا اقرار البائع بالببيع للباب والتقبض من الجاهلين وافر في اخر  
 انه ملك هذا المشتري وحقة لب هذا البيع الباب فشهدوا عند القاضي  
 باقراره بالملك للمشتري وسكتوا عن اقراره بالببيع الباب كما انه عاه واوليد  
 قال يكون دفعا صحيا فانه لو شهدا باقراره بالببيع الباب والمدعي اثبت ببيع  
 الوفاء قد ذكرنا ان شهد الوفاء اولى لكن سكتوا عن ذلك واثبتوا اقراره بالملك  
 لا غير ادعى الخارج ونفا المدعى ان هذا الدار من واحد واقاما البينة وتاريخ الخارج  
 اسبق وادعى واوليد في الدفع ان هذه الدار في تلك المدة كانت ملك فلان  
 هذا كنهها كانت رهنا في يد فلان ولم يرض ببيعه حين علم وابطلته ثم استريت  
 بعد انكسارها قال لا يكون دفعا اذ لا يخفى له في ذلك الرهن والمرقن لا يدعي  
 ذلك فلم يصح هذه الدعوى ادعى على آخر انه رهن عنده عينا بكذا وانكر الآخر  
 واثبت ذلك بالبينة فقال المدعي عليه في دفعه انه اشترى منه هذا العاين  
 ولجده الثمن قال هذا دفع اذا انكر الرهنية لا وصول العاين اليه وقد تقدم ان  
 بينة البيع اولى من بينة الرهن اذا اجتمعا لان البيع اكثر اثباتا واسم تعالي  
 اعلم بالصواب **كتاب الاقرار** في الجوابات  
 من المدعي عليه او من المقر له في اقرارين مجهولة او مع قرينة في الاقرارين  
 بالمجهول في الاقرارين بالمعلوم في القبض في البراء في الاقرار والدعوى  
**الفصل الاول** في الجوابات من المدعي عليه او من المقر له في  
 الفتاوي وسيل ابو بكر عن ابي علي الحنفى وقال في عليك الف درهم فقال  
 الاخر كلب دون او كيتش بدور لم يكن هذا اقرارا منه لعدم التقاريف قال  
 في عليك الف درهم فقال الاخر مع مائة دينار لا يكون اقرارا لاضافة الي  
 دنائير غير واجبة قال الفقيه ان صدقة بالدنائير صح اقراره في المالمين وان كذبه  
 في الدنائير صح في الدراهم لان في الظاهر اقرب ما ادعى وزاد قال لاخر في  
 عليك الف درهم فقال ما بعدك من ذلك لا يلزمه من كماله العبدك من  
 الشراعي فبالقرينة انه لم يرد اقراره كما قال في السيقال الحربي الامان الامان

فقال

الآخر

فقال المسلم الامان الامان مستعلم اوقال سترى ثمن هذه القرينة ان المسلم  
 لم يرد به الامان حتى لو لم يقرن به هذه النيابة كان اما ناكدي ههنا وفي الواقع  
 قال لاخر في عليك الف درهم فقال الاخر ابراني عنه كان هذا اقرارا فيه  
 وفي دعوى الدار قال ابراني من هن قال لا يكون اقرارا قال لاخر في عليك  
 الف درهم فقال الاخر في عليك مثلها اوقال اعتقت عليك اوقال بثلث  
 فقال انت ايضا انت قتلت فلانا ذكر في نوادر بن سالحه عن ابي يوسف رجهما  
 الله انه قال لا يكون اقرارا في ذلك كله وقال محمد رصاهه يكون اقرارا في ذلك  
 كله انه لا خلاف وقال اخر لا قبل او ليس لك على بي لطل قال ابرانيك من  
 الديون فقال لا قبل بطل ايضا ولو سكت ولم يجب صح ابرانيك وكتبت ببيع كذا  
 فكتبت ثم باع جاز ولو قال لا قبل بطل وهبت الذي الذي في عليك فقال لا قبل  
 فالدين حلال وان سكت سقط الدين قال حجت ارضي وقضائك فكتبت صح  
 وان قال لا قبل بطل وفي وقف الانصاري لا بطل وفي شهادات التناوي لابن  
 الفضل سيل عن ابي علي عليه فقال عند القاضي كلما يوجد في تذكير المدعي بخطه فقد  
 التزمته قال ليس هذا باقرار منه فانه ثبت عن اصحابنا ان من قال كلما اقر على فلان  
 فانه مقرب لا يكون اقرارا اقر المدعي كان سكن هذه الدار لا يكون اقرارا لان الاقرار  
 لا يكون اقوي من معانيه اليد وانه لا يمنع الدعوى فهذا اولى اقر لاحد بين ومثا  
 فقال ورثته كان لمح قال بحلف المقر له اقرت هذا المال اقرارا صحيا قال  
 بين يدي الناس لامرانة غفر الله لك حيث وهبت لي محرت فقال اري بحشدم  
 قالوا اهل بيته على هبتك فقال براء بن كوايست قال هذا يحتمل الرد والهبة  
 لعرف التقدير والتصديق والرد في اثناء كلامهما فحمل على ما روي قاله في  
 فتاوي النسبي **الفصل الثاني** في اقرارين مجهولة او مع قرينة  
 اوفي بغني وكونها وفي الفتاوي قال لاخر تار برامنت بيت درهم ثم قال  
 عبت به سحاب الميراث اي لك على حجر للميراث عشرين درهما عشرين درهما  
 قال ابو بكر لا يصدق في النفي وعن ابي يوسف رحمه الله لفلان على عشرة دراهم  
 الاقصر من لزم عليه عشرة دراهم وله فقران محيط عنه ليقدر ما استثنى وعلى  
 فباس قول ابي حنيفة رحمه الله لا يكون عليه الا خمسة دراهم ولو قال لفلان على  
 عشرة دراهم جيا دالاخنة ستون وما بقي على ما استثنى وعن الحسن لك على



هذا ما ذكره في الفتاوي  
 من المدعي عليه او من المقر له  
 في اقرارين مجهولة او مع قرينة  
 في الاقرارين بالمجهول في القبض  
 في البراء في الاقرار والدعوى

في الجوابات من المدعي عليه او من المقر له في اقرارين مجهولة او مع قرينة في الاقرارين بالمجهول في القبض في البراء في الاقرار والدعوى



درهم دقيق لزوم درهم قال لك على دقيق لزوم دقيق لياوي درهمها  
والتابع الاسعق قال لفلان على كذا دينار ان ست صح اقراره له عاش  
او مات وكذا ان افطر الناس وليس هذا بتعليق قال لفلان على كذا دينار  
قال يلزمه دينار لان هذا اقل ما يعبد فان الواحد لا يعبد وكذا في قوله انت  
طالق كذا ولو قال لفلان على كذا كان عليه احد عشر درهما وفي كذا وكذا  
احد وعشرون درهما قال لفلان على دار او شاه قال ابو حنيفة لم يصح اقراره  
لان اقراره لم يصلح بيا. وقال ابو يوسف رحمه الله لزوم الضمان وقال بشر بن  
ان عبد ابى يوسف رحمه الله لزوم الشاة دون الدار لا يصلح بيا في الذمة  
في الصداق والشاة يصلح قال بشر بن يقول ابو حنيفة ناخذ وفي فتاوى النسخ  
قال لفلان ده دم داد في است قال لا يلزمه شيء ما لم يقبل هو على او  
في رقبتي او يفتني او هو دين واجب او حتى لانم اليس هو في هذه  
اللفظة دليل الوجوب. وفي الواقعات لفلان على الف وعيد قال يقول  
في الالف بما شاء وقال ابو يوسف رحمه الله وفي قوله لفلان على الف او شاه  
او الف بغير او الف ثوب وجب عليه الالف من ذلك الشيء الذي  
قرر به بخلاف الادنى ولو اقر الاصل الجواب في هذه الاشياء كالجواب  
في العبد على ما بينا قال لفلان على مال عظيم في ستمائة درهم قال ابو  
رحمه الله في كتاب الاجناس يلزمه من الدراهم ما يتا درهم ومن الدنيا ثمر  
عشرون دينار في قولها وليس عن ابى حنيفة رحمه الله فيه رواية وروى  
ابو يوسف رحمه الله عن ابى حنيفة ما يتا درهم على اسوار عظام لزوم ستمائة  
درهم. عبد في يده فقال ليس هذا الحجة في فادعاه انما فقال هذا  
لي كان له لان بقوله الاول ولم ثبت حقا لاحد فكان ساقط للماعتبا  
وعن محمد رحمه الله ليس هذا الدار في هذا امثلك الاول اذا لم يقبل مقروفا  
وكذا لو قال مالي من دار او ارض وغير ثم ادعى حيا قل اذا قال  
مالي في رستان كذا بلد كذا او في يد فلان دار ولا ارض ولا حق ولا دعوى  
ثم ادعى شيئا منه في ذلك الموضع لم يصح **الفصل الثالث** في الاقرار  
بالجهول المتعلق بالاعيان وفتاوى وسيل ابو بكر الاسكاف عن  
اقرار لاسه في حصته بجميع ما في منزله من الفرس والاماني وغير ذلك ما يقع

عليه السلام

ما يقع عليه اسم الملك من صنوف الاموال كلها ولها في الرساتيق  
دواب وعلمان وهو ما كان في اللدة قال اقراره يقع على ما هو في منزله  
الذي هو فيه وما كان من الدواب والعبيد الذين يخرجون لها را  
ويرجعون ليلا منزله لا غير تلف رجل مال والدته ثم قال لها جميع ما في  
يدي من المال فقولك قال ابو بكر كل ما كان قايما بعينه من ماله بعد موته  
فيكون لها وان استهلك الابن من ذلك المال شيئا وهو ما لا يكاد يوزن وقد  
ترك دراهم وثمانية قالوا لدة في سعة من ان يتنا ول منها مقدار ما  
ما استهلك الابن بعد اقراره لها لان الذي اقرها كالمصلح فلما استهلكها  
بطل المصلح وعاد الدين كما كان قال جميع ما يعرف لي وما ينبغي لي  
فقول لفلان فهذا اقرار منه وان قال جميع مالي او جميع ما املكه لفلان  
فهو هبة ولا يجوز الا بالتسليم قال كل شيء له او جميع ما يملكه فهو  
لفلان قال ابو بكر هذه هبة لا يصح الا بتسليمه عن اختيار جميع ما في  
بيتي لفلان كان اقراره جميع ما في بيتي بيعت من فلان صح البيع جميع  
ما املك بيعت من فلان فالبيع فاسد قال جميع ما هو داخل منزله لامرأة  
غير ما عليه من الثياب قال في صحته ومات ففي الفتوى ان جميع ذلك  
ملكها ومتى شهد الشهود بذلك يقضى لها اما في بيدها وبين الله تعالى  
كلما علمت ان زوجها باع منها او هبه منها مع التسليم ونحوه ما كان  
بسبب صحيح فهو لها والا بنقص الاقرار ولا يملكه ديانته. وفي شهادات  
فتاوى ابن الفضل اقر بعين اخر من غير ان كان بيدها بيع او هبة  
او سبب ملك صح قضا ولا يحل له ديانته وان اراد المقر اقراره بملك مسدا  
قال لا يملك لان الاقرار لفظه اخبار لا لفظه تسليم. وسيل محمد عن قال  
لامرأة هذا البيت واما اغلق عليه بانه لها يكون البيت بما فيه من المتاع  
ولو قال بيعت منك هذا البيت وما اغلق عليه بانه لا يدخل المتاع في  
البيع **الفصل الرابع** في الاقرار بالمعلوم المتعلق بالاعيان وفي  
الفتاوى قال ابو القاسم فبين قال لامرأة بقر في هذه لك قال ان قال  
بالفارسية ابن كاو مرثا فمذه هبة لا بد من التسليم وان قال لثرت  
فواقراره وسيل على ابن احمد اقرار لامرأة بمهر الف في مرض موته وقد تزوجها



بالت درهم ثم مات الزوج ثم ان الورثة اقامت البينة على هبة المرأة  
مهرها من زوجها في حال حياته هبة صحيحة قال لا تقبل هذه البينة فلما لم  
اقر بعبد بعينه لامرأة في حال مرضه ثم اعتق العبد قال ان صدقت الورثة  
في اقراره فاعتق باطل وان كذبوا فاعتق صحيح من الثلث اقر بداره لا  
وهو صحيح ثم عمرها الزوج من ماله ثم مات قال ابو جعفر ان عمرها باذنها  
فالعمارة تركه وتقدمت هذه المسئلة اقر في مرضه بارض في يديه لها وقف  
ومات ان اقر بوقف من قبل نفسه صح من الثلث كالواقف بوقف عبده  
ونحوه وان اقر بوقف من قبل غيره فاذا صدق الواقف او صدق ورثته  
صح من الثلث كالواقف اقر وان لم يبين شيئا فهو من الثلث وفي الجامع  
الاصغر اقر بعين لاخر ثم انكر قال ابو نصر الدوسي يحلف بالله ما اقره بكذا  
وقال ابو القاسم لا يحلف كذلك بل يحلف بالله ماله عليه كذا وكذا اقرت  
امراة لانها فقات نصف هذا الدار لك او قالت هم اين سراى ترات  
قال ابو نصر هذه اللفظة صالحة للاقرار والمهبة فيرجع الى ما جرى بهما  
والظاهر في قولها ترات انه اقرار وفي الفتاوى قال ابو جعفر فيمن  
قال لاخر اين بنده ترات يكون اقرار ولو قال اين بنده تراه هبة  
لا يجوز الا بالقض وقال ابو يوسف رحمه الله في النواذر فيمن اراد ان  
يخرج امراته الى بلدة فاقوت لابنها او لامها يد بربها اقرارها وليس  
وليس لهم ان يجبوها وفي فتاوى النسفي قال اين خانه فلان فلهو  
تمليك وان قال فلان ترات فهو اقرار وسئل عن قال اين زين  
بنام اين فلان فزنتك رحم فاجاب انه لا يصير لابنه فهذا المقدار ليس  
فيه ما يدل على التمليك حتى راي في الزيادات مسئلة انه لو كان لرجل  
ابن صغير وكبير معنوه وللابن مال ورثه من امه وجعله له ابو فقال قول  
قول محمد رحمه الله جعله له ابو على ان هذه اللفظة صالحة لتمليك الملك من  
الابن فان قال لابنه اين مال تراكرم او بنام تراكرم او ازان تراكرم  
او كلاهما يجري مجراه فهو تمليك وقض الاب كانه ثم اتقى وسئل عن اقر  
لابنيه ومما بالغان بعد موت امها بالت ديار حمرا سبور به ميراثا  
لها من ماله فان ان المقر تزوج امرأة اخرى وجار له منها ابن آخر فاقتر  
لهذا

تار سيدة خود ؟

لهذا الابن بالت ديار حمرا نيا بوري ابطال الحق الاولين اذ تركت  
لا يفي للابنين ان كان اقراره للثاني في حاله الصحة بسبب جميع صح كالا  
يقتسمون التركة بالحصص وان كان في حال مرضه وهو اجار لم يصح  
حق الاولين وان كان تملكها فلان من القبض وان اضاف الى ما بعد  
الموت فهو وصية ولا وصية لو ارث وسلم عن له ولد صغير اقر له  
بعين قال ان اضاف الى ذلك الى نصف ما قال سدس واري هذه لفلان  
كان هبة هبة وان قال ثلث هذا الدار لفلان فهو اقرار ففي حق الولد  
يكون كذلك وفي الواقعات اذا قال هذا العبد لاحد هذين الرجلين جاز  
ويحلف لكل واحد منهما وبمثل لو قال هذا العبد لواحد من الناس لا يجوز وفي  
الكفالة قال لاخر من بايعك بشئ فانا كغبل عنك بثمنه لم يجز ولو قال من با  
من هو لا وانما اثار قوم معينين من معدودين فانا كغبل عنك بثمنه حار  
وفي الوقف لفلان فبمزا اقر بارض لاخر وفيها لم على ريس الانجار كان لكل  
للمقره وان كانت صرمت ثم اقر بارض لم يكن له الثمن وعن محمد رحمه الله  
في دار في يد رجل اقراره كان يدفع غلتهما الى فلان ليس هذا اقرارا ومنه  
ان الدار له ولو اقره شام عنه انه يكون اقرارا منه وعن محمد رحمه الله  
في الكفالات قال هذه الارض لفلان وفيها زرع لفلان برزعهما ولو  
اقام البينة ان الزرع له قبل القضا وبعد فقيل في الارض التي  
فيها شجر اذا امر بالارض دخل الشجر ثم لو اقام البينة ان الشجر له  
لا يقبل ولو قال فقط الاقرار وشجرها الى او قال الا شجرها فقط بالارض  
والشجر للمقره ولا يصدق فيه الا اذا اقام البينة ثم يقبل فان الشجر  
قد يكون من الارض وقد لا يكون منها واذا وصل يقبل واذا فصل لا يقبل  
ذكر في اسد محمد رحمه الله وفي لم يدخل البناء في البيع لان هذا رجوع وهو  
ملك الرجوع في البيع قبل قبول المشتري ولا لذلك الاقرار الا ترى  
اذا لو اقرتم رجوع لم يصح **المفضل الخامس** في القبض والابراوة  
الجامع الاصغر قال استوفت جميع مالي على الناس من الدين لم يصح  
وكذا لو قال ابرات جميع غرماي كم يكن براءة حتى يرضى في المسلمين  
ولو صح مالي على الناس فله فلان وهو يحضون صح الابرا والاقرار

الجامع الاصغر قال في اقراره  
الا انما قال لا يصح الا في اقراره  
ونفا لعت تملك هذه الدار  
الابرا بها



وفي العاقبات وفي نوادر ابن رستم قبض المداهم من المطلوب وافر  
بالقبض ثم قال هي زبوف يصدق ولو قال هو سيوف لا يصدق وان مات  
المستودع وقال ورثته هي زبوف لا يصدق لانه صادر في مال الميت فكذا  
في مال المضاربة والقبض في هذا بعد الموت كما في الحقيقة وفي كتاب  
الاقرار من الاصل اقر وصي الميت انه قد قبض كل دين لفلان الميت  
على الناس فادعى غريم الميت على الوصي اني دفعت اليك كذا وكذا وقال الوصي  
ما قبضت منك شيئا ولا علمت انه كان للميت عليك دين قال القول للوصي  
مع يمينه ولو قامت بينة على اصل الدين لم يلزم الوصي شي لان لم يقبض شيئا من  
الرجال بعينه ولم يصفه الى اقر وهو مجهول وكذا في قوله قبضت كل دين لفلان  
بالكوفة او اضاف الى مصر او سواد وكذا الوكيل يقبض الدين والوديعه  
والمضاربة في جميع ذلك سواء شهد من عليه الدين ان الطالب قد اقر  
بان هذا الدين الذي عليك لفلان لا يقبل **الفصل السادس**  
في الاقرار والدعوى ايضا وفي الفتاوى وسبل ابو القاسم عن له تسعة  
اولاد فاقترع في صحته ان خمسة من اولاده عليه الف درهم وسماهم في الحكم  
للحسن ومحمد واحمد وفلان وفلان وشهد السود بذلك عنده الحكم غير  
انهم يقولون لا ندرى هو لذكر الاولاد الا هذه الاسماء التي سمعنا منه  
قال اذا اقر ساير الورثة باسمي هو لذكر ثبت المال بشهادة السود ولو  
حدث الورثة اسميه كلف المدعون اقامه اليه على اسمهم اذا لم  
يكن في ساير الورثة مثلهم في الاسامي وعن ابي يوسف رحمه الله في رجل  
مات وترك اخوين فاقرا احدهما باخ ثالث وانكر الاخر قال في قول ابي  
حنيفة رحمه الله يعطيه نصف ما في يده وفي قول ابن ليلي يعطيه ثلث  
ما في يده وفي قول الشافعي رحمه الله لا ياخذ منه شيئا واذا اقرا احدهما بدين  
وانكر الاخر في قول ابي حنيفة رحمه الله يلزمه جميع ما اقر في حصه وفي قول  
ابن ابي ليلى يلزمه النصف قال الفقيه القياس في باب الدين ما قال  
اصحابنا وقال الشافعي ياخذ من المقر حصه وبه قال الحسن البصري  
وما لك وابن انس وابن ابي ليلى وسفيان الثوري والشعبي وغيرهم  
وبه ياخذ لان هذا القول ابعد من الضرب وفي الواقعات ادعى

ولو قال لفلان عندى درهمين  
ثم قال هي زبوف يصدق ولو مات المستودع  
ورثته هي زبوف لا يصدق لانه صادر في مال الميت فكذا

رجل على رجل الف درهم واقام اليه عليه بالفي ان قال لم يكن له  
عليه قط الا الف درهم لا يقبل وان قال كانت لي عليه الف درهم  
وابراة تد من الالف قبلت بينته وان ابي ان يجيبه في ذلك القياس  
يقبل وفي الاستحسان لا يقبل لانه خالفهما في الشهادة ادعى الالف وشهد  
بالف وخمساه لا يقبل لانه خالفهما بالزيادة ادعى الفين فشهد احدهما بالف  
وللاخر بالف يقبل على الالف على اقر دارا في يده والمدعى عليه انكر الميد  
فاقام المدعى البينة ان هذا الدار بيد المدعى عليه هذا وانكره قال محمد  
رحمه الله يقال للمدعى تصدق الشاهدين بما قال ان قال نعم كان اقرار منه  
بالدار للمدعى عليه وان قال في اليد نعم وفي الملك لا صاحب المدعى عليه  
خصاله وفي فتاوى النسفي اقر ما هو بطل وغيره وقال انه بالغ ثم ادعى  
او غيره بنفاد الصلح لكونه غير بالغ قال صح قول الصبي بالبلوغ بشرط ان  
يكون ابن ثلاثة عشر سنة لان اقل من ذلك يادد ثم حكى عن القاضي محمد  
الشمري ان مرهقا اقر في مجلسه بالبلوغ في دعوى كانت له او عليه فقال  
القاضي بماذا بلغت وسكت فقال لا بد من البيان فقال بالاحتمار فقال القا  
وماذا رايت بعد ما استيقضت فقال الما فقال اي ما را فان الما يختلف فقال  
المنى فقال وما المنى فقال ان مرء ان كذا زوى فزنده بود قال علي بن اخنك  
علي بن اوثيت فقال علي بن فاسحيا الغلام فقال القاضي لا بد من الاستقصا  
فقد يلقن الغلام بالاقرار بالبلوغ من غير حقيقة وحدث من غير ان  
يكون له علم بحقيقة قال قال الشيخ الاسلام وهذا من باب الاحتياط  
وانما يقبل قوله مع هذا التفسير وكذا الجارية اذا اقرت بالجنس والله اعلم

**كتاب الشهادات**

على اربعة ابواب **الباب الاول** في المسائل المتعلقة  
بالتركية في مسائل المتعلقة بالجرم في كيفية التزكية واسباب التزكية  
الاول في المسائل المتعلقة بالجرم وفي الفتاوى وسبل ابن سلمه عن شرط  
العدالة قال ان يحتجب المشتبهات ويكون فيه سقط يكون يعني لا يكون  
سليم القلب لانه يلزم عليه وهو لا يشعر وعن ابن معاذ كل فريضة لها وقت  
موقت كالصلوة والصوم فاضرها قال بطلت عدالة وكل فريضة ليست لها



موت كالحج والزكوة ونحوها اذا اخذ قال لا يبطل قال الفقيه وقد قيل  
انه اذا اقر بغير عذر فيها ايضا ذهب عدالتة وبه نأخذ وقال نصير للمخصص  
ان يطعن في الشاهد بثلاث خصال بان قال هما عدان ويقال لهما انما  
اليه انهما حران او محذوران في قذف او شريكان يقال للمخصص انما اليه  
انما كذلك وعن ابن مقاتل فيمن دخل الحرام بغير ازار او كانت هذه عاداته  
بطلت عدالتة وسئل نصير عن شتم اهله وما ليك واولاده قال ان  
كان احيا نأقبل شهادته ان شأ الله وان كانت عادة له بطلت عدالتة  
ثم قال نصير اخبرني رجل دبا الى باب بيت ابن مسافر فسمع يشتم خادمه  
قال الفقيه يعني شتما دون القذف وانما القذف موكرة تسقط به  
عدالتة وعن حلف انه قال فيمن خرج للنظر عند قدوم الامير لا يقبل شهادته  
وذكر شهادته انه رد شهادته شجع معروف بالصلاح لما كان يحيا ابده في  
الفقيه في الطريق وكان ما هدا معه في طريق مكة وسئل ابو بكر عن يدك  
الذي يلعب بالشرط لكانه ضمه فقال ان يصير فاسقا وسئل ابن سلمة عن  
يعلم شعرا الغزل قال ان تعلم العربية والخوف فلا بأس وسئل ابو القاسم  
عن نظر الى فاسق اسلم من ساعته يقبل قيا سا وقال ابو نصر لا يقبل حتى تبين  
حاله لان شمه الكذب فاسقه اخبر فاسق حتى القاضى بعد ما شهد بكونه فاسقا  
ليس بعدل فظاهر العدالة قال اقراره على نفسه نافذ ولكن لا يسمع ذلك  
من ابطال الحق المدعى وكشف السر عن نفسه وفي اوافعات اسباب الجرح  
ان يكون من اصحاب القضيده وقطع الطريق والمتلصين واصحاب الفجور  
بالنساء ومن يعمل قوم لوط ومن يثرب الخمر ومن يسكر من النبيذ ويجالس  
محال الفجور والمجادلة على الشراب وان لم يسكر وكذا المغني والمغنية والنابج  
والناجحة ومن يقعد مع الفنا والمشراب وان اجنبت بعضها وكان الغالب  
على افعالها الحث لم يقبل وعن هشام اذا يعني رجل بالشعر فيه فحس وفي  
غيره صالح قبلت شهادته لانه يحكى عن غيره وعن ابو يوسف رحمه الله انه قال  
لا يقبل شهادة من تباع المغني على غناها ولا من يسمع الفنا وعنده ان شهادة  
الامى الذي لا يملك لا يقبل في الحامج الاصغر والفاسق من فسقه الناس بان يكون  
معلن الفسق ويعرفه فاسقا على الاطلاق **النص الثاني** في كيفية التزكية

اخاف

ثم شهد

او اسباب التزكية وفي القادى وسئل ابن سلمة عن المزك اذا سئل عن الشاهد  
كيف يزكيه قال يقول او اسباب التزكية وفي القادى وسئل ابن سلمة يوسف  
رحمه الله عن ذلك قال يقول ما اعلم منه الا خيرا وعن خلف عن ابي يوسف رحمه الله  
لو قال لا بأس به فقد عدله قال ابو يوسف رحمه الله وقد تغير الزمان فلا يقبل  
مثل هذا وعن ابن سلمة قال كان ليث ابن سار وقاضيا علينا فشهد عنده و  
احتاج الى تعديله وكان في سكره شديدا يقال له عبد الرحمن ابن سهل وكان  
مرضا فركب اليه الليث يعود فيه فها هو جالس يسأله فقال يا عبد الرحمن ما تقول  
في فلان فسكت عبد الرحمن ثم اعاده فسكت فبصر الليث فقال له اسلك عن شيء  
فلا تخيبنني فقال اما يكفينك من مثلي السكوت قال ابو نصر كان سكوت  
منه طعنا في شهادته وقال خلف لما ارادوا ان يولوا ابا مطيع القضاء بعث  
امير الوافى يعقوب القاري وسأل عن ابي مطيع فوجده الرسول على اسنكه  
القراض فساله عن ابي مطيع فقال يعقوب ابو مطيع فرجع الرسول الى الكافي  
واخبر بذلك فوللا القضاء وكان محمد بن سلمة يقول ان كان المعدل مثل يعقوب  
القاري فلا بأس بثل هذا التعديل وسئل ابو القاسم عن تركية النصارى  
باب الشهادة قال تركيته بالامانة في دينه ولسانه ويده ويكون سيقظا  
وعنه عند احد الشاهدين متى عرفه الحاكم بالعدل فيولى الشاهد الاخر الذي  
لم يعرفه الحاكم قال كان نصير يقول لا يقبل وعن ابن سلمة كذلك وعنه  
ايضا يقبل شهد ثلاثة نفر عندنا القاضى وهو يعلم منهم دون الثالث ثم  
ان الثالث شهد في حاده اخرى فعده الانسان قال ابو القاسم لا يجوز تعد  
له لاني شهادة اخرى ولا في شهادة وعن ابي حنيفة رحمه الله انه قال تركية  
الارلاينة وتركية العبد يجوز وشهادة لا يجوز وعن ابي حنيفة رحمه الله انه  
قال تركية الاعبي والعبد والصبي يجوز وبه قال ابو يوسف رحمه الله فيما روى  
عنه وقال محمد بن محمد لا يجوز وسئل ابو القاسم عن شهادة المعلم فانه  
قال لا يقبل لكنهم بالنهار مع الصبيان وبالليل مع النيران ويوم  
الجمعة في الطاحونة حتى روى ان علقمة قال ان عقل باين معلم بعد اعقل  
امراة قال ابو القاسم يجوز شهادتهم اذا كان عدلا وامام روى عن علقمة

٢٢٢



فذاك في معلم بعينه وروى عن ابي يوسف رحمه الله في شاهد كان  
عدلا عند الناس ممن يجوز شهادته فشهد بزور ثم تاب قبل شهادته  
وعن الحسن البصري ان ذبيحة توكل اما شهادته ان كان تاجير بعند  
يقبل # وبغير عذر لا يقبل وبه نأخذ وسئل عن القاض هل يلزمه  
ان يحث عن سائر المعدلين ليعرف سرايرهم كما يعرف عدلانهم قال  
ليس عليه ذلك وانما عليه ان ينظر الى ظاهر صلاحهم ويحسن الظن بهم  
ما لم يظهر عنده سرهم بخلافه وعن عتيان بن محمد المروزي قال استفتيت  
على الكوفة فقد متها فوجدت فيها مائة وعشرين عدلا فنظرت فيهم وطلبت  
اسرارهم فرددتهم الى سنة ثم نظرت فيهم بعد سنين فاستقطت اربعة فلم  
يبق منهم الا اثنان فلما رايت ذلك استعفيت واعتزلت قال الفقيه  
لا ينبغي للقاضي ان يضيق مثل هذا لضيق اذ لا يوجد احد من الناس الا  
وفيه عيب فلو اعتبرنا ذلك لضاق الامر على الناس وجان ينظر القاضي  
الى من عليه الصلاح واجتنابه عن الكبار وتركه اند الناس ولا يكون  
كسبه عن حرام فهو عدل وعن نصر بن سليمان انه قال اذا راه حافظا  
للجماعة واقرب منه ربه فهو عدل قال الفقيه ان كان القاضي لا يعرفه  
فجاءه مثلا ان عدلا ان فعده لاه عنده ابيعه ان يعده يقول هذين  
قال نعم هو في هذا بمنزلة القاضي يقبل قول الاثنين وسئل ابن مقاتل  
عن العدل قال اذا لم يظهر منه ربه ولم يكن مقبلا على الكبرية فهو عدل  
وسئل المبارك عند قال من لا يطعن في بطن ولا فرج ويعقل كيف يشهد  
وفي الجامع الاصفه قال ابو نصر ابن ابي سلام العدل الذي يقبل شهادته  
هو البري من العيوب والغيص ص سقط وقيل الذي يجب الكبار و  
قيل ان يوجب محاسنه وعن ابي يوسف رحمه الله قال لنرد شهادة اقام نرجوا  
شفاعتهم يوم القيمة ومعناه ان شهادة المقتل وامثاله لا يقبل وان  
عدلا صالحا وفي الواقعات اذا كان خير اكثر من الشر ويملك عن القوا  
الذي يجب وامثاله لا يقبل فيها الحدود وما يشبه ذلك من القضايم  
فهو عدل وفي فتاوى ابن الفضل سئل عن رجل اشهر فيها الحدود  
وما يشبه ذلك في حضره وسفره ولم يرمه الا الصلاح والعلاف قال

ان شاهد لا يقبل لان الخوذة عن ابن عباس

ان يترك

قال لا يبيعه ان يتركه حتى يصحبه سنة اشهر وكان ابو يوسف رحمه الله  
يقول بهذا رجح وقال سنة وقال محمد رحمه الله لا يبيعه ما لم يتخذه بالقر  
وبرى منه الامانة فان عرف منه العدا له ثم انقطع عند قال ان تطاولت  
الوقت من عرفت لم يبيعه ان يتركه بلك المعروفة ما لم تطاول مدة الانقطاع  
وهذه المدة قيل سنة وقيل ستة اشهر **الباب الثاني**  
منه في المسائل المتعلقة بامور الشهود **الفصل الاول**  
فيما يسمع للشاهد ان يفعل وفيما لا يسمع لذلك قال وفي الفتاوى وسئل  
ابو جعفر عن شاهد على اقرار رجل بحق لآخر لا يشهد عنده عدلان  
ان المطالب قضى دينه للطالب قال ان شاء شهد واخبر عن الحادث وان  
شاء امتنع والمحذور لو كان نوعا عدلا يقضي القاضي بالمال كذا ذكرنا ايضا  
ابو بكر عن ابي نصر وسئل عن بينه وبين القاضي مقدار ما لو حضر  
مجلس الحكم يمكن ان يرجع فيلت في اهله وجب عليه الحضور للشهادة  
وللا ولا يقبل هل يركب المشهود ان يتكلف دابة للشاهد قال ان  
لم يمكن الحضور اما راكبا ولا دابة الاين ذلك وسئل ابن مقاتل ان  
اشين تحاسب عند جماعة فقال لا يشهد واعلينا بما يسمعون منا ثم  
اقر احدنا للآخر قال للشاهد ان يشهد بما سمع من اقراره وهو قول  
ابن سيرين وقال الحسن بن زياد لا يشهد وهو قول الحسن البصري قال  
الفقيه وعن ابي حنيفة رحمه الله انه قال ينبغي ان يشهد قال وبه  
نأخذ وفي الواقعات في مسائل ادب القاضي للحسن ان في مسيله المتجا  
سين قال ابو حنيفة رحمه الله لا يسمعها ان لا يشهد وابره قال ابو يوسف رحمه  
الله عليهما وقال الحسن بن زياد يشهدان بذلك وسئل ابو بكر الاسكافي  
عن له شهادته عند عدول وهو يما طله في ادائها قال ان كان يحفظها  
على وجهها ولا يضطرب قلبه على شيء من امر شهادته لا يبعد ذلك وان فعل  
فهو مبني وسئل ابو بكر عن امتنع عن ذلك قال ان علم القاضي لا يشهد  
ارجوا ان يبعث لا يشهد وقال نصير كتب الى ابن مقاتل فمن لى بشهادته و  
خطه وعرفه قال سعد ان يشهد اذا كان الخط في حرزه وكتب الى ابن  
البلخي قال وقد يكون الخط غلط يعني لا يبيعه ان يشهد وبه قال ابو حنيفة

ينبغي



رحمه الله وبالأول أبو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما وبه نأخذ وفي الواقعات  
 في نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله انه يجوز له ان يشهد من غير شرط ان يكون  
 الخط في حرزه وفي الفتاوى وسئل أبو القاسم عن اثنين شهدا على رجل  
 وهو صاحب قراسن انه طلق امراته ثلاثا وقال لا تشهدنا في حاله الصحة  
 وامرنا بكفاته قال تشهد اعلم انفسهما بالفسق فلا يقبل بشهادتهما وسئل عن  
 انكرا الشاهدة هل يحلف قال لا يمين على الشاهد وان احتج على ذلك فهو  
 غير مقبول للشهادة فلا تقبل شهادتهما وسئل عن انكر الشاهدة هل يحلف  
 قال لا يمين على الشهادة أبو القاسم عن شاهد على اقرار رجل يقول اعرف حتى  
 واعرف الجبل غير اني لا اذكر الوقت والمكان قال عليه ان يشهد وليس  
 عليه اعتبارا لا مكنة والارقات وسئل أبو القاسم عن رجلين بينهما حساب  
 ولا بد لهما من متوسط ولو نظر بين يدي المتوسط يشهد عليهما كيف يفعلان  
 قال على كل واحد منهما ان يتق الله فيصح الحساب فيما بينه وبين ربه  
 ولا يدعي باطلا ولا ينكر حقا ثم يامران ففيه يجاس بينهما قال الفقيه  
 يبيح ان نصف الى غير ان من فعل كذا وكذا او ادا كذا واخذ كذا  
 ورد كذا ولا يضيف الى نفسه كيلا يصير حجة عليه وسئل حلف من له شهادة  
 ورفضت الحضوة الى قاضي غير عدل هل يبعد ان يكتم حتى يشهد عند قاضي  
 عدل قال له ذلك وسئل أبو القاسم عمن سمع من آخر انه يقر لاخذ  
 وموعود من اعوان السلطان فلما طلب منه الشهادة قال المقر انما  
 اقررت خوفا قال يجنب عن الامر ان علم انه اقر عن خوف او اكره او  
 استعجازه وان لم يقف على شيء يشهد ويخبرنا الامر حتى تتأمل القاضي  
 لوجه الامر وعن أبي سليمان فبين اخرج شهودا الى ضيعة اشترها فاستأجر  
 دوابهم فركبوها لم يقبل شهادتهم وان اكلوا طعامه يقبل وبه  
 قال أبو يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله عليه لا يقبل منهما جميعا قال  
 الفقيه هذا اذا كان لهم قوة الشيء وما يشكرون به قالوا كان لم يكن  
 لهم فيه قوة ولا مال ولا طعام مهيا ففي ذلك كله يقبل شهادتهم  
 وفي الجامع الاصفري شهد اثنان على طلق امرأة او غاف اسمها  
 ونال كان ذلك عام الاول قال ابو القاسم ان كان عدلا جان

شهادتهما

شهادتهما ولا يؤمن بأخيهما عن الاداء بشهادتهما وفي الواقعات  
 وسئل محمد بن شعاع رحمه الله عن امرأة اشهدت على نفسها لا يبيها او  
 او لا احتها بما لا يريد اضرار الزوج بذلك والشهود يعلمون بذلك  
 قال لا بأس لهم ان يشهدوا بذلك فان علوا بذلك عيانا وعند في شاهدين  
 شهدا عند المطلوب ان الطالب ابراه لا يجوز للمطلوب ان يحسد  
 الحق حتى يشهدوا بين يدي القاضي فيامر الحاكم او يعمل بذلك  
 يتحقق ذلك عنده وفي الواقعات وقال محمد رحمه الله في عدلين اخبر  
 الشاهدين الذين يشهدان ان هذا الدار لهذا المدعي ان هذا  
 المدعي باعها من المدعي عليه هذا قال يشهدان للمدعي ولا يلتزمان  
 لا ما قال لهما عدلان اخبر عدلان بشاهدي النكاح وشاهدي شر العبد  
 هذا الزوج طلقها نكاحا او اعنفه البايع قال لا يشهدان  
 في هذين الخطين وان كان على رجل دين بشهادتهما فشهد عندهما  
 انه قضاة قال محمد يشهدان ان كان عليه ذلك ولا يشهدان انه  
 عليه ذلك وفي نوادر ابن هشام ان شارا شهدا ببله او لم يشهدا  
 بذلك والله اعلم **الفصل الثاني** فيمن لا يقبل شهادته  
 او يقبل وفي الفتاوى كان ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز شهادة  
 الاعمي الا في النكاح وقال ابن ابي ليلى يجوز شهادته وقال سداد  
 يجوز شهادة العميان في الموت والنكاح ولان فاستقانا سني  
 تقبل فيل شين نوبة الى سنة اشهر وقيل الى سنة وفي الواقعات  
 قال لا يجوز شهادة الاجبر لا شادة في شيء هذا في كتاب  
 الكفالة الاصل قال في كتاب الديات يجوز قال ما ذكر  
 في كتاب الكفالة محمول على انه اجبر مشترك لان الاول يستحق  
 الاخر يضي الوقت والوقت الذي يشهد فيه يستوجب الاجر فذلك  
 لهمة وفي اجبر المشترك يستوجب الاجر بالعمل وحال ما يشهد لا  
 لا يستوجب الاجر ما لم يفرع لا للمنفعة التهمة وفي الجامع الكفالة  
 لا يقبل شهادة اجبر المساهمة وفي نوادر هشام اذا استاجر  
 رجلا يوما شهد له قال محمد رحمه الله في القياس ان لا يقبل ذكر

في حاشية

في حاشية



وسيل ابوبكر عن من امتنع عن ذلك قال ان علم القاضي لا يقبل شهادته ارجوا  
ان يسعه ان لا يشهد وقال نصير كبت الى بن مقاتل فبين بني ستهانه و  
خطو عرفه قال يسعه وفي الواضحات قال لا يجوز شهادة الاجبر استاده في شيء هذا  
في كتاب الكفالة الاصل قال في كتاب الديانات على انه اجبر مشترك  
لان الاول يسخن الاخر يسخن الوقت والوقت الذي يشهد فيه يستوجب الاجر  
مالم يصح لا لمصلحة الهمة وفي الجامع الكسبيات لا تقبل شهادة اجبر الماهر  
وفي نوادره تمام اذا استاجر صلايا فشهد له قال محمد رحمه الله في القياس  
ان لا تقبل ذكر الخصاف في ارب القاضي اذا شهد اجبر القاتل على الوكيل  
انه عفاء عن ذلك قال في المحرر وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز وفي  
كتاب الديانات الاصل انه يجوز وشهادة القاتل ان كانت عدلا تقبل وفي  
نوادره رسم فبين رد القاضي شهادته في دار الرجل ثم جاء يشهد انها لا  
بعد عشرين سنة لا تقبل وان قال هذه الدار لفلان لا حتى يبينها ثم شهد  
انها لا تقبل ايضا حتى يقول وصلت من فلان الى فلان ان شهد اثنان  
على رجل يعبد في يديه فاقام المشهور عليه البينة ان الشاهد ادعاه بطلت  
شهادته وسيل ابوبكر عن لا يحسن الدعوي فامر الحاكم رجلين فعلماه كيف  
يدعي ثم شهداهما على ذلك الدعوي قال لا بأس على الحاكم فيما فعل ولا  
بصر الرجلان مطعونين بما علماه وشهادتهما جائزة اذا كانا عدلين وفي  
فتاوي الشافعي رحمه الله سيل عن وكيل مجلس القضا اذا ادعى بعض المدعى  
الذي وكله على اخرا ان هذا المدعي على هذا كذا فاجاب المدعي عليه انه قضاه  
فانكر المدعي فتشهد هذا الوكيل مع اخر قال لا تقبل شهادته لان هذا الذي  
عليه هذا المال الحال فقد ابطال يتولى هذه الشهادة فبطلت شهادته الذي  
نسى عليه سيل اليس ثبت عن اصحابنا رضوان الله عليهم ان مدادعي على  
اخرا ما لا قد اقضيه وشهد اخرا انه اقضيه ثم قضيت القرض لا نقا فقاما  
دون القضا ولم تضر شهادته مطلقا بشهادته بالاقراض فلم صار شهادته بالقضا  
مطلبا عدله المال قال لان هناك رتب القاضي على الاقرض وهو امر مرتبط  
اما ههنا ادعي اول اقيام المال عليه الحال ثم شهد انه قضاه ولا مال عليه له  
غير الحال وهذا تناقض بين وسيل عن وكيل امرأة ادعت على زوجها المهر

لها فادعي الزوج الخلع فتشهد هذا الوكيل مع اخر على اختلافها على كذا لا  
تقبل شهادته ايضا وسيل عن ستهانه رهن عند هذا ولم يبين بكم رهن  
لا تقبل هذه الشهادة اقام القاضي شهادته وادعاه عند الخلل في الدعوي  
او في الشهادة فاعاد تلك الدعوي في تلك المجلس واعاد واعادوا الشهادة  
الشهادة بدون الخلل بان كان يحتاج الي زيادة فزاد ذلك قال لا يقبل فان  
لم يكن تناقض في الاول والثاني اذ لو كان عن تلقين فلا يقبل وذكر  
محمد رحمه الله في الديانات عن قوم اسروا في دار الحرب على الختم اهل حرب  
وهم يزعمون انهم تجار مسلمون او سمانون قال ان كان هذا السارح في  
على دار الحرب فالقول لهم ولا يحكم برقمهم الايبينة من غير هذه السرية  
وذكر في السير الكبير ان بعض الجند لو شهدوا عليهم قتلت شهادتهم فزاد  
به الزيادات في علي ان الموضوع في السرية فتكون تركتهم خاصة وذلك  
يمنع القبول ورواية السير محمول على ان الموضوع في الجند والمجلس الكبير  
فكانت تركتهم عامة ولا يمنع من القبول فعلى هذا الوشهدا صحاب مدرسة  
بشهر وقف تلك المدرسة ولم يأخذ من دفقة شيئا تقبل شهادته دون من اجده  
وفي اهل المسجد تقبل لان هذه الشهادة للمسجد لا لهم واما اهل السكة فذكر ذلك  
ان طلب حقا لنفسه لا تقبل ومن لم يطلب لنفسه قيل ليس ان المسئلة  
مضمومة في الشفعة ان بعض الشفعة اذا شهد ببعض المحووه والحكم بغير ذلك  
قبلت بينته من لم يدعي لنفسه للشفعة دون من لم يطلب لنفسه كذا هذا  
وفي كتاب القضا من الفتاوي وسيل ابوبكر عن له شهادة على كتاب وصية  
مدني وله فيه وصية قال ينبغي ان يقول اسجد على جميع ما في هذا الكتاب الا  
هذا ويضع يده على ما اوجي له وسيل ابو القاسم عن امرأة ادعت المهر على  
ورثة الزوج وهم انكروا الكايج والشاهد قد توفي الزوج قال لا يذكر العقد  
عن نفسه بل يشهدان فلان بن فلان تزوج فلانة بنت فلان لمهر كذا وعن محمد  
رحمه الله فيمن شهد ان امرأة اتت بالرق لفلان وفلان يدعي ذلك لا تقبل شهادته  
لانه يجنب بطلان نكاحه وان لا مهر لها عليه فان قال من له الاقرار قد اذنتها بالنكاح  
لا يقبل ايضا لان فيه تحويل المهر الي غيرها وان دفع الزوج المهر اليها باذن المقر  
له جازت الشهادة وبغير اذنة لا وعن الحسن فبين قال ان استقرضت من فلان



دراهم فعبدي حرقا فلان يدعي القرض فشهد ابن عبده مع آخر بذلك  
قال اقض بالمال دون المعنى وعن الحسن في ثلاث قتلوا رجلا  
عمدا ثم تابوا ثم شهدوا ان عفا عنا لا تقبل شهادتهم الا ان يقول  
اثنان منهم عفا عنا وعن هذا قال ابو يوسف رحمه الله اقبل في حق  
الواحد قال الحسن اقبل في حق الكل لان كل اثنين كان شاهدا في  
الواحد للآخر قال نصير محمّد الحسن قال سالت يحيى بن ابوسيف رحمه  
الله عن قال ان دخل دارى هذه احد فامرته طالق فشهد اربعة انا دخلنا  
قال يجوز قال فان كانوا ملثا قال جاز ايضا قال فان كان اثنين قال لا يجوز  
قال له اصبت وخالف ابائك فكان ابو يوسف رحمه الله يقول لا يجوز حتى  
يقول اثنان دخلنا ودخل معنا هذا الثالث والرابع وفي الوقعات  
وفي الامالى عن ابى يوسف رحمه الله فيمن شهد عند القاضي بشهادة ثم  
وفي الامالى عن ابى يوسف رحمه الله فيمن شهد عند القاضي بعد ذلك  
يوم قال يقول قد شككت في كذا وكذا منها او قال غلطت او نسيت  
فان كان التماس يعرفه بالصلاح قبل شهادته فيما بقي وان كان لا  
يعرفه بذلك فمذمومة فالتى شهادته وان قال نعمت او لم اغلط ثم  
بداه ان يرجع عن شهادته لا تقبل شهادته فيما بقي ولما في حق غيره  
حتى يجذب ثوبه ويعاقبه القاضي على ذلك وان كان معروفا بالكذب  
والفحش الكبير لم اقبل شهادته وفي الفتاوى وسيل سداد عن  
بلثه نفر شهدوا في حادثة ثم قال احدم قبل التضا استغفر الله قد  
كذبت في شهادتي فصح القاضي قوله ولم يعلم انهم جميع فسالهم فقالوا  
كلنا على شهادتنا فقال لا يقضى بشهادتهم ويقدم من عنده حتى  
ينظر في ذلك فان جاء المدعى باثنين منهم في اليوم الثاني بشهادة  
له بذلك قبل شهادتهما وفي الوقعات وفي ادب القاضي للحسن رحمه الله  
قال لكل شهادة تشهد الفلان له بذلك قبل شهادتهما وفي الوقعات  
بها لعنان على فلان فهو زور ثم شهد انا ان قال كذا لم تذكر ذلك  
ثم تذكرنا قبل قال ليس عندنا شهادة في امر او قال لا اعلم هذه  
الشهادة ثم يقبل وفي نوادر ابى يوسف رحمه الله ان قال ليس الشاهدان

بعد القضاء بشهادتهما لم يشهد بهذه الشهادة ليس برجوع  
عنه **الفصل الثالث** في شهادات يتمكن فيها الحلل ومنها ما لا  
يتمكن وفي الجامع الاصفهاني ابو القاسم عن شهد فقال اني كنت  
اعرف هذا المملوك لاب هذا المدعى مات وترك ميراثا قال وفي هذه  
الشهادة شفع شيه الشاهد حين احبر وماتت فوجب عليه ان يستوفى  
للفرد وسئل عن شهد ان هذا كان على فلان الميت كذا او شهد اعلى صبي  
ولم يرد اعلى او يشترط ان يقول ان مات وهذا المال عليه قال في هذه  
الشهادة حلل ايضا لان قوله كان على امر ماض وكذا قال امات فلان ولهذا  
عليه الف درهم حتى تكون الشهادة على الاقرار وعلى الثبات وفي  
الفتاوى النسفي قال الشاهد باع من فلان هذا المحدث وقال باهه حينها  
وحقها بروى ولم يقبل بهم حدها وحقه بروى قال بضع لان معنى قوله  
محدثه اى مع حدوده هذا كقولهم اخذت السيف بقرابه لا كقولهم  
كبت بالقلم فلا فرق بين قوله باههم وبين قوله بههم شهد ان هذه  
المرأة وهي فلانة حرام على هذا المدعى عليه ثلث تطليقات وواجب  
عليه الكف عنها قال فيه حلل لانه من ذكر الفعل من جهة المدعى عليه  
ليقع الحرمة وهو ان يقول الشاهد وانه طلقها فلان او يحتمل ان يظن الطلاق  
واقعا لا اطلاقا ثم لانه من البيان ليزول الاحتمال وكذا لا يكتفى بالثا  
بقوله وقد كان حلف بطلاقها وحيث فيها حتى يفسر لفظ اليمين  
والحلف حتى يرتفع الاشكال ولو احدى الشاهدان شهد بنسخة قراها  
لمبانه والاخر قراها رجل يمسك من النسخة وهما يقران معا مقاربا القراءة  
وهذا غير صحيح لانه لا يبين القارى من الشاهد وهو شعث وكل من يخط  
غير مفيد للقاضي علما اربعة يشفعوا المرأة المطلقة ثلثا الى زوجها ليد  
تكن في دارة مدة الشتاء فنقل الزوج متاعه منها فلما مضت المدة شهد  
اثنان من هؤلاء الشفعاء انه وهب لها هذه الدار وسلمها اليها و  
شهد اثنان اخران انه ارعاها الدار فقال تقبل شهادة من يدعى المرأة  
ذلك اذ لا شهادة بدون الدعوى فان ادعت الهبة والسليم يقضى  
لها بما المدعى ادعى على آخر على عشرة آلاف درهم وشهدان له عليه مبلغ عشرة

وهذا

في الشهادة بحلف  
محلل



الالف درهم قابل لا يقبل لان مبلغ الشيء غيره فبلغ عشرة آلاف  
 مالى سوى الدراهم تبلغ قيمه هذه الدراهم فقد شهدوا على ما ورد  
 الدعوى عليه **شهدوا** بعد الدعوى والاكثار انها امراته وحلاليه  
 ولم يقولوا انه تزوجها قال لا يقبل ما لم يشهدوا على العقد قال وفي كتاب  
 الحدود اشارة الى انها تقبل فان محمدا رحمه الله قال اذا قال المشهود عليه  
 بالزنا الى قد تزوجتها او قال هي امراتي دسب عند النبي محمد صلى الله عليه  
 والامر به فدل انها واحد فيقبل شهدا احدا الشاهدين في باب النكاح  
 انها روت نفسها منه والاخران وليها ووجها برضاها منه لا يقبل لا  
 حلالها لعظاومعنى لانه ادعى ان وليها تزوجها منه برضاها  
 فلوا دعى هذا المدعى بعد هذه الدعوى انها زوجت نفسها منه ثم شهد  
 بذلك شاهدان يقبل فلا يكون ناقضا لانه يقول تزوجتها مرة  
 بتزويج الولي اياها مني وتزوجتها مرة اخرى بتزويجها مني فصح ذلك  
 لها **اذا تارخ** اثنان في نكاح امرأة فان كانا خارجين الا ان المرأة  
 اقربت لاحدهما فشهد شهودا كل واحد من المدعين انها منكوحه  
 وحلاله ومدخوله ولم يشهدوا على العقد قال قال الشيخ الامام  
 الاجل الاستاذ ظهير الدين رحمه الله يقضى للمقره ولا يشترط  
 الشهادة على العقد وان كانت المرأة في يد احدهما قال الاحتياط  
 في ذلك ان يشهد شهودا صاحب اليد على العقد حتى يترج الا انه  
 راي في فتاوى جدي انه لا يشترط ذلك ويقضى لصاحب اليد طلق  
 رجل ان لم يصحبني فصرقي هذه الليلة ولم اكلمها في كذا فامرأة طالق  
 وشهد شاهدان انه حلف بكه ولم يصحبني في تلك الليلة ولم يكلمها  
 في ذلك وقد اطلقت امراته بحكم هذه اليمين وهذه شهادة على النفي  
 قال يقبل لان فيها صورة النفي وفي الحقيقة قامت لسان الطلق  
 الثلاث والعبرة للقاعدة لا للصورة كما لو شهد انه اسلم ولم يمتني  
 في اسلامه وشهد آخر ان اسلم واستثنى قال يقبل على اثبات الاملاك  
 وكان يفتى لكل مقصودها اثبات الاسلام فيقبل الذي ههنا  
 ادعى السامع ان كذا ملكه وحقه وقد يح على ملكه كذا وكذا فانه لم

ير ل ملكه ولم يخرج عن ملكه بسبب من الاسباب قيل لا يقبل لا  
 فيه من الشهادة على النفي وقيل يقبل لما قلنا ان حاصلها الاثبات  
 وما فيه من النفي فصل لاحاجة اليد وبه نأخذ قال الاحوط ان  
 يقول انه باقى على ملكه الى اليوم او يكتفى بالواقعات  
 في ادب القاضي للمضاف شهد احدا الشاهدين بالحق منساقا  
 الاخرانا شهد مثله لا يقبل ما لم يقر وعن ابي يوسف رحمه الله في  
 احدا الشاهدين شهدا ان له عليه الف درهم والاخر شهد انه  
 اقرب به جان وفي كتاب غصب الاصل لا يجوز شهادتهما في  
 الحامية وفي كتاب الحوالة والكفالة في الاصل شهدا احدهما  
 انه اقرب في السجد وشهد الاخر انه اقرب في السوق او قال احدهما  
 غدوة والاخر عشية حارت شهدا احدهما بالف وهو يدعى الالف  
 والاخر بالالف غيانه يقول وقد قضى منه خمسمائة فصح شهادتهما  
 له بالالف وهو لا يسمع الشهادة على القضا فان قال الطالب عليه  
 خمسمائة ان قال لا ي قبضت منه خمسمائة وطام لا يقبل في خمسمائة  
 ولو قال ما كان له عليه الا خمسمائة لا يقبل شيء لانه اكد بها وفي  
 الجامع الاصغر قيل لا بد القاسم لم لا يتجيب في المحو في الصك  
 قال لانه قد يجوز ان يكون المحو بعد الشهادة وذلك بوجوب حلالا  
 قال وينبغي للشهود ان يكتبوا الشهادة ان يكتبوا على ان حرف  
 كذا وكذا محو ويكتبوا ان بعد حرف كذا حرف كذا لم يكون  
 ذلك احوط واوثق في الشهادة وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا  
 كتب رجلا صكاً بخط يده قد امك او وصية ثم قال اشهد عليها من  
 غير ان يقرأ عليه او يراها ويبوع ان يشهد به ولو اشهد على  
 صك لم يقرأ عليه ولا عليك لم يبعك ان تشهد به وكذا الواقف  
 على رجل صكاً بقراره وقال اشهد عليك لهذا فقال نعم وسعة  
 ان يشهد بذلك وقال صاحب الكتاب ان كثيرا من الناس يقبلون  
 الشهادات على كثير من الصكاك من غير ان يقرأ ويفهموا ما فيه  
 لحيلهم بذلك وبما قلناه غايته ومثل هذا لا يجوز في الاحكام



فاحذروه ولا تفعل وقد أكثرنا بعض <sup>هذه</sup> المايل في الفضل  
السابع من الباب الاول من كتاب الوصايا وفي الفتاوى فيمن  
اشهد على كتاب صدك مقال معاطة الخامس قال ابو القاسم  
قد طاب المقاطع والمقاطح عن سبيل الرشاد والشهود  
متى شهدوا على ذلك حلت بهم اللعنة وبأى وجه ما كان متى عرفوا  
السبب لا يجب ان يكونوا شهودا في مثل ذلك وسيل ابو القاسم  
اذا قرى الضلع على رجل تمتع غير انه ذهب منه بعضه على سهو  
قال جاز له ان يشهد **الباب الثالث**  
منه في السائل المتعلقة في تعريف الشاهد لمن يشهد له او عليه  
وفي الشهادة معرفة الشاهد لنا والفرما في معرفة الشهود  
**الفصل الاول** في تعريف السامع وبعض الرجال  
وفي الفتاوى عن نصير قال كنت عند ابي سليمان اذ دخل عليه  
ابن محمد بن الحسن فساله متى يجوز الشهاد على امرأة اذا لم يعرفها  
قال كان او حلفه رحمه الله يقول لا يجوز الشهادة <sup>ولا يجوز</sup> حتى  
يشهد عنده جماعة وكان الهويث واوت رحمه الله عليه ما يقولان  
اذا شهد عنده عدلان شهدا انه فلانة وسيل محمد بن محمد بن عيسى  
صوت امرأة من ورار الحجاب وشهد عنده اثنان انها فلانة قال  
يجوز له ان يشهد عليها فلما قال الفقيد اذا راى شخصها واقر  
فشهد عنده اثنان انها فلانة جاز له ان يشهد على اقرارها واذا  
لم ير شخصها لا يجوز له ان يشهد عليها وسيل ليس بن مساور  
عن روج ابنته من رجل في بيت وقوم في بيت اخر سمعوا الترويح  
ولم يشهدوا لهم قال ان كانت كره هذا البيت الى هذا البيت  
الا فربما رالاب والترويح جازا للنكاح وان لم يروا الولى  
وسمعوا لا يجوز قيل فان روج يحضر رجلين واحدهما اصم  
وسمع السميع ولم يسمع الاصم حتى صاح دخل في ادنه او صاح  
صاحه قال لا يجوز حتى يكون السمع صا وفي الحديث مع الاصم قال  
ابوبكر الاسكاف ولو ان امرأة حلفت عندهم فقلت انما فلانة

من كمال الشهادة  
على امرأة

او سمع صوت امرأة في  
الحج وسمع صوت امرأة في

بدر

بنت فلانة وقد وهبت لزوجي مري فان الشهود لا يحتاجون  
الى شهادة عدلين انك فلانة بنت فلانة مادامت حية لانه يمكن  
للسامعين ان يسيروا اليها فان ماتت <sup>في</sup> يحتاج الشهود الى الشاهد  
انها كانت فلانة بنت فلان ابن فلان ولو انها في الحياة لم تحضر  
والشاهد ان يشهد ان انها فلانة بنت فلان لم يحل لها ان يشهد  
بذلك لان الاشارة اليها ممكنة وفي فتاوى النسخي شهدوا على امرأة  
سموها وبسوها وكانت حاضرة فقال القاضي للشهود هل يعرفون  
المدعى عليها فقالوا لا يقبل شهادتهم قال ولو قال لا تحملنا الشا  
عن امراء اسماء ونسبها كذا لا يعرف هل هي هذه بعينها او غير  
صوت شهادتهم على المسماة وكان على المدعى اقامتها لبيته ان هذه  
هي التي سموها ونسبوها فاما في الاول فداقروا بالجملة تبطل  
وسل عن القول المعتمد عليه في الشهادة على تعريف المرأة فقال  
هو ان يشهد على معرفتها رجلان عدلان او رجل وامرأتان قيل لو شهد  
بذلك ابوها واولادها ومن لا يقبل شهادته لها من غير هؤلاء قال  
يقبل على تعريفها سواء كانت الشهادة عليها او لا لانها ليست بها  
على الحقيقة حتى لا يشترط فيه لفظة الشهادة بل هي خير محض  
والحاجة الى اخبار من موثق بخبر لا غير وفي الواقعات لو ان رجلا  
خبا قوما لرجل في بيته ثم اجلس خصه في ساحة الدار فلما يرى الشهود  
فقره ما اقر له بماك والشهود يرونه ويسمعون كلامه فانه لا يقبل  
شهادته عليه لان الكلام يشبه بعضه بعضا وذكر الخفاف  
في ادب القاضي اذ انزل انسان بين ظهري قوم وهم لا يعرفون  
نسبه لم يسمعهم ان يشهدا على نسبه حتى يقع مع ذلك في قلوبهم  
وحد ذلك عنده ان يقيم معهم سنة وقيل ذلك ان وقع في  
قلوبهم لم يسمعهم ان يشهدوا على نسبه وفي ادب القاضي لا  
ليس لهم ان يشهدوا حتى يشهدا رجلان عدلان مع تقبل  
**الفصل الثاني** فيها نوعان جهالة ما يسمع منها اولها يسمع  
وفي الفتاوى وسيل ابوبكر عن اسيد على ملك دار بعينها الا انه

صل  
في شهادته



لا يعرف حدودها هل يجوز له ان يسأل الثقات عن حدودها  
ويشهد على ذلك قال ان ضرر الحاكم جازع الا فلا قال الفقهاء  
يعنى لا يجوز له ان يشهد على اقاربه بذكر الحدود ولكنه يشهد على  
اقاربه بالدار ثم يفسر الحدود من ذات نفسه فيجوز وسئل ابو نصر  
عن شاهدين شهدا عند الحاكم ان جميع ما في قرية كذا من الدور  
والارضين وغيرها التي هي معروفة لفلان ميراث من ابرق  
هذا وبين ابنه ولا تعرف له وارثا غيرهما قال ان كان الشهود  
يعرفون حدود ذلك جازت شهادتهم وان لم يعرفوا حدود ذلك  
الارض والدار كانت شهادتهم باطلة وسئل ابو القاسم عن ادعى على  
ورثة الميت ما لا واقام على ذلك شهودا فشهدوا ان المتوفى اخذ  
من هذا المدي سند بلا قيد دراهم ولم يعلموا ورثتها لا تجوز شهادتهما  
فاذا كانت الشهود وقضا على ما في المندبل كانت دراهم فخرزوها  
فما يقع عليه يقينهم من مقدارها وعرفوا احد بها حتى لا يكون حجة  
فشهدوا بذلك جازت شهادتهم والا فلا وسئل عن راي داراني  
يدان هل يجوز له ان يشهد بالملك قال اذا كان الكون في اليد  
على حجر الزمان وكانت السمعة عنها مرفوعة ولم يكن يرى هناك  
خصما يخاف منها فالشهادة جائزة وسئل ابو بكر عن ادعى على اخيه  
انه استهلك من ماله عددا معلوما قال ينبغي للشهود ان يثبتوا ذلكا  
او اني وان لم يثبتوا اللون جازت شهادتهم وان لم يثبتوا خاف ان  
الشهادة باطلة وسئل محمد بن سلمة عن دفع الدراهم لثوب واحد  
بعد المساومة من غير ان عقد بينهما بيعا ثم انكر احدهما فاذا الشاهد  
ان يشهد بذلك كيف يشهد قال يشهد انه دفع اليه الدراهم وقبض  
الثوب وفي الجامع الا صغيرا قال محمد بن عمار اذا شهد الشاهد ان  
هذا الغلام مدرك محتمل او قال لا راينا به يحتمل قبلت ذلك منهم وفي  
الراقيات واذا عرف الشهود الدار بعينها جاز وان لم يدكروا  
حدودها ولا عين الدار لا تقبل عند ابى خلف وحماد وقال لا يقبل  
وان كانت غير مشهورة فذكر ثلاث حدود جاز وان ذكر احدين

اذا شهد شاهدان في  
الغلام مدرك محتمل

لا غير لا يجوز ذكره هلال البصري في كتاب الحدود من تصنيفه  
وفي وقت الحصاص اذا قبضت ثلاث حدود وقبلت شهادتهم كيف  
تحكم في الحد الرابع قال احكم بالحدود الثلاث واجعل الحد الرابع يحضى  
بان الحد الثالث حرم محادى الاول ومعناه ما يجاد الحد الاول منه ينسب  
الى الحد الثالث بجادى الاول فهذا هو الحد الرابع والله اعلم

### الباب الثالث بجادى الاول وهذا هو الحد الرابع والله اعلم

#### في المسائل المتعلقة بالشهادات الفصل الاول

في مسائل الشهادة على الشهادات وفي الفواوى وسئل ابو نصر عن  
الشهادة على الشهادة كيف هي قال يقول اشهد ان فلانا على فلان  
فاشهد على شهادتي بذلك اراد هذا المحتمل ان يشهد يقول اشهد ان  
فلانا شهد بكذا وكذا واشهدني على شهادته بذلك وانا على شهادته  
بذلك وسئل ابو القاسم عن ذلك قال يقول الاول للمقوم اشهد عندكم  
بكذا واشهدكم على شهادتي بذلك وامرهم ان يشهدوا بذلك وعند  
الحاكم يقول الثاني اشهد ان فلانا شهد عندي بكذا واشهدني على شهادته  
بذلك وامراني ان اشهد على شهادته بذلك وانا اشهد على شهادته  
بذلك وسئل ابو بكر عن اشهد على شهادة نفسه ابنه ورجلا آخر  
ثم مات قال يجوز شهادة الولد على شهادة الوالد اذ ليس فيه تمع  
مفهم وفي الجامع الا صغيرا قال وقال بعض اصحابنا ان الشاهد يقول  
اشهد ان عبدا لله شهد عندي ان زيدا اقرب عنده ان لعبدا لله  
عليه الف درهم بحق واجب واشهدني على شهادته هذه لا اشهد  
عليها عند الحاجة اليها فانا اشهد على شهادته هذه ولا يقول اشهد لي  
فلان انه يشهد على فلان بكذا لان هذه شهادة على انه يشهد  
على فلان ولم يشهد على شهادته فاذا قال اشهد على شهادتي فهذا  
جائز وفي الراقيات وفي الجامع الا صغيرا لا يجوز الشهادة على  
الشهادة الا في سيرة بلات ايام وقال محمد بن عمار  
محمد بن شعيب الكسائي جاز في حصر واحد والشهادة على شهادة  
الاب جائز وعلى قضا الاب لا يجوز وعن محمد بن حماد الله يجوز ايضا

في الشهادة على







الدين فهلك في يده لشريكه ان يضمن نصفه قال علي بن ابيان معترضا ليس  
لشريكه ان يضمن لان من اصل احملا ان من قبض دينا غيره بغير اذنه وهلك  
ليس لصاحب الدين تضمينه وحقه على الغرم بحاله صاحب الدين اجاز قبضه وقد  
هلك عند القابض لم تجز اجارته وقيل الهلاك جاز وقال ابو يوسف رحمه الله  
عن ابي حنيفة قال تجز الاجارة الموزنة في العطين ايضا اجاز المالك بيع العبد  
الذي باعه الغاصب يجوز قبل هلاك الثمن او بعده اجاز ارباب الدين بيع  
عبد الماذون قبل هلاك الثمن او بعده جاز باع عبد رجل من آخر وقال  
يتخير وان لم يامرني وقبض الثمن فهلك ثم اجاز صاحبه لم يجز ولا ضمان  
على المشتري للبائع لانه امين فيه وفي نواذر المصلحة قال ابو يوسف رحمه الله  
قال اذا خرج فلان من الجن او اذا قدم فلان من السفر فانا بى من الالف  
التي تكافلت بها عنده فقال نعم فذاك جائز ولو قال اذا كان كذا فانا بى  
من الالف التي لك على فانه لا يبرأ ولو قتل له بالفت على انى يرى منه اذا دفع  
اليه فلان كان هذا جائزا وفي المصلحة لا يجوز تعليق براءة الكفيل بالاضرار  
وفي الجابح الصغير لو قال ادنى من الف درهم التي عليك مائة درهم على  
انك ترى من الفضل جاز ان فعلت ذلك وعن محمد رحمه الله انت ترى من خمسين  
على ان تعطى خمسين عقدا جاز وفي المصلحة انت ترى من النصف على ان تودي الى النصف  
جاز لان البراءة قد وجدت قبل الاداء والمجرد قال ابو حنيفة لو مالحه من الالف  
عليه على سبعاه على ان تعطى اياه قبل الليل فلم يعطه تم المصلحة ولا يكون له عليه  
الاسبعا به ولو قال الطالب اصالحك على ان احطه عنك خمسين على تعطى اليوم  
خمسين فان اعطاه اليوم جاز اجبا وان لم يعطه اليوم كذلك عند ابي يوسف  
رحمه الله وقال ابو حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله انتقص المصلحة وعليه  
الالف على ما كانت وفي فتاوى محمد بن الفضل في التوكية منه  
وسئل عن اسكاف سرق من حانوته خفا فاقام ثم ان الاسكاف  
احد السارق وماله معه على شئ قال ان كان ما سرق فابره لا يجوز الا  
ان يجبر اربابه وان كان مستملا لا يجوز ولم يجوز اربابه بعد ان  
يكون المصلحة على دراهم ولا يكون الخط فيه كثيرا لان الموضع والغاصب حق  
المصلحة واستيفاء للضمان الا ان هذا كالميل فلا يجوز على ماله اذ كان فيه خط كثيرا

الفضل

**المصل الثاني** في الحكم بظاهر اليد حالة الامتنان وفي الواقعات  
في الصلح من الاصل اذا كان لاحدهما على الحاريط الجذوع وللآخر عليه هراوى  
والحاريط لصاحب الجذوع وقد نص على استحقاق جميع الحاريط للجذوع ولما اذا لم  
يكن له جذوع قديم كان الحاريط بينهما وفي كتاب الدعوي املا لو كان لاحدهما  
عليه جذوع والاخر عليه عشرة جذوع وكل واحد منهما يدعي كل الحاريط وليس بينهما  
دليل اخر كان الحاريط بينهما على احدي عشر جذوعا وما عليه الجذوع وما ليس عليه  
وان لهما الحاريط فالحق لهما ليعتات الارض هكذا وقال في اقرار الاصل كان لاحدهما  
عليه خشية وللآخر عليه خشيات فان ابا حنيفة رحمه الله قال الحاريط لصاحب  
العشرة الاموضع الخشب وقال في موضع اخر وللآخر موضع الخشب قال  
وعندي ان الثاني على تاويل الاول وفي الاصل كان لاحدهما عليه جذوع  
كثيرة وللآخر جذوع واحد قال فان ابا حنيفة رحمه الله قال الحاريط لصاحب  
الجذوع ولصاحب الجذوع ما في يده معناه ملك الحاريط لصاحب الجذوع ولصاحب  
الجذوع حق الوضوح لا يحول عنه كما قال في الصلح كان الحاريط متصلا بينا احدهما  
انما الامر بجابيتا سورا فالآخر عليه جذوع والحاريط الاول وللآخر موضع  
جذوع وليس لصاحب الحاريط ان يحولها قال والذي يوضح هذا التاويل  
ما ذكره في الصلح في الاصل والدعوي املا وانما كان يستحق في الجذوع الواحد  
ويكون معناه اذا كان لاحدهما عليه جذوع خمسة وللآخر جذوع اكثر كان الحاريط  
بينهما نصفين وقال في البركة ثم رجع ابو حنيفة رحمه الله اذا كان لواحد جذوع  
والاخر عشرة جذوع فقال الحاريط لصاحب التسعة وللآخر موضع جذوعه قال  
ابو يوسف رحمه الله القياس ما قال ابو حنيفة رحمه الله اولان الحاريط بينهما  
واحد وتسعة نصفان الا انه رجح فقال استحق في الجذوع الواحد والاشين  
ولصاحبه موضع جذوعه وللآخر الحاريط معناه ملك الحاريط بينهما على قدر الخشبات  
فان لكل واحد منهما عدد من الخشبات ما يكون جمعا صحيحا خمسة واربع وثلاثة  
وتحدها كان بينهما نصفان وفي المجرد قال ابو حنيفة رحمه الله كان لاحدهما ثلاثة  
والاخر عشرة كان بينهما نصفان وفي كتاب الصلح كان لكل واحد منهما ثلثه  
جذوع لغير بينهما نصفان فان كان لاحدهما الثلث كان للآخران برزدي جذوعه  
حتى يكون مثل جذوع صاحبه قال وهذا لا يعرف الا في هذا الكتاب قال



في كتاب الدعوي ايصال التبرع ان يكون وصلا من طريقه جميعا بيتا للدار  
فكون لصاحب الاتصال حايطين رجلين لاحدها عليه ارج من لبن او احد  
والحايط لصاحب الارح مبركة للجدوع دار في يدي قوم لكل واحد منهم ناحية  
واختلفوا في الدرج فيها معقود بارح سفلها في يد الآخر وعلى ظهر الدرج  
طريق للآخر الى منزله فانه يفتي بالدرج كلها لصاحب السفل غير ان صاحب العلوم  
السفل غير ان صاحب العلوم طريقه عليها على حاله صاحب السفل وصاحب  
العلوم ادعيا جميع الدار والدار لصاحب السفل لصاحب العلوم ما في يده من العلوم  
والطريق الى باب الدار **الفصل الثالث** في احكام الجدار المشترك  
بين شريكين وفي الفتاوي سئل ابو القاسم عن جدار بين جارين يريد احدهما  
البناء عليه قال لما كان الملك لها ليس لاحدها ان يزيد عليه عملا بغير اذن  
صاحبه جدار بين اثنين يريد احدهما البناء عليه وفي وجه احدها طاق في الحائط  
يريد ان يجعله حوريتا قال ان كان طاقا مرتعا على الاساس فليس له ان  
يحدث فيه بغير اذن شريكه وان كان فرجه مركب وقت ما بني وان كان الذي  
في جانبه مقران ذلك الموضع بينهما لا يحدث فيه شي بغير اذن صاحبه وان  
نعم ان له حصة وله ان يفعل ما شاء ما لم يقرض شي من البنا وسئل ابو القاسم  
عن جدار لهدم وللجانب عيون فطلب من الاخران بينا وابي الاخر قال  
لا يجوز فان شاء احدهما بناي ملك نفسه قال الفقيه هذا هو القياس وسئل  
لا بد من بناء يكون شرايينها وبه نأخذ ان ما بنا زمان سود فلا بد من حاضر  
بينها حيا فذما لهم حمولات احد الجانبين اسفل يريد ان يرفع ويضع باب  
احمولات صاحبه قال ابو بكر له ذلك وليس شريكه للرفع وقد ذكر في موضع  
اخر وقال يظهر ان كان الجدار من اسفل الى اعلاه بينهما ولا يدخل على صاحب  
الاعلام صر ولما ان يفعل ذلك والا فلا وسئل ابو بكر الاسكاف عن جدار  
لجارين عليه حمولات فوهن الجدار فوضع احدهما وبناء من ماله ومنع الآخر  
من وضع حمولته على ما كان في القديم قال ان كان عرض موضع الجدار بحال  
لو تمت لا يوجب ذلك لا يكون متطوعا وله ان يمنع شريكه من وضع الحموله  
مضى نعم له نصف ما انتفى ان فعل ذلك نقضا فنصف قيمة البنا بن  
بغير نقضا منه الزيان في كيفية الضمان وفي فتاوي بن الفضل وقال الفقيه

ابو القاسم

ابو القاسم انما يرجع عليه بنصف قيمة البنا اذا بناها من الحاكم ولو بني بغير امر  
لا يملكه غيره العلوم والسفل اذا اهدم فبنا صاحب العلوم الاسفل بغير امر  
صاحب السفل وبغير امر القاصي فهو مستطوع وذكر في الواقعات قال وفي كتاب  
الدعوي املا حايط بين اثنين اهدم فاني احدا الشريكين البنا لم يجب على البنا  
ولو بنا الاخر ليس له ان يرجع على شريكه اذا لم يكن له ان ياخذ شريكه بالبناء  
لان شريكه ان يبايعة ارض الحايط لصفتين ولو تبايعة صاحب العلوم فبنا ما انتفى  
في السفل ويكن هرق في علوه ويكون السفل في يده مبركة الرهن قال ولا  
يتبه هذا الحايط لان ارض الحايط يقيم وهذا السفل متى اهدم لم يقيم قال في  
كتاب الصلح كذلك قال وزاد ان السفل اذا كان لرجل والعلوم لآخران جدوع  
السقف وكذا الدبج ونحوه لصاحب العلوم سكناه في العلوم لا يجوز وسئل ابو بكر  
عن جدار بين رجلين لكل واحد منهما حمله فوهن الحايط فاراد احدهما ان يرفعه  
ليصله وابي الاخر قال ينبغي له ان يقول لصاحبه ارفع حمولتك على اسطوانات  
واحدة ويثقل على ذلك ويخبره بان يريد رفعه في وقت كذا فان فعل ذلك  
والا فلهم ان يرفع الجدار وان سقط حمله فلا ضمان عليه وسئل ابو بكر عن  
جدار بين اثنين لاحدهما عليه حمله وليس للآخر عليه حمله فيريد الذي لا حمله  
له ان يصنع حمله مثل حمله شريكه قال ان كان حمله هذاه حمله فلا خلاف  
ان يصنع مثل حمله وان كانت قديمة ليس للآخر ان يضع قال الفقيه للآخر  
ان يصنع مثل حمله ان كان الحايط يحتمل ذلك قال الاخرى ان اصحابا قالوا  
في كتاب الصلح لو كان جدوع احدهما البر ولاخران يريد في جدوعه ان  
كان يحتمل ولم يشرطوا قدما واحديا فكذلك هذا وسئل ابو بكر عن جدار بين  
اثنين لاحدهما عليه بنا واراد ان يحول جدوعه عن موضعه الى موضع اخر قال  
ان اراد ان يحول الجدوع من جانب اليمين الى جانب الايسر او عكسه ليس له ذلك  
وان اراد ان يغير الجدوع فلا بأس لان هذا اول ضرر بالحايط وان اراد ان  
يرفعه وليس له ذلك لانه يكون الضرر اعمالا كان في القديم لان الاساس يحتمل  
ما لا يحتمل راس الحايط وسئل عن جدار بين دارين طولها مائة ذراع حنون فلما  
من ملك مستوية بارض الدارين وحنون دراعته سطح احد الدارين مستوي  
بارض ذكر الجار للاخر فاهدم كبيت بناء قال اما النصف الذي ارض داريهما



سواء مغارة عليها سوا والنصف الآخر على صاحب البيت الأسفل عمارة  
إلى أن يبنى أطراف عوارض ثم ما فوق ذلك فعملها جميعا عمارة وسيل  
أبو بكر عن جدار بين دارين المهذب واحد الجدارين غريب بنى الحاضر في ملكه  
جدارين خشب وترك موضع الحائط على حاله فقدم الغالب فأراد أن يبنى  
في موضع الحائط القديم جدارا من خشب ولم ينع الأخر قال أن أراد أن يبنى  
الحائط كما كان واقع منه وترك الفضل من الجانبين سواه ذلك المهذب جدار  
مترك بين اثنين وظهوره نوطا فبين متطابقين أراد أحدهما أن يرفع  
الحائط الذي من جانبته ويكتفي بما بقي ستره له ويأبى الآخر قال أن سبق منهما  
أقرار أن هذا الحائط قبل ظهور ما ظهر بينهما فكل الحائطين بينهما وليس لأحدهما  
أن يثبت فيه شيئا غير أن صاحبه وإن أقر أن كل حائط لمن يليه فكل واحد  
منهما أن يثبت فيه ما أحب وسيل أبو القاسم عن جدار بين اثنين لأحدهما عليه  
عمود وليس للأخر عليه شيء قال الجدار الذي ليس له عمود فاستهد عليه فلم يرفع  
حتى المهذب وأضربه قال إذا ثبت الاستهاد وكان نحو فالهضم المشهور عليه نصف  
قيمة ما قد سقط أنا أمكن له رفعه بعد الاستهاد وسيل أبو القاسم عن بيت  
وحائط هذا البيت بينه وبين جداره أراد أن يبنى فوق بيته غرفة ولا يضع الحنية  
على هذا الحائط قال أن يبنى في حد نفسه من غير أن يكون معتمدا على الحائط المشترك  
لم يكن الجدار منع بنا أحد شريكي الحائط عند عتبة شريك الحائط المشترك بينهما  
بنقص الحائط الأول وهو مطوع ولا يمنع الآخر من الحبل وإن بناء بلدين أو خشب  
من قبل نفسه لم يكن للذي لم يبين أن يحمل عليه حتى يورى نصف قيمة حائطين  
اثنين لأحدهما عليه حنجر واحد وللآخر عليه عشرة وأصاحب الحنجر موضع حنجره  
وللآخر الحائط كله استخانا وكان الحائط بينهما نصفين لكونه في أيديهما قياسا وكان  
أبو يوسف رحمه الله يقول ثم رجع إلى الاستحسان وهو قول إلى حنيفة رحمه الله وقال  
محمد بن عبد الله بن سلمة سألت محمد بن سنان عن حائط وجهه في دار رجل فأراد أن يطين  
حائطه وله أن ينع من دخول داره قلت فإذا المهذب الحائط ورفع الطين في دار  
جاءه ويريد نقل الطين ولا يسبيل له غير الدخول في هذه الدار قال له أن يمنع  
من دخول داره قال قلت فترك ماله في داره قال لا يمنع من ماله ومنع من دخول داره  
فذكرنا أن من أراد حفر حفرة وهو في داره لاخر ولا يملكه المحر في بطن الحفرة قال محمد

بن سلمة يقال لصاحب الدار ما أن يدعه ليصلح ملك نفسه أو يطله وانت منزله  
قال القتيبة فيه فاختار وكذا الجوار في الحائط وسيل أبو القاسم عن حائط بين جارين  
لأحدهما عليه غرفة وللآخر سقف فهدما وبني فلما بلغ البناء موضع سقف  
أحدهما أبي أن يبنى بعد ذلك قال لا حجر الذي لا يحمل أن يبنى أرفع فيما  
جاء ذلك وسيل أبو القاسم عن جدار بين جارين مملوك لها لأحدهما  
عليه جذوع فزبد الآخر وضع الجذوع فنعاه الآخر لأن الجدار لا يحتمل قال يقال  
لصاحب الجذوع أن تبت محط عنه ما يمكن لست بملك من الحبل وإن سبت محط  
عنه حملت حتى يسبق يان لأن ما حمل عليه من الجذوع أن وضع لغير أن صاحبه  
فمنع من قدي ظالم وإن وضع بأذنه فهو عارية كدار بين اثنين وأحدهما ساكن  
فأراد الآخر أن يبنى فيها والدار لا يتسع لسكنائها وألها بهن فيهما فذكر  
هنا قال القتيبة وقد روي عن أبي بكر بخلافه ويقول أبو القاسم رحمه الله فاختار  
**الفصل الرابع** فيما يطلب أحد الشريكين من الآخر أن يفعل في الواقع  
في الدعوى الملاحدة بين رجلين لأحدهما عليه جذوع وليس للأخر ذلك  
فالمهذب الحائط فأخذ صاحب الجذوع صاحبه بالبناء فإني فانه لا يحجر عليه ويقال  
لها أن يبنيا أمتا أرض الحائط فإن أراد صاحب الجذوع أن يبنى وأراد الآخر  
القسم فانه يقسم بينهما نصفين وذكر الكوفي رحمه الله في جامع صغير في صحير  
مملوك بين اثنين أو كبير يجيران على نفقتهما فإن أراد أحدهما الانفاق وقال  
الأخر ليس لي شيء فإن المالك يبيعه ممن ينفق عليه وإن لم يجد استدان عليه  
فإن لم يجد انفق من بيت المال فإن قال أحد الشريكين أنا انفق عليه ديني على  
مولاه أسره به من غير إيجاب وإن بلغ أكثر من قيمته أصفا فإني ذلك على  
المولى لا يسطر عنه بموت هذا العبد ولو كانت دارا أو نخلا لا يحجر على ذلك  
ذكر في الجامع الكبير وذكر بن رستم عن محمد بن محمد رحمه الله في رخام بين رجلين  
في بيت لها فحزب كلهما حتى صارت صحرا لا يجيران على العمارة ونقص الأرض  
بينهما وإن كانت الطاحونة قائمة ببنائها وأدائها غير أنه قد ذهب شيء منه  
فانه يحجر الشريك على أن يعمرها مع الشريك وإن كان الشريك محصرا قيل  
لشريك الآخر انفق أن سبت فيكون ذلك ديني على شريكك وكذا الحمام  
إذا صار حرا قسم بينهما وإن كان قايما إلا أنه أنكر منه شيء ثم أجبر على عمارته



وذكره المسيلة في الفتاوي عن هشام عن محمد بن عبد الله قال لا يجزى لكن  
 يقال لهذا الاضمان شيت انبه انت اذا الفهم منه بيت فاذا احتاجت الي  
 المرة ثم اجزى فاذا اخذت عليه فخذ منها نفقتك ثم يجزى ان فيه سوا تم  
 حينما الى الواضحات قال كذلك الحاريط اذا كان عليه جذوع فهو كعلو وسفل  
 يمنع صاحب السفل حتى يرد عليه ما انفق وقال بشر بن نواف وسيل ابو يوسف  
 رحمه الله عن حماد بن رجلين هرب احدهما كلبه ثم غاب في ارض بنيها قال  
 اذا جاء الغريب مضاجبه بالخيار ان شاء من نصف قيمته ما اكره ويقوم نصف  
 قيمة ما بناه فيكون بينهما وان شاء من نصف قيمة الاول ويقال للذي بناه  
 اهدم بناءك حتى اتمم الارض بينكما في الصلح من المبسوط من سرح شمس لايد  
 السرخسي محله في ملك رجل خرج سقها الى ملك غيره فارد الاخر وقطع  
 سقها منه ذلك لانه سفل هو ملكه ولو سفل اصل ملكه كان ابطاله بالتفريق  
 فكذلك للها الا اذا امكن هو من القطع اذا كان لا يمكن صاحب الفل اعادته  
 الى هو ملكه فان كان يتمكن يومر هو بالتفريق وليس له ان يقطع قال وروى  
 عن حلف بن ايوب رحمه الله في حوت بين اثنين الى احدها ان يسقيه فانه  
 يجزى على ذلك قلت فان فسد الحوت قبل ان يرتفعوا وبني ان يسقيه فانه لا يجزى  
 عليه قال واصل هذا النوع ان من اجبر على ان يفعل مع صاحبه فاذا فعل  
 احدها فهو مستطوع وان لم يجبر عليه ففعله فلا يكون مستطوعا فعلى هذا الهن  
 بين رجلين كرى احدها او يسقيه فيخاف فيه العرق او حمام حزن منه شي  
 قليل او بعد بين اثنين جبا ففداء احدها ففي ذلك يجزى شريكه ان يفعل  
 معه فاذا فعل هو وحده كان مستطوعا وفي الذي له عرفة فوق البيت لرجل  
 فاني صاحب السفل لا يجزى فان بني هو لا يكون مستطوعا وذكر في الصلح من  
 الفتاوي لابن الفضل مسيلة وهو ان من استرى هذه الضيقة رجل من  
 هذا الباب ايضا واسترى المشتري الثاني عليها واحدها ففرض المصالح المشتري  
 الثاني الذي هو واليد مع المشتري الاول على مال حتى يترك المشتري الاول  
 في يده ولا يخافه فيها وقبض المال ثم اراد نواله استرد بدل الصلح قال  
 في قياس قوله في حبيفة له الله وابي يوسف رحمه الله صارت الضيقة ملك  
 ربي اليد من جهة المشتري الاول لانه صار كانه اشترى منه وبيع الدار والضيقة

نيل

كان او غير منقول

قبل القبض جاز عندها وليس لذي اليد استرداد ما دفع الى المشتري الا  
 وعند محمد رحمه الله لا يجوز بيع المبيع قبل القبض منقولا فلما لم يجز هذا  
 البيع كان لذي اليد استرداد ما ادى الى المشتري الاول وبقى المالك في  
 الضيقة للمشتري الاول ونوال اليد بقي غاصبا عنده الدار والله تعالى اعلم  
**كتاب القسمة**  
 في الفتاوي وسيل علي بن احمد عن سريكين تقاسما الشركة واقسمها  
 علي ان لاحدها الصامت وللآخر قنات اللانوت والديون التي على الناس  
 والعروض علي انه ان لوي عليه من الديون يرد عليه نصفه قال هذه القسمة  
 فاسد يرد كل واحد منهما نصف ما في يده الى صاحبه وكل ما احتج احدهما  
 عليه فهو له ونصف قيمته ما استهلكه يرد كل واحد منهما الى صاحبه قال  
 رستاقي محمد بن سعد بن الاميان فلم يجز حتى سأل مرارا فقال سأل  
 عنهما فان هذا ليس سالت فقال ما تقول كيف تقسم الدين قال  
 بالكوريات قال فان لم يكن قال فالحبال قال القسمة بحوز الحبال استخانا  
 لقلة التفاوت بينهما وسيل ابو جعفر اهل قرية غزهم السلطان كيف  
 يفتشون قال ان كان لتخصيص امرهم واملاكهم فعلى قدر املكهم وما كان  
 منه لتخصيص ابدانهم فعلى قدر رواسيهم ولا يشي على النساء والبيان وسيل  
 عن دارين سريكين رفع بالهما فوضعا في الدار الا بالذكر وهو بينهما على  
 الشركة وسيل ابو بكر وقع في نصيب احد الشريكين برج الحمام قال ان كان  
 مذكورا في القسمة وان كان يوحده من غير جيلة جازت القسمة والا لم يجز  
 فكذا البيع قال القسمة ان باع البرج مع الحمامات ليدل يجوز لاجتماع حصص  
 فكذا القسمة وسيل ابو بكر عن قرية شاعة بين اهلها ربعها وقف وربعها  
 حوز ونصفها ملك ارادوا قسمة بعضها لم ينفوا لهم قطعة ارض ليجعلها حققة  
 قال ارض القسمة القريبة كلها جازت وان ارادوا قسمة موضع منها لا يجوز القسمة  
 وسيل ابو بكر عن كرم بين اثنين اقسما فوقع الاعلى مع الطريق وان  
 جعلوا له الممر لا يجزى كان الاستحجار بينهما على الشركة وسيل ابو بكر عن ارض  
 بين ثلاثة لاحدهم عشرة اسهم وللآخر خمسة اسهم والثالث سهم وسيل  
 صاحب الكثر ان تقع سهامه مستقلة وابي الاخران قال لو كانت الارض

ان يدعى لواحدهما ان  
 مع رفعه لهما فانه  
 الطريق انما قال  
 الطريق قال القسمة  
 ان جعل لهما الطريق



٢٧٠

متصله او متقاربة قسمت بينهم على عشرة وخمسة وواحدة ثم جعل عدد بئارق  
على عدد ما تفرع بينهم فاول بندقة يخرج فالحاقه فوضع على طرف من اطراف  
السهم بعد ان عدلت وسويت ثم نظرا الى البندقة لمن هي فان كانت  
لصاحب العترة اعطى ذلك السهم ولتعة اسهم متصل بذلك السهم ويقول  
بذلك كله ثم يفرع على السنة الباقية فاول بندقة يخرج بعد ذلك ثلثه  
على طرف من اطراف الباقية فان كانت من البئارق الخمسة فذلك لصاحبها  
واربعة متصل بذلك السهم وبقي الواحد لصاحبه وان خرجت بندقة صاحب  
السهم الواحد فوضعت على طرف كان له ثم الباقى لصاحب الخمسة وقال  
ابوبكر كنت بقرية ملر ان فالت عن رجلين بينهما خمسة ارغفة لاهما  
رعيفان وللاخر ثلاثة ارغفة فذرا اندانا فاكلوا جميعا مستويين ثم اعطاهم  
هذا الثالث خمسة دراهم وقال فتسا على قدر ما اكلت قال قلت لصاحب  
الرعيفين درهمين منها لانه اكل من رعيفي نفسه رعيفاً وثاني رعيف فلم يأكل  
الثالث من رعيفي الا ثلث رعيفة وكل واحد منهم اكل رعيفاً وثاني رعيف  
فالت اكل من الارغفة الثلاثة رعيفاً وثلثه رعيف وكان له اربع دراهم  
قال القتيبي وعندي لصاحب الرعيفين درهما وللآخر ثلاثة دراهم لاهم  
اكلوا من ثلاثة ارغفة كل واحد منهم رعيفاً واحداً ومن الرعيفين كل واحد  
مهم ثلثي رعيف فصار الثالث اكل من الرعيفين ثلثي رعيف فيعطى له  
درهمين واكل من ثلاثة ارغفة رعيفاً واحداً فيعطى له ثلاثة دراهم وعن  
الحسن بن زياد فبئس اشترى من امر نصف دار ثم قاسه قبل ان يفتحصها  
جارت العترة فان استحق ما في يد المشتري بطل البيع فيه فان شاء  
المشتري اخذ نصف ما في يد البائع بحصته وان شاء ترك فان استحق  
ابتداء ما في يد البائع بطل البيع فيه وان شاء البائع اخذ نصف ما في يد  
المشتري بحصته وان شاء ترك فلو لم يستحق حتى باع المشتري النصف الذي  
صار في يده ثم استحق نصف البيع فالبائع جاز في النصف الذي صار  
للمشتري والنصف للبائع بنصف الثمن ونصف القيمة ولرباع البائع دون  
المشتري ثم استحق ما في يد المشتري بطل البيع فيه وكان للمشتري ان  
ياخذ نصف ما باع البائع ويبطل البيع في نصفه وكذا ان باع كل واحد منهما

نصيبه ثم استحق احد الصفين كالرباع احدها وهذا كله قياس قول ابي  
يوسف ورفضهما الله وبه اخذ الحسن وفي قول ابي حنيفة رحمه الله اي النصف  
استحق جازا للبيع في الاخر لان بيع العقار قبل القبض جائز ولان يبيعه  
من الذي اشتراها منه قبل القبض من الاخيبي وفي تناوي بن الفضل  
وسيل عن مات وترك امراة وبنات صغيره واخا واخنا والاخ غايب فباع  
الوصي المنزل والمناوت والآل المناوت وقسمه للميراث الذي كان في البلد  
وترك الكرم والارضين حتى يحوز الغايب قال لا يحوز قسمه الوصي العقار  
الاباير الحاكم وينصب الحاكم عن الغايب من يقاسم عنه وقسمه القروض  
ايضا لا يحوز الا ان يعزل نصيب الصغير والغايب متى كان بينهما ويفرق  
نصيب الاحد والمرأة ولا يعزل نصيب الصغير عن نصيب الغايب لان  
قسمه الوصي على الصغار في العروض جاز وفي غيره دون العقار وكان  
الغايب كصغير في العروض وقسمه الوصي على الصغيرين حيلة يجوز من غير  
اقتدار فكذب في حق الصغير والغايب وسيل عن وصي وقف عجز عن القيام  
بامور الميت فاقام الحاكم فيما اخرتم قدر الوصي قال هو على وصايته الا اذا  
اقام الحاكم غيره عند عجزه مقامه لم ينعزل لان عجز الوصي عن افاذ  
الوصايا مبني ظهرا عند الحاكم كان له ان يعزله حتى لا يضيع مال الميت وفي  
الجامع الا الصغير قال ابوبكر الاسكاف لو ان زعابين اثنين في ارض لها  
افتسا الزرع دون الارض على شرط الترت في الارض وهو يعمل لا يجوز  
هذه القصة وكذا لو شرط الحر والارض لغيرها وان افتسا الارض مع الزرع  
والارض لها جاز وان كانت لغيرها لم تجز لان كل جزء من الارض في ايديها  
عارية فاذا انت للآخر بالترك فقد اجل والتاجيل في العار لغو وكلاهما  
ما لو كانت الارض لهما لان احدهما لو اسر دعارته كان للآخر كذلك فيترك  
ضرا النهرها ولانه لو اراد الرجوع في الزرع لا يملك الا ان يستحصد على  
ما عرف فيمن استعار ارضا ليزرعها وفي الجاس قال والقرعة ثلاثة  
الاولى لاتباح حتى وارطال حتى اخذ ولها اطله كن اعنى احد عبده  
يعنى عبده ثم اعنى بالقرعة والاخرى لطيفة النفس ولها حايبة  
كما يفرع بين الناميا فزجها والثالث لاتباح حتى واحد في مقابلة مثل

نصيب

طالع

شيام



فيقرر لها كل حق كالمعتمد وهو جازي وفي نوادر من رسم حرج بعض  
 السهام من القرعة وهي اثنان او اكثر لهم الرجوع وان لم يبق الا واحد  
 لا يمكنهم الرجوع وان كان الذي طرحها قام القاضي لا يمكنهم الرجوع في  
 الفصلين اقرت الورثة وهم كبار لا يرت لا يسمع منهم تلك من غير بيعة  
 عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يقسم وفي العقار الذي في ايدهم قسم القاضي  
 بينهم باقرارهم من غير بيعة اجماعا كان لبعض العقار في يد الغائب والصغير  
 لا يقسمها باقرار البالغين الحاضرين وينصب القاضي من يحفظ نصيب الغائب  
 او الصغير ليس من البالغ الحاضر الا واحد وطلب القسمة لا يحجب القاضي  
 ولن جاهد البالغ مع صغير نصيب القاضي عن الصغير من عتبه فيان بالقسمة  
 هم بالعلم حاضرون اقاموا البيعة عريان سرتك الميت غائب لا  
 يقسم حتى يحضر الغائب حضر سرتك الميت وغاب بعض الورثة قسم هذا  
 ان لو كان سرتك الاب اجنبي اما لو كان اخ الميت ورثاها من ابيها هـ  
 مات احد الاخرين عن ورثة واخوه غائب اقام الحاضرون البيعة قسمها  
 القاضي بينهم ويعزل نصيب عمهم كانت الشركة سرا وبعض الشركاء غيب  
 لا يقسم عروضا كان او عقارا حتى يحضر الغائب كان العقار في ايدهم  
 فافروا عند القاضي انها مشتركة فيما بينهم بشرط طلبوا من القاضي القسمة  
 بها روايتان في قسمه الاصل قال ابو حنيفة رحمه الله يقسم وفي الجاهل  
 الصغير قال ابو حنيفة رحمه الله لا يقسم ما لم يبقوا البيعة على الشرا ارضا و  
 بيت بن رجلين فارد احدها القسمة وامتنع الاخر ان يعل على ثلث هـ  
 مرات احدها ان يمتنع كل واحد منهما بنصيبه فانه يجبر الاخر على القسمة  
 فيه والتاين ان يمتنع احدها بنصيبه دون الاخر بان كان له ملك بحبه  
 يقع نصيبه اليه وليس للاخر ذلك فانه يقسم بينهما ارضا والتاين ان لا  
 يمتنع واحد منهما فلا يجبر على القسمة فان الهدم البيت فطلب احدها  
 قسمه الارض قال ابو يوسف رحمه الله يقسم بينهما وقال محمد رحمه الله لا يقسم  
 لجواز ان لا يقع نصيبه كسك ملكه فيقال لها اقتسا على رضا ارضا احدها  
 ان يبنى كما كان واي الاخر ذكر في نوادر رسم انه لا يجبر على البناء الا ان  
 يكون لها عليه حرج فيجبر على البناء فان كان الابي حرجا يقال لسرتك

احكام اقام القاضي  
 القسمة على اهل الميراث  
 وبعض الورثة غائب  
 قسم القاضي بين البالغين  
 الحاضرين



٢٨٨

العتمة وان قسم على ان لا طريق له جاز اذا رضى بذلك وان لم يرض بذلك  
لكن لا طريق لم يكن رجل ولا يرضيه المحل جازت القسمة والله تعالى اعلم  
وفي فتاوي الشيخ وسيل عن قسمة العقب بين شريكين بالمرحلة او  
الوزن بالقياس او الميزان قال الشيخ لان الناس يعارفوا العقب وزينا  
وكيلنا بسبب التناوي وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال التمر وزني في الموضع  
الذي يعارفوه وزينا وان ورد المشرع كيلنا وسيل عن شريكين اقسما كروما  
نصفين وفيها اعقاب وثمار هل يصير الثمار والاعقاب مقسومة او ينظر  
مشارك فقال ان قالوا على ان هذا النصف لفلان لقليل وكثير او بما فيه من  
الاعقاب والثمار صارت مقسومة والا فهي مشتركة بينهما لان قسمة العقار  
بيع وحكم البيع هذا والله تعالى اعلم بالصواب **كتاب الموارث**  
وفي الفتاوي ان رجلا مات وترك امراة جلي قال يصير سالت الحسن بن رباد  
كم عمت الولد الذي في بطن الام قال قال ابو يوسف رحمه الله عمت نصيب  
ابن قال الحسن وانا اقول بنصيب ابنين وسيل ابو جعفر عن مات وترك  
امراة ادعت انها جلي قال لغرض المرأة على امراة ثقة وامرأتين حتى تمسها  
حينها فان لم توقف على بنتي من علامات الحمل قسم بين اكله بين ورثة وان  
وقفت على بنتي من علامات الحمل يوقف نصيب ابنين وليقسم البقية  
وسيل ابو القاسم عن امراة كانت تكن بيت رجل فولدت ابنتا فقال صاحب  
البيت انها ابنة ومات كان المهر والميراث فقي باقراره وان عرفت ان لا  
نكاح بينهما فلا يعرهما ان تاخذ المهر والميراث وللا بنت الميراث وهي في نكحة  
مرفوعة وسيل ابو القاسم عن امراة حامل تحمضت لولدها الذي في بطنها من  
البنات ومات ولدها قال ان وضع الولد على البنات فالبنات ميراث قال  
الفتية وعندي البنات لها ما لم تقر اني جعلت هذه البنات لولدي فان ايام  
ولده على الفراش والمخدة الف سنين لا يصير ذلك الولد ما لم يقل هذا له  
مخلاف البنات الملبوس لانه ما لبس الولد صار مستحلا فصارت في يده فلما اليوم  
عليه لاثبت له اليد الا ترى اني ما ذكر في الجامع الكثير فيمن اقران فلانا كان  
قاعدة على هذا الباط او كان ناعيا عليه لا يكون اقرار لفلان ولو قال كان  
لاي هذا النوب كان اقرارا منه بالنوب فكذا هذا وفي الجامع الاصغر وسيل

بعض ما يخفى عن مات وفي بطنها ولد يتحرك مقدار يوم وليله  
ثم يحري التعاول بين الناس يكون هذا الولد حي ام ميت فدفنت  
المرأة ثم نبش القبر فوجدت ابنت فيها وهي قاعدة على بطنها مال ان امرئ  
ورثها كلها بان هذه البنت ابنتها فوجد بعد وفاتها حية ورثه المراه من امها  
ورثه للابنت ان مات وان عجدت الورثة ذلك لم يقضى كما قسم لانه لا للذي  
انها خرجت منها ام لا وفي الفتاوي وسيل نصير عن الولد اذا خرج راسه واه  
يصح ثم مات قبل الرجوع قال لا ميراث له ولا يصلي عليه الا ان يخرج اكثر  
اليدن قال نصير وسمعت الحسن يقول اذا خرج راسه وصاح فجار رجل وزجه  
قال حب عليه العرم والعرم عند افرس قمته خماسية وان قطع اذنه وخرج  
حيا فعليه خمسة الاف درهم وسيل ابو بكر عن سقي امراته ذوالنخيل  
فماتت من ذلك قال ان لم يعرف ان ذلك الدوا قابل والزوج الميراث ولا ثم  
عليه بافضل وسيل عن مات انتقلت على مودته فمات قال لا ترث ويجب  
عليه الكفارة والدية على عاقلته ولو كان القاتل مخونا فانه يرث وليس  
النائم كالمجنون وان النائم يقضى الصلوة والمجنون لا وسيل ابو القاسم  
عن جهمته ابنته ثم مات قال ان جعله لها في حال صغرها او جعل بعد الكبر ولم  
اليها ومنه الصحة فذلك لها ولا خصوصية الورثة في ذلك وسيل ابو جعفر  
عن زوج ابنته امراة ثم اعطى اب الزوج لاجد البنت البكر ولرا وكروما  
وقال هذا المهر بنك فقال للاخر قبلت ثم مات ان الزوج وترك ابنا  
وللا بنت لا يرثه لذلك قال ان قيمة ذلك مثل الصداق او اقل مما ير  
الناس فيه في احد العقار بالصداق وهم يتعارفون فيما بينهم احد  
العقار بالصداق جاز ذلك وطار العقار لامراة لابن ولا بنت للابنت  
منها ماتت امراة وقد وجه زوجها ثانيا اليها ولم يرها اللهم ان كفوها  
قال ان وجه اليها هدية وكان تلك الثياب كفن مملها جاز ان يكفن فيها  
وان كف منها ولم يبين لها لما فذلك ملك الزوج ولا يكفن فيها الا ان  
الزوج قاله ابو القاسم وقال ابو بكر كفن المثل مثل ثيابه الذي يلبس للوق  
او للجمعة او للوليمة قيل لم يعتبر ثياب المدكة كما اشار اليه الصديق قال



كان ذلك في زمان لم يكن لهم عتقة عن ابي يوسف رحمه الله فيمن مات وترك له عامه ودينقا وسمرا قال هذا ميراث كله واذا كانت الورثة صفارا وفيهم امرأة استحسنت ان ياكلوا فيما فيهم وان كان فيهم ولد كبير احد حصته مات وترك بنت عم لاب او لام وبنت خال قال ابو نصر كان الميراث لبنت العم لانها بنت بخلاف بنت الخال قال وفي فتاوى النسفي مات عن ابنه ابن وابن ابن ابن الميراث قال الميراث لابن ابن ابن ابن الميراث وادلا للاثامات بمرئند ولى الخادم وهو كان معتق خاتون ملكه اخضر حان وترك امير سقى خاتون بنت خضر خان واستولت على جميع التركة فمالها محمد خان شيئا انا وركم مات فاستبقى فظهر ان محمد خان كان ابن ابن الميراث فاسترجع جميع التركة من امير سقى خاتون وكان ذلك رزق له من الله تعالى من حيث لا يحتسب وفي الجامع الاصح وكان ابو القاسم المتفاني يفتي في ميراث الحمد بقول ابي بكر الصديق رضي الله و ابو نصر ابن ابي سلام بالصلح في الاكدره بعد ما وفر حق الزوج ومحمد بن سلمه كان يامر في ميراث الحمد بالامطلاح ايضا وكانوا يهابون من اختلاف الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين وقال ابو نصر الصلح في الحمد والملاخوة اوله واذا مات الرجل وترك مالا وورثته فاخذ السلطان شيئا من تركه الميت فذلك على الكل كما في السرقه وقيل لما خوذ على مرور انه على الاختلاف كذا في الارحام ونحوه دون من كان ورايه على الاتفاق لان السلطان ما اخذ باجتهاده بنفسه او بتقليد غيره وذلك من الاجتهاد في موضع للاجتهاد فقد وفي الفتاوى وسئل ابو بكر عن مات وترك ابنتا وابن عم فانك السلطان ابن العم واحد نصف المال قال ان اقرت الابنتان ابن العم والباقي بينهما نصفان وما ظلم السلطان كان عليهما فلو ماتت امرأة وترك زوجا وعمه وحاله والزوج مقر فاخذ السلطان نصيب العم والحاله قال الصف للزوج وليس لها ان يشارك فيه لان مرجحة ان يقول السلطان احد منكما بحق على قول زيد وفي فتاوى النسفي عن مات وترك ورثه صفارا او كبار واخذ السلطان من الكبار شيئا من التركة قال ذلك من حصه الكبار دون الصغار وان اعطوا

منه

من حصه الصغار رضينوا الا اذا دفع السلطان من غير دفعهم فلا ضمان عليهم وحكى ان رجلا ينجار ايقال له سالار بنوى باب واوصى الى امام ابي بكر يعرف بجواهر زاده وامر بان يدفع ثلثين فالف درهم للملك نصر ابن ابراهيم فلم يررض الملك بذلك فطلب حين الف فقال ابو بكر ان الوصية امرني بهذا القدر وما اطلقني الشرع فالزيادة وان قصدت فساكن والتركه لا اعطيت بيدي والاول ايضا فاني لو ورن شيئا كنت ضامنا ملك ذلك من غير دفعه قال ولو طلب من الولد مالا كبيرا من التركة فصانعه على مال قليل قد دفع من التركة لم يرض كذا روى عن ابي يوسف رحمه الله قال قال السيد للامام ابو شجاع ان الخنايات التي ياخذها السلطان من ارباب السوق على القوانين جعلوها بمنزلة الاموال الواجبة حتى اضطررنا الى الامساك بان من اشترى دارا بغير جثانه وظهر ان عليها الجنايه او ان خايته درهم فظهر انها درهتان ان المشتري الحارس الرد وبين الرضاها كما قال اصحابنا في الخراج قال ولو طو لب الوصي بالجنايه لدر الصغير يجب لو انتفع ان دار في الموند قد دفع من التركة لا يرضى فكان كالصانع المورثه عن ابي يوسف رحمه الله قال وفي عيون المسائل ان لو اقرت ادا كفر المورث من مال نفسه فله ان يدفع في التركة وللاجنبي اذا كفته لم يرجع وعلى هذا للاكار والاصني سادفع الخراج وسئل عن من ابنته عن شهوة وعبدته انه ليس امها حتى حرمت عليه امها ثم ان هذا الرجل وطبها بعد ذلك وولدت منها ومات الرجل قال لا يرث منه الولد للاخير لانه ليس بولد رشده قال الشيخ لا يرث منه الولد للاخير لانه ليس بولد ورثته الى لان هذه حرمة مختلفة فيها كما في الطلاق المضارب ولو تزوجها حتى طلقت ثم وطبها فولدت بنت النسب من غير نكاح ولا عده وهي منصوص بهذا ان الحرمة مختلفة فيها ولا ينقطع النسب وكذلك ههنا وفي الفتاوى سئل ابو بكر عن رجل مات وترك امرأة وورثه وفي يدها عذل قطن وقدر كبراس فيطلب الورثه حصتها قال ان كان اصل ذلك كله من قطن هات وعزلت وسحت كان لها



ولاحصة للورثه وان كان اصل ذلك من ملك الزوج فذلك  
 تركه وان اختلفا فالقول للمرأة اولو وورثتها مع اليمين لان الرجل لا يعمل  
 القطن كائنا في المزارعة اذ اختلفا في الشط كان القول لصاحب البيت  
 وان اختلفا في البذر فالقول للمزارع لان البذر كان في يده كذا  
 ههنا وسيل ابو القسم عن امرأة لها ارض واخذ ابنها في هذه الارض مجرة  
 في حيولها ثم ماتت للام وتركته هذا الابن وابنتا واخذ للابن في كل عام  
 عن المجرة فطلبت للاخت نصيبها فابى الاخ ذلك قال اذا تكلف للابن  
 التحذ لمجد بعين اذن شريكه فوكله له وهو طالم في استعمال موضع مشترك  
 بغير اذن شريكه ولها ان ينعده بعد ذلك عن اتحاد المحدث مشترك والله اعلم  
**فصل** فيه ما قيل القطن والغزل ونحوها القاضى لزوجته  
 هذه المسائل على وجوه اما ان اذن لها زوجها بالغزل او لهاها عن  
 الغزل او لم ياذن لها ولم ينعده ولكنه سكت او لم يعلم بغزلها وان اذن لها  
 بالغزل فهو على وجوه اربعة اما ان قال لها اغزليه الى او قال لها اغزليه  
 الى او قال لها اغزليه لنفسك او قال اغزليه ليكون الثوب ولك  
 او قال اغزليه مطلقا ففي الصورة الاولى الغزل للزوج لاها غزلت  
 قطن زوجها بامر وهل لها على الزوج اجر فهذا اعلا وجهين ان قال لها  
 اغزليه باجر كذا او لم يذكر الاجر فليس لها اجر كان لها المسعة لانه  
 استاجر اجارة صحيحة شرعية لانه استاجر بعمل معلوم مقدورا التسليم غير  
 مستحق عليها بديل معلوم وان لم يذكر اجارة استعانة منها على الغزل فكانت  
 متطوعة فلا يرجع على الزوج بشئ وان اختلفا في ذلك فقالت المرأة غزلت  
 باجر وكذا الزوج وقال لم اسم شيا فالقول بجمع قول الزوج مع اليمين لانه  
 ذكر للآخر على نفسه وان قال لها اغزليه لنفسك فغزلت فالقول للمرأة  
 ويصير الزوج واهبا قطنه منها لان الغزل لاه يكون لها الا اذا كان القطن  
 لها وهذه هبة اتت به القبض لاهما لما اغزلت فقد قبضت وان اختلفا  
 فقال الزوج انما اذنت لك لتغزليه الى وقال لت المرأة لا بل قلت اغزليه  
 لنفسك فالقول قوله مع اليمين كما اذا قول الزوج مع اليمين لان الاذن

يستفاد من جهته فكان القول قوله مع اليمين واما اذا قال اغزليه  
 لي كقول التوبلي ولك فالقول للزوج والمرأة عليه اجر المثل لانه  
 استاجرها للغزل ببعض الخارج فكان فاسدا لانه في معنى تغير الطمات  
 ويكون الغزل للزوج لانه صحت اصلا وهو القطن والمرأة اجر المثل كما لو  
 دفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف كان الثوب لصاحب الغزل وللنساج  
 اجر المثل وان قال اغزله مطلقا فالقول للزوج لان الظاهر انه طلب  
 منها التطوع اولانه غزل قطنه فيكون له هذا كله اذا اذن لها بالغزل  
 واما اذا نهاها عن الغزل فغزلت بعد النهي فالغزل لها وعليها قطن مثل  
 قطنه لانها صارت غاصبة للقطن مستهلكة بالغزل فيكون الغزل لها و  
 عليه مثل قطنه كمن غضب خطبة وطعنها عند ابى حنيفة رحمه الله الدقيق  
 للغاصب وعليه حنطة مثل ذلك الخطبة وان لم ياذن لها ولم ينعده عن  
 الغزل فغزلت فهذا على وجهين ان كان الزوج بايع القطن فالغزل لها  
 وعليها مثل ذلك القطن لان الظاهر من حاله انه انما اشترى القطن للحاجة  
 فكان النهي ثابتا دلالة فكان الجواب فيه ما ذكرنا في صريح النهي وذكر في  
 المستقى عن ابى يوسف رحمه الله في رجل اشترى قطنًا وامر امرأته ان  
 تغزل فغزلت قال هو له وان وضعه في البيت فغزلته فهي لها دون ولا  
 شئ عليها وهو بمنزلة طعام في بيته فاكلته فان كان الزوج جاءه البيت فغزلت  
 المرأة والقول للزوج لان الظاهر انه انما حمل الى البيت ليغزل المرأة  
 وان المرأة متطوعة في الغزل فكان الغزل للزوج فلا شئ لها من الآخر  
 فهذا اذ ضرب من دقيق الزوج وطبعت القدر بامر الزوج يكون ذلك للزوج  
 ويكون المرأة متطوعة وكذلك ههنا وفي نوادرهم انما اذا غزلت قطن  
 غيرها ثم اختلفا فقال صاحب القطن باذن غزلت والغزل له وقال للآخر  
 بغير اذن غزلت فالقول لي ولك على قطن فالقول قول صاحب القطن  
 لان الاجير وان كان يملك الاذن الا انه ظاهر وبذلك يريدان يستحق  
 قطن غيره فلا يقبل قوله ذكره في اخناس الناطقي في اول كتاب الدعوى  
 وذكر في كتاب الصرف من الاصل والله تعالى اعلم بالصواب



القسم **الآخر** من هذا الكتاب مشتمل على ثمانية فصول الاول  
في بيان اعتقاد السلف الصالح وحسن سيرتهم وبيان سبع الدرع  
وكيفية المعاملة معهم الثاني في امر الاحتياط في امر الفتوى الثالث في  
شرف الفقه ومقتبسه الرابع في مناقب ابي خنيفة رحمه الله الثالث في  
الطعن على من يترك مذهبه السادس في مناقب ابي يوسف رحمه الله  
السابع في مناقب محمد بن الحسن رحمه الله والثامن في حسن معاملات  
الفقهاء الاول في بيان اعتقاد السلف الصالح وحسن سيرتهم وبيان  
سبع الدرع وكيفية المعاملة معهم **هذا الفصل** يشتمل على عشر مسائل من  
اصل الدين كتبها الشيخ ابو بكر العياض في مرضه وانفذها الى اسواق  
سمرقند ليصرفها اهلها فيكونوا عليا ولا يرووها وهي بيان اصل السنة  
والجماعة قال الشيخ الامام ابو بكر العياض ان الله تعالى خلق افعال العباد  
وافعالهم بقضاء الله ومشيئته وان الله تعالى خالق لم يزل وان الله تعالى  
له علم هو موصوف له في الاول لا هو غيره وان الله تعالى يجوز ان يرى في الاخرة  
فلا انزاع ولا احاطة لا كيفها ولا كن يجوز ان يكرم الله تعالى غير مخلوق  
ولا محذور وان اهل الكبار من الموحدين في شية الله ان شاء عظمهم  
فضلا منه وان شاء عذبهم بقدر ذنوبهم عدلا منه ويكون عاقبتهم الجنة وان  
الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد اذا كان اصل للعباد اولم يكن لا تسأل  
عما يفعل وهم يعلمون وان شفاع محمد صلى الله عليه وسلم حق لاهل الكفا  
من امته وان عذاب القبر حق وان يرحى من الله تعالى ان يعطي العباد  
ما يبالون من دعايتهم وفي الدعاء حكمه وفائدة وان القدر خير وشر من  
الله ومن لم يبدأ اكله فهو صاحب هوا وبدعة وبالله التوفيق وعن ابي يوسف  
الفقيه من مات مسلمه بسم الله قد ان قال هذه عشرة من المسائل التي جردت  
عليها المشايخ السلف من اهل السنة والجماعة فمن امرها كان من جملتهم  
ومن لم يبدأ بهذا فهو صاحب هوا وبدعة ثم عد هذه العشرة التي ذكرناها  
من قبل من غير زيادة ولا نقصان قال بعض السلف الجملة الصحيحة ان  
يقول العبد الاشكال والتمه انت محبب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه

وسلم

وسلم على ما اراده الله ورسوله عليه السلام **سئل** ابو خنيفة رحمه الله قيل  
له ام من انت انت عبد الله فقال عدى الى عبد الله مؤمن وذكر بعض  
النظار من المتكلمين ان الذي يجب على الانسان احدا من امان ان يقبل على تحمل  
هذا العن حق بلغ حسه في غائته فيصير في حد من يصلح للمناظرة والحاجة والمجاهدة  
او يلزم الحلال التي قد اجتمع عليها اهل المل ولا يدخل في شيء من الاختلاف الذي  
يوجب اياه بل يعتقد ان ما وافق ما اختلفوا فيه الحلال التي اعتقدوها فهو  
الحق وما خالفها فهو الباطل ونحو العصاة والحصة لعن الدين وتوري  
فرايض ربه ويترك معاصيه ويسئل معانيه الى ارباب اجله والحمل التي ذكرنا  
هو ان الله تعالى واحد لا شريك له ولا مثل ولا نسيه وان لم يزل قبل  
المكان والزمان وقيل الفرس والهوا وقيل ما خلق من ذلك موجود وانه  
القديم وما سواه محدث وانه العزل في تضايده والصادق في اختياره وانه  
لا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر وانه لا يكلفهم ما لا يطيقون وانه مصيب  
محق حكيم محسن في جميع افعاله وفي كل ما خلق وقضه وقدره وانه يريد بهم  
الخير ولا يريد بهم العسر وانه انما بعث الهم المرسلين وانزل عليهم  
الكتب ليتذكروا من في سابق علمه انه يتذكر ويحشى ويلزم الحجة على من  
علم الله تعالى انه لا يومر وان ياتي وان الحجة فيما قضاه وقدره وانه يقضي  
التي وان الرضا بقضائه واجب التسليم لامر لازم وان ما شاء كان وما لم  
يشأ لم يكن وان ما قضى من امره فوماض في خلقه وما قدر لاهلهم وان ما قل  
ذلك وهو ما قيل قول المسلمين انه لا امر دلاسه وان امة نافذ في خلقه وانه  
الحق اذ الذي لا يحل وانه لا يمنع عباده فاسم الحاجة اليهم في اذ ما كلفهم  
وهو عني عنه لا يصير بدله ولا ينفعه منفعة وانه خالق الخلق من  
الجن والانسان ليأمرهم ان يعبدوه وانه يضل من يشاء ويهدي من يشاء  
وان اطلاله ليس كاطلال الذي علم به الشياطين وخرجه وانه يضل  
الظالمين ولا يضل المفسقين وفصل يشتمل على صفة السنة و  
الحاجة في قول بعض الشيوخ من اهل السنة والجماعة وهي عشرة  
اشياء والاول ان لا يقول في الله شيئا لا يليق بصفاته والثاني ان يقر بان



القران كلام الله وليس مخلوق والثالث يرى الجماعة والعديد من خلف  
كل برو فاجر والرابع يرى القدر خبير وشرة من الله تعالى والخامس يرى  
المسح على الخفين على السادس لا يخرج على الامسا بالسيف والسابع بفضل  
بفضل ابي بكر وعمر على ساير الصحابة والثامن لا يكفر احد من اهل القبلة  
لذنب والتاسع يبطل على من مات من اهل القبلة والعاشرون يرى الجماعة  
والفرقة عدايا قال صاحب الكتاب وفي هذا الفصل شروط وزيادات  
لا يحتاج ان يراعى ذلك وسئل ابو خنيفة رحمه الله عن تاييل انه  
من كتاب الله تعالى فقال القران امر عدايا من ان تباول بالراى اى اعظم  
وسئل ابو نصر الدبوسي عن معنى قوله عليه السلام كل مولود يولد على الفطرة  
قال اى يولد على دلاله الخلقه على معنى ان الله تعالى خلقه على خلقه ليرتبط  
اليها وتفكر فيها على حسب ما يجب لدلته على ربوبيته ووجدانيته ومعنى  
قوله عليه السلام هيود انه الخبر اى سقلانه الى حكم اليهود ويراها  
بالثقلين لكونه في ايديهم اكد ذلك طهر العمل في المسلمين خلفا عن  
سلف ان الولد يكون بايعا للوالدين غير ان يكون منه كفرا واسلام على  
الحقيقة فقتيل له ان بعض الناس قال في معنى الحديث انه يولد على  
دين الاسلام الا ان ابيه ينعلا له الى الكفر فكان حوت ثم المياق  
وجواب الدين بلى قال لا يمكن القول بتصح هذا الطريق لان من حكمه  
باسلامه مره لم يفعل ابدا الى حكم والامر عليه وسئل ابو نصر الدبوسي فقتيل  
ما معنى الاخبار التي رويت عن النبي عليه السلام وروى في بعضها طوا  
خلف كل برو فاجر وفي بعضها القدر يدع مجوس هذه الامه ان مرضوا فلا ينجو  
هم وان ما توافلا تشيعوا لجنائزهم وفي بعضها ان اتى ستغرق على كذا كذا كلها  
في النار الواحدة فقال المشايخ ان من شرائط السنة والجماعة ان يكفر احدا  
من اهل القبلة ممن الفاجر الذي يجوز الصلوة خلفه ومن اهل القبلة ومن  
الذين قال لهم كلها في النار اهل الاهوآ او البدع وهو خارجون من جملة  
اهل الاسلام وفي الجملة يجوز الصلوة خلف صاحب المذاهب والبدع امرهم على مراتب  
يجوز خلف بعضهم فان فضل الشيخ في شرح هذا الاشيا رجوا ان يكون ما ناقانا

قلونا

قلونا قد استغلب فقال الشيخ البر هو العدل من اهل الاسلام والفاجر  
الفاسق من اهل الاسلام وقد جاز مفسر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه قال لا يخرج احد من اهل الاسلام ذنب وذكر ان تراق الامة انه بالاهوا  
فمن كان من اهل الاسلام فالصلوة خلفه جائزه وان كان يعمل الكبائر  
واهل الاهوا على ضربين فمنهم من يخرج عن الاسلام ومنهم من لا يخرج  
منه فمن خرج منه لا يجوز الصلوة خلفه ومن لم يخرج منه والصلوة خلفه  
جائزه ومن خرج من الاسلام فهو في النار خالدا ومن لم يخرج منه  
فهو في جملة اهل السنة والجماعة قال الله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك  
وبغيره من دينه فاما ما جاء من اهل الاهوا لا يعادون ولا يبيع جنائزهم  
فهو في هذا الغلط وتشديد كان في الزمان الاول حيث كان المسلمون  
امه واحدة في عهد ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فلما قتل  
عثمان وقعت الفرقة وظهرت الاهوا وعليت اصرار الاهولم يكن  
امضا للامام على السبيل الاول وقد كانوا يهايمون على من اى طالب  
رضي الله وبراحمور ولون امره وكذلك العلماء والفقهاء من بعد الى يومنا  
هذا والدليل على ذلك ما جاء ان شهادة للاهوآ جائزه وبالله الحول  
والقوه وسئل ابو بكر عن الرجل يهايم اه على مذهب السنة والجماعة  
فقال اذا رجع علمه الى كتاب الله تعالى وسنة رسوله والى ما لا يهتلف  
الصالح فهو على مذهب اهل السنة والجماعة ولما اذا كان منسوبا الى  
الى الجناير والكفر ونحوها فانه ليس من اهل السنة والجماعة وسئل  
عن الابان اينريد وينقص ام لا فقال الايمان في اللغة على افع  
ووجوه فالايان الذي يخرج العبد عن حالة الكفر الى حالة الاسلام  
لا يزيد ولا ينقص فاما الايمان الذي هو عبارة عن اليقين كقوله  
ازدادوا ايمانا مع ايمانهم ونحو ذلك فانه يحتمل الزيادة والنقصان عليه  
وقال ابو القاسم الحكيمة وجوب التوحيد بين الناس على وجهين توحيد  
متفق عليهم وتوحيد يختلف في صحته والاول هو الذي عوام الناس  
والثاني والتوحيد الذي اختلف في صحته هو التوحيد الذي



اختلف الناس في فروعه فيكفر بعضهم بعضا قال وانا اختار التوحيد  
 الذي لم يختلف فيه احدا انه صحيح وهو التمسك والجملة التي عليها  
 عوام الناس وراي الحجاز وهو لا اله الا الله محمد رسول الله فصل  
 في الاصول عن ابي عصمة سعد بن معاذ المروزي قال الشيخ ابو عمر  
 عبد الرحمن بن الليث سمعت ابا عصمة المروزي يقول سالت عن احوال  
 الامراء المتخلفة عن الجمة والقدرية والحورية وغيرهم ومن لا يرى  
 المسيح على الحسين هل يشهد على احد منهم انه في اهل النار وهو يؤخذ الله  
 تعالى ويصلي ويصوم ويذكر ويحج قال ابو عصمة امام لقول حرم فهو خارج  
 عندنا عن الدين ولا يصلي عليه ولا يصح حاربه واما صنف القدرية الذي  
 يرون العلم فكذلك عندها ويضربون العلم انهم يقولون ان الله تعالى  
 يعلم كل شيء عند كونه وكذلك كل شيء يكون عند كونه فاما الشيء الذي  
 لم يكن فانه لا يعلم حتى يكون فهو لا كفار ولا يترج من شأنهم ولا يترج  
 ولا يتبع جنايزهم واما المرجبة فان حزبا منهم يقولون يرحى امر الكافرين  
 والمؤمنين الى الله تعالى فيقولون الامرهم الى الله تعالى يغفر لمن يشاء  
 من المؤمنين والكافرين ويعذب من يشاء ويقولون له للآخرة و  
 الاولى فلما يرى يعذب من يشاء من المؤمنين في الدنيا ويقيم على  
 قوم من الكافرين وذلك منه عدل في الآخرة فيسبون حكم  
 للآخرة والدنيا فهو لا ضرب من الرحمة وهم كفار وكذلك الصوف للاحر  
 الدين يقولون حاشا من علمه وسيا ما مغفون وللأعمال ليت اغفر  
 ولا يهرون بفرايض الصلوة والزكوة والصيام وسائر الفرائض يقولون  
 هذه فضائل من عمل فحسن لم يعمل ولا شيء عليه فهو لا كفار واما  
 الموحدة الذين يقولون لا يتوط المؤمن المريد من ولا بين ائمة  
 فهو لا سبعة ولا يخرجهم يدعيهم من الايمان الى الكفر واما المرجبة  
 الذين يقولون يرحى امر المؤمنين المرسلين الى الله تعالى فلا سلة لهم  
 حله ولا نارا ولا نوا منهم وتولاهم في الدين وهو لا على السند فالزم  
 قوله وقل واما الخواص فمن يرد قولهم سا من كتاب الله تعالى وكان

حطاهم على رجة التأول ساولون ان الاعمال ايمان يقول الصلوة  
 ايمان وكذلك الصوم والزكوة وكذا في جميع الفرائض والطلاقات  
 فمن اتى بها الايمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وجميع  
 الطاعات فهو مؤمن ومن ترك شيئا من الطاعات كفر يقولون  
 الذي يكفر وشارب الخمر يكفر حين يشرى ويشرب وكذلك يقولون في  
 جميع ما نهى الله تعالى عنه يكفرون الناس بترك العمل فهو لا ما ولو اخطأ  
 مبتدع واياك وتولهم لا يقولون بقولهم واحدهم واحد وهم وفارقم وغلام  
 واما لم يرى المسيح على الحسين فقد رغب عن سنة رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وهو عندنا مبتدع فلا يتخذة اما ما في صلاتك ولا يقره ولا يحلف  
 الله كي لا يعمر لك عمرك فانه صاحب يدعه واما ما سالت عن قبل الرجل  
 المؤمن عما يقول في هذا القابل فان قولنا في هذا اما قال ابن عمر  
 رضي الله عنه بلغنا انه قال كنا مع امرأ من اهل بيت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يقول ان اعمالنا مقبولة وحسابنا مقبولة ونحو هذا الكلام  
 حتى تركت قوله تعالى ان الله لما يغفر ان يترك به ويغفرها  
 دون ذلك لمن يشاء فكفقتنا عن القول في ذلك وكنا نحلف على  
 مرضاتها وفرحوا لمن لم يصحها قال ابو عصمة وكذلك قولنا يقول مثل  
 ما قال ابن عمر في جميع اصحاب الكفار يراون الشرك بالله <sup>ح</sup>  
 واما ما سالت عن الذي روى عن النبي عليه السلام ان  
 الله ينزل الاسماء الدنيا في كل ليلة فيقول هل من سائل فاعطيه  
 هل من تائب فاقب عليه هل من مستغفر فاعف له قال سعد بن  
 مساذ فان هذا الحديث قد ثبت عندنا من غير وجه عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم وهو كما روى انه ينزل من السماء الدنيا ولا ينزل حلف من يقول  
 ينزل علمه ولا ينزل الله والمحجولة ان علم بالليل والسماء في كل مكان  
 وفي كل موضع ولكن يرد كما روى في الحديث وتقول من يقول ينزل علم بعض  
 الاول حرم فاحد روه والله الوفاق <sup>ح</sup>  
 الكتاب ما قيل قول سعد هذا عند محمد بن علي بن ابي حمزة كافر وولاية



ولا عوض في كيفية التزول وهو أكثر مما يخفى في هذا الخبر امرها كما  
ولا يتقلون بتفسيرها ولا نصا هذا القول وشذ في الاخبار في كتابنا الم  
بالرواية في حكم صحيح انه من القرامطة <sup>سئل</sup> فيها بمرقد في سنة سبع  
وستين وثلثمائة من اصحاب الجماعة وغيرهم عن رجل بطور الاسلام  
ويصلي ويصوم ويظهر التوحيد والامان بمحمد عليه السلام من كسبهم اقر  
على نفسه ما كان في هذه السن الماضية معصرا لمذهب القرامطة وكسب  
ادعوا الناس وانا الان قد بدت ورجعت الى الاسلام وهو يظهر الان ما كان  
يظهر من قبل من دين الاسلام الا انه منهم توهب القرامطة كما كان بينهم حكم  
في حبه وماله ودينه وكان سبب اقراره انه عين عليه هدهد بالقتل  
حتى اقر بوجهه فقال ابو محمد عبد الكريم بن محمد حفظه الله ان قتل القرامطة  
في الحملة واجب فاستبصا لهم فرض لا هم في الحقيقة كفار مرهون فسادهم  
في دين الاسلام اعظم الفساد وصرهم امر الصوب واما الجواب  
في مثل هذا الواحد الذي وصف مزاجه في هذا السؤال فان بعض شايخنا  
يعتقد بسبل اي بطلت عطلته في عرفان لهدا مذهبهم وقال بعض شاي  
من غير اشتغال بالفضل وغيره لان من طهر منه اعتقاد هذا المذهب  
ودعاوه الناس فانه لا يصدق فيما يدعي بعد ذلك من التوبة والرجوع  
الى الاسلام وهو كاد في ذلك ولو انه قبل منه ما يدعي من التوبة لهدوا  
للاسلام واسلو المسلمين جميعا من غير ان يقتلهم قال محمد هذا القول  
الثاني اميل وبالله التوفيق وقال ابو الحسن علي بن سعيد حفظه الله  
توبته بعد ظهور هذا المذهب وتكلف في قهره والانكار عليه من قبلين  
يقول ثبت وروعت بل توبته ما حكى عن ابي حنيفة رحمه الله في سده  
قال بين يدي ابي حنيفة رحمه الله ثبت فقال له اوجبه رحمه الله توبتك  
يرجع الى كل من اضلته قد دعوه الى الحق وغيره انك كنت على الباطل فانا  
فعل هذا الذي عن عليه وظهر منه مذهب القرامطة واخبر اهل الحق  
عن معتقد هذا المذهب وتكلف في قهره والانكار عليه والدعوة الى الحق  
قلت توبته والافق من اهل الظلال والكفر بعد مسهل لدفع الفساد

التوفيق وقال ابو القاسم عبد الرحمن الحسن الصفار الواجب في مثل هؤلاء من  
القرامطة او عثر عليهم على السلطان اولاهم على فقهاء المسلمين ما انا  
محسوا في ذات الله تعالى بصلهم وانا اهلهم ولا فعلوا لهم توبه ولا عدل  
فالهم يعتقدون التوبة او اوتت لهم التوبة دينا وبالله العون والقوة  
قال ابو بكر محمد بن محمد بن الماتريدي هذا مذهب كبر وكر صر من  
اهل فغامة المسلمين ولهم دين ديني وعري واحد من هم مسلم ان ينظر  
به ويعمل بما يقع به انقطاع عددهم فان فرغ الى توبته وانا ان لي دفع ذلك  
عن نفسه فان ذلك منه في الظاهر بغيره وما امكن احدهم المسلمين  
ان فعل لهم الى مثل طريقا ان يقطع شوكتهم عن الاسلام ولعل ذلك  
سببا للممات عما هم عليه ان قد وجدوا لانفسهم المخلص بذلك عن محالة  
اهل الاسلام عليهم وسيل عن صحة توبته في ذلك ان يظهر للمسلمين على  
مكتون اصول احوال القرامطة وان يذكر لهم الراعي والرييس واتباعها  
فان فعل ذلك وجب السب عند ذلك والافقه ما قد منا من العقوبة  
وبالله التوفيق وقال صاحب الكتاب الجواب عندي في هؤلاء  
القرامطة كما ذكر الشيخ ابو محمد عبد الكريم بن محمد وهوان كل من طهر منه  
وصح اعتقاده هذا المذهب ودعاوه الناس اليه فانه لا يصدق بعد  
ذلك فيما يدعي من التوبة والرجوع الى الاسلام لانه كان في ذلك  
وانما يظهر من نفسه ما يظهر على وجه التوبة من نفسه وماله واهله  
وولده او لبعض ذلك كما قال واحد لصاح بن ابي العرجاء وكان من عالمة  
الدهرية فقال لزيد يا استاذنا هذا الاحتماد وقد عرفنا الاعتقاد قال  
عالمه البلد وصيانة الاهل والولد ولو انا قبلنا ما يدعي منه من التوبة  
اوي ذلك الى هدم الاسلام وتزايجه والاضرار المسلمين اكثر مما يوجد  
من اضرار اهل الحرب وهذا كذا انك لنا بعض شايخنا ان فقهاء  
لج اخذوا ابراقه دم القرامطة واحرقوا ديارهم لما ظهر واعندهم ضرب  
بعضهم بالسياط تم قتل واول ما يجب من المعاملة معهم ان يقرروا ويحبسوا  
ابا في سجن على حاله وبالله العون والتوفيق وقال ابو سلمة محمد بن محمد بن



داور الثاني من سمي هذا المذهب الذي ظهر من الرعا اليه لم يقبل منه  
 التوبة بل قتل من غير استئذان والي هذا المذهب ابو سعيد  
 الاصحري من اصحابنا وقال ابو جعفر محمد بن علي الفخار بالساس من كان  
 منهم داعيا لم يقبل توبته ويراق دمه ومن لم يكن منهم داعيا فان  
 السلطان يوفيه ويقبل توبته ولا يقتله وقال هذا مذهب جماعة من  
 اصحاب الحديث وقال ابو بكر محمد بن عبد الله الكرمي حرج بن ابي بكر  
 الفخار حرر القرامطة على المسلمين والاسلام اند من ساير خرد الكفار وقتلهم  
 في الحجة واجب ومن عرف بذلك وصار داعيا بان لم يقبل توبته عند  
 جماعة من المسلمين من شايخ اهل الحديث وقال صاحب الكتاب  
 قال بعض اصحابنا فرق بين المرتد والقرمي في التوبة وان كان القرمي  
 في التوبة وان كان القرمي من يداهل ان القرمي ترك ظواهر الالفاظ  
 ويدعي بواطنها فاذا ظهر بليانه من نفسه التوبة جاز ان يقبل منه  
 باطنا يدعيه لما احري علي لسانه من اللفظة علي وجه التقية فلا يعلم  
 انه قد تاب فلا يحكم باسلامه واما المرتد فانه لا يدعي بولحن الالفاظ  
 علي نحو ما يدعيه القرامطة وكان مسلما في الاصل واذا اسلم رجع الي  
 الاصل فليعلم انه قد تاب فصدقناه الا ان في ان القرامطة سميت  
 باطنية لما يدعون ان للالفاظ معان باطنة دون الظاهر ولم يسم  
 هذا الاسم غيرهم واسما علم والذي يصح علي صحة ذلك هذان الله  
 تعالى شرح القتل وغير علي من سعي في الارض بالفساد لاجل الدنيا لانه  
 قال انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا  
 الاية فلا يكون مشروعا علي من سعي فيها بالفساد في الدين احرى واولي  
 لان امر الدين اعظم فالاحتياط فيه الدب عنه من كل وجه اولى  
 وبالله الحواب قال صاحب الكتاب وانما استقصينا الكلام في  
 هذه المسئلة من جهة حكم الله فيهم راويل اهل العلم في داهم  
 لما ان هزل القرامطة فذكروا في هذا الزمان ويرادوا ايضا علي معنى  
 الايام وتكرار الاحكام ويحتدون في هدم الاسلام وتراعيه وتجي الحاق

الضرر

الضرر باهله خذلهم الله واياهم واستقصت الكلام فصرف الاحداث حكم  
 حكم الله فيهم فيكون خيرا لمن حاربهم وبالله التوفيق حكاية عن الشعبي في صفه  
 الروافض عبد الرحمن بن ملك بن معول عن ابيه قال قال عامر الشعبي يا ملك والله  
 لو ست ان تعطولي رقابهم عسر الفعلةا ويملوا يدي ذهابا علي ان كذب لهم علي  
 ابن ابي طالب رضي الله عنه وبكي والله لا اكذب عليه يا ملك فدرست الامور  
 كلها فلو ارقبوا اعني من الحسينية يعني الروافض فلو كانا من الدواب لكافا  
 حمرا ولو كانا من الطير لكافا زخاما ثم قال احذركم للاهواء المظلمة وسرها الرافضة  
 وان منهم يهود المر يدخلوا في الاسلام لا رغبة منهم ولا رهبة ولكنهم دخلوا  
 في الاسلام بغضا منهم لاهل الاسلام وبغيا عليهم قد قتلتم علي رضي الله  
 واهرقتم بالبنار ونفاهم من البلدان منهم عبد الله بن مسعود بن مسعود  
 صنعا نفاهم الى حارب وابكر وس نفاه الى ساباط وانه ذلك ان محبة  
 الروافض محبة اليهود قالت اليهود لا يصلح الملك الا للال داود وقالت  
 الروافض لا يصلح الخلافة الا للال علي رضي الله عنه وقالت اليهود لاجها  
 في سبيل الله حتى ينزل السيف وسادي المادي وقالت الروافض  
 لاجها في سبيل الله حتى يبعث المهدي وقالت اليهود وصب علماءهم  
 صولة وقالت الروافض كذلك واليهود لا يطلون المغرب حتى يشربوا  
 الخمر وكذلك الروافض واليهود ولا ياكلون الحبوب والمارس وهي وكذلك  
 الروافض واليهود يعرضون جبريل ويقولون هو هذينا من الملائكة وكذلك  
 الروافض يقولون اخطا جبريل الوحي علي محمد علي السلام واليهود اليهودي  
 الطلاق الثلاث سا وكذلك الروافض وما يقون النصارى في انكسارهم  
 وذلك ان النصارى ليس لفسادهم صداق وانما يتبعون بني بنوعا وكذلك  
 الروافض يرون المنعة ويتخلون بها وتفاضلت اليهود والنصارى عليهم  
 محبة سلب اليهود من خبر اهل بيتكم وقال اصحاب موسى عليه السلام  
 وسيل النصارى من حرا اهل بيتكم فعلى حواري علي عليه السلام وسيل  
 الروافض من شر هذه الامة فقال اصحاب محمد امرا بالاستغفار لهم  
 سيروهم والسيف ملول عليهم الى يوم القيمة لا يمت لهم ولا يعي لهم

لا يبرول



قوة ولا تقوى لهم حجة كلما اودوا النار للرب اطفاها الله بفسك دمايم  
وتفرق نملهم واد افاض حجتهم واعاد الله واماكم من الالهوار المظلة قال  
صاحب الكتاب والمسمى انما قال شهورا الرافضة لانهم اجعلوا الحق  
يقولون بالتقليد ويسبون من عندهم الكذب وسعصون السلف ويطافون  
فيهم ويكذبون عليهم ويستحلون دماينا الى اساطول ذكرها وليس هذا موضعها  
فمنهم الكفار ومنهم غير ذلك حرام الله مال بعض اشياخنا من اصحاب السنة  
من قال فان حق الحلال فذكر ان لعلي دون ابي بكر فقد نقص عليا وقال قتادة  
عظيما وذاك لان رضى الله عنه في تسليم الخلافة لابي بكر رضى الله لا يخلوا  
عن احد الامرين اما ان يكون الحق كاله وتركة لغيره لعجزا ولغيره عجزا واما  
ان يكون الحق كان لغيره اعني ابا بكر رضى الله عنه فله له ثم لا يجوز الوجه  
الاول لان لا يجوز ان يقال بانه ترك حقه لعجزا فانه من الحق السقيم  
والعيب لانه لم يكن عاجزا بل كان حله اجماعا ولا يجوز ان يقال بانه ترك  
وهو قادر على ان يترك لان القابل بهذا عليا والحق به عيبا وقال فيه قولا  
عظيما لانه قال بان الحق كان له ترك حق الله وضعفه وبذره ودار ظهيرة  
وامنع من كان هو على غير حق ومسحت راسه واعادله اعني ابا بكر فجاد  
الله ودمعه وجميع ولا يجوز اضافة هذا الى علي رضى الله عنه واذنا بطل التو  
مع الوجه الثاني وهو ان كان قويا قادرا ولم يكن عام الا انه سلم ذلك لابي بكر  
لا علم الحق كان له وبالله التوفيق حكى ان ابا حنيفة رضى الله عنه قل له على كان الشجع  
ابو بكر فقال اما بحق فيقول بان عليا ما كان الشجع والرافضة يقول بان الله  
كان الشجع قيل له وكيف ذلك فقال ان الرافضة يقول بان الحق كان لعلي  
الا ان ابا بكر منه فغضب منه حق فلم يتور على ان يدفع ذلك عن نفسه بل عجز  
عنه فقال ابو بكر انج من الله واما بحق فيقول بان الحق كان لابي بكر واتبعه  
علي في ذلك من غير ان حقه عجزوا الله الهادي وحكي ما جرى من ابي حنيفة رضى الله  
فدخل عليه والحق ارج خذ لهم الله قال ابو حنيفة مقتاتل بن سلم كنت جالسا  
عند ابي حنيفة فدخل عليه اربعون رجلا من روضنا الحارثية وقد سلو سيوفهم  
انا عرف الله ويطا هذه الامة بلغنا انك تفسر الايمان بالصدق فان ذلك

عندنا

عندنا احل مزمار الفرات ولكن ليس دينا ان يقتل احدا الا بحجة  
فقال ابو حنيفة فما تريدون اعدوا سيوفكم واجلسوا حتى احكم فان السيوف  
راى وهذا امر يذهب بالحجة فالوكيف نعد سيوفنا ونحن نريد ان نخضبها بدمك  
فقال اجلسوا ادا حتى احكم فقال ما تريدون فقالوا اما تقول فيمن ضرب الحرفوات والحرف  
في بطنه قبل ان يتوب وامراه زنت فجلت فولدت وولدت ولدها وماتت في فاسها من  
غير ان يتوب فقال ابو حنيفة فمن قتل ان يلقي في هذا الذنب من اى الاديان كما عاهدكم  
فنفوا ولم يطبقوا شيئا فقال ابو حنيفة من اليهود فقالوا لا قال فمن النصارى قالوا لا  
قال فمن المجوس قالوا لا قال فان الله تعالى حجج الاديان كلها في الاله فقال ان الذين  
آمنوا الذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين اشركوا فمن اى الاديان  
ها عاهدكم قالوا من المؤمنين قال بالايمان كله او بعبدة او عشرة قالوا يا سبحان الله  
يكون ربع الايمان وعشر الايمان بل الايمان كله قال وبرا من الشرك فلو ابرأ من الشرك  
قال قد ضمهم على انفسكم ما مالوني قالوا فان هما في الجند او في النار قال قول كما قال  
الانبياء عليهم السلام في الامم فانها ليسا باعظم جرما من الامر التي كانتا قبلنا  
قالوا وما قالت الانبياء في الامم قال اما ابراهيم عليه السلام قال فمن تبعني فانه مني  
ومن عصاني فانه مني فغفور رحيم فلم يخرجهم بالعصية عن الايمان واما نوح عليه  
السلام فقيل تبعني الارذلون قال وما علي بما كانوا يفعلون ان حسابهم الا علي  
ربي لو تشعرون وما انا بطارد المؤمنين واما عيسى عليه السلام فقال ان تعذبهم  
فانهم عبادك وان تغفر لهم فانت العزيز الحكيم واما يونس عليه السلام فانه  
قيل واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وانا ناسال الغفران من الذنوب  
قال فغفر ما سيوفهم وقالوا يا اعلم الناس على وجه الارض لا اله الا الله الاسد قال  
وذكر مسلمة بن عيسى بن ابي حنيفة وعسلان حين قدم من الشام قال عبد الرحمن ابن  
خالد قال قدم صاحب عسلان القدرى من الشام يريد يكلم ابا حنيفة عن الله  
فقال له ابو حنيفة اني تركت الكلام واشتغلت بالفقه قال فكلنا وكلمة المتكلم  
من اهل الكوفة فلم يستطعوا ان يلزموه فان كان خصوما قال ابن ابي حنيفة  
قال فكلنا ابا حنيفة وسالناه ان نكلمه وقلنا انه ان اتم لم نكلمه انصرف ونطق



والمعروف

[illegible]







فامر المرأة بالانصراف لينظر فيها فرجعت ثم عادت فلم يجبا حتى  
 اتى على ذلك خمسة ايام وكانت تختلف اليه مرة بعد اخرى فلما كان اليوم  
 الخامس جاء الرقعة الى تلاميذه وحكي لهم ما فيها وكان يقول كل واحد  
 منهم في نفسه بانه قد كف فلم يفت الشيخ فيه بشئ فرد الرقعة وقال بالقائه  
 آسان آسان از روزه بتوانمش برون آودون اوكلما هذا مضاه وقال  
 بعض اشيا خافها بلح كان ستفتي بخلاف الانصراف الى ابن سبله فكان  
 نصير يوجهه الى ابن سبله ومحمد كذلك تعال المستفد قد طال ذلك على  
 وقد افتاني فلان فسل ستفتي ان اخذ بقواه فقال نصير هذا اشكل من  
 تلك المسئلة بكثير وقال ابو القاسم سمعت محمد بن سبله يقول يل خلف عن سبله  
 فاني ان يجيبه فقال السائل الما من يرشدني فقال الى الحسن ابن زياد  
 فقل له ان في الكوفة قال خلف من كان له هم الدين فالكوفة له قريبه  
 وحكي لنا ابا مطيع اللخمي كان خرج الى الحج في العام الذي حج فيه  
 هرون الرشيد فلما كان في مكة ابو مطيع اجتمع اليه الناس وازدحموا  
 ازدحاما كيش اقبل الخبر هرون الرشيد فيها ذلك وافزع فافقد  
 المبد رسولاً وقال ليقل لا يفتي فقال ابو مطيع للرسول قل  
 للخليفة يا امرئ الناس بان لا يستفتوني حتى لا افتي فانصرف الرسول  
 من عنده فلم يرجع قال ابو عبد الله محمد بن سبله كان ابو القاسم لزوم ابا  
 مطيع اربعين وكان ابو مطيع رجلا صفرها كان اذا سأل كان  
 الجواب على لسانه وحكي ان يوسف السهرستي قد ابا خلفه رحمه الله  
 من البصرة لسانه عن اربعين خلفه سبله جمعها فدخل على ابي خلفه رحمه الله  
 فقال له ابو حنيفة رحمه الله انك متكلم فقال قلت في نفسي لو اجيز به ذلك  
 لم اتصنف عنه فقلت لست فيه فقال سبل ما بد لك فسالته عنها كلها  
 حتى فرغت ثم قلت له هو كما قيل لك اني متكلم فسل عما بد لك فقال  
 اغد على فقال عذرت عليه فقال امومن انت فقلت له قد اصابت  
 منه ما استوجبت منه وقد تركت ما هو حقيقه فقال ما الذي اصبت  
 وما الذي تركت منه فقال اصبت من الايمان ما لو انيت بعمل اهل  
 السموات والارض ولم ات به لم استحق حبس شيا وتركته منه

ما في الاسر

ما لو انيت به الكتب مع الصديقين والشهداء والصالحيين قال  
 فقلت ابو حنيفة رحمه الله فقال له الغلام من العلم ان اسكتك فقال اتد  
 ادخله مدينة اعلق ابوابها وحكي لنا ان ابا عبد الله البجلي كان يقال  
 له هو من اصحابه كان وكان سببه ان ابا شفياء الله حين ما حضر الوفاة  
 جمع اصحابه وقال لهم ان كل واحد منكم يستفتني ان يختلف الى صاحبه وفاني  
 ويتعلم منه ولكن استاجر وادكانا واجتمعوا في كل يوم وليطرح بعضهم  
 على بعض المسائل حتى يحفظ بعضهم من بعض ففعلوا ذلك فكان ابو عبد الله  
 يختلف اليهم فصار جريحا من ذلك فكان يقال له هو من اصحاب الدكان قال وجار  
 رجل الى ابي نصر محمد بن محمد بن سلام فقال له ابو رجاء السهماني فساله عن افطر  
 في شهر رمضان معتمرا فافتاه يصوم شهرين متتابعين فلما خرج  
 الرجل فقل له اليس العتق متقدم على الصوم فقال ان هذا الرجل من  
 الجبابرة فلما افتته بالعق لا فطر ثلثين يوما واعتق ثلثون رقبة ففقد  
 عليه كيلة لا تجرى على الافطار ومن فقها بلح ان السائل لو اراد افطر  
 اقتبه بمثل ما اجاب ابو نصر ان كان قد افطر ثم يبال افتيه بما جاء  
 في الخبر وقيل ان المكفر بالخيار في العتق والصوم والاطعام قال  
 الشيخ ونحن لا نقول بذلك مسيله ورت من ترمذ الى نصر محمد بن محمد بن  
 سلام في العامي يستفتي الفقهاء قال الشيخ ان العامي الجاهل ما هو بانيبا ع  
 اهل العلم واستيعابهم في يومهم وتقليدهم فيما انتوه لقوله تعال قبلوا  
 اهل الذكرا ان كنتم لا تعلمون وامر الجاهل باتباع العالم في نوازلهم  
 وتقليدهم فيما افتوه اذا ابتلى العامي الجاهل بجاريه وهو بين جماعة من  
 العلماء بالدين هم اهل الفتيا في حوادث الاحكام فان كانوا متقليدين  
 في العلم سال ايهم شار وقلة وما يعنيه وان كان فيهم من يفضل غيره من  
 اشكاله في علمه ضد الافضل في العلم فاستفاه وقلة ان كان يعرفه  
 وان لم يكن يعرفه سال من عنده معرفة الا فضل والافقه فرفع نازله  
 اليه فان لم يفعل وبالعزم فان كان الميول من اهل القيا وبعد  
 قوله مع قول غيره قوله العلم وبذلك ذلك في الفصل في جاز له تقليده  
 الا ترى ان النبي عليه السلام كان يستعمل اصحابه على اعمال المسلمين



وكان يولهم النواحي التي لم يبلغها فكأنما يجكون في اهل ولايتهم بالنص  
 مرة وبالاجتهاد اخرى مع علمنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اعلم  
 منهم بدرجات واذا اختلف علما زمانا العامي الجاهل المبطل في حادثة  
 وهم بحبيب وصفا من جواز الفتيا تقلداتهم ان كانوا متقاربين واراوا السلف  
 الى قول العالم الآخر فان كان ذلك في حكم من حقوق العباد استحق عليهم منحق  
 حقائروهم ابطاله بسفله لم يفعل ذلك في حقوقه ولا يتقن ما ابرمه بفتيا  
 العالم الاول فان فعل ذلك ونازع صاحبه وراى المعنى على ما استحق عليه  
 ارتفعوا الى الحاكم في زمانها الحكم بينهما بما يقطع تنازعهما باى القولين حكم  
 ليس لهما بعد ذلك نقض ما حكم بينهما سوا حكم بالتحليل او بالتحريم في النكاح  
 وغيره بعد ان لا تعدوا الحاكم افاويل الفقهاء ولا يخرج من اختصاصهم فقد  
 عليها وزمها طاعة وكذا لو عزل الحاكم الاول وان كان راي الثاني بخلافه  
 فان امدت الحال بالعامي الجاهل المبطل فيما انتاه به العالم في زمانه  
 يحل كان او حرمه كان في سعة من المقيام على فتياه فان هلك ذلك العالم  
 حله المقام على ما قال في زمانه يحل كان او حرمه ويستقبل الاستقبال في  
 ساير ما يتلأ به وتقليد من بقي في علماء زمانه فان كانت النازلة في امر  
 الدين في الصلوة او الطهارة ونحو ذلك وراى استنباف السؤال ممن  
 هي من علماء زمانه ممن يرى خلاف من هلك منهم فله ذلك وله الانتهال  
 ما يفتيه به وكل ما جرى في اختلاف العلماء عصر افقصر فليتلأ فيهم ما  
 وضعنا من الاحكام ما لم يكن فيه مجادوث من تحير الانفال وما جرى  
 من ذلك بين قوم تحاصوفيه وتجار بها فالت ما ذكرنا من الاختصاص الى  
 الحكام وللاقتياد لاحكامه **الفصل الثالث** في شرف الفقه ومقبية  
 وحكمنا ان الشيخ ابابكر الجرجاني قيل له انما تذهب الى مجلس بعض الناس  
 فيتكلون اشيا فترق ثوبنا ولا يكون كذا في مجلسك فقال لهم ان سهلا  
 ان اذكر لكم اشيا تبكون الا انه يكون في مجلس رجل قد حرمت عليه  
 امراته او عتق عليه رقبته ولا يعلم بذلك او تكون امراته وامته او  
 امته حلالا له وهو يظن انها حرام عليه فيفتن له لك فانما اذكرهم من  
 من الفقه حتى يعلم الذي حرمت عليه امراته او امته فيجيبها او يعلم الذي

امارة

٤٩٢

امراته حلال له فيخرج عنه اى الى اخرت الفقه وفضيلته لان  
 الحاجة اليه اكثر والتفح فيه اعم وامره اشد واصعب وقال ابو الحسن للكم  
 لابي منصور المذكر الحسن انك تفسر القرآن ومن ابن سماعك التفسير  
 قال الى سمعت اربعة واربعين من كتب التفسير ومع ذلك اذا سالت عن  
 تفسيره تفسر على الحال ولا ادرى كيف افسر فكيف تفسر انت ثم قال  
 عليك بالروايا وحكايات السلف وسئل ابو حفص الصغير عن تفسير  
 قوله انقروا خفافا وثقالا فقال انما لم يبلغ من الحال ما يحوى التفسير  
 ثم قال للسائل ان كنت تحسن القرية فقد قتل ثيابا وكهولا وسئل ابو حنيفة  
 رحمه الله عن تفسيره فقال بنى رايتي فقعدت مفسرا او كلاما اقرب  
 الى هذا المعنى وسئل بعض اصحابنا ما بال الفريخ عن مجلس الفقه وعين  
 في مجلس القصص ونحوه فقال لان الحمار والدين يخاف من مزج المطار  
 معنى هذا الكلام ان العوام لا تحسن الفقه ولا يعرف الحلال والحرام فيحيط  
 في بايعاته وعقوقه ومعاملاته وجميع اموره ويحج المال لبطنه وفرجه  
 وغير ذلك من السنة والحرام وقد اعتاد ذلك حتى صار له كالطبيعة  
 الخامسة كما قيل في امثال العرب العادة هي الطبيعة الخامسة فيقتل عليه  
 ان يدنو في مجالس العلم والفقه ويعلم الحلال والحرام والمكروه وغير  
 ذلك لانه يخاف انه اذا ادنا سمع ما ينهيه على محاربه ونسأد اموره وتعاظمه  
 فصار مثاله مثال حمار ديت يخاف شرع السطار لما ياله من الالم والوجع وعن  
 ابراهيم النخعي انه كان لا يقدر ان يحفظ العلم فرأى في المنام ان قيل له ان  
 اردت ان تحفظ العلم فعليك بحرس خصال اولها صلاه ولوركعتان والثاني  
 السواك واذا اكلت شيئا فكله للعدوة لا للشهوة والرابعة فالدابة  
 الوضوء والخامس التقوى في السر والعلانية وحكى ان عبدا لله ابن  
 ابي حفص كان ضعيفا الجسم باحلا فبيل من ذلك فقال هذا جسد  
 لثلاث اشيا السلطان بظلم ولا طاعة في ذلك وفقه الفقه وحمل  
 الجبال يعمهون فيه ولا يطمعون في العلم وقال ابو القاسم الحكيم اذا  
 تعلم الرجل الفقه اشرف على جميع العلوم وصار يعلم غيره من العلوم  
 عليه سهلا وقال ايضا اصعب العلوم علم الفقه وانما يصل اليه الرجل

يلقى



ما دام حامل الذكر لانه يحتاج في فعله الى فراغ القلب وقال ابو مطيع  
 الكبير النظر في كتب محمد بن محمد الله افضل من صلوة الليل وقال خلف النظر في كتب  
 ابن حنبل رحمه الله افضل من قيام الليل اذا احسنت نيتا لرجل في ذلك وحكي ان  
 ابوبكر الاعمش كان يجتهد الى ابوبكر الاسكاف ويتعلم منه الفقه وقال ابوبكر الاسكاف  
 يوما ان هذا الاعمش كل سبيل علمتها اياه فهو اعلم بها مني وانما كان ذلك لان  
 الاسكاف كان صاحب الحفظ فالاعمش كان صاحب نظر وفكرة فكانت  
 تتبع الحقائق وقال ابو نصر ابن عياض لابنه يا بني تعلم فانك ان اردت  
 به الدنيا وجدت وان اردت به الآخرة وجدت وقال ابوبكر الاعمش لو صادرت  
 العامة كلهم عمرا الى ما افقر ويوم ولم اتركهم وقال الحسن قال سفيان ابن عيينة  
 اسال عن سبيل فلو شئت احببت فيها جوابا خلافا لاصحابنا ولا يلحقني  
 فيها احد ولكن اجبتني احسن ما قال اصحابنا رضى الله عنه قال الشيخ ابو نصر  
 محمد بن من سلم دخلت انا واسامة على محمد بن سلم قبل وفاته يوم في مرضه  
 الذي مات فيه فقلنا اوصنا رحمت الله فقال اوصيكم بشئ او حفضتموها  
 بخوفهم وان تركتموها هلكتم او لها ان تكفوا السننكم عن اهل البيت وان  
 قالوا لم يسووا والثاني احببتنا ارباب السلطان لا تخافوهم ولا تخافوهم  
 لوهم ولا تاتوا كلوهم ولا تشاربوهم الا ان تكونوا مظلومين والمالك عليكم  
 هذا العهد عليكم بهذا العهد عليكم بهذا العهد ان اردتم به الدنيا فكم المتك  
 وحرمت للآخرة واردم به الله والدار الآخرة فلكم الدار ان جميعا وارب  
 عنكم راضي وحكي لنا ان رجلا اراد ان يخرج الحنف من الفقه ابى نصر ابن عياض  
 فنهى قال الرجل انما فعل هذا العكس لا لاجلك فاذن له بذلك قال ابو القاسم  
 سمعت ان هرون الرشيد مر على الكسائي وابنه فصب الماء على رأس الكسائي  
 والكسائي يغسلها فذاع هرون الكسائي فقال انا سئلت المالك ابن نويرة  
 فانت لا تفعل الا ادب فقال ما اذا شئت قال الا اضرهم بان يصب الماء  
 ما جدي يده على رجلك ويغسلها ليد الاخرى في اوقع له خافهم محسرا ان  
 ابوديه قال ابو عبد الله كان في عراسان يبلغ اشهر ان يلقى خلف ابن  
 ابوبكر فلم يقدر عليه قال فاستعمل ليما في سكة القاضي فلما راه خلف في موكبه  
 دنا الشيخ الى الخابط وقس راسه ووضع حبهته على الخابط فدنا اليه الى

قال

نقال السلام عليك يا ابا سعيد فلم يجيب حتى سلم عليه تلك مرات فلم يجيب  
 فقال لصاحب شرطه ايها الامير هو لا يكلفك لا يوره قال فخرج والى خراسان  
 راسه الى السمار فقال يا رب ان هذا يتقرب اليه بعض وانا اتقرب اليه بحسب  
 اياك فان كنت تغفرت له فاعف عني وقال محمد بن يوسف سمعت ابا سليمان يقول  
 دخل خلف بن ابوبكر على محمد بن الحسن وكان اول دخوله عليه فلم ير له بناظرة  
 حتى وقعت عليه السمن قال فقال ابوسليمان وقعت انا ووقعت وراة  
 خلف واسرت الى محمد بندي اي انه يدعي الرقية فلم ير الا بناظران حتى قطع  
 محمد رءوسه كله قال وكان هذا قبل وفاته ابى يوسف وكان خلف يجتهد  
 اليه قال رجلا دخل خلف ابن ابوبكر قال يا ابا سعيد اوصني فقال ان  
 ابن لا تطرق رجوه هؤلاء الطغاة الذين اتوا باب السلطان فافعل فقال  
 سفيان باق على الناس زمان لا ينتفع المتعلمون من العلماء ولما العبد المتعلم  
 فاذا كان كذلك فعليك براءة العترة قال زمان على الناس فهم كراس السمار  
 المتعين في الرقاق ولا يلبثت اليه قال ابوبكر الاعمش سمعت ابا نصر محمد بن محمد  
 بن سلام يقول سمعت ابا عبد الله محمد بن سلم يقول سمعت ابا يعقوب يوسف بن عمام  
 يقول اخلفنا الى ابي مطيع وابدعنا حتى مات ثم اخلفنا الى خلف وشداد  
 حتى ما مات قلت الى من اخلف فقلت ههنا عمام ابن ابى يوسف ثاب عاقل  
 فهم يمكن ان استخرج العلم من عقل وخرمه فلزم حتى مات فبلغ اختلاف في نيف  
 وخمسين سنة فالان لا اصح ان اكون معلما لان كنت هناك ولا اصح ان  
 اكون معلما لان نفسي لا تحطع ولكن اصح ان اكون مودنا لاني اعرف من اقبلت  
 الصلوة قال وكان محمد بن سلم اذا حكى هذه الحكاية قال انا احكم بخلف شيئا ثم  
 ينظر في رؤيا مجده فيقول ايذا روية يطعم جلوسي وعن محمد بن سلم قال يكتب  
 عند ابي عبد الله البجلي بغداد سبع سنين لطلب العلم فلم يتم السبع اردت  
 ان ارجع فاستاذنته فقال لا تدخل خراسان وسالت عن سبيل فلهذا اتما  
 فيها ان انت ان سالك عاي فكيف نجيب وان سالك غير عاي فكيف نجيب في  
 ذلك فمكنت عنه سبع سنة اخرى تمام اربعة عشر سنة ثم رجعت وكتب العلم  
 في هذا السبع الاخرى الدخول في الكلام والخروج منه وقال علي بن احمد  
 محمد بن سلم على عن عمام بن ابى ربيعت قال علي بن موسى ابن يحيى بن خالد واليا علينا

جوابك  
فخبرت



فعزل اما مطيع عن القضا فذهب اليه فاذا هو في دار النساء فجلت انتظر خروجه  
 فلما سمعت صوته فقلت في نفسي اقوم له ام لا ثم قلت اعظم العلم فلا اقوم له فخرج  
 فليس في مقعده مفضا فكلت وحدثته وحدثته فانالت به حتى ابكته ثم حدثته  
 فانالت به حتى هشا لي سرورا ثم قلت ايها الامير ابو مطيع شيخنا وقاضينا علمنا  
 فلو ردت اليه الامر فقلت خازلت حتى دعاء وولاه القضا وخلق عليه ثم فنت من  
 عنده فقال لي يا عصام انك سكران من ثلث فاعد رتي وبي سكر الشباب واني سكر  
 وبي سكر اللطيف واني سكر في سكر القضا وحكي ان شقيق البلخي وابا يوسف القا  
 كانا نلذنا في تعلم العلم معا فلما تفرقا اختار شقيق ابن ابراهيم الرهد في الدنيا  
 والرقم امرابي يوسف حاكى صار قاضي القضا فخرج شقيق حاجا الى بيت الله رح  
 ودخل على ابي يوسف رزما له ثياب له رة فقال ابو يوسف يا ابا اسحق انت تعد  
 في ثيابك هذا فقال نعم لا اتي لم اجد بعد ما اطلبه وانت قد وجدت ما طلبت  
 فقلت الكسوة وحكي رجل لنا ان رجلا كان ينظر في وجهه اربعين الف دينار فقال  
 له ابو جعفر هل لك من حاجة قال سوي الى سمعت ان النطري في هذا العالم  
 عبادة فقال انما انت بذلك العالم انما ذلك ابراهيم بن ابي يوسف يبلغ قد  
 الى ابراهيم يبلغ كذلك الى قال انما انت ذلك العالم انما ذلك ابو جعفر بخارا  
 وفي رواية لما وضع هذه الحادثة لابراهيم بن يوسف الى ان قال بعد ما يكي  
 طويلا لما ذكر شقيق وعام في القبر وكما يحكي ان امرأة كانت ينظر في وجه  
 ابراهيم بن يوسف ان قال بعد ما يكي طويلا او ليك العلماء الذين كان النطري في وجههم  
 عبادة قد انقروا منذ اربعين سنة فان اردت فانظري في قبورهم الى قبر  
 شقيق ابراهيم وخلف ابن ابراهيم وقال ابراهيم استوجبتنا حسنا ففكف  
 ببياننا فبلغ كلامهم ابو بكر الوارق فقال انه سيد العلماء وحكي ان حمزة  
 المصري كان يمشي في حاجة شديدة مع الكسائي في طريق الكسائي  
 كان تلميذ حمزة ففطس حمزة فامر الكسائي ان يطلب ثوبه من ما قد ذهب  
 الكسائي الى باب رجل فقرع الباب فخرجت جارية تلميذ فقال منها شيء  
 ما فخرجت الجارية فوجدت المار فلما را حمزة الجارية حول وجهه وشي  
 فلما راي الكسائي ذلك رد القدر وذهب في الله حتى لم يبق له مال عما فعلت  
 ان ملك الجارية كانت جارية تلميذ فابيت ان اشرب الماء على يد جارية تلميذ  
 سبب

العلم

وحكي عن الكسائي انه قال استكل على الف مسيلة فذهبت الخليل بن احمد لاسا  
 عنهما فقال اطلب منك الف دينار لاجيب عنها قال فقلت في نفسي انه لم يكن  
 يطلب على العلم شي لكن دفعته اليه الف دينار فاجابني عنها وصدق  
 بجميع الالف ثم قال لم اكن اخذ على التعليم شي لكن اردت اعلم هل للعلم عندكم  
 قيمة ام لا وحكي لنا عن الشيخ قاسم الصفار يبلغ انه كان يبيع او ان الصفار  
 في السوق وكان تلميذه يقرن عليه للاساق في حانوته فاذا حضر مشري  
 ليثري من الادوي قام بنفسه واره ذلك الانا وكان يقول بعض تلاميذه انما  
 اقوم فكان يقول لا لاني ان فعلت هذا عورت نفسي باحوال الناس فاقول  
 من لي بطلب من محيى بكذا واني تقلت العلم بجهد ولا ادخل النار نسيبه  
 وقال نصر بن حصا كانت مسيلة على منكله فاتي على ذلك ست سنين او اقل  
 او اكثر فكتبت اسال عنها الكرخي وكان لا يجب فغبت يوما عن مجلس فاجاب  
 اصحابه عن ذلك المجلس المستكل فغدت اليه من الغد وسالته فاجابني ففكرت  
 على ذلك وسيل ابو القاسم الحكيم عن الحكمة والفقه ايهما يجب تعلمه او لا فقال الحكمة  
 لان الفقه يحتاج اليه الا احياء فالوجب عليه احياء القلوب اولاهم الاشتغال  
 بالفقه ايهما يجب تعلمه وقال ايضا ان تعلم الرجل الفقه اشرف على جميع العلوم  
 وصار يعلم غيره من العلوم عليه سهلا فقال ايضا اصعب العلوم معلما علم الفقه  
 وانما يصل اليه الرجل ما دام حامل الذكر لانه يحتاج في تعلمه الى فراغ القلب وقال  
 سفيان يوجب علي الفقيه ان ينفذ ما مدته الى الحكيم ليتعلموا منه الحكمة يجب  
 ايضا على الحكيم ان ينفذ تلاميذه الى الفقيه ليتعلموا منه الفقه فان الفقه والحكمة  
 امران لا يتقيم احدهما بدون الآخر وقيل لابي القاسم الحكيم لم لا تفتي الناس  
 وتعلمهم الفقه فان لب حظا في الفقه فقال ان الخوف والخطر في الفقه اكثر من  
 الحكمة لانه حكم بين الله تعالى وبين عباده بالتحليل والتحرر والحولة والفساد  
 في الفروج وغيرها فقال ابو بكر الخاسي تلاميذه يوم من الايام اذهبوا الى مجلس  
 العامة فقالوا اننا لتفيد من الشيخ كل يوم فقال اذهبوا اليها فان كل واحد يعرف  
 شي وليس كل شي يعرف واحد وحكي ان ابا بكر الاصم الذي كان في عهد ابي حنيفة  
 رحمه الله قال لاصحابه ان اصحاب ابي حنيفة رحمه الله استولوا على الدنيا فاصنا  
 بشي فقال ما كنت ادري ان محبتكم اياي للدنيا وما يذو الخطية انه استفاض امرابي



ابي حنيفة رحمه الله وامر اصحابه حتى استولوا على الدنيا وقضاء وافتا وخرجوا  
 لتركة وصالح منه وعمر ارد وسيل ابو مطيع عن النظر في كتب هؤلاء يعني هـ  
 الحسن بن سيرين ونحوها لغير سماع افضل ام صلاة الليل قال النظر في كتاب  
 هؤلاء للفقهاء افضل ام صلاة الليل قال بن سلة لا يتعلم هذا العلم الا من ضيع  
 دكانه وحرب بيتانه ومات اقرب الناس اليه فلم يشيع حبانته وقال خلف  
 النظر في كتب ابي حنيفة رحمه الله افضل من قيام الليل اي اذا حست به الرجل  
 في ذلك وحكى لنا عن شيخنا ابي القاسم انه قال كنت اختلف الى الشيخ ابي  
 نصر محمد بن محمد بن سلام لعلم الفقه وكان يحكي حكايات كثيرة في خلال  
 الكلام فكنت لا انتقل اليها ولا استغل بحفظها فكان شيخنا يحلف الى ابي  
 نصر فقال لي لا تغفل واحفظ هذه الحكايات فان فيها فوائد كثيرة قال فقلت  
 موعدت وكنت احفظها وفايلة هذه الحكاية انه ينبغي لصاحب العلم ان ينظر  
 في حكايات المتقدمين فالحقا ففيد فوائد كثيرة من التوبة والتكبر والرياسة  
 ونحوها ولقد حكى لنا عن شيخنا انه ربما استغل بذكر الحكايات في خلال  
 الدرس الى اخر المجلس ويترك الاساق وقال ابو بكر الاسكاف رايته اضر  
 بن يحيى في صغري وشيعت حبانته ولا احفظ عنه الاسيلة واحدة حبانته  
 امره فسالته عن امره في بطنها ولقد خرجت احدي يديه وهي تخاف خرب  
 الوقت كيف تصل حتى لا يلحق بالولد ضرر فقال حينئذ يدرى ويحسول به فيها  
 وصلي فان احتاجت الى ان تضع عن يمينها او عن يسارها او امامها وسارة  
 او شيئا ليعكفها اذا الصلاة فقلت ذلك وقال بكر بن ابراهيم الفقيه حملت  
 كتابا الى ابراهيم بن يوسف الخزعطام بن يوسف ببلخ وهو واقف على باب  
 فاحذ من الكتاب وقبلة ونظرتم قال اذهب فاروي عني فقلت كيف اقول  
 يا ابا اسحاق قال قل حدثنا ابراهيم قلت كيف اقول ولم يحدثني قال انا امرت  
 بالكذب قل حدثنا ابراهيم قال محمد بن سلمة كنت لا اري الاجابة فاحترت  
 ان ابراهيم اجازها واجزت وصلح وقال محمد بن سلمة رحمه الله عليه واحمد بن  
 حرب رايته الف عالم بخراسان والعراق والحجاز فما رايته مثل ابراهيم بن  
 يوسف قيل لابن سلمة كل هذا يا ابا عبد الله فقالوا السكون العالم كان ابراهيم  
 بن يوسف وقال قتادة ابراهيم كتاب الزهد ست مرات فتصدق بالالف الف

ومائة الف واعتق مائة مملوك عند الفراغ من قراءة وحكى لنا ان رجلا  
 يكون بلخ او حي يملك ماله لفقرا بلخ ومات فبذل فقرا واهل بلخ حطوطهم  
 عن اخرهم ان ذلك يعرف على الامير بن عيسى وكان يملك يومئذ بلخ  
 من الدور والضياع وعينها سوي ما كان يملك من الاموال المنقولة وتاويل ذلك  
 ان ما كان عليه من الديون والحقوق للناس في دينة اكثر مما كان عنده وفي  
 ملكه لكنه ظله وغضب فكان فقر اهل بلخ من الدور والضياع وعينها قال  
 واختلف الشيخان ابو بكر الاسكاف وابو بكر الاسكاف وقت ما ترق المرأة  
 الى زوجها قدر الاعتس من جهة السن وهي ان تبلغ تسعا فانه صلى الله عليه  
 وسلم ما بعانية وهي بنت تسع سنين ونظر الاسكاف الى حرسها انها  
 تصلح لذلك وتاويل امر عانية رضي الله عنها انها كانت تصلح قال صاحب  
 الكتاب وهذا القول اصح وحكى ان ابا حنيفة رحمه الله لما دخل بغداد وسيل  
 عن بيع الرطب والتمر فقال حبانته لانه لا يحلوا لما ان يكون تمرا بتمرا ولا غير تمر  
 فان كان تمرا بتمرا حبان لعله عليه الصلاة والسلام التمر بالتمر وان كان تمرا  
 لغير تمر فهو اجوز لقوله عليه الصلاة والسلام لقوله اذا اختلف النوعان  
 فبيعوا كيف شئتم بما يبيع فغرض بخبر سعد بن ابي وقاص فقال مداري علي  
 زيد بن عباس وسكت فكت القوم ولم يعارضوه لبي وسيل الزعفراني  
 بالري عن رجل قال ان لم اسق فلانا السم القاتل فامر مدعي جهر بن زكريا الطبيب  
 وساله عن السم فقال جهر هو اسهل امر للطبعة شيئا من كل الجوز فان الاطبا  
 اجتمعوا على انه سم قاتل من الرء من قبله فقال الزعفراني ذلك واسفي به  
 لانه لا يطبخ اذا اطعم ذلك وحكى ان الخليفة في عهد حسن البجلي قال لامرأة  
 ان لم اقل ما هو له فانت طالق ثلاثا فقالت امرأته طلقت نفسي ثلاثا فاعنته هـ  
 الخليفة واضطر ولعل من سأل عن هذه المسئلة فقرا بغداد في راي مجلس الشيخ  
 فاعنفها فكسر راسه فقال واحدمن ثلاثا ميلة انا اجيب عن هذه المسئلة  
 لكنني اريد ثلاثا من الف درهم ففرض له ذلك فقال يقول الخليفة لامرأة طلقتك  
 ثلاثا اذا مضى سنة فاذا مرتب ما ربح التهم او نحو ذلك وقال بعض اصحابنا واصل  
 من ذلك ان يقول كاقالة امرأته طلقت نفسي فلا تطلق شيئا  
 ليشتمل على عدة مايل سيل عنها الشيخ ابو الحسن الكرخي ببغداد قال الشيخ

ب



ابو الحسن رحمه الله وصلت رسالتك اولم الله كرامتك وجعلك من اهل طاعته  
 وولاية وقران ما لظمت من المسائل ما اقتضيت الجواب فيه وما اقتضيت الحق  
 عليه فاما ما اقتضيت الجواب فيه فقد اجبت عنه ما امكن الجواب فيه وما تاجر  
 الجواب عنه فلتضيق الوقت لخروج الحاج وللاستغفار المعاصرة واما الحاج  
 عما سالت الحاج عليه فاني احتره لاني اكره الحاج بالمكاتب لاسرهم احب  
 اطالها واسال حسن التوفيق لتناولك رحمة واما ما سالت من المستفتي اذا  
 اختلف عليه علماء البلد ما الواجب عليه عند ذلك قال محمد رحمه الله روي عن  
 ابو حنيفة رحمه الله قال ابو حنيفة ينبغي للذي يتلوا في امر دينه ان يسأل افق  
 من يعذر عليه من اهل المصر الذي هو فيه فاما اذا هو اوفاء والذي يستفتي  
 جاهل بالعلم اخذ بقوله ولم يبعه ان يتبع ذلك الى غيره وان كان في المصر  
 الذي هو فيه فليتها كلاهما يوجب اسبقاها فافق جميعا احدهما بقولهما  
 ولا يتقديها الى غير وان اختلفا يظن انها يبيع في قلبه ان اصابهما  
 فاما كان ذلك وسعد ان ياخذ به وان كان ثلاثة ففهما في مصر واحد وبعضهم  
 قريب من بعض في الفقه فافقوا ايضا اخذ بقولهم ولم يبعه ان يتبع اهلهم  
 الى غير وان افق اثنان على قول واحد وخالفهم الثالث اخذ بقول  
 الاثنين ولم يبعه ان يتبع ذلك الى قول الثالث ولا الى راي نفسه وان  
 اختلفوا فافق كل واحد منهم بشي احدهما به فيما افقوا فافقهم كان اصوب  
 عنده فولا عمل بذلك ولم يكن له ان يترك كل ما قالوا ويعمل بغير ذلك هـ  
 مسيلة واما من حفظ الاقاويل ولم يعرف الحج فانه لا يحل له ان يفتي فيها اختلف  
 الناس فيه بان يقطع على احدا الاقاويل فتفتي به مثل قول الرجل لامرأتان  
 على حرام فلا يفتي باهات ثلاث ويقطع على ذلك ولان ذلك واحدة ثابتة  
 ويقطع على ذلك ولا ياخذ وجوه هذه المسئلة المختلف فيها ولا يبعه ذلك ولكن  
 ان لم يكن في البلد من قد بلغ ان يختار من اختلاف الناس بالاسد لال بال  
 صول والرد اليها وتعذر على المستفتي ان يسأل من هذه صفة ولم يجد وكان  
 هذا الحافظ ما من بعد لا يفتي بحكي المستفتي اقاويل العلماء في ذلك  
 فاذا سمع المستفتي وحفظ صار كانه سأل اهل البيت الذين حكى عنهم واختلفوا  
 عليه في الجواب فيغور الامر الى ما رويناه عن ابي حنيفة رحمه الله انه منظر الى

اليها يبيع في قلبه اصولها فتاخذ به وذلك واسع له وسيل هذا من ورود  
 ما في سفر فاحسن رجل عدل وان يحسن واخر عدل ان ظاهره فانه ان يعمل  
 ما قبل الحزين علي قلبه انه حق مسيلة واما ما سالت عنه ان يصلوا الهنم بانه  
 لم يصل الغداة فقال عبد حوران قد صلوا وقد كان صلوا ليعتق عبد ام  
 لا وهل يكون هذه الصلوة شرط لقال وكان ذلك شرط في لسانهم اجري  
 امر على الشرط كقول عبد حوران لم اكن صليت العداة فبقي صلوا لم يعتق  
 عبد مسيلة واما ما سالت ان الرجل لو قال لامرأة انت طالق وحريست  
 ان يقول ان شئت المافكت عنه او يمنع من الكلام اطلاق امرأة قال ان ليس  
 بن الوليد روي عن ابي يوسف رحمه الله في مسئلة تارخها حمادي الاول  
 سنة ثمان ومائة ولان رجلا قال لامرأة طالق ومنع عنه ان يقول ان دخلت  
 هذه الدار ففكت عنه او منعته شاغل عن التكلم به قال ان امرأت طالق ربا منه  
 وقضا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وبه قال محمد رحمه الله او لا اعلم خلافا  
 عنهم فيها مسيلة واما لو ضرب رجل يده على كبد فيه عيار فاعترف يده وسجأ لها  
 وجهه فهو بيم صحيح وقوله في الاصل فبعض لوقه اولده وبتم بعبان فليس  
 المرو فيه عند ابي حنيفة الناب ثم بتم واما ما براده بتم بما صار في يده منه  
 وليس بيم الفعلين فزق ولا يعنى موجب فائدة واما ما سالت عن الالنع في حرف  
 من الحروف فتوز صلاة ام بقراية ليس بها ذلك الحرف قال صلاة وصلاته  
 من بتم به فانه اذا كانت الكلمة التي فيها ذلك الحرف لا تصلح عبارة في العربية  
 عن شيء معقول في الكلام فيكون متكلما بشي اخر متلو فاما اذا لم يكن كذلك  
 فلا اعلم احد من اهل العلم ان يمنع الالنع من قراءة القرآن بالحرف الذي للغة  
 قديمة فيه ولو لم يكن قرانا يمنع فاما من قرأ من القرآن فغير منه حرفا حتى  
 صار عبارة عن غير ما في القرآن وليس هو ما في القرآن وليس صحيح ووجد الى  
 العقليم سبيلا فندت صلاة قال محمد رحمه الله ولو قرأ ياموسى بن مريم وكان  
 ياعيسى بن مريم جازت صلاة ولو قرأ ياعيسى بن مريم فندت صلاة وروي  
 موطأ عن ابي يوسف انه يجوز ايضا فيها اذا اراد التلوة وكذا في قوله ياموسى بن  
 مريم قال الشيخ الوجه عندي فيها قال محمد رحمه الله لان كل ذلك وهو بن مريم وبها  
 موسى في القرآن اما بن مريم فليس في القرآن قال الشيخ وجه قول ابي يوسف



رحمه الله عندي ان ابن هويبي الانزي اذ تابع في الاعراب وموي هو  
 المضاف اليه والمضاف مروج في القرآن والمضاف اليه ايضا وهو موي  
 مروج في النذاه ايضا وعن الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله هذا الخطاء  
 في القرأة فابدل حرف مكان حرف فابدل الطاء عن الصاد والسين عن الصاد  
 لم تشد صلاة حتى لو قرأ ولا الضالين بالطا فضلا عن عدي ماضية وان  
 ابدل مكان حرف حرفا غيرت الكلمة في معانيها وصارت عبارة عن شي  
 اخر فندت صلاة وان ابدل السين عن الصاد والراء عن كما في الصراط وان  
 تغير الي معنى اخر فندت صلاة ولم يفتح بالعربية وقرأ بالفارسية على سبيل  
 الترجمة فندت صلاة قال صاحب الكتاب وروى عن الشيخ ان من قرأ ولا الضالين  
 بالطاء جازت صلاة لان من اللسان قل ما يتقاد للصاد في هذه الحالة وعن الحجة  
 من اصحابنا انها ايضا فندت قال وهو الصحيح عندنا المسلم لو دخل دار الحرب  
 بامان فاشترى من احداهم اخيه او ابنه او امه ان كان هذا حكم دارهم جاز شراؤه  
 والا فلا يشتري لانه دخل فيه بامان والحري لو دخل دارا بامان ومعه ما ذكرنا  
 لم يبعه الشرائع لانه احرر ملكه في دار الاسلام بالامان الانزي لو اعتق حرابي  
 عبده في دار الحرب ثم فخره فباع جاز والمستأنس لو اعتق عبده في دار الاسلام  
 ثم اراد بيعه لم يحجز واما المبيع هل ياتي بالبنا قال لا يحفظ عن اصحابنا  
 شي فيها وعندي انه ياتي بالبنا قبل القرأة وان ادرك بعد القرأة جهر  
 الامام وخافت او ادركه راعيا فالحنا وعندي ترك البنا ميلة واما بيع  
 المسئلة بثمنها قال درهم الفضة فيها مستحكمة لا يخلص منها الدينار استهلاك  
 الدرهم ونقلها عن حالها وبعد عددا يجوز التقاضل فيها اذا كان نقدا وان  
 كان ببه لا يجوز لما فيها من الفضة وفي غير البيع في البناء حكمها حكم الفلوس  
 ولا تجب النكاح ما لم تبلغ الفضة ما ياتي درهم مع قيمة الخماس فيها ان كانت  
 للتيان سوي الفضة ميلة واما الاكل على ما يدة الطلبة فان كان  
 الطعام مما يشترطه ولا شبهة فيه لاهم ملكوه بالعقد ولو العقد او باسهم  
 لاهم ملكوا بما في ذمتهم لا بما يبيعوا من مال غصبوه وان كان الطعام مما يوجب  
 مثله ولم يعلم غصبا وسع اكله الجواز انه قد اشترى فلم يحرم حتى يعلم انه  
 غصب والغني والفقير فيما فترت لك سوا لا اذا اضطر الفقير فبيعه ان

ياكل من المصوب فدرسد الحلة قال صاحب الكتاب هذا جواب الفتوى  
 من الشيخ والاحتياط هو التورع فانه قال بعض المتقدمين من تحاشر في السلط  
 احتزفت سنفاه ولو بعد حين والله اعلم مسئلة جليدة في ان المبيع يملك  
 جميع البيع او بعد قال ابو القاسم الصغار وقال الحسن بن مطيع سئمت حنانة  
 بالعراق بيضا سفيان بن سحبان وبتري عيات فبالت سفيان عن رجل  
 امر رجلا ان يشتري له عبدا فلان لبعده فاشترى ما حله قال العبد المشترا يكون  
 يكون للدار وعليه قيمة العبد المأمور فقلت له ملك عبد المأمور بالقيمة او  
 هو بتري او ليس بتري واي شئ هو فقال لي قسم الي بتر فانه عن هذه المسالة  
 تمت اليه فانه سفيان ما قولت في مسئلة الخراساني فاحاب بتر ميتا ما  
 احاب سفيان الحسن فانه سفيان مثل ما سال الحسن فقال بتر يكون  
 المأمور تا بعا عبده بالقيمة فقال له سفيان او يجوز بيع العبد بغيره قال لا  
 ثم قال بتر يكون مقرضا لبعده فقال له سفيان او يجوز القرض في العبد فقال  
 لا وسكت فقال له سفيان يا بتر اعطت ساء وكان يقال بعد ذلك لبتر  
 معتق سفيان قال ابو القاسم لا يكون المأمور بالبعاء ولا مقرضا لكن يكون  
 التابع مستحكما لبعده بالبيع فعليه قيمة الانزي ان العبد يخرج عليه ان  
 رجلا لو امر احزابا بقبض دية الذي عليه لفلان فقبضه يرجع على الامر  
 حتى لو كان العبد ذارهم محكوم من الامر لم يعق والدليل بدخل في ملك  
 الامر قال صاحب الكتاب وقد قال بعض اصحابنا هو مريض فاسد وميت  
 استهلك القرض الفاسد فعلى المستقرض مثله ان كان مثليا وقيمة ان لم  
 يكن مثليا كما في القرض الجاهل وقال بعض اصحابنا انه رخص صحيح فان  
 ارض الحيوان بما لا يجوز قصدا واشتا وانما اقرضه هنا في ضمن البيع  
 يتبعه ولا يجوز بغيره ما لا يجوز لصريحا وهذا اصل كبير لاصحابنا رحمهم الله  
 وعليه تدور مسائل كثيرة ثم رجع الى اصل المسألة قال ابو القاسم الصغار  
 حربي الكلام بين سفيان وبتري العقر سئمت يملك المالك لها معها او  
 بعدها الى الامر الي ان قال سفيان ادريت لو ان رجلا سقطت فانكرت  
 كان الكسيع ملقا لها للارض او قبلها وان اسد تعالي خلق نارا في وطنه  
 فاحترقت اسع الحلق او قبل الحلق او بعد قال صاحب الكتاب وقد قال



غير سفيان وهذا الصحيح من الجواب عند أكثر أصحابنا ان الملك في البيع  
 يبيع معه لا بعد فبيع البيع والملك جميعا معا من غير تقدم ولا تاخر لان  
 البيع عقد مبادلة ومعاوضة فيجب ان يقع الملك في الطرفين اعني طرف  
 البائع وطرف المشتري جميعا معا لان حقهما في العقد سوا وكذا الكلام في سائر  
 العقود من النكاح والخلع وغيره من المبادلات قال ولقد قال أصحابنا  
 بان الملك يجب عقبة البيع بلا فضل لان البيع سبب الموجب للملك فيقدم  
 السبب على مسببه الا انا نقول لهذه التذكرة نقول ان السبب يكون مقاربا  
 لا متاخرا كما في الكس والانسار وغيره من الاسباب مع مبياتها  
 اذ السبب يقتضي وجوب سببه لولاه لم يكن سببها له وعنه قال محمد رحمه الله في  
 الجامع الكبير في باب الاول من النكاح يبيع رجل امرأة من حر ثم ان مولاهما  
 خلتها منه بعد دخوله على رقبتهما فانه يطلق طلاقا باينا لان لفظة الخلع  
 اوجبت البيونة وجب المال اولها والحابة لمولاهما دون الزوج لانهما لو فعلت  
 للزوج ليجل من حيث يصح لان الطلاق ينزل بعقد الخلع والزوج يملك  
 الامة بعقد الخلع لان الخلع عقد مبادلة فيوجب ان يوجد الملك في الطرفين  
 معا فيقع الملك في الامة مع وقوع الطلاق ولا ينزل الطلاق من رجل على  
 امة الزوج فلا ينزل لان من طلق امة نفسه لم يصب ثم قال محمد رحمه الله في  
 نساء عيف هذه المسئلة فان قال قائل ان الملك في الرقة انما جاز للزوج  
 بعد وقوع الطلاق فلا بد من ان يزعم ان الرجل اذا استرى جارية بالفت  
 درهم فذلك ملك احدها قبل صاحبه ولا بد من ان يقول اذا تزوج الرجل  
 امرأة قامة فقد وجب عقدة النكاح فصارت امرأته تطليقة تامة لها  
 وقد وقع الطلاق ثانيا مثل ان يحب له الامة ففعلها لا يستقيم انما هذا بمنزلة  
 السر ليس واحد منهما يقع قبل صاحبه انما يحبان ولحقا ان معا وادعاهم  
 مسئلة حليلة في الصلاة عن ابي يوسف رحمه الله قال ابو يوسف بنين صلي حلتا  
 الامام فاحدتهما فاضرت وتوضار وبين مسح الواسر ثم حلت ففهمه قبل ان  
 يقوم في مقامه فعليه ان يستقبل الوضوء والصلاة لكونه في حرمة الصلاة وان  
 لم يكن في او او الصلاة وان حلت بعد ما اقام في مقامه وبين على صلاة استقبال  
 الصلاة دون الوضوء لانه بين على صلاة من غير وضوء فالحلت ما لا في التحفة

ولو

ولو طلعت الشمس وهو في صلاة الحجز يبضف على تسفع ثم لصيف اليها  
 ركعة اخرى ثم يقضي الفرض بعد ما انقضت الشمس وكذا ما في صلي ركعة  
 من الظهر بعين قراءة لصيف اليها ركعة بقراءة ثم يستقبل الظهر ولو حلت في  
 هذه الركعة الثانية في الميادين فعليه الوضوء وكذا التذكرة في الظهر انه لم يصل  
 الغداة فاضاف اليها ركعة اخرى فحلت فيها لان يحكم لا في حرمة الصلاة  
 عليه فسد وضوءه وما صح الحيف لو مضى منه مسحة وهو في الصلاة ثم حلت  
 وتوضار بالماء فيضاه منجم ويصل الصلاة وراي الماد فحلت الوضوء عليه بل يغسل  
 رجليه ويستقبل الصلاة لان وقت الفحل قد كان خرج عن حرمة الصلاة فلم  
 يغسل وضوء الا ترى انه لا يبضف عن شفع بخلاف الاول مسلة في الجراح  
 على الرجل قال ابو الليث رحمه الله في رجل برجل جراح او وجه فان استطاع ان  
 يمسح عليها فان غلبت حفة الاخر ويغسل بعد وان لم يستطع ان يمسح على رجله  
 المقتلة فانه يمسح على رجله الصحيحة تمام يوم وليلة والمجروصة كانهما لسلة  
 برجل اذا لم يستطع ان يمسحها ولا يغسلها فان كان يستطع ان يمسح عليها  
 مسح عليها ظاهرها وباطنها فان بقي موضع الغسل سمي صحيح وذلك عامة  
 الرجل عند فان كان ما صح منه سمي قليل مسح على الجرح وعلى تلك الموضع  
 وما يبضف الموضع الصحيح فهو منسلة للجرح يمسح عليه فاذا مسح على الرجل  
 المريضة غسل الرجل الاخرى فان كان يستطع لبس الحف في الرجل المريضة  
 لبس حفيه ومسح عليها تمام يوم وليلة وان كان لا يستطع لبس الحف في الرجل  
 المريضة لم يحن مسح على الرجل الصحيحة الا ان يستطع المسح على الرجل المريضة  
 فتكون للرجل المريضة كانهما ليست برجل له فليمسح على الرجل الاخرى تمام يوم  
 وليلة مسئلة حليلة عن محمد رحمه الله وقال محمد بن الحسن رحمه الله في ثلاث  
 في ايديهم فلسوة ادعى احدهم ان له مقلها والاخر طابنها والثالث له كلها  
 فاقام كل واحد منهم البينة قال يعقوب بن القيس لم يدعي الكل وبين المدعي الرطبان  
 نصف قمة البطانة وبين المدعي القطن نصف قمة القطن الذي فيها لان  
 مدعي الكل استحق الطهارة من غير سركة والقطن في ايدي الثلاث فلا تستحق  
 منه كل واحد منهم على ما في يد غير ان مدعي القطن ومدعي الكل اقامسا  
 البينة على ما يدعي الرطبان وكان بينهما ومدعي الكل قد استحلقت قطنة



فمن لم يمتل ما كان في يده فسدس ما استحقه بالقضا ويضمن ايضا مدعي  
الكل نصف قيمة البطانة على هذا التقدير الذي بينا الا ترى ان من اخذ  
قطنا من رجل ويطبانه من اخر واخذ فلسه بظهاره فمن مثل القطن  
صاحب القطن وقيمة البطانة صاحب البطانة كذا هذا ولولم يدعي الكل صاحب  
الظهار الاظهاره والمسئلة بحالها فالقسطه لصاحب الظهاره ويضمن  
لصاحب القطن مثل قطنه ولصاحب البطانة قيمة بطانة والله اعلم مسئلة  
جديدة في العيين عن ابي القاسم الصفار وسيل الترخ عن خلف على شراب  
فقال ان ستره فلان فامرأة طالق ثلثا ولم يوقت احد الخلفين ليعينه قال  
مارم الشراب قايما والمخوف على ستره حيا لم يثبت احدهما فبقي هلك الشراب  
اوقات المخوف عليه والمرأة في كفاح الخالف عليه طلقت ثلثا فسيل عن  
الحيلة في البر من الخالفين جميعا قال يطبق الخالف بقوله ان ستره فلان امرأة  
تظليقة واحدة ثم يدعيها حتى تنقضي عهدها ثم يترى المخوف عليه الشراب  
فثبت هذا الخالف ولا امرأة له وبه الخالف الاخر في بيته وكذا لو كان  
العيين لعتاق العبد اخرجته عن ملكه على ما بينا وان كان المملوكين مدينا  
ولم ولد وعجز عن اخراجه عن ملكه فحيا لم يكن الشراب قايما ابدا  
فبقي مات المخوف عليه فبقي ان يترى عتق العبد الذي خلف ان لم يترى  
فلان وان كان اليمين موقتا فان كان الوقت على ما يمكن ان يحيا فيه  
بما وضعنا ففلان وان لم يكن ذلك ومضى الوقت تحت الخالف الذي  
قال ان لم يترى فلان وكان امرأة الخالف الذي قال ان ستره فلان عيز  
مدخلها فالتوقيت وعيز الوقت سوار لانه لعذر ان يطلمها ويترى  
المخوف عليه فبقي الخالف الذي قال ان لم يترى فلان ويثبت الاخر والمرأة  
خارصة عن ملكه ولو شرب المخوف عليه هذا الشراب مع غيره تحت الذي  
خلف ان لم يترى فلان لان الشراب لبعضه وسقط مدين الاخر او شرب  
طرية بعضه فكذا لك ايضا ولو ان هذا الشراب اخذ بعضه انسان نصبه  
فان ستره المخوف عليه ما بين منه اولم يترى فاليمنان قائمتان لان  
ما اخذ منه فهو عذنا قايما عجزها ولو ان المخوف عليه فقد والشراب قايما  
والعيين قايما ما لم يحكم بموت المنقود فبقي حكم بموته وصم سوار تحت

الخالف

الخالف الذي قال ان لم يترى فلان ولو ان هذا المنقود كان ذهب لهذا  
الشراب وحكم القاض بموته لم يثبت الخالف لان موت المنقود لا يوجب  
هلاك الشراب ونزاه والاصل قايما الشراب فهو على هذا الاصل حتى  
يبقى غيره وعن ابي نصر مضر بن جعفر البوسني كان خلف بن ايوب امرأة  
خالصة عليه فانذرت له السحر على يد جارية له فاطبات فالفته امرأة لها  
فقال خلف لم اسها ولدت في ذلك فقال لها انقلين الغيب فقال نعم اعلم  
الغيب فوقع في قلب خلف لها كبرت فكبت في ذلك الى محمد بن الحسن رحمه  
الله فودع جوارها انها كبرت لانها ادعت علم الغيب وذلك لا يعلم الا الله  
بقاى قال ابو نصر البوسني سمعت ابا القاسم قال سمعت محمد بن سلمة رحمه الله  
قال سمعت الحسن بن زياد يقول يمين قال لامرأته اني تزوجتك وانا صبي لم  
يفرق بينهما حتى ليال هل اجاز وليك او والدك فان قال لا سال هل  
انت اجزت حين بلغت فان قال لا ليال هل يحرم الاب فان قال لا فرق  
بينهما وقال ابو الليث فمزا سقرض حين درها فاعطاه المقرض غلطا ستين  
درهما فاراد المستقرض ان يرد عشرة دراهم من هذه الستين على المقرض فذهب  
لها ليدفعها اليه فهلك قال يضمن المستقرض حنة اسداس عشرة دراهم  
ويذهب السدس من مال المقرض في قول بعضهم وهو قول ابي حنيفة رحمه الله  
لان الماخوذ مقسم على ستة اسهم حنة اسهم مضونة وهي خمسون قهم  
امانة وهي عشرة فاهالك يهلك ايضا على ستة حنة من مال المستقرض  
وسهم من مال المقرض والباقي يبقى كذلك وقال ابو يوسف رحمه الله  
يذهب كله من مال القابض قال ابو الليث وهذا القول احسن لانه  
اخذ المال على وجه الضمان في منافع اسام  
المسلمين ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو نصر محمد بن محمد بن سلام وقال ابو  
هشام الرفاعي ما رايت رجلا استنجع من ابي حنيفة رحمه الله ولا اورد منه  
ولا استجبه منه وكان من سماعة انه كان يوما جالسا فخط حية من السطح  
على حبل ففر حياجة من كان في مجلسه واما هو فاحل حنوره وصر الى  
احد المجلس فلما قام من المجلس القاها وقال ها صم فاقترها واما  
وبعد فان صدقها لادع جارية عنه ونجاب فمكتت عنه فحوا ربيعة



اشهرتم قدم مطلب الجارية فقال له كيف رايت خدمتها فقال ابو حنيفة  
 رحمه الله ما نظرت اليها في هذه المدة فكيف اعرف خدمتها واما سخاؤه  
 فان رجلا جاءه وذكر ان عليه مقدار عشرين الف درهم وساله ان يكلم غرماوه  
 او لعينه على قضاء ما عليه فاعتذر اليه ليفرق بضاعته وذكر انه ليس عنده  
 الا في ذلك الصندوق فافرقه فرفقه فكان نحو من اربعة الاف متخا جميع  
 ملكه وقال محمد بن مقاتل رحمه الله الرازي ان رجلا من الانصار عبد ابا حنيفة  
 رحمه الله وكان مخالفا له فساله عن الفاظ فيها سبعة في القول فقال يا ابا حنيفة  
 ما تقول في رجل لا يرحي الخنة ولا يحيا في النار ويأكل الميتة ويصلي بلا ركوع  
 ولا سجود ويتهرب ما لا يري ويغض الحق ويحب الفتنه فقال ابو حنيفة رحمه  
 الله الرجل لا يرحي الخنة ويرجوا الله تعالى واري رجلا من الخنة ولا يحيا في  
 من النار بل يحيا في من النار ويأكل الميتة وهل يأكل السمك ويصلي بلا  
 ركوع ولا سجود هو يصلي صلاة الختان ولا يتهرب ما لا يري ليهتدي ان لا اله الا  
 الله وان محمدا رسول الله ويغض الحق اري الموت قال الله تعالى وجاءت سكرة  
 الموت بالحق ويحب الفتنه اي المال والولد قال الله تعالى انما اموالكم واولادكم  
 فتنة فقام الانصاري وقيل راسي حنيفة رحمه الله فلتا تاسم قال استشهد  
 انت رسا وانت للعلم واعى وانا استغفر الله فيما فرطت فيك وقال رضي  
 قال يترين الوليد كان رجلا من المواقفين بيننا ول ابا حنيفة رحمه الله وفتح فيه  
 فاستبلى مسئلة قال لا امرانه انت علي حلم فقال العلماء فقالوا يا انت منك بذلك  
 قال تجار الي ابي حنيفة رحمه الله ليلا فصر عليه الباب فاطلع علي من السطح  
 فقال مسئلة وسال عنها و ابو حنيفة رحمه الله يعرف فقال له ابو حنيفة رحمه الله  
 ان صاحبك غيول في بدلات وعين عليا ربي اسرعه قال قد علمت قول  
 صاحبك فاجابك قال ابو حنيفة رحمه الله فما قولي عنده ومن انا قال احب  
 ان تقول ما اردت بقولك قال طلاق قال كم اردت قال لم يكن لي بيعة  
 في ذلك قال هي واحدة اذهب فزوجها قال فانصرف وهو يقول اطال  
 الله ليلتك وان كارهين لذلك وقال ابو عبد الله بن المبارك انطلق ابو  
 حنيفة رحمه الله الي الحج فلما انتهى الي المدينة استقبله محمد بن علي بن الحسن  
 بن يحيى فقال لا ابي حنيفة رحمه الله انت الذي حولت دين جدي واحاديثه

بالقياس

ودون



الى مكة راي ابا حنيفة رحمه الله بالمقام وقد احاط الناس به  
سبالونه المتايل وهو يفتنهم فقام عنده مع سيفه وقال اسمع كلامه فتمادوا خطا  
اخذت عليه الحجة ثم صرته بالسيف فقال رجل يا ابا حنيفة ان لنا ان زوجة  
امرأه طلقها وان اشترى بدي جارية اعتقها فما اوضح فقال ابي حنيفة رحمه الله  
على يديهم اسئل نفسك جارية ثم زوجها ابنك ان طلقها عادت اليك وان  
اعتقها لم يعتق فلما راي ذلك حجب نفسه وقدم اليه واكرمه واعظمه  
فقال له ابو حنيفة رحمه الله عن حاله واخبر بذلك فقال اما ان لا يحسن وامر  
بان يضرب بعض سيفه وقال ابو نصر محمد بن محمد بن محمد السلام كانت امرأته  
مجنونة بالكوفة يقال لها **امرأته** من لها رجلا ان فقالت ما بين الزاين  
فرجع الخبر الى ابن ابي ليلا محجرا واما وضربها حين عراية في المسجد فبلغ ذلك  
ابا حنيفة رحمه الله فقال ابن ابي ليلا في هذا القصه في سنة من اضع اخطا  
حين اقام الحد على المجنونة وقد رفع القلم عنها و اخطا حين ضربها في  
المسجد والمسجد لا يقام فيها الحدود و اخطا حين ضربها عراية والنسا  
لا يضربن عرايا و اخطا حين ضربها حين ولان رجلا قد فجماعة  
لا يجب عليه الا حد واحد و اخطا حين ضربها قايمة والنسا لا تضربن  
قايما و اخطا حين ضربها حين مواليين ومن لم يحد ان لا يضرب  
الثاني حتى يحق الاول و اخطا حين ضربها من قبل ان يطلب المقدور  
حقه قال فتقدم ابن ليلا الحليفة فقال اعفني يا امير المؤمنين فما يتكلم الا  
خالقها ان المالك وعن محمد بن حسن رحمه الله انه سجد ابو يوسف رحمه الله  
ابا حنيفة نحو من عشرين سنين فظن ان قد استغنى عنه فاعتزل  
في ناحية من المسجد فاجتمع من اصحابه فبلغ ذلك ابا حنيفة فامرسل اليه  
رجلا فقال له اذهب اليه وقل له ما تقول في رجل اسلم الى قصار ثوبا  
فاضاعه هل عليه اجرام ام لا قال فان قال له عليه الاجر فقل له اخطا  
وان قال لا اجر عليه فقل له اخطا فذهب الرجل قال ابو يوسف رحمه الله  
عن المسئلة فقال عليه الاجر فقال الرجل اخطا فخرج ابو يوسف رحمه الله  
فخرج الى ابي حنيفة رحمه الله فساله عن المسئلة فقال ابو حنيفة رحمه الله يخرج  
صاحب الثوب فان ضل الثوب رقيمت غير مقصور فلا اجرم عليه وان ضل

فمنه

٢٠٠  
تيمد مقصور فله لاجر قال ابو يوسف رحمه الله مع نفسه ان لا يبارق ابا حنيفة  
حتى يموت فافاقه حتى فرق الموت بينهما وقال نصير قال ابو مطيع كان ابو يوسف  
رحمه الله يصف المسائل ثم يعرفها على ابي حنيفة رحمه الله عنه فيقول قال ابو حنيفة  
كذا وقلت انا كذا قال فقال ابو حنيفة رحمه الله من هذا الذي يذكر قوله بحسب  
قوله قال فقبيل ابو يوسف قال فقال يا قاضي بلغ من قدرك ان تذكر قولك بحسب  
قولي قال ابو مطيع فلما خرجنا من عنده ناداني زعفر فقال ابو مطيع لا يبس الصاد  
وقال ابن المهدي سالت ابا مطيع فقلنا الصلوة بالليل افضل ام النظر في  
كتب حنيفة غير مسموعة للتعليم فقال النظر فيها احسن وقال علي بن حبيب سمعت  
يوسف بن خالد السعفي يقول قلت لابي حنيفة رحمه الله كم الصلوة المكتوبات  
قاحس فقلنا الوتر فقال واجب فقلت كبرت يا ابا حنيفة فقال يا بني ان لا يكون  
بكفرك اياي قال علي قول ابي يوسف وانا اعلم اليوم الفرق بين المكتوبة  
والواجب كما بين السماء والارض وقال محمد بن سلم سمعت السعفي يقول اظنه عن  
اسماعيل الواسطي قال تعد ابو حنيفة رحمه الله في المسجد الحرام واجتمع الناس عليه  
واجتمع الناس عليه فقال رجل بصري فساله عن مكيلة فاجابه عنها فقال البصري  
ان الحسن البصري كان يقول كذا وكذا بخلاف ما قال ابو حنيفة رحمه الله فقال  
ابو حنيفة اخطا الحسن قال فاخذ البصري يستب ابا حنيفة رحمه الله ويقع فيقال  
ابو حنيفة رحمه الله اخطا الحسن عند فلان وفلان فذكر رجلين من اصحاب  
النبي صلى الله عليه وسلم قالوا فيها كذا وكذا فليس يجب ان يكون الحسن عند هؤلاء  
محطبا وقال الحسن بن محمد قيل لابن ابي ليلا ان ابا حنيفة رحمه الله سئل  
مال فلان وورث الى ابيه لتخرج به فوجه اليه فلما قال ما فعل مال فلان قال  
عندي قال للناس انك استعملته قال ما فعلت قال انت عدي اصدق فقال  
ابو حنيفة رحمه الله معي رسول لا يظلم اليه فاما قال لا حتى يفعل فوجه فادخل داره  
وجعل الودائع يخرج حتى انتهى تلك الوديقة فاذا هي بعينها فرجع الودائع  
فقال لابن ابي ليلا عدي من الاموال ما لا يحتاج اليه ذلك المال فقال  
عبد الله العمري بلغني ان ابا حنيفة رحمه الله لما مات ترك في خزانته الف  
الف ودرابع كلها والعمرى اخبرني مولاي الحسن ان ابا حنيفة رحمه الله  
استودع ابا حنيفة رحمه الله مائة الف دينار فلما مات قيل له ذهب مالك



واني الكوفة وقال لخماد الى كنت استودعت اباك مائة الف دينار ففزع  
باب الحرس فاذا هو محبوس فقامه فقال دعك من هذا فقال لا انت اعلم  
امانة من ابيك دعها على الحال الى عندك فقال حماد لا قال لم قال لم  
ابي كان يتقرب ولبس اثنى به خذ يا عمر له ما لك وقال مشعرين كدام كان  
يصلى الفجر ثم يقعد في مذاكرة العلم من الفجر الى الظهر فيقعد هكذا الى  
العصر ثم من بعد العصر الى المغرب ثم من بعد المغرب الى العشاء الاخرة  
دخل منزله فلما هذا الناس واخذوا مضاجعهم خرج الى المسجد فالتصيب لعل  
الليل كله فلما كان الوقت الذي يتحول الناس دخل منزله ثم خرج في  
الوقت الذي يخرج الناس وقد هبها اوسر حبيته ثم فعد في العلم  
يومه ذلك قال محضر قلت قال ان الرجل يسطر الليل فلا تعا هذه  
الليلة قال لتعاهدت فعل ذلك يعمل وعمل في يومه ذلك العمل قال  
مشعر في مجوه وقال ابو سعيد عمرا بن ابن سهل البلخي بلغني انه كان  
لا يذخيره رحمه الله جاز كانت له ابنة وكان الرجل يخبرها لا يدعها ان  
تخرج من البيت الى الدار الا ليل من صيانتها الى ان كبرت وكانت  
وكانت تخرج بالليل فتوى اما خليفه رحمه الله قائما على سعة صلى تحبته  
شجرة فلما توفي ابو خليفه رحمه الله فقدته بالليل فقالت يا ابت ان تلك  
الشجرة التي كانت في منزل ابي خليفه رحمه الله قال فيك الرجل قال نيا  
قطعت تلك الشجرة وقال عبدالعزير بن خاله جاز رجل الى ابا خليفه رحمه الله  
بثمة فقام فقال هل بقي شيء والا دخلت ثم دخل فحفل الرجل يحيى ويقول  
مررت كلنا لا احباب وقال ابراهيم بن علي بن دخل سلطان الطاق وآمه  
محمد بن جعفر الحام بغير ازار واوخيفه رحمه الله فيه وعليه ازار مخض  
ابو خليفه رحمه الله عينه فقال شيطان الطاق يا اما خليفه رحمه الله وكان  
مذكرا كفت بصره قال منذ هتك الله سترك قال يحيى ابن نصر ما رايت  
احدا اقوم بجوابي الناس من ابي خليفه رحمه الله وكان كل ما استعا  
به رجل في حاجه والموضع الذي يقعد اليه بعيدا يقول اني في حمار  
او في بئر اركبه ولا تاتني بفرس ولا يردون فكنت عند ابي خليفه  
رحمه الله فجازره رجل فقال يا ابا خليفه رحمه الله لفلان على اربعة الاق

رحم

درهم واخذني به حمله فان اعطيت حمله اضري فان رايت تكلم حتى ياخذ  
منى نحو ما فعلت فقال نعم فقام معه وايتا والرجل فلما راه قام له وقا  
يا ابا خليفه رضي الله عنه جيبني وتعبت الالبث فاحببك فقال ان  
الحاجة لنا اليك قال حاجتك قال فكله مراد الرجل ان ياخذ منه نحو ما  
قال فقال نعم وكرامة وخير من ذلك ان شئت وهبتهما منده فقال ابو خليفه  
رحمه الله قد شئت فقال الرجل الذي عليه المال لا اريد الهبة فقال  
ابو خليفه اسكت وحبك هذا لا ينتين عليه وتبين عليك وعلى  
عياالك ما البقت وانا احمل هذه المنه واشكره عليها فدخل الناجر  
سذكره فحاجها عند ابراه منها وقيل لا يذخيره رحمه الله انك قلت هذا  
الراي والقياس من ذات نفسك قال فاخذ ابو خليفه رحمه الله سيدا لعائل تاد  
في بيت ملكا قال له ما هذا قال احاربك كل وما اخرجت منه الا اليسير  
الذي يتفجع به ثم قال وانا فلت من هنا قال وكيع وعلي ابن المدني ان  
سا ان اخرج لكل سلة قالها ابو خليفه رحمه الله حديثا الاخرجا وقيل  
ان ابا يوسف رحمه الله كان صاحب حفظ ومحمد رحمه الله كان صاحب  
روية واوخيفه رحمه الله بدلهته كروية وقال فوج بن مريم القرشي عت  
ابن جرح يقول لا يذخيره رحمه الله يا نعمان ما قلت في السائل في امر  
الدين الا ذلك عندى في كل ميل منها حديث باسناد صحيح يفوته لقولك  
واعلم ان الله خلق رمة لامة محمد عليه السلام فاسال الله ان يعينك  
فيما انت فيه فان للناس منك منافع وقال الحسن ابن صالح سمعت ابا  
مقالا السمرقندي يقول لما جلس ابو خليفه رحمه الله للناس للفتيا واجتمع  
اصحابه قال فرغهم في مجالته واول ما وضع كتاب الصلاة قالت فكانوا  
يتداولونه بينهم وايضا كتاب العروص قال فيديهاهم اذ فقدوا ابو خليفه رحمه الله  
ولزم البيت قال فاغتم اصحابه لذلك قال فدخلوا عليه فقالوا ما الذي  
انفدك عن مجلسك بعد اذ رغبنا في العلم فقال روي رايتها وكرهتها  
قال مقصبا لعل فيها خيرا قال رايت كافي انبش قبر النبي عليه السلام فاقطع  
ذلك واقعد في قالوا فان هنا صاحبنا لا ابن سيرين فنقصها عليه فانوا  
صاحب ابن سيرين فنقصها عليه فقال ان هذا رجل يحيى سنة النبي عليه



السلام بعد ان اميتت فانوا بالبشرى واعلموه بتغير الرجل فقال  
ايتوني بالرجل حتى انا فيه بنفسى فدعوه فقص روياه عليه فغيرها  
على ذلك من الحال قال فربذلك وخرج وجعل يقعد للناس قال ابو العباس  
ابن احمدين محمد بن محمد بن احمد بن حنيفة سماه الى ونسيت انا قال كنت  
جارا لابي حنيفة رحمه الله جدارى وجداه واحدا اعلم احدا كان اعلم  
به في كل ما ينصرف في اموره منى وكنت اطلع من صلاه وعفت وصيانه  
على امر رجل وصفها الى رايت ليلة في شهر رمضان فيما يرى النائم كان ابا  
حنيفة رحمه الله جارا لابي حنيفة رحمه الله فبينما هم في المنام فبينما هم  
ويتناول من قعر الكفا كثر من تراب فذرها ونفخها في الهواء فبينما هم  
بيرة وخلفا وقد اساهما لتي هذه الرويا واعطتها فخرجت اريد البصرة  
لا سال محمد بن سيرين عنها واستوحش قلبي من ابي حنيفة رحمه الله فغضب  
لما محمد بن سيرين فسالت عن الرويا فرفع راسه الى فقال ويحك ان هذا  
الرجل الذي يحكى عند رجل جليل ان كان فيهما او عالما قلت فانه فقيده  
قال فوالله ليظهر بين هذا الرجل من علم النبي عليه السلام ما لا يظهره احد  
من الناس وليذهبن اسماء بذلك شرقا وغربا وفي جميع النواحي الذي  
درى ذلك التراب فسكت فرجعت الى الكوفة فضرب الى ابي حنيفة  
رحمه الله فالتى اين كانت الغيبة قلت البصرة فقال سبحان الله اخرجت  
الى البصرة من غير علي فما الذي اخرجك الى الخرج قال قلت اسب قال بماذا  
قال فاقصصت عليه القصة بعبارة ابن سيرين الرويا فربذلك وقال  
الحسن ابن زياد والذى ابي حنيفة رحمه الله في المنام كان ابيد ابا حنيفة  
مطلوب بين الحسين والناس قد اجتمعوا ينظرون اليه فانا المعبر  
فقال اذ انيك هذا يسر ذكره في الافياف وقال الحسن ابن مطيع اجتمع  
ابو حنيفة وابن ليلا عند ابي جعفر ام المؤمنين قال فالتى اين ابي ليلا  
اما حنيفة رحمه الله عن بيع ثوبا ويرى من العيب فقال ادا ابرا فقد يرى  
وقال ابن ابي ليلا لا يرا حتى يضع يده على العيب فلم يزل حتى يدخل  
عنه اوحده فقال لو ان امرأة من بني هاشم بن عبد المطلب باعت  
عبدا وعلى راس ذكره برص ايجب عليهما ان يضع يدها على راس الذكر

او باعها شئ من بني اعام النبي عليه السلام امة سودا هندية  
كافرة بالله وعلى بطنها برص ايجب عليه ان يضع يده على بطنها قال  
فقال ابن ابي ليلا بلى يجب ذلك فغضب ابو جعفر عند ذلك واهانه  
فطعن به اوحده رحمه الله قال ابو مطيع دخلوا الكوفة فقال ابو حنيفة رحمه الله  
لما دنا ابا سليمان دعني اكلمه فان قامت الحجة كان الاسم لك وان ابا محوج  
فلم يلزمك اللامه قال ففقد قاده في مسجد الكوفة فقال سلوة ما دون القوس  
حتى اضرة لك فاقاه اوحده رحمه الله وهو حارب فقال ما تقول رجل الله  
في قوله تعالى الذي عنده علم الكتاب الاية فقال قاده نعم هذا صفي بن  
برجيا وكان يعلم اسم الله الاعظم فقال له ابو حنيفة رحمه الله ايجوز ان  
ان يكون في زمان النبي عليه السلام من هو اعلم منه قال صفي قاده  
ودخل المنزل فلما كان من الغد جلس فقال سلوة عن التوحيد حتى ابلين  
لكم فقال له ابي حنيفة رحمه الله ما تقول رحمك الله ما تقول رحمك الله في  
هذه الاية فلما جئ عليه الليل راي كوكبا الاية صفي قاده ودخل المنزل  
فاجتمع عليه اهل الكوفة فقالوا ان هذا اعلام يفسد علينا المحاسن  
فلما جلس من الغد فقال سلوة في عما شئتم من الكلام فقال له اوحده  
رضي الله عنه ما تقول امؤمن انت قال نعم انشأ الله فقال اوحده  
رحمه الله ومن يرغب عن ملة ابراهيم قال معاد الله ومن يرغب عن ملة ابراهيم  
الامن سفة لفة قال اوحده رحمه الله وقال الله تع يا ابراهيم اوله ومن  
قال بلى ولم يقل انشأ الله وفي رواية قال قاده ارحموا قال ولم يقل قال  
يقول ابراهيم الذي اطع ان يغفر له خطيئة يوم الدين قال فملا ذلك  
كما قال له ربه ولم يؤمن قال بلى فقال سلوة عن الفتنة قال ابو حنيفة  
رحمه الله ما تقول رحمك الله في مفقود تزوج امرأة فقدم المفقود فقال  
لها يا زانية تزوجت وانا زوجك وقال لها الزوج الاخير يا زانية تزوجت  
ذلك زوج علي من حب اللعان والحد قال فقال قاده يا نعمان البرك  
لكانت هذه المسئلة فقال له اوحده رحمه الله بعد اليه اقبل لزولته قال  
قاده قربوا حمادي لا اقيم بالكوفة ساعة وقال عبد الله بن المبارك سمعت ابا  
رحمه الله يقول مررت مجلس قاده فاذا الناس قد اجتمعوا فسمعتهم يقول



حفظت تفسير القرآن من اوله الى اخره وسمعت مائة الف حديث فسالته  
فقلت يا اباي الخطاب ما تقول في رجل قال لامرأة يا ابيد فتدفع من لم يكن  
نقال رجل يحب هذا ابو حنيفة رحمه الله فوثب فقال قاله لا احذركم مادام  
هذا اليهودي فيكم وقال ابو حنيفة نوح بن مريم بينا انا عند ابي حنيفة رحمه الله  
قد دخل عليه رجل متكئ على ظهره فقال لي يا ابا حنيفة كانت هذه قصة  
وعجيبه قال قلت وما كانت قال ان امه هذامات وهي صلي صاوال فقها  
الفقهاء ناموا ان يدور كما هي فجاورني فسالوني فافتهم ان يشقوا بطنها  
ويستخرجوا ولدها منها وهو رجل من العرب يعرف بالكوفة من موالي  
ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو حنيفة قال ابو حنيفة رحمه الله كنت اقول ذكاه  
الجين ذكاه امه حتى جاز لي قوم وكذبوني ان امرأة ماتت في فراشها و  
الولد يضطرب في البطن فامرهم ان يشقوا بطنها وان يستخرجوا الولد ففعلوا  
وبقي الغلام فسيحيا فتدعيت ان الام ماتت والولد في البطن ثم مات  
رجل بجراسان ووصي الى ابي حنيفة فقدم ابو حنيفة الى ابن ابي ليلا  
فثبت وصيته فقال له ابن ابي ليلا اختلف لقد شهدته شهودك على حق  
ففكر ابو حنيفة ثم قال ارايت ان كان ضرب في المجد قام المد رجل محم  
واخذه الناس فجاءوا به اليك وشهدوا على الرجل انه شجاعة كنت تسخره  
بان شهوده شهدوا على حق قال لا فاما بمنزلة الضرب فامضي وصيته فقال  
الحاوي وسع رحمتك ان كانوا قوما محبسون ابا حنيفة فعلى كانك تعرف  
ما زاد في مسك فيسني به طرقي بوجهي معه ففعلت وصرخت فاجتمع  
عليه الناس ورفعوا الى السلطان وحلها فقال لها ابو حنيفة رحمه الله  
ما حكمك هذا اهلكتني واهلكت نسل فقال خذعت فمهل عند حيلة  
يا ابا حنيفة رحمه الله فقال ان اطعنتي فقلت اطبعون وحارث امرأة  
ابي حنيفة رحمه الله فدخلت عليه السجن فقال لي لك لباس ثياب اهلي و  
اخرجني فلانة لا تظن بك وقال لا اهله اجلسي فاحسنت على رؤس الخلائق  
فاجتمع الناس فامر باخراجها فاقبل على ابي حنيفة رحمه الله ويحذ  
ويقول يا ابا حنيفة انت في بالي في حطرك وحاكك بغرض امرأة في الم  
فقال ابو حنيفة وعلى الرجل اس ان يتعريض امراته في الطريق فقال

ماصور

ما يقول فقال لها قومي فاستغري فقامت فاستقرت عن وجهها فاذا امرأة  
ابي حنيفة رحمه الله فجعل الرجل ولم يصبر من ابي حنيفة رحمه الله ما اراها من فضي  
وقال ابو القاسم الشافعي كان لابي حنيفة رحمه الله جارحي يزعم ان علي بن ابي طالب  
رضي الله عنه مات كلفنا مجرة ابو حنيفة رضي الله عنه زمانا ثم قال لاصحابه كنت يوم  
قوموا بنا الى هذا الخارج فماتت فلما نظر الجارحي الى ابي حنيفة رحمه الله فقال  
يا ابا حنيفة جاز ان يحسب فقال ابو حنيفة رحمه الله كلني رجل ارايتك فاكلت  
في ان الزوج ابتك فقال يا ابا حنيفة كان ذلك فيه راي فقال ابو حنيفة  
لا بأس به الا ان باس به الا ان يهودى قال سبحان الله يا ابا حنيفة كلني  
ان ازوج ابنتي يهوديا فقال ويحك انت لا ترضى ان تزوجك ابنتك يهوديا وتزعم  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج ابنته كافر فاكل الجارحي فقيل رجل  
ابي حنيفة ويقول فرج الله عليك كما فوجت عني وقال محمد بن الحسن سل ابو حنيفة  
رحمه الله عن امرأة قال زوجها انت طالق انا ابني الخلع ان لم اخلعك فماتت  
المرأة في هذه حرة ان لم اسالك قبل الليل فجاء اليه خليفه سالك الخلع  
فماتت لزوجها اني اسالك الخلع ابو حنيفة رحمه الله للزوج قل خلعتك  
على الف درهم تعطينها فقال لها الزوج ذلك فقال ابو حنيفة رحمه الله للمرأة  
قومي لا اقبل فقال ابو حنيفة قومي لا مع زوجك فقد بر كل واحد منكما فلا  
يحدث في شيء قال علي بن احمد البزري ان رجلا من صالحى اهل الكوفة  
كان يبينه وبين ابي حنيفة رحمه الله قد تم حرة وصفا ومودة واراها ابو حنيفة رحمه الله  
الخروج لا بعض كور الشام فلما ارف حروجه طلبا اليه ابو حنيفة ان يقبلت  
مائة الف درهم كان اكثرها ودائع عنده وبعضها فاستمع الرجل من قوله  
حتى هد ابو حنيفة رحمه الله في الطلب قبل ذلك الرجل من وليس بينهما الا الله  
فقال ابو حنيفة ما فيلان رحمن الله ان هذا في الكتاب ثم وصيني قال امر بما  
اودعته اياك من المال والشاهد على ذلك الله عن رجل من شهود عليك  
بهذا الوديعة واذا امانتك اليك قد قبلت قال الرجل نعم قال ابو حنيفة  
رحمه الله اللهم اشهد ثم مضى بسبيل اشرا ثم وانا بحال سلامة وعافية  
واستقبل الناس اجمع الا الرجل ونعارض الشيخ المودع فهذا المال في  
منزله وادعى ابو حنيفة رحمه الله بالسروا غنل بالموض وطالب ابو حنيفة



رحم الله بالمال فانكروا وارتفع امره الى قاضي من القضاة وكان القاضي من تلاميذ  
ابو حنيفة رحم الله والاميرين الخلق منهم وانكر الرجل فقال له ابو حنيفة رحم الله  
اصح الله القاضي وانكر ما يدعي عليه فهل من شاهد فقطع عليه الحكم فقال له ابو  
حنيفة رحم الله اما المال فقد انكره فانه اهل به عليه من شاهد على ما ادعته عليه  
فقال عن ذلك فقال له الرجل اذا لم يكن قبل شيء كيف يكون له على شاهد  
فكر ابو حنيفة وقال قد وصل الى ما قبل فتعجب القاضي وجلسا معه ومن  
كل ما فقال له ابو حنيفة ان الذي عليه شاهد واحد فاردوا لقضائه فجا  
وقال يا ابا حنيفة رحم الله احكم على رجل يرد ما به الف عليك بشهادة واحد فان اردوا  
فقال ابو حنيفة رحم الله اصح الله القاضي شاهد وانما شاهد وهو شاهد هذا  
الخلق فظن له القاضي وعلم انه شهد الله عليه في ذلك الوقت قال نعم  
يا ابا حنيفة قد فهمت الامر على ما يجب فماذا شئت قال سببت شاهدة هذا  
الواحد الذي ادعى عليه بهذا المال ويجعله شاهد زور وهو من المال في سنة  
تالجح عند هالسان الرجل وتغير وجهه فقال له القاضي يا فاسق انت  
الله وانه اشهد عليك فلم يبرح ابو حنيفة رحمه الله ومن شهد ذلك المجلس  
حقا في المال ونكس الشيخ وحجل ووصل ابو حنيفة الحق في السلة  
التي لم يستفد اليه ثلها في عصم احد وعن الحسن بن جمعة تذكر عن بعض  
الشايع من اهل العلم قال حماد بن ابي سليمان استاذ ابي حنيفة رحمه الله  
وعمر بن عبيد من اهل البصرة العدة بكه وادوا بان يجتمعوا للمناظرة  
في الكلام فتواعدوا فيما بينهم ان يجتمعوا في المسجد الحرام فلما كان وقت  
الميعاد اقبل حماد بن ابي سليمان من الكوفة مع اهلها وفيهم ابو حنيفة  
فاقبل عمرو بن عبيد من اهل البصرة فاجتمعوا واخذوا بحالهم فقال  
ابو حنيفة لهم يا تقول في رجل سرق سرقه عليه فيها القطع فظنعت  
عينه فلم يروى التي في الكفن تخرج مع اليد المقطوعة ويرجع الى الجحيم  
فقال فتخير عمرو وتفرقا وكان الطغر لا بد حنيفة رحمه الله ولم يكن  
فيه بعد ذلك مناظرة وصدا امر ابو حنيفة رحمه الله وحل جريح عند حماد  
واحياه وقال يحيى بن نصر بن حاجب قال ابو حنيفة اجتمعنا وعمر بن عبيد  
بكم فقال عمران للعقبيين ايماننا وللرجليين ايماننا ولليدين ايماننا فقال

اشهر

او صم

٢٢٢

او صم فقال لاهي حين ذهب بصره اين تحول ايمانك الخول الى ربه قال منقض عمرو  
نوبه وذهب فلم يبق بعد ذلك وقال الحسن بن زياد حلفت ام ابا حنيفة رحمه الله  
على بين فتالت لاهي حنيفة سل فلانا القاضي عن يميني قال فذهب ابو حنيفة رحمه الله  
فلما راه اكرمه وادناه وقال له حاجتك يا ابا حنيفة فقال ان لي حلفت يمينين  
وامراني ان اسالك فاي شيء تقول فيها فقال سبحان الله يا ابا حنيفة رجل  
مثلك تهراني قال لم اكن اريد هذا ولكن امرتني فذكره ان اهلها فقال  
ابو حنيفة فيها كذا فقال القاضي ابو طالب وهو خال ابي يوسف رحمه الله قل لها  
هذا الجواب كذا وكذا وفي غير هذا الحكاية ان رجلا سال ابا حنيفة سلة فافتا  
ظن الرجل انه لم يفهم ما سئل عنه فاخذ بيده فقال ابو حنيفة ان كنت  
ظن ان الله تع لا يبالني عما افتيتك فليس ما تظن وقال محمد بن علي كان  
الحسن بن عمار من سمع على ابي حنيفة فاحتاج السلطان المان ببال  
عن سيلة مجمع الفقهاء منهم ابو حنيفة وابن ابي ليلى وابن شيرين وكل  
ابن عمالة فاجابوا عن سؤاله وكان الحسن من آخرهم جوابا فلما اصاب قال  
ابو حنيفة اخطانا واصاب الحسن فقال القوم فلم يرجعوا وينبوا على قوام  
ورجع ابو حنيفة عن قوله واخذ السلطان بقول الحسن حين وافقه ابو حنيفة  
وترك قومه فخرج الحسن وهو يقول ليس احد افقه بالكوفة افقه من ابي  
فقالوا له بالامس كنت تقع فيه واليوم حين وافقك تنفي فقال الحسن  
لانه اعلم ان ابا حنيفة لو كلني على ان السواد بياض والبياض سواد لم  
انصت منه ما ترك قوله في ذلك المكان واحتمل ما عليه من الفقه الا  
وهو يريد وجهه الله وفي رواية ما ترك قوله في ذلك المجلس واخذ بقول  
الامير خوف الله وقال بشر بن يحيى المروى قال عمان البري كان ابو حنيفة  
افقه من حماد وافقه من ابراهيم بن علقمة وافقه من الاسود وافقه من الحارث  
العكبي وافقه من الحكم وكان البري من يخالف ابا حنيفة في اشياء الا انهم  
لم يتركوا الحق اذا سئلوا وقال ابن سالم الاسدي سرق طاووس لرجل  
من حيران ابي حنيفة فجا صاحبه الى ابي حنيفة واخرج به لك فقال له  
عد الى المسجد ارد عليك اشار الله فعاد الرجل الى ابي حنيفة رحمه الله فقال  
قال يا ابا حنيفة سرق امس طاووس فقال من يرق طاووس

الجواب

الحسن



يصلى واثر ريشه عليه فمخ الذي كان عنده الطاووس راسه فقال ابو حنيفة  
يا هذا راسه طاووسه كره عليه ومثل هذا وقع في زمن داود عليه السلام  
وقد كان فعل مثل ذلك في الاور فقال حسن بن زياد كنا عند ابي حنيفة رحمه الله  
فجاء رجل قد ابتلى فقال دخلوا على اليلة فذهبوا بكل شيء في حلقوا في باب لا اخبر  
باسمهم وهم معي في السكة وانا اراهم فقال ابو حنيفة اكتبوا اسمي جيرانه  
ومن يصل معي في المسجد قال اعرضوا عليه فمن لم يكن فقل لم يكن ومن كان  
فقل لا اقول لم يكن قال ففعلوا قال فقال قل كذا وكذا للمناع لا اقول فاجروا  
المناع وقال الحسن بن زياد حفر رجل كوة في حايطة فجاره الى ابن ابي  
ليلافا استعدا عليه فامر ابن ابي ليلافا يدها فذهب الى ابي حنيفة فنقص  
عليه القصة فقال ابو حنيفة اذهب فافتح بابا فرجع اليها الرجل فاجره باقال  
ابو حنيفة قال اوبلوا امرتك ان تشد الكوة فتحت بابا اذهب منه فخرج  
الى ابي حنيفة قال اهب فاهم الحايطة ثم استعدا الى ابن ابي ليلافا فقال له  
امرتك ان تشد الباب فشدت الحايطة فقال له الحايطة حايطة قال له سره  
فليست على نفسي فكنت ابن ابي ليلافا وقال ابراهيم العمري قاضي الرقة صار  
رجل الى ابي حنيفة وقد شك طلاق امرأته فقال له امسكها حتى تستيقن  
طلاقها فصار الى ابي يوسف رحمه الله اوزفر فساله فقال اذهب فراجعها فان  
كنت طلقها فتد راجعتها والا نضرك المراجعة فصار الى شريك فساله  
عنها واجره باقال فقال اذهب فطلقها ثم راجعها حتى يكون قد طلقها  
على البقيين وراجعتها على البقيين فوقع عند الرجل مد فخرج الى  
زفر والى ابي يوسف رحمه الله فاجره باقال شريك فقال ان مثلنا مثل  
رجل شك في ثوبه انه احاب بول فقال ابو حنيفة رحمه الله صلى الله عليه حتى  
يسين ان البول قد احابه وقلت انا اغسل ثوبك ان احابه البول  
فقد كنت غسلة وان لم يصيد لم يضمن الغسل وقال شريك بل على ثوبك  
ثم اغسله حتى يكون على ثوبين فيها فقال الرجل لعن الله فلانا اذ قال على بن  
عامر اما استجبا سنيان الثوري حيث روى ان ابا حنيفة رحمه الله استقب  
من الكفر مرتين فقال له كيف ذلك ابن هبيرة لانه كان حجاجي المذهب  
يتزى طاعه الامرا بما نارا داهي اجنيته ان يدخل في امره فقال لا ادخل

فيه فقال له كبرت تبالي ربك فقال ابو حنيفة اللهم اني اتوب ثم  
اراد منه ثانيا ان يدخل في امره فقال لا ادخل فيه فقال له كبرت تبالي  
ربك فقال اللهم اني اتوب فلم يسمع القصة على وجهها فزوى اخر  
الكلام وترك اوله اما استجبا من ذلك وعن ابنه حنيفة رحمه الله  
انه قال في خلال كلامه ولوضربه يا بوقيس فظن بعض السامعين انه قد  
اخطأ حيث قال يا بوقيس ولم يقل يا بوقيس فذكر ذلك للخليل بن  
احمد البصري وقال ان ابا حنيفة رحمه الله قد اخطأ فقال الخليل اصاب ابو  
حنيفة رحمه الله واخطأتم انتم انما هو اسم موضوع وقال بشر الوليد مات  
ابو حنيفة وهو ابن احدى وسبعين سنة وانا في احدى وسبعين سنة و  
عاش بعد ذلك عشرين سنة ومات ابو يوسف وهو ابن احدى وسبعين  
سنة وانا في احدى وسبعين سنة وعاش بعد ذلك عشرين سنة وحكي  
ان الحسن ابن زياد دخل في العلم وهو ابن ثمان وثلاثين سنة وعاش مائة  
وعشرين سنة ولم يم على الكفر اش اربعين سنة والله اعلم **الفصل الخامس**  
في الطعن على من يترك مذهبا في حنيفة وقال ابو نضر اسعياض الشيدان  
مخالفني الى حنيفة رحمه الله حلهم افراطهم في بعض ابي حنيفة رحمه الله على ان يخاف  
عليهم سلب ايمانهم وقال محمد بن نجاشي البجلي ليس بيننا وبين اخواتنا  
من اهل المدينة الا سور الخلق قال صاحب الكتاب واما يقع ما  
يقع من الحسد والبغض بين ابي حنيفة ومخالفته لقلة علمهم  
ونظرهم وفقهم وقال ابو الحسن القمي علم ابي حنيفة بعيد القصر وعلم  
الكشاف اني ياخذ بطواهر المسائل ولا يتبع حفايقها وحكي لنا ان  
الشافعي كان يختلف الى محمد بن الحسن وكان يتعلم منه الفقه فجار  
يوما الى مجلس ولم يكن يخرج محمد بن الحسن من داره وكان تلامذة  
يلقى بعضهم المسائل على البعض فقال للشافعي ما تقول في رجل فقرا  
عبد فقال فيه نصف القيمة فقالوا ان فقرا عين واه فقال كذلك  
فقالوا ان فقرا عين بقر او شاة او جاجة فقال كذلك واجمع  
بقوله عليه السلام وفي القين الذين فقست عين بني آدم على بني  
فقتاحك القوم منه فاستجبا فخرج فكان ذلك اخر عهد لمجلس محمد



محمد بن الحسن رحمه الله وانما اتوا حكاوا عنه لأنه افسد في المناصرة  
 لأن في العبد نصف القيمة وفي عين الأدابة ربع القيمة وفي عين  
 الشاة ونحوها قيمة النقطان وقال محمد بن سلمة وقال محمد بن سلمة ناظر  
 دخل برهيم ابن يوسف فقال له يا اوصياء ان الشافعي يقول فيه كذا  
 قال فما يقول فيها عمر بن واصل به وكان عمر بن واصل دخل من الشرط  
 وقال محمد بن سلمة سمعت يزيد البلخي يقول سمعت يحيى بن ابي نعيم يقول كان  
 للحسن ابن زياد اخنا اقرابة من وزير لأمر المؤمنين قال فقال لي  
 الشافعي تعال حتى ندخل حسن بن زياد وهو يومئذ عند الوزير و  
 سائله فتناطر لعلنا يقع علم جازية أو شيء من عند الوزير قال فدخلنا  
 فآله عن اخلاق الباب وارخاها ألترا قال الحسن يقول عمر بن واصل وأنا  
 فآله عن الحجة به قال يحيى بن اوصياء استحقار به وقال ابن سلمة كنت ماشي  
 مع ابي جعفر الانطاقي فقال لي اقول شيئا تحفظ على فقلت نعم فقال ان  
 احسن حديث ان علقمة متروك الحديث لأنه شهد الصفيين فقال حتى  
 عرج فقلت له فما تصنع بحديث علي رضي الله عنه وهو قاصد هم الى صفين  
 قال صاحب الكتاب وهذه مناقضة لازمة ولو لم يرد ما قال احمد بن  
 حنبل وجب ان لا يقبل حديث كل من شهد الصفيين من الصحابة وغيرهم  
 وذلك باطل لأن ذلك انما وقع منهم عن اجتهاد اجتهادهم لانهم بعدوا  
 ارتكاب ما لا يحمل فقال وغيره وذلك لا يوجب جرحا في العدالة واذا  
 حقت النظره مقال اكثر اهل الحديث وجدتها سريعة للانتفاض  
 قال وروى ان سفان الثوري خرج الى مكة فلما بلغ المدينة استقبله  
 مالك بن انس فلما لقينه قال لسفيان يا سفيان ان العلم باص عندنا  
 فقال سفيان بل ناص عندكم لكن تدرج عندنا قال مالك نعم ان العلم  
 بحجة بك واغصا بها بالمدينة وورقها بالعراق وورقها بخراسان  
 فقال سفيان لعلنا ما يدرينا انك هذا الحديث فانه من طريق احاديث  
 مالك وقال الشيخ ابراهيم القاسم الصغار سمعت نصرا بن يحيى يقول سمعت  
 ابا مطيع يقول قلت بحسب ابي حنيفة رحمه الله فلم يرفع الا في اوله  
 وصليت بحسب سفيان فلم يرفع الا في اوله وصليت خلف سوار بالبصرة

فلم يرفع

يقول

فلم يرفع الا في اوله فقلت هو لا يرفع الا في اوله فقلت هو لا يرفع الا في اوله  
 فآله لا ارفع قال وسمعت نصرا يقول حدثني بعض اصحابنا عن وكيع قال  
 رايت الامام عيسى بن عمار وابنه ابا لهيلا والحسن وعلم بن صالح لا يرفعون  
 ابيهم الا في اوله قال وسمعت نصرا يقول حدثني الجارود قال قال احمد بن  
 يونس سمعت نصرا ابا بكر ابن عباس هو يقول لقد انا مل على ما به سنده  
 الا سنة ما رايت فيهما يرفع يده في الطلوة كلها وقال سفيان ابن عيينه  
 اصحاب ابي حنيفة رحمه الله اخرهم ارفعهم وحكي لنا ان العباس ابن  
 شرح مرضه كان يتكلف لكل مسيلة من ما يبل الشافعي حجة ان يعذب  
 وربما كان ينهي الى مسيلة طاهره الفساد فيرى بالكفار ويقول  
 لا صحابه الى حتى الكذب لاجل صاحبكم وكيف احتال لهذه وحكي لنا ان  
 ابن شرح هذا الما مرض مرضه التي مات فيه قال لمن حوله ايدوا للمعز  
 بالدخول على فدخلوا عليه فقال لهم ان اتمم الفقه فليكنكم باصحاب  
 ابي حنيفة رحمه الله فانه ليس الفقه الا لهم فان اردتم الحديث فليكنكم  
 باصحاب الشافعي قال وسمعت الفقيه ابا احمد يقول سمعت شيخ يقول  
 كنا ندخل على ابن العباس بن شرح فناظره في ما يبل فكلنا اذا الزناه  
 مسيلة قال لنا ان كان هذا الزنا في نقدنا صاحبكم مثل هذا في مسيلة لنا  
 وكذا فكلنا نشغل بالفرق بينهما فكان يكن علينا فيلزمنا فيوما ملنا  
 بذلك غير مرة فذكرنا للحسن ابن ابي الحسن الكرخي فقال انه احتال  
 عليكم وسبيلكم ان تقولوا له بعد هذا اذا دعاكم به هب ان صاحبنا  
 قد اخطا بما لك فما جوابك عما الزنا ك ههنا فقلنا مثل ذلك فامر  
 سكتا ثم قال ليس هذا من كسبكم انما علمكم ذلك الحسن وعنا ابا  
 الحسن الكرخي وربما قالوا لابي العباس ان كان قول صاحبنا هناك  
 صوابا فاعترف به واترك مذهبك الفاسد وان كان خطأ فليس  
 لك ان تخطبني وتجعل خطا غيرك عذرا لك في خطابك قال  
 وحكي ان رجلا من اصحاب الجماعة خطب الى رجل من اصحاب الحديث  
 اسمه في عهد الشيخ ابي بكر الجرجاني فابي الرجل ان يزوجه الى ان  
 يتمك مذهبه بذهب اصحاب الحديث فبقرا خلف الامام ويرفع

٢٠٨



يديه عند الاخطا ونحو ذلك فاجابه الى ذلك فوجد فقال الشيخ  
 في رباط المربع على روس العامة بعد ما سئل في هذه الحادثة وبعد  
 ما اطلق ساعته وسكت ثم قال النكاح جائز ولاكني اخاف على هذا الرجل ان  
 يذهب ايمانه وقت التبرع فقبل له ولم ذلك فقال لا بد استخلف بمذهبه  
 الذي هو حق عنده فتركه لاجل مريم حبيبه ملبه واخذ منها هو عنده  
 ليس بحق افلا اخاف على ايمانه لا تخافه بدينه وقال صاحب الكتاب  
 ولو ان رجلا من اهل الاجتهاد ترك مذهبه في سبيل اوجه الكسب او الكرم  
 منها باجتهاده لما وضع له من دليل الكتاب او السنة او غيرها من الحجج  
 يكن ملوما ولا مذموما بل كان مأجورا محمودا وهو في سعة منه وهكذا  
 كان فقال ائمة المتقدمين فاما الذي لم يكن من اهل الاجتهاد واشغل  
 من قوله الى قول من يعجز دليل لكن لما يرغب في عرض الدنيا وشهوها  
 فهو المذموم الاثم المستوجب للتأديب والتعزير لا تركا به المنكر في  
 الدين واستخفافه بدينه ومذهبه حكى ان رجلا في عهد الشيخ  
 ابي حفص ابن ابي عبد الله ابن ابي حفص ترك مذهبه وكانت  
 يقرأ خلف امامه ويرفع يده عند الركوع ونحو ذلك فاخبر الشيخ  
 بذلك فغضب الشيخ وعنف وامر السلطان حتى امر الجلاذيان  
 بضربه بالسياط عند الصيارفة حتى دخل اناس كثير على الشيخ وشفوا  
 اليه فتاب فادخلوا عليه فغرض عليه ما يجب عرض من باب الدين  
 ثم خلى سبيله وقال الشيخ ابو عبد الرحمن ابن ابي الليث في بعض كتابه  
 ومن الواجب على طلبة العلم ان لا يكون ذا وجهين ولا سائين مذبحين  
 لا الى هؤلاء ولما الى هؤلاء ثم يلقي هؤلاء روجه ويلقي هؤلاء روجه بسبب  
 منفعه ينالها من احدهم فلما انه اكل من لحم نفسه خلا كان خيرا له  
 له من ان يأكل بدنيه كمال الحسن البصري يتبع لاقوام دينهم ممن  
 حين قال ابو عبد الرحمن قيس قاله ما يجروا واشتروا الدنيا  
 الثمانية الزايله بالآخره الباقه الدايمة اعادنا الله منهم رحمته  
 قال صاحب الكتاب سمعت بعض اصحابنا من كورة بلخ يقول قال ابو بكر  
 الفارس الذي ينجل مذهب الشافعي تحت اصفاف في بلاد ابيه حلقه

استغل الغلظن رجل الى قبل ارض  
 دسوا سرها احوار

من الواجب على  
 العلم لا يكون

لانسط

لانسط الامقدار ما يسطوا اليها وسمعت يقول ايضا يقول مايل  
 ابي خليفه في الفروع لانها يه لها وفعلا بعض فقهاء اهل الحديث  
 مايل اصحاب ابي خليفه رحمه الله كقطرات البحر لا تحصى عددها و  
 سمعت يقول كنت بالبشاش فرايت ابا بكر الفخار يقول صلى الصلوة في  
 داره بجماعة ولم يكن يخرج الى المسجد فقلت له في ذلك فقال اني ان  
 خرجت وصليت الى قبلتهم لم يجز صلاتي وان خالفتهم في قبلتهم قتلوا  
 قال صاحب الكتاب وقد انصف من نفسه وصدق في قوله رحمه الله لان  
 قبلتهم في غاية الانحراف حتى لا تجوز طوة المصلي من غير خلاف ومن  
 خالفهم في ذلك يستحلون دمه جهيلا وعنا واما كمن تحلى مذهب احمد بن  
 حنبل الغالب عليهم الجباله وقلة العقل فنعوذ بالله من الخذلان  
 وسمعت يقول طلب مني كتاب الشريعة لمحمد بن الحسن وقال ان كتاب  
 الشريعة في مختصر كتاب المروني ابي صغير وبما اسال عن مايل الشريعة  
 فاجبر فيها وسمعت يقول جلس بكري للعامة بالبشاش فقال على روس  
 الملا من لم يقرأ خلف الامام احتاج الى ان يوم ثانيا اولنظ هذا  
 معنا فبلغ ذلك الى ابي بكر الفخار فقال ابو بكر لعوايد يقال له الوالوا  
 لم يفعل هذا الجاحل اللاحق وكذا وكذا حديث يكن اصحاب رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم هذا علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
 يقول من قرأ خلف الامام فلا صلوة له وفي رواية عند فقد اخطا  
 الفطرة وهذا زيد ابن ثابت يقول من قرأ خلف الامام فليعد الطلعة  
 حتى عد جماعة من الصحابة وجماعة من الائمة رضوان الله عليهم اجمعين  
 ان رجلا من اصحابنا باله خيفة كان يخلف الامام محمد بن نصر المروزي الحديث وكان  
 يكتب منه الحديث فمات وكان محمد بن نصر يحمله ويعظه فاشا وهذا الرجل فرغ  
 يديه في الطلعة فذكر ذلك للشيخ فكان يستخف بالرجل ذلك بعد ذلك قال صاحب  
 الكتاب واما استخفاف به لاستخفاف الرجل بدينه ومذهبه ترك مذهبها قد صح  
 عنده ميل الى الدنيا وما ينال من عرضها لحقه الوعد والتشديد قال والمتلا  
 الحديث الحادثة اذ اخبر علم زمانه فانه يجوز للمجاهل ان يجازي قول زاده  
 منهم لان اقوال الصحابة اختاروا واقوال اهل زمانه ما ينه وليس الى اهل



الجمل قول الاختيار واختيارها فاما يلزمهم ما يختاروا لم زمانهم فان  
 قال قائل اليس ان الاختلاف رحمة قلنا لا على الاطلاق اذ لو كان على  
 الاطلاق يودى الى ان الشيء الواحد في سائر واحدة على شخص واحد  
 حلال وحرام وجائز وفاسد ومكروه ومباح وفي هذا تناقض فان التنا  
 مبي في احكام الله تعالى وكذا يودى الى ان علماء المسلمين وغيرهم من  
 الاديان من اليهود والنصارى وغيرهم من الكفار اذا اختلفوا في  
 باب التوحيد على افعال ان يكون ذلك كله حقا حتى يوحده الله و  
 هذا باطل بلا ريب ثبت ان امر هذا اللفظ لو ثبت اصله انما كان في  
 القروع عن هو من اهل الاجتهاد انما سماع من هو اعلم عنده على ما قدما  
 في ما بل الحسن الكرخي رحمه الله وحكي ان احمد بن حنبل كان راوى  
 الحديث ولم يكن بيقين وكذلك من كان من اقربا به لم يكن  
 فقهيا وكان الشافعي رحمه الله حسن شيئا من الفقه اخذ ذلك عن محمد  
 ابن الحسن فاذا د احمد بن حنبل ان يعظم شأن الشافعي رحمه الله  
 للعامة وكان ليال عن سائل فكانت يشكك عليه وكان ليال  
 عن بشر المريسي ثم يصيب وكان بكثرة على رأس العامة فظن بكل  
 بشر فلما علم ان الشافعي جلس للعامة ارسل اليه رسولا وقال  
 له قل ان ابا عبد الرحمن يقرئك السلام ويقول هذه مسائل بخوابها  
 ما رآه الله لك فيها فقال القوم من ابوابهم الرحمن فاذا هو بشر  
 المريسي فاجتمع عليه القوم فخاف فخرج من بغداد الى مصر ورجع  
 عن كثير من اماله وقال هرون بن احمد التمارني دخل ابراهيم بن  
 الجهم على محمد بن ادريس الشافعي في جماعة من اصحابه فجلس عنده  
 وتورد في السك تدبج الباقلا الرطب فاشتراه فاكل واكلوا منه  
 ودعى رجل فخره فمعه زحانت الطوفة وطلهم وكلها بلهم  
 شي مما ساء من سمرانه فقال قلت اهلكت الله انت لا ترى بيع كل  
 شي لا تش ولا ترى الطوفة مع شمر الادس وقد فعلت كذا  
 فقال الشافعي رحمه الله مبلى ذلك قولنا وهي باسرها بما  
 الخططنا في هذا هب اهل العراق والله تعالى اعلم

العمل

## الفصل الثاني

في مناقب ابي يوسف رحمه الله عن ابي يوسف  
 رحمه الله انه حج مع هرون الرشيد فلما دخل مكة صلى بها ركعتين وسلم  
 قال انما صلانا لكم يا اهل مكة فانا نوفر سفر فقال واحد من اهل مكة نحن  
 افقه لهذا الخبر فقال ابو يوسف رحمه الله لو كنت فيها ما نكلت في صلاتك  
 هناك هرون الرشيد وقال جوابه ساوي حرم النعم وقال هرون سلمة رحمه الله  
 انا ابا يوسف رحمه الله دخل الحمام فلما خرج منه ولم الناس ثم جاء بعد ذلك  
 صاحب الحمام فقال ابي وجدت في الحمام ثوبا فاستنار ابا يوسف رحمه الله  
 اصحابا فقال ما زلت فتكلم القوم عن قائل قال من مناري ينادي بالناس الا  
 من جلي هذه الصلاة مع القايض فليعد وقال اخرون من وجد منهم وجب  
 اعلامه ومن لم يوجد منهم لم يجب بشي فذكر كل واحد منهم تدبر حتى  
 سكت القوم فنبيل له ما تقول انت فقال ناخذ بقول اخواننا اهل المدينة  
 ان الماء لا ينجس بشي فكان على ذلك ستة اشهر ثم رجع الى قول ابي حنيفة  
 رحمه الله وقال لضيق قال ابو جعفر كان ابو يوسف رحمه الله دخل فقال له ابو طالب  
 رحمه الله بنبح له هبة وعقل فجاء يوما الى حنيفة ابي حنيفة رحمه الله وهم  
 يتكلمون واصحابه عنده فابو يوسف رحمه الله يتكلم فجاءه ابو طالب فوقف  
 على يده خلف ظهره حيث لا يراه ابو يوسف رحمه الله فابو يوسف رحمه الله اغلظهم كلاما  
 واشدهم صونا فقام لا يتكلم وهو ينظر اليه ولم يسلم فلما طال قيامه قال له ابو  
 حنيفة يا ابا طالب لقدم ما قيامت قال ابي اني اخف من هذا الغلام يعني ابا يوسف  
 رحمه الله انه جابح ما طعم منذ ثلاثة ايام لا هو ولا خياله فانا انجي من صوته ونشاطه  
 مغابه من الجوع قال ابو جعفر رحمه الله كان استجبه الفقه لخصه عليه قال وان  
 علي بن عيسى يتقدم عند ابي يوسف رحمه الله شهادة فزاد ابو يوسف شهادة فدخل  
 عليا من ذلك شيئا فاحس فتقدم الى الخليفة وهو هرون الرشيد وقال ابي في  
 خدمة الخليفة منذ سنين وابو يوسف يرد شهادتي فدعا الخليفة ابا يوسف وقال  
 لم ردت شهادته فقال لا ينبغي ان يرد علي بن العالمين لان علي باب دار سجدا  
 ويشهد علمانه للجماعة وهو لا يشهد بها وقال ابو عبد الله محمد بن سلمة يقول دخل بعير  
 الغاري على ابي يوسف رحمه الله فزاري عليه فلتسوة سودا فقال يا ابا يوسف كيف  
 كانت فلتسوة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هي صر ففرا لقد كان لهم



في رسول الله اسوة حسنة فقال ابو يوسف رحمه الله هاتوا القصة السهلة فاحد  
قلنوه ايضا وقال هذا الشيخ ادبنا واحسن تاديبنا وقال عباد بن العوام يوم مات  
ابو يوسف ينبغي لاهل الاسلام ان يعزى بعضهم بعضا وعن محمد بن القاسم بن  
زوين عن ابيه انه قال لما رايت ابا يوسف ودلت اقداره في العلم فكنت لو شئت  
الله ان يجعله في طيار يغسله قال بنو بن الوليد سال ابو يوسف رحمه الله احببنا  
رجل وجب عليه ان يشهد في صلاة ست مرات فلم يجبه احد فقال هذا رجل  
ادركت الامام جالسا في الركعة الثانية من المغرب فشهد معه ثم يشهد الامام  
في الثانية فشهد معه وكان على الامام بحمد سهو فشهد معه ثم قام  
لفضي فانه يحب عليه ان يشهد في الاولى من الاثنين عند القضاء ثم يشهد في الثالثة  
ثم لو شئت فافضي وجب عليه ان يجهد للمهوف فيشهد ايضا فقد شهد ست  
مرات فيه وحكي ان ابا يوسف رحمه الله كان يحفظ عن ظهر قلبه عشرة الاف حد  
وحكي ان ابا يوسف رحمه الله كان يقرى مغايري محمد بن اسحاق الوافدي عن طريقه  
**الفصل السابع** في مناقب محمد بن الحسن رحمه الله عليه قال ابن ولان ما  
دخل محمد رحمه الله على ابي حنيفة رحمه الله ليتعلم الفقه قال له ابو حنيفة رحمه الله  
استظهرت القرآن يا بني فقال لا قال فاستظهر القرآن اولاً ثم ارجع فكتاب سبعة  
ايام ثم رجع الى ابي حنيفة فقال له ألم اقل لك استظهر القرآن اولاً ثم ارجع فقال  
قد استظهرت وحكي ان الشافعي رحمه الله قال ما رايت سمينا اعتدل من محمد بن الحسن وكان  
يكتننا على قدر عقولنا ولو كنا على قدر عقولهم ما همناه وحكي عن جبر بن امان  
انه قال قلت لمحمد بن الحسن رحمه الله لو جمعت كتاب المراءى فاحصته امكنت  
بكرامه يسير فقال لا حتى يجلس احدكم في منزله ويستغني عن الخدمة لا حتى يسرع  
اعينكم ويقتلون كما اختلفنا وعزاني بكر الاسكاف ان سيل عن  
مسئلة اجاب عنها بما اجاب ثم سئل ابو القاسم الصغار عن تلك المسئلة فاجاب  
بجواب ما اجاب ابو بكر فقال له الرواية بخلاف ما قال الشيخ فيقول ان رجل  
ومحمد رجل فذكر الشيخ الى بكر ذلك قال لكم بين الرجلين قال وكان محمد بن الحسن  
لا ينام في الليالي وهو جالس على الكرسي وقد خلع قميصه وقد اشرح وعنه  
عشر جوارى روميات متعلات الكتاب والعربية يقرن عليه العلم لئلا يحترق  
النوم وكان يرفع الكرسي فينظر منها ثم يضع ويرفع غيره فقال له انسان ما بالك

في هذا ولا في غيره  
مع الى احكام الصغار

لا تنام فقال محمد يا هذا كيف انام وقد نامت عيون المسلمين توكلنا علينا  
انا اذا اجتمعنا وموتت النامية اينما باب العالم يعني لنا انيام ويصبح امر  
الامة فذلك بنا خزان الدين رحمت الله فقال له لم جئت عريانا فقال لان  
النوم من الخلة والها من التوب وبين يديه طنت من الماء فقال اذا اخذني  
النوم اصب الماء على جسدي واما كثر الكراريس فلان العلم يقتل انظر  
في هذا فاذا اقل وضعت ورفعت غير احتال للعلم هكذا قال وخرج  
محمد بن الحسن حائفا لما رجع وكان خلف خاربه عدا ابي حنيفة رحمه الله قال  
لجارية كيف رايت استاذي قال هو اسند منك اجتمعا ما رايت وضع جنبه  
للنوم منذ خرجت حتى رجعت وقال نصير قال ابو سليمان كان محمد اذا  
بلغه ان ابا يوسف اتي في مسئلة للولاء وغيرهم اخذ الجون وعمل في  
ذلك فابليت ربيد ان هرون حلف لا يقر لها كتابا فافتي ابو يوسف  
ان ينظر فيه ولا يقره فبلغ ذلك محمد رحمه الله فقال هو حائث وقال المعلى بن  
منصور رحمه الله كنت اسيرا با يوسف رحمه الله فقال من محمد رحمه الله فقلت ابا  
يوسف من يحزن وصرة يقول فيه قال الغنا محسوب وقال محمد بن الحسن رحمه الله  
اول من علمني لو غير العلماء ابو يوسف رضي الله عنهم فقال ايكم ابلغ  
في وضع ابو يوسف رحمه الله اصبعه على فيه وأشار الي بالجلوس فجلست ثم اشار  
علي فقال هو هذا وفيه لاي بكر الاسكاف لم لا تدرس النوار فقال للقبائل  
لا تدرس كتب محمد بن الحسن انصير كلها نوار وعن محمد بن مقاتل عن ابي رجا  
قال رايت محمد بن الحسن في المنام فقلت له ابي ما صرت قال ابي الجنة قلت ما  
حال ابي يوسف قال ذلك في العيلين وفي رواية هيبات هيبات ان يفتح  
امر وقال ابو نصر الدوسي سمعت ابا القاسم الصغار يقول سمعت محمد بن سلمة  
يقول محمد بن الحسن ليلة ثلاثة اجزاء يصلي فيه وجوه يدرس فيه وجرى انيام  
فيه قال كان محمد بن الحسن رحمه الله استغل هذا العلم حتى بلغ شغله ان  
التوب كان يتوسخ عليه ولا يتفرغ ليزنه فيغسله حتى ياتون بشرب ابيض  
مصورن عليه وبينهم الاول فيقولون قال وكان في راء دلت  
كان يفتح بالليل قال ان هذا الذي لي غلبي فارعه قد نجوه وعن محمد بن  
الحسن انه قال لاهل المدينة لا يحل لصاحبكم ان يفتي وعني به مالك بن انس



لانه كان صاحب رواية ولا يحل لصاحبنا ان يملك عن الدنيا وعن غيره  
 اباحيفة لانه كان صاحب نظر ورؤية وقال محمد بن علي الجليل وقد مر من الحسن  
 نهاره الري وجلس فاني اعز لي علي راسه فساله عن كلمة من العربية واحد  
 في وصفها فلما وصفها قال لا تحبني دعني اقبل راسك فاني سالت هذا الكلمة  
 ثلثين تسامفهم الغزاة والكساي فلم يجيبوا بمثل ما اجبت فاسد اعلم بالصواب  
**النص الثاني** في حسن معاملتهم ومجاهلتهم قال علي لانا ابا  
 نض بن عياض كان يامر بالفراة والمتاحج واهل العلم ان يركبوا في كل جمعة  
 ويطوفوا في الاسواق فينزلون لم تفعل هذا فقال لي يراهم السلطان محمدا  
 فلما بطغ السلطان في الجور ولا احباب الهوا في اظهار الهوا ولا للعوام في  
 الخروج على اهل الصلاح قال جبار رجل الي ابي نضر محمد بن محمد بن سلام ليثكروا  
 جاره فقال ليس لك ان يخرج من جوارك فانه يوفى عزيت كما يوفى ذكرك ولكن الصحة  
 وامن الى التوبة قال ابراهيم بن يوسف وابو سعيد محمد بن جعفر اجتمعا  
 عند السلطان في تقديم اليهما الطعام قال ابو سعيد لابراهيم يا ابا اسحق اجبني  
 عن سبيل قبل تناول من الطعام فقال لي فقال ما تقول في رجل قيل له  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحب الطيب ويحب الناكذا وكذا قال  
 اني البعض هذه الاشيا فقال كفر هذا فقال ابو سعيد ليس الحسن بن علي اجب  
 الي النبي عليه السلام من هذه الاشيا فقال لي فقال لا يكفر فانه فكنت  
 ابراهيم ولم يقل شي قال ابو بكر الوفاق لا افعل في هذا الزمان تلاءم اشيا  
 لا امر بالمعروف ولا نهى عن المنكر ولا اشتغل بالكتاب ولا اطعم  
 في انسان شيئا حتى في حرم واحدة اما الاول فلا افعل لان المناكر قد كثرت  
 وظهرت فلافين الامر بالمعروف والاباحباب ولا احباب واما الثاني لا افعل  
 لان الخفا قد كثرت وظهر فقل بالسل القاب حتى صنف المستقا قال الحسن  
 الجليل حتى ابتلي بحجة القتل لم يرد من حجة الامرات هذا جزء من اثر الدنيا  
 على الاخرة قال صديق صاحب الكتاب صدق فيما قال وان العالم اذا  
 خفا العلم وتزلزلت حجة وانزوت دنياء على اخرته خفت عليه ان يبتلي بما يكرهه  
 ويحقق بما يسهو اعاننا الله من ذلك بمنه قال سمعت ان الامير المعروف بصبي  
 الكين بعث الى احمد بن نضر الهكسي رسولا ليايته ولفظه كتاب المكتبة

فقام

فقام وذهب حتى انتهى الى باب العدر سم قال للرسول قل للامير جيت  
 الى باب الهند طاعة لت الا ان لم ادر ان اكون فاردت ان تكون  
 انت خيرا لانا لان ثرا العلم الذي ياتي في باب السلطان وخير الامر  
 الذي ياتي بباب العلماء ثم رجع هو الي بيته فبلغ الرسول الرسالة  
 فقال الامير لابل انا انيت لاكون خيرا لانا وتكون انت خيرا لانا فانه  
 وسمع منه كتاب المكتبة دخل حاتم علي ابراهيم بن يوسف الفقيه  
 فقال له ابراهيم اوصني فقال حاتم رايت غيا سبلا اشيا بالمال والعلم  
 والدين فاحتمد حتى نتجى نفسك بالمال والعلم من الدين فدخل عليهم  
 رجل فراههم على تلك الحالة فقال لهم انكم تذكرون مناقب السلف  
 بعد موتهم فماذا يذكر من مناقبكم بعد موتكم فكنوا ساعة قال ابراهيم  
 ان لم تذكر معانينا لم نتوقع ان يذكر مناقبنا وقال ابو المصفا رجل  
 من اهل الحج خرجت الي مكة فذهبت الي سيفان بن عيينه فقتل  
 فقلت انا من الحج من حيران ابي معاد فاحسن الشا عبي الي جبار معاد فلما  
 رجعت اخبرته بذلك فسرو وقال **الثاني**  
 اذا اهل الكرامة اكرموني فلا اخشى الهوان من الدنيا م

ثرا العلم









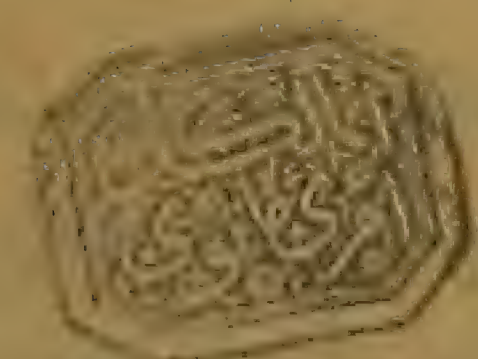


كتاب	٢٠	الطهارة	كتاب	٢٠	الصلوة
كتاب	٤٦	الزكاة	كتاب	٥٣	الصوم
كتاب	٥٤	الحج	كتاب	٦١	الاصحبه
كتاب	٦٢	النكاح	كتاب	٧٩	الطلاق
كتاب	٩٥	العقاق	كتاب	١٠١	الامان
كتاب	١٠٧	الوقف	كتاب	١٠٨	اليومع
كتاب	١١٩	الشفقة	كتاب	١٢١	الاجاز
كتاب	١٢٥	الرهن	كتاب	١٢٧	الوكالة
كتاب	١٢٩	الكفالة	كتاب	١٣١	الموالة
كتاب	١٣١	الصلح	كتاب	١٣٤	الهبه
كتاب	١٣٥	العارس	كتاب	١٣٥	الوديعة
كتاب	١٤٠	الشركة	كتاب	١٤٢	المضاربة
كتاب	١٤٣	المزارعة	كتاب	١٤٤	المساقاة
كتاب	١٤٥	السرب	كتاب	١٤٥	احياء الموات
كتاب	١٤٥	الالتقاط	كتاب	١٤٦	اللقطة
كتاب	١٤٦	الآبق	كتاب	١٤٧	المفقود
كتاب	١٤٧	الحجر	كتاب	١٤٨	الاذن
كتاب	١٤٩	الاكراه	كتاب	١٥٠	الغصب
كتاب	١٥٢	الافرار	كتاب	١٥٤	الدعوى
كتاب	١٥٨	الشهادة	كتاب	١٦١	ادب القاضي
كتاب	١٦٣	القسمه	كتاب	١٦٥	الغنى

كتاب	١٦٥	الكراهية والاستحباب	كتاب	١٧٠	الصيد والذبايح
كتاب	١٧١	الاشربة	كتاب	١٧٢	الحجود
كتاب	١٦٥	السرقة	كتاب	١٧٧	المخانيات
كتاب	١٨٠	الديات	كتاب	١٩٠	السير
كتاب	١٩٥	الوصايا	كتاب	٢٠٠	الفرأض
كتاب	٢٠٠	الحيل	كتاب	٢١١	الحريم



Handwritten text in Arabic script, mostly illegible due to fading. A small circular seal is visible on the left side of the page.



Handwritten header text in Arabic script, possibly indicating the title or subject of the document.

Two columns of handwritten text in Arabic script, arranged in a structured format that suggests a list or a table of contents.



الحمد لله الذي هدانا لهذا السلام ودعانا الى دار السلام وجعل الطريق اليها تصفية العقائد وتنقي  
عن عمد ما في ادم كالعلايد والتلوق والسلام على رسوله النبي المصطفى رحمة العالمين وعلى اله  
واصحابه والتابعين اجمعين وبعد تفسير ذي النبي القوي تحرير سيد الفريدي الحادي بمذهب  
الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه من جنس مؤلف الجلسي الجامع بين الاصوليين والفروع  
الواقع للبتدي بهذا التمسك به عن الوقوع المرب على ثلثة اصنام اصول الدين واصول الفقه  
وفروع الاحكام ما اصوله فصل ماصلة واياب كتب فروع اصول مفصلة مشتملة على  
مقارونة باحوالها محفوظة فيها الفاظ المشايخ حسب الامكان ليكون اقرب الى الخرج من عمدة  
ما يكون بما كان والله المستعان على اجران اجر وبقائه ولا حول ولا قوة الا بالله **القسم الاول**  
في اصول الدين اعلم وقال الله المكار ان الامام ابا حنيفة النعمان ابن ثابت الكوفي من  
التابعين واصحابه المتقدمين رضي الله عنهم اجمعين وعن ائمة الذين كانوا اكرهون كثير الكلام  
من هذا القسم لوقوع الاستغناء عنه بالعقل المرشد والنقل المسدد فان اعلم مع ما يكون  
من المقول بمجرب العقول والذي نقل عنهم من مهمات هذا الكتاب ما يذكر ان شاء الله تعالى  
تسلي في هذا الكتاب **فصل** العلم المحدث نوعان ضروري واختياري وهو

الاستدلالي واداء حصول لمسان الحسن والعقل فالضروري ما حصل في العالم  
باخذات الله تعالى واجاده من غير ان يكون للعالم فيه فعل الكسب والاختيار ولا قد  
التحصيل ولا التذكر والاختياري ما حصل في العالم باخذات الله تعالى واجاده ايضا لكن العلم  
فيه فعل الكسب والاختيار وقدرة التحصيل والترك وهذا كالفعل المحدث المنقسم الى ضروري  
واختياري فالضروري ما حصل في الذات القايم به باخذات الله تعالى واجاده من غير ان يكون  
للذات فيه فعل الكسب والاختيار ولا قدرة التحصيل **فصل** في كبرية المراقش وسكون البدن  
السلام والعقل الاختياري ما حصل في الذات القايم باخذات الله سبحانه وتعالى واجاده ايضا

لكن فيه فعل الكسب والاختيار وقدرة التحصيل والترك كالذات والقوة في الخي الصحيح ثم العلم  
الضروري ثلثة اقسام وهي العلم الحاصل بمجرد العقول والحواس الخمس كالسمع والبصر والشم  
او الذوق واللمس والعلم الحاصل بمجرد العقول من غير نظر وتامل في الاصول كعلم الانسان بوجوه  
نفسه وما يحدث فيه من الالم والذوق وان كل شي له روي من حله والعلم الحاصل بينهما  
كالعلم بالبدلان والقرون الماضية من الاخبار الماضية بل المتواتر لسمع وتقبل بالضرورة  
والعلم والاختياري هما عقلي وسعبي فالعقلي ما يحصل بالنظر والتامل في اصول الحسوس  
والبدائية مجرد العقل من غير واسطة الدليل السعبي كالعلم بحدوث العالم وثبوت الصانع وقد  
وجوده كذا والسعبي ما يحصل بالنظر العقلي في المستوعبات ولا يحصل بالعقل وحده بدون واسطة  
السمع كالعلم بالخلال والحرام وسائر ما شرح الله تعالى من الاحكام ثم العلم العقلي بوجوب  
الحكم قطعا وقينا وهو يمتد على الكلام واصول الدين وعلم التوحيد في عرف لسان الفقه  
والمتكلمين واما العلم السعبي فوضع ذكره قسم اصول الدين بل الفقه **فصل** حقائق الاشياء ثابتة  
والعلم بها متحقق ومن بقاها كان نقيضها اياها حقيقة الله تعالى فكان في بقاها اثباتها ضرورة  
والعلم بحدوث الصانع تعالى ونقد لا اله الا هو قديم لان البقاء بغيره باق مستحيل وجوده  
بغيره موجه وكونه متبدا لنفسه غير ممكن والقول به قول من يكون القدم موجه اقل منه  
ان يكون له صانعا متقدما عليه فيثبت بهذا حدث العالم ضروري والصانع لولم يكن فكا  
ان كان وجوده بنفسه فحال كاطنا وان كان بغيره لم يكن صانعا مطلقا فثبت قدمه تعالى  
ايضا ضرورة وهو تعالى داي لا يفتقر الى مفق ولا مفسق سواء ولا ثاني له اذ لو  
له ثان لم يكن به وما لك المالك مطلقا ولا عرض ولا جوهر ولا جسم لان العرض مفتقر الى  
محل قيامه به والجوهر اذ في جز يتركب الجسم من اجناسه والجسم ما يكون مركبا ولا يتحصل  
وصفة تعالى بالصفة واللون والطعم والرائحة لما يلزم من التشبيه وهو لا يشبه العالم  
والاشياء منه بوجه من الوجوه اذ المشاهدة تقتضي المماثلة وجواز المشاركة تعالى الله  
عنها لا يشبهه الاوهام ولا تدركه الالهام ولا يشبه الانام وهو تعالى غير حال في مكان  
اذا تمكن القديم على المحدث يلزم التغيير كل الله عن ذلك هو شي لا كاشيا ليس كشي  
جميع صفاته قديم لذاته من غير تعدد القديم بل يكون الواحد القديم مؤصفا بصفات  
الكمال مترها عن كونه محلا للحوادث فلم تزل بصفاته قديما قبل خلقه ولم يزد ويكون  
الحالين شيئا لم يكن قبلهم من صفته فكان بصفاته ازل ولا يزال كذلك ابد بالبر  
منه خلق استغناء اسم الخلائق ولا باخذات البرية استغناء اسم الباري كان له معنى



الربوبية ولا مربوبية ومعنى الخالقية ولا مخلوق فكانه تعالى الموقى بعد ما سمى استحق هذا  
 هذا الاسم قبل احياهم كذلك استحق اسم الخالق قبل انشايتهم وهذا لان جواز اطلاق اسم الخالق  
 يعتمد القدر على الفعل والعلم لاحقيقة مباشرة الفعل على هذا التبيين جميع الصانع له كان  
 قادرا لما وان لم يكن مباشر ولا شك في قدره الباري وعلمه قبل الخلق وهو الله تعالى  
 حي عالم قادر سميع قدير بصير له حياة وقدره وعلمه وسع وبصره ومن قال حي عالم قادر سميع  
 بصير ليست له حياة ولا قدر ولا علم ولا بصر مما شبه قوله قول السوا منطوية اذ الله  
 بعالم لا علم له وقادر لا قدر له كالفعل بمحرك لا حركة له وساكن لا سكن له واسود لا سود له  
 وقول المتأمل لا علم له بنا ولا قدر له علينا كالفعل بهن ليس بعالم بنا ولا قادر علينا  
 فيج فله الاول قال الله تعالى انزل به علمه ولا يحيطون بشئ من علمه ان الله هو الزايق ذواق  
 اوخذ الاشياء بارادته كما يشاء باختبار اصطلاحه وكان من ان ايجادها بازادة ازلية  
 قديمة قائمة بذاته القديم وهي ارادة كل مراد لوقت وجوده فلما موجود الابرار اذ تهن  
 ومشيئته وقضائه وقدره وساكن منها من افكار المكلفين خيرا في مشاءه وما شئ في خطه  
 لا مشيئة للعباد الا ما شاء لهم ما شاء لهم كان وما لم يشاء لم يكن يتقلبون في مشيئته  
 وحكمه لا اراد لقضائه ولا معقب حكمه ولا غالب لامر غلبت مشيئته المشيئات  
 كلها وغلب صفات الخليل كلها بفعل ما يشاء وهو غير ظالم حكمه ولا غلب الامر ابد  
 لا يقال عما يفعل وهم يسألون لو اجتمع الخلق كلهم على شئ قدر الله كائنا ليجعلوا  
 كائن لم يقدر واظلمه وكذا عكسه فهو الخالق بلا حاجة والزايق بلا مونة  
 والتميت بلا مخافة والباعث بلا مشقة والاسم والمسمى واحد والتكوس غير المكون  
 فان التكون اولى والتكون والخلو والاحداث والاضحاج وابداع اسماء  
 مترادفة يراد بها كلها معنى واحدا وهو اخراج المخلوق من العدم الى الوجود  
 والمكون هو المخلوق فكان التكون صفة من صفات الله تعالى اذ له كالحيا بعلم  
 فمن جعلها واحدا من جعل الضرب غير المضروب والكسر غير المكسور فساد هذا القول  
 لا يخفى والقرآن كلام الله تبارك وتعالى منه بدا بلا كيفية قولا والله تعالى متكلم بكلام  
 هو صفة له ازلية ليس من جنس حروف واصوات انزل به جبريل على انبياءهم عليهم  
 السلام وهو صفة منافية للشكوت والاقه وقد تكلم بها امر وناهيها ومجبرا  
 وهذه الحروف المولعة والعبادات المرتبة والالت على كلامه القديم لا عينه  
 والكلام غير الحروف ولهذا لم يتبدل بتبدلها على تبدل الاسماء فان الحروف

والعبادات

والعبادات تختلف باختلاف الالهي اذ غيرها لكل على كلام واحد ويكون حروف  
 كل لسان المؤلف منها عند الدلالة على عين ذلك الكلام غير الحروف المولعة  
 بالسان اخر كقولك قل بي والذي دل عليه احداها من الكلام غير ما تدل عليه  
 الاخرى دلالة بلازم الكلام حيث لا ينفك عنه حتى لا يوجد ذلك الكلام حيث  
 ما وجدت تلك العبارات ولهذا جواز ابو حنيفة رضي الله عنه قراءة القرآن  
 بالفارسية فيكون كاتب العبادات كاتب الكلام وتاليها تاليتها وحافظها  
 حافظه فلذا قلنا ان القرآن مكتوب في مصاحفنا مقروءا بالسنتنا محفوظا  
 في قلوبنا كلامه قديم وحروفه محدثة فان قيل كلام الله لو كان قدما لكان  
 تبارك وتعالى امرنا به في الازل للمعذور فيكون سعايقال الامر النبي  
 للمعذور فيجب عليه الاقدام على المأمور به والاتباع للنهي والامتناع كذا حكمه باللغة  
 ذلوقيل ان الله اخبر عن امور ما صيغته كقوله وجاء اخو يوسف واذ قال ابراهيم وقال  
 موسى ونحو فلو كان اخبارها عنها سا بقا عليها لكان الاخبار عنها قبل وجودها  
 كذا يقال اخبار الله تعالى تبارك وتعالى لا يتعلق بالزمان بل هو مطلق اخبار  
 والمتعلق بالزمان وهو الخبر عنه وان كان لم يوجد بعد لكن الاخبار عنه لما  
 كان مطلقا غير متعلق بزمان كان ذلك اخبارا عنه انه سيوجد واد اوجد  
 كان اخبارا عنه انه لكان موجودا اذا انقضا كان اخبارا عنه انه وجد فيما  
 مضى وتغير الحال داخل على الخبر لا على الاخبار الاذي والله تعالى يراه اهل  
 الجنة في الجنة بابصارهم من غير حاشية ولا كيفية كما قال وجوه يومئذ  
 ناضرة الي ربهما ناظرة وتفسير ما ان الله وعلمه وكلما جاني الزمنية  
 وغيرها من المشكلات المتعلقة بذات الباري وذاته في الاحاديث الصحاح  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال ومغناه كما اراد فان فهمنا مراده  
 الموافق للاصول فهو نعمة من الله تعالى والافلا قد دخل في ذلك متاولين  
 بارابيا ولا متوهمين باهدايتنا فانه ما سلم في دينه الامن سلم لله ورسوله  
 ورد ما اشبهه عليه الى عالمه ولا يثبت قدم الاسلام الا على ظهر التسليم  
 ومن رام ما خطر عنه علمه ولم يقنع بالتسليم فهم حجة داير عن خلاص  
 التوحيد وصافي المعرفة وصحيح الايمان فينتد بذب بين الكفر والايمان  
 والتعديق والتكذيب والافرار والانكار مؤشورا لها شاكها

عند في الحال سفر للرجل الاقدام على  
المأمور به عند وجود المأمور به



زائنا لا مومنا مصداقا ولا جاحدا مكذبا ولم يتوق النقي والتشبهه دل ولم  
يقب التدبير فان ساعز وجل مؤصفا بصفات الوحدانية منعوت بالذ  
ليس معناه اخذ من البرية تعالى عن الخدود والفايات والاركان والاعصا  
والادوات لا عونه لجهات ليست كسائر المبدعات ومنكر روية الله تعالى  
ينسب موسى الكليم الي قلة معجزة الباري تعالى فانه قال ارفيا نظرا لياك ولو  
تكن الزونية حبان لمكان الطاب محالا ولمكان غير موسى وزعمه موسى مرثيا وكان  
غير عارف به وذكر في معقود عدم رويته ان من راي الله جل جلاله متادحا  
لا يموت وقد قضى الله تعالى موته ولذا لم يرى المصطفى ليلة المعراج وكافة الخلق  
في الدنيا **فصل** والانبيا والمرسلين لم ير الوحي خلق عبادا مصطفى الله تعالى  
لاداء امانته الي المكلفين من بريته وفضل نعمهم على بعض تفضيل الرسل على الانبياء  
واولوا العزم على الرسل وفضل محمد على الرسل النبيين وكافة الخلق اجمعين  
من اهل السموات واهل الارضين ولقد جاء بالحق دقا ناسحا للملوك والرسل وادي  
بجرات بيئات وايات دالات على صدق نبوته كانشقاق القمر واخذاب الشجر  
وتسبيح الحصى وتسليم الحجر ونبع الماء من بين امتابه وحنين الشاة وشكاية  
الناقة وشهادة الشاة المصلية وشرب الكثير من قليل اللبن والماء قليل  
الطعام الى الاشباع والادواء والاسمان الذي اطعمه قبل المعاشاة والنور الذي  
كان ينقل من طهر الى رحم الى طهر الى رحم كذا كذا في ولادته وخاتم النبوة بين كتفيه  
وطيب عرقه ولونه احمر من البدر واطيب من المسك والين من الحرير وكان يوحى  
عنه الطيب ولم يكذب قط ولا عرف منه هفوة ولا سق خلق ولم يكن فحاشا  
ولا جاحدا وكان في الشفقة تحجب عيوبه بقوله تعالى فلا تذهب نفسك  
عليهم حديث وقوله لعلك باخ نفسك ان لا يكونوا مؤمنين وكان في الشفا  
والكرم حيث وثب بقوله تعالى ولا تبسطها كل البسط ولكن عليه افضل  
الصلوة والسلام في حكمه ووقار وزهده وامانته وسداده وشجاعته  
وعفاه وصبره وشكره ودكاهه وقلة ثلوه وتلوغ حفظه وقوله كواع  
الكلم اذا قال ومراعاته لشرائط الصمت او الصمت وتبذيره للمراعاة اذا وعد  
وطهارة اخلاقه كلها صديقا وناسيا وهكلا حيث يتبع اوليائه واعدا ان وكان  
هذه الخصائص الشريفة والتمثيل الرضية موجودة فيه على طول الزمان وتسا

الاحوال لم تنف عن شي منها في حالة ولا وجدت منه خضلة غير جدين طول عمر  
وكان ذلك كله منه طبعيا غير تكلف منه ولم تنزل اثار صدقه اخبان ظاهرا  
الى الابد فدل ذلك كله انها من مواهب الله تعالى السنية وعطايا الهيته  
ليكون دلاله صدقه بانه المراد بقوله سماءية والمكرم بقونه الهبة ليستقل  
بالقيام بما فوض اليه وفوض عليه من امور الرسالة الخليفة من العقلي  
ما بين الخافقين وكذا كل شي بعثه الله الى الخلق حفنة مخمجة دالة على صدق  
نبوته كابرهم الخليل والطفانان وموسى الكليم وعصا وبلد البيننا  
وعيسى واحياه وابرايمه وغيرهم من النبيين صلوات الله عليهم اجمعين  
ومعراج نبينا صلى الله عليه وسلم حق وصدق وقد استجاب به في ساعة من  
ليلة من مكة الى بيت المقدس وعرج منه ليخضع في اليقظة الى السموات الى حيث  
ما شاء الله من اعلى واكرمه الله بما شاء وادجى اليه ما اوحى وخوض الكور الى  
اكرمه الله تعالى به غياثا لامته في القيامة حق والشفاعة التي اخرجها لهم  
حق كما روى في الاخبار وكرامات الاوليا حق وهي تشبه معجزات الانبياء وفي  
بينهما ان المعجزة واجبة الاطوار والكرامة واجبة الستر عن الاعيان وكرامة  
الولي تويد معجزة النبي اذ هي خاله على صدق نبوته وصحة مشيخته فان الولي انما  
اكرم بها الملائمة شريعة النبي وسكر حوامات الاوليا منكم القرآن فان اصف  
كان وليا والقرآن خير بكرامة في قوله تعالى خبر بكم انه انا انيك به قبل ان يرد  
اليك طرفك الآية ومنكم السنة ايضا لما سمع من الاحاديث فيها وحدث  
انسان ان النضر حين كسرت اخته البهيم من امرأة ابنت الا الفدناس وحكم به  
النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يقص من اخي وحدثت عن قوله يا سارية  
الجبل مغر وفاء من انكر الكرامة فلما انه لم يراها من نفسه وجلسه فهو  
تمسك الرواية الذي قال لا يري لانه قال لا يري لانه لا يري ونبى واحد  
افضل عنه الله تعالى من جميع الاوليا ومن فضل ويا علي بن يحيى عليه السلام  
والنضر واخوه يوسف اختلف في نبوتهم انبياء وادم بنى هو اول الانبياء  
ومحمد اخرهم ولكن لم يعرف اسم الانبياء بعد ان امن بضم لا يضره واذا قيل  
هل امننت لفلان النبي وهو لا يعرفه فسبيله فيه يقول ان كان فلان نبيا  
فقد امننت به والميثاق الذي اخذ الله تعالى من ادم وذريته حتى جنى



اخرجه من ضلله يوم الميثاق من الانبياء والمرسلين والعلماء وصنوف بني آدم ن  
اجمعي كما اخبرني كتابه عز وجل واذا اخذ ربك من بني آدم الاية **فصل** الايمان  
فصل مخلوق متوفى قديم وهو المتقديق القلب واقرار اللسان بوحدة الله  
تبارك وتعالى وصدقائه وانبيائه وما جاء به وملائكته واليوم الآخر وان لا يفرق  
بين انبيائه في حجة النبوة وقيل حقيقة الايمان هو التقدير بما بينه وبين الله  
سبحانه وتعالى لكن الاظهار بالاقرار عند القدرة لازمة حتى يرتفع عنه الشك  
والحكم باسلامه وايمانه الا بالاقرار وعمل الاركان ليس هو من اصل الايمان بل هو  
شرعية ولو كان من الايمان لم يكونوا اهل الجنة بمؤمنين اذ لا عمل فيها والايمان لا يزيد  
ولا ينقص والايمان والاسلام واحد واهله في أصله سوا والتفاضل بينهم بالحقيقة  
ومخالفة الهوي والمؤمنون هم اولياء الرحمن الصديقون والشهداء كما قال تعالى  
والذين امنوا بالله ورسله اولئك هم الصديقون والشهداء عند ربهم والذين  
اطوعوا له واطيعوا للقرآن وايعنهم بالعقل واحدتهم بالسنة والجماعة ودين  
تعالى في الارض والسموات واحد وهو الاسلام ان الدين عند الله الاسلام وقال  
ورضيت لكم الاسلام ديناً وهو بين العلو والتقصير والتشبيه والتعطيل  
والخير والقدرة والامن والاباس والامتنع الصديق الايمان الاخرى مما ادخله فيه  
ولسمى اهل قبلتنا مسلمين مؤمنين ما اذا آمنوا بما جاء به النبي مختارين وبكل ما جاء  
مصدقين غير مكذبين وابليس قبل الاستكبار كان مؤمناً وابوبكر وعمر وغيرهما  
قبل الاسلام كافرين ولا حول في الله ولا نادي في الدين ولا حاد في القرآن  
ويؤمن بالكرام الكاتبين الذي جعل الله منهم على كل واحد من مكلفي التكاليف  
حافظين ويؤمن بملك الموت الموكل بقبض ارواح المؤمنين والمؤمنين ويؤمن  
بعذاب القبر لمن كان له اهلاً وسؤال منكر وتكبير الميت في قبره عن ربه ودينه  
كما جاءه الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والله سبحانه وتعالى اعلم  
بكيفية ذلك والهيئات ان يكون روضه من رياض الجنة او حفرة من حفرة  
النيران ثم لا بد من البعث وحشر الاعمال يوم القيامة وما لا يبلغه الله  
تعالى عليه لا يحسنه كهيئة الزوج وبكيفة الطيق ومسار القياسة ونؤمن  
بالعلم يومئذ والحساب وقراءة الكتاب والقرط والميزان يؤزن به اعمال  
المكلفين من الخير والشر ما فيه الثواب والعقاب ونؤمن بالجنة والنار وانها

مخلوقان

مخلوقان موجودان لا ينفيان ايها ولا يبيدان ايها وان الله تعالى خلقهما قبل  
الخلق وخلق لهما اهلاً من شاء منهم الجنة فضلاً منه ومن شاء منهم النار عذابه  
فكل عمل لا يرجع منه وصار الى ما خلق له ونؤمن بالفرج والقلم وجميع ما فيه قدره  
وان القلم قد جف بما هو كائن الى يوم القيمة فما اخطأ العبد لم يكن ليصيبه وما  
اصابه لم يكن ليخطئه وعلى العبد ان يعلم ان الله تعالى سبق علمه في كل كائن من خلقه  
فاجري به القلم قدر ذلك تقدس الحكام ما ليس فيه ناقص ولا مغير ولا مزيل ولا محو  
ولا ناقص ولا ابد من خلقه كما بينا من كان وذلك من عقد الايمان واصول المعرفة  
والاعتراف بوحدة الله ونبوته كما قال الله تعالى في كتابه وكل شيء قد رنا نشأه  
وكان امر الله منقولا قد را مقدراً ونؤمن بالعرش والكرسي كما بين الله تعالى  
في كتابه وهو جل جلاله مستغن عن العرش وما دونه محيط به وما تحت وما فوق  
وقد اعجز عن الاحاطة به خلقه ونؤمن بخروج الدجال العين وتزول عيسى  
ابن مريم عليه السلام من السماء وخروج ياجوج وماجوج وخروج ذابله الذي  
يطلوع الشمس من مغربها ولا يصدق كاهن ولا عراف ولا من يدعي شيئاً بخلاف  
الكتاب والسنة واجماع الامة ولا يكفر احداً من اهل القبلة بذهب ومن اقر ف كبير  
وهو مستحل لها ولا يستخف عن شيء من حوائجها ان يغفر له ويحذف ان يعذبه فهو مؤمن  
ولم يرعه بها ايمانه ولا انتقص واذا مات مؤمناً من غير توبه ان شاء الله تعالى عفو عنه  
عفوه وكبر ايمانه وسائر حسناته او شفاعته الشافعين من الانبياء والمرسلين وغيرهم  
من الصالحين وان شاء عذبه بقدر دينه ثم يكون عاقبة امره الجنة لا محالة ولا حيلة  
في النار واصل دين التوحيد اثبات ما اثبته الله تعالى ونفي ما نفي الله تعالى واعتقاد الاولياء  
ولا يخبر ان يقال لا يصح الايمان ذنب ويخفى على قائله الكفر ويخرجوا المحسنين من المؤمنين  
ان تضييعهم الدلالة ويكونوا من اهل الجنة ولا يهدى عليهم لها ولا ناس علمهم ولا يتعجز المسلمين  
مهم وخائف عليهم ولا يظلمهم والامن والاباس يغلان عن الاسلام وسئل الحق بينكم  
لاهل القبلة **فصل** والمكلفون في اصل العقل والجيب وغيره في اصل التكليف  
سواء الله تعالى خلق الحسن والانس ليعتدوا وحمل الجنة مثوي المطيعين منهم  
والنار مثوي للظالمين وقد علم الله تعالى لم تزل عدد من يدخل الجنة وعدد من يدخل  
النار فلا يزداد على ذلك العدد ولا ينقص منه وكذلك افكارهم فيما علم منهم ان يفعلوا  
وكل ميسر لما خلق له والاعمال بالحق ايم والسعيد من سعد بقضاء الله والشقي من



بقضاء الله واصل القدر سر الله لم يطع على ذلك ملك مقرب ولا نبي مرسل والتحق والنظر  
في ذلك درجته الخذلان ودرجة الطغيان وسلم الحيمان فاحذر كل لحد من ذلك  
نظرا وفكرا ونسوة قال الله تعالى طوي علم القدر عن انامه وطعام عن مرامه كما  
قال في حكم كلامه لا يستبيل عما يغفل وهم يستبيلون فالتسكوت عنه درجة الراجح في العلم  
لان العلم علان علم في الخلق وتوجد وعلم عن الخلق مفقود فادعى علم المفقود كفر وانكار علم  
الموجود كفر ولا يثبت الايمان الا بقبول علم الموجود وترك طلب علم المفقود يهدي في  
دعهم وتباني فضلا منه فضل من ليسا ويجذل ويستل قد لا منه امر عباد بطاعته  
ونظامهم عن مخصيته ولم كلامهم الاحب طاقته ووفق مكنته والعبد اذا لم يكن  
مستطيعا لا يكلف في الله والاستطاعة نوعان متقدمة توجب بها الفعل ومقارنة  
يوجد بها الفعل فالاول سلامة الالات وحصول الاسباب كما في قوله تعالى والله على  
الناظر البيت من استطاع اليه سبيلا وقوله من لم يستطع فاطعام ستين مسكينا  
والثاني حقيقة القدر التي هي بحسب التوفيق من الله تعالى عند جسد العبد كما في قوله  
تعالى الالهة الله على الظالمين الى قوله ما يستطيع السمع لا وعودهم ودمهم لا بعدام  
هذه الاستطاعة مع وجود الاسباب والالات لا لا بعدام الاسباب والالات  
لانه كان انقضا حقيقتهما لقدر تبصيرهم لقوله تعالى والذين جاهاه وايقنا  
لهديهم سبيلنا اي توفيقهم لطريقنا فتوفيقهم القدر لغوات التوفيق بعد الهدى  
ثم الاستطاعة الاولى واحكام متقدمة اجاعا والثانية عرض حادثة مقابلة  
للفعل لاسابقة عليه خلافا للقدرة والقدر الواحد يصلح للصديق فالسابق  
لهذا المأمور به شغل القدر الصالحة لتحصيل المأمور به بخير فصارت  
عليه وافعال العباد خلق الله وكسبهم بترك الكسب مستقره الاحراز وقد صار  
بكسبهم عصاة ومطيعين وتعلق الثواب والعقاب بكسبهم لا بخلق الله تبارك  
وتعالى وقالت القدرة ان تدبير الله تعالى وخلقته منقطع عن افعال الخلق  
وهم الذين سولون ايجادها وقالت الخبرية ان التدبير في افعال العباد  
كله الى الله تعالى لا اختيار الخلق فيه ولا قدر ولا صنع وان قول القائل  
حازبه كقوله طالع زيد فذهب الخبرية ان التدبير في افعال العباد كله الى الله  
تبارك وتعالى لا اختيار الخلق فيه باطل فقوله تعالى اعلموا ان الله لا يهدي  
القوم الجاهل انما كانوا يعقلون ولا جزون الاماكنم تعلمون هل يجوزون الاما

كانوا

كانوا يعلمون وخوها ومذهب القدرة باطل بقول الله خالق كل شي والله خلقكم  
وما تعلمون هل من خالق غير الله ام جعلوا الله شركا خلقوا خلقه وخولها والمولدات  
مخض خلق الله تعالى ولا قدر للعبيد في ذا العبد ليس له قدر الا حرام والخلق فما  
وجد من الالم في المضروب عقيب ضرب الانسان والانكسار عقيب كسر والحركة  
عقيب حركة في الجهاد عقيب التريك كل ذلك مخلوق الله تعالى ولا صنع للعبد في ايجاد  
والمفوق ميت باجله والقتل فعل قائم بالقاتل وهو فعل خلق الله تعالى في الحيوان  
عقوبة الموت وارتهاق الروح فيكون الموت مخلوق الله في الميت لعقوب روحه  
فلم يكن صنعا للقاتل في ايجادهم وهم قالوا للميت احل امر لولا القتل يبلغ اليه ثم  
وجوب القصاص عندنا والعتمان على العبد لا رنكابه الذي ومباشرة ذلك الفعل  
المخلوق والخير والشر بقضاء الله وقدر اي خلقه وتقدرين يعني بالقضاء الخلق  
بالقدر والحد والقدرا الذي ينبغي ان يكون لكل شي والعبد الذي لا يصير مصطفا  
في فعل المعصية وان كان فعله بقضاء الله تعالى وقدر ورعاية الاصل ليس  
بواجب على الله سبحانه وتعالى ولا هو مضطرب الخلق والله تعالى يفعل ما يريد  
والهدي خلق فعل الاهتد والاضلال فعل خلق الضلال وهو معنى قوله ميت  
من لست وفهدي من لست والبي هاد لكونه مبين الطريق فللهدي معينان  
الخلق البيان ومهما قوله انك لا تهدي من احببت وانك لتهدي **فصل** في  
الصلوة خلف كل سر وفاجر من اهل القبلة والصلوة على من مات من اهل القبلة  
الامن عذبه الله تعالى بتركها ولا يترك احدا من عوام المؤمنين جنة ولا نار  
ولا يشهد عليهم بكفر ولا نفاق ولا فسق ما لم يطر منهم شي من ذلك ونذر سرهم  
الى الله تعالى ولا تزي القتل على احد من امته محمد صلى الله عليه وسلم الا لاحد ذلك  
حلال كفر بعد ايمان او زنا بعد احضان او قتل نفس بغير حق ولا تزي الخروج  
على المساد ولا موزون وان جاز ولا تدع عليهم ولا تزع يد امن طاعتهم  
وتري طاعتهم في طاعة الله تعالى فريضة فان امر او با معصية امسكنا اننا  
وندعوهم بالخير والصلوة والمحافظة وتبع السنة والجماعة وتجب  
الشدة ود الخلف والفرقة وحجب اهل الدول والامانة وبعض اهل الجود  
والكافة وحجب اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم ولا يطر  
في حب واحد منهم وبعض من يبغضهم وغيره للذي يكرهم ولا تذكركم بغير الحق



وهم دين وإيمان وأحسان وتبدهم شقاق ونفاق وطغيان وثبت الخلافة بيد  
رسول الله أولاً لا يكر الصدوق رضي الله تعالى عنه تفصيلاً وتقدماً على جميع الأئمة  
ثم إمران الخطاب ثم عثمان بن عفان ثم علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين  
وهم الخلفاء الأربعة الذين شهدوا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بدر  
وحنين وفتح مكة وبعثهم بالجهاد في كل ناحية من أقاليم الدنيا ورضي الله  
عنه ورضي الله تعالى عنهم ومن أحسن القول في إحقاق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وعلى آله وصحبه وذريته فقد بري من النفاق وعلنا السلف من السابقين وأن  
من بعدهم على أهل الأرض والخبر والفقه والنظر لا يذكر وأن الأباجيل وأئمة  
الجميل ومن ذكرهم يستوفون على غير سواء السبيل ونري الجماعة حقاً وموثوقاً  
والفرقة زيفاً وعدواً بالامساك في الفروع فانه رحمة ونعم قطعا أن عز الله  
تعالى لا يعلم علم الله فما علمنا علمنا به وما لم نعلم سألنا من يعلم وما لا علم  
قلنا الله تعالى أعلم وكذا نقول في كل ما اشتبه علينا أن الله أعلم ولا يخفى فيه  
ما رأينا كيف ما كان ونقصه بكل ما فهمنا العلم فإين المستمع لا يقنع بغير  
النفوس وتخصيل غيرنا ونري الحق والحقاد فرحين مع أولي الأمر من أئمة السالين  
برهم وفاجرهم إلى قيام الساعة والجنة والعينين والسخ على الحقيقين في الحضر  
والسفر كما جاء في الخبر وفي دعاء الأحرار وصدقائهم منافع للموات والله  
تبارك وتعالى يستجيب الدعوات ويقضي الحاجات وهو الذي يقبل التوبة  
عن عباده ويعفو عن السيئات والرزق هو القدر ما قد رآه تعالى أن يكون  
عند الشخص آخر والامساك كما يتعد من الحلال يستدعي من الحرام وزعم بعضهم  
أن الرزق هو الملك وأن الحرام ليس رزق وأن المراد من الرزق على تناول  
رزق غير وكل هذا خطأ عظيم وفساد هذه الأقوال ظاهرة للحقائب  
على كل مسلم التي منها بقاء الله والتبليغ لأمم وصبر على بلائه والشك  
الغاية وأحلاس العمل به والتجسس عن الزوايا والحب والغيرة والتمية  
والحق والحسد والعداوة والبغضاء للمسلمين والمهادنة والجدال والخفومات  
في الدين وأن يكون منتقناً أبا الدائم بما أمر الله به والانتها عما نهى  
عنه والكف عن جميع القبائح خاصة وذكر مساوي المسلمين واعتظام العمل

بصرفه

بصرفه في طاعة الله تعالى سابقاً والدعوات بحجة الخير وترك الاستتار في الأمان  
في الحال والمآل بأن يقول أنا مؤمن حقاً أضوت مؤمناً انشا الله تعالى فهذا  
الذي ذكرنا من الاعتقاد في أصول الدين منقول عن الإمام أبي حنيفة وأصحابه  
المتقدمين رضي الله تعالى عنهم أجمعين **فصل** في العلم بعناك الله أن الملل والمذاهب  
كثيرة وأن الكل يسرعون أن الحق معهم كما قال الله تعالى كل حزب بما لديهم  
فرحون وإنما يظهر الحق من الباطل والراجح من المخرج بالدليل والبرهان وذلك  
بقوة المناظرة وقدرة الإرادة وقد يغلب المنطق الحق فيها في الظاهر لزيادة  
قوة القول والجاه أو سلب آخر فلا يقف المبتدي في العلم حقيقة على حقيقة  
المتجسس والعاسد يخفى الحق عنده ويصير سبيله فينه أن ينظر ولا إلى حقيقة  
نبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم بطور صدق أحياناً ودفور أحياناً على ممر  
الأيام إلى الأبد فانه من أوضح دلائل النبوة وأوضحها ثم ينظر إلى ما أجري به محمد  
من حيث الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه انه لما قدم الكوفة في أيام خلافة  
قال لأهلها إلا ابتليكم إلا أخبركم يا أهل الكوفة بما أخبرني به رسول  
رب العالمين قالوا بلى يا أمير المؤمنين قال سمعته صلى الله عليه وآله وسلم  
يقول سيخرج من بعدي من كوفان بلدكم هذا مدينتكم هذا أهل يقال له  
البحان ابن ثابت الكوفي يكنى أبا حنيفة محي الله أو قال جدد والله تعالى  
على يديه ديني وسنتي وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن هذا أو  
هذا حديث ثابت صحيح بأسانيد صحيحة فليتمسك الطالب بالسير شدة هذا  
المذهب إلى أن يظهر له الحق من الباطل وذلك بقوة علمه وعزائه فضله  
أن شاء الله تعالى القسم الثاني في أصول الفقه اعلم أن الله المرام  
أن معنى الفقه في اللغة الوقوف والإطلاع وفي الشريعة الوقوف الخاص  
وهو الوقوف على معاني النصوص وأثارها والآثار والأحكام ومقدماتها واستنباطها  
والفقيه اسم للواقف عليها ويسمى حافظ مسائل الفقه الثابتة بها  
فقيهاً محيلاً والحفظ ما ثبت بالفقه **فصل** في أنواع الحج التي هي أربعة  
ابتلينا العلم ما شرع الله تعالى عن أحكامه ولزمنا العمل بما وصى  
أربعة أنواع ادع الأية والدليل والعلة ونوع من الحال فالجمل اسم  
يعم الكل وكذا البينة والبرهان أما الحجة فمن حج أي غلب ورجح لما

بها



لما يرجع إليها من بعد أخرى حتى يبلغ ختمه والبيضة من البيان يعني بين يديها  
الحق من الباطل والبرهان كذلك ثم الآية في الشريعة عبارة عما يوجب علم اليقين  
كذا سميت معجزات الرسل ولقد ابتلى موسى بسبع آيات بنيات أن في ذلك آيات  
لقوم يعقلون وهي في اللغة عبارة عن العلامة والدليل اسم لجهة النطق  
في الشريعة وهو الهادي منه وفي اللغة الهادي المقصود ونقلاجه الدعاء  
بإدلال المحترمين أي يهاديهم إلى ما تروى به الحجة والعلة اسم لكل  
في المحل فيتغير به حال المحل والحال عبارة عن الحكم الثابت المحتمل للزوال  
لم يثبت زواله ولا يطاق بدليل وسياق بيانه في موضعه ثم كل قسم من أنواع  
هذه الحجة ينقسم إلى قسمين ظاهر وباطن فالظاهر ما عقل بالبداهة والباطن  
ما لا يعقل إلا بتأمل كقصة موسى كانت آية ظاهرة حين تلقى عصي موسى  
علت السحرة ببداية عقولهم الغاية وكذا انفلاق الحجر والنجار الحجر والقرآن  
لمحمد صلى الله عليه وسلم آية باطنة لا تعرف إلا بالتفكير والتأمل ونظر وتدبر  
ومعارضة لسائر أنواع كلام البشر وكذا حال الشرع بعضها أظهر من بعض  
حتى سعى علماءنا الظاهر منها قياسا والباطن منها استحسانا وكذا الدليل  
ظاهر كالدهان على النار وباطن كالخيم على الطريق وقوي الحج لا يزيد ولا ينقص  
لظهورها وبطنها فافهما تستفاد من جهة كالبقاء المعجز القرآن آية  
فيها وعجز لك وفرق ما بين الدليل والعلة من حيث أن الدليل مظهر لما  
كان والعلة مثبتة لما لم يكن ثم أنواع الحج في الجملة نوعان عقلية وسمعية  
وهي الشريعة وكل نوع منها قسمان موجبة للفهم ومجوزة فالوجبة ما وجبت  
الفهم قطعا بوجهها ولم تجوز خلافه والمجوزة ما جازت العلم بموجبه  
وأن جوازها خلافه وكلاهما يوجبان العمل ثم العقلية ما عرفت حججا  
بالاستدلال بحجج العقل والسمعية ما لم تعرف حججا إلا بحجج الله أو سنة  
الرسول والعلم الحاصل بهذه الحج يكون نوعين عقليا وسمعيا فذكر العقلي  
ما تقدم في قسم أصول الدين والسمعي نوعان أحدهما ثابت بطريق النقل  
واليقين بالحجج المرجحة كالنص المفسر من الكتاب والخبر المتواتر والاجتماع  
والثاني ثابت بطريق الظاهر سببا على غالب الرأي وأكثر الظن بالحجج المجوزة  
كظواهر الكتاب والسنة المتواترة وما ثبت بحجج الواحد والقياس الشرعي

وهذا

وهذا النوع يسمى علم الشارع والأحكام وعلم الفقه في عرف الفقهاء وأهل الكلام  
**فصل** في أدلة الشرع التي ثبت بها الإقناع وهي أربع كتاب الله تعالى وسنة  
رسوله صلى الله عليه وسلم واجتماع الأمة رضي الله عنهم والقياس الصحيح  
فالكتاب ما حقه أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه في خلافته  
باتفاق الصحابة على ما حقه سبقت في اللوح المحفوظ والمصاحف من كلام الله  
المتروك به جبريل علي محمد السلام والسنة ما ورد عن صاحب الشرع قولا أو فعلا  
والاجتماع ما انفقت الصحابة إذا اهل كل عصر من أئمة المسلمين عليه والقياس  
جعل الشيء نظير الشيء وجعل الفرع نظير الأصل في العلة لتعديده الحكم الثابت  
في الأصل إلى الفروع شرعا لتعديده الحكم ثم الكتاب أول الحجج وتبعه السنة  
والاجتماع حجة وخلافه ضلال والقياس يلزم حكمه إذا لم يجال فاحدري  
الحجج الثلاث والتمسك بالكتاب واجب هو التمسك بعبارة ومتمسك  
بما شاده وتمسك بدلالة وتمسك بمقتضا وتمسك باصناف فالتمسك  
بعبارة هو أن يثبت التمسك حكما بصيغة قوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الزنا  
وكذا الحل في المنكوحة بصيغة قوله فاتحى ما طاب لكم والتمسك بالبيان  
هو قوله تعالى للفقراء الذين أحزبوا من ديارهم وأموالهم يتبعون فضلا من الله ورضوانا  
فلاية ما سبقت لأجباب حكم منهم من الغنائم لهم ولكن فيها إشارة إلى أن الكفار إذا استولوا  
على أموال المسلمين ملكوها لأنه تعالى نسبهم بالفقر بعد أن نسب الذور والعقار  
والأموال إليهم وأما التمسك بدلالة النص هو أن يثبت التمسك حكما في غير محل  
النص بمعنى ورد النص في محله لأجله كإثبات حرمة الشتم والضرب في حق الوالد  
لنفي الأدعها قال تعالى ما حرم التامف في حقهما بقوله تعالى ولا تقل لها إنني  
لكونه إذا فاما التمسك بمقتضى النص هو أن يرد نص وإثبات حكم لا يتصور  
إثباته إلا بإثبات غير فيثبت ذلك الغير ضرورة مقتضى ثبوت المنصوص  
عليه كما في قوله جل وعلى وأسبل القرية فالمنصوص عليه هو السؤال والسؤال  
لا يتصور قط إلا بإثبات الأهل فيثبت الأهل ضرورة مقتضى ثبوت المنصوص  
عليه فصار كانه قال وأسبل أهل القرية والإجماع وإثبات حكم الضرورة  
حكم آخر كغيب السلم لرق السطح وجعل بعضهم التمسك بالظواهر النص ومقتضا



واحد والتمسك بالشئ مثل التمسك بالكتاب وهو واجب ايضا لان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينطق عن الهوى كما قال تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى وكلامه مقتضى الى العلم لا الخلل في مقامه عليه افضل الصلوة والسلام لكنه لتمامه العلو والخطا في الرواية لقلة الرواة وجواز الشبهة والعقبة على الراوي والتمسك بالاجماع واجب ايضا لقوله تبارك وتعالى ولي الذين امنوا من جهم من الظلمات الى النور وقوله جل وعلى هو الذي يعصى عنكم وملائكته ليخرجكم من الظلمات الى النور وقال تعالى كنتم جحاشا اخرجت للناس اخرجكم من النور ووطعهم بالخيرية قال تعالى ومن يشاقق الرسول الى قوله وسات مصيرا الحق الوعيد الشديد تبارك سبيل المؤمنين والتمسك بالقيامة ايضا واجب الى قوله تعالى فاعبروا يا اولي الابصار ويا اولي الابصار وهو الاعتبار بالاقياس وقوله افلم يسئروا في الارض فيكون ابي قوله فافعلوا لا يمتنع الا بصار ولكن تعي القلوب التي في الصدور ويصير القلب برأيه وقوله ولكم في القصاص حياه يا اولي الابصار والمضور به بالبصر هلال واما المضور بالبصير حسابه والمباروي صريح في حديث معاذ حين بعثه النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن انه لما قال اجتهد فيه برأى قال عليه الصلوة والسلام الحمد لله اكد وقدر رسوله ولان الحق معزوده والجواب ممدوده فلو توقف امر كل واحد منهما في حادته على وجود نص يبقى الامر في كثر الاحوال ممسلا والله تعالى لم يحجز للاعمال في الدين نوع اخر ثم الكتاب ما نقل اليه من مقتضى المصاحف الغمانية على الاخرى المشهورون نقلوا متواترا متصلا بنقل جماعة عن جماعة ولا يتصور التواتر على الحذب بينهم من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم اليه من الجماعة في ذلك الشور فالنقل للترك وللفضل بينهما وهو الاختيار لما احب عثمان ابن عفان رضي الله عنهما حين سأل عن تركها في اول التوبة انه للشك في ان الانتقال والتوبة سنة واحدة وهما سورتان والحديث اقتسام ثلثة متواتر ومشهور واحاد فالمتواتر ما اتصل بمتابع رسول الله صلى الله عليه وسلم نقل بلا شبهة برواية جماعة عن جماعة اليه بحيث لا يتصور نظير الكذب فيما بين ذلك وانه يوجب العلم والعمل كالقرآن والمشهور ما اشهر بين علماء العصر بنقل متواتر حتى اتصل بالعبادة ثم انقطع التواتر وصار في احاد وكان من الاحاد من الظرف الاول

في التواتر

والمتواتر بعد هذا اقرب من التواتر وهو وجب العمل قطعا وبقينا ولا يوجب العمل والاحاد ما نقله واحد عن واحد حتى اتصل الى النبي صلى الله عليه وسلم او نقله اسان او ملته ولم يبلغ حد التواتر او يبلغ اليه في قرن وينقطع في قرن بعد وهو وجب العمل ايضا دون العلم بشرط ثبوت الخبر الرحمان حمزة العتدق وذلك انما يكون بالدين الصحيح والعقل الضابط والضبط شرط في الشهادات ورواية الاخبار حتى لا يقبل منها دة الصبي الحافل والبالغ المعتصم والمفعل وكذا رواية الاخبار وما لا يحتاج الى الضبط يقبل فيه خبرهم كظهور الماء او المكان ونجاسته وسماذا قال واحد منهم هذا الشئ الذي في يدي ملكي وانا وكيل فلان في بيع هذا الشئ او شراؤه او قال الصبي انا ما ذون في الخان وكفى للاسلام شرط لقبول الخبر الذي واما في المعاملات فيقبل خبر الكائن كما اذا قال هذا الشئ لي او انا وكيل فلان او رسوله او شريكه او مضاربه والعدالة شرط في رواية الاخبار المصنطوية وفي سائر الامور ليست بشرط حتى لا يقبل خبر الفاسق يطهران الماء او المكان ونجاسته وان يقول هذا ملكي وانا وكيل فلان او مضاربه او رسوله او شريكه العدل والعدالة نوعان ظاهر وحقيقة فالظاهر ان تراه مسلما غافلا فهو عدل ظاهر الظهور في وعقله والحقيقة ان يعرفه ممسلا للاوامر مجتنب عن المناهي وهذا المعرفتنا واما الحقيقة القطعية فالعدالة للاستقامة في موالدين وهي متعلقة بالظاهر والظاهر وحملها لا يعلمها الا الله تعالى وكانت العدالة الظاهرة كافية في الزمن الاول لرواية الحديث وفي زماننا لا تكفي بل شرط حقيقة العدالة بقدر الامكان لغير الزمان حتى اذا روي محبوب لا يعرف عنه عدالة ولا شق حديثا ينظر ان كان مما يميل به بعض الصحابة او التابعين يقبل ويحب العمل به وان لم يعمل به احد منهم ولم يكن مخالفا لقياس فكذلك وان كان مخالفا للقياس لا يقبل وحتى عرفت عدالة الراوي يقبل وان كان مخالفا للقياس والعدد ليس بشرط في رواية الحديث حتى يقبل قول الواحد العدل وتقدم رواية الفقيه فيه ايضا على القياس ولذي الفقيه نقل الحديث بالمعنى عندنا في منور لاجور لغير الفقيه ونحوه الذي ياب في الكتاب بالخبر المتواتر ولا يجوز الاحاد والمشهور والمراسيل حجة اذا كان المراد عدلا قال ابراهيم النخعي متى رويت حديثا من سلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم



فقد حدثني به قريب من اربعين ومثني اسند به الى راوي لم يحدثني به الا هو وترك  
 للاسناد دليل اطينان القلب فاروي عن الحسن البصري انه لما روي حديثا من كلام  
 قيل له اهذي من عندك او من رسول الله قال اذ ركت فيه سبعين بدر يا وعت  
 فيه اربعين علما واحدا للاحاد اذلي من القياس لان تمكن الشهرة في الحديث لطريقه  
 وتمكن الشهرة في القياس بنفسه والاجماع ما اجمع على كل عصر من اهل الاجتهاد عليه  
 مضي ودلالة وهي السكوت عن سماع الحكم او عرض الفتوى وهو حجة موجبة للعلم قبل  
 يجوز للاجماع على حكم سبق فيه الخلاف وعلى ما لم يسبق واذا اجمع على الحكم على علم  
 للاحاد او اثنين ينظر ان كان الذي خالفهم في عدادهم في الفقه والاجتهاد والله  
 منع انعقاد الاجماع والافلا وانما يعتبر ان يكون ذلك الفرض من عدادهم حتى لو فاق  
 عليهم في مسائر الفنون وتخط رتبة عنهم في هذا الفن لا يمنع خلافه صحة الاجماع واذا  
 اختلف الصحابة او غيرهم من اهل كل عصر في حكم حادثة على قولين او قولين لا يجوز  
 لمن بعدهم ان يحدث عن نفسه قولا آخر مخالفا للكل وان كان من اهل الاجتهاد لانهم  
 اجمعوا على ان الحق لا يصروهم واذا اتفقت الصحابة على حكم وخالفهم فيه واحد من  
 التابعين من قد بلغ احد الاجتهاد والقوى تفرق في ذلك انعقاد الاجماع وقيل  
 لا يقدح واختلفت الروايات عن اصحابنا في تقليد قول الصحابي قال بعضهم  
 تقليد واحد وافق قوله القياس او خالف وقال بعضهم لا يجب الا اذا وافق قوله  
 قياس الاصول وقال الاكثر ان تقليد قول من من فقها الصحابة واجب  
 وافق القياس او خالفه والقياس ما ذكرنا وهو والحكم من الاصل الى الفرع  
 بعبارة الاصل وذلك ان تامل المجتهد في الاصل فيجد الحكم ثابتا فيه بمعنى ثم يتامل  
 في الفرع فيجد ذلك المعنى فيوجب فيه ذلك الحكم به وقد يفعل الاخر مثل ذلك  
 ان ثبت مل فمات مل هو لكنه يجد في الاصل معنى غير ذلك المعنى او يجد ذلك  
 المعنى ولكنه يعقده في الفرع فلا يثبت ذلك الحكم مثال الاول وقوع المخالفة  
 بين قول ابي حنيفة والشافعي رضي الله عنهما في جواز بيع الحصن بالحصن متفاضلا  
 والاصل المتفق عليه بيع الحصة بالحصة متفاضلا فانه لا يجوز بالاتفاق فابو  
 حنيفة رضي الله عنه راي حرمة البيع ثابتة بعبارة الكل مع الحصن بالحصة  
 ووخدها في الحصن فاثبت الحرمة والشافعي رايها ثابتة بعبارة العلم وفقدوها  
 في الحصن فلم يثبت الحرمة ونظير الثاني وقوع المنازعة بينهما في منافع الغنم

لها

لها هل تضمن بالغصب والاتلاف ام لا والاصل المتفق عليه الاعيان فالشافعي وزعم النعمان  
 واجبا بالاتلاف وابو حنيفة كذلك لكن تحقق الاتلاف في المنافع عند الشافعي ولم يتحقق  
 عند ابي حنيفة ثم القياس والتسايل يعتمد على ان يكون الضرر الوارد في الاصل متغلا بجهة  
 متعدية والاصل في المنصوص كونه متغلا لانه لا يخلو عن معنى فرد الضرر الذي للمعنى  
 والعمل بدلالة النص واجب كما عمل بصيغته ذلك انما يكون بالمعنى وتعدية وهو  
 اصل مطرد فيما سوي المقدرات التي لا تدرك العقول ومن شرط القياس ان يوجب  
 تعدية الحكم بعينه الى فرع هو نظير ولا نص فيه من غير زيادة ولا نقصان ومن  
 شرطه ان لا يعدل المشترك فيه عن العلة في جواب المنع او المطالبة كما اذا عمل في  
 مسئلة الحكم فيقول الزكاة حكم متعلق بعين الذهب والفضة بدل الحبيب منه  
 بقوله عليه الصلوة والسلام في الرقة ربع العشر او في عشرين مثقالا من الذهب  
 بغير مثقال يكون هذا عند الامم العلة واستعمال القياس فانه اذا قال ابتدا  
 هذا ذهب لرفضة فيجب منه الزكاة لهدين لخدمته امكنه ذلك وكان مستثنيا عن  
 القياس في الحكم في المنصوص عليه يثبت بالضرر لا بالعلة النوع الثاني من الاصل في الحكم  
 التي جازت العلم بتوجيهها وجوزت خلافه وهي اربع الامة المسئلة لكونها مشكلة او مشكلا  
 او محسلة والعلم الذي ثبت خصوصية جبر الواحد وخبر الفخاري والقياس فراق خبر  
 الواحد اربعة انواع لان خبر الواحد انما يكون حجة في اربعة اشياء وهي الاحكام  
 الشرعية التي تحلل النسخ والتبديل من فروع الدين وحقوق العباد وما يجب لهم  
 عليهم مما تقوم به مصالحهم العاجلة التي اشترك فيها اهل الملل كلهم والمعاملة التي  
 اتفق لها في كبر حارون في اسبابها مما يتعلق بها ملك الحقوق وحجر الحقن الحارون  
 فلزمنا الف عن ضرر وب افعال مييانة الحجر الذي ثبت في الاول جبر الواحد  
 حجة موجبة لهم وعليهم عند المنازعة الا بعد معلوم ولفظ معلوم وثالث  
 مقتضى في الحجر اية على شريطة الخبر عن حقوق الله تبارك وتعالى وفي الثالث  
 خبر كل خبر صحيح العيان فيها حجة جواز عملها وفي الرابع شرط ابو حنيفة في  
 الحرجة فيه احد شرطي الشهادة اما العدالة واما العدة وخالف في قوله  
 ومحمد نقل الحديث بالمعنى لكل من سمعه وقصه من اهل اللسان وان كان ظاهرا  
 يحمل عن مظهر لا يحمل نقله بالمعنى لمفقيه بعلم الشريعة وطرق الاجتهاد وان كان  
 مشكلا او مشكلا لا يحمل لاحدا النقل بتاويله وان كان محسلا ولا يتصور نقله المعنى

ور



وخبر الواحد بعد بوجوه أربعة العرض على كتاب الله ثم على السنة الثانية عن رسول  
 رب العالمين ثوابا أو استغفارة ثم الإجماع ثم العرض على الحادثة فان كانت الحادثة  
 مشهورة لعلوم البلوي بها والخبر شاذ كان ذلك رتبة فيه وكذا اذا كان حكم لها  
 مما اختلف فيه السكف اختلافا ظاهرا او لم ينقل عنهم الحاجة بالحديث كان عدم طرد  
 الجحاج به رتبة فيه واذا انكر الراوي لرواية او لا يعمل به قبل الزاوية او بعدها  
 فهو مقدور فيه لا يعمل به وافعال النبي صلى الله عليه وسلم يعتد بها مطلقا  
 ما لم يقيم دليل البيان على صفة فعله لم يلزمها على ذلك الوصف الا ان يقوم دليل  
 اختصاصه به **فصل في الحج** المحيط وهو رابع التقليد والاهام والطرد واستصحاب  
 الحال وهذا حج مستحسن المبادي مستقيمة العواقب مدخلها هذه ومخرجها ضلال  
 فالتقليد كالقاعدة وفي العلق حقا كان او باطلا وهو انواع واجب وجازر وحرام فالواجب  
 تقليد المعصوم عن الخطا وهو المتيقن بالمعصية وهذا ليس بتقليد حقيقة اذ التقليد  
 في الشرح عبارة عن قول قول الغير من غير ان يعرف حقيقة حقيقته لكنه سمي تقليدا  
 عرفا والتقليد الجازم تقليد العوام لعلماء الدرس في الفروع بالاجماع واصول الدين فالحال  
 فيه استواء المتكلمين في رتبة قوله وهو النظر وله استدلال فيما كان معقولا وسهولة العقلم  
 لما كان معلوما لاحاطة قدر ما يتعلق به صحة الايمان والاستسلام وفي تقليد العالم  
 العلماء في الفروع ايضا اختلاف واما التقليد الاحرام فتقليد الاباء والاكابر في  
 الاباطيل والالهام مشهور قلب الانسان امر من غير علم سابق بالحرام والحلال  
 ولا نظر واستدلال وتميز بين كونه حقا وباطلا قال الله تعالى عن من قبل فالحقها  
 فجوزها ونقواها وليس حجة لكنه قد يستبرئ في حق صاحبها في بعض المواضع يجوز العمل به  
 عند سائر الادلة والطرد اربعة انواع طرد ببداهة العقول من غير نظر في الاصول  
 كقول العلماء قراءة الفاتحة في الصلوة فرضية لانها سبع آيات والصلوة عبادة  
 عظيمة ينبغي ان يكون فيها سر فالتسبيح كالحج والطواف فيه والثاني رد فرع الى اصل  
 لا يكاد الاصل ممتاز عن الفرع فيه الا بغير علم بما هو الحكم اليه كقول من الدرك  
 حلت كما اذا مس خيال والثالث رد فرع الى اصل يوجب اختلاف في كونه عللة  
 وظهر الاختلاف فيه العلماء كقولهم الاح يجوز اعتناقه عن الكهان ولا يعتق بسبب  
 القربة قياسا على ابن علي بن العرفان الاب عندنا يجوز اعتناقه عن الكهان يعنى القربة  
 وعندنا لما يعتق بالقربة لم يجز عن الكهان والاربع التعليل بعدم الوصف كقوله

النكاح

النكاح ليس محال فلا يثبت بشهادة السامع الرجال كالجمل وهذا النوع باطل  
 واستصحاب الحال ليس حجة مطلقة وذلك ان يستصحب حالة ماضية عرف فيها  
 ثبوت الحكم بيقين الحكم في الحال ولا بدليل غير على بناء الحكم فيه لانه في الحقيقة  
 جهل بالامر ما قبل ان ما ثبت بيقين لا يؤول الامر بل متى لم يظهر المنزلة لم يثبت  
 الزوال لا يصح لان يقال الموجود غير مضاف الى نفس الوجود والوجود لا يصح  
 ثلة لبقائه لذلك لانه يؤول بوجود المنزلة ووجود المنزلة محتمل في ان الزوال  
 محتملا كالبقاء المحتمل لا يصح ان يكون حجة نحو استصحاب الحال اربعة انواع ان  
 في استصحاب حكم الحال لصحة عدم ما يزيله مع ثبوت الحكم بطريق واجب له  
 كالحرية من جهة صاحب الوحي او من طريق الحبس اذا كان الثبوت مما يعرف بالحس وهذا  
 صحيح وقد علم الله سبحانه وتعالى بليته عليه افضل الصلوة والسلام الاحتجاج قائل  
 قل لا اجد فيها ادعي الى محرم على طاعة الآية واستصحاب الحال لعدم الادلة من طريق  
 النظر والاجتهاد والاستدلال بالبرهان بقدر الواسع مع الاجتهاد قيام الدليل من حيث  
 لا يشعر المبطل به وهذا ايضا صحيح ابدا للعدول الى الغير لاحتمال قيام العلة  
 عند غيره واستصحاب الحال قبل النظر والاستدلال واستصحاب الحال لا يثبت  
 حكم مبتدئا وهذا باطل لان **فصل في الحج** العقلية قاطعة لاجماع العلماء  
 على اصابة المعلومات الغائبة عن الحواس بدلائل العقول كاجتماعهم على اصابة  
 الحاطة فيها بالحواس حتى لا يوجد احدا الا بدارا ان يخلق عن الاستدلال لمصالحه  
 براه عن عقله ولا يكون الحج الشرعية حججا ايضا الا بالاستدلال العقلي ويزن  
 الفرق بين المعجزة والحقيقة والنبى والتنبى كما يكون يفرق بين الجبل والحيث  
 ويعرف النار من بصرك وتارة بدخاها مستند لا عليها وهل للعالم طريق الاطراف  
 الحواس او الاستدلال بنظر عقلي غير المحسوس وقد اختلفوا في اذراك كل  
 الواجبات الدينية بمجرده هذا النظر وبعضها والعجز عن ذكر شي منها على  
 هذه الاوجه والاختيار منها ان يعتقد ان ما وحي اذراكه وعلمه نوعان  
 ما يدرك بمجرد العقل وما لا يدرك فالاول واجب الادراك والتعقيل  
 كعرفة الله سبحانه وتعالى ووحدايته وقدمه وعلمه ونحوها وحسن الاستحسان  
 الى الخلق وبيع الاشياء وامثالها والثاني متوقف على بيان الرسل والانبياء  
 والعلماء كعرفة كيفية الجزاء والمثليكة والخير والجنة والنار ونحوها وسائر الكلام



الشرعية والمدركات العقلية متنوعة فيها ما يذكر بيد هذه العقل كوجود الاشياء  
الظاهرة ومنها ما لا يذكر الا بتأمل كمرزعة الصانع وحدت العالم ومنها ما يقتضي  
البحرية زائفة كحرفة الادوية ومنافع الاعذية والمباحات العقلية من الاشياء ما تعلق  
البقاء من دخل وخرج ودفع مضرة حالته وحلب منفعة الى ان يبين الشرح خلاف  
ذلك وموجبات العقل اربعة اشياء معرفة النفس بالعبودية ومعرفة الرب بالالوهية  
ومعرفة سكون العبيد للابداء الى حين الموت بطاعة الله بحس ومعرفة الدنيا  
وما فيها لهم لغرب نفع ينفذ اليهم وموجبات العقل اربعة الجمل والظلم والعب  
والسفه وهذه الدنيا والدين واربعة هي الدين الايمان بالطاعات وتكون الخلق  
الدنيا واصفها الشهوات فيها وانكار الصانع وانكار الجزاء ونوع اخر والعقل نوع ثالث  
وقيل في الراس به يبصر القلب اذا انظر في الخ واليد لللسان كالحون ليس معرفة من  
التميز لضعف هذا النوع فاذا عقل صار قادرا على النظر لكنه على جهل عالم ينظر ثم  
ينظر نظرا ضعيفا فيصير شاكا ثم ينظر نظرا فوق ذلك غير تمام فيصير طائفا  
والظن اعتقاد القلب احد وجهي الشك برحمته على الاخر ثم اذا احسن النظر حرق  
صار عالما عند توفيق الامانة فيظهره الحق وصار في هذا العلم المعرفة للاشياء  
كما هي فردية القلب المنظور فيه كروية العين المنظور اليه والعلم للقلب معرفة  
خاصة كالمروية للعين وقد استعار الله روية عن العين للقلب لان العلم بمفاتيح  
والزوية اما تكون مبتدئ المنظور اليه للعين فكذلك العلم ببدا المنظور  
فيه للقلب والاعتقاد عند رايته رايته للقلب بعد العلم اذ الاعتقاد  
ان يقنع الانسان قلبه على ما اراهي والشئ انما يبين بصدقه ففقد العلم الجمل  
وصند العقل الجمل فالعقد والعينه والعقد من صفات من صفات القلب  
نظرا بعضها فوق بعض وذلك كله بعد العلم اي روية القلب يعتقد ويقنع  
ويغترم عليه فكل هذا كان ابليس للغير عالم بما الله تعالى غير معتقد ولا مصدق  
بقلبه ولا عامل بعلمه ثم العلم اول ما يحصل للقلب لاختلاف نوع اضطراب  
حكم الابتداء فاذا اتمت الزوية زال الاضطراب فصار معرفة لزيادة العينة  
ثم يتنوع هذه المعرفة نوعين معرفة الظاهر دون المعنى الباطن والباطن الذي  
هو الحكمة وبها يلتد القلب اذا صار معقولا له فيجري منه مجري الطبيعة  
وهذا هو الفقه ولهذا قال ابو يوسف مرصفت شديد حتى تشتكل شئ سوء الفقه

فانه صار لي كالطبع والله عز وجل يوصف بالعلم ولا يوصف بالمعرفة والفقه ان  
العلم في الخلق لا يبدى العلوم للعالم والمعرفة بعد العلم والفقه بعد المعرفة  
يصير عالما ثم عارفا ثم فقيها بعد ما كان جاهلا ثم شاكا ثم ظاننا ومنها تفاوت  
كثير حل الله عن ذلك وتعالى عن كبر ليس لعلمه الاشياء ابتداء وعلمه بها  
في الاحوال سواء ولا علم للخلق الا عن دليل قد يكون حسيبا وقد يكون عقليا  
فالحيات ما شاركت الربا في ادم في المعرفة الواقعة بها وانما يشارك  
للاد في غير ما لا يعرف الا بدالات العقول ثم الدليل قد يفهم وقد يحفظ  
ما شاركت الربا فيم للاسنان فيه فالحفظ لا دلالة الحسبيه من مزروب  
الاشياء والاعلام كالقبي الصغير الحافظ للكذب غير الفهم ما فيها والجمعي  
للقران ولا يفهمه بالحفظ طبيعي القلب والفهم عقلي فاذا فهم الانسان المعنى  
وصار علمه ففهم كان علما على موافقة طبيعة القلب للمعقول والمعقول للعقل  
طبيعي عقولهم كالحيوان طبيعي حسهم فيصير فقه الفقيه عند الفهم ليد  
العلم لا يصير عنها ساعة ولا تقابل له من انواع اللذات في الدنيا الا لذة العمل  
بالعلم من انواع العبادات لانه لا يتخلو عبادة عن مترله قرب وكرامة والى ذلك  
يتناهى ما يتحقق من اللذات واليه اشار المصطفى عليه افضل الصلوة والسلام  
وجعلت قرع عيني في الصلوة والله الموفق **فصل** في الامر والهيبة القينية  
المختصة اهل ولا يتخلل ونحوها والمخاطبة والينزل ولا ينزل في الغايب  
بامر وفي حقيقة وانما هي دلالة عليها لانه وانما تكون على الامر والهيبة بمرورها  
عن القرائن الصارفة عن معنى الامر والهيبة وقد تعرف حقيقة الامر والهيبة بغير  
هذه الصيغة من الدلائل كالخبر والرمز والاشارة فان قال امرتك كذا  
او اطلب منك كذا او الامر حقيقة من وجده منه ذلك يكون امر في الشاهد  
الغايب سواء كان حكما او سيفها ولكن لا يجب طاعة الامر بالسفاهة والطعام والامر  
الذي يجب طاعته في الحقيقة هو الواحد فاما الرسل فهم ناييوني عنه في تليغ  
الامر ودي من بامر بامر ونحو ائمة الاسلام وسلطينه والمولى والابوان  
يجب طاعتهم اذ الم بامر بامر بغيرية لما في طاعتهم طاعة الله ومما اوجب المراجعة  
بالندرا والشع فلذلك الانجاب من الله تعالى وانما النذرا والشروع علم عليه  
ولهذا الایض النذرا بما ليس له من حشيه اجابات والامر انما يكون لغير الامر لا يبر



وجود الامر من الامر لنفسه حتى اذا قال لنفسه افضل لا يكون امرا والامر في الناب  
او الشاهد وليس من اللازم ان الله تعالى اذا لم يتضمن نفعا بالامر ولا بالمأثور  
كون حكمه ولكن يجب ان يتعلق به عاقبة حميدة وليس من اللازم ان الله تعالى يبري  
ما هو الاصلح لعباده في تكليفهم ولا فيما يفعل بهم لكن شرح الشرايع في الجملة لا يكون  
الامصلحة لعباده وحكم الامر المطلق المتبادر من مقتضى الطاعة وجوب العمل  
والاعتقاد فيه الاعتدال الدليل المستقط وفيه احتمالان بين احتمالين  
انه يعتقد على التيقن او الايهام بان ما اراد الله تعالى به من الاجاب او الذر  
حق مع انه ياتي بالفعل لاحالة حتى اذا اراد به الاجاب يحزن عن عهده وان  
اراد به الذنب يحصل له الثواب والامر قد يكون للوجوب وقد يكون للذنب  
والامر بعد الخطر وقوله سواء والامر بالفعل المطلق يستند على الفعل من حيث  
انه مطلق الفعل لا من حيث انه امر يقوم الدليل على الذوام ولا يستند فيه الامر  
ولا الذوام على طريق التيقن لكن يعتقد على الايهام وما ياتي بالفعل على الزمان  
احتمالا ما لم يقم الدليل على ان المراد به الفعل امر واحد والامر المتعلق  
بالشرط والمضاف الى الوقت والمفيد بالفتنة لا يقتضي التكرار بل كراهية الا  
بدليل وليس من شرط كون الامر احكاما امرا وناهيا وجوبا اتيان المأمور به  
وجوب الامتناع عن المنهي عنه على المأمور والهيئته لان القبح قبل  
من الفعل بعد التمكن من الاعتقاد جاز بان كان الامر مضافا الى وقت معلوم  
ثم جازا الفسخ قبل وجوب الفعل بوجوب ذلك الوقت وهذا الامر صحيح والله  
تعالى امر واجب على المأمور الامتناع بهذا الامر بالفعل شرط زوال المانع  
باختيار المأمور فعلا والامر بغيره على آخر الفعل المأمور به وعلى خروج المأمور  
عن عهده الامر اذا اتى بالفعل المأمور به على الوجه من غير حيل والامر بالفعل  
المطلق عن الوقت يقتضي الوجوب على التراخي بشرط ان لا يفوت الاداء قبل الموت  
واذا كان مؤقرا بوقت وكان الوقت معاراجا حيث يستغرق جميع الوقت به فهو  
مقتضى الوجوب محذوم اول الوقت الى آخره واذا لم يكن الوقت معينا  
له ولكن يكون طرفا له بحيث لا يستغرق جميع الوقت به كالصلوة فتتقضى توسع  
للاذات في الوقت غير مقيّد بزمان معين وتعيين الوجوب في آخر الوقت وبالشرع  
قبلة فان كان الوقت مشكلا في الاستغراق كالجحيم لا يدري كم يعيش سنة او شهر

فانه يتجمل الوجوب في السنة الاولى من ايام التكليف عند ابي يوسف خلاف محمد  
والامر الوارد بلفظ الذكور يتناول الذكور والاناث والامر المطلق يتناول  
الاعراض والعييد فيما كان له ذلك والامر بالفعل يقتضي كراهية فعله  
وقال بعضهم هو منى عن فعله والهيئته عن الفعل اذا اذن له ضد واحد يكون  
امرا بغيره واذا كان له اضدادا اختلوا فيه واكثر احكاما يكون على انه  
امر واحد من اضداده وامر الله تعالى ابي ووصف ذاتي لا يجوز عليه العير  
وكذا خطابه والامر بالفعل لا يوجد الا بغيره بوجوب ذلك العير اذا كان للامر  
مطلقا وذلك الغير في وسعه كضرب السلم لرقى السطح والامر اذا كان خاصا  
يتناول الحفوض واذا كان عاما يتناول الجموع وحكمة وجوب العلم والعمل  
فيما يتناول اللفظ والفعل المأمور به يجب ان يكون فعلا متصورا للوجود  
في نفسه حتى يتصور الاكتساب من المأمور فاما اذا كان غير متصور للوجود  
حقيقة نحو الجمع بين المتضادين ولفظ المصنف من الاعي وجعل الحاد قد ياتي  
والقديم حادثا وقلب الاحساس ونحوها فلا يصح الامر به وهو تكليف مالا يلا  
وانه لا يجوز عقلا وشرعا وهو قبيح وهذا ايضا على ان العقل قد يعرف به الحسن والقبح  
ومن شرط كون الفعل مأمورا به ان يكون كسبا للمأمور لا مجرد كونه متصورا  
في نفسه حتى ان المر لا يكلف بفعل غير كالحفاظ لا يكلف بالحدادة وان كان ذلك  
الفعل متصورا للوجود في نفسه لكن ما لم يكن مقدورا المكلف ومكسوبا لم  
يصح تكليف وهذا اقل ان الفعل المسمى بالتولد لا يكون مأمورا به ولا منهي  
عنه واخلاف الالمعدوم الذي يوجد كسبا للمأمور يصح مأمورا به  
اذا توجه الوجوب على المأمور عند وجود اهليته واستجاء شرايطه فاما  
الكسب الذي هو فعل العبد حال وجوده واكتساب المأمور هو مأمور  
كذلك عند نأ عند المعتزلة يتعلق التكليف بالمعدوم لا غير واما الموجود  
في الزمان الثاني من الموجود الذي هو حالة البقاء لا يكون مأمورا به بل  
خلاف وهذا المسئلة يقتضي على مسئلة خلق الافعال فان وجود الفعل عند  
مخاد الله تعالى وفعل العبد هو الكسب وانه يتعلق بالموجود لا بالمعدوم  
والمأمور به يجب ان يكون مقدورا للعبد حالة الفعل لاحالة التكليف  
ان الاستطاعة الحقيقية مع الفعل عندنا وكون المأمور به معلوما للمأمور



او يمكن العلم باعتبار قيام سبب العلم شرط لصحة التكليف وحقيقته العلم ليست  
 بشرط بل امكان العلم باعتبار سببه كافي والامر يجب تقدمه على وقت وجوب العمل  
 والنجح ان يكون متقدما عليه بوقت وبادقات كثير اذ كان الامر من العباد والمؤمنين  
 سببا اولي سابق على وقت وجوب المكتوب به بلامهية وان كان المأمور في تلك  
 الاوقات متقدما او عاجزا عن الفعل والمأمور به لابد ان يكون مؤثرا باليمن  
 لان الحسن ما لا عاقبة حميدة وصفه الحسن المأمور به من قبضه حكم للامران من  
 قضيته نفس الامر فان الامر قد يرد من السفيه على وجه السفه والمباح ليس بمن  
 في ذاته وان جاز ان يوصف بالحسن لغيره او ليس فيه معنى داعي الى ترجيح  
 جانب الوجوب على الندم والحسن الثابت للمأمور به من مذلولات  
 الامر عندئذ لانه لما كان العقل مدخل في معرفة حسن الايمان وقبح الكفر وحسن  
 العدل والاحسان ومعرفة حسن افضل العبادات دون غيرها فها هو شرط  
 واوقاتها ومتاخرها يكون الامر دليله غير المتأخر حيث يستند بالعقل والحسن  
 نوعان في الاصل حسن لعينه وحسن لغيره وما حسن لعينه نوعان ايضا ما يفيض  
 حسنه بالعقل وحده دون قربه الشرع نحو الايمان بالله وافضل العبادات  
 والعدل والاحسان وتلك النعم وهذا النوع مع كونه حسنا لعينه فهو حسن  
 لغيره ايضا وهو ترك منعه الذي هو القبح من الكفر والظلم والكفران ونزع  
 يرفع حسنه بالشرع ولا العقل ومنه وهو من مكات العقل وحجراته يجوز  
 العقل ان يكون على ذلك الوجه كلفا في العبادات وهما لها وقتها واوقاتها  
 واما الذي حسن لغيره ان يكون ذلك الغير هو المقصود لا نفس المأمور به  
 وهو الموصوف بالحسن حقيقة والنقل المأمور به وسيلة اليه اذ لا يمكن حث كونه  
 شرطا لصحة شرعا فيصير حسنا لكونه وسيلة اليه حقيقة والكونه مقصودا له  
 شرعا وماعرف في الامر هذه المسائل ففي المني كذا عن الفقه لان الشرع لا يبي من نقل  
 الالبقة كما لا يامر بالحسنة وموجب المني المطابق لالتزام المني عنه في جميع العباد  
 الا عند قيام الدليل بخلافه ولما كان المني خلافا للامر وهذا كابت مسئلة  
 وفقه فاعرفت في الامر ضيق في المني فقتضيه **فصل** في المراد والاهلية  
 قال اصحابنا رحمه الله تعالى اللهم المراد بالوجوب في حكم حقيقة الامر والنواهي  
 وجوب اداء او الانتها لا اصل الوجوب في العبادات الدينية وغيرها انما اصل

الوجوب في الكل باسباب اخر وللخطاب للخروج عن عند اللازم في السابق فان سبب وجوب  
 الايمان بالله تعالى الايات الدالة على وحدانية العالم وقدم الصانع والموجب في الحقيقة  
 للكل هو الله عز وجل وسبب وجوب الصلوة الوقت الذي انشئت اليه الصلوة ثم  
 يقال صلوا لله عز وجل وخوفا ووجوب صوم الشهر اذ كان الشهر وسبب وجوب الحج البيت  
 وسبب وجوب الزكاة المصنوع وسبب وجوب صدقة الفطر راس من وعلى عليه  
 بولايته واجمعوا ان الخطاب لا يتناول العقل والحواس بل خطاب الايمان  
 وخطاب المحرمات ولا يتناولهم خطاب العبادات عندنا ولا لشان اهليه وجوب  
 الحقوق عليه بامس الحاجة حين حل لعامة الله تعالى يوم الميثاق في رقبته وثبت عنده الله  
 تبارك وتعالى في ذمته وامانة فيها كما احبب الله تعالى في كتابه واذا اخذ ربكم  
 بن آدم من ظهورهم ذريتهم الاية وحمل الوجوب الرقبة والذمة عيانا عنها  
 يقال ثبت في ذمته اي رقبته والذمة العهد والذمة المعاهد فصار الاية  
 لها اهلا للخطاب والاستيعاب وحصل محلا الحقوق ولما اكرم الله تعالى  
 بالعقل واثبت له العصمة والمالكية والحرية ظهرت اهليته وحنوف بني  
 ادم في الذمة سواء ولذي وجب على الصبي والمجنون ضمان المتلفات واروش  
 الجنائيات في ذمتهما ولذي العبد الا انه لم يظهر حق المطالبة قبل القدر  
 على الاداء اهلية المطالبة باداء العبادات انما يثبت عند القدر على الاداء  
 والقدر نوعان قد رتب على العقل وقد رتب على البدن لان فهم الخطاب بالعقل  
 وقوم العمل بالبدن فلذا توقف خطاب امس التكليف بمطلق العمل على البلوغ عما  
 لا وكما له يوصف رايل على الصحة والعصاة ظاهرة والعقل باطن وصار النطق  
 الصحيح المقيد او ما يقوم مقامه من حركة او سكنون دلالة على كمال العقل  
 وعلى هذه الاقلية وثبت عليها صحة الصفات المبينة عليها الاحكام ومضى  
 صدق تصرف من اهله متفان الى محله مع ومكون معتدات راع علة الحكم وتارة  
 سببا وتارة شرطا والثابت يتصرف من يسمى مغفلا ومن مسيئا ومن موجبا  
 ومن حكما والكل يرجع تارة دين والحل الذي يثبت بالحكم تارة ويكون ذمة وفي  
 محل الدين تارة يكون مالا وهو محل الملك وما اريد لاجله حكم التصرف تارة يكون  
 حكمة وتارة ثمر وسياق جد ودها من هذا الفصل ان مثا الله تبارك وتعالى **فصل**  
**في اللزوم** حد الجامع المانع بين جميع ما لا بد ويمنع ما منه يدعه ومرايت العبادات



الفريضة والواجب والسنة والنفل فالفريضة المقدرة الثابتة لجهة فاعلة كقوله  
 على الفاني والقائم وهو واجب العلم والعمل والواجب اللزم بحجتها شبهة عدم  
 خبر الواحد والقياس وأنه يلزم العمل لا العلم والسنة الطريقة المعتادة التي وافقت  
 عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمم الأخوال والنافلة والزيادة مع القرية وكذا  
 الطوع وحكم الفريضة في حق القلب لزمها اعتقاد المباشرة حتى كان تركها كفرا في حق الله  
 لزمها عملا بلا تقصير حتى كان تركها عتيا وواجب حكم الفريضة في حق الله  
 وحكم السنة في حق القلب على حكم السنة قبل أن تبين أممها العمل بها والمطالبة  
 بأقامتها والعيب تركه وحكم النافلة أن ثواب العمل على فعلها ولا يدم على تركها والغزاة  
 الإرادة الموقلة غاية وهي في الشريعة الحكم الأصلي للآدم حقوق الله تعالى  
 والزخمة الشهوة والسعة وفي الشريعة ما يغير من الأحكام تخفيفا والمندوب  
 ما رغب في تحصيله من غير التزم والتطوع اكتساب الخير طوعا والعبادة لخلق  
 والتدليل والطاعة موافقة للأمر والعصيان مخالفة والآد السليم عن الموجب  
 في وقت المعين شرعا والقضا تسليم مثل الواجب بعد ذلك الوقت والأنا  
 اتيان مثل الماتى والفصح ما يكون معتبرا شرعا والخيار والنافذ والمحسوب  
 المعبر لما وضع له والموقوف ما لم يثبت حكمه لما ينع والفاسدة ما اختل ما هو  
 المقصود منه والباطل ما فات مقصود والظاهر الختالي عن المحس والمحس المستعد  
 عقلا أو شرعا والحرام والحرم والممنوع عنه شرعا والمكروه ما يكون  
 تركه أولى والحلال المطلق بالأذن والمباح ما يختار العاقل فيه بين فله  
 وتركه والمشروع ما جعل شريعة للعبادة والحسن الموصى والبيع خلافه والعدل  
 الاستقامة على الحق والجور الميل إلى الباطل والظلم وضع الشيء في غير موضعه  
 والشفة ما حكى عن العاقبة الحميدة والحكمة ما خلقت به عاقبة تخييد أو  
 ما لا رزم فيه أو لا ضلل والتوفيق خلق الله تعالى والعبادة عند جهده في الخير  
 والخذلان مثله في الشر وقيل هما خلق الله تعالى قدرة الفعل المقادير للعدل  
 نوع آخر هذا الشيء هو الموجود والموجود إلى أن الثابت والقديم ما لم يزل أو لا  
 يزال والحدث ما لم يكن كان والجوهر أصل الجسم المركب من الجوهر في تلك جهة  
 طول وعرض وعمق والعرض ما يعرض في الجوهر ويعبر عن غير تغيير الجوهر والعلم  
 معرفة الشيء على ماهيته والجهل ضد عند احتمال العمل والتصور والفقه في

فقه

تصحيح المنقول وترجيح المفقود والكلام ما تباين الخرس وما تكلم به المتكلم والافتاء  
 المتكلم كلام دال على أمر كائن أو ما كان أو ما سيكون والخبر نفس هذا الكلام  
 والاستخبار طلب الأخبار وكذا ما هو على هذا الوزن فهو طلب ذلك الفعل  
 كالاستعلام طلب الغلة والاستعطف طلب العطف والبشارة الخبر السار  
 وقد يستعمل في الضد والحد القصد بالكلام عين ما وضع له والهلك ضد العيش  
 اللبثة عن الشيء على ما هو به والكذب خلافه والأمر طلب الأيتام على وجه  
 الاستعلاء والهنى طلب الانتهاء بالاستعلاء نوع آخر اسماء للالفاظ في قدر تناول  
 المسمى أربعة العام والخاص والمشارك والمأول والعام ما يمتدح جميعا  
 من الأسماء الفظة أو معنا كالشيء اسم لكل موجود وكذا الإنسان والمسلمين  
 وهو عام كامل أو المعنى كاسم للجنس وكلمة من مبادئها وهو عام قاصر والخاص  
 لفظ دال على معنى منفرد بصيغته وضعها ومما يفر من الخاص ما يوجب تقيده  
 عم كاللف واللام وإذا دخل الاسم لا التعريف كاللفظة للوجدان إذا اقترنت  
 بها قرينة البتة لم خلف لا يشرب الماء ونوي جميع مياه العالم أو طالع لأمهات  
 طالق طلاق أو طالق الطلاق ونوي الثلاث فتح والنكرة لا تقتضي العموم بنفسها  
 لا في موضع النفي ولا في موضع الاثبات إلا أن العموم في موضع النفي ثبت ضرورة  
 فإن من قال ريت رجلا يقتضي رؤية الواحد لا غير ولو قال ما ريت رجلا  
 يقتضي نفي رؤية الواحد أيضا إلا أنه إذا نفي رؤية الواحد نفي رؤية  
 الاثنين والثلاثة والعشر ضرورة والأصل أن لفظ الواحد للخصوص والجمع  
 للعموم وأقل الجمع الصحيح لغة ثلاثة والمشارك كل لفظ يشترك المعاني في  
 الدخول تحتها احتمالا لا تنصا كما كالعين والزوج والمأول ما رجع بعض  
 محتمل أنه بغالب الرأي وحكمة وجوب العمل دون العلم والعام يوجب الحكم  
 بعمومه قطعا وأحاطة بمترلة الخاص ما كان أو لفظيا أو خبريا الأعيان  
 متمنع القول بعمومه لكونه محل غير قابل له ثم كلمة من عامة فمن يعقل شيئا  
 لا يعقل والذي عامة كالشيء على سبيل الكناية وابن وجبت لئلا لا يمكن  
 أيها ما ومتى نعم لأن منه أيها ما وكل نعم الفرد النكرة وغيرها وكلما  
 نعم الفعل والأسماء تتفاوت معانيها في الحكم أربعة الظاهر والنفس  
 والمفسر والحكم فالظاهر ما ظهر للسمع بنفس السمع من غير تأمل وتفكر كقوله



احل الله البيع وحكم اللام موجبة بنفس السامع قطعاً وبقيناً عاماً كان او خاصاً  
 والنقص الزايد عليه بياناً وهو الكلام الدال على مراد المتكلم والمفسر ما انكشف  
 الذي وضع الكلام له كسفالاشك فيه والتحكم بما احكم من اداة حجة لا يحتمل  
 الترتيل وهو فوق المفسر واحداً من هذه الاربعة الخقي والمشكل والمجمل والمتشابه  
 فالحقي ما حقي مادة على مادة الانسان والمتشابه ما اشبهه بمادة ولا طريق لذكره  
 امثلاً وانواع استعمال الكلام اربعة حقيقة ومجازاً فصريح وكناية والحقيقة  
 بعض ما اريد به عين ما وضع والمجاز ما جاوز عن محل اوصفيه وقيل ما ليس بحقه  
 على اعتبار ارضى الوضع وانما جوزه طريق الاستعانة بما فيه من معنى الاصل  
 كالاسد والفرع ما يندرج في الوضوح وكشف الحفا عن المراد وهو المبلغ في الاطراف  
 من النص والنقص ابلغ فيه من الظاهر والكناية ما دل على مراد المتكلم بغير حقيقة  
 اللغز ترك الاربع دلالات دلالة عرف الاستعمال في نفسه كقوله فمن ساء فليؤس ومن  
 ساء فليكفر ودلالة المتكلم في نفسه كقوله جل وعلى واستغفر من استطعت منهم  
 بصوتك ودلالة محل الكلام كما اذا حلف لا يبيع عبداً فباع حرام بحيث لان المحل غير  
 قابل وقد تعرف الحقيقة من الجواز بكثرة الافادة حتى انما كان اكثر افادة كان احق بالاداء  
 والبيان اربعة بيان تقرر كقوله فيجد المسلم اليه هم اجمعين كمرار العموم لغزاً لا احتمال  
 لخصوص وبيان تفسير كيان المحل والمشكل والاشتركان وما لا يستثنى في قوله  
 تعالى وما يمكن العمل به الا برأيل فذلك الدليل بيان تفسير لانه انكشف به  
 المعنى وبيان تغيير الاستثنا في قوله تعالى فليث فيهم الف سنة الامم  
 عاماً وبيان تبدل كالتعريف بشرط قوله فان خفتم ان لا يقيموا حدود الله  
 فاجعل عليهم ما فمما افدت به فيكون التقدير والتفسير فيها بيان محقق  
 وحد البينان الظهور والانكشاف نوع آخر ركن المقصد ما وجد حكم الشرع  
 للايجاب في البيع والقول في الشراء وحل المقصدات وقع فيه المقصد وقيل  
 حكم التصرف كالحال البيع والحال ليس محل له والعلة الوضوف الحال بالحال  
 ما لم يولد بتغير حال المحل كالحال الموت والكسرة الانكسار والعلل  
 الشرعية عبارة عن المعاني المستنبطة من النصوص تعدى الاحكام بما  
 الى الموقوف ولشبهة للتدليل بالعلة كالتبعية بالبيان والشؤون  
 ما لسواد وكون الفعل علة لشيء ان يتبع ذلك الشيء الفعل من غير واسطة

فصل

آخر والسبب الطريق الى المقصود من غير ان يكون ثبوتاً مفناً اليه بل الى العلة  
 وهما كالطريق والمشى للوصول فالطريق سبب والمشى علة والسبب المحض  
 لا حكم له عند وجود العلة وما هو في حكم العلة يضاف اليه حكم ومتى حصل  
 حكم بعلة عند وجود سببه ينظر ان امكن اضافة الى العلة يضاف اليها  
 وان يقد ر يضاف الى السبب كل قيد لا يتوقف رزق المتابع فان العلة فيها الحركة والملك  
 والشق السبب فاضيف الحكم في العمل الى الابن لا اعتبار حركته وفي الشق الى الشاق عدم  
 امكان الاعتبار فلذا وجب الصان في الثاني وفي الاول والشرط العلامة على وجود  
 الحكم وما يتوقف الحكم عليه وجوداً او ظهوراً فالاول كالذخول في الطلاق المعلق  
 بالذخول والثاني كالشهادة على الاحصان عند الانكار فان الاحصان حاصل بالشهادة  
 والشهادة للظهور بخلاف الطلاق والسمية للحكم معلق كقوله السبب في معنى  
 انه لا يثبت بدونه وموجباً او العلة موجبة له وحكما لانه حكم الله تعالى في حق  
 والحقيقة والحال واحد لغة وهو في عرف الشرع عبارة عما يحقق به الانسان  
 انتفاعاً وارتفاعاً لا تصرفاً كاملاً لطريق الدار ومسيل الماء والشرب وشارع  
 الطريق فانه قد يتنفع بمسيل ما يله على سطح جاف وبطريق دار ولو اراد ان يشر  
 فيه بالتمليك بيعاً او هبة او هبة لا يمكن ذلك وكذا المسلمون ينتفعون بالشارع  
 مشياً عليه ولو تصرفوا به غير ذلك لا يقد تصرفهم وكذا حق الشرب وامثاله واليد  
 عبارة عن ذرة شرعية يحصل عند قبض المملوك مبيعاً كان او غير فان من اشترى  
 شيئاً ثبت له الملك في المشتري ولا يقد على جميع المقر في قبضه فاذ اوجد  
 القبض صورة او معنى فيزيد بقدرها من الرزق حكم منصف حكى بعض الفقهاء به  
 عرجة للاستيلاء عليه وهو في نفسه ان الكفر لان الكفار لما استكفوا عن عبادة  
 الله تبارك وتعالى ضرب الله عليهم الرزق ليعلمهم عبيد اهانة واذ لا اله الا الله  
 خبر الصنيعهم في اخن صور ووجه والحال عبارة عن الاطلاق في الانتفاع  
 والله يحصل بطريقين بالاحلال والملك والذي يحصل بالملك ابلغ لان الذي  
 يحصل بالاحلال لا يقطع الشركة والذي يحصل بالملك يقطعها والا لم يحصل الخلل  
 في نبات آدم بالاحلال وما يحصل بالملك والدين عبارة عن مال حكى حديث  
 في الذمة ببيع او استهلاك او غيرها واقاف واستتفان لا يكون الا بطريق  
 المقارضة عند ابي حنيفة ومثاله اذا اشترى ثوباً بعشرة دراهم صار الثوب

بع



ملكه وحذث هذا الشرا في ذمته عشر دراهم ملكا للبايع فاذا دفع المشتري  
عشر الى البايع وجب مثلهما في ذمة البايع وينا وقد وجب للبايع على المشتري  
بجمله بدل عن الثوب ووجب للمشتري على البايع مثلهما بدل عن المدبر الفقه فالتقيا  
فصاحبا والمال اسم لغير الادبي خلق لمصالح الادبي وامكن احرازه والتصرف فيه  
على وجه الاختيار والعبد وان كان فيه معنى المالكية ولكنه ليس مال حقيقة  
حتى لا يجوز قتله واهلاكه والمالك عيان عن الاختصاص لخاصة وانه حكم الاستيلاء  
لانه مثبت لا غير اذ المملوك لا يملك كالمسئور لا يكسر لان اجتماع المالكين في محل واحد  
محال فلا بد وان يكون المحل الذي ثبت الملك فيه خاليا عن الملك والخالي عن الملك  
هو المباح والمثبت للملك في المال المباح الاستيلاء لا غير لان المباح لما استولى  
في التصرف فيه جميع الناس وتقدر على كل واحد منهم اقامة المصالح به والانتفاع منه  
لوقوعه في محل التنازع شرع الشرع للاستيلاء عليه مبنيا للمادة معنى الاحتفاظ  
ان كل من استولى على مال مباح احتقن به من بين سائر الناس اختصاصا لمجرد  
عن ذلك وبشرط الاحتفاظ الذي كان كذلك الغير قبل استيلائه فمضى ذلك الاحتفاظ  
ملكه وسمى المستولي ماله والمستولي عليه مملوكا فحاز هذا طريق الملك في جميع احوال  
الذنية او كان الاصل فيها الاباحة ثم المستولي على المال المباح قل ما يقوم به حل  
مضاحقة من مضاحقه يحتاج الى ما في بدغير وغير يحتاج الى ما في بد شرع الشرع  
البيع لينقل المستولي ما حصل في بد بالاستيلاء من المال الى غير وينقل ما في بد  
غير الى نفسه من مضاحقه فتقوم به مضاحقهها فصار البيع قافلا للملك الثابت  
بالاستيلاء وكذا في ما اقام مقامة من اسباب النقل كالهبة ونحوها والاستيلاء  
مثبت للملك من شرط البيع شغل المبيع بالملك حاله البيع لم يقع ايراد البيع على  
غير المملوك مثل المحطب والحشيش والصيد قبل الاستيلاء ومن شرط الاستيلاء  
خلو المحل المستولي عليه عن الملك محالة الاستيلاء مثبت للملك في المال المملوك  
فان المحطب اذ جمع الحطب في الهلة فحاز غير واستولى عليه لا يثبت له الملك  
فيه لكونه مملوكا للاول ولو احتطب ابتداء ثبت الملك له فيه لكونه مملوكا  
للاول ولو احتطب ابتداء ثبت الملك له فيه لكونه خاليا عن الملك ثم الاستيلاء  
اذ حصل مضاحقة بما حصل في بد من اموال المباح والمملوك بالبيع والاستيلاء  
من عمر في حال حيوته والكل ارحاله عن الدنيا واشرف على خرف جميعها احتاج

الى ان يقيم غير مقامة فيما اتفق في خصيئته عمر لكون له دخر ويعظم له احرازه  
الشرع الوصية والميراث حتى يوصي الى من اختار وحبها ويقيم مقام نفسه ليعين  
اليه بعض ما سلب من ولايته في بعض ماله وجعل اقرباءه خلفا في اقامتهم مقامه  
فيما خلف من الاموال المملوكة وحجز عنه فيما ورثت ولايته فيها فالحاصل ان عمر  
الايات والايقام الغير قيام المورث والموصي حتى كان له حكم الميراث والملك في حق  
الوارث والموصي له حكم البقا لاحكم الثبوت ابتداء كما يكون بالاستيلاء وحكم  
الاستيلاء كما يكون بالبيع واما يظهر الفرق بين الارث والبيع في حق الملك فمصلحة  
الذي بالبيع فان المشتري لا يراد على البايع الاول يعيب يظهر عند الوارث يرد  
على بايع المورث يعيب يظهر عند ثبت ان هذا الاستيلاء على ثلثة انواع مثبت كذلك  
ابتداء وهو الاستيلاء وناقل للملك بعد ثبوته وهو البيع ونحو وينبغي للملك في الوارث  
والموصي له بطريق النيابة وهو الارث والوصية ومما اراد لاجله حكم التصرف  
بشيء حكمه او عمر لانه حكم التصرف عمر وحكمة وشره غير فان حكم البيع مثله الملك  
وحكمة اطلاق الانتفاع بالمملوك وكن اثمة اذا الملك اراد لاجله وحكم النكاح  
ثبوت الحبل وشرع وحكمة التوالد والتناسل وقفا والسهر وحكم القتل البدن  
القصاص وحكمة الزوج والدفع ثم العقود تبطل لخلوها عن الاحكام ولا يبطل  
خلوها عن الحكم والتمرات فان من اشترى متناولا على انه مدبوح فاذا هو ميتة  
لا ينفق العقد ويبطل لانه تقدم حكم التصرف وهو الملك فان الميتة لا يقبل  
الملك ولو اشترى شجر على انها ثمرة فاذا هي غير شجرة ستعقد العقد لان المفردة  
هو الثمرة فحجب وكذا اذا تزوج المرأة فاذا هي اخته من الرضا لا يصح العقد  
ولو تزوج امرأة فاذا هي عقيم صح نوع آخر المطلق كل لفظ تاوول المسمى باعتباره  
غير متع من صفاته كالرجل تناوول ذكر من بني آدم باي وصف كان والمفرد  
ماتناوول المسمى بوصف فبده كرجل طويل والناح ما يذل على حكم بصله  
بما يضاده والمنسوخ ما يبطل حكمه بغيره والاشارة الثابتة بنفسه الصيغة  
من غير ان يصدق له الكلام والدلالة المعنى الذي دل عليه اللفظ لغة وشا  
ثم النقص تقدم على الاشارة والاشارة على الدلالة والمقتضى واقتضاه النص  
واوجبه شرطا لتصحيحه والمضمر ما ثبت باصمارة المتكلم باصمارة المتكلم اخبار  
بذكر ما دل عليه اللفظ اختصارا والاجتهاد بدل المجهول لامانة الحق بغير



من التامل والامتنان والاشارة من هو من اقله والتقليد قول الغير بلا  
حجة ودليل والنص مقتضى يقوى ترجيح معنوية على غير المعنوية من غير سكون  
النفس والطمأنينة القلب والشك الخفاء الشئ مع جواز خلافه من غير ترجيح معتقده  
على غير معتقده واليقين سكون النفس على ما اعتقده باية اشياء الشك والنقص  
افساد العلة بايراد وصفها على الجيب مخالفا لحكمه والعكس وجود حكم العلة  
بدون الوصف والقلب جعل العلة مغلو لا والمغول علة فالقلب اقوى من النقص  
والمعارضة المقابلة بين التاكيد للدافعة والرجوع زيادة احد المتأثرين على  
الآخر بوصف مراد والقياس جعل الشئ نظرا لشيء وكذا المعبر وهو الاصل الذي  
يقاس به غيره وركب الشئ ما يقوم به ذلك الشئ وركب القياس ما يميز به الفرج  
نظير الاصل ما يتعلق به حكم الاصل وركب العلة ما جعل علما على حكم النص من حمله ما  
اشتمل عليه اسم النص وجعل الفرج نظرا له في حكمه بوحدي فيه كما وجد في الاصل  
وانه يجوز ان يكون وصفه لازما او عامها او اسما او حكما وجوز ان يكون العلة  
في النص وفي غيره وذلك لان العلة انما نصير علة بدلالة اثرها في الحكم فالتأثير حقيق  
بضرب من هذه الضرورة كان علة واجبا لعل بها حكم العلة التي تسمى قياسية حكم  
النص للعلة التي لا ضرورية ولا اجماع ولا دليل فرق الثاني والاستحسان وجود  
الشيء بحسب الاستقناع منه وهذا في العلة فاما في عرف الفقهاء فالاستحسان اسم  
لصرف دليل يقارض القياس الجلي حتى كان القياس غير الاستحسان على سبيل التما  
ضمية هذا الاسم لانهم استحسنوا ترك القياس او التوفيق في العمل به لدليل آخر  
فوقه في المعنى الموشرفان كان اخفاء منه ادراكا ولم يروا القياس الظاهر حجة  
قاطعة لطهورة ولا راء الظهور حجة بل نظر والى قول الدليل في نفسه من  
الوجه الذي يتعلق به محته **فصل** في احوال الادلة والمجهدين تخصيص  
النص جازر بالاجماع وفي تخصيص العلة اختلاف واكثر مشايخنا لم يجوزوا  
ذلك والعام اذا حص منه بعضه ينق الباقى عاما فاما دون الخصوص ويصح  
التعليق به سواء كان الخصوص معلوما او مجهولا لكنه يوجب العلة دون العلم  
بخلق ما قبل التخصيص وقال بعض اصحابنا ان كان الخصوص مغاوما يصح  
التعليق به والافلاو عليه القوي الاعتماد والعلق بالشرط ليس بسبب  
قبل وجود الشرط بل هو عن الحال والتعليل بالشرط لا يوجب اعدام الحكم عند

الشرط

فالمعط وتخصيص الشئ بالذكر لا يقتضى ضمما عذاه ولا يجوز حمل المطلق على المقيد  
اتفقت الحادثة او اختلفت كقوله تعالى في كتاب القتل فحرر رقبة مؤمنة وكان  
العين تحرير رقبة بحري على كل واحد مقصدا المطلق على المطلق والمقيد على المقيد  
والعام متى نقل عقيب سلب خاص فالعبر لعوم اللفظ لا لخصوص السلب كما  
في قوله تعالى وان امراة الى قوله والقتل جرح العنق العمل بعموم الصلح ولا يخص  
هذا احادته محسب وتعارض الدليلين في الحل والحرمه يسقط حكمهما معا اذا  
كانا في النوع سواء افاد اسرعا احدهما بوجوه قن كان الحكم له وقال بعضهم المحرم اولى  
بالاحد لاختصاصه والصلح في الاحكام جازر ان كان قابلا للامح وهو ما يتصور ان لا  
يكون مشروعا وما لا يتصور الصلح كالامان بالله وملائكته ورسله واليوم الآخر  
وهذا اذا كان السامح فوق المنسوخ او مثله وان يكون المنسوخ امرا او نصيا  
صلح الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة والسنة بالكتاب وصلاح الكتاب بالسنة  
المتواترة جازر عندنا ولا يجوز صلح الكتاب والسنة المتواترة بالمشهور والسر  
بالاحاد والصلح ثلثة انواع صلح التلاق والحكم كمنع اكثر ما في الكتب المتظاهرة  
وصلح الحكم دون التلاق وهو كثير في القرآن وصلاح التلاق دون الحكم كتنا  
صوم كفارة العيدين ونحو والمنسوخ نوعان منسوخ الحكم مطلقا باصله  
وصنفه كباحة الحرم وحل تكاح المحارم ومنسوخ الوصف مع بقاء اصل الحكم  
كالزيادة على النص عندنا واصناف العباد توصف بالحلى والحرمه والحسن  
والفج يقال حل حلال او حرام او حسن او قبيح واما وصف حكم الله تعالى  
فهو بطلان المحارم وشعاع في العباد واطلاق الاسم المفعول على الفعل وهذا لان  
الله تبارك وتعالى له مثل واحد لكنه اختلف تسمياته باعتبار الاصناف الى  
وصف المفعول فان كان وصف المفعول كونه حاد ثاسي اخذنا وان كان حيا  
شعاعا وان كان ميتا اماته وان كان واجبا ايجابا وان كان حلالا اطلاقا  
وان كان حراما محرميا ونحوها هذا بناء على مسيلة التكوين والمكون انما هي  
عندنا لما بيننا والاجتهاد نوعان في الاول والفرع فالاول جهل من  
مصيب او محطى بالاجماع فالمصيب ما جاوز والمحطى ما رور غير مغذور  
والثاني جهل من مصيب والحق عند الله تعالى واحد وبه قال عامة اصحابنا  
رحمة الله تعالى عليهم ومنع المصيب انه يجوز له العمل باجتهاده ثم ان كان مصيبا



لما هو عند الله حق فهو ما جوز وان لم يكن فهو مندور وغير ما زور وروى عن  
 النبي عليه افضل الصلوة واتم السلام انه قال ان اصاب المجتهد فله اجران وان اخطا  
 فله اجر واحد وهذا اذا كان من اهل الاجتهاد بان كان عالما باصول الفقه وهو  
 الكتاب والسنة والاجماع والقياس وما لا بد منه للمجتهد من سائر العلوم  
 ولقد اجتهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في حوادث لم يترك فيها الواجب  
 ومست الحاجة الى الحكم فيها واذن به وعصم عن الخطا ومن قدر على معرفة الحكم  
 واستكشافه بالسؤال عند الحاجة وميسر الحاجة لم يجز له الاجتهاد **فصل**  
 في الاعذار وفي اربعة عشر النعم والاعمال والصبا والجنون والعتة والنسيان  
 والخطا والسكندر والسفر والمرض والاكراه وعدم السماع والحيض والنفاس وتر  
 هذه الاعذار في وضع اللاد مع قيام الاهلية فبعضها يمنع الوجوب لخلل في اهلية  
 الاداء وبعضها يمنع لا لخلل بل لفرج اما النوم فهو لا ينافي وجوب شيء من العبادات  
 البدنية والمالية ولا يحق للعباد ولكن لا يجب عليه لاداء حاله النوم ويكفي  
 بالاداء بعد الانتباه في الوقت وبالقبض بعد قرات الوقت وقليل الاعمال كالنوم  
 وانه في باب الصلوة ما كان اقل من يوم وليلة في رواية وفي رواية اقل من ست  
 صلوات وفي باب الصوم دون الشرحي لمزمنة القضا وكثير كالجنون والمطيق  
 والقبض يمنع وجوب حقوق الله تعالى عليه جميعا بدنيا كان او ماليا ما يتعلق  
 بالذمة واما الجنون فله سقط للاداء ولا يخل باهلية الوجوب كغيرها من الاعذار  
 فظاهره كالاعمال ومطابقة كالصبا واما العتة فقليلة كالنوم وطوله كالصبا  
 والحدة الواصل بينهما ما ذكرنا للاعمال والنسيان لا ينافي في اهلية الوجوب  
 كغيرها من الاعذار الا انه يمنع وجوب اد بعض الحقوق مع اصل الوجوب ولا يحق  
 بالنسيان حالة للاداء ما ينافيه ان كان حال مالم دفعه اصله جعل عذرا  
 والا فلا حتى لو اكل او شرب او جامع القنائم ناسيا لم يفسد صومه ولو اكل وتكلم  
 في الصلوة ناسيا فسدت صلواته وكذا اذا جامع في احرامه والخطا في معنى النسيان  
 او ذونه حتى لو تحقق حالة الاداء ما ينافيه خطأ لا يحمل عذرا فانه لو تضمن القضا  
 فدخل الميتا خلقة خطأ يفسد صومه وكذا اذا امضت المزاة طعنا ما للصبي  
 فدخل منه خلقة خطأ ولو تكلم في الصلوة خطأ يفسد صومه والسكندر فانه محقق  
 عن اذا العبادات وفي مباحث سائر النصفان والمواضع بالحيثيات حكمها

اذا كان السكندر حاصلا كسب بخطو رفق به عليه الا في لفظ الكفر اذا كان السكندر  
 بسبب مباح كسب ما البيع وغيره للذكور يكون حكمه حكم الذمائم والسفر والمرض  
 لا يؤثران في اسقاط افضل العبادات وجوبا واما يؤثران في تبطل الاداء في البعض  
 او يخر الاداء عن وقتها والاكراه متى تحقق في الفعل قال بعض اصحابنا لا يؤثر في  
 ابطال الفعل والعتة والجنون يؤثر في بعض المواضع في دفع الاصل عنه أصلا  
 في الدنيا والاخرة وفي البعض يؤثر في دفع حكم الدنيا دون الاخرة وفي البعض لا يؤثر  
 في دفع حكمها جميعا وقال الآخرون وهو الصحيح انه قد يكون للاكراه اثر في صيرورة  
 المكن اليه المكن متى صلح اليه اثر في ابطال الفعل فكان حكم الفعل فيه على الفاعل كالثبات  
 المماثل فتكون على المكن وفي قتل النفس بالقتل صلح اليه تضار كالملة في الجناية على الدين  
 ثم تصح اليه فكذلك لو اخذ بالقتل ويكون انما اذا اكره بالحبس والقيود والضرب  
 لم يتحقق اليه فحق مختار في الحكم فالحاصل انه متى سلب اجتهاده صار كالالة واما  
 عدم السماع فقد اجمع اصحابنا على انه لا ينافي في وجوب العبادات الا اذا عجز  
 الوجوب عن الفائدة فلا يجب لكونه غير مفيد في نفسه لا لعدم السماع ينظران  
 في الاداء حتى يورث في سقوطه والافلاحي ان من اسلم في دار الحرب ولم يملك  
 الدعوة وهو غير عا لم بالشرايع ولا هناك من يعلمه فلا اداء عليه طال مكنه في دار  
 الحرب او كونه واذا اسلم في دار الاسلام او دخل بعد ما اسلم ولم يقصر في  
 الطلب ولكن لم يقف عليه قال بعض اصحابنا لا يجب عليه للاداء ايضا وقال علمة  
 اصحابنا انه يجب واما وجوب معرفة الله تعالى من الحقائق فلا يتعلق بالسماع كما  
 عرف والحيض والنفاس لجزائهما عن اداء الصوم والصلوة مع اهلية الوجوب  
 فتور بقبض الصوم دون الصلوة للحج الفارق بينهما **فصل** في الخراف  
 الواق لمطلق العطف من تعرض لمعنى المقارنة او الترتيب حتى لا يلزم الترتيب  
 في الوضوء واللقاء للتعقيب على وجه الاصل حتى اذا قال جاء زيد فخرجت منهم منه  
 محي عمر وعقيب زيد بلا فضل وكذا اذا قال بعت منك هذا العبد كذا فقال  
 المشتري فهو حر يعقق ويصير قابلا معقبا ولو قال هو حر لا يعقق وكذا اذا  
 قال الحر اترل فانت امن يصير امنا عقيب هذا الكلام بلا فضل سقم  
 ترك اوله يترك وكذا اذا قال لعبد اد الى القافات حر يعقق عقيب هذا الكلام  
 بلا فضل اذا اوله بود وتم للتراجي على سبيل الانقطاع عند اي حقيقة ومنها





للتأخي على مسيل العطف والاشراك حتى ان قال لامرته قبل الدخول بها انت طالق  
ثم طالق ثم طالق دخلت الدار قال ابو حنيفة يقع الاول ويلغوا ما بعده كما لو سكت  
بعد الاول وعندهما يتعلق الكل بالدخول وان قدم الشرط عند تنعاق الاول وسحر  
الثاني ويلغوا الثالث عندهما يتعلق الكل بهذا المذخول لها اما في المذخول بها  
اذ اقدم الشرط يتعلق الاول ونحو الثاني والثالث وان اخرج الشرط وقع الاول الثاني  
وتعلق الثالث عند ابي حنيفة وعندهما يتعلق الكل بالدخول قدم الشرط اخرج في  
اذ ادخل بين اثنين او فصيلين في الخبر يوجب التشكيك كقولك رايت رجلا او امرأ  
في غير التحدير كقولك اجلس مع زيد وعمرو والباء للدلالة على التقضي وجود للمعلق  
حتى اذا قال لعبد ان اخرجني بعد يوم فلان فانت حر فاجاز كما ذاب يتيقن وعلى الاحتياط  
قال الله تعالى والله على الشايع ابيت من استطاع اليه سبيلا بل ولا بل للامراض  
على الاول واشبات ما بعده فيما يحتمل التداري وفيما لا يحتمل يجعل الثاني باقيا مع بقاء  
الاول حتى ان من قال كنت اطلقت امرأ امرأ واحدة لابل اثنين وقعت ثلثا  
لان في الاول اخبار والاحبار يحتمل الغلط وفي الثاني انشا لا يحتمل الغلط هذان  
اذ اطلق بعد الدخول فاما قبل الدخول لا يقع هذا اللفظ الا واجزا ولكن وضع للاستدلال  
بعد النفي كقولك ما جازيد ولكن عمرو وذكر خلفه بعد فقال انه لفلان فقال فلان  
ما هو لي لكنه احزاب وصل الكلام فهو للمق الثاني وان فصل بردي على النفي لان في الاول  
بيان وفي الفضل رجوع وفي الصرف يستعمل للزمان والمكان كقولك زيد في الدار  
وخرجت في يوم الجمعة وليس من شرط القرب واستغراق كل ما بكل المضروب ولذي  
قلت ان الواجب في باب الركون ما لم يطلق بقوله عليه السلام في حسن من ابل  
شاة لانه جعل ابل طرفا للشاة ولا يخلط طرفا لغيرها لانه ليس في ابل  
شاة فكان المراد به ما لم يطلق مقدر بقيمة الشاة وقال ابو حنيفة فمن  
قال لامرته انت طالق في غدا وينوي به اخر النهار يدين ولو قال انت طالق غدا  
لا يدين فيها جميعا والباء والتا للقسمة كقولك والله وبالله وتالله ومع وقبل  
وبعد وعند اسماء الظرف اذا قال لامرته قبل الدخول انت طالق واحدة معها  
واحدة تقع واحدة ولو قال قبلها واحدة وقعت ثلثان ولو قال واحدة عند  
واحدة تقع ثلثان ولو قال بعدها واحدة تقع واحدة وهذا لان الطرف مقيد  
بالكمالية كان نفيها ما بعده واذا لم يقيد كان نفيها ما قبله كقولك جاني زيد قبل

والا

والا لاستثنا وغيره في معناه يقول على درهم الادا تقا وغيره انك ان نضب الركان  
او ارا خمسة دوانك كقوله الا اذا فتا وغيره انك وان رفع درهم تام اي على هذا  
الا الدانق وان واذا واذا اما ومتى ومتيها وكما ومن دما حروف الشرط ان  
الاصلي في هذا الباب واثرا الشرطي في منع انعقاد العلة للحال متى ان من قال لامرته  
ان لم اطلقك فانت طالق فافضل لا تطلق حتى تموت واذا حقيقة للوقت ولكنها  
تستعمل للشرط من غير سقوط الوقت عنها بمتلة متى ولهذا اخذ ابو يوسف ومحمد  
حتى ان من قال لامرته اذ لم اطلقك فانت طالق قال ابو حنيفة لا تطلق هذا حتى تموت  
احدهما بمتلة قوله ان لم اطلقك وهما قالا بان الزوج لما فرغ من العيّن ان لم يطلقها  
تطلق كما اذا قال متى لم اطلقك واذا اما ومتى ومتيها كما اذا فرغ من الكلمات لتأكيد  
العموم واما من وما تقرب منها وحتى فلخاية وكذا الى الا ان الى غاية للظرف  
غاية للانفصال بقول لا اطلقك كذا حتى استثنيتك ولا اكلم فلان حتى تاذن لي واما  
الي تستعمل في الظرف يقول بعت من هذا الحائط الي هذا الحائط ولا ابيع عبدا  
الي الجمعة ولا ابيع فيه حتى وقوله حتى مطلع الفجر يعني الي مطلعته والله سبحانه وتعالى اعلم  
بالصواب **كتاب الطهارة** يدري به بكتاب الطهارة  
التي احصل الله تعالى نبيه محمد عليه الصلوة والسلام وامته المؤمنين بها وهي الماء  
المطلق والمقيد فالماء المطلق هو ازالة الحدث والخبث به جميعا وهو انواع  
عذب كما الامطار والعيون والافهار ومتغير احد الاوصاف من طعم او لون او  
ريح بنفسه كما الحار والبارد والساخن والبارد والساخن والساخن والبارد والساخن  
من غير ان يغلب عليه او يسلب اسم الماء عنه كالماء الذي يختلط به الصابون  
والاشنان والماء المقيد بجوزالة الجساسة الحقيقة به دون الوضوء والاعتساف  
وهو ايضا انواع الماء المستعمل في الوضوء وغسل غير الخصال عن العضو وصفه  
مستعمل لاقامة القرية او اسقاط الغرض عندها ولاقامة القرية لا غير عند محمد  
والماء الذي يجد ملحا ومسطح فيه شيء طاهر اذا سلب اسمه كما الباقل واللق  
وما ينعصر من شجر او تمر او خشيش او دهر بنفسه او بعلاج كماء الكرم والبطيخ  
والعصير وماء الورد وما اختلط به ما ينجس طاهر كاللبن وغيره وغلب على الماء  
وما اختلط به غير الماءيات وسلب اسمه كالماء الذي يفسخ او يفسطنج به نحو  
ماء العصفور والنهيل والورد والكمري والمخللات والمخلاب وسائر الاشياء الطاهرة



كثيرا ثم الحار وغيره والماءات الطاهرة التي تخرج من الاردي كيف ما يجاز مسلما او كافرا  
جنب او حايضا ومما يؤكل لحمه حمة الدرع والمخاط والبراق والعرق واللبس وما  
يمل به وحكمها حكم المياه المقيده واذا اختلط المان فالحكم للعاب منهما وعند  
ابي يوسف لعليه احدا ماد الثلثة **باب ما يجنب الماء ما لا يجنب** اذا وقعت  
الجاسة في الماء الذي لم يكن جاريا ولا غديرا عظيم ما تحت وان لم يغير وان وقت  
فيها لم تجس ما لم يغير طعمه او لونه او ريحه الا اذا كان اكثر الماء عليها جريا او كثر  
والماء الجاري ما بعد جاري والغدير العظيم ما لا يجنب الماء يجنب في الجانب الآخر  
بالاغترس دبل بالوضوء وهو الاصح وقد ن محمد بعشر اذ رج في عشر بدراع عميق في  
العراق واما الغرق فالاصح انه قدر شهر فصاعدا وموت الجسسين من الحيوان في  
الماء لا يفسد وان قل ما ليس له دم سائل كالزبور والعقرب وما لا يعيش الا في  
الماء كالشعك الطافي اذا وقع في غير مياه فيه والماء فليس نجسه والجنب اذا  
اذا دخل بئ في الاناء لعسلها نجس الماء والعين لا يجنب استخسانا للضوء  
ولو ادخل غير اليد من اعضائه نجس وكذا الحائض والنفس والماء الاول في  
عسل الجنب والحائض نجس والثاني والثالث يستعمل وفي غسل كل ما نجس  
وما اصاب ثوب الغسل عند غسل الميت لا يجنب للضوء وما غسل به اليد  
من الطعام يستعمل والثوب لا يكر الوضوء في المحدثات لمجد وحوض الحمام  
اذا انصب الماء فيه من الابواب ويغير فون منه عرفا متداركا كما الجاري  
عند ابي يوسف وهو الفتوي ووقع الجاسة في ثوب الحمد في الماء الجاري  
او الغدير العظيم ان كان الماء متصلا بالجد نجس والا فلا والطين الجبول بالماء  
النجس من التراب الطاهر او على العكس نجس وهو الاصح والاسكان اربعة طاهر ومكره  
ونجس ومسكوك فالظاهر سور الادبي كايضا من كان اذا لم يكن فيه نجاسة عليه  
وسور ما يؤكل لحمه والمكرن سور الهرة والقنار والحيه والعقرب والود  
البرية وسباع الطير وتكرم الطمان به مع وجود الماء الطاهر والنجس سور  
الكلب والخنزير وسباع الوحش كالاسد والذب وكذا الفيل عند محمد والشك  
سور البغل والمكار فان لم يجد غير جمع بين الوضوء واليتم واختلفوا في ان  
الشك في الطهارة او الظهورية فعند ابي حنيفة اذا اصاب الثوب منه  
كثيرا فاحشا منع جوار الضلوع ويروي عنه انه لا يمنع وهو قولهما اذا كثر

الفاضل

الفاضل عند ابي حنيفة ربع الثوب المصاب كما كان او ذريلا وكذا في  
العضو وعن ابي يوسف شبر في شبر وعن محمد دراع في دراع واذا اكلت الهرة  
القنار وشرب من اناء على الفور نجست والدجاجة الحلاله كالهرة ونحوها في كل هذه  
السور لا يجنب بل لاحتمال مجاورة الجاسة منقارها وكذا البقرة والابل والحلال  
**فصل** واذا وقعت الجاسة في بئر جارري ولا عشرة عشر رخت ونوح كما  
ليظهر الفار والعصفور ونحوها اذا وقع في البئر وخرج حيا لا شيء فيه واذا خرج  
بعد الموت قبل الخرج او الانقياح يترج منها من عشرين ذلوا الى ثلثين والهرق  
او الدجاجة وما شاكلها كالحبار حيا وفي الميت يترج منها اربعون ذلوا  
الى خمسين وروى اوساين وفي الحمار وح او المنتفع من النوعين يترج الماء  
كله والقاروان كانه والثلث كالهرة وروى ان الاربع كواحدة والحسن كلسنول  
والعسر كالكب على قدر كبرها وصغرها وان كانت القنار كالهرة فهي حكم  
الهرق واذا اصاب شيء من النوعين في جب الماء وصب في بئر يترج الاكثر من  
المنضوب وقد ر الواجب فيه واذا وقعت فارتان في بئر فن يترج من احدهما  
عشرون ذلوا وقب في الاخرى يترج من المنضوب فيها عشرون الى ثلثين  
حسب لهما كبير واحد والفارتان كقنار والادبي اذا وقع في البئر وخرج  
حيا ان كان نجسا او جنبا يترج المأكلة وكذا اذا اصاب فيها وان كان الحي طاهرا  
لا يترج شي مسلما كان او كافرا وقال محمد في الجنب والماء طاهرا وقال ابو يوسف  
الماء طاهر والجنب كالماء الثاني لا الاول اختيار النعمان وفي الحديث اني يترج  
ازبعون ذلوا وان وقع بعد الموت قبل الغسل يترج الماء كله والابل والبقرة ونحوها  
اذا وقع في البئر وخرج حيا يترج منها عشرة ذلوا وفي الشاة ومما يؤكل لحمه  
عشرة ذلوا هذا اذا لم يتحقق عليها نجاسة عليه ومينهما والكلب الحي والخنزير  
وسباع الوحش والبغل والحمار يترج المأكلة وموجب الترح في هذه الاجناس حيا  
وضول لعلها اليها لا اعيانها الا في الخنزير خاصة فانه نجس العين وقال الكلب  
كالخنزير والفيل طاهر عندهما نجس عند محمد ويترج في الحية ونحوها اذا اصاب  
فيها غيره لا واذا وجدت في البئر ميتة مما قد ر فيها ربح بعض الماء فيمنعه  
او متفسخة ولم يعلم وقت وقوعها يبيد من بئرها منها صلوة ثلثة ايام  
وليها عند ابي حنيفة وان لم تكن متفسخة فصلوة يوم وليلة وقال لا اعاده



عليه في الحالين حتى تحقق وقت الوقوع ولو راي في ثوبه نجاسة لا يدري متى  
اصابته لا يعيد صلاته حتى يتحقق بالاجماع الا في رواية انه يعيد يوم وليلة وليس  
الابل والغنم اذا وقع في البئر لا يجس الما مالم يجش وعند محمد ما لم ياتخذ وجهه وجه  
الماء وما يقع من البئر عند الخلب من المجلب فيرجى في الحال لا يجس ايضا والسرقين يجس  
فيهما ولم يذكر في تقدير العفو في البئر اكثر من اثنين في الاصل واذا غلب ماء البئر  
عند وجوب طرح كل الماء ينح حتى يظهر العجن وهو فرض الى راي المبتلى به والدلو  
المذكور في الترح المقدر هو الدلو الوسط المستعمل في الابار غالباً فان كان  
كثيرا يسع فيه جميع الدلاء او بعضه يحسب بقدر ما يسع فيه **باب الاخراج**  
وهو نوعان حقيقة وحكمة فالحقيقة العينية وهي البول والغائط والمذي والودي  
والمني والمزاج والقيء ملاء الفم وسرفس الذراب وما يشتر وخر والدجاج والبط  
والاوز وسور الكلب وسباح الوحش والخر والحزير والميتة والدم المصفى  
والقيح والصدئ كذلك واما خر الطيور وما يؤكل لحمه وما لا يؤكل طاهر سوى  
الثلاثة خلاف محمد فيما لا يؤكل ويؤكل ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل لحمه نجس كله غير ان  
يؤكل ما يؤكل لحمه نجاسة خفيفة وقال محمد طاهر وكذا يقول الفرس والصبى والسيه  
سواء في حكم النجاسة اكلا الطعام اولا وما لا يالم الحي قطعة منه لا يجس من الميتة حتى  
لحترير كالشعر والريش والصفوف والحف والعظم والعصب واليابان واللين  
والانحة كذلك وقال اللين والانحة المائية من الميتة نجسان المذي الماء الرقيق  
المرج الخارج قبل المني والمني الذي تنكسر الشهوة بخروج وجهه والودي ساكن الذال  
الماء الابيض الذي يخرج في الغالب عقيب البول والنجاسة الحكمية الحدث والنجاسة  
والخبيث والنفاس وكل واحد من هاتين النجاستين لو كان غليظة وخفيفة فالغليظة  
من الحقيقة ما سوى جميع ما كثر اللحم غير الدجاج والبط ومن الحكمية النجاسة  
والخبيث والنفاس والخفيفة من الحقيقة الادوات كلها عندها والادوات الخلق  
بالعدرات خلاف الخفيفة ومن الحكمية الحدث والمنازع من جوار الصلوات من النجاسة  
الحقيقية من الغليظة اكثر من قدر الدرهم في المساحة او الوزن ومن الخفيفة  
ربع العضو او الثوب المصاب وما اصاب من ريش البول مثل زوس الابر والدم  
حتى على ثوب القناب او لا ينقص الوضوء من قلة الجرح او القليل مغفون عنه وان  
كن وبول الحمار والبغل يمنع قدر الدرهم وعن محمد عن ابن خزيمة انه لا يمنع ما لم يجش

بلا

في الضرورة والمنازع من النجاسة الحكمية القليل والكثير **باب ازالة النجاسة**  
النجاسة الحقيقية واجبة الازالة من بدن المصلي وثوبه ومكان صلواته بالماء المطاق  
او المقيّد وما امكن ازالته به منذ والاشربها الى زوال الاثر اما يشق ازالته  
وما لا اثر له فالصل ثلثا اذ الى ما يثلب على الظن زواله ويعصر في كل مرقع اما لا ينقص  
كالخمر والبسط والحف هتام جري الماء عليه مقام العصر واذا اصاب الثوب  
من هذه النجاسة ان كان الماء الاول فانه يزول بالصل ثلثا وان كان الثاني فثمن  
وان كان الثالث فمرة كالبير اذا اصب فيها لوم من المزوج في الفناء للدلو الاول  
يترج عشر ون الى الدلو الاخير يترج واحد فيظهر الثانية بمثل ما يظهر الاول  
وكذا المثل لها واذا غسل الثوب الجس في احبائه ثلثا وعصر كل مرقع طهر وقال  
ابو يوسف انه لا يظهر ابد وكذا الخلاف في الجلب المغسل في ثلثة ابار والمغسل اذا  
ييس على الثوب يزول بالفرزك ويظهر موضعها ولا يعود نجس اذا ابتل بعد ذلك  
والارض النجسة اذا اجفت وذهب اثرها طهرت للصلوة عليها لا للتميم لها واذا ان  
ابتلت بعد ذلك عادت نجسة واذا اصب الماء على الارض النجسة التزج حتى يترك  
لها او تحفر حتى يصير الظاهر منها ظاهر اجازت الصلوة عليها والتميم لها لا يؤي  
نجاستها بالابتلال والصل يظهر بالمساحة في ذلك بالارض اذا كانت النجاسة  
المصنعة مستحسنة يابس وفي الرطب كذا عند ابن قسوف وهو الفتوى وقال  
محمد لا يظهر الا بالغسل فاما ويظهر الانسان ولو نجس الكلب بالصل ثلثا حابر  
النجاسات والاواني ثلثة انواع خذف وحشب وحديد وتطهرها على اربعة  
اوجه حرق وخت ومسح وغسل ان كان الاناء من خرف او حجر وكان جديدا دخلت  
النجاسة في اثنائه يجرى وان كان عتيقا يغسل وان كان من حديد او صفر او  
اورصاص وكان عتيقا لا يمسح وان كان حشوا يغسل وجلد الميتة يظهر بالداغ  
وما لا يؤكل لحمه بالذبح وكذا اللحم والشحم الا الحترير وجلد الايدي يظهر ايضا  
لكن لا يجوز استعماله لحرمته والدهن الذائب وغيره من المائيات اذا وقعت  
فيه نجاسة او فارق لا يظهر بالغسل ويجوز الاستفاح به في غير الاكل كالدباغ والسم  
والبيع اذا بين عيبه وودك الميتة لا يجوز وان كان الدهن جامدا لم يمسح  
حولها والباقي طاهر والحترير اذا وقع في الملحمة وصار لها طهر والحترير اذا تخلل وكذا  
رماد القدر عند ابن خزيمة ومحمد خلاف ابن قسوف واذا وقع في الحمر نجاسة



نجاسة اخرى ثم تخلت لم يطهر واذا اماتت الفارة فاخرجت قبل الاستنجا او لم  
ثم تخلت طهرت واما ازالة النجاسة الحكيمة في الوضوء والغسل **باب**  
ما ينقص الوضوء وما لا ينقصه ينقص الوضوء خروج الخس من السبيلين وغيرها  
والتي ملأه الفم سوى البلغم خلافا لابي يوسف في الشاهد من الخوف والدم السائل  
من القي وان لم يملأ الفم خلاف محمد والدم والقيح والصدئ اذا اخرج وزعن  
راس الخرج والخنون والاعماء ونزوم المضطج والمستند او المتكى والفقير  
في الصلوة الاصلوة الجارة وخروج وقت الصلوة لصاحب الخرج السائل او المستحيا  
والملاعبة الفاحشة عرياناً من غير ايلاج ولا ملل عند أبي حنيفة وابي يوسف  
استحساناً وسقف الوضوء يخرج الذود من السبيلين لمن غيرها واذا اخرج  
الدم من نفس الفم او الانف مع الدفق والمخاط ان كان الدم غالباً نقص في الوضوء  
الثنية في اخذ ي الروايتين وهو الاظهر واذا اغشى اخيله بقطران ان نقد البيل  
الى خارجه نقص والا فلا وفي رباط الجراحة ينقص اذا انعد الدم من اخذ ي طاقاً  
والقار اذا مضى ومثله دما ان كان كثيراً ينقص كالعقاة والضحك ما بين  
الفهقة والتبسم في الصلوة لا ينقص الوضوء ولا الصلوة وقيل ينقص الصلوة  
والتبسم لا ينقصها والتبسم ما لا يسمع والضحك ما يسمع هو والفهقة ما يسمعه  
غيره واذا نام جالساً فسقط ان انتبه قبل ان يستقر على الارض لم ينقص الوضوء  
ولا ينقصه النوم في الصلوة قائماً او قاعداً او راكعاً او ساجداً وكذا الفهقة  
خارج الصلوة ومس الذكر والقبلة والمثلا مسنة والكلام الفاحش وكل ما مسه  
النار وتقليم الاظفار وحلق الشعر واذا ابتغى في الحدث وشك في الطهارة  
فهو محدث وكذا عكسه في اعتبار اليقين وجملة الحدث ثلثة انواع حقيقي  
كخروج النجاسة وطال عليه كالنوم والاعماء وحكي كالفقير في الصلوة  
**باب** ما يوجب الغسل وهو شرب المني بشهوة في النوم واليقظة من الرجل  
والمرأة وايلاج الحشفة في احد سبيلي الادبي وان لم يترك على الفاعل المنع  
به وحبل المرأة عند دخول الماء من غير ايلاج والحيف والنفاس الموجب  
في الازال ما يكن بشهوة حاله الازال عند أبي حنيفة ومحمد وعندي يوسف  
ان يكون لشهوة حاله الخروج حتى اذا اثلثه المحتلم قبل خروج ما به وقص على  
ذكره على ذكر حتى لا يخرج الماء الا بعد سكون شهوته لا يجب عليه الغسل عند

يوسف وجب عندها وذكر الخلاف فيما يخرج مع البول بعد الازال ولا غسل في  
اذا حال الاصبع والخشبة في احد السبيلين اذا لم يترك وكذا اذا اوارت الحشفة  
في بهيمة من غير ازال كما في الاستحسان بالكف وهو حرام لغز فيه اذا اراد الشهوة دون  
سكين النفس واذا وجد على فراشه منيا او مدياً ولم يذكر احتلام وجب الغسل ولو  
كان على العكس لا يجب فان كان بين الرجل والمرأة ولا يدري من اليها هو فلا احتياط ان  
يغتسلوا وعندي يوسف جب الغسل في المذي فيه واختلفت المرأة وجب عليها ان  
الغسل وان لم ترهما قبل مني المرأة وبقى اضفر غير افق يترك من الصدر الى الرحم  
ومن الرجل غليظ البيض ذاق **مسألة** لا يقراء القرآن ولا ذون اية ورد  
اية ولا يقرأ ما ازل من التوراة وفيها من الكتب وفي غا القنوت احتياط ولا بأس بغيرها  
من الاذكار ولا يدخل المجد فان اضطر اليه تبسم ودخل وكذا الحايض والنفساء لا بأس  
للحدث ان يقرأ ويدخل المسجد ولا يطوفون جميعاً بالكعبة وان طافوا جازعاً لنقصان ولا  
يطوفون جميعاً بالكعبة يكتبون القرآن ولا يمسون المصحف الا بما هو منقصل عنه وهم  
وفي طرف لباسهم اختلوا ووضع اليك من الاوراق والجلد المنقصل ولا يمسون  
كتب القياس وما كتبت الفقه ونحوه فالأفضل ترك المس يقرأ ولا بأس بالشملة  
والجلدة ان لم يفتقدوا القراءة ولا يجوز صلواتهم جميعاً ولا السجدة حتى يطهر وا  
**باب** الاستنجاء وهو نوعان استنجاء بالخر ومقام مقامه واستنجاء بالماء  
فلا استنجاء بالخر نوعان مسنون ومكروه فالمسنون ان يستنجي بيد اليسرى  
ثلاثة احوال اقل واكثر حتى ينقي والمكروه الاستنجاء باليد اليمنى والمسح بال  
يد الانقاء ويجوز الاستنجاء بالخر والمدد والتراب والحشب والقطن والقنوت وكما  
بالطعام والعظم والروث والابريسم والورق وما مسه النار كالزق والمصطغ  
واللحم والاستنجاء بالماء انواع فريضة وواجب وسنة ومسح واحباط وبدعة فالفر  
فيما اذا كانت النجاسة اكثر من قدر الدرهم اي قدر المقد بان تعدت فيما اذا لم تعد  
والسنة فيما اذا كان اقل منه والمحب في البول وحده اذا لم تلوث الحشفة ان يغسلها  
والاحتياط فيما اذا حصل بداهة قليلة بحيث لم يتلوث شيء والبدعة عند المرح الموقر  
من غير السبيلين وحاصل الاستنجاء بالماء لا يخلو من ثلثة انواع ما يفسد الصلوة  
وما يفسد الصوم والسالم وتنوعه لظاهر المقعد وباطنه ببق بعض ما في الظاهر  
من النجاسة مفسد للصلوة لشكر النجاسة ووضوء بشي من الماء الى الجوف عند شدة



المبالغة مفسد للقنوم والواصل الى قرب منتصف الوكا اذ لم يتجاوز السائر  
ولا يستنجي بالماء يات سوي الماء واذا كانت الحجاسة على جسد فليحسها طهر وكذا في شارب  
البحر يطهر بالعبادة وتدي المارة من في الصبي عليها يظهر بلبابه وكذا في الهرة عن الفارغ  
عند اي خيفة **باب** الوضوء الوضوء الكامل المستنون ان يجلس المتوضي بعد التحا  
وارالة الحجاسات الحقيقية مستقبل القبلة على كرس او على قدميه فيبدأ بالتسنية  
والثنية والذنبا بالطهارة وفضل يديه ثم ياخذ الماء بكفته اليمنى فيضم به ثلثا  
ان شاء وان شاء باخذ لكل مرة ماء جدي فان استاك بالاراك او غير قبل ذلك  
فحسن والايستاك لثباته والقيامه من اليمنى ثم ياخذ كفا آخر ايضا بيمنه ويستشق  
به ثلثا او ياخذ لكل مرة ماء ويمشط بيمينه ثم ياخذ الماء بكفيه فيضربه على وجهه  
عند ثبوت الناصية ليسيل الماء على جميع وجهه من الناصية الى حدة الذقن الى شحمتي الاذ  
مع البياض الذي بين العذار والاذن فانه يجب غسله خلاف ان يوسف وكذا باطن  
الكف مع الماء حتى يستوعب جميع وجهه ويخلل خيته باصابعه فيفعل وجهه كذلك  
استحبنا ثلثا ثم ياخذ الماء بكفه اليمنى فيضربه على ساعد اليمنى حيث ليسيل الماء  
على ظاهرها او باطنها مع المرفق وسماها جميعا ومركبة الاخرى مع الماء طاهرا وطاهرا  
مع المرفق امرا واستيعاب فيغسلها كذلك ثلثا ثم ياخذ الماء بكفه اليسرى  
فيضربه على ساعد اليسرى ويفعل بها مثل ما ذكرنا في اليمنى ثلثا ثم يبيل باطن  
كفيه بما جديد ويضعهما على مقدم راسه ويمرهما الى قفاه ويسمح بالقيامه  
وسبا بديه طاهرا بديه وباطنهما معا بذلك الماء ويدخل اذ يلقى سببا بديه المبتولين  
في صماخي الاذنين ويسمح رقبته بجانب الخضر من الكفين كل ذلك مرة واحدة  
ثم يصب الماء من يده اليمنى من رؤس الاصابع الى الكعب ليسيل على جميع قدمه ظهر  
وباطن مع الكعب ومركبة اليسرى مع على جميعها وتخليل اصابعها بخضر مبتدئا  
من الخضر من هذا الرجل ومن الاصابع في اليسرى حتى يستوعب الماء الجملة فيغسلها  
كذلك ثلثا ثم يصب الماء على رجليه اليسرى من رؤس اصابعها الى الكعب ويفعل  
بها مثل ما فعل في اليمنى ثلثا ويدعو عند غسل كل عضو ما يليق به ويقول اشهد  
ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ثم يقوم ويقولها قايما مستقبل  
القبلة وقدمه وضوء **باب** وجميع افعال الوضوء نعمان غسل ومسح فالغسل  
ليسيل الماء على العضو وامراة والمسح اتصال بله الماء اليه وعن ابي يوسف ان

البلة

البلة تكفي في الغسل ايضا وفرايض الوضوء اربعة غسل الوجه ما بين خدودها الاربع  
دون ما زال عنه الشعر بالصلع من الراس وفيما ستر شعر الخية من الوجه رؤيتان  
او يغسل او يمسح وغسل ما تحتها ساقط كما في الشارب والحاجبين وشعر الفرجه كغسل  
البراء والثالثة الاخرى من الفرائض غسل الذراعين مع المرفقين ومنح مقدار الناصية  
وهو المرفق ومقدار ثلث اصابع في رواية وغسل الرجلين مع الكعبين مرة واحدة  
وسنتين الوضوء الاستبراء قبل من المساء وتسميته الله تعالى في الابتداء وغسل اليدين  
قبل ادخالهما الى الماء والسؤال والمضمضة والاستنشاق ومسح الاذنين والرقبة  
وتخليل الخية والاصابع وتكرار الغسل الى الثلث والثانية اذ من الثالثة ومسح  
الرقبة سنة عند البعض اذ يد عند اخرين والسنة ما واطلب النبي عليه والاذن  
والمسح والنافلة ما فعله مرة وهي تسمى سنة ايضا والمستحبات اليه والنافلة  
في المضمضة والاستنشاق الا في القنوم والبدائية بالمضمضة ثم الاستنشاق والبدائية  
بالمسح ومن رؤس الاصابع في غسل الذراعين والرجلين وحفظ الترتيب المذكور  
في الآية والدلك والمولات والابتداء المسح من مقدم الراس واستيعاب الراس  
بالمسح والتواضع مسح اليد على الحيايط والارض في الاستنجاء للاستنقاء ورش الماء  
في الفرج والسر وبلل زوال الوشوشة وغسل اليدين بعد الاستنجاء وذكر ما يليق  
من الادعية عند غسل الاعضاء والاذن بحيث استقبال غير الشمس والقمر حال  
كشف العورة عند غسل الاعضاء والاذن بحيث استقبال غير الشمس والقمر حال  
كشف العورة في الحلة والاستنجاء وتجيل ستر العورة وترك الكلام في وقت الطهارة  
والمضمضة والاستنشاق باليمنى والامتناع باليسرى وادخال الاصبع المبتدئ  
في صماخي الاذنين عند مسح الاذنين عند مسحهما او الكراهة استقبال القبلة في  
الحيطان والصوراء في الظلال والاستنجاء والنظر الى العورة لغیر حاجة والقاء البزاق  
في الماء اسراف الماء وضرب الماء بالعنف على الوجه عند غسله والاعضاء وترك  
المضمضة والاستنشاق ومسح الاذنين من غير عذر واليمنى كشف العورة في الهرة  
والقاء البول والغايط في الماء والتفريط في الطرق والتمني كشف العورة في  
الصخور والقاء البول والغايط والصلال وغسل الاعضاء اكثر من الثلث مرات  
ومسح الرجلين الصالحين حرام وعلى الخفين مستنون **باب** الغسل الغسل  
الكل المستنون ان يبدأ بديه بعد الاستنجاء بالوضوء كما وصفت فاما مسح رقبته طام



ويجب الماء على رأسه وسائر جسده مبتدئاً بالجانب اليميني حيث يسيل الماء على جميع  
بدنه ومردنية مع الماء عليه جميعاً ثم استيعاب واستيعاب ليصل الماء إلى كل البش  
واقصى الشق من هامة رأسه إلى أسفل قدميه فيفعل ذلك ثلاثاً ويجعل اليد اليسرى  
للمعزعة وحولها ثم يغسل قدميه ثم يلبس ثيابه ويدعو قبل ذلك وقوله ويغسل  
ويغسل ويد كل غسل ولو انقضى الماء الجاري والعذير العظيم من كافة الرأس  
إذا مضى واستندش **فصل** في الغسل ثلثة اشياء المضمضة والاستنشاق  
وغسل سائر البدن وسننته غسل اليدين في الابتداء وغسل ما علم من نجاسة  
الاعضاء والوضوء قبله وتكرار الغسل ثلثة اذ الغسل اربعة انواع مفروضة  
واجب ومستحب فالمفروضة ستة لسته ذكرناها والمسنون اربعة  
غسل يوم الجمعة والظفر والاخي والاحرام وغسل يوم الجمعة للمصلي عند اتي بومته  
واليوم عند محمد والواجب غسل واحد للكافر البالغ اذا اسلم وقيل هو مستحب  
كغسل النبي اذا ذكر بالسن والمجنون اذا افاق والاول اصح والمستحب اربعة عند  
الحجامة وفي ليلة البراء والقدر وليلة عرفة والرجل يدقض طفيف شعرة في الغسل  
دون المرأة اذا بلغ الماء أصول شعورها وان نفى من بشره المغتسل او غطها  
شيء لم يصبه الماء لم يجزه وان قل اذا امر بالمغتسل نقطة الى لغة لم يصبها الماء  
من الرأس الى القدم او على العكس والموضي من طرف العنق الى طرف آخر منه والاستحباب  
غسل داخل الجذوة وفي وجوب الغسل والوضوء بوصول الماء الى البول الى الفلقة  
روايتان والفرج الخارج للمرأة رواية واحدة انه في حكم الظاهر واذا اغتسل  
الجنب وتوضأ الحديث وبين اطلاقه ذكر كسائر الذنوب وان بقي الجنب بين  
الاطفار لم يحن وان ترك الوضوء في الغسل جاز واذا في ما يكفي من الماء في الغسل  
في الغالب صناع وفي الوضوء ربعة وهو المد وهو الاستحباب منه وهو الرطل  
عند الحاجة واذا اكل ولم يفرغ المتابا **المسح على الخفين**  
وهو جاز للسننة مكان غسل الرجلين والخف الذي يجوز المسح عليه ما اعتيد  
المشي به وليستر القدم مع الكعبين فصاعداً اذا لبسها على طهارة كاملة او يكمل بعد  
لبسها او يغسل كمن غسل جلبيه او لا لبس ثم اكل بقية وضوء او لبسها على غير طهارة  
ثم غسل بقلية اعتيابه وخاص المتاح حيث يغسل رجلاه واذا لبس الجزموق وهو الخف  
يلبس فوق الخف من الجلد او الكبراس الجبلد قبل الحدث بعد لبس الخف مسح عليه

ولا يمسح

على الجزموق اذا لبسه بعد وجوب المسح على الخف واذا كان الجزموقان واسفان فادخل  
يده تحتها ومسح على الخفين ثم جاز فان محل المسح فوق الجزموقين ثم ترعرعها مسح على الخفين واذا  
اسفست طهران الخف المسح عليه وبقيت البطانة من الجلد لم ينعقد المسح ولا يجوز المسح  
على الجزموقين في ظاهر الزواية غلبة خفيفة الا ان يكونا مجلدين او متجلدين وزوايا  
انه يجزئه اذا كانا أحسن لاسفان وهو قول أبي يوسف ومحمد ولا يجوز المسح على خف  
الكبراس ولا اللباد الرقيق ولا على خف فيه خوص كثير وكبير ويظهر منه مقدار  
ثلث اصابع من اصبع اصابع الرجل فان كان هذا القدر في الخفين جاز المسح ومقطوع  
احدي الرجلين اذا لم يبق منها شيء وليس الخف الاخر مسح عليه وكذا الذي باخذ عليه  
جراحة ولا يستطيع غسلها فان كانت عليها جرح ان مسح على الجنبين لا يمسح على الخف  
وان لم يمسح مسح لان المسح على الجنبين كغسل ما تحتها ولا يجوز الجمع بين الغسل والمسح كما في  
واحد لا يمسح في حكم عضو واحد ولو بقي من الرجل المتطوعة قدر ثلث اصابع للمس  
الخفين مسح عليهما فان بقي اقل من ذلك لم يجز له مسح الخف ادا لا على خف المتطوعة  
ولا على خف العجيبة ولا يجوز المسح على الاعضاء والقلنسوة والخمار والبرقع والقباض  
واللفافة وخف الجنب **فصل** وموضع المسح على الخفين طهر القدم والمفروضة  
منه مقدار ثلثة اصابع في كل واحد منهما من اصابع اليد والسنة فيه ان يبدأ  
من قبل الاصابع فيضع عليهما اصابعه المثلولة المتقاطعة متفرجة ومهما كان ذلك  
الى الساق واذا ابتل موضع المسح باصابع المطر وخوضه في الماء جاز عن المسح  
كسح الراش والتقدير في مدة جواز المسح على الخفين للمقيم يوماً وليلة وللمسافر  
ثلاثة ايام وليايلها وابتداءها من الوقت الذي احدث فيه بعد لبس الخفين فاذا  
تمت مدته لا يجوز له المسح ولزمت نزع خفيه وغسل جلبيه فاذا لبسها ثانياً افضل  
في المدن الثانية كما فعل في الاولى وكذا اقامتها بعد ما وبتيم المقيم اذا سافر قبل تمام  
مدته مدع المسافر والمسافر اذا اقام وقد مسح مدته المقيم او اكثر نزع الخف ونظف  
المسح على الخفين ثلثة اشياء نزع الخفين او الجزموقين او مسح عليهما او نزع الخفين  
الى الساق او احدهما ومضى المدة والحدث واذا دخل الماء في احد خفي المسح وابتل  
جميع موضع الغسل لزمت غسل الرجل الاخرى ونزع الخف لا يوجب إعادة شيء من  
الوضوء سوى غسل الرجلين والمسافر اذا خان على رجلاه من نزع الخف لشدة البرد  
بعد مضي مدته مسح على جميعه كالجنبين **فصل** وبيح على الجنبين ان اضر الغسل

زين



ولا يضر المرحم إذا كان أوجعاً وسواء شدة على ظهره أو حدث إذا سقطت من غير  
تطلوع المرحم على الجبين غير مفرغ من عند أي خفيفة وإن لم يضر ولا يمس مقدار ما لا يلدش  
للمرحم منه ولا اختلاف في قطنه المقصد وفي خرقة اختلاف والمزاة في المرحم كالحل **باب**  
**التيمم** وهي خلف عن الطهارة في الماء إذا عجز عن استعمال الماء لعدم وجوده أو لغيره  
كان في غير الماء فإنه وبين الماء قد زمل فصاعداً والمثل كنه الف فرج إذا كان  
الماء قليلاً لا يكفي لوضوءه أو كان نجساً أو كان مقدماً ولكن يدخل خوف العطش المدي  
أوحاداً وأبواباً وبين الماء أو سبعاً يخفى منه الحلال على نفسه أو ماله أو كان الماء في البئر  
وليس معه آلة الاستقاء أو كان الماء شديد الحرارة أو لغيره بحيث يخاف منه على نفسه أو يفسد غيابه  
بالثقل أو في الماء في حله خلاف أبي يوسف أو كان الماء معة لا يبيعه إلا من غالي أو كان بئر  
مأوليس عند من يعل به ولا الماء مادة تدله عليه أو خاف ضراً عظيماً باستعمال الماء لشدة البرد  
في سفر أو حضر أيضاً خيفة أو خاف من حدرى أو جراحات في غمته بدنه أو أكره اغتساله  
أو كان مرضاً يخاف من استعمال الماء زيادة المرض يجوز له التيمم في هذه الأحوال كلها بالصعيد  
الظاهر والصلوة به ما شاء من الفرائض والوافل ويستحب تأخير الصلوة إلى آخر الوقت إذا كان  
يزجره القدر على استعمال الماء فيه وإذا صلى بالتيمم في أول الوقت ثم وجد الماء في الوقت لم يداغ  
على طهارة قرب الماء منه أو كونه مع رفيقه لا يتيمم حتى يطهره وإذا كان أكره اغتساله أو لم يجد  
مجر وحكاهم فإن كان أقل لم يتيمم بغسل الوجه ويصح للمرحم ويجوز التيمم للصلوة قبل دخولها  
وجوز مع القدر على استعمال الماء للصلوتين إذا خاف فوفاها صلوة العيد وصلوة الجنازة وقال  
لا يتيمم في العيد للبناء والمخوس في المضاد المجد الماء يتيمم وصلّى ويعيد فإن لم يجد ما يتيمم  
أيضاً آخر الصلوة عند أي خيفة وقال لا يصلي بغير طهارة ويعيد وإن كان على طهارة ولم  
يجد مكاناً طاهرًا ليقبلي قائماً ويعيد عند محمد وعنه أبي يوسف أنه لا يعيد وإذا  
تيمم للصلوة أو للمسجد جازت الصلوة به ولو لم يتيمم لغزها لم يحسب كمن تيمم لأجل  
المسجد ومس المتخف لا يحس إذا الصلوة به ولو لم يتيمم لغزها لم يحس بصلوة الجنازة  
أو حجة التلوة جاز إذا الصلوات به ويطلى بوضوئه كغيره ولا يصلي بنية فيه  
ومن أصب في المجلس بياح له المرحم من غير تيمم وقيل لا يباح والمسافر المحدث  
الجس ثوبه إذا كان معه ما يكفي لأحدهما يغسل ثوبه ويتيمم وقال محمد بن  
الوضوء والتيمم وروياناً باخيفة يزوج إلى قول أبي يوسف **باب**  
وجوز التيمم عند أي خيفة ومحمد بكل مكان من أجزا الأرض وهي ثمانية أفرع الأية

هذه

أصلية وأربعة عارضية فالأصلية التراب والطين والرمل والحجر جميع الواها كالأحجار  
والشيب والمفرق والمردوح المعدق والريج والأند والمسخ الحجري والياقوت والفيروز  
والمرجان وسائر القصوص التي هي الأحجار المصنعة والعارضية ما أخذت من الأحجار  
كالخشب والنورة وما حو من أجزا الأرض فالسار كالحرق كالسج والمخ والنورق  
الترابي وما يتوقع من الغبار عند هبوب الرياح وتلفن الثياب وخوها وما يحس  
من أجزا الأرض بالنار كالحرق والأحرق رواية وقال أبو يوسف لا يجوز التيمم  
الأب التراب وردي والمختار للفتوي قول أبي يوسف وجنس الأرض بالاحتراق بالنار  
فيصير رماداً لا ينقطع بها فصاع تجوز أن يتيمم من موضع واحد إن شاء أو أكثر  
ولا يفتقر تيممه مستحلاً واستعمال جز من الصعيد ليس بشرط في التيمم عند أبي  
خليفة حتى لو وضع يده على حجر لا غبار عليه وتيمم به جاز وقال محمد لا يجوز إلا إذا كان  
مُدقاً يلدق منه على يد غير **باب** وصف التيمم أن يضرب باطن كفيه  
على شيء من الصعيد ثم يبرقهما وينفضهما ثم يمسح بهما وجهه مسحا مستوعباً جميع  
الوجه ثم يبرقهما مرة أخرى كذا في مسح ظهر الكف والذراع الأخرى ويطهرها إلى المرفق  
مسحاً مساحاً فإن ترك منهما شيئاً لم يمسحه لم يحسب تيمماً كان أو كثيراً كما في الماء في  
ظاهر الرواية وروي الحسن أنه إذا مسح الأكر جاز التيمم وفرأى التيمم خمسة أشياء  
النية وضرب اليدين على الصعيد الطاهر من تين ومسحهما مرة على الوجه وأخرى على  
على الذراعين ومقطوع اليدين مسح ما بقي منهما والحديث والنية فيه سواء  
وسنن التيمم أربع أقوال الأولى يدين بعد الوضوء على التراب وأدبارها وتفرج الأصابع  
ونفضها **باب** ونفض التيمم خمسة أشياء بالحدث والحياة والحيض والنفس  
والقدر على استعمال الماء ولا ينقص بالزدة كالوضوء وإذا أمر المتيمم على الماء  
وهو لا يعلم به لا ينقص تيممه فإن كان نائماً انتقض جماعة متيممون أهم  
واحد فقال رجل الماء وتوضأ فطن كل واحد أنه قال له فسدت صلوة الكل  
وكذا إذا قال ليتوضأ به أيكم شأوا الماء يكفي أحدهم ولو قال هو لكم جميعاً  
لا يطل صلوة أحد **باب** الحيض الحيض عذر يحتج به بالنساء وهو دم  
يخرج من الرحم إلى الفرج يشبه المراهة والوان من الحمرة والصفرة والخضرة والكدر  
والسوداء وقال أبو يوسف لا تكون الكدر حيصاً إلا بعد الدم والحيض لا يصح  
مع الصفرة والحبل والياس فإراه الصغيرة قبل سبع سنين لا يكون حيصاً قيل

ج



وقيل الى تمام عشرين سنة فاذا تمت لها تسعة او عشرة فالحيض والجبل ممكن وما تراه  
الحامل الى ان تضع لا يكون حيضا وان كان في ايام حيضها المعتاد والياس لا ينافي  
للحيض بنفسه ولكنه ينقطع الحيض في العز والعادة اذا بلغت المرأة مبلغ  
الاياس ولا تقدر عن اصحابها المتقدمين في ذلك واختلاف المتأخرين فيه فقد رويهم  
ثلثين سنة وبعضهم ستين والآخر انه لا تقدير فيه وهو يختلف باختلاف الاحوال  
والابدان وذكر في الفتاوى انها اذا احسرت ابنت خمس وخمسين سنة فهي ايسر  
واذا احكم بايائها فارات من الدم بعد ذلك لم يكن حيضا والمرأة فيما بين الصغ  
والاياس لحيضها زمان وعادة يعرف لها عذرهما والسنة ان تكون للمرأة كرسفيا  
وهي قطعة صوف او قطن او خرقة تحشها ليعرف بها حالها في نظرها والحيض والاحتيا  
وهي الثيب مستحبة بكل حال وللبكر حالة الحيض فتأتي وحدها على الكرسف دما عرق  
حالتها والحيض الطهر مدة فاقبل مدة الحيض ثلثة ايام ولياليها واكثرها عشرة ايام  
ولياليها وما تحلل في مدة الحيض من الطهر حيض اذ ارات الدم في اول المدة واكثرها  
والطهر المعتبر الذي بعد طهر ما بين الحيضتين لاحد لاكثر واقله خمسة عشر يوما  
ولا يكون ذلك حيضا وان استمر الدم فيه فان المرأة قد ينقطع حيضها بانقطاع الد  
وقد ينقطع تمام المدة والدم غير منقطع وما نقص من الدم عن ثلثة ايام او زاد  
على عشرة لا يكون ذلك حيضا وانما هو استحاضة والست في الحيض عادات مختلفة  
وايام متفاوتة من ثلثة الى عشرة وامرأة تزي حيضا ابدا ثلثة ايام واخرى اربعة  
والثالثة خمسة كذلك الى العشرة فان تجاوز الدم مدة عادتها فالحض جعل عادتها  
حيضا وما زاد استحاضة اذا لم ينقطع على العشرة فان انقطع عليها جعلت الكل  
حيضا وان استمر دما ان كانت لها عادة فعادتها حيض والباقي استحاضة ن  
وان كانت مبتدأة فحيضها من كل شهر عشرة ايام والباقي استحاضة واذا اضلت  
ايام حيضها وطهرها في الاستمرار ومشت الحاجة الى نصب الحاجة بقدر الطهر  
سنتين ويجعل الحيض بعدة حتى يولدها زوجها ونقصا عنها سبعة اشهر والنساء  
التي في حيض متفكان مبتدأة مفكادة فالمبتدأة هي التي ترى الدم او لا ثلثة  
ايام او اربعة او اكثر الى عشرة فيجعل ما دات في ايامها حيضا ومتى زاد على العشرة  
كانت العشرة حيضا والباقي استحاضة واذا استمر الدم كذلك فان حيضها من  
كل شهر عشرة والباقي استحاضة ومتى دات الدم تركت الصلوة كصاحب العادة

تذكر

ترك الصلوة بنفس رؤية الدم ولا يتوقف الى ثلثة ايام وثبتت العادة بمرة واحدة  
بالاجماع ولا يتقبل العادة الا بروية الخلاف مرتين نوعين عادة مكان وعادة  
زمان فعادة المكان ان تحيض في كل مكان ان حيضها مختلف باختلاف المكان وعادة  
الزمان انها تحيض في كل مرة خمسة ايام مثلا او ستة الى عشرة ثم التي كانت تحيض  
كل مرة خمسة ايام او اكثر اذا زاد على ايامها حتى تجاوزها من اخرى كذلك ومتى جاوز  
الدم العشرة ردت الى عادتها وكانت الزائدة عليها استحاضة **فصل** في الحيض  
ترك الصلوة والصوم ونقص الصوم دون الصلوة ولا تطوف بالبيت ولا لمس المصحف  
كاد كبريا في الحب ولا يات بها زوجها فان اتاها صليته التوبة والاستغفار ويستحب  
ان تصدق بدينار وحرم الاستمتاع بها ما تحت الازار وقال محمد لا بأس بما دون  
الفرج اذا اجنب سعاد الدم وان استحل وطئ الحايض والانيان في الدبر كفر وان  
انقطع دم الحيض لاق من عشرة ايام لم يجز وطئها حتى تغتسل ويغسل عليها وقت صلو  
وان انقطع لعشرة ايام جاز ومتى احتمل الحيض لا يطأها كالمعتادة اذا انقطع  
دمها قبل عادتها اغتسلت في آخر الوقت وصلت ولا يات بها زوجها حتى تغسل عادتها  
وكذا صاحب الاستبراء لا يطأ الجارية المستبراة واذا انقطع دمها عند كمال مدتها  
اغتسلت في آخر الوقت وصلت ويات بها زوجها وكذا المبتدأة اذا انقطع دما  
على اقل من عشرة واغتسلت يات بها زوجها لعدم المعارضة امرأة ايامها في الحيض  
دون العشرة وفي النفاس دون الاربعة انقطع دمها ولم تذكر من الوقت  
مقدار ما تغتسل وتحرم ولو انقطع دمها على العشرة والاربعة لم يمسها وان لم تذكر  
ذلك المقدار وتكفلوا في الغسل والمجيء انه واجب بالحيض مؤخر الى الطهر وانقضا  
العدة واستبراد الرحم عند الطهر **باب** الاستحاضة المستحاضة من لا يطأ  
ينقطع دمها ايام طهرها كما في حيضها ومسائلها تدور على اصلين الدم الناقص  
على اقل الحيض والخارج عن الزمان فالناقصان تركيا لهما نومما او يومين  
الى ما دون ثلثة ايام فذلك استحاضة والخارج ثلثة انواع خارج اكثر من  
الحيض وخارج لمن العادة في الايام وخارج عن العادة في المكان اما الخارج  
عن اكثر المدة فهو ان ترى الدم اكثر من عشرة ايام فالزائد على اكثره استحاضة كالنساء  
عن الثلثة عن عادتها في الايام فهو ايضا كانت تحيض كل مرة خمسة ايام او اقل  
او اكثر ثم زاد الدم مرة على ايامها حتى جاوز العشرة فان الزائد على ايامها يكون



استحاضة وأما الخارج عن فادها في المكان فمؤمنان أما ان يتقدم الدم على مكان الحيض  
من غير وجود كمال الطهر بعد مكان لها ما يكون حيضا وقبل ايامها ما لا يكون حيضا  
وقبل ايامها ما لا يكون حيضا ما لا يكون حيضا فاجتمع ما يكون حيضا بالانتقال وان رأت  
في ايامها ما لا يكون حيضا وقبل ايامها ما يكون حيضا او رأت في ايامها ما لا يكون وقيل  
اياما لا يكون حيضا ايضا ولو جمع ذلك يكون حيضا فان جاء بها موقوف عند اى خيفة  
فان في الشهر الثاني كذلك يكون حيضا والا فلا وعند اى يوسف ومحمد يكون ذلك حيضا  
الا ان محمد ارحم الله لا يحكم بالانتقال **فصل** في الظهراء والتحليل بين الحيضتين ركة  
اقل من خمسة عشر يوما فهو كالدم الجارى في قول اى خيفة واني يوسف فان استمر كذلك  
فان جاء المرأة متبراة فالعشر في كل شهر حيض والباقي استحاضة وان كانت معادة  
ترد الى ايام عادتها ومن الحيض بالطهر وحكم به امرأة رأت يوما طمأنا وبوماطرها  
كذلك ابد عشر ايام من ذلك حيض وعشر من طهر في قول اى خيفة واني يوسف  
وكذا ان رأت يوما دما وثلاثة ايام طهر او ان كان الطهر خمسة عشر يوما فصاعدا  
فانه يفصل بينهما وفي قول محمد كل طهر تحليل بينه وبين اقل من ثلثة ايام لا غير به وان كان  
ثلاثة ايام فصاعدا فان كان الطهر مثل الدمين او اقل منهما فهو كالدم الجارى وان كان  
اكثر من الدمين فانه يفصل بينهما ثم ينظر ان كان في الجانبين ما يصلح ان يكون حيضا  
وفي الاما لا يصلح فالجانب الذي يصلح ان يكون حيضا حيض والباقي استحاضة وان كان  
في كلا الجانبين ما يصلح ان يكون حيضا حيض والباقي استحاضة فالجانب الاول  
حيض والاخر استحاضة ولا يبد الحيض بالطهر ولا يحتم به امرأة رأت يوما دما وما  
ايام طهرها ويوما دما فالعشر كلها حيض في قولها وفي قول محمد ليس بشي من ذلك حيض  
وكذا الخلاف فيها اذا رأت يومين دما وسبعة ايام طهرها ويوما دما فالعشر كلها  
حيض عندهما وعند محمد الثلثة الاولى حيض والباقي طهر وان رأت اربعة ايام  
دما وخمسة طهرها ويوما فالعشر كلها حيض في قولهم جميعا وان رأت خمسة ايام  
دما قبل ايامها وخمسة ايام طهرها وخمسة ايام دما ففي قولهما ان كانت المرأة مبتدئة  
فالعشر الاولى حيض والباقي استحاضة ويبدا الحيض بالطهر ويحتم به وان كانت  
معادة فانها ترد الى ايامها وفي قول محمد الخمسة الاولى حيض والباقي استحاضة  
**فصل** احكام المستحاضة كاحكام الطاهرات الا في شيئين هما لا تصلح امامة  
للمجاهرات وايضا تنقض لوقت كل صلوة وتغتسل اذا توهت النفسا حيضا

وهذا اذا لم تنزل ايامها فاذا اضلت ايامها اما ان تنزل في العدد او في المكان او فيهما  
جميعا فان ضلت ايامها في العدد بان بدت عدد ايامها ولم تدركم كان حيضا ولم ينس  
مكانه وعلت ايضا كانت تحيض في اول كل شهر او في وسطه او في اخر فافها ترك الصلوة  
ثلاثة ايام تغتسل بعد ذلك الى تمام العشر لوقت كل صلوة ولصوم شهر رمضان غير ثلثه  
ايام ان وافق ذلك وعشر ايام من شوال واما اذا اضلت مكانها في العشر الاوسط او في  
آخر وعند بعض المحققين يقيم احد عشر يوما من شوال واما اذا اضلت مكانها بالاسباب  
مكان الحيض لم يدركم كان حيضا ولم تنس عدد ايامها وعلت ايضا كانت تحيض خمسة  
ايام مثلا فافها تنزل خمسة ايام في اول كل شهر وتنصا لوقت كل صلوة ثم تغتسل بعد  
ذلك لوقت كل صلوة وتنزل الى آخر الشهر كذلك في كل شهر وتصوم شهر رمضان ان وثق  
ذلك وسد ايام من شوال وعند بعض المحققين بصوم ثمانية ايام من شوال  
واما اذا نسيت رمضان او وافق ذلك وعشرين يوما اخر من شوال وعند بعض  
المحققين يغضي الصوم اثني وعشرين يوما من شوال **باب النفاس**  
وهو الدم الخارج من الرحم كالحيض الا ان هذا يغيب الولادة فان كان في بطنها  
ولدان او اكثر فالنفاس ما خرج من الدم غقيب للولد الاول عند اى خيفة واني  
يوسف حتى لو كان بينهما اربعون يوما لم يكن للثاني نفاس وقال محمد وزرعي  
الاخر وما رأت من الدم بعد السقط الذي لم يستبين حكمة من عضوا واصبح  
لم يكن نفاسا ويكون حيضا او استحاضة وما قبله يكون حيضا واكثر النفاس  
اربعون يوما ولا تقدر لاقلة عند اى خيفة وعن اى يوسف ان اقله احد عشر يوما  
وعن محمد ان اقله ساعة وان كانت عادة المرأة في النفاس عشر ايام او اكثر ثم زاد الدم  
مزع على ايامها فان الكل يكون نفاسا ما لم تجاور الاربعين فاذا اجاورت الى عادتها  
وان انقطع الدم في الاربعين ثم عاد بها فهو نفاس كله في قول اى خيفة واني يوسف  
وقال محمد اذا رأت بين الدمين خمسة من يوما طهرها فالاول نفاس والثاني حيض  
ولكل حكم يتعلق بالحيض فهو حكم النفاس الا انقطاعه العدة واستبراء الرحم حتى اذا كان  
او اكثر لا ينقض العدة مما لم تلد الاخر والله اعلم بالفتا **كتاب الصلاة**  
فرض الله تبارك وتعالى على المؤمنين في الاول خمس صلوات في اوقات ركعتين ركعتين  
ثم زاد في ادفع منها في ركعة الى ركعتين ونعت صلوة الفجر ركعتين فكانت وصارت صلوة  
الظهر والعصر والعشا اربعا اربعا وصلوة المغرب ثلثا والاحقاد في المرأة علم على الزيادة



ثم زاد بعدها الوتر لث ركعات وفرض على البعض منهم أربع ركعات الظهر في يوم الجمعة  
عن الذممة بركعتي صلوة الجمعة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف يتأمل أن فرض الوقت  
هو الظهر وفي قول محمد الغرض هو الجمعة في يوم الجمعة والعيد أن يسقطها عن الذممة بالظن  
رخصة وعنه أن الغرض أحدهما لا يعينه وأيضا أوجب عليهم صلوات العيدين  
ركعتين ركعتين ولم يكلفهم من الصلوات بما سواها إلا ما التزموا به من راد شرع أولها  
بحضرة رجاء أو ثلاث حجة أو سنة تأكدت لمخالفة سنته عليه السلام وتارك  
الصلوة يؤدب ويعزر وسقى على قدر تركه ويعصر ولا يكفر ما لم يتجدد الغيبة ويؤ  
الفتور إلى سبع سنين بالظن والصلوة إذا عطلها وإذا بلغ عشر أعين على تركها  
ولا يجب عليه ثمنها ما لم يبلغ الحام ولا على المجنون ما لم يعقل ولا الكافر ما لم يعلم  
ولا الحائض والغفلة ما لم يظن **أوقات الصلوات** وهي نوعان  
ومكروه فالمعتبر سنة ليست للفرصات وللواجبات ولسن الرواتب وغيرها  
من السنن والمستحبات وللنوافل وللنساء وأما أوقات الفرائض فخمسة خمس صلوات  
من بد طلع الفجر الثاني وهو ليضاء المعرض في أفق الشرق لا القيام الذي ينقطع  
إلى حين طلوع الشمس لصلوة الفجر ومن بعد زوال الشمس إلى أن يصير ظل كل شيء مثله  
سوي في الزوال لصلوة الظهر عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف ومحمد وروايت  
عن أبي حنيفة إلى أن يصير ظل كل شيء مثله سوى الزوال لصلوة الظهر عند أبي  
حنيفة وهي اختيار الحاروي ومن بعد وقت الظهر إلى غروب الشمس لصلوة العصر  
ومن بعد الغروب إلى غيبوبة الشفق وهو البياض الذي في أفق المغرب في ظاهر  
الرواية عن أبي حنيفة لصلوة المغرب وفي قولهما ورواية عنه إلى غيبوبة الحرم قبل  
هناشي واحد واختلاف اللون لاختلاف الحال كما في الصبح من من بعد  
غيبوبة الشفق إلى طلوع الفجر الثاني لصلوة العشاء وقت الجمعة وقت الظهر  
والصلوة حب في حرم مطلق من الوقت وللكلف خيار بعينه بالأدافان لم يؤد  
يضيئ الوقت بعين ذلك الوقت للوجوب ويجب لصلوة فيه إلى ما بقي من الوقت  
مقدار الخيمة حتى إذا أدرك المكلف من آخر الوقت قد زما يمكن أن يحرم فيه  
للصلوة لزومه فرض الوقت وإن اعترض فيه ما يمنع التكليف لم يلزم الغرض ولهذا  
أن الحائض والغفلة إذا طهرتا منه على العشرة فللاربعين وإياق المجنون والغبي  
عليه وأسلم الكافر وبلغ الصبي لزومه فرض الوقت وإن أقام المسافر فيه في

الظهر

الظهر والعشاء أو العشاء ولم يكن صلى لزمه أربع ولو حاضرت الظاهر فيه ونقست  
الحامل رضي الحامل وأبغى عليه لم يكن عليهم القضاء وإن شاف المقيم فيه صلى رابعيته  
ركعتين ومن صلى في أول الوقت وقع المؤدي فرضا ومن ذلك الوقت للوجوب فيه  
ويستحب في الصلوات استنساخ بالفجر والأبراد بالظهر في الصيف وتقدمها في الشتاء  
وتأخيرها في الصيف لم يتخير قصر من الشمس حرة أو صغرة أو تجيل المغرب وتأخير العشاء إلى  
نيل الليل إلا في الصيف وفي الغيم يستحب تجيل العشاء والعشاء وتأخيرها واجمع  
ولا تغليس إلا للحج بعرفات والمزدلفة وأما أوقات الواجبات فأيضا خمسة  
لحسن وقت العشاء الوتر ويستحب تأخير صلوة الفجر وتجيل صلوة الأضحية إذا رت  
وقت السحر ومن حين انبساط الشمس إلى قيامها في الظهرين يوم الفطر والخمس  
وتجيلها أفضل في كل الأوقات ووقت تلاوة آية السجدة أو سماعها للجن يستحب  
تجيلها إلى الأوقات الثلاثة التي كراهتها لمعنى فيها وأما أوقات سنن الزواجر  
فهي في أوقات الفرائض قبلها وبعدها ويستحب أدائها في أوائل أوقاتها وإن  
تخل بينهما صلوة ولذا استحب تجيل القيام إليها بعد الغرض وأما أوقات  
نقائس السنن والمستحبات كثيرة كحالة الكسوفين إلى الإجماع ما عدا الأوقات المذكورة  
ولصلواتها في زمان القطع المطر لصلوة الاستسقاء ووقت الضحى لصلواته وما  
بين سنة العشاء بعد الفريضة إلى الوتر في السحر لصلوة التراويح في شهر رمضان  
وقيام الليل في جميع السنة وصلوات الليلة القدر والبراءة وأما أوقات بنية  
النوافل فكل العز غير الأوقات المذكورة وعللها بغيرها وزمان انقطاع المطر  
كصلوة الاستسقاء وما كان الاستسقاء بها فيه سبب فوات ما هو خير منها  
وكذا أوقات قضاء القوايت **فصل** الأوقات المكرهة واحدة أحد عشر ثلثها  
الكراهة لمعنى فيها وما عداها فلما في غيرها أما الليلة فحين طلوع الشمس  
ارتفاعها واستوائها إلى زوالها وانقراضها إلى غروبها الأوقات الأربع  
يوم الجمعة عند أبي يوسف لجمعة الجامع وهو الفتوى ثم من الصلوات والجدد  
ما لا يجوز فيها أصلا كقضاء القوايت وصلوة الفجر عند الطلوع ومنها  
ما جاز مع الكراهة كصلوة الجسار وسجدة التلاوة والصلوة المنذرة  
والنوافل التي صنادقها الحضور والتلاوة والمدبر والشرح فيها وصلوة  
العصر عند الغروب ويجب تأخير الجميع عنها الأصل الجسار وعصر يوم

نهارها

وهذه

مطالع  
أوقات مكرهة

وقت



فانها بحال لا تخرج لكرهية خوفها هو اشد منها واما الثمانية التي لكرهية  
فيها لغيرها فواحد منها هو الوقت الضيق ويكره فيه جميع الصلوات سوى الوقتية  
وسببها اخرى هي ما بعد طلوع الفجر الثاني الى طلوع الفجر الى حين طلوع الشمس وبعد  
طلوع العصر الى حين الغروب وقبل طلوع المغرب بعد الغروب وحين خرج الامام  
يوم الجمعة للحظبة الى قراعه من الصلوات وكذا اوقات سائر الخطب وقبل صلوات العيد  
في المصلى حين شرح الامام في صلوة الجماعة فيكره هذه الاوقات جميع النوافل الا  
ركعتي الفجر قبل الفريضة اذا لم تحف فوقت فوقيت الفريضة في الجماعة او عن الوقت وكذا  
يكره فيها قضاء الله وروما بعد من التطوع واما قضيا الفرائض وسائر الواجبات  
كصلوة الجماعة وتحت التلوة وما نذر فيها من الصلوات او صار فيها الشروع بها  
من النوافل يكره في ثلثة اوقات منها حالة الخطبة وقبل صلوة المغرب وحين شرح  
الامام في صلوة الجماعة الا القضاء لصاحب الترتيب ولا بأس بها في غيرها من هذه الاوقات  
ومن صلى ركعة تطوعا ثم طلع الفجر كان الامام افضل ويكره تأخير العشاء الا في  
اضطرار الشمس والمغرب الى استئذان الصوم والعشاء الى ما بعد نصف الليل **باب**  
**الاذان** الاذان وهو سنة مؤكدة للرجال في العداوات الحسنة كانت او قضاة  
للجمعة دون ما سواها وقبل واجب وهما في المعنى سواء ووقته وقت الصلوة  
واجب اوقاته اولا وقت فان اذن قبل الوقت اعاد الى الفجر بعد نصف الليل  
عند ابي يوسف والاذان خمسة عشر كلمة اربع تكبيرات واربع شهادات واربع  
دعاء الى الصلوة والفلاح وتكبيران وكلمة التوحيد والاقامة كذلك الا في  
زيادة قد قامت الصلوة مرتين بعد الفلاح ويؤاد في اذان الفجر كما انها الصلوة  
حين النوم مرتين وهو التثويب الاول وتثوب بين الاذان والاقامة في الفجر  
بحي على الصلوة حتى على الفلاح مرتين او اكثر واختلف المشايخ في غير ذلك  
جميع في الاذان وهو ان يحفي بالشهادتين مرتين لم يجهلها وسن الاذان رفع الصوت  
بقدر الامكان من كلمات يسكتة والترتيب والمواودة وسن الاقامة كذلك الا  
في الفضل والترسل فانها تحركت واحد وسن المؤذن ان يكون رجلا عاقلا  
صالحا عالما بالسنن والاذان مؤظبا على الاذان المحتسبا لا يناد على اذانه  
اجرا ويكون في اذانه على طهارة مستقبلا القبلة تحول وجهه يمينا وشمالا  
للصلوة والفلاح فان استدار عنها في صلوة فحسن ويؤذن قائما الا اذا اذن

في بعض الاحوال كالقيام حالة العذر والقراءة عند الاقتران والركوع والسجود والقعدة  
الاخرى مقدار التشهد والانتقال من ركن الى ركن يلية والظن من قول  
المصلي فرض ايضا عند اي حليفة خلا فالفها والقعدة الاخرة فرض وليست  
بركن وكذا القراءة وكل ركن في الايام والقعدة عن المعريض حالة الاستلقاء والقعدة  
وفرض لا يسع تركه في الفرائض الا لعذر ومفارقة وضوء واجبة ومستثناة  
ومستحبة سقطت بقدر القراءة فيه ومن سمن القيام وضع اليمين على الشا  
والشا قول اللهم الى ارحم والحشوع بالقلب والجوارح حتى يكون نظره في قيامه  
الى موضع سجوده وفي ركوعه الى ظهر قدميه وفي سجوده الى رتبة اذنيه وفي  
قعوده الى حجم وينبغي ان يستريح حياط او سارية او شجرة او خشبة بعد رها  
بين يديه قدر راع فصاعدا او يدنو من السترة وجعلها في قبلته يمينا او  
شمالا ويدبر المسارين يديه بالاشارة عند عدم السترة او اذا امر بنية  
ويدها ويوجه اصابع حليته القبلة **فصل** والقراءة انواع من فرض  
واجب ومستحب ومكروه فالفرض قراءة الامام والمنفرد في الاولين من  
الفرائض وجميع الركعات من غيرها قد راية تعيين او ما يتساو له اسم القدر  
عند اي حليفة وايدة طويلة او ثلث ايات قصار عندها فان لم يقرأ في الفريضة  
من الفرائض او في احدها قضاها فيما بقي قراءة كل ركعة وحل اداء القراءة  
وقضاها القيام قبل الركوع فان رفع قبل ان يقرأ يقرأ الى القيام وكذا اذا  
ترك الفاتحة وحدها او السورة يعود ويقرأ وبعد الركوع وان لم يجد جاز  
وفي ترك دعاء القنوت لا يعود والقيام والركوع والقعدة لا يقضى حده  
والقراءة ومجبة الصلوية والطلاق يقضى مادام في صلوته وتكبيرات العيد  
في كونه ولا يقضى الا اذا راد اوقات غير القراءة وتكبيرات العيدين واذا امر  
في الاولين من العشاء الشنوق ولم يقرأ الفاتحة لم يقضها في الاخرين القاء  
والسنن وجهرها في موضع الجهر ولا يقرأ المؤمن خلف الامام الا ما يسمع  
على امامه اذ ارجع عليه واما الواجب فقراءة فاتحة الكتاب وقراءة سنن  
بعدها او ثلث ايات والجهري في موضع الجهر وكذا الاخفاء واذا في الجهر ان يسمع  
غيره واذا في الخفافة ان يسمع نفسه والنقود في اولا لركعة الاولى والشمية  
في اول الفاتحة وآمين في آخرها وقراءة خمس ايات فصاعدا بعد الفاتحة سنن



وقراءة الفاتحة فيما عدا الاوليين من الفرائض وتطول القراءة في احتمال الوقت  
 والجماعة من المستحبات والقراءة المستحبة في الفرائض نوعان للامام والمقرئ وكل  
 نوعان للمسافر والمقيم فالمسافر اماما كان او منفردا او مع جماعة قد راحته ووقته وحاله  
 من مقدار المفرد من هاتين في الفجر سوى الفاتحة والمفرد المقيم يطول حسب  
 وقته وطاقته والامام المقيم ثلثة انواع امام حي صالحين وامام قوم كفتا  
 واما مسجد الطريق والاسواق فالاول يطول والثاني يتوسط والثالث يختصر  
 التطويل ان يقرأ في الفجر بطل الركعتين سوى الفاتحة نحو ثمانين آية الى مائة وفي  
 الظهر نحو ستين الى ثمانين وفي العصر والعشاء دون ذلك وفي المغرب في كل ركعة  
 خمس آيات او سورة قصير وحد الوسط في الفجر من اربعين الى ستين وفي  
 الظهر دون ذلك وفي العصر والعشاء دون النصف من المغرب سون سون  
 من قصار المصطل وحد الاقتصار في الفجر عشرين الى ثلثين وفي الظهر والعشاء  
 دونه وفي المغرب كما قلنا وذكر بعضهم انه يستحب ان يقرأ في الفجر والظهر طوال  
 المفصل وفي العصر والعشاء وسطا وفي المغرب قصار والاحب ان يقرأ في المغرب  
 في الاحوال كلها بقصار المفصل ويقرأ في الوتر والجمعة والعيد ما شاء ولا يزيد  
 فيها على مقدار الظهر ويستحب ان يحتم الامام القرآن في التراويح والمكروم من القراءة  
 ان يقتصر على الفاتحة في الاوليين او يقرأ معها آية قصيرة او يقرأ في كل ركعة اقرب  
 على حدة او يفتح سون ويتركها او ينقل من موضع الى موضع او يقرأ في الثانية  
 سون فرق ما قرأها او يقرأ في الاولى سون وفي الثانية ثلثها او رابعها  
 او يقرأ صلوات لسون او شي من القرآن لا يقرأ فيها غيرها وليس في شي من الصلوات  
 قراءة شي معين من القرآن سوى الفاتحة فان يترك مرة مرة بما جاءت به الامة  
 من قراءة سور في صلوات كقراءة سبح اسم ربك الاعلى في الركعة الاولى من الوتر  
 وقل يا ايها الكافرون في الثانية وقل هو الله احد في الثالثة حسن وما ورد في  
 الاخبار من قراءة سون معينة في صلوات فهي لا تسمع الا في الوتر او يفسر  
 قرأها على القاري اتفاقا اتفاقا لا يقتضيه الاحتياط فيها كاجاز من غير نقصا  
**فصل** وفي الركوع اخلا الظهر وعن اي خيفة رحمة الله اذا طأ طأ راسه  
 قليلا بحيث يكون الى تمام الركوع اقرب من القيام اجزاء وفرض الجود وضع الجبهة  
 او الانف على الارض او ما قام مقامهما من شي بطلب شديد لا يمنع وجود صلواته اذ

كالسري

كالسري والعجلة وفوران الحطة والثلج الملبد دون الخوكا لدن والخشيش  
 يمنع وجود صلواته والقفن المنذوف ولو جحد على نحو اوركبته لا يجوز وكذا  
 لو سادة فان يجزئ ويؤى وان اقتصر على وضع الانف من غير ضاوة جاز عند اي  
 خيفة خلافتها وفرض الترفع بين الحدين ان يكون الى القوف واقرب وقيل  
 تدر ما ينطلق عليه اسم الترفع والقضج الاول حتى اذا رفع اقل من ذلك بطلت  
 صلواته ان لم يكن وكانت سجدة واحدة والرتيب في السجدين واجب وكذا التدرج  
 الاركان وهو الطمانينة والقراءة في الركوع والسجود ورفع الرأس من الركوع  
 والقومة والقعدة بين السجدين عند اي خيفة ومحمد وقال ابو يوسف الطمانينة  
 في الركوع والسجود مقدار تسبيحة واحدة وفرض وكذا القومة والقعدة وسنن  
 الركوع بسط الظهر وتسوية الرأس معه حيث لا يكسر ولا رفعة ليكون راسه  
 سويا نحو ووضع اليد على الركبتين وضع احد وتفرج الاصابع والتسبيح بلسان  
 ضاعدا والتكبير والتسبيح والتحميد عند الخفض والرفع والاصبعان قائمان وسنن السجود  
 وضع سبعة اعضا وهي الوجه واليدان والركبتان والقدمان ووضع الجبهة والاذن  
 معا وكشفهما عن الحائل كالعامة والقلنسوة والبرقع ووضع الكفين حذو  
 الاذنين وتوجيه اليدين وانامل الرجلين الى القبلة والاعتماد والاطمئنان  
 في القعدة ما بين السجدين وتكبير الوضع والرفع والمرأة تقترش وتخضع في الركوع  
 بطنها بفتحها ومن السنة ان يقدم المصلي اسفل الاعضاء في الوضع والرفع  
 في الترفع فيضع ركبته ثم يديه ثم انفه ثم جبهته وفي الترفع على العكس والسجدة  
 ثلث فرض واجب ونفل فالفرض السجدة في كل ركعة فان ترك سجدة قصا  
 اذا ذكر وكذا اذا تركها من كل ركعة قصاها حين ذكرها وتتمام قصا السجدة  
 في باب السهو **فصل** القعدة الامثلة في الصلوة ثلثان فالاولى واجبة  
 والثانية فرضية ومقدار الفرض من القعدة قد روي للشيعة وقرأته فيها واجبة  
 عند البعض وعند البعض في الاولى سنة وفي الثانية واجبة والاول اصح  
 وقعدات الصلوات كلها لا تحلوا عن واجب وفرض وسنن القعدة بين الفرائض  
 الجل اليسرى والجلوس عليها ونصب اليمنى وتوجيه اصابعها نحو القبلة ووضع  
 اليد اليمنى على الفخذ اليمنى واليسرى على اليسرى وتسوية الاصابع لا التقرب والافتقار  
 على قراءة الشهد في الاولى والصلوة على النبي في الاخرة كقول اللهم صل على محمد وعلي



المجد كما صليت وباركت على إبراهيم وعلى محمد كما صليت وباركت على إبراهيم وعلى  
الابراهيم انك حميد مجيد ومحم وادعنا بقدرها بما سألنا من صلاح الدنيا والآخرة  
لنفسه والآخرة واستاديه وجميع المؤمنين وروي ان الصلوة على النبي في القعدة  
الآخرة واجبة وقال بعضهم هي فرض في العمر مرة في الصلوة او غير الصلوة وقال الاكثرون  
انها فرض عند سماع ذكر كل مرة وهذا الصحيح والمرأة تتورك في القعدة وتضع  
اليدها على الارض وتخرج رجليها الى الجانب الايمن ولا تصب والمطبخ قاعد على  
كيف شئت ربنا او تحدينا او متعصبنا في حال التشهد بقدر ما يقدر في المكينة **فصل**  
واختلاف في الموضع عن الصلوة بفعله فرضا واجب واصابة لفظة السلام واجبة  
وسنن التسليم ان يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته واليمين واليسار ويكون الاول  
اظهر من الثاني وراد بعضهم وبكاته وهو حسن ويكتفى بهما الى الجنتين حيث  
يرى بياض حذيه وينوي من يمين الجنات فهما من الملائكة والمؤمنين كيف ما كان  
من غير ترتيب وقيل ينوي تقدم الاديمن وقيل عكسه والاول اصح والمقدمة  
ينوي الامام في الجملة التي هو فيها من اليمين وقيل فهما وقال بعض مشايخنا ان التسليمة  
الاولى للخروج عن الصلوة والثانية للتسوية وقال بعضهم لا يخرج من الصلوة ما لم  
يسلم التسليمتين واذا قام الى الثالثة قبل القنود اذا سرك التسليم وقام  
ومضى خرج من الصلوة وعليه فرض من رجليها ولم يقص بطلت بركته **باب**  
الجماعة والامامة الجماعة واجبة في الصلوات الخمس وقيل سنة مؤكدة وهما في  
المعنى سواء ولا يرضى بغيرها الا لعذر ولا الجماعة على العبد والمريض  
والمقعد ومقتضى الرجل والمرأة والشبح الكبير الذي لا يقدر على المشي والاعمى  
وان وجد قايما وقالا بوجوبه واذا كان واحدا من الامام يكون جماعة رجلا  
كان او امرأة او عبدا وصغيرا يعقل الصلوة ويكره ان يؤم الرجل النساء في موضع  
خلق كالمزلة الا مع ذي رحم محرم منهن ويكون في غير موضع المخلوق كالمسجد واذا  
كان مع الامام رجل واحد او صبي يعقل تام عن عيئه وان كان اثنين قايما جماعة  
وكذا اذا كان احدهما صبيا وان كان رجلا وامراة قايما خلفه وقامت خلفها  
واول الصف خلف الامام للرجال ثم للصبيان ثم للنساء واقل  
مقام النساء مؤم ما كان اقرب الى الامام خلفه ثم عن يمينه ذلك ثم عن يساره كذلك  
في كل صف اذا افاضوا في الصف وتسوا وامساكهم واتحاد المكان شرط لصحة الاقتداء

وهي نوعان حقيقة وحكما فالحقيقة كالنجد والحكم عند اتصال الصفوف حتى  
يجوز اقتداء من هو خارج المجد من هو فيه اذا كانت الصفوف متصلة وكذا في الصلاة  
وان بعد راد اذا كان بالمجد في ظهر القبلة يقوم البعض على القبلة او يجرد زينة عليها  
وان كان في الجنب يقومون عليها لتصل الصفوف ولا بأس ان يكون مكان المأموم  
اربع من الامام وعكسه اذا لم يكن وحده وكراهة اذا كان وحده اذا كان اربع بمكانه  
ويجوز مقام الامام في الطاق وحده فان جردته لا بأس وان كان الامام على سطح المسجد  
والقوم على الارض او على العكس ان يقع الاقتداء كان حال الامام لا يشبهه عليهم يقع الاقتداء  
والا فلا ولو كان على سطح دار حطب المسجد لا يقع الاقتداء الا اذا كان على حائط المسجد  
ولو كان بين القوم والامام حائطا في المسجد يعجزون قامة الرجل جازا اقتداءهم  
به ومكذ ان كان كبير وله باب مفتوح وان كان على الباب مسك فلا يصح اقتداءه  
واجب بقاء الجماعة المساجد والامام محذون من فاته الجماعة في مسجد مع  
بأمله في منزله **فصل** والاولى بالامامة الا انه ان كان يحسن القرآن ما خور  
الصلوة فان تساووا فاكثروا قرانا وان تساووا فاقروهم وان تساووا فاحسنهم  
خلقا وان تساووا فاكبرهم سنا وان تساووا فاحسنهم منون وصاحب البيت  
اولى بالامامة وكذا الامام الحي الا اذا كان الفقيه ذاسلطان وجوز الامامة  
الناسق للصلح والاعمى للبصير والخنثى والمعترة للنساء واحسان الجروح المشايخ  
لامتثالهم واقارب القرابة والمساح للناسلين والمقيم للمؤمنين والامام  
والمقترض والمنفصل لمشاهير الاداء والقضاء والمقترض للمنفصل والناذر  
للمخالف والقاعد الذي يركع ويسجد للقيام خلاف مبد في هذه ولا يجوز امامية  
القاري للناس والامام للمؤمنين والمقترض والمنفصل بينهما في الاداء والقضاء  
للمنفصل والناذر للمخالف والقاعد الذي يركع ويسجد للقيام خلاف مبد في هذه  
هذه المسئلة للقاري والآخر من المتكلم الامام والمرأة والخنثى للرجل والحي الحي  
وصاحب العذر الدائم للطاهر والصحيح والعبيد للبايع والمومي لمن يركع ويسجد  
كالمستفصل المقترض ومضلي فرض مضلي فرض كضلي الطهر مضلي الفرض وعلى العكس  
ومضلي طهر مضلي طهر يوم آخر واحد البادر في الاخر والمنفصل لقاضي فضل اخذ  
ومن يلهه ومن المقدي به امرأة اقتدت به او نصر كبير جاري تجرد به السفن  
ولم يكن عليه جمل عليه صوف من ثلثه الفس فضا عدا او اثنين من اي يوسف او غيرها



طريق كبير فيه المحلج او حمل البعير ولم يكن عليه صف كما قلنا في الزمان مقدار  
طريق عجلة في العصر او من في الكعبة لمن جعل ظهره الى وجهه ومن يصلي في ليلة  
مظلمة بالبحري لمن اعتقد خطاه في القبلة وصلوا الامام في جميع هذه المسائل  
جائز الاصلح الاي بالقاري وقال اصلونه جائز ايضا وكذا اذا ام امين  
وقارين لم يجر صلواتهم جميعا عند اي خيفة وعندهم صلوات الاميين جائز ولو صلى  
اي محب قاري صلواته فاسدة ومن اقتدي بامام ثم علم انه غير طاهر عاد الصلوة فانه  
علم الامام ذلك بعد فراغه ولم يعلم القوم جازت صلواتهم ولا يلزمه اعلامهم ويكره  
امامة العبد وولد الزنا والاعرابي الجاهل وترك جماعة القراءة او في وكذا جماعة  
النساء فان صلواتهم واقف الامامان وسط الصف ويكره للنساء حضور الجماعات  
**فصل** اذا اكبر المؤتم للامام مقارن تكبير الامام كان افضل وقال ابو يوسف  
لا يجوز والابيد تكبيره وتسلم بعد قد قدمه واذا اكبر قبله لا يقع اقتداء ولا يدخل  
في اقتداء نفسه ايضا ان نوي الاقتداء به ايضا وان كبر ولم يعلم انه قبل الامام او بعد عنه  
ولو مد الامام التكبير وجزم الامام مؤتم فخرج قبله اجزاه خلاف ابو يوسف وفي حال  
اذا ركع الامام دخل معه وسجد الرجل اذا دخل المسجد والامام راكع ان ياتي الصف بالسكينة  
والوقار ولا يكره ولا يكره حمل الكل الى الصف فان اذ ركع في الركعة اقتح الصلوة  
فانما لم يكن اكره للركعة ولشدة ركع الامام فيه وباتي بلسيحات الركعة دون الشا  
وفي صلوة العبد ياتي بالتكبيرات واذا اجتمع ظهره قبل ان يرفع الامام راسه من الركعة هده  
اذا ركع الركعة وما بعد لا يكون مذركا لها وان اذ ركع في السجدة او القنود مثاله  
فيه مع الذكر المستنون وكذا القنوت وهي القنوت المعتبر منه ولا يقف فيما يقضي  
مما سبق به ولا يركع المستنون في القنوت على القنات الى قوله عنده ورسوله وقال بعض  
المتأخرين يكره للشاهد فان اذ ركع وقد صلى ركعة او ركعتين دخل في صلواته ونفى  
ما فاته بقراءة قل هو الله ائبنة ومن اذ ركع من المعرف ركعة يقضي ركعتين ويقرأهما  
ويجلس خليستين ومن اذ ركع ركعة من الزبعية مع الامام لم يكن مضلها تلك الصلوة  
مع الامام و الجماعة ولكن يكون مذركا فضيلة الجماعة والصلوة في الجماعة وكذا  
اذا اذ ركع قبل السلام الثاني ومن اذ ركع الامام في صلوة الجهر ولم يصلي ركعتي  
الجهر صلواتها خلف الصلوة اذا علم انه يترك ركعة مع الامام فان جان القوت لم  
يصليهما ولا يقفهما فان اذ ركع في الظهر لم يصلي السنة فان قد خرج منها يتركها ايضا

فان

فان قطعها اي شفع كان قضي ركعتين وعن يمين يوسف اربعاً وفي التطوع اذا اقيمت يتم الشفع  
الذي فيه ويكره ان يتطوع والامام في الفريضة ولا يتطوع اذا اخذ الامام من والاقا  
الاركتي الجهر ومن صلى ركعة من الظهر والعصر والعشاء وحين تم اقيمت القنات يغيرها اليها  
ركعة اخرى ويسلم ويدخل مع الامام وان كان لم يتم ركعة قطعها وان قام الى الثالثة عاد  
الى القعدة وسلم وان كان صلى ثلاثا يتمها ثم يدخل معهم وكذا اذا اصلاها وخرج قبل ذلك  
الا في العصر وما يودي مع الامام نافلة يتركها فضيلة الجماعة وفي الجهر والمغرب  
قطعها اذا صلى ركعة فان صلى من الجهر ركعتين او من المغرب يتمها ولا يدخل مع الامام  
ومن اقتدي بامام في المغرب متفلا اشفعها براجة ومن دخل متفلا قد اذن فيه  
كره له ان يخرج حتى يصلي المكتوبة الا اذا كان مؤذنا مؤذرا او اماما وتفرق جماعة  
لغيرته فانه لا بأس له بالخروج وكذا اذا كان قد صلى المكتوبة ما لم يأخذ المؤذن  
في الاقامة فان احديهما لا يخرج في الظهر والعشاء ويصليها مع الجماعة تطوعا وفي غيرها  
يخرج وان مكث ولم يدخل معهم يكره ولا يجوز للامام ان يلتصق احد في صلواته ويستخفي  
ان يطول الركعة الاولى في الجهر على الثانية وقال محمد احثا ان تطول الاولى على الثانية  
في سائر الصلوات وليست قبل الشروع انتظار الجماعة مادام في الوقت سعة ويكون  
ان يطول الامام الصلوة اذا كان في القوم ذو حجة او من ينعف عنه ويكره له ان  
يتطوع في مكانه الذي يصلي فيه الفرض لا يكره للمؤمن وكذا اذا اراد الامام ان يتطوع  
في المسجد ففي بين القبلة ما خرا سائر المستقبل وتسحب بالمو مؤمن تنسوا لصف  
اذا صلوا الفريضة واذا حضر الامام عن القراءة تقدم غير اجزاهم وقال الاجم يصح  
وان سبقه لحدث جاز ان يقدم غيرهم واذا ارجع على الامام فتح عليه قدر ما يعلم ولا  
ان يبيع اذا انتهى امامه وكذا اذا اراد به المصلي اعلام غير انه في الصلوة واذا اقر  
الامام اية التعقيب والترتيب استمع من خلفه وانصت وكذا اذا صلى على النبي في المطبة  
واذا اقيمت الامام في الجهر سكت من خلفه عند اي خيفة ومحمد تبعه ولا يقف كذلك  
بين راكع وقام حتى يفرغ الامام ذلك المسئلة على جواز اقتداء الخلفي بالشيخ بلا خلا  
وقال مشايخنا هذا اذا لم يرفع يديه عند كل خفض ورفع وسوحناء بالخارج الجهر  
من غير السبيلين وكره الاقتداء بمسند مكره لا يجوز لمن كره بالقدرة والحرمة والمشيئة

**باب** السجدة الصلوة  
وهو نوعان ما يوجب السجدة وما لا يوجبها فالاول شيان ترك ما يجب بالتحسينة وحسنها



الفرض أو الفريضة اما الاول كترك الفاعحة وحدها او السجدة او القنوت او التشهد  
 او القعدة الاولى او تكبيرات العيدين او حجب الامام موضع الجهر قد رما جوزه الصلوة  
 او منعه او تعديل الاركان وهذا مشترك بين الفضلين واما الثاني كما جاز القعدة عن  
 الاوليين او احدهما الى القضاء والقعود في موضع القيام والركوع في موضع السجود  
 وعكسه والركوعين في سجدة والسجدة في ركعة والركعة في ركعة والركعة في ركعة  
 الصلوة بغيره عن **صل** وظول التفكير عند الشك حتى شغله عن فعل الزمته ولا يجوز في  
 ترك ما يوجب تقصير التحريم كسجدة التلاوة وسجود السهو وخوها ولا يجزئ ترك  
 الادكار الاربعة الفاعحة وحدها او السجدة والتشهد والقنوت وتكبيرات القعدة  
 ومن قرأ في القعدة مكان التشهد اذ في الركوع سجدة فان سجدة في القيام او الركوع ثم سجدة  
 ولو قرأ الفاعحة في اخدي الالين مرتين او قرأ اكثرها مؤاليا لزمته السجدة ولو  
 قرأها في الاخريين مائة لم يلزمه ولو اعادها في الاوليين بعد السجدة لاشي عليه  
 وكذا اذا قرأ في الاخريين الفاعحة والسجدة وما اخذ من الفرض عن سجدة او ترك الواجب  
 قضى ما امكن وسجدة وان لم يقض حتى خرج من الصلوة وبطلت صلواته بترك الفرض  
 دون الواجب ومن شك في صلواته فلم يذكره صلى ان كان ذلك اول ما عرض له  
 استأنف الصلوة وان عرض له ذلك ككبر حربي ان كان له ظن فان لم يكن له ظن  
 بني على الاول ويجلس عند كل ركعة فان شك في الوتر في القيام انها الثانية ام الثا  
 لثة في تلك الركعة ويصلي ركعة اخرى يقول فيها ايها وان شك انها الاول  
 او الثانية في الكل احتياطا وسجدة اذا اتم على الركعتين ثم ذكر بكاء عليها ويقيم  
 وسجدة وان كان ذلك صلوة العشاء او غيرها فظهرت صلوة التراويح او الجمعة  
 على الركعتين واستقبل ومن سبي عن القعدة الاولى فقام الى الثالثة لم يعد  
 وسجدة للسهو وان سبي عن القعدة الاخيرة عاد ما لم يعد الخامسة بالسجدة وسجدة للسهو  
 فان قعد الخامسة بالسجدة لم يعد ويضيف اليها اخرى وبعد الصلوة وان قعد  
 في الرابعة وظنها الاولى وقام عاد كما قلت فان قعد الخامسة بالسجدة فم اليها  
 وسجدة للسهو وصلواته تامة وزيادة ومن تذكر في التشهد انه سهاى سجدة في  
 في ركعة سجدة لها ويعيد التشهد وسجدة للسهو ولذلك ان تذكر انه ترك سجدة  
 من ركعتين او من ركعة الاخيرة فان ذكر انه سهاى عن سجدة من ركعة غير الاخيرة  
 فانه يقوم ويصلي ركعة بكائها وان تذكر انه ترك سجدة من ركعة ولا يري كيف تركها

سجدة

سجدة سجدة بين من ركعة غير الاخيرة فانه يقوم ويصلي ركعة بكائها وان تذكر انه ترك سجدة  
 ولا يري كيف تركها سجدة سجدة بين من ركعة ثم يقوم ويصلي ركعة ويتشهد ويتشهد للسهو  
 وان كانت المترابطة ثلثا سجدة وصلات ركعة وان كانت اربعا سجدة وصلات ركعتين فان  
 تذكر انه ترك سجدة من كل ركعة وهو في الظهر وخوها سجدة اربع سجدة والتشهد وسجدة للسهو  
 ولو سلم المقيم في الظهر على طرانه ام ولطف ثم ذكر انه لم يتم بركعة وتشهد للسهو مالم  
 يخرج من المسجد او يسلم وسلام الشاهي لا يقطع التحريم ولا يجوز اذا التفت في الصلوة  
 دون العذر والفرض والنفل فيه سواء ولا يجوز على المتقدم في سهو نفسه وكذا اللام  
 والمستوفى بسجدة السهو في قضائه **فصل** ومن عليه سجود السهو لا يزيد في القعدة  
 الاخيرة على التشهد وفي الصلوة على النبي اختلاف ومحل الجود بعد التسليم الاولى من غير  
 احراق واحتيا رغب المشايخ بعد الثانية مادام في حرمة الصلوة ولم يفعل باليس  
 من اعمال الصلوة فيكون ويجزئ سجدة وسجدة والتشهد ويصلي على النبي عليه السلام ويدعو بما  
 شاء ويسلم ويكفي هذا الكل وهو في تلك الصلوة وجب متابعتها الامام فيها وان كان متبوقا  
 يتبع الامام في سجود السهو ثم يقوم الى قضا ما سبق ولا يقوم حتى يسلم الامام التسليم  
 الثانية ويكفي فان سجدة الامام سجدة معه وان قام قبل ذلك يقوم الى سجدة الامام  
 فان لم يوجد سجدة في آخر صلواته استحسن ان وكذا المقيم خلاف المسافر وان سلم للسهو  
 ساهيا على صلواته مالم يفعل المناقض ويجزئ للسهو واذا دخل في صلوة الامام بعد  
 السلام وعليه سجدة السهو ان سجدة كان داخل في صلواته والا فلا وقال محمد يكون داخل  
 وان لم يجد ومن ادرك الامام بعد ما سجدة للسهو وقبل السلام لم يكن عليه قضا تلك السجدة  
 واخر فقال الحرمة المنقذة والامام سجود السهو حتى لا يجوز فيها صلوة اخرى عليها  
 فان صلى ركعتين تطوعا وسهاى فيها وسجد ثم اراد ان يصلي اخر او من ثم سهاى او اذا  
 الشمس بعد السلام او اخرت للفرا وب لم يجز للسهو **باب** حدث في الصلوة الحديث  
 العهد مفسد للصلوة والساقب لا استحسن ان فان سهاى ذهب وتوضا وبنى على صلواته  
 والاستيناف افضل واذا اخذت الامام استخلف من يصلح بالاشارة وكل فعل هو  
 صافي للصلوة في الاصل لكنه من ضرورات البيت المني والاسعاع مررب وخوها لا قصد  
 الصلوة وما ليس من ضروراته فيفسد ولو اصاب بدنه او ثوبه نجاسة فيفسد  
 ويستنجي تحت ثوبه فان انكشفت غوريه فسدت صلواته واذا احدث حدثا اخر في  
 ذهابه للوضوء واستقى من بيير فسدت صلواته وكذا ان اصابه حجر فجاءه او ابني



عليه انسان نجاسة عند ابي حنيفة ومحمد خلاف ابي يوسف ومن ظن انه اخذت في  
صلى فأنصرف ليتوضا ثم علم انه لم يحدث فان كان لم يخرج من الجديرج وبني وان خرج  
استقبل وان تراه على يديه انظر ان نجاسة فأنصرف ثم علم انه طاهر يستقبل خرج من  
المجد اولاً وكل حدث يعجز الباء فيه فلا امام ان يستخلف فيه وما لا فلا والامام على  
امامته ما لم يخرج من المجد او يقوم للخليفة مقامه فان لم يستخلف الامام لما احد  
ولكن القوم قد اختلفوا في وجه من المجد اجزاهم ذلك وان لم يقدموا احد حتى خرج الامام  
فصدت صلواتهم الاصلح الامام ولو قدم القوم رجلين فتعاقبا جازت صلوات الطائفة  
السابقة وصدت صلوات الثانية ولكن استخلفوا امكاجازت صلوات الاكثر من وان استوف  
الطائفتان فصدت صلواتهم جميعاً ولو تقدم واحد منهم من غير ان قدمه احد جاز ولو تقدم  
اثنان فاصحاب سبق الى مقام الامام فهو الخليفة وان تقدم ما معاً ايها اقتدى به القوم  
فهو الامام فان اقتدى بعضهم بهذا وبعضهم بذي صلوات اكثر من جازت وصدت الاقل  
وان استوفيا صلوات الكل فاستد وان قدم الامام رجلاً والقوم رجلاً فتعاقبا فالسابق اد  
وان كانا معا فخليفة الامام اولي واقدم يكن مع الامام الرجل هذا الواحد خليفته وان  
لم يستخلفه واذا احدث الثاني ايضاً وخرج ليتوضا فصدت صلوات الاول واذا صلى ايها  
ركعة فدخل معه رجل ثم احدث الامام فقدمه فلما اتم صلواته الامام فقهره  
او احدث متعديا او نحو من المفسدات قبل دفع الامام فصدت صلوات الامام و  
القوم **فصل** واذا توضا المحدث يعود ويعيد لكن اذا اخذت فيه وان لم يعد  
رئيس في موضع الوضوء جاز والاولي ان يعود الى مكانه ولقد جاء صلى الامام بوجه  
لبسوة قراة تقوم مقدار قيامه او اقل واكثر ثم يقضى ما اذرك مع الامام فيما يلي  
ثم يقضى ما فاتته امره ايضاً والاول اولي وكذا التمام خلف الامام اذا استيقظ  
يصل مع الامام بعد قضا ميبوحي وان لم يذكر الامام يقضيان والامام اذا رجع  
يا تم الخليفة فان سبقه الخليفة نبي بدا بما سبقه به فيقبله بعد قراة سورة  
بمقدار قيامه فيه وركوعه وسجود **باب** النوافل وهي نوافل مشنونة  
وقطوع والمسنون ايضاً نوافل ما واطلب عليه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وما فعله من من فالاول ثلث عشرة ركعة سنن المراتب في اوقات الصلوات  
الحسن غير الحجة وفي ركعتان بعد طلوع الفجر قبل الغرض قبل ربع قبل الظهر وركعتان  
بعد هار وروي ست بعدها اربع وركعتان بعدها ركعتان بعد صلوة المغرب

دركان

وركعتان بعد صلوة المغرب وركعتان بعد صلوة العشاء في الجمعة اربع قبلها واربع  
بعدها وروي ست يوم الجمعة ستة عشر ركعة مؤكدة وعندهما ثمانية عشر ركعة والامام  
ركعتا الفجر لا يجوز الا بعد طلوع الفجر وان صلاهما مرتين بعد الطلوع والسنة احدهما والآخر  
الثاني كبرهما قوم من سنن الرواتب اربع قبل الغضا وركعتان واربع قبل العشاء واربع  
بعدها واختلف المشايخ في هذه الاربع ايها بتسليمين او بتسليمية والآخر ايها  
بتسليمين ليكون السنة بعد الفريضة مخالفة لها في العود وكسنة الظهر والجمعة ونوافل الليل  
مبني واربع فاد صلى ثمان ركعات بتسليمية واحدة جاز عند ابي حنيفة ولا يزيد على ثمان بتسليمية  
ونوافل النهار سوى سنة الظهر والجمعة ان شاء صلى ركعتين بتسليمية وان شاء اربع واربع  
بالتسليم والنهار عند ابي حنيفة سوى سنن الرواتب وكبر الزيادة على الاربع والاصغر في السنن  
لما امام ان يصلي في البيت وفي المغرب كركعتان ان لم يحف وقت **فصل** واما السجود فما  
مفوض من طاعة العبد يوصل ما شاء من زيادة ولحقان لكن يلزمه سنن بالمقدار والشرح  
ومن دخل في صلوة نافلة ثم اجهها قضاها فان صلى اربع ركعات وقعد في الاوليين ثم  
اضعد الاخيرين بقى ركعتين وجوز النافلة قاعدا مع القدر على القيام وكذا السنن الا  
ركعتي الفجر فان اتم السجود قائماً ثم جاز عند ابي حنيفة والوتر كالفريضة لا يصليها قاعدا  
لامن عذر ومن كان خارج المصلى ينقل على دابته الى ابي حنيفة توجه يركع بالركوع والحمد  
وان اتم السجود في غير القبلة لا يصير ولا يستقبل على الدابة في المصلى الا في رواية عن ابي يوسف قال  
ركعة واكباً قائماً ثم ركب يركع على الارض ثم ركب لم يركع وان اتم السجود  
قائماً واعني فلا بأس ان يتوكأ على عصا او حائط وان كان غير عذر ركب وسجدة السجود  
تتعد ركعتين ركعتين وهو المشهور من مذهب ابي حنيفة حتى اذا قام الى الثالثة تغير  
سجدة تلك اللهم كما قرأ في الابتداء وان ترك الفقرة الاولى فالقياس ان تقصد صلواته  
وهو قول محمد وفي الاستصحاب لا تقصد وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ومن لا  
يؤسف انه اذا نوى اربعاً لم يركعها ولا يلزمه اكثر من ذلك وعنه انه يلزمه ما نوى  
من العدد وان كان مائة ركعة وكل ركعتين افسدها فعليه قضاها دون قضا  
ما قبلها فان صلى اربع ركعات تطوعاً ولم يقرأ فيها شيئاً اعاد ركعتين وان لم يقرأ  
في الثانية والثالثة اعاد اربعاً وان لم يقرأ في الاوليين وقرأ في الاخيرين اعاد ركعتين  
وطول القيام افضل في السجود من كثرة الركعات ولا يصلي تطوع جماعة غير الزاوية  
وما روي في الصلوات في الاوقات الشريفة كطلعة الفجر وطلعة الضيف من شيطان يلقو

العيدين



وعرفة والجمعة وغيرها يصلي فرادي والافضل ان يبين شي منها لوقت منها فان بقيت منها  
الشرح لم يكن لا يفسد على تحريض العامة على اجاب تلك الاوقات بالصلاة وكذا الاداء  
وفي تعيين البعض مجربا في وهو حرام لتعيين قراة بعض القرآن لبعض العباد **باب**  
تصا الصلوات من شك في صلواته ام لا فان كان في الوقت يعيدها وبعد الوقت  
لا يلزمه ولو شك في تمام صلواته فاجزأه لان انك لم تستمر عاذاً وتقول الواحد لا يجب الا  
وان لم يجز اجزأه شي لا شيء عليه ولا تكون صلواته تامة ولا شك في صلواته في الاجزأه  
او الثانية يتم الركعة ويقعد وباق اخرى ولو شك في اركانها يؤدى ثانياً ومن فاتته  
صلوات من المخطو الوتر تصاها قبل الوقت والرتيب واجبت في القضاء كما يجب في الاداء  
خلاف في برز رتب الاداء حتى لا يجوز اذا الظهر قبل العشاء فان الصلوات لا يجوز قبل الوقت  
ولا يتقدم وقت على وقت والرتيب في افعال الصلوات ليس بمرتبة الجوار عندنا والرتيب تصا  
الصلوات قد هتأ حتى اذا فاتته صلوات لم يحرقها الثانية لا بعد الاولى ولو فاتته صلوات  
مخالفة كالأظهر والعرض في مؤمن ولا بد من اتمامها فاته او لا يقصها ما يعيدها الا اذا  
منها ما ولو ترك صلوات من خمس ولا بد ركاه صلوات هي لم يحرق السادسة حتى يقضي الثانية بيقين  
فان لم يقعد اليها البتة ففي الحس احتياطاً وينقطع هذا الترتيب بثلاثة اشياء سبق الوقت وبثلاثة  
الغاية وكثرة الفوات واقلها ست صلوات حتى جاز اذا العاقبة قبل تصاها ويجزأ  
تقدم بعضها على بعض في القضاء وقال محمد اقلها خمس صلوات ومن صلى الفجر وهو ذكر ان  
لم يؤسر الباصرة الباصرة فسد في عند اى خيفة وقال لا يفسد ومن ترك صلوات وصل  
بعدها الى خمس فهو ذكر الغاية وفي الوقتية سعة كانت المؤذات غير جائز لكنها  
مؤقوفة عند اى خيفة فلما قبل الساعة جازت هي وانقلب الحس صحبات وكذا اذا ترك  
خمس صلوات وصل السادسة فهو مؤقوفة فاحصل على السابعة تنقلب السادسة الى  
الجواز وعند هذا الانقلاب المؤداة عند اعتبار الترتيب جاز ابدأ وقضا الفوات  
وان كثرت وطال الزمان فان مات قبل القضاء او صلى يدي عن كل مكتوبة اطعام  
مسكين نصف صاع من براوشعير وخم اعوام صلى يقوم سنة او اكثر ثم قال كان في نو  
قدس لزمهم الاعادة ومن اسلم في دار الحرب ولم يصل من ثم خرج اليها ان جهله ما  
لم يؤمر بالقضا ولو كان في دار الاسلام يؤمر وان بلغه الجواب رجل واحد  
في دار الحرب يلزمه القضاء فمسلم صلى الفجر ثم ارتد ثم اسلم في الوقت فعليه الاذان  
ولو طال ارتداد ثم اسلم لا يلزمه قضاء ما ترك من الصلوات في رده كالقادر على

٢٥١  
**صل** ومن تذكر انه ترك ركوعاً او سجدة من صلواته اعاد الصلوات فان ذكر انها من صلواته  
يقوم وليثله ولا يدركها في عليه ان يقضي صلوات يوم وليثله قضي الفجر والوتر ومن ذكر  
في سجدة او ركوعه ان عليه سجن فليخط او رقع رأسه فليجدها اعاد الركوع والسجدة ولو لم  
يبد اجزاء ومن ساء في ركوعه او سجده لا يعيده ولو سجده وهو نائم اعاد السجدة ولو قعد  
وهو نائم فلا يصح انه يعيد القراءة ولو قرأ او ركع وسجد وهو نائم ضدت صلواته والظاهر  
اذا فاتت كل وقتها لا يقضي الا ركعتا الفجر اذا تسمع الفريضة قبل الزوال في ذلك اليوم  
**باب** **الركعة في الصلوة وما لا يجوز**  
وما ترك فيه ما يمكن في الصلوة قليله وكثيره الاوقات ميسراً وشمالاً ورفع الرأس الى عليا  
وغض العين والتمطى والتشاوب والاقفا والفراس الذراعين والتمتع من غير عدد وترك  
الاذكار المستنونة كالشكرات والتسبيحات والقراءة في غير القيام والصحة على الصلوة  
التي في السط ومواجهة الأدمى وغير من الحيوان واعتماد اليدين على الارض عند الشراء  
من غير سجن ومسايفة الامام في الوضع والرفع وان اذ ركع الامام فيه ويدفع النشاد  
كلها امكنه فان سجن ومنع ين على فيه الاقفا ان يقعد على عقبه ناصباً رجليه وضعه  
يديه على الارض وقيل ان يضع اليدين على الارض واضعاً يده على راسه ناصباً رجليه  
ركبته الى صدره وما شبهه باقفا الكلب وما يكره قليله وكثيره يبطل الصلوة  
العبث بشي من ثوبه او جسده او غيرها ويفرق الاصابع وشبهها ووضع اليد على  
الحامس ولتوبة موضع السجود والبرق والفتح وان لم يكن مشغولاً وكذا القربان  
الرابع من الجبهة وعد الأي والتسبيح وقال الا باس به في الغافل وتمام هذه المسائل  
في الباب الاخر ويكره ان يطول ركعة التطوع استطار حيا في كونه اذا عرفه وروي  
انه "نفسك الصلوة" ولكن ان يطول ركعة التطوع على الاخرى في صلواته واذا امر في  
صلوة بذكر الجبهة او السار فقال واستعاذكم ذلك في المكتوبة ولا بأس به في  
التطوع ولا بأس بقتل الحية والعقرب في الصلوة بغيره واجزأ ويجزأ للصلي لا يطع  
مكتوبة اذا خاف على ماله قدر درهم فصاعداً فان راي السار يفرق او اعنى سردي  
ببر او مسلاً سلق قطع مكتوبة ان علم انه يندر على انجابه **صل** ويكون الصلوة في  
حالة كونه حافوا او عاقصاً شغراً او يفتح المندلة ارساء الابوية او لا بأس  
الصماء ولا بأس بوثاقه نصا ويراو ماراً او مؤنق مسبوبة بين يديه او فوق راسه  
في السقف او كونه وحده خلف الصرفة اذا وجد فيه من جهة عقص الشعر ان ليس فيه



حول رأسه كما تفعله النساء اول نسخة ويعقد في مؤخر رأسه واعتبار ان يلف المند  
 حول رأسه ويترك وسط رأسه مكتوبا وقيل يحمل من دله على رأسه ووجهه  
 كبحر النساء والشذوذ ان يحمل ثوبه على رأسه وكيفية ورل طرافه من جوانبه وسمه  
 الصمنا ان يحج طرفي ثوبه وعرجها تحت اخدي يديه وحملها على احدى كتفيه اذا  
 لم يكن عليه من اويل وبكر الصلوة في الحمام قنندا فان افق الوقت فلا بأس ان كان الموضع  
 شاهرا ولم يواجه المقادير ويكر في المقيت وعلى قارعة الطريق وفي مسهل الوادي والرباط  
 الدواب والمرايل والرجا والاه سطليل الخرج وسطوحها والارض المغشوقة فان اضطر  
 بين ارضين مسلم وكافر يصلي في ارض المسلم اذا لم تكن مزروعة او كافر يصلي في الطريق ولا بأس  
 ان يصلي في ظهر جبل قاعد يحدث او يصلي او كان بين يديه في القبة متحف او سيف  
 معلق او يصلي على سباط فيه فتادس اذا لم يجد على التبادير ويكون التماسيل في الشيا  
 ولا يكون في البسط اذا كان التماسيل مقطوع المراس بحيث لا يكون له راس او لا يبار  
 او يكون من غير لابس به **باب** ما يفسد الصلوة وما لا يفسد المفسد توقعان مفسد  
 الاصل حتى لا يفسد المصلي في الصلوة حتى لا يفسد في رعيته فالاول ترك بعض فرائض الصلوة  
 عن محله من غير تقصا كترك القراءة في السجود او في ركعة منها او ثلث ركعات من ذوات  
 الأربع من الفرائض او الركعتين من المغرب او ركعة من الفجر او ركعة من الصلوة او المندون  
 او الركعتين من الوتر مع القدرة عليها الا اذا كان مقتديا وكترك الركوع او السجود اذا  
 سلم وخرج من المسجد او عمل ما ينافي الصلوة قبل الفضا وكذا استد بار القبة والكتمان  
 الغزاة مقدار اذا كن من غير عذر وكفا المصلي مع الحاجة كذا او الفتح على غير الامام لله  
 وعلى الامام بعد ما انتقل الى موضع اخر وقول الامام ذلك رجوعه وتركه ما اسفل اليه  
 او استخلاف القاري الامي واختلاف المكان للمقتد كالخروج من المسجد او مجاوزة  
 الصفوف في الفجر من غير عذر وخروج الامام من المسجد بقدر من ان يكون له خليفة  
 في المسجد لفساد صلوة القوم واستخلافه قبل الخرج على من حدث لم يكن لفساد صلوة  
 جميعا وفساد صلوة الامام لا يفسد صلوة المقدمين ومسا بقة الماس  
 الامام في الركعة اذا لم يذكره الامام في جهل منه قد وما يكفي لسقوط الفرض  
 كالمشاركة في اخاء الظهر حال خفص الامام ورفع المقتدي كما ذكرنا في ذلك  
 المسنون الركعة بعكسه اذا لم يقفه قبل فراغ الامام ولا بعد فراغه وارفعنا  
 عن الاسلام يقبله والانيق والنوم والنعاس المزيج من وجع او مضيقه فان كان من

الجنة او يالزالا تفسد والصبح المحصل الحزن من غير حزن وتشتيت العاطس  
 وزد السلام والكلام والاكل والشرب قد رما يهيل الى الخلق والقول الكثير  
 الذي ليس من اعمال الصلوة كالدوسف الشم ثلثا او رفع العمامة او القلق  
 او وضعها على الراس باليدين او المني في ذففة خطوتين وقنندا او وضع العلك  
 وتشميع المني وتقبيل المراه وملا متنها والمصاحبة والديتم والتحم والتشرب  
 والتخف والادهان ورضع الصبي ورجي الشئ بكفه او اطراف اصابعه ثلثا كل  
 قد عمل كثير والاصل فيه ان ما لورا الساطر سرائد في الصلوة او ما لا يمكن عمله  
 الا باليدين اريمن لكنه يعمل باليدين او تكرر شيئا واحدا مرتين او ثلثا يكون  
 عملا كثيرا مفسدا ولو قل من ملاء الغم يفسد وشد الاراز مفسد وذن  
 الحل وقيل عكسه والحكام الذابة مفسد وسرعه لا وقيل العمل متواركا مفسد وان كان  
 بينهما فوجه لا تفسد وكذا الحك والترويح بالمروحة او الكم ولو وضع الدهن  
 على رأسه سدد اخن او سم الحاطية او تخرج يمينه او خفه الواسعين او لبس  
 قلنسوة او وضعها بيد واحد او زرقين اقربا او خلة كذا او لمسته امرأة  
 او قبلته بمنزله او افخج باجا او غلقه دفته بيد واحد لا يفسد في هذه كلها  
 وان استلم ما بين استسكانه من حشفة لا تفسد وان اخذ شمس من خارج الفم فابتلعها  
 فسدت وسبعة احداث مفسدات وهي الحقيقة ونوم المضطج واصابة الوجه  
 او الجرح بفعله او فعل غيره والاحلام والاعمام والجئون والحدث العذر ولد اسبع  
 من السدي عريه اذا وقعت في حلال ولعد الغزاة قدرا للتشديد في الاخير عند اي  
 حنيفة وهي قدرة الميتم على المساء ومضى من الخ واختلاف خف الماس وتعلم الاي  
 الشوق ان لم يكن مقتديا بقاري وقيل ان كان مقتديا ووجد ان الغزيان التو  
 رخرج وقت الصلوة لصاحب العذر الدائم وسقوط الجبين عن بين والقراءة في المعين  
 تفسد عند اى حنيفة خلاهما واجابة المصلي انسا نابلا الله الا الله مفسد عندهما  
 خلافا في يوسف وفي علمه بهما انه في الصلوة لا تفسد بالاتفاق وبقية الامام  
 او قلن اهل الحل بعد ما قد قدرا للتشديد في الاخير مفيد صلوة المشوق عند اى حنيفة  
 خلاهما ولن يكلم الامام او خرج من المسجد لم تفسد صلوة في قولهم جميعا ووقوع النجاسة  
 على مؤخر المصلي او بدنه او رماها في الحاء غير مفسد ومن تفسد صلوة الامام تفسد  
 صلوة المسامونين بفساد صلوته كافي بقية خليفة الحدث بعد ما قد في الاخير



اذا كان مشهورا كما مر في باب الحديث في الصلوة عند خليفة المحدث الى يوسف تفسد صلوة  
 ايضا واذا كبر المسبوق ينوي الاستقبال يخرج من صلوته وكذا امر في المكتوبة اذا كبر  
 ينوي الساقطة او عكسه او من في الطهر ينوي الحجة او عكسه يخرج عن الاداء ولا يدخل  
 في الثانية الا بخرامة جديدة ولو شك المصلي في تكبير الافتتاح فاعاد التكبير ثم علم  
 انه كبر لا يكون قطعاً لصلوته ولو صلى من المغرب ركعة وظن انه لم يكبر ثانياً صلى  
 ثلثاً لصلوته جائز ولو كان المؤدي او لا ركعتين يصلي ثلثاً فسدت صلوة المغرب  
 وفي ذوات الأربع ان صلى ركعة ثم كبر وصلى اربعاً فسدت وان صلى ركعتين ثم كبر جاز  
 واذا اشدت امرأة اماماً في صلوة مطلقة في مكان مسوي وفي من اهل الشريعة ابنة  
 سبع فصلت الاول عايل بينهما وقد نوي امامة النساء فوقت بحجته فسدت صلوته  
 وصلوة القوم جميعاً وان رقت خلف الامام وسط القف فسدت صلوة ذلك من  
 يمينها ويسارها وظهرها وحدها ولو تقدمت الامام لم تفسد صلوة احد غيرهما  
 واذا اذقت ثلث من النساء صفت خلف الامام فسدت صلوة من خلفهن من صفوة  
 الرجال وقال بعض المشايخ تفسد صلوة خمسة لا غير ثلثة خلفهن واثنين عن اليمين  
 واليسار ولو كن صفاً تاماً فسدت صلوة جميع الصفوف التي خلفهن من الرجال بلا خلا  
 بينهم ولو صلوا قوم فوق طلة في المجد وحتم او قدامهم نساء بمقتديات بالامام لا يجر  
 صلواتهم وان كن عن اليمين واليسار كن بضم وحراره المرأة الرجل في صلوة الجاهل والجاهل  
 التلاق لا تفسد وان نوي امامتها **فصل** ومن هذه المفسدات الحسن في القراءة وهو  
 ما اذا بدل كلمة لا وحدها في القرآن مع سورة المعنى بالاتفاق كقوله ومن ذوقها  
 خبثان بالحاء والياء محققاً لا يصح الشرح المستطير وكحذف ما كحل مكان عصف وكذا اذا  
 تغير المعنى مع وجود التطير عند ابي حنيفة ومحمد خلاف الى يوسف كقوله ان الذي ينوي  
 الى قوله هم شر البرية مكان خير البرية وقوله فاما من اعطى واتق فستيسر للعسكري  
 مكان اليسرى وكقوله الشيطان علم القرآن وان لم تكن الكلمة في القرآن ومعناها واحد  
 يفسد عند ابي يوسف خلافاً لقوله نعم العبدان اياها ثالث مكان الواو وكما نقل عن ابي  
 انه قال من عسر عليه في الاثم في قوله طعام الاثم فل طعام الفاجر وان كانت الكلمة في  
 القرآن ومعناها واحد كقوله فانكحوا ما طاب لكم مكان ما طاب لكم ولا يفسد ان يكفر به  
 مكان يشك به لا تفسد بالاتفاق وكذا اذا كانت متقاربين كالفاسقين مكان  
 الظالمين والمعتقين مكان المؤمنين وعند عدم التطير او عدم المعنى سواي تبدل جميع حروفها

الاجزاء

او بعضها وكذا اذا كان يحذف حرف كقوله سد واسقين في بييد وتستعين وكقوله  
 فمن اتقى وزاد ذلك مكان اتقى وتخرج من ارضنا ببرك مكان سرك تفسد وقيل  
 منه لا تفسد والاول مح وان لم يتغير المعنى يحذف الحرف لم يفسد كقوله الم ذاك  
 الكتاب وقال بعضهم لهما تفسد وفوق قياس قول ابي يوسف واذا اراد حرفاً نسبت  
 انه لم يتغير المعنى كقوله وز رايب مسويه مكان وز راي لا تفسد عند ابي حنيفة  
 وقال ابو يوسف تفسد تفسد وهو الفتوي ولو حذف حرف من كلمة للمعنى لا يسنون اوله  
 اخري تفسد صلوته كما اذا اراد ان يقرأ الحمد لله فقال الحمد لله ورد وتحول الى موضع  
 اخر وكذا اذا بدله سور والعاديات فقال والقام تركها وتحول الى سور اخرى فسد  
 في الصاد في الثانية ولم يخلعوا في الاولي لوجود الضمة المكتوبة بقلم الوجود  
 في الثانية وهو الاول واذا اخطأ في الحزكة ولم يعلم ان الحركة تغير المعنى فتح  
 المعنى فسدت صلوته كقوله هو الله الخالق الباري المصور بفتح الواو وقال ابو يوسف  
 لا تفسد ان لم يتغير وان لم يفتح المؤتم تفسد كما اذا نصب القاذف والياء والراء  
 ويحذف الطاء والظا في قوله لا ترفعوا اصواتكم ويترسل عليهما شواظ ولو بدل  
 حرفاً مكان حرف وكما نقل بين المخرج كالسين والراء مكان الصاد وتغير المعنى  
 كقوله هو الله الخالق الباري المصور بفتح الواو وقال ابو يوسف لا تفسد ان لم  
 يتغير وان لم يفتح المؤتم تفسد كما اذا نصب القاذف والياء كقوله اذا جاء الله الله  
 بغير الله تفسد صلوته بالاتفاق وكقوله السهم مكان العهد وسلو عليه مكان وتلو  
 عليه وعلى عباده الساعين مكان الصالحين والياء مكان الطاء كقوله ولا يحسن  
 على تمام المسكين مكان طعام وكذا الطحيت مكان الحيات لعين المعنى في قوله الصراط  
 لا تفسد بالاتفاق لعدم التغير ولو فظا لطاء مكان الصاد في قوله غير المغضوب عليهم  
 ولا الطالين وخبرها تفسد بالاتفاق وكذا اذا قرأ بالذال او الزاي لتبدل اللظ  
 والمعنى الاما قال محمد بن سلامة البخاري ان الساي يعني عنه ولا يجوز الاقتداء به  
 كالتفد والسندي والالغ وفانا اذا ابدل حرفاً مكان حرف كالجيم مكان الزاي  
 او السين مكان الشين وزيد وينقص لظرون لكنه لسانه اذا لم يقصر في النقام  
 وفي قراءة يدع اليهم بتحقيق العين اختلاف وقول محمد انها لا تفسد لحوار  
 الثلثين مكان التشديد وابدال الهن مكان حرف العلة وعكس جازان حتى لو  
 قرأ والصلوة الاسطى ولا ياتى بالفضل لا تفسد صلوته وعند ابي يوسف تفسد



وهو رواية عند أبي حنيفة والفتوى هو الاول واذا اشرح في القراءة ان لم يترك  
حرفا غير المعنى جازا والا فلا ولو وقف في غير موضع عند تمام الكلمة وتغير المعنى ان  
تصدق فسد ويكره ان يقف في غير موقف فان الوقف منازل القرآن ولو قرأ لا يتغير  
مكان لا يتقانون او على العكس نحوها ان كان منها وفا ابدا او عامدا نحو هذا الكسر  
وان كان عن خطأ او حاجة لا بأس به وقراء القرآن في الصلوة بغير العربية وان اختلفوا  
فيها ولكن لا خلاف في ان اصحابه العربية فيها فريضة حتى اذا تركها مع الفقد في  
مقدار ما تجاوز به الصلوة فقد صدقوا وكذا القراءة الشاذة مكان المشهور  
واما ما يفسد وصف الفريضة او غير يبقى الصلوة نافلة فترك العقد الاخير  
اربع من المسائل الاسمي عشر وهي قدر الموى على الركوع والجلود ويذكر صاحب الترتيب  
الغليظة وطلوع الشمس في صلوة العجر ودخول وقت العصر في الحجة وكذا ركوع  
المسبوق وسجوده اذا ذكر الامام في الصلاة الثانية قبل سابقه فيها وغروب  
الشمس في العصر لا تقصد ها وطلوعها في العجر يقصد ها **فصل** صلوة السفر  
اذا اخرج الانسان من عمارات قريته ووطنه قاصدا موضع ابنة وكين ذلك الموضع  
مسير ثلثة ايام وليا لها في البر يسير الابل ومشي الاقدام سير متوسطا على قدر  
السهم ولجل وفي البحر الهلك على قدر الموج المستوي لا العالية ولا الشاككة  
كان مسافرا وقربته في الصلوات الرباعيات الثلث ركعتان ركعتان لا يجوز الزيادة  
عليها وجميع ما ينقص في صلوة المسافر ست ركعات من ثلث صلوات الظهر والعصر  
والعشاء فان مكى من هذه الصلوات اربعا وقد تعد في الثانية اجزائة الركعتان عن  
فرصة وكانت الاخرى ان نافلة وان لم يقعد في الثانية بطل فرصته ولا يقيد  
المقيم مسافرا نحو البنية ويقيد المسافر مقيما كالحجاء ومن لم يزل في السف  
كالبحار والكارى والملح ومن لم يخرج قط والماء والرجل والريشة والظليفة  
في حكم السف والاقامة سواء واذا اخرج المسافر قبل خروج وقت الصلوة نظر فان  
دخل مضره قبل خروج وقتها اتم واذا دخل مسافرا في صلوة مقيم تبع بها الوقت  
اتم فان دخل مضره في قايته لم يجز صلوة خلفه وان صلى مسافرا مقيما احدى هين  
الثلث ركعتين سلم واتم المقيمون صلواتهم وليتخبر له اذا سلم ان يقول اتموا صلواتكم  
فان اتموا سفر والقبى والكافر اذا استأجر فباع القبى واسلم الكافر في الطريق ففقدت  
الى التقدير سفره وان كان ذلك قصر المسلم واتم البايع ومن

صلوة في السفر قصتها في الحضر ركعتين وان قاسته حال الاقامة قصتها في السفر ركعتين  
والعاصي والمطيع في رخصة السفر سواء ولا يخفى في السفر بين الصلوتين في وقت واحد  
فان اذا لم يجمع بوجوه الظهر والعصر الى اخر وقتها ويصلها ثم يصلي المغرب والعشاء  
في اول وقتها وكذا في غير المطر **فصل** ويصلي المسافر ركعتين من هذه الصلوات  
من حين فارق موق قريبه الى ان يعود اليها او ينوي الاقامة في غير ما حقه من  
يومها فصاعدا ولا حاجة الى البنية في بلد الاوطان ثلثة اضلي كواله ومنشأ  
او موضع اهله ووطن الاقامة في موضع عمار من جذران ينوي الاقامة فيه خمسة  
عشر يوما او اكثر ووطن السكنى وهو الموضع الذي ينوي الاقامة فيه اقل من خمسة  
عشر يوما هذا السبب سواء لا يبطل موطن السكنى ووطن الاصل لا يبطل الا بقله  
ووطن الاقامة يبطل بالوطن الاصل ووطن الاقامة وبأسا السفر ولا يبطل  
توطن السكنى ولا يخرج لابتية السفر وتقدم السفر شرط لثبوت وطن الاقامة  
في رواية حتى لو كان بين وبين الوطن الاصل اقل من مسير السفر فهو وطن يمكن  
لاوطن اقامة وان نوي الاقامة فيه شهرا وفي رواية ليس بشرط وفي رواية  
ومن كان له وطن اصلي فاستقل عنه واستوطن غيره ثم سافر فدخل وطن الاصل  
ثم لم يقيم وكذا الحكم في وطن الاقامة وان نوي المسافر ان يقيم بمكة ومناجسة  
عشر يوما لم يتم فان كان احد الموضعين تبعا للآخر بحيث تجب الحجة على سكاها لم يتم  
بين النهار في احدهما والليل في الاخرى يقيد مقيما بدخوله الذي نوي المسمى  
فيها ومن دخل بلدة ولم ينو ان يقيم فيه خمسة عشر يوما وانما يقول هذا اخرج اليه  
غدا حتى يبق على ذلك سنين صلى ركعتين واذا دخل العسكر ارض الحرب ونو واقامة  
خمس عشرة يوما سواء اذا حاصر قوم مدينته او حصنها في دار الحرب او حاصرها  
اهل البنية دار الاسلام في غير مصر او حاصروا في البحر ونو واقامة خمسة عشر  
يوما فالصوم يقصر ون والعيد يصير مقيما باقامة مؤلاه ومسافر السفر وكذا  
المرأة مع الزوج اذا استوفت مهرها وكل من لزمته طاعة غيره من امام او امير  
جيش والركبان والعرب وسائر اهل البراري اذا دخلوا بيوتهم واهلهم واهل  
فما لم يزلوا مترا لا ونو واقامة فيه خمسة عشر يوما كانوا مسافرين فاذا اتموا  
ونو واقامة صاروا مقيمين وسوا تر لو الهيطان والبرية وهذا قول في  
والفتوى **باب** صلوة المريض اذا اعجز المريض عن القيام او خاف به زيادة



منه يصلي قاعدا ركع وسجد فان عجز عنها او ما بها برأسه وجعل السجود اخفض من الركوع ولا يرفع الي وجهه شيئا يجذ عليه فان فعل كان ذلك ايما بالسجود ويجلس المريض في صلوة حيث شاء فان لم يستطع القعود استلق على قفاه وصلى خلية الى القبلة واوي بالركوع والسجود برأسه فان اضطجع ودحا الى القبلة جاز والاول اذلي وان لم يستطع الايما برأسه اخر الصلوة ولا يومي بيمينه ولا حاجبيه ولا يبتلها فان قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه يسجد او مؤتمما لم يستطع الركوع والسجود او مستلقا ان لم يستطع القعود وان صلى قاعدا ركع وسجد لم يضر ثم صبح بنا على صلوة قائما وقال محمد يستقبل الصلوة فان صلى بعض ثوابه باماء ثم قد ركع الركوع والسجود استأنف الصلوة واذا لم يقدر المريض على الصلوة ثابما ومات لاجب عليه الفدية وان صبح وكان ذلك اقل من صلوة يوم وليلة فضاها وان كان اكثر فلا فضاها عليه والقوليت في الممن يقضيها في الصلوة كاملة والقوليت في الفدية يقضيها في الممن كما يقدر والمريض الزاكي او الضعيف اذا لم يقدر على الترتول واليساره من الصلوة يتلوه صلى المكتوبة على الذابة بالاماء واذا لم يقدر العبد المؤمن على الوضوء جيب على سيد ان يومئذ ولا يجب على الروح ان يحاهد زوجته في مرضها الوضوء وغيره ومن عجز عن القيام في رمضان لعمومه ففعل قاعدا او من اعنى عليه خمس صلوات فماد وفضاها اذا صبح فان فاتته بالاعناء اكثر من ذلك لم يفسد

**باب الصلوة على المراكبين**

ولا يجوز على الذابة صلوة الفرض ولا الواجب كالمندور و صلوة الجنان والوتر وهذا التطوع وحده التلاوة المستلزمة على الارض الامن عذر وجوز التلقا مطلقا ولا يجوز الصلوة ماشيا كف ما كان ولا ساجدا فان لم يستطع الترتول عن الذابة لحرف او شد طين او ماء يصلي على الذابة قائما بان كانوا احصا صلوا لذلك جماعة فان قدر راعا على الترتول ولم يقدر راعا على الركوع والسجود والقعود او مواقفا على الارض ولو قدر راعا على القعود ولم يقدر راعا على السجود صلوا قعودا على الارض بايما وان لم يقدر راعا على اتفاق الدواب طولا عليها وخذنا بايما وانما يصح جماعةهم اذا صعدوا ان لم يكن بينهم طريق او فصر كبير وذكر في الاصل انه لا يجوز صلوة الركبان جماعة وقال ابو يوسف حرم ما كان في صلوة الحزن واذا كانا اثنين في شق يحمل اوية شقين على ذابة واحد واقدر احد

بالاخر

بالاخر جاز وان كان كل واحد على ذابة لم يجز **فصل** ومن كان في السفينة خرج الى الشط للصلوة ان قدر عليه وان لم يفعل مع القدر وصل في جاز فان كانت واقفة صلى قائما ثم الى القبلة على اي حال كانت السفينة فان دارت السفينة استدار وهو معها الى القبلة وان كانت ساكنة صلى قاعدا مع القدر على القيام جاز عند اي حيفة ولا يجز به عند يده فاخذ **باب** صلوة الخوف وهي مسروعة وعن ابى يوسف انها لم تكن مسروعة واذا اشتد الخوف جعل الامام الناس طائفتين طائفة حلقه وطائفة في وجه العدو فيصلي بطائفة ركعة ومحدثين فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة الى وجه العدو وجاءت تلك الطائفة فيصلي بهم ركعة وسجدتين وشهد وسلم ولم يسلم او ذهبوا الى وجه العدو وجاءت الطائفة الاخرى وصلوا ركعة وسجدتين بقراءة ولشهاد وسلموا فان كان الامام معهما صلى بطائفة الاولى ركعتين والثانية ركعتين ويصلي بالطائفة الاولى ركعتين من المغرب وبالثانية ركعة وهذا اذا كان العدو في غير حافة القبلة اما اذا كانوا في جهتها جعل الامام الناس صفين فكثر وكبر واجمعا فاذا ركع ركعتين جميعا وصرخوا جميعا فلما سجد السجدة التي ليه والمؤخرون عرسوا خلفهم ثم رفع رأسه ورفقاوا بسجد الصف المؤخرون والاولون يجرسونهم فاذا رفعوا سجد الامام والمقدم فاذا رفعوا سجد الصف المؤخر ويقفون في الركعة الثانية كذلك ولا يقتلون في حال الصلوة فان فعلوا بطلت صلواتهم وان اشتد الخوف صلوا تركبا واحدا يرمون بالركوع والسجود الى اي جهة شاءوا وان لم يقدر راعا على التوجه الى القبلة والمراكب اذا كان طلبا لاجور صلوة على الذابة وان كان مظلوما جاوز وهي ساكنة

**باب سجود التلاوة**

في القرآن اربعة عشرية يجب السجود فيها جميعا على الثاني والسمع قعود السماع او يقعد اذا كان الثاني قاعدا وان كان كافرا او مكذبا عذرا او كاذبا او نفسا او جنبا حتى لو قرأ مخفون او نيام او طوطى لا يجز ولو قرأها سكران جيب عليه وعلى السامع ولو تلاها كغير العربية جيب على الثاني والسمع ثم اولهم يفسهم وعن ابى يوسف في غير العربية انها لا تجز اذا لم يفهم ولو قرأها ما لا يجز السجدة ولا يجز السجدة على من لا يجز عليه الصلوة ولا قضاؤها كالكار والمجنون والصبي والمجانين والبدن و آيات العن والعن وفي الرد والخل وبياسر امل ومهم والاولى في الحج وفي الفرقان والنمل والمرتل ومن وحى السجدة والحج واذا السجدة انشقت وقرأ الام

الحج



رتبة ويشترط للجمعة ما يشترط للصلوة من الطهارة وسائر العورة وغيرها فان كانت  
 الشرايط موجودة سجدة واحدة سجدت في كل ركعة والصلوة بفساد الصلوة بفساد ركعة واحدة وان يقرأ  
 السورة في الصلوة او غيرها ويترك الركعة ولا يقرأ في الركعة ويحكم ما سواها  
 والافضل ان يقرأ قبلها في الصلوة او غيرها اية او اثنين ويكون للامام ان يقرأ اية  
 السجدة قاصدا في صلوة لا يجزئ فيها بالقرأة وان قرأ سجدة واحدة والقوم معه وان لم  
 يسمعوا وحسب الركعة على المأموم بقراءة الامام ولا يجب على الامام بقراءة المأموم ولا على  
 المأموم وان سمعوا اية سجدة وهم في الصلوة ممن ليس في الصلوة لم يسجدوها في الصلاة  
 وسجدوها بعد الفراغ فان سجدة واحدة في الصلوة لم تجزهم ولم تقصد مسكوتهم ومن يلهي  
 اية سجدة فلم يسجد حتى دخل في الصلوة في ذلك الموضع فتلاها وسجد لها اية سجدة  
 عن التلاوة وان تلاها في غير الصلوة ولم يسجد فليس عليه قضاءها فسد ثم دخل في الصلاة  
 فتلاها وسجد لها ولم تجز الركعة الاولى وان قرأ اية السجدة في الصلاة ولم يسجد لها فساد  
 ما لم يخرج عن الصلوة فان خرج لم يقصر السجدة وان قرأها في غير الصلوة ولم يسجد فليس عليه  
 قضاءها وان طال الزمان واداءت الامام اية سجدة وسمعها رجل خارج الصلوة  
 ولم يدخل معهم لم يسجد فان دخل معهم بعد ما سجدوا لم يسجدوا وان دخل قبل ان يسجدوا  
 سجد معهم وان كانت السجدة في آخر السورة فركع بها اخرته الصليته عن السجدة بين  
 وادرك لها خلال الركعة بدلا عن السجدة جاز استحسانا واداء ايات السجدة  
 مجلس واحد او في مجلسين فليس عليه لكل واحد سجدة **فصل** ومن كرر تلاوة سجدة  
 واحدة في مجلس واحد اخرته سجدة واحدة فان اختلف المجلس فليس عليه لكل تلاوة  
 الركبة على التلاوة المتتالية وان لم يكن في الصلوة مجلس واحد كان في مجلسين حتى اذا  
 كرر تلاوة سجدة واحدة مرارا لم يمتد لكل تلاوة سجدة وان كان في الصلوة فهو  
 مجلس واحد حتى اذا كررها مرارا في تلك الصلوة كرهته سجدة واحدة بالامام فان تلاها  
 الركبة ركعتين مرارا او علامة التلاوة تسمى مرة ومع وجب على التارك سجدة وعلى السامع  
 لكل سماع سجدة ولو كان كل واحد منهما في صلوة على رتبة يقرأها مارا وجب لكل  
 واحد منهما تلاوة سجدة واحدة وتلاوة سجدة بعد ما تلاها فان تلاها  
 الثانية ولم يسجد فترك ثم ركب فاداءها جاز والركعة في صلوة غير المأموم  
 مجلس واحد جميع الصلوات عند اي مؤمن ولو لم يركبها في ركعة واحدة حتى اذا ركبها  
 كل ركعة سجدة والمجدة وروايات مجلس وخطي المدي مجلس واعضان الشجر

العظيم

العظيم الذي لا يقدر الرائي من حصن الى حصن الا بالترؤك والصعود ويقدر رجاله  
 وروايات المدح محال ولا تقصد فيها ولا تسلم ويبلغ السامع الثاني فيها  
 ولا يرفع رأسه قبل الثاني واداءت اية السجدة **فصل** والسجدة ان يكون ولا يرفع  
 يديه ويسجد ويقول فيها بحان ربي الاعلى ثلثا فصاعدا ثم يكبر ويرفع رأسه ولا تشهد  
 فيها ولا تسلم ويبلغ السامع الثاني فيها ولا يرفع رأسه قبل الثاني واداءت اية السجدة  
 في وقت مكره يسجد فيه جاز ولو تلاها في وقت مشحوب فسد في وقت مكره لم  
 تجز ولو قرأ عند الطلوع يسجد عند الغروب جاز وتجدد التلاوة واجبة  
 على التراخي والفضل اوقاتها القوزحالة القرأة الا في الاوقات المكرهه  
**باب صلوة الجمعة**  
 وهي فرضية وشرايط وجوهها اثني عشر شيئا ستة من صفات المصلي وستة من  
 غيرها فالسنة الاولى ان يكون العقل والبلوغ والحرية والصحة والاقامة  
 هي لا يجب على النسوان والصبيان والمجانين والعبيد والمرضى والمسافرين فان  
 حضر واصلوا اجزاءهم عن فرض الوقت والاعى اذا لم يجد قائدا لا يجب عليه الجمعة والجماعة  
 بالاتفاق فان وجد قائدا بذلك عند اي حذيفة وعندهما يجب والست الاخرى هي شرايط  
 الصحة ايضا وهي المضرب للجمعة والسلطان والخطبة والوقت والاداء على وجه الاسهاب  
 حتى ان امز لو غلق باب حصنه وصلى فيه سجدة لم تجز ولو فتح الباب واذن للناس الدخول  
 جاز والمضرب للجمعة مختلف فيه والاصح انه مدينة فيها سكك واسواق ولها رسايق ولها  
 والي يقدر على اصناف المطاويين واقامة الحد ودجسه وعله او علم غير وموضع اداها  
 داخل المضرب وخارجة قرب منه كصلى العيد ويحرم عن يمينه ان الجمعة تجوز خارج  
 المضرب مقدار ميل او ميلين وتجب الجمعة على من في المضرب البداء اولاً ومن هو خارجة اذا  
 سمع النداء او لا مانع له وجب السعي اليها بعد النداء فان حضر قبله فهو ثواب واذا دخل  
 القرى المضرب يوم الجمعة او نوى المكث فيه بثلثة ايام وان غزم الخروج قبل الصلوة  
 لا يلزمه ولا يجوز الجمعة في القرى ولا يجوز اقامتها الا بامر السلطان او من امره  
 واذا مات او الى مضرب فبهم خليفة الميت او صاحب شرطه او القاضي او جميع الناس  
 على رجل شيع بهم بغير اذن الخليفة واقل الجماعة المخرج فيها ثلثة سوى الامام عند اي  
 حذيفة وقالا اشان سواء وسقطت صلوة الجمعة باقتداء المسافر والعبد والمرضى  
 ويجوز امامتهم فيها واداءت الناس عن الامام قبل ان يقيد الركعة الاولى بالسجدة



الا للتسار والقدسيان استئناف الظهور وان يقرأوا بعد اتمها جمعة وقالوا ان افصح القوم  
 معه ثم تفرقوا منها جمعة وان بقيت من المسافرين او العبيد والاحرار منها جمعة بالانفاق  
 عندهم وان نزل القوم بعد ما خطب وجاهلوا وروى عن علي بن محمد ان اماما  
 لو كر للجمعة ولم يكن القوم حتى ركع ثم كبر واو ركعوا معه جازت للجمعة ولو رفع راسه  
 قبل ركوعه لم يجز واذا خرج الامام للخطبة ركن الناس الصلوة والقرأة حتى يسمع خطبته  
 الا في الجبل والحر والبرق فلهذا يقرأها اذا ذكر ليل يفتوته للجمعة ويبلغ ان ينصتوا واستوا  
 للخطبة ويحتملون ما يحبون في الصلوة ولا يردون السلام ولا يقولون علي النبي عند  
 ذكره الا في انفسهم وكذا التامين للمادة عينة ولا يقرأ البيهقي وان لم يسمع للخطبة ومن دخل  
 المسجد والامام يخطب يجلس ولم يركع واذا اذن المؤذن الاذان الا ان لم يركع اليك  
 فعملوا في الدنيا وتوجهوا الى الجامع فاذا اصعد الامام المنبر يجلس ويؤذن المؤذن  
 بين يدي المنبر فاذا فرغ اقام والسيف بيسان وهو متك على خطبة قبل الصلوة  
 خطبتين يفصل بينهما جلسة وهو على المنبر فيهما مستقبل القوم مستدير القبلة  
 يبدأ فيمدا بذكر الله تعالى والثناء عليه وعلى رسوله ثم يعطى الناس وحكم بالدعاء  
 فان اقتصر على ذكر الله تعالى جاز عند ان خفيفة وقال لا ابد من ذكر طويل سمي خطبة  
 وان خطب قاعدا او مستلقيا او عينا خطبان جاز ويكره فاذا فرغ من خطبته اقام  
 وترد ويصلي بهم للجمعة ركعتين جهرا بالقرأة فيها وليس فيها قراءة سورة بعينها ولو  
 الامام وقدم غير الصلوة جاز ولو قدم من لم يخضر للخطبة لم يجز للجمعة فان صلى  
 صلى بهم الظهر فلا احدث الامام فقدم من لم يخضر للخطبة قبل ما افتح الصلوة ولو  
 امر من لم يشهد فامر هو غير اختل فوافيه ولو امر جيبا ان تقدم فامر الجيب طاهر  
 جاز ولو امر صديقا او امرأة تقدم غير الجوز ولو قدم القوم رجلا او تقدم واحد  
 منهم وصلوا والامام في المسجد جاز ومن اذ ركن الامام في صلوة الجمعة صلى معه  
 ما اذ ركن وبني عليه الجمعة وكذا ان اذ ركه في جود السهو او في التشهد وقال  
 ان اذ ركن الركعة الثانية بطلت للجمعة وان اذ ركن اقلها بني عليه الظهر  
 فيصلي اربع ركعات يقرأ فيها من وجلس في الثانية وكذا من صلى للجمعة في المصالحات  
 للاحتياط اذا صلى بعدها الاربع ركعات بنية الصلوة الاخير التي يقرأ فيها ومن صلى الظهر  
 في منزله يوم الجمعة قبل صلوة الامام ولا يذره كن وجازت صلواته فان بدله ان يجز  
 للجمعة فتوجه الى الجامع بطلت صلوة الظهر بالسعي عند ان خفيفة وقال لا يطل حتى يدخل

الامام

الامام ولا يقبل الظهر جماعة في يوم الجمعة الا في موضع لاجبة فيه كالقري ويبنى المهم بيلون  
 الظهر جماعة في يوم الجمعة الا في موضع لاجبة فيه كسائر الايام ومن صلى الظهر بقوم ثم جاز  
 للجمعة وملاها فالظن انه تطوع وللزم مجزي عن الذين ويبنى لمن جاز للجمعة والعديد  
 ان يلبس احسن ثيابه ومن طيبان وحده ويفضل ان قدس ولا بأس ان يجز في مشر واحد  
 في موضعين ولا يجز اكثر من ذلك كذا روي عن محمد وهو الفتوى وعن ابن يوسف انه لا يجوز  
 في موضعين الا اذا كان بينهما كبير فيكون كصغيرين وان لم يكن كذا كانت الجمعة لمن  
 سبق منهما على الاخرين ان يعيدوا الظهر وان صلى اهل المجدين فصلوا للجمع فاسد  
 والجمعة عساجير اذا كان الامام امير الحجاز او الخليفة وقال محمد لاجبة بمنافاة  
 لا تقضى في السنة الا اياما ولا جمعة بغير فوات في قوتهم جميعا ولا يكره الخروج الى السفر  
 يوم الجمعة قبل النكاح كما لا يكره بعد الصلوة **باب صلوة العيدين** وهما  
 واجبتان وما شرط لصلوة الجمعة فهو شرط لها الا الخطبة فانها سنت لذاتهما  
 عن الصلوة وجوز الصلوة بدونها فان خطب قبلها جاز وتكره وليسمع لها القوم  
 ويصنعون ولا اذان ولا اقامة فيها ولا نافلة في المصلي قبلها ومن احب فليصلي  
 بعدها بعد الخطبة اربع ركعات بتسليمين والسجدة في العیدن الاعتسال والتطيب  
 والاستياك والموس واللبس احسن الثياب ويظهر برحاو وشابث ويكره من العترة  
 حسب طاقته وبرده **فصل** ويستحب يوم الفطر ان يطعم الناس قبل الخروج الى الصلاة  
 ثم يوجه ولا يكره في الطريق عند ان خفيفة ويكره عند هذا ويؤخر الصلوة قليلا ثم يصلي  
 الامام بالناس ركعتين يكره في الاولى للافتتاح ولغيره بركعة اللهم الي امر ثم يكره  
 ثم يتبع ذلك ويصلي خفيفة ثم يقرأ الفاتحة والسورة جهرا ثم يكره للركوع واذا اقام الى الثانية  
 يقرأ اولها ثم يكره ثلثا وربع بالراجحة فتكون التكبيرات الود ايد سئلت في الاول  
 قبل القرأة وثلاث في الثانية بعدها وهذا مذهب ان خفيفة واصحابه وقد اختلفت  
 الصحابة رضوان الله عليهم وما استحب منها لموافقة الخلفاء العباسية ما اسهر عن ابن  
 في الذوات تكبيرات خمس في الاولى وخمس في الثانية ويقدّم التكبيرات على القرأة  
 في الركعتين وربع يديه في تكبيرات الرواية عند ان خفيفة ومحمد بن حنبل ان يوسف  
 والواجب على القوم متابعة الامام في التكبيرات على راي الامام لا راي انفسهم ونفل  
 بين كل تكبيرتين بسكنة فذكرت بركات ومن اذ ركن الامام في الركوع فحافا كن  
 تكبيرات العید فاما بقوله الركوع فرفع اذا افتح الصلوة ويكره في ركوعه ما ذكر عليه



منها عند أبي حنيفة ومحمد خلاف أبي يوسف والواجب على القوم مسابقة الإمام في الكنية  
بدل السج فان الكنية واجب والتسبيح سنة ويرفع راسه اذا رفع الإمام ويسقط ما بقي  
عنه من التكبير وقال أبو يوسف لا يكبر في ركوعه ومن فاته ركعة فنهاها وبدا فيها  
بالقراءة ثم يكبر ثلثا ثم يكبر أربع فاذ اصلوا خطب الإمام خطبتين كنية للجمعة يعلم الناس  
في الأولى صدقة الفطر واحكامها ومن فاته صلاة العيد مع الإمام لم يقضها فان غم هلك  
القطر وشهدوا عند الإمام بعد الزوال سر ربه البارحة صلى العيد من الغد فان حدث  
عذر منع من الصلوة في اليوم الثاني لم يقبلها بعده ومتى شركت في اليوم الأول لعذر  
لا يقبل لعين **فصل** ويجب في يوم الاثنين ان يوحى الأكل حتى يسبح من الصلوة وتوجه  
إلى المصلي ويكره في الطريق عديم ويقبلى الأضحية كصاوة القطر ويخطب بعدها خطبتين  
يعلم الناس فيها الأضحية وتكبيرات التشريق فان كان عذر يمنع من الصلوة يوم الاثنين يصلها في اليوم  
الثاني وكذا في الثالث ولا يقبلها بعده لك وإن أخر الصلوة في اليوم الأول والثاني لعين  
عذر جاز وقد أساء ويحب المحافظة في الطريق في صلوة العيدين وهو ان يذهب في طريق  
ويرجع في طريق آخر وإذا اجتمع العيدان في يوم واحد يعني العيد والجمعة يشهدهما ولا يترك  
واحد منهما وعيد الفطر اول يوم من شوال والخمس تأخر ذي الحجة ويومان بعد والتشريق  
ثلاثة أيام آخرها ثالث عشر ذي الحجة والأيام المعدودات أيام الضحى والمعدومات أيام التشريق  
كذا روي عن أبي يوسف وقيل على العكس وقيل ان المعدومات أيام العشر والمعدودات  
التشريق والاولى اجمع فيكون الثاني والثالث من الخ منهنما **فصل** واول تكبير التشريق  
عقيب صلوة الفجر يوم عرفه وأخر عقيب صلوة العصر من يوم النحر عند أبي حنيفة فهو  
عقيب ثمان صلوات في يومين وقال أبو يوسف العصر من آخر أيام التشريق فهو عقيب  
ثلاث وعشرين صلوة في خمسة أيام والتكبير عقيب الصلوات المفردة وصلاة في الجاهلية  
المحجبة في الامصار واجب ولا تكبير على اهل السواد والعري وعلى النساء والمسافر  
وان صلوا جماعة اذا كان امامهم مثلهم ولا يخطب يصلي وحده سجدتي خديعة وقالوا  
على كل من يصلي المكتوبة عقيب صلوة تلك ومن دخل مع الإمام من النساء والعبيد  
والساقط من اهلهم التكبير ولا يكبر المستوفى مع الإمام فان كثرت لا تقصد صلواته  
ولا يكبر عقيب الجمعة ولا يكبر عقيب العيود والوتر والسطوع ويحل اذا التكبير اخرجته  
الصلوة في تكبير عقيب السلام قبل الكلام واستند بآر القبلة فان نسي الإمام كبر القوم ويكبر  
قبل الخروج من المسجد وهو جاز بعد السلام وقبله مستقبل القبلة ومستند بها ويكبر

قال

الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله **باب** صلوة التراويح وهي  
سنة مؤكدة مصلها النبي عليه السلام اثنتين او ثلثا للجمعة ثم تركها خشية العز عن التسبيح  
فاجتمعت العناية بعين عليها للامام عما خاف فتأكدت حتى لا يسبح للرجال المكائين تركها الاية  
والتراويح ان يصلي امام كل مسجد جماعة في شهر رمضان كل ليلة ما بين صلوة العشاء والوتر  
عشرين ركعة بعشر تسليمات ويجلس فيها خمس مرات بعد كل تسليمتين جلسة يذكر فيها الله  
تعالى فيها ويسبحه ويحمده وله ثم يؤمر بعضهم ولا يقبلى الوتر جماعة في غير شهر رمضان ويجب  
ان يقرأ في كل ركعة من التراويح من خمس ايات الى عشرة او اكثر ومن كان يحسن القرآن وحسن  
فيها فهو احسن وعن أبي حنيفة وأبي يوسف ان القاري اذا صلى في بيته باهله قام معه  
به تكبيرات الجماعة كان افضل والقبيح ان يخلو في البيت في صلاة واحدة واحدا  
وقيل قام بها بالجماعة واجبة على الكفاية حتى لو تركها اهل بيته كلفوا انما اذا صلوا  
منهم قوم وتخلف عنها البعض وصلوا في البيوت لم تكن آثمة وقال محمد اذا كان الرجل  
منا يتقدي به فالمسجد افضل واذا صلوا التراويح بعد الوتر جاز واذا اطلع الفجر  
الثاني لم يبق لها وقت ولا يقبلى ومن صلى التراويح قاعدا من غير عذر جاز ولا يشترط  
واذا صلى التراويح كلها تسليمة واحدة وقعد عند كل ركعتين وان خاف ان يشغل على القوم  
لا يزيد في العدة على قراءة التشهد وفي القراءة على الفاتحة وثلاث ايات قصار او الطلعة  
وخوها **باب** الصلوات المستنونات صلوة الافحي قل ما فاتت عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وكان يقبلها من ركعتين الى اثني عشر ركعة يقرا فيها ما  
يسر وقال قوله واسبراهيم الذي وفا وفي عمل يومه اربع ركعات من اول النهار  
**فصل** وصالوات الليل مندوبة ويقبلى ما سهل عليه ولو ركعتين والسنة فيها ثمان ركعات  
باربع تسليمات وكانت فريضة ثم نخت **فصل** وصالوات الجماعة ثلث عشرة ركعة يعيلى  
من اهل انصار ويشهد عند كل ركعتين ولا يسلم في آخر صلواته وصل على النبي والى  
كبر ويحمد وقرأ وهو ساجد فاتحة الكتاب سبع مرات وآية الكرسي سبع مرات وقيل  
لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير عشر مرات ثم  
يقول اللهم استنك بعقد العزم عن شرك ومنتهى الرحمة من كتابك وباسمك الامم  
وحيدك الاعلى وكلماتك التامات كلها ثم يسلم حاجته ثم يسبح راسه ويسلم يمينا  
وشمالا **فصل** وصالوات التسبيح مائة النبي عليه السلام لستم اسجد ايا بالرحمة  
الله ومغفرة الله تسلم من شامتي شارب اربع ركعات يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب



وسون فاذا اخرج من الصلاة في اول ركعة يقول وهو قائم سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشرة مرة ثم يركع ويقول لها وهو راكع عشر مرات ثم يركع راسدا ويقول لها  
عشر في خمسة وسبعون في كل ركعة يفعل كذلك في اربع ركعات ان صليها في كل يوم مسترخيا  
والا في الجمعة من اذ في كل شهر اذ في كل سنة اذ في عمر من ليتغسل الله دينه اوله وا  
قد نية وحديثه خطان وعمر صغير وكبير سر وعلايته ان ساكا وعدا النبي عليه  
السلام عنه العباس **باب** الاستسقاء ليس فيه صلوة مكتوبة جماعة عند  
الرجوع والى الناس وحداوا مثل الاستسقاء وعاء واستغفار وقال  
ابو يوسف ومحمد يخرج الامام بالناس ثلث ايام متتابعات او ثابته ويصليهم  
ركعتين كل يوم كافي الجمعة يقرأ فيها ما يشاء ويقرأ في سبحة اسم ربك الاعلى هل  
اتاك خسر وفي زيادة التكريرات كما في العبدان روايتان ثم يحط بعد الصلوة  
خطبة قائما على الارض محتدما على قوسا وسيف او عصا مستقيلا بوجهه الناس  
وهم مقبلون عليه كافي خطبة الجمعة يستمعون وينصتون وفي الخطبة روايتان  
فاذا اخرج من الخطبة يجعل ظهره الى الناس وجهه الى القبلة ويقرب رداءه ان كان مر  
يجعل اسفله اعلاه واعلاه اسفله وان كان مذورا جعل الجانب الايمن على اليسر  
والايسر على الايمن والقوم لا يقبلون اذ دبرهم ثم يستغل يدعا الاستسقاء قائما مستقبل  
القبلة رافعا يديه نحو السماء والقوم كذلك تقوم مستقبلون وجوههم الى القبلة  
على ما كانوا وقت الخطبة يدعونهم تضرعا وابتهالا ويستغفرون له ويخبرون  
التوبة ويستسقون كذلك ساعة طويلة ثم يرجعون تاييبين مستغفرين فاذا اخرج  
الامام او نايبه ولا يقبلون جماعة ولا يخرج اهل الدعة الاستسقاء **باب** صلوة  
الكسوف اختلفوا في وجوب صلوة الكسوف واختلفوا في نواتر السنة بها فينبغي  
للإمام او نايبه اذا انكشف الشمس ان يجمع الناس في المصلى او الجامع فيصليهم ركعتين  
كسائر النوافل ويقرأ فيها ما يشاء ولا جهز عند قصر الدعاء بعد ما وان قصر الصلوة على  
الدعاء وتطويل الصلوة افضل فيدعوا حتى تجلي الشمس ولا خطبة فيها ولا يبعد  
الامام المنبر للدعاء فان لم يخرج الامام او نايبه صلوا اذ في بيوتهم اذ في  
منجدوا المستأجر مجتمعين او متفرقين **فصل** وفي خسوف القمر يقبل كل واحد لنفسه  
من غير جماعة وكذا في كسوف الانواع والمنايا قبل الرمح الشديد او الظلمة او  
الذائم والعذر وغيرهما **باب** الصلوة في الكعبة وهي جبانة من صلاتها

فاذا اصلى الامام فيها جماعة جازت صلواتهم كوت ما صلوا منفطين خلفه الى جنبه  
او وجهه او متعلقين حوله الامن كان ظهره الى وجه الامام وسوا كانوا في جوانبه  
او ظهرهم الى ظهره او وجوههم الى جنبه او وجهه واذا صلى الامام في المسجد الحرام  
حق الناس حول الامام وصلوا صلواتهم ومن كان منهم اقرب الى الكعبة جازت صلواته  
اذا لم يكن في جانب الامام والصلوة على ظهر الكعبة كالصلوة فيها **باب** الجنازة  
اختص الرجل وجهه الى القبلة على شقه الايمن كما يوضع في اللحد ولو استلقى على ظهره كافي  
الصلوة ليهون سرعه لا بأس به والاصح ستة ثلثة استلقا على الظهر وثلثة على الجانب  
الايمن اما الثلثة الاولى للمريض حال صلواته وللميت حال الصلوة عليه بان يكون راسه  
عن يمين المستقبل ورجلاه على يساره وله بعد غسله اذا اراد مسح بطنه للتقية  
والثلثة الاخرى حال نوم المريض وخروج روجه ووضعته في الحن وتلقن كلتي  
الشهادة اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ويقال عند دفن  
له والامان ضمير قلبه ولا يحكم بعبادته وشفاوته قطعا تلفظ بها ام لا واذا كانت  
واذا مات شدت والحية وعوضوا عينيه فاذا ارادوا غسله وترعوا ثيابه وضغوا على  
سريته وجعلوا على عورته خرقة ومحجرت سرهم وترادوا كان الماء قد اقل بالسدر  
او لخرص او يكون قراحا فيلف الغاسل على يساره خرقة ويغسل عورته تحت الاراء  
ثم يؤمنه الا ان يكون طفلا لم يكن بالومئذ ولا يظفونه ولا يشقه ثم يقبلا كما  
عليه ويغسل راسه وحيتته بالخطمي ولا يسح شعر ولا لحية ولا يقصر ظفر ولا شعر  
ولا سلف ولا خلق ثم يفيجونه على شقه الايسر ويقيت الماء على ايمنه ويغسله بالماء والسدر  
حتى يسري ان الماء قد وصل الى ما يلي الحت منه وخرج ثم يفيجه على شقه الايمن فيغسله  
كذلك وهكذا ثلث مرات ثم يحبسه ويسند اليه اذ يلقيه على ظهره ويمسح بطنه كما  
رقيقا فان خرج منه شيء غسله ولا يبد غسله ثم يلبسه بزار ويجعل الحنوط على راسه  
وحيتته ثم سارخصه والكافر على ساجد وهي الجنة والافت والكفن والركبة  
وانامل القدمين وظهرهما ثم يذرحه في كفانه وجر الاكفان قبل ان يذرح فيها  
وترادوا يغسل الرجل النساء ولا المرأة الرجال الا الزوجة تغسل زوجها  
وكذا اذا كانت معتدة من طلاق رجعي والميت بين النساء والميتة بين الرجال  
يتم كما اذا عدم الماء ويغسل الرجل الصغيرة الطفلة والمرأة الصبي الطفل  
والغريق يغسل الا اذا امره في الماء عند الاحراج فعنه الغسل والمقسط يصب الماء



عليه وكذا المقتول الذي يغسل **فصل** وكن الرجل واولاده الصغار وماله  
 في ماله وكنز زوجته عند يوسف خلاف محمد والمصحح ان من اخبر في النكاح  
 حالة الحيض يجزى على الكفن بعد المات كالنكاح وذوي الارحام المحارم ومن لا يجزى  
 على ذبي لا يجزى على هذا كاولاد الاعمام والعنات والاخوان والهنات ومن لا  
 له ولا يكفن من هؤلاء فكفته في بيت مال المسلمين والسنة ان يكفن الرجل في ثلثة  
 اوثاب ازار وقبض ولعانة فان اقتصر على ثوبين جاز واذا ازيد التمكن بسط  
 اللعانة طولا على الارض ثم يسط الازار عليها وتقبض الميت وبعده على الارض فيعطف  
 الازار عليه من قبل اليسار ثم من قبل اليمين وتقبض باللعانة كذلك فان خاف ان  
 يسار الكفن عنه عقد على ثلثة اوثاب وكن المرأة في خمسة اوثاب ازار وقبض  
 وخمار وخرقة يربطها تديها فوق الكفن ولعانة فان اقتصر على ثلثة اوثاب  
 ازار ورداء وخمار جاز ويكون الخمار فوق القميص تحت اللعانة ويجعل شعرها  
 على صدرها من الجانبين فوق الذراع تحت الخمار غير مضفورين والمهاق والمهقة  
 في الكفن على الجانبين ويكفن الصغير في خرقتين ازار ورداء واحد منهما يجزي  
 والتقسط يلبس في خرقه وما جاز لبسه جاز الكفن به والافضل الابيض والجد  
 والعقيق سوا الازار والرداء واللعانة بمعنى واحد وهي ثوب طويل عريض يستر  
 البدن من القرن الى القدم والقبض والذراع واحد وهو ثوب يستتر من الكف  
 الى الكعب من خلفه وقدمه واذا لم يوجد كفن السنة يكفن بما يوجد والمحرّم  
 في الكفن كالحلال واذا فرغوا من تكفين الميت يغسلون عليه **فصل**  
 والصلاة على الجبانة فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقيين وقيل  
 واجبة على الكفاية واذا لم يبق احد من المسلمين اذ حضر فانه لا يجزى  
 فامر المدة او القابض فان لم يجز اسقط تقديم امام الحي ثم الولي واذا صلى  
 عليها غير الولي والسلطان اعاد الولي وان صلى الولي لم يجز ان يغسل احد بعد  
 والولي العصبة كالأب والابن والاح والعم والاقرب اولي الا اذا قدم الا  
 راء احراما له وسائر القربى اذ لم يبق من الزوج ومولى الموات بالصلوة  
 على عبد من ابنة وابنه الحزين ولها مكانته وام ولد ومذبح اذا كان للميت  
 وليان متساويان في القرب كالأخوت والعين قدم الاكبر فيهما وان دفن ولم  
 يغسل عليه يغسل على قبره الى ثلثة ايام ويغسل على كل مسلم مات بعد الولادة على البر

والفاجر

والفاجر وقطاع الطريق والباغي اذا قتل بعد الحرب يغسل عليه واذا خرج اكثر  
 الولد حيا يغسل عليه وان وجد اكثره من الجنة يغسل ويغسل عليه والغبي اذ سبي  
 مع احد ابويه ومات لا يغسل عليه حتى يسلم او يسلم احد ابويه فان لم يسلم مع احد  
 ابويه يغسل عليه ومن قتل نفسه يغسل ويغسل عليه عند اخيه خديفة ومحمد ومن مات  
 في السفينة يغسل ويكفن ويغسل عليه والصبي اذ سبي احد ابويه ومات لا يغسل عليه  
 ويرمي به في البحر نزع اخر ولا بأس بالاعلام لصلوة الجبانة وهو معنى الاذان فيه  
 ويقوم المصلي بحذاء مرد الميت رجلا كان او امرأة وعن ابي يوسف انه يقوم من  
 الرجل عند راسه ومن المرأة عند وسطها واذا اصلوا على جنازة رجلا نالوا بحم  
 استحسانا والقياس ان يجزى بهم واذا اصعب الجبانة قدم أهل الفضل مما يلي الأمام  
 فيقدم الرجل ثم الصبي ثم المرأة كصفوف الصلوة يكون الافضل اقرب الى الأمام  
 وان كانوا من جنس واحد جعلها صفوا واحدا وان وضعت جنازة خلف جنازة  
 وجعل راس الاخر اسفل من راس الاول كان حسنا ولا يغسل على جنازة مرتين ولا  
 على قبرين ويكفن الصلوة على الجبانة في المساحد وعن ابي يوسف انه اذا كان المحدث مينا  
 لذلك فلا بأس به وهبلى الصحيح ويغسل اليد مسجد والمد رسة لانواع آخر  
 على الجبانة ان يكبر تكبيرة محمد الله تبارك وتعالى عقيهما ويقول سبحانك اللهم الى اعلى  
 ثم يكر ثم يغسل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر تكبيرة يدعو بها لنفسه ولبيت  
 وللمؤمنين ويكبر الرابعة ويسلم ولا يرفع يديه في تكبيرات الجبانة الا في الاولى خلا  
 تكبيرات العيد وليس في صلوة الجبانة قراءة ولا تشهد ومن قرأ الفاتحة بنية الدعاء  
 لا بأس به ومن حضر وسبقه الامام بتكبيرين او بتكبيرتين انتظر الامام حتى يكبر اخري  
 فيكبر معه فاذا سلم الامام قضى التكبيرات من غير دعاء متوازية قبل يرفع الجنازة  
 عند اخيه خديفة ومحمد وقال ابو يوسف يكبر اذا حضر ثم يبيع الامام **فصل** والسنة  
 في حمل الجبانة ان ياخذ اربعة من الرجال بقوائمها الاربع ويمشون به مشرعين  
 دون الخشب ويضع الحامل مقدم الجبانة على مينه ثم موخرها على مينه ثم مقدمها  
 على يسارها ثم موخرها على يسارها قال محمد رأت باحسينه فعل هكذا ويكره ان  
 يضع مقدم السرير او موخره على الخلق ولا بأس ان يحمل الطفل بين سقطين او غير  
 وسدا وله الناس ولا تتبع الجبانة بنار كالجور والسقنة ويكره رفع الصوت  
 بالذكر والقرأة فانه يشبهه هل اليهود والمجوس والمشي خلف الجبانة افضل



من اصابها ولا يقوم للجنان من لا يريد شهودها ولا ينبغي لمن شهدها ان يطيل البصيرة  
فاذا بلغوا المقبرة كمن الناس الجبال من قبل ان يوضع الجنان من اعناق الرجال والاطفال  
ان جلسوا امامهم لسو عليه التراب وخبر القبر والمحد ولا يشق ويدخل الميت مما يلي  
القبلة فيه فاذا وضع في الحفرة قال اذكر نعمته بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ويوجهه الى القبلة فيه فاذا وضع في الحفرة ويجل العقد ويسحق قبل الزا  
بشوب حتى يجعل اللبن على الحد ولا يمسى قبر الرجل وذو الرحم اولى بوضع المرأة في القبر  
من غيره اذا لم يكن محرم ولا يدخل احد من النساء القبر ولا يدفن في قبر اخر من واحد  
الا عند الضرورة فيجعل بينهم التراب ليكون كالقبرين وتوضع الرجل مما يلي القبلة  
ثم الغلام ثم الجنين ثم المرأة ولا يجعل في الحد الاخر والحسد ولا يباس بالقبض  
ثم يمال التراب عليه ثم يستمس القبر ولا يسطح ولا يبنى عليه ولا يحصى ولا يطين  
ولا يطين ولا يزين ولا يكتب الاسم عليه ولا غيره ولا يرس ولا يباس برثر الماء عليه  
ولا يلبس القبر بعد ما اقبل التراب وان وضع الميت لغير القبلة او مقلوب فان  
بقى ثوب رجل فيه او خاتمه يندبش ويكرم ويطي القبر بالقدم والجوارس او النور عليه  
او الصلوة عند ومن مات كافرا وله ولي مسلم غسله وكفنه ودفنه ولا يصلى عليه  
ولا يراعى شئ بكفنه ودفنه واذا ماتت الكافية وفي بطنها ولد مسلم فمات لا يصلى  
عليها وتدفن في مقبر المسلمين وقيل في مقبرة الكفار وقيل على حدتها وقولوا طردة  
تبل القبرين اذا كانوا استواءا وكان الكفار اكثر ولم يعرفوا ولا يكفون فان كان المسلمين  
اكثر يصلى عليهم مئة المسلمين ويدفنون في مقابر المسلمين ولا يباس بعقبة اهل الميت  
ولا بالنكاح عليه اذا لمخالطة بدنية او شياحة **فصل** الشهيد كل مسلم قتل  
ظلمة باي اله قتل ولم يحل عن مكانه حيا للمداوي ولم ينتفع بحياته بعد القتل  
ولم يجع عن عوض مالي وكذا من قتل وهو يدافع عن نفسه او عياله او ماله وليكن  
الشهيد ولا يصلى عليه ولا يغسل فاذا استشهد الجنب غسل عند ابي حنيفة وكذا السوي  
وقالا لا يغسلان ومن قتل في حصن ما دون السلاح كالجحر والحبس الكبير فليس  
بشهيد عند ابي حنيفة وقالوا شهيد ومن دخل مقتولا في محله فليس بشهيد  
ومن وجد ميتا في المعركة وليس به اثر القتل ومن قتل بشي نصاف الى فضل الاذي  
كضرب الحية او العقر باد الهذم يغسل ومن قتل في صد او قصاص غسل وصلى عليه  
ومن ارث بعد الضرب غسل والارث ان ياكل او يشرب او يداوي او ينقي حيا

حتى يموت وقت صار وهو يغسل او يغسل من المعركة او يبقى حيا حتى يموت وقت صلق  
وهو يغسل يوما وليلة او باع او اشترى او اوصى بشي من امور الدنيا او صلي او  
تكلم طويلا فان تكلم قليلا او اوصى بشي من امور الآخرة او بقي حيا اقل من يوم  
وليلة وهو لا يغسل ولا يغسل ولا يغسل عن الشهيد دمه ولا ينج عنه ثيابه ولا ينج  
عنه الفرو والحشو والخف والسلاح والله تعالى اعلم **كتاب** الزكاة الزكاة  
فريضة على كل من ملك نصابا كاملا ملكا ما ماليا حقيقة او تقدير احوال عليه  
الحول من الاحبار العقلاء البهلاء المشايخ ذوات الصبيان والمجانين والكلاب  
والعبيد والمكاتبين واختلافوا في وجوب الاداء بعد حولان لان الحول عند ابي  
يوسف على التراخي الى اخر العمر وعند محمد على الفور واذا اكمل النصاب في طو في الحول  
فمقتضاه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة واذا وجبت الزكاة واذا اهلك المالك  
وجوب الزكاة فيه سقطت زكوة فان بقي بعضه بقيت الزكاة بقدره واذا استهلك  
ضمن الزكاة واذا وجبت الزكاة في مال واستبدله بمال آخر للتحا فذلك لم يضمن  
الزكاة وان استبدله بعوض ليس للتحا ضمنها هلك ذا الشئ او لم يهلك وان  
اشترى بالقدرة قد وجبت فيها الزكاة متاعا نساء وحي حسمية ضمن زكاة  
خسمية وان اشترى بما يتجان فيه لم يضمن واذا اهلك النصاب كله في ائنا  
الحول ثم اكتسب مالا آخر استأنف الحول واستبدل اموال التجار او الذهب  
والفضة مجلسها او غير مجلسها لا يقطع حكم الحول ما لم يكن البدل من الخراج  
الاصليّة ويكون بدلها كاملا وان لم ينو التجار فيه واستبدل الساية  
بجسرها او غير مجلسها لا يقطع حكم الحول يقطع استأنف الحول للبدل ولا يحل  
اذا الزكاة واذا كان له نصاب ذهب ونصاب فضة ونصاب عرض للتجار  
فحجز زكاة احدها بعينه ثم هلك المؤدي عنه قبل الحول وقع المؤدي عن الباقي  
لا اتحاد الجنس ولو كان نصابا من السوائم مختلفة فحجز زكاة البعض ثم هلك  
المؤدي عنه قبل الحول لا يقع المؤدي عن الباقي وجوز تعجيل الزكاة لنفسه  
واحد سنين او اكثر ولو ملك نصابا فحجز الزكاة عن نصاب جاز ولا يجوز الزكاة  
ولا يجوز الزكاة الابنية بمقارنة للاداء او مقارنته لحرل مقدار الواجب  
ولو دفع الزكاة الى رجل وامرأة ان يدفع الى الفقراء مذهب الرجل ولم ينو عند  
الدفع جاز ولو دفع الى ادي لم يدفعها الى الفقراء جاز ايضا ولو دفع الى رجل



ليصدق بها عن كنان مبيته ثم نوي عن زكوة قبل اداء الماء مؤرجاز والعبرة في ذلك  
 شئ المالك اذا اخذ السلطان مال رجل بغير حق فتوي صاحبه عن زكوة وشئ  
 خراج جاز وقيل لاجزائه وهو المالك ومن تصدق بجميع ماله ولم ينو الزكوة سقط  
 فرضها عنه **فصل** وليس في دور المعكن وثياب المدن واثاب البيت وذواب  
 الزكوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال والاثاب الصناع وطرف الامتعة  
 وما كان منها للملك الا للتجارة زكوة وفي اخذ ما كان للتجارة زكوة مع اخذها  
 ولا يذكر في مال النعمان كالفضاء والمذقون في غير المنزلة كالصحرى والكنز الميسر  
 اذا نسي مكانه والوديعة عند من لم ينفقها واذا نسي المودع سفين ثم اصابه  
 من عرف المودع ثم نسيه ففعله الزكوة ولا زكوة في الدين المحجور والمفقود اذا  
 لم يكن عليه يئنة وكذا الدين على والى متعدي مقرا اذا لم يخطه وقد طالبه  
 ثياب الخيطة والسلطان ولو كان الدين على مفلس مفرسين ثم قبض منه ركاما  
 مضي وقال محمد لا زكوة لما مضى ومن كان عليه دين خيط بماله فلا زكوة عليه  
 فان كان ماله اكثر من الفاضل اذا بلغ نصيبا في كل دين له مطال من جهة  
 العبار كضمان المتلفات والمهور زكوة الاموال ما مضى وجوب الزكوة بعدده وما لا يطا  
 له غير الله تعالى كالمندورات والكثارات وصديقة الفطر غير مانع وسواكات  
 الدين حاله او مؤجاة اذا كان الدين الفاضل عشرة كل واحد لها وكل واحد  
 الف لا زكوة على واحد منهم ولو تصدق الملتقط بالف اللقطة ففعله زكوة الفقه  
 ولو استهلك غاصب الغاصب المفقوب فعل الاول دون الثاني بقدر قيمته **فصل**  
 الزكوة او لا الى التقديم الى العرض ومن ثم الى السائمة **باب** زكوة الذهب والفضة  
 الزكوة واجبة في الذهب والفضة وان لم ينو التجارة فيها ولا زكوة في الذهب  
 حتى يبلغ عشرين دينارا او اكثر فاذا بلغ عشرين دخل عليها الحول ففيها مثقال  
 ثم في كل اربعة مثاقيل قراطان ولا شئ فيما دون الاربعة عند ابي حنيفة وقال  
 يجب في الكسور الزايد على النصيب **فصل** ولا زكوة في الفضة حتى يبلغ  
 منها ما ياتي درهم ما يكون عشرة منها وزن سبعة مثاقيل ففيها خمسة دراهم  
 ولا شئ في الزيادة حتى يبلغ اربعين فيكون فيها درهم ثم يجب في كل اربعين درهم  
 درهم وعندهما ما زاد على النصيب فحسابه كما ذكرنا فان كان الغالب في الدنيا  
 والدرهم الذهب والفضة فهو في حكم الذهب والفضة والدرهم والذنانير

المصروفة

المصروفة والحلى والاواني منها سواء ينعيم الذهب الى الفضة بالقيمة حتى يتم النصاب  
 عند ابي حنيفة وقالوا لا ينعيم بالقيمة بل بالاجل **باب** زكوة العروض وعروض الخاة  
 زكوة اذا بلغت قيمتها نصيبا من الذهب والفضة بقومها بما هو واقع للمساكين منها ومنع  
 قيمة بعضها الى بعض وكذا ينعيم قيمتها الى الذهب والفضة والعلوس وذراهم السوف  
 كالعلوس وان كانت للتجارة ففيها الزكوة والا فلا واجبة الزكوة فيما سوى الذهب  
 والفضة والذواب والسوايم الابنية التجارة مع التجارة والبنية المجرية تعمل في زكوة  
 الزكوة ولا تشمل في الوجوب حتى اذا كانت له تجارية للتجارة فتواها للخدمة سقطت  
 الزكوة ولو كان على العكس لم نص للتجارة حتى يسعها فيكون في الثمن الزكوة مع ماله  
 وان اشتراها للتجارة صارت للتجارة وان ورثها ونوى التجارة لم نص للتجارة وان  
 وهب له او خالع عليها امرأة او صاح من دم عمه ونوى التجارة فهي كالموروثه  
 عند محمد وقال ابو يوسف يكون للتجارة وبه نأخذ ولو اشترى عبدا للخدمة وتو  
 انه ان اصحاب زحايديعه لا يكون للتجارة ولو اشترى المصارب طعاما للفقعة عبدا  
 التجارة ففيه الزكوة ولو اشترى المالك من الفقعة لا زكوة فيها الا ان ينوي التجارة  
 وفي عروض التجارة والسائمة الموروثه ان نوي الوارث عند الارث التجارة  
 والاسامة تجب الزكوة والا فلا وفي حوايج الصباغ للتجارة ما يبقى اش في المحل  
 كالصنغ والزعفران الزكوة وما لا يبقى اش كالصابون والخرص والخطب والملح  
 والعصفر والذهب والشم لا زكوة فيه **فصل** والذنون اربعة انواع منها  
 ما يملكه بغير ضلله كالبراث والوصية ومنها ما يملكه بدلا عما ليس بمال كالدية  
 والمهر وبدل الخلع والشفع عن دم العمد وبدل الكابة ومنها ما هو بدل عن  
 التجارة كمن عتد التجار ويخون فالثلثة لا زكوة فيها حتى يقبض ويحول عليه الحول  
 وفي الثالث رواية اذا قبض ما ياتي درهم ذكي لما مضى والاذل اصح وفي الرابع الزكوة  
 واجبة ولا يجب الاخراج حتى يقبض اربعين درهما وقال ابو يوسف ومحمد لا يكون  
 كلها سواء وهي سببت لوجوب الزكوة وجب الاخراج بقدر ما قبض قليلا كان او  
 الا الدية وبدل الكابة فانها ليسا بسبب حتى يقبض فيحول عليه الحول هذا كله اذا  
 لم يكن له مال غير الدين فاما اذا كان له مال غير فاقبض كان بمنزلة الفائدة  
 ينعيم الى ما عند من النصاب واذا لم يكن له مال غير وكان الدين الرابع على  
 مقد وحال عليه الحول هذا كله اذا لم يكن له مال لم يجب عليه ان يخرج الزكوة حتى

كثيرا



يقبض منه اربعين ذهبا فيزكي عنها درهم ثم كذلك حتى يستوفي لكل غنل وعند  
 ما يقبض فقيه الزكوة بحسابه وبه ناخذ ولا زكوة في مال السكينة بالاجماع وفيما  
 في يد المأذون من كسبه ولا دين عليه حب وركبي المولى عنه بعد ما اخذ من  
 العبد وفي الذهب والفضة الموزونة والموصى بها قبل القبض الزكوة **باب**  
 زكوة السوايم قال ابو حنيفة في الحمل الشامية زكوة اذا كانت ذكورا وانثا  
 معا فصاحبها بالخيار ان شاء اعطى من كل دينار وان شاء اقرها واعطى ربع عشر قيمتها  
 ولذا كانت انثا مجردة او ذكورا فيها رءوسا وان والاصح انها في اثنتي عشرة ذكورا  
 وقال ابو يوسف ومحمد لا زكوة في الحمل اهلا ولا شئ في البغال والخمير الا ان تكون  
 للعبادة **فصل** وليس في اقل من خمس من الابل زكوة فاذا كانت خمس سائمة حلا  
 عليها الخول فيها شاة ثم في كل خمس شاة الى خمس وعشرين فيها بنت مخاض وفي ست  
 وثلاثين بنت لبون وفي ست واربعين حقة وفي احدى وستين جذعة وفي ست وبعين  
 بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين ثم يستأنف الفريضة  
 ففي كل خمسة من الزيادة شاة مع الحقتين الى مائة وخمس واربعين ففيها حقتان  
 وبنت مخاض وفي مائة وخمسين بنت حقة ثم يستأنف الفريضة ففي كل خمس من الزيادة  
 شاة الى خمس وعشرين ففيها بنت مخاض مع بنت حقة ثم يستأنف الفريضة من  
 الشياه الى الحقة ابدا الى الخمسين في كل خمسين كما استوفيت في الخمسين التي بعد المائة  
 والخمسين والحب والقران سواء ومن وجب عليه بنت مخاض ولم يجد يوحد قيمتها  
 وقال ابو يوسف ان لم يجد بنت مخاض فابن لبون بنت مخاض هي التي طلعت في السنة  
 الثانية وبنت لبون التي طلعت في الثالثة وحقة التي طلعت في الرابعة وجذعة  
 التي طلعت في الخامسة **فصل** وليس في اقل من ثلثين من البقر زكوة فاذا كانت  
 ثلثين سائمة ففيها تبعة او تبعة وفي اربعين مسنة فاذا زادت على الاربعين  
 وجب فيها الزيادة بقدر ذلك الى ستين عند ابو حنيفة ففي الواحد الذي  
 ربع عشر سنة وفي الثلثين نصف عشر سنة وفي البك بنت اربع عشرها وقال  
 لا شئ في الزيادة حتى يبلغ ستين فيكون فيها تبعة او تبعة وفي اربعين  
 مثل قولها وعنه لا شئ في الزيادة حتى يبلغ خمسين فيكون فيها مسنة وربعها  
 وفي ستين مسنة وتبعة وفي مائتين مسنتان وفي تسعين ثلثة اشبع وفي مائة  
 تبعة ثلثان ومئتين وعمل هذا يتغير الفرض في كل عشر من تبعة الى مئة والبقر

سواء التبعة والتبعة المذكور والاشئ من البقر الذي طعن في السنة الثانية  
 التي طلعت في الثالثة **فصل** وليس في اقل من اربعين شاة صدقة فاذا كانت  
 اربعين سائمة ففيها شاة الى مائة وعشرين فاذا زادت واحدة ففيها شاتان الى  
 مائتين واذا زادت واحدة ففيها ثلث شياه الى اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة  
 شاة والضمان والماعز سواء ولا يؤخذ في زكوة الغنم الى الشئ فصاعدا عند ابو  
 حنيفة وبه ناخذ وزوي عنه انه يؤخذ الجذع من اصفان والشئ من المعين  
 وهو قولهما وجوزوا الذكر والانثى والمتولد بين الغنم والضبي يسمى فيه الامه  
 كانت غنما وجب فيه الزكوة وكذا المتولد بين البقر والعنبر والابل والتي  
 من الغنم ابن سنة ومن البقر ابن سنتين ومن الابل ابن خمس سنين والجذع من الغنم  
 ابن ستة اشهر ومن البقر ابن سنة ومن الابل ابن اربع هكذا مذهب الفقهاء **فصل** وجب  
 في زكوة السوايم وانماها وحملها وعجافها وعمايرها وضيغارها محتلطة بلجب  
 في الحب منها وعمن ابو يوسف ليس في الابل والبقر العبي ومقطوعة احدى لقوائم  
 شئ وفي خمس من الابل العجاف التي لا تسكوي شاة ان شاء اعطى شاة وان شاء  
 اعطى واحدة منها ولا شئ في عوامل البهايم وعاونها وما يقتل نفق الخول  
 فصاعدا والسائمة ما تكفي بالربي في جميع السنة او اكثرها ولا يؤخذ في الزكوة  
 الردية وهي التي تربي ولدها ولا الحياض وهي الحامل ولا الاكولة وهي التي تربي  
 للاكل ولا تحمل الغنم وليس في الفضلان والعجاف والخصلان زكوة عند ابو حنيفة  
 ومحمد الا ان يكون معها جبار ولو واحدة حتى لو كانت له شنتان ومائة وسبعة  
 عشر حملا وحب الزكوة واحدة المستثنان في الزكوة فان لم يكن فيها الامسنة واخذت  
 لا غير وان لم يكن فيها مسنة لا شئ فيها وقال ابو يوسف في الزكوة منها  
 ومن غيرها حتى توجد هاهنا من صاحب المائة والعشرين حملا والمسنة مع هذه  
 المسنة حملا وان لم تكن مسنة فاشان منها وكذا في البقر والابل وصورة الاجماع  
 المسان مع الصغار طاهرة والفرد الصغار مع اعتبار حوال الخول على الامهات مع  
 الاولاد واذا ماتت الامهات وبقيت الاولاد واصل الصغار المستفاد الى المسان  
 في خلال الخول ثم هلال المسان **فصل** ولا زكوة في الضباب الواحد بين الشوك  
 وفي الضبابين كل واحد منهما زكوة واذا اخذ المصدق الواجب من ماشية الشرطة  
 تراجعا بالخصم مثل ان يكون لاحدهما اربعون من الغنم وللآخر ثمانون فاخذ منهما

كوة



شائين كاناخذ من كل واحد منهما شاة واحدة فبدر صاحب الاربعين على صاحب الثمانين  
قيمة ثلث شاة ولو كانت ثمانون بينهما الشاة فاخذ منها شاة رجع صاحب الثلث على  
صاحب الثمانين بقيمة الثلث ومن نقص العدد في النقص لم يحجب فيه شي من كانه اربعة  
من الغنم وجبت فيها السنة الاولى شاة ولم يحجب الثانية شي وكذا ما بعدها وان حال  
عليها احوال وفي السنة الاولى والثانية والثالثة الى ان ينقص من الاربعين  
وعلى هذا سائر الانصبة من البقر والابل والذهب والفضة والعروض ومن وجب  
عليه من فلم يوجب احد المصدق اعتد منها ورد الفضل او اخذ دونها واحد  
الفضل وجوز دفع الغنم في الزكوة والشر والخراج وصدقة الفطر وكل ما وجب  
حقا لله تعالى ويعتبر القيمة يوم الوجوب عند ان حقيقته وعند هلكه يوم الاخير  
ولو اعطى شاة سميئة لساوي شائين وسطين عن شائين جاز عنهما ولو نذر هوشا  
او عتق رقبين ففعل كذا الجوز الاعن واحدة ولا باخذ المصدق خيار ولا رد اليه  
وباخذ الوسط الزكوة عند ان حقيقته واي يوسف في النصاب دون العفو عن محمد  
فيهما حتى اذا كانت له مائة واحدة وعشرون شاة فملك الاربعين بعد الحول فيها  
شاة وعن محمد فيها از يعون جزء من مائة من مائة واحد وعشرون جزء من شائين واذا  
ظهرت واهل البقي عارض واخذوا زكوة السائمة والخص والخراج لشي عليهم وتبين  
باعداء الزكوة والعشر فيما بينهم وبين الله تعالى ان لم يصر الى مصارفها دون  
الخراج واذا كان للضيعة المنة العسلان سائمة ثم سن على الصبي شي وعلى المرأة  
ما على الرجل منهم من الضعف ويضم الاولاد الى الامهات في حكم الحول لكن الحول  
على الامهات حايلا على الاولاد وكذا يضم الارواح الى اصولها والمستفاد الى ماعنه  
من النصاب من جنسه ولو كان المستفاد من خلدان الجنس كالابل مع الشاة لا يضم  
واذا كانت له خمسة من الابل وما زاد زهم فسبق حول الابل من حياها ما باعها بدم  
لا يضم الى المائتين ليشتملها من حولا اخر عند ان حقيقته وقالا يضم واجعوا انه  
لو جعلها غلوفة بعد ما كاد زكوةها ثم باعها بغير ثمنها وكذا الوادي صدقة الفطر  
عن عبد الحدمه ثم باعه بغير ثمنه الى ساعده وكذا اذا عثر الطعام ثم باعه  
فهم الثمن واذا اجاب المصدق ياخذ صدقته ففعلوا اخرتها انا واخذها مصدق  
اخر ولم يكن عليه صدق عن لم يقبل قوله وان قال على دين او لم يتم الحول  
قبل من باع ما شيعة بعد وجوب الزكوة حضر الشاعي فله ان ياخذ الباع باء

الزكوة وان شاء اخذ شاة بما في يد المشتري ومن امتنع من اداء الزكوة اخذها الاسام  
كرها ووضعا في اهلها **باب** العاشر اذا امر المسلم عليه ياخذ من كونه ربع العشر  
ومن الذي يقف العشر ومن الحربي العشر وان من الحربي بقدر ليس من حربيين ذهابا  
منه شيئا الا ان يعلم الغنم ياخذون من تجارتها من مثله وان من الحربي بمال ولا ينضم الغنم  
ما اذا اخذون منها اخذ منه العشر فان لم ياخذوا منها الا اخذ منهم شيئا وان من عليه  
تاجر مسلم اذ في فطره من ثمنه اخري ثم يعسر حتى يحول الحول ولا يشتر في السنة الا من وجب  
واما الحربي اذا عثر فدخل دار الحرب ثم خرج من ثمنه ففطر من ثمنه اخري وياخذ من  
نفسا ربي يطلب ضعف ما ياخذ من المسلمين من الزكوة ومن لسا هم كذلك ولا ياخذ من  
صبيكاهم وان مر الذي حرم او خسر من حربي لم يعسر الخسر ولا سعى حولا ولا كالف  
وخوها فلا شيء فيه اذا امر عليه عند ان حقيقته وقالا يضم ولا ياخذ من المسلم ما دون  
النصاب شيئا حتى انه اذا امر عليه بمائة درهم واخبر ان له في بيته مائة اخري وحل  
الحول على المائتين لم يرد هن المائة واذا امر التاجر عليه بمائة درهم بضاعته لم يعسر  
وان كانت مقاربة عثرها ومن من على عاشر مال فقال اصبته منداشرا ولم يحل  
الحول او على دين او ادبت زكوةها الى عاشر اخر وفي تلك السنة عاشر اخر صدق في الشاة  
وبغيرها اذا حلف ولم يكن معه براءة وان قال ادبت زكوةها انما في المضر وحلف على ذلك  
صدق في غير السائمة ولم يصدق في السائمة بل ياخذ منه زكوةها وتكون هن  
زكوةها وتقلب الاولى فضلا وما صدق فيه المسلم صدق فيه الكافر ولا يصدق في الحول  
الا للجوار اذا قال من امهات اولادي وفي الغلمان اذا قال هم اولادي وان مرسان  
على عاشر الخراج في ارض غلبوا عليها ففطر سني عليه **باب** العشر والخراج الارض  
السامية لا تخلو من حق الله تعالى فيها من عشا وخراج والمسلم لا يبتداء بالخراج ويحوز  
انقاده عليه كالواسم الكافر والكافر لا يبتدأ بالشر ولا سبق عليه الاعتراف فان  
في العشر معنى القرية وفي الخراج معنى القرية والاراضي مؤرخان عشرة وخراجية فالعشر  
الخراج وهي ارض العرب كلها ما بين العذيب الى مكة ومن عدي الى اقصى حجر يابن  
بهم الى حد الشام وكل ارض مسلم اهلها عليها طوعا وكل ارض فقت عنوة  
بين الفارين والمسلم اذا اتحد ان بستانا او كرم او ارض زراعة والمسلم  
اذا احيا ارضا ميتة باذن الامام وهي من انواع الاراضي العشرية ومن حرها عند  
اي حليفة او لم يكن لارض ولكن اسقى بها العشر وهو ساء السماء والجبل والعيون والابار



والقنطرة المستنبطة من أرض العشر والخراجية منقفاً عشريّة وهي سواد أرض العراق ما بين  
العذيب وعقبه حلوان ومن العليّ إلى عبادان وكل أرض فتح قهر أو أسلم أهلها كما  
مرّك عليهم وإذا فتح قهر أو لم يسلموا وتركها الإمام في أيدي رباها ومن علمهم موضع  
الجزية على رعايتهم والخراج على أراضيهم أو أحلها أهلها ونقلها قوم آخر والمسلم  
إذا اجتمع أرضاً مبيّنة وهي تسقى من ماء الخراج وهو من الأهوار الضخمة والتي قهرتها  
الأمم كمن الملك وفهريرد جزر الأهوار العظام التي لا يملكها أحد دون الله تعالى  
كيجون وجون ودجلة الفرات عند أبي يوسف وقال محمد الأقفار العظام عشريّة أو  
من توابع الأراضي الخراجية وما اجتمع في أيدي الإمام من الأراضي المبيّنة أو ربح له الإمام  
أرضاً من الغنيمة إذا قاتل مع المسلمين أو أخذ من الأعداء أو أرضاً زراعية أو  
أشترى من مسلم أرضاً العشر فتقلب خراجية وما صاح الإمام أهل بلد من دأرها  
مسلم بالشفعة أو رها الذي بالشراء الفاسد فهي أرض عسركا كانت فإن بقيت  
في أيديهم موضع عليها الخراج عند أبي حنيفة وإن يوصف بضعاً عليها العشر  
وعند محمد هي عشريّة كما كانت وإذا اشترى أهلها قبلها العشر مضاعفاً وهو جاز  
كما في أرضه الأصلية ولا سئل عن ذلك أبداً وإن اشترى أهلها مسلم وقال أبو يوسف  
إن اشترى أهلها من قبله أو اشترى أهلها مسلم عادت عشريّة وقال محمد هي عشريّة كما كانت  
والمسلم إذا اشترى من كافر أرضاً خراجية أو أسلم الذي في خراجية كما كانت  
لا تغير وأرض الخراج لا تغير أبداً وأرض العشر تغير عند أبي حنيفة وأبي يوسف إذا  
كانت للمسلم وأرضه فلا شيء فيها وكذا الذي لا شيء في أيديهم حتى يملكه أرض زراعية  
ونحوها والخراج على نولي العلبي ما على مولا الهاشمي إذا كان ذمياً والبصرة عسريّة  
بإجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم وأرض السواد وسائر الأراضي الخراجية مملوكة  
لأهلها يجوز لأربابها بيعها وسائر البقرات فيها ومتى أسلم أهل أرض عليها  
طوبى حارث عشريّة وإذا فتح من أراضي خراجية وإذا لم يقم بينهم الغنائم  
والواجب في الأراضي العشريّة نوعان عشر ونصف عشر ما سقته السماء أو سقى بها  
بالأفكار ففيه العشر وما سقى بقرب أو ذليلة أو سانية ففيه نصف العشر ويجب  
الخطب والعصب والخيش وقال لا يجب إلا في مالهم ثم ياتي به إذا بلغ خمسة آلاف  
والوثن ستون ماعاً بصلع النبي عليه أفضل الصلوة وأتم السلام وليس في  
الخصوات عندهما شيء وقال أبو يوسف فيما لا يوسق كالعراق والعراق والعراق

فيها

قيمة خمسة أو شق من الذي ما يقدر به بوجه فاعتبر في القطن خمسة أجمال كل جمل بثمانية  
بالعراقي وفي الزعفران خمسة أمان وفي العسل إذا أخذ من أرض العشر قل أو كثر وقال أبو  
الأسود في شيء يبلغ عشرة أراق وقال محمد خمسة أراق والفرق ستة وثلاثون رطلاً بالبصرة  
والعشر في البين والسعف والصفوف والكان إذا أخرج من بورها ما يبلغ خمسة أو شق  
وحب العشر فيهما عندهما والأفلا ولا يفهم بعض ما يؤخذ من البين عندهما كالأنفم بعض ما يملك  
إلى غير حبسه وكلما أخرجته الأرض مما فيه العشر لم يحسب فيه أجر العامل ولا نفقة البقر  
ولا بيع الدين العشر ولا يعتبر في العشر والمالك ولا أهليته حتى حب العشر والخراج في الأراضي  
الموقوفة وأرض المكاتب وأرض العبيد والجون وليس في عين القير والنقطة في أرض العشر  
شيء وعليه في أرض الخراج خراج وإذا أخرج أرض العشر لعشر الخراج على رب الأرض وقال لا  
المستاجر وبه نأخذ وإن أخرجها فهو على المستعير في قولهم جميعاً وإن كانت الأرض خراجية  
فخرجها على رب الأرض في الوجهين جميعاً والعشر في الخراج من أرض الخراج وكذا الأخرج  
الخارج من أرض العشر فانها لا يجتمعان وتجيئ العشر قبل الزرع لا يجوز وتعد بجوز  
وتجيئ العشر قبل طوعها جائز ولا يؤخذ العشر من الزكاة إن لم يوص به ورؤيت  
أنه يؤخذ من أي العشر والخراج بنفسه فللإمام أن يأخذ منه ثانياً وإذا أحدها  
الإمام ولم يضرها في مواضعها تبقى باعادة العشر دون الخراج بوعان **نقل** والخراج نوعان  
خارج وطيفة وهو ما وصعه عمر رضي الله عنه بإجماع الصحابة على السواد من كل حوب  
يلغنه الماء ففيها شيء وهو الصاع ودرهم فضة ومن أرضه خمسة ذراهم  
ومن أرض الكرم المنقل والمخل والتجر المنقل عشرة ذراهم وما سوى ذلك من  
الاصناف يوضع عليها بحسب الطاقة فإن لم تقط ما وضع عليها لم يقطعهم الإمام والحرب  
أرض طولها ستون ذراعاً عرض مثله بداع كسرى يزيد على ذراع العامة بقبضة  
وقيل هذا حرب سواد العراق فأما حرب أرض كل بلد ما هو المتعارف عندهم والنوع  
الثاني من الخراج خراج مقامه وهو ما إذا فتح الإمام بلداً من أهلها وجعل أراضيهم  
الخراج مقدراً لرفع الخراج أو ثلثه أو نصفه أو أقل أو أكثر وجب الخراج وإن لم يستمها  
صاحبها إذا كانت صالحة لها بخلاف العشر فإن غلب على أرض الخراج الماء وانقطع  
الماء عنها أو استطلت الزرع أنه فلا خراج عليها وإن عطفا صاحبها فعليه الخراج  
وإذا احترت الأرض مقدار مثلي الخراج فصاعداً يؤخذ جميع الخراج وإن أخرج قدر  
الخراج يؤخذ نصفه وإن لم يخرج شيئاً فلا شيء عليه وإذا أخرج أصحاب أرض الخراج



ان شاء الامام عمرهما من بيت المال والغلة للمسلمين وان شاء دفع الى قوم واطعمهم على شيء  
وان لم يجد من يزرعها يبيعها ان شاء ولو مات من عليه الطراج لا يؤخذ من تركته وقيل يؤخذ  
والاول اصح واذا اجر الامام ارض الخراج لغير صاحبها من الزراعة واخذ الخراج من الاجرة رد  
الفضل على صاحبها واذا ترك الامام خراج ارض رجل او كرمه او بستانه ولم يكن اهلا للشي  
اليه عند ابي يوسف جعل له وهو الفتوي وعند محمد لا يخل له وعليه ان يرده الى بيت المال  
او الى من هو اهل لذلك كما لمقتى والقاضي وغيرهما وان لم يفعل ثم ولو ترك العشر لاجور  
بالاجماع **باب** ما في المعدن والركاز من وجده معدن ذهب او فضة او حديد او صخر  
او صخر في ارض خراج او عشر فتيه الحسن والباقي للواجد حرا كان او عبدا او امرأة او صبيا  
او ذميا ولا شيء للحزب المستامن اذا عمل بغير اذن الامام واذا عمل رجلان في طلب ركاز  
فاصابة احدهما يكون للواجد واذا وجد المعدن في دار فلا شيء فيه ولا لغيره الحسن ايضا  
وان وجد في ارضه ففيه الحسن في قوتهم وان وجد ركز في دار الاسلام في ارض غير مملوكة  
فان كانت فيه علامة الاسلام ففيه الحسن واربعه اجناسه للواجد وان وجد في دار  
مملوكة ففيه الحسن واربعه اجناسه لصاحب الحطة وقول اول عامر والوارثه او لغيره  
مالك في الاسلام ان لم يعرف صاحب الحطة وقال ابو يوسف اربعة اجناسه للواجد  
وان كان اكثر دما عما فله ذلك واذا دخل الرجل دار الحرب بايمان فوجد الركاز في دارهم  
رده عليه وليس في القبر والنفط والسمك واللؤلؤ والعنبر وما يستخرج من  
الجبل والحسن وكذا في العنبر ولا شيء في الرقيق اذا كان عبدا فان كان جوهرا ففيه الحسن  
**باب** مصارف الصدقات والطلائع  
مصارف الزكوة معينة يقول جل وعلي انما الصدقات للفقراء والآية وقد سقط منهم  
الموافقة قلوا لهم لعنة الاسلام والعني عنهم والفقير من له ادين شي والمساكين  
من لا شيء له والعامل الذي يجمع الزكوة يدفع اليه الامام بقدر عمله وفي الرقاب المكا  
يكونون على فلك رقابهم منها والعارم والخدام من لزمه دين وفي سبيل الله متبع  
الفداء وابن السبيل من كان له مال في وطنه وهو في مكان لا شيء له فيه والمالك  
ان يدفع الزكوة الى كل واحد منهم وله ان يقتصر على صنف واحد ويكره ان يعطى  
انسانا من الزكوة ما يتي بهم فضاء وان اعطى حرا وما يتي او اكثر ولا مال له  
غيره يخل له اخذ الزكوة بعد النفقة الاحول الاجل وهو الذي يجب الزكوة له وعليه  
كالمسافر الكسالة مال في دونه وكذا لاجور اذا اوجها الى امرأة لها على زوجها او ما يتيه

قد رخصت هو ما من فضاء اذا لم يكن لها مال على غير **فصل** ولا يجوز دفع الزكوة  
الى من يملك نصابا او ما قيمته قدر نصاب يمكن الاستفاد به في الحال من اي مال كان ثانيا  
او غير ثانيا اذا كان فاضلا عن مسكنه وكسوته ونفقته وما لا بد منه ويجوز دفعها  
الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا مكنتها والعني ثلثة انواع ما يوجب اداء  
الزكوة وهو ما اذا امتلك نصابا من مال الزكوة وما يحرم به اخذ الزكوة وهو ما يملك  
قدر نصاب فاضل عن حوائجه الاصلية وما يحرم السؤال وهو ما يملك ستر عورت  
وسد جوف عنه ومن ملك اكثر من قوت شهر ما يساوي الزايد قدر نصاب لاجل  
الزكوة فان كان قوت شهر افضيه ولا مال له غير حلت ولا يجوز الزكوة الا على  
التملك من هو اهل الملك حتى لا تقف من الزكوة دين ميت ولا يبيها بحد ولا  
سقاية ولا قنطرة ولا يكره لها ميت ولا يشتري بها رقبة للعق ولا يجوز دفع  
الزكوة الى الوالدين وان علوا والمولودين وان سفلا ولا الى الزوجة  
ولا تدفع المرأة ايضا الى زوجها عند الخيافة وقال يدفع اليه ويجوز دفعها  
الى غيرهم من الاقارب كالاخ والاخت والعم والعمة ولا يدفع الى مملوكة ومكاتبه  
ومدرس وام ولد ولا مملوك من الاقارب كالاخ والاخت والعم والعمة نقا اذا كان  
صغيرا ولا يدفع الى ذمي ولا يجوز دفع صدقة الفطر وغير الزكوة اليه وعن ابي نبي  
وهم الى عباس واليعة والجنس والاعقبيل والحرث ابن عبد المطلب ومولاهم  
شيئا من الزكوة ولا يترها من الواجب سوى صدقة الاوقاف المسئلة لهم او الموع  
او ما يدفع اليهم على وجه الصدقة او الصدقة احكاما لهم وقال ابو حنيفة ومحمد  
ان دفع الى رجل ظرانه فقير فبان انه غني او غني او كافر او دفع في ظلمة الى فقير  
ثم بان انه ابو او ابنه فلا اعادة عليه وقال ابو يوسف لا تجزيه ولو دفع الى شخص  
ثم علم انه عبث او مكاتب لم يجز في قولهم جميعا ولكن نقل الزكوة من يد الى اخر  
وانما يفرق صدقة كل قوم بينهم الا ان يقلها الانسان الى قرابته او الى قوم له  
او اصلح من اهل بدته ومصارف العشرة وسائر الصدقات الواجبات مصارف  
الزكوات **فصل** ومصارف الحقوق الواجبة لبيت مال المسلمين انواع  
منها مصرف خمس الغنائم والمعارف والركاز وهو اليتامي والمساكين وانا  
السبيل ولو نقد في هذا الحسن بنفسه لم يكن للامام اخذ ثانيا وستعة  
ان يمتسكه بنفسه ويجزئه الى اقاربه بشرط الحاجة ومنها مصرف طراج



والجزية وما ينحدر من جوار اهل الذمة ولطب والمال الذي يصاح عليه الكفار  
وهو عطايا المقابلة وار راق الفقهاء والولاة واعوانهم والمفتيين والائمة والعلماء  
والمعلمين والعقبات والمحسنين وكل من قدر شيئا من امور مصالح المسلمين ومراعاة  
الطرق واصلاح القضاة والحقوق وبناء الرباطات والمساجد وسد الشقوق  
وتحصينها وكري الاضرار الكبار وسد الفتور والخبون وكل ما فيه صلاح المسلمين ولم  
يقدر في ظاهر الرواية الا راق واعطيه سوي قوله ما يمكنهم وداد لهم ودواهم  
وسلاهم واهاليهم وذكر في الحديث لحاظ الادارة لها وقوتها في موت فقراء المسلمين  
ونفقة اللقيط وعقل جنائنه زاد روية المرفي الساكن ووجع تفقدهم وعقل حاسيات  
من احكام لها وتفقد ساعي المسلمين واصحاب الفزوات في سائر انواع ولائها لاهل  
الذمة في بيت مال المسلمين الا ان يكون ذميا هلك جوعا لضعفه فيعطيه الامام منه قدر  
ما يمكنه لسد جوعته **باب** صدقة الفطر وهي واجبة على كل مسلم اذا ملك ما يحرم  
به الزكاة عليه يخرجها عن نفسه وعن اولاده الصغار ومما يملك خدامه وعبد المأذون  
والمستأجر والمستعار والمزفون اذا كان عندهم وفاء بالدين وفصل على من اذا كان العبد  
بين اثنين لا فطر له بل واحد منهما وقال يجب عليهما ونودي المسلم الفطر عن عبد الكافر  
وجب صدقة الفطر في مال الصبي والمجنون اذا كان له مال خلاصا له ونودي عنهما  
الاخوان والوصي من ذلك المال وكذا في ماله كما وقال محمد لا يوديان وذات الصفا  
وبه باخذ ونودي الفطر من نفسه وعبد حيث هو عند محمد وعند ابي يوسف نودي  
عن نفسه حيث هو وعن عبد حيث هو عند وجوز ان يدفع صدقة جماعة الى مسكين واحد  
وصدقة واحد الى جماعة وجوب صدقة الفطر يتعلق بطاوع الفجر يوم الفطر في مات  
قبل ذلك لم يجب فطرته ومن اسلم او ولد بعد ذلك لم يجب فطرته ايضا ومن ملك عبدا  
قبل طلوع الفجر وجب فطرته وكذا اذا اسلم او ولد قبله **فصل** ولا يجب على الرجل  
صدقة فطر زوجته واولاده الكبار وان كانوا في عياله ولا مكاتبه ومما يملك  
تجارته ومن مسك وعليه فطر اولادك لم يؤخذ من تركته الا ان يفرج به الورثة  
عنه وان اوصى فهو من الثلث كنفية القتل والقتول **فصل** والفطر نصف  
صاع من بر او صاع من شعير او تمر والزبيب كالخضرة عند ابي حنيفة في رواية  
وفي رواية كالشعير وهو قولها وبه ناخذ وللذرة كالشعير ودقيق الخطة والسبع  
وسويهما مكانها والصاع عند ابي حنيفة ومحمد ثمانية ارطال بالبراق وقال

ابو يوسف

ابو يوسف خمسة ارطال وثلاث رطل واطل ما به وعشرون درهما وزن  
سبعة ونحو راعطا المكل او الموزن عن جلسته في الواجبات اذا كان اذوى  
منه كالزبون عن الجياد والطعام الردي عن الجديع الاستاءة وعند محمد يودي  
الفطر معه وليس يجب ان يخرج الفطر قبل الفجر وج الى المصلي فان فطرها قبل  
يوم الفطر جاز وجوز لعجل صدقة الفطر لسنة وسنتين وان اخرها من  
يوم الفطر لم تسقط وكان عليها كالحجاء والله اعلم بالصواب **كتاب** الصوم  
الصوم يعرض للرؤية هلال رمضان او اكمل الثلثين لشعبان وينبغي للناس  
ان يلتفتوا الهلال بعد غروب الشمس ليلة الثلثين من شعبان بالحد والاحتياط  
فان راوا يصومون عدا دون غم عليهم اكلوا الثلثين ثم صاموا واعتبروا لرؤية  
الهلال قبل الزوال وانما الاعتبار لرؤيته في الليلة الماضية عند ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف ان كان قبل الزوال فهو ليلة الماضية وان بعد فلا يتيه  
ومن راي هلال رمضان صام ومن لم يقبل الامام شهادته واذا كانت في السما  
علة قبل الامام شهادة الواحد البدل في رؤية الهلال رجلا كان او امرأة  
حرا كان او عبدا وان لم يكن في السماع لم تقبل الشهادة جرح كثير مع العلم  
بحسبهم ولا يعتمد على ما يقال ان يوم الفطر يكون يوم عاشوراء ويوم القنوم  
يوم الفجر فان عليا رضي الله عنه انما قال يوم صومهم يكرم وكذا ان نواة من  
واجب آخر يكرم ايضا فان غزم الاضطرار فيه ثم بين انه من رمضان قبل الزوال  
فتوفي الصوم اجزاء وان نوي بعد الزوال لم يحز ولكن لا ياكل بقية يومه ونفي  
يوم الشك المخاصم بالصوم بطلوا النية وللغوام بالانقطاع الى وقت الزوال  
ويكره ان يصوم قبل رمضان بيوم او يومين ابتداء **فصل** ووقت الصوم  
من حين طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس والصوم هو الامساك عن الاكل  
والشراب والجماع فصار مع النية والصوم صديان واجب ونفل فالواجب  
صريحا وايضا ما يتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان والذرة والمعين وذلك  
بجوز نية من الليل فان لم ينو الصوم حتى أصبح اجزائه النية ما بينه وبين الزوال  
والثاني ما ثبت في الذمة كصوم رمضان والكفارات وذلك لا يجوز الا بنية  
من الليل لا ما قبل الزوال وصوم كل يوم من رمضان يحتاج النية ولا يجوز  
النية ليومين واكثر فان لم ينو الشهر كله لا صوم ما ولا فطر اضليه قضائهم وقالا



ان اكل قبل الزوال فعليه القضاء لا غير وان نوى المقيم مطاق او المتطوع او  
 اخر لا يكون الا على صوم رمضان وان نوى المسافر الافطار ثم قدم قبل الزوال  
 فنوي الصوم اجزا وكذا المريض اذا برى وكبر ان يفطر المسافر في اليوم الذي  
 يريد ان يدخل مفرقا ومن سافر بعد الفجر لم يفطر بقية يومه وان افطر بعد  
 او غير عدد فضليه القضاء لا غير من أصبح صائما ثم نوى الافطار جاز صومه  
 ما لم ياكل **فصل آخر** ومن نوى صومين التطوع والقرض يقع عن القرض عند  
 ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد عن التطوع وكذا في الزكوة وفي الصلوة  
 يقع عن القرض بالاتفاق ولو نوى الصوم عن قضاء رمضان في كفارة القتل  
 او كفارة الظهار او اليمين يقع فضلا ولو نوى ان يصوم عدل قضاء يومين من رمضان  
 لاجور كما لو نوى عشرين من يومين او اعطى شاة عن الزكوة لا ينوي عن الابل  
 والعنم يجعلها من الهيا شاة عند ابي يوسف ومن صام بنية القضاء ثم بين  
 انه لا قضاء عليه فافطر لا شيء عليه واذا اشرح في الصوم او الصلوة متطوعا لله  
 الاتمام ولو افسد لزومه القضاء **فصل** لا صوم على خمسة الجنون والصبي  
 والكافر بعين خلاف والحائض والنفساء بخلاف يفطران ويقضيان بعد الطهر  
 والاعداد المبيحة للابطار ستة العهر والمرضى والليل والارضاع والحج  
 والعطش الشديد والمهرم والسفر مبيح مطلقا من غير شرط والعاصي والمطيع  
 فيه سوا والعراقي شرط المقر او الغنى والمسافر اذا لم يستف بالصوم ففطر  
 افضل والمريض اذا خاف من صومه وبيادة المرض افطر وقضى وقتي استد  
 العدد الى الموت لا قضاء عليه فان زال العذر ثم مات قبل القضاء يلزمه  
 القدية بقدر ما زال والحامل والمرضع اذا خافا على ولدهما افطرا وقضيا  
 ولا يجوز لهما القذا والشيخ الهنائي الذي لا يقدر على الصيام يفطر ويطعم لكل  
 يوم مسكينا كما ذكرنا في الصلوة الفاسدة ومن مات عليه قضاء رمضان  
 واوصى به فان لم يوص له يجب على الورثة شي فان اجزأوا فكلوا ولا يصوم احد  
 احد ولا يصلي ومن نذر ان يصوم شهرا ان برى فبرى يوما ثم مات لزومه الايضا  
 بلا طعام بجميع الشهر عند ابي حنيفة وابي يوسف كالصبي اذا نذر صوم شهر ثم  
 مات قبل الصوم الشهر وعند محمد يلزمه بقدر الصحة واذا افاق المجنون في بعض  
 قضي ما سقى عنه وان استوجب الجنون الشهر فلا قضاء عليه واذا استوعب الغماضا

قضاء كله الا ان يكون قد كوي بالليل واعني عليه في النهار واذا بلغ الصبي واسلم الكافر  
 في رمضان لم يلزمهما قضاء ذلك اليوم او مسكافية يوما وصاما ما نذر ولم يقض  
 في رمضان امسكوا بقية يومهم وكذا المفطر خطا او عدا سها بالفتامين ومن اشتد  
 عطشه او جوعه حتى خاف الهلاك يباح له الافطار واذا دخل الصائم المتطوع على اخ  
 له فسأله ان يفطر ان لم انه لا يتاذي لصومه لا يفطر وان علم انه يتاذي يفطر ويصلي  
 الصوم عن قضاء او نذر لا يفطر وسوا كان النذر معين او لم يكن **فصل** والصوم  
 جائز في جميع السنة الا في يومي العيد وثلاثة ايام التشريق فان صام في هذه الايام الخمسة  
 فرضا او ولجا او نذرا آخر لم يجز الا اذا نذرها ولو صام هذه الايام كان ميسرا  
 فان اصبغ يومها صائما فطر ولا شيء عليه وان نذر وقال لله على صوم يوم الفطر  
 ونحو افطر وقضى فان نوى ميثا فعليه كفارة اليمين ايضا وقال ابو يوسف  
 ان اراد اليمين فضليه الكفارة لا غير وان قال لله على صوم هذه السنة افطر هذه  
 الخمسة ايام وقضاها وعليه كفارة اليمين ان ارادها وكذا لو قال لله على  
 ان اصوم هذه السنة يصومها وخمسة ايام اخرى وان قال لله على صوم سنة فلن  
 وخمسة وثلاثون يوما اخر وقال ابو يوسف يكره ان يصوم رمضان صوم السنة  
 من شوال والاصح انه لا بأس به ويكره صوم الوصال وان يصوم ولا يفطر  
 بالليل ويكره صوم القمات ان لا يتكلم اصلا ويكره صوم يوم السبت ويوم  
 عاشوراء مفردا ولا يكره صوم يوم النذر والمهرجان وصوم يوم الخميس  
 والاثني والحجة وايام البيض ويوم عرفة لمن الحاج مندوب واذا صام  
 الاسير لشهر رمضان شهرا بغير ما وافق رمضان فحسن وان كان قبله لم  
 يجز عنه وان كان بعد جاز قضا **باب** ما لا يفسد الصوم وما لا  
 يفسده ولا يوجب القضاء وما يوجب القضاء والكفارة واذا اكل الصائم او  
 او جامع ناسيا لا يفسد صومه وكذا اذا دخل الذباب او الدخان او الغبار  
 حلقه او بقية بلل في فيه بعد المضغنة وابتلعه مع الريق او دخل الماء في اذنه  
 وان كان يغلقه او طعن برنج فوصل الى جوفه ونقي الرج فيه او ابتلع ما بين  
 اسنانه ما دون اللحمية او خرج الدم من بين اسنانه ودخل حلقه او دخل  
 عودا في مفعدن وطرفه خارج او ادخل اصبعه اليكاسة فيه او شرب الخامخ  
 يابسا في الحال عند الذكر وقطع الناي الماء وركب اللثة من فيه او طمخ فيها دون

شرب



الفرج فلم يترك او ادخل هيمه من غير استراة او دخل خلفه قطرة او قطرتان من وقوه  
 او عرقه او نام فاحتلم او نظرا لي امرأة فارتل او دهن او اخيم او اكل او قبل لم يسه  
 ذلك كله ولا يباس بالقبلة اذا امن على نفسه ويكره اذا لم يامن ولو قطرت في احليله  
 لم يفسد عند ان خفيفه وقال ابو يوسف يفسد اذا اداق شيئا لم يفسد ويكره له ذلك  
 ولا يباس به للطحس ومن اراد شراشي يبيد ولو لم يفسد منه او خجونه وكذا مضغ الملك  
 المعجون لا يفسد ويكره وكذا يكره للمرأة ان مضغ لصبها الطعام اذا كان لها فيه بدو اذا  
 دُرعه التي اوقال لقد مر ملا فيه فناد بنفسه وهوذا اكر لصومه لم يفسد وان عاد  
 لم يفسد عند ان خفيفه خلاف محمد **فصل** ومن ارتل بقبلة او لمس عليه القضا  
 وان استنقاه عامدا ملا فيه او ابتلع حصاة او نواه او صدين او جامع فيما دون الفرج  
 فارتل او استمنى بكفه او اتي بهيمة فارتل او احقن او استقطا او قطر ذنبا او نحو في اذنه  
 او داري خافيه او امة بدوا فوصل الى خوفه او ذمعا فافطر في ذلك كله وعليه  
 الفقه ذون الكفار وان كان الذوايا ساكنا على عليه وقالوا لا قضاء عليه في الرطب  
 ابيض او به ناخت ومن تشح وهو يظن ان الفجر لم يطلع او افطر وهو يري ان الشمس  
 قد غربت ثم تبين ان الفجر كان قد طلع وان الشمس لم تغرب فعليه القضاء لا غير  
 تاخير الشجر وقبل طلوع الفجر وتجيل الاقطار بعد غروب الشمس ومن اكل فتعلم  
 من مرض في يومه ذلك مرضا جل له الاقطار او كانت امرأة فحاضت فعليهما القضاء  
 ولا كفارة عليهما ولو سافر بعد ما افطر فعليه القضاء والكفارة ومن اكل ناسيا ذلك  
 افسد صومه فاكل بعد ذلك متعمدا فعليه القضاء ذون الكفار والسائمة  
 والمجنونة اذا حاضت فحاضت وعلمها القضاء والنوم واليقظة في الاقطار  
 حتى اذا اقطر في خلق الشايم فطر ومن اوجع على نفسه صوم شهر جينه فافطر  
 يوما منه وصام بقيته ففقد ذلك اليوم ولا شيء عليه غيره وان لم يصمه جميعه  
 فعليه قضاء لا غير وليس للمرأة ولا للمملوك ان يتوما تطوعا الا باذن الزوج  
 والمولي فان صامتا بعدا فلها ان يفطراهما وعليهما القضاء اذا اذنا  
 لها او باتت المرأة رعت العبد ومن تغمض فدخل الماء خلقة وهوذا اكر الفتوة  
 فعليه القضاء ذون الكفار وقضا رمضان فرقه وان شاء تابعه فان اخرج  
 حتى دخل رمضان اخر صام رمضان الثاني ثم قضى الاول بغيره ولا فدية عليه ولا  
 السابغ في صوم غير صوم رمضان والكفارات الاربعة **فصل** ومن جامع عامدا

بالحمد

ومن جامع عامدا في احد السبيلين او اكل او شرب ما يتقدي به او سداوي فعليه  
 الفضا والكفارة والكفارة مثل كفارة الظهار وليس في احدا صوم غير رمضان  
 كفارة ومن افطر يوما متعمدا ولم يكر حتى افطر يوما او اياها من ذلك الشهر كفت  
 كفارة واحدة وان كان قد كفر الاول ثم افطر فلكفه كفارة اخرى وان كان قد كفر الاول  
 وعلى المرأة من الكفارة ما على الرجل اذا كانت مطاوعة في الجماع ومن كانت له نوبة  
 التحن والحض فحشي على نفسه الضعف فلما فطر فان حم او حاضت لا كفارة عليها  
 وان لم يحض ولم تحض فعليه الكفارة ومضى وجبت الكفارة في الصوم فهي مع الفضا

**الاعتكاف**

الاعتكاف مستحب وهو اللبس في المجدع الصوم ونية الاعتكاف وكل اعظم المجد  
 فالاعتكاف فيه افضل ويحسن على المعتكف الوطى والقبلة واللبس فان جامع المعتكف  
 ليلا او نهارا عامدا او ناسيا فسد اعتكافه وكذلك ان استل بقبلة المي  
 وان اكل ناسيا لم يفسد اعتكافه ولا يخرج المعتكف من المجد الحاجة الانس  
 او الحاجة واذا خرج الى الحاجة خرج مقدار ما يصل قبل الحاجة اربع او ثلثها اربعا  
 وان زاد او نقص لم يضر اذا لم يفسد واذا خرج من المجد لغير الحاجة او حاجته  
 الانس في ساعة فسد اعتكافه وقالوا لا يفسد حتى يخرج اكثر من نصف يوم  
 وهذا في الاعتكاف الواجب فان كان تطوعا فلا يباس بزيادة المربعين وحضور  
 الجائر ولا يباس ان يقعد المعتكف مسرة المجد الكد هو معتكف فيه للاذان  
 وان كانت خارجة من المجد ولا يباس ان يبيع ويبتاع في المجد من غير ان يحضر  
 السلم ولا يباس بان يشهد في الاعتكاف ويحدث ويتزوج ويخرج من غير مباشر  
 ولا يترك الا جبر ويكره لو ليحت ومن اوجع على نفسه الاعتكاف اياما لم يركه  
 اعتكافا بليلا لها ساعا وان يشترط السابغ والاعتكاف تجوز يوما فاما  
 فوقه ومن اوجع الاعتكاف بدخول المجد والشروع فيه اقام في المجد ما شاء  
 من الوقت عند مجده وعن نية خفيفة لا يكف اقل من يوم وان نوي صوم يومين  
 ثم قال في بعض النسخ ان الله على اعتكاف هذا اليوم لا يبيع نذر قال ذلك قبل الروا  
 او نذر واذا اوجع اعتكاف يوم لا يكره بليلا وان اوجع ليلة لا يجب شيء  
 وان قال ليلتين او اكثر وجب عليه بايامها وان اوجع اعتكاف ايام ونوى  
 النهار ذون الليالي فهو على ما نوى بدخل المجد قبل طلوع الصبح ويخرج بعد



غروب الشمس ومن أوجب اعتكاف شهر لزمه لياليه وأيامه وأن توي الليالي  
دون الأيام أو الأيام دون الليالي بطلت بيته وإن أوجب اعتكاف شهر بعينه  
فلم يعتكف فيه حتى مضى فعله قصاف شهر آخر فتأبعا ولا يجوز اعتكاف أحد على أحد  
ولا تعتكف المرأة الأبادن زوجها وإذا أدق لها اعتكفت في مسجد بيتها وإذا  
انتقل المعتكف إلى مسجد آخر بعد رجاء اعتكافه استحسن أن يغير عذر ينقص  
اعتكافه وقال لا ينقص اعتكافه إذا أضاع اعتكافه وكان أوجبته في وقت  
لم ينقص فعله استحسن والله تعالى أعلم **كتاب الحج**  
الحج واجب على كل مسلم عاقل بالغ صحيح مستطيع قدر الزاد والراحلة فامسك  
على السكن ومسك الأبد منه وعن نفقة عياله إلى حين يوفد وكان الطريق أمنا وهو  
فريضة في العمر مرة واحدة وما زاد فهو تطوع وتعتبر في المرأة أن يكون لها  
زوج أو حرم يحج بها ولا يجوز لها أن يحج بغير أحدهما إذا كان بينهما وبين مكة  
مسير ثلثة أيام واختلعا وإن وجوب الحج على الفور والتأخي أو كون الأمن  
شرط الأداء أم شرط الوجوب وكذا الحرم المرأة حتى يلزم الحج والوصية أم لا  
والحرم لا يجوز له من أحرها على السيد والمجنون ولا يحج على المدور وكالا عمن  
والزمن ومقطوع اليدين أو الرجلين ومن لا يستطيع الثبوت على الدائمة  
أحله حتى إذا ملكوا الزاد والراحلة وهو صحيح لم يحج صارا عاجزا لزمه الحج  
ومن قدر على الحج بيده لم يحج إن حج عنه غيره فإن كان عاجزا عجزا لا يزول  
كالزمانة والعاجز إن حج عنه وإن كان يترجى زواله وأج عنه غيره  
وإذا حج حتى مات حكم بوقوعه بوقوع العرض ومن جعل عليه أن يحج ما شيئا  
فإنه لا يترك حتى يطوف الزياره وإذا أحرمت المرأة حجة بغير زاد زوجها  
أو العبد بغير أن مولاه أن شامعاها وحللاهما وتعلما ما على المخصر  
أن العبد إنما يترك بعد العتق وإذا كانت المرأة من واحد السبيل في وقت أحرم  
أهل بيته فليس له وجها منعها منه **باب** الأحرام بغير الأحرام بالحج قبل  
وقته فإن فعل لزمه ولا يجوز له أن يعمل بعد أحرمه شيئا من أعماله حتى يدخل  
وقت الحج وأما الحج شوال وفي العقد وعشر من ذي الحجة وعن أبي يوسف أن  
يوم النحر ليس من الأشهر فإن أحرم في رمضان وطاق وسعى فيه لا يجزئ السعي  
من سعي يوم النحر والمواقيت التي ليس من الأشهر فإن أحرم في رمضان وطاق وسعى

لا يجوز أن يحجوا بها الإنسان الأحر ما لأهل المدينة ذوالحليفة ولأهل العراق  
ذات عرق ولأهل الشام الحجة ولأهل نجد قرن ولأهل اليمن بليعام وهن لاهل اليمن  
مربعين من غير أهل من أراد الحج أو العمرة ومن قصد مكة من طريق غير مسلكوا حرم  
إذا جاز ميقات من هذه المواقيت وعن أبي حنيفة أن الأحرام من مقرر أفضل إذا  
ملك نفسه في الأحرام والميقاتين كاهل بستان بني عامر ومن خلفهم فيقانه في الحج  
والعمرة من دار إلى حرم وكذا الأفاقي إذا دخل البستان أو المكي إذا أخرج الله  
ومن كان داخل الحرم كاهل مكة ومنا فيقانه الحج من الحرم وللقمر من الحل كاسم  
وكذا أكل من دخل مكة من غير أهلها **باب** وسكان المواقيت بيته وبين  
مكة لم يحمله أن يدخل مكة بغير أحرام وإذا دخل الأفاقي مكة بغير أحرام فعليه  
لده حرم مكة بغير أحرام أما حجة أو عمره فإن عاد إلى الميقات وأحرم حجة الإسلام أو  
كانت عليه أحراما وعمما وجب عليه لدخوله مكة بغير أحرام استحسن أن ولو حجت  
السنة ثم أحرم حجة الإسلام لم يحج عنه ولو أحرم حجة قضاء لما لزمه بسبب  
الحج أو زجاء بعد الخول كما قبله ولو عاد إلى أهله ثم عاد إلى مكة بغير أحرام  
فعليه لكل واحد من الدخولين أحرام ولو جاوز الميقات لا يريد دخول  
مكة وإنما يريد لبستان بني عامر وغير حاجة فلا شيء عليه فإن سار إليها  
بدخل مكة حجة بغير أحرام فله ذلك كاللبستاني فإن جاوز الميقات ثم عاد  
وأحرم عمرته ثم أضد لها حتى فيها وقضاها ولا شيء عليه لتركه الوقت **باب**  
والأحرام نوعان أحدهما قولان يلي والثاني فعلا وهو أن يقبل بدنه  
ولصاقها وتوجه بها يسري الحج فيصير محرما وإن لم يلب ومقدار الحرم  
من قبل المشرق ستة أميال ومن الجانب الثاني الذي فيه ميقات العمرة  
السبعين اثنا عشر ميلا ومن الجانب الثالث ثلثة عشر ميلا ومن الجانب  
الرابع أربعة وعشرون ميلا والسعم على قريب ثلثة أميال من مكة  
وإذا أزد الأحرام اغتسل ونوكتا والغسل أفضل وليس بواجب  
أو حسييلين إذا رردا ومس طينا إن كان له وصلي ركعتين وتوفي  
وقال اللهم إني أرند الحج فيسرم لي بقله مني وإن لم يذكر الحج أو العمرة  
بلسائه والكتفي بالنية بقله ولا يفتح الأحرام إلا بالنية والشرط هو النية  
بالقلب وأما الذكر بالسكان فسنة والآخر محررك لسانه بقوله اللهم



ان اريد الحج ولا يحرك لسانه للقرأة في الصلوة ولو نوي بقلبه الحج وهو يلبي بالعمرة او لي  
العكر كان ما نوي بقلبه من نوي الغرض وجري على لسانه العقل في الصلوة كان فرضا  
وجوزج الغرض بنية مطلقة ولو نوي تطوعا وقع تطوعا وان لم يحضر نيته حج او عمرة  
مضى في ما شاء قبل الطواف فان طاف بالبيت شوطا كان احرامه للعمرة ولو  
احرام ولم ينو شيئا ثم احرام بحجة فالاول حجة وان لم ينو  
بالثاني شيئا ايضا كان قارنا ولو احرام بحجتين نودي كل حجة في ستة الا ان جنابته  
جنابتان فاذا نوى يلبي بقبيل صلوته وهو افضل وبعد ما سرك راحلته فان  
كان مفردا بالحج نوي بتبليته الحج وان كان قارنا نوي للعمرة والحج والتبليته لسانك  
اللام لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والمنة لك والملك لا شريك لك لا اله الا  
الله لا اله الا هو المختار ويرفع صوته بالتبليته وقوله من شرط والزيادة  
سنة ولا يرفع الذخول في الاحرام الا بذكرها او ما قام مقامها من الاجابة  
والثناء على الله تعالى بآي لسان كان ولا ينبغي ان يخل من هذه الكلمات مع القدر  
فان زاد فيها جازي قول عمر رضي الله عنه معوبا ومنه هو بك اليك وقول ابن عمر  
ليبك وسعد بك وخير في يدك والرعي اليك والعمل لبيك لبيك  
فاذا لبى فقد احرام ومن اراد حجة الاسلام فاعلى عليه عند الاحرام واهل  
عنه اصحابه او قالوا لجزية وان عجز عن غير من مؤزج الحج ففعل عنه جاز في  
ومن طيف به محولا اجزاه الصبي وعق العبد مضميا على احرامها لم يجزها  
عن حجة الاسلام فان حذد الاحرام قبل الوقوف جاز ذلك ولا شيء عليه  
ويلبس المرأة ما بدا لها من الثياب ويلبس ثوبا مطيبا ومن جاوز مقاما  
بغير احرام هو يبريد الحج او العمرة فليبه دم كما لم يكن اذا خرج من الحرم يبريد  
الحج او الافاقي اذا احيا وز الميقا الحنة فاذا رجع الى ميقاته قبل ان  
تقف في الحج وقبل ان يكون في العمرة فليبه منه سقط عنه الدم وان لم يلب  
لم يسقط وقال لا يسقط لبي او لم يلب وبه نأخذ فان خرج الى مقاما سقط  
عنه الدم في رواية محمد وفي رواية ابن يوسف انه كان كذا مجاريا  
للال اول فهو كرجوعه الى الاول وان كان بين الاول والحج لم يسقط عنه الدم  
وان جاوز الميقات حاجته ثم احرام فلا شيء عليه ووقته الستة والخم  
وهو وصاحب المترل سواء والمتعم اذا نوى من عمرته كما لم يكن في الميقات ومن

ولد بدنه تطوعا كانت او نذرا او جزا صيدا او شي من الاشياء وتوجه معها  
يريد الحج فقد احرام وان بغتها ثم توجه لم يكن محرما حتى يلحقها الادمي بدنه المنة  
فانه يصيب محرما بالتوجه فان حلل بدنه او اشعرها او قلده شاة وتوجه  
معه لم يصير محرما والتقليد المعتبر فيه ان يربط على عنق بدنه قطعة  
نخل او عروق مواده او كاشرة ونحوها ما يفعل بعد الاحرام  
على من احرام ان يتقى الله تعالى فيما له من الرزق والفسوق والجدل  
الامر للجماع والفسوق المعاصي والجدل ان يجادل وقيفه ولا يقتل ميتا  
ولا يسير اليه ولا يدرك عليه ولا يلبس قبيحا ولا سراويل ولا اعمامة  
ولا قلنسوة ولا عباة ولا حفين الا ان لاحد العليلين في فطرهما اسفل الكتف  
او لا يجد ثوبا فيفق السراويل ما خلى النيق وكذا اذا التمس مكبيه قبا او قبا  
او غيرهما فلا بأس به مما لم يرقه عليه ولا يغطي راسه ولا وجهه ولا يمس  
طيبا ولا ينزع ما بقي فيه بعد الاحرام وكان محمد يكره ذلك وينهى عنه وبه نأخذ  
ولا يخلق راسه ولا يحكه شديدا كي لا يقع من شعره وكذا الا يخلق شعر بدنه  
ولا يقص من جنته ولا ظفره ولا يلبس ثوبا مقبوحا بوبرس ولا زعفران ولا  
عطفر الا ان يكون غسيلة لا تنفض كي لا تنقوح راحته ولا بأس بان يغتسل  
ويدخل الحمام ويستقبل البيت وبالحمل والسد في وسطه المكان ولا ينسل  
راسه ولا جنته باطنه فان اغتسل فان اغتسل وسقط من شعره نقد  
لبي ولا بأس بان يحجم ويفقد ويبلغى ان يكثر التبليته واهلها صوته  
عقب الصلوات المكتوبات والوقتيات غير المكتوبات وكل ما عدا شرفا  
او هبة واديا او لقي ركبا وبلا سحر واداد حل مكة ابتداء بالمسجد  
فاذ غاب البيت كبر وهلل ثم ابتداء بالحجر الاسود فاستقبله وكبر ورفع  
يديه كما في حرمته الصلوة ويقول لا اله الا الله والله اكبر اللهم  
ايماننا بك ونقصد نيكابك واتباعا لسنة نبيك ونسبنا  
الحج عن قبيله ونضع كفيه عليه ان استطاع من غير ان يودي مسدا  
وان لم يقدر عليه لرحمة استقبله واسار اليه يباطن كفيه  
وكبر وهلل ثم يقبل باطن كفيه ثم يأخذ على عينه مما يلي الباب  
وقد اضطلع قبل ذلك رداءه وهو ان يلبس ثوبه ويحج حجت





ابطه الايمن ويلقيته على عاتقه الايسر فيطوف بالبيت سبعة اشواط يجعل  
طوافه من وراء الحطيم وهو الحجر ويسير في الاشواط الثلاثة الاولى يقول  
فيها رب اعف عني ورحم وجاهد عما تعلم انك انت الاعز الاكرام والرحم الاشراف في  
الشيء مع تحريك الكفين ويكرر الحديث في الطواف ولكنه يدعو او يقلل القرآن  
خفية ويكرر ويحذف في كل شوط عند الحجر الاسود ويستله ان استطاع او يقل  
كما قلنا واما الزكر الثماني ان استله فحسن وان تركه لم يضر وقال محمد  
يقبله كما قبل بالحجر الاسود ويمشي في باقي الاشواط الاربعة على هيئته ثم ياتي  
المقام فيصلي عند ركعتين او حيث ييسر من المسجد ثم يعود بعد الصلوة  
الى الحجر الاسود فيفعل به كما وصفنا وختم بالاستسلام الطواف وكذلك  
طواف نذر سعي وقال السعي بعد لا يعود الى استلام الحجر بعد الطلوع وهذا الطواف  
طواف القدوم وهو سنة ليس بواجب وليس على اهل مكة طواف القدوم ثم يخرج  
الى الصفا من اي باب شاء فيصعد عليه ويستقبل البيت ويسرع يد كما فعل عند  
الحجر الاسود ويكبر وهليل ويصلي على النبي عليه السلام ويدعو الله تعالى  
بحاجته رافعا يخط يديه الى السماء ثم يخط نحو المروة ويمشي على هيئته فاذا  
بلغ نظر الوادي سعي بين الميادين الاخضرين سعيًا حتى ياتي المروة فيصعد  
عليها ويفعل كما فعل على الصفا وهذا الشوط ثم يعود الى الصفا كما جاء منه  
وهذا شوط فيطوف سبعة اشواط ابتداء من الصفا وختمها بالمروة  
ولم يعتبر بالطوافي العود شوطا والا ذلك اصح ولا يجوز السعي الا بعد  
الطواف فان سعى ثم طاف اعاد السعي والاعليه دم ثم يقيم بمكة حراما  
يطوف بالبيت كلما بداله ويصلي لكل اسبوع ركعتين ولكن لا يسعي عقب  
سائر الاطوفة في هذه المدة فان السعي الواحد من واجبات الحج بحسب  
والتمفل بالسعي غير مشروع وقد اتي بالسعي الواحد فاذا كان قبل التروية  
يوم عرفة الى آخر ايام التشريق وفي الحج ثلث خطب اولها قبل يوم التروية  
يوم بمكة بعد طلوع الفجر خطبة واحدة لاجل توسلها والثانية يوم  
عرفة بعد الزوال قبل الصلوة خطبتين لمسلم بينهما وقال ابو يوسف يندب  
هذه الخطبة قبل الزوال قبل اذان المؤذنين وبه نأخذ والثالثة بعد الفجر  
يوم قبل الاولي يعلمهم فيها بقيقة المناسك ومن طاف طوافين لعمرة وحجته

ثم سعي شقيق فقد استأجره **باب** القرآن وهو افضل عند الناس للتمتع  
والافراد وسعة للقران ان يهل بالعمرة والحج معا من الميقات ويقول عقب الصلوة اللهم  
انني اريد العمرة والحج فيسره لاني وتقبل ما بيني وبينك العزم ثم الحج واذا دخل مكة ابتداء  
فطاف بالبيت سبعة اشواط يسير في الثلاثة الاولى منها وسعي بعدها بين الصفا  
والمروة فمن افاض بالعمرة ثم يطوف بعد السعي طواف القدوم وليسعي بين الصفا  
والمروة كما ذكرنا في المفردة فاذا رجع للحج يوم النحر ذبح شاة او بدنة او بقرة او سبع  
او سبع بقره هذا الدم للقران فان لم يجد فادخل مكة في الحج اخرها يوم عرفة فان  
فاته الصوم حتى جاء يوم النحر لم يجز الدم بشره يوم سبعة ايام اذا رجع الى اهله  
ان لم يسه السله فان صامها بعد مكة بعد فرائضه من الحج جاز وان لم يتم الصوم لثلاثة  
قبل يوم النحر لم يجز الا الدم وان لم يدخل القران مكة ونوجه الى عرفات فقد صار  
افضا للعمرة بالوقوف وبطلت عنه دم القران وعليه دم لرفض العمرة وعليه قضا  
ومن اراد القران فاحرم بعمرة فاجل من الاحرام بالحج هو افضل فان لم يحرم بالحج حتى  
طاف لعمرة اربعة اشواط لم يحرق راسه وادخل الحج على العمرة وجاز وادخل  
العمرة على الحج مكرره فاذا ادخلها على الحج قبل الطواف كان لها قارنا وان ادخلها  
بعد الطواف ينبغي ان يرضها وعليه ان يرضها وعمرة مكافاة وان احرم بها ثم وقف  
بمرفة صا رافضا لها وان توجه الى عرفات لم يضر رافضا حتى يقف فان احرم بها  
يوم النحر او في ايام التشريق يلزمه الرض وعليه قضاها والقارن اذا فاته  
الحج اتي بعمرتين وسقط عنه دم القران وليس لاهل مكة وحاصري المسجد الحرام واهل  
الموايت ومن بينهما وبين مكة قران ولا تمتع واما لهم الافراد خاصة ومن بعد من  
مكة او تمتع فقد استأجره دم لاسانه ولا يجزي عنه القنوم والمكي اذا احرم بعمرة  
فطاف لها شوطا ثم احرم بالحج وعليه لرفضه دم وحجة وعمرة وان مضى لهما اجزاء  
وعليه دم للحجة بينهما وقال لرفض العمرة احب اليك وعليه قضاها ودم لرفضها  
والحرم بالحج اذا احرم يوم النحر حجة اخرى فان كان حلق في الاول لزمته الاخر  
ولا يفي عليه وان لم يكن حلق في الاول لزمته الاخر وعليه دم قصر او لم يقصر  
وقالا ان قصر فعليه دم والافلا **فصل** في العمرة اذا احرم بالحج قبل الحلق فعليه  
دم واذا دخل مكة قارنه او تمتع فحاصنت قبل ان تطوف لعمرة حجة  
العمرة وعليها قضاها ودم لرفضها ومضى في حجة ان كانت قارنه وحرم بالحج



ان كانت متمتعة وان خاضت المرأة عند الاحرام اغتسلت واخرمت وصنعت كل ما يباح  
 للحاج عمارا لا تطوف بالبيت حتى تطهر فان خاضت بعد الوقوف وطواف الزيارة  
 انصرفت من مكة ولا شئ عليها لتترك طواف القدور والاعتارن والمتمتع يدع ثم يحل  
 ومتى اقيمت للقدور والمرافق طوافه او سعيه صلى وتبى على طوافه وسعيه **باب**  
 المتمتع وهو افضل من الافراد وعن بك خليفة الافراد افضل منه والمتمتع على وجهين  
 يسوق الهدي ومتمتع لا يسوق الهدي وصنفه المتمتع ان يلتدي من الميقات فيحرم  
 بعمره ويدخل مكة فيطوف لها ويسعى ويحلب ويقيم وقد دخل من عمرته ويقطع  
 التلبية اذا ابتدا بالطواف ويقيم مكة حلالا فاذا كان يوم التروية احرم باح  
 من المسجد ويفعل ما يفعل الحاج المفرد وعليه دم المتمتع فان لم يجد صام فيه ثلثة  
 ايام وسبعة اذا رجع الى اهله واذا اراد المتمتع ان يسوق الهدي احرم اوسان  
 عديته فان كانت بدنة قلدها كما ذكرنا او شعرها عند ان يوسف ومحمد واما  
 ان ليشق سنامها من الجانب الايسر ولا شعر عند ان حيفه ولا اشعار عندها  
 ايضا الا في الابل خاصة في القران او المتعة او التطوع فاذا دخل هذا المتمتع  
 مكة وطاف وسعى ولم يحل حتى يحرم باح يوم التروية فان قدم الاحرام قبله  
 جاز وعليه دم فاذا احل يوم الحز فقد حل من الاحرامين واذا عاد المتمتع الى  
 بلد بعد فراغه من العمرة ولم يكن ساق الهدي بطل تمتعه فان ساق لم يبطل  
 وقال محمد يبطل ايضا ومن احرم بعمره قبل اشهر يطاف لها اقل من اربعة اشواط  
 ثم دخل اشهر الحج قتمها واحرم باح كان تمتعا وان طاف لعمرته قبل اشهر الحج اربعة اشواط  
 فساقا ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعا ومن اعتمر في اشهر الحج فطاف اكثر من طواف  
 عمرته وليس من خارج المحرم ثم حج من عامه كان متمتعا ومن اعتمر في اشهر الحج  
 فطاف اكثر من طواف عمرته فان فرغ من عمرته ثم اتخذ مكة دارا او البصر ثم حج  
 من عامه فهو متمتع فان افسد عمرته او فرغ منها ثم اتخذ البصرة دارا ثم اعتمر في شهر  
 الحج وحج من عامه لم يكن متمتعا وقال يكون متمتعا فان رجع الى اهله ثم اعتمر وحج  
 متمتعا وان كان كاملا بمكة ثم اعتمر ثم حج لم يكن متمتعا في قولهم وان لم يفسد العمرة  
 وفرغ منها ورجع الى اهله حج من عامه لم يكن متمتعا ومن اعتمر في اشهر الحج وحج من  
 فابها افسد حتى فيه وسقط عنه دم المتعة ومن اراد التمتع فصام ثلثة ايام من  
 شوال لم تعلم لم يخرج الثلثة فان احرم بالعمرة ثم صام جاز والمتمتع اذا لم يجد

الهدي

الهدي فدخل الصوم ثم قبل فراغه وحده الهدي او بعد فراغه قبل ان يحل الهدي وحل  
 بالهدي ولا يجزئه غيره لك وان وجد بعد الحلال فلا هدي عليه ومن اعتمر سريدا  
 التمتع وقد ساق الهدي ثم بدله ان لا يتمتع فله ذلك وكان له بيع الهدي ولو بدله بعد  
 احلاله من العمرة وبعد استهلاك الهدي ان يحرم بالهدي من عامه ذلك ولم يرجع  
 الى اهله كان له ذلك وكان عليه هدي لتمتعه وهدي اخر لاحلاله من عمرته  
 ومن حجته بعد سبب اية الهدي لتمتعه **باب** الجنايات في الحج وهي ثلثة  
 على الاحرام او الحرم او الاحرام والحرم كناية الحرم خارج الحرم وجناية الحلال في الحرم  
 وجناية الحرم في الحرم وكل ما يحل به كمال الارضان والرياسة او الطيب او ازاله  
 الشفت والصب يوجب الدم وما ساق عنه يوجب الصدقة قد رخصت صاع  
 من بر او ما قام مقامه وكذا كل صدقة في الجنايات الا في قتل الجراد والخنزير  
 فاصاكف من طعام اذا قل واذا تطيب الحرم ففعله الكفارة فان طيب عظميا  
 كاملا فمأزاد فعليه دم وان كان اقل من عضو فعليه صدقة وان اذ هن ارب  
 غير مطيب فعليه دم وقالا عليه صدقة وفي المطيب دم والطيب ماله رايحه  
 طيبة كالزعفران والبنفسج والخنا وخمها وان خضب راسه بالحناء فعليه  
 دم ان كان سابغا وان لبد راسه به فعليه دمان وان لبس ثوبا مخيطا  
 او غطار راسه يوما كاملا فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة  
 وان احرم وهو لا يسفر فتركه عليه كذلك ايا ما فعله كنانة واحدة ولو لبس  
 الثياب كلها او لبس الحفين والقلنسوة معا او متعاقبا او لبس بالليل ونزع  
 بالليل وهو لم يعزم على ترك اللبس والمخيط البيت فعليه دم واحد ايضا  
 كفارة الاطعمة رمضان وان لبس من عذر حتى لمزمته كنانة ثم زال ذلك الغدر  
 ثم جاء عذرا آخر فلبس من اخرى لمزمته كنانة اخرى كمن له حجب فلبس الثياب  
 يوما وليلة فلبس كنانة واحدة ولو لبس من تلك الحجب واتته على اخرى فلبس  
 من اخرى فعليه كنانة اخرى ولو لبس قبضا للصدقة بعض اليوم ثم لبس  
 اخر او قلنسوة لغير الصدقة حتى يفي اليوم ففعل القبيص الاول صدقته وفي  
 الثاني كنانة ولو اضطر الى تعطينة راسه فلبس قلنسوة وعمامه لمزمته كنانة  
 واحدة ولو لبس من تلك الحجب واتته على اخرى فلبس من اخرى فعليه كنانة اخرى  
 ولو لبس قبضا للصدقة حتى يفي اليوم ثم لبس قبضا اخر او قلنسوة لغير الصدقة



حتى يفي اليوم في القبيض الاول صدقة وفي الثاني كان ولو اضطر الى تعطيه  
راسه فلبس قلنسوة وعمامة لزمته كفارة واحدة ولو وضع قنصا على راسه  
وقال نسق لزمته صدقة وللمقيض دم ولا باس لبس الخنزير والعقب للمحرم وقد  
تجدد الحيات لاتحاد المقصود والحمل والحجس ويتعددت تعديدها ويقص  
او يكل واذا خلق ربع راسه فصاعدا فعليه دم وان خلق اقل من الربع فعليه  
صدقة وان خلق مواضع المحاجم فعليه دم عند ان حلقه وقال عليه صدقة  
وان اخذ من حلقه ثلثا او اربعا فعليه دم وان اخذ شارب فعليه صدقة وان  
خلق الابطين او احدى او خلق الصدر او العانة او الساق فعليه دم وان اخذ  
سارية فعليه صدقة قصر الخلع او العنق خارج الحرم فعليه دم وهو قول محمد  
ابن يوسف لا شيء عليه فان لم يقص حتى رجع الى الحرم فقص فيه فلا شيء عليه في قولهم  
وان قص اظفار يديه وجليه فعليه دم وان قص يد او رجلا فعليه دم وان  
قص اقل من خمسة اظفار فعليه صدقة وان قص خمسة من يديه ورجليه مستقر  
فعليه صدقة وان قص من كل يد ورجل اربع اظفار فعليه الاطعام الا ان  
يبلغ دما فصعص ما شاؤا وان قصا ظفرا حلالا او اخذ شارب فعليه صدقة  
واذا اضل محظورا لاحرام بغير عذر فعليه دم وان قص اقل من خمسة اظفار  
فان فعله بعدد فهو محرم في الكفارات الثلاث ان شاء اطعم ستة مساكين  
كل مسكين نصف صاع وان سكا منام ثلثة ايام وان شاء دبح شاة حتى  
اذا تطيب او لبس او خلق من عذر فهو محرم في الاشياء الثلاثة ومن عذر  
عذر عليه دم وان قبل او لمس بشهوة فعليه دم ومن جامع في احد السبيلين  
قبل الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه سكاة ومن جامع في اخر قبل ان يطوف  
لها اربعة اشواط فعليه شاة ولا تقصد عمرته ومن جامع ناسيا كمن جامع عابدا  
والجمع قبل الوقوف بعرفة يفسد حج الرجل والمرأة ومن كانت مكرهة  
فيه وبعد الوقوف يوجب على كل واحد منهما بدنة ولا ترجع المرأة على الرجل  
بشي اذا كانت مكرهة فيه وان جامع قبل الوقوف سرا فان كان موضع  
فعليه دم واحد وان كان في مواطن فعليه لكل واحد دم وقال محمد عليه دم  
ما لم يقعد فان اهد ثم جامع ثانيا وجبة دم اخر وان نظر الى المرأة بشهوة فامني  
فلا شيء عليه وان لمس فامني فعليه دم وجوز المحرم والحرم ان يزوجا في حال الاحرار

فصل من طاف طواف اقدوم محرما فعليه صدقة فان طاف جنبا  
فعليه صدقة ومن طاف طواف الزياره محدثا فعليه شاة فان طاف جنبا  
فعليه بدنة والافضل ان يعيد الطواف مائة مرة ولا يحد عليه ومن طاف  
طواف الصدرة محدثا فعليه صدقة وان طاف جنبا فعليه شاة ومن ترك  
من طواف الزياره ثلثة اشواط فادواؤها وان ترك اربعة اشواط فصاعدا  
بني محرما ابد حتى يطوف بها ومن ترك ثلثة اشواط من الصدر فان ترك  
طواف الصدرة او اربعة اشواط منه فعليه شاة ومن طاف طواف الواجب  
في جوف الحرم فاعيد الطواف مائة مرة وان اعاد على الحجر واحدة احراه  
فان رجع الى اهله ولم يعيد فعليه دم وقد حل من النساء وان ترك طواف  
الزياره او طاف جنبا ثم طاف طواف الصدرة في آخر ايام التشريق فعليه  
دمان ان رجع الى اهله وقال عليه دم واحد فان اعاد طواف الصدرة فعليه  
دم وقال لا شيء عليه وان طاف لعمرته محولا لم يضره وان كان بغير عذر فعليه  
دم واجراه وان طاف لها محدثا اوجب فان اعاد طاهرا فلا شيء عليه  
وان استار وان طاف لهما مكشوفان ثم رجع الى اهله قبل ان يعيد الطواف  
مستورا العورة فعليه دم واجراه ومن ترك السعي بين الصفا والمروة فعليه  
شاة وحجه تام ومن سعى على غير طهارة فلا شيء عليه ومن افاض من عرفة قبل الابل  
فعليه دم وترك الوقوف بالمر داهة فعليه دم ومن ترك رمي الجمار في  
الايام كلها فعليه دم فان ترك رمي يوم فعليه دم وان ترك احد الجمار الثلثة  
فعليه صدقة وان ترك رمي حرم العقبة يوم النحر فعليه دم فان رمي اليوم  
الثاني او الثالث لجرم الوسطى والثالثة ولم يرم الاولي واراد الاستدعي  
في يومه فان رمي الاولي ثم الباقيتين فحسن وان رمي الاولي وحدها اجراه ولا  
عليه ومن اضر الخلق حتى مضت ايام النحر فعليه دم عند ابي حنيفة وكذا ان اضر  
طواف الزياره عنها **فصل** واذا حلل المحرم صيد البر او دل عليه من قبل  
فعليه الجزا ويستوى في ذلك الناسي والعامة والمتدي والعامة ولا باس  
عليه في صيد البحر ما لم يكن اخذه الا بحيلة والجزا عند ابي حنيفة واليه  
يوسف ان يقوما لصيد في المكان الذي مثله فيه او في اقرب المواضع  
عنه اركان في بريه صم دوى عذله هو محرم في القيمة ان شاء اصاب بها عذرا



فدبحه او بلف هديا وان شاء اشترى بها طعاما فتصدق بها على كل  
 مسكين نصف صاع من تمر او تمر وان شاع صاع من كل نصف صاع من بر  
 او صاع من شعير يوما فان فطنت من الطعام اقل من نصف صاع من بر  
 فهو بخير ان شاء تصدق به وان شاء صام عنه يوما كاملا وقال محمد بن  
 الصيد الطبري في مال نظير ففي الضبي شاة وفي الضبع شاة وفي الاربعان  
 وفي النعامة بدنة وفي العنبر بقرة ومن خرج صيدا وسف شعره او قطع  
 عظمه منه ضمن ما نقص وان شفع بلبش طائر او قطع فوام صيد خرج  
 من حد الاشباع فعليه قيمه كامله ومن كسر صيد فعليه قيمته وليس  
 في قتل الغراب والحداة والذئب والحويه والعقارب والقارة جزاء  
 ليس في مثل البعوض والبراغيث والاعراب والقارص ومن مل  
 جرادة تصدق بما شاء ومن جرد من جرادة ومن قتل قلة تصدق كسرة خبز  
 وان قتل قلتين تصدق قبضة من طعام وان قتل ثلثا فصاعدا تصدق نصف  
 صاع من بر او صاع من شعير او تمر ولو دفع ثوبه الى حلال ليقول القتل عليه  
 الجزاء نصف صاع من بر وان لم يقصد لا شيء عليه وكذا اذا غسل ثوبه ومات  
 القتل ومن قتل ما لا يؤكل لحمه من الصيد كالسباع وخوها فعليه جزاء ولا  
 يتجاوز قيمته شاة وان صاد سبع على محرم فقتله فلا شيء عليه فان اضطر  
 المحرم الى اكل لحم الصيد بفسله فعليه الجزاء وان اضطر من الصيد والميتة  
 فاكل الميتة عند الحديفة وحده وان وجد صيدا دججه محرم ياكل الصيد  
 قول محمد وان يوحده صيدا او مال مسلم يذبح الصيد ولا ياكل المال وان  
 وجد لحم انسان ياكل الصيد ولا بأس ان يذبح المحرم الشاة والبقرة والبعير  
 والدجاج والبط الكسيري وان قتل حماما مسرا ولا او طيئا مستناسا  
 فعليه الجزاء وان ذبح المحرم صيدا فدحسه منه لا يحل اكلها ولا بأس ان ياكل  
 المحرم لحم صيد اصطاده حلال وذبحه اذا لم يذل المحرم عليه ولا امره  
 وفي صيد المحرم اذا ذبحه حلال الجزاء واذا اصاب الحلال صيدا ثم احرم  
 فارسل من يد انسان ضمن وقال الامامان عليه ولو اصاب محرم صيدا البس  
 فعليه ان يرسله فان ارسله من يد انسان فلا شيء عليه في قولهم وان قتله محرم  
 آخر في يد فكل واحد منهما جزاء والذي قتله ضامن للأول ومن احرم ومعه نقص

فيه صيد

٢٧٥

صيد فليس عليه ان يرسله فان كان في يد اخرجه واذا اخرج الحلال طيبا  
 من الحرم فولدت اولاد في بن ثم مات هي واولادها فعليه جزاءهن فان كان  
 ادي جزاء الام ولدت فلا شيء عليه في الاولاد والحلال كالحرم في جزاء صيد المحرم  
 الا انه لا يجوز رغبته القنوم وكذا لا يجوز صوم المحرم وغيره في قطع حشيش الحرم  
 وشجره ولكن يشتري بثمنه هذا فيلحقه ويصدق عليه وان شاء اطعم ما في بطنه  
 لكل مسكين نصف صاع وفي قطع حشيش الحرم وشجره الذي ليس بمذكور ولا هو  
 مما يثبت الناس قيمته وما يثبت الناس فلا بأس بقطعه ولا ينبغي ان يرمى دوا  
 في حشيش الحرم ولا يقطع من الحرم الا الاخر وان قطع حشيش الحرم او شجره جزاء  
 او ايضا او حلب لبن ميتة جاز له بيعها وبكره ويجعل ثمنها في الفدان شاء وكل شيء  
 فعله القارن مما ذكرنا ان فيه على المفرد دما فعليه دمان دم لحته ودم  
 لعمرته الا ان يتجاوز الميقات ثم يحرم بالعمى والحج يكتفه دم واحد راد الشراك  
 محرم ان في قتل صيد فعليه كل واحد منهما الجزاء كاملا وان اشترك حلالان في  
 قتل صيد الحرم فعليهما جزاء واحد وان ساع المحرم صيدا او ابتاعه فابيع باطل

**الاحصار**

اذا احصر المحرم عدوا او اصابه مرض منه على المفق على من وجب احرامه جاز له القتل  
 بان يبعث شاة يذبح في الحرم وواحد من عملها اليوم بعينه بذبحه فيه ثم يحلل  
 في ذلك اليوم فان كان قارنا بعث بدمين ولا يجوز ان يذبح دم الاحرام حصارا لاني  
 الحرم ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند اي حديفة وقال الاجور المصالح الا في يوم  
 النحر ويجوز للحصر بالعمى من شاء والحصر بالحج اذا حلل فعليه حجة وعمرة وعلى الحصر  
 بالعمى عمرة وعلى القارن حجة وعمرة وان اذا بعث المحصر هديا واعد هم ان  
 يذبحوا في يوم بعينه ثم زال الاحصار فان قدر على الادراك والهدي ذبح في الحرم  
 له التحلل وله المفق وان قدر على ادراك الهدى وان الحج تحلل وان قدر على  
 ادراك الحج دون الهدى جاز له التحلل استخصانا ومن احصر مكة وهو ممنوع  
 من الدخول والوقوف والطواف كان محصرا وان قدر على احدها فليس يحصر واذا مات  
 محرم المرأة فهي محصرة ومن سرق نفقته بعد الاحرام ولم يقدر على المشي فموت  
 يحصر واذا لم يجد المحصر الهدي ولا من الهدي لا يحل الاطعام او القنوم بل يتقي محرم  
 الى ان يحل الهدي فذبح عنه في الحرم بامر او يبرؤل الاحصار فيذهب الى مكة ويحج



ان بقي وقت الحج وان فات وقت الحج يتحلل بافعال العمرة هذا هو المشهور من قول  
اصحابنا ولا حاق على الحضر والاحلال وقال ابو يوسف لا بد من الحلق او التقصير  
وبه نأخذ ومن ساع جارية محنة قد اذن لها في ذلك فلم يشترط ان يحلها او يوطأها

**باب الفوات**

وهو نوبان فوات قبل الشروع وهو ما اذا عجز او مات ولم يحج وفوات بعد الشروع  
والاحرام وهو ما اذا فاتته الوقوف بعرفة حتى تطلع الفجر يوم النحر ففواته  
الحج وعليه ان تطوف ويسجد ويحلق ويقضي الحج من عام قابل ولا دم عليه والعمرة  
لا تقوت فافضنا جازية في جميع السنة الا خمسة ايام يكره فيها وما الغايب الاول  
صح عنه وان كان الحج عبادة بدنية لا يجزي فيها النيابة ولكن المأمور لما حج عن الامر  
بنفقته سقط الحج عن الامر لانه سبب الحضور بالحج بالاتفاق فيه فاقام الشرح السبب  
مقام المباشرة نظر المسافر المأثوس كالغنية عن القوم قامت مقامه  
عند الحج عنه وكذا امن الصلوة من عجز عن الحج عجز الابن والابا كالمائة والحي  
والحرم جازان حج عنه غير بائس ونفقته ثم المأمور بالحج اذا حج يقع الحج عنه  
تطوعا وسقط عن امرجه ايضا وكذا يستغنى عن الميت بانفق قاتولي له  
وامرؤ او مريض فان اوصى ان يحج عنه من بلد او لم يوص لم يلزم الورثة  
شي وان تبرعوا بذلك اجزاء عنه بائس ونفقته ثم المأمور بالحج اذا اوصى بعين  
من الثلث وان اجتاز الوارثان حج عنه بنفسه حج وبيح ان تجزئه ذلك ومن حج  
الحج فمات في بعض الطريق واوصى ان يحج عنه قال ابو حنيفة حج عنه من بلده وقال  
الحج عنه من حيث بلغ وكذا اذا اوصى بثلث ان يحج عنه فاجزأ عنه رجلان فمات  
في بعض الطريق او سرق نفقته وقد اتفق البعض فانه حج عنه من منزله وقالوا  
عنه من حيث مات الاول وان حج لعين الحج فمات وارصى ان يحج عنه حج من منزله في قول  
وان حج عن الميت لم يحج نفسه جاز ومن قدر حج فهو افضل وما فضل في تدليل الحج  
عن الميت بعد النفقة في هكابه ورجوعه سرده على الورثة الا اذا سقوا  
عليه بان جعلوا الريادة له ومن اهل حجة عن ابويه اجزأه ان يجعلها عن احدهما  
وان امر رجلان ان يحج عنهما فمضى عن الحاج وبين النفقة وان امر رجلان يقض  
عنه قدم القران على الحج ولذلك كان امر رجلان حج عنه وامر آخران يقض عنه  
واذ ناله في القران فالدم على المأمور وامام الاحكام فمضى الامر وقال ابو

الساور

على المأمور ايضا وامام الحج فمضى المأمور ويضمن النفقة ان كان قبل الوقوف  
بعرفة واذا اخص الحاج عن الميت فمضى الورثة ان يبعثوا شاه من مال الميت فمضى  
بعضهم نذر ما به حجة لانه ان يودي ما قدر عليه ويوصى باقى المأمور بالحج  
اذا حج ماشيا فحجته من نفسه وهو ضامن لما اتفق والحج راكبا افضل حتى ان من  
نذر ان يحج ماشيا حج راكبا وكفر ومن اراد ان يحج تطوعا وقد حججه الاسلام  
فلا فضل ان يتعدى بنفقته ولا يحج ومن اوصى بالف درهم للمقبل والحج  
عنه وثلاث ماله الفان والالف لا يفي حجة بغير من حصتها الفقير الى الحج يتم  
وما فضل للفقير كما ياتي في كتاب الوصايا والحج قدم على حق الفقير هو الذي يوجب  
على ان عليه من الحج المفروض ولو كان لقله الما قدم اذا اوصى فللهبات مائة افضل  
من نوافل البدنية لكونها اشق واهم منفعة والحاج عن الميت اذا مات بعد الوقوف  
بعرفة اجزي عن الميت ما فضل **باب الهدي** اذ في الهدي بشاة  
وهو من ثلثة انواع الابل والبقر والغنم يجزي من ذلك كله الشاة فصاعدا الا  
الشاة فان الجذع منه يجزي ولا يجوز في الهدي مقطوع الاذن اذا كثرت  
ولا مقطوع الذنب ولا داهية العين ولا العرجا ولا العرجا التي لا تمشي  
الا الى المسلك والشاة جازية في كل شئ الا في من صنع من طواف طواف  
الرياء جنباً او كان ذميا ومن جامع بين الوقوف بعرفة فانه لا يجزي فيها الا البدنة  
والبدنة والبقر يجزي ثم كل واحد منهما على سبعة اذا كان كل واحد من الشاة يريد  
البقر فان اراد احدهما بنفسه اللحم لم يجز للباقيين ويجوز الاكل من هدي التطوع  
والمنعة والقران ولا يجوز من بقية الهدايا ولا يجوز ذبح هدي التطوع والمنعة  
والقران الا في يوم النحر ويجوز ذبح بقية الهدايا اي وقت شاء ولا يجوز مع الهدايا  
الا في الحرم ولا هدي على المعتمر ولا المفرد بالحج الا ان يتطوع او كان جزا جارية ويجوز  
ان يتصدق بجميع الهدايا على مساكين الحرم وغيرهم ولا يحل التعريف بالهدايا او افضل  
في السد والخد وفي البقر والغنم الذبح والا زلي ان يتولى الانسان ذبحا بنفسه  
ان كان حرا للذبح ويتصدق بخلافها وحطامها ولا يقطر اجر الجزاء منها ومن شاة  
بدنة فاصطرا الى ركوبها ركبا فان استغنى عنه لم يركبها وان كان تطوعا فليس عليه  
غير وان كان غن واجب فليكنه ان يقيم غير مقامه وان اصابه حيب كضيقا قام غير  
مقامه وصنع بالمعيب ماسا وان عطيت البدنة في الطريق فان كانت نظو عاخرها



وصنع فعلها بدمها وضرب بها صنعتها ولم يأخذ منها ولا غير من الأغنياء وان كانت واجبه  
 اقام غيرها مقامها وصنع بها ما شاء وتقلد هذي التطوع والمتعة والقران ولا يقبل  
 هذي الاحصار ولا دم الجانيات **باب** الاضحية وهو واجبة على كل حر مسلم  
 مقيم مؤسري يوم الاضحية لنفسه واولاده الصغار يدع عن كل واحد منهم شاة او يدع يد  
 او يقرع عن سبعة فان كان للصغير مال خفي عنه ابى من ماله وان خفي عنه الوصي ولم  
 يتصدق به حسن بان يبيعه بعد الحرام ويطم الصبي ويجوز اشتراك سبعة في بدنة  
 او يقرع اذا كانوا كلهم يريدون القرية كالمدي سوا كانوا من اهل بيت واحد او من قبا  
 شتى ولا يجوز اكثر من سبعة وجوز اقل في رواية **فصل** واذا اشترى سبعة نفر  
 بقرة ليضحي بها قبل يوم النحر فقاتل الورثة اذ هوها عنه وعلم اجزائهم والاحقة  
 من الابل والبقر والغنم والحصى والخرابي والبقر كالجواميس والضان والمغنم والاولاد  
 الجوز ثم البقر ثم الغنم وعجز من ذلك كل الشئ فصاعدا الا الضان فان الجذع  
 الكبر منه في رواية وليس على الفقير والمساكين اضحية في رواية ووقت الاضحية  
 يدخل بطول النحر يوم النحر وحكم الوجوب فيها وتعلقه بالظواهر كما ذكرت  
 في صدقة الفطر الا انه لا يجوز لاهل الامصار الذبح حتى يصلي الامام صلوات الله  
 فان ذبحوا قبل ما صلوا في احد المجدش قبل الخطبة جاز وان لم يصلي الامام  
 للمعيد بعد راي غير عذر حتى زالت الشمس جاز الذبح واما اهل السواد فيدعوا  
 بعد طلوع الفجر والمعتبر مكان الاضحية حتى ان من امرأته ان يضحي عنه في الضر  
 وفوق مري او قرية لم يجرهم ان يضحي حتى يصلي الامام ولو كان على العكس كان  
 بعد طلوع الفجر والاضحية جازة في ثلثة ايام يوم النحر وتومنين وليستين بعد  
 ولها واجبة اضحية ولم يضع حتى ذبح ايام النحر يتصدق بها حية ولا يدجها فان ذبحها  
 تصدق بها مذبوحة وتصدق معها فطس ما بين قيمتها حية ومذبوحة ومن  
 اوجب اضحية ثم مات قبل يوم النحر في ميراث عنه وقال يدع عنه واذا اشترى  
 سبعة نفر بقرة ليضحي بها قبل يوم النحر فقاتل الورثة اذ هوها عنه وعلم  
 اجزائهم ومن باع اضحية بدمها ما اوجرها جارية بغير اياها وكان عليه مثلها او اكا  
 الاضحية على وجهين باليسة حال ابتياعها وبالقول بعد ابتياعها واجبا لها  
 بعد الابتاع لا يكون الا بالقول **فصل** واذا اكان للاضحية لبن لا يشرب  
 منه ولكن يتصدق به وكذا اذا اولدت قبل يوم النحر ولا ينبغي ان يدع ولدها

فيل

قبل يوم النحر يدع مع امه ومن ضلت اضحية عليه ان تبدل اخرى مكانها فان ضل  
 ثم وجد الاول فانه يذبحها جميعا فان لم يفعل ولكنه ذبح الثانية اجزائه على كذا  
 ان كانت مثلها او افضل منها وان لم يكن يفصل ما بينهما وما لا يفصل للبدن  
 لا يفصل للاضحية حتى لا يجوز العمياء والرجا والعور والحفا ومقطوعة الاذن  
 والذنب ولا التي ذهب اكثر من الاذن والذنب فان كان بقى الاكثر وجوز ان  
 يضحي بالبحا والخصي والنولا والعصب والجربا اذا كانت مما فاكده الهما وفي  
 التي ذهب سناتها اذا كانت ثقيل ولا بأس بذهبة القرن ومن اوجب اضحية  
 وهي سمينة ثم تجفت وماتت حال لواوجها وهي كذلك لم يحرم اجزائها احتسابا  
 وان اوجها وهي صحيحة ثم اخربت لم يحرم وولد البقرة الوحشية من التور  
 الا هلى لا يجوز ان يضحي به كالاخوز الام والمعتب في الولد بني الوحشية لا هلى  
 الام حتى لو كان الذكر وحشيا والبقرة اهلية جاز ويأكل من لحم الاضحية ويقيم  
 الفقراء والاغنياء يدعوا ان شاء ويستحب ان لا ينقص الصدقة من الثلث ومن  
 ذبح اضحية غير بتير امر جاز عنه استحسانا والا فضل ان يدع كل واحد اضحية  
 بنفسه بيد ان كان يحسن الذبح كالهدي ويكره ان يذبحها الكنان واذا غلط  
 الشان فليح كل واحد منهما اضحية الاخر اجزا عنهما ولا ضمان عليهما ويكره ان  
 يذكر مع الذبح مع اسم الله تعالى شيئا اخر بخوان يقول اللهم تقبل من فلان  
 فان قال ذلك قبل ان يضع الذبح وقبل وقت التسمية لا بأس وتنبغي ان يستقبل  
 بذبحته الفيلة فان لم يفعل جاز والعصاة ليست بواجبة فمن ضل عن  
 الذكر لبساتين وعن الانثى لبشاء فقد احسن والله اعلم بالصواب **باب الحج**

**كتاب النكاح**

النكاح عقد عبادات ومعاملات ينعقد بالايجاب والقبول اللفظي  
 اذا كان كل اللفظين يبرر بها عن الماضي كقوله زوجت وتزوجت او عبر  
 باخذها عن الماضي وبالاخر عن المستقبل مثل ان يقول زوجني فتزوجت  
 والالفاظ التي ينعقد بها النكاح نوعان صريح وكناية فالصريح لفظ النكاح  
 والترؤخ والكناية كل لفظ يستعمل لتعليك الاعيان كلفظ التملك البيع  
 والشراء والهبة والصدقة وغيرها وكذا الرجعة حتى اذا قال لا حليلة  
 واجبتك فقاتل رخصت النكاح وما لم يوضع للتمليك لا ينعقد به



النكاح كالأباحة والأحلال وما وضع لتمليك المنافع كالاجارة والامانة  
 اختلاف المشايخ فيه والقيح انه لا ينعقد به النكاح ونكاح المتعة والنكاح  
 المؤقت باطل وهو ان يتزوج امرأة مدة معلومة وقال زفر الاجل باطل  
 والنكاح جائز مؤبد واذا كان احد العاقد من مالكا والاخر وليا او كلا  
 او رسولا جاز فان كان احدهما فضولا او كلاهما جاز والعقد لا يتوقف  
 بشاؤه على احياء المسالك ولو كان الواحد وكلاهما من الجانبين او وليا  
 او رسولا او وليا ورسولا من جانب ووكيل من جانب جاز ويكتفى منه  
 بكلام واحد بان يقول زوجت فلانة من فلان بكنا نينا فينعقد به النكاح  
 ولا يحتاج الى ان يقول قبلت عن فلان وفي البيع في الاب والوصي كذلك ولحقه  
 النكاح شرايط منها ما يرجع الى نفس العاقد من اهليتها كالعقل والبلوغ وهو  
 شرط عام لا يتبركه في تنفيذ كل تصرف داووس الصدق واليقين والحرية فان  
 العبد والامنة اذا تزوجا بغير اذن مالكا ينعقد النكاح في حق الحكم وكذا  
 المدبر وام الولد والمكاتب واذا اذن المولي جاز ووجب المهر في  
 الفتن وفي سب غيرهم منهم الا المكاتب الا العجز ومنها الشهادة وفي المهر والول  
 اختلاف ومنها كون المراه محلة لتبوت حكم النكاح **باب المحرمات**  
 نكاحا ووطيا والمحرمات محرم النكاح والوطي لثلاثة اشياء وهي القرابة  
 والقهرية والنجس وتقدم الامنة على الحرم وحق الغير والسرك والملك والطلاق  
 الثلاث والرمساع فان عدمت خلافا لمخرجات للقرابة سبع فرق وهي الام  
 والحداث من جهتين ومن جهة الاب وان علون والبنات وبنات الاولاد وان  
 سفلى والاحوات الثلث لاب وام ولاب ولأم وبناتهن وبنات الاخوة كذلك  
 وان ترلن والعات الثلث وكذا اعمات ابيه واجداده وعمات امه وبناته  
 وان صعدن والخالات الثلاث وكذا اخالات الاب والامهات فهو لا حرمات  
 على التابيد نكاحا ووطيا ودواعيه **فصل** والحرمات المصيرية  
 ارفع فرق امهات الزوجة وجداتها من قبل الام والاب وان علون محرم  
 عقد النكاح الصحيح دون الفاسد وبالوطي حلالا كان او حراما او احد  
 دواعيه وهو النظر الى عيني الفرج المكشوف بشق لا الى خواليه والمسماة  
 لا يعضون كان والشوق ان يشي الوطن بقلبه وهذا امر لا يقف عليه بعد الله

فكا

تعالى الا الساظر واللامس ولا يثبت الا باقرار ولا اعتبار لا انتشار الالة  
 وحركتها وان مسّت امرأة رجلا بشهوة حرمت عليه امها وابنتها كالرجل ولا يثبت  
 حرمة المصاهرة بالنظر في الدبر ولا بوطي الذكر واذا ازل المس لا يوجب الحرمة  
 عند بعضهم لانه لم يبق سببا للوطي ولو جامع صغيرين لا يجمع مثلها فانضاما لاجرم  
 عليه امها عندناي حليفة لان هذا ووطي صنون لامعنى وعندناي يوسف بحرم احيا  
 والفرقة الثانية بنات الزوجة وبنات اولادها وان سفلى بشرط الدخول  
 بالام والثالثة خلال الابنا وابنا الابنا وان سفلى والثابعة مسا الابا والجد  
 من جهة الاب والام وان علوا وان كانت معقودة لاحدهم نكاحا صحيحا دخل بها  
 اولى او وطيا احدهم او نظر مشق اولس فهو لا يحرمات على التابيد نكاحا ووطيا  
 ودواعيه **فصل** والحرمات للجمع فرقتان اجنبيات وذوات الارحام وكل  
 واحدة منهما على وجهين الجمع في النكاح والجمع في الوطي ودواعيه اما حرم الجمع  
 النكاح بين الاجنبيات من الحاشية فصاعدا وبياح الجمع بين اربع اجنبيات في  
 النكاح عند عامة العلماء اعيى وقال بعضهم كل الجمع بين تسع نسوة وقال بعضهم ثمانية  
 عشرة وهذا ليس بشي باجماع الفقهاء ولا يزوج العبد اكثر من اثنتين واذا اطلق  
 الحر احدي الاربع طلاقا بايضا لم يحزله ان يزوج اربعة حتى ينقضي عن المطلقة  
 وكذا العبد اذا اطلق احديا للفس والجمع بين اربع من الاما في النكاح لا يجوز  
 ويكره واما الجمع بين الاجنبيات في ملك اليمين عقدا ووطيا حلال وان كره  
 واما ذوات الارحام فحرم الجمع في النكاح بين كل امرأتين لو قدر كل واحد من  
 والاخرى التي لم يخل النكاح بينهما وكذا الاجوز ان يتزوج اخداها في عدل الا  
 ويجوز الجمع بينهما في ملك اليمين ولكن لا يجوز الجمع بينهما في الوطي بيطا احدهما لا غير  
 واذا حلال الرجل لامرأته ثم طلقها وقال لم احكمها وكذبته او صدقته لم يحز  
 له ان يتزوج اختها حتى ينقضي عدتها ولا بأس بان جمع بين امرأة وابنة زوج كان  
 لها من قبله وزوجه ايها ومن تزوج امرأتين في عقد واحد واحدهما لاجل  
 له نكاحها مع نكاح التي يخل نكاحا وبطل نكاح الاخرى وكذا اذا جمع بين حواشي  
 في عقد واحد مع نكاح الحرم وبطل نكاح الامنة ويجوز ان تزوج باثني زناها  
 ويجوز ان يتزوج ابنة او اخوة ام امرأته او ابنتها ومن تزوج حواشيين  
 في عقدين ولا يدري امهما الاولى وكل واحدة منهما يدعى انها الاولى فرق بينهما



وبينهما ولهما عليه نصف المهر وان تزوج اخت امة قد وطئها لم يبطا التي تزوجها  
حتى يخرج التي وطئها من ملكه او تزوجها فان كان لم يبطا امة حل لها الاخرى ومن  
الى يوسف احراها لاخل ايضا وبه نأخذ وذكر في هذه الرواية ان ملك منع الآذ  
غيره لم يكن له ان يبطا الاخرى حتى يكون بين وطئيه اياها ومن احر وطئها وظنى  
الاولى حقيقته كاملة اذا كانت فيمن حصن وبه نأخذ **فصل** والمهرجات لتقدم  
الامة على الحر امة اذا كانت له زوجة حرة او معتدة لا يجوز له ان يتزوج امة  
خلها في المعتدة ولو كانت زوجته امة جاز نكاح طهر ويجوز نكاح امة مع الله  
على طول طهر ومع الامن عن الزنا **فصل** والمهرجات لحر الغير وذوات الارواح  
والمعتدات منهم نكاحا وطيا ومن غيرهن من لا يملكها نكاحا ولا يمينها محرمة  
وطيا ودواينه **فصل** والمهرجات للشرك كالوثنيات والمجوسيات وغيرهن  
من الكفار سوى اهل الكتاب اليهود والنصارى فلا يجوز نكاحهن ولا وطئهن بملك يمين  
وغيره ونكاح الصابيات ووطئهن بملك يمين جائز عند ابي حنيفة وقال الاجور وهو  
الفتوي ونكاح الكفار فيما بينهم جائز كيف ما كان خلافا لما لك ونكاح بعض اهل  
الكتاب لما اختلف فيه لقولهم يلبسوا النيبين والصحيح انه يجوز وكثيرهم من اهل  
الكتاب **فصل** والمهرجات نكاحا للملك انه لا يجوز للرجل نكاح جارية مشتركة  
وبين غير ولا التي له فيها حق الملك كحراكتساب مكاتبه او عبده او عبدة المادون  
الذين يكون ولا يبيع نكاح جاريته ومكاتبته ولا يجوز للمرأة ان تزوج مملوكا وميتي  
لاعت من ملكا ليمين بين الزوجين فسند النكاح بان ملك الرجل زوجته او سقطا  
منها او ملكت المرأة زوجها او سقطا منه **فصل** والمهرجات بالطلاق الثلث  
المطلقات ثلثا دفعة واحدة او دفعات ولا يجوز نكاحهن الا بعد زوج باق  
وتفقد تلك العدة **فصل** والمهرجات للمصاع امثال اللواتي هن محرمات بالنسب  
فالزوجة كالام واولادها اخوة واحوان وزوجها اب ونحوها ومن حرمت  
بالنكاح في النسب ففي المصاع كذلك حتى يحرم على الواطئ ام الموطوءة ونبتها  
من حقة المصاع وتحرم الموطوءة على اب الواطئ وابنه من المصاع ويجزى  
من المصاع كل محرم من النسب الا ام اخيه من المصاع يجوز ان يتزوجها  
ولا يتزوج ابنته من النسب ولا يجوز ان يتزوج باخت اخيه من المصاع  
كما يجوز ان يتزوج باخت اخيه من النسب كالاخ من الاب اذا كانت له

من ام

من ام جاز لاخيه جاز لاخيه من ابنته ان يتزوجها وكل صبيبين اجتماعا على يد  
امراة عمرها لم يحرم احدهما ان يتزوج الآخر ولا يجوز ان تتزوج المصعة احد  
من ولدي التي ارضعتها ولا ولد ولدها ولا يتزوج القبي المصع اخت الزوجة  
فالصاعته من الرضاغة ولا يتزوج امراة ابنته من الرضاغة وطئها الا ان ام لا  
كما في النسب والبن الخلق متعلق به التحريم حتى ان من كان اللبن منه كان هو الاب  
في الرضاغة حتى لو طلق المصعة زوجها ولها منه ولد وصبيعت فزوجت غيره  
وارضعت بذلك اللبن صبيا كان الصبي ابن زوجها الاول ايضا ما لم تضع ماذا  
وضعت خيرا اللبن للثاني عند ابي حنيفة وبه نأخذ وقال ابو يوسف اذا  
عرف ان اللبن الذي ارضعت به هذا الصبي من الثاني كان الصبي ابن الثاني  
وقال محمد استغنيت ان يكون لبن الحامل للزوجة حين جئها وتكون الصبي  
ابن لها فاذا وضعت كان للثاني خاصة ومن تزوج صبيتين فارضعتها  
امراة معا او على التتابع حرمتا جميعا عليه فان تزوج ثلث صبيات فارضعت  
امراة واحدة بعد واحدة حرمت الاوليات ولم تحرم الثالثة لانها انما  
صارت اختا لها بعد ما باتت فان تزوج كبرت وصغيت فارضعت البكر  
الصغيت حرمتا على الزوج فان كان لم يدخل بالبكر فلا مهر لها والصغيت  
نصف المهر ويرجع به الزوج على البكر اذا كانت قدمت به الفساد وان لم  
تقدم فلا شيء عليها وان ادعى الزوج النكاح وهي منكدة فالقول قولها  
مع اليمين ومن تزوج امراة ثم قال قبل الدخول بها هي اختي من الرضاغة  
انفسخ النكاح بينهما فان صدقته فلا مهر لها وان كذبت وحلفت باستحلال  
الزوج كان لها نصف المهر وان كان بعد الدخول بها فلها كمال المهر والنفقة  
والسكنى ولا يقبل في الرضاغة شهادة البنت منفردة وانما ثبت لبشر  
رجلين او رجل وامرأتين فان شهدت امراة واحدة بعد ما تزوج بها  
فالاولي ان يفارقها لان فراق المرأة اهون من وطئ الاخت زوج احد  
قليل الرضاغة وكثير اذ حصل في مدة الرضاغة حرم ومدة الرضاغة عند  
ابي حنيفة ثلثون شهرا وقال اسنن ان فاذا سقطت مدة الرضاغة لا يتعاق  
بالرضاغة تحريم واذا اختلط اللبن بالماء ان كان اللبن غالبا حرمت  
غلبا لما لم يحرم وان اختلط بالطعام لم يحرم وان كان اللبن غالب



عند أبي حنيفة وإن اختلط بالذوا واللبن هو الغالب حرم وإن حلب  
اللبن من المرأة بعد موافقها فاحرم به صبي حرم وإن اختلط اللبن اللبن الشاة  
وهو الغالب حرم وإن غلب لبن الشاة لا يحرم وإن اختلط لبن امرأتين تعلق التحريم  
بأكثرهما عند أبي يوسف وقال محمد بنهما أن ترك اللبن لبن فارتفعت به صبي  
حرم وإن ترك للرجل لبن فارتفع به لم يحرم شيئا وإن شرب صبي من لبن شاة  
فلا رضاع بينهما والشقوق في الرضاع كالوجوز وأما الحقة فليس شيء من التحريم  
**فصل** وإذا تزوج حامل من السبي لم يحرم وإن تزوج أم ولد وهي حامل  
منه فالنكاح فاسد وإن ادعت امرأة على رجل أنه تزوجها وأقامت بيته  
على ذلك جعلها القفا امرأته ولم يكن تزوجها حل لها المقام معه وإن وطئ  
جارية ثم تزوجها فللزواج انقطاعها قبل أن يستبرأ بها وإن ذي امرأة  
تزوجت زوجها فله أن يطأها ولا يستبرأ بها وقال محمد بنهما لا يستبرأ بها ومن  
خطب امرأة ولم تكن أبي خطبته فلا بأس لعين أن يخطبها وأما يكره خطبها  
إذا كنت عليها الأول **باب** الولاية في النكاح المخرج البالغة العاقلة  
قليلة نفسها في الزوج حتى تنقذ نكاحها برضاها وإن لم يعتد عليها ولي عند  
أبي حنيفة بكر كانت أو ثيبا وقال لا يستفد الأبوي ولا يجوز للولي إخبار البكر  
البالغ على النكاح فإن استأذنها فسكت أو ضحك فذلك أدنى منها ولو بكت فعند  
أبي حنيفة فيه روايتان وإن أبت لم يزوجهما وليستجب للولي عند الاستئذان  
أن يدنو أحدهما ويقول حيث سمع ويفهم أن فلا نأيد كذا في رضى الزوج وإذا  
استأذنت البنت فلا بد من رضاها بالقول صريحا وإذا زوج البكر البالغ  
ولها قبل أن يستأذنها فسكت أو ضحك فذلك إذا استأذنها فابت  
ثم ذهب فزوجها فلها بطلان النكاح سكنت فهو رضا ولا يبطل ردها الأول النكاح  
وسكوت الابن البالغ لا يكون رضا بالنكاح مما لم يرض بالكلام وإذا زوجها  
غير الولي بغير رضا فسكت لا يكون رضا حتى يتكلم بالرضا وكذا إذا زوجها  
الولي الأب بعد مع حضور الأقرب وإذا زالت بكارتها بوطئة أو حيفضة أو حيلة  
فليس في حكم البكر وإذا زالت برضا فكذلك عند أبي حنيفة وإذا قال الزوج بلفظ  
النكاح فسكت وقالت لا بل ردت فالقول قولها ولا يمين عليها وإذا زوج الولي  
البكر فالت بعد سكة أن كنت قلت حين بلغني النكاح لا رضى فالقول قولها ولو كانت

صبيين حين رزجهما فالت بعد ما بلغت أني قد اخترت نفسي حين أدركت  
لم يقبل قولها ولو كانت صبيين حين رزجهما فالت بعد ما بلغت أني قد  
اخترت نفسي حتى أدركت لم يقبل قولها ويجوز للولي تزويج الصغير  
والصغيرة بكر كان أو ثيبا وأولا الولايا العصبيات وترتيبهم في الولاية كترتيبهم  
في الإرث تقدم الأقرب منهم والأقوي فإن رزجهما الأب والجدة والأخوات لها عند  
بلوغها وإن رزجهما غيرهما فلكل واحد منهما الخيار إذا بلغ أن شاء أقام على  
النكاح وإن شاء فسخ ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا جنون ولا كافر على مسلم  
ومسلم ويجوز لعين العصبيات من الأقارب من الرجال والنساء من يرث المرأة  
في حال من الأحوال التزوج إذا لم يكن من الأولياء أقرب منه عند أبي حنيفة  
رحمة الله ومن لا ورث له من النسب غير ذوي الأرحام فليس له المعتبر والمعتقة  
فإن لم يكن معتق فذو الأرحام وإن لم يكن ممن تقدم تزوج القاضى إن قرض إليه  
ذلك والقاضى والخليفة في تزويج الصغير والصغيرة كالأخ والعمة في ظاهر  
الرواية وعن أبي حنيفة أنه كالأب والجدة حتى لم يكن لها الخيار بعد البلوغ  
والجدة أولى من الأخ عند أبي حنيفة وعندهما يستويان ولا ولاية للأب بعد  
حضور الأقرب فإن غاب الأقرب غيبة منقطعة جاز للأب أن يزوجه والبلوغ  
المنقطعة أن يكون في بلد لا يصل إليه القائل في السنة الأمرة واحدة وعن  
أبي يوسف كما بين بعد أد والري وهو عشر من من حيلة والصحيح أنها مسافة  
السفر مسيرة ثلاثة أيام وهو الفتوى وإذا اجتمع في المحنة أبوها وأبناها  
مما يولي في نكاحها ابنها عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد أبوها وإذا كانا  
وليان في زوجة كالأخوين والعين فلكل واحد منهما أن يستقل بنفسه في  
العقد فإن رزجهما كل واحد منهما من رجل ولا يذري أيهما سبق فسخ النكاحان  
وإن علم الأول جاز ذلك والى الثاني وسواء دخل بها أو لم وهذا إذا كان تزويجا  
بأمرها فإن كان بعير أمها وأذنها فلها أن تختار أي النكاحين شات وجوز  
لأن العلم أن يزوجه ابن عمته من نفسه وإذا أدت المرأة لرجل أن يزوجهما من  
نفسه ففقد حفرة شاهد من جاز وإذا خطب المرأة فزوجها فامتنع الولي من  
تزوجها أن يزوجهما من نفسه رزجهما القاضى إياه فإن تزوجت بنفسها كفوا  
بهما مثل أمر القاضى لولي بإجارتها فإن أجاز جاز وإن أبي قضى عليه وأخرج



من الولاية واجاز القاضي بطلانها وقال محمدان ان يخرج الفاسق من الولاية  
وسطل العقد وليتألف عقد النكاح عليها **فصل** واذا ادرك العالم  
او الجارية المكنة وقد زوجهما فزواج ولجدا فان لم تجز الجارية فصح النكاح  
فلا خيار لها بعد ذلك علمت ان لها الخيار ام لا وان اختارت الفقة ساعد  
لم يقع الفقة حتى يحاكم بها الحاكم واما العلام فهو على خيار ما لم يتكلم  
بالرضا او الفسخ وكذا الجارية اذا دخل بها الزوج قبل البلوغ ثم بلغت  
فلا يكون سكوها رضا ما لم تقل بفساها رخصت وان وجدت منها ذلك  
الرضا وهو متكين الزوج في الوطى او طلب النفقة واما اكل طعام الزوج  
وخدمته والسكنون في البيت على عاقدتها لا يكون رضا وهي على خيارها  
وان مات احد هما قبل البلوغ ورثته الاخر ولا ولاية في النكاح لوصي نحو الوفا  
واذا عقد النكاح على الرجل او المرأة احبني بجزءه والشهود وقبل الاخر  
العقد في المجلس انعقد موثوقا في الغيبة ان اجاز جاز والا فلا وان كانا  
صغيرين كانت الاجازة الى وليهما واذا قال الرجل امتهذا واني تزوجت  
فلانة او قالت المرأة ذلك ولم يقبل الاخر العقد في المجلس او من قام مقام  
لم ينعقد النكاح اهلا وان امر رجلا ان تزوجه امرأة تزوجه اثنين  
عقد واحد يلزم منه واحد منهما فان تقابلا لزمته الاولى واذا تزوج رجل  
رجلا امرأة بغير امر من ثم فصح الزوج النكاح قبل ان يجيز الزوج صح الفسخ في قوله  
يوسف الاخر بمثله البيع وفي قوله الاول لا يقع الفسخ وهو قول محمد **فصل**  
ولا يجوز نكاح العبد والامة الا باذن مولاهما فاذا تزوجا اور وجمعا غنم  
فهن موثوقان على اجازته فان اجاز جاز والا بطل واذا تزوج العبد باذن مولاهما  
فالمرءة تن في رقبته تابع فيه ونفقة المرأة عليه واذا تزوج المولى منه فليس  
عليه ان سوها بيت الزوج ولهم المخدم المولى ويقال للزوج متى طهرت بها  
وطهرها وجوز تزوج الامة مسلمة كانت او كافرة واذا تزوج الامة مولاهما  
ثم اعتقت فلها الطلاق جلا كانا زوجهما او عبدا وكذا المكاتبه فاذا اختارت  
نفسها تكون فرقة بغير طلاق وبغير فسخ وان تزوجت امه بغير اذن مولاهما  
ثم اعتقت صح النكاح ولا خيار لها والمولى ان يجيز الامة على النكاح صغير كانت  
او كبيره وكذا العبد في ظاهر الرواية وعن يوسف انه لا تزوج العبد ارضا

عبد

والاب

والاب والوصي تزوج الامة دون العبد واذا تزوج امته من عبد بغير شهود  
لم يجز فان زوجها منه بغيره من جاز واذا تزوج العبد بغير اذن مولاه فقال له  
المولى طلقها او فارقتها فليس هذا باخبار وان قال طلقها تطليقة وجبته  
كانت اجازة واذا اجاز المولى نكاح العبد قبل الدخول او بعد لم يلزم الامر  
واحد استحسانا فان تزوج العبد من بغير اذن المولى ودخل بها فله مهر  
مثلهما اذا اعتق واذا قال العبد تزوجت امرأة نكاحا فاسدا او دخل بها  
فانه يساع في المهر كالابن خذ به اذا اعتق واذا تزوج عتق المأذون له وعليه  
دين امرأه جاز والمرأة اسوة العتق في مهرها واذا كانت الحرة لها تحت عبد فله  
لمولاه اعتقته يعني بالثمن ففعل فسد النكاح والولاية لها وان قالت اعتقه عني ولم  
لستم مالا لم يفسد النكاح والولاية للعتق واذا قال الرجل العتق اعتق امتك هذه  
على انك على ان تزوجها ففعل فابت ان تزوجه جاز العتق ولا شيء على الامر وان  
قال اعتق مني على الف والمسيكه تجالها ففعلت الف على قيمتها ومهر مثلهما  
امثال القيمة اداة الامر وما هو من المثل بطل عنه ومن اعتق امه على ان تزوجه  
نفسا ثم زوجته ففسدا كان لها مهر مثلهما وقال ابو يوسف لا شيء لها وان  
ابت ان تزوجه نفسها كان عليها ان تسعي له في قيمتها في قولهم جينكا **باب الكفاة**  
في النكاح وهو معتبر في خمسة اوجه الدين والنسب والحرة والمال واسلام  
الاباء فالكا فليكون كفوا للمسلم وقيل ليس بعضهم اكفا لبعض ولا يسر  
العرب اكفا لبعض ولا يكون المولى اكفا لهم وبعضهم اكفا لبعض واعتدلا  
يكون كفوا للحرة وكذا المعتق لا يكون كفوا للمسلم الا في المهر والمعتق في المال  
القدرة على المهر والنفقة لا غير ومن كان له اب واحد في الاسلام لا يكون  
كفوا لمن كان له ابوان في الاسلام ومن له ابوان يتيه فهو كفوا لمن كان له  
امام واما الكفاة في الديانة والتقوى قال محمد ليست بشرط الا ان يكون  
مستجابا في الشريعة والطرف والسواك سكرانا او يكون امر ينفذ شيئا عظيما  
في العرف كالصدقة والسحرية والكفاة في الحرة ولم يعتبرها ابو يوسف  
حتى لا يكون الحالك والحام كفوا للصراف واليهودي والاب اذا تزوج ابنته  
عند اوائس امة جاز اذا كانا ضعيين واعتد الكفاة لا تنقأ الكافران فان  
انفقوا على تركها جاز واذا تزوج احد الاولياء وليته برضاها من غير كفوا يلزم



فلما وليا ان يفروا بينهما ومن انكسب الي قوم فزوجهم ثم علم انه ليس كما انتسب  
فلما ابطل النكاح ومن تزوج امرأة على انها حرة فولدت ثم استحققت كان لمولاهما  
ان يجير نكاحها او يسلطها ولدها حر وعلى ابنته فتمت يوم الخطبة مستحقها ثم رج  
لها على الكفار وان كانت لبارية بنفسها رجع لها عليها اذا اعتقت وعلى المخزوم  
لها غيرها مستحقها ولا رجع لها على احد **فصل** الشهادة في النكاح لا ينعقد نكاح المسلمين  
الا بخبرة شاهدين مسلمين حريين عاقلين رجلين او رجل وامرأتين عدولا  
كانوا او غير عدول او محدودين في قداف او فساق حتى السكاري وان لم يذكر  
النكاح لسكرهم بعد ان كانوا اصحاب حالة العقد وسمعوا كلام المتعاقدين وقرأوا  
وان تزوج مسلم ذمية بشهادة ذمين جاز عند ابي حنيفة واذا تزوج  
تزوج الكافر بغير شهود او في من كان ذك في دينهم جاز ثم اسلم امرأته عليه  
ومن تزوج بشهادة رجل واحد او بغير شهود ثم استشهد بعد العقد بالنكاح فاسد  
وان تزوج امرأة لبتهادة ابنته منها او من غيرها او ابنتها من غير جاز وكذا  
وكذا ان تزوجها ابنته اعميين وان تزوج امرأة لبتهادة عبيدين او صبيين  
او كافرين لم يجز وان ادركت الصبيان واسلم الكافران وعتق العبدان  
وسندوا بذلك عند القاضي لجزاء وان عقد نكاح الذمية للمسلم بشهادة  
ذمين تزوجت المرأة بثلث شهادتها وان حجب الزوج لم يقتل وان ادعى  
الزوج انه تزوجها بغير شهود وانكرت المرأة ذلك فزك بينهما وعليه نصف  
المهر ان لم يكن دخل لها فان دخل لها فعليه جميع الميسر وعليها العدة وان  
كانت هي التي ادعت ذلك وانكر الزوج لم تصدق وكانا على نكاحهما وان  
حجب الزوج النكاح فقامت المرأة البينة بذلك جاز وان لم يكن حجوره  
طلاما وامر رجلا ان يزوج ابنته له فزوجها الاب حاضر احرى بشهادته  
المزوج وان كان الاب غايبا لم يحز **باب** المهر اقل المهر عشرة دراهم  
فان سمي اقل من عشرة فلهما عشرة ومن سمي عشرة دراهم فزاد فعليه الميسر  
ان دخل لها او خلا او مات احد هما فان طلقها قبل الدخول لها والخلوة  
ملكها نصف الميسر وصح النكاح يسمى فيه المهر ولم يسمى فان تزوجها ولم يسمى  
لها مهرا وان تزوجها على ان لا مهر لها فلهما مهر مثلها ان دخل لها او خلا او  
مات احد هما فان طلقها قبل الدخول او الخلوة فلهما المنة ثلاث ابواب من كون

مثلها

مثلها الا اذا كان مهر مثلها اقل من المنة فلهما نصف مهر مثلها لا ينقص  
من خمسة دراهم واذا تزوجت المرأة ونقصت من مهر مثلها فلا وليا حق الا  
عراض عليها عند ابي حنيفة رحمه الله حتى يتم لها مهر مثلها او يفرقها  
فاذا فرقتها فلا مهر لها ولا عدة عليها ان لم يكن رخل بها فلهما الميسر واذا تزوج  
الاب ابنته ونقص من مهرها او ابنته وزاد في مهر امرأته وهما صغيران جاز  
ذلك لغير الاب ولجد واذا تزوج المسلم على حنيفة او خنزير فالتكاح جاز ولها  
مهر مثلها وكانه تزوجها بغير مهر وان تزوجها ولم يسمى لها مهرا ثم تراضيا  
على تسمية بغير لها ان رخل بها او مات عنها فان طلقها قبل الدخول وان حطت  
من مهرها صح الخط واذا خلا الزوج بامرأته وليس هذا مانع من الوطئ ثم طلقها  
فلهما كمال مهرها وعليها العدة فان كان فلت بحلوة صحيحة واذا خلا المحبوب  
بامرأته والذنين فلهما كمال المهر عند ابي حنيفة رحمه الله وسخت للمنة لكل طلقه  
الا المطلقة واحدة وهي التي طلقها قبل الدخول لها وقد سمي لها مهرا ومي كانت  
الفرقة من قبلها فلا منة لها مدخولة كانت او غير مدخولة كانت او غير مدخولة  
واذا زوج الرجل ابنته على ان يزوجه الزوج اخته او ابنته ويكون احد العقد  
عرضا عن الاخر فالعقدان جائزان ولكل واحدة منهما مهر مثلها وهذا نكاح  
الشغار واذا تزوج حراما على حرمة لها سنة او على تعليم القرآن فلهما مهر  
مثلها وان تزوج عبد حرة بارت حولا على خدمته لها سنة جاز ومن تزوج امرأة  
عبي الف على ان لا يخذلها من البلد او على ان لا يزوج عليها فان وفي بالشرط  
فلهما الميسر وان لم يرف فلهما الميسر وان لم يرف فلهما مهر مثلها واذا تزوجها على  
حيوان غير موصوف فلهما مهر مثلها واذا ضمن الوالي المهر صح ضمانه وللمرأة الخيار  
في مطالبة زوجها اوليه واذا فرق القاضي بين الزوجين في النكاح الفاسد  
قبل الدخول فلا مهر لها وكذا بعد الخلوة فان دخل بها فلهما مهر مثلها لا يراد  
على الميسر وعليها العدة وبنت نسب ولدها واذا تزوج امرأة على حكمها او  
حكم فلهما حكمها الا ان يحكم بالكثر من مهر مثلها فلا يراد عليه ولها ما يحكم الزوج  
الا ان يحكم باقل من مهر مثلها فان رضيت به جاز وان تزوج امرأة على هذين  
العبدان فاذا احدها حر فليس لها الا العبد الباقي اذا سوي عشرة دراهم مضاعفا  
وقال ابو يوسف لها العبد ولقمة الحر عبدا وقال محمد لها العبد وتام مهر المثل ان



ان كان مهر مثلها اكثر من العبد وكذا ان تزوجها على بنت وخاتم والخاتم  
حد وان تزوجها على هذا العبد فانا هو حر او على هذا الدن من الخل فانا هو  
محرر فلها مهر مثلها وقال ابو يوسف لها قيمة للمهر عدا ومثل ذلك المخرج خلا وقال  
محمد رحمه الله لها في المهر مهر المثل وفي المهر مثله خلا وان تزوجها على هذا العبد  
وهذا العبد فان كان مهر مثلها اقل من او كسها فلها الاوكس وان كان اكثر من  
ارفعها فلها الارفع وان كان اقل من الارفع والكس من الاوكس فلها مهر المثل  
وان طلقتها قبل الدخول فلها نصف الاوكس وقالها الاوكس في ذلك كله وان  
تزوجها على عبد بعينه فقبضته فوجرت به عيبا نظرا فان كان عيبا فاحشا  
ورثته واحزت من تزوجها بغيره محيما لا عيب فيه وان كان غير فاحش لزمها  
ولا يبي لها يخرج وان تزوجها على وصيفة ايض غير عيب جاز وكان لها عليه  
محمون دينار فان اعطاها وصيفا ايضا ياري ذلك فمن لها والاخذته  
محمون دينار او قالا هو على وصيف وشرط ولا توقيت في قيمته وبه نأخذ  
وكذا ان تزوجها على ميت وخادم وسط قيمة كل منهما اربعون دينارا وقالا لا  
توقيت في القيمة وانما هو على قدر الغل والرخس في البلاد والاريمان وان كان  
في البادية كان لها خادم وسط وببيت من بيوت الشعر على ما يتعارف  
البدواري وان تزوج في عقد واحد على محير واحد جاز وكان ذلك معسوما  
على مهر مثلها واذا انفقا في سر وسهما في العلانية اكثر من ذلك اخذ  
بالعلانية وان استشهد الزوج عليها وعلى وليها ان المهر هو الذي في السر  
وما في العلانية سمعه فهو جاز ومن تزوج امرأة على الف من نقد البلد  
نقد وصار النقد غيره فعليه قيمته لو غير الكسار ولو كان بيعا فاسدا  
وانما تزوج بشي ذينة على ميتة او بغير مهر وذلك جائز في زيفهم قد دخل  
لها او مات عنها او طلقتها قبل الدخول لها فلا مهر لها وكذا الجزيات في دار  
الحرب وقالا في الذميين بمهر المثل وفي الطلاق قبل الدخول المنة  
واذا تزوجها على حرة او خنزير بعينها اسم اسما او اسلم احدها قبل القبض فليس  
لها الا ذلك وان كانا غير عيين فلها في المهر القيمة وفي المهر بمهر المثل وقال  
ابو يوسف لعامة لها قيمتها مهر المثل وقال محمد رحمه الله لها القيمة فاما  
ومن تزوج امرأة عبد ودار مسلمها اليها فاستطت المرأة الدار والعبد ثم طلقتها

قبل

قبل الدخول وهو بالخيار ان شا احد النصف منهما ناقضا ولا يبي له غيره وان شل  
ضمها نصف القيمة يوم سلمها اليها ولو احدثت في الدار بناء ثم طلقتها قبل الدخول  
لها الم يكن المزوج على الدار سبيل له نصف قيمتها يوم سلمها وان زار العبد في  
بدر في يدها ثم طلقتها قبل الدخول فكل ذلك عند ابي حنيفة بعد الله وايضا  
يوسف وقال محمد رحمه الله ان ياخذ نصف منها رايد وليس له منع ذلك منه وبه  
نأخذ ومن تزوج امرأة على امة او ماسية وسلم اليها فولدت في يدها او على  
محل او شجر او تمر في يدها ثم طلقتها قبل فلا سبيل للمزوج على شي من ذلك ونقد  
المرأة نصف قيمة ذلك يوم سلم اليها وان تزوجها على عين وطلقتها قبل  
الدخول لها نصف العين على ملكها في حكم المملوك بالبيع الفاسد حتى يرد  
او يحكم به الحاكم عليها **فصل** مهر المثل يعتبر باخوات المرأة وعملها  
وبنات اعمامها وغيرهن من اصل الابا ولا يعتبر باخواتها وان لم يكونا  
من مثلها ويعتبر في مهر المثل ان يتاوي احدهما في السن والجمال والقدار  
والمال والدين والبدن والعصر والعفة والمروة ان تافروا سكن حيث ما  
شأت وليس للمزوج منها ما لم يعطها جميع مبرها وان تزوجها على مهر عاجل  
ودخل بها فلها ان تمنع نفسها حتى تأخذ المهر والا ليس لها ان تمنع نفسها بعد  
الدخول وبه نأخذ واذا ارد الصغير والصغيرة النكاح بعد البلوغهما اذا زوجهما  
غير الاب والجد ولا ميم على الزوج اذا لم يدخل بها فان كان قد دخل وجب  
المهر واذا تزوج امته ثم قتلها قبل الدخول فليس له على الزوج وقالا لا  
عليه المهر وان قتلت الحرة نفسها فلورثتها المهر في قولهم وان تزوجت  
المرأة بغير انف مولاهما فدخل بها ثم اعتقها فالمهر للسيد وان اعتقها ثم  
دخل بها فالمهر لها والعقد جائز في الوجهين واذا اختلف الزوجان في المهر  
ولا يمين بينهما فمالا ويبدأ بين الزوج وامرهما بكل لزمه دعوي صاحبه  
وانما ادعت المرأة على زوجها بعد وفاة المهر الف او اكثر تصدق الي تمام  
مهر مثلها اذا لم يكن لها مينة في قول ابي حنيفة ومهما ليس اصل المهر  
او كبتة يحكم بمهر المثل عنده والمرأة ان طبت صداقتها من زوجها ودخل بها  
الزوج اولا ولا اعترض عليها لاحد من الاوليا والذي بيده عقد النكاح  
الزوج وعقره اتمامه واذا تزوجها على الف فقبضتها ثم وهبتها لم ثم طلقتها



قبل الدخول لها رجع عليها بخمسائة وان وهبتها قبل التقيض ثم طلقتها قبل  
الدخول لا يرجع عليها بشئ وان قبضت خمسمائة ووهبتها لمع ما لم يقبض  
لم يرجع بشئ عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو رجح كما بين حنبل وان تزوجها  
على عرض وقبضه اولم يقبضه فوهبته له ثم طلقتها قبل الدخول ولم يرجع  
واحد منهما على صاحبه بشئ بن قولهم والدرهم والدرهمين لا سغان في  
المهر كما لا يتعيان في ثمن الاتيا وادامات الزوجان وقد سمي لها مهر  
مورثتها ان ياخذوه من تركه الزوج وان لم يكن سمي لها ثيابا فلا يشي لورثتها  
وقالها المهر في الوجهين وبهاخذ وان مات احدهما فلها المهر في قولهم  
وللاب ان يقبض مهر ابنته اذا كانت بكرا وكلته بذلك ام لا وكذا المهر اب  
الاب عند عدم الاب ويكون ذلك براءة للزوج عن المهر وليس لها ذلك  
اذا كانت ثيبا ولا لعينها من الاوليا الا بامرها ولذا عت الزوج الى امراته  
شيا قالت هوهبة وقال الرجوع لا يبل من المهر والمعتل قوله الا في الذي يوكل

### باب النكح المقتويين وحالهما

اذا كان بالزوج عيب فلا خيار لزوجها وان كان بالزوج جنون او جذام  
او برص فلا خيار للمرأة عند ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف وقال محمد رحمه الله  
ان كان الجنون حادثا يوجب سنة كالغنة ثم حسم المرأة بعد ذلك ان لم يبرأ  
او كان مطبقا فهو كالمجنون وان كان عينا احده الحاكم حولا شمس بعد اقراره  
او تحقق البكارة فان وصل اليها في هذه المدة والافرق بينهما ان طلبت المرأة  
الفرقة وتكون الفرقة تطليقة باينة ولها كمال المهر ان خلاها وسوا وصل  
الي عت هذه المرأة اولاد قبل واد وصل اليها مرة فلا خيار لها بعد ذلك وان  
انكرت الوصول اليها بعد الجواب نظر اليها النساء او وجد عدل فدان فلت  
انها بكر حذرت وان كانت ثيبا في الاصل فالقول قول الزوج انه لم يبلها ولا كمار  
المقام معه بطل حقها في الفرقة ولا خصوصية لها ابدا في هذا النكاح وكذا  
ان تزوجها وهي تعلم انه عيب فلا خيار لها وكذا ان علمت به بعد هذا  
النكاح ورصت وكسرت عليه في سنة المهر ايام وسهر مخاذا لعل مكانها  
ايام اخر وان كان الزوج مجبوا فارق بينهما في الحال ان ارادت ه  
المرأة ولم يوجله الخبي يوجله كما يوجله العتق والمعتق كالحبي **فصل**

واذا اسلمت المرأة ووجهها كما تعرض عليه الاسلام فان اسلم ففهي امراته  
وان الى الاسلام فرق بينهما وكان طلاقا باينا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال  
في فرق لغير طلاق واذا اسلم الزوج ونحوه مجوسية عرض عليها الاسلام  
فان اسلمت فهي امراته وان ابت فرق القاضى بينهما ولم تكن الفرقة طلاقا  
فان دخل بها فلها المهر وان لم يكن دخل بها فلا مهر لها واذا اسلمت المرأة  
في دار الحرب لم يقع الحرب الفرقة عليها حتى تحيض فاذا حاضت بائت من  
زوجها واذا اسلم رجع الكتابية منها على نكاحها واذا سحج احد الزوجين  
اليان من دار الحرب سلما وقعت البينة واذا سحج احدهما فذلك وان سحج  
معالم يقع البينة وان سحج المرأة سحج زوجها قبل ان تقسم الامام  
الفنائم او يحجزها الى دار الاسلام واذا ارتد احد الزوجين عن الاسلام  
وقعت البينة بينهما وحالت الفرقة بغير طلاق وان كان الزوج هو المرتد وقد  
دخل فلها المهر وان كانت المرأة هي المرتدة قبل الدخول ولا مهر لها بعد الدخول  
فلها المهر ولو ارتد معا وسلمت علي نكاحهما ولا يجوز ان يتزوج المرتدة مسلمة  
ولا كافرة ولا طمرتة وكذا المرتدة لا يتزوجها احد واذا تقدرت المضاربة  
او تشتت اليهودية في عقد المسلم لم يبطل النكاح وان تجت الكتابية حرت  
عليه والفسخ نكاحها واذا تزوج المجوسي امه او ابنته ثم اسلما فرق بينهما  
ويجوز للمسلم ان يتزوج امه كتابية ولا يجوز ان يطاها امه المجوسية ومن  
ترجع من المشركين امرأة من محاربه او في عت عت او جمع بين خمس نسوة  
في عقد واحد او جمع بين اخنتين وذلك جائز في دينهم فانه محلي بينهم  
وبين ذلك ولا يفرق القاضى بينهم اذا علم به في ظاهر الرواية وعند ابي يوسف  
له الله ان يفرق واذا ارتد عن اليه فرق بينهم بالاجماع ولو رفع احد الزوجين  
لا يفرق عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يفرق والزمية اذا كانت في عت مسلم  
لا يجوز تزويجها ومن تزوج من اهل الحرب باختيار ثم اسلما فان كان تزويجها  
في عت واحد فرق بينهما في عقدين فرق بينه وبين الثانية وقال محمد  
رحمه الله يجوز لمسلمك ان يتزوجا في الزوجين جميعا وان تزوج الكتي من اربع نسوة  
ثم اسلما فهو على هذا الخلاف واذا تزوج امرأة وابنتها في عقد او عقدتين  
ثم اسلما ان كان رجل بها فرق بينه وبينها وان لم يدخل بواحدة منهما حرم



عليه الام وان دخلت بالام حرمت عليه البنت ومن فرق بينه وبينها  
فما ذكرنا فقبلها للعدة وعليه النفقة والسكن الا اذا كانت المرأة هي المنة  
والابنة عن الاسلام فلا نفقة لها عليها العدة والسكن والدية في متاع  
البيت كالمسألة اذا كانت تحت مسلم وان كان احد الزوجين مملوكا بالمتاع المحر  
منهما في الحيوة والمات عند ابي حنيفة رحمه الله وقال المادون والكاتب كالحرف

**باب بيع الولد وقسم الزوجات**  
الولد يبيع خيرا لابي دينا فاذا كان احد الزوجين مسلما والولد مسلم وكذا اذا  
اسلم احدهما ولد ولد صغير صار الولد مسلما باسلامه وان كان احد الابوين  
كتابيا والاخر مجوسيا والولد كتابي فيبيع الولد خيرا قبل الولادة وبعدها  
في الدين وتسج الام ببناتها في سائر الاحكام **فصل** واذا كان هـ  
للرجل امرأتان حرتان فعليه ان يعيل بينهما في العتم يكون كاسا او تسعين  
او كانت احدهما بكرا والاخرى ثيبا فان كانت احدهما حرة والاخرى امة  
فللحرة الثلثان من القسم وللامة الثلث ولا حق لهن في القسم حالة السفر  
فينا من الربع من ثمنهن والاولي ان يفرع بينهما فنيا فمن خرب  
فرعتها واذا ارضيت احدي الزوجات بترك قسمها لصاحبها جاز ولها ان ترجع  
في ذلك ومز كانت له امرأة وحيدة فطالبت بقتلها كان عليه ان يعيم لها  
من كل اربعة ايام وليا ليها يوما وليلة وان كانت الوحيدة امة يجعل لها من  
كل سبعة ايام يوما وليلة وعن ابي حنيفة رحمه الله رجوع عن هذا وقال يجعل  
لها قسما كيف شا وما حين في الفرق والمسئلة والكتابية الحرتان في القسم  
سواء وكذا الحديبة والعقيقة وان كن اماء وحدثن سوايهم ومي سائر بل  
منهن لم يزد في قسم المقيمات اذا رجع والصحيح والمرضى سواء والله اعلم بالصواب

**كتاب الطلاق**  
الطلاق على ثلاثة اوجه احسن الطلاق وطلاق السنة وطلاق البدعة  
فاحسن الطلاق ان يطلق الرجل امراته بطلاق واحدة في طهر لم يجامعها فيه  
ويترك حتى تنقضي عدتها وطلاق السنة ان يطلق المدخول لها ثلاثة في ثلاثة  
اطهار وطلاق البدعة ان يطلقها ثلاثا بكلمة واحدة او ثلاثا في طهر واحد  
فان فعل ذلك وقع الطلاق وبانت منه وكان عاميا والسنة في الطلاق من

ومجهول سنة في الوقت وسنة في العدد فالسنة في الغنم يسوي فيها  
المدخول لها وغير المدخول لها والسنة في الوقت يثبت في المدخول لها  
خاصة وهو ان يطلقها في طهر لم يجامعها فيه وغير المدخول لها يطلقها  
في حال الطهر والحيض فان كانت المرأة لا تحيض لصغر او لبر فاراد ان يطلقها  
للسنة طلقها واحدة فاذا مضى شهرها طلقها اخرى فاذا مضى شهر طلقها  
اخرى ويجوز ان يطلقها ولا يفصل بين وطئها وطلاقها بزمان وطلاق الحامل  
يجوز عقيب الجماع ويطلقها للسنة قلنا يعيد بين كل طليقتين شهر عند  
ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف وقال محمد بن الله لا تطلق الحامل للسنة الا واحدة  
وبه ماخذ واذا طلق الرجل امراته في حال الحيض وقع الطلاق ويستحب له ان  
يراجعها فاذا طهرت وحاضت وطهرت فان شاء طلقها وان شاء امسكها  
واذا قال لامرأة انت طالق لثلاث لسنة ان كانت من ذوات الحيض في موضع  
السنة بان كانت ظاهرة من غير جماع وقعت عليها واحدة في الحال فان  
كانت خائفة او في طهر جامعها فيه لم ينع حتى ياتي وقت السنة فطلقت  
واحدة واذا حاضت وطهرت طلق اخرى فاذا حاضت وطلقت وطهرت  
طلقت اخرى وقد نعت من عدتها حيضة واحدة فاذا حاضتها فقد انقضت  
عدتها وان كانت المرأة من ذوات الشهور وقعت في الحال واحدة وبعد  
شهر اخرى وبعد شهر اخرى وبين من عدتها شهر واحد وان توبع  
وفزع الثلث الساعة وقعت ولم تكن للسنة والمسلم والكتابية والحرة  
والامة في وقت السنة سواء وان قال انت طالق العدة او طلاق  
العدل او طلاق الاسلام او احسن الطلاق او اعدل الطلاق هذا كله  
للسنة وان قال انت طالق بطلاق حنة او عجيله كانت واحدة  
رحيمه وعن ابي يوسف انه يقع بطلاقه السنة كما في قوله احسن  
الطلاق وان طلقها ثلاثا للسنة في طهر لم يجامعها فيه وقد كان رجل  
لها وهي عن حيض وقعت في الحال طلق واحدة فان راجعها قبل او فعل  
كالعتلة والبر وقعت عليها بطلاقه اخرى عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
لا يقع اي احد حتى تحيض وتطهر كما لو لم يراجعها وان راجعها جماع لم يقع بثلاث



المرجعه طلاق في قولهم ولو قال لها وهو اخذ بيدها الشهوة انت طالق ثلثا  
للسنة قال ابو حنيفة ينع عليها ثلاثا للسنة تباعا لانه بالمس صار مرجعا وان  
قال انت طالق للبدعة وهي في موضع البدعة او غيرها اولم يقل للبدعة  
ولا للسنة وقع الطلاق للمحال **فصل** ويصح طلاق كل زوج اذا كان عاقلا بالغاً  
ولا ينع طلاق البطل ولا المجنون واذا تزوج العبد ينع طلاقه ولا يقع طلاق  
مولا على امراته وطلاق المكره والسكران واقع ويصح طلاق الاحرس  
بالاشارة وطلاق الهازل وطلاق من سبق لسهاء به واقع ولد العمار ومن  
سلك امة طلق زوجته ام لا فهو على ثلثين الزوجية حتى تقوم بوقوع الطلاق  
بقينا ومن قال كل امرأة لي طالق وليت له امرأة او قال فلانة طالق وهو  
للجنسية ثم تزوجها لم ينع الطلاق وان قال لامرأة انت طالق واحدة  
ام لا وقالت انت طالق ام لا ينع الطلاق واذا قال لها قبل الدخول لها  
انت طالق واحدة واحدة لم ينع عليها غير واحدة وان قال قبل  
ذلك للدخول لها وقعت ثلاثا واذا طلق امراته المدخول لها ثلاثا جملة  
او منفردة وقعت عليها ولو طلق غير المدخول لها ثلاثا جملة وقعت عليها  
وان فرقتها لم يقص الا الاولى وبات لها حتى لو قال لها انت طالق انت  
طالق انت طالق باتت بالثلاثة وطبت الباقيتان ولو كانت مدخولا لها  
طلقت ثلاثا ولو قال لعين المدخول لها انت طالق واحدة واحدة ان دخلت  
الدار فدخلت وقعت عليها واحدة عند ابي حنيفة ولو قال لها انت طالق  
واحدة قبل واحدة وقعت عليها واحدة وان قال واحدة قبلها واحدة  
وقعت ثنتان وان قال واحدة بعدها واحدة وقعت واحدة وان قال  
واحدة بعد واحدة او مع واحدة او معها واحدة وقعت ثنتان وان قال  
انت طالق وطالق فهو كقول واحد واحدة واحدة في المدخول لها  
وعين المدخول لها وحرف الواو والقاسوة فيه وكذا بعد ثم الشرط وتأخر  
وان قال لعين المدخول لها انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار  
وقعت عليها الاولى للحال وبطلت الثنتان وان قدم الشرط وقعت الثانية  
للمحال وبطلت الثالثة والاولي معلقة ان وجد الشرط في الملك احدث الى جوار

وان وجد في غير الملك احدث لا الى جوار فعند ابي حنيفة كل لائم لا قبل الكلام  
بحرف الف والواو وعندهما فصل وقاية عندها تعلق الكل بالشرط الا ان  
الطلاق ينع لبعضه تاليا لبعض منع الاولي وبطلت الثانية سواء قدم الشرط  
او اخره ومن استري امراته ثم طلقها لم ينع طلاقه عليها ولا يعتبر الطلاق بالنسبة  
دون الرجال بطلاق المحرم ثلاث حراما كان بقاها او عبدا او طلاق الامة  
ثنتان عبدا كان زوجها او حرا وكذا العدة واذا كتبت طلاق امرأة في كتاب  
رسالة وقع الطلاق حين كتبت وان علق بالوصول وقع عقب الوصول وكذا  
شرط اخر **فصل** واذا قال فلانة بنت فلان طالق سمي امراته ونسبها ثم قال  
عنيت به امرأة احببة هي على هذا الاسم والنسب لم يصدق في القضا وان  
قال هذه التي عيتها امرائي ايضا صدقته في ذلك وقع الطلاق عيها  
ولم يصدق في ابطال الطلاق عن المعروفة في ذلك ولو قال فلانة طالق  
وسمي امراته ونسبها ان عجز عنها لم تطلق امراته وكذا لو قال فلانة بنت فلان  
مكية طالق وامرأة على ذلك الاسم والنسب الداهية لم يملكه لم تطلق  
ولو كان له امرأتان زويت وعمر فقال يارب فاجت عمر فقال انت  
طالق طلقت عمر فان قال لويت زويت طلقت جميعا وان قال لامرأة يتطرد  
اليها وليت اليها انت طالق فاذا هي امرأة طلقت وان ادعى انه لم يعلم  
انها امرأة وان قال لامرأة ولا جنسية احدكما طالق ثم قال لمرأى امرائي  
ما تقول في **فصل** مع ملبه وان قال لامرأة ولتجوز او حايط او نحوهما  
احدكما طالق طلقت امراته وان قال لامرأته احدكما طالق ثلثا ولم ينو واحدة  
بعينها وقع الطلاق على احدها بغير عين ويوجب بان يواقعها على احدهما  
بعينها يقع الاخرى ووجهه ان كان كانت الواحدة مدخولا لها ثبات قبل ان  
يوقع على احدهما الطلاق وقد كان تزوج كل واحد منهما على صداق  
معلوم كان لها صدق ونصف بينهما نصفين لكل واحدة ثلاثة ارباع صداق  
الذي يزوجهما عليه وكان الميراث بينهما نصفين وان كانت له نسوة فقال  
هذه طالق وهذه او هذه طلقت الا حنين والخبير في الاولين اليه  
وكذا ان قال لعبد هذا حر وهذا او هذا **فصل** والطلاق لا



بحري حتى اذا طلق امرأه نصف تطليقة او ثلث تطليقة كانت تطليقة واحدة ولو  
قال انت طالق ثلاث اضاف تطليقتين بمن طالق ثلاثا وان قال انت طالق  
من واحدة الى اثنين او ما بين واحدة الى اثنين فمن واحدة وان قال من واحدة الى  
ثلاث او ما بين واحدة الى ثلاث فمن ثلاث وقال ان قال من واحدة الى اثنين  
فمن اثنين وان قال الى ثلاث فمن ثلاث ولو قال انت طالق اثنين في  
اثنين بنوي العزب والحساب هي واحدة وان نوي واحدة وتنتهي هي ثلاث  
وان قال انت طالق انتين في اثنين يريد العزب والحساب هي اثنين  
وان قال انت طالق هذا سيرا بالاعلام والسبابة والوسطى هي ثلاث  
**مص** اضافة الطلاق الى جزء منها ما يقع او جامع كاضافة الى حملها  
فانه اذا قال رفعت طالق او عقلت او فرجت او بدلت او جددت او روجت  
او رجعت وقع الطلاق كما اذا قال انت طالق لاهما اجزاء جامعة وكذا اذا  
كانت متاعية كقولك نصفك طالق او ثلثك او رعت وان قال يدك  
طالق او رجلك لم يقع الطلاق وكذا كل عضو لا يعبر به عن الجسد والله اعلم  
**باب** **صريح الطلاق ونكاحه**  
الطلاق لو كان صريح وكفاية فالصريح لا يقتصر الى النية كقولك انت طالق  
ومطلقة وثلثك هذا يقع به الطلاق الرجعي لا يقع الا واحد وان نوي  
اكثر من ذلك وقوله انت الطلاق وطالق الطلاق وانت طالق طلاقا فان لم  
يكن له نية هي واحدة رجعية وان نوي به ثلاثا كان ثلاثا ولا يقع  
لها الطلاق الابنية او دلالة حال وهي على ضربين منها ثلاثة الفاظ يقع لها  
الطلاق الرجعي ولا يقع الا واحدة وهو قوله اعتدي واستبري لحيات  
وانت واحدة ولبنه الكفايات انما نوي بها الطلاق كانت واحدة بانية وان  
نوي ثلاثا كان ثلاثا وان نوي اثنين كانت واحدة بانية وهذا مثل  
قوله انت باني وبنته وبنته وحرام وجعلت على غاربت والحيث باهلت  
وانت عليه وبنته وبنتك لحياتك وسرحت وفارقت وانت حرة  
ولقيني واستبري واعزني واعزني واستعني الارواح فان لم تكن له نية لم يقع  
لها الا الطلاق الا ان يكون نافي مذكورة الطلاق فيقع بها الطلاق

في القضا ولا يقع فيما بينه وبين الله تعالى الا ان ينويه وان لم يكن نافي ذكر الطلاق  
وكان نافي غضب او خصومة وقع الطلاق بكل لفظ لا يفقد به السبب والشيئة  
ولم يقع بما يقصد به السبب والشيئة الا ان ينويه وان لم يكن نافي ذكر الطلاق  
وصف الطلاق بعزب من الزيادة والشدة كان باسا مثل ان يقول انت طالق  
باني او طالق اسد الطلاق والغش الطلاق وطلاق الشيطان والبدعة  
وكالحمد ومثل البيت واذا قال انت طالق تطليقه طويلة او عرضة او سدة  
او انت طالق كالف او سدا هذا الكور في واحدة بانية الا ان ينوي ثلثا وقال في  
رجعية الا ان ينوي بانيا او ثلثا وان قال تطليقة واحدة مثلا الكوز كانت بانية  
في قولهم ولو قال انت طالق مثل الجبل وقد دخل بها كانت تطليقة بانية  
وقال في رجعية وان قال مثل عظم الجبل كانت بانية في قولهم ولو قال انت طالق  
من هنا الى الشام كانت رجعية ومن طلق امرأته رجعية ثم قال لها في العن قد جعلت  
بانيا او ثلثا في كاحلها وقال ابو يوسف نصير بانيا وقال محمد لا نصير بانيا  
ولا نصير ثلثا وبه نأخذ وان قال لها لست في بامراة ونوي به الطلاق كانت  
تطليقة واحدة بانية في قول ابي حنيفة وقال هو كذب لا يقع به الطلاق واذا  
قال لها في كاحل عصبه اعتدي او امرتك يدك او اختاري اذا اختارت نفسها  
وقال ثم ارد به الطلاق وقال لها في كاحل عصبه لا يصدق في القضا ولا يصدق  
فيما سواها من الكفايات واذا قال بحري ونوي به الطلاق ولم ينو به عدة كانت  
واحدة بانية وان لم يكن في كاحل عصبه او مذكورة طلاق وقال لم انوي الطلاق  
فالقول قوله مع ميمته وكذا في سائر الكفايات ولو قال بالدره لعشتم ازاني  
لعشتم او لعشتم امرتي ازهاكن دم او يلبه كرم او باني كسادم ونوي  
به الطلاق ولم ينو به عدة او بانيا هي واحدة رجعية وان نوي بانيا او ثلثا  
فمنها ما نوي وان لم ينو الطلاق لم يكن طلاقا ولا يصدق فيه سوا كان في كاحل العصب  
او جواب او غيرها وعن ابي حنيفة اذا قال لم اعني الطلاق لم يصدق وتكون  
واحدة رجعية الا ان ينوي بانيا او ثلثا وعن ابي يوسف انه يكون طلاقا وان لم  
ينو لانه صريح طلاق وهو الفتوي وكذا لو شتم وقدم بالتركيب ونحوها  
في سائر الالسن واذا قال لامرأته انت طالق بانية او ثمة هي واحدة بانية  
وان لم يكن له نية واذا طلق امرأته رجعية ثم ظلمها بانيا او خالفها او ظلمها



وذلك كله لازم ولو قدم ما وجب اللعان ولو طلقها بيمين لم يلزم شيء من هذه  
الاحكام الا القذف بولد او بغير ولد فانه يجب به الحد دون اللعان ويقع عليها  
مرج الطلاق ولا يقع عليها بالكمالات شي وان نوي واذا اكتب طلاق زوجته في لوح  
او حائط او ارمز فان كان مستتبكاً فهو بمنزلة المكي يقع به الطلاق بالبيعة  
وان كان غير مستتبك فلا حكم له وان قال لامرأته بارك الله فاك او اطعيني وخوم  
ونوي به الطلاق لم تطلق وان قال لها انا منك طالق فليس بشي وان نوي وان قال  
انا منك باين او عليك حرام ونوي به الطلاق طلق وان قال اعتدي اعتدي عند  
وقال نويت بالاولى طلاقاً وبالباقي حيضاً من في القضا وان قال لم انوشيا فهي ملت  
وان قال انت طالق انت طالق انت طالق وذلك للمدخل بها طلق ثلثا  
فان قال غلبت بها غير المدخول من فيما بينه وبين الله تعالى ولم يصدق في القضا  
والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **باب** تعليق الطلاق والاستتات تعليق  
الطلاق بامر موجود بخبر كقوله ان كان زيدا في الدار فانت طالق وزيد في الدار او نحو  
فوق طلق وكذا تعليق بامر مستحيل ان يقول انت طالق ان لم يمس السما بيدك  
او نحو هذا المجزء هب اخوها ما لا يقدر عليه فهي طالق ساعة ما تكلم به وتعلق  
الطلاق بامر ممكن لا محالة او بامر قد يكون جائز ولا يقع حتى يوحّد  
ولا يجب على الزوج اغترال امرأته قبل وجوده فانه اذا اضاف الطلاق الى النكاح  
وقع عقيب النكاح كقوله ان تزوجك فانت طالق او كل امرأة استزوجها طالق  
وان اضافه الى شرط وقع عقيب الشرط كقوله ان دخلت الدار فانت  
طالق ولا يصح تعليق الطلاق الا ان يكون الخالف ما لكا او يضيفه الى ملك فان قال  
لاحيثية ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها فدخلت الدار لم تطلق والفا  
الشرط ان واذا او اذا اما وكل وكلما ومتى وميتما وفي كل هذه اذا وجد الشرط اخلت  
اليمين الا في كل ما فان الطلاق يتكرر بتكرار الشرط حتى يقع تلك تطلقات فان تزوج  
بعد ذلك وتكرر الشرط لم يقع به شي وزوال الملك بعد اليمين ولم يقع شي وان اختلفا  
في وجود الشرط فالقول قول الزوج فيه الا ان يقيم الحجة ببيته فان كان الشرط لا  
لا يبطها فان وجد الشرط في ملكه اخلت اليمين ووقع الطلاق وان وجد في غير  
اخلت اليمين ولم يقع شي وان اختلفا في وجود الشرط فالقول قول الزوج فيه  
الا ان يقيم المرأة ببيته فان كان الشرط لا يعلم الامن جهتها فالقول قولها في حق نفسها

مثل ان تقول ان خضت فانت طالق فقالت قد خضت طلق وان قال ان خضت  
فانت طالق وفلانة فقالت قد خضت طلق ولم تطلق فلانة وان قال اذا خضت  
فانت طالق فزات الدم لم يقع الطلاق يستمر الدم ثلثة ايام فاذا تمت ثلثة ايام حكما  
بالطلاق حتى خاضت وان قال ان خضت خضت فانت طالق لم تطلق حتى تظهر  
من حيضها واذا قال لامرأته انت طالق مكة فهي طالق في كل البلاد وكذا قوله  
انت طالق في الدار فان قال انت طالق اذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة واذا  
انت طالق عندا وقع عليها الطلاق بطولح الفجر واذا قال طالق اليوم عندا  
اليوم طلقت باول لوقبين تقوم به وان قال انت طالق امس واما تر وجهها  
اليوم كل نطق وان كان تزوجها اول من امس وقع الطلاق الساعة ولو قال  
لامرأته انت طالق مع موني او مع موتك فليس بشي **باب** واذا قال انت  
طالق قبل ان تزوجك لم يقع شي وان قال لاحيثية يوم اتر وجك فانت طالق  
فتزوجها ليلا طلق ولو قال اول امرأة اتر وجهها فهي طالق فتزوج امرأتين  
في عقد واحد لم تطلقا فلو كانت احدهما معتد من زوج وقع الطلاق في التي  
صح نكاحها واذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق او قال لاحيثية ان تزوجك  
فانت طالق ثم تزوجها طلقته فان دخل بها وجب لها بالدخول مهر المثل وان  
تزوجها من اخرى لم تطلق وكذا اذا قال كل امرأة استزوجها فهي طالق فكل امرأة  
تزوجها المرأة الاولى طلقته فيها ولم تطلق بعدها ولو قال كلما تزوج  
امرأة فهو طالق طلقته ابداً اذا تزوج وان كان بند زوج آخر واذا قال  
ان تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها فجات بولد ليستة اشهر من يوم تزوجها  
فهو ابنة وعليه مهر واحد وان قال لامرأته ان تزوجت عليك فالتي استزوجها  
طالق فتزوج غيرها في غير من الطلاق البين لم تطلق التي تزوج وان قالت  
له امرأته تزوجت علي فقال كل امرأة لي طالق طلقته هذه التي خلفت في القضا  
وان قال لامرأته يوم استزوجك فانت طالق فطالق فطالق فتزوجها وقعت  
عليها واحدة وبطلت الثبكان وان قال انت طالق وطالق وطالق يوم تزوج  
ثم تزوجها وقعت عليها ثلثا وان قال لامرأته ان تزوجت عليك ما غشت  
فلا ل الله على حرام ثم قال ان تزوجت عليك فالطلاق على واجب ثم تزوج غيرها



تفويض الطلاق

وَقَعَتْ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَطْلِيقَةٌ وَتَقَعُ تَطْلِيقَةٌ أُخْرَى بِصَرَفِهَا إِلَى إِيْتِمَائِهَا  
فَإِنْ أَيْمَنَ الْأَوَّلُ لِلطَّلَاقِ عَرَفَ فَإِنْ صُرِفَ إِلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا وَالْأَيْمَنُ الثَّانِيَةُ مِمَّنْ بَطُلَا  
وَاحِدٌ **فصل** دُخُولُ مَنْ حَلَفَ بِطُلَاقِ امْرَأَةٍ لِيَفْعَلَ كَذَا أَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَفْعَلَ  
طَلَقَتْ عِنْدَ الْمَوْتِ وَإِنْ مَاتَتْ وَهِيَ حَيَّةٌ لَمْ تَطْلُقْ وَإِنْ قَالَ لِمَرْأَةٍ إِذَا وُلِدَتْ  
غُلَامًا فَانْتَ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ فَإِنْ وُلِدَتْ جَارِيَةٌ فَانْتَ طَالِقٌ ثَلَاثِينَ فَلِدَتْ غُلَامًا وَجَارِيَةً  
لَا يَدْرِي أَيُّهَامَا اسْبَقَ لِرَمَكِهِ فِي الْقَضَاءِ تَطْلِيقُهُ وَفِي السَّرِّ تَطْلِيلُهَا وَقَدْ انْقَضَتِ الْعِدَّةُ  
وَإِنْ قَالَ أَنْ كَلِمَتِ ابْنِ عَمْرٍو وَابْنُ سُرَفٍ فَانْتَ طَالِقٌ ثُمَّ طَلَقَهَا تَطْلِيقَةً وَانْقَضَتْ  
عِدَّتُهَا فَكَلِمَتِ ابْنِ عَمْرٍو ثُمَّ تَزَوَّجَهَا وَكَلِمَتِ ابْنِ سُرَفٍ طَلَقَتْ ثَلَاثِينَ الْأَوَّلَى وَإِنْ قَالَ  
أَنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَانْتَ طَالِقٌ ثُمَّ ثَلَاثِينَ طَلَقَهَا وَاحِدَةً أَوْ ثَلَاثِينَ مَرَّةً وَجَبَّ غَيْرُهَا  
وَدَخَلَ لَهَا ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْأَوَّلِ فَقَدْ خَلَّتِ الدَّارَ طَلَقَتْ ثَلَاثِينَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ هِيَ طَالِقٌ بِأَقْبَرِ  
مِنْ الطَّلَاقِ فَإِنْ طَلَقَهَا ثَلَاثِينَ أَوْ الْمَسْئِلَةَ مُحَالٌ لَهَا لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ وَإِنْ قَالَ أَنْ جِئْتُكَ فَانْتَ  
طَالِقٌ ثَلَاثِينَ جِئْتُكَ فَلَمَّا اتَّقَا احْتَبَا أَنْ لَبِثَ سَاعَةً لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ مِنْهُنَّ أَحَدٌ وَإِنْ أَخْرَجَ  
ثُمَّ أَرْجَعَ وَجِبَّ عَلَيْهِ مِنْهُنَّ أَحَدٌ وَكَذَا إِذَا قَالَ لَا مَنَّةَ أَنْ جِئْتُكَ فَانْتَ حُرٌّ وَإِنْ قَالَ  
لِمَرْأَةٍ أَنْ صُمْتُ يَوْمًا فَانْتَ طَالِقٌ حِينَ تَغْرِبُ الشَّمْسُ فِيهِ عَلَى حَيْثُهَا وَلَيْسَ  
يَكُونُ مِنْ أَحَدٍ هُنَّ وَإِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ فِي عَدْوٍ وَقَالَ نَوَيْتُ إِجْرَالَهَا رَصْدُكَ دِيَارَ  
وَقَضَاءٌ وَقَالَ لَا يَصْدُقُ قَضَاءٌ وَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ فِي عَدْوٍ لَمْ يُصْدَقْ قَضَاءٌ فِي قَوْلِهِ  
وَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ رَأَيْتَ مَرْبِيعَةً يَصْنَعُ إِذَا مَرَضَتْ لَمْ يُصْدَقْ فِي الْقَضَاءِ  
حَاصَّةً وَإِنْ قَالَ لَهَا وَهِيَ أَمَةٌ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثِينَ مَعَ عَتَقِ مُؤَلَّكَ إِيَّاكَ فَاعْتَمَرَا  
الْمَوْلَى مِلْكُ الزَّوْجِ الرَّجْعِيَّةِ وَإِنْ قَالَ أَنْ جَاءَ عِدَّةُ فَانْتَ طَالِقٌ ثَلَاثِينَ وَقَالَ الْمَوْلَى  
أَنْ جَاءَ عِدَّةُ فَانْتَ حُرٌّ فَإِنْ جَاءَ عِدَّةُ فَانْتَ حُرٌّ لَمْ يَحِلَّ لِلزَّوْجِ أَنْ يَنْكِحَ وَكَأْغَيْرُ ذَلِكَ وَقَالَ  
مُحَمَّدٌ زَوْجَهَا يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ وَعِدَّةُهَا ثَلَاثُ حَيْضَةٍ قَوْصِمَ وَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ مَا لَمْ  
أَطْلُقْكَ وَمَتَى أَطْلُقْكَ أَوْ يَسْتَأْمِرُكَ أَوْ يَسْتَأْمِرُكَ وَاسْكُتَ طَلَقَتْ وَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ إِذَا لَمْ  
أَطْلُقْكَ لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى يَمُوتَ وَقَالَ لَا تَسْلُو خَيْرَ سَكْتٍ وَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ لَمْ يَطْلُقْ  
لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى يَمُوتَ فِي قَوْلِهِمْ وَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثِينَ مَا لَمْ أَطْلُقْكَ أَنْتَ طَالِقٌ هِيَ طَالِقٌ  
هَذِهِ التَّطْلِيقَةُ وَذَلِكَ ثَلَاثُ أَمْثَالٍ وَإِنْ قَالَ أَنْ كُنْتُ حَبِيلِي أَوْ بَعْضِي فَانْتَ طَالِقٌ  
فَلَمَاتَ أَمَّا أَحَبُّكَ أَوْ أَبْغَضُّكَ وَقَعَّ الطَّلَاقُ وَإِنْ فِي قَوْلِهِمَا خِلَافٌ مَا أَظْهَرَتْ وَإِنْ قَالَ



فلهما خيار في المجلس وغيره ولا يكون الا مرة واحدة في مجلس واحد ايضا وان قال  
لهما امرتك سيدك في تطليقة فاختارت نفسها مرة واحدة في مجلس واحد ايضا  
بذلك الرجعة وان قال امرتك سيدك بنوي ثلثا فقالت اخترت نفسي بواحدة  
فهي ثلث وان قالت طلقت نفسي واحدة فهي ثلث وان قالت طلقت نفسي  
بواحدة فهي ثلث وان قالت طلقت نفسي واحدة او قالت اخترت نفسي بتطليقة  
فهي واحدة بآيسة واما اذا كان الامر بالرب موقتا بان قال امرتك سيدك يوما  
او شهرا او سنة او هذا اليوم او هذا الشهر او هذه السنة فلهما الامر في جميع ذلك  
الوقت ولعراضها عن الجواب في ذلك المجلس وغيره واشتغالها بغير الجواب من الاعمال  
والا فزال لا يبطل خيارها ما بقي شيء من ذلك الوقت من ذلك القول يوما او شهرا  
فلهما من تلك الساعة الى تمام الوقت ويكون الشهر بالايام وان كان موقفا فلهما  
هذا اليوم او هذا الشهر فلهما الخيار في بقية اليوم والشهر ولو لم يعلم بالوقت  
حتى مضى الوقت بطل خيارها بخلاف المطلق ولو اختارت زوجها في اول الشهر  
او في اول السنة ثم ارادت ان تختار نفسها بعد ذلك فلهما ذلك في قول ابن خنيفة  
ومحمد حلاف ابى يوسف وكذا الخلاف في قوله امرتك سيدك كلما شئت او متى شئت  
وقيل ان الخلاف على غير هذا وان قال امرتك سيدك اليوم وعدا دخل الليل فيه  
وان قال اليوم وبعد غد لم يدخل الليل اد وعده فيه فان ردت الامر من ردها  
اليوم كان في يدها بعد غد وان قال امرتك سيدك يوم بقدمة فلان فقدم ليلها  
او ههنا فظهرت اولها الامر في مجلسها عند العدد هتسل في قوله اختاري  
كالجواب في قوله امرتك سيدك في جميع الاحكام المطلق والمطلق والموقت كالوقت  
الا في موضعين احدهما ان الزوج اذا اراد الثلاث لا يقع وفي قوله امرتك  
سيدك يقع والثاني انه لا بد من ذكر النفس ههنا في كلامه او كلامها بان تقول  
الزوج اختاري نفسك او قالت اخترت نفسي اذا قال الزوج اختاري لا غير حتى اذا  
قال اختارت فقلت اخترت لا تكون شيئا ولو قرن بالخيار ما توجب اختيار  
الطلاق فهو كما في قوله اختاري الطلاق واختاري اختار ولا بد من  
نية الطلاق في قوله اختاري ولو قال اختار اختار فقلت اختار  
لا يكون شيئا ولو قرن بالخيار ما توجب اختيار الطلاق كما في قوله اختاري الطلاق

اختار

او اختاري اختاري ولا بد من نية الطلاق في قوله اختار ولو قال اختاري  
اختاري اختاري فقالت اختارت الاولى او الوسطى او الاخيرة فهي طالق ثلاثا  
وقالوا واحدة وبه ماخذ ولو قالت طلقت نفسي واحدة كانت واحدة بآيسة في قول  
وان قالت العطف فقال اختاري واختاري واختاري وهو الاول سواء  
وان قال اختاري اختاري اختاري بالف فاختارت نفسها بالاولى وبالوسطى  
او بالاخيرة كانت طلاقا ثلثا عند ابى حنيفة وعليها الف وقالوا ان اختارت  
نفسها بالاخيرة كانت طلاقا بتطليقة واحدة وعليها الف درهم وان اختارت  
بواحدة من الباقيتين فكانت طلاقا واحدة ولا شيء عليها وان قال بحر والعطف  
اختار واختاري واختاري بالف درهم فاختارت نفسها بالاولى او بالوسطى  
او بالاخيرة كانت ثلثا وعليها الف وقالوا لا يقع شيء واذا قالت المرأة اخترت نفسي  
كان جوابا فان قالت اخترت ابى او امي او اهلي او ازواج فالقياس ان لا يقع به شيء  
وفي الاستحسان يقع واذا قال اختاري فقالت اختار نفسي فهي طالق ان شئت  
مثل الجواب في امرتك سيدك في جميع الاحكام المطلق والموقت ولو قال طلقتي  
فقلت انا طالق نفسي لم يكن طلاقا **فصل** في الجواب في قوله انت طالق ان شئت  
مثل الجواب في امرتك سيدك في جميع الاحكام في المطلق والموقت الا ان ههنا يقع  
طلاق رعي وهما كباين الا اذا قال امرتك سيدك في تطليقة او اختاري تطليقة  
واختارت نفسها فانها رجعية واذا قال انت طالق ان اردت او رجعت او هربت  
او اجبت فقالت شئت او اردت في المجلس فيقع الطلاق ولو قال انت طالق حيث  
شئت فان قامت قبل ان تشاء فلا مشيئة لها بعد ذلك وان قال انت طالق كره  
شئت طلقت واحدة رجعية وان قالت قد شئت واحدة بآيسة او ثلثا وقال  
الزوج نويت ذلك فهو كما قال وقال لا يقع شيء مما لم توقع هي وان قال انت طالق  
كم شئت او ما شئت طلقت نفسها ما شئت ويعتصر ذلك على المجلس ويبتطل  
بالرد وان قال ان تشاء فلان لم يقع شيء حتى يشاء فلان فان قام فلان قبل ان يشاء  
فلا مشيئة له بعد ذلك كما اذا قال له طلقتا ان شئت فقال قد شئت بنوي  
بنوي الطلاق او قالت قد شئت ان ساء لي فقال لا ب قد شئت او قالت قد  
شئت وان كان كذا والامر ما مضى طلقت وان قالت قد شئت ان كان كذا والامر  
محي بعد بطل الطلاق وان قال انت طالق او اد اشئت او اذا ما شئت او متى شئت





او ميتا شئت فلها ان تطلق نفسها واحدة في المجلس بعد وان ردت الامر  
او تبدل المجلس لم يخرج الامر من يدها وان قال انت طالق كاشيت او كلما شئت  
فلها ان تطلق نفسها ثلثا وليس لها ان تطلق ثلثا بكلمة واحدة وان تزوجها  
بعد زوج لم يكن لها ان تطلق نفسها **باب** في قوله طلق نفسك مثل ما تقدم  
في الاعم وتقتصر على المجلس اذا كان مطلقا بخلاف ما اذا قال لاجنبي طلق امرأتك حيث  
لا يقتصر على المجلس فان هذا توكيل وذاك تملك الا ان الفرق ان في قوله طلق نفسك  
اذا اراد الزوج الثلاث يقع ثلثا وفي قوله انت طالق ان شئت فقالت شئت  
واذا اراد الثلاث لا يقع ثلثا ولذا قال اختي فقالت طلقت نفسي يقع ولو قال  
طلق نفسك فقالت اخترت لا يقع واذا قال لها طلق نفسك فطلقت نفسها  
فهي واحدة وجعية وان طلقت نفسها ثلثا وقذا زاد الزوج ذلك وقعن عليها وان قال  
طلق نفسك متى شئت فلها ان تطلق نفسها في المجلس خاصة وكذا اذا قال لاجنبي  
طلق امرأتك ان شئت فله ان يطلقها في المجلس خاصة وان قال لها طلق نفسك ثلثا  
فطلقت واحدة وهي واحدة وان امرها بواحدة فطلقت ثلثا لم يقع شي وقال لا يقع  
وان امرها بالرجعي فطلقت بائنا او امرها بائنا فطلقت رجعي وقع على امرته الكفر  
وكذا ان امر اجنبي بذلك وان قال طلق نفسك ينوي ثلثا فاوقعت واحدة  
او ثنتين وقع ما اوقعت وان قال لها طلق نفسك ثلثا ان شئت فطلقت واحدة  
لم يقع شي وكذا ان قال طلق نفسك واحدة ان شئت فطلقت ثلثا وقال لا يقع  
وان قال طلق نفسك من ثلث ما شئت فلها ان تطلق نفسها واحدة وثنتين ولا  
تطلق ثلثا ولا تطلق ثلثا ان شئت ثم هذه الفضول كلها اذا اراد الزوج اخرج  
عما فوض او غيرها او غيرها او يخرج الامر من يدها لا يقع **باب الطلاق**  
في المرض اذا قال الزوج لامرأته قبل الدخول بها انت طالق واحدة فانت المرأة  
بعد قوله انت طالق قبل قوله واحدة لم يقع شي وكذا الثنتين والثلاث واذا  
طلق الرجل في مرض موته زوجته طلاقا بائنا مات وهي في العدة ورثت منه  
وان مات بعد انقضت العدة فلا يرثها واذا اطلقها ثلثا بامرها او واحدة  
بائنة لم يرثه وكذا اذا قال لها اختار فاختارت نفسها واختلعت منه ثم  
مات وهي في العدة لم يرثه وان قالت طلق رجعا فطلقها بائنا او ثلثا ورث  
وان قال لها طلقك ثلثا في صحتي وانقضت عدتك فصدقه ثم امرها بدين

291  
او اوصى لها بوصية فلها اقل من الوصية او الاقرار من ميراثها منه وقال  
هاجايران وان طلقها ثلثا في مرضه بامرهما ثم امرها بدين او اوصى لها  
بوصية فلها اقل من ذلك ومن ميراثها منه في قولهم والمختور ومن في وصف  
القتال اذا اطلقا مرات ثلثا لم يرث وان با درجلا او قدم لعقل في حداثتها  
ورثت في ذلك الوجه وان علق الطلاق بامر سماعي لم يجرى راس الشهر او بفعل  
اجنبي كقوله ان قدم فلان او صلى فلان ثم وجد الشرط في مرضه ومات لم يرث  
وان كان التعليق ايضا في المرض ورث وان علق بفعل نفسه ووجد الشرط  
في المرض ورثت سواء كان التعليق في المرض او في الصحة وان علق بفعلها  
فان لم يكن لها منه بذ كصلوة الظهر وكلام الابوين ورثت سواء كان التعليق  
في الصحة او المرض وقال محمد لا يرث في تعليق الصحة وان كان لها منه بذ لم يرث  
في الوصية في قولهم وان قدف امرأته في الصحة ولا عن و فرق بينهما في الكفر  
وقال محمد لا يرث وان كان كلاهما في المرض ورثت وان طلق المرض امرأته  
ثم صح ثم مات وهي في العدة لم يرث منه واذا ردت ثم اسلمت ثم ماتت وهي  
في العدة لم يرث وان طأعت ابن زوجها في الجراح ورثت وان كان الطلاق  
رجعيا ورثت في جميع الوجوه وكما ذكرنا انما يرث فانها ترث اذا مات  
الزوج وهي في العدة **باب** ما فيه الرجعة وما لا رجعة فيه اذا  
طلق الزوج امرأته تطليقة رجعية او تطليقتين فله ان يراجعها  
ما دامت في عدتها وصيت بذلك او لم يرث والطلاق الرجعي لا يحرم  
الوطء ولما طلقت الرجعية ان تفسخ وتبرن وليست لزوجها ان لا يوطئ  
عليها حتى يودعها او يعمها حتى يوطئها او يراجعها ان يقول رجعتك ان  
وراجعت امرأتك او يطأها او يقبها او يمسها بشهوة او ينظر الي  
فرجها بشهوة وليست بحرة على الرجعة شاهدين فان لم يشهدت  
الرجعة واذا اوجعها ببلية او لمسها فلا فضل ان يراجعها بالاشهاد ثانيا  
وان انقضت العدة فقال كنت قد راجعتها في العدة فصدقه فهي حرة  
وان كذبته فالقول قولها ولا يمس عليها عند ان حلفه وان قالت عند  
قول الزوج راجعتك قد انقضت عدتي لم تقع الرجعة عند ان حلفه



وان قالت عند قول الزوج راجعتك قد انقضت عدي لم يصح الرجعة  
عند ان خديفة وان قالت عند قول الزوج راجعتك قد انقضت عدي قبل  
ذلك لمزمتها الرجعة وان قالت قد انقضت عدي فقال قد راجعتك  
قبل ذلك لم يصدق وكانت باينا وان قال كنت راجعتك انفسا في  
اليوم في عدة صدق والا لم يصدق وان قال اذا جاء عند فقد راجعتك  
فهو باطل وان طلقها وهي حامل او قد ولدت منه وقال لم ادخلها  
فله عليها الرجعة وان حلتا بها ثم طلقها وقال لم ادخلها فلا رجعة له  
عليها وان ادعى الدخول وقد حلتا بها ثم طلقها وقد انكرته المرأة طه  
الرجعة وان جات بولد اقل من سنتين فهي حرة فان قال لها اذا ولدت  
فانت طالق فولدت ثم انت بولد اخر من سنتين ولم تقرب انقضا العدة  
فهي رجعة وان قال كلما ولدت فانت طالق فولدت ثلثة اولاد في بطن  
مختلفة فولدت الثاني رجعة وكذا الثالث واذا قال زوج الامه بعد انقضا  
عدتها قد كنت راجعتها وصدقه المولي وكذبته الامه فالقول قولها  
واذا انقطع الذم من الحيضة الثالثة لعشر ايام فقد انقضت عدتها  
وانقطعت الرجعة وان لم تغتسل وان انقطع الاول من عشر ايام لم تنقطع  
الرجعة حتى تغتسل او يمضي عليها وقت صلوة او تيمم وتصلى عند ان حقيقة را  
يوسف وقال محمد اذا تمت انقطعت الرجعة وان لم تغتسل وان اغتسلت ونسيت  
شيئا من دنها لم يصبه الماء فان كان عضوها فوقه لم تنقطع الرجعة وان كان  
اقل من عضوها انقطعت والكفاية اذا انقطع دمه في الحيضة الثانية بدو الصبر  
انقطعت الرجعة من غير اغتسال والقول في انقضاء العدة بالحيض قول المرأة  
ولا يصدق على انقضاءها في اقل من شهرين وعدتها في اقل من تسعة وثلاثين  
يوما واذا كان وقع الطلاق عليها عند ولادتها لم يصدق على انقضاء عدتها  
في اقل من خمسة وثلاثين يوما عند ان حقيقة في رواية الى يوسف فجعل  
لها خمسة وعشرين يوما وفي رواية الحسن عنه لا يصدق في اقل من مائة  
جعل بعد النكاح خمسة وعشرين يوما وطهرها وعند ان يوسف لم يصدق  
في اقل من خمسة وستين يوما وفي قول محمد في اقل من اربعة وخمسين يوما وسباعة

فصل

فصل وان كان الطلاق باينا دون الثلاث فله ان يتزوجها  
في عدتها وبعد انقضاء عدتها فان كان الطلاق ثلثا في الحرة وثنتين في الامه  
لم يحل له حتى تحسد وتسبح زوجها غير نكاحا صحيحا ويدخل بها ثم يطهرها  
اذا اراد او يموت عنها وتعتد والعي المراهق كذا يعرف لدع العجلي في التحليل  
كالبايع ودونه ليس بشي ووطي المولى لاحلها واذا تزوجها بشرط الغليل  
كان النكاح مكروها فان وطئها حلت للماول والوطي شرط التحليل بالاجماع  
الا ما يروي عن سعيد بن المسيب ان النكاح يكفي وهو باطل بالاجماع واذا  
طلقت الحرة تطليقة او تطليقتين وانقضت عدتها وتزوجت بزوج اخر  
ودخل بها وطلقها وانقضت عدتها ثم عادت الى الزوج الاول عادت طه طه  
وبهدم الزوج الثاني الطلقة والطلقتين كما بهدم الثلاث وقال محمد لا يهد  
ما دون الثلاث واذا اطلقها ثلثا وهي امينة فقالت قد انقضت عدي وتزوجت  
بزوج اخر ودخل بي وطلقني وانقضت عدي وامرأة حملت لك كلمة جاز للزوج  
الاول ان يصدق بها ان غلب في ظنه انقضاءه وتزوج بها **باب**  
الايلاء اذا قال الرجل لامرأته والله لا افر بك اربعة اشهر فصاعدا ولا اجاملك  
اذا لا اطورك ولا ابا طبعك ولا اغتسل من جثابتك او لفظا هذا متعنا  
باي لسان كان ذكر فيه ابدا او لم يذكر فهو مولي والايلاء كل هي الغن المابعة  
للزوج عن قربانها اربعة اشهر فصاعدا لا يحث يلزمه وعزمه الطلاق المذكور  
في الآية هو ترك جمايليني اربعة اشهر فان وطئها في الاربعة اشهر فصاعدا لا يحث  
يلزمه وعزمه الطلاق المذكور في الآية حث في ميمنه ولزمته الكفار وسقط  
الايلاء وان لم يقربها حتى مضت اربعة اشهر بابت منه بتطليقة فان كان حلف على  
اربعة اشهر فقد سقطت اليمين وان حلف على الابد او سنين ثاليتين باقية  
فان عا د فتر وجها عاد الايلاء فان وطئها والا وقعت بمضي اربعة اشهر اخري  
فان تزوجها ناد الايلاء وقعت بمضي اربعة اشهر اخري فان تزوجها بعد  
ذلك رجع لم يقع بذلك الايلاء كطلاق ولا يمين باقية فاما عاد فتر وجها عاد  
الايلاء فان وطئها والا وقعت بمضي اربعة اشهر فقد سقطت اليمين ان وطئ  
كفر من ميمنه وان حلف على اقل من اربعة اشهر فقد سقطت اليمين اول من اربعة



من أربعة أشهر لم يكن موليا وإن حلف أو صوم أو صدقة أو عتق أو طلق  
فهو مول فان قال لا اقربك حتى عتق عتديا حتى اطلق امرأتي الاخرى كان مولا  
في قول أبي حنيفة ومحمد ولم يكن موليا عند أبي يوسف وبه نأخذ ولو قال  
حتى اقتل فلانا لم يكن موليا في قولهم وإن حلف بالمشي الى بيت الله الحرام  
كان موليا ولو حلف بالصلوة لم يكن موليا وقال محمد وزفر يكون موليا  
وبه نأخذ والمراد بالحلف هذا الاحجاب وإن حلف بعق عبد ثم باع العبد  
سقط الاستلاء وإن ملكه ثانيا كان موليا مستقبلا وإن قال والله  
لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين فهو مول فان سكت ثم قال والله  
لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين لم يكن موليا وإن قال والله لا اقربك سنة  
الا بوجها لم يكن موليا وإن قال لا حبيبة والله لا اقربك ادانت على كظهر امي ثم تزوج  
لم يكن موليا ولا مظاهرا وإن قرب الى حلف عليها حث وإن قال والله لا ادخل  
الكوفة وامراته بها لم يكن موليا وإن اقرب من امته او ام ولد لم يكن موليا  
فان قربها كعد وإن قال لامراته وهي امته والله لا اقربك حتى استبريك لنفسي  
فان قال حتى استبريك لنفسي واقتضك كان موليا وإن قال حتى امسكك كان موليا  
وإن قال ان قربتك فانت على حرام سئل عن نية فان قال نويت بالحرمه طلاقا  
فان كان موليا وإن قال نويت بميت كان موليا ايضا في رواية أبي يوسف  
وفي رواية الحسن لا يكون موليا وهو قول أبي يوسف ومحمد وإن اقرب من امته  
ثم طلقها باين او رجعا فلا يئلا على حاله فان مضت اربعة اشهر وهو في العدة  
وقع الطلاق بالايلا وإن الى من المطلقة الرجعية كان موليا وإن الى من رجعت  
في مجلس واحد ثلث مرات يزيد التشديد والتقليظ وفقت عليها بذلك  
تطبيقه استحسانا وفي القياس وقع ثلثا وهو قول محمد وبه نأخذ وإن قال  
لامراتيه والله لا اقربكما كان موليا منهما استحسانا وكان القياس عندهم  
الا ان يكون موليا حتى يقول احدهما يكون موليا من الاخرى كما لو قال لا رجعة  
وامته والله لا اقربكما لا يكون موليا من زوجته حتى تقرب امته وإن قال لا اقرب  
احدا كما كان موليا من احدهما فان اراد ايقاع الايلا على واحدة منهما بعينها  
في الاربعة الاشهر لم يكن له ذلك فان مضت اربعة اشهر كان عليه ان يقع الطلاق  
على احدهما ثم يكون موليا من الاخرى عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف احصا

90  
292  
انه اذا وقع الطلاق على احدهما كانت هي التي يوم فيها الايلا ولم يلزمه في الباقي  
بذلك القول شي ابدأ ولو قال والله لا اقرب واحدة منكما كان موليا منهما جميعا  
استحسانا وفي القياس عندهم انما يكون موليا من احدهما والعند في الايلا  
كالحرف وان حلف لربي بالله او باسم الله من اسمائه فهو مولى وقال لا يكون  
موليا وإن حلف بعتق او طلاق امراته الاخرى كان موليا وإن حلف بقرية مثل  
الصدقة والعتق فليس موليا في قولهم ومدد ايلا الامة شهران ومن قال لامراته  
انت على حرام لسئل عن امته فان قال اردت الكذب فهو كذب وإن قال اردت  
الطلاق فهي تطليقة الا ان ينوي الثلث وإن قال اردت الطهار فهو طهار  
وإن قال اردت به التحريم او لم ارد شيئا فهو من تعيينها موليا والله اعلم  
**مسألة** والقي بالوطي ان قدر فان كان مريضا لا يقدر على الجماع او كانت  
المرأة مريضة او كانت بينهما مسافة لا يقدر ان يصل اليها مدة الايلا ففيه  
ان يقول بلسانه مت اليها فان قال ذلك سقط الايلا وان حج في المدة بطل ذلك  
القي وصار فيه الجماع وإن كان عجز عن الجماع لحج من جهة الوجد والوثق والضعف  
من جانب المرأة ففيه باللسان والعجز الحكم لا يقتبر كالا حرام والاعتكاف وعند زفر  
يصح فيه بالقول وإن اقرب وهو صحيح ثم مرض لم يكن فيه الا الجماع **باب**  
الطلع اذا نشأ القدر وجان وخاف ان لا يقيم احد ود الله فلا باس ان يعتدي امرأ  
نفسها منه بما خلعهما به فان فعل ذلك وقع بالخلع تطليقة باينة ولزمها المال  
وإن كان الشوز من قبله كره له ايضا ان يأخذ اكثر مما اعطاها منها عوض  
وإن جات من قبلها كره له ايضا ان يأخذ اكثر مما اعطاها فان فعل ذلك جاز  
في العتصا وإن طلقها على مال فقبلت ولزمها المال وكان الطلاق باينا  
وإن بطل العوض في الخلع مثل ان يخالف المسئلة على حرام وخبر فلا شيء  
للزوج والفرقة باينة وإن بطل العوض في الطلاق كان رجعا وما جاز  
ان يكون مهر حائنا ان يكون بدلا في الخلع وإن قالت له احلفني على ما في  
يدي خلعه لم يكن في يدها شيء فلا شيء له عليها وإن قالت على ما في يدي  
من المال ردت عليه مهرها ولم يكن في يدها شيء فلا شيء له عليها وإن قالت  
على ما في يدي من المال ردت عليه مهرها وإن قالت على ما في يدي من المال  
ولم يكن في يدها شيء فعليها ثلث داهم وإن كان في يدها اقل من ثلث داهم



مختار

على الآخر مما يتفق بالنكاح عند أبي حنيفة رحمه الله **باب** الطهارة إذا قال  
الرجل لامرأة أنت على كظري فقد حُرمت عليه ولا يحل له وطئها ولا مسها ولا يقبيلها  
حتى يكف عن طهار ونسبى للمرأة أن لا تمسها من مسها حتى يكثر ولهذا أن تطالبه عند الحكم  
بجزائه وجبة بالتكفير والحكم أن يجبر عليه ولو وطئها قبل أن يكفر كان عاصياً فليس يستغفر  
إليه  
لا شيء عليه غير الكفارة الأولى والعود الذي يجنبه الحكم أن يعدم على وطئها فإن قال  
على كظري أو كخذها أو فرجها فهو مظاهر وكذا إذا شبهها من لا يحل له العقد عليها بل  
التأييد أو ظهر منك فإن قال كظري ابتك وقد دخل بها فهو مظاهر أو لا فلا وإن شبهها  
بأم من نيتته أو ابتكها لم يكن مظاهر وإن قال رأسك على كظري أو فرجك أو وجهك  
أو رقبك أو بطنك أو منك فهو مظاهر وإن قال أنت على كافي سرج إلى نيتته فإن قال  
أردت في الكرامة كما قال وإن قال أردت الظهار كان ظهاراً وإن قال أردت  
الطلاق فهو طلاق بآسن وإن أراد الأيلاء فهو إيلاء وقال محمد هو طهار وإن قال أنت  
على حرام كافي فهو كقوله مثل أبي أن كانت له نية كما نوي وإن لم يكن له نية كان طهاراً  
وإن قال حرام كظري أو مثل ظهري لم يكن إلا طهاراً وقال هو ما نوي وإن قالت  
على كظري لم يحرم عليه لأن الطهار بالهتاء ومن وقت طهار لم يبق مظاهر بعد  
مضي الوقت وإن طاهر من زوجته ثم مات بطل الطهار وسقطت الكفارة  
ولا يكون الطهار إلا من الزوجة فإن طاهر من أمه لم يكن مظهراً وإن طاهر من  
من أو مرتين أو ثلاث فعليه لكل طهارة كفارة إلا أن يزوي الطهار الأول  
فيكون عليه كفارة واحدة وإن طاهر منها ثم طلقها ثلاثاً ثم عادت إليه عاد  
الظهار وإن تزوج امرأة بغير أمرها ثم طاهرها ثم أجازت النكاح والظهار  
باطل ومن قال للشكينة أنت على كظري كان مظهراً من جماعتين وعليه لكل واحد  
كفارة ولا يقع طهار الذي والعبد في الطهار كالحرة ولا يكفر إلا بالصوم وليس  
للولي أن يمينه من الصوم كما يمينه في الندور وكفارة اليمين وإذا اعتق الولي  
عنه أو أظلم لم يجز **فصل** وكفارة الطهار لله عتق رقبة فإن لم يجد فصيام  
شهرين متتابعين فإن لم يستطع فاطعام ستين مسكياً كل ذلك محرم في التقا  
الكافرة والمستله والذكر والأنثى والصغير والكبير ولا يجزي الصا ولا المقطوع  
اليدن وأحد الرجلين من خلاف ولا يجوز مقطوع البهاى اليدن ولا المته أصابع







حملها واذا ادرت المطلقة في الموضع فمدتها بعد الاجلين واذا اعتقت  
الامة في عدتها من طلاق رجعي فقلت عدتها الى عدة الحراس فان اعتقت  
وهي بنتوته او متوفى عنها زوجها لم تنقل عدتها عما كانت والصغير  
والايسة اذ اذات الدم في حلال عدتها بالاشهر القليلة ما مضى من عدتها  
وكان عليها ان تستأنف العدة بالميض وان اعتدت الكبيرة بحضنة او حضنتين  
او ايسة استقبلت بالشهود والمنكوحه نكاحا فاسدا والموطوءة بشبهة عدتها  
للميض في الفرة والموت واذا مات مؤلف ام الولد عنها او اعتقها فعدتها  
ثلث حيض واذا مات الصغير عن امراته ونكحها قبل عدتها ان ترفع حملها  
وقال ابو يوسف عدتها بالشهود واذا حدث الحمل بعد الموت فعدتها  
ان تضع حملها اربعة اشهر وعشر ايام واذا اطلق الرجل امراته في حال الحيض  
لم تعد الحصة التي وقع فيها الطلاق واذا وطئت المعتدة بشبهة فعليها  
عدة اخرى وتدخلت العدة ان تكون سائرا من الحيض محسبا به منها  
جميعا واذا انقضت العدة من الاول ولم يكمل العدة الثانية فان عليها  
تمام عدة الثانية العدة في الطلاق عقيب الطلاق وفي الوفاة عقيب  
الوفاة فان لم يعلم بالوفاة والطلاق حتى مضت مرة العدة فقد انقضت  
عدتها والعدة في النكاح العاسد عقيب التقرب بغيرها او عزم الوطئ  
على شرك وطئها واذا اطلق الرجل امراته بائنا في صحته ثم مات وهي في  
العدة فعليها بقية عدة الطلاق لا غير وان طلقها في صحته او مرضه  
رجعيا فعليها اربعة اشهر وعشر ايام وبطل عنها الحيض واذا استقطت المعتدة  
سقط قدر استبان بعض حلقه فقد انقضت به العدة وان لم يستبان لم تنقض  
واذا اطلقت المرأة وقد اتت عليها ثلثون سنة ولم تحض فعدتها بالشهود  
واذا دخلت احريته النكاح باسلام او بالمدمة فلا عدة عليها وان تزوجت  
حاز النكاح سواء كانت حاملا او حايلا في رواية الا ان الزوج لا يطأها  
اذا كانت حاملا حتى تضع في رواية وفي رواية ان كانت حاملا لا يجوز وقال  
عليها العدة ولا يجوز نكاحها في الوحيين فاذا اسلمت في دار الحرب وباتت  
واعتدت ثلث حيض فعليها العدة بعد الهجرة في قولهما ومن اعتق امته وكان  
يطأها فلا عدة عليها ولها ان تزوج ساعة ابد والامة المطلقة اذا اقامت

قد انقضت عدتي وقال المذنب لم لمعقولي لم تنقض فاقول قولها والحق اذا  
قالت قد انقضت عدتي وقال الزوج لم تنقض فالحق تستخلف واذا اطلق الرجل  
امراته طلاقا بائنا ثم تزوجها في عدتها وطلقها قبل ان يدخل بها فعليه  
مهر كامل وعليها عدة مستقبله وقال محمد لها نصف المهر وعليها تمام الدم  
الاولي والخلوة لا توجب العدة ولا كمال المهر الا في النكاح الصحيح ومتى وجب  
كمال المهر وجبت العدة ومتى وجب نصف المهر او المتعة لم تجب العدة  
واذا احتل المحبوب بامرته فعليها العدة والكابية في الطلاق والعدة  
كالمسلة اذا كانت تحت مسلم واذا اولدت المعتدة ولدين لم تنقض العدة  
الا بالآخر **فصل** وعلى المموتة والمتوفى عنها زوجها اذا كانت بالعدة  
مسلة الاحداد وهو شرك الطيب والريسة والدم والكل الا من عذر ولا  
يخضب بالحاء ولا يلبس ثوبا مضبوغا بعصفر ولا زعفران ويحرم من الاخر  
والاصغر والاحداد على الكافرة ولا الصغيرة وعلى الامة الاهداد وليس  
في عدة النكاح العاسد ولا في عدة ام الولد احداد ولا ينبغي ان يحط  
المعتدة ولا يأسر بالتقويض في الخطبة ولا يجوز للمطلقة الرجعية  
والمستوتة ان تخرج من بيتها ليلا ولا نهارا والمتوفى عنها زوجها تخرج  
نهارا او بعض الليل ولا يثبت في غير منزلها وعلى المعتدة ان تستد في المنزل  
المضيق اليها بالسكنى حال وقوع الفرة فان كان تعيينها من دار الميت  
سالا يكرها واجرها الورثة من نصيبهم استقلت ان كانت المعتدة في موضع  
تخاف على نفسها او ماله او تخاف المتزول خوفا الزوج الى منزل اخر ولا يجوز  
ان يسافر الزوج بالمطلقة الرجعية واذا اطلق امراته او مات عنها فان كان  
بينها وبين مضرها اقل من ثلثة ايام رجعت الى مضرها وان كانت ثلثة ايام  
فصاعدا فان شات رجعت وان شات تمت كذلك كان معها محرم  
فلا باس ان تخرج من المضر قبل ان تمت والامة المعتدة تخرج في الطلاق والوفاة  
وكذا الكابية الا ان يجسر الزوج لتحصيل ما به وكذا الصغيرة الا ان يكون  
الطلاق رجعيا فلا تخرج الا بان الزوج واذا اطلق ذمي ذمية فلا عدة عليها  
وان تزوج الحامل من الزنا جاز النكاح ولا يطأها حتى تضع حملها **باب**  
النسب كل ولد ولد على فراش فهو لصاحبه ما لم ينفعه والفراش كناية عن الزوجية



وثبت نسب ولد المطلقة الرجعية ان جاءت به سنتين او اكثر ما لم تقر بانفقا  
العدة فان جاءت به اول من سنتين الرجعية ان جاءت به لاكثر من سنتين او اكثر  
ما لم تقر بانفقا العدة ثبتت نسبته وكانت رجعية والمنبوتة ثبتت نسب  
ولدها ان جاءت به اقل من سنتين فان جاءت به تمام سنتين من يوم الفراق  
لم يثبت النسب الا من بدعيه وتثبت نسب المتوفى عنها زوجها ما بين الوفاة  
وبين سنتين وان اعترفت المعتدة بانفقا بعد ثبوتها ثبوتها بولد لائل من ست اشهر  
لم يثبت واذا اولدت المعتدة ولدا لم يثبت نسبته عند اربعة اشهر الا ان تشهد  
بولادته جيلان او رجل وامرأتان ان يكون هناك رجل ظاهر او اعتراف من قبل  
الزوج وقال لا يثبت في الجميع لشهادة امرأة واحدة فذل ولا بد من العدة وان  
تزوج امرأة فجاءت بولد لائل من ستة اشهر من يوم تزوجها لم يثبت نسبته  
وان جاءت به ستة اشهر فصاعد ثبتت نسبته ان اعترف به الزوج او سكنت  
او وجد الولادة ثبت النسب لشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة واكثر  
مؤدة الحمل عندنا سنتان واقلها ستة اشهر واذا اطلق امراته لم يتبع ومثلا  
تجاءع لجأت بولد لم يلزم النسب حتى ياتي به لائل من ستة اشهر بعد الطلاق  
واذا مات المبيع امراته الحامل لم يثبت نسب الحمل منه والنسب يثبت  
من المجهوب ولا يثبت من الصبي الطفل والمتوفى عنها زوجها اذا جاءت بولد  
لاكثر من سنتين لم يثبت نسبته عندهم جميعا اذا انكر الزوج او انقضت  
عدها قبل الولادة لستة اشهر وقال ابو يوسف لا ترد شيئا وقد انقضت  
عدها بوضع الحمل واذا جاءت المرأة بولد لائل من ستة اشهر فالقول لها وهو  
ابنه ومن اشترى امراته بعد ما طلقها فان جاءت بولد لائل من ستة اشهر  
منذ اشترى امراته لزمه والا فلا وان طلقها ثنتين ثبت النسب اذ جاء به  
لاقل من سنتين واذا قال لامراته ان ولدت فالت طالق شهدت لامرأة على الولادة  
لم تطلق وان كان الزوج امر بالجل فقات ولدت طلقت وان قال لامرته ان كان  
في بطنك ولد فهو مني شهدت امرأة على الولادة فهي ام ولده وان قال لعلاء  
هذا ابني ثم مات فجاءت ام العلاء وقالت انا امراته فهي امراته وهو ابنه  
وربما واذ اغاب الرجل وتزوج امراته وجاءت بولد فلما عاد الزوج  
الاول وعادت المرأة اليه والاسحسان ان يكون الاولاد للزوج الثاني كالاولاد

لاكثر

الى امر قبيح **باب النفقات النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسئلة كانت**  
او كافرة او اسلمت نفسها في منزله من ما كثر لها ومشرها وكسوتها وسكنها  
يعتبر جميع ذلك بحالهما جميعا موسرا كان الزوج او مقسرا فان امتنع من تسليم  
نفسها حتى يعطيها مهرها فلها النفقة ومضى ثبوت لا نفقة لها حتى تقو ذ الى منزله  
وان كانت المرأة صغيرة لا يستمتع بها فلا نفقة لها وان سكنت اليه وان كان الزوج  
صغيرا لا يقدر على الوطى والمرأة كبيرة فلها النفقة في ماله واذا اصابته المرأة  
معتقة او كبرت حتى لا يستطيع جماعها فلها النفقة وكذا اذا مرضت في منزل  
الزوج واذا تزوج العبد فالنفقة دين عليه يباع فيها واذا تزوج الرجل امته  
فبواها مولاها معه مترا فلا نفقة النفقة وان لم ينو فلا نفقة لها واذا اخلصت المرأة  
في دين او غلبها رجل كرها فذهب بها او حجت مع محرم فلا نفقة لها واذا اطلق الرجل  
امراته فلها النفقة والسكنى في عدها رجعا كان الطلاق او بائنا متواقت  
المرأة بفعلها اذا لم يكن فعلها مفسية مثل اختيارها نفسها واعتاق مولاها  
اياما الا الامه اذا اطلقت ولم يكن بواها مولاها معه بدافاة لا نفقة لها  
ولا نفقة للمتوفى عنها زوجها وام الولد اذا اعتقت والمعتقة من النكاح الهالك  
لا نفقة لها وان كانت الفرقة من جهة المرأة بمعتقية فلا نفقة لها واذا اطلقها  
ثم ارتدت سقطت نفقتها وان مكنت ابن زوجها من نفسها فلا نفقة لها وعلى الرجل  
ان يسكن زوجته في دار مفردة ليس فيها احد من اهله الا ان اختار المرأة ذلك  
وان كان له ولد من غيرها فليس له ان يسكنه معها وللزوج ان يمنع والديها  
وولداهما من غيره وسائر اهلهما الدخول عليها ولا يمنعهم من النظر اليها وكلما  
اي وقت اختاروا واذا كان لها والدان كبيران ضعيفان احتاجا الى خدمتها  
لا يمنعها من زيارته ابويها ومن زيارتهما لها في الاسبوع مرة ولسائر المحارم  
كل ثلث القرب والبعد والعقابة كل وقت من عشر ايام وسهر واسته ومن  
اعسر بنفقة امراته لم يفترق بينهما ويقال لها استديني عليه وانك لا اتفاق عليها  
فرض القاضي عليه النفقة ويفرض لها نفقة شهر بشهر وان كان الزوج مؤسرا  
انقرض نفقة خادمها ولا يفرض لاكثر من نفقة خادم واحد وعن ابو يوسف ان  
المرأة اذا كانت ممن جلدتها من خدمة خادم واحد وينفق الزوج على من لا يلد  
من الخدم وفي القوي ان يفرض لمثلها نفقة خادمتين واذا اغاب الزوج وله مال



في رجل يعترف به وبالزوجة فرضي القاضى في ذلك المال نفقةا وكذا نفقة اولاد  
 الصغار والدين وبأخذ منه كفيلا بها ولا يقضى بنفقة في مال غائب الا لولا  
 واستدانة المرأة على الزوج قبل لم يلزم الزوج ذلك وان كان قد فرض رجعت عليه  
 واذا قضى القاضى لها نفقة الاعسار لم يسر خاصته سم لها نفقة المونس واذا  
 مضت من المونس واذا مضت مدة لم ينفق الزوج عليها وطالبته بذلك فلا شيء لها  
 الا ان يكون القاضى فرض النفقة او ماتت الزوج على مقدارها فيقضى لها بنفقة  
 ما مضى فان مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضت شهور سقطت النفقة  
 وان استلمها نفقة سنة ثم ماتت لم يرجع منها شيء وقال محمد بحسب لها بنفقة  
 ما مضى وما بقي فلان زوج وتغير في النفقة على السعة والحرمة باختلاف  
 الصنف والستاء والنفقة على المضرة هو القوت الذي لا فضل فيه من الدقيق والاعم  
 وما لا بد منه كل يوم وشهر ثم يقوم ذلك عليه وان اشترط الزوج في الخلع ان لا ينفق  
 تلك ولا نفقة فكلية السكنى ولا نفقة عليه واذا انطأ ولت العدة بالمرأة فنقضت  
 واجبة حتى لا ينفق عدتها بالحيض او بالشهر عند الاعسار **فصل** ونفقة الاولاد  
 الصغار على الاب لا يشترك فيها احد كما لا يشترك في نفقة الزوجة فان كان الصغير  
 وصغيرا فليس على امه ان ترصقه واستاجر له الاب من رزقه عند الام فان استاجر  
 وهي زوجته او مقعدة لم يرضع ولدها لم يجز وان انقضت الهدن فاستاجر ما  
 على رصاعه جاز فان قال الاب لا استاجر ما وجبها فبقيت الام بمثل ذلك  
 الاجر كان هي احق وان التمس الزيادة لا يجبر الزوج عليها ونفقة الصغير  
 واجبة على ابيه وان خالفه في دينه فحاجب نفقة الزوجة على الزوج وان خالفه  
 في دينه وليس على العبد نفقة ولد من الحر كان او من الامه ولا يجبر فقيرا على  
 نفقة احد الا على نفقة الزوجة على الزوج والولد الصغير والام والفقير  
 ولا يجبر على نفقة الاب الا اذا اعجز عن الكتاب واذا كان الصغير فقيرا  
 وابوه معسرا وامه موسرة قال ابو يوسف تومر الام بالنفقة عليه وحبل دينها  
 لها على الاب ورصاع اليتيم على من عليه نفقته فان لم يكن له احد فنفقته ورصاعه  
 على بنت المال ولو اجتمع ذورهم محرم وذورهم في النفقة فهي على الاول كالحال  
 وان لم يكن فالنفقة على الحال دون ابن العم ونفقة الوالد على الولد والذكر  
 والانش فيه سواء ولا يشترك الولد في نفقة ابويه احد فان كان له ولد

والد

والد موسر فان نفقته على ولد لا والد وان كان له اب وان ابن نفقته على  
 الاب وان كان له اخوان فان نفقته على اخيه السدس وعلى ابن الاب خمسة اسداسه  
 وعلى المونس ان ينفق على ابوائه واجدانه وجداته اذا كانوا فقرا وان حاله في دينه  
 ولا يجب النفقة مع اختلاف الدين ويجب نفقة الشيخ الكبير على الابن والبيت نفقا  
 ولو كان مكافئا الاخ والاخت وجب الثلث لان سبب الوجوب في الاول الولد وفي الثاني  
 الارث واذا كان للزمن ابنة معسرة وملت اخى متفرقا من مونس نفقته على اخيه  
 من امه وابيه خاصة وسواجرين ونفقة البنت عليه ايضا وان كان مكان البنت  
 ابن رمن فنفقته الاب على اخيه من امه وابيه وعلى اخيه لأمه ونفقة الابن على العم من  
 الاب والام خاصة وذو الاخر واذا باع الابوان متاع الابن الغائب في نفقة ما جاز عند  
 اي حيفه وان باع العقار لم يجز ولو كان للابن الغائب مال في يد ابويه فانفقوا  
 منه لم يضمن ولو كان له مال في يد اخيه فانفق عليها بغير اذن القاضى ضمن واذا قضى  
 القاضى للولد والوالدين وذوي الارحام بالنفقة مضت منه سقطت الا ان ياد  
 القاضى في الاستدانة عليه وعلى المولى ان ينفق على عبده وامه فان امتنع وكان لها  
 كسبا كسبا وانفقوا وان لم يكن لهما كسب اجر المولى على النفقة او بيعها واذا كان العبد  
 او الامه رمنها اجر المولى العبي على النفقة عليها واما اليهايم فانه يؤمر ما لكونها بالانفا  
 عليها فيما يحتاج اليه من علف وما لا يقوم انفسها الا به فان ابوا ذلك قبل لهم القوالله  
 وانفقوا عليها ولا يجبرون على البيع وزوي لهم جبرون عليه **باب الحضانة**  
 ربية الصغار على الاقرب فالاقرب من الاناث ان كن وتسرح فيها جبهة الانوثة ابدا  
 فاذا وقعت الفرة بين الزوجين فالام احق بالولد فان لم يكن ام فام الام اولى ثم  
 ام الاب ثم الاخوات ثم الحلات يترن كالتول الاخوات ثم العتات يترن كذلك  
 وكل من تزوجت من هو لا سقط حقها من الحضانة الا الحرة اذا كان زوجها  
 الجذ ومن كل من غناها بان يكون زوجها ذراحم محرم من الصبي ولم يكن احدا  
 كلالا اذا تزوجت بعم الصغير ومن تزوجت منهن بغير ذي رحم محرم  
 من الصبي حتى انقطع حقها من الحضانة فان لم يكن للصبي امرأة من اهله وانضم  
 فيه الرجال فاولاهم به اقربهم لعصيا لهم الام والحرة احق بالاعلام على اكل  
 ويشرب وحده ويلبس ويستحي وحده وقد رواد لك في النوي بسبع سنين  
 وبالجارية حتى تحيض ومن سوى الام والحرة من احق بالاعلام حتى يستغني بها

رمة



حتى تشبه الذمية حتى تولدها المسلم ما لم يقل الاديان ونحو ان ياله  
الكفر والامة اذا اعتقها مؤلاها وام الولد اذا اعتقت في الولد كالحرة وليس  
للامة وام الولد والمدش قبل العتق حتى يولد وام الولد اذا مات  
مؤلاها في الولد بمثلة الحرة المسلمة واذا ارادت المطلقه ان تخرج مولد  
من المصطفى ليس له ان يخرجها الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها  
فيه واذا تزوجها في قرية من ركنات كبريا قرية بعضها من بعض فاردت  
ان تخرج مولد لها من قرية الى اخرى منها الى قرية لها ذلك ما لم يقطع عن  
ابيه اذا اراد ان ينصر وله في كل يوم وكذا الاب اذا اراد ان يخرجها الى مثل ذلك  
وليس له ان يخرجها من المصطفى لقرية بعير امه اذا كان صغيرا ولا خيار للعلم  
والجارية قبل الباطح واذا اختلعت المدة من زوجها ان تترك ولدها  
الفتير عند الزوج فالشرط باطل لان هذا هو الولد ان يكون عند امه مادام حيا  
اليها وكذا شرط الزوج كون الولد عندها بعد انقطاع حق الحفانة باطل وعند  
انقطاع حق الحفانة كون الصبي عند الرجال العبدات اذا لم يكن ابا وحدا  
وكون الجارية عند النساء ذوات الاطعام اذا لم يكن ام وحده يستخلف كل  
واحد منهما بما يليق له بما يليق له والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

### العتاق

العتق يقع من الخراب الخ العاقل في ملكه وهو انواع ثلثة طاعة اذا كان لله  
عز وجل ومباح اذا كان بعيريه او جوقلان ومعصيه اذا كان لوجه الشيطان  
وخن والفاط العتق ثلثة انواع صريح ومخفي وكناية فالصريح كلفظ الحرية  
والعتق والاول وما استق منها مع وانه لا ينتقل الى اليته وصفه به او احبها وان  
كقوله كعبد او امته انت حرا او معتق او عتيق او حرد وقد حررتك او عتقتك  
او ياحرا او ياعتيق او يامولاى وهذا امولاى ولو نوى بغيره الا لفظ غير العتق  
لا يصدق قضاء وكذا اذا اضاف الى حرا وجامع بان قال راسك حر او حرك  
ورقتك اذ بدتك او فركك وان اضاف الى جبر شابع كقوله نصفك حرا وقليلك  
او عتقك ذلك القدر بخلاف الطلاق وقال لا كالطلاق يعتق كله والمخفي بالفتح  
كقوله وهبت لك نفسك او وهبت نفسك منك او بعت نفسك منك عتق به  
قبل العبد ولا نوى او لم ينو وكنايات العتق تنتقل الى اليته كقوله لا ملك لي

عليك

لي عليك وقد خرجت عن ملكي او خلعت سبيك ان نوى به الحرية عتق وان لم ينو لم  
يعتق وان قال لا سلطان لي عليك واذهب حيث شئت ونوا العتق لم يعتق واذا  
قال لعبد هذا ابني او جاريته هذين بنيتي وهو اصغر سن منه بحيث يصلح له ولدا  
يعتق فان كان محجول النسب يثبت النسب ايضا وان كان مغرورف النسب لا يثبت  
ولو كان اكهن سنه منه او مثله مح لا يولد مثله بلثة غير عليه ايضا عتق  
خليفة وقال لا يعتق وعلى هذا اذا قال هذا ابني او ابني او عتي او خالي او سائر  
من محرم النكاح بينهما للنسب الا في الاخ والاخت في ظاهر الرواية انه لا يعتق  
الا اذا نوى وفي غيرها يعتق نوى او لم ينو وروي الحسن في الاخ والاخت  
مثل غيرها ولو قال هذا ابني او هذين بنيتي او نحوها ثم قال اخطات يعتق  
ولا يصدق ولو قال لزوجته هذين بنيتي ثم قال اخطات لم تقع الفرقة وفي  
النداء اذا قال يا ابني او يا بنيتي او يا امي او ليلا لا يعتق الا بالنية ولو قال لعبد  
هذه بنيتي ولا منه هذا لعبد لم يعتق كبيرا وصغيرا قائل او مجنون ملك ذارحم  
محرم منه عن عليه ولو ملكه ذارحم عن محرم ككاتب العبد او محرم غيره  
رحم كام الرضا وام امراته لا يعتق ولو ملك بعض ذري رحم محرم منه عتق  
ذلك البعض وقال يعتق كله ومن عتق بعض عبد عتق ذلك البعض وسعي  
في بنية قيمته لمؤلاه عندا خيفة ولا يعتق محله ولو قال لعبد انت  
مثل الحرا وما انت الا مثل الحر لم يعتق ولو قال ما انت الا حرة عتق وان قال  
راسك راس حرا ووجهك وجه حرا او يدك يد حرا ان قال بالذنوس فيها  
يعتق وان قال بالاضافة لا يعتق واذا قال لامته انت طالق او اختار  
فاختارت وذكر شيئا من صريح الطلاق او كناياته لم يعتق وان نوى عن  
ابن يوسف انه اذا قال طلقتك ونوى العتق عتقت واذا اعتق جارية  
حاملة عتقت وعتق حرة وان اعتق لخنل خاصة عتق ولم يعتق الام ولو  
الامة من مؤلاها حرة ولدها وولدها من زوجها حرا كان او عبدا مملوك  
لستيدها وولد الحرة من العبد حرة وعتق المكنوه والسكان والمهازل  
واقع واذا خرج عبد من دار الحرب النيا مشط عتق ا تعلق  
العتق المعلق اذا اضاف العتق الى ملك او شرط مح كما يقع في الطلاق ويتعلق  
العتق به ان ضل وضع وان قال ان اوتيت الى الفافاغت حر فقبل العبد صح وصار



ما ذونا فان احضر المال اجر الحاكم المولى على قبضته وعقده وان اعتقه على مال  
عتق اذ اقبل العبد مثل ان يقول انت حر على الف او با الف او على الف تعطى الها  
او على ان يكون لي عليك الف فاذا اقبل العبد جميع ذلك عتق حين قبل ولزمه ما  
واذ علق العتق بشرط محوره ببيعته والتصرف فيه قبل وجوز الشرط الا في المدبر خاصة  
فانه لا يجوز تملكه واذا قال كل مملوك لي فهو حر عتق الرقيق ومدشوه وامها  
اولاده ولا يعتق مكاتبهم ولا عتق بعضه وان قال كل مملوك املاكه فهو حر  
فذلك على ما في ملكه وما سيملكه في ثوبه ولم يصدق على احد الصنفين قضا  
وان قال الى سنة او الى ثلاثين سنة فهو على ما يستقبل وان قال ان دخلت  
هذه الدار فكل مملوكك يؤميد حر وليس له مملوك فاشترى مملوكا ثم دخلها  
عتق وان لم يخل في بيته يؤميد لم يعتق وان قال كل مملوك لي وكل مملوك  
املكه حر بعد عتق الذي كان في ملكه يوم الحلف واذا قال لعبدان بعثك  
فانت حر فباعه لم يعتق الا ان يكون البائع فاسدا وان باعه على انه لغيره  
عند ان حليفه وان حلف على الشرا فاشترى والحيار لاحدهما لم يعتق عنده  
ما لم يملك ثانيا وان قال ان دخلت الدار فانت حر فباعه فدخل الدار ثم  
استراه ثم دخل الدار لم يعتق وان كان لم يدخل بعد البائع عتق وان قال ان دخلت  
هاتين الدارين فانت حر فباعه فدخل احدهما ثم استراه فدخل الاخرى عتق وان قال  
لجارية كل ولد تلدينه فهو حر فمسا ولدت في ملكه فهو حر ولا يعتق ما لم يكن  
فيه فان مات المولى وهي حبلى لم يعتق ما ولدت وان قال كل مملوك لي ذكر فهو  
حر ولا يعتق ما تلده وله جارية حامل فولدت ذكر لم يعتق وان قال لامته  
ان كان اول ولد تلدينه غلاما فانت حر فولدت غلاما وجارية لا يذري اما  
اول عتق نصف الام ونصف الجارية ونقصا لغيره بعد ولو قال المولى  
ولدت لجارية او لا فاقول له مع يمينه على علمه فان نكل عتقت الام والغلام  
عبد وعند محمد لا يعتق شئ منهم وان قال ان ولدت ولدا فانت حر فولدت  
ولدا ميتا عتقت وكذلك في الطلاق ولو قال ان ولدت ولدا فهو حر فولدت  
ولدا ميتا واخرج عتق الحى منهما وقال لا يعتق واحدهما وان قال اول  
عبد اشتريه فهو حر فاشترى عبد عتق وان اشترى عتق ثم عتق ثم يعتق اذ ان قال  
اول عبد اشتريه وحر فاشترى عتق ثم عبد عتق الثالث وان قال اخر عبد

اشترى

اشترى فهو حر فاشترى عبدا ثم مات عتق الاخير يوم الشراء وقال لا عتق يوم  
مات حتى يتيه من الثلث وان قال كل عبد بشرى بولادة فلانة فبشرى ثلث  
متفرقون عتق الاول وحره وان بشرى مع عتقوا وان قال لا يشرى جارية فلا  
فهي حر فاشترى جارية كانت في ملكه عتقت وان اشترى جارية فبشرى بها لم يعتق  
والشرى عند ابي حنيفة ومحمد ان يخص جارية للمولى ويمنها من الخراج والبرذون  
سوا قصد بوطيها الولد او لا وقال ابو يوسف لا يكون الشرى حتى يقصد بوطيها  
الولد منعها وان قال لعبد انت حر ان دخلت هذه الدار لم يعتق حتى يدخلها  
جميعا وان قال انت حر اليوم ان دخلت هذه الدار لا يعتق حتى يدخل الدار  
ان يوسف انه يعتق اليوم وان لم يدخل الدار وان قال ان لم اكن نجامة فلانة  
الف من هبدي حر فهذا على الكثرة لا على تمام الف والسبعون كثير وان اعتق عبدا  
على جدمه اربع سنين فقبل العبد عتق وعليه ما شرط فان مات العبد وله  
مال اكتسبه وجب في ماله قيمة نفسه لمولاه وان كان المولى هو الذي مات قبل  
الخدمة دفع ذلك الى ورثته وقال محمد عليه قيمة خدمته اربع سنين وفوق  
الي خيفة الاول وبه نأخذ **فصل** واذا قال لامته ما في بطنك حر فولدت  
لاقل من ستة اشهر عتق وان ولدت لاكثر منه لم يعتق وان قال انت حر اليوم  
او غدا لم يعتق حتى ياتي غدا الا ان يوقع العتق عليه اليوم فيقول انت حر وكذا في  
الطلاق وان قال انت حر قبل موتك بشرى فانت قبل موتك بطل ذلك وان  
شهر اذا اكثر ثم مات المولى عتق قبل موته بشرى قال فان كان المولى صحيحا  
حيث عتق من جميع المال وان كان مريضا عتق من ثلث المال وقال لا يعتق  
بعد الموت من الثلث وبه نأخذ وان قال انت حر قبل قدوم فلان بشرى فقتله  
فلان قبل الشهر بطل ذلك وان مضي شهر ثم قتل عتق قبل الدوام ولم يستند  
الى الوقت المتقدم في قولهم جميعا وعند زفر هي كاولي وان قال انت حر ان مثاله  
قضى يعتق وان قال ان مثا فلان فبشرى فلان في المجلس عتق وان انقطع  
المجلس بقيام او كلام او غير ثم سكا لم يعتق وان قال له قد خربتك ارجعت  
عتقك في ذلك اوانت حر ان شئت فالحيار اليه في المجلس خاصة وخبر هذا المسألة  
تقدمت في تفويض الطلاق فلا تعاد **فصل** عتق العبد المشترك العتق  
عند ابي حنيفة خلاهما فعتق دين شريكين عتق احدهما نصيبه عتق نصيبه



فان كان المعتقد مؤسرا فشره بالخيار عند اي خيفة ان شاء اعتق وان شاء استسعى  
العبد وقال لا يضمن الاب نصف قيمته وان اشترى بغير ابنة وهو مؤسر فلا ضمان  
عليه للبائع وان كان العبد مشتركا بين اثنين فاشترى ابو فضيل احد هما  
وهو مؤسر ضمن الشريك البايع نصيبه وان شهد كل واحد من الشريكين على الآخر بان  
عتق كله وسعى العبد لكل واحد منهما في نصيبه مؤسرا كانا او مؤسرا عند اي خيفة  
وقالا ان كانا مؤسرين فلا سعاية وان كانا مفسرين سعى لهما وان كان احدهما مؤسرا  
والآخر مفسرا يسعى للمؤسر دون المفسر ومتى ضمن الشريك المعتقد نصيب صاحبه  
يرجع به على العبد وان اعتقه الآخر واستسعاها كان الولا بينهما وقال ارجع  
المعتق على العبد ولا العبد على المعتقد جال ولو كان العبد بين ثلاثة نفر ذبح  
احدهم وهو مؤسر ايضا فاراد الثالث للمعتق فله ان يضمن الكاذب ولا يضمن الكاذب  
اعتق قيمته نصيبه مدبرا ولا يضمن ما ضمنه الاول وقال هو الكاذب ذبح احدهما  
فيعتق الآخر ويضمن ثلثي قيمته كشره مؤسرا كان او مفسرا وان كان العبد  
بين اثنين ذبح احدهما ثم اعتقه الآخر وهو مؤسر فان دسا الذي ذبح  
ضمن المعتقد وان شاء استسعى العبد وان شاء اعتق وقالوا اذ ذبح احدهما  
فعتق الآخر بطل ولا يضمن نصف قيمته ان كان مؤسرا ولا يسعى العبد فيه  
ان كان مفسرا واذا قال احد المولىين ان لم يدخل فلان غدا هلن الدار فهو  
حر وقال الاخر ان دخل فهو حر فعتق عند ولم يدري داخل ام لا عتق نصف العبد  
وسعى في نصف قيمته لهما مؤسرين كانا او مفسرين اذ كان احدهما مؤسرا  
والآخر مفسرا وقال محمد سعى في جميع قيمته لهما وان كان الخلف على العبد من كل  
واحد احدهما لم يعتق واحدهما **باب عتق الميم** اذا قال  
لعبدني احدكم حر فاحيا رايته في عتق فان رهن احدهما او احس  
او ملكه بوجه من الوجوه او ذبح او كاتبه او مات عتق الآخر فان مات المولى  
قبل البيان وقبل شي من هذه الاشياء عتق من كل واحد منهما نصفه وسمى  
في نصف قيمته للورثة فان قبلها رجل يضرب واحد او حائط الغاه علمها  
فعلية دية نصف كل واحد منهما ونصف قيمته والدية للورثة والقيمة للمولى  
ولو قبل كل واحد منهما على حدة ووجد القتلان معا فعلى كل واحد منهما قيمته  
الذي قبله عند ولا شيء عليه غير ولو قطع يدهما رجل كان نصف قيمته كل واحد

منهما

فان كانت امتين فوطى احدهما لا يكون اختيارها ان تعلق منه وقال لا يكون  
اختيار وان لم يخلق وكذا ان لم يمسها بشهوة او تطلق اليها بشهوة وان استحل  
لم يكن اختيارا في قولهم فان جلت كل واحد منهما بولد ثم اوقع العتق على احدهما  
عتق وعتق ولدها وكذا ان لم يمسها بشهوة او تطلق وان قال لاميتة احدهما  
مدبر ثم وطى احدهما لم يكن سايما وان قال لعبد وعبد غير او لعبد واحد  
احدهما لم يعتق عبدا الا ان يوثقه وان كان له ثلثة اعبد فدخل عليه اثنا  
فقال احدكم حر فخرج احدهما ودخل الآخر فقال احدكم حر ثم مات ولم يبين عتق  
من الكاذب اعبد عليه القول ثلثة اربعة ونصف كل واحد من الاخرين وقال  
محمد كذلك في العبد اذا حل اختيارا فانه يعتق ربه وان كان القول منه في الزمان  
اقتسموا الثلث بينهم على هذا وان قال لعبدني احدكم حر على ايت ذبحهم فقتلا  
فله ان يوقع العتق على احدهما ولزمه المال وان قال احدكم حر على العتق  
فقتل ثم قال احدكم حر على ما يده فقتل فاعتق الثاني بعد ان لم يقبل في الاول  
حتى قال في الثاني ثم قبل فاعتق الاول ان حج المالكين على احدهما او جعله حرا لهما  
وله ان يجعل كل واحد منهما حرا باحد المالين فان مات المولى ولم يبين شيئا  
عتق من كل واحد ثلثة اربعة بنصف المالكين ويسعى كل واحد منهما في ربح  
قيمته للورثة وان قال احدكم حر بالف والآخر محصية فقبل عتقا ولا  
له على واحد منهما وان اختلط عبدا حر فلم يجر فافق القاضى بالاختلاط ان  
وجعل على كل واحد منهما ان يسعى في نصف قيمته للمولى واعتق نصفهما واذا  
شهد اثنان على رجل انه اعتق احد عبديه عين بالشهادة باطلة وكذا في  
الامتين الا ان يكون في وصيته وان شهدا انه طلق احدا امرأته جازت  
الشهادة واجبان يبين احدهما للطلاق وقالوا الشهادة في العتق كذلك  
ومن اعتق عبديه في مرضه عتقا من الثلث فان لم يكن له مال ولم يجر الورثة  
عتق من كل واحد ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته للورثة فان مات احدهما ولم يترك  
شيئا فقد صار مستوفيا لوصيته ويسعى في اجناس قيمته ثم يعتق **باب**  
التدبير اذا قال المولى للمالكة اذا مت فانت حرة او انت حرة عن ذم مني او انت  
مدبر او قد برئتك فقد صار مدبرا ولا يجوز بيعه ولا هبته والمولى ان يتخذ  
وتوالجرح وان كانت امه فله وطرها وشرقيها فاذا مات عتق المدبر من ثلث ماله



وان خرج من الثلث وان لم يكن له مال غير سعي ثلثي قيمته وان كان على المولى دين  
 سعى في جميع قيمته لغرمائه وولد المدبر مذبذب فان علق التدبير بموت عاصفه  
 مثل ان يقول ان مت من مرضي هذا او سفري او مرضي كذا فليس مذبذب ويجوز  
 بيعه وان مات المولى على الصفة التي ذكرها علق كما علق المدبر وان قال لعبدات  
 حر يوم الموت وقال في وصيته اعتق بعد موتي وله مملوك واشترى آخر فكان  
 الذي عنده مذبذب والاخر ليس بمدبر وان مات عتق من الثلث وان قال انت حر  
 على الف درهم بعد موتي فالقبول لذلك بعد موت المولى ولو قال اذا مت فانت  
 حر على الف درهم فذلك وعرض يوسف بان القبول في هذا في المولى وانه ناخذ وان  
 العبد بين رجلين فقال اذا امتنا فانت حر لم يصح بذلك مذبذب ولها ان يلقا  
 فان مات احدهما صار مذبذب من قبل الثاني وصار حكمه كعبد بين رجلين  
 وتبرع احدهما وان كان كل واحد منهما قال اذا مت فانت حر او تبرعك او تبرع  
 لنفسي وخرج القول ان منهما مذكرا مذببرا بينهما فلا يجوز بيعه وايهما مات  
 عتق نصيبه وسعى العبد للآخر في قيمة نصيبه منه وكان ولاه بينهما والمدبر  
 اذا كانت بين رجلين فجات بولد واحد عاه احدهما فهو ابنة استحسننا ويضمن  
 لشريكه قيمة نصيبه منه وكان ولاه بينهما والمدبر اذا كانت بين رجلين  
 فجات بولد واحد عاه احدهما فهو ابنة استحسننا ويضمن لشريكه قيمة نصيبه  
 منه مذببرا ولم يقر المدبر ام ولد له بل يبقى مذببرا بينهما لكن اذا مات  
 المدعي عتق نصيبه منها من جميع المال والقياس ان لا يثبت النسب وهو قول  
 زفر وبه ناخذ وان قال لعبد انت حر او مذببرا بالبيان فان مات على ما كان  
 القول منه في الصحة عتق لصفه من جميع المال ولفظه من الثلث هذه

### الاستيلاء

اذا ولدت الامه من مولاه فقد صارت ام ولد له لا يجوز ملكها ببيع او هبة  
 او غيرها بوجه من الوجوه لاني حيانه ولا بعد عمانه وله وطئها واستخدامها ولجار  
 ونزولها وانما صارت ام ولد بنسب النسب وذلك باعتراف المولى فان جات  
 لعبد ذلك ولدت له ام ولد له وان ارتقاء انتهى بقوله فان نفقها فجات بولد  
 فمن في حكم امه واذا مات المولى عتق من جميع المال ولا يلزمها السعابه للغرماء  
 ان كان على المولى دين واذا وطئ الرجل امه غير سباح فولدت منه ثم ملكها

صارت

صارت ام ولد له واطى الاب جارية ابنه فجات بولد فارعاه ثبت نسب  
 وصارت ام ولد له وعليه قيمتها وليس عليه عقرها ولا قيمة ولها وان وطئ اب  
 الاب مع لقاء الاب لم يثبت النسب فان كان الاب ميتا ثبت من الجدة كما ثبت من  
 الاب ولو تزوجها الاب وولدت منه لم يترام ولده ولا قيمة عليه وعليه المهر  
 وولدها حر وان كانت الجارية بين سترتين فجات بولد فارعاه احدهما ثبت نسب  
 منه وصارت ام ولد له وعليه نصف عقرها ونصف قيمتها وليس عليه من قيمة الولد  
 شي وان اعييا معانيت نسب منهما وصارت الجارية ام ولدها وعلي كل واحد منهما  
 نصف العقر فضا صاعدا على الاحد ويرث الابن ومن كل واحد منهما ميراث  
 بن كامل ويران منه ميراث اب واحد والعقر عوض وضع الاما اذا اغصبت وهو  
 يهد منهن كهد للثلث المحراب واذا وطئ المولى جارية مكاتبه فجات بولد  
 فارعاه فان صدقة المكاتب ثبت نسب الولد منه وكان عليه عقرها وقيمة  
 ولدها ولا نصير له ولده وان كذبه في النسب لم يثبت ومن وطئ  
 جارية غير نسبه ملك او لكاح ثبت نسب ولدها منه وصارت الجارية  
 ام ولد له وعتق بموته اذا كانت في ملكه يومه وان ولدت جاريته  
 منه واسقطت سقطا مستبين الخلق فضا سوا الصيرور لها ام ولد له واذا  
 افتر المولى ان هذه الجارية ولدت او هي حامل منه او هذا الحمل منه صارت  
 ام ولد له واذا عتقت ام الولد بموت مولاه او لتجمل العتق كان ما في يدها  
 من المال كله لمولاه لا يثب لها منه واذا كانت الجارية بين اثنين ورغم احدهما  
 انها ام ولد لمصاحبه فهي موفقة لهما ويحكم المذكر يوما والا ان سا  
 المذكر استعاهها في نصف قيمتها ثم تكون حرة لاسبيل لاحد عليها ولو  
 كانت ام ولد بينهما فاعتقها احدهما وهو موسر لم يضمن لصاحبه شيئا وقالوا  
 بضم نصف قيمتها وان كان معسر اسعت في ذلك وبه ناخذ وكذلك اذا ما  
 احدهما لم تسع الاخر عتقه خلا فالحما فان ولدت ولدا فارعاه احدهما  
 ثبت نسب منه ولا يثب عليه عند خلا فالحما واذا اسلمت ام ولد لذي  
 نفقها ان يثب في قيمتها

### الكفاية

اذا كانت المولى عبده او امته على مال شرط عليه بان قال دعوت او  
 كتبت عليك الف الف درهم الى حالا او موحدا او متخذا او لها عم كذا واخرها



كذا فاذا اديتها فانت حر وان عجزت فانت رقيق او ردت الى الذوق وقبل العبد  
ذلك فقد صار مكاتباً ويجوز كتابة العبد الصغير اذا كان يعقل البيع والشراء واذا اقل  
انت حر على الف او باعة فنته منه بالف جاز ويصير العبد حراً في جميع احكامه والاولى له  
والمال بين عليه وان كاتب المسلم عبده على حراً او خذير او على قيمة نفسه فالكاتب  
فاسد فان ادي الخمر عين وزنه ان يسعي في قيمته ولا ينقص من المسمى وان زاد عليه  
جاز وان كاتب نصراني على حراً جاز ولهما اسلم فله المولى قيمة الخمر على حرم الكتاب  
فاذا انقضت عتقه ولو كاتب المولى عبده على حيوان غير موصوف فالكاتب حايثه واذا  
كاتب عبده كتاباً واحدة بالف درهم جاز فان ادبا عتقا وان عجزا ردا فان كاتبها على  
ان كل واحد منهما ماضيا عن الاخر جازت الكتابة ولهما اذا عتقا ويرجع على تركه  
بضف ما ادي وان كاتب العبد عن نفسه وعن اخر لولاه غايب جاز فان ادي الشاهد  
او الغائب عتقا جميعا وسوله قبل الغائب او لم يقبل ولهما ادي لم يرجع على صاحبه  
بني ولا باخذ المولى الغائب بشئ والكتابة لازمة للشاهد وكذا ان كاتب امته عن نفسها  
وعن اثنين صغيرين لها فهو حايث ولهم ادي لم يرجع على صاحبه واذا كاتب عبده على نفسه  
وعلى ماله جاز وان كان ماله اكثر من قدر الكتابة وماله ما كان في يده من كسبه وتجارة  
وان كاتب على الف الى سنة ثم ملحه على غسابة فجعله حاد استمنا وان كاتبه على ان  
يكون شهر او سنة جاز استمنا ايضا وان كاتب حر عن عبد ان قبل الكتابة عنه جاز  
فان ادي عنه عتق وان بلغ العبد فقتل هو مكاتب وان كاتب المريض عبده على الفين الى  
سنة وقيمته الف ثم مات ولم يحتر الورثة فانه يودي الفين حالا والثلث الى اجل  
والاخر نقيقا وقال محمد يودي ثلثي قيمته حالا الباقي الى اجل او يرور رقيقا في قولهم  
واذا كاتب عبده على مائة دينار على ان يريده المولى عبدا لغير عينه فالكاتب  
فاسد وقال ابو يوسف رحمه الله يقسم المال على قيمة المكاتب وقيمة عبد وسط  
فيبطل حصة العبد ويكون مكاتباً ما بين وان كاتبه على بشئ لعينه لغيره لم يجز  
وان كاتبه كتابة فاسدة ثم ادي ما كوت عليه عتق عليه ان يسعي في بقية  
قيمته لمولاه ويجوز شرط الخيار في الكتابة كما في البيع واذا عتق المولى مكاتب  
عتق لعتقه وسقط عنه مال الكتابة واذا مات مولى المكاتب لم تنسخ  
الكتابة وقيل له ادي المال الى ورثة المولى على حرمه فان اعتقه احد الورثة  
لم ينفذ عتقه وان اعتق جميعا عتق وسقط عنه مال الكتابة او ما بين منه

وان كاتب المولى ام ولد له جاز فان مات المولى سقط عنها مال الكتابة وان  
ولدت مكاتبته منه فهي بالخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت  
عجزت نفسها وصارت ام ولد له وان كانت مدبرة خاف فان مات المولى  
ولاماله كان بالخيار بين ان يسعي في ثلثي قيمته او جميع مال الكتابة  
وان دب بمكاتبته صح التدبير وله الخيار ان شاء مضى على الكتابة وان شاء عجز  
نفسه وصار مدبراً فان مضى على كتابته ومات المولى ولاماله فهو بالخيار ان  
شاء يسعي في ثلثي مال الكتابة او ثلثي قيمته عند ابي حنيفة رحمه الله واذا اعتق  
الرجل مكاتبته في مرضه ثم مات ولاماله غير ادي بقى على العبد من الكتابة  
ولم يحتر الورثة يسعي للورثة في الاول عن ثلثي ما بقي عليه ومن ثلث قيمته  
وان كانت نصف عبده فاري الكتابة عتق لنصفه ويسعي في بقية قيمته  
وقالا العبد كله مكاتب على ذلك المال فيه ناخذ وان كاتب عبده على الف  
مات احدها كان للمولى ان ياخذ الباقي بجميع الكتابة ولو لم يمت وكن  
المولى اعتقه عتق وبطلت حصته من الكتابة وكان للمولى ان ياخذ كل واحد  
منهما بحصة الاخر فان اخذها الذي عتق رجع على الاخر وان اخذها الذي  
لم يعتق لم يرجع **فصل** واذا صحت المكاتبه خرج المكاتب من يد  
المولى ولم يخرج من مملكته ويجوز له البيع والشراء والسفر فان شرط عليه  
ان لا يخرج من البلد الابادته فالشرط باطل وله ان يخرج ويجوز للمكاتب قبول الصدقة  
ويحل للمولى الغني اخذها منه بدنيه ويطيّب له ذلك وان عجز المكاتب ولا  
يجوز للمولى ان يبيعه من الكسب حيث شاء وممن اراد ولا يجوز له الزواج الا  
بانن المولى ويجوز له ان يزوجه امته وليس له ان يزوجه امته وليس له ان يزوجه  
عبده وان تزوجه المكاتب بانن المولى امرأة زعمت انها حرة فولدت منه سبيبت  
استحققت فاولادها عبيد ولا ياخذهم بالقيمة وكذلك العبد وان وطئ المكاتب  
امه على وجه الملك لغير ان مولاه فعليه العقر لو خذبه في الكتابة وان وطئها  
على وجه المكاتب لم يوحذبه حتى يعتق وكذا المأثرون له وان اشترى حارية شرا  
فاسدا فوطئها ثم ردها اخذ بالعقر في الكتابة واذا اشترى المكاتب زوجة لم تنسخ  
بذلك نكاحه وله ان يبيعهما الا اذا كانت قد ولدت منه فان طلقها بعد الشراء  
باينان اراد ان يبيعهما بعد ذلك لم يكن له ذلك واذا وضع المولى امته من عبده



ثم كانتا فولدت منه وان دخل لها وكان كسبه لها ولا يحل للمولى  
 وطى المكاتبه الا ان تغرق فان وطىها لزمه العقر وان جنى عليها او على ولد  
 لزمته الحباية وان اتلف عزمه وان اشترى اباه وابنه دخل في كتابته  
 وان اشترى ام ولد دخل في اولدها في الكتابة ولم يحز له بيعها فان  
 اشترى ذارحم محرمة منه لا اولاده لم يدخل في كتابته عند ابني حبيته رحمه  
 الله ولا يهب المكاتب ولا يصدق الا بالبيع لا يتكفل فان نكح له  
 من امه ولد دخل في كتابته كولد المكاتبه وكان حكمه حكمه وكسبه له وا  
 اعتق المكاتب عبده على مال لم يحز وان وهب على عوض لم يصح وان كانت  
 عبده حاز فان اوى الثاني قبل ان يعق الاول فولان للمولى وان ادى  
 بعد عتق المكاتب الاول فولان له والمكاتب في احد النصفه من مولاه وغيره  
 كالحرة **فصل** وان عجز المكاتب عن حكم نظر الحاكم في حاله فان  
 كان له دين فقيضه او مال فقدم عليه ثم تنجيه وانتظر عليه اليومين والثلاثة  
 وان لم يكن له وجه وطلب المولى نجيه عن عجزه ونسخ الكتابة وقال ابو يوسف  
 لا يعجز حتى يتولى عليه بخان واذا عجز المكاتب عادي احكام الرق وكان  
 ما في يده من الاكساب لمولاه وان مات المكاتب وله مال لم ينفخ الكتابة وقضيت  
 كتابته من الكسبه وحكم بعينه في اخر حيايته وان لم تترك وفاء  
 وترك ولدا مولادا في الكتابة ابية على محرمه وان ادى حكم يعق ابية قبل  
 موته وعق الولد فان ترك ولدا مستترى له قبل له امان توفي الكتابة  
 حالا والادوية في الرق ولا يجوز وصية المكاتب في ماله وان ترك وفاء وكذا  
 لا يجوز ايضا وه في ولد الا ان يعق قبل وفاته ثم يموت وان مات عن غير  
 وفاء بطلت وان مات عن وفاء كان نصيبا في اولاد الذي دخلوا في كتابته  
 لابي اولاد الحراير واذا جنى العبد تم كتابته المولى ولم يعلم بالحباية  
 لم يحز فهو بين بيع فيه فان مات المكاتب وترك وفاء وترك ولدا من حرم  
 وجنى الولد فعصى به على عاقلة الامر لم يكن ذلك قضاء بعجز المكاتب  
 وان اختصه مولى الاب ومولى الامر في ولاية فعصى به لمولى الامر فهو قضاء  
 بالعجز وان اخذ المكاتب بنجره لعجزه عند عبيدي سلطان موزه مولاه  
 برضاه فان حباية **فصل** عبيدين رجلين اذن احدهما صاحبه

ان يكتاب نصيبه بالثمن ففعل ثم عجز قال المال الذي  
 فوض وقالوا هو مكاتب بينهما وما ادى فهو بينهما وان كانت حباية  
 مكاتبها فوطيها احدها جازت بولد فادعاه ثم وطىها الاخر في  
 بولد فادعاه ثم عجزت فبنى ام ولد للاول ولبن نصف قيمتها ونصف  
 عقرها ولبن شريكه عقرها وقيمة الولد ويكون ابنه والهيما  
 دفع العقر الى المكاتبه حاز وان كان الثاني لم يطاها ولكن دبرها  
 لم يحز بطل التدبير وهي ام ولد للاول ولبن نصف ولدها ولبن  
 شريكه عقرها وقيمة الولد ويكون ابنه وايهما دفع العقر الى  
 المكاتبه حاز وان كان الثاني لم يطاها ولكن دبرها ثم عجزت  
 بطل التدبير وهي ام ولد للاب ولبن نصف قيمتها ونصف  
 عقرها والولد ايضا للاول وقالوا اذا وطىها احدها جازت بولد  
 فادعاه فبنى ام ولد له ولبن شريكه في قول ابي يوسف رحمة  
 الله تعالى عليه نصف قيمتها وفي قول محمد رحمة الله تعالى عليه  
 الاول من نصف قيمتها ومن نصف الكتابة ولا يجوز وطى الاخوة ولا بنت  
 لب الولد ولا يكون له بالقيمة ولا يدر لها العقر فان اعتقها احد  
 هما وهو موسر ثم عجزت ضمن المعتق لشريكه نصف قيمتها ويرجع بذا  
 لك عليها وقالوا ليرجع عليها وان اعتق مكاتب بينه وبين الآخر فلا  
 ضمان عليه موسرا كان او معسرا ويسعى المكاتب في حصة الذي لم  
 يعق فاذا ادعى عتق وكان ولده لموليه وان عجز عن ذلك فبنى  
 لعجزه وكان عبيدين اثنين اعتقه احدهما وقال ابو يوسف بالاعتاق  
 بطلت الكتابة وصار كعبد بين اثنين اعتقه احدهما وقال محمد  
 لعنه الله تعالى عليه لو كان المعتق موسرا ضمن الاول من قيمة نصيبه  
 من العبد ومما يبي عليه من الكتابة وان كان معسرا سعى المكاتب  
 في ذلك وكان ولده للمعتق خاصة وبه نأخذ واسد اعلم بالصواب  
**الاولاد**  
 ولاعتقة فهو نوعان ولاعتقة ولاسالة فلا العتاقة نصيب  
 وهو ما اذا اعتق رجل او امرأة مملوكا يكون ولده له ليكون المعتق



عصبة بعد عصبات المعتنق النسب وان شرطها سايه فالشرط باطل  
والولد لمن اعتنق واذا ادعى المكاتب وعقن وولاده للمولى وان اعتنق بعد  
موت المولى فولاده لورثة المولى وان مات المولى عتق مذبذبه وامهات اولاد  
به وولاهم له ومن ملك ذار حرم محرم منه عتق عليه وولاده له وان تزوج  
عبد رجل امة اخر فاعتنق مولى الامة الامة وهي حامل من العبد عتقت  
وعقن حملها وولاد الحمل للمولى الامر لا ينفك عنه ابدا ان وضعت لأول من سته  
استمر ولدا فولاد للمولى الامر ايضا لو اعتنق العبد حر ولا هذا الولد  
وانعت عن مولى الامر الى مولى الاب ولا يحرك الحد ولا النافلة الى مواليه وان  
تزوج مسلم ليس بحري ولا معتنق عربي فعقفه العرب فولدت له اولاد فولاد  
اولادها الموال بها عند ابي حنيفة لغير الله لان اباهم لانسب له وولاد عليه وقالاهم  
كايهم لاولاد لاحد عليهم وبه نأخذ ومن قال لغيره اعتنق عبدك عتق على الف  
درهم فاعتقه كان ولاده للامر ومن اعتنق عبد عن غيره لعز امره عتق على  
نفسه وولاده له اجاز ذلك العز امر لا ومن اعتنق عبدا كان فولاده له الا انه لا ير  
اذا مات على دينه ولما كان اذا اعتنق عبدا مسلما ومن اعتنق عبدا عن كفارة  
فولاده له وان اعتنق الحري عبدا في دار الحري لم يكن بذلك مولاه وكذا اذا دخل  
بعد الاعتاق الى دار الاسلام وكذا اذا دس والعبد والامة سوا وان استولد  
امة لراحمها وهما مسلمين او مستأمنين كانت امر ولده واذا اعتنق المسلم  
عبد الحري في دار الحرب كان اعتنا قرا بطلا ولم يستحق به الولد ولما لم يسميه  
وسيرقه وكذا ان حرق النسا مسلمين وقال ابو يوسف في هذا يكون مولاه مستقرا  
ولو سبي العبد للعتق بعد عتق مولاه كان مملوكا للذي ساء في قهره جميعا  
ومن اتري عبدا لم اقران بايحه كان اعتقه وانكر البايع ذلك كان حرا وكان  
ولاده موقوفا والولد للعتق ولا قرب عصباته من بعده ولا يرثه ابني وليس للسار  
من الولد الا ما اعتنق او اعتنق من اعتنق او كاتب من كاتبين واذا  
اعتنقت المرأة لمرمات وخلفت ابنا من غير مومها ميراث مولاه لا بها  
وعقد جنابته على قوما لا على ولدها ومن كان له نسب وجري عليه  
ولاد فعتق جنابته على ذوي ولاية دون ذي نسبة **فصل**  
مولى الموال في عندنا وارت عندنا وارت وولاده عندنا صحيح

وهو

وهو اذا اسلم رجل وامرأة على يد رجل وامرأة وولاه وعاقده على ان يرثه اذا مات  
ويقتل عنه اذا جنى واسلم على غير يد غيره وولاه فيها جبايشان ويكون عتق المولى  
على مولاه وميراثه له اذا لم يكن اولى منه والمولى الاطفال ان ينتقل عن المولى لا على  
بولاية الى غير مالم يعقل عنه فاذا عقل عنه لم يكن له ان يتحول بولاية واذا اتى  
أحد الموليين نقض المولاه بغير محض من الاخر لم ينتقض الا بولي الاطفال غير وليين  
لمولى العتاقة ان يواى احدا راد او الارجل رجلا وله اولاد صغار قولا وهم  
لنولي بينهم وان اسلم ذي او حري على يد رجل وولاه واسلم ابنه على يد آخر وولاه  
فولاه كل واحد كذا والاه والارجل رجلا وتزوج امرأة قد والت رجلا اخر  
فولدت منه فولاد الولد لمولا الاب وموالاة القبي والعبد باطل والله اعلم

**الايام**

وهو على ثلاثة غوس ومنعقد ونوعين الغوس الحلف على امر ما سعي  
فيه الكذب فهذا ما تم لها عظيمها ولا مكان فيما سوى التوبة والاستغفار واليمين  
المنعقدة على امر مستحيل ان يفعله او لا يفعله فان حنت فيها لم يثبت الكفار ويمين  
الاموال الحلف على امر ما من يظن انه كما قال والامر بخلافه فهذا اليمين يبرئ ان لا يوا  
الله تعالى بها والعاصد في اليمين والمكر والساي ومن ينفل الحلو ف عليه مكرها  
او ناسيا سوا او اليمين بالله او باسم من اشيا به كالرحمن والرحيم او لصفة من صفات  
ذاته كقن الله وحلله وكبريائه الا قوله وعلم الله فانه لا يكون يمينا وان حلف بصفة  
من صفات الفعل كغضب الله وبخطه لم يكن حالفا ومن حلف بغير الله لم يكن حالفا  
ومن حلف بغير كالبني والقران والكعبة والحلف بحر زف القسم وهو ثلثة الواو كقول  
والله والبا بالله والتاء بالله وقد يحسن الحر زف فيكون حالفا كقوله الله لا فنان  
كذرا بالكر واذا قال والله الله لله يكون يمينا واحدا وكذا لو قال والله الرحمن  
الرحيم وقال محمد ان لم يسرد التكرار في ايمان ولو قال والله والله او والله  
والرحمن والرحيم فهي ايمان ان حنت عليه ثلثة كفارات ولو قال ان فعلت كذا افانا  
ابري من الكتب الاربعة فتعقل فعله كفارة واحدة وان قال انا بري من التوراة وبري  
من الانجيل وبري من الزبور وبري من الفرقان فهي اربعة ايمان وكذا اذا قال  
ان فعلت كذا افانا بري من الله تعالى وبري من رسوله والله ورسوله وبري من  
في اربعة ايمان ولو قال انا بري من الله ورسوله فهي يمينا واحدة وكذا اذا قال



بري من التورية والربور والفرقان وان قال بالاسلام لا يصلح ان اوامسا الله  
او بملكه او بكتبه او بالصلوة او بالصيام او بالحق او قال حق البهي او قال عليه  
وعذابه وحلت لم يحث عليه كفارة اليمين وهي منهي عنها وان قال حق الله قال ابو حنيفة  
ليس بالف وعنه ان يؤمن انه يمين ولو قال انتم اوقم بالله او احلف بالله او احلف بالله  
او اهدأ او اهدأ بالله فهو حلف وكذا اعهد بالله وميثاقه وعلى نذر ربه الله فهو  
يمين ولو قال على مئة الله او على مئة او قال لعن الله او ام الله لعن الله كذا فهو يمين  
وان قال فعلت كذا فهو يمين او صراني او كلف فهو يمين اذا قال لعن الله وان قال  
فعلت غضب الله او هو راني او شارب سمر او كل ربا فليس بحلف وفي كل ما ذكرنا من الاما  
واذا حث عليه الكفارة ولا يكون في الحلف لعن الله الكفارة **فصل** واذا قال ان فعلت  
كذا فله على نذر ولم يسم شيئا ففعله فان كان نوي شيئا فعليه ما نواه وان لم يكن له نية  
فعليه كفارة اليمين وان قال ان فعلت كذا افعلي كذا صلي او صوم او صدقة او عتق  
او حج او مشي الى بيت الله الحرام او نحوها فاعل او جعل ثم حث وجب عليه ان يفعل عين ما حث  
ولا يجوز غيره لك وكذا ان اطلق النذر بها لرسالة اتيان نفس المنة ورجع في ظاهر الرد  
وعنه ان حنيفة انه رجع عن هذا او قال لا يلزمه اتيان اعيان هذه الاشياء ولا تجزئه  
من ذلك كلفه كفارة اليمين وهو قول محمد ومن حلف على متصصة مثل ان لا يسل او لا  
يكل ابويه او لغيرهما فلا ما ينبغي ان يحث ويكفر به وان حلف كاذرا بالله في حال كفر  
او بعد اسلامه فلا حث عليه وان حلف بطلاق او عتاق ثم استلم بحيث يلزمه  
الحث ومن حرم على نفسه شيئا يملكه لم يصح حرمه عليه ان استباحه كفارة يمين  
فان قال كل حرام على حلال فهو على الطعام والشراب الا ان ينوي غير ومن حلف لاجل  
هذا بفعله لم يحث حتى يفعله كله وكذا صنده وان حلف لا يسئل كذا  
ابدا فان حلف ليفعل كذا فعله من واحد ستر في ميمته فان لم يفعل لم يحث  
الا في اخره من اجزائ حوته ومن حلف ليا نية ان استطاع فهو على اسطاع  
الصحة دون حنيفة القدر ومن حلف يمينا وقال ان شاء الله متصلا بيمينه فالحث  
عليه ومن حلف ليفعل من السماء او ليقبل هذا الحجر ذهبيا انفق يمينه وحلت نفيها  
وهو ان لم يفت يمينه فقال اليوم حث بعد عز رب الشمس وقال ابو يوسف  
حث في الحال ومن حلف ليقضين دين فلان اليوم نقضاه ثم وجد فلان نفيها  
رؤوف او نهج ان سخته لم يحث فان وجدها رصاصا او سقوا حث

ومن حلف لا يقض دينه وزهرا دون درهم يقض بعضه ام حث حتى يقض جميعه  
متفرقا ومن قبض دينه وريس لم يسأل بهما الا بالوزن ثم حث وليس ذلك  
بتفريق من حلف لا بليس نوب هو لا يفتري في الحال لم يحث وكذا من حلف  
لا يركب هذه الدابة وهو راكبها فترك وان لبث ساعة حث وان حلف لا يدخل  
هذه الدار وهو فيها لم يحث بالعود فيها ما لم يخرج ثم يدخل ومن حلف لا يسكن  
هذه الدار خرج منها بنفسه في الحال وترك فيها اهله ومتاعه حث وان حلف  
لا يكلمه الا بآذنه فاذن له وهو لا يكلم بالاذن حتى كلمة حث وان استخلف الوالي  
رجلا ليعلمه بكل داعر دخل البلد فهو على حال ولا يمين خاصة وكذا الرجل  
يحلف عبدا او زوجته ثم اعتق وطلق واليمين للمستخلف ان كان  
مطلو ما دان كان ظالما فيها فاليمين للحالف **فصل** قال محمد اذا حلف  
ليضرب امراته حتى يقتلها او ترفع مينة فهذا اشد الضرب ولو حلف ليضربها  
حتى يقتلها او يتول على الحقيقة وقال ابو يوسف اذا قال لا ضربتك حتى تترك  
احيا ولا ميتا فهذا اشد الضرب للوجع ومن حلف انه سيع فلما تطلق امراته النسيء  
وقد سمعه طلعتا ثلثا ديت فيما بينه وبين الله تعالى وكذا ان حلف انه لقي فلانا  
الف من واداه به كثر اللق دون العدد ديت ومتى قدر اجراء الكلام في الايمان  
على المعاني تجري على العرف كما اذا تنازع الراعيان في شاة يحلف احدهما انضاله  
وكان من قطيعه لم يحث وكمن حلف ان يلبس ثوبا من ثوب فلان فلبس ثوبه وهو ممن  
لا يهل يمين حث ان لبس واذا اعطف على ميمته بعد سكرته كما يوسع على نفسه  
لم يبع كالا ستسنا وان كان فيه تشديد على نفسه صح اذا قال لامراته ان دخلت  
هذه الدار فانت طالق وسكت سكتة ثم قال وهذه لامرأة اخرى دخلت الثانية  
في اليمين ولو قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق وسكت ثم قال هذه الدار لم  
تدخل الثانية **باب** اليمين في الكلام اذا حلف لا يكلم فلانا فلانا  
في الصلوة لم يحث ولو قرأ خارج الصلاة حث ومن حلف لا يكلم فلانا فوسق  
على اليد وان نوى وقتا بعينه لم يصدق بريانه ونقضا ولو قال لحائط او دابة  
افعل كذا وسق فلان لا يحث وكذا اذا قال الرجل لامراته ان تسكنوا الى ابنيك  
او اخيك فانت طالق فطابت صديقا او ذابته حث لسمع ابوها وقالت ان روي  
فعل كذا وكذا لا يطلق ولو حلف لا يدن على مكانه فذكر والامكنة فقال



وسكت عن مكانه او حلف لاحربه احدا فذكر والاسم من بين يديه فيقول لا لا  
 فاذا انتهى الى اسمه سكت لا يحث واذا حلف لا يكلم صاحب الطيلسان فباعه فكله  
 حث وكذا اذا حلف لا يكلم هذا الشاب فكله بعد ما صار شيخا حث وان حلف  
 لا يكلم امرأة فلان او صديق فلان او عبد فلان ولم ينو شيئا بعينه فباع فلان عتق  
 وابان امراته وعاد اصديقه فكلهم لم يحث وان حلف على امرأة بعينها او صديق  
 بعينه او عبد بعينه حث الا في العمد وقال محمد حث في العمد ايضا وبه ناخذ وان  
 حلف لا يكلم فلانا فكله وهو يسمع حث الا انه يام حث ومن حلف لا يكلم فلانا حينما  
 اذ زمانا او حينما والزمان منى على ستة اشهر وكذا الدهر عندهما وان حلف  
 لا يكلم فلانا ما فهو على ثلثة ايام وان حلف لا يكلم الايام فهو على عشرة ايام عند اخيه  
 وقال ايام الاستبرع وكذا الخلاف في قوله اياما كثيرة وان حلف لا يكلم التوب  
 فهو على عشرة اشهر عند اخيه وكذا الاثنى عشر شهرا ولو قال والله لا اكلم فلانا يوما  
 والله لا اكلم فلانا شهرا والله لا اكلم فلانا سنة فكله بعد ساعة حث في ثلثة ايام  
 وان كلف بعد حث في ميتين وان كلف بعد شهر حث في ميتين واحدة وان كلف بعد  
 سنة فلا شيء عليه وابتداء المدن في الايمان من حين حلف واذا حلف لا يكلم يوما  
 بعينه لم يدخل الليلة معه وكذا اذا حلف على ليلة بعينها لم يدخل اليوم معها  
 وان لم يذكر يوما بعينه فان كان عند طلوع الفجر فهو على ذلك اليوم الى غروب  
 الشمس وان كان بعض النهار فهو الى ذلك الوقت من اليوم الثاني وفي الليلة اذا  
 لم يكن بعينها ان كان عند غروب الشمس فالى طلوع الفجر وان كان في بعض الليل  
 فهو الى ذلك الوقت من الليلة الثانية وان حلف لا يكلم يوما بعينه فبعضها  
 لكان في يومين وليلتين وكذا ان حلف باكر من ذلك كان على امثالها من  
 الليالي وكذا ان حلف على ليلتين او اكثر فهو على ما رايها من الايام وان قال  
 لا اكلم الجمع فهو على عشرة عتق وعندهما على الابد وان قال لا اكلمه عمرا  
 فهو عند اخيه حثقة على يوم واحد الا ان يعنى غير ذلك وشي ابي يوسف انه مثل  
 لحن وان قال حقا فهو على مائتين سنة وان قال لا اكلمه مليا كان ذلك على شهر  
 الا ان ينوي غير ذلك وان قال يوم اكلمك فهو على الليل خاصة وان قال ان كلمتك  
 الا ان يقدم فلان او يتقدم فلان او قال الا ان ياذن فلان او الا ان ياذن فلانا  
 والى ان ياذن فلانا او الا ان ياذنه بكلمة قبل القدوم والاذن حث وكذا الطرح

والترجوع

والترجوع وسائر الاقوال على هذا وان مات فلان سقط اليمين وقال ابو يوسف  
 اذا مات حث وان حلف لا يكلم الناس فكل واحد حث وان قال اناسا لم يحث  
 حتى يكلم ثلثة منهم وان حلف لا يكلم فلانا مسلم على جماعة هو فيهم حث الا ان يستثنى  
 وفي تسليم الصلوة لم يحث اما ما كان او ما موما وان او ما اليه او كاتبه او رسل  
 اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحث **فصل** واذا قال لعبد ان سرى او اعلمني تقدم  
 فيه فانت حرا وقال ان سرى او اعلمني ان زيد تقدم فهذا يقع على الصديق ولا يتكلم  
 حتى لو اعلمه قبل القدوم او بعد ما علم الحالف لا حث وان قال ان اجرني ان  
 تقدم فهو على العتق والكذب جميعا وسئل عن لو احببت قبل القدوم او بعد  
 ما علم الحالف حث وان قال ان اجرني بعد دومة فهو على العتق خاصة ولكن سكر  
 حتى لو احببت قبل القدوم لم يحث وان احببت بعد القدوم وبعد ما خلفه  
 الحالف حث والكتابة في هذا الخبر اللسان وان قال لامرأته ان كلمتك ما لم  
 اشبعك من الخمر فانت طالق فلا شبع من الخمر ان لا يفرقها حتى تزل المرأة  
**باب** اليمين في الاكل والشرب ومن حلف لا ياكل فهو على ما يتاقي فيه المنع  
 وقال اشرب فهو على ما لا يضره ويسيل اذا وصلها الى جوفه وان حلف لا ياكل  
 طعاما فهو على ما يتوكل من خبز او لحم او فاكهة وما يتوكل به الخبز من حل او قح  
 ولا يدخل فيه ما يشرب وان حلف على شيء لا ياكله فالتباعد من غير مضغ حث  
 وان حلف لا ياكل طعاما او لا يشرب شرابا فذاق شيئا من ذلك ولم يدخل  
 حلقه لم يحث وان قال لا اذوق حث وان حلف لا ياكل خبزا ولا تمرا  
 فاكل احدهما حث وكن ابن حلف لا ياكل حنظلا وتمرا ولو حلف لا ياكل خبزا  
 وتمر لم يحث حتى ياكلهما جميعا وان حلف لياكل هذا الطعام اليوم  
 فاكله غير لم يحث وقال ابو يوسف حث اذا غابت الشمس وان لم يوقت  
 حث في قولهم وان قال ان لم اشرب الماء في هذا الكوز فاسرته طابق  
 وليس في الكوز ماء لم يحث وقال ابو يوسف حث وان كان فيه ماء فارق  
 حث وان قال ان لم اشرب اليوم فاوريق قبل الليل لم يحث وفوق قول  
 محمد وقال ابو يوسف حث وان حلف لا ياكل طعاما فاكل شيئا او اليه  
 لم يحث وان اكل لحم انسان او خنزيرا وكبدا او كرشا حث والاذن  
 ومن حلف لا يتعد فهو على الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء من الظهر



اليصف الليل والنور من نصف الليل الى طلوع الفجر وان حلف لا ياكل هذا اللبن  
فاكله جبرحت وان شربه لم يحث وان حلف لا ياكل من هذا اللبن شيئا  
فاكل من ربه او سمه جبرحت او سيران او مقله لم يحث وكذا اذا حلف على البيضة  
فاكل من رجبها او على اللحم فاكل من جلدها او الشاة فاكل من لبها وان حلف لا ياكل من  
هذه الحطة فاكل من خبزها لم يحث ولو حلف لا ياكل من هذا الدقيق فاكل من  
حث ولو استغف كما هو لم يحث والمعتبر فيه الغزف الغالب وان حلف لا ياكل الخلق  
او الحلقه فهو على ما يكون الغالب عليه الملاق كالساروج والخبث والعسل  
والسكر والناطحة وان حلف لا ياكل من هذا الدب شيئا فاكل منه هذا او سبيد  
مما صار ربيبا لم يحث وان حلف لا يقدم فكل ما يعطى فهو ادام كاللبن والذ  
والمرى والخل والعسل والملح والشوي ليس بادام وقال محمد كل شيء يكون الغالب  
فيه انه يؤكل بالحن فهو من الادام وبه نأخذ ومن حلف لا ياكل الشوي فهو على اللحم  
وذن الساروخان والطرر وان حلف لا ياكل الطبخ فهو على ما يطبخ من اللحم ومن  
حلف لا ياكل الزاس فبيده على بيتاد كبسه في التناير وسيد في الامصار ومن  
لا ياكل الخبز فهو على ما يعتاد اهل البلد اكله خبزا فان اكل خبزا لطيفا او خبزا  
الارض بالماق لم يحث ومن حلف لا ياكل لحم هذه الحمار فصار كيتا فاكله حث ومن  
حلف لا ياكل من هذه الحطة فهو على نرها وان حلف لا ياكل من هذا البس فصار  
رطبيا فاكل رطبيا مذبا حث عند ان حنيفة ومن حلف لا ياكل حثا فاكل الفرك  
لم يحث وان حلف لا ياكل فاكهة فاكل عنب او رطب او قثا او حيا او ربا  
او جزر لم يحث فان اكل ثفا حيا او مشمشا او بطيخا حث وقال الا حث في الر  
والزيتان والعنب ايضا وان حلف لا ياكل من هذا الرمان او من هذه الفاكهة  
العنب فحظه او ري بقله لم يحث وان حلف ايضا وان حلف لا ياكل من هذا  
الرمان او كسب فلان هو على ما يملكه بفعله او قبوله كالاخذ من المساحا  
الخصول بالبيع والوصية وخوها والمزلة ليس بكسب **فصل** ومن حلف  
لا يشرب من دجلة فشرب منها بانه لم يحث حتى يبيع فيها كراغا في قول  
حنيفة وان شرب من ماء دجلة فشرب من نهر ياخذ من الغرات او النيل كراغا  
او نالا لم يحث وبه نأخذ وان قال من ماء الغرات يحث في قولهم ولو حلف لا يشرب  
من هذا الحث لم يحث عند ان حنيفة حتى يبيع منه فيه فشرب وان حلف لا يشرب من

الكوز

الكوز ذهب ما في الماء اكر فربه لم يحث في قولهم وان حلف لا يشرب من فرات  
بالتونين او تنوير الفرات فشرب من النيل حث ولو قال ماء الفرات لم يحث  
وان حلف لا يشرب من النبيذ او هذا اللبن او هذا الخل او لا يد وقت حنطه  
بماء او غير فان كان هو الغالب ولم يذهب لونه ولا طعمه ولا لونه ولا ريحه  
حث وان كان غير وهو الغالب وقد ذهب لونه وريحه لم يحث

**باب المير في البيع والشرا**

من حلف لا يبيع او لا يشتري ذهبا ولا فضة فهو على الذراهم والدنانير  
والمصاغ وهو قول ابي يوسف وقال محمد لا يدخل فيه الذراهم والدنانير  
والمصاغ وهو قول ابي يوسف ولو حلف على الحديد فهو على المرممة والمضروب  
والسلاح في قول ابي يوسف وقال محمد ان كان سببا ليقض صايفه حث واذا حث والا  
ولو حلف لا يشتري ذهبا ولا فضة فاشترى ذراهم بدنانيرا وعكس له  
يحث ولو حلف لا يشتري متقرا اليه من او ابي الصفر حث ولو حلف لا يفت  
قطعا فاشترى ثوب قطن لم يحث وان حلف على شراء اية او ركوها  
فهو على ما يركها الناس في جوامعهم واسم الحث يقع على الفرس والبرذون  
ومن حلف لا يشتري بغيرها ولا يبيعه فهو على ذهبه لعل زهره وان  
شياء منها كان كالمري ولو حلف على الورد ولا يبيعه له كانت مبيعه  
على ورق الورد لا على ذهبه ولو حلف لا يسم الرمان فسم الورد والي  
لم يحث وان حلف لا يشتري بهذه الذراهم خبزا فاشترى بها لم يحث  
الا ان يدفع الذراهم اليه او لا ثم يقول يعني بتلك الذراهم خبزا وان  
حلف لا يشتري هذا العبد فاشتراه شرا فاشترى حث وان قال ان اشتري  
فهو حث فاشتراه شرا فاشترى يد بانيه لم يعتق وسوا قبضه قبل  
ذلك او لا وان اشتراه وهو يدين عتق وان قال لا تبت لك هذا الثوب  
فامرته طالق فدرس المخلوق عليه الثوب في ثياب الحاتق فباعه ولم يعلم  
لم يحث وان قال ان لم ابع هذا العبد او هذه الامه فامرته طالق فاعتق  
العبد او دبره طلقت وان حلف لا يبيعه لرجل شيئا ولا يبيعه ولا يبيعه  
او لا يصدق به عليه ففعله ولم يقبل المخلوق عليه ذلك حث وان  
قال لا يبيعه او لا يقرضه او لا يواجره ففعله ولم يقبله لم يحث فان قيل وكذا  
العقد فاستان كان ملكه به اذا قبض حث والا فلا وان حلف لا يزوج

فلا

نوى



اولا يطلق ولا يعتق ولا يغير ولا يهب ولا ينصب عبد او لا يقضي دينه ولا  
يتي هذه الدار ولا يخط هذا الثوب او لا يبيع هذه المساة فامر عن فصل  
حنت فان قال ان لا تكلمه وصدق ديانته ولا يصدق قضاؤه وفي ضرب العبد ودفع الشا  
يصدق ديانته وقضاؤه اذا قال عذبت ان لا اتولى ذلك بنفسه وان قال ان لم اققض ولا  
اليوم فامر ان طابق فباعه له عبدا وقضاه ولو كان قد بر وان وهبها  
او قضا ستوقه لم يبر **باب** اليمين في الضرب والذخول والخرج  
من قال لا اخرج من بيتك فغدي حر فهو على الضرب في حيوته وكذا الكسوف والكلام  
والذخول وان قال ان غسلتلك فهو في الجسوع والتمات جميعا وان حلف لا يضرب  
امراته مدها بشعرها او خنقها او غصها حنت وان قال ان لم اقتل فلانا فزوجه  
طالق وقلان ميت وهو يعلم موته حنت والا فلا وان حلف ليضرب فلانا مائة  
سوط فخرج مائة سوط ففرضه بها ضربة واحدة ان كان يعلم وضول كل سوط  
اليه بركته يمينه والا فلا وان حلف ان لا يضرب فلانا او لا يزمنه في المسجد فان  
المضروب والمزمن في المسجد حنت سواء كان الضرب منه او لا وفي الستم يعتبر مكان  
الستم ان كان في المسجد حنت سواء كان المشتم عليه ام لا **فصل** واذا حلف  
لا يدخل دارا فدخل دارا حنت وان حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها  
بعد ما اقدمت وصارت محررا حنت وان كان اليمين على البيت لم يحنث بحد  
الهدم ومن حلف لا يدخل دار فلان فباع فلان داره ثم دخلها لم يحنث وان دخل  
دارا هو فيها باجارتها حنت وان حلف لا يدخل فلان فدخل عليه  
في ان او دار غير حنت وان دخل في مسجد لم يحنث وان حلف لا يساكنه  
ولا يسه له نساكنه في دار وكل واحد منهما في بيت لم يحنث الا ان يكون  
ذلك وان حلف لا يساكنه في بيت فدخل عليه رايرا او ضيفا فاقام عنده  
يوما او يومين لم يحنث وان حلف لا يسكن من الدار او لا يدخلها فهدمت  
بنا او فمكمتها او دخلها حنت وان جعلت حائطا او سياج او سجد فدخلها  
لم يحنث وان حلف لا يدخل بيتا فدخل صفة حنت وقالا لا يحنث وان دخل الكعبة  
او المسجد او البيعة او الكنيسة لم يحنث ومن حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على  
سطحها او دخل دهرها حنت وان وقف على طاق الباب حنت لو اطلق الباب  
كان خارجا لم يحنث ومن قال لامرأته ان اخرجت من البيت الا ان اذن لك فانت  
طالق فانها من واحدة فخرجت لم يحنث بحدها فخرجت لم يحنث وكذا اذا

لم يخرج

اذا لم يخرج من الدار حتى ضاها ثم خرجت لم يحنث وكذا قوله حتى اذن لك وان حلف  
لا يخرج الابانة او بعلته او بصره او قال اذن لها فلم يخرج حتى ضاها ثم خرجت  
حنث وكذا لك اذا اذن لها ولم تسع هي ثم خرجت وان حلف لا يخرج الا في كذا حنت  
فيه مرة لم يحنث في غير حنت الا ان يكون قد تولى امره الا في فان خرجت لذلك  
الشئ ثم بدا لها امر اخر فخرجت به لم يحنث وان ارادت امرأة الخروج  
فقال ان خرجت فانت طالق فخرجت لم يحنث وان اراد ضرب عبده فقال  
ان ضربته فعبدي حر فربه اذ قال لرجل حبس فتدعي فقال ان توديت  
فامراني طالق فخرج الى منزله وبعدى لم يحنث في ذلك كله وان حلف لا يخرج  
الى مكة او الكوفة فخرج بيدها لم يحنث حنت وان حلف لا ياتيها لم يحنث  
حتى يدخلها وان حلف لا يخرج من المسجد ليا يتيه عدا ان استطاع  
وقال استطاعة القضا والقضاد والقضاد ديانته وان حلف لا يخرج من المسجد  
او لا يدخل فيه فامر اناسا فحمله واخرجه حنت وان اخرج كرها لم يحنث  
وان حلف لا يخرج امرأته من باب هذه الدار فخرجت من غير الباب لم  
يحنث وان قال لها وهي في الدار ان دخلت الدار فانت طالق او كانت  
خارجة فقال ان خرجت فانت طالق فهي على الدخول والخروج المستقل  
وان كانت قايمة فقال ان قمت او قاعدت فقال ان قعدت فانت طالق  
وان تركت ذلك في الحاله والاحت **باب** اليمين  
فيما يقع على البعض او الكل وان حلف لا يلبس ما اشتراه فلبسها  
اشتراه فلان مع غيره لم يحنث وان حنت باكل ما اشتراه فلان فاكل  
طعاما اشتراه فلان مع غيره حنت وكذا لو قال لا ابيع من فلان  
او غول فلانه او لا اكل من طبخها او خبزها فتناول ما هو من فعله  
فعل غير يحنث والحائز من يدق الخبز في التور والطايج من يوقد  
القدر وان قال ثوبا ستر به فلان او طعاما بشر به فلان او طينا بطخ  
فلان او ثوبا سجد فلان او عزلا لعزله فلانه فتناول ما يشره فلان  
مع غيره لم يحنث وان قال ان اكلت او شربت او لبست فامرأة طالق  
فقال عذبت شيئا دون شئ لم يصدق قضا ولا ديانته وان قال ان اكلت  
طعاما او لبست ثوبا او شربت سرايا لم يدين في القضا خاصة وان حلف  
لا يلبس ثوبا بغيره فارتد به او اعتم به حنت وان كانت يحنث على ثوب



غير معين لم يحث حتى يلبس كاليابس الثياب وان حلف لا ياكل طعام  
فلان فاكل طعاما له ولغيره حث وان قال لا ادخل دار فلان يدخل دارا له  
ولغيره لا يحث الا ان يكون الاخرى كنامقه ودار الرجل ما يكتسبها وان  
باجارة او عارية وكذا الخافض لو حلف لا يزرع ارض فلان يزرع  
ارضه ولغيره حث وان حلف لا يشتري بهذه الدراهم الا دقيقا  
فدفعها الى رجل ثم اشترى منه ببعضها دقيقا وببعضها خبزا لم يحث  
حتى يشتري بأكملها غير الدقيق وان حلف لا يطلى ولا يترى وهو على الوجه  
منها ولم يحث حتى يصلي ركعة استحسانا والقياس ان لا يحث بدون  
الركعتين وان قال لا اصلي صلاة فهو على الركعتين وان حلف ان لا يحل  
يحث حتى يطوف بالبيت طواف الزيارة وان حلف ان لا يصوم فاصح ما  
الصوم فافطر ثم افطر حث فان قال لا اصوم يوما لم يحث حتى تغرب  
الشمس وان قال ان كان في الامانة درهم فامسأته طالق فلم يملك الا  
حين درهم لم يحث ومن حلف لا يركب دابة فلان يركب دابة عبده  
لم يحث ومن حلف لم يمشي على ارض فمشى عليها يحفه او نعله يحث ولو  
مشى على لباط لا يحث والخلف لا يجلس على الارض يجلس على لباط  
او حصير لا يحث وان جلس عليها بشيابه حث ولو حلف لا يجلس  
على سطح فلان نفرش حصيرا يجلس عليه حث وان حلف لا يجلس على  
جدار على سرير يجلس على سرير فوقه لباط حث وان جعل فوقه سريرا  
فجلس عليه لم يحث وان حلف لا ينام على فراش فنام عليه وفوقه فراش  
حث وان جعل فوقه فراشا اخر لم يحث وعن ابن يوسف انه يحث وبه  
اخذ وان حلف ليقتض ربيته الى قريب فهو ما دون الشهر وان  
قال الى بعيد فهو اكثر من الشهر ومن حلف لا يلبس حليا فلبس ثوبا  
بلا ذهب لم يحث وان قال عدي حرام لم اجمع العام قال تحت العام  
وشهد شاهد انه صبحي العام في الكوفة لم يعق وقال محمد يعق ومن حلف  
لا يبارق فلانا مند لم يحث ومن حلف ان يتزوج بسرا  
فمك كل نكاح بحضرة شاهدان لا غير فان كان مائة فاعدا فهو على نية  
والرجل والمرأة في حكم اليمين **سواء** **باب كفارة اليمين**  
وهي احد ثلثة اشيا ان قرر عتق رقبة يحزنها ما يحزى في الظهار  
او كره

اصوام

او كره عشرة ساكنين كل واحد ثوبا قاردا وادناه ما يحزى فيه الصلوة او طعا  
منه والاطعام فيها كالاطعام في كفارة الظهار فان لم يقدر على شيء من هذه  
الثلثة صام ثلثة ايام متتابعات وان قدم الكفارة على الحث لم تجزه وان  
اختار الاطعام فاطعم مسكينا واحدا عشرة ايام جاز وكذا اذا اعطاه كل يوم  
نصف صاع من بر او دقيقه او نحو وان اعطاه في يوم واحد خمسة اصوع من  
بر لم تجزه الا عن يوم واحد وكذا ان اعطاه كل يوم نصف صاع من بر او دقيقه  
وان دعا عشرة ساكنين فغداهم وعشاهم اجزاه ان اطعمهم جزءا لادام معه  
وان اعطاهم قيمة الطعام جاز وان اعظم عشرة ساكنين صاعا صاعا عن يمين  
اجزاه عن يمين واحدة وقال محمد يحزى عنها وان اطعم في الكفارة ثوبا واحدا  
او دابة او دراهم فان بلغ ذلك القيمة الكسوة او الاطعام جاز وان اعطى  
كل واحد عمامة او سراويل او خف لم يحز عن الكسوة ويحزى عن الاطعام ان  
كان بياويده وعن محمد انه يحزى السراويل عن الكسوة وان سار قصبا ساء لم  
يحز حتى يعطى الخمار ويأده على ما يعطى الرجال وان اطعم عن غيره او كسا او  
اعتق بامر جاز وان لم يعطه الثمن وان اعطاه بغير امر ثم اجاز له لم يحز  
ولا يعطى من الكفارة في بناء مسجد ولا كن ميت ولا قضاة ولا عتق عبد  
بسره فيه غير ولا يحج به ولا عرف الى من يصرف اليه الزكوات واذا اش  
الفقر فوزر ثمة المكفر باعطاه او اشتراه منه في حيوته او هبده منه  
لم ينف عليه ما كفر وان وجب الصوم فقام فقفر لم يحزه سوا كان بعد او  
غير عذر حتى اذا افطر المريض او الخايش موقا مستقانا ويؤى صور الكفارة  
بالليل وكذا سائر الكفارات فان نوى بالنهار لم يحز وللزوج ان  
ينفع المرأة من هذا الصوم وكذا المولى للعبد وكذا اما سائر الكفارات ما يجب  
عليه ما يجابه الا في الظهار وان كان للمكفر مال وعليه دين اجزاء الصوم  
وان كان له عبد وعليه دين لم يحزه الصوم ومن صام يوما او يومين ثم ابر  
استعمل الكفارة وكذا ان اطعم بعض الساكنين ثم كساهم ثم افتقر استقبل بالصوم  
وان صام ثلثة ايام عن كفارة عين جاز وان لم يعين كل واحد منهما وكذا في  
العبد من اذا اعتقها ولا يحزى صوم احد عن احد حتى ولا ميت في كفارة يمين  
ولا غيرها **باب التذكار** وهو ثلثة انواع نذر



نذر بطاعة ونذر بمعصية ونذر بمباح فالاول واجب الوقاية والثاني حرام  
وفيه كفاية اليقين ولا ينبغي ان يفعل في الثالث لا يجب شيء واذا قال الله على  
ان احلى لزمته وكعتان وكذا اذا قال احلى صلوة او قال نصف ركعة فان قال ذلك  
ركعات لزمته اربعة ولو قال الله على ان اصوم لزمت صوم قوم وان قال صوما فكذا وان قال  
صدقة ولا يند له فغلب نصف طاع بر او طاع شعير او نحو وان قال اطعام مسكين ولا  
منه له بطعم عشرة مسكين فان كان بجانب لزيد في جميع ذلك فهو كافي وان اوجب طعام  
ايام بعينها ان شاء صامها متتابعة وان شاء تنفره الا ان يوجبها متتابعة او نوى  
القتابح وان قال الله على ان احلى ركعتين في المسجد الحرام او في مسجد الرسول او  
في بيت المقدس فضل في غيرهما من المساجد اجزاء في المشهور من الروايات وعن  
ابي يوسف انه اذا وجبها في مكانها مطلقا في مكان افضل من ذلك او مثله في  
الفضل جاز ولا فلا ومن اوجب على نفسه طوق في عدة فطامها اليوم اجزاء عند ايد  
حلفه وابي يوسف وقال محمد لا يجزئ وان اوجب صوم يوم الخميس فطام الاربعاء  
فله من على هذا الخلاف وان اوجب ان يتصدق غذا بدرهم فتصدق به اليوم اجزاء  
في قولهم ومن قال الله على ان اصوم يوما بقدم فلان فقدم فلان ليلا او بعد الزوال  
او قبله وقد اكل فلا شيء عليه وان لم ياكل ونوى صومه جاز وان نذر بصوم ذلك  
اليوم ابد اذانه بصومه وما بعده واذا قال الله على ان يتصدق بمالي كذا على مسكين  
مكة فغلبه ان يتصدق على المسكين فان تصدق بالكوفة اجزاء وان قال على هدي  
ان فعلت كذا ونوى به بدل نذر او بقرة او شاه فهو كافي وان لم يكن له نسبة  
فهو شاه فان فعله يلزمه ذبحها بمكة وان تصدق لغيرها على مسكين اهل مكة فان  
كان في ايام النحر ذبحها بمكة وان كان في غير ايام النحر فغلبه ذبحها بمكة واذا قال  
الرجل كل ثوب البه من غزل فلانة فهو هدي فاشترى قطنا غزلت وبيع ولبيبه  
فهو هدي وقال ليس هدي الى اي ما تغزله من قطن كان في ملكه يوم الحلف واذا  
قال الله على المشي الى بيت الله الحرام او الى مكة او الكعبة لزمت حجة او عمره والبيان  
اليه ويلزمه المشي داخلها ولو ركب واهدى كان اولى وان نوى فقوله بيت الله  
الحرام مجزئ من المساجد ثم يلزمه شيء في قولهم وان قال على المشي الى الحرم او الى مسجد الحرام  
او الى الصفا والمروة لم يلزمه شيء عند ابي حنيفة وعندهما يلزمه في المشي الى الحرم  
حجة او عمره وان قال على الخروج اذا لذهب الى بيت الله او الايمان الى مسجد  
النبي وبيت المقدس اذا المشي اليها لم يلزمه شيء ولو قال مائة حجة لزمتها كلها

ويلزمها

ويلزمه الا ايضا ما يجزئ عنها وان قال على حجة ان شاء فلان فشاؤه لزمته ولا ينعى  
منه فلان على المجلس كالوعلى ايجاب الحج بكلام فلان ومن نذر ان يتصدق  
بماله يتصدق بحسن ما يجب فيه الزكاة ومن نذر ان يتصدق بمكة او بجميع ما يملكه  
لزمته الصدق بالجميع ويقال له امك ما تنفق على نفسك وعيالك الى ان يكتسب  
فاذا اكتسب ما لا يتصدق بمثل نذر مباح لم يلزمه شيء كقوله الله على ان اكل الخبز  
او اشرب الماء او اللبس او نحو ومن نذر ان يقبل فلانا او نوى بفلانة او نحو ذلك  
من المحرمات لم يفعل حتى يجتنب فيكفر كفارة بين وان حلف بنحو ولده او  
غيره من بني آدم من لا يعمل قتل فغلبه في الحلف بنحو ولده شاه ولا شيء عليه  
في الحلف بنحو غيره سوى الكفارة وقال محمد يلزمه بنحو غيره ما يلزمه في الولد وقال  
ابي يوسف لا شيء عليه في ذلك كله سوى الكفارة وبه نأخذ والله اعلم بالصواب

### كتاب الوقف

قوله الا ان يحكم به حاكم او يعلقه يوتة مثل ان يقول اذا مت فقد وقفت دارى  
على كذا وقال ابو يوسف بنزول ملكه بحد قوله وقفت دارى على كذا وقال  
محمد شرط آخر ان يجعل للوقف متوليا ولية اليه ولا يتم الوقف عند ابي حنيفة  
ومحمد حتى يجعل اخر له جهة لا تنقطع ابد او قال ابو يوسف ان سمي فيه جهة ينقطع  
جازوا بعده للفقراء وان لم يسمهم وعليه الفتوى واذا جعل الارض او الدار  
وقفا على الفقراء او ما يروى البرقة اى خليفته ان جعلها وقفا حال  
حياته ولم يجعل وصية بعد وفاته فانه يكون هذا الوقف صحا في حق الصدق  
بالفعل وبالسكنى في الدار الى حين وفاته ويكون رقبا لارض باقية على ملكه حتى يكون  
له بيعها وتصرفات الملك فيها واذا مات يكون ميراثا عنه وهذا معنى قول القائل  
ان الوقف لا يجوز عند ابي حنيفة لان مثل هذا الوقف لا حكم له عنده سوى النذر  
يتصدق عليه ومناقبه واذا حازت الورثة هذا النوع من الوقف جازوا  
مؤدرا بحيث لا يتطرق اليه البطلان بقوله ابد افا ما اذا وقف في حال حيوت  
واوصى به بعد وفاته لا خلاف في جوازه لكن ينظر حينئذ ان خرج من الثلث يجوز  
في الكل وان لم يخرج من الثلث يجوز الوقف بقدر الثلث ويبقى الباقي الى  
ان يظهر له مال آخر او يجزئ الورثة فان يظهر له مال ولم يجز الورثة يقسم الفل  
بينهم الثلث للوقف والثلث للورثة وان دفع الاموال فاضى فامضى الوقف  
بناء على دعوى صحيح وشهادة نافية على ذلك 2 انكر الواقف صح الوقف ولو

ارض او داره  
لا بد من الصريح بانها موقوفة  
او على الفقراء

اداء حارة الورثة وقفا  
مكون لار ما عدى اجمعهم



شهد الشهود على الوقف من غير دعوى **يُقبل القاضي** لأن الوقف حق لله تعالى ولا يشترط الدعوى في حقوق الله تعالى وإذا وقف في مرضه وأوصى به فهو حالة الصحة سواء إذا كانت البعثة مشهورة بالوقفية جازت الشهادة على الوقفية مطلقا وإن لم يعرف الشهود وقفيتهما إلا بالشهرة وبهذا الطريق يدوم الوقف وقف الشارع جائز عند أبي يوسف وقال محمد لا يجوز **فصل** رجل وقف أرضا على أن يكلها لأخاه إلى غلته تصرف إليه مع الوقف كاشروط ولو جعل جميع علة الوقف لنفسه أن يأكل منه لظلم ما دام حيا وأقامت كل لولاه مثل ذلك وكذا الولد ولله إبداء ما يتناسلون ياكلون ويضطهون جازا الوقف على هذا الشرط وهذا قول أبي يوسف وأتفق المشايخ عليه أن يتصدق بنفس الدار وإن شأ بهما وصرفه عنها إليهم وإن قال داري هذه صدقة موقوفة على المساكين يكون وقفا عليهم وإذا قال صفتي هذه للسبيل أو واري ولم يرد على هذا يكون وقفا إذا كان في بلد نفهم منه الوقفية الموقوفة بشرطها والسبيل المتعارف هو الوقف على العامة وما في المساجد من النحرات الممطرة أن غدرتها الفارس للسبيل كان لكل من دخل المسجد من المسلمين أن يأكل منها وأن غرسها للمجد لا يجوز صرفها إلى مطابخ المجد إلا لهم فالأهم كسائر الوقف وكذا إذا لم يبين ومن جعل بقرات له وقفا على رباط على أن ما حدث من لبنها يصرف إلى سائر السبيل جاز ذلك الوقف **فصل** وإذا وقع الوقف لم يجز بيعه ولما تملكه بوجه من الوجوه أبدا إلا أن يكون مشاعا فيطلب الشريك القسمة فتصح مقاسمة والتواجب أن يتبدل من ارتفاع الوقف بعمارة شرط الوقف ذلك أو لم يشرط ثم إلى ما هو إذا قرب إلى العمارة وأعم للصحة كالمدرس للدراسة والامام للمجد ثم الرأج والبطل كذلك إلى آخر المطالع هذا إذا لم يكن معينا فإن كان الوقف معينا على شيء يصرف إليه بعد عمارة البناء من وقف دار على سكنى وكده أو الفقرا فالعمارة وأعم للصحة كالمدرس للدراسة فإن امتنع من ذلك إذا كان عاجزا أجزأ الحاكم وعينها بأجرها فإذا انعمت ردها إلى امرأة السكنى وما انهدم من بناء الوقف والتدخرفه الترخا أو الحاكم في عمارة ذلك الوقف عند الحاجة وكذا حكم دياج لباك آخر قطعه منها بالشر من متوليها وأد أحضار المسجد لا

لا شرط الدعوى في الوقف

والنهي على من لم

محل ولا جاز إذا وقف على المسجد  
الامام والقدس للمدرس

الكعبة ولا اجل

إلى عمارة ونفقة ولم يكن له وجه آخر للنية تواجز قطعه منه قدر ما ينفق على عمارة ثم تنقضي الأجران عند الاستغناء ويجوز للمتولي إذا احتاج أن يستند على الوقف ليحصل ذلك في مصالح ذلك الوقف بأمر القاضي إذا اتفق المتولي من مال الوقف في مصالح نفسه عند الضرورة وانفق عوضه في مصالح الوقف برأي من القضاة ولو احتاط بمال الوقف منه والمحتاط جنيها ولو أعطى الكل الحلو للفقير وأخر القاضي منه وردة عليه برأي من القضاة وكذا أن انفق الجميع في مصالح الوقف برأي من القضاة وإذا استمر المتولي ما زاد من مال الوقف دارا لمصلحة الوقف ثم باعها جاز وإذا أجزأ المتولي دار الوقف أو دار كانت ومات قبل مضي المدة لم يتصل الأجران وكذا سائر العقود لم يتصل بموت المولى كالحليفة أو السلطان إذا مات لا تنعزل نوابه والأجران الطويلة على الوقف باطلة فإذا أجزأ دار الوقف أكثر من سنة واحدة لم يجز إلا إذا كانت المصلحة فيه وأما الصبي والمزارع عقي راجحاً ثلث سنين ولا يجوز أكثر من ذلك وبغير الفسخ لا يجوز أكثر من سنة وإذا أمست الحاجة إلى طول المدة فانه يعقد عقودا مترددة كل عقد على سنة فيكتب استأجر فلان سنة كذا إذا أرض كذا وإذا أركب اثنين سنة عقد كل سنة من غير أن يكون بعضهم شرطاً لبعض وإذا أراد المتولي أن يفرض تولية الوقف إلى غيره عند موته يجوز كالزوجة أو من غير عند موته ومن طلب التولية لأولاد كالفقهاء يفتى بالعمان في عقد عقار الوقف ومن غصب منافع الوقف وسحقها كل ما هو اتفق للوقف فيما اختلف فيه العلماء نظر للوقف وصيانة لحق الله تعالى وإبقاء الخيرات والله اعلم بالصواب **كتاب البيوع** العقود الشرعية التي شرعت لتملك الأعيان المأثمة ومنافعها بعوض ويجوز عوضها ببيع فابيع منها لتملك الأعيان بعوض والأجران تملك المنافع بعوض والصدقة للملك الأعيان أو المنافع بعوض والعوض والهبه لتملك الأعيان بعوض وعوض وعوض والأعيان لتملك المنافع بعوض والعوض والوصية لتملك الأعيان أو المنافع بعد الموت بعوض وعوض ومعنى العوض هو الدنياء والبيع ثلثة أنواع صحيح وفاسد وباطل فالبيع مبادلة المال بالمال الخالي عن المفسد والمفسد مبادلة المال بعين المال كبيع الدار بالخر أو الخبز بالخبز أو ما يمكن فيه مفسد ضرر والباطل مبادلة غير المال بالمال أو بعين المال كبيع الخبز بالخبز أو بالخر



او يابطل المني كحر كالحال او غير فالاول بقيد الملك في الحال والثاني بخد القبض  
 والثالث لا يقيد الملك اصلا ثم البيع يتعقد بالايجاب والقبول اللفظي او ما قام مقامهما  
 ويمنع ان يكونا بلفظ الما في قوله بعت واشتريت حتى يتعقد العقد بدون البينة  
 وكذا سائر العقود الا النكاح اذ قال زوجي فقال زوجتك فانه يجوز استحسانا  
 اذ كان احد لفظيه مادنيا والاخر مستقبلا وان طر يوفاه اقال البائع بعت  
 منك هذا بكذا او قال المشتري اشتريت اذ قبلت اذ اجرت او فعلت اذ رضيت  
 ومع كل واحد منهما قول الآخر وفهم العقد البيع وكذا اذا ابدى المشتري وقال اشتريت  
 منك هذا وقال البائع بعت منك او اعطيتك اذ رضيت او امضيت وان قال للبائع  
 يعني فقال بعت لم يتم البيع حتى يقول المشتري قبلت اذ يحرم وكذا اذا قال البائع  
 اشترمني فقال اشتريت لم يتم حتى يقول البائع بعت وما يقوم مقامه وكذا اذا دخل  
 اللفظان من ركن واحد لم يتم البيع ايضا فان قال لعين اذ كتب اليه بعت  
 عندك فلان مني بكذا فقال اذ كتب بعت لم يصح ولو قال اشتريت اذ كتب اليه بعت  
 صح واذا اوجب اخذ المتعاقدين فالأخر بالخيار لمن شاء قبل وان شاوره او سكت  
 واليهما قام من المجلس قبل القبول بطل الاجاب واذا حصل الاجاب والقبول  
 في البيع الصحيح لم يتم البيع ثم لا خيار لو احدى منهما في الخاسر وعند الامن  
 عيب او عدم دونه ويتعقد البيع بالتعاطي بدس في حساس الاشياء بدون  
 الاجاب والقبول اللفظي وكذا في تفاسيرها في رواية محمد ولفظه عليه وفي  
 المشهور من الرد انه لا يصح في التفاسير وقول محمد صح لانه محال عن سراس  
 ويطلب مجلس البيع ما يطل مجلس الخمر وشرط البيع لا يتوقف وداء المجلس  
 بالاجماع وكذا شرط الاجاب والهبة والكتابة وشرط النكاح لا يتوقف ايضا  
 عندهما خلا في توقف واما شرط الخلع على مال فما كان من الزوج والمولي  
 يتوقف على قبول المرأة والعبد لما فيه من معنى التعليق قبل القبول وما كان  
 منهما لا يتوقف على اجاب الزوج والمرأة لما فيه من معنى المعاوضة وما لا يتوقف  
 اذا ارسل اذ كتب به الى المشتري او المستأجر او المحاب او الموهوب له و  
 كل موضع لا يتوقف شرط العقد يجوز رجوع العاقد عند قبل القبول ولا يجوز  
 تعليقه بالشروط والاحصار واسما يتوقف لا يفسخ رجوعه ويصح تعليقه  
 بها ويصح الآخر شران وسائر عقود على نفسه بالاشارات المفهومة كان

فان كان

فان كان الخرس طاريا لم يجوز ولا يجوز بيع المسابك وهو ما اذا التمسك ما اثنان  
 سلعة في محبة صاحبهما الى احدهما ينزع انه تم البيع ولم يتم وهي النبي صلى الله عليه  
 عن الجرس وهو الزيادة في اليقين على نية الشراء وعن السوم على سؤم اخيه  
 حال شرايه لا قبله وعن ملحق للجب وبيع الحاضر للبادي والبيع عند النداء  
 وكل ذلك مكروه ولا يفسد البيع به والقاء الحجر ليس ببيع لما وقع عليه ولا شرا  
 وكذا الملامسة والبيع ما يمين بالعقد والتمن ما لم يتعين وما تعين صلح  
 كل واحد منهما ثمتا ومما والدرهم والذنا يبرأمان ادا والاعيان  
 ليست من ذوات الامثال مبيعة ادا او المكيلات والموزونات والعدة  
 والمتقاربة تمن من مبيعة ومن الاعراض المشارة اليها لا يحتاج الى  
 معرفة مقدارها في جواز البيع والامان المطلقة لا يصح الا ان تكون معلومة  
 القدر والصفة وجوز البيع بتمن حال وموكل اذ كان الاخل مغلوفا فان  
 باع بتمن حال ثم اجل اجلا معلوما صار مؤجلا وكل ديس حال اذ اجله  
 مما حبه صار مؤجلا الا الفرض وجوز الزيادة في التمن من المشتري  
 وغير على ان يكون ذلك العيب كغيبا بالزيادة ومطالبا بها ولمحوا الزيادة  
 باجل العقد ولا يصح الا بالايجاب والقبول وان يكون المعقود عليه باقيا  
 اصلا وصفا قابلا للتصرف ابتداء وكذا يجوز الزيادة في التمن وكذا في  
 المهر والرهن والمستاجر والاجرة وجوز رخط البائع من التمن كهفته وارشاه  
 ومن اطلق التمن في البيع كان على غالب القابل للبد فان كانت النقود ومختلفه  
 فالبيع فاسد الا ان يبين احدها والتصرف في التمن قبل القبض جائز  
 وكذا في التمن في القبض ولا يجوز التصرف في راس مال السلم والمسلم فيه  
 ولا في اخذ بدلي التصرف قبل القبض ومن باع سلعة بتمن قبل المشتري ادفع  
 التمن او لا فادفع قبل البائع سلم المبيع ومن سلعه لمصلحة اذ تمنا بتمن  
 قبل لهما سلعا معا والبائع ان يمنع المبيع حتى ليستوفي التمن اذا كان كالا فادفع  
 كان مؤجلا ليس له ذلك وان كان المبيع ثائبا فللمشتري ان يمتنع من التسليم  
 التمن حتى يحضر المبيع واذا هلكت السلعة في يد البائع قبل القبض انتفى  
 البيع وهلك من مال البائع والمقبوض على سؤم الشراء مضمون بقيمته  
 اذ ادين بتمنه ولم يرض به المشتري فان قال البائع بعت من وقال المشتري

وسلم

دية

بعت



فان كان المتاع في يد المشتري فذهب فهو بعيرين وان كان في يد البائع فاعطى  
فهو بعير واحد اقبض المشتري المتاع بعير اذن البائع فيما له ان يمتعه فله ان  
ليسترد هاتمه حتى يقبض الثمن وكذا اذا اقبض الثمن زبونا رده واستكه الباع  
حتى ليستوفى الجيا د والبائع ان يجلس جميع البائع حتى ليستوفى جميع الثمن واذا  
اختلف المتبايعان في قبض البائع فقال المشتري لم اقبض وقال البائع قبضت  
وقال قول المشتري مع يمينه واذا اشترى جارية فلم يقبضها حتى رجعها فالتكاح  
جائز فان وطئها الزوج كان قبضها من المشتري ولم يطأها فليس يقبض استحقاقا  
وان اشان اشترى عبدا فتاب احدهما فله ان يرد الثمن كله ويقبضه فانه  
حضر الاخر لم يمكنه من نصيبه حتى تنقذ الثمن وقال ابو يوسف لا يقبض الا بيمينه  
وان دفع الثمن وقال الآخر عندك من فلان باله على اني صام من لك محضاية من  
الثمن سوى الالف ففعل جاز البائع والضمان وناخذ البائع الالف من المشتري  
والمحضاية من الضامن وان قال على اني صام من محضاية ولو يقل من الثمن صح  
البائع باله ولا شيء على الضامن ومن باع شخصاً على انه غلام فاذا هو جارية  
او ثل العكس فلا بيع بينهما ومن اشترى غلاماً فباع قبل نقد الثمن والعقب  
واقام البائع المينة على انه بعه فان كانت الغيبة معروفة يشتط وان كان  
لا يدرا ان هو بيع في ذم البائع ومن وجب له الحق في قرض او ثمن مبيع فاباع  
به شيئاً بعينه جاز وان لم يقبضه وان اشترى شيئاً بغير عينه فاقبضه  
قبل ان يتفرق جاز والابطال واجرة الكيل والوزان والذراع والعداد على البائع  
وكذا اجرة نقاد الثمن في رواية وفي رواية اجرة النقاد على المشتري واجرة  
وزن الثمن على المشتري واهل الذمة في الساعات وسائر المعاملات فيها  
بينهم كما للمسلمين الا في الخمر والخمر فان عقدهم على الخمر كعقد المسلم على الخمر  
وعقدهم على الخمر يركعدها على المشاة **فصل** وكل ما هو منقذ للقطع والقطع  
والقطع نفاية معاومة لا يدخل في البيع الا بالذكر وما هو معد للتأبير  
والفرايد دخل فيه بغير ذكر حتى ان من باع دارا دخل بها في البيع وان لم  
ليسته واذا باع ارضا دخل ما فيها من الخمر والخبز وان لم يسمه ولا يدخل البيع  
في بيع الارض الا بالشمسية ومن باع بخلا او خجل فيه ثم فترته للبائع الا ان  
يشرطها المتبايعان ويقال للبائع انقطعها وسلم البائع ومن باع دارا دخل

في البيع

في البيع مفاتيح اعلاقتها كما يدخل اعلاقتها المتصلة وما لم يكن متصلاً لا يدخل  
كالاقفال ويدخل في المبيع الواح باب الطائوت وبكرة البئر ولكاف المحار وشر  
الدائقة به وثوب الجارية والعلام الدائقة لها ومقود الفرس وقدر علط  
البحر من الارض ونحوها بتقاصر ورق وان اشترى بقر او شاة فولدت  
في يد البائع قبل قبض المشتري فهي وولدها للمشتري وبالثمن الذي اشترى  
به الام وان كان المشتري جارية فولدت في يد البائع فالمشتري بالخيار  
ان يشا اخذها جميع الثمن وان سكت ترك ومن اشترى متراً من قنطرة متراً  
فليس له الا ان يشترى به بكل حق هو له او مرافقه او بكل قليل وكثير هو  
منه وان اشترى بيتاً فوقه بيت بكل حق هو له لم يكن له الا على وان اشترى  
داراً جداراً ود هاتين الدلو والسفل والكيف وان اشترى بها بكل حق هو لها  
او مرافقها وكل قليل وكثير منها دخل فيها الطلة ولا يدخل الطلة في الاول  
عند ان حليفه ويدخل عندها وان اشترى بيتاً او متراً او مسكناً في  
دار لم يكن له الطريق الا ان يشترى به بكل حق هو له او مرافقه او بكل قليل  
وكثير هو له واذا اشترى جارية وهاتين الدلوين فلهما ما كان قنطرة البائع الا ان يشترطه  
المشتري فان كان لهامانية درهم وجب ان يكون الثمن اكثر منها ان كان  
من جنسه ولا يفتقر ان الاعن ثمناً يفي ذلك القدر وان اشترى غلاماً  
باله مثقال ذهب وفضة او داراً فيها نصفان نصف ذهب ونصف  
فضة **باب البيع الجارية مطلقا** **فصل** في بيع احد الشركاء  
نصيبه من دار غيرهما من الشركاء وغير جازين مشاعاً كان او مقسماً  
وتجوز بيع العقار قبل القبض عند ان حليفه وان يوفى خلاف محذور فان كان  
المشتري مما ينقل ويحول لم يجز بيعه حتى يقبضه وتجوز بيع الحنطة في  
سنبليها والباقي في قشرها وتجوز بيع الطعام والحبوب مكابله وسوا  
ومجازفة وما ناسسه وبوزن حجر بعينه لا يعرف مقدارها واذا عرف  
جارية الفلانة فباعتها وقال وخلف صاحبها ببيعها جاز ان يشر  
وطأها ولا باس ببيع السرفين وبكر بيع العذرة اذا لم تكن مخلوطة بالثوب  
وبيع ذود الفرس مع الفل والخلع الكوارات جاز وبذوقها لا تجوز  
وعند محمد تجوز وما لا ينحصر من الميتة كالعظم البابس ونحو جاز بيعه

رنة



والانتفاع به ويجوز بيع المرء والكلب والفهد والصقر وسائر السباع العالة  
وغيرها وجب ضمانها اذا اكلت وقال ابو يوسف لا يجوز بيع الكلب العقور  
ولا باس ببيع جز ومعلوم من التمر كالثلث والربع والقرينة جازة وهي ان الانسان  
اذا امسح اخاه ثمن نخلة في بستانه ثم كثر دخول المولى عليه فليشتري منه ثمرها  
برصها محررها **فصل** ومن باع ثمر قد بدأ احملها او لم يبدأ جاز البيع  
ووجب على المشتري قطعها في الحال فان شرط تركها على الخيل فسد البيع عند  
خديفة وان يوفى خلافا لمحمد وكذا اذا اشترى رطبة وشرط تركها انما  
فسد البيع وحسب الرطبة على المشتري حتى التمر وما امتاب التمر من جنسية جازي  
او جازية بعد قبض المشتري فمن ماله وان كان قبله فمن مال البائع وسقط  
البيع فيما بقي منها الا ان لسا المشتري ان ياخذ الباقي بحسنة وبيع في  
الجازية الجاني ومن اشترى مطخة باشجارها واشجار الارض لتركها فيها بدرهم  
مثلا من مغلومة كان فاحذت بعد ذلك له من غير جرح ومن كان لعنك هاتين  
الدائنين بمائة درهم فقال اخر قبضت هذه لاجلها لم تجز وان رضى البائع فانه  
لكل واحد منهما ثلثا مغلوما اذا رضى البائع وان قال بعت هذا الجرح حطة بمائة  
درهم فقال قبضت خمسة اقفر منها لزمته حخته من الثمن ان رضى البائع وبيع الاق  
ثم رجم انه عند جازي ومن غير لا يجوز حتى اذا قال هو عند فلان فبعينه فاعة  
منه وحده فلان لم يجز البيع وبيع ما ارسل من العنك في حطيم ما يمكن اخذه من  
غير صيد جازي وما كان في ماء لا يصطاد او يصطاد لا يجوز وكذا الطير في البيت  
والهوا ويجوز جلود السباع اذا كانت مذبوحة او مذبوحة وكذا الجلود الميتة  
المذبوحة وقيل ربحها لا يجوز واذا بلغ المسلم حرا وافقتمها ولا اثر عليه من  
كره له ان ياخذ في دينه فان كان البائع ذميا فلا باس ولو وكل مسلم ذميا  
ليشتري الحرة لزم المسلم وقال لا يجوز وان وكله ببيعها جاز ولا باس ببيع  
بسان مكة ويكره بيع اراضيها وعن ابو يوسف انه لا باس به ايضا دارها علو وكل  
فاشترى انسان سقاه واخر علو جاز فان وقع العلو والسفل جميعا فاج طيب  
العلو لم يجز فلوار اد صاحبه العلو ان يبيعه وان صاحبه السفلى لم يجز عليه  
ويقول لصاحبه العلوان شئت فابن السفلى وابن علوك عليه وامنع صاحبه السفلى  
عن سقاه حتى يودي النفقة وبيع الطريق رهبت جازي وبيع المسيل رهبت

بالماء

بطل ولا يجوز بيع الشرب ولا استئجار الامع الفرض ومن اشترى بطيخا او خيارا او رمانا  
او غير مما يختلف فيه الفتيور والكبير واليديد والريدي عدد امته مسي عن معين  
بدرهم ثم عزل ذلك العدد من الجملة وشرضا عليه فهو جازي وانما يقع البيع هنا  
عند التراضي وكذا اذا اشترى رطل لم بدرهم وعنده السباع واخذ المشتري ولده  
بيع بينهما مع قبل والاحد ولو قال ربي من هذا الجرح او من هذا الجرح رطل بدرهم  
فوزنه جاز ولا خيار له **فصل** ومن ذلك مملوكين صغيرين احدهما ذرهم  
محم من الآخر لا يفرق بينهما ومن اشترى دراعا مغلوما وكذا اذا كان احدهما  
كبير فان باع احدهما كره ذلك فصار البيع وقال ابو يوسف يفسخ البيع في الولد والوا  
وبه نأخذ وقال محمد اذا كانا اثنين متساويين كالاخوين والعين لا باس ببيع احدهما  
وان كانا كبيرين لا باس بالتفرق بينهما ومن اشترى دراعا مغلوما من ثوب معينه  
على ان يقطع البائع او المشتري ثمن مغلوم لم تجز والمشتري الفسخ فان لم يفسخ قطعه  
البائع لزمته البع ولا خيار له ومن جمع بين حرة وعبد او حرة وعصير وسمى لكل واحد  
ثلثا مغلوما بطل البيع فمهما عند اي خديفة وعند غير او بين عند ومندبر مع  
البيع الى عبد نحتته من الثمن ومن اشترى ميكة مكيلة او موزون او موازنة فاكما  
او وزنه ثم باعه مكيلة او موازنة لم يجز للمشتري منه ان يبيعه ولا ان ياكله حتى يعيد  
الكيل والوزن وان اشترى من وعامرا رعة فقبضه جازي بعه وان لم عدد فيه الذرع  
ومن اشترى صنعة طعام فقبضها جاز له ان ستمها وان لم ينقلها من موضعها ومن  
اشترى جارية على انه لم ينفذ الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع بينهما جاز وان قال الى اربعة  
ايام فسد البيع فان نفذ في الثلثة جاز البيع وقال محمد يجوز في الوصيين ومن اشترى  
عشرة منهم من مائة سهم من دار او حتمام جاز وان اشترى عشرة اذرع من مائة ذراع  
منهما لم يجز وقال الجازي فيك ومن اشترى متاعا على ان يحمله البائع الى منزله لم يجز  
وان اشترى على انه يوفيه في منزله جاز عند اي خديفة وان يوفى خلاف  
محمد وان كان البائع خارج المقص لم يجز في قوتهم وان اشترى زينا او عبدا  
على ان يخرجه بطرفه ويخرج عنه مقدار الظرف وان اشترى على ان يطرح مكان  
كل ظرف قدر مغلوما لم يجز **فصل** والكيل والوزن على من القدر والدر  
عن الصفة والقدر فقيما لا يضر التبغير لغير اصله وفيما يضر وحرف من ابيع  
صنعة على انها مئة فقيم بمائة درهم فوجد اقل كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ الموجود

لدين



عنه من الثمن وان شاء فسخ السع وان وجدها اكثر فالزيادة للبائع وان اشترى  
يومنا على انة عشرة اذرع بعشرة دراهم او ارض على الفصامائة ذراع بمائة درهم  
فوجدها اقل فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها بجملة الثمن وان شاكرك وان  
اكثر من الذرع الذي سماه فهو له والخيار للبائع وان قال بعثتها على الفصامائة  
ذراع بمائة درهم كل ذراع بدرهم فوجدها ناقصة فهو كل ذراع بدرهم وان  
فسخ البيع وان اشترى ثوبا كل ذراع بدرهم ثم علم ذرعة في المجلس فهو بالخيار  
ان شاء اخذ وان شاء تركه وقال يلزمه كل ذراع بدرهم علم اول يعلم ومن باع صبرة  
طعام كل قفيز بدرهم جاز المبيع في قفيز واحد لا غير عند اي خيفة ان لا يمتي جملة قفيز  
وان باع قطع غنم كل شاه بدرهم فالبيع فاسد في جميعها وكذا من باع ثوبا مزارعة  
كل ذراع بدرهم ولم يسم جملة الذرعان **فصل** ونقص الفضولي منعقد موقوف  
على ايجان ماله ان اجاز فقد عليه وله والا ينظر ويمسك الفضولي فسخ البيع  
قبل الاجاز ولا يملك منه النكاح وكل عقد له مجبر حال كونه موقوف  
على اجازته وما لا يجبر له لا يتوقف ويبطل في الحال حتى ان تعذر قات الفضول  
في حق النبي والمجنون لا ينعقد اصلا ويصح العقبى العاقل المجور منعقد موقفا  
على اجازة وليه وطلقة وعقاقة وارعانة واقرار لا يتوقف ولا ينعقد  
وسرطحة الاجازة قيام المتبايعين والمبيع والمجبر حتى لا يبيع الاجازة بعد  
واحد منهم ومن اشترى شيئا بعين بغير امر فجازا المشتري فزده وقال انك  
تبيع اذن ماله واقام البيعة على اقراره واقرار رب العبد ان لم يامر لم يقبل  
هذه البيعة وان اقر البائع بذلك عند الفسخ بطل ان طلب المشتري ذلك  
ومن عصب عتقه فباعه ففتمت المولى قيمته جاز بيعه وان اعتقه ثم ضمن القيمة  
لم يجز عتقه واذا اعتق المشتري من العاص ثم اجاز المولى البيع جاز القبول  
محمد لا يجوز وان قطعت يد العبد فاخذ المشتري الارش ثم اجاز البيع جاز  
المشتري ويتصدق بما اراد على بقية الثمن وان باعه المشتري ثم اجاز المولى  
البيع الاول لم يجز الثاني وان لم يبعه المشتري ومات في يده اذ قتل ثم اجاز  
البيع لم يجز ولا بأس ان يجز الرجل في مال اليتيم بائرا من له الامر فيه ولا ضمان  
عليه ان تلف **فصل** انسان قال لرجل اشترى فاني عتقت فاشتره فاذا هو حر  
فان كان البائع حاضرا او غائبا عتبه موقوف لا شيء على العبد وان لم يعرف مكانه رجع

المشتري على العبد ثم يرجع هو على البائع ولو ارتفعه والمسئلة بحالها لم يرجع عليه  
شيء وعند اي يوصف لا يرجع عليه في البيع ايضا ومن قال بعني هذا العبد لعلمان ثم انكر  
ان يكون فلان امر فان فلانا ياخذ وان قال فلان لم امر لم يكن له ان يسلكه  
المشتري فيكون بيما بالتعاطي والعهد عليه وان قال لعبد اشترى نفسك من موالك  
فقال للمولى بعني نفسي لعلمان بكذا فعقل هو الظاهر وان قال بعني نفسي ولم يقل لعلمان فهو  
حر وان قال لعبد لرجل اشترى نفسي من مولاي بالث ودفعها اليه فان قال اشترته  
لنفسه فالعبد حر والولا للمولى وعلى المشتري الف مثلها وان كان وصلة بشرا بعد فسخ  
اشترته وان لم يبين فالعبد للمشتري والالف للمولى وعلى المشتري الف مثلها  
وان وكله بشرا بعد فقال اشترته ومات عندى وقال الامر بل اشترته لنفسك  
فالقول للامر وان كان ربع الثمن اليه فالقول للمامور **فصل** واذا قال ثرى شيئا  
في رزق فوزن الرزق وهو اربعة ارطال فقال البائع الطرف غير هذا وهو طلاء  
فالقول للمشتري وان اقر البائع انه اجله بالثمن شهر او قد مضى وانكر المشتري  
مضيه فالقول للمشتري وان ادعى البائع انه باعه هذه البقرة بمائة درهم وادعى  
المشتري انه اشترى معها هذه الشاة الخمسين درهما فاقاما البيعة جعلنا للمشتري  
بمائة درهم وان ادعى انه باعه هذه البقرة بخمسين وادعى المشتري انه اشترىها  
بمائة درهم واقامة البيعة لزم البيع بالخيار وان اشترى جارية فوجد جفانيا  
فقال البائع بعثتك هذه واخرى قال المشتري تبين هذه المهيئة فخذها بالقول  
للمشتري مع مئنته والله اعلم **فصل** البيوع الفاسدة مطلقا او للشرط  
بيع الانوال بغير فاسد كبيع العبد بالحر وكذا ما جمل فيه احد عوضيه بهالة  
له تعضي الى المزارعة كمن اشترى شاه من قطيع اورد واعام من دارا وثوب  
او بلع شيئا بغيره او حكمه وما عجز عن تسليمه كبيع الابن وما يلحقه في تسليمه  
ضرب كالزواج جذع من سيف او حلية في سيف وما جمع فيه من مال وفسد  
صفقة واحدة كمن باع قرية ولم يستثنى المعابر والمساجد وما شرط فيه شرط  
فاسد والشرط ثلثة تجايز ومفسد وباطل فاجاز ما يقتضيه العقد وبطل  
كمن اشترى غلاما على انه خدمه او على انه كاتب او جارية على انه يطاها او على  
انها بكر والمفسد ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه منفعة لاحد  
المتعاقدين او المبيع اذا كان من اهل الاستحقاق كمن اشترى حبة على ان يطحن







واذا اراد البائع ان يشتري الجارية المبيعة يباعا فاسدا ليس له ان يايسترد لها  
 المبيعة يباعا فاسدا ليس له ان ياخذها حتى يرد الثمن الذي اخذ وان مات كان المشتري  
 حتى يها حتى يستوفي الثمن وان اشترى دارا فاسدا فبها ففعلية قيمتها ولا  
 ينقض البناء ويرد الدار فكل تصرف لوصلة الناصب ينقطع به حق الملك يمنع الفسخ  
 وما لا فلا والنكاح لا يمنع حتى الفسخ فان منع كان على المشتري مهر مثلها وما بقضها  
 التزوج والزيادة المنفصلة كالولد والشر والكسب والفلة لا تمنع الفسخ  
 فيفسخ وتترد الزيادة على البائع ولو زال ملك المشتري ثم عاد الى حكم ملك  
 الاول عاد حتى الفسخ كما لو رجع في الهبة او رد عليه خيار وان عاد حكم ملك مبتد  
 لا يرد المشتري بعق لان الاول فسخ والثاني اعتاق **باب** الاقالة وهي جارية  
 في البيع بمثل الثمن الاول فان شرط اكثر منه او اقل او جنسا اخر بطل الشرط ويرد  
 مثل الثمن الاول وقال ابو يوسف اذا كان قبل القبض جاز ذلك كله والاقالة  
 بعد القبض فسخ في قول المتكافئين بيع جديد في حق غيرهما في قول ابي حنيفة لا يقبل  
 الزيادة ولا النقصان في الثمن واذا ترك الشفعين الشفعة في البيع ياخذها في الاقا  
 ان شكا وقال ابو يوسف الاقالة بيع الا اذا اعتذر فيجعل فسخا وقال محمد هي فسخ لا  
 اذا اعتذر فيجعل نكاحا وقال زفر بن يحيى فسخ في حق الكل والاقالة قبل الكل فسخ في قولهم  
 جميعا وهلاك الثمن لا يمنع صحة الاقالة وهلاك المبيع يمنعها فان ملكه بغير البيع  
 جازت الاقالة في باقيه واذا اشترى جارية فقبضها ثم تقايلا واختلعا  
 في الثمن محالعا وتراد بعبود البيع الاول واذا استم عشر دراهم في كركطة  
 وتقايلا ثم اختلفا في القول فالقول للمسلم اليه ولا ينفذ السلم **باب**  
 خيار الشرط وهو خيار البائع والمشتري في البيع ثلثة ايام فماد ونها ولا يجوز  
 البراءة عند ابي حنيفة ولا يجوز اذا اسمى مدة معاومة وخيار البائع يمنع حرم  
 المبيع من ملكه فان قبضه المشتري وهلك في يده قبل القبض منه بالقيمة وان كان  
 بيد الثلثة فملكه الثمن وخيار المشتري لا يمنع حذو المبيع من ملك البائع  
 الا ان المشتري لا يملكه عند ابي حنيفة فان هلك في يده هلك بالثمن وكذا ان ظل  
 عيب وقال المبيع والثمن من ملك من له الخيار فان كان الخيار لهما مسدعة كل واحد  
 على ملكه ومن شرط الخيار فله ان يفسخ في مدة الخيار وله ان يختار وان ايجاز لغير  
 حصة صاحبه جاز وان فسخ لم يكن فسخا الا ان يكون الا حرا حرا وان مات من له الخيار

بطل خياره ولم ينقل الى ذريته وكل ما ينقطع خيار الغيب يسقط خيار الشرط ولا  
 يجوز شرط الخيار في السلم والقرف والنكاح ومن اشترى شيئا بشرط الخيار الغيب  
 جاز وايضا اجاز جاز وايضا ينقض من شرط خيار اربعة ايام واجاز  
 في الثلثة جاز البيع وان اراد له الخيار ان يحرم البيع في بعض المبيع دون البعض  
 لم يكن له ذلك الا برضا الآخر وان اشترى اثنان على انهما بالخيار فقبض احدهما  
 فليس للآخر ان يردده وقال له ان يردده وان اشترى ثوبين او ثلثة على ان ياحدا  
 شيئا بعشرين وهو بالخيار ثلثة ايام فان كانت اربعة اواب لم يجر ومن باع عبدا  
 على انه جاز او كانت مكان خلاف ذلك فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ بجميعه  
 وان شكا تركه ومن اشترى دارا على انه بالخيار فقبضت دارا الى جانبها بالشفعة  
 فله ان يرددها وان استرا امراته على انه بالخيار لم يفسد النكاح وان وطئها فله  
 ان يرددها وقال لا يفسد النكاح وان وطئها فليس له ان يرددها وان اشترى  
 عبدا بشرط الخيار فصدقه فطر على من يصير العبد له ويجوز اعتاق المشتري  
 اذا كان الخيار له وان كانت للبائع لم يجر عقده **باب** خيار الزوينة  
 من اشترى ما لم يكن فله بيع جاز وله الخيار اذا رآه ان شاء قبله وان شا  
 رده ومن باع ما لم يكن فله خيار له واذا قال قد رصنته من غير الزوينة  
 لم يسقط خياره وان وكل انسانا بقبضه فقبضه الوكيل ونظر اليه ولم يردده  
 لم يكن له ان يرد الامن عيب ولو كان مكان الوكيل رسول فله ان يردده وقال له ان  
 في الوكيل ايضا وان نظرا الى وجهه الصرة والى طاهر الثوب وطويلا الى وجهه  
 الجارية ووجه الدابة وكلها ولم يرد فله خيار له بعد ذلك وان رآه من الدار  
 سقط خياره وان لم يشاهد يومها وبيع الاعشى وشراون جاز وله الخيار اذا  
 اشترى ولا يسقط خياره بان جسد المبيع ان كان يعرف بالجنس والشم ان كان يعرف  
 بالشم ويدوقه ان كان يعرف بالذوق ولا يسقط خياره في المعاد حتى يوصف له  
 وان اشترى بطل رطل لم يعلم فباع منه ثوبا او زهنة او تلفه او حدث  
 ببعضه عيب لم يرد شيئا منها الا من عيب وكذلك خيار الشرط فان اشترى  
 مكيلا او مؤن وناقذ رآه قبضه وان كان الذي لم يرد مثل الذي رآه فهو ان لم  
 وان قال المشتري قد تغير فالقول للبائع مع يمينه وان اشترى مكيلا في الايام  
 مثل الحر والبصل والثوم فله الخيار اذا اراد ابي حنيفة وزوينة بقبضه لا ينقل



سواء كان ذلك مما يؤزن أو لا وقال أبو يوسف إذا أطلع مما يكال أو يؤزن قد  
 معضوفاً رطل أو مثلاً أو ربعاً فوضعه فليس له رد ما بقي وإن كان لا يكال ولا يؤزن  
 فله الخيار حتى يري جميعه ومن راي أحد الثوبين فاشترهما ثم راي الآخر جاز  
 أن يرد هاتين من مات وله خيار ردويه بطل خياره ومن راي شيئاً ثم اشتراه  
 بعد ذلك فإن كان على الصفة التي رآه فلا خيار له وإن وجد متغيراً فله الخيار  
**باب خيار البيع**  
 إذا أطلع المشتري على عيب في المبيع فله الخيار أن يشاء أن يبيع الثمن وإن شاء  
 رده وليس له أن يكسبه ويأخذ النقض وإن وجد بعض المبيع عيباً قبل القبض  
 فإن شاء أخذ الكل وإن شاء ترك جميعه ثم راي بعضه عيباً لزمه الذي لا عيب فيه  
 بخصته من الثمن ويسود المبيع إذا كان من مكمل أو مؤزّن من نوع واحد فليس  
 إلا أن يأخذ الكل أو يرد الكل وإن استحق بعضه فلا خيار له في رد ما بقي وإن كان ثوباً  
 فله الخيار وإن اشتري خفين أو ثخينين أو مفرغين باب وقبضهما ثم وجد باطلاً  
 عيباً ردهما جميعاً وإن اشتري عنداً قد مرّق ولم يعلم فقطع في يده فله أن يردّه  
 ويأخذ جميع الثمن وقال لا يردّه ويرجع ما سلف قيمته سارقاً إلى غير سارق وكل ما  
 أوجب نقض الثمن في عادية الخيار فهو عيب والأبواب البوال في الفراس والسمكة  
 عيب بالصغير ما لم يبلغ فإذا بلغ فليس مما مضى منه عيب فيه حتى يردّه بعد  
 البلوغ والخمر والد فر عيب في الجارية وليس عيب في العلام إلا أن يكون من  
 دواب الدنيا ولد الزنا عيب في الجارية دون العلام واستحاضة الجارية  
 وانقطاع حيضها وكفها دميّة عيب والجئون عيب في الجارية والثوب ليس  
 بيب إلا إذا شرط البكان فيودها لعدم المشروط وإذا قبض المشتري المبيع  
 وأدعى عيباً لم يجز له أن يدفع الثمن حتى يخلف البائع أو يقيم المشتري البيعة  
 وإن قال هو الذي عيب استخلفه ودفع الثمن وإن ادعى المشتري أن ثوباً لم يخلف البائع  
 حتى يقيم المشتري البيعة على أنه ابن عمه وإن أبرا المشتري البائع من عيبه  
 لم يبرأ من عيبه وإن أبراه من جميع الثوب أو من كل عيب فليس له أن يردّه بيب  
 وإن لم يبرأ من عيبه ولم يردّها وإن حدث عند المشتري عيب ثم أطلع على عيب  
 كان عند البائع فله أن يرجع بنقضان العيب ولا يرد المبيع إلا أن رضی البائع  
 أن يأخذ مبيعاً وأن قطع الثوب أو خاطه أو صبغته أو لث السون لم يفسد

ثم أطلع

ثم أطلع على عيب رجع بنقضانه وليس على البائع أن يأخذ وإن وجد الثوب عيباً بعد  
 ما صبغته ثم باعه رجع بنقضانه وإن اختلف البائع والمشتري في عيب حدث  
 مثله وقال المشتري كان عند البائع وقال البائع حدث عند المشتري قالوا  
 للبائع مع يمينه بالله تعالى لقد باعه وسلمه وما به عيب هذا العيب وإن اشتري سحرة  
 فأنزلت في يده أو أضافتها أو عابرة فوطيها فإن ذلك كله يمنع من الرد  
 وموجب ذلك الرجوع بنقضان العيب وسواء كانت الجارية بكراً أو ثيباً وإن  
 اشتري جارية ووجد لها عيباً ردها وبطبخها له غلظتها وإن جني عليها جناية  
 أو فوجها أو جني عليها إجنياً وحب برأس أو مهر ثم وجد لها عيباً رجع  
 بالنقضات وإن اشتري ناقة أو بقرة على الخالبون فجلدها مرة بعد أخرى بفس  
 بنقضان لئبها المفاكات مضرة رجع بنقضان العيب ولا يردّها دون لئبها  
 وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يردّها وبقيمة صاع من تمر ويحبس لها نفقه وإن  
 اشتري جوزاً أو بطيخاً أو دماناً أو نحوها فوجد فاسداً وإن كان لا يمتد لفشرة  
 يرجع بغيره على البائع وإن كانت له قيمة كان البائع بالخيار أن أخذ فشرة ورد  
 ثمنه على المشتري وإن شاء رده من ثمنه ما قيمته صححها ال فتمته معينا وركت  
 الفرس والوكيل بالبيع إذا رده عليه المنع بيب بحيث مثله لغير رضا لم يردّه  
 على الأمر وإن كان نقضاً رده عليه ومن باع عبداً فباعه المشتري ثم رده عليه بيب  
 فإن مثله لقضاء القاضي فله أن يردّه على باليه الأول وإن قبله لغير رضا فليس له  
 أن يردّه ومن اشتري عبداً فاعقه أو مات عند ثم أطلع على عيب رجع بنقضانه  
 فإن قتل المشتري العبد أو كان طعاماً فأكله ثم علم لم يرجع بيب في قول  
 أبي حنيفة رحمه الله وإن باع المبيع لم يرجع بيب سواء علم بالعيب أو لم يعلم وكذا  
 إذا عتق على مال أو قبله أجني ثم وجد به عيباً **فصل** وإذا وجد المشتري  
 بالمبيع عيباً فغرضه على البيع أو كانت جارية قبلها أو وجد لها عيباً فذاوها  
 أو كانت ناقة فاجرها أو ركبها أو ثوباً فلبسه أو دهنه فذاكله رضا بالعيب  
 فيبطل الرد والرجوع بالنقضات إلا أنه استحسن فيما إذا ركب لبيقتها أو ليرها  
 أو ليشري لها علفاً إن لا يكون ذلك رضا وإنما الرضى أن يركبها لحاجته ولو مكث  
 بعد الوقوف على العيب لم يرد في الحال مع القدرة على الرد كان ذلك رضا  
 والله أعلم بالصواب **باب المراجعة والتوبة**



المراجعة نقل ما ملكه الى غيره بالعقد الاول بالتمن مع زيادة ربح التولية  
 نقل بالعقد الاول بالتمن الاول من غير زيادة ربح ولا نفع المراجعة ولا التولية  
 حتى يكون العوض مضافا اليه مما له مثل ويجوز ان يضيف الى راس المال اخذه  
 العطار والصبي والطراز والسل واجرة الحال ويقول قام على بكدا ولا يقول اشتريته  
 بكذا فان اطلع المشتري على خباية في المراجعة فهو بالخيار عند ابي حنيفة ان شاء  
 اخذه جميع الثمن وان شاء رد وان اطلع على خباية في التولية اسقطها من الثمن  
 وقال ابو يوسف له الله يحوط بهما وقال محمد له لا يحوط بهما ومن اشترى نيا  
 فباعه بربح ثم اشتراه نائبا فان باعه مراجعة طرح منه كل ربح قبل ذلك  
 وان كان ليصرف الثمن ثم يبعه مراجعة وقال البيهقي مراجعة على الثمن لا خير  
 وكذا الماذون له اذا اشترى مملوكا واشترى المولى منه فباعه مراجعة طرح منه  
 ما دفع البايع والمضارب اذا اشترى من رب المال اسقط جميع الربح ورب المال اذا  
 اشترى من المضارب اسقط جميع حصته من الربح واذا حدث في البيع عيب او  
 كانت جارية نائبا فوطئها جاز البيع مراجعة وان لم يبين ولم يخاف العيب فعقد  
 او لعل احب من مرفة الارض او كانت بكدا فوطئها لم يبع مراجعة الا ان يبين وان  
 اشترى نيا نسبة فباعه مراجعة ولم يبين ثم علم المشتري فهو بالخيار ان  
 شاء اخذه وان شاء رد وكذلك ان ولاء وان استهلكه المشتري ثم علم لزمه ولا  
 يسقط نيا من الثمن وان باع نيا ولا يعلم المشتري بم يقوم عليه عند البيع وان  
 علم في المجلس ورجي به جاز ومن اشترى نيا لعينه او في دمه ولم يقضه لم يخر  
 التولية فيه ولا الشرك ولا الحوالة به ولا يجوز التولية ولا الشركة في المسلم  
 والله اعلم بالصواب **باب الربوا** وهو محرم  
 في كل وكيل وموزون يبيع بحسنه والغلة في الريا هي الاكيل مع الحبس او  
 الوزن مع الحبس فاذا بيع المكيل او الوزن بحسنه مثلا بمثل جاز وان تفاصلا  
 لم يحن ويجوز بيع المكيل بالموزون كيف ما كان يدا بيد وسنة وبيع الحنطة  
 بالخبز جاز عندنا وهذا هو وكذا بيع اللبن بالجبن ويجوز بيع القطن بغزله  
 كيف ما كان عند محمد له الله وهو لا صح وقال ابو يوسف له الله لا يجوز الامتساويا  
 ولا يجوز بيع الجيد بالردى مما فيه الربا الامتسايا بمثل واذا عدم الوصفان الحبس  
 والمعني المضموم اليه حل التفاضل والنسأ وان وجد حرم التفاضل والنسأ وان

وجد احدها وعدم الاخر حل التفاضل وحرم النسأ وكل شي يرض النبي عليه السلام  
 على تحريم التفاضل فيه كيلا يفهم كليل وان ترك الناس الكيل فيه مثل  
 الحنطة والشعير والتمر والمخ وما يرض عليه يحرم التفاضل فيه وزنا فهو موزون  
 ايها مثل الذهب والفضة وما لم يرض عليه فهو محمول على عادات الناس فيه  
 عقد الصرف ما وقع على حبس الامان بعينه فيه فتبض عوضه في المجلس وما  
 سواه مما فيه الربا لعنت منه النفس ولا يلزم فيه التفاضل ويجوز التفاضل  
 فيما لم يكن مكبلا ولا موزونا كبيع فلس بفلسين وقفا حة نقا حبة وبضه  
 بينين وحبة كعتين خلاف محمد له الله ولا بأس ببيع بيتي من الدنانير بحسنه  
 بعينه اذا فضه قبل الافراق عن مجلس البيع ولا يجوز بيع الحنطة بدينار  
 ولا سويقها كيف ما كان ولا يجوز بيع رقيق الحنطة بسويقها عند ابي حنيفة  
 وعندهما يجوز ولا يجوز بيع الحنطة المعلىة بعين المعلىة والمطبوخة بعين المطبوخة  
 وكذا التمر المطبوخ بعين المطبوخ ويجوز بيع اليايسة بالملولة والمسلولة  
 بالملولة والخبز احناس كالحنطة حبس والشعير حبس وانواعها سودا لايض  
 والاحمر وان باع حنطة بحنطة في سبيلها لم يجز وان باع قصيل حنطة  
 بحنطة كيدا او خبثا ما جاز ان لم يستطع تركه وبيع الرطب بالتمر والذهب  
 بالزبيب والرطب بالرطب والحبس بالحبس مثلا بمثل جاز ولا يجوز بيع  
 الزيتون بالزيت والسهم بالتيق حتى يكون الزيت والتيق كما في الزيتون  
 والسهم فكيف الدهن بمثله والزيت بالتيق ويجوز بيع اللحم بالخوار عند  
 ابي حنيفة واي يوسف ويجوز بيع اللحم المختلفة بعضها ببعض تفاصلا وكذا  
 اللبان الابيض والبقر والقمم وظل الرمل بخل الحبس ويجوز بيع اللحم بالايصة  
 والشحمة متفاصلا وبيع الشاة التي في ضرعها لبن حبس لبنها على الاختلاف الذي  
 في اللحم اللحم ولحم الابل كلها نوع واحد وكذا اللحم البقر والجواميس ولحم المعز  
 والقمم ولا ريب في الرطب وعمله بين المسلم والحدي في دار الحرب والله اعلم

### باب الاستبراء

من اشترى جارية او ملكها بوجد من الوجوه فليس ان يطاها ولا يقيها ولا  
 يمسها بتمه ولا بالنظر الي عورتها حتى تستبرأ بحضة او شهدة ان كانت ممن لا  
 تحيض وان ارتفع حيضها وهي من تحيض تكفيها حتى يبين الفاعل حامل تم وطهيا



وعن أبي يوسف رحمه الله في ثمنه أنه مد ثلاثة أشهر وقال محمد بن ربيعة  
أشهر وعشرة أيام أن قبضها وهي حايض لم تحب تلك الحيلة من الاستبراء وكذا  
إذا حاضت بعد النكاح في يد البائع قبل القبض أو حتى تنهرا أن كان استبراءها  
بالشهر ويحب للبائع إذا أراد بيعها وقد كان يطاؤها أن يستبرئها بحبسه وليس  
ذلك واجب فان باعها ولم يغير ثمنها البائع عن موطن البيع أو لم يقبضها المشتري  
حيث نقابلها لقياس أن لا يطاها حتى يستبرئها وفي الاستحسان له وطاها  
من غير استبراء وإن اشترى جارية حاملًا من غير مولاهها ومن غير زوج  
لم يطاها حتى تضع فإن اشترى جارية لها نكاح ولم يدخل بها وقبضها كذلك  
ثم طلقها النكاح فالمشتري أن يطاها ولا يستبرئها والله تعالى أعلم بالصواب

### باب السلم

وهو عقد شرع بضعة لحاجات الناس وصورة قوله سلمت إليك دينارًا  
في كرهضة بيضا إلى سنة سلمها في سر ونحوه وأنه جائز في المكملات  
والموزونات والمعدودات التي لا سعادت وصفته وقدره عند الحينة لا اليسر  
كالجوز والبسطة وفي المدبورات عشرة شرائط تلزمه في رأس المال وهو  
معرفة نوعه وصفته وقدره عند الحينة خلافاً في المعين وكونه منتقداً  
سقط عنه خلافاً وقبضه في مجلس العقد شرط بالإجماع وسببه في السلم  
بينهما وهي معرفة سان حينه ونوعه وصفته وقدره وأن لا يكون من  
جنس رأس المال ومما يقدر بتقديره وأن يكون مما سلف بالبيع حتى لا يجوز  
السلم في الأمتار لا في الفلوس وأن يكون موقفاً معلوماً أقله شهر ودوي  
ثلاثة أيام وأن يكون موجوداً حين العقد إلى حين الحبل وبيان مكان الألف  
لما له محل وموعد عند أبي حنيفة خلافاً لما أن سلم في مكاتب عدداً فلو كان  
رأس المال فيه فلوساً لم يجز ولا يجوز السلم في الحيوان ولا في أطرافه ويجوز  
في السمك المالح وزناً وزناً معلوماً ولا يجوز في الطري إلا في حينه ويجوز  
السلم في النخلة والأبنة والآخر في السلم أي اللحم وقال أن يسمى موضعاً  
وصفاً معلوماً جاز فكل ما أسكن ضبط صفته وسعره مقدار جاز السلم  
فيه وقلاً فلو كان لا يمكن نقضه ليجوز إلى حال الأول كالقطن مع الغزل  
الرفيق والقول مع التواب والسعر مع المسح يجوز أسداً أحدهما في الآخر

وما

وما يمكن نقضه كالصوف مع اللبنة والصفر مع الفلوس والسيف مع  
الحديد لا يجوز ويجوز السلم المتري الناطق منه ولا يجوز السلم رب التمد  
في الناطق منه ويجوز السلم بمكيال رجل بعينه ولا بداع رجل بعينه ولا خير  
في كيل لا يعرف وإن كان به جاز ولا يجوز السلم في طعام مربة بعينها أو غرة  
تخل بعينها ولا يجوز السلم في الخلود عدداً ولا في الخطب حزماً ولا في الرطبة  
حزماً فإن أسكن معرفة قدره من غير زيادة ولا نقصان جاز ولا يجوز في البطيخ  
والزيتان ويجوز في الصوف وزناً ولا يجوز عدداً وكذا أن شرط من غنم بعينه  
ولا بأس بالسلم في العسل وعرضا ورافة ورفعة وسعة ولا يجوز السلم  
الذي والخواهر والمحرز ولا بأس به في الدين والأخذ إذا سمي مبلغاً ويجوز  
السلم في المكمل وزناً وفي الموزون ككيلاً ويجوز السلم بمكيال فيما بوزن  
وما بوزن فيما يكال ولا يجوز السلم المكمل في المكمل ولا الموزون في  
الموزون إلا الذهب والفضة في غيرهما من الموزونات وإذا سلم عشرة  
ديارهم في ثياب خضراء وقدرت عليهم لم يجز عند أبي حنيفة حتى يبين كم  
سطار رأس مال كل واحد منهما وقال أبو حنيفة وإن لم يبين ولا يجوز إلا قال في  
أحدهما عندهما وإن السلم بينهما أو باء أو نحوه جاز وإن لم يبين في ثلثهم وإن  
سلم إلى رجل مائتي درهم في كرهضة مائة مثقالين على المسلم إليه فالسلم  
في حصة الدين باطل وإن قال حنيفة جرجانية وإن قال حنيفة حدثت  
ثم يجوز لأنها في الحال معدومة ولا بأس بالسلم في نوع واحد مما يكال أو بوزن  
على أن يكون حلول بعضه في وقت وبعضه في وقت أخذ ولا يجوز السلم  
إلى وقت مجهول **مسألة** وإذا وجد المسلم إليه بعد الأمانة رأس  
المال ربي فأنه يرجع ما استبدل بطل السلم عند أبي حنيفة خلافاً لما إذا  
قبض بدله في مجلس المد وأن يجوز به صح في قولهم وإن وجله رصاصاً أو  
سوقاً أو أسحق في يده بطل في قولهم وإن وجد بعضه كذلك بطل من السلم  
بقبضه وإن وجد بعضه لغيره أو بخرجه فإن كان أقل من البضء استبدله بغير  
السلم السمتان وفي رواية محمد بن عمار عن أبي حنيفة وإن قبضت برب السلم المسلم  
فوجد به عيباً رده وأخذ مثله سليماً فإن حدث عنه عيب عيب أخراً فالسلم  
إليه بالخيار أن شاء أخذه معيباً بالعيبين وعاد رب السلم إليه وإن ساءل ذلك



راسي عليه وقال ابو يوسف ان ابي اخذ بالعينين كان رب السلم بالخيار ان  
 سار احسن ما قبض ولا يبي له غير فلو سار ودمت له معينا بالعب الاول يرجع  
 عليه سلمه وقال محمد ان ابي ذلك عزم نقصان عيبه من راس مال السلم  
 وان كان العيب من جانبه اجبني بحسب ما يبي رب المال ولا سبيل ابي رده  
 وانه يبي لو احدهما على صاحبه فقال ابو يوسف لغير رب السلم للمسلم اليه  
 مثل ما قبض منه ويرجع مثل سلمه وقال محمد يرجع رب السلم بنقصان عيب  
 سلمه من راس المال الا ان لقبض عوضه في المجلس قبل الافراق ومن وكل  
 بطل السلم له دراهم في كرحضة فاسلمها الوكيل بتوسط السلم من جانين بان كان  
 دفع الدراهم من عنده رجع لها على الامروان وكل ما يخذ له دراهم في كرحضة  
 فاسلمها الوكيل ورفعهما الى الموكل ثم يسلمها اليه فالحضة لصاحب المال  
 على الوكيل والوكيل الذي دفع اليه الدراهم صاهاه فضا عليه لانه لم يسلم اليه  
 ومن اسلم حاربه في مائة كرحضة وقبضها المسلم اليه ثم تقابلها كانت في يد  
 المسلم اليه فعليه قيمتها وكذا ان تقابلها بعد موت الحاربه وان اسلمها نقدا  
 ثم ماتت في يد المشتري بطلت الاقالة وكذا ان تقابلها بعد موتها **فصل**  
 وان اختلفا فقال المسلم اليه سرتك رديا وقال رب السلم لم سرتك رديا  
 فالقول للمسلم اليه وان قال رب السلم له اصل وقال المسلم اليه لم يكن له  
 اجل فالقول رب السلم واذا حل الاجل فلم يقبض السلم حتى انقطع فرب  
 السلم بالخيار ان سار فسخ السلم ورجع براس ماله وان سار صبر الى وجوه  
 مثله فيما ضله له وليس له ان ياخذ من غير مجلس ويجوز ان ياخذ من غير  
 صفته اذا راضيا عليه ولا بأس بالاقالة في السلم فكل وفي بعضه دون  
 البعض وليس لرب السلم ان يشتري من المسلم اليه بعد الاقالة براس المال  
 سنا قبل قبضه فانما تقابلها لم يحز ان ياخذ رب السلم الا راس ماله ولا  
 يجوز ان ياخذ في السلم الا سلمه ورأس ماله ولا يجوز اشتد الهما ويجوز  
 الامتناع عن السلم منه وانما راس المال فسخ ولا بأس ببيع السلم قبل قبضه كرا  
 ومولية ويجوز الحوالة والصك فالا بالسلم فيه ولا يكون براس المال الا  
 ان يعصر في المجلس قبل الافراق ولا يجوز بيع السلم عن عليه ولا من غير  
 ويحل السلم لموت المسلم اليه ولا يحل عت رب السلم واذا اسلم في كرحضة

فاما حل الاجل استري المسلم اليه من رجل كما وامر رب السلم ليقبضه لم  
 يكن قبضا وان امره ان لقبضه له اولا ثم لقبضه لنفسه حاز وان لم يكن سلم  
 او كان قرضا فاجز يقبض الكرحبان لبعضه مرة وان اسلم في كرا وامر المسلم  
 اليه ان يجل الكري عزير رب السلم فتعمل حال عيبه لم يصرفا ايضا ولو كان  
 مكان السلم بيعا حاز وصار قايضا اذا كان الكرمعينا وانا ابي السلم اليه السلم  
 فيه اجور مما سرت واستزاد درهما او نقص وصفا وزاد درهما في المكمل  
 والموفون لا يجوز عند ابي حنيفة ومحمد عند ابي يوسف يجوز ولو ابي بكر  
 فتدا او نقص فتدا واستزاد دراهما حاز وفي المدرع في القندان كان يوم  
 السلم بين حصه كل ذراع من الثمن حاز وان لم يكن لا يجوز عندها خلاف  
 ابي يوسف ولو ابي ما يريد وصفا في المدرع والمقدر واستزاد درهما حاز  
 بالاتفاق ما نقص وصفا ورو عليه شيئا لم يجوز عندها خلا لابي يوسف  
**باب الصرف** وهو بيع الذهب بالفضة وعكسه وبيع الذهب  
 بالذهب والفضة بالفضة فان باع فضة بفضة او ذهبا بذهب لم يحز الاستدا  
 بل وان اختلفا في الجودة والصياغة ولا يجوز محاربه وكذا سائر المكملات  
 والموزونات مجتمعا فان تضارفا فهما محاربه ثم عرفا ورثهما في المجلس والكيل  
 حاد وبعد الافراق لم يحز وكلاهما حاز فيه التقاض صل جارت المحارقة فيه ومالا  
 يكال ولا وزن من حنينة واحد كئوب هروي بنوبين هروين اوسيف  
 سيعين او انا بانامين او عبد بعدين اوتاة سنانين وسائر العروص  
 حاز بيعها بيا سيدة وهد من قبض العوض قبل الافراق واداباع الذهب  
 بالفضة حاز التفاضل ووجب التقاض فاذا افترقا في الصرف قبل  
 قبض العوضين او احدهما بطل العقد ولا يجوز التصرف في بدل الصرف  
 قبل قبضه فان حوالة من الصرف فضا صا بدين كلن وجب قبله حاز استحا  
 ومن كان عليه دراهم فاعطاه دنا بدين او كان عليه دنا بدين فاعطاه لها درهم  
 فلا بأس اذا افترقا وليس بينهما يبي ولو جعلاه فضا صا بدين وجب عليه  
 بعد عقد الصرف لم يحز ولو وجب عليه مثل ما وجب لصاحبه بعض يجوز ان  
 غضب منه شيئا بعد عقد الصرف او اقرضه اياه صار قضا صا وان لم يكن يقايضا  
 فان كان احدهما افضل فاراد صاحب الفضل ان يجعله قضا صا بالاذن حاد



فان الى الآخر ومن باع ديناراً بعشرة دراهم فلم يقبض العترة حتى اشترى  
 لها ثوباً فالبيع في الثوب فاسد ولا يجوز ان يريه من ثمن الصرف ولا ان يهبه  
 له او يتصدق به عليه قبل القبض فان فعله وقبله الاخر بطل الصرف وان لم  
 يقبله كان الصرف بحاله ولا قيمة للصالح والمورد بحبها وانما يقبضها بعين  
 حبها فان باع انا فضة بذهب او عرض ممتناً استمر من دونه جاز وان كسر  
 حلياً او انار او سوراخه من عجزته وسرط الحيار والجل في الصرف باطل فان شرط  
 ثم اسقطه قبل التفرج جاز الصرف وكذا ان شرط الحيار في السلم ثم اسقطه السلم  
 وان طال مجلس المتعاقدين او اسقطا فيه بشراخداً او قاما بشيان معا او انما لم يطل  
 بذلك كله وان لم يكن مع واحد منهما بشي ثمناً فدام افتراق في المجلس وتقابضاً جاز  
 ويجوز الجمع بين الصرف والبيع في عقد واحد وينصرف العقد الى الصرف من باع سيفاً  
 محلياً بمائة درهم وكذا اذا قال خذ هذه الخمسين من مثنها فان كسر  
 تقابضاً حتى افتراق بطل العقد في الحلية والسيف ان كانت الحلية لا تخلص  
 الا بضر فان كانت تخلص بعين ضرر جاز البيع في السيف وبطل في الحلية ومن  
 باع انا فضة وقبض بعض ثمنه ثم افتراق صح البيع فيما قبض وبطل فيما لم  
 يقبض وكان الا نامت ترك بينهما وان استحق بعض الا كان المشتري بالخيار  
 ان شاء اخذ الباقي بحصته وان شاء رده وان باع قطعة نفقة فاستحق بعضها  
 اخذ ما بقي بحصته ولا خيار له وان اشترى منطقة او سيف محلي بذهب او  
 فضة بمنهما اكثر من الحلية جاز ويقتدرها او اول لم يجز وان باعه بغير حبس  
 الحلية جاز متناً ضلاً فوجب التقاض في حصة الحلية وان باع ثوباً ونفقة فضة  
 ثوب ونفقة فضة فالثوب بالتوب والفضة بالفضة او كل ثوب بفضة وان  
 اشترى ثوباً وعشرة دراهم كساه واحد وعشرة دراهم كانت العترة بعشرة  
 دراهم والثاء بالتوب وان باع درهمين ودينارين ودرهم جاز جعل  
 كل واحد من الجنتين بالجنى الاخر ومن باع احد عشر درهما لعشرة دراهم ودينار  
 كانت العترة بمثلها والدينار بالدرهم ويجوز بيع درهمين بدينارين  
 بدرهم علة بدرهم صحيح درهم علة ومن اعطى صديقاً درهما فقال اعطني  
 ثمنه فلوساً ونصف درهما صححاً صغيراً ورنه نصف درهم الاحب  
 منه العقد في الجميع عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وابي يوسف

وقال

وقال محمد بن النخعي في الفلوس جاز وفي الدرهم الصغير لا يجوز وهو قول ابي يوسف الاول  
 ولو اعطاه درهمين او رنة نصف درهم الاحبة وبالباقى فلوساً جاز وكانت الفلوس  
 بنصف درهم وحبة ونصف درهم الاحبة بمثلها ومن اشترى قلب فضة ورنه عشرة  
 دراهم بعشرة دراهم وتقابضاً وافتراقاً التقيا بئذ ذلك فخط عنه البايع درهما  
 او زاده المشتري درهمين او قبله الاخر ذلك فسد البيع عند ابي حنيفة وقال ابي  
 يوسف وقال محمد بن النخعي في الفلوس جاز وفي الدرهم الصغير لا يجوز وهو قول ابي يوسف  
 الاول ولو اعطاها درهما وقال اعطني به درهما صغراً ورنه نصف درهم الاحبة وبالباقى  
 في فلوساً جاز وكانت الفلوس نصف درهم وحبة ونصف درهم الاحبة بلمله  
 ومن اشترى قلب فضة ورنه عشرة دراهم بعشرة دراهم وتقابضاً وافتراقاً التقيا  
 بعد ذلك فخط عنه البايع درهما اذ ان اشترى درهما وقبله الاخر ذلك فسد البيع  
 عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف الخط والزيادة باطلان والعقد الاول صحيح  
 وقال محمد الخط جاز والزيادة باطل والعقد صحيح وان وجد بعد الافتراق  
 ريوفاً او بهرجة داه واستدله في مجلس الرد فان كان اول من انصف صح الصرف  
 وان كان اكثر بطل في حصة الردود وكان القلب سركا بينهما وقال لا يتبدل  
 وان وجد ريوفاً وان وجد الافتراق درهما فما فوقه ستوقاً او رصاصاً استقص  
 الصرف وكان القلب سركا والريوب الدراهم المغشوشة واليهجرة المضرب  
 في غير ارض الضرب السلطان والسوق صفة محو بالفضة وقيل الديوفا التي  
 زينة بيت المال واليهجرة ما لا يقبل التجار والحديد والنحاس الدراهم الغضة فهي  
 ما حكم الغضة لحرم العمل **فصل** واذا كان الغالب على الدراهم الغضة  
 فهي في حكم الغضة وان كان الغالب على الدنانير الذهب فهو في حكم الذهب لقصر  
 فيها من حرم المتاع ما يغير في الجياد فان كان الغالب عليهم الفسار فلها في  
 حكم الدراهم والدنانير فان شئت حبسها بتناصلاً جاز وكان كسح الحلاس  
 بالجنين وان اشترى بها سلعة ثم كسدت او ترك الناس المعاملة بها بطل  
 البيع عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف علمها قيمتها يوم البيع وقال محمد عليه  
 قيمتها آخر ما يعامل الناس بها ويجوز البيع بالفلوس فان كانت نافقة جاز  
 وان لم يعين وان كانت كاسدة لم يجز البيع بها حتى يعينها واذا باع بالفلوس  
 النافقة ثم كسدت بطل البيع عند ابي حنيفة ومن اشترى شيئاً بنصف درهم









فلوس جازا البيخ وعليه ما يباع نصف درهم من الفلوس **فصل**  
 واذا افترض فلوسا او حيا من الدراهم فكسدت لتعليق مثلها وفي رواية  
 قيمتها وهو قولها عند ابي يوسف بغير القيمة يوم العرض وعند محمد يوم  
 الكساد ويكره كل فرض كحرق السهم وهي قرض استفاد به القرض من خطر  
 الطريق فان قضا احد من دراهمه جازان لم يكن شرط ولا باس بقول الهبة  
 ممن له عليه قرض والقرض في كل ما يكال ويوزن ويعمد ما لا يتفاوت حازر  
 وكان ابو حنيفة رحمه الله يكره قرض الخبز وهو قول ابي يوسف وقال محمد لا بأس  
 بفرضه موزونا ومعددا لان البلد عامه وموزونا خيرا ولو اقترض موحدا  
 او شرط التأجيل فيه بعد القرض فالاجل باطل لا يلزم رب الدين وما له حال فان  
 تفصل لتأجيله فهو محذور مناب ولو استقرض من دراهم بلد فاف من ذلك  
 البلد فطالبه بهارب الدين ولم يقدر عليها في ذلك البلد فان كانت تتفرق  
 تلك البلد او جدت ارثا صاحب الحق اجل قدر المسافة ذاهبا وجائيا وارثا اخذ  
 اخذ منها قيمتها وان كانت لا تسق فيها وجبت القيمة اذا كانت له على رجل  
 دراهم حاد فاخذ منه قيل بینه فانفق ثم علم انه لو كان وتوفاه فلا شيء له عند  
 ابو حنيفة وما لا يرد مثل الدوف ويرجع الجياد وان احدث عوض الجياد يعلم مريته  
 او مكمله او يوقا او سترة جاز ذلك ويكره الرضايه والعاقه وان يبر ذلك **للقض**  
 وقال ابو يوسف كل شيء من ذلك ما لا يجوز بين الناس ينبغي ان يقطع ويعاقب  
 صاحب اذا اتفق وهو يعرفه **فصل** وهو مشرع لدفع شر الجواد  
 عن الجار فاذا بيع عقارا او الشفع ان ياخذ بمنته والشفعة تحب ليلاد  
 لهر الخليل في نفس المبيع فان لم يكن بالخليط في حق البيع كالشربة الطريق  
 ثم الجار المارق ولا حق للتالت مع الثاني الا اذا سلم الثاني وكذا اللدالي  
 مع الاول ولا يكون الرجل بالحدود على الحايطة شفع شركه لكن يكون  
 شفع جواز واذا كان للعقار شفع امتا وبين فطلب احدهم الشفعه استحقها  
 كلها فان طلبها بعد ذلك من قبله شركه فيها وان اجتمع شفعاء متساوين  
 والشفعة بينهم على عدد رؤسهم ولا يعتبر اختلاف الاملاك وانظروا من هو  
 اشفع منه احدها الثاني كلها بان كان الاول جازا والثاني خليطا وان اشترى  
 دارين صفقة واحدة فلها شفع واحد واراد ان ياخذ احدها وان الاخرى ليس

كما الشفعة

ذلك واذا اشترى جماعة من واحد دارا صفقة واحدة فللشفيع ان ياخذ حصته احد  
 وان اشترى واحد من جماعة احد الجميع او ترك فان ادعى بضمير واحد لم يبطل  
 شفعته في الباقي وله ان ياخذ الجميع كذلك وفي البيع الفاسد والبيع بخيار البائع  
 اذا سقط الخيار وحل البعض وجبت الشفعة وخيار المشتري الشفعة في  
 الحال وان باع المشتري الذار ثم علم الشفع ان شاء اخذها بالبيع الاول  
 وان شاء بالثاني كان لم يبدعها ولكن وهب وسلم ثم جاز للشفيع والمشتري  
 والمؤموت له حاضر باخذ الشفعة ويكون له ذلك ابطال الهبة اذا كان بقضا  
 قاضي والشفعة واجبة في العقار وان كان مما لا يقسم كالرحا والحمام ومن اشترى  
 دار العرض اخذها الشفع بقيمتها وان اشترى بها بمكيل او موزن اخذها بمثل  
 وان باع عقار العقار اخذ احد الشفعين كل واحد منهما بقيمتة الاخر وان باع  
 مؤجلا فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها بمثل حال وان شاء صبر حتى ينقض الاجل  
 لم ياخذها وان اتبع ثمن ودفع اليه ثوبا عوضا عنه فالشفعة بالثمن دون  
 الثوب وان اشترى ذبي دارا جارا او خنزيرا وشفيعها دعي اخذها بمثل الجار  
 وقيمة الخنزير فان كان شفيعها مسلما اخذها بقيمتة الخنزير والخنزير والصغير  
 والكبير والمسلم والكذب في الشفعة سزا ويبطل شفعة الصغير ولبه فان لم  
 يطلب او اسلم بطلت وقال محمد وزفر وابن بكير ايلي لا يبطل وهو على شفعته اذا  
 بلغ والمائة ون له اذا كان عليه دين فباع دارا ومولاة شفيعها وكذا اذا باع  
 المولى والعبد شفيعها ولا يكون لو كحل البائع اذا باع وهو الشفعين الشفعة وو  
 المشتري اذا باع فله الشفعة **فصل** ومن اشترى ارضا وفي محلها  
 ثم اخذها الشفعين بتمها فان اخذ المشتري سقط عن الشفعين حصته وان اشترى  
 الشجر في ثلثي المشتري اخذ الشفعين بتمه فان اخذ المشتري فالشفيع بالخيار وان  
 شاء اخذ جميع الثمن وان شاء ترك لا يسقط شيء من الثمن وان كان في الارض رزق  
 اخذها الشفعين بزرعها نقلا كان او مذكرا فان حصده المشتري سقط حصته  
 عن الشفعين ويقوم عليه يوم وقع العقد عليه وكذا ان قطع شجر البستان سقط  
 حصته عن الشفعين وان انهدمت الدار او احرقت بناوها او جف شجر البستان  
 ففعل احد فالشفيع بالخيار ان شاء اخذ جميع الثمن وان شاء ترك وان شاء نقص  
 المشتري البستان قبل للشفيع ان شيدت حدة العروة بجمعها من الثمن وان شيدت فبيع

كل



وليس له ان يأخذ النقص واذا اشترى المشتري وغرس ثم قضى للشفعين بالشفعة فهو الحق  
ان يشاء اخذها بالثمن وقيمة البناء والغرس وان شاء كانت المشتري قلعة وان شاء الشفعين  
فبني وغرس ثم اشترى رجع بالثمن ولا يرجع بقيمة البناء والغرس **فصل** واذا ملك  
الشفعة بعوض هو مال وجبت فيه الشفعة والافلاحي لا يجب في الدار مروج عليها  
او نجال فيها او ليستاجر بها شيئا او يصالح عليها من دم عمد او يعتق عليها عبدا  
او يصالح عليها بانكار فان صالح عليها باقرار او سكوت وجبت الشفعة ولا شفعة  
في العراصة والشفقة وسائر المنقولات كالبيت والتجر اذا بيع دون العرصة ولا شفعة  
في الهبة الا ان يكون بعوض للشرط وان اقتسم الشركاء العقار فلا شفعة لجارهم  
بالشفعة وان اشترى دارا وسلم الشفعين الشفعة ثم ردوا المشتري خيارا ردها او  
او عيب بعتا فاضي فلا شفعة للشفعين وان ردها بغير رضا او تقيدا فلا شفعة  
الشفعة واذا بلغ الشفعين الدار بيعت بالف فسلم الشفعة ثم علم انها بيعت باقل  
او بمكيل او موزون قيمته الف او اقل او اكثر فلتسليمه باطل وله الشفعة او  
بين انها بيعت بدنانير قيمتها الف فلتسليمه له وكذا ان كان اكثر من الف  
فقبل انها بيعت بعوض فسلم ثمنين منها بيعت بغير اقل قيمة مما سلم او مثله واقل  
له ان المشتري فدان تسليم الشفعة ثم علم انه غير فله الشفعة وكذا علم انه اشترى  
مع غيره فله ان يأخذ نصيب ذلك ولو اخبر ببيع بعض الدار فسلم ثم علم انه باع  
فله الشفعة ولو اخبر ببيع الجميع فسلم ثم علم انه باع البعض صح التسليم ولا شفعة له  
وروي على العكس وان صالح على شفعة على عوض اخذ بطلت الشفعة وردها  
وكذا ان باع ما يشفع به قبل ان يقضى له بالشفعة بطلت وان ضمن المشتري الدار  
عن البايع بطلت شفعة واذا مات الشفعين بطلت الشفعة وان مات المشتري  
لم يطل واذا بطل عقد المشتري بوجه من الوجوه لم يطل حق الشفعين واذا اساء  
الشفعة المشتري لنفسه او لغيره او استأجرها او كانت ارضا فاخذها من ارضه  
بطلت الشفعة واذا قال الشفعين حين اخبر بالبيع الحمد لله قد ادعيت شفعتها  
او قال الله اكبر او لقي المشتري فناداه بالسلام او قال حين اخبر بالبيع من اشترىها  
او بكم يبعثها ثم طلب الشفعة فهو على شفحته في هذا كله ولو استغل بعجل آخر ثم طلب  
لا شفعة له ولا يكره الحيلة في اسقاط الشفعة عند اي تصرف ويكون عند مخرج  
فاذا باع دارا الامتداد رجع في طلب الحد الذي الى الشفعين فلا شفعة له وان اشترى

منها سهمان ثم ابتاع ليعتقها فان الشفعة للجار في السهم الاول دون  
الثاني وان اشترى نصف دار غير مقسومة فقا سبه البايع فحباء  
الشفيع فان شاء اخذ النصف الذي صار للمشتري او بديع سواء وقع  
نصيب المشتري من حياض الشفعين او لا وسواء كانت القسمة بغير  
رضاء او بقضاء وتسلم الشفعة قبل البيع باطل ولعل صحيح وان كان  
الشفيع جاهلا بالبيع او جاهلا بحق الشفعة **فصل** والشفعة  
يجب لعقد البيع وليست بالاشهاد وملايت بالاخذ اذا سلمها المشتري او لم  
لها حاكم وللشفيع ان يمنع من اخذ العقار بالشفعة وان بدل له المشتري  
حتى يقضى القاضي له بذلك واذا علم الشفعين بالبيع فادادوا الشفعة بغير  
ان تشهد في مجلسه دلت على المطالبة ثم ينهض منه فيشهد على البايع واذا  
كان البيع في يده او على المتناع او عند العقار فاذا فصل ذلك استقرت  
الشفعة ثم سقط بعد ذلك بالتأخير عند اي حيفه وقال محمد ان تركها  
شتم العبد الاستهاد بطلت واذا كان بين الشفعين وبين الطالب حائل فهو على  
شفعته وان طال الزمان والمارت الشفعين الاستهاد حين علم بالبيع وهو  
يقدر عليه وطلبت شفعة وكذا ان استهد في المجلس ثم لم يشهد على احد  
المتبايعين او عند العقار وادان تقسم الشفعين الى القاضي وارجى المشتري  
وطلب الشفعة سال القاضي المدعي عليه فان اعترف بمكته الذي ليسفع  
به ولا كلفه اقامة البينة فان عجز عنها استخلف المشتري بالله ما يعلم  
انه مالت الذي ذكر مما يشفع به فان نكل او اقام الشفعين البينة سال القاضي  
هل ابتاع ام لا فان انكر لا يتياع قال للشفعين انتم البينة فان عجز عنها  
استخلف المشتري بالله ما ابتاع او بالله ما سخرى عليه في هذه الدار شفعة  
من الوجه الذي ذكره ومن لعرض الشفعين البايع والمبيع في يده فله ان  
يخاصمه في الشفعة ولا يسمع القاضي البينة غي يحضر المشتري فيقسم البيع  
بشهادته ويقضى على البايع بالشفعة ويجعل العدة عليه ومن اشترى دارا  
لغير محو الخصم في الشفعة لا ان يسلمها الى الموكل ويجوز المنازعة  
في الشفعة وان لم يحضر الشفعين الثمن في مجلس القاضي واذا قضى القاضي  
والدار في يد البايع سلم الشفعين الثمن اليه وقضى الدار منه وقد افصح عقد



المشتري وان كان الدار في يد المشتري فبها منه وسلم الثمن اليه والبيع لا  
يصح ومعملة الشفع على من يقبض الثمن منه بالبيع كان او مشتري او وكيل وان  
اختلف الشفع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري فان اقام البينة بينة  
الشفع عند ابي حنيفة ومحمد هما الله وقال ابو يوسف البينة بينة المشتري  
وان ادعى المشتري مثنا وادعى البائع اقل منه ولم يقبض الثمن احدهما الشفع  
بما قال البائع وكان ذلك خطأ عن المشتري وان كان قبض الثمن احدهما  
بما قال المشتري ولم يثبت الي قول البائع وان اختلف الشفع والمشتري  
في قيمة العرض الذي اشتري به العقار فالقول للمشتري وان اقام جميعا  
البينة فالبينة بينة الشفع وقال البينة بينة المشتري وان اخطأ البائع  
عن المشتري بعض الثمن سقط ذلك عن الشفع وان خطب جميع الثمن لم يسقط  
عن الشفع شي وان زاد المشتري البائع في الثمن لم يلزم الشفع الزيادة  
وللشفع ان يرد الدار للشفوعة بخيار الروية وخيار العيب فان وجدها عيبا  
فله ان يرد هابه وان كان المشتري شرط البراءة منه والله اعلم بالصواب

### كما الاجارة

الاجارة عقد على المنافع بعرض ولا يضر حتى تكون المنافع معلومة  
والاجرة معلومة وما جاز ان يكون مثنا في المبيع جاز ان يكون اجرة والمنافع تارة  
تكون معلومة بالمدى كاستئجار الدور للسكنى والارضين للزراعة فيصح العقد  
على مدة معلومة اي مدة كانت وتارة لصير معلومة بالعمل والتسمية كمن  
استأجر رجلا لصنع له ثوبا او لحيط او استأجر دابة ليجل عليها مقدار معلوما  
او يركبها مسافة سماها وتارة لصير معلومة بالتعيين والامانة من استأجر  
رجلا لينقل له هذا الطعام فيحوز استئجار الدور والحواميت للسكنى وان  
لم يبين ما يعمل فيها وله ان يعمل فيها كل شئ الا الحدارة والقصاة والطحا  
ويحوز استئجار الاراضي للزراعة ولا يصح العقد حتى يسمى ما يزرع فيها او يقول  
علي ان يزرع ماشا ويحوز ان استأجر مساحة لبني فيها اول عرس بخلا او  
سجرا فانما انقضت مدة الاجارة لزمه ان يقطع البنا والعرس ويسلمها  
فأزعه الا ان يختار صاحب الارض ان يعزله فتمية ذلك مقلوحا وبملاك او  
يرضى بتركه على حاله ليكون البنا هذا او الرطبة كالسجود ويحوز استئجار

الدواب للدواب والحمل فان اطلق الدواب جاز له ان يركبها من ماشا وكذا لو استأجر  
ثوبا للسكنى واطلق الدواب فان قال علي ان يركبها فلان او ليس الثوب فلان  
فأركبها او البسه غيره كان ضامنا ان عطيت الدابة او تلف الثوب وكذا كل ما يخالف  
باختلاف المستعمل فاما العقار وما لا يختلف باختلاف المستعمل فان شرط سكنى  
واحد فله ان يسكن غيره وان سمي نوعا وقدما يحمله على الدابة مثل ان يقول خمسة اقترع  
خطة فله ان يحمل ما هو مثل الخطة في الصور اذا قل كالشعير والسهم وليس  
له ان يحمل ما هو ارض من الخطة كالمخمل والحديد ولو أكره من رجل دابة فقال  
صاحب الدابة ان ركبك الى موضع كذا فبدرهم وان ركبك الى موضع كذا فبدرهم  
وان ركبك الى موضع كذا فبدرهم ذراهم مثل الفسخ والفرجين والثلاثة جاز ذلك  
استحسننا ولا يجوز اكثر من ذلك كالحمارين ثلثة ابواب في الشراء او لخيار ثلثة ايام  
في الشراء وان استأجر بيتا الى مكة فهو على الذهاب دون الجي ولو استأجر دابة  
الى موضع فهو على الذهاب والجي جميعا ولو استأجر حمله ليجل عليه محمله ذراكين الى  
مكة جاز وله الحمل المعتاد وان شاهد الجمل الحمل فهو جاز وان استأجر بعلا  
ليحمل عليه مقدار من الزاد فاكل منه في الطريق جاز ان يرد عوض ما اكل واذا استأجر  
دابة الى الحرس ان حمل عليها خبطة فبدرهم وان حمل شعيرا فبنصف درهم جاز  
وقالا لا يجوز وان استأجرها الى الحرس فبدرهم والى العادسية بدرهمين جاز  
ولم يذكر اختلاف وان استأجر حمله او ذراهم من الشهر شهرين اربعة وشهرا  
بجسنة فهو جائز الشهر الاول باربعة والباقي بخمسة وان قال ان خبطت هذا الثوب  
فاربعة فبدرهم وان خبطت فاربعة فبدرهمين جاز واي العملين عمل استحق اجرتهم  
وان قال ان خبطه اليوم فبدرهم وان خبطه غدا فبنصف درهم فان خاطه اليوم فله  
درهم وان خاطه غدا فله اجر مثله لا يجاوز نصف وقال الشيطان جاز ان قابها  
وقابه استحق اجرتهم وان قال ان سكنت في هذا الدكان عطار فبدرهم في الشهر الاول  
وان سكنته حداد فبدرهمين جاز واي الامر من مثل استحق المسمى وقال الاجارة  
فاسدة وان استأجر ذراكل شهر بدرهم فالعقد صحيح في شهر واحد وان استأجرها  
سنة فبدرهمين جاز وان لم يسم قسط كل شهر من الاجرة ويحوز الاستئجار لغير  
باجرة معلومة ويحوز بطلانها وكسوفها وينبغي ان تكون الاجرة ومدة الرضاع



معلومتان وعليهما مع الرضا مع ما يلزم به الصبي من الصل وغيره وهي بمنزلة الاجر الخاص  
لا ترضع غيره وليس للمستأجر ان يمنع رزقها من وطئها فان جعلت كان لهم ان يفسخوا الاجارة  
ان خافوا على الصبي من لبسها وعليها ان ترضع طعام الصبي فان ارضعته في المدة بل من ساء ظاهرا  
لها وبحوزة الاستحجار على تقديم المحار والخبز واللحمة والخط والقان ايضا وهو الفتوى  
فان جعل الاجر لجسمه وتاديبهم كان اولى وان اشترط على الصانع ان يعمل بنفسه  
فليس له ان يستعمل غيره وان اطلق العمل فله ان يستأجر غيره من يعمل له ويبيع شرط  
الخيار في الاجارة كما في البيع وخوفا الاجارة مياومه ومشاهرة ومساكنة  
وقبض الاجرة الى العاقد اولى وكله واذا استأجر دارا فليس له ان يواجرها  
حتى يفتقنها ولا يواجرها الا مثل ما استأجرها به او انقص وتكر الزيادة لا  
ان تزيد فيها من العمار شيئا وان زاد على ما استأجر فالفضل له ويؤمر  
ان يتصدق به وان ائتمد الصباغ او الخياط في الخانات معه من يطبخ عليه  
العمل بالنصف جاز ومن استأجرها ارضا للزراعة فله الشرب والطنج  
وابتداء مدة الاجارة عقيب العقد الا ان يفتق وقتا لم يات واستأجر دارا  
لم يرها فله خيار الرجوع وان حدث بالمستأجر عيب يفتق بالانقاع به  
فله الخيار فان رضى به فعليه الاجرة تامة وان زال العيب بطل الخيار  
واصلاح الذار والذكان والبيوت واحكامها ويطهرها وحل ما يضرب  
بالسكن على رب الذار فان لم يعمل لم يجر عليه ولكن ان شاء المستأجر خرج  
منها وما كان داخل من حوائط البيوت والكانون والدك فعمل المستأجر ارضا  
وعلى المستأجر في احراز الدور والحوائط وحملها تسليم المفتاح الى المواجه  
عند انتهاء المدة وليس عليه رد الاعيان المنقولة وعلى المواجه قبضها ومثل  
المستأجر خلا والمعارية فان استأجر دابة من دار صاحبها فعليه ردها اليها  
وان استأجرها في دار نفسه لم يكن عليه ردها اليها الى دار صاحبها وان ياخذ  
من منزل المستكدي ومن ادعى بغير دار في يد فخطيته وانكر ثم صاحبه  
على سكنها سنة جاز وكانها استأجر بغير صاحبه بغيره واحاق الحر والعبد  
جائز والاجارة ضربان اجرة مشترك واجر خاص والمشارك من لا يستحق  
الاجر حتى يعمل كالصباغ والقضار والمتاع اما في يد ان هلك لم يضمن شيئا

فصل

عند

عند ابي حنيفة ويضمنه عندها وما تلف بعمله يضمن والاجرة الخاص الذي يستحق الاجرة  
بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل استأجره هو للخدمة ولولري الغنم والامان على الاجرة  
الخاص فما تلف في عين وما تلف بعمله من غير قصد وتقصيره ومن استأجر غلاما  
للخدمة فليس له ان يكافره الا ان يشترط ذلك فان استأجر عبد المحور عليه فعله  
الاجر ثم علم فليس للمستأجر ان يشتد منه استكسارا والعبد والمعتوب اذا اجر نفسه  
وسلم العمل واخذ الاجر جاز فان اخذ الغاصب الاجر والكله فلا ضمان عليه وقالا يضمن  
وان وجد المولى الاجر باقيا اخذ واذا اجره عنده او ابنه فتق العبد وبلغ الابن فلما  
الحار وان اجره عبد ابنه الصغير وعقان ثم بلغ الابن لم يكن له فسخه **باب**  
استحقاق الاجرة ولا يجب بنفس العقد وانما يستحق باخذ ثلثه استأجره شرط التحجيل  
او التحجيل من غير شرط او استيفاء المعقود عليه ومتى سلم المتاع عمله استحق الاجر  
فان عمل في ملك المستأجر وخرج عمله اي عمل كان فقد سلم العمل اليه وله الاجرة وان  
هلك بعد ذلك بخوبئانه يهدم او يبرهنه كارا وثوب تحرق وان لم يكن في ملك المستأجر  
فلا اجرة له حتى يسلم اليه عمله وان ضرب له البتاني غير ملكه لا يضمن مسلما اليه الا  
بالنصب عند ابي حنيفة وبالشريح عندها واذا استأجر طبنا خا ليطبخ له طعاما كان  
للوليمة فالعرف عليه وان استأجر خبزا للخبز في بيته مدد قيق درهم لا يستحق الاجر  
حتى يخرج الخبز من النور ومن استأجر دارا فله ان يطالبه باجره كل يوم الا ان  
يبين وقت الاستحقاق بالعقد ومن استأجر ميرا الى مكة فلله ان يطالبه باجره  
كل من حيلة وليس للقضار والخياط ان يطالب بالاجر حتى يفرغ من العمل الا ان يفتق  
التحجيل واذا اكتم المستأجر الذار وصارت في يده لزمته الاجرة وان لم يسكنها  
الا اذا عصبها غاصب من يده فسقطت الاجرة وكذا اذا لم يعمل في الدكان ولم يخرج  
الارض ولم يركب الدابة ولم يستعمل الاجر من غير مانع وجبت الاجرة وان استأجر دابة  
دابة الى مكان معلوم فلم يسفرها الى ذلك المكان فلا اجر عليه وان وصلها فعليه الاجر  
ركبها او لم يركبها بعد ان كان صاحبها للذكوب وان استأجر رجلا ليذهب الى البصر  
ويجي بعباله فذهب فوجد بعضهم قد مات فجاء من بقي فله الاجر بتمامه وان استأجر  
ليذهب بكماله الى فلان بالبصرة ويحيى جوابه فوجد ميتا فرده فلا اجر له وقال محمد  
له اجر الذهاب وان استأجر ليذهب بطعام الى فلان بالبصرة فوجد ميتا

٤٤٨



فلا أجر له في قولهم ومن استأجر حبله ليخفره بئرام مخلومة الغرق والسعة في مكان مغلو  
لم يكن عليه ان يدفع شيئا في الاجر حتى يرفع منها وكل ما نفع عمله اتر في العين كالقسط  
والصباغ فله ان يجبر العين بعد فراقه من العمل حتى يستوفي الاجر كالحال والملاح

**باب الاجارة الفاسدة**

الاجارة يفسدها الشروط كما يفسد البيع ولا يجوز اجارة المشاع عند اي حيف الامن  
الشريك وقال الاجور منه ومن غيرم ولا يجوز اجرة عسب الفل ولا يجوز الاجارة على المعاشي  
كالغنا والنوح ولا على الطاعات كالألق والحج ولا يجوز على تعليم القرآن الاستيجار  
من من الملهي وعلى تعليم القرآن والقرآن ان لم يوجد غيرم وما يفسد البيع من المله  
يفسد الاجارة واذا استأجر حبله ليبيع له كرام من طعام لم يجوز واذا استأجر كل يوم  
او شهرا بكذا لبيع او يشتري فهو جائز وان استأجر انسانا ليخبره هذا الفقير  
من الذي يثق هذا اليوم بدراهم فهو فاسد وقال الجائر وان استأجر ليطن طعاما  
ليتم ما فالاجارة فاسدة وله اجر المثل وكذا اذا دفع الى حايك من لا لينجيه بالفتا  
فله اجر المثل والثوب لصاحب الغزل وكذا اذا استأجر حبالا ليحمل له طعاما  
بالنقصا واستأجر بجمعة ليحمل على طعاما بغير منه فهو فاسد وان استأجر  
على ان يركبها وهو فقير الطمان المني واذا كان الطعام بين اثنين واستأجر احدهما  
صاحبه او دابته ليحمل نصيبه فكل الكل وان استأجر ارضا على ان يبنيا او يكتا  
انكارها او يسدها فهو فاسد وان استأجر على ان يركبها او يركبها او يسدها  
فهو جائز وان استأجر حمارا رعاة ارض اخرى فلا خرفه وكذا السكنى بالسكنى والركن  
بالركن وخوها واذا استأجر حبالا او دوابا بعينها ليحمل عليها او يركبها او يسدها  
ولم يبين احدها فالاجارة فاسدة واجرة السمسار والمساوي والحمام وما اشبه  
ذلك مما لا يهدر فيه الوقت والعمل والناس فيه حاجة ماسة جاز للضرورة وان كان  
الامتل فيه الفساد والواجب في الاجارة الفاسدة اجر المثل لا يجاوز به المسمى

**باب القدي في الاجارة**

اذا عطي الدابة المكررة او العبد المستأجر من غير قدي فلا ضمان عليه وان تعد  
ضمن فان استأجر دابة الى الحزن جاوز بها القادسه ثم سدها الى الحاضر فتقت  
فهو ضامن من سعادتها وان سلمت فعليه اجر الذها وان سمي بذر الحبل على الحبل الش

فكانت

فان كانت الدابة مما تطيق ذلك وقد عطيته ضمن ما زاد النقل وان كانت مما لا تطيق ضمن  
كل القيمة وان سلمت فعليه ما شرط من الاخر كذا في العارية ولو استأجرها ليركها فادف  
معه اخر فطبت ضمن نصف قيمتها وان مما تطيق ولا يفتبر فيه ولو استأجرها ليحمل  
عشرة اقصى شعير حمل عشرة افقتل حطة فطبت الدابة ضمن جميع قيمتها كما اذا حمل  
معه وزنه حديدا او حجرا وان كح الدابة لحماها او ضربها فطبت ضمن عند اي حيفه  
وان اكرى حمارا بسج فرفع سرجه و اسرجه بسج مثله فلا ضمان عليه وان وكفه  
هو كان يوكفه به مثله ضمن وقال لا يضمن ما زاد النقل وان شرط ان يحمل المشاع  
في طريق كذا الحمل في غير فمما يسلكه الناس فذلك لا يضمن وان حمله في الماء فمما يحمله  
الناس ضمن وان قلع فيها فله الاجر وان استأجر ليضرب ليرزها حطة من رزمها  
رطبة ضمن ما قصها ولا اجر عليه واذا تلف المتاع في يدي الاجير المشترك بعلمه كخرق  
الثوب وزلزل و انقطع الحبل الذي يشده المكاز الحبل وعرق السفينة في مدها  
يضمن الا انه لا يضمن من عرق في السفينة او سقط من الدابة وان فعند الفقد  
وسبق البيع ولم يجاوز الموضع المقاد فلا ضمان عليه فمما عطي من ذلك واذا دفع  
الى خياط ثوبا ليحيط به فمما يحاط به فله فان شاء فمما فيه ثوبه وان شاء اخذ ثوبا  
واعطاه اجر مثله وان استأجر حبله ليحمل له دنا فوقع في الطريق وانكسر فان شأضنه  
يضمنه في المكان الذي حمل له ولا اجر له وان شأضنه في المكان الذي كسره وله الاجر  
بمصابه واذا حبس الصباغ العين للملاح فقتل فلا ضمان عليه ولا اجر له ولا يضمن  
وخير صاحبه ان شأضنه غير معقول ولا اجر عليه فان شأضنه معقولا ولا يضمنه  
ولا ضمان عليه في قول لا يضمنه وقال هو ضامن دقيقتا ولا اجر له او حبرا  
وله الاجر وان اعطى صبغا ثوبا ليصبغه ثم جاء اليه يطلبه فانكر الصباغ  
الثوب ثم جاء اليه يطلبه فانكر الصباغ الثوب ثم جاء به بعد من معقولا فان كان  
صبغه قبل الانكار فله الاجر وان كان صبيغ بعد فرب الثوب بالخيار ان شاء اخذ الثوب  
واعطاه قيمة ما زاد الصبيغ فيه وان شأضنه الثوب وضمنه قيمته ايضا ولو كان مكان  
الصباغ قصارا ان قصه قبل الانكار فله الاجر وان قصه بعد فله الاجر له ولو دفع ثوبا  
المشاع والمسئلة بحالها في الوجه الاول له الاجر وفي الثاني الثوب للمشاع وعليه  
قيمة الثوب فيما اذا كانت حطة عضها فطمها واذا اعترت الدابة من سقوه سقط الحبل



وتلف ضمن وان كان صاحب المتاع ركباً ايضاً فساقتها صاحب الذاببة فربها ففترت على  
الرجل او فسد الحمل لا يضمن واذا ضرب الزاعي المشترك شاة او نقرم ففترت ايضاً  
او كسر رجلها او ساقتها من غير فترت او ساقتها ففترت ففترت ايضاً ففترت ايضاً  
لذلك كله وان ماتت من غير سبب منه او اكلها سبع او سرق من غير تعبير كنوم في غير  
وقته ومحلها فلا ضمان عليه في قواين خليفة وقالوا هو مشترك في جميع ذلك كله ولا يضمن  
الابينة اذا اصاب الراعي حق وحيد الدواب زرعاً او شاة او اكلت لاصنان عليه ولا يضمن  
غيره وان خاف الزاعي على موت شاة قد جها فهو ضمان لغيرها يوم دهرها **فصل** ومن  
استاجر ثوباً ليلبس به كل يوم بدنه فوضعه في بيته سبعين ولم يلبسه فعليه لكل يوم  
دهره الى الوقت الذي يعلم انه لو لبسه الى ذلك الوقت لخرق خيل يند سقط الاجر  
لان الاجارة انعقدت لليوم الاول واليوم الثاني والثالث وما يند ها على التوالي  
مضافة اليه وانما ينفق العقد فيها بدخول كل يوم لكون الثوب مستملاً اليه وهو  
قادر على الانتفاع به وهو على الواجب في الاجارة يتمكن من الانتفاع وهو موجود كما  
لو استاجر دها فاقطع ما دها فله ان يرد دها فان لم يرد حتى مضت مدة الاجارة  
سقط عنه جميع الاجر ولو استاجر دها لزرعة والماء منقطع عنها ولا يتم رعا  
الا بالماء فان جف الماء وقت الحاجة وحلف الاجر وان انقطع في بعض المدة او جاء  
ما يزرع به بعض الارض فالمستاجر بالخيار ان شاء ينقص الاجارة وان شاء لم ينقص  
وعليه الاجر بحساب ذلك **باب الاختلاف في الاجارة** اذا اختلف الحياطة وصاحب  
الثوب امرت ان تحيطه قبا وقال الحياطة لابل قبصا وقال صاحب الثوب امرت ان  
ان تضيقه احمر فبقيت اصف فاقول لصاحب الثوب مع يمينه فان حلف فالحياطة ضمان  
وان قال صاحب الثوب عملته في غير اجرة وقال الصانع بل اجرة فاقول لصاحب الثوب  
مع يمينه فان حلف فالحياطة ضمان من عند ان حلفه وقال ابو يوسف ان كان ذلك حرفته  
فله الاجرة وان لم يكن فالقول قوله انه عمل له بالاجرة وكان الحدان كان الصانع يقبض نفسه لذلك  
العمل فله الاجرة والا فلا اجرة له واذا قال الصانع رد دت الثوب اليك وانك صاحبها  
فالقول للصانع وقال الرب الثوب وان اختلف بعد مضي مدة الاجارة فقال المستاجر  
لم تسلم الي ما اجرتني وقال الما جردت لك اليك فالقول للمستاجر البينة بينة الما  
وان اتفقا على التسليم واختلفا في المانع من الانتفاع به فاذا عي المستاجر انه عرض في

المدة

في المدق مائة من الانتفاع به كرم من العبد او ابادة واقطاع ماء الرجا وخوها وانك  
المواجر فان كان المانع قائماً عند الخطو فاقول للمستاجر وان كان زائلاً فالقول للمواجر  
وان اتفقا على حدوث المانع واختلفا في مدته فالقول للمستاجر وان استاجر دها لزرعة  
ولم يبين ما يزرع فيها فزرع ومضى الاجل فله ما ساء فان اختلفا قبل الزراعة ففترت الاجارة  
وكذا اذا استاجر حماراً الى بغداد ولم يسم ما يحمل عليه حمل عليه مثل ما عمل الناس ففترت  
فلا شيء عليه وان بلغ بغداد فله المسمى وان اختلفا فيه ففترت الاجارة **باب** فسخ الاجارة  
فسخ الاجارة كمن استاجر دها وكان في التوق تجريفه فذهب ماله وكمن اجرة كانا او دارا  
ثم المشر وكنته الديون ولا يقدر على قضاءها الا من ثمن ما اجر فسخ الفسخي العقد وباعها  
في الدين كمن استاجر دابة ليسافر عليها ثم بدله من السفرة فان بدا للمكاتب فليس ذلك  
بعذر واذا وجد بالذرع عيباً يضر بالسكنى فله الفسخ وان خربت الدار وانقطع  
سرب الضيعة او انقطع الماء من الحياطة انقضت الاجارة وان مات احد المتعاقدين  
وقد عقدت الاجارة لنفسه انقضت وان كان عقدها لغيره لم يفسخ واذا استاجر  
علاً ما يحيط معة فافلس وترك العمل فهو عذر فاذا اراد ان يترك الحياطة ويحل  
في الصرف فليس ذلك بعذر ومن استاجر داراً من جليلين دفعة واحدة فمات احدهما  
انقضت الاجارة في حصته ولم تنقص في حصته الاخر وان باع الدار المستاجر  
بغير اذن المستاجر ففلس المستاجر بقبض البيع فان نقصه بقي منه بقضاً بحيث لا يترك  
بده ذلك ابد الا اذا كرم الطحاو وذكري في ظاهرها رواية ان البيع لا يفسخ بين المتعاقدين  
يفسخ المستاجر حتى لو انقضت المدة للمشتري اخذ فان لم ينقصه حتى تمت المدة  
كان المشتري عالماً بها فلا خيار له ولا يصبر الى انقضاء المدة وان لم يعلم فان  
رد لها وان شاء امضى البيع واذا انقضت الاجارة بقبض الما جرة الاجر  
كان له منها بحساب ما مضى مما قد استوفى مسافعه ويرد الباقي وكلامه ان  
عذر فان الاجارة فيه تنقص من غير قضا ولا راضي وردي الفاضل لا تنقص الا  
بالقضا **باب** الاستفناع وهو حذر في كل ما جرت به العادة  
وطرها كاستفناع لثقت والفلنسوم وخوها وكذا الاسلحة اذا وصفت فيها قدراً  
معلوم ما وصفه مغلومته وكل واحد منهما الخيار اذا راه مفراً وعغان شيئاً  
اخذ وان شاء تركه وهذا قول اصحابنا جميعاً في رواية الاصول وعن ابن



انه لا خيار لو احدث ما اذ اجابه على الصفة التي ارادته ولو استصنع من حكايك ثوبا  
موصوف الطول والعرض والرفعة والخبس والنوع يسحقه الحايك من عزل نفسه  
في هيب من حيل الخلق والحن ولكن هذا لم يتعامل به الناس فلا يجوز ولو ضرب لهذا  
اجلا وعجل له الثمن كان سلبا جارا ولا خيار له فيه الا خيار عيب فان فارقة قبل  
ان يجبل الثمن فقد العقد ولو سلم عزلا الى حايك ليبسج له ثوبا من صوف الطول والعرض  
تحاكه اكبر من ذلك او اصغر وثوب بالخيار ان شاء مائة مثل غزله وسلم له الثوب  
وان شاء اخذ ثوبه واعطاه الاجر الا في التناقص فانه يعطيه بحسابه ما شئ له  
ولو امر ان يبريد من عند غز لا فقال قد ردت وقال رب الغزل لا ترد فاقوله  
وعلى الحايك البيعة وان امر الصباغ بصبغ منقود فصبغه بصبغ غير فرب الثوب  
ان يضمنه بتمت ثوبه ايض وسلم له الثوب وان شاء اخذ الثوب واعطاه اجر مثله  
لا خيار للمشتري الا في السواد فانه لا يضمن لغير اجره عند اي حقيقة ولو قال لحيث  
انظر لكيفي هذا الثوب فمبني فاقطعة وخطه فمصابدرهم فقطعة ثم قال لا يكفيك  
فثوبنا من لقيمة الثوب وان قال انظر ايكيفي فمبني فقال نعم فقال اقطعة فقطعة  
فاذا هو لا يكفيه فلا تني عليه والله اعلم بالصواب **كتاب** الرهن  
الرهن يتعقد بالايجاب والقبول ويتم بالقبض اذا قبض المرهن الرهن حوزا مفعلا  
مفريا ولم يقبضه فالرهن بالخيار ان شاء سلمه وان شاء راجع الرهن فاذا سلمه  
اليه وقبضه دخل في ضمانه ولا يصح الرهن الا بدني مضمون بالاقبل من قيمته ومن  
الدين فان هلك في يد المرهن وقيمته والدين سواء صك الرهن مستوفيا لدينه حكما  
فان كانت قيمة الرهن اكثر فالفضل امانة فاذا كانت اقل سقط من الدين بقدر  
ويرجع المرهن بالفضل واذا شرط على انه صاع الرهن بغير شي كان الرهن مضمون  
والشرط باطلا ويجوز رهن المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم من شريكه ومن غير  
شريكه والرهن بالدرك باطل والكفالة به جائز ولا يجوز الانتفاع بالرهن  
حق الرهن فان اذن الراهن بالانتفاع المرهن ونقص به كان على الراهن  
ضمان نقصانه واذا هلك كالة الانتفاع كان لربك العارية وفي غير تلك الحالة  
هلك الرهن ولا يجوز رهن ثمر على راس الخلد دون الخلد ولا زرع في ارض دون  
الارض ولا جوز رهن الخلد والارض دونهما ولا يصح الرهن بالامانات والودائع

والصالحات

ومال الشك ويصح الرهن براس مال السلم ويشترى الصنف في السلم فيه فان هلك في مجلس  
القبض ثم الصنف والسلم وصك الرهن من قبض الحق حكما ويجوز رهن الذراهم والذ  
والمكيل والموزون بان رهنتم خمسها هلك بمثلها من الدين وان اختلفا في الجودة وجوز  
ان يرهن ما يملكه وما لا يملكه باذن مالكه فان استعار ثوبا او عبدا ليرهنه فاعان  
لذلك مطلقا فله ان يرهن بما شاء فان شئ له قد را انسانا بعينه فليس له ان يتعده فان  
لم يفتكه الراهن وافتكه المعير رجع اليه واذا جاء الراهن رهن اخر بدل الاول فتمت  
سواء وقبله المرهن جاز ويصير الثاني هو الرهن اذ اراد الاول فان هلك في يد قبل  
رد الاول كان الاول بالدين والثاني امانة بغير وان استري شيئا بدرهم فقال  
البائع امسك هذا الثوب حتى اعطيتك الثمن الثوب واذا رهن الاب مال ابنه بدين  
على الاب جاز وكذا الوصي وجوز الزيادة في الرهن ولا يجوز في الدين عند اي خيفة  
ومحمد ولا يصير الرهن رهنا بها ومن باع عبدا على ان يرهنه المشتري بالثمن شيئا يبيعه  
فامتنع المشتري من تسليم الرهن لم يجبر عليه وكان البائع بالخيار ان شاء يبرك  
الرهن وان شاء فسخ البيع الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او يدفع قيمة الرهن رهنا  
وان رهن عصيرا قيمته عشرة بصر فتم ثم تحلل وهي تسادي عشرة فهو رهن بالعشر  
ولو رهن شاه قيمتها عشرة بعشرة فماتت تدفع حبله فان رهنه تسادي وهو رهن  
بدرهم واذا قال الراهن ان جيلك يحقك الى وقت كذا او الا فهو لك بدرهمك اذا بيع  
لك يحقك لم تجز وهو رهن على كاله واذا رهن عينا واحدا عند رجلين بدين لكل واحد  
منهما جاز وجميعه رهن وهو عند كل واحد منهما حصه قريبة منه فان قضى احدهما دينه  
كان كله في يد الآخر حتى يستوفي دينه فان ادعى اثنان على رجل انه رهنه عند وقبضاه  
واقاما البيعة عليه فهو باطل فان مات الراهن والعبد في يدهما واقاما البيعة  
على ما وصفتا كان رهنا عند كل واحد منهما نصفه استحقا نا وفي قول ابو يوسف الموت  
والحيث سواء وهو باطل كله وان رهن عبد من بالف فقطى حصه احدهما لم يكن  
له ان يسترده حتى يؤدي باقي الدين والمرهن امساك الرهن ما بقوله درهم  
شاه واحدا اذا كثر فان رهن مائة نقاة كل نقاة عشرة فقطى عشرة درهم  
وليس له ان يخذ شاه منها حتى يؤدي جميع المال وهو قول ابو يوسف له ان يخذ  
شاه منها واباى عبدا الرهن كحلاكه فان وجدناه رهنا وسقط من الدين بقدر



**فصل** في الرهن ان يحفظ الرهن بنفسه و زوجته و اولاد و حواءه و جميع من يملكه  
عليه او اذ دعه ضمن ويد الوكيل في قبض الرهن وحفظه كيد الرهن وكذا يد العدل  
فان اتفق على وضع الرهن في يد عدل جاز وليس للرهن ولا للرهن اخذ من يملكه  
في يد ملك من ضمان الرهن والرهن ان يطالب الرهن بدينه وحبسه به كالرهن بين  
وليس عليه ان يمكنه معه حتى يقضى دينه من ثمنه فاذا قضاه الدين قبل تسليم الرهن  
اليه والرهن اخذ بالرهن و قيمته ان يبيع في جوف الرهن او بعد فانه سواء كان دينون  
وللرهن ان يمنع من تسليم الرهن وليس للحاكم ان يبيع رهنه بدينه ولكن يحبس  
ويأمر ببيعه وعند بيعه وادامات الرهن باع وصية الرهن وقضى به الدين فان لم  
يكن قضى لضرب القاضيه وصيها وامر ببيعه وان وكل الرهن للرهن او العبد او غيرها  
يبيع الرهن عند حلول الدين فالوكالة صحيحة فان شرط الوكالة في عقد الرهن فليس  
للرهن عزاء عنها وان عزل لم يغزل وان مات الرهن لم يغزل ايضا وان مات الوكيل  
لم يكن للرهن بيعه الا برضا الرهن وان سلط الرهن الرهن على بيعه ثم مات الرهن  
لم يغزل ايضا وان مات الوكيل لم يكن للرهن بيعه الا برضا الرهن واذا سلط  
الرهن الرهن على بيعه ثم مات الرهن فله ان يبيع بغير حضر الورثة واذا وضع  
الرهن على يدي عدل والمرأة يبعه عند حلول الدين فامتنع منه فالرهن غائب  
اجر على بيعه وكذا المدعى عليه اذا وكل بالخصومة ثم غاب فامتنع الوكيل من الخصومة  
اجبر عليها واذا حصل الرهن عيب يفتقنه عشر قيمته فانه يذهب عشر الدين  
ان كانت قيمته والدين سواء واذا اختلف المراهان في الدين والقيمة بعد  
ما هلك الرهن فالقول للرهن في مقدار الدين مع يمينه وللرهن في قيمة الرهن  
مع يمينه فان نكل المراهان في الدين والرهن ومن رهن عبدا فانه فاسحة رجل  
يعتق الرهن القيمة وان شاء ضمن الرهن الثمن الذي اعطى ليرج هو على الرهن  
**فصل** واجرة البيت الذي يحفظ فيه الرهن على الرهن و اجرة الداعي  
على الرهن ونفقة الرهن عليه ومأوى له ويكون رهنه مع الاصل فان هلك  
هلك بغيره وان هلك وبقي المأوى فله الرهن حصته وما اصاب المأوى فله  
الرهن به واذا مات الوالد بعد موت الام سقط الدين كله ويجعل كان الولد  
لم يكن وسقط كرم الرهن على الرهن وخراجه على الرهن واذا مرض عتد الرهن فاجله

وذا

وذا واه فعلاجه وذا على الرهن واذا كان فيه فصل على الدين فليهما بالخصم  
وكل ما وجب على الرهن اذا افككه الرهن بغير امر الحاكم فهو متبرع فيه وان كان  
باسم رجع به على الرهن وكذا ذلك ما وجب على الرهن ففعله الرهن **باب** الجاهل  
في الرهن اذا باع الرهن الرهن بغير اذن الرهن والبيع موقوف فان اجاز الرهن  
جاز وكذا اذا اقضى دينه وان اعتق الرهن عتد الرهن بعد عتقه وان كان الدين  
حالا طوب باء الدين وان كان مؤجلا اخذت منه قيمة العبد ففعلت رهنه  
مكانه حتى على الدين ان كان المقتضى مفسرا استلشى العبد في قيمته فيقتضى بها  
الدين وكذا ان استهلك الرهن الرهن فان استهلكه اجنبى فالرهن هو الضم في  
باخذ القيمة فيكون رهنا في دين ولا يجوز ايجان الرهن من الرهن ولا من الرهن  
ولا من الاجنبى فان اخرج من كونه رهنا ولا يعود اليه ابدا الا بعد جديد  
وان استعان الرهن منه او عصبه ازفع القبض وخرج من ضمان الرهن وان  
ملك في يد الرهن هلك بغير شيء والرهن ان يسترده اليه فاذا اخذها  
الضمان وجباية الرهن على الرهن مضبوطة وجباية الرهن لسقط من دينه  
بقدرها وجباية الرهن على الرهن وعلى مالهما هذر وان تعدى الرهن  
في الرهن او كان سيفا فقلد او جارا صا حرم به في يمينه او ليس كان الا اذا كان  
حت حاتم اخر ضمه ضمان العقب بجميع قيمته كما اذا اهلكه واذا اقبل عتد الرهن  
رجلا خطا وقيمته والدين سواء ففعل الرهن ان لحت ولا يرجع به على الرهن  
ويكون العبد رهنا على كاله وان اذن الرهن او دفعه والتماس بطل  
الرهن والدين وان كان في قيمته فصل على الدين فعل الرهن فذا الفصل  
وعلى الرهن فذا مضمون ان شاء وكذا الخوا سهلك العبد مالا يستغرق قيمته  
فان ادى الرهن الذي لزم العبد كان العبد رهنا على كاله وان  
قبل للرهن رهنه في دينه او ادعته دينه فلان ادى بطل دين الرهن  
من الرهن وخرج العبد من الرهنه وان لم يؤد الرهن دينه فله ذلك ساع  
العبد في دينه اراد عنه دينه وان لم يؤد الرهن دينه فله ذلك ساع  
العبد في دينه ادخله في اخذ صاحب الدين دينه وبطل بقدر ذلك  
من دين الرهن فان من ثمن العبد ما يكون وفاسا في دين الرهن استحق فاه وما فضل



هو الولي وان رهن عنده عند قيمته القابل الى اجل فنقص في السعر حتى حقيقته  
الى مائة فقتله رجل ففرم قيمته الى مائة فقتله رجل فاذا اجل اخذ المرفق المائة  
تحت ولا يرجع على الراهن بشي اخر ولو قتله عند قيمته مائة فذبح به الفكة الراهن  
بجميع الدين وقال محمد بن سنان افكك بالدين وان شئت سلم المذقوع الى المرفق بماله  
فان لم يقتله احد للربا المرفق بالمرهين بمائة اخذها المرفق ورجع على الراهن  
بالسكينة **مسألة** وسعاية الكفا اغتقت الراهن اما يكون اقل من قيمته وسر  
الدين شئ اخذ من الراهن ويرجع العبد بالسكينة على الراهن فان كان الدين اس  
تجملت واذا عي الراهن حلها ثم وضعت بعد ذلك فهي تسقى جميع الدين ولم يرجع  
على الراهن ولا سعاية على الوالد وان كان الدين موجب لا سعت في قيمتها يكون رهنا  
مكافا فاذا اجل الدين اخذها من دينه وسعت الامة في بقية دينه ولو كان الدين  
مؤسرا فلا سعاية لافي العتق ولا في الاستيلاء وان اذ عي الراهن الولد بعد الوضع فهو  
مفسر ايضا قسم الدين على قيمته الام يوم الرهن وعلى قيمة الولد يوم الدخول فاصاب  
الام سعت فيه بالقام ببلغ ولا يرجع به على المولي وما اصاب الولد سعى في الاقل  
منه ومن قيمته ويرجع به على الراهن واذا ادبدها الراهن خرجته بذلك  
من الرهن وكان حكمها في السعاية حكم الامة القواد عي الراهن ولدها قبل الوضع  
في جميع ما ذكرنا والله اعلم **كتاب** الوكالة كل عقد جاز ان يعقد الانسان  
بنفسه جاز ان يوكل به ويجوز التوكيل بالخصومة برضا الخصم في سائر الحقوق  
وباثباتها واستيفائها الا في الحدود والقصاص فان الوكالة لا تقع بالقيمة ما  
مع غيبته المكل عن المجلس وبغير رضا الخصم لا يجوز عند ابي حنيفة الا ان يكون  
الموكل مريضا او غائبا مسير ثلاثة ايام فصاعدا ولا يجوز برضا وبغير رضا  
ولكن لا يجوز الوكالة في الحدود والقصاص واللغو ومن وكل انسانا  
بشئ فلا بد من تسمية جلسه وصفته او جلسه وبلغ قيمته الا ان تكون  
وكالة عامة فيقول ابيع لي ما شئت واذا دفع الى رجل دراهم يشتري بها  
طعاما فهو على الحطة والذيق فان اشتري بها حيا او فاكهة لم يجز وان  
قال واشتري لي الحنظل او ما يشاء في السوق عاين الحنظل او البقر او ما  
التادركم المحاسن الوجوه والطهور ولا ينصرف الى السمك والشوي

والطبخ

والمطبخ وفي الرأس ينصرف الى المشوي دون النوى وان لم يدفع اليه شيئا وقال  
استري حنطة فاشترها لم تجز على الامر لانه لم يسلم كم يشتري وكذا في كل مكيل  
وموزون وان وكله ان يشتري له ثوبا او دابة فهو باطل وان سعى الثمن فان  
قال ثوبان ويا او حمدا فهو جاز وان لم يسلم الثمن وان قال عبدا او حاربا  
او دارا ان سعى الثمن جاز والا فلا وعند ابي يوسف لا يجوز في الذار حتى يذكر لها  
بعينه وبه ساءخذ وان امره يشتري عبدا ببيعها ولم يسلم الثمن فاشترى احد  
بمثل قيمته جاز وكذا ان امره يشتريها بالف وقيمتها سوا فاشترى احدها  
بخصاؤه او اقل جاز وبأكثر منهما لم يجز قلت الزيادة او كثرت الا ان يشتري  
الاخر بما بقي قبل ان يختصما وقالا ان اشتري احدهما باكثر من خمسة ما يتفان  
فيه جاز والذيتغير فيه نصف العشر والظاهر انه ما يدخل في عبده غير عبده  
فاشترى فمات في بين لم يكن من مال الامر وان قبض الامر فهو له وقالا البيوع  
على الامر وان وكله ببيع عبده فباع نصفه جاز عند ابي حنيفة وان وكله لشرا  
عنده فاشترى نصفه فالشرا موقوف فان اشتري ما فيه لزم الموكل وان وكله لشرا  
عشر اربطال لم بدزهم فاشترى عشرين بدزهم من لم يباع مثله عشر بدزهم  
لزم الموكل منه عشر بنصف دزهم عند ابي حنيفة وقالا يكره العشرة  
وان وكله لشرا في بعينه فليس له ان يشتريه لنفسه فان وكله لشرا في بعينه  
عينه فاشترى عبدا فهو للموكل الا ان يقول نوبت الشرا للموكل او يشتريه  
بمال الموكل واذا اخلق الموكل في البيع جاز ان يبيع بالنقد والسيعة ويا  
بم كان قل او كثر وقالا لا يجوز الا بالذراهم والذنان يراى ما يتغايان في مثله  
فان باع بغيرها لم يجز الا ان يجبر الموكل والوكيل بالشرا ولا يجوز ان يشتري الا  
بالذراهم والذنانير ولا يجوز بعوض ولا بمن اكث مما سواه قلت الزيادة او كثرت  
وان اطلق جاز الى ما يتغايان فيه ولا يجوز بما لا يتغايان في مثله وان امره ببيع  
بشيء معين فباعه او باع منه لم يجز في قولهم وان باعه بأكثر منه من ذلك  
جاز ويجوز التوكيل بعقد الصرف والسلم فاذا اكل عن رجل بمال فوكله صا  
المال بقبضه من الغنم لم يكن وكيله في ذلك ابدا وان وكله بقبض الدين  
فهو وكل بقبضه ومن وكل رجلا ببيع عبدا فهو وكيله عدا وبعد عدا



وليس بوكيل قبل غدا **فصل** من شرط الوكالة ان يكون الموكل من يملك التصرف ويملكه  
 الاحكام والوكيل من يملك التصرف ويقصده فان وكل الحر البائع او المأذون مشايها  
 جاز وان وكل صبي محجور والعقد البيع والشراء عند محجور الجار ولا يتعلق بها الحق  
 ويتعلق بموكلها والعقد الذي يقدها الوكلاء نوعان ما يقصده الوكيل الى نفسه وما  
 يقصده الى موكله فالاول مثل البيع والاجارة فحقوق هذا النوع يتعلق بالوكيل دون الموكل  
 فيسلم المبيع ويقبض الثمن ويطلب بالثمن اذا اشتري وبقبض المبيع فيخام في المعيب  
 والثاني كالنكاح والخلع والصلح غرضه عدم العقد فحقوق هذا النوع تتعلق بالموكل دون الوكيل  
 فلا يطلب وكيل الزوج بالهرس ولا يلزم وكيل المرأة تسليمها اذا طالب الموكل المشتري  
 بالثمن فله ان يمنعه اياه فانه فدية اليه جاز ولم يكن للوكيل ان يطالب بالثمن وان اشترى  
 الوكيل وقبض ثم اطلع على عيب فله ان يترده بالعيب المبيع في حين فان سلمه الى الموكل لم  
 يترده الا بانه واذا رد عليه المبيع لعيب فله ان يبيعه ثانيا وان باع واخذ بالثمن  
 وهذا مضاع في يده او اخذ به كفيلا جاز ولا ضمان عليه وان وكل رجلا ببيع عبد  
 فباعه فضول فاجاز الوكيل واذا ابرأ الوكيل من الثمن او اجل او بالثمن عوضا  
 او صالح بالثمن على شيء جاز ولا يجوز شي من ذلك استحسانا من الثمن واذا افارق  
 الوكيل صاحبه في التصرف والسلم قبل القبض بطل العقد ولا يعتبر بفارقه الموكل  
 واذا وكل رجلين فليس لاحدهما ان يتصرف فيما وكله فيه دون الاخر الا ان توكلهما  
 بالخصومة او وطلاق زوجته لغير عوض او بغير عوده بغير عوض او يترده ولغيره  
 عند او قضا دين عليه وليس لاحدهما ان يقبض الدين دون الاخر فان قبض لم يبرأ  
 الغريم من الدين حتى يصل ذلك الى شريكه فيكون في ايديهما ويصل الى الموكل  
 والوكيل بالخصومة وكيل بالقبض عند اي خليفة والوكيل بالخصومة اذا اقر عليه  
 عند القاضي جاز اقراره ولا يجوز اقراره عليه عند غير القاضي عند اي خليفة وعند  
 الا انه خرج به عن الخصومة وقال اني يوسر فاقرا عليه عند غير القاضي نحو ايضا  
 ومن ادعى انه وكيل غائب في قبض دينه فصدقه الغريم امر بتسليم الدين اليه  
 وان قال اني وكيل فلان بقبض الدين صدقه المودع لم يؤمر بالتسليم اليه واذا  
 ضمن الوكيل بالبيع واذا تصرف الثمن عن المشاع فصانته جاز وان ضمن الوكيل بالشراء  
 المبيع عن البائع فصانته باطل **فصل** واذا تصرف الوكيل فيما وكل به قبل علمه بالوكالة

كانت

فصانته ولا ينفذ تصرفه فان اجره دخل بالوكالة او امرأة وكان حقا بعد تصرفه وليس للوكيل  
 ان يوكل بما وكل به الا ان يحدد ان ياذن له الموكل او يقول اعمل برأيك فان وكل بغير اذن موكله  
 فقد ولية جبرته جاز وان عقد بغير حضرته فاجاز الوكيل الاول جاز والوكيل  
 بالبيع والشراء جاز ان يعقد عند اي خليفة مع ابيه وولده وزوجته وعبد  
 ومكاتبه ولا يجوز ولا اثر له من نفسه واما والطفل مهابا بزمان منه للطفل وكذا  
 الجد اب الاب عند عدم الاب واما الوصي فان كان ذلك خيرا للتيمم جاز والا فلا ولا  
 يجوز شراء الوصي وبه نأخذ ولا يجوز بيع المكاتب والكفو والعبد والمنقذ والخري والاشترى  
 لاولادهم الصغار اذا كانوا احرار مسلمين كما لا يجوز عقد نكاحهم عليهم واذا احتلف  
 الوكيل في الشراء فهو لازم له دون موكله فان سلم الوكيل اليه كان ذلك بيعا مستقبلا  
 بيمينه وليس للموكل فسخ البيع والتمن ومن وكل رجلا بزوج امرأة فزوجها بغيره فله جاز  
 على الامر وقالا لا يجوز وان وكله ان يزوج امرأة بغيرها فزوجها بغيره وازاد في المهر  
 فالزوج بائنا وان شاء اجاز وان شاء رد فان لم يعلم بذلك حتى دخل بها فله الخيار  
 ايضا فان اختار الفراق كان لها مهر مثلها واذا دفع الوكيل بالشراء بيمينه الثمن  
 من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع به على الموكل فان هلك المبيع في يده قبل قبضه  
 هلك من مال الموكل ولم ينفذ الثمن وله ان يجلسه حتى يستوفي الثمن فان جلسه  
 هلك كان مضمون ضمان الرهن عند اي يوسف وصحنا المبيع عند محمد **فصل** ومن  
 دفع الى رجل الف وقال اشتريها فاشترى فقال الامر شريته بخمسين الف وقال  
 المأمور يا لعل فالفقول للمأمور وان لم يكن دفع اليه الف فالفقول للامر سوا كانت  
 قيمته الف او اقل ولو قال اشتري لي هذا العبد بالف ولم يسلم الثمن فاشترى فقال الامر  
 اشتريته بخمسين الف وقال المأمور يا لعل بالف وصدقه البائع فالفقول للمأمور وقال  
 امرتك ان تبني عتدك بالنقد فبعته بالنسيئة وقال المأمور يا لعل امرتني ببيعه مطلقا  
 ولم يقيد بشئ فالفقول للامر ولو احتلف المصائب وزب المال في مثله كانا الفقول  
 للمصائب واذا قال انا وكيل الغائب قبض الدين ثم حضر الغائب فكلر الوكالة اخذ الدين  
 من غريمه فانما ان من عليه الدين هل يرجع على القابض فهو على ثلاثة اوجه ان كان الغريم  
 صدقه في الوكالة حين سلمه اليه لم يرجع عليه الا ان يكون منه مع التقديق  
 وان كذبه رجع عليه وكذا ان لم يصدق ولم يكذبه ولو دفع الى رجل مالا لئلا



ليُدْفَعُ إِلَى آخِرِ نَقَالٍ دَفْعُهُ إِلَيْهِ وَأَنْكَرَ الْأَمْرَ وَالْمَأْمُورَ لَهُ ذَلِكَ فَالْقَوْلُ لِلْمُوكِلِ  
فِي بَرَاءَةِ نَفْسِهِ وَلَوْ دَفَعَ إِلَى جُلٍّ عَشْرَ ذُرَاهِمَ لِيُفَقِّهَهَا عَلَى أَهْلِهِ فَانْفَقَ عَلَيْهِمْ عَشْرَ مِائَةِ مَالِهِ  
فَالْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ مَتْرَعًا فِي الْأَسْهَانِ أَنْ يَكُونَ الْحَرَّةُ لَهُ بَشَرٌ قَصَصًا وَمِنْ كُلِّ جِلٍّ  
يَقْبِضُ عَبْدَهُ فِي بَدْءِ آخِرِ وَغَابَ فَأَقَامَ مَنْ فِي بَيْتِ الْبَيْتَةِ أَنْ الْمُوَكَّلُ بَاعَهُ مِنْهُ وَقْتُ الْأَمْرِ  
أَلَا أَنْ يَحْضُرَ الْبَايِعَ وَكَذَا أَنْ وَكَلَهُ بِنَقْلِ عَبْدٍ أَوْ امْتَنَ أَوْ امْرَأَتِهِ فَأَقَامَ الْعَبْدُ وَالْجَارِيَّةُ  
عَلَى الْعَتَقِ وَالْمَرْأَةُ عَلَى الطَّلَاقِ الثَّلَاثُ لَا يَقْبِضُ لَيْسَ وَالْأَيُّبَرُ وَلَوْ وَقَفَ الْأَجْرُ وَالْمُوَكَّلُ  
بِالْقَبْضِ إِذَا قَبِضَ الْمَالُ كَانَ أَمَانَةً فِي بَيْدِ كَالْمُودِعِ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ فِي هَذَا  
الْمَالِ وَفِي تَسْلِيمِهِ إِلَى مَنْ أَسْرَمَ بِهِ وَيَبْرَأُ هُوَ وَلَا يَنْفَذُ عَلَى غَيْرِهِ وَمِنْ كُلِّ جِلٍّ يَقْبِضُ  
دُونَهُ فَأَدْعَى الْغَرَمَ أَنْ صَاحِبَ الْمَالِ قَدْ اسْتَوْفَاهُ فَانْهَ يَدْفَعُ إِلَيْهِ الْمَالُ ثُمَّ يَسْعَى رَبُّ  
الْمَالِ فَإِنْ وَكَلَهُ بَعِيثٌ فِي جَارِيَةٍ فَادْعَى الْبَايِعَ أَنْ الْمَشْرُوكَ قَدْ رَفَعِي بِهِ لَمْ يَسُدَّ هَا عَلَيْهِ  
حَتَّى يَحْضُرَ الْمُسْتَقَرَّ فَيُجْلِزُ **مسألة** وَإِذَا عَزَلَ الْوَكِيلُ فِي غَيْبَتِهِ لَمْ يَعْزَلْ وَقَوْلِي  
وَكَالَتِهِ وَتَصَدَّقَتْ جَارِيَةٌ حَتَّى يَجْعَلَ بِالْعَزْلِ رَجُلَانِ أَوْ جُلٍّ عَدْلٍ وَقَالَ مَنْ أَحْبَبَ  
حَدَّكَ وَكَانَ صَادِقًا فَهُوَ عَزَلَ كَأَنَّ الْوَكِيلَ بِهِ نَاحِدٌ وَكَذَا الْمُؤَيَّدُ فِي خَيْرِ عَجَائِهِ عَبْدُهُ  
فَإِنْ جَاءَهُ وَاحِدٌ عَلَى سَبِيلِ التَّسَالَةِ أَوْ سَمِعَ بِنَفْسِهِ خَرَجَ مِنَ الْوَكَالَةِ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا  
وَمُوتَ الْمُوكِلُ بَطُلَ الْوَكَالَةِ عَلَيْهِ الْوَكِيلُ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ وَالْمُوَكَّلُ أَنْ يَحْضُرَ الْوَكِيلَ مَتَى شَاءَ عَدْلٌ  
يُؤَسِّفُ أَنْ يَدُومَ شَهْرًا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ حَوْلًا وَإِذَا جُنَّ الْوَكِيلُ فَهُوَ عَلَى وَكَالَتِهِ وَكَذَا إِذَا ارْتَدَّ مَالُهُ  
يُحْكَمُ بِحَقِّهِ بِدَارِ الْحَرْبِ فَأَقَامَ عَدْلٌ بَعْدَ ذَلِكَ الْحَقُّ مُسْلِمًا عَادًا إِلَى وَكَالَتِهِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَلَمْ يَحْدِ  
عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَفِي طَاهِرِ الرِّوَايَةِ أَنَّ الْوَكِيلَ إِذَا جُنَّ مُطَبَّقًا بَطُلَتْ وَكَالَتُهُ  
كَأَنَّ أَمَاتٍ وَأَنَّ كُلَّ الْمَكَايِبِ ثُمَّ عَجَزَ أَوْ الْمَادُورَ عَجَزَ عَلَيْهِ أَوْ السَّرْمَ تَصَرَّفَ فِيهَا وَكَانَ  
بَطُلَتْ الْوَكَالَةُ وَأَنَّ كُلَّ جِلٍّ فِي خُضُوعِهِ بِرِضَا خُضُوعِهِ لَيْسَ لَهُ عَزْلٌ لَهُ إِلَّا بِمُحَضَّرٍ مِنْ كُلِّ  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ **كتاب الكفالة** لَا يَقْبِضُ الْكفَالَةَ مَنْ لَا يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ كَالْعَبْدِ وَالصَّغِيرِ  
وَلَا يَقْبِضُ إِلَّا يَقُولُ الْمَكْفُولُ لَهُ فِي مَجْلِسٍ الْعَقْدَ الْأَقْبَلُ وَاحِدَةً وَهِيَ أَنْ يَقُولَ الْمُرِيضُ لَوَدِدْتُ  
كُلَّ مَالِي مِنَ الدُّنْيَا فَكُلْ بِمَاعِ غَيْبَةِ الْغَرَمَاءِ وَالْكَفَالَةُ تَنْعَانُ كَالَةَ بِالنَّفْسِ وَكَالَةَ  
بِالْمَالِ فَالْكَفَالَةُ بِالنَّفْسِ جَارِيَةٌ وَالْمُضْمُونُ بِهَا اخْتِصَارُ الْمَكْفُولِ بِهِ وَيُعَقَّدُ إِذَا قَالَ كَفَلْتُ  
بِنَفْسِ فُلَانٍ أَوْ بِرَقَبَتِهِ أَوْ بِرُوحِهِ أَوْ بِجَدِّهِ أَوْ بِبَنِيهِ أَوْ بِنَفْسِهِ أَوْ بِشَيْئِهِ وَكَذَا إِذَا قَالَ  
صُنِّتُهُ أَوْ هُوَ عَلَى الْوَالِي أَوْ أُنَا رَجِمَ بِهِ أَوْ كَفَلْتُ أَوْ قَبِلْتُ فَانْشَرَطَ فِي الْكَفَالَةِ تَسْلِيمُ الْكَفَالَةِ

فِي وَقْتٍ بَيْنَهُ لَزِمَهُ اخْتِصَانٌ إِذَا طَالَبَهُ بِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فَإِنْ أَحْضَرَ وَالْإِحْبَاسَ  
الْحَاكِمُ وَإِذَا أَحْضَرَ وَسَلَّمَ فِي مَكَانٍ يَقْدَرُ الْمَكْفُولُ لَهُ عَلَى تَحَاكُمَتِهِ بِرَأْسِ الْكَيْلِ مِنَ الْكَفَالَةِ  
وَأَنْ تَكْفُلَ نَفْسَهُ عَلَى نَفْسِهِ فِي مَجْلِسٍ الْكَيْلِ فِي السُّقْرِ بِرَأْسِ سَلَمَةٍ فِي بَرَاءَةٍ لَمْ يَنْبَغِ  
وَأَنْ تَكْفُلَ الْمَكْفُولُ بِرَأْسِ الْكَيْلِ بِالنَّفْسِ مِنَ الْكَفَالَةِ فَإِنْ تَكْفُلَ نَفْسَهُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَتَوَقَّعْ فِي وَقْتٍ  
كَذَا فَيُوصَلُ مِنَ الْمَالِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْفَقِيرُ فَلَمْ يَحْضُرْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَزِمَهُ صَفَانُ الْمَالِ وَلَمْ يَبْرَأْ مِنَ  
الْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ وَلَوْ تَكْفُلَ الْمَكْفُولُ بِهِ لَزِمَهُ مَا كَفَلَ عَنْهُ وَلَا جَوْرَ الْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ  
فِي الْحَدِّ وَدَوْدَ الْقَصَاصِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ كَفَلَ نَفْسَهُ ثُمَّ كَفَلَ بِهِ آخَرَ فَهُمَا كَفِيلَانِ وَكَذَا  
إِذَا كَانَ أَكْثَرَ وَأَنْ كَفَلَ نَفْسَهُ وَلَمْ يَقْلُ إِذَا اسْلَمْتَهُ إِلَيْكَ فَانَا بِرَأْسِ سَلَمَةٍ إِلَيْهِ بِرَأْسِ وَإِذَا غَابَ  
الْمَكْفُولُ نَفْسَهُ تَأَخَّرَتْ الْمَطَالِبَةُ عَنِ الْكَيْلِ وَلَا يَحْضُرُ فِي أَوَّلِ مَنْ يَطَالِبُهُ وَلَكِنْ  
يَهْلُ مَهْلَهُ مَقْدَارُ مَسَافَةِ الطَّرِيقِ فِي ذَهَابِهِ وَحُجْبِهِ فَإِنْ أَحْضَرَ وَالْإِحْبَاسَ وَيَعْدُ الْأَصْحَابُ  
عَلَيْهِ مِثْلُ تَقْدِيرِ الْمَالِ فَيَنْظُرُونَ فِي وَقْتِ رَدِّ الْعَذْرِ وَالصَّرْعِ وَلِصَاحِبِ الْحَقِّ أَلَّا يَنْبَغِ  
جَمِيعًا لَيْلًا وَهَارًا وَلَا يَمْنَعُ الْكَيْلُ مِنَ التَّصَرُّفِ لِقَوْتِهِ وَقَوْتِ عِيَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ  
وَأَنْ كَفَلَ نَفْسَهُ إِلَى نَفْسِ سَلَمَةٍ قَبْلَ التَّسَرُّبِ وَإِنْ أَدْعَى عَلَى عَبْدٍ مَا كَفَلَ نَفْسَهُ رَجُلٌ  
فَمَاتَ الْعَبْدُ بِرَأْسِ الْكَيْلِ وَإِنْ أَدْعَى رَقَبَةَ الْعَبْدِ فَكَفَلَ بِهَا رَجُلٌ ثُمَّ مَاتَ الْعَبْدُ ثُمَّ أَقَامَ الْمَدْعَى  
الْبَيْتَةَ أَنَّ الْعَبْدَ كَانَ لَهُ نَصَبٌ مِنَ الْكَيْلِ لَكِنَّ قِيَمَتَهُ **مسألة** وَالْكَفَالَةُ بِالْمَالِ جَارِيَةٌ  
مَنْعَلُ مَا كَانَ الْمَالُ الْمَكْفُولُ بِهِ أَوْ يَجْهَلُ إِذَا كَانَ دَيْنًا صَحِيحًا وَكَذَا الْكَفَالَةُ بِالْأَعْيَانِ  
الْمُضْمُونَةِ بِنَفْسِهَا وَالْمَقْبُوضِ عَلَى سَبِيلِ الشَّرَاءِ وَالْمَقْبُوضِ بِالْبَيْعِ الْفَاسِدُ فَإِذَا قَالَ كَفَلْتُ  
عَنْهُ بِأَلْفٍ أَوْ بِمِائَةٍ عَلَيْهِ أَوْ بِمَا يَذَرُكَ هَذَا الْبَيْعُ وَأَنَا صَاحِبُ مَالِكٍ عَنْهُ أَوْ رَعِمَ أَوْ عَدَّ  
أَوْ قَبِلَ كَانَ كَفِيلًا وَجَوْرَ تَقْلِيْقِ الْكَفَالَةِ بِالشَّرْطِ الْمَوْجِبَةِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ مَا بَاعْتُ فُلَانًا  
فَعَلِي وَمَا عَصَيْتُكَ فَعَلِي وَمَا دَانَ لَكَ فَعَلِي وَبِالشَّرْطِ الْحَصْنِ كَهَوَسِ الرِّجَالِ أَوْ دُخُولِ  
الدَّارِ وَلَا يَقْبِضُ الْكَفَالَةَ بِالْأَمَانَاتِ كَالْوَدَائِعِ وَالْعَوَارِثِ أَلَا بِالْمَدِّ وَجَوْرَ الْكَفَالَةِ تَحَاكُمُ  
الْمَكْفُولِ عَنْهُ وَيُغَيَّرُ مَنْ فَانَ كَفَلَ بِمَنْ رَجَعَ بِمَا وَدَّ عَلَيْهِ وَأَنْ كَفَلَ بِغَيْرِ مَنْ رَجَعَ  
عَلَيْهِ بِمَا يَوْكُ وَإِذَا كَفَلَ كَانَ الْمَكْفُولُ لَهُ بِالْخِيَارِ أَنْ يَشْطَرِبَ أَلَّا عَلَيْهِ الْأَصْلُ وَأَنْ يَشْطَرِبَ  
طَالِبُ كَفِيلِهِ وَإِذَا تَكْفَّلَ عَنْ غَايَةِ بَأْسٍ أَوْ بَغْيٍ مِنْ جَارٍ وَأَنْ تَكْفُلَ لِلْعَايِبِ  
لَمْ يَحْضُرْ وَنَحْوُ الْكَفَالَةِ إِلَى وَقْتٍ مَجْهُولٍ كَالْخَصَادِ وَالرِّبَاسِ وَالْقَطَافِ وَالْإِنْ مَطَرُ  
السَّمَاءِ وَنَحْوِهَا وَكَذَا جَوْرَ تَأْخِيرِ الدَّرْسِ الْمَعْدُ الْأَوْقَاتِ وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ فَرْضٌ فَكَفَلَ  
عَنْهُ رَجُلٌ مَوْجِلًا فَهُوَ عَلَى الْكَيْلِ مُوَجِّلٌ وَعَلَى الْأَصْلِ حَالٌ وَأَنْ كَانَ هَذَا مِنْ مَسَائِعِ



او اجمع او نحوها فاحمله على الكفيل صار مؤجلا عليه ما استقصانا وان مات الكفيل  
بالدين الموصل حل الدين في ماله ولو رثته الرجوع على الاصيل الى احله وكذا ان  
المكفول عنه والكفيل حي فان مات الطالب فهو على الكفيل والاصل كما كان ولو حل  
على ان يبر الاصيل مما عليه والكفيل بالمال اذا ادي غير الذي ضمن به مطلقا ان يودي  
زيوتا او مسكة او غير وصاعدا الف المضمونة يرجع على الاصيل بما اؤتمن لا بما  
اؤدي واذا صالح الكفيل رث المال عن الالف على حصة بئر الاصيل والكفيل حينما  
وان كان على خمسة ذنانير مصالح على ثلاثة ذنانير ولم يقل على ان يبرني بذلك صلح  
يكون عنه وعن الاصيل ويترجع هو عليه بثلاثة ذنانير وان قال على ان يبرني  
فذلك عنه خاصة ويترجع الطالب على الاصيل بدنانيرين والكفيل بثلاثة ذنانير  
ان يطالب بالثلاثة انها شاء وضمان العبد باطل وضمان الضمة وعندها  
جائر وهو ضمان الذرك والكفالة والرهن بالخراج جائزان وكذا ضمان  
نوايه وقسمته وان ضمن المضارب ثمن ما باع او رحلان باع عبد اصفقة واما  
ضمن احدهما حصة صاحبه من الثمن فهو باطل واذا كفيل عبد ما لا يطالب  
بعد العتق وان ادعى على رجل ما به دينار فقبلها او ابها وادعى خفا مطلقا  
نقال رجل دعه فاني كفيل به الى غدا فان لم يوف به غدا فعلى مائة دينار فوضي  
ثم لم يوف به غدا فعليه المائة وقال محمد ان لم يبينها حتى كفيل لم يلفظ الى  
دعواه وان قال ان لم يوفك به غدا فعلى الف درهم ولم يقل الى لك عليه ثم  
لم يوف به غدا فعليه الف عند ابي حنيفة وابد يوسف وقال محمد لا شيء عليه  
واذا اتكفل عن المشتري بالثمن جاز وان تكفل على البائع بالمبيع لم يجز  
ومكن استاجرة البتة للحل فان كانت بعينها لم تصح الكفالة بالحل وتصح بنفس  
الدابة وكذا كفالة العبد وخدمته وان كانا بغير عنيهما جازت الكفالة للحل  
والخدمة وكل حق لا يمكن استيفاءه من الكفيل لانصح الكفالة به كالحودود  
والقصاص فلا يجوز الكفالة بالمال لكتابه حر يكفل به او عبد وان مات الرجل  
وعليه دين ولم يترك ما لا تكفل به عن الغنم لم تصح الكفالة عند  
ابي حنيفة وعندها يصح وان اشترى جارية فكفل له رجل بالدرر فاحت  
لم ياخذ الكفيل حتى يفض له على البيع وان كفيل عبد عن مولاه بامر فاعتق  
فاداه او كان له كفيل عنه فاداه بعد العتق ثم يرجع واحدهما على الآخر

بشيء **فصل** وليس للكفيل ان يطالب المكفول عنه حتى يخلصه ويقول  
اذا المال الى الطالب ولا يقول اذا ادي الى كفيل عن رجل باللف بامر فقضاه  
الالف قبل ان يعطى صاحب المال وليس له ان ياخذها منه وان لم يجزها هو له  
ولا يصدق به وان كانت الكفالة بكر حنطة فقبضها الكفيل ولصرف فيه ورجع  
فالمرجح له وليعتد له ان يرد على الذي قضاه وقال الهول ولا يبره وان كفيل عنه  
بامر وامر المكفول عنه ان يعين عليه حريرا ففعل المستدبر للكفيل والمرجح  
الذي ربح البائع عليه وان كفيل عاوان له على فلان او قضى له عليه فغاب  
المكفول عنه فاقام المدعي البيعة ان له على فلان الغائب كذا وان هذا كفيل  
عنه بامر فانه يعين به على الكفيل وعلى المكفول عنه وان كان كفيل لغير  
امر كان فضا على الكفيل خاصة وان قال تكفلت بما للفلان فلان فقامت  
البيعة باللف عليه ضمن الكفيل فان لم تقم بيعة فالقول قول الكفيل مع عينة  
في مقدار ما تعرف به فان اعترف المكفول عنه بأكثر من ذلك لم تصدق على كفله  
فانما طالب رب المال الكفيل بالمال وبالرجل فان كان المكفول عنه موصرا  
ان امره بالكفالة امرنا بحضوره معه فيريه وان قال كفيل عن امري وحلف  
عليه لم يجز على الحضوة معه وان كان الدين على اثنين وكل واحد منهما  
كفيل ضامن من الاخر ما ادي احدهما لم يرجع به على شريكه حتى يريد  
ما يورده على النصف فيرجع بالزيادة وان تكفل اثنان عن رجل باللف وكل  
واحد منهما كفيل عن صاحبه فاداه احدهما يرجع بنصفه على شريكه قليلا  
كان او كثيرا وان ابر الطالب احدهما بري وياخذ الاخر بالجميع وان  
كفاه عن رجل باللف بامر ولم يخير احدهما عن الاخر فان على كل واحد  
منهما ضمانه ولا يرجع بما ادي على شريكه وان كاتب عبده كتابه  
واصله على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه فكل يتي لواء احدهما  
يرجع على شريكه بنصفه فان لم يورثا شيئا رجعت الميراث على احدهما  
جاء العتق وله ان ياخذ حصته التي لم تعتق الهيات فان اخذ الدية  
عتق رجوع على صاحبه بما ادي وان اظن احد لم يرجع لشيء **فصل**  
وانما ابراد الطالب المكفول عنه اذا استزني عند المال بري الكفيل



وان ابري الكفيل برب المكفول عنه واذا ابري الطالب الكفيل بري سوله قبل  
 البراة ام لا وان وهب الدين منه او تصدق عليه وقبل ذلك جاز وان لم  
 يقبل بطلنا وكانت الكفالة لجالها والمال بحاله وكذا ان ورث الكفيل المال  
 ورجع برعلي المطلوب وان ورث المكفول عنه المال او وهب له لم يرجع برعلي  
 الكفيل بشي وان احضر الطالب الدين على الاصيل كان تاحيرا عن الكفيل وان  
 احضر عن الكفيل لم تكن تاحيرا عن الاصيل وان قال الطالب للكفيل برت الي من  
 المال رجع به الكفيل على الاصيل وان قال ابرأتك لم يرجع ولا يجوز لفعل  
 البراة من الكفالة لشرط والله اعلم **كتاب المحال**  
 وهي جائز في الديون سواء كان على المحال دين ام لا ويجوز للمال لها عن ذمه  
 المحيل الي ذمه المحال عليه حتى يبرأ المحيل وانما تقع الحوالة برمي المحيل والمحال  
 والمحال عليه فاذا تمت الحوالة بري المحيل من الدين ولم يرجع المحال على  
 المحيل لا اذا توفي حقه والتوى عند ابي حنيفة احد الامرين ان يحل الحوالة  
 ويحلف ولا يمينه عليه او يموت مفسا وقال وجه ثالث وهو ان يحكم  
 الحاكم بافلاس حال حياته وتقع الحوالة بقبوله احلت عليه بدني له  
 على ونحن نلغظ الكفالة والضمان بشرط برأة الاصيل واذا قبل الحوالة  
 لغير امر المطلوب كان للمحال ان يطالب به واذا ادعي المال لم يرجع به على  
 المطلوب ولن كان المطلوب عليه مال فهو محاله واذا طالب المحال  
 عليه مثل مال الحوالة فقال المحيل احلت بدني لي عليك لم يقبل قوله وكان عليه  
 مثل الدين وان طالب المحيل للمحال بما احاله به فقال انما احلتك لنفسه  
 في وقال المحال بل احلتي بدني كان في عليك فالقول قول مني صح الحوالة  
 كان للمحال ان يجارف المال عليه المال او وهب له او تصدق برعليه  
 او ورثه او اداه الذنايز او عرضا بدل الدراهم رجع على المحتال بالمالك الكفيل  
 واذا اودع عند رجل الفانتم احوالها عليه اخر جاز وان هككت بطلت  
 المحال والله اعلم **كتاب المصالح**  
 وهو على ثلاثة اقسام صلح مع اقرار و صلح مع سكوت وهو ان لا يقر المدعي  
 عليه ولا يسكر و صلح مع انكار وذلك جائز فان وقع الصلح عن اقرار

الحال حارة سواء كان على  
 المحال دين ام لا

يعتبر

يعتبر فيه ما يعتبر في البياعات ان وقع عن مال فان وقع عن مال لم ينافع  
 يعتبر بالاهارات والصلح على السكوت والانكار من المدعي عليه لا ابتداء  
 اليهم من وقطع الخصومة وفي حق المدعي لمعني المعوضة واذا كان المصالح  
 عليه مجهولا لم يحجز الصلح وان جاز للمصالح عنه مجهولا جاز وان اصابه عن  
 وار لم يجب فيها شفعة وان صالح على دار وجبت فيها الشفعة والصالح  
 جاز عن دعوى الاموال والمنازع وجب فيه العمد والخطا ولا يجوز من دعوى حدود  
 صالح الشاهد بما على ان لا يشهد عليه اوراد ان يدفع حد الرائي والشارف  
 فصالحه على مال والصلح باطل ولا يقبل شهادته في هذا ولا في غير لان  
 يتوب وبطل المال في جميع ذلك وان اصابه الكفيل المكفول له على دراهم علي ان  
 يبرئه من الكفالة بالنفس فهو باطل والكفالة لازمة وان ادعي عليه حقا فان كان  
 فصالحه على انه ان حلف فهو بري يحلف فالصلح باطل والمدعي على حوله اذا اقام  
 البينة وله استخلافه عند الحاكم وكذا ان صاحبه المدعي عليه على ان يحلف  
 المدعي ولو ادعي على احد ورثته او عارية او مال مضاربة او امانة فقال بدر  
 ردها البت او هككت ثم صاحبه على مال فالصلح باطل عند ابي يوسف وعند  
 محمد جاز ومن عصب ثوبا لانياس مائة فاستهلكه ثم صاحبه عنه على ما به جاز وقال  
 يجوز لا يقدر ما يتعاقب فيه واذا عتق احد الشريكين العبد فملكه لا على اكثر من  
 نصف قيمته لم يجز ولو صاحبه على عروض يريد قيمتها على النصف جاز واذا  
 قال لا اقر لك مائة حتى توفّر عني او تحط عني لعنه ففعل جاز واذا  
 ادعي عليه دراهم فصالحه عن دنائير حاله جاز وان اقر فاقبل القبض بطل  
 ذلك سواء وقع الصلح على اقرار وانكار واذا المشتري وجد بالدار عيبا  
 بعد القبض فجد البايع فاصطفا على ان يحط كل واحد منهما عشرة دراهم  
 ويأخذها رجلا حين يحط المشتري جاز وهو رضا بالعيب فان ساء الاجير  
 اظهرا بالثمن لا عشرة وان ساء ترك ولا يجوز حط البايع وان اصطفا  
 على ان يرد عليه البايع عشرة طاه اولي اجل فهو جاز ولو صاحبه على ان  
 يرد عليه دينار فاعطاه قبل ان يقر فاقبض المأذون له رجلا  
 فهو حرا فصالحه عن نفسه على مال لم يحجز فان وصل عبده رجلا فصالحا



عنه جازوان وجد المشتري بالمبيع عيبا فصاحه على ان يحطه من الثمن او  
يزيله سببا اخر فان كان المبيع بحال يجوز رده على البائع او مطالبته بارتجاع العيب  
ولم يكن عماله يجوز رده كان بخلاف ذلك مثل ان يكون عبدا فباعه المشتري  
او وهبه او قتله او كان من اموال الربا لم يحجز الصلح وان كان بحال يجوز فصاح  
ثم زال العيب كنياس العين وظهور رعيه الجارية رجوع بما خط من الثمن  
او دفع اليه من الزمانة ولذا ادعى رجل على امرأه تكا حها وهي تحب فصاحته  
على مال بدله حتى سرت الدعوى جاز وكان في معنى الخلع وان اردت لعلها  
تكا حها على رجل فصاحته على مال بدله لم يحجز وان ادعى على امرأه تكا حها  
ما يكون فصاحها على مائة درهم على ان تعد بالنكاح جاز وكذا ان ادعى عبدا  
في يد رجل فانكر فصاحه على ما على ان يقتله بالعبد جاز وان ادعى عليه  
الفا فقال ادعي لي لها على ان اعطيت مائة درهم من اطل وان ادعى سببا  
رجل انه عبده فصاحه على مال اعطاه اياه جاز وكان في حق المدعي لعين العقب  
على مال وكل من وقع عليه الصلح وهو سخي لعقد المداينة لم يحمل على المصار  
وانما يحمل على لينة المعاوضة وانما يحمل على انه استوفى في بعض حقه واسقط باقيه  
كن له على رجل الف درهم جاز فصاحه على خمسمائة رتوف جاز وصار كانه  
لبره من بعض حقه واخذ باقيه ولو صاحه على الف موعده فصلحه على  
خمسائة بنص لم يحجز ومن وكل رجلا بالصلح عنه فصاح لم يحجز لو قيل ما صاح  
عليه الا ان يضمن والمال لازم للوكيل وان صاح عنه على بن بغير امره فهو على  
البيعة اوجه ان صاح على مال وعنه ثم الصلح وكذا ان قال صالحتك على الصلح هذه  
ثم الصلح ولزمه تسليمها وكذا لو قال صالحتك على الف وسلمها وان قال صالحتك  
على الف ولم تسليمها فالصلح موقوف فان اجاز المدعي عليه جاز ولزمه الف  
وان لم يحجز بطل وان كان الدين بين شريكين فصاح احدهما من نصيبه على ثوب  
واحد فشر بوجه بالحيا وان شاء اباع الذي عليه الدين بنصفه وان شاء اخذ  
نصف الثوب الا ان ضمن له شريك ربع الدين وان استوفى نصف نصيبه من  
الدين كان لشريكه ان يشركه فيما قبض ثم يرجعان على العديم بالباقي وان استوفى  
احدهما نصيبه سبعة كان لشريكه ان يضمه ربع الدين وان كان السلم بين شريكين

فصاح

فصاح احدهما من نصيبه على راس المال لم يحجز عند ابي حنيفة رحمه الله وقال يجوز وان  
كانت التركة بين ورثة واخرجوا احدهم منها مال اعطوه اياه والتركة عقار او عروس  
جار فليدا كان ما اعطوه او كثيرا فان كانت التركة ذهبا فاعطى منه او على العكس  
فكذا وان كانت ذهبا فضة وعزيزها فصاحه على ذهب او فضة فلا بد ان يكون  
ما اعطوه اكثر من نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون نصيبه مثله والريان بحقه  
منه الميراث فان كان في التركة دين على الناس فارضى في الصلح على  
ان يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين لهم فالصلح باطل فان شرطوا ان يبرأ الغريم  
منه ولا يرجع عليهم بنصيب المصالح كان الصلح عن انكار رجوع على دعواه وان صاح  
على خدمة سنة جاز فان مات العبد في بعض السنة جميعا حيا وان صاح عن  
دارا انكار على جارية فقبضها المدعي المدعي ووطئها فولدت منه ثم استحق للجاز  
احد صاهيها منه العقب فبينة الولد ثم يرجع هو في دعوى الدار فان قامت  
البينة قضى له بها وقبضة الولد على المدعي عليه وان لم يقم بينة فلا شيء على  
المدعي عليه من الرجوع عليه من الرجوع عليه في الدعوى وان بعض الجارية  
يرجع في الدعوى بحصته وان كان الصلح على اقرار رجوع في المصالح عنه بحصته  
وان صاح عن دارا اقرار على بنى واستحق بعض المصالح عنه رجوع المدعي عليه  
بحصته فذلك من العوض وان استحق بعض ذلك رخصته ورجع ما حضره منه  
يرجع المدعي بالحضرة وان ادعى حقا في دار لم يبينه فصاح عن دارا انكار لا يجب  
الشفعة الا ان يقيم الشفع البينة على ملك الدعوى للدار وان ادعى شيئا فصاح  
عنه على عوض ثم وجده عيبا يرد وينتقض الصلح بذلك وان كان وقع على  
اقرار وان كان على انكار والعيب فاحش فكذا ان كان لغيره كان الصلح ماصيا  
وان جنى على العرض فاحذر منه ثم وجده عيبا قد عار جرحه بصفة ذلك العيب  
على دعواه وان كان له على احد الف فقال له اداني عدا حسامية على انك بري  
من الفضل تفعل مؤبري وان لم يوب عدا عادت الالف عليه بحالها وقال ابو حنيفة  
لعمرك الله لا تقدر وان قال ابرائيل من حسامية من الالف على ان تقطين حسامية  
عنا فلم يورد لا تقدر الالف في قولهم وكذا لو قال صالحتك الف على حسامية  
تدفعها الي عدا وانت بري من الفضل على انك ان لم تدفعها عدا فالالف عليك



علي حلقها ليرا ان لم يدفع في الغد في قولهم وان قال لم تعطني اليوم خمسمية  
فعل الالف فلم يوطه كان عليه الالف وكذا ان صالحه علي ان يحيط عنه خمسمية  
الساع علي ان يعطيه خمسمية الي شهرا فان فعل من يري من الخمسمية وان لم يفعل  
كان عليه الالف وقال ابو يوسف لا تقو عليه الالف الا ان لا يشرط ذلك وان  
قال صالحك علي انك متى اوتيت الي خمسمية فانت بري من الباقي فادى فاني  
الطالب ان يعني له بذلك كان له ذلك ولم يبر من البلي في سرائر لفظ الصلح او لم  
يذكر والله اعلم **كتاب** **الحب**  
وهي تصح بالايجاب والقبول والقبض فاذا قبض الموهوب له الموهوب في مجلس بامر  
الواهب جاز وان قبض بعد الافراق لم يصح الا ان ياذن له الواهب في القبض  
وتتعلق له بقوله وهبت ومحدث واعطيت ولطعت هذا الطعام وحبت  
هذا الثوب لك واعمرتك هذا النسي وحملت علي هذه الدابة ان نوي بالحمل للهبة  
ولا يجوز للهبة فيما ينقسم الامتعة محرمه وهبه المشاع فيما لا ينقسم في حصة  
جارية من ذهب شعصا متاعا مما ينقسم للهبة فاسدة فان قسمه وسلمه جاز  
وان وهب دقيقا في حصة او دينا في سمس فلهبة فاسدة فان طعن وسلم  
لم يحرم ومن وهب دارا شغولة بمائة او ارضا بينهما زرع لم يصح وكذا ان وهب الزرع  
والنمرود والاربن والشجر فان سلم الارض اليه والشجر لم يحرم وكذا ان وهب  
نصف دار وسلم الجميع اليه فان فرغ الارض والشجر وسلم اليه جاز وان وهب  
له ما في بطن جارية او ما في بطن غنمه او ما في ضرعها من اللبن او ما علي ظهر  
من الصوف لم يحرم وان امر بجوز الصوف وحلب اللبن وقبضه جاز استحسانا  
وان قطع وحلب غير امر لم يحرم وكان ضامنا وان وهب اثنان لواحد دارا جاز  
وان وهب واحدا لاثنتين لم يحرم عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز وان وهب  
جارية لاحدها تحت الهبة وبطل الاستئنا وان تصرف عشرة دراهم علي مسكين  
او وهبها لهما جاز وان تصدق علي عشرين او وهبها لهما لم يحرم عند ابي حنيفة  
وقال اجاز ويعني عنه مثل قولها وان تصدق علي فقيرين بستر جاز كيف ما كان  
عندهم والهبة للفقير صدقة والصدقة للعفي هبة والصدقة كالهبة في  
القبض لا فصح لانه ويجوز الصدقة في مشاع يحتمل القسمة ولا يجوز الرجوع  
فيها بعد القبض **فصل** واذا كانت العين في يد الموهوب له ولم يكن

مفترقة ملكها بالهبة وان لم يحرم قبضا فان وهب له ودلعه في يده  
او عارية فقبضها صح ملكه وان كانت ذهبا في يده او مبيعا لم يحرم  
الا قبض **فصل** وان وهب له دينا في دية غريمه واذن له في القبض  
جاز وان وهب لابنه الصغير هبة ملكها الابن بالعقد وان  
وهب له الاجنبي هذه ثم تمت القبض له وان وهب اجنبي بريبه  
للمتيم هبة قبضها وليه له فان كانت في حجر امه فقبضها لها جاز  
وكذا ان كان في حجر اجنبي بريبه فقبضها له وان قبض الصبي للهبة  
بنفسه وهو بعد جاز ولو وهب لعبد رجل فالتقول والقبض له  
العبد والمالات للسيد وان كان العبد لا يسيد فقبض مولاه والشرائط  
التي تقيد البيع لا تقيد هبه فان وهب دارا تصدق لها عليت علي  
ان يرد عليه شيئا منها او يعوضه غنايا او وهب جارية علي ان يرد بها  
عليه او يعقها او يحذها ام ولد فلهبة جازية والشرط باطل وان  
كان له علي احد الف درهم فقلنا ان جاء له ذبيحت لك اوانت بري منها  
او اذا اوتيت نصفها فلك نصفها اوانت بري من النصف الباقي فهذا  
باطل والعمرى جازة للعمرى حيائه والورثة من بعد موت والد في  
باطل عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف جازة ربه فاحذ واذا ما  
داري لك هبة سكني او سكني هبة ودفعتها اليه فحري عارية وكذا  
ان قال هذه الدار لك سكني او هذه الشاة وهذه الارض لك سكني  
انما يكون لهما وساعتها وكذا ان قال عمري سكن او سكن عمري فحري عارية  
وان كان عمري سكنها او هبة سكنها فهو هبة وان قال صدقة لسكنها  
فهي صدقة **فصل** وينبغي للرجل ان يعيد بين اولاد في الهبات  
والعطيات ويسوي بين الذكور والايمن منهم وهذا قول ابي  
يوسف وهو الاختيار وقال فيم يجوز لهم فيها علي قدر المرات واذا  
وهب الرجل اولاد سببا في محته وسلم مال الكفاير فمضيه هو مال  
مفار وحفظه لهم ولا يجوز للاب ان يهب من ماله ابنه الصغير شيئا  
ليشرط العوض ولا لغيره وكذا الوصي والولي والمكاتب والمأذون له وقال



محمد كل من جاز بغيره جازت هبته لعرض والله اعلم بالصواب

**باب الرجوع في الهبة**

الهبة لو غالت بالرجوع فيه وما فيه الرجوع من الكراهة فالذي فيه الرجوع للموهوب له الامتناع من رده ولا امتناع به مالم يحكم الحاكم عليه بالرد فان تصرف فيه بعد ما يقضى عليه بالرد فهو ضامن ولا يصح الرجوع في الهبة الاستراض بها او يحكم الحاكم وانما وهب هبة لاجنبي فله وان وهب فيها الا ان يعرضه عنها اذ يريد زيادته او يوت احد المتعاقدين او يخرج الهبة من ملك الموهوب له وان وهب هبة لذى رحم محرم منه فلا رجوع فيها وكذا اذ ذهب احد الزوجين للآخر وان وهب من رجل ارضا فاقابت فقهر فلا رجوع فيها وان وهب لامرأة اجنبية ثم تزوج بها فلا رجوع وان وهب لامرأة اناها فلا رجوع وان وهب لعبد وهو اخوه ومولاه اجنبي والمولى اخوه وهو اجنبى فلا رجوع عند ابي حنيفة وقالوا ان كان المولى اخاه فلا رجوع له وان كان جميعا ذوى رحم محرم فلا رجوع في قولهم ومن وهب لرجل ارضا ايضا فانيت في ناحية منها غلله اذ ينبت بيتا او دكانا وذلك بعد زيادة فليس له الرجوع فيها وان اختلفا فقال الواهب وهبتك وقبض هذه الاشجار والباي وقال الموهوب له لا بل انا احدثت فاقول له وان خالفناه ارفعه او غيرهما من الحيوان فقال وهبتها الي صعر فكبرت وقال الواهب وهبتك هكذا كبير فاقول للواهب والنقصان الحادث في الموهوب لا يبطل الرجوع فيه فان وهب دارا فباع نصفها غير مقسوم له الرجوع في الباقي ان سار ان لم يبع ههنا شيئا واراد الرجوع في النصف له ذلك ايضا وان كانت الهبة جارية فولدت عند الموهوب له من زوج او محو فله الرجوع فيها دون الولد واذا عمن الموهوب له عن الهبة نقض الواهب سقط الرجوع قليلا كان او كثيرا من جنسها او من غير جنسها مالم يكن منها بعينها اذا قال خذ هذا عرضا عن هبتك او بدلا منها او في مقابلتها او قبضه الواهب وان عمن اجنبي عن الموهوب له مبرعا فقبض العوض سقط الرجوع ولم يكن للمفوض ان يرجع على الواهب ولا على الموهوب له وان استحققت الهبة رجوع المفوض في العوض وان كان قائما وان كان مستهلكا ضمنه وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يحن العوض كالهبة وان استحق نصف

الهبة رجح نصف العوض وان استحق العوض كان له الرجوع في الهبة وان استحق نصف العوض لم يرجع في شي من الهبة الا ان يرد ما بقي من العوض ثم يرجع وان وهب لرجل دارا فغوضه عن نصفها عبدا فله الرجوع في النصف الذي لم يعوضه عنه واذا تلفت العين الموهوبة اذا استحققتا استحق نصف الموهوب له لم يرجع على الواهب بشي وان وهب بشرط العوض اعتبر المقتضى في العوضين اذا تعاينا صح العقد وصار في حكم البيع يرد بالعيب وخيار الردية ويجب فيه التسعة ولها قبض صح وتعلق به الاحكام ما يتعلق بها اذا قبضا

**كتاب العارية**

وهي جارية وتصح بقوله اعركت والتمعت هذه الارض ومخات هذا الثوب وحملت على هذه الدابة وداري لك عمري اذا لم يرد لها الهبة واجد منات هذه الهبة وداري لك سكني وللعمدان يرجع في العارية مبيتا والعارية امانة ان هككت من غير تعدي لم يضمن وليس للمستعير ان يواجر ما استعاره ان يعيره اذا كان لا يملك با خلاص المستعمل فان اجر المستعير الدابة ضمنها ان عطيت ويصدق بالاجرة وعارية الدراهم والدنانير والمكيل والمونون ورضن وكذا المعدود الذي لا سعارت وان استعار ارضا ارضا ليس بها او لغرس حار للمعير منها ويملك قاع البنا والغرس فان لم يوقت وقت العارية فلا ضمان عليه وان كان وقت لها فرجع قبل الوقت ضمن المعير ما نقض ما البنا والغرس بالقلع وسحب في الورع اذا لم يوقت او حان من وقت وقته ووردنا حصاره ان يمهله الى الجهاد فان لم يمهله لا يني عليه وان استعار دابة لم يحمل عليها حنطة فحل عليها حديثا ولينا فغطيت ضمن وان حمل ما هو مثل الحنطة او اخف كالشعير والذرة لم يضمن وكذا في العذر وزيادته ونقصانه وان استعارها الى مكان محاورها او ذهب لها الى مكان اخر فهو ضامن وان اختلفا معا حمل على الدابة في مساوئ الركوب والحمل او فالوقت فالقول في ذلك كله للمعير مبيته وكذا ان استعمل شيئا من متاعه او تصرف



في بني من ملكه وارعي الاذن من جهة صاحبه فعليه ضمان ذلك الا ان  
يقم البينة على الاذن او بكل صاحبه عن اليمين وان قال اعزتي بانيك  
تفقت وقال صاحب الدابة بل غصبته فلا ضمان عليه ان لم يكن ركبها  
فان ركبها فان ركبها فهو ضامن وان قال رب الدابة اجرتها فالقول  
للمركب واذا القدي المنصرف في العارية ضمن قيمتها وقت التقدي  
واذا استعار دابة للزينة والعرس او الباقية يكتب انه اعطاه وقال  
يكتب انه اعاره **كتاب** واجره رد العارية على المستعير  
واجره رد العين لمساخر على الماخر او لغيره رد العين للمضرة على  
الغاصب واذا استعار دابة فزدها الي اصطبيل ما لكرها لم يضمن وان  
استعار عينا فزدها الي دار الملك ولم يملكها اليه ضمن واذا رد الدابة  
مع عبده او اجيره او احد من عياله او مع عبد رب الدابة او اجيره  
او احد من عياله فلا ضمان عليه **كتاب الردية**  
وهي امانة في يد المودع ان هلكت لم يضمنها والمودع ان يحفظها بنفسه  
ومن عياله فان حفظها وطب لغيرهم او ادعها من الاذن يفتح  
في دار حريق فيسلبها الي جاره او يكون في سفينة تحرق الغرق فينقلها  
الي سفينة اخري وان قال صاحب الردية لا تسلمها الي زوجتك  
فلمها اليها لم يضمن وكذا غيرهما من عياله فان كان له منه بدعي وان  
قال لحفظها في هذا البيت فحفظها في بيت احد من الدار لم يضمن وان  
حفظها في دار اخري ضمن ولو اوى حفظها في هذا البيت فحفظ في  
غيره ضمن وان ادع المودع الردية فهلكت فالضمان على الاول  
عند ابي حنيفة وقال المالک محمد بن يحيى الاول والثاني فان  
ضمن الاول لم يرجع على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على الاول  
وان شاء ان يسلمها فبها فبها ضمن وان خلطها بماله حي لا يضمن ضمنها  
وكذا ان خلط ودعته عند فانه يضمن تحت ليل كل واحد في غير  
ماله فلا ضمان عليه وان كان لا يضمن فلا سبيل لاحد منهما الي ذلك وعلى  
الحايط ضمان مثله مكيلا كان او سوزونا وقالوا ان شاء الله تعالى  
ان كان جميع دراهم او ثمانية او حنطة او شعير او نحوها فان كانت

حنطة او شعير او غيرهما من المكبل والموزون وانفق على البيع فانما  
لعتمان الثمن بينهما فبها خذ صاحب الحنطة من الحنطة محلوطة بالخير  
وصاحب الشعير من الشعير غير مخلوطة بالحنطة وان اخذت الدرع  
بماله من غير فعل غير هو سرتك لصاحبها وان طلب صاحب الدرع  
الدرع فحبسها عنه وهو قادر على تسليمها ضمن وكذا اذا جاء انسان  
فقال ارسلنيها اليك صاحبها لم يدفعها اليه فدفعها اليه فانكر الغائب  
وقد مر تفصيل رجوعه في الوكالة واذا انفق المودع بعضا  
وكانت دراهم او ثمانية ضمن ما انفق ولا ضمان عليه فيما بقي وان  
اخذها لينفقها ثم بدله فزدها فضاغت فلا ضمان عليه وان انفق  
لبعضها ثم ردته وطلبت الباقي ضمن الجميع واذا القدي المودع في  
الدرع بان كانت دابة فركبها او ثوبا فلبسه او عبدا فاستخدمه او ادعها  
غيره ثم زال القدي وردها الي يده زال الضمان وان طلبها صاحبها فخذها  
ضمنها فان عاد الي الاعتراف لم يبرأ من الضمان والمودع ان يسلمها لغيره  
وان كان لها عمل وموتة اذ لم يضمنه صاحبها واذا ادع رطلان عند رطل  
وردية فحضر احدها بطلب لضربه منها لم يدفع اليه شيئا حتى يحضر  
الاخر عند ابي حنيفة وقال لا يدفع كل واحد منهما نصفه فان كان مما لا  
يقتسم جاز حنطه احدها باذن الاخر واذا سلم احدها واحدا او كليهما  
في المال على هذا الخلف وان ادعي للمودع هلاك الردية او ردها  
او حجبها بالقول له مع يمينه وان ادعي انها هلكت قبل حجوره اياها  
حلف القاضي المودع بالله ما تعلم انها هلكت قبل حجوره فان حلف لزم  
المودع ضمان الردية وان نكل بري من ضمانها وكذا الجواب في العارية  
وان قال لم يودعني شيئا قال اودعته وكنتها هلكت لم يصدق واذا  
كان في يده الفارعاها رجاء ان كل واحد منهما لما يعرف الردية  
لعينها وهي تحققة عند في دين في تركته وبخاص صاحبها عمار الصحة فيكون  
كاحدهم والله اعلم **كتاب الشركة** وهو على ضربين شركة امدان  
وشركة عقود فتركة الاملاك العقار والعين برثن الرجلان او سربا لهما



فلا يجوز لأحدهما التصرف في نصيب الآخر لا بأذنه وكل واحد منهما في نصيب صاحبه كاللجني وشركة العقود على أربعة أوجه مفاوضة وعنان وشركة الضايح وشركة الوجوه وتدخل في كل واحد منهما شركة المفاوضة وشركة العنان مفتي ليا وشركة المفاوضة وان تقاوتا عنان هذا قريب من الأول **فصل** وشركة المفاوضة ان يشترك رجلان بقاء وبيان في مالهما وتصرفهما وفيهما فيجوز بين الحرين المسلمين البالغين ولا يجوز بين الحر والعبد والابن والابن والابن والمسلم والكافر ويتعقد على الوكالة والكفالة مما يشترط كل واحد منهما يكون على الشركة الاطعام اهله وكسوتهم وما يلزم كل واحد منهما من الديون بدلا عما يصح فيه الاشتراك فالكفالة ضامن له وان ورث احدهما لا يصح فيه الشركة او وهب له ووصل اليه بطلت المفاوضة وصارت شركة عنان ولا تتعقد الشركة الا بالدراهم او الدينارين او الفلوس النافقة ولا يجوز بما سوي ذلك الا ان يتعامل الناس بها كالنقر والنقر ويجوز ان يشركا ومن أحدهما دينارين ومن الآخر دراهم في المشهور من الدلالة عن أبي حنيفة انه لا يجوز ولا يجوز الشركة بين ولا مال غائب وان اراد الشركة بالعرض باع كل واحد منهما نصف ماله بنصف مال الآخر ثم عقدت الشركة ولا تكون شركة المفاوضة حتى يعقلا لقطا تقاضا اذا اشتركا مفاوضة او ما في معناه لا يصح اذا كان لأحدهما سبي من التجارة او صناعة او مخارون دون شركة ويجوز اقرار المفاوضة على شركة واذا استهلك احدهما شيئا ولزمه غريمه كان الاخذ ضامنا ويجوز لكل واحد منهما ان يرهقن واذا اذن احدهما صاحبه او استهلك احدهما شيئا ولزمه غريمه كان الاخر ضامنا ويجوز لكل واحد منهما ان يرهقن ويرهقن واذا اذن احدهما صاحبه ان يستأجر جارية من مال الشركة ولطاهما مني لا يعتبر سبي وقالا لا يجوز نصف الثمن واذا فرق المفاوضة فلا صحاب الدين ان يأخذاهما والجميع الدين واذا فرق المفاوضة فلا صحاب الدين ان يأخذاهما والجميع الدين ولا يرجع على صاحبه حتى لو دي اكثر من النصف وقالوا اذا كفل احدهما مالا لم يلزم ذلك صاحبه

بعد الافتراق **فصل** وشركة العنان يصح مع التفاضل في المال وان تساوى في المال ويتفاضلا في الربح وان يعقدها كل واحد منهما ببعض ماله دون البعض ويكره للمسلم ان يشارك الذم في شركة عنان فان فعل جاز ولا بأس مع العبد والصبي المادونين والمرأة ويتعقد هذه الشركة على الوكالة دون الكفالة والا يتعقد الا بما سوا ان المفاوضة يتعقد به من النقود وما اشتراه كل واحد منهما طوبى بئمه دون الآخر ثم يرجع على شريكه بحصته منه واذا هلك مال الشركة او احد المالكين قبل ان سراسيا بطلت الشركة وان اشترى احدهما هلك مال الآخر بعده والمشتري بينهما على ما شرط او يرجع على شريكه بحصته من بئمه ويجوز الشركة وان يدر خطا المال وكذا في المفاوضة اذا اتاها في شركة العنان وشطرا ان يعملوا لأحدهما زيادة ذبح على رأس ماله جاز وان شرطوا على احدهما على ان يكون له زيادة ربح على رأس ماله جاز ايضا ويكون مال صاحبه في يده كالضاعة شرط القصد لمن لا يعمل لا يجوز وله ربح له خاصة ولا يستحق الربح الا بمال او بمال او عمل ولا تصح الشركة اذا شرطوا لأحدهما دراهم سماء من الربح وكل واحد من المفاوضين وشريك العنان ان يصح المال بدونه مضاربة ويوكل من ينصرف فيه ويده في المال يد امانه ويجوز لشريك العنان ان يبيع بالتعدد النسيه ويودع المال وبرهن ولا يقرض وماله من احدهما من اجرة واستاجر في تجارتها او فهو لارض له خاصة ثم يرجع على شريكه بحصته ان كان معروفا وان لم يكن لا صدق على شريكه اذا انكره وحقوق العقد يرجع الى العاقل لا الى شريكه واذا كان لأحدهما الف وللآخر القان والاط شرط ان يكون الربح والوضعة نصفين فهو فاسد ولا يكون الوضعة الا على قدر رأس المال فان علا على هذا انا لربح بينهما على ما شرطوا والوضعة على قدر رأس المال والسنة كان هسان يقبل كل واحد منهما على صاحبه فيما يدعيه من صياح المال مع بئمه ولكل واحد من الشريكين في الشركة فيما كان المال عينا فان صار عرضا لم يكن له ذلك وليس لصاحبه بعد على الفسخ من مال في شيء من التجارة وما لم يعلم بفسخ صاحبه كانت الشركة على حالها وان مات احد الشريكين انقضت الشركة علم الاجم به او لم يعلم **فصل** وشركة الضايح كالحياطين والصباغين بشركا



على ان سقلا الاعمال ويكون الكسب بينهما يجوز ذلك وما تنقلبه كل واحد  
 منها من الغزل يلزمه وشريكه فان عمل احدهما دون الآخر فالكسب بينهما انصافا  
 كما اذا عملوا ويجوز ان يشركا في ساعتين مختلفتين كالصباغ مع الصار  
 خلافه ولكل واحد من شريكى الاعمال ان يطالب بالاجرة ويرد الثوب  
 الى صاحبه ولصاحب الثوب ان يدفع الاجر الى امهائه ويطالب برد الثوب  
 اليه وان خنت يد احدهما فالضمان عليها جميعا وان عرض احدهما او سافر  
 فاعمل الآخر جاز **فصل** وشركه الوجه هي الرجلين يشركان في الاسترقاق ولا  
 مال لهما ان يشتريا بوجهها وسعان فتصح الشركة على هذا ويكون كل واحد  
 منهما وكيل الآخر فيما يشتريه فان شطا ان يكون المشتري بينهما نصفين فالرجح  
 كذلك ولا يجوز ان يتفاضلا فيه وان شطا ان يكون المشتري بينهما اثلاثا  
 او اقل او اكثر والرجح كذا والوضعية في شركة الوجه على قدر الضمانات  
**فصل** ولا يجوز الشركة في تيناول المساجات كالخطاب والاحتشاش والاصطفا  
 وما اخذه كل واحد منهما فله دون صاحبه وان اشتركا فلهما واحدا منهما  
 وخطاه وباعاه فالنصف بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما فيه فان لم يعرف  
 مقدار ذلك صدق كل واحد منهما الى النصف ولو دفع الى رجل دابة ليقضى  
 ليواجرها على ان الاجر بينهما كان فاسدا او لاجرك لصاحب الدابة ولله خراج  
 ماله فان دفعها اليه ليكتسب عليها على ان الرجح بينهما فلصاحب الدابة اجر مثلها  
 ورجح ماع للآخر وان اشتركا ولا حدهما بغل وللآخر راووه ليقضى عليها الما  
 على ان يكون الكسب بينهما لم تصح الشركة والكسب كله للذي استقى وعلمه  
 اجرة مثل المراويدة ان كان صاحب البغل واجره مثل البغل وان كان صاحب  
 الراوية وكل شركة فشلت كان الرجح فيها على الشركة قدر راس المال ويبطل  
 شرط التفاضل فيه واذا ما أحد الشريكين اذا ارتد ولحق به دار الحرب بطلت الشركة  
 وليس لواحد من الشريكين ان يود زكوة مال الآخر الا باذنه فان اذن كل واحد  
 منهما صاحبه ان يودي زكوة فادى كل واحد منهما فالثاني ضامن علم باذنه الاول  
 او لم يعلم **فصل** ومن اشترى شيئا فقال له آخر اشركني فيه فقال اشركك  
 فان كان قبل القبض لم يبع وان كان بعده صححت ولزمه نصف ثمنه وان لم يعلم بالثمن

صاحبه

٤٤٢  
 فله الخيار اذا علم واذا اشترى رجلان عبدا فاشتركا فيه رجلا بعد القبض  
 فله القياس النصف وفي الاختحان الثلث ولو اشركه احدهما في نصيبه ونصيب  
 صاحبه فاجاز شريكه ذلك كان للرجل النصف وللأوليين النصف ولو اشترى رجل  
 عبدا فقال له رجل اشركني فيه فقبل اشركك ثم لقيه آخر فقال اشركني فيه  
 فاشركه فيه فان كان قد علم به فله الاول فله ربع العبد وان لم يعلم فله النصف  
 وقد خرج العبد من ملك الاول والله اعلم **كتاب المضارب**  
 وهي عقد على الشركة بالمال من احد الشريكين وعمل من الآخر ولا تصح المضاربة  
 الا بالمال الذي ذكرنا ان الشركة تصح به ومن شرطها ان يكون الرجح بينهما مائما  
 لان عجز احدهما منه ذاهبهم ساه ولا بد ان يكون المال سائما الى المضارب  
 لا بد لرب المال فيه والمضاربة تثقل على احكام مختلفة فاذا دفع المال الى  
 المضارب فهو مائة فاذا اشترى به فهو وكالة واذا ربح صار شركه واذا خسر  
 المضارب صارت اجارة واذا حالف المضارب صار غصبا والمال يحوط عليه  
 وتصح المضاربة بعرب المال خادبتك في هذا المال او احدهما للمضارب  
 او ماله او مضارضا او حده فاعمل فيه على شرط كذا ولم يسم المضاربة فان  
 شرط عليه التجارة مع رجل بعينه فليس له ان يتعداه وكذا احص له التقريف  
 في بلد بعينه كالكوكة ونحوها اذا سلعه بعينها كالحز وكذا ان وقت  
 المضاربة مدة بعينها ويبطل العقد عصيها وان شرط عليه ان يبيع ويبتري  
 بالبصرة فخرج الى الكوفة فاشترى فهو ضامن ومارج يكون له ويتصدق به **٣**  
 عند ابيه خفيفه خلا فلهما والم يشر لم يضمن ويجوز للاب والجد وصيهما  
 وان دفعوا مال الصغير مضاربة وكذا القاصه واذا قال رب المال خذها  
 هذا المال على ان لك نصف الربح او ثلثه جاز وللضارب ما شرط والباقي  
 لرب المال ونفقة المضارب في الحضر من ماله وفي السفر نحو الطعام  
 والشراب والكسوة الركوب من مال المضاربة اما سداوى به او تنقذ  
 او يحق من ماله **فصل** واذا صحت المضاربة مطلقه جاز للصاحبه ان  
 يشترى بمال المضارب ويبيع ويباخره ويوكل وللمان يبيع بالنقد والنية  
 ويبرهن ويبرهن وله ان يعمل بنفسه ويتأخر من يعمل فيها وليس له ان يرض  
 او يستدين ولا ان يأخذ سحفه ولا يزوجه عبدا ولا امه مال المضاربة



ولا يشتري امته قد ولدت منه ولا من رب المال فان اشترى امته قد ولدت  
منه ولا يرج في المال ثم اودت قيمتها ضمن لرب المال راس ماله منها وقيمته حصه  
من الربح ولا سعيه فيه على الامته وليس له ان يشتري او يبيع رب المال ولا  
اولاده وكل من يبيعوا عليه من قرابته وغيرهم فان اشترى منهم كان شترى بالتمنه  
دون المضاربة وان كان في المال ربح فليس له ان يشتري من معين عليه فان  
اشترى منهم ضمن مال المضاربة وان لم يكن في المال ربح جاز ان يشتريهم فان زادت  
قيمتهم عتق نصيبه منهم ولم يضمن لرب المال شيئا وسعي العتق لرب المال  
في قيمته نصيبه منه وليس للمضارب ان يدفع المال مضاربة الا باذن له رب  
المال في ذلك او علم فان دفع مضاربة ولم ياذن له رب المال لم يضمن لرب  
المال في ذلك او علم فان دفع مضاربة ولم ياذن له رب المال فيه لم يضمن بالربح  
ولما يتصرف المضارب الثاني حتى يربح فاذا ربح ضمن المضارب الاول وان  
دفع اليه مضاربة بالنصف واذن له ان يدفعها مضاربة فدفعها بالثلث  
فان كان المال قال له علي ان فارق الله بيننا نصفين فلرب المال نصف  
الربح وللضارب الثاني سدس الربح وللأول السدس وان كان قال علي  
ما زلتك الله بيننا نصفين فللضارب الثاني الثلث وما بقي بين رب المال  
والمضارب الاول نصفين وان قال علي ان ما زلتك الله على نصفه يدفع المال  
الى اخر مضاربة بالنصف وللثاني نصف الربح ولرب المال النصف ولا  
شيء للمضارب الاول فان شرط للمضارب الثاني في الربح فلرب المال نصف  
الربح وللضارب الثاني النصف الاول ويضمن المضارب الاول للمضارب  
مقدار سدس الربح من ماله واذا دفع المضارب شيئا من مال المضاربة  
الى رب المال بضاعة فاشترى به رب المال وباعه من على المضاربة ولم يكن  
ذلك استرداد وان شرط لرب الرب لنفسه وثلثه لرب المال وثلثه لرب  
المال على ان يعمل العبد معه جاز واذا باع الطاع حرا حجة حدث ما اتفق عليه  
من الحلمان وغيره ولا يجب ما اتفق على نفسه **فصل** واذا كان  
له على رجل الف درهم وامره ان يعمل به مضاربة بالنصف او بالثلث اذا قل او  
اكث فهو فاسد عند ابي حنيفة وما اشترى وباع فهو له وقال لا هو حايروما  
اشترى وباع كان لرب المال وعليه للمضارب اجر مثله واذا قال للمضارب

حد هذا

خذ هذا المال واشتر به الحطة بالنصف اذ تسمى نوعا من الامته فاشترى بها  
المضارب كما امره فله مضاربة فاسده وللضارب اجر مثله فيما عمل وليس له ان  
يبيع ما اشترى الا باذن رب المال فان باعه لم يضمن يبعده ومتى فسدت المضاربة  
كان الربح كله لرب المال وللضارب اجر مثله عمله وكذا اذا خسر والمضارب  
في المضاربة في المضارب الفاسدة كالاجير المشترك فاضاع من يده لا يضمن  
عند ابي حنيفة خلوها **فصل** وان تخلف المضارب ورب المال فادعى  
احدهما الاطلاق والاخر الحصوص فالقول لمن يدعي الحصوص ولو كان  
مع المضارب الفان يقال رب المال راس المال الفان وقال المضارب  
بل الف وقد ربح الف فالقول للمضارب والبيت لرب المال ولو قال  
ودعت اليك بضاعة وقال ذواليد بل مضاربة فالقول لرب المال وان  
قال شرط لك تلك المال الربح وقال المضارب بل النصف فاشترى منها جارية  
قيمتها الف فوطيها فجات بولد يابى الف فادعاه ثم بلغت قيمته الف و  
خمساه والمدعى موسر فان شارب المال اسقط الفلام من الف وما بقي خمسين  
وان شاء اعتق وان اشترى بها عبد فلم ينقدها حتى هلكت الالف  
دفع اليه رب المال الف اخرى فان هلكت ثمانية وثلاثه فذلك  
ابدأ او يكون راس المال جميع فادفع اليه ثم يقتسمان الربح بعده وان  
اشترى بها بنان ثم باعه بالفين واشترى بها عبد فلم ينقدها حتى ضاع الف  
فانه يغرم رب المال الفان الف وخمساه والمضارب خمساه ورأس المال  
قيمتها الف وخمساه للزلا سدس ما حجه الاعلى الفين ويكون دفع العبد  
للمضارب وثلثه اربعة على المضاربة وان اشترى بها عبد اتمته الفان  
فقل العبد رجلا خطا لثله ارباع الف على رب المال وربعه على  
المضارب فان فدياه صار العبد بينهما يحرم رب المال لثله ايام  
والمضارب يوما وقد خرج من المضاربة وان اشترى بها ثيابا فقصرها  
او حلقها بماية من عنده وقيل له اعمل برأيك فهو متطوع فيه وان  
صنع الثياب ضمن او نحوه فهو شريك بما زاد الصنيع واذا كان معه  
الف بالنصف واشترى بها عبدا فباعه من رب المال بالف وما بين



باعه رب المال مائة ألف ومائة وان اشترى رب المال بخسبه  
شعرا به من المضارب بالف باعة المضارب بخسبه واذا اشترى  
بالم المضارب به عبدا فيه فضل ملك المضارب حصته حتى لو  
اعين العبد جازعته وكان كعبد بين رجلين اعتقه  
احدهما وان اشترى بالم المضارب به عبدين تميده كل واحد  
منهما مثل مال المضاربة واعتق المضارب احدهما او كلاهما  
معا او متفرقا فهو باطل ولو اعتقها رب المال جميعا معا عتقا  
وضمن للمضارب حصته منهما موسرا كان او معسرا وان اعتقها  
على التعاقب عتق الاول وكان الثاني كعبد بين رجلين واعتقه  
احدهما **فصل** واذا مات رب المال والمضارب  
بطلت وان ارتد رب المال ولحق بدار الحرب بطلت وان عزل  
رب المال المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشترى وباع فصره جائز  
وان علم بعزله والمال عروض فله ان يبيعه لا يمنع العزل من ذلك  
ثم لا يجوز ان يشترى منهما شيئا اخر وان عزل ورأس المال دراهم  
او دنانير قد نصت فليس له ان يتصرف فيه وان افرقا وفي المال ديون  
وقد ربح المضارب فيه اجبر المالك على اقتضا الديون وان  
لم يكن فيه ربح لم يلزمه الاقتضا ويقال رب المال في الاقتضا  
وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال فان زاد  
الهالك على الربح فلا ضمان على المضارب فيه وان كان اقتضا  
الربح والمضاربة محالهما ثم هلك المال او بعضه مراد الربح حتى  
ليست في رب المال رأس المال فان فضل شيء كان بينهما وان عجز  
عن رأس المال لم يضمن المضارب وان كانا اقتضا الربح وضحا  
المضاربة ثم عقداها بهلك المال لم يزد الربح الا بال  
واذا مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة في تركته فانه  
يكون دنيا فيما خلفه والله اعلم بالصواب

**كتاب المزارعة**

**كتاب المزارعة** قال ابو حنيفة رحمه الله المزارعة بالثلث والرابع باطلة وقالوا  
جائز وهي عندنا على اربعة اوجه ان كانت الارض والبقر والبذر لواحد والعمل من الآخر  
جازت المزارعة في الوجع الثلثة وان كانت الارض والبقر لواحد والبذر والعمل  
من الآخر فهي باطلة وكذا اذا كانت الاربعة ومن كل واحد منهم شيء من هذه الاربعة  
وان عقد المزارعة على ان يكون جميع الالات على المزارع والعمل على رب الارض فهي باطلة  
وكذا ان شرط صاحب البذر ان يدفع بذرا لم يكن الباقي بينهما على ما شرط في فاسد  
وكذا ان شرط صاحب البذر في قولهم وان شرط صاحب البذر ان يدفع بعض الخراج  
لنفسه جاز ولو كان البذر من واحد والباقي من الآخر فهو فاسد الا في رواية  
عن ابي يوسف ولا يقع المزارعة الا على مدونة معلومة وان يكون الخارج شائعا بينهما  
فان شرط لاحدهما قفرا باسمه فهي باطلة وكذا ان شرط على المادامات والسوا  
وان شرط على المزارعة الثمن والربع نصفين وان لم يذكر الثمن لم يجز عندنا  
حتى بشرط الكل واحدهما جزاء مغاومكا وهو قول محمد اخر او كان يقول اولا الثمن  
لصاحب البذر وان دفع الارض مزارعة على ان يدفع او لا حظ السلطان وهو  
النصف او الثلث وما بقي بينهما الثلث او النصف فاجاز وان قال لا ادري ماذا  
ياخذ السلطان في هذه السنة المقاسمة او الخراج فاعلمك على ان يدفع اذ هذين ثم  
يكون الباقي بينهما فهذا فاسد من انهما كان البذر والزرع لصاحب البذر والباقي  
او الخراج على صاحب الارض وان عقد المزارعة والبذر من قبل صاحب الارض على  
وجه صحيح ثم اخذ صاحب الارض بذرا فاد ربحا من المزارع والمسلمة بحالها  
كان الزرع له ايضا ويضمن البذر والمزارع وان شرط على المزارع ان يكرى الارض  
او يدينها ففسدت المزارعة وكذا ان شرط عليه بناء منسبا **فصل** واذا  
وقع الاتفاق في المزارعة على احد الوجع الثلاثة فان كان البذر من قبل رب الارض  
فهو مستأجر للزراع والالات والذواب تتبع له وان كان من قبل الزراع فهو مستأجر  
الارض فمن كان من قبله البذر فما يستحقه من الزرع فهو يدينه لا بالشرط والآخر يستحقه  
بالشرط لا غير وانما يكون مزارعة اذا كانت الاجرة من بعض الخراج فلو كانت من غيره  
فهو اجبان والنفقة على الزرع عليهما على مقدار حقهما واجرة الحصاد والدياس  
والرفاع والتدريه عليهما بالتخصيص فان شرطه بالمزارعة على العامل فسدت واذا عقد  
المزارعة فالخراج على الشرط فان لم يخرج الارض شيئا فلا شيء للعامل واذا فسدت



المزارعة فالخارج لصاحب البذر فان كان البذر من قبل رب الارض فللعامل  
أجر مثله لا يزداد على مقدار ما شترط له من الخارج له أجر مثله بالغ ما بلغ وان كان  
البذر من قبل العامل فلصاحب الارض أجر مثل الارض وفي المزارعة الفاسدة  
اذا لم يخرج الارض شيئا فان كان البذر قليلا أجر مثل الارض والبذر وان كان  
من قبل رب الارض فخليله أجر مثل العامل **فصل** واذا عقدت المزارعة  
الصحيحة فامتنع صاحب البذر من العمل لم يجبر عليه وان امتنع الذي ليس من قبله  
البذر احمه الحاكم على العمل واذا مات احد المتعاقدين بطلت المزارعة واذا  
انقضت مدة المزارعة والزرع لم يذكر بعد كان على المزارع أجر مثل نصيبه من  
الارض الى ان يستحصل واذا اخذ الرجل الارض ليزرعها بيد من ثم بدل رب الارض  
ان يترك زرعها فليس له ان يمنع المزارع عنها الا من عذر والعذر ان يلهيه دين  
لا وفاء له الا من ثمنها سوا كان الزرع عمل فيها شيئا من حفر بئر او اصلاح مشاة  
او غير ذلك لم يعمل فان باعها لم يرجع الزرع على رب الارض بما انفق فيها وان كان المزارع  
قد زرعها ولم يستحصل واذا ان يبيعها لم يبيعها حتى يستحصل الزرع وان مرض  
العامل مرضا يضعف عن العمل فهو عذر **فصل** واذا رفع اليه الارض على ان يزرع  
بيد من والخارج بينهما ولم يقل له اعمل سراك فشارك رجل اخر فاجر اجمعيا بدرا على  
الخارج بينهما نصفان فهو جائز ونصف الخارج للارض ونصفه لرب الارض  
نصفين وعلى الاول لرب الارض نصف أجر مثله رصه وان اخذها على ان يزرعها  
بيد من والخارج بينهما فذفعها الى رجل ليزرعها ببذر المزارع الاول على الخارج  
بينهما فهو جائز وما اخرجت فنصفه للآخر ونصفه لرب الارض ولا شيء لصاحب  
البذر ولو كان رب الارض قال له على ان ما رزقك الله فهو بيننا نصفين ولم  
يقبل له اعمل سراك فذفعها الى آخر بالنصف وبذرا معا فنصف الخارج للآخر ونصفه  
بين رب الارض والاول نصفين وكذا لو كان القدر من قبل الآخر وان دفع الارض  
الى رجل ليزرعها بيد من ويقصر ومعه رجل اخر على ان يكون الدفع بينهما الثلثين  
فان زرع على هذا فالثلث لرب الارض والثلثان لصاحب البذر وعليه للعامل  
أجر مثله ولا يتصدق هو ولا رب الارض بشي منه وان كان البذر من قبل رب الارض  
فهذه المسئلة كانت المزارعة جائزة والثلث لرب الارض والثلثان للعاملين  
**باب المساقاة** قال ابو حنيفة المساقاة حرج من الشرع باطلة بان يشترط

حمار

حمارا على ان يشترطه على ان يكون له في الثمرة ربعها او اقل او اكثر كالمزارعة وقالوا جائز  
كهي ان ذكر من مغلومة وسمى جزءا من الثمرة مشاعا وتجاوز المساقاة عندهما  
في الخلل والشجر والكرم والقطاب واصول السرحان ونحوها وان دفع خللا في ثمر  
مساقاه والثمر تزيد على حياز وان كانت قد انتهت لم تجز وعلى العامل المظنون  
والعنان فان ترك مما لا يد من ذلك فسدت المعاطة وان كانت مما لا حاجة فيه  
بلا بد لنفسه وان دفع اليه كرم او شجر معااملة بالنصف او الثلث ولم يذكر شيئ  
جاء على اول ثمر يخرج استصفا وان تركا التوقيت في الرطب لم تجز وان شرط على العامل  
الحداد والقطاف فسدت المعاملة ومتى فسدت المساقاة فللعامل أجر مثله واذا  
دفع اشجار معااملة ثم بدا للعامل ان يترك العمل لم يكن له ذلك وكذا اذا بدا لصاحب  
الاشجار يعمل بنفسه ويخرج العامل لم يكن له ذلك الا من عذر العذر او يكون العا  
سارقا ينذر من جبايته والمساقاة تبطل بالموت وتفسخ بالاعداء كالايجان والله اعلم  
**كتاب الشرب** المياه اربعة انواع ما ملوحت الارض فليس حرم ما ملكها او  
يكون ظاهر فيها ويكونان قليلا كبيرا وقناة او عين صغيرين فمندان في حكم مالك  
الارض وله ان يحوزهما ومنع سائر الخلق ان يحاذوا او يستقوا الذواب منهما  
وان يدخلوا ارضه اذا كان لهم يد من ذلك ولهم ما يتنعون به ومن دخل ارضه  
واخذ منها في طرف بغير اذنه لم يكن له ان يشترده منه وان لم يكن للناس بها  
غيرها فليصاحب الارض ان يباذن لهم بالدخول في ارضه والاخذ من مياهه وان سيم  
منه ما يكفيهم ونعيم وليس لهم ان يشقوا من سكا عمارا واعم ولا يسكنهم الا بآذنه  
الا مما لا حاجة له فيه اصلا والنوع الثالث ماء الاودية والافهار العظام  
وكل الناس مشتركون فيه شركة اباة للشرب والسقي وشق النهر منه الى  
اراضيهم ولا يسكنهم كما يشاء والرابع هو الحوز في الضروف والاداني وهذا النوع  
يكون ملكا حرجيا يبيعه وتملكه ومنع سائر الخلق عنه من سائر الانتفاع  
به دون الانواع الثلاثة فالحوز سعيها وتملكها النفس الماء الام لا يجوز ان  
صاحب الارض في ارضه والذي يباع ويشترى منها فليسعه الارض ومن حفر  
بئرا في رية فله حرمها فان كانت للطعن فحرمها اربعون ذراعا وان كانت للثا  
فستون ذراعا وان كانت غنبا حرمها ثلثمائة ذراع والطعن موضع الابل والناخ  
البعير الذي يسقى عليه ومن اراد ان يحفر في حرمها منع منه واذا كان بين قوم



اوقاة عليها ارضوهم فليس لاحد ان ياتخذ منه نصرا ولا ان يفتب عليه رجا  
 ولا ان يحدث منه شيئا يفتن بالماله الا برضا اصحابه كالثلث للخاص وعليهم جميعا  
 حفر من ابي الهيثم الا ان يبيع جده اخدمهم في قول اخيه وقالا على الجميع حفر من  
 ابي الهيثم الى اخره واذا قال لرجل اسقني من فطرك يوما على ان اسقيك من فطري يوما  
 لم تجز ومن كان له نص في ارض غير فليس له حرمه عند اخيه خيفة الا ان يقيم بيعة على  
 ذلك وقال له مساقاة على غيرها وتلقى عليها طينه والبار والكل في الارض والملك  
 كالماء فلا يجوز بيع الباري ولا الكل في ارضه ولا بيع الماء في نهر والناس فيها  
 شركاء والمباح من النار لغيرها لاجرها والله اعلم **كتاب الاحياء**  
 الموات ما لا يتقنع به من الارض لا يقطع الماء عنه او عتبة الماء عليه او كونه  
 منقطعاً عن العنارات وما اشبه ذلك فما كان منها عارياً لا مال له او كان مملوكاً في  
 الاسلام لكن لا يعرف له مالك ولا وارث له في الظاهر الا الله عز وجل وهو بعيد من  
 العنان للحراسة حيث ان وقت ايسان في اقصى العنارة وصاح ما على شؤنه لم يفتح  
 عقوته من في العنارة فذاك موات من احياء يادون الاسام ملكه وان احياء يغير  
 اذنه لم يملكه عند اخيه خيفة وقال لا يملكه والذي يملك بالاحياء كما يملك المسلم اذا  
 غمر ارضاً تقرب العنارة لا يملكها وان لم يكن لها مالك ولا يجوز احياء ما قرب  
 من العنارة وترك مربي لاهل القرية ويحمل عوده اليه لم يجز احياءه ومطرح  
 حيا يدم وماعدل عنه الفرات والدجلة والافهار العظام وبيد عظم  
 الماء ويحمل عوده اليه لم يجز احياءه وان كان مما لا ينفذ الماء اليه ظاهره او  
 جاز وهو كالموات ان لم يكن حريماً لعامة وملكه من احياء يادون الاسام ومن  
 حجر ارضاً ولم يعمرها ثلث احدها الاسام ودفعها الى غير وللإمام ان يقطع  
 من الموات لنفسه ما يستغني به وله ان يحمل منه ماشاً ولا يزل ملك المالك  
 من عقان ابدانها والله سبحانه وتعالى اعلم **كتاب الاتباع**  
 اذا وجد لغيره كان احده افضل من تركه واللفظ حر ونقته في يد  
 المال وان النقطة وحل لم يكن لعين ان ياتخذ من يده فان احمى احرا له  
 فان ادعى انه ابنه فالقول له وان ادعاه اثنان ووصف احدهما علامة في  
 هو اولى به وان لم يصف احدهما علامة فيه فهما سواء يكون ابناهما وان وجد اللقيط  
 في مفر من انصار المسلمين او في قرية من قراهم فادعى انه ابنه ثبت لشبهه

منه

منه وكان مسلماً وان وجد في قرية من قري اهل الذمة او في بيعة او كنيسة كان فيها  
 ومن ادعى ان اللقيط عند لا يقبل منه فان ادعى عبدانه ابنه ثبت لشبهه منه  
 وكان حر وان وجد مع اللقيط مال منه ود عليه فهو له وان ادعت امرأة ان اللقيط  
 ابنها لم يصدق فان ادعت انه ابنها من زوج وصعدتها الزوج في ذلك قضى به  
 لها وجعل انهما واذكر اللقيط فادعى رجل انه ابنه فهو اللفظ في التقيد  
 ولا يجوز تزويج المملوك ولا تزويجه في مال اللقيط وجوز ان يقبض له الهبة  
 وسلم في ضيعة وتواجر واذا اتفق الملقط على اللقيط فامر الحاكم بترجيح  
 على اللقيط اذا كبر او ملك وجباية اللقيط على بيت المال ان لم يكن له وارث فان  
 بلغ اللقيط كافراً وقد وجد في مفر من انصار المسلمين اجبر على الاسلام بحسب  
 فان مات قبل ان يقبل على عليه سواء وجدته مسلم او ذمي **باب اللقيط**  
 وهي امانة في يد الملقط اذا اشتهد انه اخذها يحفظها على صاحبها فاذا اتم  
 على نفسه انه اذا اخذها سكردها على صاحبها لا محالة او غالباً فلا اخذ اول  
 وان لا يامن على نفسه فالترك اول واذا وجد ولدان بصعها في مكان واحد  
 على الاخذ ووضعها في ظاهر الرواية لا يضمن وروي انه يضمن ولو دفعها  
 الى غير بغير اذن القاصي ضمن واذا اهلك في يد ان اشتهد حين اخذ فقال  
 اني وجدت لقطة فمن لشدها دون على لا يضمن ولو لم يشهد بمن عند اخيه  
 وعندهما لا يضمن اذا اختلف انه اخذها ليردها على صاحبها وبه نأخذ  
 ويعرف على قدر النقطة فان كانت اقل من عشرة دراهم عرفها اياماً وان كانت عشرة  
 فصاعداً عرفها سنة وعن اخيه خيفة اذا امانة درهم وخوها عرفها حتى لا وان كانت  
 عشرة وخوها عرفها شهراً وان كانت ثلثة وخوها عرفها خمسة الى عشرة ايام  
 وان درهما وخوها عرفها ثلثة ايام وان كان دنانير وخوها عرفها يوماً وان كان فلساً  
 او ثمن وخوها تصدق مكانه واذا مضى وقت التعريف ولم يضر صاحبها فان كان  
 الرجل من غير الاجل له ان ينفق على نفسه لكنه يتصدق بها على الفقير ولا يتصدق  
 بها على غني ولا مملول غني ولا لصغير لغني ويجوز ان يتصدق بها على ابنه  
 الكبير وزوجه ان كانوا فقراء وان كان الملقط معسراً جاز ان يتصدق  
 على نفسه ثم ان طهر صاحبها ان شاء امضى الصدقة وله ثوابها وان شاء اخذ  
 من المتصدق عليه وان شاء ضمن الملقط واذا ساء بما ساءع اليه



كما لو أنك ونحوها يترتبها بقدر ما لا يفسد بتصدق بها أو ينفق على نفسه عند الحاجة  
وإذا دفع الملتقط الأمر إلى القاضي بعد ما شهد أنه رفعها ليردّها كان أجود ليحكم  
القاضي فيها بما يرى إذا وجد صدق له من الذواب أو الطيور كالابل والبقر والغنم  
والبحايج والحمام الأهلي ونحوها يأخذها فيفعل بها ما قلنا من الأشهاد ويرفع إلى  
القاضي إذا كان حتى يوجهها ويصدق عليها من أجلها أن كانت الدابة صالحة للركاب  
أو يامر من بالانفا عليها من مال نفسه أو يستدين بوجه على صاحبها أو يامر ببيعها  
أو امتساك ثمنها وإي هذه الأشياء يركبها القاضي فيه المصلحة يحكم به ويعرف ذلك  
سنة في جواب ظاهر الرأية وروى الحسن أنه على قدر في النفس سنة وفيما زاد  
قيمتها على عشرة دراهم لا ينقص من ثمنه ويبقى للقاضي أن يحفظ المصلحة في الصفا  
أن كان الأصح الاتفاق عليها لا يسمعها وإن حثافا مستغرا في النفقة ها هنا حكم ببيعها  
وحفظ ثمنها وإذا انفق الملتقط على الدابة بغير أمر القاضي كان متبرعا لا يرجع  
على مالها وإن انفق بأمر القاضي كان ذلك ديناً عليه فإذا احتضر المالك المملوك  
أن يمنع من ثمنه حتى يأخذ ما اتفق عليها من مال القاضي بغيرها القاضي فاعطى فقيرا  
من ثمنها ورد عليه الباقي ولقطة الحبل والحرم سواها ومن رأى دابة في غير مكان  
أو برية لا يأخذها ما لم يغلب على ظنه أنها صالحة بأن كانت في موضع لم يكن يعرفه من بلد  
مذرا وسعدا وقافلة نازلة أو ذواب في مراعيها أو أوحاء النسل وأعطى غلامه القطة  
أن يشاء الملتقط صدقة فيها وأعطها إياه وإن شاء امتنع حتى يعين البيعة فإن  
أعطها من غير بيعة ثم جاء آخر وأقام البيعة الفسالة يضمن له الملتقط ثم يرجع بها  
على من دفعها إليه وإن شأ الثاني يرجع على الأول ومن وجد صبيًا حرًا منقطعًا  
على المكان كان حذو أولي من تركه وإذا مات الغريب في بيت إنسان وليس له وارث  
مغفوف كان حكم تركه حكم اللقطة إلا إذا كان ما لا كثير يكون لبيت المال  
بند الحث والفحص عن رثته سنين **باب** جعل الأبقار وجد مملوكا أبقا  
فرده على مولاه من مسير ثلثة أيام فصاعدا فله عليه جعل أربعين درهما فصاعدا  
وإذا من أقل من ذلك فحسابه وإن كانت قيمته أقل من أربعين قضاه بقيمته إلا  
أن يأخذ ليرده على مالكة فإن كان الابن رفعا فالجمل على المهرين وإن كانا اثنين  
وجد مملوكا وردها جميعا كان الأربعين بينهما وإذا كان الذم من في عيال مالكي  
الغلام لأجل له وإن لم يكن في عياله فله الجمل سوا كان أحببنا إذا دهر بحرم الأبا

ولا بد من

والمولودين ومن رد الصبي الحرا والادابة الفسالة فله جعل له والله أعلم

**كتاب النفقة**  
إذا غاب إنسان ولم يعرف مكانه ولا أنه حي أو ميت نكح القاضي من يحفظ ماله  
ولستوفى وينفق على زوجته وأولاده الفقار من ماله ولا ينفق على أولاده الكفا  
الذكر رالا إذا كانت بهم زمانة وينفق على البنات وإن كن كارا وعلى الولد  
ولا ينفق بدينه وبين امرأته فإذا تمت له مائة وعشرين سنة من يوم ولد حكم بموته  
واعتدت زوجته وتقسيم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت ومن مات قبل  
ذلك لم يرث منه ولم يرث المفقود من أحد مات في حال فقد وينفق مذكره  
وامهات أولاده عند الحكم بموته ومن مات وله ابنتان وإن من ابنته  
ولا يدرك ما حاله جعلت تركته في يد أمين يحفظها فان طلبت الابنتان  
من قصاصها دفع إليها النصف لأنه لا يذري لعل المفقود حي فيرث منها  
وأموال المفقود كلها من الودائع والذبيون الظاهر بقرار من علي والعد  
والنفقود سوا للنفقة منها على من وجبت له وإن استوفى في حفظ أمواله بكميل أو ضمن  
من عليه كان حسنا ولا تتبع من ماله إلا ما يخاف عليه التلف ويتبع في النفقات ما سوا  
العقار والله تعالى أعلم **باب** الحجر الأسباب الموجبة للحجر الصغير والرق والمجنون  
ولا يجوز تصرف المجنون إلا بأذن وليه ولا تصرف العبد إلا بأذن سيده ولا يجوز تصرف  
المجنون المملوك من باع من هؤلاء شيئا أو اشتري أو استأجر أو أجر وهو يعقل ذلك  
ويقتصد فالولي بالخيار أن شاء أجاز أن كانت فيه مصلحة وهذه المعاني  
الثلاثة موجبة للحجر في الأقوال أو في بعضها دون الأفعال حتى إن الصبي والمجنون  
لا ينفق عقودهما ولا أقرارهما ولا عتقهما ولا طلاقهما ولكنهما إذا ابتاعا شيئا  
لزمهما ضمنا لهما والعبد أقواله غير نافذة في حق مولاه بافدة في حق نفسه حتى إذا أتم  
بمال لزمه بعد الحرية ولم يكرمه في الحال وجباياته موجبة للعتق ولو طلق  
أو أقر جدا أو تصاص لزمه في الحال وإذا وقف الصبي أو ذهب أو تصدق فهو باطل  
أذله الولي أو لم ياذن عقل ذلك أو لم يعقل فإن كان الصبي صغيرا بحيث لا يعقل  
التصرف لا ينفذ بيعه وشراؤه وإن أجاز وليه وبلغ الصبي بالاحلام أو الأثر  
أو الاحبال فإن لم يكن شيء منها خفيين تتم له ثمانية عشر سنة عند أبي **فصل**  
وبلوغ الصبيته بالعتق والاحتلام أو الجمل فإن لم يؤخذ شيء من ذلك فحين يتم لها سبع

فصل







وليس له ان يشارك شركة مفوضة فان فعل كانت عسانا وله ان يتوكل لغيره بالبيع  
والشراء ياذن لرفيقه في التجار فاذا اذن احد ثم حجر المولى عليه فان كان عليه دين  
عليه حجر على عبده وان لم يكن عليه دين كان عبده مائة ذونا على حاله وقال الثاني يجوز  
عليه كان على الاول دين او لي وبه نأخذ وله ان يمين دابة للكوب او ثوب للبرس فان  
باع شيئا ثم خط من الثمن ما حط من التجار مثله في المعادة جاز وليس له ولا للمالك  
ان يقرضا فان ستر وليس له ان يزوج ولا ان يمس جارية وان اذن لدموله  
ولا يزوج مما يملكه وقال ابو يوسف له ان يزوج امته والماء ذون له في الشفعة من  
الاجاب كالحرق كذا من المولى اذ كان عليه دين واقرار الماء ذون في الرض جاز  
ويقدم من العدة ومن الموقوف عليه ولا يكون للمولى على عبده دين في حال من الاحوال  
سواء كان ماذ وناله او محجورا عليه ولا يكاتب الماذون عبدا ولا يعتق على مال ولا يهب  
بغير عوض الا ان يهدي اليه من الطعام او يضيف من يطعمه ودونه متعلقه  
برقته يباع للغير الا ان يفتد المولى او يقسم ثمنه بينهم بالخصص فان فصل من ثوب  
شئ طوب به بعد الحرية واذا باع الماء ذون من المولى شيئا مثل قيمته جاز وان باعه  
بنقصان لم يجز وان باعه المولى شيئا بمثل القيمة او اقل جاز البيع فان سلمه  
اليه قبل قبض الثمن بطل الثمن وان امسكه في يده حتى يستوفي الثمن جاز **فصل**  
واذا اجن الماء ذون بطل الاذن وكذا اذا صار مغنوها واذا اجمعي عليه او على المولى  
لم يصح محجور عليه وان باعه المولى ولا يرض عليه صار محجورا واذا ابنى او ارتد  
محجورا خلا فانها واذا امانت المولى ولو بدد الحرب او جن مرندا صار الماء ذون  
محجورا واذا اولدت الماء ذون من مولاها فذلك حجر عليها واذا حجر المولى على الماذون  
لم يصح محجور عليه حتى يطرده حجر بين اهل سوقه واذا حجر عليه فاقرا ان جاز فيما في  
يد من الاموال عند ابي حنيفة وان لم تمت ذون محبته لم يملك المولى  
ما في يد عنده حتى اذا اعتق عبدا لم يعتق او قال يملك ما في يد **او اقرار**  
للعبد بعد الجزاء التامة من حقوق الاموال لا يلزم المولى بيعه لاجلها ولا الذم فيها  
واما يطلب به بعد الحرية فان جنى جناية او اقر بها على نفسه فانه يقتص منه فيما يجب  
فيه القصاص وان كانت خطا فانه يدفع او يعدي لا يمنع الحجر من ذلك **فصل**  
واذا كان على الماء ذون دين فليس للمولى بيعه الا ان يقتضى دونه فان طلب غرامان  
بيعه باعة القاصي او فاهم ثمنه فان فصل شي من الذنوب كان على العبد بعد التقى

فان

فان باعه المولى للغيرما ابطال البيع فان قبضه المشتري وغاب المولى فلا خصومة  
بين الغريمين والمشتري وقال ابو يوسف هو خصم ويقتضى لهم البيع العبد وان كان  
الدين مؤجلا فليس لهم ابطال البيع ولكن اذا حلت الديون كالحسم ان يضمنوا المولى  
قيمتهم وذكر في النوادر ان لهم ابطال البيع ولكن اذا كان الدين مؤجلا وبه نأخذ **كان**  
عليه دين محبته برقبته فباعه مولا او قبضه المشتري فبيعه وان شاء الغريم  
ضمي البايح قيمته وان شئوا وضمنوا المشتري قيمته وان شئوا اجازوا البيع  
واخذوا ثمنه واذا اجن الماذون له جناباته ثم اعتقه المولى وهو لا يعلم عزم  
قيمتهم ولا يراذ على عشرة الاف درهم الا عشرة وان كان عليه دين فاعتقه المولى جاز  
عتقه فان شاء الغريم يضمنوا المولى الاقل من قيمته ومن الذين فان بقي من ثوبهم  
اتبعتا المعقود بديونهم كلها واذا اوجبوا خيارا وافلهم ان يرجعوا عنه ويخاروا  
الاخر فان اخاروا احد ثم تضمين المولى بتبعه جميع القيمة اذ ابلغ دينه اختيارا باع  
العبد بتبعه جميع دينه وان لم يعق المولى ولكن ذن لم يصح محجور عليه والغريم  
بالخيار كما في التقى الا ان من اخاروا اوجبوا لا يكون له الرجوع عنه ومن اتع  
المولى باخذ بغيره ما يحق منه منها لو اتبعوا جميعا فان اخاروا وابتاع المولى  
بالقيمة لم يكن على المدبر شي ماله يعق فان كان الماء ذون له مدبرا او امانا  
ثم اعتقه جاز عتقه ايضا ولا ضمان عليه للغيرما وان كانت امته فاستدانت  
اكثر من قيمتها ثم دبرها المولى لم يسطر الاذن والمولى ضامن لقيمتها وان لم يدبر  
ولكن ولدت من غير مولاها او بقيت عندها فوجب الشها كان ذلك مقصودا  
في ذننها وان لم يكن عليها ذن كان لمولاها خيارا جاز من جازها وان حطب ذن بقدر ذلك  
لم يكن لغريمها على ولدها وان شها سبيل وان وهبت لها هبة صر فيها في ذننها  
مما امنت في يدها سواء كان الذن سابقا لاحقا ومضى استغفر ذنونا لما  
له ماله وورقته لم ينفذ عتق المولى في عبيد فلو كانت ذنونة لا يحيط بماله وورقته  
جميعا فاعتق المولى عبيد جاز ولكن يضمن قيمته له ولا يعتقه جاز سواء كان  
الذم محسوبا او لا ولكن يضمن قيمة المعقود للماء ذون له وبه نأخذ واذا قتل الماذون  
له رجلا خطا وعينه ذنوب فقتل مولا اذ فقه الولى الجناية او اذاه بالارس  
فانها فعل اتبعه عزم ما في يديهم فباعوا فيها فان حضر الغريم وغاب صاحب الجناية  
بيع في ذنهم وسقط حق صاحب الجناية ان كان القاصي هو الذي باعه واذا اذن للعبد



احد مؤليه فليخه ديون قبل الذي اذن له اذ دية والا يصيبك منه ومن  
 قال للناس هذا عدي وقد اذنت له في الحان فبايعوه ففعلوا فلزمته ديون ثم استحق  
 العبد كان للزما ان يصيبوا الاذن الاقل من قيمته ومن الذبون وان قال هذا ابني قد  
 اذنت له في الحان فبايعوه ثم تبين انه ابن غريم غريم الذبون بالعتق وقد قدم مضرا  
 فقال انا عبد فلان فباع واشتري لزمه كل شيء من الحان الا انه لا يباع حتى يحسن  
 المولى فاذا احسن فقال هو لما دون له بيع في الدين وشهادة الضمان على الماد  
 الضمان جانبية وان كان مؤلا مسلما واذا اذن ولي القبي في الحان فهو في  
 المشتري والبيع كالعبد المأذون ان كان يعقل البيع والشري وذبونه عليه  
 والله اعلم **كتاب** الاكراه اذا امر السلطان لقاهره بالصل الفاد راسا  
 بفعل او عند على تركه يقتل او قطع او غيرها ما يؤذي الى تلف النفس او شيء منه  
 وهو يعلم ظاهرا وباطنا انه يبيع به ما اذنت له لم يفعل فهو مكروه وما جاز له  
 عند الضرر جاز فعله عند الاكراه وما لا فعله فان اذنته بفرض قليل او حيس  
 قليل لم يسعه الاقدام على ما حرم عليه بل يصبر ليخرج وان كان يجد من الضرب  
 المشاهدة او من الحبس غمما ظاهرا يخاف منه على نفسه فهو اكراه فان منع  
 الطعام او الماء حتى يجد من الجوع والمطش ما يخاف منه السلف كان اكراه  
**فصل** ومن اكراه على بيع ماله او شرب منبذ او على ان يقر رجل بشي او يوجر  
 دار بقتل او ضرب شديد او حبس وخيم فباع واشتري فهو باختيار ان تشا انض  
 نصره وان شكا ففخ فان كان فيمن المظن طوعا فقد اجاز البيع وان قبضه مكرها فليس  
 باجازه وعليه رده واسترداد المبيع ان كان قايما فان هلك المبيع في يدي المشتري  
 وهو غير مكره ضمن قيمته والمكره ان يضمن المكره فان شكا وان اكراهه على ان يقر رجل  
 بالف فاقترحتما به فهو باطل وان اقر بالعين لزمه الف من ذلك وان اقر بغير  
 غير ما اكراه عليه فهو لازم وان اقره ولا خير بذلك المالك الا اقرارا بطل وقال محمد بن  
 الاخر صدقة ولم يكن بدنه وبين الذي اكراه له شركة مع النصف له فان اكراهه على  
 الهبة فهو ماله والاخر فان كانت الهبة مما يقسم بطل كلها وان كانت مما لا يقسم  
 جازت وكذا هذا في البيع والشراء فان باع باقل مما اكراه عليه فهو باطل استحسننا  
 وان باعه باكثر جاز وكذا ان باعه بحبس آخر فان اكراهه على ان يبيع بذرهم سقاء  
 ذبانه بقيتها من الدنانير فالقياس ان يكون جازا ولو لا استحسن باطل وان استهلك

المشتري

المشتري المبيع للمساخبة ان يضمن المشتري وان شاع المكره ثم يرجع المكره على المشتري  
 وان شاع المكره ولا يضمن على المكره وان كان المبيع عبدا فاعتقه بعد القبض جاز  
 عتقه والمالك بالخيار في التضمن على ما وصفت وان اعتقه قبل القبض لم يجز وهو  
 في رواية فان كان المشتري باعه ارضه من اخر او تعذر له وسيله وهو قائم  
 بينه ينقض ذلك كله ويترد الى صاحبه والاكره على الاجان والكفاية وسائر  
 ما قد ينقض بعد وقوعه كالاكره على البيع فاذا اكراه على العتق ففعل العتق  
 والولاية وان اكراه على تزوج امرأة بالف ومهر مثلها اقل من ذلك رجع على المكره  
 بالفضل وان كان مهر مثلها اكثر وقد اكراهت المرأة جاز النكاح ولا شيء لها على المكره  
 وكان الزوج بالخيار ان كان كفوا لها فان شاعتم لها صداق مثلها وبقي على النكاح  
 وان شكا اي ذلك وفرق بينهما ولا شيء على المكره وان اكراه على شراذي رحم محرم منه  
 او على امر عتق قد قال له ان اشتريتك فانت حرا وعلى ان يقول لعبد ان دخلت  
 الدار فانت حر فدخلها او على تزوج امرأة قد قال لها ان تزوجتك فانت طالق ففعل  
 ذلك وقد وقع العتق والطلاق على المعتق والزوج قيمة العبد ونصف المهر وان كان  
 على القصور دم الهبة ففعل جاز وان اكراهه على الزنا فامتنع حتى قطع او قتل كان  
 ما جازا وان زنا وجب الحد عند ابي حنيفة الا ان يكرهه السلطان وقال لا  
 الحد وان كان الاكره بغير تلف فليته الحد عندهم ومتى سقط الحد بالاكره حرم  
 المهر ولا ينقضان جميعا عن المكره وان اكراهه بقتل على قتل حرام لم يسعه بل يصبر  
 على القتل ولا يقتل فان قتله كان اما والعصاص على الذي اكراهه ان كان القتل  
 عندا وقال لا يجز فيه الدية على المكره لوليه في ماله ولا شيء على المأمور وعند  
 رفر يقتل المأمور ولو كان القاتل ذارحم محرم من المقتول لم يجز ميراثه  
 واذا اكراه على طلاق امراته او عتق عبده ففعل فراقه ورجع على الذي اكراهه  
 بقيمة العبد ونصف المهر ان كان قبل الدخول وان اكراهه على قطع عضو  
 ففعل فهو اثم وان اذن له صاحبه فان مات في الاذن لم يجز دية عليه على احد  
 وان كان المقتول مكرها في الاذن ايضا فالضمان على الامر وان اذن فيه صاحبه  
 مكرها فذلك وان لم يكن مكرها في الاذن لاضمان على احد ومن اكراه على اكل  
 الميتة او شرب الخمر حبسا وضرب او قتل لم يحل له تركه بما جاز منه على نفسه  
 او عضوه منه فيلبيذ وسعه ان يقدم على ما اكراه عليه ولا يسعه ان يضرب على ما اذن

يلزمه



فان صبر حتى وقع به ذلك ولم ياكل اثم وان اكره على الكفر بالله او ان يجد للصلب  
او للسنم او النار او احد سوى الله تعالى اوسب نبي او ملك من الملائكة بغيره  
او جبرئيل او ضرب لم يكن ذلك اكرها حتى يتوعد بان يحرق منه على نفسه او عضوا من اعضائه  
فاذا اخاف ذلك وسعه ان يطرأ الكفر الذي امر به واذا اظهر لك وقلبه مطمئن  
بالايمان فلا اثم عليه وان صبر حتى قتل كان مجورا وان اكره على التلف مال مسلم  
بما يخاف منه على نفسه او عضوا منه وسعه ان يفعل ذلك والمكر على الكفر او على  
اهلاك الناس ظلم لا يكون الا فضل له ان لا يفعل واذا اكره كما يفعل او بغير  
ضله او اتلف مال الغير قلنا وهو ممكن لم تبين منه امراته والله تعالى اعلم  
**كتاب الغصب**  
من غصب ما لا يلزمه رده مما بقى المعضوب في يده او يد غيره كما كان فان هلك  
وكان متائلا لزمه رده مثله كالخطة والشعر ولا يعتبر النقصان والزيادة  
في الشعر وان لم يكن مثليا كالنوب والذابة لزمته قيمته وفي المثلي اذا انقطع  
من ايدي الناس عليه قيمته ايضا واعتبر قيمته يوم الحنونة وقال ابو يوسف  
يوم الغصب وقال محمد يوم الانقطاع وفي غير المثلي ان هلك فلكنه قيمته يوم  
الغصب في قولهم والغصب فيما يقبل ويحول فاذا غصب عقارا هلك في يده  
لم يضمنه عند ابي حنيفة وفي قول ابو يوسف وفي قول ابو حنيفة الاول وهو قول محمد  
يضمن وبه نأخذ وما نقص عنه بفعله او تركه ضمنه في قولهم وان ادعى العاصب  
هلاكا لعين المعضوبة حبسه الحاكم حتى يعلم اهلا لو كانت باقية لاطهرها ثم قضى  
عليه ببدها وان كانت الذابة مربوطه تخلفها رجل فذهبت او حل قيد عبد فذهب  
او فتح باب قفص فيه صبيد فطار فلا ضمان عليه في شيء من ذلك ولو شق رقبة  
فسال او حل رباط راسه ضمن ومن جلس على بساط غير لا يضمن به غاصبا ما لم  
ينقله الا ان ينقصه بخاوسه عليه فيضمن النقصان كما في العقار ومن استخدم  
عند غيره وبعثه في حاجة او ركب دابة او حمل عليها شيئا بغير اذنه فهو ضامن  
فان رده سألما في الحال او بعد مدة فلا اجر عليه ومن حال بين رجل واملاكه  
حتى هلك فلا ضمان عليه واذا جاء العاصب بثوب او دابة فقال هذا الذي غصبته  
وادعى رب المتاع غيره فالقول للعاصب مع يمينه ان هذا هو الذي غصبته منه  
ولو قال غصبته هذه الحبة ثم قال طهارتها لم يقبل وان قال غصبته هذه

البقرة

هذه البقرة ثم قال ولدها في القول قوله وام الولد لا يضمن بالغصب عند ابي حنيفة  
وعندهما يضمن والمدبر يضمن في قولهم ومن ذبح شاة غير فسا لكها بالخيار ان شا  
ضمنه قيمتها وسلمت اليه وان شاء ضمنه نقصانها وان كان المعضوب باقيا  
فردى ذاته نقص او في اوصافه نقص فانه يقوم سألما ويقوم وفيه النقص  
فيضمن قد رتب بين القيمتين لصاحبه ان كان ذلك مما يحوز نفعه متفصلا  
وان كان مما لا يحوز مثل ان تكون خطة فيصيدها ما اذا اناضته او ذراهم  
صالح لكها او ذراهم يفرق ضرها فراضات فصاحبها بالخيار ان شاء اخذ ذلك ولا  
غير وان شأ تركه وضمنه مثله وفي الاثنا ومالا مثله كالحلي يأخذ بقيمته  
من خلاف جلده ان كان من الفضة يقوم بالذهب ان كان من الذهب يقوم بالفضة  
ولا يسطر باقر اثمها قبل قبض الضمان ومن حرق ثوب غير حرثا ليسر ضمن نقصانه  
فان حرق كبري سطل عامة منفعته فلما كان يضمنه جميع قيمته فان غصب ذاته  
فقطع يدها او رجلها فهو ضامن لقيمة الذابة وهي له وان فقاع عين شاة  
فعلبه ما نقصها فان فقاع عين فرس او بغل او حمار او بقرا او حمل فلكنه ربع قيمتها  
والهزم نقص حتى اذا غصب جارية فامسكها الى ان هربت اخذها صاحبها  
وقيمة ما انتصفا وكذا النسيان ما يحفظ من العلم والقران او غير او ما كان  
يحسنه من الصنعة نقص يقوم وهو يحسن ذلك وهو لا يحسنه فيضمن النقصان  
وخرق حبة العبد ليس بنقصان وما نقصت الجارية بالولادة فمن ضمان  
العاصب فان كان في قيمته الولد وقابه جنبا نقصان بالولد وسقط ضمان  
عن العاصب ولا يضمن العاصب مناع ما غصبه الا ان ينقص باستعماله فيقر  
النقصان وان استهلكها المسلم لم يضمن **فصل** ومن غصب من مسلم  
نحو فصا رخله اخذ صاحبه وان كان غصيرا فصا رخله فلكنه ضمان العاصب  
ولو صار رخله او كان غصيرا فصا رديدا او حلييا فصا راريا فصاحبه  
ان شاء اخذ عين ذلك ولا شيء له اعز وان شاء ضمنه مثله وغفل ذلك له وولد  
المعضوبة وما وهبها ثمر البستان المعضوب امانة في يد العاصب ان هلك  
لا ضمان عليه الا ان يتعدى فيها او يمتنعها عن مالكها اذا اطلبها غصب حيوانا  
فزاد في بدنه في يد العاصب ثم باعه وسلكه الى مشتريه ثم جاء صاحبه  
اخذ فان هلك في يد المشتري فلصاحبه ان يضمن العاصب قيمته يوم الغصب



او يضمن المشتري قيمته يوم قبضه من العاصب وليس له ان يضمن للعايب الزيادة  
التي حصلت في يوم وكذا اذا عصب جارية صغير فكثر عدد لم يضمن العاصب  
ما زاد فيها وقال له ان يضمن العاصب قيمته يوم سلم وان كانت الزيادة ولما  
تمرق فانه يضمن قيمته الاصل يوم العصب وقيمتها الزيادة يوم التسليم وان  
استهلك العاصب الزيادة ضمن قيمتها يوم الاستهلاك وكذا اذا كان المعصوب  
عبد اقتله العاصب بعد الزيادة خطأ فيقتل المعصوب من تضمن مائة  
العاصب فانه يضمنها ازيد فان زاد المعصوب بنفقة العاصب عليه فان كان  
مرفقا فداه حتى صح او كان نجرا او زرعاً فمقتاه حتى تم وانتهى وان كانت  
جارية صغيرة فكثر بنفقتها فان صاحبه ياخذ ولا شيء عليه من النفقة  
واذا تغير العين المعطوبة بفعل العاصب حتى زال اسمها ومعظم منافعها  
زال ملك المعصوب منها ومنها ملكها للعاصب ومن بدلها ولا يحل له الاثنا  
بها حتى يودي بدلها وهذا من عصب شاة فدحها وشواها او حلقها او  
حطه فطحنها او حذنها فاحل سيفا او صغر فغله انا وان عصب فته  
او ذهباً ففرض بها درهم او دينار او ايام يزل ملك مالهما عنهما عند ابي حنيفة  
ومن عصب ساجه فادخلها في بناءه زال ملك مالهما عنها ولزم العاصب  
قيمتها وكذا ان عصب الحص والاجر والبن وبني بها ومن عصب ارضا ففرض بها  
او بني قبل له اقلع البنا والغرس وردها وان كانت تنقص بقلع ذلك فلذلك  
ان يضمن له قيمة البنا والغرس من قلعها ويكون له ومن عصب حطة فزعمها فالريح  
له وعليه مثلها ويصدق بالفضل بعد المونة وقال ابو يوسف لا يصدق  
بالفضل وكذا ان عصب ارضا فزعمها واخرجت ثلثة اكرار وعصها  
الزراعة ضمن النقصان وياخذ راس ماله ويصدق بالفضل وخراجها على  
رب الارض ان كانت خراجية وقال محمد ان كان النقصان اقل من الخراج فالخراج  
على العاصب وان لم ينقصها الزراعة شيئا فالخراج على المزارع وان عصب عبد  
فاستغله ولقضته العلة فعليه النقصان ويصدق بالثقة وان عصب  
الفافا شري بها جارية نباعها بالعين ثم اشتري بالعين جارية فباعها  
بثلثة الاف فانه يصدق بجميع البيع وقال ابو يوسف يطيب له البيع وان اشتري  
بالف جارية لساوي العين وذهبها او اشتري لها ما فاكله لم يصدق بشيء

١٥٢  
٤٥٢  
يصدق بشيء وان عصب جارية فزعمها فاكله ثم رده ما ولدت فماتت في نفاسها  
فانه يضمنها يوم علفت وان كانت حرة لا يضمن وفي الامة ايضا وان عصب قسيلا  
مفرسا وكبر فليته قيمته ولو كان قسيلا رده ذكر رده وان عصب ثوبا فقطعه  
وحطاه فليته قيمته بخلاف ما اذا لم يخطه وان صبح الثوب استودعها  
بالخيار ان شاء ضمنه قيمته ابيض وان شاء اخذ ولا شيء عليه ولا له وان صبحه  
احمر او اصفر فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ابيض وان شاء اخذ وغرم  
ما زاد الصبغ فيه وقال السواد من الالوان وبه ناخذ وان عصب سويقا فقلت  
لبيش او غسل فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمته مثل سويقه وسكبه للعاصب  
وان شاء اخذ وغرم ما زاد الثمن والغسل فيه وان عصب صبغا فصبيح ثوبه عليه  
مثله والثوب المصبوغ له وان عصب الثوب فقصر اخذ صاحبه ولا شيء عليه  
وان عصب من مسلم اخرجها او جلد لها فبغيرها فصاحبه ان ياخذ الخلل مجا  
ولصاحب الجلد ان ياخذ الجلد ويورد ما زاد الدباغ فيه فان استهلكها الفاعل  
ضمن الخلل ولم يضمن الجلد وقال يضمن قيمته مد بوعا وياخذ ما زاد الدباغ  
فيه وان عصب جلدا ذكيا فذبحه فهو كالثوب اذا اصبحه والعاصب  
اذا اودع المعصوب عند انسان فهلك عنده فله صاحبه ان يضمن افعا  
فان ضمن المودع رجع به على العاصب وان ضمن العاصب لم يرجع بشيء والثوب  
من العاصب فملك في يد الثاني ان ضمن الثاني لم يرجع على الاول وان ضمن  
الاول رجع على الثاني ومن كسر سرجا او حرم من امر امير او اراق مسلم  
سكرا او منصفها فهو من وسيع هذه الاشياء هاتين وقال لا يضمن  
ولا يجوز بيعها ومن عصب عصبيا فغيبها ففتمه المالك قيمتها ملكا  
فالقول في القيمة قول العاصب مع يمينه الا ان يقيم المالك يمينه بالاك  
من ذلك فان ظهرت العين وقيمتها اكثر مما ضمن وقد ضمنها بقول المالك  
او بيمينه اقامها او بنكول العاصب عن العين فلاحيا للمالك وان كان  
ضمنه بقول العاصب مع يمينه فالمالك بالخيار ان شاء اخذ الفضا  
وان شاء اخذ العين ورده العوض ومن احرق الحمى يد في ارض نفسه  
او ارض استاجرها او استعارها او غصنها او سقاها فنفدت النجس  
او الما الى ارض اخرى فقتل شي فيها فلا ضمان عليه واذا عصب عندا



فقط ما لك يد الغاصب فبات من ذلك ربي الغاصب من ضمانه  
ومن مال عليه بغير قتله فغلبه قيمته لما لك **كتاب الاقرار**  
وهو اظهر للملك السابق مما امكن فمعتبر فان لم يكن فهو ملكك و  
فمعتبر شرابطها وانه جاز في المعلوم والمجهول جميعا وقبضا ولو قالت  
المرأة مربي الذي لي علي كسوة اعلان وكلته بالنفس واذنت له او ساطه  
عليه جاز فان قال الدين الذي لي على زيد هو لغيره فلا ولكن قال واسمي في كذا  
الدين سكرته ولم يقل هذا لم يبيع والتسليم جاز في المعلوم وفي المجهول  
حتى اذا قال جميع ما في يدي وجميع ما ليس لي في يدي فهو اعلان صحيح وان ركه  
ما قال ولو قال جميع مالي او جميع ما امكه فهو اعلان ان سلم الدين جاز  
والا فلا لان هذا مبة المجهول وبالسليم صلا مغلوكا ولم يسكنه على نفسه  
ومنى ما اقر له البائع العاقل بقوله ما اقر به مجهول لا كان او مغلوكا  
ويقال بين المجهول فان قال اعلان على شيء لم يمين ما له قيمته  
فالقول فيه قوله مع يمينه ان ادعى المقر له اكثر منه وان قال له على مال  
فالمرجح فيه انه اليه ويقبل قوله في القليل والكثير وان قال مال عظيم  
لم يصدق في اقل من عشرة دراهم او قالوا كذا او كذا دهما لم يصدق في اقل من احدى  
وعشرين وان قال له على نقد اقر بدين وان قال عندي او قبلي فهو اقرار بمائة  
في يده وان قال له معي او في بيتي او في صندوقي او في كيسي فهو ودعة وان  
قال في مال هو اقرار وان قال من مالي فهو هبة وان قال له على مال كبير  
او كبير او كثير فهو كونه مال عظيم وان قال غصبت منه ابلا كثيرا  
لزمت خمسة وعشرين جملا وان قال شاء كثير فازرعون وان قال حطه  
كثير حبه او سق ولو قال له على غيره درهم لزمت درهم وان قال غير الف  
لزمت الفان وان قال انوال عظام فتسمية درهم وان قال له على مائة  
ونصف لزمت مائة فالقول في النصف قوله وان قال على عشرة وثوب لزمت  
ثوب واحد ونفسه من عشرة اليه وكذا ان قال وثوبان لزمت ثوبين  
ونفسه من عشرة اليه وان قال عشرة وثلاثة اثواب كان عليه ثلثة عشرة  
ثوبا وان قال مائة ودرهم فالمانه درهم وكذا في عشرين ودرهم  
لزمت احدى عشرة درهما وان قال مائة درهم او عشرة اثواب من مائة

وان

وان قال غصبت منه بقر او شاة او ثوبا لزمت واحد منها فالقول له تسعة  
ان كان بعيته او قيمته ان كان مشتركا ولو قال من شاة الى بقر لم يلزم منه  
وان قال له على ثوب من الف فعليه اكثر من خمسمائة والقول في الزيادة ولو  
قال من درهم الى عشرة لزمت تسعة عند ابي حنيفة قال لا يلزمه العشر كلها  
ولا تسقط الغاية وكذا اذا قال ما بين درهم عشرة ولو قال من هذا الخياط  
الى هذا الخياط او ما بين هذين الخاطين كان له ما بينهما وليس له من الخاطين  
شي في قولهم **نكاح** واذا قال لرجل لي عليك الف درهم فقال اثرها  
او انقدتها او اجلني بها او ارسل عدا من قبضها او قد قبضتها فهو اقرار  
كله ولو قال انتقد او اتزن فليس باقرار وان قال لي عليك الف درهم فقال  
الاخر لي عليك مثله او قال اعنتك عندك فقال وانت ايضا اعنتت  
غلامك او قال قتلت فلانا فقال وانت ايضا اعنتت غلامك او قال  
قتلت فلانا فقال وانت ايضا قتلت فلان هذا كله لا يكون اقرارا وعن محمد  
هذا كله اقرار ومن اقر بدين او حل فصدق المقر له في الدين وكله في المال  
لزمت الدين حالا ويختلف المقر له في الاجل ومن اقر بدين في قرضه لزمت الدين  
والقروض وان اقر بدابة في اضطبل لزمت الدابة خاصة وان قال غصبت  
ثوباني منديل لزم ما جيتا ولو قال له على ثوب ثوب في عشرة اثواب لم يلزمه  
الاثواب واحد عند ابي يوسف وقال محمد يلزمه احدى عشر وان قال على خمسة  
في خمسة يريد الضرب والحساب لم يلزمه الاثواب واحد وان قال اردت  
لخمسة مع خمسة لزمت عشرة ومن اقر بغصب ثوب وجا ثوب معب فالقول  
فيه قوله وكذا لو اقر بدين درهم غصبتا وهي زبوف فان ذكر عبدا بعيته  
فيل للقر له ان يشي لم العبد والا فلا عليك وان قال من ثمن عبد ولم يمينه لزمت  
الف في قول ابي حنيفة ولو قال له على الف درهم من ثمن عبد اشتريته منه  
فان ذكر عبدا بعيته قيل للمقر ان يشي لم العبد وحده الا ان قال له  
لك وان قال من ثمن عبد ولم يمينه لزمت الف في قول ابي حنيفة خراج  
لزمت الف ولم يقبل نفسين ولو قال له على الف من ثمن متاع وهو زبوف  
ولو قال المقر له لزمه الجسد في قول ابي حنيفة ومن اقر لثوبان بدينهم  
فان لم يمتد الحقة والقص وان اقر بدين لزمه النفل والجفن والحبال  
وان اقر بحملة العبدان او الكسوة وان قال لرجل فلانة على الف وان قال او صلا

فلان



او مات ابن فوريه فالامار صحيح وان البصم الاقرار لم يقع عند اي حيفه وان اقر على حافية او حل  
 شاة او من اجل صحيح الاقرار ولزمه ومن اقر بحارية لرجل ولها ولد لم يلزمه الا بحارية وله  
 كان اشتراها فولدت عنده ثم استعملها انسان بيته اخذها وولدها جميعا واذا قال احد  
 منك الفاء ودعيه فملك فقال اخذها غصباً فهو من فان قال اعطيتها الي ودعيه  
 فقال بل غصبها لم يضمن وان قال هذه الالف كانت لي عند فلان فاحذها منه وقال فلان  
 هي لي فان فلان لي اخذها وان قال اعرت دأبي هذه فلان فركبها او ردها او ثوب هذا  
 فليس له ورده وقال اجرها منه وقال فلان هاتي قال يقول للمحق ومن اعتق امه ثم قال  
 لها قطعت يدك وانت امي فقال بل وقطعها وان اخرج قال يقول لها وكذا اخذ منها الاما  
 والقلعة وقال محمد لا يضمن الاشياء ما يبيع من رده عليها **فصل** ومن اقر بحق وقال  
 ان شاء الله متصلاً باقران لم يلزمه الاقرار ومن اقر واستثنى باقران مع الاستثناء  
 ولزمه الباقي وسواء استثنى الاقل او الاكثر فان استثنى الجميع لزمه الاقرار وبطل الاستثناء  
 وان قال له على عشرة درهم الاثلاثة الادزها لزمته ثمانية وان قال مائة درهم الادزها  
 او الاقير حطة لزمته مائة الاقيمة الدينار والفقير ومن اقر بدار واستثنى بابها  
 لنفسه كان البيت والدار للمقر له فان قال بنا هذه الدار لي والعقصة لفلان فهو كذا  
 ولا يقع الرجوع **فصل** في الاقرار بالحدود وان قال له على الف درهم الاقليل فعليه اكثر  
 من غيرها والقول في الزيادة له وان قال له على مائة درهم ثمن اسبتي لبي لا يكال ولا يؤ  
 كان استثنى باطلا ولو قال له على دينار الا ثوبا لزمه الدينار ولم يصح الاستثناء  
 وقال محمد وزفر استثناء عين الجبس باطل سواء كان مكبلاً او مؤزناً او غيرها وان قال  
 له كلفت لك عشرة الى مئزر وقال المقر له بل حاله قال يقول للمقر بخلاف الاقرار بالدين  
 وان قال له على الف الف درهم لزمته الف ولو قال الف درهم لابل مائة دينار  
 لزمه وكذا الوقال درهم لابل دينار او قال فقير حطة لابل شعير لولاه وكذا اكل مال غيره  
 نوعه من المكمل والموزون وان كان من نوع واحد لزمه افضلها حتى اذا قال درهم  
 جيا د لابل زبوف او قال صحاح لابل مكسر فعليه الافضل وكذا ان قال فقير حطة جبين  
 لابل ربة لزمته الجينة وان قال له على الف درهم لابل الفان لزمته الفان استحساناً  
 ولزمته الا في قياسا وكذا ان قال درهم لابل درهمان وان قال هذا العبد لزيد لابل لزيد  
 والسلمه الى زيد فلا شيء لزيد ولو قال غصبتك من زيد سلمه اليه ثم قال لا لغصبتك من  
 ضمن لغيره فتمته وسؤاله الى زيد بقصا او غير قصا وان قال له على الف درهم من ثمن متاع  
 او من ثم قال هي زبوف او مخرج لم يصدق وصلى بكلامه او فصل وقال لا يصدق وان قيل

وبه نأخذ

وبه نأخذ وان قال هي ستوقه او رصاص لم يصدق وعند اي حيفه واي يوسف  
 ومحمد يصدق وان وصل وان قال او دعي الف او قال غصبتك ثم قال هي  
 زبوف او مخرج صدق في قولهم جميعا وصل او فصل ولو قال اقتضيت  
 من فلان عشرة درهم ثم ادعى انها زبوف او مخرج صدق ان ادعى انها  
 رصاصا وستوقه لم يصدق الا ان يقول له مؤصلاً بكلامه وان اقر بالف ثم  
 قال بعد ذلك من ثمن عتد لم يقتضه لم يصدق الا ان يقول مؤصلاً بكلامه  
 مشيراً الى عتد بعينه **فصل** ومن اقر بشرط الخيار لزمه الاقرار بشرط  
 الخيار والاقرار والامر لا يحتاج الى القبول ويؤخذ بالرد فاذ اراد ان يملكه  
 الاشتدراك حتى ان قال لرجل الك على الف درهم فقال الرجل ليس لي  
 عليك شيء ثم قال في الحال بل لي عليك الف ولا شيء لرجل له على اخر الف درهم  
 فبات وله انسان فقال احدهما قبض اي خمسة فلا شيء للآخر وخمس مائة  
 ان انكر وان اقرانه لاحقه قبل فلان فهو سرة لفلان من الدين والوديعة  
 وان قال هو بوي مما لي عليه بري من الدين وان بري من الامانات وان اقر  
 انه ليس له مع فلان شيء فهو براءة من الامانات وليس براءة من الدين وان  
 اقرانه بري من هذه الدار فهو اقرار بانه لاحقه فيها **فصل** واقرار الله  
 بالدين لا حصة حيز وارت كان او غير وارت ويلزم ذلك في حيوته  
 وبعد وفاته فاكانوا جماعة فتم شركا فيه من قصاه منهم في حيوته لم يشركه فيه  
 واقرار المسكران جائز وكذا اقرار الماذون له في التجارة ولا يجوز اقرار الما  
 في المنزلة والجنانة والكفالة واقرار المريض في مرض الموت لو ارثته في الكثرة والقليل  
 باطل الا ان يصدق فيه بقية الوارثة ولغير الوارث جائز مطلقا واذا اقر  
 لو ارثته في مرضه الشديد ما يحش عليه الموت به ثم صح صح اقراره وان اقر  
 في مرض موته بدن وعليه ديون في صحته لا جني او لو ارثته ادبوا لزمته في مرضه  
 لها باسباب متلومة كبدل مامله او استهلكه فدين العقدة والديون المعروفة  
 الاسباب تقدم فاذا اقتضيت وتفضل شي كان فيما اقر به حال المرض وان لم يكن  
 عليه ديون في صحته جاز اقراره وكان المقر له اولى من الوارثة واذا اقر المريض  
 انه قبض مائة كان له على فلان من الدين وقد وجب ذلك الدين عليه في صحته وهو  
 اجبي فاقرار جائز وبين الغرم ان كان الذين مما وجب في مرضه فاق

٢٥٥



بأنه ينفاه لم يصدق لا ببراءة الغريم ومن ادعى لاجبي في مرض موته ثم قال هذا اني  
ثبتت نسبه منه وبطل اقرار له ولواقر لاجبية ثم تزوجها لم يطل اقرار  
لها ومن طلق زوجته في مرضه ثلثا ثم اقر لها بدين ومات فلها الاقل من الدين  
ومن ميراثها منه ومن اقر بسلام بولد مثله لم يولد له وليس له نسب معروف انه  
ابنه وصدقه العلم ثبتت نسبه وان كان مريضا وليشارك الورثة في الميراث  
وحجوز اقرار الرجل بالو الدين والولد والزوجة والمولى وببطل اقرار المرأة  
بالو الدين والزوجة والمولى ولا يقبل بالولد الا ان يصدق بها الزوج او شهد  
بولاؤها قاطبة ومن اقر بنسب من غير الو الدين والولد مثل الاخ والعم لم يقبل  
اقراره فان كان له وارث متعرف قريب او بعيد فهو اولى بالميراث من  
المقر له وان لم يكن له وارث استحق المقر له ميراثه ومن مات ابن قاص  
باج لم يثبت نسب اخيه وشاركه في الميراث والله سبحانه وتعالى اعلم

### كما الدعوى

المدعي من لا يجز على الخصومة ان تركها والمدعي عليه من جبر عليها ولا يقبل  
الدعوى حتى يذكر شيئا معلوما في جنسه وقدن فان كان عينا في يد المدعي  
عليه او دابة كلف الي اخسارها للتشهير اليها بالدعوى وان لم تكن حاضرة  
وصفها وذكر قيمتها وان ادعى عقار احد دونه انه مطالب به فاذا احتال الله  
سال القاضى المدعي عليه عنها فاذا اعترف قضى عليه بها وان انكر سال المدعي  
البينة فان احضرها قضى لها وان عجز عن ذلك فطلب بين خصمه يستخلف عليها  
وان قال لي بينة حاضرة وطلب اليمن لم يستخلف عند أي حليفة ولا رد اليمن  
على المدعي ولا يقبل بينة صاحب اليد في الملك المطلق وان نكل المدعي عليه عن اليمن  
قضى عليه بالسكول ولزمه ما ادعى عليه وبلغني للقاضي يقول اني اعرض عليك  
اليمن ثلثا والاقصيت عليك بما ادعى فاذا اكر العزم ثلث مزارت قضى عليه  
بالسكول وان كانت الدعوى نكاحا لم يستخلف المنكر عند ارحيقه ولا  
يستخلف عندك في النكاح في الرجعة والى والابن والرق والاستيلاء والى  
والحدود والنسب وقال يستخلف في ذلك كله الا في الحدود ولا يستخلف اليه  
فان نكل من المسال ولا يقطع ومن ادعى قصاصا على غير محج يستخلف فان  
نكل عن اليمن فساد وان النفس لزمه القصاص وان نكل في النفس جبر حتى يقر

او حلف وقال لا يلزمه الارش فيما وان قال المدعي لي بينة حاضرة قبل خصمه اعطيه  
كفلا بنفسك ثلثة ايام فان فعل والا امر ملازمته الا ان يكون غريبا فلازم  
مقدار مجلس القاضي وان قال ليست لي بينة حاضرة فاستخلف المدعي عليه ثم  
اخضر بينته تسع منه ولا يرد لها يمين المدعي عليه واليمين بالله لا غير ويؤكد بذكر  
او صافه ويستخلف اليهود بالله الذي ترك التوبة على موسى والنعماري بالله  
الذي اترك الابطال على عيسى والخوس بالله الذي خلق النار ولا يحلفون في بيوت  
عبادهم ولا يصحب تلبية اليمين على المسلم برمان ولا كان ومن ادعى بمينته  
في خصومة او صالح منها على حال فليس للمدعي ان يستخلفه في ذلك **فصل** ومن  
ورث عبدا او شيئا فادعى ان انسان يستخلف على علمه فان ذهب له فقبل واستمر  
ثم ادعاه اخر فاليمن على البتات ومن ادعى انه ابتاع من هذا عبدا بالتمسك استخلف  
استخلف بالله ما بينكم ما بيع قائم فيه ولا يستخلف بالله ما بهت ولا يستخلف في العقب  
بالله ما بينكم ما بينكم ولا يستخلف بالله ما عصى وفي النكاح بالله ما بينكم ما كان عايم  
في الحال وفي دعوى الطلاق بالله ما بينكم ما بينكم الساعة بما ذكرت ولا يستخلف  
بالله ما طلقها ويستخلف في دعوى الدين بالله ما له قبلك هل الود بعة المال  
الذي ادعاه عليك ولا شيء منه ولا له قبلك حتى منه ولا يستخلف بالله ما اقر منك  
ولا يستخلف في دعوى الود بعة بالله ما له قبلك هل الود بعة التي ادعاهها ولا شيء منها  
ولا يستخلف في دعوى العتق ان كانت امة بالله ما اعتقها والرق القائم الساعة وان كان  
عبد بالله ما اعتقه وان ادعى عليه قتل خطأ وجوب الدية عليه وهو يكره وجوب  
الدية فليقل قول اني يوسف يحلف بالله ما له قتل لم يقره على قول محمد يحلف بالله ما له مالك  
الدية ولا على عاقلك فان حلف بري وان نكل يقضى عليه في ماله دون العاقلة كما اذا  
اقر **فصل** تقاضى الدعوى واذا ادعى انسان عينا في يدها كل واحد يريد  
انفصاله واقاما البينة لم يقض بواحد من البينتين ورجع الى التديق المزاة  
لاحدهما وان ادعى انسان كل واحد منهما انه اشترى منه هذا العبد واقاما البينة  
فكل واحد منهما بلطبان شاكرا نصف العبد بنصف الثمن وان شاكرا ترك فان  
التقاضى بينهما فقال احدهما لا اختار لم يكن للاخر ان ياخذ جميعه وان ذكر  
كل واحد منهما قاضا فهو الاول منهما وان لم يذكر استأجرا ومع احدهما يقض  
لشواولي وان ادعى احدهما الشراء والاخر البيع منه والقبض واقاما البينة



على تاريخين أو تاريخ واحد فمساوي التماس وإن أقام الخارج وصاحب اليد كل واحد  
منها بيئته على المسك ووقت أحدهما فهو لصاحب الوقت أيها كان فعن أي حبيفة  
أنه للخارج وإن لم يؤقت فهو الخارج وإن أقام الخارج البيئته على ملك مؤرخ وصاحب  
اليد على ملك أقدم تاريخا أو لي به وإن أقام الخارج على صاحب البيئته على ملك مؤرخ وصاحب  
وصاحب اليد كل واحد بيئته بالتاريخ فصاحب اليد أو لي وكذا البيع في الشيا التي  
لا يفسخ إلا مرة واحدة وكل سبب في الملك يكرر فهو كذا وإن أقام الخارج بيئته  
على الملك وصاحب اليد بيئته على الشراء منه كان صاحب اليد أو لي وإن أقام كل  
واحد منهما البيئته على الشراء من صاحبه ولا تاريخ معهما بآثار البيئات وإن  
أقام أحدهما مدعين شاهدين والآخر أربعة فمساوي وإذا قال المدعي عليه  
هذا الشيء أو دعيه فلان الغائب أو رهنه عندي أو غيبته منه وأقام البيئته  
على ذلك فلا حظومة بيئته وبين المدعي وإن قال استعته من الغائب فهو ختم  
وإن قال المدعي مرق مني فلان وأقام البيئته على ذلك وإن قال صاحب اليد  
أو دعيه فلان وأقام البيئته لم يرفع لخطومة وإن قال المدعي أسعه من فلان  
صاحب اليد أو دعيه فلان ذلك تسقط لخطومة بغير بيئته وإن كان دأ  
يد رجل أدعاهما اثنا أحدهما جميعا والآخر لغيرها وأقاما البيئته فلهما  
لجميع ثلثة أدعاهما وصاحب المصنف ربحها عند أي حبيفة وقال أي بينهما  
اثلاثا ولو كانت في أيديهما سلم لصاحب الجميع لغيرها على وجه القضاء ونظرها  
لا على وجه القضاء وإن تنازعنا في أدبه وأقام كل واحد منهما بيئته الهاتحت  
عنده وذكرنا تنازعا من الدأية مؤاضا لأحد التاريخين فهو أو لي وإن شك  
ذلك كانت بينهما وإن تنازعا في أدبه أحدهما ركبها والآخر متعلق بالجملة  
فإن أك أو لي وكذا إذا تنازعا في بغير وعينه حمل لأحدهما فصاحب الحمل  
أولى وكذا أن تنازعا في قيس أحدهما لا بيئته والآخر متعلق بكما فالأول  
أولى وإن اختلفا المتبايعان في البيع فأدعى المشتري ثمنه وأدعى الباع  
أكثر منه أو اعترف الباع بقدر من المبيع فإن ادعى المشتري أكثر منه وأقام  
أحدهما بيئته قضى بها وإن أقام كل واحد منهما بيئته كانت السنة متعلقة للز  
أولى فإن لم يكن لو أحدهما بيئته قبل للمشتري أما أن ترضى بالثمن الذي  
الباع والافسحها البيع وقيل للبائع أما أن تسلم ما أدعاه المشتري من البيع

والأصح

وافسحها البيع فإن لم يتراضيا استخلف كل واحد منهما على دعوى الآخر فعلى من  
المشتري فإذا اختلفا فتح القاضي البيع وإن نكل أحدهما عن اليمين لزمته دعوى  
الآخر وإن اختلفا في الأجل أو في شرط الخيار أو في استيفاء بعض الثمن فلا تخالف  
بينهما والقول لمن ينكر الخيار والأجل مع يمينه وإن هلك المبيع ثم اختلفا له  
تخالفنا عند أي حبيفة وأي مؤسف وجعل القول للمشتري وقال محمد تخالفنا  
ويصح البيع في قيمة الهالك وإن هلك أحد العبدین ثم اختلفا في الثمن لم ينجح  
عند أي حبيفة إلا أن يرضى الباع أن يترك حصة الهالك وقال أصحابنا  
ويصح البيع في الحي وقيمة الهالك وإن اختلف الزوجان في المهر فأدعى الزوج  
أنه تزوجها بألف وقالت المرأة تزوجني بألفين فأيهما أقام البيئته قبلت  
بيئته وإن أقاما البيئته فالبيئته بيئته المرأة وإن لم يكن لها بيئته تخالفنا  
عند أي حبيفة ولا يفسخ النكاح ولكن يحكم بمهر المثل وإن كان مهر مثلها ما أمته  
به الزوج أو أقل قضى بما قال الزوج وإن كان مهر ما ادعته المرأة أو أكثر قضى  
بما ادعت المرأة وإن كان مهر المثل أكثر مما اعترف به الزوج أو أقل مما ادعت  
المرأة قضى لها بمهر المثل وإن اختلفا في الإجارة قبل استيفاء المعقود عليه  
تخالفنا وتزاد وإن اختلف بعد الاستيفاء لم يتخالفنا وكان القول  
قول المستأجر وإن اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه تخالفنا وفسخ العقد  
فيما بقي وكان القول في المصاحفي قول المستأجر وإن اختلف المولى والكتاب  
في مال الكتابة لم يتخالفنا عند أي حبيفة وقال أصحابنا ونفسخ الكتابة  
وإن اختلف الزوجان في متاع البيت فيما يصلح للرجال فهو للرجل وما  
يصلح للنساء فهو للمرأة وما يصلح لهما فللرجل وإن مات أحدهما واختلف  
ورثته مع الآخر فيما يصلح للرجال والنساء فلهما وفيهما وقال أبو يوسف  
يذهب إلى المرأة ما يجزئ به مثلها والباقي للزوج وإذا أقر المدعي عليه بما  
ادعى عليه المدعي أنه اقضاء أياه فعليه البيئته على القضاء وإن لم  
تكن له بيئته استخلفا المدعي وإن ادعى اثنان شيئا في يد ثالث وهو  
ينكر أقام كل واحد منهما البيئته وقضى القاضي بذلك بينهما لم يسمع عنده ذلك  
بيئته صاحب اليد عليها ولا بيئته أحدهما على صاحبه فإن ذكر أحد المدعين  
تاريخا فصاحب التاريخ أو لي عند أي مؤسف وقال محمد أقضى به للذي لا



وبه نأخذ وان اقام احدهما البيعة ان هذين كانا لابييه مات مندسته  
وتركها له ميراثا واقام الاخر بيعة انها كانت لابييه مات مندسته وتركها ميراثا  
له فندى ابي يوسف صاحب الوقت الاول اولى وقال محمد ائني بينهما شقي لان الوقت  
انما هو على الابوين لا على المالك ولو كانت ارض في يد رجل فيها اشجار واقام احدهما  
البيعة انها له وانه عرض فيها هذه الاشجار واقام صاحب اليد البيعة بمثل ذلك  
فهو الخارج ولو اقاما البيعة على صوف كل واحد منهما يدعي انه له جن من شاته  
فهو لصاحب اليد وان ادعى دارا في يد رجل انه اشترى بها منه وادعى قبضا  
اولم يدع واقاما على ذلك بيعة وادعى صاحب اليد عليه بمثل ذلك واقاما البيعة  
ولا تخرج معهما بطل الفسخ البيعة وجعل للذي في يده ولو قال ان لم تشهد بيعة  
الخارج على القبض قضى بها الخارج وان شهدت بالقبض قضى بالبيع جميعا  
للذي في يده وهو قول زفر بن ربه نأخذ **مسألة** ومن مات وله في يد رجل الف درهم  
ودعيه ففك الاستقوع هذا ابن فلان الميت لا وارث له غير فانه يدع اليه  
المال وان قال لاخر هذا ابنة ايضا وقال الاول ليس له اب غيري قضى للاول  
بالمال كله وان ادعى دارا في يد رجل واقام البيعة ان اباه مات وتركها ميراثا  
بيته وكتبنا فيه فلان قضى له بالنصف ويترك النصف في يد الذي في يده  
ولا يستوفى منه وقال ابن فلان الذي في يد جاحد احده منه وجعل في يد امين فانه  
يحدثون في يد وان اقام بيعة على دار انها كانت لابييه اعارها واودعها  
هذا الذي هو في يده فانه ياخذها ولا يكلفه البيعة انه مات وتركها ميراثا  
وان شهدوا انها كانت في يد فلان مات وهي في يده جازت الشهادة وان قال  
لرجل شهد انها كانت في يد مندسته لم تقبل وان اقر بذلك المدة عليه وقت ابي  
المدة وقال ان شهد شاهدان انه اقر انها كانت في يد المدعي دعت اليه وان كان  
الشغل لرجل والعال لرجل اخر فليس اصحاب العلوان يبنون فوق ذلك الا ان يرضى  
صاحبه وكذا صاحب الشغل ليس له ان يؤتد فيه وتدا ولا يقبض فيه كونه  
وقال لا يمنع ما لا يضر بالعلو رقاقة مستطيلة اشعبت منها رايقة اخرى  
مستطيلة وهي غير نافذة فليس لاحد من اهل الزاوية الا ان يبيع بايا للمرو  
في الزاوية القصوي وان كانت الزاوية مستديرة قد لزم طرفها فلم يتم  
ذلك نفع اخر اذا ادعى الهبة دارا في يد رجل انه وهبها له في وقت فسأل

البيعة

البيعة فقال محمد الهبة فاشترى منها واقام البيعة على الشراء وجد بها عيبا واراد  
ردا فاقام البائع البيعة انه بري اليه من كل عيب لم يقبل بيته ومن اقر رجل بعقد في يد  
وقضى عليه به ثم ادعى انه اشترى منه واقام بيعة لم تقبل وكان اقران الكدي البيعة  
ولو قضى عليه بالعقد بكونه ثم اقام البيعة على ابيها فانه في الاول سوا وعرض في يده  
انه يقبل بيته في هذه وان اشترى غلاما فهد رجل على ذلك وحتم على الصك فليس ذلك  
بمسليم حتى كان له فيه دعوى كان على دعواه **باب** دعوى النسب اذا باع  
رجل جارية فحلت بولد فادعاه فان جات به لافل من ستة اشهر من يوم البيع فهو  
ابن البائع وامه ام ولد له ويفسخ البيع فيها ورد الثمن وان ادعاه المشتري مع دعوى ان  
او بعد هذا فدعوى البائع اولى وان جات لاكثر من ستة اشهر لم تقبل دعوى البائع فيه  
الا ان تصدقه المشتري وان مات الولد فادعاه البائع وقد جات به لافل من ستة اشهر  
ثبت النسب في الولد واحل البائع ورد الثمن كله في قول ابو حنيفة وقال ابو حنيفة  
الولد ولا رد حصته الام واذا اباهما وهي حامل فجات بولد عند المشتري لافل من ستة  
اشهر فاحكمه المشتري هو ولد والجارية ام ولد وله ان ادعاه البائع منذ ذلك لم يقدر  
فان لم يدعه المشتري ولكن ادعاه البائع يند ما اعتق المشتري الام فهو ابنة وورد  
عليه حصته من الثمن وان كان المشتري انما اعتق الولد فدعوى البائع باطلة ومن باع عبدا  
او ولد عند ثم ادعاه وكذبه المشتري قبلت دعوته فيه وفسخ البيع وان باعه  
المشتري من اخر ثم ادعاه البائع الاول قبلت دعوته فيه وفسخ البيع ايضا وفسخ البيعة  
جميعا وان ولد عند ثومان فباع احدهما واعتقه المشتري ثم ادعى البائع الذي عند  
فهما ابنة وبطل عتق المشتري ومن كان في يده صبي صغير فقال هذا ابن عبيدي فلان  
الغائب ثم قال هو ابني لم يكن ابنه ابدا وان حده العبد وقال ان محمد العبد فهو ابن المولى  
وبه نأخذ وان كان الغدير في يد مسلم ونصراني فقال النصراني هو ابني وقال المسلم  
هو عبيدي معك فهو ابن نصراني وهو حر وان كان في يد الروماني فادعاه الروماني  
ابنه من غيرها وادعت المرأة انه ابنها من غير فهو ابنها جميعا ولا يصدق ان على انه  
من غيرها وان كان في يد رجل وامرأتين فادعاه الرجل انه ابنه من غيرها وادعت كل  
واحدة منهما انه ابنها من ذلك الرجل او من غير قال ابو حنيفة اجعله ابن الروماني  
وان المرأتين جميعا وقال الاجملة ابن الرجل خاصة دون المرأتين وان كانت امه بين  
مسلم وذميين فجات بولد فادعاه جميعا معاجل اب المسلم ولينسب لشريكه نفسه



نصف قيمة الام ويكون نصف العصف نصف العصف فاصداً اذا اذلت الجارية  
المشتركة بين جماعة ولد افاد عو جميعاً يثبت نسبهم عند ابي خليفه  
وقال ابو يوسف لا يثبت النسب من اكثر من اثنين وان كانت الجارية بين رجلين  
فجات بولد فاد عيا معاً كانت دقوق الاب اولى ومن قال لعبد واحد من ابني ثم مات  
ولم يبين عتقت منها رقبة وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته ولم يثبت نسب واحد  
منهما ومن كانت في بن جارية وثلاث اولادها قد ولد لهم في بطون مختلفة فقال احدها  
قولا ابني ومات ولم يبين عتقت الجارية لعلمنا انها ام ولد يثبت من اولادها رقبة  
بينهم وليس في كل واحد في ثلثي قيمته وقال ابو يوسف يثبت الأصغر منهم كله لعلمنا باستحقاق  
العتق ويعتق من كل واحد من الباقيين ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته وقال محمد يثبت الأصغر  
كله ويعتق من الأكبر ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته ويعتق من الأوسط نصفه ويسعى  
في نصف قيمته ولا يثبت نسب احد من الأولاد الثلاثة في قولهم جميعاً وان كانت الجارية  
في يد رجلين فجات بولد في مطهر فاحدهما الأكبر والاخر الأصغر معاً جعل كل واحد منهما  
ابن الذي ادعاه وجعلت الام ام ولد للمدعي الأكبر وعليه نصف قيمتها يوم علنت للثركة وعلي  
المدعي الأصغر قيمته لمدعي الأكبر وعليه جمع عتق الجارية ويكون نصفه بنصف  
العتق الاول فاصاصا ومن اشترى جارية فاولدها ثم استخف كان مستخفاً ان يبا  
وغيرها وقيمة ولدها يوم تخضمان وكذا ان تزوج امرأة ثم بان انها امه ومزجات  
من ولدها قبل ولد لم يكن عليه ثمن قيمته وان كان الولد قد قتل واخذ الاب دينه  
بضم المسحق ثم يرجع المشتري على بايع بالثمن وقيمته ولدها ولا يرجع بعقرها ويرجع  
الباع ايضا على بايعه ان كان بالثمن الذي كان اباعها به منه ولا يرجع بقيمة الولد التي  
عزها وقال يرجع بها ايضا على بايعه ان كان بالثمن الذي كانت اباعها وكذا ان اشترى داراً  
فبناها ثم استخف كان مستخفاً ان يطله فلعنه ثم يرجع المباع على بايعه بالثمن  
وبقيمة البنا فاما ثم يرجع الباع ايضا ومن وهبت له جارية فاولدها ثم استخف  
اخذها المستحق وعقرها وقيمة ولدها يوم تخضمان ولم يرجع الموصوب له علي الو  
اهب بشي وان اشترى جارية ولربطها ومات ثم وطلبها ابنه ولا يرث له غيره  
فاولدها ثم استخف فقتل عليه بالجارية وعقرها وقيمة ولدها فله ان يرجع  
على بايع ابيه بالثمن وبقيمة الولد وروي الحسن عن اصحابنا ان لا يرجع بقيمة  
الولد على بايع ابيه لاجود القولين ولا ينقض يتوال الفارق في نسب ولا غيره فان غيب

ولا يعلم الا الله عز وجل ومن رثي بامر الجارات بولد فادعاه لم يثبت نسبهم منه  
وهو ابن زوجها وان لم يكن لها زوج فهو ابنها ثابت منها ومن كانت له امه بطاها  
ومحصنها فجات بولد فقال ابو خليفه احب الي في دينه ان يقربه ولا ينفقه ومن اد  
نسب احد تزامين ثبت نسبهما منه **فصل في اطلاق** من كان في يد صغير لا يتكلم  
وهو يدعي انه عبد فكبر الصبي فادعي الحرية لم يقبل وكان عبد من رثي في يد وان  
يتكلم وقال انا حر فالقول له وهو حر وان امر لعين بالرق لم يقبل وكان عبداً  
لدي اليد وقال كنت عبداً الريد فاعتقني وصاحب اليد يدعيه فهو عبد له وقال  
ابو يوسف استحسن ان اجل القول قوله وان كان الصبي في يد اثنين وهو لا يتكلم  
فاختصما فيه فهو بمنزلة الثوب الذي يدعيها فان كان يتكلم فاقرا احدهما لا يثبت  
وكان عبداً لهما وان ادعيا حايطاً بين داريهما فان كان لهما عليه خذوع او لم يكن  
لاحد منهما خذوع فهو لهما لا عبرة للمدعي وان كان احدهما عليه ثلثه اخذاع  
فصاعداً او للاخر اقل من ثلثه فهو لصاحب الخذوع ولصاحب الخذوع الواحد والآخر  
موضع جذعة وان كان احدهما ثلثه وللآخر اكثر منهما سقوا ولا عبرة للكثير بعد  
الثلث وان كان الحايط متصلاً بسا احدهما اتصالاً بطرفيه جنيحاً وللآخر  
عليه جذوع فهو لصاحب الاتصال وان لم يكن متصلاً بطرفيه فهو لصاحب الخذوع  
ولصاحب الخذوع الباخر والجدعين موضع جذعه وان اختلفا في خط القطع  
الي احدهما فهو بينهما ولا ينظر الي القطع عند ابي خليفه ولا الي وجه البنا  
وظهر ولا يقضي بالخص لمن اليه القطع وبه نأخذ واذا كان من رجلين والى  
جانبه مشناه وحلفها ارض للرجل وليست المشناه في يد واحد منهما  
فهي لصاحب الارض ولا يحفرها حتى يسيل الماء وقال ابي لصاحب المهر حرماً  
ليلقى طينته وغير من ذلك وان كان احدهما عليه غرس او زرع فهي له  
وان كان بليت من الدار في يد رجل او عشرة ابيات في يد اخر فالساحة  
بينهما نصفان وان اختلفا في ارض كل واحد منهما يدان في يدين لم يقض لهما  
في يدها او في يد واحد منهما الا ببينة فان اقاما البينة فقتلها باليد  
وان اقام احدهما بالبينة فقتله باليد وحل الاخر حراً وان اراد القبيحة  
لم يقسم حتى يقيم البينة انها لها وكل شيء في ايدهما سقوا العقار يقسم  
بغير اقامة البينة وان كان احدهما ابن في الارض او بني او جعفر فهو في يد

كان



وان كان الشوب في يده رجل وطرفه في يد آخر فهو بينهما نصفان وادامات النكاح  
فيجات امراته مسئلة فقالت اسلمت بعد موته وقال الورثة بل قبل موته قالوا  
للورثة فكذا اذ امات المسلم فيجات امراته مسئلة فقالت اسلمت قبل موته  
وقال الورثة بعد موته القول قولهم **كتاب** الشهادات الشهادات الشهاده  
فرض يلزم الشهود اذا وها ولا يسعهم كما اذا استدعاهما المدين  
ولا شاهد غيرهم والشهاده في الخدود بخير فيها الشاهد بين المستر والظاهر  
والستر افضل الا انه يجب ان يشهدوا بما في السرقة ويقولوا اخذوا ولا يقولوا  
سرق وكل شي رايت في يد غيرك مما يتصرف فيه وسعك ان تشهد انه له سوا  
العبد والامة والشهاده على مراتب منها الشهاده بيقينه لخدود والقضا  
تقبل شهاده رجلين وحمل وامرأتين سوا كان الحق مالا او غير مال مثل  
النكاح والطلاق والوكالة والوصية وتقبل في الولادة والبطان وعيوب  
النكاح في مواضع لا يطالع عليها الرجال شهاده اسراء واحد واشتد اخط  
وتقبل شهاده النكاح وخدم في القتل والحمام حكم الدية حتى لا يشهدوا الذم  
ولا بد في ذلك كله من العدالة ولفظ الشهادة فان لم يتوهم الشاهد لفظ  
الشهادة لفظ الشهادة فقال اعلم او ايتقن لم تقبل شهادته وقال ابو حنيفة  
يقضي الحاكم **فصل** في عدالة المسلم الا في الخدود والقصاص فانه يشهد  
عنه الشهود وان طعن الخصم فيهم فغيرها سال عنهم ايضا وقال لا بد من ان  
يسأل عنهم في الشر والعلانية وشرايط العدالة ان يكون الشاهد مجتنب  
من الفواحش التي فيها الخدود من الكاير كركن الصلوة وهتك حرمة القوام  
ومنع الزكوة ونحوها ولا يكون مضرا على الصغار ولا يحدب مرفوع وديانة  
ويؤذي ما يلزمه من انواع الفرائض والاجبات ايقنا من غير تقصير ويكون  
مصلحة غالب وفسادة نادر واجابة من الصغار كاجتناب غير  
من الكاير وما يتحمله الشاهد نوعا ان احدهما ما يثبت حكمه بنفسه  
كالبيع والائتار والغصب والقتل وحكم الحاكم فاذا سمع الشاهد  
اقراره وسعه ان يشهده وان لم يشهد عليه ويقول اسلمت انه باع او اشترى  
اذا قرأ لا يقول اسلمت في الثاني ما لا يثبت حكمه بنفسه كالشهادة على النكاح  
فاذا سمع شاهدا يشهد بشي لم يجز ان يشهد على شهادته الا ان يشهد وكذا لو سمعه

يشهد

يشهد شاهدا على شهادته لم يسع الشاهدان يشهد ما لم يشهد ولا يحل للشهادة  
راي خطه ان يشهد الا ان يذكر الشهادة **فصل** ولا تقبل شهادة الاعشى  
ولا المملوك ولا المحذور في القذف وان تاب ولا شهادة الولد لوالده وولد  
ولده ولا شهادة الولد لابويه واجداده ولا شهادة احد الزوجين للآخر ولا  
شهادة المولى لعبد ولما كتبه ولا شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركته  
ولا شهادة من تحت ولا فاحشة ولا مغني ولا مغنية ولا مد من شرب على الله والظهر  
ولا من يلبس بشي من المزامير ولا من ياتي شيئا من الكاير التي تتعلق بالحد ولا  
من يدخل الحمام بغير ازار ولا اكل الربوا ولا المقامر ولا اللاعب بالضرر  
او الشطرنج ولا من يفعل شيئا من الافعال المشبهة كالقول على الطريق والاكل  
في الطريق ولا شهادة من ينظر سب السلف الظاهر ولا شهادة للزاني على الزانية  
ولا الكافر على المسلم ولا شهادة الاخرس ولا الدافع بها عن نفسه معها او الخالب اليه  
معهما ولا شهادة الاخير مادام في اجارته وتقبل شهادة من استاجر يوميا في ذلك  
اليوم استحسانا ولا يجوز للشاهدان يشهد بشي لم يعاينه الا اللبس والنكاح وال  
الدخول والوقف ولاية القاضي فانه يسعه بهذه الاشياء ان اجرع بها من شق  
به وتقبل في الاذن والهدية قول العبي والعبد وفي المعاملات قول الفاسق  
ولا يقبل في اجار قول الديارات الا قول العدل وتقبل شهادة المماليك  
وجمه وخاله من اللبس وابويه من الرضاع وشهادة اهل الاهواء الا الخطايب  
من الرواقين وحكم شهادة الزور وتقبل شهادة اهل الدمة بعضهم على بعض  
وان اختلفت ملتهم وشهادة ولد الزنا والخفي والخبوب والحشي والافلب  
اواركن الحشاش لعذر وشهادة عمال السلطان اذا كانوا مجتنبين عن المقارح  
وشهادة الاعشى مردودة وان عي بعد التحمل وقال ابو يوسف تقبل في هذا  
واذا تحمل الشهادة في حال الزنا والصغر والعق والرق ثم اذا اها بعد زوال  
هذه الاعذار جاز وكذا ان تحمل العبد لمولاه واحد الزوجين للآخر ثم عتق  
العبد وكانت المرأة جازت شهادتها وان ردت الشهادة لفسق ثم تاب لم تقبل  
شهادته في ذلك وتقبل في غيره وكذا ان شهد لامرأته فردت ثم اباها وان ردت  
شهادته لكفو ثم اسلم قبلت شهادته واذا شهد رجلان اباها وكله بيمينه  
او قضي فلان والوصي يدعي فهو حكر وان انكر الوصي لم يجز شهادتها وان شهد



ان اباهما وكله بغير دينه بالكوفة وادعى الوكيل او انكر لم تجز شهادتهما **فصل** والشهادة  
 على الشهادة جارية في كل حق لا يستقطب بالشبهة ولا يقبل في الحد وادعى القصاص وجوز  
 فيما هو في حكم الاموال ولا يقبل الشهادة على الشهادة الا ما يقبل في الحقوق كلها ولا ينبغي  
 ان يشهد الشاهد على شهادته من ليس بعدل عند ولا يقبل شهادته الشك على الشهادة  
 وجوز شهادته شاهدين على شهادته شاهدين ولا يقبل شهادته واحد على واحد وصفة  
 الاشهاد ان يقول شهادتي الاصل لشاهد الفرج اشهد على شهادتي في اشهاد فلان ان فلان  
 او عتد بكذا واشهد في على نفسه وان لم يقل واشهد في على نفسه جاز ويقول شاهد الفرج  
 عند الاداء اشهد ان فلانا اشهد في انه يشهد ان فلان او عتده بكذا وقال لي اشهد على شهادته  
 بكذا ولا يقبل شهادته شهود الفرج الا ان يموت شهود الاصل او يغيثوا مائة من ثلثة ايام  
 فصاعدا او مرضوا مرضا لا يستطيعون معه حضور مجلس الحاكم فان عدل شهود الاصل  
 شهود الفرج جاز وينظر القاضي في حالهم وان انكر شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادته  
 شهود الفرج فاذا اشهد رجلان على شهادته رجلين على فلانة بكذا او قالوا احبنا انما يعرفانها  
 بعينها في امرنا فقال لا لذات اهي هن ام لا فانه يقال لقد هات شاهدين ايضا فلانة وكذا في  
 كتاب القاضي الى القاضي وان قالوا في البابين فلانة التيميم لم يجز في شهادتهما ومن  
 راي ان يسأل عن الشهود لم يقبل قول الخصم انهم عدل فان قام للخصم البينة ان المدعى شكا  
 الشهود لم يقبل ولا يسمع القاضي شهادته على حرج ولا يحكم بها وقال ابو حنيفة في شاهد الزور  
 اشهر في الشوق ولا اعز ولا قال ابو حنيفة **فصل** وادعى وقت الشهادة  
 الدعوى قبلت وان خالفها لم تقبل ويختار اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى  
 عند اي حقيقه فان شهد احدهما بالف والاخر بخساية والمدعى بالف وخساية قبلت  
 في الالف واذا اشهد بالف وقال احدهما قضاه منها خساية قبلت الشهادة بالالف  
 ولم يسمع قوله قضاه الا ان يشهد معه آخر وينبغي للشاهد ان علم ذلك الا ان يشهد  
 بالف حتى يقر المدعي انه قبض خساية وان شهد شاهدين ان زيدا يوم الخميس  
 بمكة وشهد الاخران انه قبل يوم الخميس بالكوفة واجتمعوا عند الحاكم لم تقبل الشهادتين  
 وان سبق احدهما فنقضها ثم حضرت الاخر لم تقبل وان اختلف الشاهدان  
 في الزمان او المكان او العبادة فيما يكون اقرارا جازت شهادتهما  
 وان شهد ا على قتل او قطع او غصب واختلفا في الوقت والمكان لم  
 تقبل شهادتهما وقال ابو يوسف جازت ايضا وان شهد على رجل بدينه وان

من فلان

من فلان ولا يبرهان الدار ولا حد ودها او يعرفانها ولم يستبجيا منها او سما  
 الا انها اختلفا في الحبس والقدر لم تجز شهادتهما وان ادعى عليه الف  
 فشهد شاهدان بالف وخساية فان قال المدعى عتد قرضا كان لي عليه الف  
 وخساية لكنه قضى خساية او ابرأته عنها ولم يعلم الشاهدان قبلت  
 شهادتهما وان قال لم يكن لي قط غير الالف لم يقضي بشي وان شهد احدهما  
 بالف والاخر بالف وخساية والمدعى يقول لم يكن عليه الالف فشهادة  
 من شهد بالف وخساية باطلة وان ادعى سراجا عبد بالف وخساية  
 فشهد رجل بالف والاخر بالف فخل مائة فهو باطل وكذا الكتاب والخلع  
 والعق على مال اذا كان المدعى العتد والمرأة فان كان الزوج والمولى قبلت  
 بالف وهو على دينه في الخساية الباقية في قولهم واما النكاح فالشهادة فيه  
 جازع بالف عند اي حقيقه وهو على دعواه في الخساية الباقية وقال لا الشهادة  
 في النكاح ايضا باطلة وان شهد بقر بقر واختلفا في اوثاقها قطع وان قال احدهما  
 سرق بقر والاخر ثوب لم يقطع وقال لا يقطع في الوجهين ومن شهد بشي فلم  
 يرجع حتى قال او همت بغير شهادتي فان كان عند لا قبل وان كتب على نفسه  
 ذكر حق وكتب في اسفله ان شأ الله او كتب في الشراء ما اذرك فلان فعلى ظاهري  
 خلاص ذلك وتسلم ان شاء الله لم يشهد به الشاهد لانه بطل ذلك كله  
 وقال ان شأ هو الخلاص وعلى القيام بذكر الحق **فصل** واذا شهد شاهدان  
 ان فلان مات وهذه الدار لي ملكه تركها ميراثا لابنه هذا الايمان له وارثا  
 غير جاز ولا يكلفان احتر من هذا وان قالوا لا وارث له غير فالتقاسم لا  
 تقبل هذه الشهادة لانها شهادة على اريب وفي الاستحسان تقبل حمله على معنى  
 العلم فان شهد انه ابنه ولم يشهد ان لا يعلمان له وارثا غير حكم القاضي شهادتهما  
 وثاني في دفع الميراث اليه حولا فان ثبت وارث سواء او الاسلام الميراث اليه  
 واخذ منه كهيلا وكذا لو ثبت انه ابو فهو كالاول وسواء شهد انه وارث  
 الميت اذ لم يشهد بذلك لان الولد والاب لا يجزمان عن الميراث وكذا الام والابنت  
 والزوج والزوجة اما غير هؤلاء لا يقضي له بالميراث ما لم يشهد بالشهود انه  
 وارث لانه لا يحتمل انه حجة من هو اقرب منه ولو ثبت القاضي انه تزوج فلانة  
 ولم يثبت انه لا وارث لها فقل له باقل ما يكون له في حال وقال محمد يقضي له بالنصف

دعوا



ولا يجب لمن لا يعلم انه قد حجه وعن نيك يوسف انه يقتضى له بخمس الميراث لا يريد  
عليه شيئا الا ان ادون احواله ان يكون معه ابوان وابنتان وان كان مكان الزوج  
زوجته فقتلته ما في هذه الزاوية بجزء من ستة وثلاثين جزءا الا ان ادون  
اخوانها ان يكون معها ابوان وابنتان وثلاث زوجات غيرها وعند محمد يقتضى  
لها بالدم **باب** الرجوع عن الشهادات واذا رجع المتهنق عن شهادته  
قبل الحكم بها لم يفسخ الحكم ورجع عليهم ضمان ما تلف بشهادتهم ولا يكون  
الرجوع الا بحضرة الحاكم واذا شهد شاهدان بمال حكم الحاكم بهما ثم رجعا  
عند صفنا المال للمتهنق وعليه وان رجعا احدهما ضمن النصف وان شهد بالمال  
ثلاثة فرجع احدهم فلا ضمان عليه فان رجع اخر ضمن الرجعات نصف المال وان  
شهد اربعة فرجع اثنان لم يغير ما شيا وان رجع ثلثة غرموا النصف وان  
شهد رجل وامرأتين فرجعت امرأة ضمننت الدم وان ضمننت جميعا ضمننت النصف  
الحق وان شهد رجلان وامرأة فرجعت امرأة فلا ضمان على الرجلين دون المرأة وان  
شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجعت ثمان فلا ضمان عليهن فان رجعت احدى كانت  
على التسع رجعات فان رجع الرجل والنساء جميعا فعلى الرجل سندس الحق وعلى النساء  
خمسنة استكسسه عند الخليفة وقال على الرجل النصف وعلى النساء المقتضى اذا  
شهد شاهدان على امرأة بالنكاح بمقدار مهر مثلها فان شهدا باكثر من مهر المثل  
ثم رجعا ضمننا الزيادة وان ادعى نكاح امرأة فشهدا شاهدان به على صدق  
ثم رجعا لم يضمننا شيئا سواء كان ذلك اكثر من مهر المثل او اقل وان شهدا على  
رجل انه طلق امرأته قبل الدخول ثم رجعا ضمننا نصف المهر فان كان بعد الدخول  
لم يضمننا شيئا وان شهدا انه طلقها ثلثا وكان تزوجها على الف وشهدا اخران  
انه قد دخل بها ثم رجعا بالف عليهم ارباعا الرجوع على شاهد الطلاق وثلثة ارباعه  
على شاهدي الطلاق وثلثة ارباعه على شاهد الدخول وان شهدا انه اعتق عبدا  
ثم رجعا ضمننا قيمته وان شهدا انه اعتقه على مال ثم رجعا فان كان ذلك قيمته لم يضمننا  
شيئا واذا رجعا عن الشهادة على العتق المطلق وضمنوا القيمة كان الوالا للمولى لهم  
وان شهدا انه ابن بأمومة الولد لحاربه ثم رجعا ضمننا ما من قيمتها امه الى ام ولد  
فان مات المولى فعتقت كان عليها بقيمة قيمتها امه ويرد ذلك الى تركه مولاها  
ولو شهدا انه اقربها ولدت منه هذا الابن وهو في يد والمسيلة جالها كان

مع ما ذكره قيمته ولدها فان قبض المولى ذلك ثم مات فورثه هذا الابن كان عليه ان  
على الشاهدين وهو في يد والمسيلة جالها كان عليه مع ما ذكره قيمته ولدها فان  
قبض المولى ذلك ثم مات فورثه هذا الابن كان عليه ان يرد على الشاهدين مثل ما  
اخذ الميث منهما من قيمته وقيمة امه لرحمة ان اباه ماله وان شهدا انه من عبد  
ثم رجعا ضمننا ما بين قيمته غير مدبر فان مات المولى وعق من ثلثه كان عليهما بقيته  
قيمة للورثة ومن شهد شاهدان على تدبير وشاهدان على عتقه ثم رجعا جميعا  
فعلى شاهدي التدبير ما نقصه التدبير وعلى شاهدي العتق قيمته مدبران  
وان شهدا انه كاتب عبده على الف درهم الى سنة وقيمته الف ثم رجعا فالمولى  
بالخير ان شاء ضمن الشاهدان الف درهم حاله ثم رجعا بالمكاتبه على المكاتب  
الى اجلها فاذا اقتضاها بقدرها بالفضل وان شكا المولى الى بيع المكاتب بالمكاتبه  
واي الوحيين اختار فادى العبد عتق وكان ولا ف للمولى ولو عجن عن الاداري  
الشاهدان عن الضمان ووجب على المولى رد ما اخذ منهما ان اخذ شيئا وان شهد  
شاهدان ببيع بمثل القيمة او اكثر ثم رجعا لم يضمنوا وان كان باقل من القيمة ضمننا  
النقصان وان شهدا بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمننا الدية ولا يقبض منهم  
ولو شهدا على ولي القصاص بالعفو ثم رجعا لم يضمننا شيئا وعن ابي يوسف الهاشمي  
الدية عن ما ديتة وان قطعت يد السارق بشهادتهما ثم رجعا ضمننا دية اليد  
وان شهدا شاهدان انه وهب هبة لرجل فسلمها اليه وقبضها والواهب  
يخبر ذلك ثم رجعا ضمننا قيمة ما شهدا به وبطل رجوعه في الهبة فان شهدا  
على رجل انه اشترى هذه الدار سنة بالف فقتضى بها وسكنى لدار ومفتت  
المن ثم رجعا فان كان ذلك مثل الاجرة فلا ضمان عليهما وان كان ثوبا ففضل ضمننا  
الفضل وان كان المدة هو المستاجر والمسيلة جالها فلا ضمان عليهما وان حج  
شهود الاصل ضمنوا وان رجع شهود الاصل وقالوا لم نشهد شهود الفرج على  
شهادتنا فلا ضمان عليهم وان قالوا شهدناهم وغلبنا ضمنوا وان قال  
شهود الفرج كذب شهود الاصل او غلطوا في شهادتهم لم يثبتت الى ذلك  
وان شهد اربعة بالزنا وشهدان بالاخصار فرجع شهود الاخصار لم يضمنوا  
وان رجع المذكور عن الزانية ضمنوا وان شهد شاهدان باليمين وشاهدان  
بوجود الشرط ثم رجعا فلا ضمان على شهود اليمين خاصة واذا اقر ان الشرط



عينة او محذور وذن في قذف لم يفتوا شيئا على المشهود له ان يرد ما احدث  
وان كان المشهود به قصاصا وقد استوفينا قالدية في مال المشهود له وروى  
عن ابى حنيفة انما على العاقلة وبه نأخذ ولو ادعى المشهود عليه على الشاهد  
الرجوع عن الشهادة وهما يتكرران لم يكونا خصمين ولم يمنع ذلك بيته

**باب ادب القاضي**

يتبني ان يكون القاضي اعلم الناس واورعهم ولا يفتلح للقضا الامن كتاب  
موثقا به في دينه وامانه وعقله وعلمه وفهمه ومعرفته بالكتاب والسنة ونظره  
في الفقه ويتبني ان يكون المفتي هكذا ومن لم يكن هكذا لم يجز له ان يفتي الا ان يذكر  
الناس بسكاته شيئا قد قرأه او حفظه ويولي القضا صاحب رأي لا علم له بالكتاب  
والسنة ولا صاحب تفسير لا علم له بالفقه الا النزاع في العلم التفسير لكونه جامعا  
للعلوم ولا يقع ولا ية القضا حتى يجمع في المولي شرائط الشهادة والعدالة  
ويكون من اهل الاجتهاد ولا يأس بالدخول في القضا لمن يثق من نفسه بانه يوفق  
حكمة وفرضه ويكره الدخول فيه لمن يخاف العجز منه او لا يامن على نفسه الحيف  
فيه ولا ينبغي ان يطلبه لما قبل من طلب القضا فالحيز في غيره وان اغلظ وهو يميل  
لرأيه القبول واذا اجتمع في بلدة واحد اثنان احدهما قليل الورع والاخر اوع  
قليل العلم فالارح اذا لم يكن مزايا لا يجمع بوجه مع علمه علم غيره ومن قلده  
القضا يسم اليه ديوان القاضي الذي كان قبله لينظر فيه ويقف على الحوادث  
والوافقات وينظر في حال المحبوسين من اعترف بحق الرأية به ومن انكره لم يقبل  
قول المعروف عليه الابينة فان لم تقم بيته لم يجعل تحت يديه حتى ينادي عليه وينتظرها  
في امن وينظر في اوضاعه واموال البنا وارتفاع الوقوف فيعمل على ما تقوم به البيعة  
او يعرف به من يفي في بي ولا يقبل قول المغرور الا ان يعرف انه يفي في بيته ان  
المغرور سلمها اليه فيقبل قوله فيها ويجوز قضا المرأة في كل شيء الا في الحد وروى  
واذا حكم رجلان رجلا او امرأة حكم بينهما ورضيا بحكمه جاز ان كان بصيرة الحام  
ولا يجوز تحكيم البند والفاستق والحدود في القذف والعتي والكافر والمكول  
من الحكيم ان يرجع ما لم يحكم فان حكم بينهما وان رفع حكمه الى القاضي فوافق  
امضاه وان خالفه ابتطه ولن رفع الى القاضي حكم يحاكم اخرامضاه الا ان  
خالف الكتاب او السنة او الاجماع اذ يكون قوله لا دليل عليه ولا يجوز التحكيم

في الحد وروى القصاص وان حكم في ذم خطا فقصي المحكم بالدية على العاقلة لم  
ينفذ حكمه ويجوز ان يسمع البيعة ويقضي بالنكول **فصل** واذا اتقدي القاضي  
للقضا ينبغي ان يكون حاكما من الله تعالى لخطا به ومحال للائمة والفقهيا  
الكتب ويدرس القرآن ويحمد ان يكون حكمه بكتاب الله تعالى فان لم يجد فيه حكم  
الحادثة فبسنه رسوله فان لم يجد فباجماع الصحابة وان كانا مختلفين يختار  
من قاوليهما او يحكمها واقراها دليلا فان لم يجد لهم فيه قول اجتهاد برأيه وقبيله  
بالامول وعمل ما يعلو في ظنه انه الحق فان اشكل عليه شاور الفقهاء والائمة فيه  
واخذ احسن ما احدث عندهم فان لم يجد عندهم يتامل فيه ولا يجعل حتى يفتح الله له فيه  
دايا ونظر بحيث اطفيه غاية الاحتياط ثم يحكم فيه ويجلس للحكم جلوسا ظاهرا  
في المسجد او في بيته والمسجد اولى ولا يقبل هدية الامن ذي رحم محرم منه ومن  
جرت عادة قبل القضا بمهادته اذ لم يكن له حاجة الى قضائه فان كان  
محتاجا الى قضائه كان ما اخذه رشوة وان قلن والرشوة حرام مطلق فان  
قضى بالرشوة كان قضايا باطلا وان كان حقا وتغير فاسقا ويتحرك ان كان  
الشرط عليه من قبل ولا ية ان يأخذ الرشوة والامة يراى القاضي بالرشوة  
ان كان الشرط عليه من قبل ولا ية مطلقا ولا يغزل بالردة لان الردة فسوق  
الفسق لا يغزل القاضي حتى اذا استلم وثبات قبل لحقه بدار الحرب كان قاضيا  
على حاله واذا ارتشاه في قضائه يقتصر الى تولية جديلة والصحيح ما تقدم  
ولا يحضر القاضي دعوى الا ان يكون عامة ولا يضيف احد الخصمين ذون  
خصمه ولا يسم عليه وان سلم على القاضي كان محيرا في الرد عليه فان اختار  
الجواب لا يرد على علمه وعليكم ولا يخولوا به ذون خصمه ويشهد الجاني  
ويؤذو المرضى ويتبني ان يتفقد العرب خاصة اهل العلم ويتبني ان يتخذ  
كاتبًا عالمًا عفيفًا صالحا ويجلسه بحيث يركب في مجلسه مكانه ويروي  
ما يكتب وما يسمع ولا يتخذ كاتبًا بعدا او مكاتبًا او مدبرا ولا ذميا  
ولا محذورا في قذف ولا فاسقا مما لا يجوز شهادته ويكتب القاضي بنفسه  
او كاتبه خصومة كل خصمين وما يكون بينهما من الشهادة او الاقرار او  
النكول على حد ويطويه ويختمه او يكتب على الختم خصومة فلان فلان  
في شهر كذا في سنة كذا او يحلل خصومه في قسطن على حرة ولا ينبغي ان يقضي



وهو مقبل على الخ مفرغ نفسه لها فان دحله هم او غضب او غاس كف عن الحكم  
في ذلك الوقت حتى يذهب عنه ذلك ولا يجعل الحفوة في احضارهم ولا يجوز لهم  
ولا ينبغي ان يتعب نفسه بطول الجلوس ولكن يقعد في طرف النهار ولا يقضي  
بشيء ولا يسير على دابة ولا يابس اذا كان منكأ وليس للقاضي ان يستحل على القضا  
الا ان فوض اليه ذلك ولا ينبغي للقاضي ان يستريح ويبعد في مجلس القضا لنفسه ولا يابس  
في غير مجلس القضا ويجب ان يقدم الرجل على حده والنساء على حدة ان امكنه وكانت  
الدعاوى مجردة وتقدم الاول فالاول وان راي ان يحمل الفريضة مع اصل بلده هل وراي  
ان يتدبر بالقرعة فعل الا ان يكون في ذلك ضرا باهل بلده وان طمع في صلح الخصمين هما  
المرء والمرتين الى المشاكح وان لم يطمع لقد لقضا بينهما وحكم القاضي لا يؤبه  
واولاده وان واحد باطل واذا حضر بين يدي القاضي خصمان ينبغي ان يسوى بينهما  
في الجلوس والاقبال ولا يسل احدهما ولا يشير اليه فان جلسا بين يديه فان شا  
ابتداهما وقال ما ليكما وان شاركتها حتى يتبدى بالانطق فلا تكلم احدهما اسكت  
الاخر فاذا فرم كلامه استنطق الاخر ولا يلقه حجة ولا يرفع صوته على احدهما ما لم يرفع  
على الاخر ولا يطابق توجهه الى احدهما في شيء من المطلق ولا يعينه ولا يستدعنه  
ويطالب المدعى بيئته ان كانت فاذا ثبت الحق عنده وطالبه صاحب الحق حبس عنده  
لم يجعل حبسه ويأمره بدفع ما عليه فان امتنع حسبه واذا قال اني فقير حسبه  
كل دين بدلا عن مال حصل في دين كمن المبيع او الزمة بعقد كالمهر والكفالة ولا  
يما سوي ذلك كما في الحجر ويجلس الرجل في نفقة زوجته ولا يجلس والدي  
الدين ولد الا اذا امتنع من الاتفاق عليه واذا بدا للقاضي الرجوع عن حكمه  
لزمه انه اخطأ وفيه نظر ان لم يكن في خطايه اختلاف السلف ابطله وان كان  
فيه اختلاف امضاه وقضى في المستقبل في مثله مما سري انه الاول والاخير  
وقال محمد ان كان الدقضي به او لا مما اختلف فيه فهو كما قضى وان كان قضى به تعليد القضي  
بعينه ثم بين ان فيه لك اولى نفقة وان قدر على القضا على بيان حديثهما فالاول ان لا يوكلا  
فان محرا او خافا القضا لا يابس بالتوكيل واذا اتى عند القاضي جماعة للوكالة ينبغي  
ان يتفحص القاضي في كل وقت عن حالهم وامانتهم فان وجد فيهم جناية اذ لهم ولا ينبغي  
ان يباشر بنفسه مسائل الشهود فيكتبها او يكتب من بين يديه ثم يبعث بها مع رجل من  
اهل التقوى في الشراى اهل التقى والسلاح عنده ليشير واعليه بما علموا من حالهم وان لم

بشر

وان لم يباشر ذلك بنفسه وعليه رجلين مدلين فان ولي واحد جاز وقال محمد  
لا يجوز الا لسان وان اتفق اثنان على تركية رجل قبل قوله وعمل وان لم  
يقبل تعدل الواحد وخرج الواحد وترجمه الواحد اذا لم يترهم كلامه وقال  
محمد لا يقبل فيها الا ما يقبل في الشهادة وهو قول زفر وبه نأخذ وقال ابو  
حنيفة وابي يوسف اذا اجتمع في تعديل رجل شاهدان او اكثر وخرج واحد  
اخذ بقول الشاهد في التعديل وان بطل قول الواحد والجرح والبيان  
القاضي عن التركية في العلانية بعد التركية بالسر ولا يابس ان يفرق بين  
الشهود اذا اتهمهم ولا يقضي القاضي البتة بشاهد ومبين ولا ردلين  
على المدعي وقضا القاضي بالعقود والغشوق بين طاهرا وباطنا وله ان  
يعمل بما راي وعلم في اتيام حكمه في بلد في حقوق الناس دون الحدود  
وليس له ان يعمل بما راي وعلم في اتيام حكمه قبل ان يستقضى ولا ما راي في  
غير مضر وقال له ان يقضى بذلك ايضا واذا قال القاضي قضيت على هذا  
بالرحم فارحبه او بالقطع فانقطعه او بالضرر فاضربه او بالقتل فاقتله  
ويسعد ان تفعل ذلك وان لم تعين السبب وقال محمد ليس له ذلك الا ان يكون  
القاضي عنده عدل ولا يشهد معه عدل اخر فيما ثبت بشهادة رجلين حتى يشهد معه  
في الرضا لثمة اخر وكذا ان قال اقر عندي عدا بالرف ودم لهذا والمفكر  
بقول القاضي مقبول عندها ومن محمد اخر انه لا يلزمه بقوله شيء واذا وجد القضا  
في دينه انه محبسة فيها شهادة شهود ولا يحفظ الحكم شهدا واعلم فانه يقضي  
بما وجد من ذلك اذا وجد في قطرة تحت حاتم عند ابي يوسف ومحمد وبه  
وعند ابي حنيفة لا يقضي حتى يذكر ما وجد في دينه وان القاضي الذي قبله لا يقضي  
به الا ان يقوم البيعة على قضائه قبل الغزل ومن ادعى على قاضي انه قضى له بشي  
وقول لا يذكر فاقام المذني البيعة على ذلك لم يشهدوا وقال محمد يقبل البيعة على  
قضائه وينقذه وللقاضي ان يقرض اموال الناس ويكتب بها كالحق ولو نقل  
الوصي ضمن واذا ابلغ القاضي او امينه من الغرماء واخذ المال قصاصا وسمي  
العبد لم يضمن ويرجع المشتري على الغرماء وان امر القاضي للوصي ببيعته للغرماء  
ثم استحق او مات قبل القبض وقد ضاع الشئ رجع المشتري على الوصي والوصي على  
الغرماء وان قال القاضي المعزول لرجل اخذت منك الفاء ورفعتها الي



الى فلان قضيت بها ما عليك فقال الرجل بل اخذت ظلمي قال فقول قول القاضي وكذا  
ان قال قضيت بقطع يدك حتى اذا كان الذي قطعت بين واحد منه الف مقرا ان  
فصل ذلك في وقت قضائه ولا ياخذ القاضي من الوارث ولا من الغريم ولا من الوصي  
كذلك ما دفع اليهم قال ابو حنيفة هذا شيء رزعه بعض القضاة اخيب لظلم وهو ظلم  
**فصل** في قبول كتاب القاضي في الحقوق اذا شهد به عدل فاداه شهد واعلى قسم  
حكم بالشهادة وكتب بحكمه وان شهد بغير حصر حضم لم يحكم وكتب بالشهادة ليحكم  
بها المكتوب اليه ولا يقضي القاضي على غائب الا ان يحضر من يقوم مقامه وينبغي ان يلبس  
في كتابه على الحقيقين من له ومن عليه الى ابنيه وحين والي الخلد او الى الجارية وحرمتها  
التي تعرف بها حتى لا يكون في قبيلة احد يقع الاشتباه بينهما ولو ذكر حليته فاجوز  
ولا يقبل النسبة الى امته والي كبر ابراهيم والي هذا ان والي ميم مالم يلبس  
الى الخلد التي هو منه وكذا اذا كان دارا يجب ان يحدها في كتابه بخلاف الاربعة  
او الثلاثة والقياس ان لا يقبل الكتاب الا ان يذكر فيه الحد والاربعة وهو قول  
زفر ولو نسبها الى شيء معروف مما هي مشهورة به لم يقبل الكتاب في قول ابي حنيفة  
مالم يجد وبه باخره عندهما يقبل ويجب ان يقرأ الكتاب على شهود الطريق  
ليعرفوا ما فيه ثم يختمه ويسلمه اليهم فاذا وصل الى القاضي المكتوب اليه لم  
يقبله الا حصر الحضم وشهادة رجلين او رجل وامرأتين فاذا سلم الشهود الكتاب  
الى القاضي نظرا في حقه فان شهدوا انه كتاب كذا بيلد كذا سلمه اليه في مجلس  
حكمه وقراه عليا وختمه قضاة القاضي وكسوا وقراه على الحضم والزعم ما فيه ولا  
يقبل كتاب القاضي في الحد والاربعة والقصاص ولو جاءه كتاب عن قاضي في عبد مؤمن  
بحلي لم يقبله عنده حنيفة ومحمد وهو قول ابي يوسف الاول وعنده اخر انه يؤخذ  
منه كميل في العبد وسلم العبد اليه وختم في عبقه ثم يبعث به الى القاضي الكافي  
حتى يشهد الشهود عند علي عينه ثم يكتب كتابا آخر على ذلك الى القاضي الكافي حتى  
يشهد السراة كان كتب اليه فاذا ثبت عند قبلة وقضى به وسلم العبد الى الكافي  
حبا بالكتاب ولا كميته ولا يقبل الكتاب في الامنة ولا في البهائم وسائر المنفوعة  
في قولهم جميعا فاذا مات القاضي الكاتب لا ينبغي للمكتوب اليه انفاذ حكمه وكتابته  
وكذا لو عزل وقيل غير وان مات المكتوب اليه ولا غير لا ينبغي له ان يحضر والله اعلم

## كتاب القسمة

ينبغي

ينبغي للامام ان ينصب قاسما يترقى من بيت المال يقسم بين الناس بغير اجر فان لم يفعل نصب  
القاضي قاسما يقسم بالاجر ويجب ان يكون عدلا ما موافقا لما بالقصة ولا يجبر القاضي الناس  
على قسم واحد ولا يترك القسمة لغيره واجرة القسمة على عدد رؤوسهم عند ابي حنيفة ولا  
على قدر الانسب والقسمة لو كان قسمة يتولاها الشركاء بالقسمة فجزا فيما فيه مصلحة ولا  
جزا فيما فيه ضرر عليهم ولا فيما فيه في قسمة ويقسم للفقير ابن وجد او غيرها  
او ينصب له الحاكم وصيا او امينا ان لم يكن له احد واذا حضر الشركاء عند القاضي  
وفي ايديهم دار او ضيعة او دعوا الفهم ورثوها عن فلان لم يقسم القاضي عندها في قسمة  
حتى يقيموا البيعة على موته وعدد ورثته وقالوا يقسمها باعترافهم وذكر في كتاب القسمة  
انه يقسم بقولهم وان كان المال المشترك ماسوي العقار او دعوا انه ميراث قسمة  
في قولهم جميعا باعترافهم ولو ادعوا في العقار غم اشتركه قسمة بينهم وان ادعوا الملك  
ولم يذكر واكيف اتقيل اليهم قسمة بينهم وان كان كل واحد من الشركاء ينتفع بتعصيب قسمة  
بطلب احدهم فان كان احدهم ينتفع والاخر يستنصر لقله تعصبيه فان طلب صاحب  
الكثير قسم وان طلب صاحب القليل لم يقسم وان كان كل واحد منهما يستقر لم يقسم  
الا براضيهما وان كان سفل لاعلوه وعلو لاسفل له او سفل له ولو اراد قسمة بعضها  
في بعض بحسب العلو في القسمة على ثلث والسفل على ثلثين في قول ابي حنيفة د راع من السفل  
بذراعين من العلو وعلى النصف في قول ابي يوسف د راع من السفل بذراعين من العلو  
وعلى القيمة في قول محمد ان يقوم كل واحد على حد وقسم او عيب جاز مثله في القسمة  
والاحد الشريك ان حضر في تعصبيه بيرا او بالوعة وان كان يضر حياطة جاز مثله في  
القسمة وان احتكنا الشريك في الطريق الذي يرفع بينهم دفع على قدر سعة الباب  
ولا ينبغي ان يقسم ويشترك بعضهم رد شي على بعض ولا جمع تعصيب بعضهم مع بعض احتيا  
الى القسمة ثانيا الا بالراضي ومن اصابه في القسمة حجر سفل كان او علو  
من دار وله حجر من دار اخرى فاذا ان يقع في حياطة بابا ليتطرق من تلك  
الحجر الى هذه لم يمنع ما فعلت حياطة لكن سلطان كان ساكن الحجرين واحدا  
لم يمنع من التطريق ايضا وان كان غير منع واذا باع احد الشريكين تعصيبه  
من بيت من دار فلصاحبه ان يتطل السع لقدره بذلك فانه ان لم يبيع  
لا يمكنه ان يجمع تعصيبه في حين واحد من الدار ولو كان بينهما عزم او تباين  
فباع احدهما تعصيبه من شاة او ثوب فهو كذلك في رواية الحسن وفي رواية



ليس له ان يسطل البيع وان اقر احدهما بيت بعينه لرجل وانكر صاحبه قسم  
 الذاريين فان وقع البيت في نصيب المقر دفعه الى المقر له مثل ذرع البيت  
 فنصيب المقر له بذرع البيت والمقر بذرع نصف الذار بعد البيت فيكون  
 لكل واحد منا اصحابه وان كان ثوب واحد او كايط واحد بين جماعة لا يقسم  
 بينهم الا بتراضهم وكذا اثياب مختلفة او سموات مختلفة لا يقسم الا ان يكون  
 مع الاوكس منها ذراهم مستقاه ويقسم العروض ان كانت من صنف واحد ولا  
 يقسم الحسنان منها بعضهما في بعض ولا يقسم الرقيق ولا الجوهر وقالوا يقسم  
 وان كان مع الرقيق شيء آخر من ثيابا وغيرها قسم ذلك كله ويدخل فيه الرقيق  
 قولهم جميعا ولا يقسم حمام ولا بئر ولا رحا الا بتراضين الشركاء واذا حضر اثنان  
 فاقاما البيعة على الوفاة وعدد الورثة والذاريين ايدىهم ومعهما وارث غائب  
 قسمها القاضى بطلب الحاضرين ونصيب للغائب وكذا يقبض نصيبه وان كانوا  
 مشترين لم يقسم مع غيبته احدهم وان كان العقار في يد الموارث الغائب لم  
 يقسم وان حضر وارث واحد لم يقسم وان كانت ذور مشتركة في مصر والحل  
 قسمت دار كل واحد على حدة في قول ابي حنيفة وقالوا ان كان الاصلح لهم قسمة  
 بعضها في بعض قسمها وان كانت دار وصبيعة او دار وحانوت قسم كل واحد منها  
 على حدة ولا يدخل في القسمة الذراهم والذكاير الا بتراضهم واذا كان بينهم  
 او شريف او غيره ذلك مما يكون في قسمته ضرر لا يقسم واذا كانت الغنم بين جماعة قسمت  
 بينهم وكذلك الابل والبقر وغيرها من الدواب وكذلك الحبوب **فصل** واذا خلف  
 المتقاسمون قسمة القاسمان قبلت شهادتهما فان ادعى احدهما الغلط وزعم انها  
 اصابة شيء يد صاحبه وقد اشهد على نفسه بالاستيفاء لم يقبض في ذلك الابنية وان  
 قال استوفيت حتى ثم اخذت معه فالبول قول خفمه مع يمينه وان قال اضاف الى  
 موضع كذا فلم يسلمه الى ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء وكذبته شركه فكافا  
 وقسمت القسمة واذا استحق جزا وشايخ من المقيمين فسخت القسمة وان استحق  
 بعض نصيب احدهما بعينه لم تقسم القسمة عند ابي حنيفة ويرجع محضته ذلك  
 من نصيب شركه وقالوا تقسم القسمة فان ظهر على الميت دين بعد القسمة او دار  
 غائب او طفل ولهم يكن له وحى فلم تقض القسمة وان كان للميت مال سوى  
 المقسوم فقصوا دينه منه جازت القسمة وكذا لو كلف ثقل الدين احدهم

فان ظهر

فان ظهر للميت وصية لاجبي تقضت القسمة ولو ظهر لاحد الورثة على الميت دين  
 فلم تقض القسمة ولا تكون القسمة الاولى اى اى الدين الذي عليه واذا قسم القسمة  
 ولا حدهم مسيل على ملك الاخر او طريق لم يقسم طي القسمة فان امكن من الطريق  
 والمسيل فليس له ان يسير طريقا ويسير في نصيب الاخر وان لم يكن تقسم القسمة  
**فصل** وينبغي ان يصور ما يقسمه ويعد له ويوزعه ويعودم البتا ويقدر  
 كل نصيب عن الباقي بطريقه وشربه حتى لا يكون لنصيب بعضهم بنصيب الاخر  
 ثم يكتب اسمائهم ويجعلها رقعة ويلقب نصيبا بالاول والا فليكن بالثاني  
 وكذلك الثالث وعلى هذا ثم خرج القرعة فمن خرج اسمه او لافله الاسم الاول  
 ومن خرج اسمه فانكافله الا لغير الثاني وكذا الى اخر الاسماء والله تعالى اعلم

**كتاب الميراث**

وهو مولود له ذكر وخرج فعلماء ما المذكور فيه ستة وعلامات الانوثة كذا  
 اما علامات الذكور ابن سبول من الذكر فان قال منها فبان سبق الاول  
 من الذكر فان خرج معا فبالكثر عندها وقال ابو حنيفة اي قاضى بكل الولد  
 بالملكيات فان استوفى فبالاكثر والاحياء او خروج الحية وعلامات الانوثة  
 الثلاثة الاول منها من الفرج كذا ذكرنا في المذكور من الذكر والثلاثة الاخرى هي الشدة  
 والحيف والحيل فان اجتمع في المولود العلمتان فهو مشكل يقف في الصلح بين الرجال  
 والنساء ويبتاع له امة بحبه ان كان له مال وان لم يكن له مال ابتاع له  
 الامام من بيت المال امة فاذا اختلته باعها وردها الى بيت المال وهذا  
 ابي حنيفة وحكمه عن الميراث حتى اذا مات ابو عنه وابنه كان المال  
 بينهما اثلث وعندهما هو لا ذكر ولا انثى فله نصف ميراث ذكر ونصف  
 ميراث انثى ولو زوجة الامام امراه حسن ان كان ذكر فله مائة عنته  
 وان كان حاكما كذا لك فان مات عنته فانه زوجته او امراه مثلها

**كتاب العلم**

والله سبحانه وتعالى اعلم **كتاب العلم** الاستحسان في الاباحه  
 كتب الحلال بقدر الحكمة من الغرائض واذا قلنا بالدين ان يكون غير عا  
 لا يرضى الله منه ان يكون عيا لا غير والكسب نوع بقدر الحكاية لنفسه  
 وغيا له وقفا دونات وهو مفتر وضو لمواساة القفر او مجازات الاحا  
 وصيلة الارحام وهو مستحب والله افضل من الحق الى الحق اقل العباد الى الله



كالقنوق والضموم والحج والتحلل والترتيب لا طهارتهم الله عليه وهو مباح وجميع  
المال بالتفاح والتكاثر وهو مكره وهذالك اذا كان من الحلال فان كان  
من الحرام فهو حرام واصل الكسب الجهاد ثم التجارة ثم الحراثة ثم الصناعة  
ونوعان من الكسب خبيث ما يكون من اخرج العبادات او المعاصي ولا يجوز ان  
يحتج بعلوم الدين مكسبا وكل علم لم يكن خالصا للدين كالفقه والخوارق  
لا يباح بالاكل منه وعلوم الدين انواع ما لا بد منه لخدمة الله تعالى وعبادته  
وهو اعظم الفرائض وما يتعلم ليعلم محتاجا لمعرفة الحلال والحرام وهو افضل  
نوافل القبول والعبادات وما يكون للرياسة والكمال في الدين وهو من اجل  
الدين وهو ما يقصد به المشاهات والممارات وهو مكره ومن سئل عن مثله  
من الفرائض ان علم الله لا يجب سواه فبين عليه الجواب بالا فلا ولا بأس بعلم  
الكافر القرآن والفقه **باب** في الكلام والذكر والقرأة وهي خمسة اقسام  
طاعة ومكره وحرام ومباح وحلال فالطاعة كذكر الحيز والتسليم على صاحبها  
والقرأة لله تعالى والمكره والحرام كالكلام والقرأة للهنر والرياسة او لغير  
غرض الدنيا وهي نحو الفحاشي وغيره اذا سبغ وهل عند فتح متاعه لتروحه او  
على النبي ومراة اعلام الناس جوده وهو حرام بخلاف تسليم الراعي على المنبر  
والغازي في الحرب فان مراده الدين والحارس اذا اهلل او قرأ ان كان يقصد به  
ذكر الله والقرأة حسن وان كان غرضه حفظ رسوم الحارث بالاصح لا يجوز  
والجميع بقرأة القرآن بالصوت الطيب محتلت فيه والاصح انه اذا لم يزد فيه  
الحروف جواز وان زاد لم يجز ولا يجوز الاستماع اليه وتحسينه ان كان عند السكوت  
للسكوت حسن وان كان لتلك القرأة يجتنب عليه الكفر وكذا الاذان بالقرأة  
وكره ابو حنيفة رحمه الله عليه قرأة القرآن عند القبور حرام وعند محمد لا بأس  
بذكر المسافر مكره بالانفاق وضنول الكلام والخش والكذب والغيبة  
والغيبة والشيعة حرام وخص الكذب في الفتا مع الكفار المذمومة وفي  
الفتح بين اثنين للامانة وفي رصا الرجل المرأة للمودة بقدر الضرورة وفي  
المناظر من مذمومة عن الكذب نحو ما اذا قيل له كل يقول اكلت يعني اكلت فاما في  
او من غير ذلك ومن اعلم بقسقه او طله لا بأس بغيره بحسن منه وتبليها للعاقل  
عنه ولا يجنبه لاهل بيته الا اذا سئل فاما عينيي وكلام المرائي معيشته بقدر

حليته

حاجته نحو قوله ثم واقفد وكيف وبكم وغيره اسلاك والسكوت عنها بدعة وروى ان  
هذا النوع لا يكت على المستكلم كلما صدق وقال ابو حنيفة لا ينبغي لاحد ان يدعو الله  
تبارك وتعالى الابيه وقال اكرم ان يقول في دعائه اسئلك بمقاعد الغنى من غير شك وحق  
انبيائك ورسلك وملائكتك وهو قول ابن يوسف وكذا حق البيت الحرام والمسجد الحرام  
ونحوها ورد السلام فرض والابتداء على اهله منه موكد وليس له ان يركب على الرجل  
والقوي على الضعيف والكبير على الصغير ولا ينقض فرض خواب السلام وتشتت  
العاطس ما لم يسمع او يثني للاصم ولا يثني العاطس الا بعد تحميم عند العطسة  
ولا يسلم على قاري القرآن فان سلم وجب عليه خواب واذا سلمت الجوزة او عطست  
يرد عليها جهرا وتشتت فان كانت شاة فسر ولا تتدي بالسلام على النساء ولا يدعوا  
بالموت لغيره ولا لنفسه لغيره به فان كان للفرار من الزمان السق واهله والسوق  
الى لقاء الله تعالى فلا بأس به ولا يجوز العموية والخصية في مناظرة العلم الادفع مثله  
بان لا يكون مبتديا والمناظرة في العلم لغير الحق من اجل الطاعات ولا بد ثلثة اشيا  
حرام لقهر رجل مسلم واظهار حق نفسه وفضله وسيل شي من الدنيا نحو المال او القول  
والدكر في المسار للوعظ والاعتاظ سنة الانبياء والمرسلين والرياسة وقبول  
العامة واخذ الاموال صلالة اليهود والنصارى ولا يمين الا بالله تعالى لكن اذا اتفق  
جاهلا يمين بالله واستعظم اليمين بالطلاق والعنان لا بتخليقه كي لا يضيع اموال الناس  
وكذا بتخليط الايمان بالمكان والزمان وباحضار المصنف لهذا المعنى وقرأة القرآن  
بقراءات متفاوتة وشادة دفعة واحدة بترجيع الكلمات مكره وهذه واستماع القرآن ثورا  
من قرأته واذا قال العالم لسان خالط العدل بالظلم العالم العادل فقد اهلكه غيره  
ونفسه وتختلف جماعة من المتألفين من الحق عن الحق لغير الخطيب ذلك قالوا نحن  
عليه الكبر **باب** في النظر والمر لا يحل للمطالع ان ينظر الى احد المشهور  
وغيره احد الذين في الاخر والمولى في امته وهو فيه في جميع المواضع الا عند  
النزوة ولغير الشهوة يحل النظر للرجال في الرجال وفي جميع المواضع الا فيما تحت  
السرة الى تحت الركبة ولا يحل في اجانب النساء والراير الا في الوجه واليدين والقدمين  
والنساء في الرجال كذلك وفي النساء ما تحت السرة الى تحت الركبة ويحل للرجل ان  
ينظر من ذوات محارمه في جميع المواضع الا في الظهر والبطن الى تحت الركبتين ولا  
باسر النظر فيه وكذا المرأة اذا نظرت في رقب محارمها من الرجال وحكم محارم



من الرضاع والسب والعمية سوا في النظر واللسي ويشطر الرجل من مملوكه عن غير الى  
 ما يجوز ان ينظر اليه من ذوات محارمه ولا باس من ذلك منها اذا اراد الشرا ان يخاله  
 الشهود ومن لم يبا من الشهود من غير لاجل له النظر والمنرا الحاجة صؤرتة كالقفا  
 والشاهد اذا اراد الحكم والشهادة وكذا الخائن اذا احتاج الي ختان الساج والطيب  
 اذا احتاج الى موضع المداواة والمقابلة اذا احتاج الى اخذ الولد والشهادة اذا  
 ارادت الشهادة على البكان او التوبة ولاجل النظر لولا الا في مقدار الضرورة  
 من الموضع وقد رخصت الحاجة من الوقت والحاجة في هذه الاحكام والمجبوب كالفحل ولا يجوز له  
 للملوك ان ينظر من سيده الى ما لا يجوز للاجنبي ان ينظر اليه منها ومن اشترى جارية  
 على انها بكر فتقبل انها ثيب نظر اليها النساء وكذا العنين واذا ادعى الموصول الى  
 امواته وانكرت وما لا يجوز النظر اليه لا يجوز منته الا فوق الثوب الغليظ عند  
 الضرورة ولا لمس الرجل شيئا من الاجنبية لغير الضرورة فان كانا شيخين كبيرين لا باس  
 بالمصلحة والمعائنة فوق الثياب كما عاق المصطفى حمض وقيل ما بين عينييه  
 وقيل الرجل والريم على الرأس والوجه وذلك على الخلة وزوجه على الم واخويه  
 على الجبهة ولا باس بتقبيل يد الرجل العالم والسلاطان العادل وقيل راسه  
**أجود باب** في اللباس واستعمال الحرير والذهب اللباس انواع وهو ما ينسج  
 القونق ويصون غير هلك الهمة من القطن والكتان او الصوف وخوها ومستحب  
 وهو ما يحصل به اصل الزينة في القنوق والخطبة كالاداد والمد والولبة  
 والعمامة والقميص والرقيق وخوها ومباح وهو ليس راوية الثياب بعضها  
 فوق البعض للرجال من الاقنوع الثالثة والرافع الرقاق منها والنساء منها من  
 الابرسيم ومكرورة وهو ليس هذه الانواع للتكبر والترفع وليس المعصفر ولا  
 الاحمر والاصفر للرجال وحرام وهو ليس للحرير للرجال والمغصوب للرجال  
 والنساء ويحل للنساء الحرير والابرسيم ولا باس بالتوسيد به والثوم  
 عليه للرجال عند اي خيفة ولا يكن ولا يكن لبسه في الحرب عندها ويكره عند ولا باس  
 بلبس الملمع وهو ما كان سداة ابراهيم ولحمته شي آخر كالخرا والقطن وغيرها ولا باس  
 بعلم الثوب من الابرسيم او الذهب قد رخصت اصباح او اربع ويكره ان يلبس الصبي  
 الطفل الحرير والذهب ولا باس بلبس خلع السباع اذا كانت مذبوخة او  
 مذبوخة ثكن او الثمن ثين من الثياب وهي البديهة العالبة والعقصة الثا

والسحر

والمستحب الوسط بينهما والبيض من الثياب احب للرجال والنساء والاحياء  
 والاموات ولا باس للنساء سائر الالوان وللرجال الاخضر والازرق والاسود  
 وترك التكلف في اللباس اجود وكذا في كل شي من امور الدنيا والآخر الملبس  
 ملبس للعرب العمام والثياب الواسعة واجرها الصوف الابيض لباث الا بديا  
 والضلخا ويستحب ان يكون ذنب العمامة قد رذراخ ويكون الحيا والردا احب  
 وهو الطيبان المزوي على الرأس والرقبة والطرحه **فصل** ولا يجوز  
 للرجال التحلي بالذهب والفضة او الخاتم قد رذروهم والمنطقة وحيلة الديعة  
 من الفضة ويجوز للنساء التحلي بها ولا يجوز الاكل والشرب والادهان والاكحال  
 والتطيب من اواني الذهب والفضة للرجال والنساء ولا باس بالرجاج والبلور  
 والعقيق وخوها ويجوز الشرب من الاناء المفضض عند اي خيفة والركوب  
 والركوب والجلوس على الشرج والسير المفضض اذا لم يكن شره منه وجلوسه  
 عليه ودوي انه يجوز في الذهب ايضا هكذا ولا باس بتجلية جلد المصنف وكذا  
 التعشيش والتقطيف بهاء الذهب وغيره ولا باس بنقش المعبد وخرقه بما  
 الذهب وغيره ومن جلد انفسه لا باس ان يتخذ انفا من ذهب وفضة وكذا  
 اذا حركه ستة فتدها ولا باس بمسار الذهب في فم الخاتم ويكره الختم بالحديد  
 والصفر وخوها وتكره حجر الذهب والفضة والرشاشه وخوها **باب**  
 في الاكل والشرب وهما انواع فرض وهو مقدار ما يندفع به الهلاك ويتمكن المكان  
 به من اقامة ما كلف به وفيه الاجر والثواب اذا كان من الحلال فان كان من  
 الحرام فاستحاله في حالة المحضنة رخصة ومباح وهو ما زاد على ذلك الكفا  
 من الحلال الى الشبع والري الى القوع على الضوم في السجود والحفظ قلب اخ  
 مسلم ولا يجوز الزهد بترك الاكل لضغضا النفس ولا باس بانواع الاطعمة  
 والباجات والتفكه بانواع الفواكه ووضع زيادة الحبس على المؤايد ويكره  
 رفع ما سميت من الدله وفي استحلالها ان لم يكن باذن صاحب الطعام خشية الكفر  
 وما سمي نواله لا باس منها ولها المقيمين ان لم يكن باسراط ولا يغطي سايلا ولا دا  
 محلا ولا كلها الا ما يرمي وتعليق الحبس على الخوان ووضع تحت القمص والملحة  
 مكرورة وكذا امسح الاصبع به ان لم ياكله وكذا اكل وجه الحبس وخوفه ودوي  
 باقيه والاستحفاء بالثمن يورث العتلا والخط لانه مولد ثين بركات النساء والارض



ان لم يزل نحن الله تعالى وغسل اليدين من قبل الاكل وبعد سنة والادب فيه  
قبل الطعام ان يبتدأ بالشباب ثم الشيخ والكبار ولعن على العكس وان لا يمسح  
اليدين قبله ويمسح بعد ومن دعي الى وليمة ينبغي ان يحب وهو في الاكل يحبر  
ان لم ياكل وان علم انه يتاذي مأكلا ويقضي ان اكل الشهوة من غير حفظ قلب مضيقه  
فهو حرام واذا كان في الوليمة لهوا ان لم يكن مقتدى فهو محبر في الضور والمقتد  
ان قدر على المنع كان الحضور اولى وان لم يقدر ولا انصراف اولى ولا باس بالكل نثار  
الغرس وليس ذلك النهية المنهية فانما اذا لم تكن خبيثة النفس اوصافها واتخاذها فان  
التعاري بعد الثلاثة وضلها مكره وحجوز اكل الفواكه التي تؤخذ من النهر الجاري  
كالنجاح والكمري وكذا اكل ما هو سريع التلف ولو كان جورا او نورا او اجورا  
هذا الواقع من الاغصان الخارجة رؤسها من الحيطان ولا باس بالكل منكميا بكر قايما  
ويحجب فاعدا والبسلة والحدلة سنة في الاول الاكل قاهها جميعا في اخر **فصل**  
والاطعام انواع فرض وهو لمن اشتد جوعه واشتدت عليه ابواب الست في كل من  
علم بحاله وملك ومن جاع وهو قاد على الكسب فان لم يقدر عليه جل له السؤال وقيل  
يلزم السؤال حتى اذا اتمات لقى الله **ويحجب** لطعام كل احد ممن يبيح اطعامه  
اعانة له على الطاعة ويكره اطعام من اطعمه اعانة له على المصيبة كمن اراد شرب  
الخمر وهو لا يقدر على شربها قبل الاكل وكذا اسوال المساجد لطوافيها بغير الطهارة  
على رقاب الناس وثبت علم صاحب الطعام المضروب اذ من له فيه حق كان الرد  
اليه اولى فان لم يعلم يطعم محتاجا **فصل** ويكره اكل جميع ما في البحر الا السمك  
واكل جميع حشرات البر الا الجراد والمفقات كلها حرام الا السمك والجراد ويكره  
اكل السمك الطافي ولا باس باكل الحريث والمارس والجراد اكل كل ذي ناب من  
السياع وذي حليب من الطيور ولا باس بغراب الذرع ولا يتوكل الا بقر الذي ياكل  
الجيف ويجوز اكل العقق والاوز وسائر انواع البطوط ويكره اكل الضبيغ والضب  
وسائر هوام الارض وسكان البيوت كالفسار والقنفذ واسخس وسنور  
الاهلي والوحش ولا يجوز اكل الحوم حرام الاضحية والبعال ويكره لحم الفرس عند  
الحيثية كراهية التحريم وقال لا باس باكله ولا باس باكل الفلأ والارنب  
واذا مات الدجاجة فخرجت منها بيضه لا باس باكلها كاللبن في وضع الشاة يتوكل  
عند اخيافه وقال ان كان اللبن جامدا يتوكل كالبيضته وان كان مائعا لا يتوكل

لانه

لانه في وعاء خس وبه نأخذ واذا احتل الخمر حل ويجوز تخللها بالادوية والمعالجة  
ويكره اكل الزباب والسلفاء وحق هامس لطبات والتم والعتق والبقر الوحش  
كالاهلي **فصل** ومن ارسل غلامه المجوسي ليشتر لحماءا به وقال اشتريت من مسلم  
او ذمي كافي وسعه ان ياكل منه واذا اوجد قوما ياكلون طعاما وهم منهمون فاحرم  
مسلم ثقة ان هذا اللحم ذبيحة مجوسي او لم خسر لا يتناول منه وان كانوا عدا ولا وقالوا هذا  
حلال وان هذا كاذب اخذ يقولهم وكذا ان كان فمهم عدلان اخذ يقولهم وان كان واحد  
على غالب رايه ولو اخبر غير ثقة بنجاسة محل يغالب رايه واذا غلب على ظنه انه  
نجس رافقه ولو قالت الجارية بعثني فلان اليك هذا الطعام وسعه ان ياكل ولو كانت  
بعثني اليك هدية وسعه ان يأخذها ولا باس بقبول هدية العبد التاجر والحاجة  
دعوته ويكره قبول هبة الدارهم والدنانير وكسوته الثوب والتم المذبح  
والمينة اذا اختلط ان كانت المذبح اكره تجزي واكل والا فلا وفي ذلك  
الذكية والمسته لا تجزي وان كان الحلال اكره للاكل وفي العتق والطلاق  
اذا عتق واحدة من امائه ان طلق احد نسائه لا تجزي بالبيع والوطى وفي  
الاواني لطاهن والنجسة اذا كان الاكثر طاهرا تجزي **باب** في انواع  
متفرقة السنة في التؤد ان يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فان قال بدها  
انه هو السبيع العليم في غير الصلوات فحسن واذا سال الدم من نف انسان لا ينقطع  
حتى يمسي على موته وقد علم بالحرية انه لو كتب فاحية الكتاب او احلص من ذلك الدم  
ينقطع لا يرخص له فيه وتيسل يرخص كما رخص في شرب الخمر للعطشان واكل الميتة  
في المحصنة وهو الفتوي واذا راي سارقا ياخذ بخله وهو في الصلوات جاز له ان ينقض  
صلوته ويسترد بخله واذا سمع قاربا يلحن في قرانه علم منه انه يقبل ولا يجامع ترد  
عليه والافيشكت ورفع الماء من السفاية العام لغير من حضرته حرام لانه وضع اليد  
للدفع ولا يقلع الحشيش والشوك الطري من القبور فانها تسبح وزمان تنفع  
الميت وكذا لا يقطع شجر او حشيش من غير حاجة فان كان بالباس فلا باس ومن راي  
تبارك وتعالى في المسام لا ينبغي ان يتحدث به ومن هم لمصيبة لا يات ما لم يقم  
على فعلها وقطع الشارب الى ان يقدر راي قدر الحاجة مسح وكذا خلق العانة  
من تحت الشعر اذا صار الشعر كالشعر وقص الطفر اذا صار كقصه وقيل النصف  
والربع ويمشط باليمين حاشا مبتديا باليسن ولا يترك مشترك النهي للمني عن المكر





فانه فاول تركه فربما لا يجوز ان يترك فربما آخر وكذا من ترك العمل بالعلم لا يجوز ان يترك  
 لطلب العلم واذا كان لرجل على غزبه مال لا يقدر عليه كان ابرأ من اولى من اذ كان ثلثا  
 فانه يقضا عطفه ثوابه ولا يقاد الا على البينة ويقاد منها الى بيته ولا يحمل الحقيقة  
 الى الشئور والكلب فان حمله الى الحقيقة جاز وان كان لرجل امرأة لا تصل الى العدة ما  
 وغيرهما وان لم يملك مهرها خيره ان يقاب على امساك امرأة لا يصلح واذا بقى من الحمل  
 بعد الختان فذكر النصف او اكثر يعاد الختان واذا اجتمعوا اصل بلد على ترك الختان  
 يقابلون وختان الرجال واجب وختان النساء سنة ومكرمة واذا ماتت امرأة و  
 جوفها ولد يتحرك وقد مدت جنوبه لتمام مدته يشق بطنها وخرج الولد ولو اشبع انسان  
 ذن تساو في الوقامات لا يشق بطنه واذا اختلف الرجل الى ذى سلطان ظالم  
 ليدفع شرم عن نفسه وهو ممن يقتدى به يكره لما فيه من مذلة الدين وان لم يكن مقتدا  
 لا بأس به وان ذهب ليدفع الشر عن غيره فهو مأجور ولطلب دفع ذنبا وى لا يجوز لها  
 وبعض المشايخ قالوا في زماننا فغير الجواب في بعض المسائل لتغير الزمان وخوف  
 اندراس العلم منها ان كان العلم قد اصاب السلاطين ومنها خرجهم الى القرى لطلب  
 المعيشة ومنها اخذ الاجر على تعليم القرآن ومنها الغزل عن الحر فغير اذها ومنها  
 السلام على شربة الخمر ونحوها وافقوا الجوار فيها خشية الوقوع فيها وهو الشر والاض  
 واذا اعزل عن الامة فغير اذها وعن الحر باذنها وسوا كانت الامة زوجته او شريفة  
 وعزيلة يوسف انه لا يغزل عن امراته الامة بغير اذها ايضا ولا ينبغي للحامل ان تقعد  
 او تحتم او تلقى العلق على ظهرها او بطنها ما لم يتحرك الولد فاذا احرك لا بأس به ما لم  
 يقرب الولادة فاذا قربت لا تفعل شيئا منها والاوى لا تقصد الحامل اصلا  
 فانه يخاف منه على الولد وحلق شعر المرأة للوجع او من حر جوار ولا خير من ورق لم تحسن  
 وخرج الى الفضا ومن الحيطان عند الزلزلة فان النبي صلى الله عليه وسلم غرول عن  
 الحيطان الماء واذا أصبت الحر على الحطة غسلت ثلثا وجفت في كل من واذا غليت  
 بها لا تطهر ابدا وما سال عليها وذكر الميتة تريح والجدي اذا ربي بلبين للشرير  
 لا بأس باكله اذا طعم والدجاجة المختلة والبقرة الحيلة له حتى اياها والبنات في المنازل  
 يطهرن بالغسل ولا بأس بتقب ان البنات ولا يجوز تقب البنين ولا بأس بدخول البنية  
 على النساء ما لم يقربوا العلم اتم لهم حكمة شريفة فان لم ينشئ سنين في زماننا  
 كان اسوأ ولا بأس ان يؤخذ للشعر من بعض الابل والشاة فيغسل بولها او بولها ولا يؤخذ

في الحشا

من احشا البقرة ورفق الحمار والفرس ولا يجنب يد الصبي ورجله باحشا للزينة قالها  
 زينة للنساء لا للرجال فان كان الحاجة لا بأس بالخضاب للبيت في الحرب سنة الانبياء  
 وذكر محمد في الزينات ان القتلى اذا احتسلوا فكلما الكفار عذمت الختان وبيها من الراس  
 والحية فافهم لا يجنبون لعين الحرب يكره للخصاب ويكره استخدام الخفستان وكسهم ومكلمهم  
 تجلبت لمخالطة النساء واحصاءهم حرام وام عظيم ولا بأس بالخصاء البهائم وانزال الحميم  
 على الحبل وقطع فعض اذان البهائم وشدها ويكره الاحتكار في اقوات الامميين واليهام  
 والسباع اذا كان في بلد يضر باهله واذا احتكر ثلث صنعة واما جلبيه من بلد اخر لم يكره  
 ولا ينبغي للسلطان ولا لغيره ان يشترى على الناس ويكره بيع السلاح في ايام الفتنه ولا بأس  
 ببيع العصور من يعلم انه يتخذ حمارا او حنيفة اعادة السن المساه وروى عنه بخوار  
 اعاد لها لان العظم لا يموت وبه نأخذ ويكره ان يجعل الراية في عنق العبد ولا يكره من  
 ويكره حرب الذواب في دار الاسلام ويكره في دار الحرب وجوار للامة ان تاجر اهلها  
 ويكره وصل شعر بني آدم ولا يكره وصل شعر غير بني آدم ولعن النبي صلى الله عليه وسلم  
 الواسلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والواسم والمستوشم والنامصة  
 والمتمصصة فالوشم نقش اليد والرجل والوشم تحديد الانسان والنمص قلع الشعر يكره  
 عمل الحرقه بمسح بها العرق للثكلان فان كانت لمخاط فلأبأس ان يربط في اصبعه او  
 خامته الدبيمة وهو الخيط للتذكر ولا يجوز للعب بالنور والشطرنج والارفة  
 عشر واللاهوك حرام الا لعب الرجل بقوسه وفرسه وامرأته ومن حمل الذي  
 حمارا جرة تطيب له الاجرة وكذا اذا عمل في بيعته للاجرة وقال يكره ولا بأس بالحقنة  
 وحشو الاحليل بالقطنه ولا بأس بعبادة اليهود والنصارى ولا يحضر حبارهم  
 ونورهم ولا بأس باحراق البيت من تحذيقه بيت نارا او نيرة او بيع فيه الخمر  
 السواد لا في المدن ولا لا يكره في جميع المواضع ولا بأس بعاجزة المرأة لا سقاط حملها  
 قبل استبانة الفنون وكذا انما النطفة لا الشروع على احبابة دعوة الكد والبركة  
 حقه وتكره الاسكار الى الهلال بالاسباع والجلوس القدر مكره وفي البيت لا بأس  
 واحشا المصيبة اولى والجلوس على القبر حرام وكذا الوطى القبر بالافدام وكل  
 يوم عاشور وكذا القتلولة ما بين الفلين اول الحصاد وآخر عند اول النهار لغمام  
 الليل والقبولة نوزم الضحى العالي الى الزوال وكل للاب اكل مال ولد عند حاجته  
 نعمان ان يملك او يبيع مما كان اذ لم يملك واذا كان مال المطرب جعل له من غير شرط



من غير شرط الاجازة على المعصية بل حاشية الهبات والعطيات فهو حلال يفتح الابواب  
البر والخيرات وان كان بشرطه في الاستعداد او استقصا في الانتهاء لم يفتح التي منها  
غير الصدقة على الفقراء والمساكين وسماع الصوات الملاهي من المفاقي واستطاعتها  
شرب واستغلاها كغزو الذن والشبابه حرام وكذا القمار والخمر والشرب والقتال  
ولو عند قراة القرآن ولا تبطل شهادة من حضر هذا النوع وتسميته سماعا مطلقا  
رقة الدين وترك الادب لان السماع المطلق اسم لسماع التفاسير والمسنن النبوية  
ولا يارس بطول الحرب للبيعة والحاج للنقلة وظن السوا بالمسلمين نوعان حرام وسماع  
فالحرام ما يظهر منه اشرف من هو ظاهر الخير والعدالة والمباح ما يرضى عند طهور  
العلم **فصل** ومن كانت له جارية فقال لرجل اشترى مني هذه الجارية فانك  
ترك حنومتها وسبعة ان سطاها ومن كان له على رجل مال فطعمه فحس ماله له ان يبا  
فصا صا كالذراهم والدنانير والمكيلات والموزونات الا ان يكون اجود من حقه  
فليس له ان يباخذ ومن راي من قتل اباه عملا او اقرعته بالقتل وزعم انه انما قتله  
لا رتداده او لقتله وكنهه ولا يعلم الابن من ذلك شيئا له ان يقتض منه اذا لم يكن له وار  
غيره ولم يعلل ذلك او سمع من القاتل ان يمين الابن على قتله فان شهد عند الابن بالقتل  
او الاقرار شاهدان ليس له ان يقتله مما لم يحكم به الحاكم وان شهد عند الابن بما اذني القاتل  
شاهدان لم يعمل بقتله حتى يظهر وكذا اخذ مالا من ابيه وعاشة الابن واقرعته  
وسبعة قتاله لاخذ المالا منه وان شهد بذلك شاهدان ان لم يبعه ان ياخذ منه ولا ان  
ولا ان يطالبه اذا كان الاخذ جاحدا ما لم يحكم به الحاكم واذا حكم الحاكم بما لا اطلاق  
او غير ذلك على رجل فقتله مفتي يسري ذلك خلاف الحكم ويفي به فرائي تبع حكم  
الحاكم اذا كانت المسئلة مختلفة فيها والحاكم من اهل الاجتهاد ولو رفعة الى الحاكم  
الآخر يحكم حكمه فيفتي الحكم الثاني وكذا ان وقع لرجل مسئلة فاخذ فيها فتوي  
الائمة الفقهاء ثم حكم الحاكم بغير ذلك فانه يترك الفتاوي الى ما يراه الحاكم  
اذا كانت المسئلة خلافة **باب** في السياق وهو حيا يركب اربعة اشيا  
في الحق والخافرة والنقل والعدو والنصل الرمي وانما جري ذلك اذا كان البديل  
منه لمن ماس من جانب واحد باه قال احدهما ان سبقتك فعليك كذا وان سبقتي  
فلاشي لك انما اذا كان البديل من الجانبين فهو قمار وتحرام وانما جري اذا قرب مما سبق  
او ليس سبق يعني من الحبل بجوز ان سبق ويسبق وجميع السباق ان يكون على اربعة

ان

اوجه ثلثة منها حلال ووجه حرام فوجه من الحلال ما مر والثاني منه اذا قال  
السبطان او غيرهم او اثنين من سبق منكم فله كذا مفتي سبق واحد فاعطاه  
شرطه حل له اخذ والثالث اذا كان معهم ثالثا ياخذ حنوتهم ان سبق ولا يعلم  
شيئا ان سبق والحرام ان يكون الخطر منهما ولم يكن بينهما حبل والمراد من الحبل  
الحبل الاستحقاق فانه لا يصير مستحقا له حتى يباخذ بالاسل والله تعالى اعلم  
**كتاب الصيد** **والله بك**  
الاصطيد في البحر حلال للحلال دون الحرام وجوز الاصطيد بالكل المعلم  
والفهد والبار وسائر الجوارح المعطاة وتعلم الطلب ونحو ان يدع الاكل ثلث  
مرات وتعلم البازي ونحو ان يذهب بالاشياء ويعود بالذئبة فاذا ارسل كلمة المعلم  
او فهد او بيان او صقر على صيد وذكر اسم الله عليه عند ارساله واخذ الصيد  
وجرحه فمات حل اكله وان خنقه ولم يجرحه لم يؤكل وان اكل البازي منه ونحو  
اكل وان اذرك المرسل الصيد حيا وجب ان يركبه فان ترك تركته حتى مات  
لم يؤكل وان شاركه اكل غير معلم او كلب مجوسي فزجر مسلم فزجر واحد  
الصيد لم يؤكل وان لم يرسله احد وزجر مسلم ونحو فزجر واحد والصيد  
اكل واذا توارى الصيد والكلب المرسل ثم وجن وقد قتله حل اكله ان لم  
يكن ترك الطاب وكذا الميرجا اذا غاب وان كان بالصيد الغائب جرحه اخري  
لم ياكله وان لم يترك الطلب اذا لم يخرج الكلب والبازي للصيد ومات لم يؤكل  
وان ارسل كلبه على صيد فاخذ وقتله واخذ غير او اخذ عداد من الصيد وجرح  
اكل كله مادام في وجهه ارساله ذلك وكذا السم اذا ائذ من الاول واصاب  
الثا والثالث واذا اكل الكلب من الصيد فقد يظل تعلية الاول حتى لو بقي  
عند من قد يد ما قد اصطاده قبله لك لم يؤكل عند اي خنقة وعند هياكله  
ولا بد من التعلية بعد ذلك وان اخذ الصيد كلبا واصابه سمما من حليل  
سمى احدها ولم يسم الاخر او كان احدهما مجوسي لم يؤكل وان اكل الكلب الصيد  
فوقده ثم ضرب ثانيا وقتله اكل وكذا اذا ارسل الكلبين رجلان كل واحد  
منهما كلبه فوقده احدهما وقتله الاخر يؤكل والصيد لصاحب الاول  
ولو اشبع الكلب الصيد فيبعه كذا اخر لم يرسله اخذ ولم يرزجر بعد  
انبعثه فزهد الصيد على الطلب المرسل او قتل ما يكون مؤنذ له فاخذ الاول



وان لم يرد عليه ولكن اشد عليه وكان الذي اخذ هو الاول وقتله لايأس بأكله  
ولو رد عليه ادعى اذ ائنه حل ما لم يكن مما يجوز ان يعلم ويفتاده **فصل** وان  
رعى سمما الى صيد فمضى عنه عند الرمي فاصابه وجرحه ومات يؤكل وان اذ ركه  
حيًا ذكاه وان تسوك تذكت حتى مات لم يؤكل وان رمى صيد فوقع في الماء ومات  
لا يؤكل وان وقع على الارض اسداه ومات يؤكل وان رمى سمما فاصاب السم حيا  
او جرحا او شجرا ثم رجع فاصاب صيدا لا يؤكل فان رماه فاصابه فلو شجته حتى لا يسبح  
اذ رمى ثم رماه لغيره لم يحل اكله وان رماه ثم رماه رجل اخر قبل ان يصيبه السم  
الاول وقتله لم يحرم اكله ولم يلزم عزمه وان كان الصيد مغنا اصابه من الرمية  
الاولى بطير يرميها الثاني وقتله فهو له فان رمياه مغنا او احدهما قبل صاحبه  
او قبل ان يصيبه السم الاول فقتله فهو لهما وكذا اذا ارسل كلاهما ومن رما  
صيدا بسيف فقطعه لغيره كان مبيها وله اكله جميعا وان رمى صيدا فامسك  
قوته او طلقه فمات وان كان اذ رماه يؤكل والافلا فلن رمى صيدا ثم لم  
ثم وقع السم بالصيد لا يؤكل وان رماه وهو مسلم ثم جرح يؤكل وان رماه وهو  
محرم ثم حل وقع السم بالصيد فملكه لغيره وان رماه وهو حلال ثم احرم فله  
ومن اصابه الموضع بعرضه لم يؤكل وان جرح اكل ولا يؤكل ما اصابته البندقية  
ان مات منها وان رمى صيدا فلان عضو منه اكل للصيد ولم يؤكل العضو وان قطعه  
اثلاثا والاكثر مما يلي الجرح اكل ولا يؤكل صيد كافر سوى اهل الكتاب ومن رمى صيدا  
ولم يخنه ولم يخرج حبه من حين الامتناع فمات اخر فقتله وهو للثاني ويؤكل  
فان كان الاول اخنه فمات الثاني وقتله لم يؤكل والثاني من ثمنه للثاني  
الا ما نقصته جراحته **فصل** وجوز اضطياد ما يؤكل لحمه من الحيوان وما لا يؤكل  
وزيجه المسلم وصيده سواء وكذا دحمته الكنان والجورى وصيدها وتعتبر  
التسمية في حال الرمي وارسال الخارج وكذا احالة الذبح اما قبله او بعده فلا  
تعتبر وان سج مكان التسمية او كرا وهلل او حمد الله تعالى جاز ومن سجد حاله  
الرمي والارسال والذبح باسم المسيح او غير من الخلقين فهو ميتة لا يؤكل  
وكذا ان قرأ مع اسم الله اسم غير كقولك باسم الله واسم محمد او بالله ومحمد وحن وصيد  
بضاري العرب وسنقلب وذبحهم كصيد غيرهم من اهل الكتاب وذبحهم وصيدها  
وذبحهم كصيد النصارى وذبحهم وقالوا هي كذبا نعم الجورى لا نضم يد يمينه

لا يؤمن به

لا يؤمن به وبه باخذ ومن هو ذاب أو تشتر من الجورى حل صيده وذبحته ومن يحس  
منها حرم وصيده الصبيان والنساء الذين يفتنون ذلك وذبحهما كصيد  
الرجال وذبحهم ولا يجوز اكل ما ذبحه الحلال من الصيد في الحرم واصطاده للحرام  
وما استنسل من الصيد فذكاته بالذبح وما استوحش من الهائم فذكاته  
بالصيد واذا اتردي البعير او البقر وخوها في البئر ولم يقدر على مضغ  
قطع حنجرته او غيرها ما جرح حتى يموت ويؤكل واذا فرخ طير في ارض رجل  
او نكس فيها على رجله او على احد اصابعه لارض **باب الذبح**  
حل الذبح الاختيار الحلق ما بين اللثة والحنجرة والاصطراري جميع البدن  
والعروق التي تقطع في الذكوة اربعة الحلقومة والمري والودجان فاذا  
قطعها حل الاكل وكذا اذا طلع اكثرها عند اي حنجرته وقال لا بد من قطع الحلقوة  
والمري والودجان فاذا قطعها حل الاكل وكذا اذا قطع اكثرها عند اي حنجرته  
وقال لا بد من قطع الحلقوة والمري واحدا والحنجرة والذبح انما يحل اذا كان باسم الله  
تعالى وذبحه المسلم والكافي حلال وذبيحة المذنب وغير الكافي حرام وان ترك الذبح  
التسمية عمدا فذبحته ميتة لا يحل اكلها وان تركها ناسيا يحل ويحرم الذبح باللغة  
والمزق وبكل شيء غير الدم الا السن القايم والظفر القايم ويستحب الذبح ان يحل  
شفرته ولا ينبغي ان يبلغ السكين الخناق ولا ان يقطع الناس في دفعة واحدة فان قتل  
ذلك كرم ولا يحرم الذبيحة وان ذبح الشاة من فاصيها فان بقيت حية حتى قطع العروق  
حل ويكره وان ماتت قبل قطع العروق لا يحل اكلها والسج في الابل النحران  
جاز ويكره وفي البقر والغنم الذبح فان جرحها جاز ويكره ومن جرحه اذ ذبحه  
او شاة فخرج من بطنها جنين ميت لم يؤكل شعره ولم يشعره وقالوا يؤكل واذا اصغع  
ذبيحته وسقى ثم قتلها او اخذ سكينها واخذ جاز اكله وان طال خدثه  
او اخذ في عمل اخر ثم ذبح لم يؤكل ويكره ان يجرح رجلها قبل الذبح او يقطعها ثم يذبح  
الشفرق او ينسجها قبل ان يبرأ **فصل** واذا ذبح ما لا يؤكل لحمه طهر  
لحمه وحلده الا الاذي والحنز سرفان الذكوة لا تعمل فيها ولا يؤكل من الشاة  
سبعة اشياء والاندبيان والحيا والعدن والمثانة والمثانة والدم المذبح  
ودم اللحم والكبد والطحال حلال واذا وقعت شاة من علوقها فتكسرت  
او مرنت فذبحها صابها لايأس باكلها اذا كان قد بقي منها من اللحم قد رماكو



٤٧٢

في المذبح بعد الذبح ولو لم تكن من ذبح العبيد في مثل هذا القدر ولم يذبحه لجلاله  
ينبغي ان ياتي الذبح على حصة مستقرة الا عند الضرورة وقد استغنى العبد عنه وقال  
ابو يوسف ان كان يعلم ان الواقعة تموت من وقعها لا محالة لاجل اكلها وان كانت  
قد تعيش منها اجل وقال محمد ان صارت حال لم يبق منها من الحيوة الامعدار الا اضطرر للموت  
فدحر ما لم تؤكل وان كانت تعيش في مثله قد رسامة اكلت حتى اذا اجذب رطله بعد  
الذبح اكل وان مر لا يؤكل وبه نأخذ والله تعالى اعلم **كتاب** الاشربة الحرة  
منها في الجملة ثمانية الحرة وهو الذي من ماء العنب يذو ما علق واشتد وقذف في الدبد  
وسكن عن الغليان وسمى عندناي حنيفة وقالوا اذا اكل واشتد فهو حمر وان لم يكن من  
الغليان وبه نأخذ والسكر وهو الذي من ماء الرطب يذو ما علق وسكن كما قلنا  
عنده وعندكمسا وتقع الزبيب اذا انقع الزبيب في الماء حتى حر جت حلا وتد الى  
وغلا بنفسه واشتد وتبيد التمر يقع التمر في الماء حتى سار كما قلنا والقيح  
وهو ما اليسر اليسر وبيد وقصر ما في وعلا واشتد والبادق وهو ما  
العنب اذا طبخ اذ في طجة الى ان يذهب منه اقل من الثلث وغلا واشتد والطلا  
وهو المطبوخ المثلث من ماء العنب اذا ذهب بالطح ثلثه وتبقى ثلثه وصار  
مسكرا والجمهوري وبين ابو يوسف وهو الطلا الذي يلقى فيه الماء حتى يبرود  
الى المقدار الذي كان في الاصل ثم يطبخ اذ في طجة وصار مسكرا ثم احكام الحمر  
سنة حرمة شرب قليلها وكثيرها وحرمة الاستماع بها للندوي وغيره وتكفي  
حاجة حرمتها وحرمة تليكمها وتلكها ونجاستها غليظة ووجود الجذ بشرها  
قليل كما ان كثيرا وحكم السكر وتقع الزبيب وتبيد التمر والقيح والبادق  
واحد وهو حرمة شرب قليلها وكثيرها لكن دون حرمة الحمر حتى ان حاد  
لا يكفر ولا يجب الحد بقليل الشرب منها ما لم يسكر وبعض الناس باحوها  
كثير المرش ونحوه واختلف في نجاستها انها غليظة ام خفيفة ام طاهرة  
جائز عندناي حنيفة حلالا فاما وحكم الطلا والمطبوخ التمر والتبيد اذ في طجة  
سواء والقليل منها حلال طاهر والمستكر حرام وهو القدر الذي يسكر ويجالذ  
يسكر ويجوز ربيعه وجب ضمانه عندناي حنيفة واي يوسف وعمر محمد في ان  
في رواية حرام وفي رواية قالوا حرمة ولا اشرب ما سوى هذه الاشربة نحو  
من الحنطة والشعير والذرة والارز والسكر والكافور والعسل واللبان

سباحة وان سكر منها لاحد عليه وهي كطعام متغير مكروه وكذا البني الرمكة ومن  
الحسن عن ابي حنيفة ان المسكر منه حرام كالمثلك ولكي لا اجزئه وهو المثلث  
واذا اخطت الحرة وعلقت حوضتها وقد بقي فيها طعم المزاج ما حل ما لم تزل اللزاة  
من كل وجه عندناي حنيفة وقالوا اذا غلب الحوض حلت وكل ما خلطت بالحمر  
لاجل شربه الا اذا خاف على نفسه الموت من شدة العطش والحمر والميتة  
المختصة وان لم يظهر فيه احدا وصافها ولا يجوز شرب دوس الحمر ولا الامتسا  
به للسكر ولا خذ فيه ما لم يسكر ولو طبخ في الحمر سمك او ملح او غيره حتى صار  
مرايا لا ياسبه وعن ابي يوسف ان الحمر اذا كانت عالة فيه خل وان كان ما جعل  
فيها وهو العالب فلا خير فيه وبه نأخذ ولا يجوز للمسلم ان يشرب الحمر اهل الذمة  
ولا الاذواب فان شربت منها فذبحت من حالها فلا ياسب الحمر ويجوز بيعها  
ولا حد على شاربها ما لم يسكر وقالوا يجوز ربيعه ولا ياسب الا نبتا في الدباوم  
والمرث والنيقير ولا ياسب بل الحنيط يبيد التمر والعنب والزبيب عندناي حنيفة  
ما لم يسكر وقالوا يجوز ربيعه ولا ياسب ان يطبخ العنب وحده حتى اذا انضج السار  
جعلته يبيد وكل شراب مسكر كثرين وان حل كان الاحتراز اذ في عنة وان قل وقالوا  
في المعقوق الزبيب فكهة ولها ما عنده ومن قد يطلب السكر من الشراب الحلال  
قال ابو يوسف القدر الاول حرام وان كان المشكر هو الآخر ومن استكثر منها  
قد استسا واثم وان لم يجر السكر والله اعلم **كتاب** الحدود وهي انواع  
كالحد والرحم والقطع والصلب وغيرها فالحد الذي في القذف والشراب  
والجزم المختص الذي في القلع للشارق والعقب للشارع الطريق والتعزير  
اشد ثم الحد في الزنا ثم في الشرب ثم في القذف ويضرب في الحد قائما غير ممدود  
ويجوز في التعزير وحد الزنا وكذا في حد الشرب في الزنا واية المشهورون  
وعمر محمد انه لا حد في الشرب واما في حد القذف فلا حد ولو كان يترج عنه القذف  
والحشو والمزاة لا يترج عنها ثيابها في سكر واحد ود الا الحشو والقذف وقال  
ابو حنيفة ونرى الحد في الاغتصاب اكلها ما حلالا الفرج والوحيد والباس وقال  
ابو يوسف سقى القدر والبطن ايضا ويضرب الداس سوطا وسوطين ويفرق على الكفين  
والذراعين والعندين والساقين والقدمين واما التعزير فلا يترج على الاعضاء ويضرب

بش



المدة المدفوعة عند ان خيفة ولا يقام حد في مسجد ولا يقام على من حين حتى ولا على حامل حي  
تضع حملها ولا على نفسها حتى تنقي اثر النفاس وحد الحايض في حال حيضها اذا اشتد  
الحول والبرح اخر حتى يخف واما الرحم فيقام مقام في كل الاحوال الاعلى الحامل فيقيم  
الحد من يعقل الضرب ويبصر ولا يضرب صوت كهلته او عقده او فرج ولا ينبغي  
للجملة دابانه اسطه في الضرب واذا اجتمعت الحدود بان قذف وشرب وسرق وزنا  
وهو غير محضوب بيد الحد القذف ويجلس حتى يبرأ ثم الامام محسن بين البدلية حد  
الشرقة وحد الزنا ويخرج حد الشرب عنها وان كان مع الجملة قتل ضرب للقذف  
ويجوز للشرقة ثم يقتل وليستقط ما سوى ذلك **باب** حد الزنا المرأة  
ثبت بالبينة والاقرار فالبينة ان يشهد اربعة من الشهود على رجل او امرأة بالزنا  
فليس لهم الامام عز الزنا ما هو وكيف هو وان ركبوا وسمى زنا وبن زنا فان بدلتوا ذلك  
وقالوا ارباها وطها في فرجها كالميل في المحللة وسال القاضي عنهم فعدوا لهم  
في الشر والعدلية حكم بشهادتهم والاقرار ان يقر البالغ انكافا على نفسه  
بالزنا اربع مرات في اربع محال من محال المس المقتل كما اقرده القاضي فاذا اقر  
اربع مرات كذلك سألته عن الزنا ما هو وكيف هو وان هو اقر زنا فان بين  
ذلك لزمه الحد فان كان المرأى محضنا رجة بالحجاة حتى يخرجها الى ارض فضاوتها  
الشهود بسوجه ثم الامام شرعامة الناس فان امتنع الشهود من الابتداء استقط  
الحد وان كان مقرر ابتداء الامام ثم عاممة الناس فاذا مات لغسل ويكفن ويصل  
عليه ويدفن فان لم يكن محصنا وكان حرا فحد مائة جلدة يامر الامام بضربه  
كما ذكرنا وان كان عند احلده اخصين جلدة كذلك فان رجع المقر عن اقرار  
قبل اقامة الحد وفي وسطه قبل رجوعه وحل سبيله وليستحب للامام  
ان يلقي المقر المخرج لعلك لمست او قبلت والرجل والمرأة في الحد سواء غير ان المرأة  
ان حفرها في الرحم جاز ولا يقيم المؤل الحد على عبد الا باذن الامام ولا جمع  
المحصنين في الرحم والجلد ولا جمع على الكبريين الحد والنفي الا ان يرى الامام  
ذلك مضلحه فعرضها على قدر ما يرى وقال شهود الزنا همدنا النظر الى الرئين  
لم تبطل شهادتهم ومن اقر بالزنا بعد حين اقيم الحد عليه وكذا اساء الحدود  
الا في الشرب فانه لا يؤخذ به حتى يقر ورحمها بوجد منه وقال محمد يقبل فيه ايضا

ولا يقبل

ولا يقبل الشهادة في الحدود بعد حين ان لم يمنعهم عن اقامتها بعدهم الامام الا في  
حد القذف خاصة وفي السرقة جبا الضمان ولم يؤقتل خيفة فيه شيئا وفوضه  
الى الحاكم وهما وقتا فيه شهرا واذا شهد عليه اربعة شهود بالزنا وقضى بذلك  
عليه ثم اقر هو به قبل اقامة الحد بطلت الشهادة عليه فان تم الاقرار اربع اقيم عليه الحد الا  
عند ابو يوسف وقال محمد الشهادة على حالها ما لم يتم الاقرار اربعة اربعة تجلس فينيد  
يحد بالاقرار ويرفع عند حكم الشهادة وبه نأخذ وان شهد اربعة متفرقون فدخل  
واحد قشده كذلك لم تقبل شهادتهم ولا بد من اجتماعهم في المجلس فان شهدوا جميعا  
ثم غاب احد ههما ومات قبل الرجم لم يرحم المشهود عليه وقال ابو يوسف اخر موتهم  
وعيدتهم لا يطل الحد وبه نأخذ فان شهدوا انه زنا بامرأة لا يعرفونها لم يحد وان اقر  
بذلك حد ولا تقبل الشهادة على الزنا مرة عابية مع عدم المعرفة فان عرفوها قبلت  
وكذلك الاقرار وان شهدوا انه سرق من فلان وهو غائب لم يقطع وان شهدا ثلثا  
انه زني فثلاثة فاستكبرها وشهد اخر انهما طابعتا دري الحد عنهما جميعا وقالوا اجمدا  
الرجل خاصة وان شهدا ثلثا انه زني بها بالكوكة واخران انه زني بها بالبصرة  
دري الحد عنهما وان اختلفوا في بيت واحد حد الرجل والمرأة وان شهد اربعة انه زني  
بثلاثة عند طلوع الشمس بالجلد اربعة اخرى انه زني بها عند طلوع الشمس بدير  
عند دري الحد عنهم جميعا وكذلك ان شهدوا على امرأة بالزنا فطالها النساء  
فاذا هي بكر وان شهد بالزنا اربعة عينا واحد وودون في قذف او احدثهم حد  
الشهود وان شهدوا وهم فساق لم يحد وان شهد اربعة بالزنا فضرب لشهادتهم  
ثم وجد احداهم عبدا او محدا وكذا في قذف حدوا جميعا وليس عليهم ولا على بيت المال  
ارش الضرب وان رجم فديته في بيت المال وقال ارس الضرب الضرب على بيت  
المال وان رجع من المشهود قبل الحكم او بعد قبل الرجم من واحد القذف فسقط  
القذف عن الشهود عليه وان رجع بعد الرجم حد الرابع وحد وضفن ربع الدية  
وان نقص عدد الشهود عن اربعة حدوا وان كانوا خمسة فرجع واحد لا شيء عليه  
لبقاء الحجة وان رجع اخر حدوا وعز ما ربع الدية وكما رجع واحد بعد هماغرام  
ربع الدية وان رجع خمسة معا عزموا الخماسا فان لم يقض على المشهود عليه  
حتى رجع احد اربعة حدوا جميعا وكذا ان رجع بعد القضا قبل الانتصا وقال  
محمد في هذا الحد الرابع وحد استصاننا وان شهدوا بالزنا فزكو او رجم ثم

فلا



الشهود مجوسا او عبيدا فالدية على المزكبين وقالوا على بيت المال وان شهدوا على رجل بالزنا  
فامر الامام بسجحه فزيت رجل عنقه ثم وجد الشهود عبيدا فعلى القول الدية وان حسم  
ثم وجدوا عبيدا كانت الدية على بيت المال ولا تقبل في الزنا الشهادة على المرأة  
فان جاء شهود الاصل بعد ذلك وشهدوا على المعصية في ذلك المكان لم تقبل ايضا واذا شهد  
شهود الزنا جلس الشهود عليه حتى ينسأ القاضى عن الشهود **فصل** ولا احسان شرط  
ان يكون خيرا عاقلا بالغامسما قد تزوج امرأة عاقلة بالعدة مسئلة نكاحا صحيحا ودخل بها  
وهما اهل ذمة فحق اجتماع هذه الشرائط السبعة عند الزنا وجب الزم والاطلاق  
يوسف ان المسلم لا يحسن الذميمة وهي حصته واذا كان احدا من المسلمين محصنا دون الآخر  
خص كل واحد حصة وان شهد عليه اربعة بالزنا فانك لا احسان وله امرأة قد ولدت منه  
فانه يبرأهم وان لم تكن ولدت وشهد بالاحسان رجلان او رجل وامرأتان منهم والد  
اذا نفي النكاح والدخول لم يزوج وقال ابو يوسف يبرأ وان راي الحاكم ان يجوز للزوج ولم  
يلبغى للناس ان يصنفوا عند الرجم كصنف الفلوق فكلمنا رجم قوم تاحرا واو تقدم غيرهم  
فخرجوا وان ثبت الحد عليه باقرار فرجع او قارب في حال الرجم قبل جوعه وخلق سبيله فانه  
بالشهادة اتبع بالا حقا حتى يوقى عليه **فصل** ومن تزوج امرأة يغير شهود او امة  
بغير اذن مولاه او تزوج مجوسا حمت في عقد واحد فوطى فلاحه عليه وان زنى بالحيثية  
ثم قال شهادتها بامراني او باي لم يدر اعنه الحد وان وجد الاعى امرأة على فراشه فوطى  
وقال طنتها امراني لم يدر اعنه الحد خلاف محمد والبصير يجد عندهم ومن طلق امرأته  
ثلثا ثم وطىها وقد علمت انها حرام حد وان قال لها انت خلية وهرية او امرأتك  
فلما رأت نفسها ثم وطىها في العقد وقال علمت انها حرام لم تحد وان زنى بغير اذن  
بيالة عاقلة طاعة الله فلاحه على واحد منهما وان زنى بالغ عاقل مجنون او صغير  
مجماع مثلها حد الرجل خاصة وان دخل حرة دارنا بامان فزنى بدمية او حلت  
حرية فوطى بها في حد الله والذميمة خاصة عند ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
تحذون كلهم ومن زنى بجارية ثم قتلها فانه حد ويضمن القيمة وان اقر في اربع  
محال من خلافته انه زنى بغير الله وقالت هي تزوجني واقرت وقال الزوج زنى  
فلاحه عليها وعليه المهر ولا حد على من وطى جارية ولد وان قال علمت انها حرام وان  
وطى جارية ابنة اومه او زوجته او وطى العبد جارية مولاه وقال علمت انها حرام  
وان قال طنتها فاحل لي لم يجد ومن وطى جارية اخيه او عمه وقال طنتها فاحل الحد

دمي زندي

ومن زنت اليه امراته وقالت له النساء انها زنتك فوطىها فلا حد وعليه المهر  
والشبهة ثلث شبهة الملك جارية الابن وشبهه العدة نكاح المحارم او بغير  
وشبهه الاشباه جارية الاب والاولى تسقط الحد مطلقا والثالثة تسقط بطن  
وفي الثانية الحرة المؤبد لا تسقط وفي الموفية تسقط حتى ان من تزوج امرأة  
لا يحل له ابد او طيها وجب عليه الحد ولو لم تكن الحرة المؤبد لا تسقط وفي الموفية  
تسقط حتى من تزوج امرأة لا يحل له ابد او طيها وجب عليه الحد ولو لم تكن الحرة  
المؤبد لا يجب ومن وطى اخيه فيما دون القربى عزروا من وطى امرأة في بئرها  
او عمل عمل قوم لوط فلاحه عليه عند ابن حنيفة ولا يحد الا هو كالزنا وتكلموا  
في هذا التعزير من الجسد ورميه من على موضع وحلته في اسن موضع وغير ذلك  
سوى الاحضار والواجب والجدا مع ومن وطى بهيمة فلا حد عليه وعزروا  
ان كانت البهيمة له تدح وتوكل ومن زنى في دار الحرب او دار البغي ثم خرج  
لم يقيم عليه الحد وكل شيء فكله الامام المهدي ليس فوقه امام فلاحه عليه  
فيه الا الفصاخص والامول فانه يؤخذ بها **باب** حد القذف اذ اذنى الرجل  
رجلا محصنا او امرأة محصنة بصرح الزنا او اقر بقذفه او ثبت عليه قذف  
ببينة قيل له اقم البينة على صحة قذفك والاجلدت حد القذف فان عجز واطالب  
المقذوف بالحد حن الحاكم ثمانين سوطا ان كان حرا وان كان عبدا فاربعة  
والاحصان ان يكون المقذوف حرا بالغ عاقل مسلم عفيفا عن فعل الزنا ومن  
نفي نسب رجل فقال لست لبيك او يا ابن الزانية وامة محصنة ميمته وطلبه  
الابن محدها حد القاذف ولا يطلب حد القذف للميت الا من يقع القذف في نسبه  
بقذفه وان كان المقذوف محصنا جاز لانه الكافر والعبدان يطلب لحد  
وليس للعبدان يطالب مولاه بقذف امه الحرة واذا اقر بالقذف ثم رجح لم يقبل  
رجوعه ومن قال لعمرى بابي لم يجد ومن قال يا ابن ساء النساء ليس بقاذف ومن  
وطى وطاء حراما في غير ملكه لا يجد قاذفه والملاعة بولد لا يجد قاذفها ومن  
قال لرجل لست لابويك فليس بقاذف وان قال لبيك فهو قاذف ان كان في العصب  
وان قال لست باس فلان جيل لم يجد ومن قال لرجل يا زاني فقال لا بل انت حد كل احد  
سرها لصاحبه وان قال لرجل يا زانية لم يجد وان قال زنا في الجبل وقال عيت



صغور احد وقال محمد لا يجد وان قذف امراته معها ولد لا يعرف له اب او قذف حلا  
وطي جاريتة بيمينه ونين اخر او قذف مسلمة رنت قبل اسلامها او قذف مكاتب  
مات عن وفا او قذف رجلا ابي امته وهي اخته من الرضاع فلا حد عليه ولو قذف  
رجلا ابي امته المجوس او امراته الحائض او مكاتبه او قذف امراته لو عنت بغيره  
او قذف من كان مجوسا وترج بذات رحم محرم ووطيها ثم اسلم حد القاذف  
وقالا لا حد في المجوسي خاصة ومن قذف رجلا فقال لا حد صدقت فلا شيء على المصدق  
وان قال صدقتم كما قلت جميعا وان قال لرجل بان الخياط وليس بون كذلك لم يكن  
قذفا ومن قال لرجل لست من العرب وهو منهم لم حد لان ذلك يقع على قذف الام العلي  
التي لا حد على قاذفها ومن قذف رجلا اقيم عليه حد الزنا فلا حد عليه وكذا ان  
قذف من تزوج نكاحا فاسدا ودخل بها وان قذف رجلا مرارا او زني او  
مرارا او قذف جماعة بقول واحد لم يكن عليه الا حد واحد واخصم اخذه  
لم يكن للباقى في مطالبته وان قذف في اثنا الضرب رجلا آخر فلا شيء عليه  
اما ما بقي من الحد الاول وهو الاول والثاني وان قذف العبد فعق قبل  
اقامة الحد عليه لم يجز عليه الا حد العبيد واذ لم يثبت حرية القاذف  
حد حد العبيد ويؤخذ المستأمر حد القذف ولا يؤخذ حد الزنا وعندنا في يوسف  
يؤخذ به كالزاني ومن قرأه زني بفلانة وهي حاطم فكذبته وطالبته حد  
القذف حد للقذف ولا حد حد الزنا وان اقيم عليه حد الزنا وكانت غايبة  
ثم حضر لم يجد بها حد القذف وليثبت حد القذف شهادة رجلين وان ادعى  
المقذوف ان له بيعة حاضرة في المصير مجلس الى ان يقوم الحاكم في مجلسه في قول  
ابي حنيفة فان حضر والا حلى سبيله ولا يؤخذ منه كهيل فان شهد له شاهد  
واذ عي ان شهادة الاخرى حاضرة جلسه بيمين او ثلثة استحسانا وان كان هذا  
الواحد لا يعرفه القاضى لم يجلسه وان اختلف الشاهدان في الايام لم تبطل  
شهادتهما في قول ابي حنيفة ويحد وقال لا حد واذ احد الكذبة في القذف سوطا  
واحدا ثم اسلم ضرب الباقي جازت شهادته واذ ثبت الحد لم يجز الاسقاط  
واذا عفى المقذوف عن القاذف ففقد باطل وله ان يطالب بالحد وعن ابي يوسف  
انه يجوز عفو العفو احسن ويستحب للحاكم ان يبدئه الى العفو وبه نأخذ

علاء

٤٧٢  
واذا مات المقذوف بطل الحد ولا يورث عنه وقاذف عايشة لا يجد بل يقتل واذا  
حد المسلم في القذف سقطت شهادته ابد وان تاب ولو حد الكافر في قذف  
ثم اسلم قبلت شهادته بعد حد التعزير ومن قذف امته او عبدا او ذميا  
بالزنا او قذف مسلما بغير الزنا فقال يا كافر او يا فاسق او يا خمار او يا لوطي  
او يا محدثا او يا جليل او يا ذنوب او يا قريظان او يا قاربا او يا قذ  
او يا مستخف او يا مخك او يا مقام او يا ولد الزنا عذر وان قال يا خمار او يا فاسق  
او يا كلب او يا حق او يا ابله او يا لاثي او يا تيس او يا فرد او بقر او ذيب او ذب  
لا يعذر وكذا كل سب عام شينه الى السباب فان عماد الشين فيه الى المسبوب  
ولا يبلغ حد الحد غير فيه على قدر مرتبة السباب والمسبوب والتعزير  
انواع لتتنوع مراتب الناس قد يكون بالمقتضى في القول وقد يكون بالحديث  
في السج أو في بيته وقد يكون بالضرب واقل الضرب فيه ثلث سواط واكثر  
تسعة وتكون فيقيم الامام بما راي من المصلحة فيما بين هذين بالزيادة  
والنقصان وقال ابو يوسف في العبد كذلك وفي الحر اى خمسة وسبعين  
سوطا وبه نأخذ وان راي الامام ان يقيم الى الضرب الحسن في التعزير فليكن  
الامام او عزله فمات فدمه هدر واذا اخذ رجل في حادثة قتل احدا  
وجابه الى خصمه فقال الخصم ان لا اعلم به او قال ليس كما افترقوا وهو جاهل  
او ذكر اهل العلم بالتحقيق وجب عليه حد التعزير واذ اذوف بالتعريض  
وجب التعزير ولا يؤخذ في التعزير الكيل ولا يثبت بشهادة التمسك  
مع الرجال ولا بالشهادة على الشهادة بخلاف محمد **باب** حد الشرب  
اذا شرب المسلم العاقل البالغ من غير عذر حمرا قل او كثر فاخذوا رجلا  
من جوفه وشهد الشهود بذلك بذلك عليه او امر عليه الحد ما نوت  
فان كان عبدا فازدحون فان اقر بدهاب الزاجه او شهدوا لم يحد ومن سكر  
من غير الخمر من اشربة الخمر حذ كما في الخمر ولا حد على من وجد راجحة الخمر  
او ثقلها لا غير ومن اقر بسر بالحم او الشكر من غيرهما ثم رجع لم يجد وليثبت  
الشرب بشهادة شاهدين او بالاقرار من واحد ولا يقبل فيه شهادة النساء  
مع الرجال ولا حد السكندر حتى يعلم انه سكر من شئ من الخمرات وشربة طوعا



ولا يجد حتى يبرؤ من عند السكر والسكر الذي يجب بالحد ان لا يقتل البت  
ولا يعرف من الرجل عند الخيفة وقال اذا كان اكثر كلامه هذا بانا فهو سكران بعد ولا يجد  
السكران اذا اقرط نفسه والسكران كالصاحي في جميع افعاله واقواله الا في الردة  
فانه اذا تلفظ بكلمة الكفر لا يحكم بكفره ولا تبين منه امراته ومن ابى يوسف انها  
تبين وان تناول من غير المنكرات المحرمة فسكر كما بلغ والاذوية والاشربة  
لاحد عليه والسكران ثلثة انواع حرام محذبه كالسكر من الاذوية المحذمة وحرام  
لاحد به كالسكر من الاشربة المحذمة اذا شربها للهو وحلال كالسكر من البسج  
وما استعمل من الاذوية واذا شرب للتمزج بالماء والماء الذي لا حد عليه ما لم يسكر  
وان كان الحد اكثر وجب الحد وان لم يسكر ولا حد على الذي في شرب الخمر في ظاهر الزوا  
فان اظهر ادب وعز الحسن انه يجد اذا سكر كما لمسلم اذا سكر مما جعل شرب قليله ذاف  
وجبت الخمر في دار مسلم وفيما قوم بجته خون جلسوا مجلس من يشربها ولم يرعهم  
ان الشرب بمنعون من ذلك الخلو من وجد معه اية خمر اخر **كتاب الرقة**  
اذا سرق العاقل البالغ عشرة دراهم او ما قيمته عشرة دراهم مضروبة  
او غير مضروبة فضته لقرن خالصته من حرز لا يشبهه فيه وجب عليه القطع  
ولو سرق دينار قيمته عشرة فكل ذلك فان كانت قيمته اقل من عشرة او عشرة دايته  
لا تساو وي عشرة ايضا لا يجب القطع ولو سرق شيئا يساوي عشرة ثم نقصت  
قيمه قبل ان يقع قطع في رواية واذا شق السارق الثوب في الحرز ثم اخرجته فان  
بعد الشق قيمته عشرة ولا ضمان عليه في الشق وان كانت قيمته دون العشرة  
لم يقطع وصاحبه بالخيار ان شاء اخذ ثوبه مشقوقا وان شاء يفتن الجاني  
قيمه كما نقصه وان شاء سلم له وضمنه قيمته صحيحا وان قال رب الثوب  
انا اضمن الجاني قيمة الثوب صحيحا او سلم اليه ثوبي بقيمة ثوبه مشقوقا نصا  
كان له ذلك ودفع به القطع عن السارق وهذا كله قولنا حليفة وقال لا يقطع  
في شيء من ذلك لان الضمان وجب قبل الاخراج ولو ذبح شاه قسرها سرق شاه  
فدحها ثم اخرجها من الحرز لا يقطع سواء كانت قيمتها نسكا او لا واذا ا تلف السارق  
المال ثم اخرجته من الحرز لا يقطع **باب** واذا سرق من رجلين عشرة دراهم  
سرقة واجرة قطع فيها وان اشترك جماعة في سرقة فاصاب كل واحد منهم عشرة دراهم

قوله

قطع وان اصابه اقل من ذلك لم يقطع وان نقب اللص البيت ودخل واخذ المال  
والقاء الى الطريق ثم خرج واخذ قطع وكذا ان حمله على ابنته فساقها واخرجها  
وان ناوله اخرج خارج البيت فلا قطع عليهما وان دخل الخمر جماعة فتولي احد  
بعضهم قطعوا جميعا واذا اذ حل بين في صندوق الصير او في كم حبل او اخذ المال  
قطع وكذا اذا اذ حل بين في الكم وظن كيسا فيه واخذ منه المال فان طن مشرق  
خارجة من الكم لم يقطع وان نقب البيت واخذ من فيه واخذ لم يقطع واذا  
سرق من الفصوص الغير ذبح والذبح جحد واليا قوت قطع واذا كان له على آخر  
عشرة دراهم سرق منه عروضا يساوي عشرة قطع وان سرق منه مثلهما لم  
يقطع وان سرق من امه من الرصاع او حناته او سائر اقاربه من الجفدين قطع وان  
سرق من ابوه واولاده وذوي رحم محرم منه لم يقطع وكذا احد الدواحين  
من الاخ او العبد من سيده او من امرأته سيده او زوج سيده او المولى من  
مكاتبه واذا سرق رجلان سرقة وهرب احدهما واخذ الآخر قطع في قولنا حليفة  
الآخر وهو قولنا وان قال احدهما هو مالي وري احدهما جديا وضناه والخمر  
والعبد في القطع سواء وجب لقطع باقرار من واحد او بشهادة رجلين وقال  
ابو يوسف لا يقطع في الاقرار الا بيمينين واذا اقر العبد المحجور عليه بسرقة عشرة دراهم  
في سرقة وسدقة المسروق منه وكذلك المولى وقال هو دراهم قال ابو حنيفة اقطعه  
واسلم الذراهم الى المقر له وقال ابو يوسف اقطعه واذا دفع الذراهم الى مولاة وقال  
محمد ادفع الذراهم الى مولاة واقطعه وهو قول زفر وبه نأخذ ويقطع السارق  
من المستعير والمفتن والمودع والمنار والمساخر والغاصب وصاحب الدوا  
ومرغيف يدين المبيع في حيا السرط خصوصتهم او خصوصية الملاك **فصل** ومن سرق  
عصبا او زرع او ثوب او منقوعة او تلبغا او شعفا لم يقطع وكذا ان سرق  
خمر من ذي او مسلم ولا يقطع فيما يوجد فيها مباحا في دار الاسلام كالخبط  
والحشب والحشيش والصيد والسمك ولا فيما يسرع اليه كالفواكه الرطبة والالبان  
والحم والبطيخ والخيار والفواكه على البصل والزرع الذي لم يحصد والاقطع  
في الاشربة المظربة والافى المامير والدف والطبل والافى صلب الذهب والفضة  
ولا الشطخ والدند والات المداهي ويقطع في حشب الساج والافى والابو



والسندل والعود وغيرها من الخشب اذا اخذ منه الابواب والاواني والكراسي وما  
ولا قطع في سرقة المصنف وان كانت عليه خلية كثير ولا في الدفاتر كلها الا في دفتر الخبث  
ولا قطع على سارق الصبي الحر وان كان عليه خلية كثير لا في سرقة العبد الكبير ولا قطع  
في سرقة العبد الصغير ولا قطع من سرقة الدواب والطيور رسول الخواص كالكلب  
والهريد والباري وخوها ولا قطع على حمار ولا خائنة ولا ناس ولا مذهب ولا قطع  
ولا السارق من بيت المال ولا من المغنم ولا من مال السارق فيه شركة ولا يقطع  
السارق حتى يحضر المشرك منه فيطالب به بالسرقه ومن سرق عينا فقطع فيها وردها  
ثم عاد فسرقها وهي بحالها لم يقطع وان تغيرت عن حالها مثل ان يكون غزلا فسرقه فقطع  
فيه ورده ثم لبس فعاد فسرقه فقطع وان ادعى السارق ان العين المشروقة ملكه  
سقط القطع وان لم يقيم بدينه ومن سرق فرد المشرك قبل الاتي به الى القاضي لم يقطع  
وان حكم عليه بدينه واقرار بالقطع فوجب له المشرك منه او بضاعه او قال لم يقطع  
منى انما كنت ودعته اياه او قال شهد شهودي بالبطل بطل القطع واذا قطعت يد  
السارق ظلما قتل القضا عليه وجب له القضاء والدية على القاطع ولا يقطع  
في تلك السرقة ولا قطع على الصبي والجنون في السرقة ولا يضمنان المال ومن سرق  
فقطع في اخذهما ثم هربا فماتت كلهما ولا يضمن شي منها وقال ابو يوسف يضمن ذلك  
كله الا الذي قطع فيه وان قطع سارق في سرقة ثم سرق منه لم يكن له ولا الرب  
المال ان يقطع السارق الثاني **فصل** في ملكك السارق المشرك قبل القطع  
ويغفل واذا سقط القطع فالضمان لازم ورد العين ما اتمت باقيه على ذراهم  
او دينار فانه يقطع ويرد الذراهم والدينارين على المشرك منه وقال لا سبيل للسرقة  
منه عليهما وان سرق ثوبا فصنعه احر فقطع فيه ما زاد الصنيع فيه وان صنعه ثوبا  
اخذ منه الثوب ولم يضمن وقال محمد لم يؤخذ منه الثوب ولم يضمن وقال محمد يقطع  
ويغفل ما زاد الصنيع فيه وان صنعه اسود اخذ منه الثوب في قولهم جميعا وان  
استهلكه اجزي بهذا القطع كان للمشرك منه ان يضمن المشرك قيمته وان اضر  
السارق فضاء من يد مستاجر فلا ضمان على السارق ولا او دعه فذلك في يد  
المودع فلا ضمان على السارق ولا على المستودع ولو ضاع من يد مستعير استعان من  
السارق فللمشرك منه ان يضمنه قيمته لانه اذا ضمنه لم يكن له ان يرجع به على السارق

ولا قطع على الصبي والجنون  
ولا ضمان في مال

على الذرا

خلان المستودع فانه لو ضمنه رجع على السارق ولو هلك في يد المبتاع من السارق كان  
للمشرك منه ان يضمن المشرك لان هاهنا انما يرجع على السارق بالتمسك بالقيمة  
**فصل** في السرقة اخذ مال محرم من حزن سرقا ولحقه منوعان حزن بنفسه كالذو  
والبيوت والخوانيت والحقان وخوها من المبيتة للسكنى وحفظ الاموال سوا  
كانت ابوابها كانت مغلوقة او كانت مفتوحة وحذر بالحفاظ عند عدم الاول  
من سرق منها وجب القطع وما دون ذلك سرق فيه بالدخول فيه جواز المدع لا قطع  
في الاخذ منه كمن سرق من حمام او بيت ماء دون بالدخول فيه كالعنبر اذ اسرق  
من مال مضيقه ومن سرق من تحت راس نائم في المسجد او في الفصل قطع وكذا اذا سرق  
من المسجد او الصوامع او صاحب عتق يحفظه ولو سرق من تحت راسه او بين  
يديه في حمام او بيت او حانوت ماء دون بالدخول فيه لم يقطع والحقيقة  
والحب وبيوت الشجر وخوها اذا كان لها حافظ يحفظان او نائم فيه او قريب منه  
فهو حرز ولا قلة وان كان البيت او الخيمة او الحب وحدها في برية او صحراء لم يكن  
حافظ لم يقطع السارق منها وان سرق من اهل قيام او سارق عليها احوال اشق  
العدل والجور على طهرها واخذ المتاع قطع وان اخذ العذل والذابة لم يقطع  
وان سرق ابواب المسجد وابواب الدار لم يقطع وان كانت الدار ذات مقاصير  
فاخرج السرقة من مقصود منها الى الفصل قطع وكذا ان سرق بعض اهل المقاصير  
من بعض وعلى هذا الخانات والمدارس وحجرها واذا كاسروا الليل واخذوا  
المتاع قطعوا وان كاسروا في المدينة بالهار ولم يقطعوا ومن سرق دابة او شاة  
من حضرة في الصحراء او كسرات بيت فيها واخرج المتاع ولا حافظه لم يقطع واذا  
قطع التمر وجعل في خيطه فسرق وجب القطع وكذا الخطة اذا حصدت وفعل بها  
هكذا **فصل** في السرقة الاولى يمين السارق من الزبد والجسم فان  
سرق ثوبا قطعت رجله اليسرى فان سرق ثالثة لم يقطع وخالد في العجن حتى  
يتوب ويضمن المال في هذه التوبة وان كان السارق واسل اليد اليسرى او قطع  
او مقطوع الرجل اليمنى لم يقطع وان كان اسل اليمنى قطعت يمينه السلا وان كان  
ايما يمينه اليسرى مقطوعة او سلا او اصبعان منها ساق الا يقطع وان كان اصبعان

١٧٧



وإن كان لهما واحد سوى الأيهام قطع وإن كانت يده محبتين وجبله اليسر بالسهة قطعت  
بين اليمنى وإن كانت وجبله اليمنى أي اليسر لم يقطع وإذا قال الحاكم للمداد اقطع بين  
هذان في سرقه قطع يسار خطا أو عمدا فلا شيء عليه وقال لا شيء عليه في الخطا ويضمن  
في العمد **باب** قطع الطريق ومن قطع الطريق في المصر أو بين الحرقوا الكوفة أو بين  
قرتين قد رسل أو ميلين أو قريب مدينته فليس يقطع الطريق إن لم يقتل حبس  
ويضرب ويؤدب ويؤمر رد المال والعنا ولو قتلوا أو جرحوا كان الأمر فيه إلى الوالي  
وإن لم يخرجوا ولم يقتلوا ولكن أخذوا هداياهم عادة ونفلوا مرات حبسهم الإمام بعد تأديبهم  
حتى يتوبوا أو يموتوا وقال أبو يوسف إذا كان أهل مدينة من المدن أو قرية من القرى  
صكوا في ذلك كقطع الطريق وإذا خرج جماعة متمنعين أو واحد منهم فقتله وأقطع  
الطريق فأخذوا قبل أن يأخذوا مالا أو يقتلوا أنفسهم أو جرحوا حبسهم الإمام حتى  
يحدوا ثوبه فإن أخذوا مالا مسلم أو ذمي تؤبسهم ذلك المال على جماعة لا يصل كل  
واحد منهم عشرة دراهم فصاعدا أو ما يمتنه ذلك قطع الإمام أيدهم وأرحلهم من خلاف  
اليد اليمنى والرجل فإن لم يأخذوا المال ولكن جرحوا اقتض منهم فيما لا يمكن ويؤخذ  
الأرض فيما لا يمكن وكذلك الأولي وإن قتلوا وأخذوا المال فالإمام بالخيار إن شاء  
قطع أيديهم وأرحلهم من خلاف وقتلهم وصلبهم وإن شاء قتلهم وإن شاء صلبهم بهيب  
حيا ولعم بطنه أن يموت ولا يصلب أكثر من ثلاثة أيام وإن أخذوا المال وقتلوا  
وقد جرحوا جرحا كسيرا جرحي عليهم حد قطع الطريق وسقطت الجراحات والأول  
والأموال وإن كان فيهم صبي أو مجنون أو ذو ذرهم محرم من المقتطوع عليه سقط الحد  
عن الباقيين وصار القتل إلى الأولي إن شاء وقتلوا وإن شاء أعفوا وإن بآشرك  
القتل واحد منهم أجرى الحد على جماعة منهم والمسلم والكافر والمرأة والعبد في حكم القطع  
سواء سوا قطعوا على المسلمين أو على أهل الذمة فإن أخذوا العمد ما تابوا وقد قتلوا أحد  
عند ما هو إلى الأولي إن شاء واقتضوا فيه القصاص وأخذوا الأرض فيما لم يجز  
فيه القصاص وإن ملكوا أو سرقوا الأموال ونفقوا وسقط حق الله تعالى والصلب  
المذكور في الآية هو الصلب بعد القتل عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف إن الإمام  
بالخيار إن شاء قتلهم ثم صلبهم وإن شاء صلبهم أحياء ثم قتلهم مضطربين وأقتل

من القطع بالسيف والعصا والحجر وغيرها سواء وحكم قاطع الطريق في شل من وقت  
عند قيامه حيثما حكم السارق **باب** المكائيات أشدها بعد الكفر بالله القتل  
المحرم وهو على خمسة أوجه عمد وشبه عمد وخطا وما أجري مجرى الخطا والقتل سبب  
والعقد ما تعمد ضرب به بسلاح أو أجري مجرى السلاح في تفريق الأجر كالحرد من الحبس  
والحجر والنار وموجب ذلك الماء والقود إلا أن يغفوا الأوليا ولا كان فيه وشبه  
العمد عند أبي حنيفة أن يتعمد الضرب بمال ليس بسلاح ولا أجري مجرى السلاح وما  
أضربه حجر عظيم فهو عمد وشبه العمد أن يتعمد ضرب به بما لا يقتل غالبا وموجب  
ذلك على القولين الماء ثم الكفارة ولا قود فيه وفيه الدية المعفاة على العاقلة  
والخطا على وجهين خطا في القصد وهو أن يرمي شخصاً بظنه ميتا فإذا هو  
أدبي وخطا في الفعل وهو أن يرمي عرضا ويخطئه فيصيب أدبيا وموجب ذلك  
الكفارة والدية على العاقلة ولا ما تم فيه وما أجري مجرى الخطا قتل الثائم بنقلب  
على رجل فقتله وحكمه حكم الخطا والقتل بسبب كحجر البئر ووضع الحجر في غير ملكه  
وموجبها أن يتلف فيه أدبي الدية على العاقلة ولا كان فيه والجناية على الأمل  
والمعاقبة نوعان عمد وخطا فالعقد نوعان ما يؤجب القصاص وما يؤجب  
الأرض والخطا لا يؤجب غير الأرض **باب** ما يؤجب القصاص في  
النفس وما لا يؤجب غير الأرض القصاص واجب بكل حقن دمه على النابذ  
إذا قتل عمدا ويقتل الحر بالحر والعبد والمسلم بالمسلم والكافر ولا يقتل بالثأر  
وكذا الكافر لا يقتل به ويقتلان بالمسلم ويقتل الرجل المرأة والمرأة بالرجل  
والكبير بالصغير والصغير بالعمى والبرص بالعمى والبرص بالعمى ولا يقتل  
بولد وولد ولد ولا بعبد ولا مدرس ولا مكاتبه ولا أم ولد ولا عبيد  
ولده ولا يقتل بوالديه وسائر أقاربه ومن جرح رجلا عمدا فلم يزل صاحب  
الأرض حتى مات فعليه القصاص وإن قتل جماعة وأخذ أحد عند اقتص من جميعهم  
وإن قتل واحد جماعة لحضر أو أوليا المقتولين قتل جماعة ولا شيء لهم  
غير ذلك والاحضر واحد قتل له وسقط حق الباقيين ومن رمي رجل عدوان  
بنفد سهم إلى الآخر فمات فعليه القصاص للأول والدية للثاني على  
عاقلة وإذا أقر العبد بقتل العمد لزمه القود ومن وجب عليه القصاص  
فمات سقط القصاص ولا يستوفى القصاص إلا بالسيف ومن عرق صبيا



من عرق  
من

او رجلا في ما لا يستطیع الخوض منه لا يجب القصاص ولا يقتص منه  
فان احى ثورا فالق فيه فيه انسانا او لقاه في نار لا يقدر على الخوض منها حتى  
اخترق فعليه القصاص ومن خنق رجلا حتى قتله فالدية على عاقلة فان خنق في المضرب  
غير من قتل به ومن شق بطن رجل او جرحه جراحة قد يعيش بعدها يوما او اكثر فحضر  
آخر حقه في الحال فالقصاص على الثاني وعلى الاول الارش فيما اصاب وان لم  
يبق بعد الاول لا اضطراب الموت ثم ضرب اخر حقه فالقصاص على الاول ويقاب  
الثاني على ما فصل واذا ذبح رجلا بلسنة فقتل فعليه القصاص ومن قطع يدي رجل وحليه  
عند اقل من ذلك قتل به ولا يقطع يده ورجلاه وان بري من ذلك قطعت يده  
ورجله وان قطعت يده عند ما اقتص له من اليد ثم مات يقتل المقتص منه وان اصاب  
انسان كل واحد منهما انه قتل فلان فقال الولي بل قتلتماه جميعا فله ان يقتلهما او  
ضرب رجلا بمر فقتله فان اصابه بالحديد قتل به وان اصابه بالعود فقتله به  
ففيه الدية وان قطع يد رجل خطأ ثم قتله عمدا قبل البر او قطع يده عند ما قتل  
خطا او قطع يده خطأ فبرئت ثم قتل خطأ او قطع يده عمدا فبرئت ثم قتل عمدا فانه  
يقتل بالجائعين وان قطع يده عمدا ثم قتل عمدا قبل البر فان شاء الامام قال  
للاولياء اقطعوه ثم اقتلوه وان شاء قال اقتلوه ولا يقتل ولا يقطع **فصل**  
ومن شرب على المسلمين سلا حاق لهم ان يقتلوه ولا شيء عليهم واذا دخل السارق  
بيتا ليلا واخذ المار فبغته صاحبه فقتله فلا شيء عليه وان شرب رجل على رجل  
سلا ليلا او نهارا واشهر عليه عصا كبر في مصر ونهارا في غيرهما فقتله  
المشهور عليه عمدا فلا شيء عليه وان شرب عليه عصا نهارا في مصر فقتله المشهور  
عليه عمدا فقتل به وان شرب عليه سلا حاقضه وسرقة فقتل المشهور عليه  
بعد سرقة فعليه القصاص **فصل** والقصاص حق الولي ان شاء عفي  
وان شاء استوفى ومن ورت قصاصا على والدية سقط واذا قتل المكاتب عمدا  
وليس له وارث الا المولى فله القصاص وكذا اذا كان له ورثة احرار ولم  
يترك وقات وان ترك وقات ورثه غير المولى فلا قصاص لهم وان اجتمعوا مع المولى  
واذا قتل عبد الرهن لم يجب القصاص حتى يجمع الداهن والمهين واذا قطع يده  
عند فاعقبة المولى مات من ذلك فان كان له ورثة غير المولى فلا قصاص به  
وعلى القاطع ارش اليد وما يقصد ذلك فان كان له ورثة غير المولى فلا قصاص

ولا

وعلى القاطع ارش ارش اليد وما يقصد ذلك الى ان اعتق وبطل الفضل وان لم يكن له  
وارث الى المولى فله القصاص خلافا للحد وان قطعت يده ثم غصبت له رجل فمات في يد من قطع  
فعليه قيمته اقطع وعلى القاطع ارش اليد ومن قتل وله ورثة صغار وكبار فلكبار  
استيفاء القصاص قبل بلوغ الصغار وقالوا ليس لهم ذلك وان كان بعضهم غيبا لم يقتلوا  
حتى يحضر واجمعوا واذا قتل رجل وله ولي معتق والمعتق اب فللاب ان يأخذ القصاص  
وكذا اذا قطع انسان يد المعتق عمدا فلا شيء ان يقتص او يضاع وليس للمعتق ان يعفو  
والوصي كالأب في الصلح ولا يقتصر واذا قتل انسان عمدا وله ابان احدهما  
غائب فاقام الحاضر لبيته على القتل وقدم الغائب فانه يعيد البيعة وان كان  
القتل خطأ لم يعدها وكذا الذي يكون لابيها على رجل وان امر رجل رجلا بقتل ولا  
فقتله قتل لقاتل قصاصا وان امره بقتل نفسه فقتله بسيف عمدا او خطأ لا يقتل  
وعليه الدية وعن اي حيفة انه لاديه فيه ايضا وان امره بقطع يده او قتل عذبة  
فقتل فلا شيء عليه وان امره بقتل اخيه وهو وارثه قال ابو حنيفة يؤخذ بالدية  
استحسانا وقال زفر بن قيس وكذا في امر بقتل نفسه وان امر عبد المحجور عليه صليبا  
فقتل رجل فقتله فعلى عاقلة الصبي الدية فلا شيء على الامر واذا امر السلطان اسنانا  
بقتل جالس غير اكرامه فقتل فعليه القصاص ومن وجب عليه القصاص فالحج الى  
الحرم لم يقتل فيه ولكن يصيق عليه الامر فان لا يباع ولا يشاري ولا يكلم حتي  
يضاير الى الحرم فيقتص منه وان قتل في الحرم قتل فيه ويقام عليه الحد ودية  
ومن قتل مسلما لا ولي له او حريبا دخل دارا فاسلم ان كان القتل خطأ فالدية  
على عاقلة للامام وعليه الكفارة وان كان عمدا فان شاء الامام قتله وان شاء  
اخذ الدية منه وليس له ان يعفو **باب** ما يوجب القصاص في الطريق  
وما لا يوجب من قطع يد رجل عمدا من المفضل قطعت يده قصاصا وكذا الك رجل  
ومارن الاثف والاذا ن ومن لطم عين رجل ففقتلها فلا قصاص فيه فان كانت قايمة  
وهب ضلوعها فعليه القصاص حتى له امرأة ويجعل على وجهه فطن رطب ويقال عينه  
بالمرأة حتى يذهب ضلوعها وفي السن القصاص ولا قصاص في عظم السن ولا قصاص  
في عظم السن فاذا كسر بعضه اخذ من سنه مثله وان وقع لم يقطع مثله ولكن يؤخذ  
سنه بالمبرد الى اللحم ويسقط القصاص فيما بقي من ذلك وليس فيما كان من النفس شبه عمدا



ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس ولا بين العبد والابن العبدين ويجب  
 القصاص في الاطراف بين المسلمين والذم من قطع يد رجل من نصف الساعد او جرحه جراحة  
 ونحوها فلا قصاص فيه واذا كانت يد المقطوعة صحيحة ويد القاطع مثلا او ناقصة  
 الاصابع فالمقطوع بالخيار ان شاء قطع اليد المعيبة ولا شيء له غيرها وان شا اخذ  
 الارش كاملا وان لم يجز المقطوع شيئا حتى ذهب اليد المعيبة بأقصة سماء او يمسها  
 بجاني عليها بطل حق المقطوع الاول كما في الصحيحة ولا قصاص في اللسان ولا في الذكر  
 الا ان يقطع الشفة واذا قطع رجلان يد رجل فلا قصاص على واحد منهما وعلما ان  
 الدية وان قطع واحد من رجلين فمما فلهما ان يقطع ايدهن ويأخذ امته نصف الدية  
 يقسم به نصفين وان خصر احداهما قطع بن فللاخر عليه نصف الدية ومن قطع اصبع رجل  
 فسقط كفه من المفصل فلا قصاص فيه وعليه دية الكف وقال محمد عليه القصاص  
 والكف كانه وطعها وبه ساخذ واذا اكسر نصف سن فاسود ما بقى او قطع املة فسلت  
 الاصبع واليد كلها او قطع اصبعها فسلت اخري جنبها فلا قصاص في شيء من ذلك ومن  
 قطع سن رجل فبطلت مكانها اخري سقط الارش ومن قطع يمين رجل ويساره الاخر قطعا  
 يده ولا تقطع اليد الصحيحة بالسلا ولا اليمين باليسار ولا اليسار باليمين ولا  
 اصبع مكان اصبع اخري عند اي خدفة وفيهما الارش فان ترج سنه قصاصا ثم ثبت  
 السن الاول ففعله لصاحبه خمسا فيه درهم وان كسر سن رجل وسنه اكبر من سن الجاني  
 عليه فانه يقتصر قصاصا منه وكذا اذا اقلعها وكذا اذا كانت اكبر من سن كالف  
 والنفس ولا قصاص في اللطمة والدفعه ونحوها **فصل** وفي كل شجة يمكن فيها اعتبار  
 المماثلة القصاص ومن شج رجل فاستوعب الشجة ما بين قرنيه والعقاص لا يستوعب  
 ما بين قرني الشج فالمشج بالخيار ان شاء اقتصر بعد الشجة يبتدئ من اي الجانب  
 شاء وان شاء اخذ الارش وان لم تاخذ الشجة ما بين قرني المشج وهي تاخذ ما بين  
 قرني الشج ويفضل منها فالمشج بالخيار ان شاء اخذ الارش وان شاء اقتصر له  
 بمقدار ذلك من الشج ولا يبلغ من قرن الى قرن وكذا اذا شجة من قبل الوجه  
 الى القفا ورأس المشج اكبر فهو على ما ذكرنا وان كان رأس الشج اكبر وقد شجة من  
 الجهة الى القفا فالمشج بالخيار ايضا ان شاء اخذ الارش وان شاء اقتصر بمقدار شجة  
 التي حيث يبلغ فيبتدي من اي الجانبين شاء وتقتصر من موضحة الوجه والراس وكذا

في الدية

من الدامية والباصة والمتلاحة والسحق في رواية الاصل ولا يقتصر من الهاشمية  
 والمنقلة والجائفة ولا تكون الموضحة الا في الناس والحيين والذخن وموضعها  
 موضع العظام ولا تكون الموضحة الا في الراس والخصين والحيين والذخن وموضعها  
 الجائفة الا في الظهر والبطن والصدر والخصين والراس ومن شج موضحة فذهبتا  
 عيناه فلا قصاص في شيء من ذلك وقال في الموضحة القصاص والشج احده عشر اولها  
 الحارصة وهي التي تسق الجلد الظاهر ثم الدائمة وهي التي تخرج صيدا كالدمع ثم الدامية  
 وهي التي تخرج منها الدم ثم الباصرة وهي التي يتصنع اللحم ثم المتلاحة وهي تذهب  
 في اللحم اكثر من الباصرة عند اي يوسف وعند محمد المتلاحة قبل الباصرة  
 ثم السحاق وهي التي تضل الى الجلد المرفق فوق العظم ثم الموضحة وهي التي تخرج  
 العظم ثم الهاشمية ثم الهاشمية وهي التي تقسم العظم ثم المنقلة وهي تخرج منها  
 العظم ثم الامة وهي التي تصل الى ام الدماغ وهي جلد فوق الدماغ ثم الدائمة  
 وهي التي تحرق الجلد وفي الموضحة القصاص في قولهم وما بعد الموضحة لا قصاص  
 فيه في قولهم وما قبل الموضحة فقد ذكر في الامثل انه يجب القصاص فيه وروى  
 الحسن انه لا قصاص فيه وفيه حكمه عدل ومن جرح انسانا جرحا لم يقتصر  
 منه حتى يبرأ ليظهر ما يستوفي منه او ماذا سقط **باب** القتل الداسق  
 فيه القصاص اذا اضح القاتل واوليا المقتول على مال سقط القصاص وجب  
 المال قليله كان او كثيرا على القاتل وان عفى الشراك عن الدم او صالح من نفسه  
 على عوض سقط حق الباقي عن القصاص وكان لهم بغيره من الدية عليه ومن سقا  
 انسانا سقاقتله فلا قصاص عليه ولا على عاقلة الدية وان دفع اليه فشر به  
 فلا شيء عليه ولا على عاقلة وان التقى الصنفان من المسلمين والمسلمين فقتل مسلما  
 مسلما ظنه مشركا فلا قود عليه وعليه الكفارة ومن قطع يد من ثم اسلم ومات  
 من ذلك فلا شيء عليه وان قطعه وهو مسلم ثم ارتد ثم مات او قتل على الرده او  
 بدار الحرب فعلى القاطع دية العبد لورثته ولا شيء عليه سواها وان رجع الى الاسلام  
 ولم يلحق بدار الحرب ثم مات من ذلك فعلى القاطع دية نفسه وقال ليس على الدية  
 اليد وبه ناخذ وان رجع بعد الحق بدار الحرب ومات لم يجز الدية اليد في قولهم  
 واذا شهد شاهدان على رجل انه قتل فلان او شهدا اخران على اخر فقال الولي بئ  
 قتلاه بطل ذلك كله واذا اختلفا شهدا قتل في الايام او في البلدان او في الاله



التي كان بها القتل او قال احدها قتله بعضا وقال لا ادري باي شيء قتله لم يجز شهادتها  
ولا يجب لها القصاص فان قال جميعا لا ندري باي شيء قتله ففيه الدية واذا اجتمع في الجناحة  
من يجب عليه القصاص ومن لا يجب الا ب مع الاجبي فلا قصاص عليهما ومن ظن على ان  
يبتاع حتى مات جوعا او عطشا لم يضمن عند ابي حنيفة وقال لا يضمن وبه نأخذ ولقيني عليه  
لما يظن ضمن الدية عندنا والقصاص عندنا ومن جرح نفسه وجرحه رجل وعقر اسد  
ولغشته حية ولذغته عقرب فمات من ذلك كله فعلى الاجبي ثلث الدية وان كان  
للمقتول ثلثة اوليا فشهدوا ان على احدهم ان يعفى فشهدا فماتت باطلا فان صدقتهما  
القاتل فالدية يلينهم اثلثا وان كذبهما فلا شيء لهما ولا خلة في الدية وان كان للمقتول  
ابن انا احدهما غائب فاقام القاتل البيعة ان القاتل قد عفى فلما ضخم وكذا العبد  
بين رجلين ادعى ان الغائب اعتقه ومن قطع يد رجل فعفى المقتوع عن القاطع ثم مات  
عن ذلك فعلى القاطع الدية وان عفى عن القطع وما يحدث منه او عن الجانيه ثم مات  
من ذلك والقطع عمد وله من المثل فلا شيء عليهما وان كان خطا رفع عن العاقلة من  
مهلكا وما زاد فهو وصية للعاقلة واعتبار من الثالث وقال لا بد ان ترحم وحكما  
على اليد ايضا ومن قطع يد رجل عمد اصابه منها وما يحدث على شي جاز وان مات منها  
فلا شيء عليه غير صراح عليه ومن قتل له ولي فقطع يد القاتل ثم عفى عنه وقد قضى  
له بالقصاص ثم لا فعلى القاصح دية اليد في ماله ولا شيء عليه ومن صراح من دم عمه  
ولم يذكر حالا ولا موقلا في حال وان قتل حر وعبد رجلا عمد فامر بالحر ومولى العبد  
رجلا ان يصالح عمرهما على الف فهو على المولى والحر نصفين **فصل** ومن ضرب بطن  
امراة فالت جديغا فعليه العرم عبدا اذامة بعدل نصف عشر الدية خمسين  
دينارا كاملا ان كان حديسا او اسى فان القته حيا ثم مات ففيه الدية الكاملة  
وان القته ميتا ثم ماتت الام فعليه الدية والعرم وان ماتت ثم القته ميتا  
فلا شيء في الجنتين وان ضرب بطن امراة وافت جديغا ميتا فعلى عاقلة الاب العرم وان  
القتة حيا ثم ماتت او ماتت الام فالدية ولا يرث الاب منها وجنين الدية جين  
المسلمة مجوسية كانت او كابية وفي جين الامه ان كان ذكرا نصف عشرها وفي  
جين الامه من مولاها ما في جين اخر وان ضرب بطن امه فاصح المولى ما في بطنها  
ثم القته حيا ثم مات ففيه قيمته حيا ولا كفارة في الجنتين ان وقع ميتا وان خرج  
حيا ثم مات ففيه الكفارة **باب** الديات اذا قتل رجل رجلا سبته عمه

عقوب

عقوب عاقلة دية معسلة وعليه كفارة وهذه الدية عند ابي حنيفة راي يوسف  
مائة من الابل اربعا وخمسون وثلث محاص وخمسون وخمسة وخمسون  
جدعة وقال محمد دية مثل العمد اثلاثا تلتون حققة وتلتون جدعة واربعون خلفة  
في بطونها اولادها ولا يثبت التعديظ الا في الابل خاصة فان قضى بالدية من غير الابل  
لم يخلط وقتل الخلاء ايضا حريمه على العاقلة والكفارة على القاتل لان الدية في  
مائة من الابل اربعا وخمسون وثلث محاص وخمسون وثلثون وخمسة وخمسون وثلثون  
وعشرون حققة وعشرون جدعة والدية من العين الف دينار والوزن عشرون  
اللاف درهم ولا يجب الدية الا من هذه الانواع عند ابي حنيفة وقالوا ومن البقر مائتا  
بقرة ومن الخنم الفاساة ومن الحبل مائتا حلة ثوبان ودية المرأة نصف دية  
الرجل وما دون النفس من المرأة ثوبان ودية المسلم والذمي في النفس وما  
دون النفس سواء في النفس الدية وفي المادون الدية وفي اللسان الدية وفي الذك  
الدية وفي الانثيين الدية وفي العقل الدية اذا ضرب على راس رجل وذهب عقله  
والهية الدية اذا حلفت ولم تثبت وفي شغل الراس كذلك وفي العينين الدية وفي  
الاثنين الدية وفي الشفتين الدية وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية وفي ثدي  
المرأة الدية وفي كل واحد من الارواح نصف الدية وفي اشفار العينين الدية  
وفي احدهما ربع الدية وفي كل اصبع من اصابع الدين والرجلين عشر الدية والاسنان  
كلها سواء وكل اصبع فيها ثلثة مفاصل ففي كل واحد منها ثلث الدية اصبع وما  
فيها مفصلان ففي احدهما نصف الدية الاصبع وفي كل سن خمس من الابل والاسنان  
والاضرار كلها سواء ومن ضرب عضوا فاذهب منفعة فيه دية كاملة كالو قطع  
كاليد اذا شلت والعين اذا ذهب فنورها وفي الموضحة من الشجاج اذا كان خطا  
نصف عشر الدية وفي الهاشمة عشر الدية وفي المنقلة عشر ونصف عشر وفي الامه  
ثلث الدية وفي الحياقة ايضا الثلث فان فقدت فمجانفتان وفيها ثلثا  
الدية وليس في شيء من الجراحات سوى ما في الشجاج والارش قطع معلوم غير الجافية  
وفيما دون الموضحة من الشجاج حكومة عدل واختافوا في كيفة الحكومة ذكي  
الصغار انه يقتدر لو كان عبدا فيقوم وهو صحيح ويقوم وبه الشجة او غيرها من الاعضاء



فيكون قد رتب النقصان ارشها من الدية وذكر ابو الحسن الكرخي انه يؤخذ مقدار  
من الشجرة التي لها ارش مقدار بالحرر والطن والاول اجود وفي اصابع اليد  
نصف الدية فان قطعها مع الكبر فكذلك وان قطعها من نصف الساعد ففي الكف  
مع الاصابع نصف الدية فان قطعها مع الاو في زيادة حكومة عدل وفي عشرين  
الصغير وذكر ولسانه ان لم تقطع حصة حكومة عدل وان شج رجلا موضحة  
فذهب عقله او شعر راسه دخل ارش الموضحة في الدية وان ذهب شي من الشعر  
ينظر في ارشه وارش الموضحة فيدخل القليل في الكثير وان ذهب سمعه او بهن  
او كلامه فعليه ارش الموضحة مع الدية وان ذهب شمة وانقطع ما ظهر  
فكذلك ومن شج رجلا او جرحه فالجرح لم يبق له ارش وبلت الشعر سقط  
الارش عند اي حيلة وقال ابو يوسف عليه ارش الالم وقال محمد بن علي الطيب  
ولو ضربته مائة سوط فجرحتة وبرى منها وبقى لها ارش فعليه ارش الضرب  
وان لم يبق لها ارش فلا شيء عليه عند وعند ابو يوسف عليه حكومة عدل  
وعند محمد بن علي الطيب ومن قطع يد رجل خطأ ثم قتله خطأ قبل البرؤ  
فعليه الدية وسقط ارش اليد ومن قطع ذكر انسان ثم انتحيه او قطعها  
عرضا ففقد بيتان وان قطع الانثيين ثم الذكر ففي الانثيين الدية وفي الذكر  
حكومة عدل ومن ضرب صديق احرامات في بدن فجاء او محي فلا شيء عليه  
وان مات من مائة او مائة حية فعلى عاقلة العاصب الدية ومن رجل فارتد  
المري ثم احبته السهم فعلى المرامي الدية وقال لا شيء عليه وبه ناخذ وان رماه وهو  
فاسلم ثم احبته فلا شيء عليه في قولهم وكذا اذا رمى عبدا فاعتقه المولى ثم وقع به  
السهم فعليه قيمة للذي وقال محمد بن علي ما بين قيمته من مائة الى غير مائة وان قطع يد  
فاعتقه مولاه ثم مات منها فلا شيء على القاطع غير ارش اليد واعتاقه اياه كبريه  
من اليد وان قضى على رجل بالرحم فرماه رجل ثم رجع احد الشهود ثم وقع به الحجر فلا شيء على  
الرامي وان ضرب رجلا مائة سوط فبرئ من سبعين ومات من عشرة ففيه دية  
كاملة ومن ضرب انسانا ضربة فوققت اسنانه كلها فعليه دية وثلاثي اخماس الدية  
لان عليه في كل سن نصف عشر الدية والاسنان اثنان وثلاثون وان ضرب من رجل فاسق

عنه

فعليه ارشها فان حركها استوفى بها حق الا ان اشتدت فلا شيء عليه وعنه ابو يوسف  
ان فيها ارش الالم وان سقطت او اسودت فيها ارشها وان اختلف الضارب والمضروب  
بعد سقوطها او اسودا دها قال الضارب حدث ذلك بغير ضربة وقال المضروب  
بل كان من ضربك فالقول للمضروب استحسننا والقياس ان يكون القول للضارب  
ومن شج رجلا موضحة ثم ماتت منقطة فقال الشاج حدث ذلك من غير جاني وقال  
المشجح بل حدث من جانيك فالقول للشاج مع يمينه وان قطع الكف وقطعها اصبع  
اذا كثرت فففيه ارش ما فيها من الاصابع فعليه الاكثر منها ما يدخل القليل في الكثير  
كان في الكف ثلثة اصابع فقوله كقول اي حيلة وعنه محمد بن علي اذا كان في الكف اربعة اصابع  
ففيه دية اربع اصابع وخمس حكومة الكف ولو قطعت بلا اصابع وكذا العتير في  
قليل الاصابع وكثيرها وبه ناخذ ومن قلع ظفر رجل فبنت متغيرا ففيه حكومة عدل  
وان قلع سبعة فاخذها المقلوع منه فابنتها في مكانها فبنتت وقد كان القلع خطأ  
فكلى القالع ارشها كاملا وكذا الاذن وعنه محمد بن علي مقدار اجره علاج مثل ذلك  
وفي اليد السلا والسن الاسود او ذكر الحصى حكومة عدل واذا اسلم عبدا او ابنه  
الى معلم فضربه الاستاد فهو ضامن لما اصاب من ذلك الا ان يكون قد اذن له  
فيه فان ضرب امرأة فافضاها فان كانت تستمسك ففيه دية كاملة وان اقتض  
بكر فافضاها بالزنا فافضاها فان كانت مقطوعة فعليه الحد ولا شيء عليه في الاضا  
ولا عقرب عليه **فصل** دية العبد قيمته فاذا اقتل عبدا خطأ فقيمته على اقله  
في ثلث سنين ولا شتر اذ دية على عشرة الاف درهم الا عشرة دراهم وان كانت  
قيمته عشرة الاف واكثر ففيه بعشرة الاف الا عشرة وقال ابو يوسف يجب قيمة  
بالغة ما بلغت وعنه اهل الجاني ولا يحتل العاقلة شيئا منها وقليل القيمة  
لا ينقص من قيمته شيء وفي العقب تبلغ قيمته بالغة ما بلغت بالاتفاق والجناية  
على العبد فيما دون النفس لا يحملها العاقلة في قولهم وفي الامة ان زادت قيمتها  
على الدية فكيف اس العبد لا تزداد على خمسة الاف الا عشرة وفي رواية الاخيرة وفي يد  
العبد نصف قيمته لا يزداد على خمسة الاف الا خمسة وكل ما يقدر من دية الحرة  
فهو مقدّر من قيمة العبد الا فيما يبراد للديانة كالاذن والحاج وقال لا يقدر فيها  
شيء وجب فضل ما بين المقيمين ومن ففعا عيني عبدا انسان فان شأ المولى دفعه

بها



وَأَخَذَ قِيمَتَهُ وَإِنْ شَاءَ أَمْلَكَهُ وَلَا شَيْءَ مِنَ الْقَصَصَانِ وَقَالَا إِنْ شَاءَا اخَذَا مَا نَقَصَهُ وَأَنْقَالَ  
لِعَبْدَيْهِ أَحَدًا كَأَحَدٍ شَجَانًا أَوْ قَعًا أَلْقَى عَلَى أَحَدِهِمَا فَارْتَمَاهُمَا لِلْمَوْلَى **صل** وكل عبد  
سَقَطَ فِيهِ الْقَصَصَانِ لَشِبْهَةِ فَالِدِيَّةِ فِيهِ فِي مَالِ الْقَاتِلِ وَكَذَا الْأَرْضُ وَجِبَتْ بِالْمَصْلُحِ  
فَهُوَ مِنْ مَالِ الْجَانِي وَإِنْ قَتَلَ الْآبُ ابْنَهُ عَمَدًا فَالِدِيَّةُ عَلَى مَالِهِ ثَلَاثَ سِنِينَ وَكُلَّ جَنَائِيَةٍ  
اعْتَرَفَ بِهَا الْجَانِي فِي مَالِهِ وَلَا يَنْتَقِذُ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَعَمْدُ الْعَبْدِيِّ وَالْجَنُونِ خَطَا  
وَفِيهِ الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَإِذَا أَوْدَعَ عِنْدَ صَبِيٍّ عِبْدًا أَوْ قَتَلَهُ فَقَتْلُهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ قِيمَتُهُ  
وَإِنْ أَوْدَعَ عِنْدَ طَعَامٍ فَآكَلَهُ أَوْ سَبَى صَبِيًّا فَاهْلَكَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى غَيْرِهِ  
وَدِيَّةُ شِبْهِ الْعَمْدِ وَالْخَطَا وَكُلَّ دِيَّةٍ وَجِبَتْ بِنَفْسٍ لَقِيَ مِنَ الْحَرْفِ مَوْثِقًا عَلَى عَاقِلَتِهِ وَكَذَا  
فِيمَا دُونَ النَّفْسِ مِنْ نَصْفِ الْعَشْرِ فَصَاعِدًا فِي الْحَرْفِ وَلَا يَحْتَمِلُ الْعَاقِلَةُ أَقَلَّ مِنْ نَصْفِ  
عَشْرِ الدِّيَّةِ وَيَحْتَمِلُ نَصْفُ الْعَشْرِ وَمَا نَقَصَ مِنْ نَصْفِ الْعَشْرِ فَهُوَ فِي مَالِ الْجَانِي وَمَا وَجِبَتْ  
ثَلَاثُ الدِّيَّةِ فَهُوَ عَلَى الْعَاقِلَةِ فِي سِنَتَيْنِ وَمَا وَجِبَتْ فِيهِ النِّصْفُ فَقَدَارُ الثَّلَاثِ مِنْهُ فِي  
فِي السَّنَةِ الْأُولَى وَالْبَاقِي بِالسَّنَةِ الثَّانِيَةِ وَمَا فِيهِ ثَلَاثُ الدِّيَّةِ فَهُوَ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ  
وَكَذَا إِمَّا أَدَّى عَلَى نَصْفِ عَشْرِ الدِّيَّةِ مَا لَمْ يَجِدْ ذَرًا لثَلَاثَ وَمَا كَانَ مِنْ جَنَائِيَةٍ عَلَى رَجُلٍ  
أَوْ امْرَأَةٍ يَبْلُغُ أَرْشَهَا نَصْفَ عَشْرِ الدِّيَّةِ فَهُوَ عَلَى الْعَاقِلَةِ فِي كُلِّ سَنَةٍ إِنْ كَانَ خَطَا  
وَإِنْ كَانَتْ عَمْدًا لَا يَسْتَطَاعُ فِيهَا الْقِيَاسُ فَهُوَ فِي مَالِ الْجَانِي فِي سَنَةٍ أَيْضًا وَمَا نَقَصَ  
مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ حَالٌ فِي مَالِ الْجَانِي وَإِذَا قُتِلَ عَشْرٌ رَجَالٌ جُلَا خَطَا فَعَلَى عَاقِلَتِهِ كُلُّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمْ عَشْرُ الدِّيَّةِ فِي ثَلَاثَ سِنِينَ وَإِنْ قَتَلُوهُ عَمْدًا أَوْ أَحَدَهُمْ ابْنُ فَالِدِيَّةِ فِي مَوَالِيهِمْ  
فِي ثَلَاثَ سِنِينَ أَيْضًا وَلَا يَحْتَمِلُ جَنَائِيَةَ الْعَبْدِ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَلَا عَلَى قَلْبِهِ مَوْلَا **صل** وَلَا يَقْتُلُ  
ذُرِّيَّةَ حَرَمٍ مِنْ أَهْلِ الدِّيْنِ إِنْ أَدَّى مَجْعَدًا يُوْنَانُ وَاحِدًا وَالْعَاقِلَةُ أَهْلِيَّةٌ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَ  
سِنِينَ إِنْ أَقَلَّ أَحَدُ مِنْهَا وَإِذَا خَرَجَتِ الْعَطِيَّاتُ الثَّلَاثُ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ اعْطِيَّتْ  
أَسْتَحَقُّوا بِهَا بَعْدَ قَضَاءِ الْقَاضِي فِي الدِّيَّةِ أَحَدَتِ الدِّيَّةَ كُلَّهَا مِنْ مِلْكٍ الْأَعْطِيَّةِ وَمَنْعَى  
قَوْلِهِمْ لِقَضَاءِ الدِّيَّةِ فِي ثَلَاثَ سِنِينَ أَيْ فِي ثَلَاثَ عَطِيَّاتٍ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الدِّيْنِ إِنْ  
فَعَاقِلَتُهُ قَبِيلَتُهُ سَقَطَ عَنْهُمْ الدِّيَّةُ فِي ثَلَاثَ سِنِينَ وَلَا يَغْرَمُ كُلُّ رَجُلٍ مِنَ الْعَاقِلَةِ  
الْأَثَلَةَ دَرَاهِمَ أَوْ أَرْبَعَةَ فِي ثَلَاثَ سِنِينَ وَكَذَا لِكُلِّ مَا يَعْرِضُ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ  
لِذَلِكَ ضَمَّ إِلَيْهِمْ أَقْرَبُ الْقَبَائِلِ إِلَيْهِمْ وَيَدْخُلُ الْقَاتِلُ مَعَ الْعَاقِلَةِ فَيَكُونُ فِيمَا يُؤَدَّى  
كَأَحَدِهِمْ وَلَا يَقْتُلُ مَعَ الْعَاقِلَةِ امْرَأَةً وَلَا صَبِيًّا وَلَا جَنُونًا وَلَا عِبْدًا وَلَا مَكَاثِبَ وَعَاقِلَةُ

العبد المعتق قبيلة مَوْلَاهُ وَمَوْلَى الْمَوْلَاهُ يَعْقِلُ عَنْهُ مَوْلَاهُ وَقَبِيلَتُهُ وَمَنْ لَا عَاقِلَةَ لَهُ وَلَا  
قَبِيلَةَ فَعَقِلَتُهُ عَلَى نَيْتِ الْمَالِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ فَصَلَّ وَالكَهَانُ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ وَالْخَطَا  
رَقَبَةُ مُؤَمِّنَةٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قَبِيلَتَهُمْ شَهْرَيْنِ مَتَابَعِينَ وَلَا يَجْزِي فِيهَا الْأَطْعَامُ وَالْكَسْوَةُ  
وَالْكَهَانُ جِبَتْ بِقَتْلِ الْعَبْدِ كَمَا يَجِبُ بِقَتْلِ الْحَرْفِ وَلَا كَهَانُ عَلَى خَافِزِ الْبَيْرِ وَوَضَعَ الْحَرْفُ عَلَى  
الْعَبْدِيِّ وَالْجَنُونِ وَلَا عَلَى الْقَائِدِ وَالسَّائِقِ وَعَلَى الزَّكَاةِ الْكَهَانُ فِيمَا وَطِئَتْ دَابَّتُهُ وَمَنْ  
وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْكَهَانُ مِنْ هَوْلٍ أَوْ حَرَمٍ بِالْمَبْرُورَاتِ مِنَ الْمَقْتُولِ وَمَنْ لَمْ يَجِبْ حَرَمٌ وَلَمْ يَمْنَعْ مِنْ  
الرَّوْحِيَّةِ إِنْ أَوْصَى لَهُ وَلَمْ يَكُنْ وَارِثًا وَمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ رَقَبَةُ مُؤَمِّنَةٍ أَجْرًا رَضِيَ أَخَذَ  
أَبُوهُ مُسْلِمًا وَلَا يَجْزِيهِ الْجَنِينُ **باب** جَنَائِيَاتُ الْعَبْدِ إِذَا جَنَى الْعَبْدُ جَنَائِيَةً  
خَطَا فَعَلَّ الْمَوْلَاهُ إِمَّا أَنْ تَدْفَعَهُ بِهَا أَوْ تَقْدِيَةً فَإِنْ دَفَعَهُ مَلِكُهُ وَلِيَ الْجَنَائِيَةَ وَإِنْ قَدَّرَ  
بَارِئًا فَانْعَادَ وَجَبَتْ لَهُ حَكْمُ الْجَنَائِيَةِ الثَّانِيَةِ حَكْمُ الْأُولَى فَإِنْ جَنَى جَنَائِيَتَيْنِ قِيلَ  
لِلْمَوْلَى إِمَّا أَنْ تَدْفَعَهُ إِلَى وَلِيِّ الْجَانِيَيْنِ يَقْسِمَانَهُ عَلَى قَدَرِ حَقِّهِمَا وَإِمَّا أَنْ تَقْدِيَهُ بَارِئًا  
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِنْ اعْتَقَهُ الْمَوْلَى أَوْ بَاعَهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِالْجَنَائِيَةِ فَفِيهِ الْأَقْلُ مِنْ قِيمَتِهِ  
وَمِنْ أَرْشَهَا وَإِنْ عُلِمَ عَلَيْهِ الْأَرْضُ كَامِلًا وَإِنْ كَانَتْ الْجَنَائِيَةُ عَلَى مَالٍ فَصَاحِبُهَا بِالْمَالِ  
فِي الْبَيْعِ إِنْ شَاءَ أَمْلَكَهُ وَأَخَذَ مَالَهُ مِنْ الْعَمَلِ وَإِنْ شَاءَ أَبْطَلَهُ وَأَخَذَ الْبَايَعُ بِبَيْعِ  
الْعَبْدِ فِي مَالِهِ إِلَّا أَنْ يَغْرَمَ الْبَايَعُ ذَلِكَ مِنْ مَالِهِ وَالْعِلْمُ وَعَدَمُ الْعِلْمِ فِيهِ سَوَاءٌ  
وَإِذَا جَنَى الْعَبْدُ جَنَائِيَةً وَأَخْتَارَ الْمَوْلَى الْقَدَا بِالِدِّيَّةِ فَالْجَانِي يُؤْخَذُ حَالَهُ فَإِنْ تَبَيَّنَ بَعْدَ  
بَيْعِهِ ذَلِكَ أَعْسَانُ فَقَدَرَتِ الْجَنَائِيَةُ عَنْ رَقَبَةِ الْعَبْدِ وَبَقِيَ دَيْنٌ عَلَى مَوْلَاهُ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ  
إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَوْلَى وَقْتُ الْاِخْتِيَارِ مِنَ الْمَالِ مَقْدَارُ الدِّيَّةِ كَانَ الْاِخْتِيَارُ بِاطْلَا وَالْجَنَائِيَةِ  
فِي رَقَبَةِ الْعَبْدِ كَمَا كَانَتْ وَقَالَ مُحَمَّدٌ الْاِخْتِيَارُ جَائِزٌ مُعْسَرًا كَانَ الْمَوْلَى أَوْ مُعْسَرًا أَوْ تَكُونُ  
الدِّيَّةُ فِي رَقَبَةِ الْعَبْدِ كَمَا كَانَتْ وَقَالَ لَوْلِي الْجَنَائِيَةُ يَبْتَغِيهِ الْمَوْلَى فِيهَا وَإِذَا مَاتَ الْعَبْدُ  
قَبْلَ الْاِخْتِيَارِ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْمَوْلَى وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ مَا اخْتَارَ لِرَقَبَةِ الْأَرْضِ وَإِنْ دَسَّ  
الْعَبْدُ بَعْدَ الْجَنَائِيَةِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ أَوْ كَانَتْهُ أَوْ اجْرُ أَوْ رَهْنَهُ أَوْ كَانَ مَكَانَهُ أَمَةً فَزَجْرًا  
لَمْ يَكُنْ يَحْتَارُ عَلَيْهِ الْأَقْلُ مِنْ قِيمَتِهِ وَمِنْ الدِّيَّةِ وَلَوْ اسْتَحْدَمَهُ لَمْ يَكُنْ يَحْتَارُ وَلَوْ  
ضَرَبَهُ بَعِيْنَهُ أَوْ جَرَحَهُ أَوْ قَتَلَهُ وَهُوَ يَعْلَمُ بِجَنَائِيَتِهِ كَانَ اخْتِيَارًا وَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ  
إِنْ قَتَلْتُ فَلَنَا أَوْ دَمِيْنَهُ أَوْ شَجَّتْهُ فَاتَّ حَرَمُ مَنْ يَحْتَارُ وَإِذَا كَانَتْ جَنَائِيَةُ الْعَبْدِ فِيمَا  
دُونَ النَّفْسِ فَاعْتَقَهُ الْمَوْلَى وَهُوَ يَعْلَمُ بِالْجَنَائِيَةِ قَبْلَ سَرِيَّةٍ مِنْهَا ثُمَّ سَرَتْ إِلَى النَّفْسِ







الاطعام والكسوة والكفارة تحت نكاح المحرم ولا كفارة على كتمان البين ووضع الحجر ولا على  
الصبي والمجنون ولا على القايده والسائق وعلى الراكب الكفارة فيما وطئت ذابته  
ومن وجبت من هؤلاء محرم بالميراث من المقتول ومن لم يجب لم يحرم ولم يمنع من العبد  
ان اوصى له ولم يكن وارثا ومن وجبت عليه رقبة مؤمنة اجزاه وضيع احد ابويه  
مسلم ولا جنينيه الجنين باب جنائات العبيد اذ اجنى العبد جنائية خطا قتل  
مؤلاه امان تدفعه بها او تقديبه فان دفعه ملكه ولي الجناية وان قذاه بارثا  
فان عاذ فجنى كان حكم الجناية الثانية حكم الاولى فان جنى جنائتين قتل للمولى اما  
ان تدفعه الى ولي الجنائتين فيسمايه على قدر حشرها وانما ان تدفعه بارس كل واحد  
منهما وان اعتقه المولى ارباعه وهو لا يعلم بالجناية ضمن الاقل من قيمته ومن  
ارثها وان علم عليه الارش كاملا وان كانت الجناية على مال فصاحبها بالخيار  
في البيع وان شاء امضاة واخذ اليابيع مبيع العبد في ماله الا ان يحرم البائع  
ذلك من ماله والعلم والعمل سواء واذا اجنى العبد جنائية واذا اجنى العبد جنائتين  
واختار المولى القتل بالدية فانها تؤخذ حاله فانها تكتب بعد ذلك اعسار  
تقدرت الجناية عن رقبه العبد وتبقى دينا على مؤلاه وقال ابو يوسف اذا  
لم يكن للمولى وقت الاختيار من المال مقدار الدية كان الاختيار باطلا  
والجناية في رقبته العبد كما كانت وقال محمد الاختيار جارئ مفسر كان المولى  
او مفسرا وتكون الدية في رقبه العبد كما كانت وقال محمد الاختيار جارئ مفسرا  
كان المولى او مفسرا وتكون الدية في رقبه العبد دينا لولي الجناية بلعه  
المولى فيها واذا مات العبد قبل الاختيار فلا شيء على المولى وان مات بعد ما  
اختار لزمه الارش وان دبر العبد بعد الجناية وهو لا يعلم او كاتبه  
او اجره او رهنه او كان مكانه امه فزوجها لم يكن مختارا وعليه الاقل  
من قيمته ومن الدية ولو استخدمه لم يكن مختارا ولو ضربه ضربة بعينه  
او جرحه او قتله وهو لا يعلم بجنايته كان اختيارا واذا قال لعبد  
ان قتلت فلانا او ذميتك او شحيتك فانت حر فهو مختار وان كانت جنائت  
العبد فيما دون النفس فاعتقه المولى وهو يعلم بالجناية قبل سريه  
منها ثم سرت الى النفس كان هذا اختيارا وعليه الدية وان لم يعتقه  
وسري المحبي عليه وغرم المولى الارش ثم انتقضت وسرت العبد ملكه

فالقياس

٤٨٢  
فالقياس ان يكون هذا اختيارا وفي الاستحسان خير ثانيا وقال  
ابو يوسف اخذ بالقياس وعليه الدية وان كان العبد الجاني قتله  
عبد لا جنين بل جنائية ولكن فذاه مؤلاه بقيمة العبد المقتول يدفع تلك  
القيمة الى ولي الجناية ولا يقال له افرها ولو انفقها لا يكون مختارا  
وان كان قتله عبد مؤلاه قتل للمولى ادفع هذا العبد القاتل الى ولي الجناية  
او ادفع بقيمة العبد المقتول واذا قتل العبد رجلا عمدا ثم اعتقه المولى  
فلو ان الجناية ان يقتله فان كان الجناية وليا فحقا احدها كان للاخرين  
ليستسعي العبد المعتق في نصف قيمته عمدا واذا قتل رجلين عمدا ولكل  
واحد منهما وليا فحقا واحد وليي كل واحد منهما فان المولى يدفع لنصفه الى الا  
او يبدئه بعشر الاف درهم وان قتل رجل عمدا واخر خطأ ففي احد وليي العبد  
فان فذاه بخمسة عشر الف خمسة الف احسنه الان للذي لم ينفذ وخمسة الف لولي الخطا  
وان دفعه اليهم دفعه اثلثا وقال ايده ان باعته ارباعه لولي الخطا وربعه  
لولي العبد وان كان العبد بغير جليل فقتل وليا لها جميعا عمدا فعلى احد المولين  
بطل الجميع وقال ايده ان دفع نصيبك الى الاخر او افده ربع الدية فان قطع  
يد اخر عمدا فدفع اليه بقضاء او بغير قضاء فاعتقه ثم مات من اليدين  
فالعبد صلح بالجناية وان كان لم يعتقه يرد على المولى وقيل لا وليا  
المقطوعة بين اقتلوا او اغتفوا وان قتل رجلا خطأ واستهلك مالا لاخر  
وحضر جميعا فانه يدفع الى ولي الجناية ثم يتبعه الاخر فيبيعة في حرر الاستهلاك  
ولو حضر صاحب المال او باعاه القاضى في المال اكده استهلكه فاذا حضر ولي  
الجناية بعد ذلك لم يكن له شيء ومن رغب على جمل انه اعتق عبدا ثم قتل العبد  
وليا للمعام خطا فلا شيء عليه وان جنى الما دون له وعليه الف درهم  
فاعتقه المولى ولم يعلم بالجناية فعليه قيمتان وجنائة العبد والمدرس  
وام الولد على المولى هذا وكذا اجنائة المولى عليهم هذه وجنائة المولى على الما  
لازمة واستدانه الما دون لها يم ولدت لمجاع الولد متهما وان قال  
معتق لرجل قتل احاك وانما بعد فقال لا بل قتلته وانت حر فالقول  
واذا غضب عبد جنين في يده ثم رده فجنين جنائة اخرى فان المولى يدفعه  
بالجنائتين ويرجع على الغاصب بنصف القيمة فيدفعه الى الاول ثم يرجع به

خمس



على العاصب وقال محمد بن جعفر بنصف القيمة وسلم له وان جنى عند المولى  
ثم غصبه رجل جنى عند دفعه المولى اليهما ويخرج بنصف قيمته على العاصب وينصفه الى  
الاول ولا يخرج به في قولهم وان غصب عبد محجور عليه عبدا مثله فمات في يد من هو ضامن  
**صل** واذا جنى المدبر او ام الولد جناية ضمن المولى الاقل من قيمته ومن الارش فان  
اخرى وقد دفع المولى القيمة الاولى بقضا فلا شيء عليه ويتبع ولي الجناية الثانية ولي  
الجناية الاولى فيشاركه فيما اخذ وان كان المولى دفع القيمة بغير قضا قالوا  
بل خياران شاء اتبع المولى وان شاء اتبع ولي الجناية الاولى ولا يجب على المولى جناية  
المدبر و ام الولد اكثر من قيمة واحدة واذا دفع المولى القيمة الى ولي الجناية  
الاولى بغير قضا واختار ولي الجناية الثانية اتبع المولى بنصفه من القيمة  
رجع المولى بذلك على ولي الجناية الاولى وقالا دفعه بغير قضا كدفعه بقضا  
وبه نأخذ وما جنى العبد المدبر على غيره ادم فعله ان يستعفى في قيمته بالغة ما بلغت  
ولا شيء منه على المولى وان غصب رجل مدبر جنى عند ثم رده على المولى جنى عند جناية  
اخرى فعلى المولى قيمته نصف ان يلتمسها ويخرج بنصف قيمته على العاصب انشاؤا  
محمد بن جعفر بنصف قيمته على العاصب فليسلم له كافي العبد والجواب فيما اذا جنى عند المولى  
ثم غصبه رجل جنى عند اخرى كما ذكرنا في العبد ايضا وفرق ما بين المستلتمين في العبد  
و المدبر ان في العبد يدفع العبد وفي المدبر يدفع القيمة وان غصب مدبر جنى عند  
جناية اخرى فعلى المولى قيمته بغير قضا ثم يرجع بقيمته على العاصب وقد دفع نصفه  
الى الاول ثم يرجع بذلك النصف على العاصب وام الولد في جميع الجنايات النفسية والمالية  
كالمدبر **صل** وجناية المكاتب لازم في نفسه الاقل من قيمته ومن ارسلها فان  
قتل رجلا خطأ فعليه ان يسعي في اقل من قيمته ومن الدية الا عشر د راهم فان كان القا  
تقى للاول فاذا في اولم يؤد فان جانيها فان حكم الثانية حكم الاولى وكذلك  
الثالثة والرابعة واذا جنى المكاتب على مال سعى لملكه في قيمته بالغة ما بلغت وان  
جنا جناية خطأ فجزى قبل القضا عليه خوفا المولى بالدفع او الفداء فان قضا  
بلجناية قبل الجز سعى منها وبيع المكاتب في جناية الاموال او اجن سوا قضي عليه  
قبل الجز ولا الا ان يفديه المولى وان قتل المكاتب عبدا فلا تؤد عليه **صل**  
القسمه اذ وجد قتيلا فحكمة لا يعلم من قتله استحلف حسون رجلا منهم مجرم  
اولى بالله ما قتل ولا علم له فاقبله فاذا احلفوا قضي عليهم وعلى اهل الحيلة وعلمتهم

بالدية ولا يحلف الولي فان لم يكل اهل الحيلة حسون رجلا ركب عليهم الايمان حتى يتم حسون  
حتى اذا كان رجلا واحدا ركب عليه حسون بميت ولا ية خل في القسمه صبي ولا يحسبون  
ولا عبدة ولا امرأة الا ان يؤخذ القتيل في ذرهما في مضر ولا عشرين لها فيه فانه يكفر  
الايمان عليها ثم تكون الدية على اقرب القسائل منها وان وجد ميت في قرية فلا قسمه  
ولا دية وكذلك ان كان الدم يسيل من انفه او من ذنبه او من فيه فان كان يخرج من اذنه  
او عينه فهو قتيل وان وجد قتيلا على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلة دون اهل  
الحيلة وان وجد في دار انسان فالقسمه عليه والدية على عاقلة ولا يدخل السكان  
في القسمه مع الملاك عند ابن خزيمة وهي على اهل الحيلة دون المشتركين ما بقي  
منهم واخذود والخطة اول من خط للعانة في الموت وان وجد قتيلا في سفينة  
فالقسمه على من فيها من الركاب والملاحين وان وجد في مسجد فحيلة فالقسمه على اهلها  
وان وجد في المسجد الجامع او السراخ الاعظم فلا فيه والدية على بيت المال وان وجد  
في برية وليس يعرف بها عمار فهو هذر وان وجد بين قريتين كان على اقربهما منه  
وان وجد في وسط الفرات والهرات العظيم ثم ربه الماء فهو هذر فان كان محسبا  
بالسراخ فمنا على اقرب القري من ذلك المكان وان وجد في سوق المسلمين فلا قسمه  
فيه وهو على بيت المال ولا مصر ولا قبل له وفيه دهر وب ومحال كانت الذر وب  
ومحال كالمقائل وان وجد القتيل بين سكتين فالقسمه والدية على اقربهما  
وان وجد في سخن فهو على اهل سخن وان وجد في قرية ليست اى اربعة لهم فليس على البيت  
قسمه وعلى عواقم القسمه والدية وان وجد في هجر يقوم معز وفيه فهو عليهم وان وجد  
في دار مكاتب فعلى المكاتب ان يسعي لولي القتيل في اقل من قيمته ومن دية القتيل  
الا عشرة د راهم وان وجد في دار عبد ما دون له في التجار عليه دين او لا فالقسمه  
والدية على مولاه وقدر روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان عليه دين دفعه مولاه او فذاه  
وبه نأخذ وان وجد في دار ذي كانت القسمه والدية عليه تكرر عليه للايمان  
في القسمه ومن استترى دارا ولم يقبض ضرها حتى وجد فيها قتيلا فهو على عاقلة  
البايع وان كان في البيع خيار لاحدهما فهو على عاقلة من علي في يد وقالا ان كان  
البيع بات فهو على المستري وان كان فيه خيار فعلى من يقرب الدار له وان وجد  
القتيل في دار مشتركة فهو في روس الرجال ولا يعتب باختلاف الاسلال  
وهو من وجد قتيلا في دار لنفسه فذيتة على عاقلة وقالا هو هذر رويه نأخذ



وان كان في يد دار فوجد فيها قتل لم يعقله العاقل حتى تشهد الشهود ان هذا الذي  
في يد دار فوجد القتل على رجل او على يديه يحمله هو عليه وكذا ان كان على دار  
فوق ايدها او سايقها او ركب عليها وان لم يكن مع الذابة احد فهو على اهل القبيلة  
الذين وجد فيها واذ اخرج الرجل في قبيلة او اصابت حمار لا يدرك من رماه ولم يزل  
صاحب فراش حتى مات فعلى الدار اصيب فيهم القسامة والدية وان كان حي  
ويذهب ثم مات فلا شيء عليه وان وجد المذنب جريحاً راسه عليه القسامة وكذا  
ان وجد الاكبر من المذنب وان وجد الراس في قبيلة وان وجد عضو منه فكذلك  
يد اكل او رجلا وكذا ان يوجد نصف البدن مشقوقاً فلا شيء عليه وفي العبد اذا  
وجد قبيلة القسامة والقيمة خلا فلا يوجب القسامة في القيمة اذا وجدت  
مقتولة في محلة او قبيلة **مسألة** والمسلمون والكافرون في القسامة  
سواء ان لم يخلوا حبسوا حتى يخلصوا وان ادعى الولي على واحد من اهل المحلة بعينه  
لم تسقط القسامة عنهم وان ادعى على واحد من غيرهم سقطت عنهم ولو شهد  
اشان منهم على رجل منهم او من غيرهم انه قتله لم يقتل ولو ادعى الاوليا على رجل  
من غير اهل القبيلة فيشهد على ذلك بعض اهل القبيلة ولم يقبل شهادتهم فلا شيء  
عليه ولا شهادتهم حرج وبه نأخذ ولو زعم اهل القبيلة على ان رجلاً منهم قتله  
وانكره في القبيلة ولم يدع على رجل منهم بعينه فالقسامة والدية على اهل تلك القبيلة  
عند ابي يوسف يخلعون بالله ما ملنا وشرع عنهم ما علمنا له وللملأ وعند محمد يخلعون  
بالله ما قتلنا ولا علمنا له قاتله غير فلان وبه نأخذ واذا اتفق القوم بالسيوف  
فاحلوا عن قبيل فهو على اهل المحلة الا ان يدعى الا ليدعى على اهل القوم او على رجل بعينه  
فلا يكون على اهل المحلة ولا يكون على اهل القبيلة **باب** الجناية  
بالسب من سقط على انسان من علوا وانقلب عليه نائماً فقتله فدية على عاقلة  
فان مات الساقط ان كان المشقوق عليه من ملك نفسه او في موضع لا يكون جانياً  
يجلوسه فهو هذ **مسألة** وان كان موضع جلوسه فيه جناية فدية الساقط على عاقلة المشقوق  
عليه وان تعد في الطريق للستر او نام فهلك به شيء فهو ضامن وان كان الهاكك  
ضربني آدم فهو على عاقلة وان عمل شيئا في الطريق فسقط فخطب به انسان  
فهو ضامن وان كان رد اقد لبسه فسقط لم يضمن وان جلس في مجلس عشرين  
فخطب به رجل لم يضمن ان كان في الصلوة وان كان في غير الصلوة ضمن وقالوا

عليه

لا ضمان عليه بحال **مسألة** واذا اوقف الدابة الى الطريق فربطها او لم يربطها  
ضمن ما اصابته باي وجه اصابته وكذلك لو حالت في رباطها وان لم تكن مربوطه  
فزالت عن موضعها ثم جئت لم يضمن ما جثته وكلما القاه في الطريق من العوام كالحية  
والعقرب فهي كالذواب في جميع ما ذكرها ولا كفارة في شيء من ذلك والراكب ضامن  
لما وطئت الذابة وما اصابته بيدها او كدمت ولا يضمن ما لم يربطها اذ نهبها  
فان رايت اوبالاً في الطريق في سائر ما عطف به انسان لم يضمن والسائق ضامن  
لما اصابته بيدها او رجلا والعاقل ضامن لما اصابته بيدها او رجلا  
وان قاد قطار فهو ضامن لما او طافان كان معه سائق فالضمان عليهما فقير ساق ودية  
فوقع رجلا او كان عليها متاع فوقع على رجل فقتله فعلى السائق دية وان ضربت جحرها  
حصاة او حمار فاصاب شيئا وهو يسير فلا ضمان فيه وهو كالغبار الا ان يكون حماراً  
كبشاً يضمن وان وقع في الطريق فرايت اوبالاً فخطب به انسان او هتج رجلاً  
او دبهها فهو ضامن واذا لخص ذابة رجل او ضربها فقتلها او وطئت  
او وثبتت عليه او اقلت الراكب فقتلته فذلك كله على السائق وذا الراكب  
وسواء كان الدابة واقفة او يسيرة وان كان نخسها باذن راكمها فاصابت من ذلك  
في هدرها فهو عليها جنيته واذا انقلبت الدابة من رجل او تقرت منه فمات  
اصابت في فقرها ذلك فلا ضمان عليه وان كانت الذابة في موضع قد جعل للوقوف  
فيه او اذن الوقوف فلا ضمان في ذلك وكذلك ان كانت في ملك صاحبها فلا ضمان  
فيه واقفه او سائر الا انها وطئت رجلاً وعليها ركب فعليه الكفارة وما  
اصاب اول القطار واخر او وسطه من صدم او كدم او وطئ فالعاقل ضامن  
له وان كان السائق وسط القطار لا يسوق شيئا لم يضمن مما عطف فيما امامه وكما  
راكب على بعير في وسط القطار لا يسوق شيئا لم يضمن مما عطف فيما امامه وكما  
شريكاً فيما عطف خلفه وان ربط انسان بالقطار رجلاً والعاقل لا يعلم فوطئ  
المربوط فقتله فعلى عاقلة القايد الدية وترجع عاقلة القاتل على عاقلة القايد  
الدية الربط واذا انطدم فلو كان فاقطاً فعلى عاقلة كل واحد منهما دية للآخر  
ومن دخل دار قوم باذنه ثم وقع فيهم فقتلهم فقتلهم فقتلهم فقتلهم فقتلهم  
بغير واد ارسلكه فيهم وكان لها سائق فاصابت في قوتها ضمن واذا ارسل  
طيراً او تبعه فهو ضامن شئاً لم يضمن وكذا اذا ارسل كلباً ولم يكن له سائق لم يضمن



**صل** ومن حفر بئر في طريق المسلمين أو وضع حجر فيه فقتل به انسان فدية  
عليه ما قلته وان تلفت به بئيرة فقتلها في ماله ومن حفر بئرا في ملكه فقتل به بئير  
وان تعد انسان السقوط في البئر الذي في الطريق لم يضمن الحافر وان حفر بئرا  
في الطريق ثم طمسها حيا آخر فخرج منها فقتلها ثم وقع فيها انسان فالفهمان على الثا  
وان كان الاول انما سد راسها فقتلها فخرج فيها انسان فالفهمان على الاول وان غر  
رجل حجر فقتلها على واضعه وان لم يكن له واضع فهو على حافر البئر وان حفر بئرا  
في الصلح الا على الطريق لم يضمن الحافر ما وقع فيها ومن استاجر رجلا ليحدث له في  
قتاله بئرا او دكانا ففعل فقتل به بئير فقتلها على الفاعل قياسا ولا يستاجر  
استحسانا وان وضع حجر في طريق المسلمين فقتل به رجل من ذلك المكان فقتل به  
الانسان فالفهمان على الحول وان القى في الطريق سرايا او ريش فيه ماء فقتل به  
الانسان فمن وان كثر الطريق فقتل موضع كسبه انسان لم يضمن وان جمع الكفا  
في جانب فقتل به انسان فمن ومن حفر بئرا في دار نفسه فهو من جانيه  
جار او سقط فلا ضمان عليه ولا يجبر على خلوها ومن جعل قنطرة على هربين  
اذن الامام فقتل الممرور عليها رجل فقتل به بئير وكذا اذا وضع عليه خشبة  
غير اذن الامام فقتل الممرور عليها رجل ومن اخرج الى الطريق الاعظم حرا  
او كنيفا او ميزابا للمطر او بئرا كانا او حفر بئرا نومة فللمرور من عرض الناس  
يمنع ذلك ويمنع من شلها كانا وكافا او يبيع كد عملان يتتبع به ماله بئير الس  
فاذا اضرم كره له ذلك وان كان السلطان امر بعمله او اذن فلا ضمان عليه  
ان تلف به بئير في الطريق روضا او ميزابا فسقط على انسان فقتل  
فالدية على عاقلة وقتل في الميزاب الخراج الى الطريق اذا سقط على انسان فقتله  
انه ان اصابه الجانب الذي كل في الحائط فلا ضمان عليه وان اصابه الجانب  
الذي الى الطريق ضمن وان كان لا يدرك ذلك فلا شيء فيه قياسا وفيه نصف  
الدية استحسانا وليس لاحد من اهل ذرعه غير ما قد ان يشرع ميزابا ولا كنيفا الا با  
الجميع ومن طلق في مسجد عشيرة قديلا او بسط فيه بؤاري او حنظل او حصى  
فقتل به انسان فلا ضمان عليه وان كان الكحل في غير مسجد عشيرة ضمن **صل**  
وان مال حائط دار الى طريق الناس فقتل صاحب بئيره فقتل به بئير فقتلها  
في من لا يقدّر على نقصه حتى سقط ضمن ما تلف به من نفس او مال ولا يستوي ان يطالب به

بئيره

**صل** ان ينقصه مسلم او ذمي وان مال الى دار انسان فالمطالبة الي من في الدار خاصة  
وان سقط الحائط قبل الاشهاد او بعد قتل التمكن من النقص فلا ضمان على صاحبه  
ولا يبيع الاشهاد الا على من ملك نقص الحائط كالمالك اما المستعين والمستاجر والمودع  
والمؤلف فلا خلاف من له المطالبة ممن في الدار فانه الساكن فيها مالكا كان او مست  
او مستجير وان كان الحائط مشتركا فقدم الى بعضهم بالاشهاد فلم ينقصه حتى سقط  
فقتل به انسان فالفهمان ان لا يضمن واحد منهم شيئا لان بعضهم لا يقدّر على الهدم دون  
البعض حقيقة وحكما ولكن ابو حنيفة استحسن فادج من الدية عليه بقدر ما يخصه من  
الحائط وقال عليه نصف الدية وكذلك داريتين ثلثة نفر حضرا حدهم فيها بئرا  
او بئرا حائط بغير اذن صاحبه فقتل به انسان فعليه ثلثة الدية وقال عليه  
نصف الدية واذا شهد على صاحب الحائط المائل بالنقص ثم خرج بالحائط عن حكمه  
بيعه او غير بطل الاشهاد والتقدم حتى لو عاد الى ملكه فسقط بعد تمكن للنقص  
وقبله لا يجب عليه الفهمان بذلك الاشهاد واذا سقط الحائط بعد الاشهاد فقتل  
شيئا بئرا به او نقصه فعليه الفهمان عند ابو حنيفة ومحمد وعند ابو يوسف انه لا  
عليه الا ان يشهد عليه في رفع النقص بعد السقوط **صل** جنابات النساء  
وهي ابواب ما يوجب الحد وقد تقدم وما يوجب القتل وهو الفاظ الكفر اذا امر  
عليها ومن يلفظ بشي فيها فقد ارتد وحبط عمله في الحال حتى لزمه اعادة الفتوى  
والجوابات امراته وما روى عن عقوق الاب بالاستغفار والتوبة كالكذب والهميمة وما لا  
يستغفر الاب بالاستحلال كالهميمة والشتيمة وهذا الباب لبيان الفاظ الكفر ولها  
ملته اجرية حيوط الاعمال والقتل وتحليل النار فلا ازل بحجج الكفر والثا  
بالاضرار والثا لث بالموت عليه من قال ان صخرة بيت المقدس اضل من الحكمة  
او راعى الصلوة الى الصخرة كالصلوة الى الكعبة او لا يعترف بسلخ قبله الصخرة  
فقد كفر وكذا من قال ان دين محمد ليس دين محمد خير اديان او التوراة والانجيل  
في الحكم مثل القرآن او لا يعترف بفضيلة بيت المقدس والصخرة ومن قال لرجل  
صالح يعترف فيه انه خير من الانبياء يكفر ومن جوز ان يكون بيتا بعد محمد  
ولا يعقدانه حكام الانبياء والرسول فقد كفر ومن قال لعلم من العلوم  
انه خير من علم الشريعة فهو كافر ولو قال ليس في الشريعة علم المدفنة والتوحيد

ضمن



قد كفر ولو قال لرجل لو كنت نبيا ما امنت بك او كنت قبلة ما صليت او كنت  
قرانا ما صدقتك بكه ولو قال له اعمل ما شئت الدين بين يديك القيمة فيقول  
وايش تكون القيمة استخفا فاجابا بكه واذا قال له ان لم تعطني حتى لاخذن يوم القيمة  
فيقول ان يجدي وكيف يجدي وكيف يجدي في تلك الرحمة لا يكفر واذا قال لعين من  
تكون وايش تكون انت انا اعمل من الطين خير منك ان كان يريد تصوير الطين لا يكفر  
وان اراد به شخص صاحب من لم يدم مثله يكفر ولو قال ايش هو هذا الكفر خير من هذا  
يكفر الا اذا اراد ان يكون بعض الكفر شر من بعض لانه تحت لفظه واذا قال لا اله  
الا الله بصفة كفر وبصفة توحيد يكون كلاما صحيحا ولا يكفر به واذا قال لرجل اسمع  
محمد يا ابن الزانية ومن هو على اسمك ان خطر على قبلك في تلك الساعة ان النبي يكون منهم  
يكفر والافلا واذا سمع اذان المؤذن الله اكبر فقال له كفرت في الظاهر وفيما بينك  
وبين الله تعالى ان عني به انه محرم ما لموقف قد دخل ولم يدخل لم يكفر واذا قال  
لاخر عند المشاجرة الكفر من يدك اعني به الاحبار في الحال او المال يكفر  
وكذا ان قال ان لم تفعل كذا كفر فاشد الله نار وان قيل لرجل لا تحسب الله تعالى  
يقول لا يكفر وروي انه اراد به الحسنة عن ظلمه فهو حلال واذا قيل لرجل  
انت حرام في جميع الاموال يقول المال يزيد المال من الحرام او من الحلال ايش يكون  
الحرام والحلال يكفر وذكر ابو يوسف ان النبي عليه السلام كان يحب المخرج فقال  
رجل وايش يكون المخرج حتى اجد او قال انا لا احبه الفرج فامر بضرب عنقه فاستغنى  
وحدد الايمان فتركه واذا قال لمجوبه ان لم تكن احب الى من الله تعالى فليكن كذا او قال  
انت احب الى من الله تعالى يكفر واذا قال لمديون المماطل هو لا يقدر على لو كان هو  
اقرب واخذ مني منه يكفر ومن قال اتيان الحايض حلال او الحرج حلال على من شره  
او يقول اشرب الخمر ودع قول من يقول انه حرام يكفر ومن قال على الحقيقة احل  
من علم الشريعة ويعني به الفلسفة كفر وكذا اذا قال في الشريعة حقيقة  
يكفر يضرب في اسلم فمات اليوم فقد قال ليت ما اسلم الي وان ورث  
ثم اسلم يكفره كان قال لمسلم اعرض على الاسلام حتى اسلم يقول له اذهب  
الي الامير حتى يطينك شيئا يكفر المسلم ولو قال اذهب الي القاضي  
او الي المفتي اخلفوا في كفر رجل قال لاخر ففعل هكذا فانه حكم الله

يقول

يقول النبي يكون حكم الله مستحقا بكفر ولو تمني ان يكن الحرج حراما لا يكفر  
فان تمني ان لم يكن الزنا حراما وان لم تكن القتل او الظلم حراما ما يكفر في الحنف  
واذا قال ينبغي ان سجد لك سجدة لا يكفر ويحسب عليه ولا يلبيح ان يكفر  
يزيد من معوية ولا غيره من الظلمة ما لم يصح عنه ان الله تعالى لعنة او سب  
وما قال الله تعالى الا لعنة الله على الظالمين منهم الكافرون وتدي لا يلحن  
ياح الكفر ونالح الهية مطلقا لان الحديث ورد تهديد الههم وزجر واللعن المطلق  
ابعاد من غير قرب وهو الكفار وما يكون للمسلم العاد مع قرب واذا قال للشعر  
المنسوب الي النبي ايش هو هذا الشعر مستحبا به يحسب عليه الكفر واذا استخف  
مما يتعلق بالنبي او بنبي من الانبياء يكفر وكذا اذا استخف بعلماء الدين واية  
الشريعة حتى روى ان من قال لفضيل فقتل بالصعب يكفر رجل يقول ان ولا  
يعمل به ويصلي ويشرب الخمر فيقول له انسان ليت ما قرى ولا يصلح يحسب عليه  
الكفر الا اذا اراد تفلس المعصية انه ليت لم يفعل هذا ولا هذا رجل قال  
لامرأته يا كافرة تقول المرأة انا كافرة فطلق كفرت وبانت من زوجها وحس  
على النوبة وحدها الاسلام وتحدد النكاح خيرا ومن اسد الباب الفتنة  
رجل قال ان قلت كذا او فعلت كذا فهو كافر بالله ويكون كاذبا واخلفوا في كفر  
والفتوى انه يكفر رجل يعطى اخرينها عن معصية فقال خف الله فقال لا اخاف بكفر  
رجل قال لاخر لم تسمع مني ولا تفعل هكذا فاطلع السما وحارب مع الله بكفر قال  
ابو منصور الماتريدي من قال في زماننا سلطان عادل يكفر لانا نعلم انه ليس  
بعادل ومن جعل الظلم عدلا يكفر والصحيح انه ان يكفر اذا اراد بقوله عادل  
في جميع افعاله واحياله فلو اراد به البعض او الاكثر لا يكفر فانه قد يكون رجل قال  
بشهادة الله ورسوله عقدنا هذا العقد لا ينقض العقد ويكفر لا اعتقاد هان الرسول  
يعلم العيب ومن استخف بعرضه من قرائض الله تعالى او حكم من احكامه المحم عليه  
او يدكر القيمة والحساب او الجنة او النار كفر واذا قال انا احفظ الكنيسة  
والمسجد واحبا للقس والعالم وكفر ثم كفر ان لم يقل بلسانه ولكن بفعله هذا واذا  
قال انا اريد المؤمنين بالطلاق ايش يكون المؤمن بالله يكفر ولو قال لا خير في  
المؤمن والخلف لا بالصدق ولا بالكذب يحسب عليه الكفر وان قال لا ولي لا خير

مطرح في قال المعصية  
نقطة بالتصديق



لا يصدق ولا بالكذب فلا بأس وأذا قيل لو اذ لم لا يصلي أو لم تقرأ القرآن فيقول  
 ليس بعمل بالصلوة والقرآن فقد شئت منهما يكفر وكذا إذا قال لم اعمل هذه  
 الشجرة أو لم من حرق محمد ولم يكفر وكذا إذا قال لم اعطى هذا الغرم يعني الزكاة  
 كما في يريد ان يقول في مجلس المذكر يسلم فقال له مسلم اعصب الى اخر والمجلس ككفر  
 وكذا إذا كان له ام او اخ او قرابة او صديق نصراني فيقرب الي قلوبهم  
 فيقول انتم احضوا ما عندكم من الدين حتى انا احفظ ما عندكم من الدين يكفر  
 وكذا إذا قال لهم محمد الله كل هذا حق وكل دين حسن او يقول مسلم لكافر  
 لم لا تسلم فيقول مسلم اخر كل واحد يحفظ ما امر الله تعالى له او احب الله  
 يكفر بهذا كله وإذا قال مسلم مسلم لا ختم الله لك بالاسلام او سلب الله الاسلام  
 عنك او اخرج من الدنيا الا بكفر وأي كلمة يقول ما يكون معناها ارادة الكفر له  
 وقال آخر آمين يكفران ولو كان فيها اختار الكفر عنه لا يكفر لقوله ان كنت هكذا فلا  
 تموت الا كافرا وتخلد في النار وتشتبه بديار رجل فوضي لرجل بالاجتناب عن مظالم  
 اهل الذمة فيقول للآخر ان لا افرق هذا ولا اعتقد ما يقول اذا اعتقد ان اموال  
 اهل الذمة ودمائهم ونسبهم حلال علينا يكفر رجل قال لا اخر كل ما اخذ من  
 ما في شدة يوم القيمة فيقول الآخر اعطيت هاهنا السعير حتى ارد عليك في  
 القيمة الحنطة واعطيت هاهنا الحروف حتى اعطيتك منه الصبح يكفر عند بعض  
 المشايخ ومن قد في عايته بالزنا او قال ابو بكر لم يكن من الصحابة اذ قال الله حي  
 من على كبر ولو سئل رجل او امرأة عن الايمان ما هو فيقول لا اذري فهو كافر  
 ومن قال ان الانبياء كلهم كانوا مكدبين يكفر فان قال كلهم كانوا اقرافا فقد كذب  
 ولو قال غير كان نبيا اضطارعا ما عرفه فان قال ما وجبت عليهم الزكاة ان كان يريد به  
 انهم ما تمتسكوا على الدنيا مقدار ما وجبت فيه الزكاة فلا بأس وإذا قال ما لا  
 في السموات في الارض يكفر ومن شبه بالكفار عمدا او باللعب او شرر بشار النصا  
 او قلل بقلنسوة الجوس او دخل بيعة او كنيسة لزيارتها او التزك بها او  
 ببعض كبار الكفار او لنفسه بزيادة عباداتهم او بشي من خواص دينهم يكفر ومن اعطى  
 يوم النير وزر والكا عند نقاعة اليهم تعظيما ليومهم او موافقة لهم كقوله وسر قال  
 ليس لحيات من كان للارض روح سوى الاذي فقد جعل ولو قال اروج الخلائق

هكذا

قدمة غير مخلوقة او كلها طاهرة مؤمنة لم يزل ولا يزال سوا كان للمؤمنين  
 او الكفار فقد كفر ومن لا ياتى الجنة كافي خيفة ومالك والشافعي واخذوا  
 حبيل فقد اخطأ ومن لا سحر هو الهمة الجنة فقد اخطأ وكذا الجنيث وابو يزيد  
 والسبلي وخوهم من الصالحين من سمع من مسلم من جميع الفاظ الكفر لا يجوز ان يشهد  
 عليه بالكفر سائة بان يقول فلان كافر بل يقول كره لاحتمال التوبة والقول والله اعلم

**كتاب السير**

الجهاد فرض على الكفاية اذا قام به فريق من المسلمين سقط عن الباقيين والمسلمون  
 في سعة منه حتى يحتاج اليهم ومن ترك الجميع الجهاد واموا كلمته بتركه وقيل الكفاية  
 واجب اني المسلمين وان لم يبد ونابه والقتال ما شرع لعينه لكن لتكليف  
 رقايم ومثل قلوبهم لقول الحق وجوز القتال في الاشهر الحرم واليهي منسوخ  
 ولا يحل الفار عن الكفار اذا كان المسلمون نصف عددهم ولا يقر من اسلح له  
 بمنزلة السلاح واذا اصاب اهل الثغور على انفسهم من العدو وادامور لهم فان يظفروا  
 عليهم كان على جميع المسلمين الاقرب فالاقرب ان يمدوهم بالرجال والسلاح والاركان  
 حتى يزول عنهم الخوف ولا يجب الجهاد على صبي ولا عبيد ولا امرأة ولا اعمى ولا مقعد  
 ولا اقطع فان هم العدو وعلى بلد وجب على جميع الناس الدفع تخرج المزاة بغير اذن رجا  
 والعبد بغير اذن مولاه ويلبغى ان يكون امير الجهاد عالما بوجوب الحرب رفيقا  
 بالناس عادلا في حقوقهم ويلبغى للعسكر ان يطيعوا فيما امرهم الا في منقصية الله  
 تسان وتعال في من كان له ابوان لا يخرج الى الجهاد الا باذنها الا ان يكون النفي  
 عاما وكذا الاجور له الخروج في سائر الاسفار الا باذنها الا في سفر طلب العلم اذا كان  
 مستغنيا عنه واذا دخل العسكر دار الحرب فترلو اني مدينة كلهم وحضر دعوتهم  
 كلهم الى الاسلام فان حاربوا الكفار غرقناهم ودعوتهم الى الخول الى دار الاسلام  
 فان فعلوا والا اعلوهم انهم كاعراب المسلمين ليس لهم في دنائهم ولا في غنائهم  
 نصيب وان امتنعوا الاسلام دعوتهم الى الحرب فان بدلو اقلهم ما للمسلمين  
 وعليهم ما عليهم وان ابو الجريفة ايضا يستعينون بالله تعالى عليهم وراضون  
 وبار بوقضهم ويضربون عليهم المظاضق ويعنون انوا لهم وملتون لهم  
 الى ما يصل ايدهم اليه ويحرفونهم ويترسلون علم المنا ويقطعون عنهم  
 ويقطعون اشجارهم ويقتلون رزقهم وليفوا بوقضهم الى احد الامرين

فهم  
 ون



ولا يجوز مقاتلة من لم يبلغه دخول الاسلام الا بعد الذم اليه والاباحة  
وليس في ان يدعوا من بقلته الدعوى ولا يجب ذلك ولا يامن بالري والقتال  
وان كان فيهم مسلم اسير او تاجر او سائر منوا بصبيان المسلمين او بالاساري  
لم يكنوا عن زميمهم ويقصدون بالري الكافر واذا صار المسلمون واحدا من  
اولياء الاساري او الصبيان فلا كفارة فيه ولا دية ولا ناس  
باجراج النساء والمصاحف مع المسلمين اذا كان عسكرا عظيميا يؤمن عليه ويكون  
اخراجها في سر سوة لا يور عليها ولا تقال المرأة الا باذن زوجها ولا العبد  
الا باذن سيده الا ان فهم العدو وينبغي للمسلمين ان يستعينوا بالكفار على قتل  
الكفار الا ان يكون حكم الاسلام هو الغالب وان طلب اهل الكتاب من  
العرب ان يكونوا ذمة اجبوا اليها وان ظهر عليهم قتل ذلك فمقتلهم  
من اهل الكتاب لا يجزى عن الاسلام واما مشركي العرب فلا يجازون  
الي الحربية وليس لهم الا الاسلام او القتل وان ظهر عليهم كان نسأولهم  
وصلياً فمقتل ولا يجزى عن الاسلام واما الرجال منهم فيندعون  
الي الاسلام وان اسلموا او اقبلوا او بكر ان يقتل الرجل ابويه من  
المشركين فان ادرك احدهما امتنع عنه حتى يقتله غير واذا كان  
المسلمون في سبي فاما ما للعدو بالنار فمقتلهم بالحيار ان شاءوا صلبوا  
على النار وان شاءوا القوا في الماء وان علوا افهم بموتوا عرقا  
وقال محمد ان كان يرحلوا ان ينجوا من العرق القى نفسه في البحر انه كان يعلم  
ان يغرق بالماء فانه يصير على النار ومن حمل على مشرك في الحرب قتال  
اشهد ان لا اله الا الله ينبغي ان يكف عنه فان كان بدين اليهودية او النصرانية  
لا يكون هذا القول منه دليل على الاسلام حتى يقول واشهد ان محمدا رسول الله  
او يقول انا على دين الاسلام او على دين محمد او يري من اليهودية او النصرانية  
وينبغي للمسلمين ان لا يخذوا ولا يغلوا ولا يمتلوا ولا يقتلوا امرأة ولا شيخا  
فانيا ولا صبيا ولا مجنون ولا اعمى ولا مقعد الا ان يكون احد من هؤلاء ومن له  
راي في الحرب او يكون المرأة مملوكة ولا تقتلوا راهبا ذيريا **و**  
وان راي الامام ان يصالح اهل الحرب او يري قدامهم وكان في ذلك مصلحة للمسلمين  
فلا بأس به وجوزوا ذمتهم سنة وستين اذاراي فيها مصلحة وان باعد

وان ياخذ عليها مالا او يعطى ان كان فيه خير للمسلمين يعطى كل سنة قدرا  
معلوما ومتى راي المصلحة في النقص سقط ويحفظ فيها الفرض ويحفظ فيها  
الفرض وان يدوا جناية قاتلهم ولم يبد اليهم الا اذا كان ذلك باتفاقهم ومباي  
طلبوا ملك اليمن الامان امنوا فان من رخل حرا الي امرأة حرة من اهل عسكر المسلمين  
كافرا او جماعة او اهل حصن او مدينته وقال است او ادعت او لا تخافوا منا  
او لا تؤمن عليكم اولكم عهد الله او ذمته او خذ ذلك صح اما فمقتلهم ولم يجز لاحد من المسلمين  
قتلهم الا ان يكون في ذلك مفسدة فينبذ اليهم الامام ولا يجوز امان الذي وكان  
يقابل ولا الاسير ولا التاجر الذي يدخل اليهم ولا يجوز امان العبد عند اخيه  
الا ان ياذن له مؤلا في القتال ولا يصح امانه وامن المراهق ويختلط العقل  
لاجوزا الا عند محمد ولا ينبغي ان يباع السلاح من اهل الحرب ولا يبيع اليهم **و**  
السبي في الغنائم واذا غلب الترك على الروم او غيرهم من بعض الكفار على بعض فبها  
واخذوا اموالهم ملكوها وان ظهرت على الكفار حل لنا ما جده من ذلك واذا  
غلبوا على اموالنا وحذر وهابوا رايهم او غلبوا على دارنا وسكنوها حتى صار  
دار الحرب ملكها ونحن نملك بالاستيلاء عليهم وقوتهم وهم لا يملكون وقوتنا  
واذا اظهروا المسلمون عليهم بعد استيلائهم ووجد الملك اعان ابو الهيثم  
قبله ان تمام فيهم بخير شي وان وجدوها بعد الفسقة اخذوها بالقيمة  
وان اجبوا وان دخل دار الحرب تاجر فاسترى شيئا منها واخرجه الي دار الاسلام  
فالمكة الاول بالحيار ان شاء اخذ بالتمن الذي اشتراه الشاجر وان شاترل  
ومن اسلم من اهل الحرب احرا باسلامه نفسه واولاده الصغار وكل مال  
هو في يده او ذمية في يده مسلم او ذمي وان ظفرت على دارهم فقفار واولاده  
الكبار وروجه وحملها في وان دخل دارنا قبل الظفر عليهم كان ما بقي له  
ثم من ماله واهله فيا اما او ذمة عند مسلم او ذمي واولاده الصغار  
فالهم احرا مسلمون وان لم يهاجر علينا ودخل مسلم دار الحرب وقتله  
عبد او حرة وله وارثة المسلمين ثمة فلا شيء على القاتل سوى الكفارة في  
الخطا ومن قاتل من عبيد فهو في وان دخل الحربي دارنا اسلم ثم ظفرتنا  
يارهم وهو عندنا كان جميع ماله واهله واولاده الصغار والكبار ذمة ولا  
يقتلوا اسرا الا بالقداء عند اي حليفة ولا يهادي بهم اساري المسلمين



اساري المسلمين ولا يجوز ان يبيعوا العسكر في دار الحرب  
الذواب ويأكلوا مما وجدوا من الطعام ويستعملوا الخطب ويدهنوا بالدهن  
ويقتلوا بما وجدوا من سلاحهم كل ذلك بغير قيمة ولا يجوز ان يبيعوا شيئا من ذلك  
ولا يتولوا ولا يبايئوا ان يركبوا ذواب الغنيمه اذا احتاجوا اليه ويلبسوا من  
الثياب ثم يتركوها اذا استغنوا واذا خرجوا من دار الحرب لم يجز ان يخلطوا من الغنيمه  
ولا يأكلوا منها فضل منه عليه او طعام رده الى الغنيمه واذا استملك شيئا من الغنيمه  
قبل الفسمة بغير حاجة واذا فتح الامام بلادا غلبت فجزاها ان شاء قسمها بين المسلمين  
وان شاء اقرها لاهلها ووضع عليهم الجزاء وتبقى الاراضي ملكا لهم متوارثا كما كانت وان شاء  
وقتها للمسلمين لتكون ارض حراج ويكون حراجها فينا للمسلمين وان شاء يتقل اليها قوم  
اخرين من اهل الذمته وحرى عليهم امكانهم وهو في الاسرار باختيارنا ان شاء قتلهم وان شاء  
استرقهم وان شاء تركهم احرار اذمة للمسلمين ولا يجوز ان يتردوا الى دار الحرب واذا اراد الامام  
العدو ومعه المواشي ولم يقدر على نقلها الى دار الاسلام فجزاها وحرقتها ولا يتركها  
وان عجزوا عن حمل الغنيم ايضا احرقتها وما كان من عبيد واما مشيهم الى دار الاسلام  
وان اطاقوا والاقبلوا الرجال دون النساء والصبيان ولا تترك في البي بيئ والسر  
ودورها اذا كان صغيرا ولا تقسم عبيدها حتى يخرجها  
الى دار الاسلام فان لم يكن للامام حوله حمل عليها الغنيم قسمها بين المسلمين ايديهم  
يعملوها الى دار الاسلام ثم يترحمها بينهم فجزاها ولا يجوز بيع الغنيم قبل الفسمة والردود  
سواء وان لحقهم في مكر في دار الحرب قبل ان يخرجوا الغنيمه الى دار الاسلام شاكروهم  
فيها واذا فتح الامام بلادا حتى صار دار الاسلام ثم حكمهم المدد لم يشر لهم في الغنيمه  
من مات من العائين في دار الحرب فلا حقه في الغنيمه ومن مات منهم بعد اخرجها  
الى دار الاسلام فصبيته لو ارتد ولا حق لاهل سوق العسكر في الغنيمه الا ان يقتلوا  
واهل الحرب بالمغلبة والاستبلاء لا يملكون مدرجها وامهات اولادنا ومكانتنا  
واحرارنا وملكوا الفرس العبيد وملك عليهم جميع ذلك فان اخذوا المدبر والاولاد  
واحدوها بدراهم ثم طهر علم ردها الى المولى بغير شيء كان قبل الفسمة او بعد ها  
واذا خرج جبيدهم الى عسكر المسلمين فجزاها احرار وكذا اذا اسلموا في دار الحرب وطهرنا  
على الدار واذا ابق عبيد مسلم قد دخل اليهم واخذوه لم يملكوا عند ابي حنيفة وان استتر  
منهم رجل واحده اخذ المولى بغير شيء وعند هاهنا يخذ بالتمن وكذلك ان كان في

الغنيمه

٤٩٢  
ودفع في سهم رجل اخذ بغير شيء وعوضه الامام قيمته من بيت المال وقال لا يخذ  
بالقيمة وانه يخذ وان كان العبد حين ابق ذهب معه بغير منافع فخذ المشركون  
ثم استرى ذلك منهم واخرجته اخذ المولى العبد بغير شيء والفرس والمتاع بالتمن  
وقالا يخذ الكل بالتمن وان تدبيرا اليهم فخذ قوه مملوكه وكذا ما ذهب به الما  
اليهم وما احرز من بدراهم من اموال المسلمين وهو يخذ الرجل فان شاء صاحبه  
اخذ بالقيمة وان شاء ترك وليس له ان يخذ مجانا وان كان عبدا فاعتقه  
المو هو ب له او المشتري منهم فلا سبيل للمولى عليه وان كان المشتري او المو هو  
باج او ذهب من اخر كان حكمه وحكم ان شاء ينقص ذلك واخذ بقيمته في الهبة  
وبالتمن في البيع وان شاء اخذ باللف واخرجته الى دار الاسلام ففقت عينه  
واخذ ارشها فان المولى يخذ بالتمن وان شاء ترك وان لم يبق عينه ولكن ارش  
العدو وشاينا فاشتره رجل حر فلا سبيل للمولى عليه والمشتري الاول اخذ  
باللف ان شاء ويقال للمولى ان شئت خذ بالعين وان شئت دفع **سل**  
واذا قال للامام من قتل قتيلا فله سلبه وحل الامام تحت هذا القول فان  
قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه لم يدخل هو فيه وفي الاول ان قتل الامام  
بنفسه استحق سلبه كما يستحق غيره فان قتل جماعة رجلا واحدا من العدو وكان من  
يمكن ان يبقا ومهم استحقوا سلبه وان كان الغالب يحسن عنهم لم يستحقوا ولا يبايئ  
ان ينقل للامام في حال القتال وعرض بالنقل عليه فيقول من قتل قتيلا فله سلبه  
او يقول للسرية قد جعلت لكم الربع بعد الخمس ولا يسفل بعد احرار الغنيمه الامن الخمس  
واذا لم يجعل السلب للقتال فهو من جملة الغنيمه والقتل وغير فيه سواء والسلب ما على  
المقتول من ثيابه وسلاحه ومركبه والخيالة والعلام لا يكون سلبا والنقل ما حصل  
الامام بعض الغزاة حربا لة على القتال لزيادة قوه وجزاه ترى فيه والفق ما حصل  
من غير قتالة والغنيمه ما توجد من اموال الكفر بقوه العزاه بسبب القتال  
باذن الامام وفي الكفر واذا غزاد الحرب دار رجل واستان باذن الامام حكمهم  
حكم السرية فيما اصابوا من الغنيمه فان دخل واحد او ايتان بغير اذن الامام  
فاخذوا شيئا لم يحسن وان كانوا جماعة لهم منعه واخذوا شيئا خمس وان لم  
باذن لهم الامام وما اخذ المخلص فهو حصته وما اخذ الساجر الذي قل  
بما نفهم واخرج يتقدم به ويكون ملكه ملكا محظورا ولا يجب له ان يقرض شيئا



من أموالهم ودمائهم إلا ما كان برصائهم وإن كان بوجه لا يحل عندنا كالمروا والفتار  
**ص** ويقسم الإمام الغنيمة إذا حررها إلى دار الإسلام فيخرج خمسة ما ويقسم الأربعة  
الأخماس بين الغنائمين للفارس ستمائة وللراجل سهم وقال للفارس ثلثة أسهم ولا يستهم إلا  
لفارس واحد وقال أبو يوسف يستهم لفارسين ولا يستهم لثلاثة والمردن والعساو وسوا  
ولا يستهم لراجل واحد ولا يستهم لمن دخل دار الحرب فارسا ففقد فرسه استحق منهم فارس فدخل  
راجل واشترى فرسا استحق سهم رجل ومن دخل فارسا وبيع فرسه استحق سهم راجل ومن دخل  
مقاتلة مع العسكر فقال أولم يقاتل لمصر أصابه أو جرح لحقه أو غلب ذلك اسم له ومن  
غزى في البحر ومعه دابة سهم لها وإن كان لا يحتاج إلى القتال عليها فيه ولا يستهم لمملوك  
ولا امرأة ولا أدي ولا صبي ولكي يخرج لهم على حسب ما يري الإمام وأما الخس فيقسم  
على ثلثة أسهم سهم للبيات وسهم للمساكين وسهم لآباء السبيل يدخل فقرا ذوي القربى  
فيهم ويقدمون ولا يدفع إلى أعيانهم وعزله يوسف أن الخس يصرف إلى ذوي القربى  
واليتامى والمساكين وابن السبيل وبه نأخذ وما ذكر الله تعالى لنفسه من الخس  
هو لا فتاح الكلام تبركا وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بموته كما سقط  
وسهم ذوي القربى كانوا يستحقونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالنصر وبغداد  
بالفقر وما أوحى عليه المسلمون من أموال أهل الحرب بغير قتال صرفت في مصالح  
المسلمين كما يصرف الخراج **باب** لسيرة لسا ولهم في الدارين إذا دخل البيات  
حزبي مستأمن لم يمكن أن يقسم في دار الإسلام سنة ولقول له الإمام إن اقت تمام السنة  
وصفت عليك الجزية فإن أقامت سنة أخذت منه الجزية وصار ذميا لا بد أن يخرج إلى  
إلى دار الحرب وسكن ودية عند مسلم أو ذي أو ذيا في ذمتها فقد صار ذميا  
مباحا بالعدو وماله على خطر فإن ظهر على الدار وقتل أو أسقطت دونه وصار  
الوديعة فيا وإذا لم يظهر على الدار وقتل أو مات كان الفرض للوديعة جميعا لو رسته  
وإذا اشترى المستأمن في دار الإسلام عبدا مسلما أجاز السل وبيع عليه من سلم  
فإن لم يعلم حتى أدخله في دار الحرب عتق عليه عند أبي حنيفة وقال لا يفتق وبه نأخذ  
وإذا اشترى المستأمن أرض خراج فإذا وضع عليها الخراج صار ذميا وإن سرج  
ذميه لم يصر ذميا وإن دخلت حربته فترحت ذميا صارت ذميه وإذا دخل  
مسلمان دار الحرب فقتل أحدهما صاحبه عمدا أو خطأ فعلى العامل الدية في ماله  
وعليه الكفارة في الخطأ وإن كانا أسيرين فلا شيء على القتال إلا الكفارة في الخطأ

وقال في الأسير أيضا الدية في الخطأ والعند وإذا دخل الحر دار الإسلام بغير  
أمان فأخذ مسلم قال أبو حنيفة هو كجميع المسلمين وقال هو لمن أخذ خاصة ولاخص  
فيه وقد روي عنهما أن فيه الخس وكذا إن دخل وأسلم فهو في عدل وقال هو حر ولا  
سبيل عليه وإذا دخل المسلم دار الحرب بأمان فادانه حر أو أذا أن هو حر  
أو غضب أحدهما من صاحبه شيئا ثم خرجا واستأمن الحربي لم يقض لو أحدهما  
على صاحبه بشي وكذا الحرين إذا أحدهما على صاحبه أو غضب منه ثم خرجا  
مستأمنين فإن خرجا قضي بالدين ولم يقض بالغضب وروي أنه يؤمن المسلم  
الداخل بأمان ما غضبه **باب** السيرة مع أهل الذمة وإذا أعتق  
المكاتب من أهل الكتاب والمشركون أن يذخلوا في ذمتنا قبلوا وتوضع عليهم الجزية  
فتكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كأموالنا وصاروا أمعة مؤمنين بالنسبهم  
وأموالهم والجزية على ضربين جزية توضع بالتراضي والصلح فينقد بحسب  
ما يقع عليه الاتفاق وجزية يبتدئ الإمام وضعها إذا غلب على الكفار وأهلهم  
على أملاكهم فيضع على الغني الظاهر الغني في كل سنة ثمانية وأربعون درهما يأخذ منه  
كل شهر أربعة دراهم وعلى متوسط الحال أربعة وعشرون درهما في كل شهر درهما  
وعلى الفقير المعتد اثنا عشر درهما في كل شهر درهما واعتبار الغني والفقير فيه  
على عادة البلاد وتوضع الجزية على الجوس ولا توضع على المرتدين ولا المرتكن  
من القربى ولا جزية على امرأة ولا صبي ولا زمن ولا غنى ولا فقير غير معتقل  
ولا على الرهابين الذين لا يحل لظن الناس في ديورهم وصوامعهم وتؤخذ  
من المعتقلين منهم عند أبي حنيفة خلافا لهما ومن كان من ضا في آخر سنته أو الغنى  
الجزية عليه فيها وإذا اجتمع حولان أو ثلثة بداخل بالجزية ولا يجب الجزية  
واحدة ومن أسلم وعليه جزية سقطت جزية **باب** والواجب على  
أهل الجحزان وأرضهم كل سنة الفحل بحزب أبيه قيمة كل حلة خضون درهما  
وتؤخذ نصفها في محرم ونصفها في جوب ويقسم ذلك على عدد رؤس الرجال  
وأرضهم ولا يجمل على نسائهم وصبياتهم شيء من ذلك ومن أسلم منهم أو ما  
لا يسقط شيء من الفحل وكل ذلك على من بق منهم من الأرضين وقال مشايخنا  
لومات جميع وأرضهم ولا يسقط شيء من الفحل وتؤخذ الكل من أرضهم

٤٩٤



ولو باع محررا ارضا من مسلم او صبي او مكاتب يؤخذ منه نفعه من العبد  
**فصل** ويؤمر أهل الذمة باظهار امارهم والرجال والنساء في الطرقات والاما  
 كالرباير والعسلية ولا يركبون على الخيل ولا الحمار بالشرح وتؤخذ الجزية  
 منهم على وصف الهوان والذل بان يكونوا اخذ جالساً والذي قائماً بين يديه  
 وهو اخذ بتلبيد يهن ويقول له اعط الجزية يا عدو ولا جزية لبيبة على اعط  
 الجزية عند الخليفة ولا يهرل معهم سلاح ولا يلبسون لبس أهل الاسلام  
 ولا يجوز احداث بيعة ولا كنيسة ولا بيت نار وصنم في دار الاسلام في المدن  
 ولا في القرى وكل بلد فقت بالصلح على ان يحلهم دمة لا يقرض لكنائسهم لتقديمه  
 ويمنعون من احداثها وما فقت قسرا محرب كنائسهم واذا اهدمت البيعة والكنائس  
 القديمة لذوي الصلح اعادوها بالبن والطين الى مقدار ما كان قبل ذلك ولا  
 يزيدون عليه ولا يشيدونها بالحجر والشييد والاجر واذا وقت الامام على بيعة  
 جديده او يغيرها فوق ما كان في القدم خربها وكذا ما زاد في عمارة العسق وينبغي  
 ان لا يبنوا الساقوس الا في كنائسهم ويؤتقن خفية بحيث لا يسمع صوت خارجها  
 ولا ان يظروا اصلديا ولا يتدي المسلم عليهم فان سلوا سواد عليهم ولا يزيد  
 على قول وعليكم واذا كانت لواحد حاجة ضرورية لا يقضي الا بالاسلام عليهم  
 ملا بدسلم ونسوي المذكيين الموكنين عليهم وكذا في الخنزرون وبزوب الذي وثاق  
 على شتم دين الاسلام او النبي والقران وينبغي ان يكره الذي الصغار فيكون عليه  
 وبين المسلم في كل شيء واذا انقضت العهدة او حق بدار الحرب يقتل ويسبي ومن امتنع  
 منهم من اداء الجزية او قتل مسلماً او في مسلمة او سب الدين او النبي والقران  
 لم يلقض عهدهم بان لمحقوا ابدار الحرب او يغلبوا على موضع فجاربوا **باب**  
 السنين في المرتدين اذا ارتد مسلم عن الاسلام يعود بالله عرض عليه الاسلام  
 فانه كانت له شبهة كسفت وحبس ثلثة ايام فان رجع الى الاسلام والا يقتل فان  
 قتله انسان قبل عرض الاسلام يكره ولا شيء على القاتل واما المستيئلة اذا ارسل  
 فالقتل لا يقتل ولكنها حبس دايما حتى يسلم او تموت ويؤذن ملك المرتد عن امواله  
 زوال امره فان اسلم غاد الى حايها وان مات او قتل على ردة انه انتقل  
 ما اكتسبه في حال اسلامه الى ورثته المسلمين في حال ردة ردة فيها وان حق  
 بدار الحرب مرتدا حكم الحاكم بحاقه وعقود مدبرون او امهات اولاده وكلت الامور

التي عليه

التي عليه فمقتضى الدين التي لزمته في حال الاسلام مما اكتسبه  
 في حال الاسلام وما لزمته من الدين في حال ردة مما اكتسبه  
 في الردة وما بقى من كسبه في حال الاسلام بردة كان فيها وقال اكتسب  
 اسلامه ورتبه جميعاً لورثة المسلمين بوجه فاختار واذا قتل المرتد حياً  
 ثم لحق بدار الحرب فالدية فيما اكتسبه في حال الاسلام والردة جميعاً  
 وما باعد واشترى او اعتق وتصرف فيه من امواله حال ردة ته موقوف  
 فان اسلم صحت عقود ردة وان مات او قتل او لحق بدار الحرب وقال محمد بن اسلم  
 جاز جميع ذلك وان مات او قتل او لحق بدار الحرب يجوز ذلك في الثلاث  
 كالمرضي وجبت بر حال الوارث عند ان حيفته يؤم الردة فان كان حران  
 مسلماً في ذلك اليوم ورثته وان ولد او اسلم او اعتق بعد ذلك لم يرث  
 وعندهما يثبت ذلك يوم الموت واذا كان المرتد دامة لفرانته كانت له  
 في حال الاسلام فجات بولد لاف من سنة اشهر من دار ردة فادعاه  
 فمضى ام ولد له والولد حر وهو ابنه ولا يورثه وان كانت الامه مسلمة  
 ورثته وامراته الحر ان جات بولد بعد ردة ته لاف من سنة اشهر  
 اذا كثر ورثته والمرشد مع بعلم ان جات لاف من سنة اشهر ورثته ولا كثر  
 لم يرث وان اعاد المرتد بعد الحكم بالحاقه الى دار الاسلام مسلماً فمات  
 وجد في يده ورثته من مال بيعته يافض ولا ضمان عليهم فيما القوا  
 واذا لحق المرتد بدار الحرب وله ابن وعبد فقتل بولده فماتت  
 ثم جاء المرتد مسلماً فالكفاية جارية والولا المرتد اكد اسلم واذا جاء  
 المرتد مسلماً قبل ان يقضي بذلك فكان له ينزل مسلماً وان ارتد المكاتب  
 ولحق بدار الحرب بمال ثم طهر على المال كان فيها وان رجع من دار الحرب  
 فاختار من ماله ثم طهر فاعليه ردة ذلك على ورثته وان ارتد الزوجان  
 ولحق بدار الحرب بخت المراه في دار الحرب او غيرهما وولدت وولد لولدها  
 ولد وطهر على الجميع فالولدان في خير الاول على الاسلام ولا يجبر الثاني  
 وجبر الزوج على الاسلام وتقتل ويكون المراه امة محررة ولا يقتل وان  
 ارتد قوم من النساء وهم وصبياتهم خير النساء والعبيات على الاسلام وتقتل



الرجال ان لم يسلموا او من شهد عليه بالردة وهو كذا كان حجة الردة توبة منه واذا  
ارتد اهل ارض حتى لم يبق فيها مسلم ولا ذي الاغلب عليه المرتدون وصرب احكامهم  
فيها فقد صارت ارض حرب انضلت بذار الحرب او لا وهذا عندها وهو الفتوى وعنداني  
لا يقبل ارض الحرب الا بثلاثة اشياء اظهر احكامهم فيها وان لا يبقى فيها مسلم او ذي  
امنا بالامان المتقدم وان تكون متاخمة بذار الحرب وعندهما نصير ذار الحرب بخير  
ظنوا احكام الكفر فيها واذا ظهر المسلمون على ارض الحرب نصيرة الاسلام باجرا  
احكام الاسلام فيها بالاتفاق واذا انقسم المرتدون من الامام المواعدة ان راي  
ان يوادعهم ليس بظلم ما شاء لهم فله ذلك ولا يأخذ عليها مالا خلافا لاهل الحرب فان  
اخذ لا يردده واذا فتح ارض الردة فجاء اهلها قبل ان تقسم شرد عليهم وعادت على ما  
ارضوا وخرج وان جازا بعد القسمة لم يأخذوها الا بالقيمة فان اخذوها  
عادت على الحكم ما كانت الاول انصارا من العشر والخراج الا ان يكون الامام قد جعل لهم  
الخراج قبل ذلك فانها لا يتغير ابدا واذا اسلم المرتد ثم امر بتأنيبها وثالثا  
يستتاب في كل مرة ولا يقتل اذا قبل الاسلام لكنه يعذر وحس حتى يرضى منه  
الاخلاص من التوبة والامنة المرتدة يخرجها على الاسلام ولا يقتل والعبد اذا ارتد  
استناب فان مات واقتل وارتداد الصبي العاقل ارتداد ويجزى على الاسلام  
ولا يقتل واسلامه صحيح ولا يرث ابويه اذا ارتدا اكانا كافرين وقالوا ارتداد ليس  
بارتداد واذا هو د الضرا في الوضوء لم يجزى على الفود وارتداد الصبي الكافر  
لا يقتل والمجنون والمعتوق ليس بشي بالاتفاق والصبي اذا كان ابن مسلمين ولا يعرف الاسلام  
يجزى على الاسلام ولا يقتل والساحر والساحرة يقتلان اذا اعتقدا ان فعلها مخلوق  
ذلك العنى وقال ابو حنيفة يقتل الساحر ولا يستتاب ولا يقبل قوله انه رجع  
كاله نديق واذا اصاب كافر جماعة واذن في محمد مؤذيل على اسلامه فان يرجع يكون  
مرتدا يقتل ان لم يتب وان راق يصلي وحده او يؤذن وخن او يقرى القرآن  
او يعلم ان لم يكن مجرد ذلك مسلما وان قال يهودي او نصراني اسلمت او امننت  
او انا مؤمن او مسلم لسما عمار اذ به وكذا اذا قال شهد ان لا اله الا الله ولا يصح  
السلامه ما لم يقبل امننت محمد ما جاء به وانا بري مما يخالف فيه باب  
السير في البغاة اذا وقعت الفتنة بين المسلمين ينبغي للمسلم ان يلزم بيته ولا يخرج

الى الفتنة

الى الفتنة واذا دعا الامام وعنده غنا وقد لم يسعه الخلف ومتى حصر الامام فتنة  
من قوم يحسبهم ونود بهم حتى يتوثروا واذا اخرجت طائفة من البغاة عن طاعة الامام  
وجب على المسلمين ان يعينوه على قهرهم ان امكنهم وقاتلوا معه واذا انقلب قوم من المسلمين  
على بلد وخرجوا عن طاعة الامام وعلموا الى الفود الى الجماعة وكشف عن شبهتهم ولا بد انهم  
بالقتل حتى يبدون فان بدون قاتلهم حتى يفرق جمعهم فان كانت لهم فيه احرص على حرمهم  
واستع مولاهم وان لم يكن لهم فيه لم يجر على حرمهم ولا يبيع مولاهم ولا يبرق ذراهم  
ولا يغتصب اموالهم ولا يباشر ان يقتلوا بسلاحهم ان احتاج اهل الحق اليه ويحس  
الامام اموالهم ولا يبرق ذراهم ولا يبيعهم حتى يتوثبون فيرد ذراهم عليهم ومن لا يجر  
قتله من اهل الحرب كك النساء والعبيد ان لم يجر قتله من الخوارج والبغاة الا  
ان يقتلوا وما كان بين اهل العدل والخوارج من الاموال المشتملة والدماء  
المراقة فلا ضمان لاحد الفريقين على الاخر اذ امس طمحووا ولكنهم يقتلون بالردة  
عليهم فيما بينهم وبين الله تعالى ان كان قايما بعينه واذا غلبوا على مفرقتل  
رجل من اهل البغي رجل من اهل المصير يقتض له واذا قتل عادل باعيا يبرته وان  
قتله الباطل وقال هت على الحق وانا الان على الحق وبرته وان قال قتلته وانا  
اعلم اني على باطل لم يبرته وقال ابو يوسف لا يرث الباطل من العادل في الوجهين  
جميعا ولا يقبل شهادة البغاة فان غلبوا على بلد ونصبوا قاضيا حكم في اموال ودماء  
وفروج فان كان ذلك القاضي المنعوب من اهل العدل امضى الامام ما فعل وان كان  
منهم امضى ما وافق الحق وضح ما خالفه ولكن ان يبعث بر وس البغاة الى الاوقاف  
ويطابق بها في السداد وكذا روى الكهاري بكر بيع السكك من اهل الفتنة  
وعساكرهم وليس ببيعة في المذن ممن لا يعرفه من اهل الفتنة باس والله تعالى اعلم

**كتاب الوصايا الوصية غير واجبة لكنها مستحبة ومن كان له ورثة**

صغار فالأفضل ان لا يوصي بشي وكذا ان كان له مال قليل فان كان كثيرا فالأفضل  
ان يوصي بمالا تجاوز الثلث ويستحب ان يوصي بثلث ومن لا وارث له ولا دين  
عليه فالأولى ان يوصي جميع ماله بعد الدين قيسن وان استغرق الدين المثل طلت  
الوصايا فان فضل المال عن الدين اولم يكن دين ولا ورثة وقد اوصى جماعة  
بالثلث هم سواي الثلث لا يقدرون بعضهم على بعض ولا يفضل فان كانت الوصايا  
مسماه يبع الثلث بالجميع فهو يلزم بالجميع وصية الصحيح والمرضى وان

فضل



مرض الموت ومات في حكم العتقة فكل مرض يصير به صاحبه ذافراش مات او لم يصير  
والكن الغالب منه الموت ومات منه فهو مرض الموت وكان حكمه بقدر فوات المرض فيه  
حكم الوصايا وما صح منه او مرض يؤم ما وصح يوما لا يخاف عليه منه الموت كالصالح  
والزانية والسائل الذي يتناول كان حكمه صاحبه حكم الاحتشاء وقصر فاته كقصر فاته  
نافذ في جميع ماله فان اوصى بعد اصابته شيء من ذلك ومات منه فهو من الثلث  
والحامل اذا اخذها الطلق فهي كالمرض مرض الموت ان مات من ذلك وكذا من قدم ليقبل  
في قصاص او يرحم في ذنب ان قتل ورجم وكذا المريد عند محمد ان قتل وهو الفتوي  
والايض والوصية الهبتي ولا المكاتب وان شرك وفاد يجوز الوصية ان لم يملك مالا  
الوصية واذا اوصى على الارض كتاب وصيه قليل له لشهد عليك فاوصي براسه  
اي نعم فان كان ذلك مما يعلم به انه اقر ارجاز ولا يجوز ذلك فمن اغفل لسكاته  
وكذا انكاح الارض وطلاقة وعتاقة وسعة وشراؤه وسائر تصرفاته اذا كان  
بما يعرف به مقتضوه او يكتب ولقترض منه وله ولا يجد ولا يجد له ومن صمت  
يوما الى الليل لم يجر له شيء من ذلك **صل** ويجوز للوصي الرجوع عن الوصية  
فاذا اخرج بالرجوع او فصل ما يدل على الرجوع كان رجوعا وان جحد الوصية  
لم يكن رجوعا ومن اوصى بامه لرجل ثم اوصى بها لآخر كانت بينهما نصيبين  
وان قال الامة اتى اوصيت بها لفلان كان ذلك رجوعا عن الاول وصية  
الثاني وان قال ابتداء اوصيت بها لفلان فهو اشراك وان قال هو لفلان فهو  
رجوع وان باعها او وهبها او تصدق بها او اعتقها او كاتبها او ذبحها  
او اخرجها من ملكه بوجه ما او كانت حطة فخطها او ارضا فبني فيها دارا  
او توب ففطعة فميتة وخاطه او كان قطنا فغزله او غزلا ففسخه او فضة  
فصاع منها خاتما او توب فباعه ثم استره او شاة فذبحها وهذا كله رجوع  
وان كانت توب ففسخه او ذار اخصصها او هدمها لم يكن رجوعا وان عرفت  
عليه الوصية فقال لا اعرف هذه الوصية او قال ما اوصيت بها هذا  
رجوع عند ابو يوسف خلف محمد فان قال ما اوصيت به لزيد فهو لغير وجهي  
في ذلك الوقت ثم مات قبل الوصي فالوصية ميراث عن الموصي وان مات بعد  
كان لغير وجهي وان كان ميتا حين قال الموصي هذا فالوصية لزيد صححة ولو قيل  
لوصي انك ستدري فاجر الوصية فقال اخرجها ليس هذا برجوع ولو قال تركتها فهو

رجوع **باب** ما يقع به الوصية وما لا تقع الوصية جائز بالثلث  
وما دونه بغير مرض الوصية ولا يجوز بما زاد على الثلث الا ان يجيز الوصية  
وكن الاجوز الوصية للموثر في الكثير والقليل الا ان ياذن الباقيون فان لم  
يكن القريب وارثا جازت الوصية له فان ابر مع وجود الابن كالاخي  
فان اوصى بثلث ماله فهو على ثلث كل ما يملكه وان اوصى باكثر من الثلث فاجاز  
بغير الوصية في جودته كان له ان يرجع عنه بعد وفاته فان لم يرجع جاز من ذلك  
الثلث من مال الموصي والزيادة من نصيب الخبز بخصه وان اوصى بشي من ماله  
او يخط من ماله فلو ورثة ان يعطوا ما شاء وان يوصى لغيرهم من ماله فله كالحسن  
بهمام الوصية الا ان ينقص من السدس فيتم له السدس ولا يبراد عليه وقالا  
له كالحسن بهمام الوصية ولا يبراد على الثلث وان اوصى بجز من ماله من قبل  
الوصية اعطوا ما شئتم ومن اوصى لرجل ثلث ماله ولا يبراد بثلث ماله ايضا  
فلم يجز الوصية فالثلث بينهما نصفان فان اوصى لاحدهما بثلث ماله والاخر  
لسدس ماله فلم يجز الوصية فالثلث بينهما اثلاثا وان اوصى لاحدهما بجميع ماله  
والاخر بثلث ماله ولم يجز وقال الثلث بينهما على اربعة اشهم عندهما وعند ابي  
حنيفة نصفان لا يضرب ابو حنيفة للموصي له بما زاد على الثلث الا في المساقا  
والسعاية والدرهم المرسله ومن اوصى بدينونة يحيط بماله لم تجز الوصية  
الا ان يبراه الغريم من الدين ومن اوصى بنصيب ابنه فالوصية باطله فمن  
اوصى بثلث نصيب ابنه جاز فان كان له واحد فقد اوصى له بالنصف فان جاز  
ابن جاز وان لم يجز فله الثلث وان كان له اسنان فله الوصية له الثلث وان  
اوصى لرجل مائة درهم ولاخيمية ثم قال لثالث اشركتكم معها فله ثلث كل ما  
وان اوصى لرجل بربع ساية ولاخيمية فقال الثالث اشركتكم معها فله  
نصف ما اوصى به لكل واحد منهما وان قال سدس مالي لفلان ثم قال في حقه  
ذلك او في مجلس اخر سدس مالي لفلان كان له السدس واحد وان قال  
لفلان على دين فصدق قوم فانه يصدق الى الثلث فان اوصى بوصا يغير ذلك  
عزل الثلث لاصحاب الوصايا والثلث للورثة ثم قيل لاصحاب الوصايا  
مدقوق فيما شئتم وللورثة مدقوق فيما شئتم وما بقي من الثلث فلا اصحاب



للموصي بالعقوبة وان كان له ثلثة ابواب فادعى كل واحد لرجل فصاع ثوب لا يد  
ايها هو فالوصية باطلة الا ان يعلم الورثة لهم التوبين الباقيين فان سلكوا  
فلصاحب الجيد ثلث الاجود ولصاحب الردي ثلث الاذون ولصاحب الوسط  
ثلث الاجوي وثلث الاذون وان ادعى بثلثة ذرهم فذلك ذرهان فبقي  
ذرهم وهو يخرج من الثلث فله الذرهم كله وكذا المكيل والموزون  
والتياب اذا كانت صتيقا واحدا فان الوصي بثلث ثلثة من عبيده مات اثنا  
وبقي واحد لم يكن له الا ثلث الباقي وكذا الذور المختلفة وان ادعى  
ذراجه او ثلث غنمه فذلك ثلث ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقي  
وان ادعى ثلث ثيابه فذلك ثلثها وبقي ثلثها وهو يخرج من ثلث ما بقي  
من ماله لم يستحق الا ثلث ما بقي من الثياب ومن ادعى لرجل بالف ذرهم  
وله مال عين ودين فان خرج الالف من ثلثه العين دفعت الى الموصي له وان لم  
يخرج دفع اليه ثلث العين وكما خرج شي من الدين اخذ ثلثه حتى يستوفي الالف  
وان ادعى احد الشريكين بيت من الدار بعينه لرجل فانها تقسم فان دفع البيت  
في نصيب الموصي فهو للموصي له وان وقع في نصيب الاخر فله الموصي له مثل ذر  
البيت وقال محمد له نصيب البيت ان وقع في نصيب الموصي ومثل ذر  
ان لم يقع في نصيبه وان اقيم اثنا من اثبات ايديهما ثم افترقا فلهما لرجل ان  
ادعى له بثلث ماله فان المقر يطعمه ثلث ما في يده ومن ادعى بثلث ماله  
ولا مال له ثم اكتسب مالا استحق الموصي له ثلث ما ملكه عند الموت  
ومن ادعى لرجل بثلث ماله فدفعه الورثة الى القاضي وقسم التركة  
عند الموصي له جاز ذلك ومن ادعى لرجل بالف بعينها من مال غيره فاجاز صاحب  
المال بعد موت الموصي فان دفعه فهو جاز وله ان يمتنع واذا اقر المريض بدين  
لامرأة او ادعى لها بشي ثم تزوجها جاز الاقرار وبطلت الوصية وان اقر لانه  
بدن وهو لصاني او وهب له او ادعى ثم اسلم الابن قبل موت الاب بطل ذلك  
كله وكذا لو كان عبدا فعلى طرفه من رجل بخطبة في طرف فله الخطبة دون  
الظرف ولو كان حلالا في ذمة فله الخلع مع الذوق وكذا القوصة مع القهر والرق  
مع الزيت والسيف حقه وحماله والميزان مسجانه والقرصون اجوده

درمانه

ورمائه وله المصنف ذون الخلاف والسج ذون اليد والسمن والسل  
ذون الظرف **فصل** في الوصية بثمر الخلة وغل العبد وصدمه  
وغل العقار جارية فان ادعى بثلث سنين معلومة او ابد ان خرجت رقبة  
العبد من الثلث سلم اليه بخدمته وان كان لا مال له غير خدم الورثة  
يومين والموصي له يوما فان مات الموصي له نأذ الى الورثة وان مات الموصي له  
في حق الموصي بطلت الوصية وان ادعى بثلث ثمن ثمنه ثم مات وفيه ثمن فلا  
للموصي له غيرها ان لم يكن فيه ثمن كانت له ثمنه فيما يستقبل ما دام حيا  
ولا يورث عنه ولو ادعى بثلث ثمنه ثم مات وفيه ثمن كانت له هذه  
الثلث وثمرته ابداما عاش وكذا اذا قال له ثمن ثمناتي ابدان او وصي له  
بشئ من غنمه ابدان او بالادها او بالباها ثم مات فله ما في بطونها من الولد  
وما في ضر وعيها من اللبن وما في ظهورها من الصوف يوم يموت الموصي  
او وصي له بجارية فولدت ولدا بعد موت الموصي قبل ان يقبل الموصي له ثم قتل  
وهما جاز من الثلث وهما للموصي له وان لم يخرجها من الثلث ضرب بالثلث  
فاخذ ما يحقه منهما جميعا وقال ياخذ ذلك من الام فان فضل شي اخذ  
من الولد **فصل** في وصي بوصايا من حقوق الله وغيرها قدم  
الغنايض منها ثم الواجبات قدمها الموصي واخرها مثل الحج والترك  
والنذور وما ليس بواجب قدم منها ما قدمه الموصي وكذا ان كان كاهنا  
او واجبا فان كان عليه ربح فادعى بها بدا بما بدا به وان كان فريضة وما  
اوجب على نفسه يبدأ بالفريضة بداية او لا وان كان تطوعا وما اوجب  
على نفسه يبدأ بالواجب وان ادعى بوصايا واعتق عبدا اسدا بالعتاق  
فاخرج من الثلث فان فضل شي كان لاهل الوصايا والافلاشي لهم فان جا  
ثم اعتق المحاباة اولى عند ابن خزيمة وان اعتق ثم حياهما سوا وقال الحق  
اولى في المسيلتين فان قال حجوا اعتق حجة واعتقوا اعني نسمة فان وسفهما  
الثلث انقذوها والايد بالذي يدي الموصي وبطل الاخر الا ان يكون  
حجة الاسلام فانه يبدأ بها وان اخرها الموصي وان اعتق مسدرا له في مرضه  
او باع حابا او وهب فذلك كله وصية تعتبر من الثلث ونصيب



مع اصحاب الوصايا من اوصى بحجة الاسلام اجوا عنه رجلا من بلد حج ركا فان لم  
يبلغ الوصية النفقة اجوا عنه من حيث بلغ وان اوصى ان يعتق عنه هذه المنة  
عبد فملك منها درهم لم يعتق بما بقي وقال يعتق وان كانت الوصية حجة بحج عنه  
بما بقي من حيث يبلغ وان لم يهلك شي بل فضل ردة الفضل على الورثة ومن ترك نصف  
ومائة دينار وعنده قيمته مائة دينار قد اعتقه في مرضه فجاز الوارثان  
ذلك لم يبيع العبد في شيء وان اوصى بعقوب عبد ثم مات فحج العبد جنازة فدفع لها  
بطلب الوصية وان اوصى بثلاث ماله لرجل وفي تركه عبد فاقر الموصله ان الميت  
عنته في صحته وقال الوارث بل اعتقه في مرضه فالقول للوارث ولا شيء للموصي  
الا ان يفضل شي من الثلث او يقيم الموصل له البينة ان القبول كان في الصحة فان مات  
وبول عند فقال للوارث اعتقني اول وقال رجل على ابيك الف درهم فقال صدقتا  
فان ابيد لسعي في قيمته وقال لا يعتق ولا يسقي **باب** من فعله الوصية ومن لا تقع  
الوصية للقاتل باطلا وجوز ان يوصي المسلم للذي والذي للمسلم ولا يجوز  
للحرى وان اجاز وصا لوارثه وان دخل الحرى بامان فافضى لمسلم او ذي جميع  
ماله جاز وجوز الوصية لام الولد واقرار الموصي لوارثه بالوديعة باطل  
وكذا ان باع شيئا لداوي درهما بعشرة وقالا يجوز بمن مثله وان اوصى لاجبي  
ولو ارثه فللاجنبي نصف الوصية وان اقر لها بدين فهو باطل كله وقال محمد لانكر  
الاجبي لشركة قتل له بالنصف وان اوصى لاهل بيت فلان فهو على نبي ابيه الى بقي  
اب له في الاسلام وان قال لاهل بيتي يدخل فيه ابني وحملي وابنه وزوجه  
اذا كانا لا يرثون منه وان اوصى لغيره فمهم المصنفون عندنا في حبيفة  
والحر والعبد والمدر والاني والمسلم والكافر والسلطان والملك والاجان  
والنارية سوا وعبد محمد ان العبد لا يدخل فيها وان اوصى لاهل بيت فالوصية لكل  
ذي رحم محرم من امراته والذكر والاني فيها سوا فان اوصى لاختانه فالحق  
كل ذات رحم محرم من امراته والذكر والاني فيها سوا وارثه وان اوصى لافق  
فالوصية للاقرب فالاقرب من كل ذي رحم محرم منه يدخل فيه الوالدان والولد  
ويكون للابن نصيبا اذا اوصى بذلك وله عثمان وخالدان وللعلم  
والخاليين فالوصية لعينه عندنا في حبيفة واذا كان له عم وخالدان فلم يصح

والخاليين

٤٩٦  
والخاليين النصف وقال الوصية لكل من ينسب الي افق اب له في الاسلام  
وجوز الوصية للرجل وبالرجل اذا اوصى لاهل بيت من سبعة اشهر من يوم الوصية  
وان اوصى بجارية الاحلها صحت الوصية والاستتار ومن اوصى لولد فلان  
فالوصية بينهما والذكر والاني فيها سوا وان اوصى لورثة فلان فالوصية  
بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن اوصى لزيد وعمر وثلاث ماله فاذا عمر وثلاث  
قال ثلاث كله لزيد وان قال ثلاث ما لي بين زيد وعمر وعمر وميت كان اريد  
لنصف الثلث وان اوصى بثلاث ماله لامهات اولاده وهن ثلاث والفقير  
او المساكين سهم وان قال لاهل فلان فالقياس فلهن ثلثة اشهر من خمسة  
اسهم وان قال لاهل فلان فالقياس ان تكون الوصية لزوجته والاخت  
ان تقع الوصية على جميع من يعق لهم وحمهم وان غير فلان ومما ليكه وان  
اوصى لغيره فلان او لمساكينهم ولا يتامهم ولا عيالتهم او لمن مناهم فان كانوا  
مختصون بعدا فالوصية بين غنيهم وفقيرهم بالسوية وان كانوا الاجانب  
فذلك لحسبهم يعطى الوصى من ثلثتهم وان قال للامل او لا ياتي او القريب  
او الابكار فالارملة كل امرأة محتاجة اريدت من زوجها ومالهها والام  
التي لا زوج لها بكرة كانت او ثلثا صغيرا او كبيرة وعند محمد هي كل  
حارثة بلغت رجومت ولا زوج لها والثلث كل امرأة رجومت كغيرها كانت  
او كبيرة والذكر كل امرأة لم يتكدها رجل صغير كانت او كبيرة وان قال لسا  
بنى فلان او لغيرهم او لعلمائهم او لكتوبهم او لشيئوهم فالشأن والفق  
من خمسة عشر سنة الى ان يصير قسلا الا ان يبلغه الشوط والاسلام مالم يبلغ  
والكل ما بين اربعين الى خمسين الا ان يكون الشيب قد غلب عليه والشيخ من  
حسن الى موته وروى من اربعين واذا قال لعقب فلان او لورثته  
او لوصيته فغيبه اولاده لصلبه اولاد بنيه ان لم يكن اولاد ورثة كل  
من يورث منه وهذه الاما تصح لهم اذا مات فلان قبل الموصل للوصية  
قبل يكون وان كان فلان حيا ولكن لا يكون احد منهم عصفية مع الاس  
وكذا مع من بعد الاقرب فالاقرب وان قال لابي فلان الاثنى منهم فها  
من اولاده الذكر لصلبه دون الاناث ودون بنى الاولاد وقال



ابو يوسف المذكور والانات وهو قول ابى حنيفة الاول فان كن بنا  
مفردة است خلاشي لهن في قولهم وكذا هذا الاختلاف والاختلاف مع الاخوات  
وان قال لولد فلان فانه يقع على الذكر والانثى والواحد والجماعة وان قال  
لبنى فلان وهم قبيلة يحضون يدخل معهم الموالي والخلفاء وان كانوا اباء مفرق  
لا يخلون وان قال لموالي فلان وله موال اعتقهم فالوصية باطلة  
وان كان له موال اعتقهم وموالي اسلموا على يديه والوثة فهم سواي قول  
ابى يوسف وقال محمد بن ابي حنيفة لا غير استحسانا وانما يدخل في موال  
العساق من اعتقهم قبل موته باي وجه كان ومن عتق بعد موته كالمهر  
وام الولد لم يدخل في الوصية وان قال ثلثي لفلان وفلان ثم مات  
الموصي فهو بينهما فان مات احدهما بعد موت الموصي فنصيبه لورثته  
وان مات قبل موته فله نصف الثلث ويسر نصف الورثة الموصي  
وان قال اذ فوالثلي لفلان لنصفه حيث احب او يجعله حيث احب  
فموسى وله ان يجعله لنفسه ولما احب من ولده وقال يعطيه لمن يشاء  
فليس له ان يجعله لنفسه **باب الوصي للمزنان يقيم غير مقام نفسه في**  
**النصرات والوصي بها بعد المات والوصي بالملك العقل ثلثة ايام**  
**قادر على القيام** مما اوصي اليه فهذا لا يقدر وليس لاحد عزله وامين  
عاجز فهذا يقيم القاضي اليه من يمينه وخيار او فاسق فهذا يجب عزله واقامة  
غير مقامه وقبول الوصية شرط لصحتها فاذا اوصي المصل قبل الوصية  
وجه الموصي او غيبته ثم ردها في غير وجهه فليس ذلك برده وان ردها في  
مؤخره وقبول الوصية بالعمل يقع بالوجه وفي الغيبة في حال حيي الموصي  
وبعد موته وقبول الوصية باموال انما يكون بعد الموت فان قبلها  
الموصي له في حال حيي الموصي اذ ردها فذلك باطل والموصي لانه يملك  
الا بالقبول في مسئلة واحدة وهو ان يموت الموصي له في حال حيي الموصي  
او ردها فذلك باطل قبل القبول فيدخل الموصي به في ملك ورثته ومن اوصي  
العبد او كافرا وصبي او فاسقا اخرجهم القاضي من الوصية ويقتب غيرهم  
فان لم يخرجهم حتى عتق العبد واسلم الكافر وبلغ الصبي والفسق

فالوصية

فالوصية اليهم ماضية وليس للقاضي اخراج الوصي من الوصية الا لهؤلاء وغير  
الامين ومن اوصي ابى عبد نفسه وفي الورثة كجار لم تقع واذا اوصي الى مكاتب  
جاز ووصي الاب اخى بمال الصغير من الحد فان لم يوص الاب الى احد فالحد من  
الاب ووصي الجد كوصي الاب عند عدمه ومن اوصي الى اثنين لم يجر لاحدهما  
ان ينصف عند ابى حنيفة ومحمد دفن صاحبه الا في شرك الميت ونحوه  
وطعام الفقار وكسوفهم وردود بيعه بعينها وعتق عبد بعينه والخصم  
في حقوق الميت وان اوصي الى رجل حتى يرجع فلان من الغيبة او يدك ابنه  
فلان فهو وصي الى لك الوقت ولو قال انت وصي ان ميت من مرضي هذا او في شهر  
هذه اوقات غير ذلك الوجه لم يكن وصية له وان اوصي الى رجلين ثم مات  
مالا كان ماله في ايديهما فان طلب كل واحد منهما ان يفرق بطايفة من ماله كان  
ان يفرق حصته منه اذا كان ما يقسم والا كان في يده هذا انما وفي يدك ان يوصي  
ولهما ان يودعا ان شاء وان شهد الوصيان ان الميت اوصي الى فلان معهما  
فالشهادة باطلة الا ان يدعيها المتهود له فان مات احد الوصيين وقدا  
في حيوته الى صاحبه جاز عند محمد وهو قياسي قول ابى حنيفة وترى  
حنيفة انه لا يجوز وبه نأخذ ومن اوصي الى رجل فباع الوصي شيئا من مال  
الميت ولم يعلم بالوصية جاز ببيعة ولم يكن له رد الوصية بعد ذلك  
ومن اوصي الى رجلين خاضعين ولد كان وصيا في كل ماله وفي كل اولاده  
وامورهم وكذا ان اوصي الى واحد في بعض الاموال وبعض الاولاد والي  
الآخر في بعض الاموال وبعض الاولاد كان كل واحد منهما وصي في الكل وقال  
يكون وصيا فيما اوصي اليه لا غير ومن اوصي الى رجل فقبل الوصية في حال  
حيوته ثم مات الموصي فقد لزمته الوصية وان لم يقبل حتى مات الموصي  
فهو بالخيار ان شاء قبل وان سارده وان لم يقبل ولكن باع شيئا من  
التركة او اشترى بعض ما يصلح للورثة او قضى مالا او اقتضاه لزمته  
الوصية وان قال بعد موت الموصي لا قبل ثم قبل جاز قبوله الا ان يكون  
القاضي اخرج من الوصية حين قال لا قبلها **باب الوصي**  
ان يوصي فيما اوصي اليه اطلق ذلك له الموصي او لم يطلق وله ان يذبح



المال مضاربة وبضاعة وتعمل هوبه ويشهد على ذلك اذا عمل به مضاربة  
 وقال محمدان لم يشهد الوصي انه يعمل بالمال مضاربة كان ما اشترى للورثة  
 وله ان يبيع عن وصي الميت لقضاء ديونه من غير حصر العزمه وان لم يكن عليه  
 دين وكان في الورثة صغيرا كان له بيع العقار مع حصته الكبار اذا اذ في ذلك  
 مصلحة في قول في حنيقة وان كان لهم كجار لم يكن له بيع العقار كان في الورثة  
 كبتة فائت لم يكن للوصي ان يبيع عقارا من مال الميت وللأب والوصي ان يكتب  
 عند الصغير وليس لها ان تعيقا على مال ولا يجوز بيع الوصي ولا شراؤه الا من  
 الثمن او ما يعاين فيه والوصي ان يحال بمال اليتيم وله ان يصر فيه وصي الاخ  
 والعم والام في الصغير والكبير الفات بمنزله الأب في الكبير الفات  
 ومقاسمة الوصي له عن الورثة جائز فان قاسمه واعطا الوصية وامسك الصيب  
 الورثة ففناع لم يرجع على الوصي بشي ومقاسمته الوصي الورثة عن الوصي له  
 باطلة فان قام الورثة واخذ نصيب الوصي له ففناع من يده رج الوصي له بثلاث  
 ما بقي فان اوصى بحصة فقام الوصي الورثة وهلك ما في يده رج عن الميت من ثلث  
 ما بقي وكذا ان دفعه الى رجل حج به ففناع من يده وقال ابو يوسف  
 ان استغفر الثلث لم يرجع بشي وقال محمد لا يرجع بشي في الوجهين فان اوصى ان  
 يبيع عبدا ويتصدق بثلثه على المساكين فباعه الوصي وقبض الثمن ففناع  
 من يده واستحق العبد ضمن الوصي ويرجع فيما ترك الميت فان قسم الوصي للزكاة  
 فاصاب صغيرا من الورثة عبدا فباعه وقبض الثمن واستحق العبد  
 رج في مال الصغير ورجع الصغير حصته على الورثة واذا قسم الوصي  
 المال من الورثة وهم صغيرا لم تجز قسمته وان كان بعضهم صغيرا وبعضهم  
 كبيرا فقام الكبير واعطاه حصته وامسك حصته الصغير جاز فان  
 ادرك الصغير وادعى على الوصي ما لا فقال انفقت عليك صدق وفي  
 نفقة مثله في ملك الممن ولا يسأل الوصي ان ياكل من مال اليتيم فرضا ولا غير  
 وله ان يبيع لنفسه من متاعهم ان كان ذلك حراما وان لم يكن فيه  
 حرام يجوز قال محمد لا يجوز وان كان حراما لهم واذا كت كتاب الوصية  
 على وصي كتب كتاب الوصية على حرة واذا شهد الوصيان لوارث صغير

نسخة من مال

بشي من مال الميت او غير فشهادتها باطلة وان شهد الوارث البكر  
 بشي من مال الميت لم تجز ومن غير مال الميت جاز وقال لا يجوز زهادتها  
 في الوجهين وان شهد رجلان رجلين على ميت بالف وشهدا المشهود لهما  
 الشاهدين بمثل جازت الشهادة فان كان كانت شهادة كل فهو للاختصاص  
 الف لم تجز شهادتهما والله تعالى اعلم اذا مات الانسان سدا من تركه بميز  
 دفعه ثم قضا ديونه ثم ينفق وصاياه من ثلث ما تبقى بعد الكفن والدفن  
 ثم يقسم الباقي بين ورثته يعطى منهم ذوات الفرائض ما قد رآهم بالكفا  
 والسنة المشهورة او اجماع الامة ويصرف الفاضل منهم ان كان اقرب حسب  
 النسبية ان كانوا الى مولى العتاقة ان لم تكن عصبة لسي او مولى ذوي  
 الاصهار ان لم يكن عصبة منهم فان لم يكن احد من ذوي فريضة وعصبة تصرف  
 الى ذوات الاحكام ثم مولى الموالاة عند عدم من تقدم ثم المقر له بالنسب لم  
 ثبت لفقد المتقدمين ثم الوصي له بجميع المال ان لم يكن وارث ثم يوضع  
 في بيت المال ان لم يكن احد من ذوي فريضة وعصبة ففصل سببا استحقاق  
 الميراث شيان لسبب كالرحم وسبب كالأزواج والولاء وسبب كالأزواج  
 اربعة الكفر والرق والقتل مباشر بغير حق عمدا او خطأ واختلاف  
 الذارس دار الاسلام ودار الحرب ودار الكفر ودار الكفر اذ ان  
 كل واحد منهما محاربا للآخر ولا يرث الكافر من المسلم بالاجماع وكذا  
 المسلم من الكافر الا عند معاوية ومعاذ بن جبل فصل الجمع على نوريتهم  
 من الرجال عشرة للابن وابن الابن وابن سفل والاب والجد اب وان علي  
 والاخ وابن الاخ وان تز والعم وابن العم وان يعطى والزوج ومولى النعمة  
 وهو المفق ومن النساء سبع البنت وبنات الابن والام والجد والاخت وبها  
 النعمة **فصل** الفروض المذكورة في كتاب الله ستة نصف ونصف  
 ونصف فاحصا بالنصف خمسة البنت وبنات الابن عند عدم الاب والاخت  
 اب كذلك والزوج عند عدم الولد وولد الابن والربع الزوج مع الولد  
 او ولد الابن والزوجات عند عدمها والثلث للزوجات مع الولد  
 او ولد الابن والثلثان لكل اثنين هكذا من فرضه النصف الا الزوج

٦  
 ١  
 ٢  
 ٣



والثالث الام اذا لم يكن للميت ولا ولد ابن ولا اثنان فصاعدا من الاخوة والاخوات  
من اي جهة كانوا وتعرض لها في مسئلتين قلت ما تبقى بعد فيصير ثلثها سدسها  
وللموعدة الثلث والام ثلث ما تبقى بعد ما فيصير ربعها والباقي الاب فيهما وعند ابن  
عباس الام الثلث فيهما كما في غيرهما والثالث ايضا للثلاثين فصاعدا من اولاد  
الام سواء فيهم الذكر والانثى والسدس فرض سبعة كل واحد من الابن  
مع الولد وولد الابن والام لابنين فصاعدا عند عدم الام والجد عند  
عدم الاب مع الولد وولد الابن ولبنت الابن مع البنت والاخوات  
مع الاب لاخت لاب وام والواحد من ولد الام ذكر كان وانثى  
**صلح** وهو ثلثان حج ثلثان وحج حرمان حج النقص  
لا يراد الا على ثلثة الزوج والزوجة والام وحج الحرمان يراد على  
اكل الاعلى ستة الاب والابن والزوج والام والبنت والزوج مع الام  
الا بعد تسقط بالاقرب في جهة واحدة كما ان ابن يسقط بالابن والا توري  
"حج الاضعف في العتوبة وكذا الاقرب الابد وتسقط الجدات كلها  
الا بويه والامية بالام والاجداد بالاب وكذا الجدات من قبله والقرن  
حج البوذي وتسقط اولاد الاب والام وهم بنو الاعيان بالابن والاب  
وفي الجد اختلاف وتسقط اولاد الاب وهم بنو العلل بها ولا يلاح لاب  
وام وتسقط اولاد الام وهم بنو الاحصاف بالولد وولد الابن والاب  
والجد بالاشاق واذا استعملت البنات الصلبيات الثلاثين سقطت بنات  
الابن الا ان يكون معهن او باراضهن او امقل منهن ذكر فيقصرهن والاخوة  
لاب مع الاخوات لاب وام كذلك الا اذا كان معهن اخ فيقصرهن **صلح**  
في صور بنات الابن رجل مات وترك ثلث بنات ابن بعضهن اسفل من بعض  
وثلث بنات ابن ابن بعضهن اسفل من بعض ان يكون لابن الميت ابن وابنه  
ابن وابنته لابنه ابن وابنته لم ماتوا البنون وبنو البنات وثلث بنات  
ابن ابن بعضهن اسفل من بعض على هذا المثال فالعليان من الفريق الاول لا يتها  
احد والوسطى من الفريق الاول يوارثها العليان من الفريق الثاني والسفلى  
من الفريق الاول يوارثها الوسطى من الفريق الثاني والعليان من الفريق الثالث

و

وعلى هذا يخرج الباقي وحكم المسئلة العليان من الفريق الاول مع العليان من الفريق  
الثاني السدس بكله الثلثين ولاشي للبقا وان كان مع واحدة منهن اخ فان كان مع  
العليان من الفريق الاول فالمال بينهما وبين اخيهما المذكور مثل حظ الانثيين  
ولاشي للبقا وان كان مع الوسطى من الفريق الاول فالنصف العليان من الفريق  
الاول بالفرض والباقي بين الوسطى من الفريق الاول والعليان من الفريق الثاني  
مع العلام للذكر مثل حظ الانثيين ولو كان العلام مع السفلى من الفريق  
الاول فالنصف العليان من الفريق الاول بالفرض والسدس الوسطى من  
الاول مع العليان من الفريق الثاني فكله الثلثين والباقي بين العلام وبين  
السفلى من الفريق الاول مع الوسطى من الفريق الثاني فمنى كالوسطى من  
الفريق الاول وان كان مع الوسطى من الفريق الثاني فالنصف للعليان  
من الفريق الاول مع العليان من الفريق الثاني فالنصف للعليان من الفريق  
الاول بالفرض والسدس الوسطى من الفريق الاول مع العليان من الفريق  
الثاني والباقي بين العلام وبين السفلى من الفريق مع توارثها مع  
من فوقها ممن لم يات بالفرض شيئا والعليان من الفريق الثالث كالوسطى  
والسفلى من الفريقين والوسطى من الفريق الثالث كالسفلى من الفريق  
الثاني وان العلام مع السفلى من الفريق الثالث فالعليان من الفريق الاول  
الفرض والوسطى توارثها السدس والباقي بين العلام والسفلى من الفريق  
الثالث مع من فوقها ممن لم يات بالفرض شيئا وان كان مع كل واحد منهن علام  
فالمال بين العلام والعليان من الفريق الاول للذكر مثل حظ الانثيين ولاشي  
للبقا **صلح** في الجدات وهن كثير بنات لك وبنات لابك  
ونبات لأمك وكذا ما على الكل وارثات الا التي دخل في نسبها بين امين  
كام اب الام او اولادهن بالبراث اقر بهن الى الميت فاحدة من جدتين كاحدة  
من جهة واحدة في قول محمد كاحدتين في قول من حرمه شمس كأمراة لها بنت  
بنت وابن ابن فزوجت بنتها من ابنها حجات بولد فبنت المرأة لهذا الولد  
ام ام ام وام اب اب فبنت الجدة اذ احادها حدة اخرى كان السدس بينهما نصفين  
في قول من يورث اثلاثا في قول محمد وقد يجمع في الجدات فاسدات لا يرثن وصح



الوارثات كم تقع بازايهن من الفاسدات فالطريق فيه ان ياخذ العدد الذي سلت  
عند يمينك ثم ينقص منه اثنين فتأخذهما بيسارك ثم تضعف ما اخذته بيسار  
بعد ما بقي في يمينك فما بلغ فهو عدد الوارثات والساقطات جميعا فاذا اخذت  
منه الثلث للصحيحات بقيت واحدة فاسدة واذا سلت عن رابع جدات فانك ايضا  
ما في يسارك وهو اثنان بعد ما في يمينك وهو اثنان ايضا فتبلغ ثمانية فخذ  
اربعا منهن صحيحات والباقي فاسدات ايضا واذا سلت عن خمس فانك ايضا اثني  
ثلاث مرات فتبلغ ستة عشر خمس منها صحيحات والباقي احدى عشر فاسدات وعلى هذا  
قصر الجدات الوارثات والساقطات من قبل الام ولم يهن من قبل الاب  
نصف مجموع عدم الصححات والفاسدات بعد التمييز وهذا النصف  
يمسك والنصف بيسارك ثم اجعل واحدا من العدد الذي سلت عنه ما اخذته  
بيمينك صحيحا وما بقي فهو للساقطات من قبل الام واجعل ما اخذته بيسارك الى تمام  
عدد الصححات صحيحة فما بقي فهو الساقطات من قبل الاب مثله اذا وقعت باز  
خمس جدات صحيحات احدى عشرة جدات فاسدات واردت اذان تعرف كم هن  
من جهة الاب وكم من جهة الام فنصف جهة الام واحدة صحيحة مجموعها وهي  
سنة عشر واجعل ثمانية منها من جهة الام وثمانية من جهة الاب ثم ارفع من  
جهة الام واحدة صحيحة والسبع الباقيات فاسدات وارفع من جهة الاب اربع  
صحيحات والباقيات اربع فاسدات وفن على هذا الصححات الوارثات كيف  
تنسبهن الى الميت على اقرب ما يمكن فالطريق فيه ان تأخذ العدد بيدك وتكتب  
الكل الى الميت على لفظ الاناث ثم تجعل في كل من تدل ابي من ذكر حتى ياتي على  
لفظ الجميع مثاله اذا سئلت عن خمس جدات صحيحات وارثات متحدرات  
كيف تنسبهن الى الميت على لفظ الذكوات اقرب ما يكون فقل احدى ام ام  
ام ام ام الميت والثانية ام لهما ام ام ام ابيه والثالثة ام ام ام  
ابيه والرابعة ام ام اب اب ابيه والخامسة ام اب اب اب ابيه  
**باب العصيات** العصيات النسبية انواع ثلثة عصبية بنفسه  
وعصبية بغير وعصبية مع غيره فالاول كل ذكر تلازمه الذكورة ونسبته  
الى ان ينتهي الى الميت كالابن وابن الابن والثاني كل انثى تصير عصبية بذكر

نورها

وهن أربع البنت والابن وبنت الابن وابن الابن والاخت لاب وام باجرها والاخت  
 لاب مع الاخت لاب وام فمقتا انقرت بنت الصليبه اخذت ابنه الابن الواحد  
 فصا عدا معها السدس فكله الثلثين وكذا الاخت لاب مع النى لاب وام سم  
 العصبه نفسه الاقرب من جلسه للابن ثم بنوا الابن وان سفلوا ثم الات ثم الجد  
 اب الاب وان على الاختلاف الذي ياتي من فضله ثم الاخ لاب والتم بنوا الاخ لا  
 وام ثم بنوا الاخ لاب ثم بنوهم على هذا الترتيب ثم النعم لاب وام ثم النعم لاب  
 ثم بنوا النعم لاب ثم بنوهم وكذا نعم الاب ونعم الجد على هذا الترتيب فالجامل  
 ان بني الابن وان بعدوا واولى من بني الاب وهم الاخوة وان قرنوا وبني الاخوة  
 وان بعدوا واولى من بني الجد وهم الاعمام وان قرنوا فاذا لم يكن عصبه  
 من النسب فنزل العتاقه لمن كان عصبه ثم عصبته على الترتيب الذي ذكرنا  
**صل** الجد يقوم مقام الاب عند عدم الاب في حق الارث والحجب حتى  
 يرث معه من يرث مع الاب وحجب به من حجب بالاب وهو الاب وهو نول اني  
 التدثيق رضى الله تعالى عنه رحمه اخذ ابو حنيفه رحمه الله وعن ابى بكر بن القليل  
 روايتان وهما زوجه ابوان وامراه وابوان في رواية الام ثلث جميع المال  
 وفي رواية ثلث ما بقى وقال زيد ابن ثابت رضي الله عنه الجد يقوم مقام  
 الاب عند عدم الاب في حق ارث الاول وحجب الاخوة والاخوات لاب وام اولاب  
 سوا كانوا اذكورا او اناثا ويختلطين ما دامت المقاسمه حيا له من ثلث  
 جميع المال فان كانت المقاسمه ساهله باذا انتقص نصيبه من الثلث فضل له  
 ثلث جميع المال ومنها ان يحمل الاخوات المنقرعات مع الجد عصبته الا في سلة  
 الاكذوبه وصورتها اذا ماتت الامراه عن زوج وام وجه واخت لاب وام  
 فلزوج النصف وللام الثلث ولجد السدس وللخت لاب وام النصف  
 ثم ما اصاب الجد مع الاخت فيقسم بينهما للذكر مثل حظ الانثيين اصل المسئلة  
 ستة وعالت الى تسعة وصار نصيب الزوج في المال الثلث واما حصل  
 الاخت صاحبه فرض للصدوق لانه يعذر رجلها عصبه بافرادها اظم  
 يبق من المال شي ولا وجه الى المقاسمه لا سقا نصيب الجد من السدس  
 وتسمية المسئلة بالاكذوبه لسد رمذه فيه فيها ولو كلفوا واقعه امرأة



امراة اكدرية ومن اصوله ان يعتد باولاد الاب مع اولاد الاب والام لاطها  
 نصيب الجد ثم ما اصاب اولاد الاب يردون الى اولاد الاب والام وان كانوا  
 ذكورا او مختلطين فان كانوا اقالا ان كن سنان فصاعدا يردون الى تمام العتق  
 وان كانت واحدة يردون الى امام النصف ومنها انه اذا كان مع الجد اطفال الف  
 يعطى اطفال الف ايضا من ذرايعهم ثم ينظر الى ثلثة اشياء سدس جميع المال وثلث  
 مابقي والمقامه فاي ذلك خير له يعطيه ومنها ان يحمل البنت كغيرها من اطفال  
 الف ايضا ومنها انه نوي تقصيل الام على الجد وهذا كله اذا بنو يوسف ومحمد مسائل  
 الجدت وزول على ست مسائل اخداها ام وجد واخت وام على قول ابي بكر الام الثلث  
 والباقي للجد ولاشي للامخت وفي قول زيد للام الثلث والباقي بين الجد واخت  
 للذكر مثل حظ الانثيين وهذا المسئلة تسمى حرفا وحجابه وعثمانية ومشرية  
 والثانية زوج وام وجد واخت لاب وام على قول ابي بكر الجواب ما ذكرنا في الاخت  
 للزوج النصف والام ثلث جميع المال في رواية وفي رواية ثلث مابقي والباقي  
 ولاشي للاخت وعلى قول زيد الجواب ما ذكرنا وهذا المسئلة الاكدرية والثالثة  
 زوج وام وجد واخت لاب وام على قول ابي بكر الجواب ما ذكرنا الاخت وعلى قول زيد  
 للزوج النصف والام الثلث والباقي للجد ولاشي للام والاربعه امراة وام رجل  
 واخت لاب وام على قول ابي بكر للمرأة الربع وللأم ثلث الباقي للجد  
 ولاشي للاخت وعلى قول زيد للزوج حصة الربع والام ثلث جميع المال والباقي بين الجد  
 والام للذكر مثل حظ الانثيين والخامسة زوجة وام وجد واخت لاب وام على  
 قول ابي بكر الجواب ما ذكرنا في الاخت وعلى قول زيد للزوج حصة الربع والام ثلث  
 جميع المال والباقي بينهما نصفان والسادسة بنت وجد واخت لاب وام على قول  
 ابي بكر للثالث النصف والباقي للجد ولاشي للاخت وعلى قول زيد للثالث النصف والام  
 بينهما للذكر مثل حظ الانثيين **مسألة** والمعتق لا يرث من المعتق والمعتق يرث  
 من المعتق بالاجماع فاذا مات المعتق عن صاحب فرض ومعتق فله صاح الفرض فرضه  
 والباقي للمعتق وان مات عن معتق لا غير فالمال كله للمعتق والولا لا يرث وانما يورث  
 لاقر بعصبة المعتق مثاله مات المعتق عن ابن وبنت ثم مات المعتق فالولا كله للام  
 دون البنت ولومات عن ابن واب ففقد في حليقة المال كله للابن وقال السدس للاب

والباقي

والباقي للابن ولومات لبعض عصبة المعتق والولا لاقر بعصبة المعتق مثاله  
 فان المعتق عن ابنين ثم مات احدا الابن عن ذرايعه المعتق فالولا كله لابن  
 المعتق ولاشي لابن ابنه وان مات المعتق وتترك ابنته المولى واربعة بنو ابنه  
 الاخر فالولا بينهم اسداسا واذا اعتق ذ وعزم محرم ملكه كان ولان له مثله  
 بلسان اشترت احداها اباهما عتق على ما ولومات الاب وكان الثلثان لها  
 بحكم الفرض والثلث الباقي للمشرية بحكم التعصيب **مسألة** واذا اتساع  
 العصبية فالباقي بينهم على النوا اذ الفرد كان الكل له حتى اذا كان لابن واحد  
 كان المال كله له وان كانا اسين فهو بينهما وكذا لك المله فصاعدا ونحو البنية  
 عند عدم البنات كالبنين وكذا الاخوة بنوا الاعيان والعلات الواحد  
 منهم يفر بجميع المال والاشيين فصاعدا يقتسمان واذا كانوا ذكورا وانافا  
 تحت طين متساوين كان المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ولا تنقأ  
 غير هذا الفرق الاربع زكوة تضم مع ابائهم والاعمام وبنوهم وسائر العصبية  
 تكون حصصه العصبية لهم دون اخوانهم **مسألة** وقد تختلف احوال بعض  
 حتى ان الاب بلبنة احوال في حال هو صاحب فرض وهو ما اذا كان للميت ابن  
 وابن ابن وفي حال عصبة وهو ما اذا كان للميت عصبة او بنت ابن والام ثلثة  
 احوال ايضا في حالها ثلث جميع المال وفي حال السدس وفي حال ثلث مابقي  
 كما عرف وللزوج حالتان النصف والربع والمرأة الربع والثلث ومشاركة  
 الفزاب والاخوات والبنات النصف والمشاركة في الثلثين ونحوها واذا اجمع  
 جهتا فرض وتعصيب في حق شخص واحد ورث بالجهتين جميعا مثاله ابنام  
 للميت احدهما اخ وام فالسدس كله هوام اذا كان احدهما معتقه

### باب الرد الفاضل عن ذوى السهام

الرد الفاضل عن ذوى السهام اذا لم تكن عصبة يرث عليهم بقدر سهامهم الا  
 الزوج والمرحكة وهو مذهب عمر وعلي رضي الله عنهما وبه اذا بنو حليقة وعصبة  
 وقال عثمان رضي الله عنه يرث على الزوج والزوج ايضا وقال زيد بن ثابت  
 الفاضل عنهم يوضع في ثلث المال وهو من هب الاوراعى ومالك والشا  
 وطريق يصحح مسائل الرد ان تنظر ان كان الرد على جميع من في المسئلة عمل  
 مبلغ سهام المسئلة مبلغ سهام الرد فنقول اصل المسئلة من كذا وعاء



七

تتساو لهم بالميراث اذا اجتمعوا النصف الاول ولايتبر فيه اسباب الترجيح كالقرب  
وعين حتى اذا كان النصف الاول اولي بالميراث سواء كان اقرب او أبعد ثم النصف الثاني  
ثم النصف الثالث ثم النصف الرابع وفي النصف الواحد اذا اجتمعوا يتبر فيه اسباب  
الترجيح كالقرب وغيره **صل** في النصف الاول اولاهم بالميراث اقربهم الي  
الميت فان استووا في القرب فمن كان ولدا لوارث فهو اولي ومغني ولد الوارث  
ولد صاحب فرض او عصبته فاما ولد ولد الوارث فهو اولي فالصحيح  
انه ليس باولي مثاله بنت بنت بنت وبنت بنت بنت وبنت بنت بنت فاما ما اصفاه  
لاستوائهما في القرب بنت بنت بنت وبنت بنت بنت ابن فبنت بنت بنت  
اولى لانهما اقرب بنت بنت بنت وبنت بنت بنت ابن فبنت بنت الابن اولي اولي  
لانها ولد الوارث بنت بنت بنت بنت بنت وبنت بنت بنت فاما ما بينهما  
نصفان وهذا اذا اتفق الاباء والامهات فان اختلف بن فعداني يوسف  
يعتبر ابدانهم وعند محمد يعتبر العدد من ايداهم والوصف من البطن كذا  
اختلف ويجعل ذلك البطن على عدة ولده ويقسم المال عليه ما اصاب كل  
نظر فلولد مثاله بنت بنت بنت وبنت بنت بنت فعداني يوسف المال  
بينهما نصفان وعند محمد اثنا ثلثا لثلاث بنات بنت ابن ابنت والثلث لبنت  
بنت ابنت كانه مات عن ابن بنت وبنت بنت ثم ما اصاب بنت ابنت  
فولدها وما اصاب بنت ابنت فولدها كسا ابن بنت وابنت بنت فعداني يوسف  
الجواب ظاهر وعند محمد حسم المال لابن بنت ابنت واربعه احماسه  
لبنتي الجد كانه مات عن ابني بنت وبنت بنت ثم ما اصاب بنت ابنت  
فولدها وما اصاب ابني ابنت فولدها وكذا ان اختلف بطن ثم يقسم على  
البطن الثاني الى ان يلحق مثاله بنت بنت بنت وبنت بنت ابن بنت  
فعداني يوسف الجواب ظاهر وعند محمد حسم المال لبنت بنت ابنت وثلثي  
اربعه خماسه لابن ابن ابنت وثلثه اربعه احماس لبنت ابن ابنت **صل**  
في النصف الثاني اولاهم بالميراث اقربهم الى الميت اذا كان لاب الميت  
من قبل الاب وجد من قبل الام ولا من قبل الام والام الميت كذلك يقسم المال بينهما اثلثا  
ثلثاه لقربته من قبل ابيه والثلث لقربته من قبل الام وما اصاب امه  
الاب يقسم اثلثا ثلثاه لقربته من قبل ابيه والثلث لقربته من قبل امه







وضربا في اصل الفريضة وذلك ثلثة فصارت ثلثة في اصل الفريضة وذلك ثلثة  
 معرفة النسيب انه كان للام سهم ضربا فيما ضرب في اصل الفريضة وذلك ثلثة  
 فصارت ثلثة لتستقيم عليهم والاصل الثالث تكسر السهام على البعض ويمن عددهم  
 ويمن سهمهم موافقة فالوجه في ذلك ان ترد عددهم الى الجزء الموافق وتضرب  
 وفق عددهم في اصل الفريضة وعولها ان كانت عالية فما اجتمع صحت منه المسئلة  
 مثاله امر ستة اعمام اصل المسئلة من ثلثة اسهم للام ليستقيم عليها والباقي  
 للاعمام امر عليهم فيسدددهم وسهامهم موافقة بالنصف ورددنا عددهم  
 الى الجزء الموافق وذلك ثلثة وضربا في اصل الفريضة وذلك ثلثة فصارت  
 ثلثة منها تقع المسئلة وطريق معرفة النسيب انه كان للام سهم ضربا فيما  
 ضربا وذلك ثلثة فصارت ستة لتستقيم عليهم واما الاربعة التي في الرؤس  
 مع الرؤس احدى ان تنكسر السهام على عدد من متساويين او على ثلثة اعداد متساوية  
 لا يزيد على هذا فالوجه في ذلك ان يكفي باحد الاعداد وتضرب في اصل الفريضة  
 وعولها ان كانت عالية فما اجتمع صحت منه المسئلة مثاله زوجان واخا  
 لاب وام اصل المسئلة من اربعة اسهم للزوجين انكسر عليها والباقي للامور  
 انكسر عليها فالوجه في ذلك ان تضرب احدا العددين في ذلك اربعة فصارت اربعة  
 منها تقع المسئلة وطريق معرفة النسيب انه كان للزوجين سهم ضربا فيما ضربا  
 وذلك اثنان فصارت اثنان فكان للاخوين ثلثة ضربا فيما ضربا وذلك اثنان  
 فذلك ستة لتستقيم عليهم والاصل الثاني ان تنكسر السهام على عدد من غير متساويين  
 لكنهما متساويان او ثلثة اعداد غير متساوية لكنهما متساوية فالوجه في ذلك  
 ان يكفي باكثر الاعداد لان الجزء اقل في الكل وتضرب في اصل الفريضة  
 وعولها ان كانت عالية فاذا اجتمع صحت منه المسئلة مثاله خمس جذات واربع  
 وعشرون عما اصل المسئلة من ستة اسهم للجذات انكسر عليها واربع  
 للبيات صحت لهم والباقي للاعمام انكسر عليها وعدد الجذات والبيات متساويان  
 في عدد الاعمام فاكفينا باكثر الاعداد وذلك عشرون وضربا في اصل الفريضة  
 وذلك ستة فصارت اربعة وعشرون منها تقع المسئلة وطريق معرفة النسيب  
 والاحاد ان ينظر الى ما كان لكل من اصل وتلعبه الى عدد رؤسهم مفردا  
 ثم تاخذ هذه النسبة من عدد رؤس الكل بعد الاختصار فصارت اربعة فكان لكل

واحد

واحد من والاصل الثالث ان تنكسر السهام على عدد من غير متساويين  
 ولا متساويين لكنهما متوافقين فالوجه في ذلك ان توافق بينهما وتاخذ وفق  
 احدهما وتضرب في الآخر فما اجتمع تضرب في اصل الفريضة وعولها ان كانت  
 عالية فما اجتمع صحت منه المسئلة وان انكسر السهام على اعداد غير متساوية  
 ولا متساوية لكنهما متوافقة فالوجه في ذلك ان توافق كسرا لاعداد وتوافق  
 العدد من الآخرين ثم تاخذ وفق احدهما وتضرب في الآخر فما اجتمع توافق بينهما  
 ويمن العدد الموقوف ثم تاخذ وفق احدهما وتضرب في الآخر فما اجتمع تضرب  
 في اصل الفريضة وعولها ان كانت عالية فما اجتمع صحت منه المسئلة  
 مثاله غير جذات وخمسة عشر عما اصل المسئلة من ستة اسهم للام  
 انكسر عليها والباقي للعلم اصح له ويمن عدد الجذات والبيات موافقة للعلم  
 فضربا خمس احدهما في الآخر فصارت ثلثون وضربا ثلثين في اصل الفريضة  
 وذلك ستة فصارت اربعة وعشرين ومنها تقع المسئلة وطريق معرفة النسيب  
 ما قلنا وطريق معرفة افراد واحدا ما بينا اما طريق طلب الموافقة  
 بين العددين من الاكثر من الجانبين الى ان يعني لاف الاكثر على السواء ثم  
 تنظر الى المعنى ان كان المعنى واحدا ظهر ان الموافقة بينهما وان كان المعنى  
 اكثر من واحد ظهر ان بينهما موافقة بالنصف وان كانت النسبة بالثلث  
 ظهر ان بينهما موافقة بالثلث وهكذا قياسه مثاله سبع وعشرون  
 واربعون نقسما سبعة وعشرين من خمس واربعين تبقى ثمانية عشر من  
 سبعة وعشرين تبقى تسعة ثم نقصا تسعة لا يبقى شيء ثم خذ واحدا من التسعة  
 فالنسبة الى تسعة فكانت النسبة بالتسع فظهر ان بينهما موافقة في التسع  
 والاصل الرابع ان تنكسر السهام على عدد من غير متساويين ولا متساويين  
 ولا متوافقين لكنهما متباينين فالوجه في ذلك ان تضرب احدا العددين  
 في الآخر فما اجتمع تضرب في اصل المسئلة وعولها ان كانت عالية فما اجتمع  
 صحت منه المسئلة مثاله جذة وزوجتين وخمسة اعمام اصل المسئلة  
 من اثني عشر سهم للجذة مع عليها وثلثة للزوجين انكسر عليها والباقي  
 للاخوة انكسر عليهم فاضرب اثني عشره فصارت اربعة وعشرين في  
 اثني عشر فصارت اربعة وعشرين من ثلثة اعمام اصل المسئلة وطريق معرفة



والا افراد ما بيننا **فصل** في المناخنة اذا مات بعض الورثة قبل قسمة  
التركة فالوجه في ذلك ان تصح فريضة الميت الثاني ثم تنظر الى نصيب  
الميت الثاني من فريضة الميت الاول ان يستقيم على فريضته فهذا مالا  
يحتاج الى ضرب وتصح مثال روح وبنت وعصبة ثم ماتت البنت عن  
روح وعصبة فريضة الميت الاول من اربعة لحاجتنا الى ربع ونصف  
وما بقي الربع للروح سهم والنصف للبنت سهمان والباقي للعصبة وفسر  
الميت الثاني من اثنين كحاجتنا الى النصف وما بقي النصف للروح سهم  
والباقي للعصبة ونصيب الميت الثاني من فريضة الميت الاول سهمان يستقيم  
على فريضته وبين فريضته ونصيبه من فريضة الميت الاول فما اجتمع وكذا لو مات  
فصل ورثة الميت الثاني ونصيبه يستقيم على فريضته فهذا مما لا يحتاج  
الى ضرب وتصح ان كان نصيبه لا يستقيم على فريضته وبين فريضته  
ونصيبه من فريضة الميت الاول موافقة فالوجه في ذلك ان تصح وقف  
فريضته في فريضة الميت الاول فما اجتمع تحت منه المسئلة مثاله  
روح وبنت وعصبة ثم ماتت البنت عن روح وبنت وعصبة فريضة  
الميت الاول من اربع كحاجتنا الى ربع ونصف وما بقي الربع للروح سهم  
والنصف للبنت سهمان والباقي للعصبة وفريضة الميت الاول موافقة  
فاضرب وفق فريضتها وذلك اثنان في فريضة الميت الاول فصا اربعة  
فصار ثمانية وكان للروح نصيبه من فريضة الميت الاول سهم ضربا في  
اثنين فصا اثنان وكان للبنت سهمان ضربا في اثنين فصا اربعة  
لستقيم على فريضتها وكذا لو مات بعض ورثة الميت الثاني ونصيبه  
لا يستقيم على فريضته وبين فريضته ونصيبه من فريضة الميت الاول  
او فما تصح منه فريضته فما اجتمع تحت منه المسئلة مثاله روح وبنت  
وعصبة ثم ماتت الروح عن امرأة وبنت وعصبة فريضة الميت الاول  
من كحاجتنا الى ربع ونصف وما بقي الربع للروح سهم والنصف للبنت  
سهمان والباقي للعصبة وفريضة الميت الثاني من ثمانية الثمن للمرأة  
سهم والنصف للبنت اربعة والباقي للعصبة ونصيب الميت الثاني  
من فريضة الميت الاول سهم لا يستقيم على فريضته فاضرب من نصيبه

في فريضة الميت الاول وذلك اربعة فصا اثنان وثلاثين وكان للبنت نصيبها  
من فريضة الميت الاول سهمان ضربا في ثمانية فصا ثمانية لستقيم على فريضته  
وليس بينهما موافقة فاضرب فريضة في مبلغ الفريض التي قبلها فما اجتمع تحت  
منه المسئلة **فصل** المسائل المتفرقة الحسين يث ويورث اذا  
استعمل عن الولادة والاستمالة ان يحرك عصفوا او يسمع منه ضراخ او بكاء او سكا  
واذا خرج اكثر حيا ومات يث ويورث وان كان اقل لا يث ولا يورث  
واذا مات الحامل يوقف للحمل مائة اربعة شمس عند الحليفة واثنان عند  
ابن يوسف وابن واحد عند محمد فان كان مع الحمل من لا يث بالفرص لا يدفع  
اليه شي حتي يظهر ان الحمل سقط ام ولد وان كان معه من لا يتغير فريضته  
يدفع اليه اقل النصيبين ويوقف الباقي ومن مات عن ابن وامرأة حامل عند  
ابن حليفة يدفع الى الابن خمس المال بعد ثمن المرأة وعند ابن يوسف الثلث وعند  
محمد النصف واذا مات المرد او قتل او حو دار الحرب فكسبا اسلامه  
لورثة المسلمين وكسب رده في عند ابن حليفة وعندهما ميراث ايضا  
وان ارد الزوجان معا فولدت الزوجة لاقل من ستة اشهر او اكثر فالولد كاف  
لا يث والكر كملعة واحدة يث بعضهم من بعض مثلا بجوسي مات وله ابن بجوي  
وابن ضرائي وابن يهودي وابن عابد وان وابن دهرى فالكل سريون منه سواء اذا  
تزوج الجوسي بامه او ابنته وماتت لا يثان بالزوجية ويثان بالامية والبنت  
وكذا ميراث النكحة التي جرت فيها التفريق من ذوات المحارم والزناح وغيرها  
واذا مات واحد من ورثة المفقود يوقف نصيب المفقود لا على ملكه حتي لا يقضي  
دونيته وانما يوقف ليتبين انه حي او ميت فاذا ثبت موته رد نصيبه الموقوف  
على ورثة الميت الاول ويكون ماله لورثته الاحياء الاموات قبل ذلك ومن محمد  
ان المفقود حي ميت حي في مال لنفسه ميت في مال غيره واذا مات ولد الملاءنة  
بعد التفريق فتركة كلها لامه بالعرض والفرحان لم يترك وارثا سواء ما دون  
الاب وكذا ولد الزنا واذا ادعى اثنان لسبب اللقيط ثبت لسبه منهما  
ورثامنه ميراث اب واحد وهو يث من كل واحد منهما ميراث  
ابن كامل وكذا ان ادعى امرأتان ثبت نصيبه منهما من الميراث كما قلنا  
في الرجلين وهذا عند ابن حليفة وقال لا يثبت لسبه من امرأتين اصله



والغنية والهذمي اذا ماتوا جميعا معا اولادهم مات اولادهم من بعض  
وميراث كل واحد منهم لو رثته الاحياء وعن علي وان منعوا انه يقتل الاحوال  
ويجعل كل واحد منهم مات اولادهم الثاني ثم الثالث ويقسم المال على من جعله حيا حتى اذا  
كان الميت اثنين كان لها الثلثة اما ان يموت الاول ثم الثاني او يموت الثاني ثم  
الاول او يموت معا وان كانوا ثلثة فلم يسم ستة احوال يجعل كل واحد من الاول مات ثم  
الثاني ثم الثالث او يجعل كل واحد من الاول والثاني معا وتبقى الثالث وتبقى الاول  
والثاني او ماتوا جميعا معا على هذا القياس الباقي والنفق المشكل يثبت نصيب  
البنات عند ابي خليفه وعندهما يثبت نصف نصيب الذكر ونصف نصيب الابي  
فاذا مات عن ابن وبنتين وقال ابو يوسف انثى ثلثة من سبعة والابن اربعة وقال  
محمد بن الحسن خمسة من اثنا عشر والابن سبعة وقال ابو خليفه المال بينهما اثلثا  
ومولا المولاة بحسب في الميراث على شرطه ان كان من جانب واحد من جانبين مولا  
المولاة لا يرث مع واحد من احباب الفرائض والعصباء او ذوات الارحام الامع  
النزوح والزوجة فاه اذا مات احد الزوجين وعليه مولا مولاة فما فضل عن  
فرضه لجهه لمولاة آكد والآلة والمكاتب لا يرث ولا يورث كالعبد ومعتق البنات  
كذلك عند ابي خليفه وزفر وقالوا هو حرمد يورث ويرث والعصبية  
اشتم لكل وارث مجمع على توريثه ليس في كتابه ولا سنة بنيه له سهم معاوم  
ازبنة رجال يورثون مع اربع من النسك ولا يرث منهن بقرض ولا نصيب  
ابن الاخ يرث من عمته ولا يرثه والعم يرث من ابنة اخيه ولا يرثه وان العم  
يرث من ابن عمته ولا يرثه والمولى يرث من عتيقته ولا يرثه امرأتان من الذكور  
ولا يرثان منهم ام الام يرث من ابنتها ولا يرثها والمعتقة يرث من عتيقها ولا يرثها  
ومسئلة الجارية روج وام واخوات لام واخ لاب وام واخ قال ابو بكر فيها  
للزوج النصف والام السدس والاخ من لام الثلث ولا يرث الاخ والاب وام وبه أخذ  
ابو حنيفة واصحابه وقال عثمان اولاد الاب والام واولاد الام في الثلث كانوا  
اولاد الام سواقيه الذكر والانثى وبه أخذ مالك والشافعي وكان عمر ولا يقول  
ما قال ابو بكر ثم رجع الى قول عثمان وكان سبب رجوعه انه لما اجاب حرمان  
ولدا لاب والام قال هبان ابانا كان حمارا لثلاث من ام واحدة فقال صدقهم  
بنو الام واحدة وشركهم في الثلث قسمته المسئلة مشتركة وجمارية والميراث

زوج

وزوجة وابوان وبناتان فالمسئلة من اربعة وعشرين وتقول ثمنها الى سبعة  
وعشرين وهكذا اجاب فيها علي الميراث فقال السائل كم تقطع الزوجة  
قال صار ثمنها تسعاً ومضى على خطبته والجمارية ثلث حداث متحادات وثلث احوال  
مفترقات وجد علي قول ابي بكر السدس لجد من ام ام الام وام ام الاب ولا شيء  
لام اب الام والباقي للجد ولا شيء للاخوات وعلى قول علي لجد من السدس والاخ  
لاب وام والاخ لاب للذكر مثل حظ الانثيين ثم يرا الاخت لاب ما في يدها  
على الاخت لاب وام هكذا اجاب حمزة الزيات حين اسلم عنها والاكر ربة قد نفذ  
والله تعالى اعلم **كتاب** **الميراث** فقير مات وعليه صلوات فابنته  
وله ولي فقير اراد ان يعطي عن صلواته فاستقرض من صاعا من حنطة واعطاه  
مستكينين عن صلواتين ثم رد ذلك المستكين عليه بعض ما قبض فاعطاه فانك  
فرد عليه كلما قبض فاعطاه كذلك مرارا واخذ ورد الى ان ثم ما عليه من فدا  
للصلوة ثم رد الصاع الى الكس استقرض منه جاز وقد رد الجميع صلواته من غير  
ان خرج منه شيء ولو كان مكان الصلوة كفان اليمين لا بد ان يعطى كل من سكبنا  
آخر وعلى هذا تقاس مسائل رجل اخذ ثقله من الجودا وموضع آخر ونزل مكانه  
فصل آخر وكان عينا ولكنه لا يجد في الحال ثقله اخر ولا يحمل له ليس هذا الثقل  
فانه يتصدق بهذا الثقل على فقير بهيه ذلك الفقير اذ ياذن في لبسه فيحل  
له ولو كان صاحب الثقل فقيرا حل لبسه قبل الصدق واذا اختلفا في  
بالطلاق والعاق ان لا يصوم في شهر رمضان وبطائه امراته في مكان  
فانها يسافر بها واذا اخاف الراقف ان يسطل وقفه فاقطع على قول ابي حنيفة  
فانه يكتب في كتاب الوقف ورفع الحاكم من حكام المسلمين حكم بجهة  
الوقف وتعاد فلا يطرر سلطان اليه بعد ذلك ابدا واذا اختلف  
السائق لا يخرج من طاعته فقول لا يخرج من طاعتك الى قيام الساعة  
ويؤدى اضافة القيام الى نفسه ويصير ما الساعة ثم يخرج من طاعته  
بعد قيامه من مجلسه لا يثبت وكذا اذا قال الى ان تقوم الساعة  
ويصير لها واذا اختلف بالطلاق والعاق ان يصير بالسيرف  
ولا ينفذ شيئا منها مع الرضا بغيره بغير السيرف ولو حكم على رجل  
انه لو فعله جميع ما يملكه صدقة فالأبد له من فعله فانه يبيع جميع ما يملك



توب في منديل او شي اخر في دعاء لم يبرح وفعل ذلك لفعل ثم فتح المنديل ونظر الى التوب  
ورؤى حيارا له وثبة يرجع اليه ماله ولم يلزمه صدقة وكذا المرأة اذا امرت  
فازادت ان تبهرى زوجها من مهرها اذا ماتت وان لم تمت يرجع اليها مهرها  
كما كان فان الزوج سدها بمهرها ثوبا في منديل او شي اخر لم تهره فان ماتت بيري  
الزوج من المهر وان نضت فقت الوعاء ونظرت الى ذلك الشيء ورؤته حيارا له  
فيمنع مهرها كما كان وكذا اذا طالب الزوج زوجته بهبة المهر فازادت رضا  
زوجها على ان تبهرى الزوج وان يكون مهرها باقيا كما كان فانها تصالح من مهرها  
مع انسان على شي لم تهره وتقبضه شرا من زوجها كما كان رجل قال كل امرأة تزوجها  
فهي طالق فتزوج امرأة في ساعة مرتين تطلق بالعقد الاول ولا تطلق بالثاني  
ولو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق ثلثا وازاد ان يتزوج ولا تطلق فانه  
يتزوجها ولا جملان حكم بينهما الحكم مذهب اهل المدينة ان لا تطلق وتزويجا  
بحكمه او يرفعا الى قاض يري ذلك المذهب ليحكم ان الطلاق لم يقع فيجوز زوجه  
امراته ولم تطلق لانها القاضى بالعقد والفسخ ينفذ ظاهرا وباطنا  
عندنا والتحكيم جائزا ايضا ولو زوجة ذلك الفكاك زحلا واحسا والمجوز  
فمنع فيجب من النكاح بالفعل ان يبعث اليها مهرها او شياء منه او مهرها  
فيجوز النكاح ولا تطلق قال الفقيه ابو الليث من ابتلى بذلك ففعل بعض هذان  
شرا وان لا يؤخذ به لان كثر من العصابة والتابعين لا يرون الطلاق اذ  
كانت البين قبل النكاح واذا خافت المرأة في التحليل ان لا يطلقال الزوج  
النافي وانها تحلل وتفتشوا سرها فانها تغطي انسا ناسن علام مراهق للشر  
ذلك لانسان الغلام لنفسه وتزوج هذه المرأة نفسها من الغلام وتقبل  
النكاح سيدة هذا فاذا دخل الغلام بها يهرها سيد الغلام الغلام فاذا ثبتت  
المرأة وقبضت وقعت الفرقة ثم انما تبعث الغلام الى بلد اخر ليبيع ويغزو  
التمن اليها ولو قال كذا اذ ان تين زوج بها اذ اتر وجهك ثم دخلت الدار فانت  
طالق ثلثا كان او قالت المرأة حالة العقد زوجت نفسي منك هل ان امرى يدي  
اطلق نفسي متى شئت فقال الزوج قبلت صح النكاح وصار امرها بيد رجل حلف  
بطلاق امراته كلما خرجت بعيرا ذنه وبها الاستبدان وعليه الاذن في كل مرة  
ولخرجت من بعير ذنه تطلق فانه يقول لها اذنت لك بالخروج في كل مرة شئت

او متى شئت او كيف شئت ابدا فانها لا تطلق بالخروج ابدا ولو حلف بطلاق امراته  
ثلثا انه لا يكلم فلانا او لا يفعل كذا اي شي كان ولا بد له منه فانه يطلقها واحدة  
ويدها حتى تنقضي مدها ثم يفعل ذلك الفعل ثم يتزوج بها ولو اغفل امراته  
وجاريتها كل واحد منهما خمس مرات فحطما فقال الرجل لامراته ان لم تاكلن الخبز  
التي اعطيتك بعينها فانت طالق ثلثا وقال جاريتها ايضا ان لم تاكلن الخبز  
فانت حرة وازاد ان لا تطلق ولا يعق فانه يبيع جاريتها او تطلق امراته وتعتق  
ثم ساكلا جميعا احدهما ان لم تنقضي من العامين بان كانت موقته بهوم او شهر ولو كان  
موقته بيوم او ساعة فانه يبيع الجارية من ثوانه يسرها عليه وتاكل المرأة  
العشر جميعا ولا تطلق ولا تعق امرأة سرق من زوجها فقال الزوج ان لم تصدقيني  
انك سرت ام لا فانت طالق ثلثا فانها تقول سرت وما سرت وما سرت لم تطلق  
لانها صدقت في احد القولين امرأة في فمها لقمة فقال زوجها ان بلغت فانت  
طالق وان اخرجت فانت طالق ثلثا فانها تنزع نصفها وتزويجها حتى لا تطلق  
ولو اخرجها من فمها انسان كرها لم تطلق ايضا ولو كان معها قبح ما هو على لم  
فقال ان صعدت ومعك ذلك الماء او نزلت ومعك ذلك الماء او ارقت فانت  
طالق فانها تبلى به ثوبا حتى يشرب الماء كله ثم تصعد او تنزل فلا تطلق ولو حلف  
بطلاقا وعسا ان لا يستكن هذه الدار وله فيها متاع لا يمكنه نقله في الحال ولو تركه  
فيها حث فانه يبيع المتاع ممن شق به ويخرج بنفسه في الحال وشغل المتاع مما  
امكنه فانه لا يحث ولو حلف لا ينفق على زوجته فانها تستاجر تكون كسبه لهما  
ولو حلف بالطلاق والعسا من القصة لسرقه قد رفس ذراهه فقال لم تصدق  
كم اخذت كذا او كذا ولا يبريد المهر ان يفتي سرم ولا الحائث ان يحث في عينه  
فانه ياخذ من الاقل الى الاكثر حتى يكون فيه ذلك القدر ولم يكن قد بينه  
فيقول اخذت درهما اخذت درهمين اخذت ثلثة ذراهم الى اخره فانه يكون  
من حمله حديثه ما هو المقصود ولم يحث ومن حلف ان فعل كذا اعتقد حث  
فهو كالطلاق ببيع العبد من يتوان برده عليه وينفع المحلوف عليه ثم يشتر  
وان حلف بقبض من ذن فلان اليوم ولم يقدر عليه ببيع عتاج جميع الذين  
ثم ليستره منه مثل ما يباع قبل مضي اليوم ومن حلف ان لا يبيع ولا يهب  
بالطلاق او العسا ومن حلف ولا يهب بالطلاق او العسا وحلف اخر مثله



انه لا بد ان يبيع او يهب ببيع نصف ذلك الشيء تمام ثمنه ويهب النصف الباقي لانه لم يبيع  
ولم يهب فان الميراث انصرف الى الجميع ولم يوجد **شئ** واذا اشترى ذهباً  
او فضة بمثل من الثمن ولم يكن معه اكثر من نصف العوض وخشي انه ان اقام من  
المجلس قبل التقابل بطل العقد فانه يعطى ما معه ثم يستغنى عن ذلك منه فيتم الثمن  
وكذا اذا كان اقل يعطى ويأخذ ويعطى ويأخذ حتى يتم فيكون عليه القرض لا يمس  
النصف فلا يبطل العقد بقيامه ومن اراد ان يدفع الشفعة فانه يشتري قدر  
دراهم من جانب الشفعين بلسعانه ويستغنى درهما مثلاً ثم يشتري باقي الدر  
بعشرة دراهم فلو اخذ الشفعين انما يأخذ قدر الدر فيبقى الدر معه بعشرة دراهم  
ولا يقدر الشفعين ان يأخذ الشفعة في البيع الثاني او يقول للشفعين اشتر  
انا بالف فاشترى بمي باقل او بما شئت حتى يطع الشفعين فيقول يعني يتطاول  
وسواء فعل ذلك قبل طلب الشفعة او بعده او يهب البايع المشتري قبل  
قدرا معينا من جانب الشفعين ثم يبيع الباقي واذا بلغت الصغيرة التزوج  
غيرها وجدها وصداق وقت بلوغها طلب الشفعة فلو طلبت الشفعة بطل  
اختيارها ولو اختارت بطلت الشفعة فأيضا تقول طلب الحقيقتين الدين  
اختارت نفسي من روي وطلبت الشفعة في أرض كذا او دار كذا وان اراد  
ان يدرعه على انه ان اراد بيعه كذا فانه يقول في تدبير اذ امت وانت  
ملكى فانت حر وانت حر قبل موتى بثلاثة ايام او يوم واذا اراد ان يبيع  
المال مضاربة ويكون مضموناً على المضارب والرجل يملك نصفاً او كما شرط  
فانه يقرضه المال الادرها ثم يشتري بكذا بذلك ويخلط الدرهم بثلث الدرهم  
على ان يعلم ان يعمل احدهما فالدرهم مضمون غير الدرهم الواحد والرجل بينهما  
وان كان الانسان على جانب مال وله شهود خاص فادان حكم القاضي على القاض  
وجوز فانه يدعى على انسان كفاية ذلك الدين ويقدر ذلك الانسان بالكمال  
ولكن يقول لا اذكرى على الغائب دين ام لا فيقيم البينة فيقضي القاضي  
بالدين ويلزم الكفيل بالكمال فيقول رب الدين امرأة الكفيل ويبقى القضا  
بالدين على الغائب واذا اراد ان يرضى نصف داره مشاعاً وجوز بيع منه  
نصف الدار بالقدرا كذا يريد ان يرضى به الدار على ان يكون المشتري بالخيار  
او البايع ثم يفسخ البيع فيبقى نصف الدار ههنا بالثمن واذا استأجر داراً

يخل

يخل فادان يسلم له الثمن فانه يدفع المواجه الخيل اليه معاملة على  
ان له بالخيل جزء من الفجر والباقي له واذا اراد الوكيل بيع الجارية  
ان يستأجرها لنفسه وجوز فانه يبيعها من ثمنه ثم يشتريها لنفسه واذا اراد  
ان يتأجرها بجارتيه ولا يقبضها ولا له وان جات باؤلا منه وجوز بيعها متى شا  
فانه يبيعها من غير نسبة ويتزوج بها متى اراد منها باع ذلك الغير ولطفاً  
التمن واذا كان الانسان على غايب دين وهو محتاج اليه فادان انسان ان يفضل  
بأداء على الغائب على ان يكون له الرجوع على الغائب فانه يقول رب الدين اني  
ان مالي على فلان لهذا وبوجهه يقضيه واذا اراد انسان ان يبيع ضيعة لم يرها  
المشتري او شيئاً اخر على وجهه ان يكون له خيار الرجوع فانه يقرض ثوب الانسان  
ثم يبيع الثوب مع الضيعة ثم يشتري المقلد الثوب المقرب فيبطل خيار الرجوع  
لانه اشترى بثوبين صفقة واحدة وقد اشترى احدهما فلم ينقله ان يرد الاخر  
بخيار الرجوع لانه ذلك تفريق الصفقة على البايع وانه لا يجوز اذا اراد ان  
يبيع حمام الرج على وجهه يبيع ببيعها فانه يبيعها بعد المقرب لا يجتمعان في الرج  
ويبيعها حال الفرق ولا يجوز لان في اخذها خطر واذا كان عليه دين وجعلها  
فقدومه رب الدين الى القاضي يدعى الدين فيجاب المدعيون انه ان اقر له  
فانه يقول للقاضي سلكه يدعى ديناً حالاً او مؤجلاً فان قال مؤجلاً فقد  
حصل المقصود وان قال حالاً يخلف عليه ولا ساءم ولو ان اسكنا في دين  
لغائب يريد قضاء القاضي به فانه يصبب اسكنا يدعى الرهن فيقول المحكم  
هذا الفلان رهين عندك وقيم البينة عليه فيحكم القاضي بالرهينة دفناً للذ  
ولو ان الامر يقول المستأجر انفق اجرة الدار على عمارتها وخاف المستأجر انه  
ان فعل لا يصدقه الاجير فانه يتقدم له الاجرة ثم يأخذها منه امانة  
تبقى في يده او ينفق منها على العمارات ما ينفق فادان عدا انقبت كذا قال القول  
قوله لانه امانة واذا استأجر ارضاً عشر سنين وخاف ان تنقض الاجارة ان  
يموت المواجه فانه يقرض المواجه بعد عقد الاجارة ان هذه الارض لفلان عشر سنين  
يؤرخ فيها ما ساء وما خرج منها فهو له بخير واجب ولم يذكر الاجارة لو كان  
في ارض الاجارة عين قيراء ونفط او شي اخر اراد المستأجر ان يكون له مدة  
الاجارة فانه يقرض المواجه ان المستأجر حق الانتفاع بالعين عشر سنين



يُجوز أن يكون له ولو أن رجلين لهما على رجل ألف درهم فأراد أحدهما أن يقبض  
حصته ولا يشركه الآخر فيه فإنه يستفرض من الغنم خمسة دهم ويقول  
وكذلك أن تجعل ذلك الذي يمكن قصاصا عما لك على من أذنت وإذا أراد أن  
أن يواجر ذلك الشهر إذا خاف المستاجر دائم الشهر لا يخرج فإنه لا يجوز له أن يواجر  
بما يشاء ويقول أن خرجت بعد شهر والأفقد أجرتك كل يوم بدية فان لم يرد بعد  
شهر لم يمه كل يوم دينار وإن جازا المستاجر أن يفت الموأجر بعد الشهر فلا يقد  
على رد الدار فيلزمه كل يوم دينار فإنه يطالب رب الدار ليؤكل ويكس لا  
يؤرد عليه الدار بعد شهر من أراد أن يجعل ضيعة بعد موته لأمه أو لبيته  
أو لأحد آخر أن مات وإن ماتت الأم تكون له فالأفضل أن لا يفعل ذلك ويترك  
على الميت ولو أراد أن يفعل ذلك بلا بد فإنه يبيعها من الأم أو غيرها بثوب  
في مبدل لم يجره يبقى الضيعة لمن أراد من الحيوان فإذا ماتت الأم له أن يرد  
الثوب بخيار التوبة فترجع الضيعة إليه وإن مات هو بطل خياره وتبقت  
الضيعة للأم رجل له على آخر دين وأراد أن يكون به من لو هلك لا يبطل  
الدين ولو مات المدينون كان رب الدين الحق بذلك فإنه يستري منه ولو  
مقدار الدين ولا يقبضه ولو هلك المشتري لا يبطل الدين ولو مات المدين  
فالمطالب الحق به من سائر الغنم ولو قضى به أقاله يبعده وإذا اشترى أمته  
له أن يزوج وطلقها قبل القبض ثم يقصرها المشتري عليه الاستبراء فقبضها  
المشتري ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها فلا استبراء عليه وهذا من أفعال  
التي توجب وهما دون الرشيد وإذا أراد الرقيق من صر الموت أن يبيع إبراهيم  
للغنم فإنه يقول ليس لي عليه دين ولو قال إبراهيم على الدين لا يبيع ويرتفع بهذا  
مطالبة الدنيا لا مطالبة الآخرة وإذا أجزأه من رجل ثم قال والله لا أشركه  
في داري فإذا أقاله أخرج فقد بى في مدينه وإذا قال والله لا أدع مالي عندك اليوم  
فلا ربه إلى البطل مطالب وقال له أعطني مالي وإن حلف بالطلاق لا يخرج  
أمراته إلا بأذنه أبدا وأراد أن لا تطلق أن خرجت منه ثم تطلق أن خرجت بعد ذلك  
يقول أدبت لك في كل حرجة خرجت مني في هذا الشهر أو في هذه السنة وهو هذا أمّا  
ومن أكل عشر تمرات وحلف بالطلاق والعاق أن لا يملك تمرات فقد صدق ولا يلزمه  
الطلاق والعاق وكذا إذا اشترى بالفا قال اشترى ثمنها به وخمسها وهدية له

حسنة

٥١٢

حسنة قال ألقينه أبو الليث إذا أراد بالحيثه هربا من الحرام فهو حسن وإذا  
أبطل حق النكاح فلا يسعد ذلك وقال إذا كان الحار محتاجا فلا أنجب لأجل  
في أبطل شفيعته وإن لم يكن للحار حاجة ضرورية وله حاجة فلا بأس بها وقال  
النبى عليه الصلوة والسلام لمشتري صاع بضعين أرسل هل لا بعت  
بمرك بسلعه ثم ابتعت بسلعتك ثم وقد مر في الكتاب ما يعنى عن الأطباء  
في هذا الباب وسئل الفقيه استخارج ما شاء من مسابيل الجبل عند مساس  
الحاجة ولحق الضرورة مع أن هذه النوع ليس محمود وكل الحدان لم يكن مكرها  
فلا يسعى أن يخذل الخيلة له خرفة ولا يتصب لتعليمها الناس فإن فيها فح باب  
الفتن والله ولي العصية والتوفيق **قها** الحسين مسابيل هذا الكتاب  
ثلثة أنواع منها ما يكون لها وجهان أو أكثر ويقع الجنب عن نقاصها فيجب  
على وجه واحد مطلقا فتكون مخطيا كما فصل إبراهيم ابن الجراح لما دخل على  
يوسف في من موته يعود فساله أبو يوسف عن الناجل والمراكب برمان  
للمنات أفضل فقال إبراهيم راجعا فقال أحطت فقال راجلا فقال  
أحطت فقال عرف هو قال كل حرم لا يقف عندها فمرها راجعا فقال حرم  
العقبة وكل حرم يقف عندها فمرها راجلا أفضل كغيرها من الخيرات وهذا  
عند أبي يوسف أما عند أبي حنيفة فمرها راجعا أفضل في جميعها ومنها ما يكون  
مسائل متشابهتين من حيث الظاهر متفرقين في الحكم كما روي أن أسد  
ابن عمرو سئل عن بيع المراجعة والتولية فقال إن أيا حنيفة يقول إذا قال البائع  
أشترى هذا المتاع بأشئ عشر درهما وقد بعتك براس ماله ثم تبين أنه اشترى  
ذلك عشرة يشتري منه الدرهمين ولو قال اشترى به بأشئ عشر درهما  
وقد بعتك برح درهمين بأربعة عشر ثم تبين أنه اشترى به بعشرين  
لشترى شيئا فما الفرق بينهما فحس ولم يفرق والفرق أن الأول بيع  
والخيانة تخرج التولية عن كونها تولية والاستبراء إذا درهمين لا يحد  
إلى أضلاها والثاني بيع مراجعة والخيانة لا يخرجها عن كونها مراجعة فلا حاجة  
إلى الاسترداد لقصة العقيل ومنها ما يكون مسئلة تبعد عن الفهم في الحال  
فيحتاج إلى زيادة تأمل ولعمرك كما روي أن رجلا دخل على عبد المسك  
ابن زوان فقال ابني تزوج امرأة وتزوج ابني أمها قال لما مول من إقام

دها

قها



امير المؤمنين ان ينعم لنا بمعبثه فقال عبد الملك ان اخبرني بقراءة تكون من  
ابنك الذي ولد منك والذي ولد من ابك اجاز لك العظيمة فتحمل الرجل  
فقال يجوز عن هذا افاضني المستلين فكيف انا فسيل عن القاضي فاحطافه قيام  
رجل من ابناء المجلس وقال ان اجبت واصدت افكون في العطاء قال عندك  
نعم فقال الرجل يكون ابن الاب عم ابن الابن وابن اخته وابن الابن خال ابن الاب ابن  
اخته واخذ العطاء **مسألة** سنورا خذ فار فوقك في بيتان خرجا جدي  
والفار عن جدي وج شرح منها ولا احتياطا وان خرج الفار شرح الماء  
كله وان كانت الفارة وحدها غير محجورة وصحة شرح منها ما يشرح في الفار  
وان مات السنور وحده او الفار معه غير محجور وجين يشرح ما شرح في السنور  
وقيل في الوضوء كلها يشرح الماء كله لان الفار ينزل من الخوف امرأة صلت  
ومعها صبي ميت ان كان سقط او ولدها ولم يغسل لاجر وضوئها وان ولد  
حيًا وغسل جازت ومن صلى وفيه بيضة مدمر جازت صلواته ولو  
ولف كانت فار وورق بول لم يخرج من غير فرق سعة الداس وصنفته ويحوي صلوة  
الحائض والفتى بعد صلوة الجهر الى حين طلوع الشمس وبعد صلوة العصر  
الى حين الغروب ولا حرم المندورة وركعتي الطواف لان الاول الزام والثاني الزام  
ومن جدد على ظهر رجل ان كان المحجور عليه في الملقوق وفي العجل والرحمة جازت والافلا  
حب ومنقطع دم الحيض ومنقطع دم المبيض وميت معهم ما قدر ما يكفي احدهم  
ان كان الماء في احد قناري وان كان لهم جميعا لاجوز صفة الا الى الميت ان شاء الله كان  
مباحا فله غسل ولي لا يغسله فرض وغسل الميت واجب والحلب يصلح اماما  
للزوجة واذا قرئ الفاتحة في ركعة مرتين ان كان سهوا والى الله ما لم يمتدحه السجدة  
وان قرئ بعدها سور ثم اعادها لاشي عليه وان تعد التكرار فقد اساء ولا شيء  
عليه وان فعل كذا في الاخرين ساءه لزمته السجدة وان تعد او قرأ السجدة  
معها عداسا ولا شيء عليه ساء في قوله سئين من غير اهل مذهب الاخط في  
صلواته فطريقة فيه ان يصلي الصلوات الخمس في المسجد خلف امام بالقراءة ثم  
يصلي بعدها كل صلوة منها بنية الاخيرة التي عليه كقوله صلى الله عليه وسلم كل صلوة منها  
بنية العظمى التي عليه كقوله صلى الله عليه وسلم صلوة الفجر الاخيرة المفردة  
على ركعتين او صلوة الظهر والعصر والعشاء الاخيرة المفردة على ركعتين

يكون

ليكون مؤديا ما عليه بيقين كما يفعل مصلو الجمعة عند الشك في حق الجمعة بنية  
الصلوة الاخيرة التي عليه اية سنة مؤكدة لا محال فيها ولا ينقص منها والفتوى  
والنصف فيها سواء في نفيها وفي حكمها هي اربع ركعات بعد الجمعة كركعتين بعد  
الظهر وفي عدم انبatal الشفعة الاستعجال لصاحب سماع الشراء اذا قالت  
المرأة لله على ان اصوم يوم حنفي لا يجب عليها الصوم ولا القضاء ولو قالت  
لله على ان اصوم ولا القضاء ولو قالت لله على ان اصوم عدا خاصت فعليها  
القضاء واذا قالت لله على صوم يومين متتابعين او في الشهر واخر الشهر  
يصوم الحائض من عشر والسادس عشر واذا وقف بعرفة لحاجة غير الحاج  
ولم يتق الزوق جاز عن حجه ولم ينو لم يخرج لان الوقوف بعرفة لم يكن الحج  
وقد يكون الطواف لعزم ولم ينو الطواف اي طواف كان صحيح طواف  
الرياسة كصوم رمضان اذا قتل قتل عليه للاق في البرغوث لاشي عليه فغير  
لزمه ان يستقصر ويح ويح عليه لان الاول كان قد ملك ولم يح فله  
القضاء والثاني لم يلزمه خوف الطريق او عذر اخر رجل حلف بالطلاق  
والعناق انه يعمل عملا يصير به من اهل المعقر طلبة والشفاعة فانه  
يعتقد التوحيد وشرايع الاسلام ومذهب السنة والجماعة واذا احتلط  
ودن الميتة بالسنن اذا كان السمن غالب اجاز بيعه اذ بين وان غلبت الكوفة  
لم يجز واذا وقعت الفارة في الدهن الذائب او الغسل الرجوع اجاز بيعه اذا  
بين واذا اشتبهت عليه جازته جواز غير او منكوبة ومنكوبة غير  
الجزالة الحري واذا اشتبهت الذبحة بالميتة جاز الحري لان الاصل  
في الاضاح الحرمه والاصل في الاموال الاباحة ولهذا اجاز الحري في الما  
اذا كان الحري الغالب طاهر صالح وقاسق صالح هو رجل صالح يشهد على قس  
مسرفه في نفسه فيصير فاسقا حتى لا يقبل شهادته لاساعته الفاحشة الذي  
يقسق في السر هو باق على صلاحه وشهادته مقبولة نصار هذا الصالح اسو حالا  
من هذا العاسق رجل قال لا ارجو الجنة ولا اخاف النار ولا اخاف الله  
واكل الميتة واستحلها واشهد ما لم ازل واصلي بدار كوع ولا سجد  
واصلي بدار وضوء بعض الحق واحبا لفننه وافر من رحمه الله تعالى  
وهو مضيق فيما قال لانه يرجو الله ويخافه ولا يخاف ظلمه وباطل السك



ويستحل به ويشهد بالله وملائكته وأنبياءه والقيامة والجنة والنار  
على الجبان ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويغض الموت ويحب المال  
والولد ويفر من المطر **مسألة** دخل وكل نسكنا ليزوجه امرأة فزوج ورا  
في المهر والعقد موقوف على أجازته وإن نقص فالعقد نافذ لأن هذا خلاف الأصل  
والخبر من مذهب الأول رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها مرات  
أو اشترى جارية ووطئها مرات ثم طهرها مستحق أو وطئ الأب جارية ابنه  
مرات لم يلزم الأمر واحد ولو وطئ جارية مشتركة مرارا أو وطئ  
جارية امرأة مرارا أو في الشبهة وجب لكل وطئ مهر على حدة لأن في المسائل  
الأولى شبهة الملك فالحقت بحقيقة الملك والشبهة في الثانية في الفعل  
دخل حرم عليه النظر والمرات في أول النهار ثم حلت عليه ضيق النهار ثم  
وقت الظهر ثم حلت وقت العصر ثم حلت وقت المغرب ثم حلت وقت العشاء  
ثم حلت نصف الليل ثم حلت وقت السحر ثم حلت وقت الصبح كل ذلك من  
غير طلاق لأنه رجل انظر إلى جارية أجنبية لشهوة واشترها ثم كاتبها ثم  
عجزت ثم اعتقها ثم تزوج ثم طهر منها ثم لف الظهار ثم ارتدت فحل  
امرأة وثلاثة أخوات من رجل واحد في عقد واحد وجاز ذلك لأنها كانت حرة  
بثلاثة حجات بولد فادعوا بثبوت نسبهم منهم ولكل واحد من سادات  
الجارية ابنة من امرأة أخرى ثم مكثوا السادات وكبر الابن فماتت أمه  
وثلاثة أخواته وعن جانب رجل سافر في تجارة فكتب إليه امرأته التي تزوج  
بزوج آخر فابعت لها ما معك لتنفقه علينا هذا عبد زوجة سيده بنده  
فلما مات سيده فوراثة ومات في يد هذه البيت فحل خراج إلى الشوق بكثرة فلما  
رجع إلى البيت بالعصا وجد امرأته قد تزوجت بزوج آخر دخل بها الزوج  
هذه امرأة استبرأ زوجها وكانت حاملا فوضعت ولم سرد ما فزوجت  
أو كان هذا رجل قد قال لأمراة أنه دخلت الدار فأتت طالق فدخلت وطلقت  
ووضعت وتزوجت وطهرت رجل اباع إياه في مهر أمه ونعم ما فعل هذا  
ابن ولد من امرأة زوجها عندما طلقها العبد فكبر الابن فماتت الأميرة سيده  
العبد فماتت المرأة منها هذا البيع هذا العبد الذي هو أبى امرأة محرم على زوجها  
في الأيام وتحل عليه في الديار أو على العكس هذه امرأة طهرت زوجها في الأيام

فقال

فقال أنت على كطهرني في كل يوم فلما جاء الليل بسطل الظهار وأدأجا  
النهار رجع الظهار رجل له عشر حواري وطهرهن فاشترى جارية أخرى  
فحرم عليه وطئ الكل هذا رجل له إحدى عشر جارية فاعتق واحدة منهن غير عین  
فباع عشر منهن لرجل جميعا أو متفرقات جاز للمستري وطهرهن لأن الأقدام  
على البيع دليل على أن المعقوقة غيرها ثم باع الجارية عشر فاشترى بها  
مستريهن حرم من عليهن جميعا لأنها علمنا أن واحدة منهن معقوقة وهي  
غير عین كما كانت والاحتمال قد انتفى قبل الأخيرة فلما باع الأخيرة  
فإذا الاحتمال وإذا وكل نسكنا بأن يزوجه امرأة بعينها فزوجها  
الوكيل لنفسه جاز العقد للوكيل دون الموكل فلو وكله بشراء عبد  
بعينه فاشترى الوكيل لنفسه فهو للموكل لأن النكاح لا بد له من  
الاصناف إلى الموكل ولم يوجد والشراء لا حاجة له إلى الاصناف إلى  
الموكل **مسألة** رجل قال لأمراة أنت طالق مثل الخوم انزاري  
التور والصياقة واحدة رجعية وإن أراد به العدد وقهر بها  
أو قال مثل الثلج إن أراد به البياض فهي واحدة رجعية وإن أراد  
به البرودة فهي بائة إذا قالت المرأة طلقني وطلقني فقلت  
النوح طلقت تقع ثلثا ولو قالت بعير الوأ تقع واحدة إلا أن ينوي  
ثلثا إذا قالت لأمراة طلقتك الله أو قال لعبد اعتقك الله جوبا  
لقولها طلق واعتق بالقت فان قال ابتداء لم يقع شيء إلا أن ينوي ولو  
لأمراة أنا يمين ولا نقول منك لا تطلق وإن نوي خله وما إذا قال أنت  
بائنة تطلق وإذا نوي ولو قال لأمراة كلما وقع عليك طلاق فانت  
طالق فطلقها واحدة طلقت ثلثا ولو قال كلما طلقك فانت طالق  
فطلقها واحدة طلقت ثلثين ولو قال كلما وقع عليك طلاق فانت  
طالق قبلها ثلثا فطلقها واحدة طلقت ثلثا رجلا له ثلث نسوة  
فاطمة وغالشة وخديجة وله فقيصان فحل بالطلاق والعساق على أن  
يلبس كل واحدة منهن قبضا منها في الشهر الواحد عشر سنين ما فالطريق  
فيه أن تلبس فاطمة قبضا وغالشة قبضا فالبست فاطمة عشر أيام  
تعطى خديجة حتى تلبس إلى آخر الشهر ولما تمت لغالشة عشر سنين تعطى فاطمة



للبلبس في تمام الشهر فقد لبست كل واحد منهن عشرين ثوبا في ثلثين يوما  
اذا قال لامرأته انت طالق اكثر من الواحدة واقل من الثلثين طلقت ثلثا حلال  
قال احدهما ان لم يكن فلان امس في الدار فقبل حروا امرأته طالق وقال الآخر  
ان كان فبذلك وانزاعته ولم يعلم قط انه كان في الدار او لم يكن لم يقع شيء لان  
الطلاق والعتاق لا يقعان بالشك رجل قال لامرأته انت طالق امس وقد  
ترجعتا اليوم لم تطلق ولو قال لعبد انت حر امس وقد اشتراه اليوم يقع  
لان في الثاني اقرار بالحرية والحر لا يملك جلال الاول لا مكان الطلاق امس  
والحل اليوم اذا قال لامرأته ان كلمتك قبل ان تكلميني او ان كلمتك او لافات  
طالق وقالت المرأة ان كلمتك قبل ان تكلمني او ان كلمتك ولا فبعد حر لا يقع  
الطلاق والعتاق لكلامهما بعد هذا اذا كلمها الرجل ثم كلمته امرأة اخذت  
من كيس زوجها عشرة دراهم وخلطت بدراهمها خلف الفرج بطلاقها  
ان لم ترد عليه عشرين ما اخذت فاما بعطيه كيسها ثم يرد عليه لان عين تلك  
الدراهم في كيسها اخوان واخوات تزوج الكبير الكبير والصغير الصغير  
فرقت الصغير الى الكبير والكبير الى الصغير فدخلت بها يقال للكبير  
التي دخلت بها فذلك مهران ونصف تطلق معقودتك فلها نصف المهر والى  
دخل بها مهر ومهر الجدة الفكاك ولا عدة على المرأة وان اخبرت معقودتك فانا  
لاحل لك ما لم تعد من اخيك وعلقتك مهران مهر الامراك ومهر مثل الموطونتك  
وكذا هو اب الاخ الاخر رجل قال لآخر عتق ابي عبد شئت من عبيدي لا يقد  
يعتق اكثر من واحد منهم ولو قال اما شئت من عبيد فاعتقه فان عتق  
كلهم عتقوا لان في الاول المصلحة خاصة فكان الجزاء خاصا وفي الثاني عامه  
فيكون عاما اذا عتق عبد على مال وكفل به انسان جاز ولو كنت عبدا  
على مال فكفل به انسان لم يجز لان في الاول كفاية مال لازم جلال الثاني حل  
اعتق عبدا ثم باعه وجاز العتق فالباع حقه اعتد رده بعد عتقه فيها  
سيده وباعه رجل كاتب عبده او مديبره ثم باعه وجاز لان الكتابة  
او التذير كان في دار الحرب فبطل رجل باع ام ولد له لابل اخاه واخه  
جاز لانه مكاتب **مسألة** رجل قال والله لا اكلم فلانا يوما والله لا اكلم  
فلانا يومين والله لا اكلم فلانا ثلاثة ايام فكله في الايام الثلاثة ففي اليوم

الاول

الاول جاز لانه ثلاث كفارات لانه انعقدت فيه ثلاثة ايمان وفي اليوم الثاني  
يجب كفارتان وفي اليوم الثالث واحدة **مسألة** قال والله لا ابليس هذا  
القبض فارتزبه واخرجه على راسه كالطيلسان حث ولو قال لا ابليس قبضا  
ففعل كذا لا يثبت ما لم يلبس اللبس المعتاد لان الاول مشتار اليه والقبض  
في المشتار اليه لغو جلال الثاني رجل استهلك ثوبا واحد لزمه الضمان شيئين  
لانه استهلك مقراعا من مصراع باب او زوجا من زوجي نعل اذا سرق  
من السارق ان قطع الاول فيه لا يقطع وان لم يقطع يقطع واذا اخذ  
السارق الديار فاستهلكه قتل الخروج من الحرز او بعد ثم خرج لا قطع  
عليه ولو كره واخرجه قطع واذا سرق اواني الخمر من الذهب والفضة  
ان لم يكن فيها خمر يقطع وان كان لا يقطع عند محمد واذا سرق ثوبا يساو  
اقل من عشرة دراهم وقبضه الفدية ارشد ود لا يجب القسط  
ولو سرقا لكيسا لا يساوي درهما وفيه عشرة دراهم لا قطع عليها  
وعشرة اشتركا في القتل قتلوا ان الدم لا يجزي رجل سرق من حرز  
وما لك لا شبهة فيها مائة الف دينار او اقل او اكثر ولم يجب عليه  
القطع لانه سرق في كل دعة اقل من عشرة دراهم وقد سرقها في دعة  
رجل سرق مال امه وابيه ووجب عليه القطع لانها من الرضا  
رجل اعطى رجل ثوبين فقال احدهما لك والاخر لا ينك ان نسينا ماله من  
ابيه قبل الافتراق ولو وهب مملوكا لاسكان على انه بالخيار ان اختار  
الهبة في الحبس جاز والا فلا جاز له تجارية حامل فاعتق حبلها ثم  
الجارية جاز وان اعتق الحمار ثم باعها لا يجوز لان الجمع بين المملوك وغير  
المملوك يجوز وفي البيع لا يجوز رجل وهب لابنه الكبير والصغير والنور  
هبة جاز له الرجوع فيها لان ماله مما يليك والهبة للمملوك هبة لسيد  
وهو اجبي رجل له عند انسان ودعة فراه في الطريق فقال وهبك  
الودعة تقع الهبة ويصير قابضا ولو باعها منه لا يصير قابضا  
حتى يقبضه بعد ذلك لان القبض في الهبة غير مضمون فينوب قبض الودعة  
عنه بخلاف القبض في البيع حتى لو كان الاول عتقا صار قابضا على  
اشري ما به بيضه فوجدته بيضا مفسوده فالبيع فاسد ولو كان  
مكافها لجوز لم يقصد ورجع بالمفسود خاصة لان الجوز المفسود دما



بخلاف البيضة واذا اشترى حنطة من غير كيل لا يجوز للمشتري ان يأكل او يبيع  
 ما لم يكل ولو اشترى ثوبا من غير ذراع له ان يتصرف فيه من غير ان يذرع الكل في  
 المكيل لتقدير الذات فلا يصير ملكه معلومة الذات الا بالكيل والذرع والقبول  
 للصفة وجهه انه الوصف لا يمنع جواز البيع واذا اشترى كارية على انها حامل جاز  
 البيع ولو اشترى دابة على انها حامل مسد لان الحبل في الدواب زيادة وفي الحمار  
 عيب واذا باع ابنه فضة بعشرة دنانير على انها مائة درهم فوجدها مائتين  
 فهو له بالعشرة وان اشترى سبكة فضة والمسئلة مجالها للسرلة الا المايه  
 منها لان الوزن في الاينة صفة وفي السبكية قدر واذا باع الذرهم بالدينار  
 للسرلة خيارا للرؤية لان الدرهم والدينار لا يعسا زيادة ارضا فيها  
 زرع او شجر اعلمها ثم يدخل الزرع والثمر في الرهن ولو باعها لا يدخل لانه  
 اذا لم يدخل يصير بيع المشاع ورهن المشاع ويباع المشاع جازا ورهن المشاع لا  
 فدعت الضمومة الى ادخالها في الرهن لجواز ان فلا ضرر في البيع واذا  
 رهن عتيد من تحت احدتهما الاخر لا يسقط من الدين شي ولو كانتا ايتيين سقط  
 بقدرها لك لان فعل الادبي معتبر في اجاب الضمان فيجب على السيد خلاف  
 فعل الدابة واذا استجار دابة لا يجوز ان يواجرها غيره واذا استعارها  
 جاز ان يعيرها بغيره رجل استعار دابة فملك حالة الاستعمال وبقيتها  
 فلا ضمان عليه ولو هلك قبل الاستعمال جاز الضمان لانه كان غصبا ثم استعاقا  
 فقام يستعمل بعد الاستعارة فيلزم غضب واذا استجار اربعة رجل جاز ان يربا  
 ثمة من تحمل عنهم جيب الاخر والاولا لتعين الغرض عليهم رجل قطع حشفة انسان  
 ان لمات منه وجب نصف الدية وان عاش وجب كمال الدية لانه محام امر اذ اب  
 ان يظهر ذلك فاحطار رجل قطع اذن انسان وجبت عليه خمسمائة دينار ولو  
 قطع راسه وجبت عليه خمسون دينار لانه قطع اذن صبي خرج راسه عن  
 الولادة فان تمت ولادته وعاش وجب نصف الدية وهو خمسمائة دينار ولو لم  
 قبل خروج الساق وجبت فيه الغرة وهي غلام او جارية يساوي خمسون  
 دينار فان دية الجنين نصف دية المولود حجة سقطت على رجل ضربها  
 فوقعت على كبر فمها فوقعت على ثالث فمها فوقعت على رابع فلسعة فمها  
 لاشي على الاول الثاني وعلى الثالث ان لسعته حال ما وقعت عليه الدية وان مات  
 ساعة ثم لسعته لاشي عليه ايضا رجل اوصى لقريب وجزا واذى لاجني ولم يجز

لان

لان القريب قريب وارث والاجني قاتل وجل اوصى لابنه وابنه وجزا لانه  
 مشتاق من اوصى لابنه المسلم او ابنه الذي **سقط** ولله وله ثلثه  
 بين ورث احداهم نصف ماله والاشان النصف من غير وصية ولا دين  
 ولا حيف لان صاحب النصف يدعى على صاحب الايتين قبل الاب واقفا  
 ان واحدا منهما قاتل للاب فدية النصف من هو غير قاتل الا انه بقي بينهما  
 حتى يظهر مستحقه رجل مات وخلف ثلث بنات ورثت احداهن لم يث  
 الماله الا حيا لثالث ولم ترث الثالثة لان احداهن مما تركه واحداهن  
 مغلقة ابية رجل مات وخلف اخا وابا واحدا لمراته فوارث ماله  
 كله اخو امرته دون اخيه لانه وابيه لان هذا رجل شريح باسرة وبر  
 ابية ليعين المرأة فجاء الابن ابن حماتيه للاب ومات الاق ثم مات الاب  
 ابن ابية وهو اخو امراته رجل مات وخلف عما وحالا فوارثه لخال دون  
 العم هذان اخوان لآب شريح احدهما باه ام لاحت جاء منها ابن مات  
 الابن وشريح بالحن وتترك ابية مهرها ثم مات الاخ الاخر وتترك عمها  
 ولد ابن الاخ الذي هو خاله فهو ولي من العم لانه ابن الاخ من الاب  
 رجل ولدت له اخذ جميع شركة ميت مناصفة هذا امره من وحيث لم يمت  
 فولدت بنتا ثم ماتت وحلفت زوجها الكه هو ابن العم  
 والبلدت فالنصف للبت والزوج للزوج وما بقي له بالعمومية واست  
 مع ابنته رجل مع امه اخذ الميراث جميعا مناصفة هذا امره من وحيث  
 من جها فولدت ابنا ثم مات الزوج ابن العم ثم ماتت ابنته وخلف هذا البنت  
 وهذا ابن اخيه فللبنت النصف بالقرينة ولا ينها الذي هو ابن اخ الميت  
 الباقي بالعصوبة وهو ايضا النصف رجل وامراتيه اخذوا جميع المال بالمرات  
 هذا رجل له ثلث بنين والابن منهم لكل واحد بيت والثالث ابن فوات البنين  
 وقد زوج الجد بنت ابنة وبنت ابنة الآخر من ابنة الآخر ثم مات الاب  
 هو الجد فالمال بين ابنة وبنات ابنة استحق احدها ربع التركة والاخر ثلثة  
 ازبا عها هذه امرأة شريح وجب ابن عمها ثلث وخلفت زوجها واخ الزوج  
 فللزوج النصف بالفرض والباقي لبنته وبين اخيه ولو سئل عن هذه المسئلة  
 ان الزوج قد ورث ثلثة ازبا ع التركة يكون ولو لم يكن هاهنا اخ اخر



رجل زوج آخر احدى جميع التركة كيف يكون اخ واخت احدثت من التركة والاخ  
 سبعة اثمها هذا رجل تزوج بام امرأة الاب فولد بينهما ابن فمات الرجل ثم مات  
 الاب وخلف امراته هذين وابن ابنه هذا فللمرأة الثمن والباقي وهو سبعة الاثمان  
 لاجلها لانه ابن الابن وحمل مات وترك الوفا فلن كان له ابن زوت الف دينار ولو كان  
 له ابن عم ورث غير الالف دينار لان هذا الميت خلف ثمانية وعشرين بنتا وثلثين  
 ثلثين الف دينار فلن كان ابنا استحق الف دينار ولو كان ابن عم استحق ما بقي  
 بعد الثلثين وهو عشرة الاف رجل قال اذ مات اعطوا ابني الكسر دنانير  
 وخمس الباقي ولا يبقى ثلثا ودينارين وخمس الباقي والثلث ثلثة دنانير  
 وخمس الباقي واعطوا الباقي لابني الرابع ففعلوا كذلك فصار المال بينهم  
 بالسوية لان المال ستة عشر دينارا ولا وارث غير ابنة بين ولوقال  
 اذ مات فلان ابني الواحد دينار وسدس الباقي والثلث ثلثة دنانير  
 وسدس الباقي وللرابع اربعة دنانير وسدس الباقي والخامس ما بقي وهو  
 خمسة وعشرون دينارا وعلى هذا يخرج مسائل كثيرة رجل قال لاجل اذا  
 مت ترثني جدتي وعمتي وعمتي وعمتي وعمتي وعمتي وعمتي وعمتي وعمتي وعمتي  
 تزوج كل واحد منهم ما جدي في الاخرام امه وامه وكن ابو المريض قد تزوج  
 بام الصبي فاولادها بنتان هما اختي الصبي من امه واختي المريض  
 من ابيه وولد المريض كل واحد من حدة في الصبي ابنتان فاللثان له  
 من ابنته عماته والثلثان له من امه خالاته واصل القرينة من اربعة  
 وعشرين ونص من مائة واربعين امرأة ورثت من ثلثة اخوة كانوا اولادها  
 لهم بعضهم بعد بعض من كل واحد منهم الميراث فحصل لها ثلث الميراث فلهذا  
 الاخوة ولهم سبعة وعشرون دينارا الاول ثمانية والثاني واحد والثالث ثمانية  
 عشر ولو كانوا اربعة ورثت نصف ميراثهم فانه كان للاول ثمانية وثلث  
 والثالث ثلاثة وللرابع واحد وان كانوا خمسة كان المال بينهم مائة واربعين  
 الاول ستة عشر والثاني ثلثة عشر والثالث تسعة والرابع ثلثة والخامس  
 سبعة امرأة وابنتها ورثت ما لم يمت بينهما نصفين هذا رجل تزوج ابنته  
 من اخيه فولد بينهما ابن ثم مات ابن الاخ الذي هو زوج البنت ثم مات الرجل  
 فلا وارث له غير ابنته وابنتها ولزم مات هذا الرجل وترك هذه البنت ولها

الاخ

الاخ كان المال بين الزوج والزوجة نصفين اخوان مرات ورث احدى الثلثين  
 والاخر الثلث فلهذا امرأة ماتت وخلف ابني عم احدى من امها والاخر زوجها  
 ثلثة اخوة من اب وام ورث احدى ثلثي المال والاخران الثلث فلهذا امرأة لها  
 ثلثة بنين عم احدى زوجها ثم ماتت ولا وارث لها غيرهم ثلثة اخوة من اب وام ورث  
 احدى خمسة اسداس المال ورث الاخر السدس فلهذا امرأة اشترت ابنا لغيرها  
 واحد منهم بينهما نصفين ثم اغتصبها فزوج لها ابن المعتق ومات الاب ثم ماتت  
 المرأة وخلف زوجها المعتق وابني معتقها الاخر فللزوج النصف بالمعقوف والنصف  
 بالمعتق بالاولاد والباقي بينهم اثلاثا ينصب المورث وعلى هذا اخوان من اب وام  
 ورث احدى سبعة اثمان المال والاخر الثمن فلهذا رجل اشترى هو وابنة امته  
 على ما تقدم سبعة اخوة واخت ورث ما لا بينهم بالسوية لكل واحد منهم ثلث المال  
 فلهذا رجل تزوج بام امرأة ابنته واولادها سبعة بنين وماتت ثم مات ابن بعد  
 وخلف امرأة وسبعة بنين ابن وهم اخوة امرأة من امها وابنتها وابنتها  
 ورثوا ما لا بينهم اثلثا فلهذا رجل تزوج بنت ابن ابنه من ابن له اخر فاولادها ثمانية  
 فلهذا البنت هي ابنة ابن الرجل وهي في درجة امها ثم مات الزوج فلهذا رجل  
 من ابن ابن ابن له اخر فاولادها ابنا فلهذا الابن هو ابن ابن ابن الرجل وليس له بنت  
 ابن ابنه ثم مات الزوج الثاني فلهذا ثمانية ابنة واولاد له غير هذه المرأة وابنتها  
 وابنتها رجل مات وخلف بنين وبنات اخوة واخوات ولم يترك له الاخوال ولله  
 هذا رجل اخذ من عياله وولد له اولاد ثم مات العبد فماله السيد وهو ما  
 ولله رجل حر مات وخلف اخا وخال ولد فلهذا رجل تزوج  
 بامرأة وتزوج ابنه بامها فولد للابن ابن فمات الرجل بعد ابنه وخلف اخا  
 وابن ابنه الذي هو اخو امه فلهذا له **مسألة** امرأة حرة في قوم يقيمون  
 ميراثا فقالت اصبر وافاني حامل انجبت بابن فلهذا ثلث المال وانجبت بابنة  
 فللميراث لها هذا رجل مات وخلف بنتين وعمتا وامراة اخيه حامل انجبت  
 بابن فالباقي بعد ثلث البنيتين له لان ابن الاخ اخ من العم وانجبت بنت  
 فلهذا لها ولوقال ان ولدت غلاما فلا شيء له وان ولدت حرة فلها سهم  
 معة ونصف فلهذا امرأة ماتت وخلفت زوجا وامراة واخوين لام وامراة ابن  
 حامل فان ولدت بنتا فهي مباحة فرض النصف وان ولدت غلاما  
 عصبة ولم يبق من المال ما يكون للعصبة وهذا مسئلة المشرك والمسلم

٥١٧



ولوقالت ان ولدت غلاما او جارية فلهما وان ولدت غلاما او جارية معا  
 فلهما الميراث للذكر مثل حظ الانثيين فهذا رجل مات وظهرت له امراتان وولدت  
 وحيداً او هذين جارية ابنته حامل فان ولدت ابناً او بنتاً يكونان حصصاً للبنت  
 واخيراً فيقال سمون الجدة مع الاخت لاب وام في قول زيد ثم ما اصاب الاخت من الاب  
 والاخ يسد على الاخت من الاب والام فلا شيء له وان ولدت ابناً او بنتاً يكون  
 احصا للبنت واخيراً يعطى الجدة ما بقى من نصيب الام والباقي يقسم بينهم بين اب  
 الاخت من الاب والام النصف كاملاً والباقي للام والاخت من الاب للذكر مثل  
 حظ الانثيين ولوقالت ان ولدت غلاماً ورث ورثت معه وان ولدت جارية  
 لا ترث هي ولا ابنتا فهذا رجل دفع بنت ابنته ثم مات ابن الابن وبنت الابن حامل  
 من ابن الابن ثم ماتت الرجل عن بنتين وعصبته فان ولدت ابناً نصيب عصبته  
 فترث هي ولبناتها وان ولدت بنتاً لا يرثان ولوقالت ان ولدت ابناً ارث  
 انا وهي وان ولدت ابناً لا يرث هو ولا ابنتا هذه امرأة ماتت وخلفت ابوين  
 وبنتاً ورزقاً وبنت ابن حامل من ابن ابن فاد اجات بان فالنصفية عالت الى  
 ثلث عشر وهما عصبته الام والابن ولا يبقى للعصبية شيء وان كانت بنتاً فلهما حصصا  
 فرض لهما من بنات الاب مستحقان السدس فتقول المسئلة الى خمسة عشر  
 ولوقالت مات زوجي وانا حامل فان كان الولد ذكراً فلي الثمن ولا يولي البنت  
 وان كان انثى كان المال بيننا نصيبين وان ميتا كان جميع المال لي فهذا  
 امرأة اشترت عبداً واعققت وتزوجت به ثم مات الزوج وهي حامل ولم  
 تحل فوارثا آخر فان ولدت ذكراً فلهما الثمن والباقي للابن وان ولدت انثى  
 اخذت الثمن بالزوجية واخذت ما بقى بعد فرض البنت بالولا وان وضعت  
 اخذت الثلث بالزوجية والباقي بالولا **فصل** رجلان تزوج كل واحد منهما  
 بام للاخر فولد لكل واحد منهما ابن يكون كل واحد من الابن ثم اخرا ولتزوج  
 كل واحد منهما بنت الاخر فولد لكل واحد منهما ابن يكون كل واحد من الابن خال  
 الاخر ولو تزوج كل واحد منهما اخت للاخر كان كل واحد منهما اب الاخر ولو تزوج  
 احدهما بام الاخر وتزوج الاخر ببنته فولد لكل واحد منهما ابن يكون اب الاخر  
 تزوج بالام خال للابن الاخر ويكون عم له من جهة الام وذلكه الاخر اخته  
 وابن اخيه جيل تزوج امرأة وتزوج ابنته فلهما ولد لكل واحد منهما ابن يكون

الاب

ابن الاب ثم ابن الابن من جهة الاب ويكون خاله من جهة امه وابن الابن يكون  
 بن الاخ وابن الاخت لان الاب امراتان التقتا برجلين فقالتا مرحبا بالبنت  
 ولتزوجا وجعلتا وزوجيهما هذان الرجلان تزوج كل واحد منهما بام الاخر  
 فماتت المرأتان امرأه وجعلت مع رجل فانكس عليهما فقالت لا تنكس فان اي ولد  
 امه وابوه ابن حماء بنت اخت خالي فهذا المرأة ام هذا الرجل وكذا الولد  
 وامه بنت حماء ابنته فان قالت وكنت امي ام امه وابن ابن حماء بنت اخت  
 خالي فهذا من جيل ام امه فان قالت امي ولدت ام ابنته وابن ابن حماء  
 ام ابن البنت خالي فهي جدته ام ابنته فان قالت ام اي وكنت امه وابن ابن  
 حماء اخت خالة بنت اخت خالي فهي اخته جلدق بالخرج اليه صبي  
 فقال الرجل مرحبا بابي وابن امي قل لا سيك واي ان روح امك بالسباب  
 فهذا رجل تزوج ام صاحب الدار وتزوج هو امرأة هذا بعد ان طلقها  
 فاولادها ابنا وهو كذا حياطب الرجل وللسر له اب معروف فبنت لسه  
 منه والنكاحان جميعا صححان رجلان كل واحد منهما خال ابن الاخر لانه تزوج  
 كل واحد منهما بنت الاخر رجلان كل واحد منهما خال الاخر لانه تزوج كل  
 واحد من ابوسهما ام ام الاخر رجلان كل واحد منهما ام ام الاخر لانه تزوج  
 كل واحد منهما ابنته ابن الاخر رجلان كل واحد منهما خال ام الاخر لانه تزوج  
 كل واحد منهما ابنته بنت الاخر رجلان اخذهما ام الاخر والآخر خاله لانه  
 تزوج كل واحد منهما ام الاخر والآخر عم ابنته لانه تزوج اخذهما ام الاخر  
 والآخر تزوج ام امه فولد كل واحد منهما ابن رجلان اخذهما خال الاخر  
 والآخر عم امه هذا ان تزوج اخذهما بنت الاخر والآخر تزوج بنت ابنته  
 فولد لكل واحد منهما ابن رجلان اخذهما ام الاخر وخاله هذا رجل له اخ من اب واخت  
 من ام فزوج منها ابنته فاولادها ابنا فالرجل علم ان وخاله فكان كان مكان الرجل  
 امرأة فهي عمته وخالته رجلان اخذهما جد ام الاخر وجد ابنته هذا رجل تزوج  
 بنت ابنته من ابن ابنته فولد بينهما رجلان اخذهما جد الاب والام للاخر  
 وجد ام امه وجد ابنته وجد ام ابنته هذا رجل تزوج بنت ابنته من ابن  
 له اخ فولد بينهما ابن ثم زوج بنت ابن له ايضا من ابن ابن له اخ فولد بينهما  
 ابن ثم تزوج هذا البنت من ذلك الابن فولد لهما ابن فالرجل للابن جد ابنته  
 وجد ام ابنته وما ذكرنا **فصل** رجلان تزوج كل واحد منهما ابنته

وج



وتصدق كل يوم ديناراً ولم يبق في اليوم الثالث شيء كان رأس ماله كان سبعة  
عشر قيراطاً وتصدق نصف دينار في اليوم الأول ديناراً وخمسة عشر قيراطاً فاعطى ديناراً  
في خمسة عشر قيراطاً وديناراً في اليوم الثاني ديناراً وعشرة قيراطاً فاعطى ديناراً  
بقيت عشرة قيراطاً فاكسب في اليوم الثالث ملكه فصدق في فلم يبق شيء في  
المسئلة شيء آخر وإذا اعطى عشرين درهماً النكاري عشرين ذاباً كل حمل درهمين  
وكل بغل درهم وكل حمار نصف درهم كيف يكثر يكثر في عشرة حمار خمسة في  
وخمسة بغل خمسة وخمسة جمال بعشرة حبلان مع احدهما غنقان في مع الاصل  
ثلاثة اربعة ففقد اياكلان في ثلثا اكل معهما واعطاهما خمسة دراهم  
وقال اقسموا على قدر ما اكلت من جزئكما كيف تقسمان ياخذ صاحب الغنقين  
درهماً وصاحب الثلثة اربعة لانه اكل من صاحب الثلثة ربعاً وثلثاً من صاحب  
ومن صاحب الغنقين ثلثاً ربعاً سبعة وعشرين من صاحبهما حكم البيعة  
الصام اذا قام على القفا وفيه مفتوح فقطرت فيه قطرة فبليت خلقه قطرة  
واذا اجتمع النائم زوحها ضد صورها والحرمة اذا اجتمعها زوحها وهي  
نايمة عليها الكفاح والحرم اذا حلق شعروا وهو نائم وجب عليه الجنا والنام  
على البعير اذا وقف البعير يعرفه فقد اعرف الحج والصيد الموصى اذا وقع عند نائم  
لو كان منتهياً قد رعى وحده اذا مات حرم وان اقبل النائم على متاع انسان فليس  
ضمن والآن النائم اذا وقع على ايئه فطعمه حرام ميراثه على الاختلاف  
والنائم اذا رفته انسان ووضعته تحت حايط فوقع عليه ومات فلا شيء على  
طاعته واذا احلى الرجل بامرأة وعندهما نائم لا يقع الخلق ولو كان الرجل  
نائماً في بيت قد دخلت عليه امراته ومكنت ساعة تمت الخلق وكذا اذا كانت  
المرأة نائمة قد حمل عليها الرجل ومكنت ساعة واذا رضع الصبي من النائمة  
فتح الخياض والميم اذا اسر على نائم وهو نائم انتقص يثمه والمصلي اذا نام  
في صلواته وتكلم في نومه صدت صلواته واذا نام في قيامه وقرأ نائماً يعتبر  
قراءته في رواية واذا اتى النائم السجدة وجبت السجدة على السامع ويجب عليه  
ايضا اذا احبب قراءته بعد ما انتبه وكذا اذا قرأت عند نائم واجب بعد  
ما انتبه على الاختلاف واذا احلف لا يكلم فلا نافكه وهو نائم حث وان لم  
يستيقظ فاذا اطلق امراته وجبة فسرنا بشهوة وهي نائمة كانت وجبة وكذا  
اذا كان الرجل نائماً وقبلته المرأة عند نائم يوسف يكون رجعة واذا اذ

المراة

المراة فرج النائم في فرجها تثبت حرمة المصاهرة ووجبا الفصل وكذا  
اذا قبلته بشهوة وانفتحت على ذلك تثبت الحرمة والمساكن النائم اذا احتلم  
لا شيء كاليفضان وتبقى الصلوة وسأ على النائم كاليفضان **مسألة** اذا اختلفت  
الروايات عن الامام ابي حنيفة في مسئلة فالاولي بالاختلاف اهكجة  
ومتى كان قول ابي يوسف ومحمد موافق لقوله لا يتعدى هذه الايام مست الصلوة  
وعلم انه لو كان ابو حنيفة لما ي ما اراد لا في به وكذا لو كان احدهما معه فان خا  
شعرا خلتا في الظاهر قال بعض المشايخ يؤخذ بظاهر قوله وقال بعضهم المفتي غير  
بيهما ان شاء ابي بظاهر قوله وان شاء ابي بظاهر قوله والاصح ان العبر لقول الله  
وما في الكتاب من ذكر قالوا فيما ابو يوسف ومحمد ومتى تجد في المسئلة عن  
حنيفة رواية يؤخذ بقول ظاهر ابي يوسف ثم بظاهر قول محمد ثم بظاهر قول  
وفروا الحسن وغيرهم الا كذا لا كذا الى آخر من كان من كبار الاصحاب واذا  
لم يؤخذ في الحاجة عن احد منهم جواب ظاهر وتكلم فيه المشايخ المتأخرون قولاً  
واحد يؤخذ به فان احتلوا يؤخذ بقول الاكثر ثم الاكبرين ومن اعتمد عليه  
الكبار المعروفون منهم كابي حفص وابي جعفر وابي الثلث والحاوي وغيرهم  
يعتمد عليه وان لم توجد منهم جواب البتة ينظر المفتي فيها نظر تامل واجتهاد  
يجوز فيها ما يقرب الى الخرج عن العمد ولا يتكلم فيه خرافا بحاكمه لمنصه حرمة  
ويحشي الله تعالى ويراقبه فانه امر عظيم لا يحاسر عليه الاكل جاهل شقي ومتى اخذ  
بقول واحد منهم لعلم قطعاً انه يكون به اخذاً بقول ابي حنيفة لانه روي  
عن جميع اصحاب ابي حنيفة من الكبار كابي يوسف ومحمد وفروا الحسن انهم قالوا  
ما قلنا في مسئلة قول الا وهور وايتنا عن ابي حنيفة واسموا عليه ايما ناعا لاطا  
فلا يثبت اذا في الفقه محمد الله جواب والمذهب الا له كيف ما كان وما نسب الى غيره  
فهو بطريق المجاز للموافقة وهو قول القائل قول قوله ومذهبي مذهبه وما ذكر  
في بعض المسائل من لا بأس فهو رخصة ما لا يضر على تحليله وما ذكر في غير ما  
على تحريمه مع وفور الشبهة بالحلال والحرام والكرهية نوعان كراهية تحريم  
وكراهية تنزيه وهما بين الحلال والحرام فما كان الى الحلال اقرب فهو كراهية  
تنزيه وما كان الى الحرام اقرب كراهية تحريم ومتى اطلقت اسماء العبادات  
في العرف على افعال كالصوم والزكاة والصلوة والحج وغيرها انما اراد بها العبادات

لنا

نص



الشريعة اذا وصفت بصفتها المعينة في الشرع حتى ان من صلى الفجر اربعاً لم يفقد  
 في الثانية او اعطى الزكاة الخبز او صام العيدين وايام الشريق عن رمضان  
 او حج مع الجماعة او كان موطراً عليها ابد كانت معاصي وكذا المفقود والوقوف والجهاد  
 وسائر العبادات اذا كان لوجه الشيطان ولم يكن لوجه الله تعالى وهذا السارق في  
 حليل يفتح بمعرفة ابواب الجنان ويسري مراقبه مراقب الذرجات والله اعلم بالصواب  
 واليه المرجع والمآب انفضي تحسب الحادي المقدسي وخبر وان محرم الطول فاجز وذك  
 بحمد الله ومنه مسائل موجبات كثيرة في الأصوليين كاعتقاد الطحاوي وتهديد النفس  
 واشتات الماتريدي وتقوم الدبري واحول السبي وفي الفروع كالجامع الصغير  
 ومختصر القدوري والطحاوي وموجز العرمان وعيون الفتاوى ودرر القاري  
 والفاظ الكفر والفرائض والحيل وحيرة الفقهاء وغيرها مما عسى لا يفتقر مجموع على  
 الف مسئلة من بركة بيت المقدس من المحفل والمجلس ممكن اليه في جوار من مكر الاسلام  
 في ديار وعوضه عن جهاده واجتهاده بل مراده في معاده وبعده وانا ابد  
 برحمته واسعدنا بحلول جنته برؤيته بطوله ومثته وفضله والحمد لله رب العالمين  
 على الانبياء والمرسلين والملائكة والمقربين وعباد الله الصالحين واهل السموات والاهل  
 الارضين خاصة سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى اله وصحابة اجمعين وحسنت الله ونعم  
 الوكيل نعم المولي ونعم النصير ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والحمد لله رب العالمين  
 محرم الفجر الراعي غفر له الحق محمد بن احمد بن محمود الحنفي عامله الله بلطفه الحق

